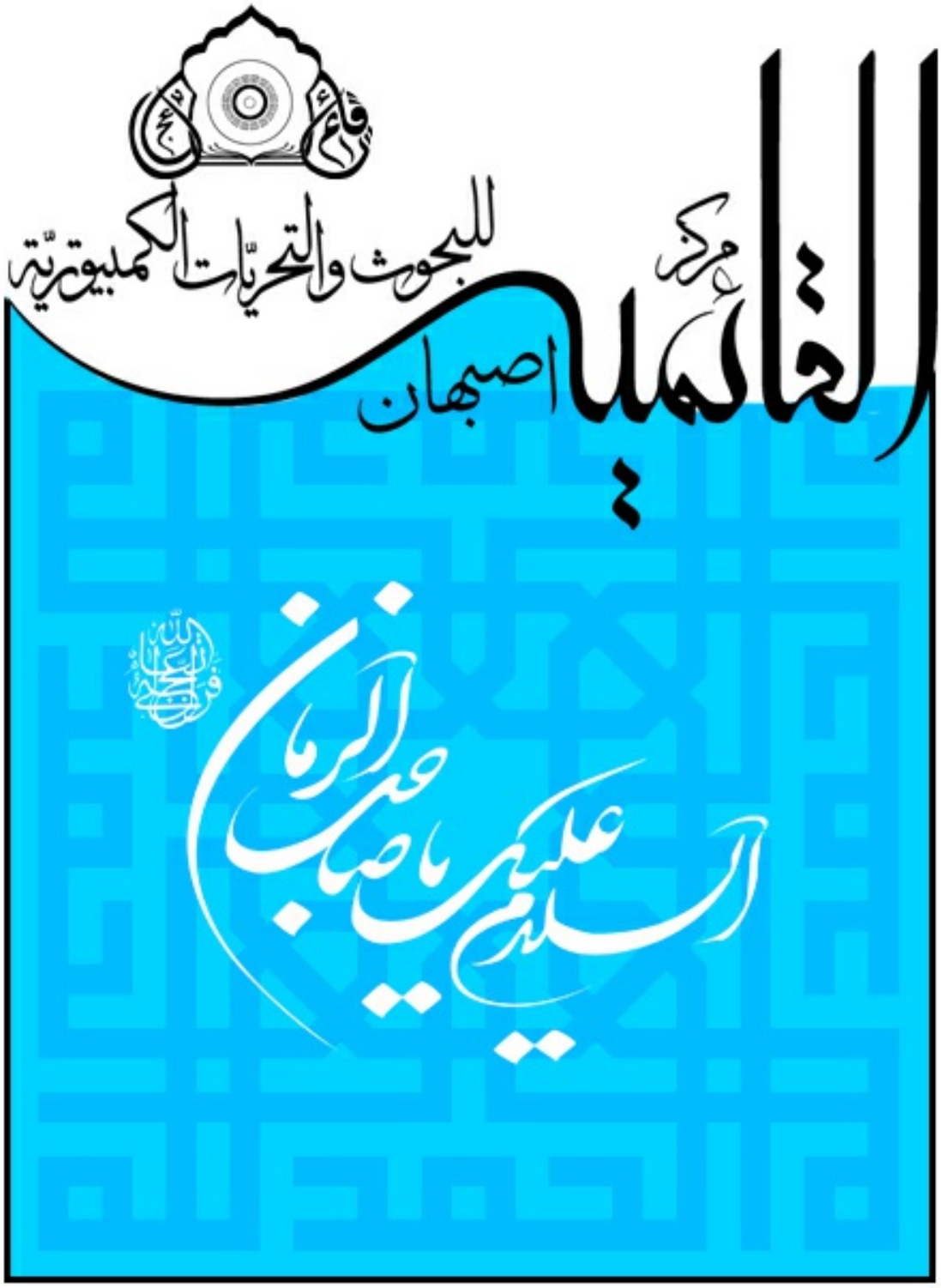

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الإيضاح في شرح المفصل

لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردي

٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف بجامعة دمياط

الجزء الأول

دار سعد الدين

بسم الله الرحمن الرحیم

الایضاح فی شرح المفصل

کاتب:

ابن الحاجب جمال الدین ابوعمرو عثمان بن عمر بن ابی بکر بن یونس المصری الاسنوی المالکی

نشرت فی الطباعة:

دار سعدالدین

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
الإيضاح فی شرح المفصل المجلد ۱ ----- ۱۲
اشاره ----- ۱۲
اشاره ----- ۱۳
[مقدمه الناشر] ----- ۱۷
[مقدمه المحقق] ----- ۱۹
اشاره ----- ۱۹
نسخ الكتاب ومنهج التحقيق ----- ۲۱
أولا : نسخ الكتاب ----- ۲۱
ثانيا : منهج التحقيق ----- ۲۷
القسم الأول : الأسماء ----- ۳۳
اشاره ----- ۳۳
[شرح خطبه المفصل] ----- ۳۵
[فصل فی معنی الكلمه والكلام] ----- ۴۸
اشاره ----- ۴۸
[خصائص الاسم] ----- ۵۶
[اسم الجنس] ----- ۵۹
[أقسام العلم] ----- ۶۱
اشاره ----- ۶۱
[أحكام العلم ، العلم المضاف] ----- ۷۵
[أسماء بعض الحيوانات] ----- ۷۹
[الأسماء الموضوعه للأجناس] ----- ۸۰
[إجراء المعانی مجری الأعيان] ----- ۸۸
[من الأعلام الأمثله التی يوزن بها] ----- ۹۷

[قد يغلب بعض الأسماء الشائعه على بعض المسمّين به] ١٠٠
[الاسم المعرب] ١١٤
[الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه] ١٣٤
ذكر المرفوعات ١٧٦
الفاعل ١٧٦
[المبتدأ والخبر] ٢٠١
[خبر إن وأخواتها] ٢٣٥
[خبر « لا » التى لنفى الجنس] ٢٤٥
ذكر المنصوبات ٢٤٩
اشاره ٢٤٩
[المفعول المطلق] ٢٤٩
المفعول به ٢٨٠
[المنصوب باللازم إضماره] ٢٨٥
[المنادى] ٢٨٥
اشاره ٢٨٥
[توابع المنادى] ٢٩٨
[تابع المنادى المبهم] ٣٠٨
[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم] ٣٢٠
فصل فى المندوب ٣٢٣
[الاختصاص] ٣٣٢
[الترخيم] ٣٣٧
[التحذير] ٣٤٩
[المنصوب على الاشتغال] ٣٥٦
المفعول فيه ٣٦٢
المفعول معه ٣٦٨
المفعول له ٣٧٠

الحال ---------- ۳۷۲
اشاره ---------- ۳۷۲
فصل : [العامل فی الحال لفظ ومعنی] ---------- ۳۷۵
[وقوع المصدر حالا ، قم قائما ، الخلاف فی بیت الفرزدق] ---------- ۳۷۹
التمییز ---------- ۳۹۴
الاستثناء ---------- ۴۰۳
[الخبر والاسم فی بابی کان وإنّ] ---------- ۴۲۵
المنصوب بلا التی لنفی الجنس ---------- ۴۲۹
خبر ما ولا المشبهتین بلیس ---------- ۴۴۴
المجرورات ---------- ۴۴۸
[العامل فی المضاف إلیه] ---------- ۴۴۸
[الإضافه علی ضربین معنویه ولفظیه] ---------- ۴۵۰
[المضاف یجرد من التعریف فی الإضافه المعنویه] ---------- ۴۵۲
[لا یتعرف مثل وغیر بالإضافه] ---------- ۴۵۶
[إضافه أیّ إلی المعرفه والنکره] ---------- ۴۵۸
[حکم «کِلا» فی الإضافه إلی الظاهر والمضمر] ---------- ۴۶۰
[یضاف أفعل التفضیل إلی نحو ما یضاف إلیه أیّ] ---------- ۴۶۲
[یضاف الشیء إلی غیره بأدنی ملابسه] ---------- ۴۶۵
[لا یجوز إضافه الشیء إلی نفسه] ---------- ۴۶۸
[لا یضاف الموصوف إلی صفته ولا الصفه إلی موصوفها] ---------- ۴۶۹
[إضافه المسمّی إلی اسمه نحو « ذات زید »] ---------- ۴۷۱
[إضافه اللفظ إلی المدلول واستعمال الاسم بمعنی المسمّی] ---------- ۴۷۲
[تضاف أسماء الزمان إلی الفعل] ---------- ۴۷۴
[الفصل بین المضاف والمضاف إلیه] ---------- ۴۷۶
[حذف المضاف وأقیم المضاف إلیه مقامه إذا أمن اللبس] ---------- ۴۸۰
[حذف المضاف وترک المضاف إلیه علی حاله ، العطف علی معمولی عاملین مختلفین] ---------- ۴۸۲

[حذف المضاف إليه فى « كان ذاك إذ وحينئذ »] ---- ٤٨٦
[تعليل كسر آخره ، أهو معرب أم مبنى] ---- ٤٨٨
[حكم الأسماء السته إذا أضيفت إلى ياء المتكلم] ---- ٤٩١
[التوابع] ---- ٤٩٤
[التوكيد] ---- ٤٩٤
[التأكيد على ضربين صريح ومعنوى] ---- ٤٩٤
[لا يؤكد المظهر بمضمر ، ويؤكد المضمر بمضمر ، ويؤكد المظهر بالمظهر] ---- ٤٩٨
[الصفه] ---- ٥٠٠
[تعريفها] ---- ٥٠٠
[نزّلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزله نعته بحاله] ---- ٥٠٥
[تتبع الصفه الموصوف فى عشره أشياء] ---- ٥٠٦
[المضاف إلى المعرفه مثل العلم] ---- ٥٠٧
البدل ---- ٥١١
[تعريفه] ---- ٥١١
[إبدال المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب] ---- ٥١٤
[عطف البيان] ---- ٥١٦
العطف بالحرف ---- ٥١٧
[من أصناف الاسم : المبنىّ] ---- ٥٢٠
[تعريفه] ---- ٥٢٠
المضمرات ---- ٥٢٤
[حدّ المضمر] ---- ٥٢٤
[الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل] ---- ٥٢٧
[إذا اجتمع ضميران جاز أن يتصلا وأن يفصل الثانى] ---- ٥٢٩
[استتار الضمير لازم وغير لازم] ---- ٥٣١
[ضمير الفصل وشرطه وإعرابه] ---- ٥٣٣
[ضمير الشأن (المجهول عند الكوفيين) ، شرطه وإعرابه] ---- ٥٣٦

[مذهب البصريين والكوفيين فى « ربّه رجلا »] ---- ٥٣٩
[مذهب سيبويه والأخفش فى الضمير الواقع بعد لولا وعسى] ---- ٥٤٠
[حكم اتصال الحروف بنون الوقايه قبل ياء المتكلم] ---- ٥٤٢
أسماء الإشاره ---- ٥٤٤
الموصولات ---- ٥٤٦
[علّه بنائها ، حدّ الموصول] ---- ٥٤٦
[أىّ ، عله بنائها ، بناؤها إذا كانت موصوفه] ---- ٥٥٨
فصل : [أسماء الأفعال] ---- ٥٦٤
اشاره ---- ٥٦٤
[تعليل بنائها ، معانيها] ---- ٥٦٤
[الخلاف فى هلمّ] ---- ٥٦٥
[حيّهل] ---- ٥٦٧
[فعال على أضرب ، عله بنائها] ---- ٥٦٩
[هيهات] ---- ٥٧٠
[شتّان] ---- ٥٧١
[أفّ] ---- ٥٧٢
[تنوين أسماء الأفعال] ---- ٥٧٣
[إعراب أسماء الأفعال] ---- ٥٧٣
الكلام على بناء بعض الظّروف ---- ٥٧٦
[عله بناء الغايات] ---- ٥٧٦
[عله بناء حيث] ---- ٥٧٧
[عله بناء مذ ومنذ] ---- ٥٧٧
[عله بناء إذ وإذا] ---- ٥٧٨
[عله بناء لدى] ---- ٥٨٢
[عله بناء الآن ومتى وأين] ---- ٥٨٣
[عله بناء لّما وأمس وقطّ وعوض] ---- ٥٨٤

المركّبات ---- ۵۸۵
الكنايات ---- ۵۹۰
ومن أصناف الاسم : المثنّى ---- ۵۹۵
اشاره ---- ۵۹۵
[تثنيه المنقوص] ---- ۵۹۷
[تثنيه الجمع] ---- ۶۰۰
ومن أصناف الاسم : المجموع ---- ۶۰۲
[ما يجمع جمع مذكر سالما] ---- ۶۰۲
[ما يجمع بالألف والتاء المزيدتين] ---- ۶۰۲
[تكسير الخماسى] ---- ۶۰۹
[المذكر والمؤنث] ---- ۶۱۸
[الاسم المصغّر] ---- ۶۳۷
ومن أصناف الاسم : المنسوب ---- ۶۵۳
ومن أصناف الاسم : أسماء العدد ---- ۶۷۶
[من أصناف الاسم : المقصور والممدود] ---- ۶۸۹
[من أصناف الاسم : الأسماء المتصله بالأفعال] ---- ۶۹۴
[المصدر] ---- ۶۹۴
اشاره ---- ۶۹۴
[مصدر المره] ---- ۶۹۸
[مصدر النوع] ---- ۷۰۰
اسم الفاعل ---- ۷۰۷
اسم المفعول ---- ۷۱۳
الصفه المشبّهه ---- ۷۱۴
أفعل التفضيل ---- ۷۲۱
[اسما الزمان والمكان] ---- ۷۳۱
اسم الآله ---- ۷۳۶

ومن أصناف الاسم : الثلاثيّ ---------- ٧٣٧

[ومن أصناف الاسم :]الرّباعيّ ---------- ٧٦١

تعريف مركز ---------- ٨٠٣

الإيضاح فی شرح المفصل المجلد ۱

اشاره

سرشناسه : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ -۶۴۶ق.

عنوان قراردادی : المفصل. شرح

عنوان و نام پدیدآور : الإیضاح فی شرح المفصل / لابن الحاجب أبی عمرو عثمان بن أبی بکر بن یونس الدونی؛ تحقیق الاستاذ الدکتور ابراهیم محمد عبدالله أستاذ النحو و الصرف فی جامعه دمشق

مشخصات نشر : دمشق : دار سعد الدین للطباعه والنشر ۱۴۲۵ق = ۲۰۰۵م = ۱۳۸۳

مشخصات ظاهری : ۲ جلد

یادداشت : عربی.

یادداشت : ص.ع. به انگلیسی: Al Eidah fi Sharh al Mouffassal

موضوع : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶-۵۷۰ ق. الایضاح -- نقد و تفسیر

موضوع : زبان عربی -- صرف و نحو

شناسه افزوده : عبدالله، إبراهیم محمد

توضیح : «الایضاح فی شرح المفصل» اثر ابن حاجب ابی عمرو عثمان بن ابی بکر بن یونس دونی (۵۷۰ - ۶۴۶ ه ق)، تشریح و توضیح کتاب «المفصل فی العربیه»، اثر زمخشری می باشد که به زبان عربی و در سال ۴۸۶ ق نوشته شده است.

محقق کتاب، ابراهیم محمد عبدالله، در مقدمه، به تحقیقاتی که روی کتاب انجام داده است، اشاره کرده و بیان می دارد که شواهد شعری را به أعلامش ارجاع داده و آیات قرآنی که به عنوان شاهد مثال بوده اند، آورده است. هم چنین فهرست های خوبی از جمله فهرست آیات، احادیث، شواهد شعری، اماکن، اعلام، لغت و موضوعات، بر آن افزوده و تصویری از متن اصلی، در ابتدای کتاب آورده است.

عبارات زمخشری در پرانتز و عبارات شارح در ادامه آن ذکر شده است.

پاورقی ها که توسط محقق نوشته شده است، پیرامون تطبیق این نسخه از کتاب با نسخه های دیگر و هم چنین کلماتی که از نسخ دیگر با عباراتی متفاوت آورده شده، می باشد.

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعه الأولى

١٤٢٥ ه - ٢٠٠٥ م

العنوان : الإيضاح فى شرح المفصل

المؤلف : ابن الحاجب

المحقق : أ . د . إبراهيم محمد عبد الله

عدد الصفحات الجزء الأول : ٧٢٤

عدد الصفحات الجزء الثانى : ٧٠٤

قياس الصفحه : ١٧ . ٥ * ٢٥

موافقه الطباعه : ٧٧٩٤٦ تاريخ ٤ / ٨ / ٢٠٠٤

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخه

جميع الحقوق محفوظه للدار

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمه والتسجيل المرئى والمسموع والحاسوبى وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطى من الناشر .

دار سعد الدين

للطباعه والنشر والتوزيع

دمشق - عين الكرش - جاده كرجيه حداد

ص ب ٣١٤٣ تليفاكس : ٢٣١٩٦٩٤

الإيضاح فى شرح المفصل

لابن الحاجب أبى عمر وعثمان بن أبى بكر بن يونس الدونى

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف فى جامعه دمشق

الجزء الأول

دار سعد الدين للطباعه والنشر والتوزيع

ص: ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ۴

[مقدمه الناشر]

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه ربّ العالمين ، والصلاه والسّلام على سيّدنا محمّد وآله وأصحابه أجمعين .

يسر دار سعد الدين للطباعه والنشر والتوزيع أن تقدم لمحبى العربيه كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل » لابن الحاجب ، بتحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد اللّه .

والدار إذ تحرص على طبع هذا الكتاب ونشره فإنها تتوخى من عملها هذا المساهمه فى خدمه تراث اللغه العربيه الشريفه ، وتزويد مريديها بمصنف له ولصاحبه شأن فى العربيه .

فابن الحاجب مؤلف الكتاب من علماء القرنين السّادس والسّابع الهجريين ، اشتهر بتضلعه فى علوم شتى ، كالفقه وأصوله والنحو والصرف ، وله مؤلفات ذاع صيتها وشغلت العلماء فانكبوا عليها وشرحوها ، وذلك نحو كتابيه « الكافيه » فى النحو و « الشافيه » فى الصرف ، حتى إن هذين الكتابين كانا كتابى الناس فى القرنين السّادس والسّابع فى بلاد المشرق ، وكثرت شروحهما ، ولابن الحاجب مصنفات أخرى فى علمى الفقه والأصول ، ولعل أشهرها كتاب « منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل » .

وكتاب الإيضاح هذا واحد من شروح كتاب « المفصل فى العربيه » للزمخشرى ، وقد كثرت شروح هذا الكتاب والتعليقات عليه ، وابن الحاجب أحد النحويين الذين تناولوا المفصل بالعنايه فصنف « الإيضاح فى شرح المفصل » ، وتتجلى أهميه هذا الكتاب فى أنه يظهر أصول التفكير النحوى عند ابن الحاجب ، فمنه نعرف أسلوب صاحبه فى تناوله لنصوص المفصل بالشرح والتوجيه والفهم ، ومنه أيضا نقف على تمكن ابن الحاجب من مذاهب النحويين ومناقشتها ، واصطفاء ما يراه سديدا منها ، ويمثل هذا الكتاب صوره واضحه لتأثر النحو بعلمى الأصول والمنطق .

رحم اللّه صاحب الإيضاح وجزاه اللّه خيرا

واللّه المرجوّ أن يكون هذا السفر لبنه صالحه فى صرح العربيه التى نسعى لخدمتها واللّه من وراء القصد ، وهو نعم الوكيل .

الناشر محمّد سعد الدّين

[مقدمه المحقق]

اشاره

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه على ما أسدى من النعم والصّلاه والسّلام على نبيه محمّد وآله وأصحابه أجمعين .

هذا السّفر واحد من شروح كتاب « المفصّل » للزمخشرى ، صنّفه ابن الحاجب ، والمفصّل من مؤلفات الجهيره فى النّحو العربى ، ومن الكتب التى عرفت لدى النحويين ، وأكبّ عليها أهل العلم واشتغلوا بها ، نحو الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد والأصول لابن السّراج والجمل للزجّاجى والإيضاح للفارسى واللّمع لابن جنّى ، والمفصّل كان كتاب النّاس فى خوارزم وخراسان ومصر وبلاد الشّام ، إذ تناوله بالشّرح ثلّه من علماء هذه الأمصار وبلغ - فيما أحصيت - عدّه شروحه المخطوطه ثلاثه عشر شرحا ، وعدّه شروحه المفقوده خمسه عشر شرحا ، هذا عدا المصنّفات التى شرحت أبياته وقلّدته واختصرته ونظّمته ونقدته .

وقد طبع من هذه الشروح اثنان أولهما شرح ابن يعيش وثانيهما شرح صدر الأفاضل الخوارزمى المسمى « التّخمير » ، وهناك شرحان آخران لم أرهما فى المظان التى وقفت عليها ، وإنّما ذكرا ذكرا ، أولهما ذكره بروكلمان أنّه مطبوع فى الهند باسم شرح محمّد طيّب مكى الهندى ، وثانيهما ذكرته دائره المعارف الإسلاميه أنّه مطبوع فى كلكتا باسم شرح محمّد عبد الغنى ، وقد تطلبتهما فلم أظفر بهما .

ولما للمفصّل من هذه المنزله رأيت أن يكون موضوع أطروحتى لنيل درجه الدكتوراه درس شرح من شروحه وتحقيقه ، فوقع اختيارى على كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب » ، وبعد أن اعتمد تسجيله لنيل الدرجه العلميه المذكوره باشرت بالعمل فى تحقيقه ، وبعد حين من الزمن وقفت على دراسه لهذا الكتاب أعدها المرحوم الدكتور موسى بناى العليلى ، طبعت فى مطبعه العانى ببغداد ، أشار فيها إلى أنه قام بتحقيق كتاب الإيضاح وأنه فى طريقه إلى المطبعه ، ففزعت إلى أولى العلم والنّهى ممن أحاطونى برعايتهم وعلمهم ، فأشاروا علىّ أن أمضى فى عملى أنّ الكتاب لمّا يصدر ، فعملت بمشورتهم وكانت خيرا ، وبعد حين من الدهر وقفت على الإيضاح

مطبوعا فى مطبعه العانى ببغداد بتحقيق المرحوم الدكتور موسى بناى العليلى ، ونظرت فيه فوجدت الدكتور أحاط تحقيق الكتاب بجهده وعلق على ما رآه فى حاجه إلى تعليق ، وهو بلا ريب حاز قصب السبق إذ أخرج الكتاب على ما ارتآه ، وقد اعتمدت هذه النسخه المطبوعه فى عملى وجعلتها إحدى النسخ التى عوّلت عليها ، وسيأتى الكلام عليها .

أما القسم الثانى من الأطروحه فهو قسم الدراسه ، ولا أطيل الحديث عنه هنا لأنه سيصدر مطبوعا بإذن اللّه .

وبعد إذ بسطت الكلام على العمل فى كتاب الإيضاح بدايته ومنتهاه أرانى فى حاجه إلى تبيان أهميته ، فهو يحتل مكانه بالغه الأهميه فى المصادر النحويه ، ففيه تتضح الخصائص البارزه لشخصيه ابن الحاجب ، ويظهر تمكّنه من الخوض فى المسائل النحويه ، وأسلوبه فى شرح نصوص المفصل وفهمها ، وفيه يبدو تأثره واضحا بالمنطق والفقه وأصوله ويتجلّى فيه أيضا مذهبه النحوى ، ويبرز تفرّده واستقلاليته ، واستنادا إلى هذه الأشياء يمكن تحديد موقعه فى تاريخ النحو العربى وأثره فيه .

وأما قسم التحقيق فقد حرصت فيه على أن أقدّم النص مضبوطا محرّرا من السقط والتصحيف والتحريف سليما من الاضطراب مخرّجا كلّ ما فيه من الشواهد والنصوص المنقوله ، ثم ختمت هذا القسم بعدد من الفهارس تسهيلا للفائده .

وتأبى علىّ نفسى أن أقفل هذه المقدمه دون أن أزجى لأصحاب الحقوق حقوقهم ، وأن أدفع لأصحاب الجميل مستحقّهم ، فللأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السّطلى خالص الشّكر والعرفان بالأريحيه إذ وافق على هذا البحث وأخذ بيد صاحبه وشجّعه فصنع على عينه .

أما أولئك القوم الأفاضل الذين قضوا ولما ينجز هذا العمل فإنى أسأل اللّه تعالى لهم أن يتغمّدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جنانه ويجزيهم عنّى وعن طلبه العلم الأوفياء الذين كانوا يرتادون بيوتهم المفتحه أبوابها خيرا .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذه لجنه الحكم الذين ناقشوا هذا البحث وإلى كل صديق مدّ لى يد العون وأسدى إلىّ معروفا .

واللّه ولىّ التوفيق ، وما توفيقى إلا به ، عليه توكّلت وإليه أنيب .

أ . د . إبراهيم محمد عبد اللّه

نسخ الكتاب ومنهج التحقيق

أولا : نسخ الكتاب

١ - النسخ المخطوطه :

تهيأ لى أن أقف على نسختين خطيتين من كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل » ، الأولى فى حلب والثانيه فى دمشق ، وللكتاب نسخ أخرى مخطوطه لم أوفق فى الحصول عليها ، وهذا بيان للنسختين اللتين اعتمدتهما ووصف للنسخ التى لم أحصل عليها .

١ - نسخه الأصل :

وهى محفوظه فى المكتبه الأحمديه فى حلب (١) ، وهى تامه ، تتألف من ٣٥١ ورقه جيده قديمه ، قريبه من عهد المؤلف ، نسخت سنه ٦٨٤ ه ، أولها « بسم اللّه الرحمن الرحيم ، قال : « اللّه أحمد » على طريقه « إياك نعبد » تقديما للأهم . . » وآخرها « وأولى من « يتسع » و « يتقى » باعتبار شذوذيهما ، واللّه أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وقد فرغ من هذا الكتاب عبيد اللّه بن خضر بن يوسف فى أوائل شهر اللّه المبارك جمادى الآخره فى سنه أربع وثمانين وستمائه ، حامدا ومصليا على نبيّه محمد وآله الطيّبين المسبحين وسلم » ، كتبت بخط التعليق الجيد ، وميّز متن المفصل من شرحه بخطوط فوق فقر المتن .

٢ - نسخه المكتبه الظاهريه :

وهى نسخه محفوظه فى المكتبه الظاهريه بدمشق (٢) ، تامه ، تتألف من ٢٥٢ ورقه ، جيده ، مضبوطه ، عليها تعليقات وحواش ، نسخت سنه ٧٩٢ ه فى حلب ، أولها « بسم اللّه الرحمن الرحيم ، وبه أتوكل ، قال : (« اللّه أحمد » على طريقه « إياك نعبد » تقديما للأهم . . .) ، وآخرها « وإنما هو أولى من « يتسع » و « يتقى » باعتبار شذوذيهما ، نجز الكتاب بحمد اللّه تعالى وحسن توفيقه على يد أضعف عباد اللّه يوسف بن إبراهيم بن محمد بن زكريا الكردى الهكارى بحلب المحروسه فى منتصف شهر اللّه المبارك جمادى الأولى سنه اثنتين وتسعين وسبعمائه ، رحم اللّه لمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالرحمه والرضوان ولكافه المسلمين أجمعين ، والحمد للّه وحده » ، كتبت الصفحات الثمانى الأولى

١- المنتخب من المخطوطات العربيه فى حلب ، القسم الرابع ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

٢- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريه - النحو : ٦٤ - ٦٥ .

فيها بخط نسخى جميل ، وكتب سائرها بخط نسخى عادى مقروء ، كتب على الورقه الأولى تمليك باسم محمد بن خليل البغدادى الدمشقى بتاريخ ١١٥٩ ه ، وتحبيس باسم الحاج محمد باشا والى الشام على طلبه العلم بتاريخ ١١٩٠ ه . واعتمدت هذه النسخه فى التحقيق وجعلت لها الرمز (د) للدلاله عليها .

وأما سائر النسخ الخطيه التى لم أقف عليها فهى :

١ - نسخه مخطوطه فى مكتبه متحف (مولانا) فى قونيه ، كتبت بخط النسخ السلجوقى ، فرغ من كتابتها سنه ٧٠٧ ه ببلده تبريز مدرسه الصلاحى ، تتألف من ٢٢٠ ورقه (١) .

٢ - نسخه مخطوطه فى كوبريلى ، كتبت بخط نسخ مشكول سنه ٧٠٠ ه ، وتتألف من ٣٥٦ ورقه (٢) .

٣ - نسخه مخطوطه لجزء من كتاب الإيضاح فى شرح المفصل فى خزانه القرويين كتبت بالسواك ، لا يعرف تاريخ نسخها ، وتتألف من ١٣٢ ورقه ، أولها فى الكلام على « نعم » وآخرها منتهى الإدغام (٣) .

وأشار بروكلمان إلى عده نسخ مخطوطه لهذا الكتاب وهى :

نسخه مخطوطه فى ميونيخ ٦٩٣ ، والإسكندريه ٤ نحو ، وياتنه ١ / ١٦١ رقم ١٥٢٣ ، وبنكيبور ٢٠ / ٢٠٢٧ ، وبرلين . ٣٦٩٥٥٢ t ، رقم ١ ، والمتحف البريطانى . ٧٧٥٩ or (ثالث ٥٠) ، وعاطف أفندى ٢٤٤٥ ، وجامع القرويين بفاس ١١٩١ ، والخالديه بالقدس ٣٧٢ ب ، والظاهريه بدمشق ٦٧ (عموميه ٧٥) وأحمد تيمور باشا فى مجله المجمع العلمى العربى بدمشق ٣ / ٣٤١ ومكتبه إسماعيل صائب بأنقره ١٣٩٧ (ريتر) (٤) .

٢ - النسخه المطبوعه :

طبع كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل » فى مطبعه العانى فى بغداد بتحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ، واطلعت على هذه الطبعه وكنت قد تجاوزت نصف العمل فى هذا الكتاب ، ولكن ذلك لم يحجبنى عن متابعه ما بدأت به ، لأن هذه النسخه زخرت بالمواضع التى لم تحظ بالضبط

١- فهرس المخطوطات العربيه فى مكتبه متحف (مولانا) فى قونيه ، القسم الخامس ص : ٢٢١ - ٢٢٢ .

٢- فهرس مخطوطات كوبريلى : ٢ / ١٦٧ .

٣- فهرس خزانه مخطوطات القرويين : ٢ / ١٧ - ١٨ .

٤- بروكلمان : ٥ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

والـدقه ، وأصابهـا الاضـطراب والخلـل فى العبـاره فى غير مـا موضع ، وكثر فيها السـقط المخل بالمعنى ، واتصف عمل المحقق بالسرعه وعدم التثبت والصبر .

وكثرت المواضع التى تحتاج إلى الضبط والتثبت والدقه ، ومنها أن المحقق ضبط بعض الكلمات ضبطا خاطئا ، فقد ضبط كلمه « مقـدّم » بـالجر فى قول ابن الحـاجب : « وإنمـا ينهض مثالاـ لما ذكره إذا جعل « سواء » (١)النسخه المطبوعه : ١ / ٢٠٧ .(٢) خبر مبتدأ مقدم (٣) » والصواب نصبها (٤) ، ومثـل ذلـك ضـبطه كلمه « فاعل » بالرفع فى قول ابن الحاجب « وأما إذا جعل « سواء » خبر « إنّ » و أَ أَنْـذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ فاعل لها (٥) ، والصواب نصبها (٦) ، ومن ذلك أنه ضبط قول ابن الحاجب : « أن الفرار المظنون سبب للنجاه وسبب للإخبار (٦) » برفع « سـبب » وزياده الواو فى « وسبب » والصواب « أن الفرار المظنون سببا للنجاه سبب للإخبار (٧) » ، ومما يلاحظ أن المحقق ضـبط كل اسم بعـد ضـمير الشأن بالرفع ، سواء أكان قبله فعل ناسـخ عامل فيما بعده أم لم يكن .

ومن المواضع التى اتصف فيها عمل المحقق بالسرعه وعدم التثبت والدقه أنه قال عند قول ابن الحاجب : « وأجاب ابن الأنبارى » : « هو عبـد الرحمن بن محمد بن عبد اللّه بن أبى سـعيد الأنبارى الملقب بالكمال النحوى ت ٥٧٧ ه (٨) » ، والصواب أنه محمد بن القاسم أبو بكر بن الأنبارى ٣٢٨ ه (٩) » .

والسرعه وعدم التثبت أوقعا المحقق فى أخطاء فادحه ، فقد جعل الحديث : « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علىّ » شعرا وأثبته على هيئه بيت شعر ، وذكر عباره ابن الحاجب على النحو التالى :

« وذو الفقار وعلى فى قوله :

٧١ - لا سيف إلا ذو الفقار * ولا فتى إلا على

١- من الآيه : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ

٢- من سوره البقره : ٢ / ٦ .

٣- النسخه المطبوعه : ١ / ١٩٠ .

٤- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٠ أ .

٥- انظر النسخه المطبوعه : ١ / ١٩٠ .

٦- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٠ أ .

٧- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٥ أ .

٨- النسخه المطبوعه : ١ / ٢١٩ .

٩- انظر ص : ٣٠٧ الإيضاح : الأصل : ٤٨ أ .

لا يصح أن يكون « خبرا (۱) » ثم قال فى الحاشيه : « هذا البيت ذكره أبو الفداء فى البدايه والنهايه ، قال : قال الحسن بن عرفه : حدثنى عمار بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلى عن أبى جعفر محمد بن على قال : نادى مناد فى السماء يوم بدر يقال له رضوان ، وذكر الرجز (۲) » .

وفيما قاله المحقق من التخليط والتخبط الشىء الكثير ، فقد ساق الحديث كما يساق الشعر ، ولكنه على الهيئه التى أثبته فيها غير موزون ، ثم ساق كلام ابن كثير وقال : « وذكر الرجز » ، وأىّ رجز هذا ؟ على فرض أن الحديث موزون فهو من مجزوء الكامل على أن تكتب الراء من « الفقار » فى الشطر الثانى ، ثم إن الحديث لا يمتّ إلى الرجز بشىء ، وابن كثير لم يقل عن الحديث : إنه رجز أو غير رجز ، وإنما ساقه على أنه حديث ، وهذه عبارته « وقال الحسن بن عرفه : حدثنى عمار بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلى عن أبى جعفر محمد بن على ، قال : نادى مناد فى السماء يوم بدر يقال له : رضوان : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على ، قال ابن عساكر : وهذا مرسل (۳) » .

فابن كثير لم يشر إلى رجز كما رأينا ، وإنما أشار إلى مناد نادى بهذا الحديث من السماء ، ثم أتى بقول ابن عساكر فيه بأنه مرسل ، ولو تنبه المحقق إلى كلمه مرسل لاهتدى إلى الصواب ، لأن الحديث يوصف بأنه مرسل إذا سقط منه اسم الصحابى (۴) .

وأورد ابن كثير هذا الحديث فى موضع آخر وقال : « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على » ثم حكم عليه بقوله : « وهذا إسناد ضعيف وحديث منكر (۵) » .

فابن كثير صرح فى الموضعين بأن « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على » حديث ، وحكم عليه بحكمين : الأول أنه مرسل وذلك على لسان ابن عساكر ، والثانى أنه حديث منكر ، وكلمه « منكر » تدل على أنه حديث ، والمنكر قسم من أقسام الحديث (۶) ، فمن أين جاء المحقق بالرجز ؟ ألم يتمّ قراءه عباره ابن كثير فى البدايه والنهايه ليهتدى إلى الصواب ويتجنب الزلل ؟

وربما غرّه أن هذا الحديث موزون ، ولكنه لم يهتد إلى وزنه الصحيح وعدّه من الرجز ، وهو ليس من الرجز ، وإنما هو من مجزوء الكامل إذا بتر عن تتمته ، فقد روى « نزل جبريل على رسول

۱- النسخه المطبوعه : ۱ / ۲۱۷ .

۲- النسخه المطبوعه : ۱ / ۲۱۷ .

۳- البدايه والنهايه : ۷ / ۲۳۵ .

۴- انظر شرح ألفيه العراقى المسماه بالتبصره والتذكره : ۱ / ۱۴۴ .

۵- البدايه والنهايه : ۷ / ۲۷۵ .

۶- انظر شرح ألفيه العراقى المسماه بالتبصره والتذكره : ۱ / ۱۹۷ .

اللّه فقال : يا محمد لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على (١) » ، وروى « لا فتى إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار (٢) » ، وبذا يسقط وزنه .

ومن المواضع التى أسرع فيها المحقق أنه مرّ على الآيه : سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ (٣) دون أن يشير إلى أنها آيه قرآنيه ، وقد استشهد بها ابن الحاجب على تقديم الخبر على المبتدأ ، ولها قراءه بنصب سواء ورفعها (٤) .

ومنها أنه يتجاوز العباره دون أن يحيط بمعناها ، من ذلك العباره التاليه : « فكان الضمير عائدا على غير مذكور فى المعنى (٥) » ، والصواب أن تسقط « غير » ، لأنها تفسد المعنى ، لأن ابن الحاجب جاء بهذه العباره ليدل على أن عود الضمير على متقدم فى الرتبه ومتأخر فى اللفظ جائز ، وهذه عبارته : « وإن أعمل الأول فلا يخلو الثانى من أن يكون للفاعل أو للمفعول ، فإن كان للفاعل وجب الإضمار باتفاق ، وليس إضمارا قبل الذكر ، فيتوهم امتناعه ، كقولك : « ضربت وضربونى الزيدين » ، لأن « الزيدين » معمول الفعل المتقدم ، فهو فى المعنى متقدم على الفعل الثانى ، فكان الضمير عائدا على مذكور فى المعنى (٦) » .

ومن مظاهر السرعه وعدم الدقه فى العمل أن المحقق ترك جواب الشرط متصلا بالواو فى قول ابن الحاجب : « فإن قيل : فقد عمل « أيّا » فى « تدعوا » و « تدعوا » فى « أيّا » فى قوله تعالى : أَيًّا ما تَدْعُوا (٧) ، وأجيب (٨) . . » والصواب إسقاط الواو من « وأجيب » .

ولم يتثبت المحقق من نص المفصل الذى جاء عند ابن الحاجب ، ومن ذلك أنه ساق قول الزمخشرى : « والخبر على نوعين : مفرد وجمله ، فالمفرد على ضربين : خال عن الضمير ومضمر

١- كنز العمال : ٥ / ٧٢٣ .

٢- المفصل : ٣٠ ، وشرحه لابن يعيش : ١ / ١٠٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٣٩ ، وانظر الإيضاح : الأصل : ٤٧ ب .

٣- النسخه المطبوعه : ١ / ١٩٠ ، والآيه من سوره الجاثيه : ٤٥ / ٢١ .

٤- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٠ أ .

٥- النسخه المطبوعه : ١ / ١٦٤ .

٦- الإيضاح : الأصل : ٣٣ أ .

٧- الإسراء : ١٧ / ١١٠ والآيه : قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى .

٨- النسخه المطبوعه : ١ / ١٨٣ .

له (۱) » ، ولو عاد إلى نص المفصل لوجد أن الصواب « ومتضمن له (۲) » .

ومن المواضع التى لم يتحقق فيها من نص المفصل أنه ساق العباره التاليه مع ما وقع فيها من خطأ وسقط : « والثانى : أن تعرب (۳) » ، وهو القياس ، « أو محموله على محله » (۴) ، وهو القياس أيضا من جهه أن الإعراب فى التابع والمحل ، وإلا فى المحلّ . . » (۵) ، فقد وقع فى هذه العباره خطأ فى نص المفصل ، إذ أورده المحقق « أو محموله على محله » ، والصواب « محموله على محله » (۶) ، ووقع فى العباره أيضا سقط مخل ، والصواب أن تأتى كالتالى : « والثانى : أن تعرب » ، وهو القياس ، « محموله على محله » ، وهو القياس أيضا ، من جهه أن الإعراب فى التابع إنما يكون على إعراب المتبوع إن أمكن فى اللفظ والمحل » (۷) .

ووقع فى هذه النسخه اضطراب وسقط مخلان بالمعنى ، ومن أمثله ذلك العباره التاليه « وبشرائطه أنه إذا كان ظرفا إذا كان جمله فلا بدّ له من ضمير ، والمبتدأ نكره فلا بد من تقدم الخبر » (۸) ، وصواب العباره « وبشرائطه أنه إذا كان جمله فلا بد له من ضمير ، وإذا حذف فلا بد له من قرينه ، إما حاليه أو مقاليه ، وإذا كان ظرفا والمبتدأ نكره فلا بد من تقديم الخبر » (۹) ، فقد وقع سقط ذهب بالمعنى ولم يتداركه المحقق أو ينبه عليه .

ومن السقط المخلّ أيضا العباره التاليه « والحذف الذى يكون واجبا ، وستأتى أمثله تدلّ على ذلك » (۱۰) ، وصواب العباره « والحذف الذى يكون واجبا أن يقع ما تقدّم لفظ موقع الخبر يسدّ مسدّه ، فحينئذ يكون الحذف واجبا ، وستأتى أمثله تدل على ذلك » (۱۱) ، ولم يشر المحقق إلى سقط أو اضطراب فى العباره ، ومرّ عليها صامتا .

۱- النسخه المطبوعه : ۱ / ۱۸۷ .

۲- انظر ص : ۲۷۵ .

۳- هذا كلام الزمخشرى ، المفصل : ۷۸ .

۴- هذا كلام الزمخشرى ، المفصل : ۷۸ .

۵- النسخه المطبوعه : ۱ / ۳۹۰ .

۶- انظر المفصل : ۷۸ .

۷- الإيضاح : الأصل : ۹۳ أ .

۸- النسخه المطبوعه : ۱ / ۲۱۰ .

۹- الإيضاح : الأصل : ۴۶ أ .

۱۰- النسخه المطبوعه : ۱ / ۱۹۳ .

۱۱- الإيضاح : الأصل : ۴۱ أ .

ومنه أيضا العباره التاليه « أنه لا يتوقف كونه صالحا لأن يكون خبر إن ، بل يعرف ذلك قبل دخول إن بأن يقال : كل مبتدأ وخبر لا منافاه بينهما وأن تصالح أن يكون خبر المبتدأ خبرا لأن ، فينتفى الدور » (١) ، واضطراب العباره لم ينتبه إليه المحقق ، والصواب فيها « أنه لا يتوقف كونه صالحا لأن يكون خبر « إنّ » على دخول « إنّ » ، بل يعرف ذلك قبل دخول « إنّ » بأن يقال : كل مبتدأ وخبر لا منافاه بينهما وبين « إنّ » فصالح أن يكون خبر المبتدأ خبرا ل « إنّ » فينتفى الدّور » (٢) .

وما ذكرته عن هذه النسخه شيء مما وقع فيها من الاضطراب والسقط المخلين بالمعنى ، والسرعه فى العمل وعدم الدقه والتثبت والتوثيق ، وضربت صفحا عن ذكر المواضع التى لحقها التصحيف والتحريف وهى كثيره ، نبهت عليها فى مواطنها .

ثانيا : منهج التحقيق

كان طبيعيا أن أتخذ نسخه حلب أصلا فى التحقيق ، وذلك لقربها من عهد ابن الحاجب ، فقد رأينا أنها نسخت سنه ٦٨٤ ه ، وهى أقدم النسخ التى وقفت على ذكر لها ، ولما اتصفت به من الدقه والجوده وقله السقط إلا فى بعض المواضع ، ويعود ذلك إلى خطأ العين فى أغلب الأحيان .

واعتمدت أيضا على نسخه المكتبه الظاهريه ، وجعلت لها حرف (د) رمزا ، ولكى يكون العمل قريبا إلى التمام قابلت النص المحقق على النسخه المطبوعه ، وجعلت حرف (ط) رمزا لها .

وبما أن عباره ابن الحاجب ليست بالعباره السهله القريبه ، وأسلوبه فى عرض المسائل النحويه لم يكن بسيطا ، وإنما اعتوره بعض الجفاف ، تناول منهج التحقيق الإحاطه بعبارته ومتابعتها وضبطها ، والتنبيه على ما قد يطرأ عليها من السقط والتصحيف والتحريف لتلافيه ، واستعنت بنسخه المكتبه الظاهريه لتدارك السقط الذى وقع فى النسخه الأصل ، وتصحيح بعض المواضع التى أصابها التصحيف والتحريف ، ووضعت ما سقط من الأصل بين معقوفين [ ] .

وأعدت الضمائر إلى أصحابها كلما رأيت إلى ذلك داعيا ، فكثيرا ما كان ابن الحاجب يسوق كلمات فيها ضمائر ، وهذه الضمائر تاره تعود إلى الزمخشرى ، وتاره تعود إلى غيره من النحويين الذين عوّل ابن الحاجب على آرائهم ، وعود الضمائر عنده مشكله ، فقد يعيد ضمير المذكر على المؤنث ، وضمير المفرد على الجمع ونبهت على ذلك فى مواطنه .

وحرصت على أن أوثق النص ، فتثبّت من الفقرات التى نقلها ابن الحاجب من المفصل ،

١- النسخه المطبوعه : ١ / ٢١١ .

٢- الإيضاح : الأصل ٤٦ ب .

وأشرت إلى الخلاف بينها وبين ما جاء فيه ، وأعدت الآراء النحويه التى ساقها الشارح إلى مظانها ، وتحققت من نسبتها إلى أصحابها ، وحاولت ما استطعت أن أعيد النصوص والأمثله والآراء النحويه التى لم تنسب إلى مصادرها وأصحابها .

وضبطت الآيات القرآنيه التى استشهد بها ابن الحاجب ، وتيقنت من نسبه القراءات التى أشار إليها إلى أصحابها بالعوده إلى مصادرها فى كتب القراءات ، ونسبت ما لم ينسبه ، وخرجت الأحاديث النبويه من مظانها ونبهت على مدى صحتها ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

وحاولت جاهدا أن أنسب الشواهد الشعريه إلى أصحابها النسبه الصحيحه ، وضبطتها بالشكل ، وخرجتها من مصادرها ، ولم أن باختلاف الروايه إلا إذا كان ذلك الاختلاف يتعلق بموطن الشاهد ، وشرحت الكلمات الغريبه ، والتزمت فى الإشاره إلى مصادر الأبيات بالترتيب الزمنى ، فكنت أبدأ بالمصدر المتقدم فالذى يليه وهكذا . .

وصنعت فهارس للآيات والأحاديث والشواهد الشعريه والأماكن والأعلام ، واللغه والموضوعات ، آملا أن تكون هذه الفهارس خير معين للقارئ ، ولم أترجم لجميع الأعلام الوارده أسماؤهم ، وإنما ترجمت لغير المشاهير منهم - كما رأيت - ممن يحتاج القارئ إلى معرفه شيء عنهم .

الصوره

٩٠٨

شرح المفصل للعلامة الزمخشري

شرحه

العلامة ابن الحاجب

ورقه الغلاف من نسخه الظاهريه

الصوره

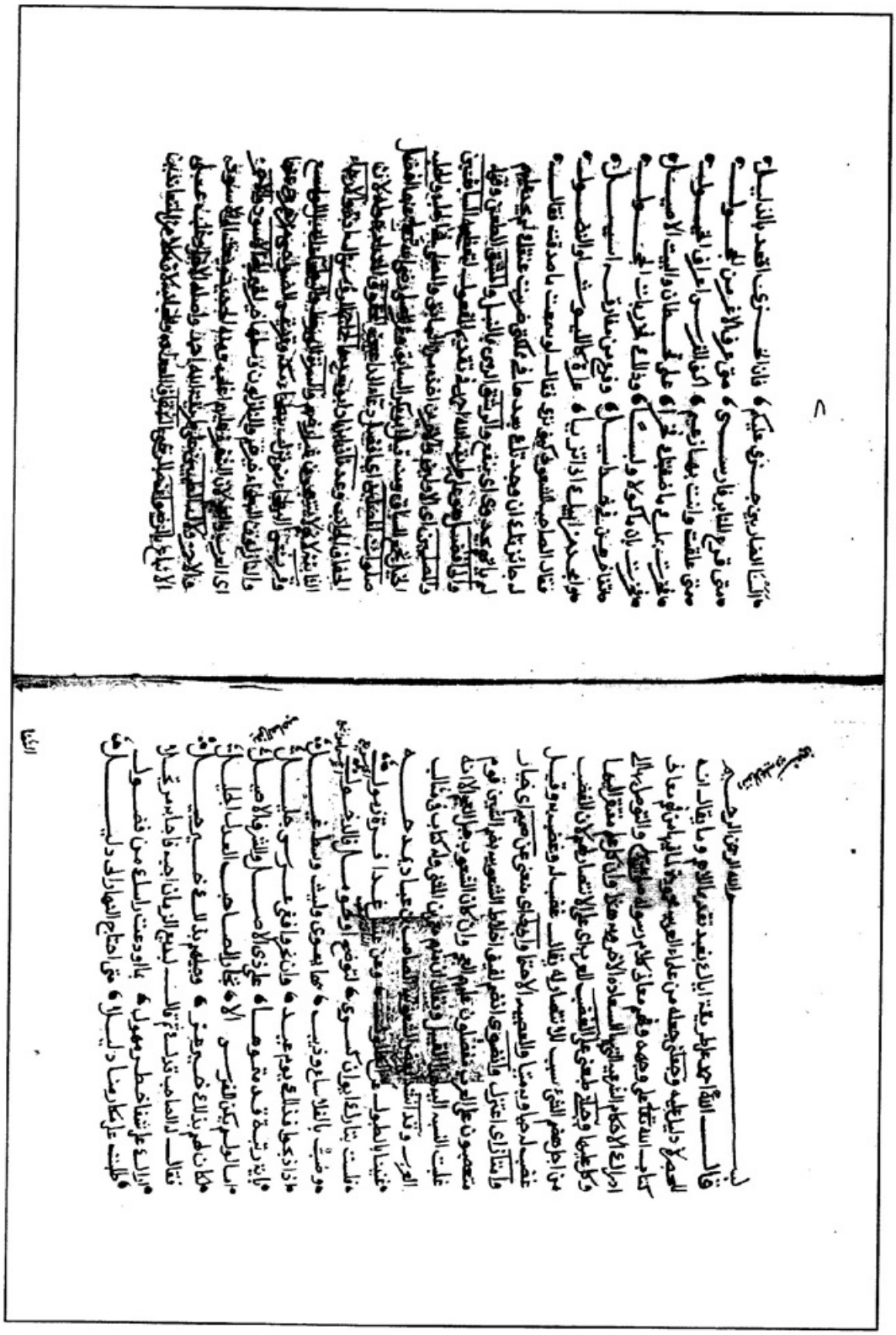

الورقه الأولى من الأصل

الصوره

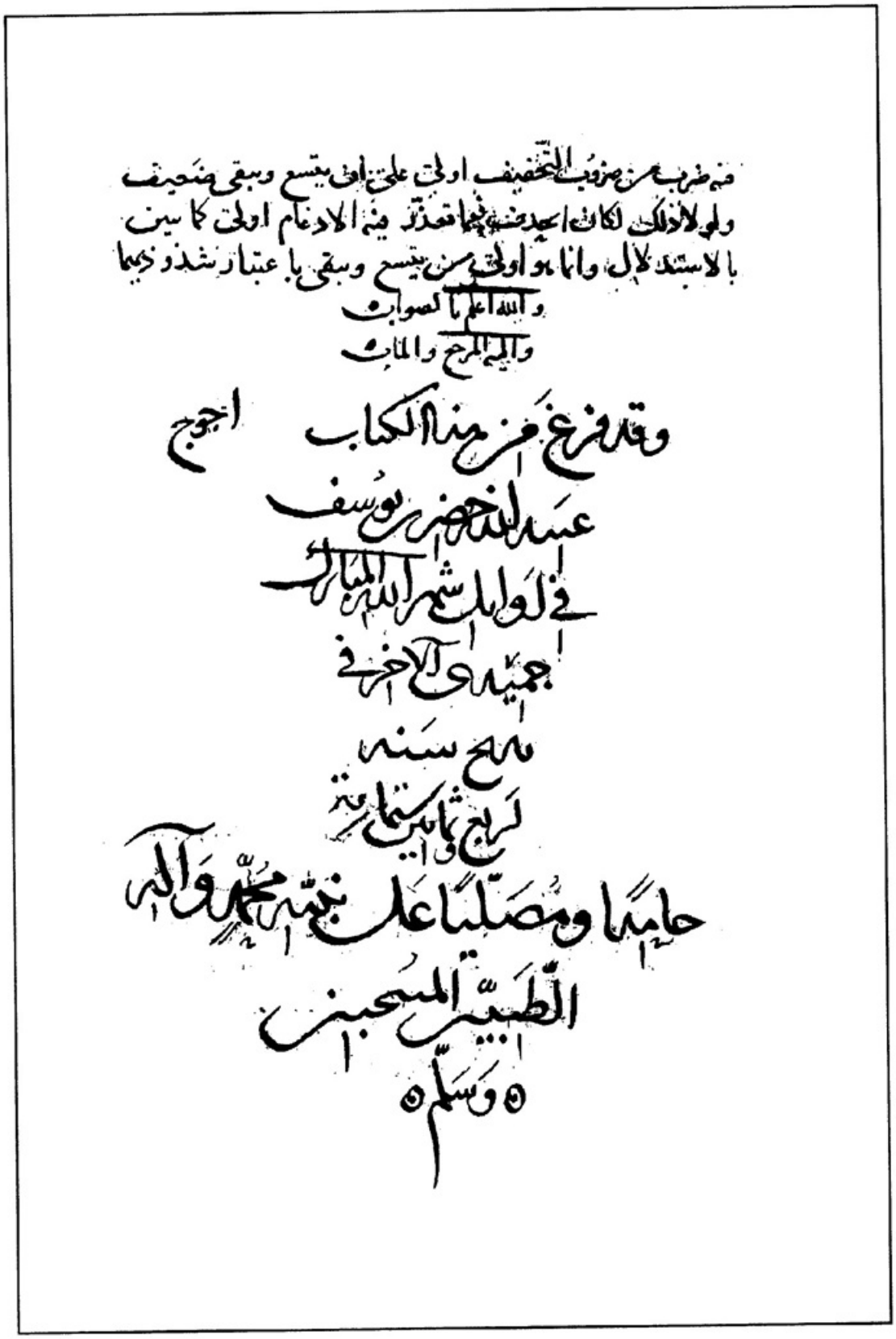
فيه ضرب من ضروب التخفيف اولى على ان يتسع وبقى ضعيف
ولو لا ذلك لكان احد ضعيفيها تعذر فيه الادغام اولى كما بين
بالاستدلال وانما هو اولى من يتسع وبقى باعتبار شذوذ فيها
والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

وقد فرغ من هذا الكتاب المسمى بـ
عبد الله خضر يوسف
في اوائل شهر الله المبارك
جمادى الاخرة في
سنة
اربع وثلاثين وسبعمائة
حامدًا ومصليًا على نبيه محمد وآله
الطيبين المنجبين
وسلم

الورقه الأخيره من الأصل

القسم الأول : الأسماء

اشاره

ص: ٢١

[شرح خطبه المفصل]

بسم الله الرّحمن الرّحيم

[وبه أتوكل](۱). قال (۲) : «الله أحمد».

على طريقه (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)(۳) تقديما للأهمّ ، وما يقال (۴) : إنّه للحصر لا دليل عليه (۵) ، [والتّمسّك فيه بقوله (۶) : (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ)(۷) ضعيف ، لأنّه قد جاء

(فَاعْبُدِ اللَّهَ)(۸) ، و (اعْبُدُوا اللَّهَ)(۹)](۱۰).

و «جعلنى» ، جعله من علماء العربيّه [نعمه](۱۱) محموده لما فيها من فهم معانى كتاب الله تعالى على وجهه ، وفهم معانى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتوصّل بها إلى إدراك الأحكام الشرعيّه التى بها السعاده الأخرويّه ، هذا وإنّ كلّ علم مفتقر إليها (۱۲) وكلّ عليها (۱۳).

و «جبلنى» : طبعنى ، «على الغضب للعرب» أى : على الانتصار لهم ، لأنّ الغضب من أجل

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ..

۲- فى ط : «قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب : قوله .....

۳- الفاتحه : ۱ / ۵ ، وتتمه الآيه : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ).

۴- فى ط : «ينقل».

۵- خالف الرضىّ ابن الحاجب وذهب إلى أنّ المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۸۲.

۶- فى ط : «بمثل».

۷- الزمر : ۳۹ / ۶۶ ، وتتمه الآيه : (وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ).

۸- الزمر : ۳۹ / ۲ ، والآيه : (إِنَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ).

۹- المائده : ۵ / ۷۲ ، والآيه : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقالَ الْمَسِيحُ يا بَنِى إِسْرائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ) ، ووردت هاتان الكلمتان فى غير سوره.

۱۰- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

۱۱- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

۱۲- فى د. ط : «إليه» ، تحريف.

۱۳- فى د. ط : «عليه» ، تحريف.

هضم الشّیء سبب للانتصار (۱) له (۲) ، یقال : غضبت له وغضبت به ، وقیل : له حیّا ، وبه میتا (۳) ، و «العصبیّه» : الاحتماء ، «وأبی لی» أی : منعنی ، «عن صمیم» أی : خیار (۴) ، «وأمتاز» أی (۵) : أعتزل ، «وأنضوی» : أنضمّ ، «لفیف» : أخلاط ، «الشّعوبیّه» بضمّ الشین : قوم متعصّبون علی العرب ، مفضّلون علیهم العجم ، وإن کان الشّعوب جیل العجم ، إلّا أنّه غلبت النّسبه إلیه لهذا القبیل (۶) ، ویقال : إنّ منهم معمر بن المثنی (۷) ، وله کتاب فی مثالب العرب (۸) وقد أنشد بعض الشعوبیه الصاحب بن عباد (۹) یمدحه (۱۰) :

غنینا بالطّبول عن الطّلول

وعن عنس عذافره (۱۱) ذمول (۱۲)

۱- فی د. ط : «الانتصار».

۲- فی ط : «لهم» ، تحریف.

۳- «غضب له : غضب علی غیره من أجله ، وذلک إذا کان حیّا ، فإن کان میتا قلت : غضب به» ، اللسان (غضب).

۴- لم أجد فی جمهره اللغه : ۲ / ۱۸۲ ، والصحاح وأساس البلاغه واللسان والتاج (صمم) أن صمیما بمعنی خیار ، قال الزمخشری : «وهو من صمیم القوم : أصلهم وخالصهم» الأساس (صمم).

۵- سقط من د. ط : «أی».

۶- «غلبت الشعوب بلفظ الجمع علی جیل العجم ، حتی قیل لمحتقر أمر العرب :شعوبیّ» اللسان (شعب)

۷- هو أبو عبیده معمر بن المثنی التّیمی ، کان من أعلم الناس باللغه وأخبار العرب وأنسابهم توفی سنه ۲۰۹ أو ۲۱۰ ه ، انظر نزهه الألباء : ۱۰۴ - ۱۱۱.

۸- ذکر ابن الندیم والقالی والقفطی هذا الکتاب باسم «کتاب المثالب» ، انظر الفهرست : ۸۵ ، وأمالی القالی : ۲ / ۱۹۲ ، وإنباه الرواه : ۳ / ۲۸۶ ، وذکره أبو عبید البکری باسم «مثالب العرب» ، وذکر أنّ أصله لزیاد بن أبیه وأنّ الهیثم بن عدی تابع زیادا فی عمله وذمّه للعرب ، ثم جدّد أبو عبیده هذا الکتاب وزاد فیه ، انظر سمط اللآلی : ۸۰۷ - ۸۰۸.

۹- هو أبو القاسم إسماعیل بن عباد الطّالقانیّ ، کان عالما بالأدب ، ولقب بالصاحب لأنه کان یصحب أبا الفضل بن العمید ، توفی سنه ۳۸۵ ه ، انظر نزهه الألباء : ۳۲۵ - ۳۲۷ ووفیات الأعیان : ۱ / ۲۲۸ - ۲۳۳.

۱۰- وردت هذه الأبیات والجواب عنها فی معاهد التنصیص : ۴ / ۱۱۸ ، وبلوغ الأرب فی معرفه أحوال العرب : ۱ / ۱۶۱.

۱۱- العذافره : الناقه الشدیده الأمینه والمذکر عذافر ، انظر اللسان (عذفر).

۱۲- «الذّمیل : ضرب من سیر الإبل اللیّن ، والذمول : الناقه التی تذمل فی سیرها» ، اللسان (ذمل) وجاء بعد هذا البیت فی معاهد التنصیص وبلوغ الأرب البیت التالی : «وأذهلنی عقاری عن عقاری ففی است امّ القضاه مع العدول»

فلست بتارك إيوان كسرى

لتوضح أو لحومل فالدّخول (١)

وضبّ بالفلا (٢) ساع وذيب

بها يعوى وليث وسط غيل (٣)

إذا ذبحوا فذلك يوم عيد

وإن نحروا ففى عرس جليل

[يسلّون السّيوف لرأس ضبّ

هراشا (٤) بالغداه وبالأصيل](٥)

بأيّه رتبه قدّمتموها (٦)

على ذى الأصل والشّرف الأصيل (٧)

أما لو لم يكن للفرس إلّا

نجار الصّاحب العدل الجليل (٨)

لكان لهم بذلك خير عزّ

وجيلهم بذلك خير جيل

فقال له الصّاحب : قدك ، ثمّ قال لبديع الزّمان (٩) : أجبه ، فأجابه مرتجلا :

أراك على شفا خطر مهول

بما أودعت رأسك (١٠) من فضول

طلبت (١١) على مكارمنا دليلا

متى احتاج النّهار إلى دليل /

ألسنا الضّاربين جزى عليكم (١٢)

فإنّ الخزى (۱۳) أقعد بالذّليل

ص: ۳

۱- فی د. ط : «الانتصار».

۲- الفلا : جمع الفلاه وهی المقفر من الأرض ، اللسان (فلا).

۳- الغیل بکسر الغین : الأجمه وموضع الأسد ، اللسان (غیل).

۴- فی بلوغ الأرب : «حراشا» ، «والمهارشه فی الکلاب ونحوها کالمحارشه» اللسان (هرش).

۵- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط. ومعاهد التنصیص وبلوغ الأرب.

۶- الضمیر یعود إلی الطلول.

۷- سقط هذا البیت من بلوغ الأرب.

۸- فی معاهد التنصیص وبلوغ الأرب : «النبیل».

۹- هو أبو الفضل أحمد بن الحسین الهمذانی المعروف ببدیع الزمان ، صاحب الرسائل والمقامات ، توفی سنه ۳۹۸ ه. انظر وفیات الأعیان : ۱ / ۱۲۷ - ۱۲۹.

۱۰- فی معاهد التنصیص : «نفسک» ، وفی بلوغ الأرب : «لفظک».

۱۱- فی بلوغ الأرب : «ترید».

۱۲- فی معاهد التنصیص : «علیهم».

۱۳- فی د وبلوغ الأرب : «الجزی».

متى قرع المنابر فارسيّ

متى عرف الأغرّ (۱) من الحجول

متى علقت - وأنت بها (۲)زعيم -

أكفّ الفرس أعراف الخيول

فخرت بملء ما ضغتيك (۳)فخرا (۴)

على قحطان والبيت الأصيل (۵)

فخرت بأنّ مأكولا ولبسا (۶)

وذلك فخر ربّات الحجول

تفاخرهنّ فى خدّ أسيل (۷)

وفرع من مفارقه رسيل (۸)

وأمجد من أبيك إذا تزيّا (۹)

عراه كاللّيوث وكالنّصول (۱۰)

فقال الصّاحب للشّعوبيّ : كيف ترى؟ فقال : لو سمعت ما صدّقت ، فقال له : جائزتك إن (۱۱) وجدتك بعدها فى مملكتى ضربت عنقك.

[قوله](۱۲) : «لم يجد عليهم» لم يأتهم بجدوى ، أى : بنفع ، و «الرّشق» الرّمى بالنّبل ، و «المشق» الطّعن (۱۳) : وقوله : «وإلى أفضل» هو على طريقه «الله أحمد» فى تقديمه المفعول لتعظيمه ، «السابقين والمصلّين» أى : الأوّلين والآخرين ، أخذه من السّابق والمصلّى فى الحلبه ،

۱- «الأغر من الخيل : الذى غرته أكبر من الدرهم» اللسان «غرر».

۲- فى معاهد التنصيص «بهم».

۳- «الماضغتان والماضغان : الحنكان لمضغهما المأكول» اللسان «مضغ».

۴- فى بلوغ الأرب «هجرا» ، والهجر : الخنا والقبيح من القول.

٥- جاء بعد هذا البيت فى معاهد التنصيص البيت التالى : «وحقك أن تبارينا بكسرى فما ثور ككسرى فى الرّعيل»

٦- فى معاهد التنصيص : «فخرت بنحو مأكول ولبس» ، وهذه الروايه أصحّ.

٧- الأسيل : الأملس المستوى.

٨- فى الأصل ، ط : «أسيل» ، وما أثبت عن د. ومعاهد التنصيص وبلوغ الأرب ، والرّسيل : السهل.

٩- فى معاهد التنصيص : «أثرنا»،و «أثر الحديث عن القوم : أنبأهم بما سبقوا فيه من الأثر» اللسان«أثر». «والزّىّ : الهيئه من الناس وقد تزيا الرجل» اللسان «زيا».

١٠- سقط هذا البيت من د. ط ، وفى الأصل : «النضول» تصحيف. وما أثبت عن معاهد التنصيص ، «نصل السيف : حديده» اللسان «نصل» ، وفى بلوغ الأرب «كالليوث على الخيول».

١١- فى د. وبلوغ الأرب «جائزتك جوازك إن ..».

١٢- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

١٣- «المشق : سرعه فى الطعن والضرب» ، القاموس (مشق).

والحلبه : الخيل (۱) تجمع للسّباق (۲) ، ومنه قيل : أبو بكر السابق وعمر المصلّى رضى الله عنهما ، «أفضل صلوات المصلّين» أى : أفضل دعاء الداعين ، «المحفوف» المستدار حوله ، لأنّ الحفاف الجانب (۳) ، و «عدنان» بن أدّ أبو معدّ (۴) ، و «الجماجم» : الرؤوس الساده ، و «الأرحاء» : الثابته (۵) لأنّهم لا ينتجعون (۶) غير أرضهم ، و «السّرّه» الوسط ، و «البطحاء» المسيل الواسع (۷) ، وقريش البطحاء من نزل ببطحاء (۸) مكّه حرسها الله تعالى ، وقريش الضّواحى من خرج عنها ، والنّازلون البطحاء خيرهم ، والنّازلون وسطها خير الخير (۹) «إلى الأسود والأحمر» الأسود : العرب ، والأحمر : العجم (۱۰) ، لأنّ الشّقره عليهم أغلب ، ومنه الحديث : «بعثت إلى الأسود والأحمر» (۱۱) ، «ولآله الطّيّبين» على طريقه «الله أحمد» ، وأصله الأهل وغلّب على الأتباع (۱۲) ، «بالرّضوان» بالرّضا ، «الشّقاق» العداوه والمجانبه ، لأنّ كلا من المتعاندين (۱۳) / يكون فى شقّ وفى عدوه وفى جانب ، «والعدوان» : الظّلم ، «يغضّون من العربيّه» يحطّون من قدرها ، من «غضّ» أى : نقص ، «من منارها» : من قدرها ، وأصله العلم الذى يهتدى به فى الطريق ، ثمّ قيل لكلّ ذى

۱- فى د. ط : «خيل».

۲- «الحلبه بالتسكين : خيل تجمع للسباق» ، اللسان (حلب).

۳- «حفافا كل شىء : جانباه» اللسان (حفف).

۴- قال المصعب الزبيرى : «نسب معدّ بن عدنان : معدّ بن عدنان بن أدد بن الهميسع بن أشجب» ، نسب قريش : ۳ ، وأكّد ابن حزم أنّ عدنان من ولد إسماعيل وقال : «إلا أن تسميه الآباء بينه وبين إسماعيل قد جهلت» جمهره أنساب العرب : ۷ ، وانظر : جمهره اللغه : ۱ / ۱۵ واللسان (أدد).

۵- قال الزمخشرى : وهؤلاء رحىّ من أرحاء العرب وهى قبائل لا تنتجع ولا تبرح مكانها ، أساس البلاغه (رحى).

۶- فى ط : «يحبون».

۷- قال الجوهرى : «الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى» ، الصحاح (بطح).

۸- فى ط : «بطن».

۹- انظر معجم ما استعجم : ۱ / ۲۵۷ - ۲۵۸ ، والخزانه : ۱ / ۴۱۳ ، والتاج (ظهر).

۱۰- فى الأصل : «والأحمر ، أى : العرب والعجم» وما أثبت عن د. ط ، وهو أوضح.

۱۱- الحديث فى مسند الإمام أحمد : ۸ / ۶۷ ، وكنز العمال : ۱۱ / ۴۴۵ ، وأوله «أوتيت خمسا لم يؤتهن نبىّ كان قبلى ...».

۱۲- انظر سر صناعه الإعراب : ۱۰۰ - ۱۰۱ ، وشرح الملوكى فى التصريف : ۲۷۸ - ۲۷۹.

۱۳- جاء مكان «المتعاندين» فى د : «منهم» ، وفى ط : «منها» ، تحريف فى الأخير.

قدر مشهور : رفيع المنار (۱) ، ويعنى (۲) بالذين يغضّون علماء ناحيته ، لأنّه غالب فى كثير منهم ، «حيث لم يجعل» ، أى : يغضّون من أجل ذلك ، جعله الحامل لهم على الغضّ ، و «لا يبعدون» خبر «لعل» ، ولعمرى لقد بالغ حتى ناقض ، لأنّ ذلك يكون كفرا ومراغمه (۳) ، وقد أخبر بأنّهم لا يبعدون عن الشّعوبيّه ، فأثبت لهم الكفر ، ثم جعلهم به دون الشّعوبيّه ، وإنّما يغضّون منها لأنّهم يرون غيرها أهمّ منها ، و «الخيره» بفتح الياء اسم المختار ، وأصله الاختيار ، ويقال : محمّد خيره الله ، أى مختاره (۴) ، وقال الله تعالى : (ما كانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ)(۵) أى : الاختيار ، والخيره بسكون الياء بمعنى (۶) الخير (۷) ، «وخير كتبه» أى : أفضل ، وأصله أفعل ، ولذلك يقال : هما خير القوم ، وهم خير القوم ، وقوله (۸) :

ألا نعب النّاعى بخيرى بنى أسد

بعمرو بن مسعود وبالسيّد الصّمد

مؤوّل بخيّرى (۹) فخفّف ، «منابذه» : محاربه ، و «الأبلج» : المشرق ، من بلج يبلج ، ومنه «الحقّ أبلح والباطل لجلج» (۱۰) ، و «زيغا» : ميلا ، و «عن سواء» : عن وسط ، و «المنهج» : الطّريق الواضح ، و «منابذه» و «زيغا» نصب على المفعول من أجله لما تضمّنه [معنى](۱۱) «لا يبعدون» كأنّه

۱- قال الجوهرى : «والمنار علم الطريق ، وذو المنار ملك من ملوك اليمن» ، الصحاح (نور).

۲- أى : الزمخشرى.

۳- فى ط : «ومراوغه» ، راوغه : خادعه ، وراغ يروغ : حاد يحيد ، والمراغمه : الهجران. اللسان (روغ ، رغم)

۴- «الخيره والخيره كل ذلك لما تختاره ، من رجل أو بهيمه» ، اللسان (خير) ، وقول ابن الحاجب ، «ويقال : محمد خيره الله» قاله الجوهرى فى الصحاح (خير).

۵- سوره القصص : ۲۸ / ۶۸ ، والآيه : (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَيَخْتارُ ما كانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ).

۶- فى ط : «معنى» تحريف.

۷- «والخيره بكسر فسكون .. كثير الخير» ، التاج (خير).

۸- نسب الأصفهانى البيت إلى نادبه بنى أسد ، الأغانى : ۱۹ / ۸۸ ، ونسبه الجوهرى وأبو عبيد البكرى إلى سبره بن عمرو الأسدى ، الصحاح (خير) وسمط اللآلى : ۹۳۳ ، ونسبه البغدادى إلى هند بنت معبد بن نضله ، الخزانه : ۴ / ۵۰۹ ، وورد بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ۳ / ۲۶۸ ، ومجاز القرآن : ۲ / ۳۱۶ ، وإصلاح المنطق : ۴۹ ، وأمالى القالى : ۲ / ۲۸۸ ، واللسان (خير) ، ونعب : صاح وصوّت.

۹- فى ط : «بخير» ، تحريف. قال الجوهرى : «فإنما ثناه لأنه أراد : خيّرى ، فخففه ، مثل ميّت وميت» الصحاح (خير).

۱۰- انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۲۰۷ ، «الأبلج : الواضح ، واللّجلج : المختلط الذى ليس بمستقيم» اللسان (لجج).

۱۱- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

قيل : يقربون منهم من أجل المنابذه ، أو انتفى بعدهم من أجل المنابذه ، لا ب «يبعدون» ، فإنه يفسد المعنى ، وكذلك لو قدّرته حالا بمعنى منابذين (۱) ، «يقضى منه العجب» : ينهى ، أى : يبلغ نهايته ، من «قضى حاجته» ، أو يفعل من : «قضيت كذا» أى : فعلته ، أو يحكم منه بالعجب من «قضيت كذا» أى حكمت به (۲) ، والعجب يكون للتعجّب ولما يكون منه التعجب (۳) ، وقول الأصمعىّ : «العرب تقول : ما كدت أقضى العجب ، والعامّه تقول : قضيت العجب» (۴) لم يوافق عليه ، والتحقيق يأباه ، كان المنفىّ مثبتا ما بعد كاد أو لم يكن (۵) ، و «حال» أفصح من حاله ، وتأنيث الحال أكثر (۶) ، ويقال حاله أيضا لواحده الحال كحاجه وحاج ، و «الإنصاف» النّصفه ، وهو إعطاء / الحقّ ، من النّصف ، كأنّه لزم النّصف المخصوص به (۷) ، ولذلك سمّى نصفا أيضا ، قال الفرزدق (۸) :

ولكنّ نصفا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم

و «الفرط» : تجاوز الحدّ ، و «الجور» : الميل عن القصد ، و «الاعتساف» : سلوك غير الطريق ، «لا يدفع» : لا ينكر ، «لا يتقنّع» : لا يتستّر ، «مشحونه» : مملوءه ، و «الاستظهار» : الاستعانه ، و «التّشبّث» : التّعلّق ، «بأهداب» : بأطراف ، جمع هدب وهدبه ، وهى الخمله (۹) ، «مناقلتهم» : مفاعله من النّقل ، أى : ينقل إليهم وينقلونه (۱۰) ، و «محاورتهم» : مراجعتهم ، والمناظره : إمّا من

۱- جعل ابن يعيش «منابذه» منصوبا على أنه مصدر فى موضع الحال. انظر شرح المفصل : ۱ / ۸.

۲- انظر هذه المعانى فى اللسان (قضى).

۳- انظر اللسان (عجب).

۴- نقل ابن يعيش عن الأصمعى فى كتابه «فيما يلحن فيه العامه» قوله : «يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كدت أقضى منه العجب» وعقب فقال : «ولا يبعد جوازه إذا أريد الإكثار من العجب تفخيما لسببه». شرح المفصل : ۱ / ۸. وقال الزبيدى : «وقولهم : لا أقضى منه العجب قال الأصمعى : لا يستعمل إلا منفيا». التاج (قضى) ، ولم يعقب الزبيدى بشىء على كلام الأصمعى.

۵- سيتكلم الشارح على هذه المسأله بالتفصيل فى باب الأفعال الناقصه الورقه : ۲۱۰ ب من الأصل.

۶- انظر المذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى : ۱ / ۳۷۸ ، والمذكر والمؤنث لابن جنى : ۶۵ ، والمخصص : ۱۷ / ۱۴.

۷- سقط من ط : «به».

۸- البيت فى ديوانه : ۸۴۴ والكتاب : ۱ / ۷۷ ، والمقتضب : ۴ / ۷۴ ، والإنصاف : ۸۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۸ ، ومعاهد التنصيص : ۱ / ۴۷.

۹- «الهدبه : الشعره النابته على شفر العين ، والجمع هدب .. وجمع الهدب : أهداب» اللسان (هدب).

۱۰- فى ط : «وينقلونها» تحريف. والضمير يرجع إلى «العلم» من كلام الزمخشرى.

قولهم : دور متناظره أی : متقابله ، لأنّهما متقابلان (۱) وإمّا من النّظر وهو البحث ، لأنّ کلا منهما (۲) ینظر فیما ینظر فیه الآخر ، وإمّا من النظر وهو الرّویّه (۳) ، وإمّا من النظیر وهو المثل ، «الصّکوک والسّجلّات» : الکتب ، «ملتبسون» : متّصلون ، وأصله الاختلاط ، «أیّه سلکوا» أی : أیّه (۴) وجهه سلکوا ، «أینما وجّهوا» : أیّ : موضع توجّهوا ، «کلّ» : عیال وثقل (۵) ، «حیث سیّروا» أی : ساروا ، «فی تضاعیف ذلک» : أی : فی أثناء ما ذکرت من مواضع استعمالهم العربیّه ، «یجحدون فضلها» : وصف لهم إمّا بالبله والغفله ، وإمّا بإنکار الحقّ مع العلم به ، و «الخصل» : ما یراهن علیه فی الرّمی ، ثمّ غلّب فی الفضل والغلبه لکونه عنه (۶) ، «ویذهبون عن توقیرها» : أی یفارقون تعظیمها أو یغفلون ، و «یمزّقون أدیمها» : أی یخرقون جلدها لذمّهم (۷) لها ، «ویمضغون لحمها» : إمّا کنایه عن الذّمّ مثل من یأکل لحم أخیه ، فیکون مثل «یمزّقون أدیمها» ، وإمّا کنایه عن الانتفاع ، والمثل السّائر فی ذمّ المحسن «الشعیر یؤکل ویذمّ» (۸) ، وکذلک «یجری بلیق ویذمّ» (۹) و «قطّعت الأسباب بینی وبینه» (۱۰) استعاره فی إزاله الوصله (۱۱) ، «فیطمسوا» : فیمحوا ، «نفضت غبار کذا عنّی» (۱۲) استعاره فی إذهابه ألبتّه ، «وفی الفرق بین إن وأن» : یعنی فی مثل : «أنت طالق إن دخلت الدار ، وأن دخلت الدّار» ، ویقال : إنّ الکسائیّ سأل أبا یوسف (۱۳) فی حضره الرشید ولفظ بأن مفتوحه فقال : «تطلق إن دخلت» ، فقال الکسائیّ : أخطأت ، وبیّن أنّها للتعلیل (۱۴) ، ومحمّد

۱- عدّ ابن الحاجب الدور المتقابله طرفین وأعاد الضمیر علیهما.

۲- سقط من ط : «منهما». أعاد ابن الحاجب ضمیر المثنی علی المتناظرین.

۳- فی ط : «الرؤیه» ، تحریف. «النظر : الفکر فی الشیء .. ونظر الرجل ینظره : تأنّی علیه» اللسان (نظر)

۴- قال ابن یعیش :«وأیّ قد تؤنث إذا أضیفت إلی مؤنث وترک التأنیث أکثر فیها»،شرح المفصل : ۱ / ۹.

۵- «الثّقل : الحمل الثقیل» ، اللسان (ثقل).

۶- «الخصل فی النضال : الخطر الذی یخاطر علیه ، الخصله : وهی الغلبه فی النضال والقرطسه فی الرّمی» اللسان (خصل).

۷- فی د. ط : «جلدها عنه لذمهم».

۸- انظر جمهره الأمثال : ۲ / ۴۲۵ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۳۶۵ ، وفیه «یقال:خبز الشعیر یؤکل ویذم».

۹- انظر جمهره الأمثال : ۲ / ۴۲۴ والمستقصی : ۲ / ۴۰۹ ومجمع الأمثال : ۲ / ۴۱۴ ، وبلیق : اسم فرس کان یسبق ومع ذلک یعاب.

۱۰- یرید قول الزمخشری : «ولا یقطعون بینهما وبینهم الأسباب» المفصل : ۳.

۱۱- بعدها فی د : «ومنه قول الشاعر : فقطعت الأسباب بینی وبینه».

۱۲- إشاره إلی قول الزمخشری : «وینفضوا من أصول الفقه غبارهما» المفصل : ۳.

۱۳- هو یعقوب بن إبراهیم بن حبیب الأنصاری ، أبو یوسف القاضی ، توفی سنه ۱۸۲ ه. انظر وفیات الأعیان : ۶ / ۳۷۸ - ۳۹۰.

۱۴- انظر هذه المسأله فی معجم الأدباء : ۱۳ / ۱۷۵ ، والأشباه والنظائر فی النحو : ۳ / ۵۳۴ - ۵۳۵.

ابن الحسن الشيبانى (۱) صاحب أبى حنيفه (۲) رضى الله عنهما ، له كتاب فى الأيمان (۳) ، فيه مسائل كثيره بناها على العربيّه ، ومن غريبها أنّه قال : لو قال : «إن دخل دارى هـذه أحد / فأنت طالق» فدخلها هو لم يحنث ، ولو قال : «هذه الدار» فدخلها حنث ، فجعل الإضافه إليه قرينه تخصّص أحدا وتخرجه منه (۴) ، ومنهـا أنّه لو قال : «أنت طالق إن دخلت الـدار» ، ثم قال (۵) : لا بل هـذه ، فـدخلت الأـولى طلقتـا معـا ، ولو دخلت الثـانيه فقـط لم تطلق واحـده منهمـا ، وهو صـحيح إن لم يكن عرف ولاـ نيّه «لم يتراطنوا» : لم يتكلّموا بالعجميّه (۶) ، و «حلق» : جمع حلقه ، وهو نـادر ، وعن أبى عمرو (۷) حلقه وحلق بالتحريك فيهما (۸) ، وعن الأصـمعىّ : حلقه وحلق كبدره وبدر (۹) ، و «الأـبّهه» : العظمـه ، و «الهزأه» (۱۰) : مـا يهزأ به ، والهزأه : الـذى يهزأ (۱۱) ، كضحكه وضحكه (۱۲) «هذا» : أى : خذ هذا الذى ذكرت ، ثم ابتدأ (۱۳) فى أمر آخر فقال : «وإنّ الإعراب» ، فيجوز «أنّ»

۱- هو صاحب أبى حنيفه وناشر مذهبه ، توفى سنه ۱۸۹ ه. انظر وفيات الأعيان : ۴ / ۱۸۴ - ۱۸۵.

۲- هو النعمان بن ثابت ، كان عالما زاهـدا ، وهو صاحب المـذهب الحنفى ، توفى سـنه ۱۵۰ ه. انظر وفيـات الأعيان : ۵ / ۴۰۵ - ۴۱۵.

۳- ذكره ابن النديم باسم «كتاب الأيمان والنذور والكفارات» ، انظر الفهرست : ۳۰۲.

۴- فى د. ط : «منهم» ، وكل جائز.

۵- سقط من ط قوله : «أنت طالق إن دخلت الدار ثم قال» ، وهو مخلّ بالمعنى.

۶- فى ط : «بالعجمه» ، «رجل أعجمى وأعجم إذا كان فى لسانه عجمه» ، اللسان (عجم).

۷- هو أبو عمرو بن العلاء ، واسمه زبّان ، وهو العلم المشهور فى علم القراءه واللغه والعربيه ، توفى سنه ۱۵۴ ه ، انظر نزهه الألباء : ۲۴ - ۲۹.

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۵۸۳ - ۵۸۴ ، وإصلاح المنطق : ۱۸۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۵ ، واللسان (حلق) ، والمعروف عن أبى عمرو الشيبانى أنه ليس فى الكلام حلقه ، انظر إصلاح المنطق : ۱۸۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۵.

۹- قال ابن منظور : «وقال الأصـمعى : حلقه من الناس ومن حديـد والجمع حلق مثل : بـدره وبـدر» ، اللسان (حلق). وانظر شـرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۵.

۱۰- فى ط : «والهزء» ، تحريف.

۱۱- سقط من د. ط : «يهزأ» ، خطأ.

۱۲- «رجـل هزأه بالتحريـك : يهزأ بالنـاس ، وهزأه بالتسـكين : يهزأ به» اللسـان (هزأ). و «ضـحكه : كـثير الضـحك : وضـحكه بالتسكين : يضحك منه» اللسان (ضحك).

۱۳- أى : الزمخشرى.

بالفتح ، أو هذا باب ، ثمّ ابتدأ فی باب (۱) آخر فیه ، «أجدی» : أنفع ، «من تفاریق العصا» مثل یضرب فی کثره المنافع (۲) لکثره منافعها ، لأنّها ینتفع بها عصا ، فتنکسر فیتّخذ منها ساجور (۳) ، فینکسر فیتّخذ منه (۴) وتد (۵) ، [فینکسر فیتّخذ شظاظا](۶) فینکسر فیتّخذ منه عران (۷) ، وهو عود یجعل فی أنف البختیّ ، فینکسر فیتّخذ منه تودیه (۸) وهو عود التّصریه (۹) ، وأصله أنّ امرأه کان لها ابن یجرح کثیرا فتأخذ أرشه (۱۰) حتی استغنت فقالت : (۱۱)

أحلف بالمروه حقّا والصّفا

إنّک أجدی من تفاریق العصا

و «العدید» : العدد ، «فاجترأ» : فأقدم ، و «تعاطی الشیء» : الأخذ فیه ، و «العمیاء» : العمایه ، وهو الباطل ، و «العشواء» : الناقه التی لا تبصر قدّامها ، فتخبط کلّ شیء ، فقیل لکلّ من رکب أمرا من غیر بصیره : «یخبط خبط عشواء» (۱۲) ، «التّقوّل والافتراء» : الکذب : و «الهراء» : القول الخطأ ، و «براء» : بمعنی بریء وهو مصدر وصف به ، «وهو» أی : الإعراب ، «المرقاه» بفتح المیم وکسرها : الدّرجه ، فالفتح علی الموضع ، والکسر علی الآله ، «إلی علم البیان» ، وهو العلم

۱- فی د : «أمر».

۲- ذکره المیدانی بلفظ : «إنک خیر من تفاریق العصا» ، مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷.

۳- «الساجور : القلاده أو الخشبه التی توضع فی عنق الکلب» ، اللسان (سجر).

۴- فی ط : «منها» ، تحریف.

۵- «الوتد بالکسر : مارزّ فی الحائط والأرض والخشب» ، اللسان (وتد).

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال المیدانی : «ویفرق الوتد فتصیر کل قطعه شظاظا» مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷. «والشّظاظ : العود الذی یدخل فی عروه الجوالق» اللسان (شظظ) «والجوالق بکسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعیه معروف ، معرب» اللسان (جلق) وانظر المعرب : ۱۵۸.

۷- فی د : «عوان» تحریف. وانظر اللسان (عرن) ، وجاء مکان کلمه «عوان» کلمه «مهار» عند المیدانی وابن یعیش. انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۵. «والمهار : العود یدخل فی أنف البعیر». مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷.

۸- التّودیه : هی الخشبه التی تصرّبها أطباء الناقه إذا صرّت لئلا یرضعها الفصیل والجمع : تواد ، انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۵ واللسان (ودی).

۹- انظر اللسان (صری).

۱۰- «الأرش : الدّیه» ، اللسان (أرش).

۱۱- هی غنیّه الکلابیه کما فی شرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۵ ، وذکرها المیدانی باسم غنیه الأعرابیه فی مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷ وکذلک ورد اسمها فی اللسان (فرق).

۱۲- قال المیدانی : «یضرب للذی یعرض عن الأمر کأنه لم یشعر به ، ویضرب للمتهافت فی الشیء» مجمع الأمثال : ۲ / ۴۱۴.

بالمعانی الحاصله عن الإعراب ، «المطّلع» و «الکافل» و «الموکّل» : صفات لعلم البیان ، لأنّ تلک المعانی الحاصله عن الإعراب هی المطّلعه علی نکت نظم القرآن ، «الکافل» : الضّامن ، «الموکّل» : المجعول وکیلا به ، و «المعادن» : مواضع الذهب والفضّه ، فاستعاره لذلک ، و «نکت نظم القرآن» : المعانی الدقیقه المفهومه منه ، «فالصّادّ عنه» : فالصّارف عن الإعراب ، و «المرید» : أی : وکالمرید ، و «الموارد» : جمع مورد ، وهو موضع ورود الماء ، أی : بموارد الخیر ، «أن تعاف» تترک ، «ندبنی» : دعانی ، «من الأرب» : من الحاجه ، «الشّفقه» : الحنوّ والرّقّه ، و «الحدب» : العطف ، / و «الأشیاع» : الأتباع ، «والحفده» : الخدم ، جمع حافد ، و «الإنشاء» : الاختراع ، «محیط» : جامع ، کأنّه قد أحدق به (۱) ، و «الترتیب» : وضع کلّ شیء فی رتبته (۲) ، أی : فی منزلته ، و «الأمد» : الغایه ، و «أقرب السعی» : أدناه ، و «سجالهم» : دلاؤهم (۳) ، وهذا تصریح منه بافتقار النّاس قبل کتابه إلی تعلّم العربیّه بکتاب صالح للتعلیم ، «فأنشأت» : أی : فکان ما تقدّم سببا للإنشاء ، و «النّصاب» : الأصل ، و «المرکز» : الموضع ، و «الإیجاز» : الاختصار غیر المخلّ بقصره (۴) ، لأنّه لا یکاد ینفکّ عنه ، «والتلخیص» : التّبیین ، «غیر المملّ» (۵) بطوله ، لأنّه لا یکاد ینفکّ عنه ، «لمقتبسیه» : أی لمستفیدیه ، یقال : اقتبست علما وقبسته نارا ، فاقتبسه ، وقیل : اللغتان معا فیهما (۶) ، «ملیء بکذا» : أی : قادر علیه (۷) ، والهاء فی «فیه» (۸) للکتاب فی «فأنشأت هذا الکتاب» ، أو للطالب لتقدّم ما یدلّ علیه.

۱- «حدق به الشیء وأحدق : استدار .. وکل شیء استدار بشیء وحاط به فقد أحدق به» اللسان (حدق)

۲- فی د : «موضعه».

۳- «السّجل : الدلو الضخمه المملوءه ماء مذکر .. ولا یقال لها فارغه سجل ولکن دلو» اللسان (سجل).

۴- فی ط : «بقصده».

۵- فی ط : «المخل» ، وهو مخالف لنص المفصل ص : ۵.

۶- سقط من ط : «فیهما». قال الزبیدی : «وقبس یقبس منه نارا من حدّ ضرب واقتبسها : أخذها واقتبس العلم ومن العلم : استفاده ، وکذلک اقتبس منه نارا ، قال الکسائی : اقتبست منه علما ونارا سواء ، قال : وقبست أیضا فیهما». التاج (قبس) ، وانظر إصلاح المنطق : ۲۴۴.

۷- قال الزبیدی : «ملیء ککریم مهموز کثیر المال أو الثقه الغنی أو الغنی المقتدر» التاج (ملأ).

۸- فی الأصل. ط : «له» ، تحریف. وما أثبت عن د. وهو موافق لنص المفصل ص : ۵.

[فصل فی معنی الکلمه والکلام]

اشاره

قال صاحب الکتاب :

«فصل فی معنی الکلمه والکلام

الکلمه هی اللّفظه الدّالّه علی معنی مفرد بالوضع».

قال الشیخ الإمام أبو عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله إملاء (۱) : قدّم هذا الفصل قبل الشّروع فی الأقسام لکونه خلیقا بالمشترک باعتبارها ، وتقدمته أولی لتنجّز الحاجه إلیه قبلها ، لأنّ الکلام فی الأنواع وترکیبها متوقّف علی معرفه الجنس ، واللّفظ ما لفظ به الإنسان قلّت حروفه أو کثرت ، وقوله : «اللّفظه» إن أراد به (۲) أقلّ ما ینطلق علیه اللفظ کضربه ففاسد ، لأنّ أقلّه حرف واحد ، وإن أراد عددا مخصوصا ینتهی إلیه فلیس مشعرا به ، وإن أراد معنی اللفظ کان اللفظ أولی للاختصار ورفع الاحتمال.

وقوله : «الدالّه (۳) علی معنی» حذرا ممّا لا یدلّ علی معنی کدیز ، فإنّها لفظه ولا تدلّ علی معنی (۴) ، وقوله : «مفرد» حذرا ممّا یدلّ علی معنی مرکّب ملفوظ بجزأیه أو بجزئه ، نحو «قام زید» و «قم» و «اقعد» ، فنحو هذا لیس بکلمه (۵) ، وقوله : «بالوضع» حذرا مما یدلّ علی معنی مفرد بالعقل ، وذلک أنّا لو سمعنا لفظ «دیز» من وراء جدار لعلمنا بالعقل أنّها لفظه قامت بذات ، فهی لفظه (۶) دالّه علی معنی مفرد بالعقل لا بالوضع.

قوله : «وهی جنس تحته ثلاثه أنواع الاسم والفعل والحرف».

فالجنس هو الذی یدخل تحته أنواع مختلفه لحقیقه (۷) کلّیّه ، فالکلمه تطلق علی الاسم والفعل والحرف ، فهی بهذا / الاعتبار جنس لشمولها لکلّ واحد منها ، وکلّ واحد منها نوع ، إذ حقیقه

۱- سقط من ط من قوله : «الإمام» إلی «إملاء».

۲- سقط فی ط : «به».

۳- فی ط : «الدال» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۶.

۴- وقع اضطراب فی العباره فی ط إذ جاءت : «وقوله : الدال علی معنی ، کدیز فإنها لفظه ولا تدل علی حذرا مما لا یدل علی معنی».

۵- فی ط : «فهذا عنده لیس بکلمه».

۶- سقط من د : «لفظه».

۷- فی د. ط : «بحقیقه».

الجنس فيه موجوده وهى الكلمه ، [والدليل على الحصر أنّ](۱) الكلمه إمّا أن تدلّ على معنى فى نفسها أولا ، الثانى الحرف ، والأوّل إمّا أن يدلّ على الاقتران بأحد الأزمنه الثلاثه أولا ، [الأوّل الفعل](۲) ، والثانى الاسم (۳) ، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها.

ومعنى قوله : «فى نفسه» (۴) أنّه يستقلّ بالمفهوميّه ، والحرف لا يستقلّ بالمفهوميّه ، ومعنى ذلك أنّ نحو «من» و «إلى» مشروط فى وضعها دالّه على معناها الإفرادىّ ذكر متعلّقها ، ونحو «الابتداء» و «الانتهاء» و «ابتدأ» و «انتهى» (۵) غير مشروط فيه (۶) ذلك.

وقد أورد على ذلك نحو : ذوو وأولو وأولات والموصولات وقاب (۷) وقيس (۸) وأىّ وبعض وكلّ وفوق وتحت وأمام وقدّام وخلف ووراء ، فإنّها لا تستعمل إلّا كذلك (۹) ، فيجب أن تكون حروفا ، والجواب أنّها وإن لم تستعمل اتّفاقا إلّا كذلك فذلك لعارض (۱۰) ، لا أنّها مشروط (۱۱) فى وضعها داله على ذلك ، لأنّ وضع «ذو» بمعنى صاحب ، والتزم (۱۲) ذكر المضاف إليه لكونها وضعت ليتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الجنس (۱۳) ، ووضع «فوق» بمعنى مكان له علوّ على غيره ، فالتزم ذكر المضاف إليه ليتّضح المستعلى عليه (۱۴) ، كأفعل بالنّسبه إلى المفضّل عليه ، وكذا

۱- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- نقل الرضى كلام ابن الحاجب بشىء من التصرف فى شرح الكافيه : ۱ / ۷ ، وانظر الهمع : ۱ / ۴.

۴- فى د : «ومعنى قولنا فى نفسها» ، تحريف. وهنا بدأ ابن الحاجب بمناقشه تعريف الزمخشرى للاسم. انظر المفصل : ۶.

۵- فى د. ط : «وابتداء وانتهاء» مكان «ابتدأ وانتهى».

۶- فى د : «فيهما».

۷- «القاب : ما بين المقبض والسّيه» ، اللسان (قوب).

۸- «القيس والقاس : القدر ، يقال : قيس رمح وقاسه» ، اللسان (قيس).

۹- أى مضافه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۲۹.

۱۰- فى د : «فلعارض».

۱۱- العباره فى ط : «وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك لعارض إلا أنها غير مشروط ..».

۱۲- فى د : «ثم التزم».

۱۳- فى د : «إلى وصف الأسماء بالجنس» ، تحريف.

۱۴- فى ط : «على غيره».

البواقى ، ونحو «عن» و «على» والكاف فى الاسميّه يجب (۱) ردّه إلى ذلك بعد ثبوت الاسميّه بخصائصها (۲) ، وإن لم يقو هذا التقدير فيه (۳) إجراء للبابين على ما علم من لغتهم فيهما (۴).

قوله : «والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى». يريد بالإسناد إسنادا له (۵) إفاده لا إخبار فقط (۶) ، بدليل قولهم : «هل زيد قائم» ، فإنّ الإسناد موجود وليس بخبر.

قوله : «ولا يتأتّى ذلك إلّا فى اسمين أو فى فعل واسم» (۷).

والدّليل على الحصر فيما ذكر أنّا علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه (۸) ، فسمّيناه اسما (۹) ، وما يخبر به ولا يخبر عنه فسمّيناه فعلا (۱۰) ، ولا يخبر به ولا يخبر عنه فسمّيناه حرفا (۱۱) ، فإذا عرفنا ذلك من كلامهم تعيّن ذلك (۱۲) ، وذلك لأنّ القسمه ستّه : قسمان مفيدان ، وأربعه غير مفيده ، اسم واسم ، وفعل وفعل ، وحرف وحرف ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وحرف ، فالاسم مع الاسم أحد القسمين ، والفعل مع الفعل لا يفيد (۱۳) لعدم المخبر عنه ، والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا ، والاسم مع الفعل هو القسم الآخر ، والاسم مع الحرف لا يستقيم (۱۴) لعدم المخبر عنه أو المخبر به (۱۵). والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه.

۱- سقط من ط : «يجب» ، خطأ.

۲- انظر من أجل اسميه «عن» و «على» المقتضب : ۴ / ۱۴۰ ، وسر صناعه الإعراب : ۲۸۲ ، ومغنى اللبيب : ۱۵۵ - ۱۵۶ ، ۱۶۰ ، ۱۹۶.

۳- سقط من ط : «فيه».

۴- فى الأصل. ط : «فيها» ، وما أثبت عن د.

۵- فى د : «ذا».

۶- فى ط : «له إفاده ، وهو أن يحكم بشىء على شىء يقصد بذلك إفاده السامع لا إخبارا ..».

۷- تصرف ابن الحاجب بعباره الزمخشرى. انظر المفصل : ۶.

۸- فى ط : «أو يخبر عنه».

۹- فى د : «وهو الاسم» مكان «فسميناه اسما».

۱۰- فى د : «وما يخبر به لا عنه وهو الفعل».

۱۱- فى د : «ولا عنه وهو الحرف».

۱۲- أى أنّ الإسناد لا يكون إلا بين اسمين واسم وفعل.

۱۳- فى ط : «يستقيم».

۱۴- فى د : «يفيد».

۱۵- سقط من ط : «أو المخبر به» خطأ.

فإذا (۱) أورد «يا زيـد» ، وهو حرف مع اسم وقد أفاد ، فالجواب : أنّ «يا» قامت مقام الجمله على قول أكثر النحويّين (۲) ، وعلى قول بعضهم أنّ «يا» اسم فعل (۳) ، فعلى كلا القولين لا يرد على (۴) ما ذكرناه.

وقـد أورد على قول النحويين : «إنّ الحرف لاـ يخبر عنه» أنّه تهـافت فى الكلاـم (۵) ، لأـنّ قولكم (۶) : «لاـ يخبر عنه» خبر عنه ، وكذلك قولكم (۷) : الحرف أحد أنواع الكلمه ، وذلك كثير ، وكثر الخبط فيه.

والجواب أنّ المراد أنّ نفس صـيغ الحروف مسـتعمله فى معناهـا لاـ يكون مخبرا عنهـا ، فلاـ يوجـد لفظه «من» ولا غيرها من نوع الحروف مستعمله فى معناها وهى مخبر عنها ، فاندفع الإشكال ، وهذا هو الجواب فى أنّ الفعل أيضا لا يخبر عنه.

قوله : «وتسمّى الجمله» (۸) يجوز أن يكون بالتـاء والياء (۹) ، وضابط هذا (۱۰) أنّ كلّ لفظتين وضـعتا لذات واحده ، إحداهما (۱۱) مؤنّثه والأخرى مذكّره وتوسّـطهما ضمير جاز تأنيث الضمير (۱۲) وتـذكيره ، والتأنيث ههنا أحسن ، لأنّ الجمله مؤنّثه وهى خبر عنها (۱۳) ، ثم أخذ (۱۴) يتكلّم على الأقسام الأربعه.

۱- فى د. ط : «فإن».

۲- انظر الكتـاب : ۱ / ۲۹۱ ، والمقتضـب : ۴ / ۲۰۴ ، وذهب ابن جنى إلى أن «يـا» نفسـها هى العامـل الواقع على المنادى ، انظر الخصائص : ۲ / ۲۷۶ - ۲۷۷.

۳- ممن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى ، انظر كتاب الشعر : ۶۷ - ۶۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۲ وما سيأتى : ق : ۵۶ ب من الأصل.

۴- فى د : «عليه».

۵- سقط من د. ط : «فى الكلام».

۶- فى ط : «قولهم».

۷- فى د. ط : «قولهم».

۸- عاد ابن الحاجب إلى كلام الزمخشرى على الكلمه.

۹- فى شرح ابن يعيش : ۱ / ۱۸ «ويسمى الجمله» بالياء وفى المفصل : ۶ «وتسمى الجمله» بالتاء.

۱۰- فى ط : «وضابطه». (- ۱۰) فى ط : «وإحداهما».

۱۱- فى د : «جاز تأنيثه».

۱۲- بعدها فى ط : «القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء. قال الشيخ : ثم أخذ يتكلم ..».

۱۳- أى الزمخشرى.

فأوّلها قسم الأسماء ، وسمّى هذا النوع اسما من السموّ ، وهو العلوّ لأنّه (۱) رفع أو علا كالعلم عليه ، أو لأنّه رفع مسمّاه عند ذكره إلى الأذهان ، وعند الكوفيّين من السّمه وهى العلامه ، وتصغيره على سميّ ، وجمعه على أسماء حجّه واضحه للبصريين (۲).

ثمّ قال فى حدّ الاسم : «ما دلّ على معنى فى نفسه دلاله مجرّده عن الاقتران».

فالحدّ لا بدّ أن يكون مركّبا من جنس وفصل ، فالجنس (۳) يحصر المحدود وغيره ، والفصل (۴) يفصله عن غيره ، فقوله : «ما دلّ على معنى» حصر الاسم والفعل والحرف ، وقوله : «فى نفسه» فصل الاسم والفعل عن الحرف ، وقوله : «دلاله مجرّده عن الاقتران» فصل الاسم عن الفعل.

قال الشيخ : هذا الحدّ يرد عليه أمور :

أحدها : أنّ الغبوق (۵) والصّبوح (۶) لا يدخلان (۷) فى هذا الحدّ ، لدلالتهما (۸) على الزّمان ، وهما من قبيل الأسماء (۹) بالاتّفاق.

والجواب : أنّه لا يدلّ (۱۰) على زمان من الأزمنه (۱۱) الثلاثه ، وإنّما يدلّ (۱۲) على الزّمان الذى هو (۱۳)

۱- فى الأصل. ط : «كأنه» ، وما أثبت عن د.

۲- انظر هذه المسأله فى معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۱ / ۳۹ - ۴۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۶۶ - ۶۸ ، والإنصاف : ۶ - ۱۶ ، وشرح الملوكى : ۴۰۴ - ۴۰۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۲۳.

۳- سقط من د : «وفصل فالجنس» ، خطأ.

۴- فى د : «وفصل».

۵- «الغبوق : الشرب بالعشىّ ، وخصّ بعضهم به اللبن المشروب فى ذلك الوقت» اللسان (غبق).

۶- «الصّبوح : كلّ ما أكل أو شرب غدوه» اللسان (صبح).

۷- فى الأصل. ط : «يدخل» ، وما أثبت عن د.

۸- فى الأصل. ط : «لدلالته» ، وما أثبت عن د.

۹- فى د. «وهما اسمان باتفاق».

۱۰- فى د : «عدم الدلاله» مكان «أنه لا يدل».

۱۱- سقط من د : «الأزمنه».

۱۲- فى د : «يدلان».

۱۳- سقط من د : «الزمان الذى هو».

أوّل النهار وآخره ، وقد قيّدنا الأزمنه (۱) بالماضى والحاضر والمستقبل ، فيجب دخوله (۲) فى الحدّ.

فإن قيل : فالأفعال المضارعه لا دلاله لها (۳) على أحد الزّمانين بعينه ، فهى (۴) تحتمل / الحال والاستقبال كالغبوق والصّبوح فى احتماله بالنسبه إلى الأزمنه الثلاثه ، فلتكن [كالغبوق والصّبوح](۵) فتدخل فى حدّ الأسماء ، وهى أفعال بالاتّفاق.

فالجواب : أنّ الفعل المضارع يدلّ على أحد الزّمانين [بعينه](۶) ، ولا ينطق العربىّ ولا من يتكلّم بكلامه إلّا وهو قاصد به دلالته على أحد الزّمانين (۷) ، وإنّما اتّفق أنّ دلالته مشتركه بينهما فيقع اللّبس عند عدم القرائن على السّامع ، فيتوهّم أنّه لا دلاله له ، وليس كالغبوق والصّبوح ، فإنّه لا دلاله لهما على أحد الأزمنه الثلاثه ألبتّه ، لا بتعيّن ولا باشتراك (۸) ، وإنّما احتمالهما للأزمنه احتمال وجودى ، وغرضنا الدّلاله اللّغويّه لا الاحتمالات الوجوديّه.

قال الشيخ رحمه الله تعالى : وأشكل ما يرد على هذا الحدّ الأفعال التى لا تتصرّف ، مثل نعم وبئس وليس وحبّذا وعسى ، فإنّها تدلّ على معنى فى نفسها من غير زمان ، فيجب دخولها فى حدّ الاسم ، وهى أفعال عند البصريّين (۹).

والجواب : أنّ هذه (۱۰) الأشياء دالّه (۱۱) على الأزمنه فى أصل الوضع دلاله (۱۲) تقديرا فى بعضها

۱- فى الأصل : «الأسماء» ، تحريف. وما أثبت عن د. ط.

۲- فى د : «دخولهما».

۳- فى د : «فإن قيل : فإن المضارع لا دلاله له ..».

۴- فى د : «بل».

۵- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

۶- سقط من الأصل ، ط ، وأثبته عن د.

۷- فى د. «أحدهما» مكان «به دلالته على أحد الزمانين».

۸- فى ط : «بالاشتراك».

۹- وذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان لا يتصرفان ، انظر الإنصاف : ۹۷ - ۱۲۶ ، وذكر ابن هشام مذهب ابن السراج والكوفيين فى حرفيه ليس ، انظر مغنى اللبيب : ۳۲۵ - ۳۲۷ ، ونقل السيوطى مذهب ابن السراج فى حرفيه ليس فى الأشباه والنظائر : ۳ / ۱۰ ، ولكن ابن السراج صرح بفعليتها ، واستدل لذلك فى الأصول : ۱ / ۸۲.

۱۰- فى د : «لهذه» ، تحريف.

۱۱- سقط من د : «داله» ، خطأ.

۱۲- سقط من ط : «دلاله».

وتحقيقا فى بعضها ، والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصليّه لغرض آخر من الدلاله لا يخرجها ذلك عن حدّها وإعرابها ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «بعت» وأنت تريد الإنشاء فإنّه لا دلاله لها على زمان أصلا ، ومع ذلك فإنّك تحكم بأنّه فعل ماض ، وكذلك إذا قلت : «ما أحسن زيدا» فإنّك تقول : «ما» : مبتدأ ، و «أحسن» : فعل ماض ، وفيه فاعل (١) ، و «زيدا» مفعول بوقوع الفعل عليه ، ولا يصحّ ذلك إلّا بتقدير أصل كان فيه كذلك ، وإلّا فهو بعد إيراده للتعجّب (٢) لا يفهم منه هذا المعنى أصلا ، إذ ليس لك غرض فى أن تخبر بأنّ شيئا حسّن زيدا ، بل قصدك إلى التعجّب لا غير ، وإنّما ذلك شيء يقدّر أصلا له ، ثمّ نقل عنه إلى هذا المعنى ، فبقى إعرابه بعد النّقل إلى هذا المعنى كما كان فى الأصل ، وكذلك قول من يقول : إنّ أصله استفهام (٣) ، أو اسم موصول (٤) ، ومن ثمّ كان المختار أنّه لا يلزم من كلّ مجاز أن يكون له حقيقه ، ولمّا قامت الدلاله على فعليّتها (٥) بالخصائص كان هذا (٦) التقدير أحقّ لثبوت مثله ، وكذلك إذا قلنا : ضارب فإنّه يدلّ على معنى فى نفسه من غير زمان ، وقد يستعمل دالا على الزمان ، كقولهم : «مررت برجل ضارب زيدا» ، ومع ذلك فلم يخرجه عن الاسميّه ، لأنّ أصل وضعه لا دلاله فيه على الزمان ، فكذلك هذه الأفعال أصل وضعها الدّلاله على الزمان ، ثمّ استعملت / لمعانيها الخاصّه مجرّده عن معانى الزمان ، فلا يخرجها ذلك عن حقيقه الفعليّه كما لم يخرج ضاربا دلالته (٧) على الزمان عن حقيقه الاسم.

وقد أورد على حدّ الاسم قولهم : المستقبل والماضى ونحوهما (٨) ، فإنّها تدلّ على الحدث والزمان ، فأجيب بأمرين :

١- فى ط : «وفاعل» وسقط «فيه» ، خطأ.

٢- فى ط : «بعد إراده التعجب».

٣- ممن قال بهذا الفراء وابن درستويه ، انظر ما سيأتى ورقه : ١٢٠ ب من الأصل ، وورقه : ٢١٦ ب من الأصل.

٤- جوّز الأخفش أن تكون «ما» معرفه موصوله والجمله بعدها صله لا محل لها ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣١٠ ، ومغنى اللبيب : ٣٢٩ ، وردّ المبرد هذا القول فى المقتضب : ٤ / ١٧٧ ، وانظر الكتاب : ١ / ٧٢ - ٧٣ ، وانظر ورقه : ٢١٦ أمن الأصل.

٥- أى فعليه نعم وبئس وليس وحبذا وعسى.

٦- فى د : «كان فيها هذا».

٧- فى د : «ضارب بدلالته».

٨- فى الأصل. ط : «ونحوه» ، وما أثبت عن د.

أحدهما : أنّ المستقبل والماضی یراد (۱) بهما نفس الزمان ، فإذا قیل : الفعل مستقبل فالمعنی مستقبل زمانه ، ثمّ حذف للکثره.

والثانی : سلّمنا أنّه (۲) للفعل لکن لا ـ دلالـه علی الزمـان بـالوضع ، وإنّمـا لزم الزمـان المسـتقبل من حیث المعقول ، کقولک : الاستقبال والمضیّ (۳) والانتظار ونحوه ، لأنّ المسـتقبل إنّما یـدلّ علی ما یـدلّ قولک : متعلّق الاسـتقبال ، فلو کان له دلاله علی الزمان لکان الاستقبال (۴) نفسه (۵).

والکلام علی قولهم (۶) : «فی نفسه» ، الضـمیر فی «ما دلّ علی معنی فی نفسه» یرجع إلی «معنی» ، أی : ما دلّ علی معنی باعتباره فی نفسه وبـالنّظر إلیه فی نفسه ، لا ـ باعتبـار أمر خارج عنه (۷) ، کقولـک : «الـدار فی نفسـها حکمها کـذا» ، أی : لا باعتبار أمر خارج عنها (۸) ، ولـذلک قیـل فی الحرف : ما دلّ علی معنی فی غیره (۹) ، أی : حاصـل فی غیره (۱۰) ، أی : باعتبار متعلّقه لا باعتباره فی نفسه.

ومـن قـال : الضـمیر فی «نفسـه» یرجع إلی «مـا دلّ» أی : اللفـظ الـدّالّ علی معنی بنفسه من غیر ضـمیمه یحتـاج إلیهـا فی دلالـته الإفرادیّه ، لخلاف الحرف فإنّه یحتاج إلی ضـمیمه فی دلالته علی کمال معناه الإفرادیّ ، یرد (۱۱) علیه أنّ «فی» لا تستعمل بهذا المعنی ، وأنّ المقابل - وهو الحرف - لا یجری فیه النقیض ، فإنّه إذا قیل : الحرف ما دلّ علی معنی فی غیره (۱۲) بعد أن یجعل «فی غیره» تتمه لقولک : «ما دلّ» فیکون المعنی : ما دلّ بغیره ، أی : بلفظ آخر معه علی معنی ، وإذا جعل «فی غیره» صفه لمعنی کان ما دلّ علی معنی حاصل فی غیره ، أی باعتبار متعلّقه ، فیتطابق الحدّان فی مقصود التّقابل.

۱- فی د : «والماضی ونحوهما یراد ..».

۲- یعود الضمیر إلی «المستقبل والماضی».

۳- فی ط : «والماضی».

۴- فی ط : «للاستقبال».

۵- فی د : «کذلک» ، وسقط من ط : «نفسه».

۶- کذا وردت ، ولعله یرید النحویین ، إلا أن «فی نفسه» من کلام الزمخشری.

۷- انتقد السیوطی رأی ابن الحاجب فی کون الضمیر فی «نفسه» راجعا إلی «معنی» وردّ علیه. انظر الهمع : ۱ / ۴.

۸- سقط من ط : «عنها».

۹- انظر الأشباه والنظائر فی النحو : ۳ / ۳ - ۶ ، وما سیأتی ورقه : ۲۲۵ أمن الأصل.

۱۰- سقط من ط : «أی حاصل فی غیره».

۱۱- قوله «یرد» جواب قوله : «ومن قال : الضمیر ..».

۱۲- سقط من د : «فی غیره» ، خطأ.

[خصائص الاسم]

قال صاحب الكتاب : «وله خصائص».

قال الشيخ : الفرق بين الحدّ والخاصّه (۱) أنّ الحدّ لا بدّ أن يكون فى جميع آحاد المحدود (۲) ، أمّا الخاصّه فهى التى تكون فى بعض آحاده خاصّه.

وقوله : «منها جواز الإسناد إليه» يريد بالإسناد إليه ههنا الإخبار عنه بأن يقع مبتدا أو ما هو (۳) فى معناه ، لأنّ أصل وضعه لأن يخبر به وعنه ، واختصّ بلام التعريف ليختصّ ، فيفيد الإخبار عنه ، وقول الشاعر (۴) :

ما أنت بالحكم التّرضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرّأى والجدل

ونحوه مردود لا يعتدّ به ، كأنّه لمّا رأى الألف واللّام ههنا بمعنى الذى وصلها بما يوصل به الذى.

قال الشيخ رحمه الله تعالى : لأنّ / الألف واللّام منزّله منزله الصّفه ، والدّليل على أنّها بمنزله الصفه أنّك إذا قلت : رجل ، ثمّ قلت (۵) : الرّجل ، فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما ، والصّفات لا تكون إلّا للأسماء ، والدّليل عليه أنّ (۶) العرب وضعت الأسماء وضعا عاما (۷) ، وهو كونها يخبر عنها وبها ، ووضعت ما سواها - وهو الأفعال - وضعا خاصّا (۸) ، فلم يحتج إلى ذلك فيه (۹).

وإنّما اختصّ بالجرّ (۱۰) لأنّ المضاف إليه مخبر عنه من حيث المعنى (۱۱) والأفعال وضعت ليخبر

۱- ميز الرضى الحدّ من الخاصه ، انظر شرح الكافيه : ۱ / ۱۲ - ۱۳.

۲- فى د : «فى آحاد المحدود كلها».

۳- فى ط : «وما هو».

۴- هو الفرزدق كما فى الإنصاف : ۵۲۱ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۱۱ ، وشرح التصريح : ۱ / ۳۸ ، ۱ / ۱۴۲ ، والخزانه : ۱ / ۱۴ ، ولم أجد البيت فى ديوانه ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ۱ / ۱۵۶ والهمع : ۱ / ۸۵.

۵- سقط من د. من قوله : «والدليل» إلى قوله : «قلت» ، خطأ.

۶- فى ط : «والدليل على أن الصفات لا تكون إلا للأسماء أن ...».

۷- فى د : «والصفات لا تكون إلا أسماء لأنها موضوعه وضعا عاما ..».

۸- فى د : «ووضعوا الأفعال وضعا خاصا ..».

۹- فى د : «منها» ، تحريف.

١٠- فى ط : «بحرف الجر» ، تحريف.

١١- فى د : «لأن المضاف إليه فى المعنى مخبر عنه».

بها (۱) لا يخبر (۲) عنها ، فلو أضفت إليها لأخرجتها عن وضعها الأصلىّ.

والتّنوين أيضا من الخواصّ كما ذكر ، والإضافه كذلك ، إلّا أنّه لم يرد بها (۳) الإضافه مطلقا ، فإنّ أسماء الزّمان تضاف إلى الفعل (۴) ، وإنّما أراد المضاف أو أراد الجميع لأنّه إنّما يضاف إلى الفعل لتأويله بالمصدر (۵).

۱- سقط من د : «وضعت ليخبر بها».

۲- الأشبه «ليخبر».

۳- سقط من د : «بها».

۴- فى ط : «أسماء الزمان قد أضيفت إلى الأفعال».

۵- فى ط : «وإذا أراد المضاف صحت إراده الإطلاق لأن الفعل إنما يضاف إليه بتأويله بالمصدر» ، تحريف.

[اسم الجنس]

قال صاحب الكتاب :

«ومن أصناف الاسم اسم الجنس ،

وهو ما علق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه».

قال الشيخ رحمه الله تعالى : هذا الحدّ (۱) مدخول فيه ، فإنّ المعارف كلّها غير العلم تدخل فى هذا الحدّ ، إذ يصحّ (۲) للشيء ولكلّ ما أشبهه ، والصحيح أنّ يقال : هو ما علق على شيء لا بعينه.

قوله : «وينقسم إلى (۳) اسم عين واسم معنى».

يعنى باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ، ويعنى باسم المعنى خلافه كعلم ، فإنّه (۴) لا يقوم بنفسه ، وهى عند النحويّين مسمّاه بالمعانى ولا يسمّونها صفات.

قوله : «وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفه واسم هو صفه».

يعنى ب «كلاهما» اسم العين واسم المعنى ، فالاسم غير الصّفه من الأعيان نحو : رجل وفرس ، ومن المعانى : علم وجهل ، والصّفه من الأعيان نحو : راكب وجالس ، ومن المعانى مفهوم ومضمر ، ويعنى بالصّفه ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود والاسم غير الصفه بخلافه ، فحصل من ذلك أربعه (۵) أقسام مثّل لكل قسم بمثالين.

قوله : «ومن أصناف الاسم العلم» ، ثمّ قال : «وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه» ، فلو اقتصر على قوله : «ما علق على شيء بعينه» لدخلت عليه المعارف كلّها ، فميّزه بقوله : «غير متناول ما أشبهه» ، وهذا ممّا يؤكّد ورود الدّخل (۶) عليه فى حدّ اسم الجنس.

ثمّ قال : «العلم ينقسم إلى ثلاثه أقسام ، إلى الاسم والكنيه واللّقب». (۷)

۱- فى د. «حدّ».

۲- فى د. ط : «يصلح».

۳- فى ط : «وكلاهما منقسم إلى اسم عين ..» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۶

۴- فى د : «لأنه» ، وفى ط : «وهو ما لا ..».

۵- فى د : «فذلك أربعه ..».

۶- «الدّخل بالتحريك : العيب والغشّ والفساد» ، اللسان (دخل).

٧- تصرف ابن الحاجب هنا بعباره الزمخشرى ، المفصل : ٦.

والدليل على حصرها أنّه لا يخلو هذا العلم إمّا أن يكون مضافا إليه أب أو أمّ أو لا ، فإن كان فهو الكنيه ، وإن لم يكن / فلا (۱) يخلو إمّا أن يكون فيه دلاله على مدح أو ذمّ أو لا ، فإن كان فهو اللّقب ، وإن لم يكن فهو (۲) الاسم.

[أقسام العلم]

اشاره

قوله : «وينقسم إلى مفرد ومركّب ومنقول ومرتجل».

ظاهر كلامه أنّ العلم ينقسم إلى أربعه أقسام ، وليس كذلك ، بل أراد (۳) أنّ العلم ينقسم إلى مفرد ومركّب ، ثمّ شرع يبيّن أنّ هـذا العلم ينقسم إلى أمر آخر ، وهو كونه منقولا ومرتجلا ، فالمفرد ما كان من كلمه واحده [نحو : زيد وعمرو](۴) ، والمركّب مـا كـان أكثر من ذلـك ، وهو لا يخلو إمّا أن يكون بينهما (۵) ارتبـاط قبل التسـميه أو لا ، فإن كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو إمّا أن يكون ارتباطا (۶) جمليّا أو لا (۷) ، فـإن كان جمليّا فهو نحو : «برق نحره» (۸) و «تأبّط شرّا» ، و «ذرّى حبّا» و «شاب قرناها» وما شاكله (۹) ، وإن كـان غير جمليّ فهو تركيب الإضافه ، كغلام زيـد ، وإن لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو نحو : بعلبكّ ومعد يكرب وهو المركّب (۱۰) المذكور فى باب منع الصّرف ، وقول الشاعر (۱۱) :

نبّئت أخوالى بنى يزيد

ظلما علينا لهم فديد

۱- فى ط : «وإلّا فلا ...».

۲- فى ط : «وإلا فهو ..».

۳- فى د. ط : «المراد».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من ط : «بينهما» ، خطأ.

۶- فى ط : «ارتباطهما».

۷- بعدها فى د : «يكون».

۸- «رعدت المرأه وبرقت أى : تزيّنت» اللسان (برق) ، النحر : الصدر.

۹- سقط من د : «وما شاكله».

۱۰- فى د. ط : «التركيب».

۱۱- هـو رؤبه ، والبيتـان فى ملحقـات ديوانه : ۱۷۲ ، والمقاصـد للعينى : ۱ / ۳۸۸ ، وشـرح التصـريح على التوضيح : ۱ / ۱۱۷ ، ووردا بلاـ نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۳۳۸ والأشمونى : ۱ / ۱۳۲ والخزانه : ۱ / ۱۳۰ ، وبنو يزيـد : تجـار كانوا بمكه وإليهم تنسب البرود اليزيديه والفديد : الصوت. الخزانه : ۱ / ۱۳۱.

لا يخلو (۱) «يزيد» إمّا أم يكون منقولا من قولك : «يزيد المال» أو «المال يزيد» ، فإن نقلته من قولك : «يزيد المال» كان مفردا (۲) ، ووجب أن يعرب إعراب المفردات (۳) ، ولم يفعل به ههنا ذلك ، فدلّ على أنّه منقول من قولك : «المال يزيد» (۴) ، فيكون جمله ، والجمله إذا سمّى بها وجب حكايتها ، والدّليل على وجوب حكايتها (۵) أنّ (۶) كلّ اسم مركّب علم حكمه بعد التّسميه فى الإعراب والبناء حكمه قبل التّسميه ما لم يمنع مانع ، وهذا قبل التسميه جمله ليس لها إعراب باعتبار الجمليّه فوجب بقاؤها ، وإنّما كانت الجمل (۷) لا إعراب لها باعتبار الجمليّه لأنّ المقتضى للإعراب مفقود ثمّ (۸) ، وذلك أنّ المقتضى للإعراب اعتوار المعانى المختلفه على المفردات ، والجمل ليست كذلك.

ووجه ثان وهو أنّ المسمّى بالجمله المنقوله غرضه بقاء صوره الجمله فيها ، ولو أعربت لخرجت عن صوره الجمليّه (۹).

ووجه ثالث : أنّه يتعذّر (۱۰) إعرابها ، لأنّها لو أعربت لم يخل إمّا أن يعرب الأوّل أو الثّانى أو هما جميعا ، وباطل إعراب الأوّل ، لأنّه فى المعنى بمثابه الزّاى من زيد ، والإعراب لا يكون وسطا ، وباطل إعراب الثّانى لأنّه يؤدّى إلى [أن يكون الأوّل مبنيّا والثانى معربا (۱۱) ، وباطل إعرابهما جميعا لأنّ إعرابا واحدا من وجه واحد](۱۲) لا يستقيم أن يكون لشيئين.

۱- فى ط : «قال : لا ..» ، زياده مقحمه.

۲- فى د : «فإن نقلته من يزيد فى الأول فمفرد». وفى ط : «فإن كان من الأول فهو مفرد».

۳- بعدها فى ط : «فى باب منع الصرف».

۴- فى الأصل ، ط : «الثانى» مكان «قولك : المال يزيد» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۵- انظر الأصول : ۲ / ۸۱ ، ۲ / ۱۰۹.

۶- فى د : «والدليل على أن الجمل إذا سمى بها تحكى أن ..».

۷- فى د : «الجمله».

۸- سقط من ط : «ثم» ، وفى د : «فيه».

۹- فى ط : «ولو أعربت الجمله خرجت عن صورتها».

۱۰- فى ط : «متعذر».

۱۱- سقط من ط : «والثانى معربا» ، خطأ.

۱۲- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

وقوله (۱) : «بنی یزیـد» لا یحسن أن یکون بـدلا ، لأنّ البـدلّ هو المقصود بالـذّکر ، ولو جعلته بـدلا لاحتاج إلی موصوف مقدّر وهو (۲) الأخوال أو ما یقوم مقامهم ، ولا حاجه إلی هذا التقدیر مع الاسـتغناء عنه ، فتعیّن أن یکون صفه ، وقد یجوز البدل علی قبحه. (۳).

قوله : «علینـا لهم فدیـد» جمله فی موضع المفعول / الثـالث ل نبّئت ، و «ظلما» : مفعول من أجله ، والعامل فیه «لهم» أو معنی (۴) قوله (۵) : «علینا لهم فدیـد» ، أی : یفدّون لأجل الظّلم ، أی : یصـیحون ، وقد یکون منصوبا علی الحال (۶) علی ضعف (۷) فیها لأنّ العامل معنی فعل (۸) ، وقـد أجیز أن یکون «ظلمـا» مفعولا ثالثا بمعنی (۹) ظالمین (۱۰) ، ویکون (۱۱) ما بعده کالتفسیر له (۱۲).

وکأنّ نحو «برق نحره» له بریق ، فقیل : برق نحره ، فغلب علیه ، و «تأبّط شـرّا» جعل سیفه تحت إبطه یوما ، وخرج فسئلت عنه أمّه فقالت : لا أدری إلّا أنّه تأبّط شرّا وخرج ، فسمّی تأبّط شرّا (۱۳) ، و «ذرّی حبّا» کان یذرّی الحبّ فغلب علیه ، قال (۱۴).

۱- الضمیر فی «قوله» یعود علی الراجز.

۲- فی د. والخزانه : ۱ / ۱۳۱ : «وهم».

۳- من قـوله : «لاـ یحسن أن یکون» إلی قوله : «قبحه» نقله البغـدادی فی الخزانه : ۱ / ۱۳۱ عن الإیضاح لابن الحاجب وردّ علیه. وذهب ابن یعیش إلی أن «بنی یزید» منصوب علی البدل من «أخوالی». انظر شـرح المفصل له : ۱ / ۲۸ ، وأجاز ابن الحاجب أن یکون «بنی یزید» بدلا من «أخوالی». انظر أمالیه : ۳۳۸ - ۳۴۰.

۴- فی ط : «ومعنی» ، تحریف.

۵- سقط من ط : «قوله».

۶- فی ط : «وقد یکون فی موضع نصب علی الحال».

۷- فی د : «ضعفهم» ، تحریف ، وفی ط : «ضعفه».

۸- انظر أمالی ابن الحاجب : ۳۳۸ - ۳۴۰.

۹- فی الخزانه : ۱ / ۱۳۱ : «یعنی».

۱۰- فی الخزانه : ۱ / ۱۳۲ : «ظالمین أو ذوی ظلم ویکون ..».

۱۱- فی ط : «وقد یکون» ، تحریف.

۱۲- من قوله : «وقد أجیز» إلی قوله : «له» نقله البغدادی فی الخزانه : ۱ / ۱۳۱ - ۱۳۲ عن الإیضاح لابن الحاجب.

۱۳- هو ثابت بن جابر ، وانظر سبب تسمیته تأبط شرا فی الاشتقاق : ۲۶۶.

۱۴- نسب الرجز فی الکتاب : ۳ / ۳۲۶ إلی رجل من بنی طهیّه ، وورد بلا نسبه فی المقتضب : ۴ / ۹ وجمهره اللغه : ۱ / ۲۵۵ وما ینصرف وما لا ینصرف : ۱۲۳ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۲۸ واللسان (حبب) و (رزب). والمرکّن من الضروع : العظیم ، والإرزبّ : فرج المرأه.

إنّ لها مركّنا إرزبّا

كأنّه جبهه ذرّى حبّا

و «شاب قرناها» سمّيت بذلك بقول الشاعر فى أبنائها (۱) :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها

بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب

أى : بنى التى شاب جانبا رأسها فى الضّرّ والحلب كعاده الرّاعيات فغلب عليها ذلك.

وقول بعضهم : إنما هو «نبئت أخوالى بنى (۲) تزيد» بالتاء تنطّع منه وتبجّح بأنّه قد علم أنّ فى العرب «تزيد» بالتّاء ، وإليه تنسب البرود التزيديّه (۳) ، وهو مردود من وجهين :

(۲) سقط من د : «نبئت أخوالى بنى».

(۳) ذهب ابن يعيش إلى أن الصواب «تزيد» بالتاء. انظر شرح المفصل : ۱ / ۲۸.

(۴) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ۱ / ۲۵ ، والمفضليات : ۴۲۵ ، والمنصف : ۱ / ۲۷۹ ، وورد بلا نسبه فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۲۸ ، والخصائص : ۲ / ۳۱۴ ، والروايه فى هذه المصادر «بنى تزيد» إلا فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف فإن الروايه فيه «بنى يزيد» ، وخطّأ العسكرىّ روايه «بنى تزيد» ، انظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۲۹.

«والظبه : طرف النصل من أسفل ، أى : يعثرن وحدّ الظبات فيهنّ ، وهو كقولك : جاء يمشى فى ثوب أصفر .. وشبه طرائق الدم على أذرعها بطرائق تلك البرود الحمر» شرح أشعار الهذليين : ۱ / ۲۵.

(۵) كلام ابن الحاجب على روايه «تزيد» بالتاء قاله صاحب الصحاح (زيد).

(۶) فى د : «فى الجمله» ، تحريف.

(۷) نقل البغدادى كلام ابن الحاجب على روايه «تزيد» بالتاء عن كتاب الإيضاح وردّ عليه. انظر الخزانه : ۱ / ۱۳۲.

۱- ورد البيت فى الكتاب : ۲ / ۸۵ ، ۳ / ۷ ، ۳ / ۶۵ والمقتضب : ۴ / ۹ ، ۴ / ۲۶۶ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۳۸۳ والخصائص : ۲ / ۳۶۷ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۲۸ وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۱۷ بلا نسبه ، ونسبه صاحب اللسان إلى الأسدى

فى ماده (قرن) ولم أجده فى ديوان الطرماح والكميت وبشر بن أبى خازم الأسديين. «يقال : للرجل قرنان أى : ضفيرتان» اللسان (قرن) و «صررت الناقه : شددت عليها الصّرار وهو خيط يشدّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها» اللسان (صرر).

ومثل «يزيد» فى الجمله ما أنشد ثعلب (۱) :

وبنو يدبّ إذا مشى

وبنو يهرّ على العشاء

«وعمرويه» و «سيبويه» فيه وجهان :

أكثرهما : البناء على الكسر ، كأنّهم أجروه مجرى الصّوت لمّا أشبهه ولمّا (۲) كان أعجميّا لا معنى له عندهم ، أو ليفرّقوا بين التركيب مع الأعجمىّ وبينه مع العربىّ ، وإليه أشار سيبويه (۳).

والثانى : أن يعرب آخره إعراب بعلبكّ.

قال : «والمنقول على ستّه أنواع».

قال الشيخ أيّده الله تعالى : المنقول ما كان موضوعا لشىء قبل ذلك ثمّ سمّى به ، والدّليل على حصره فى ستّه أنواع أنّه لا يخلو إمّا أن يكون منقولا عن مفرد أو لا ، والثانى هو القسم السادس ، وهو المركّب على اختلاف أنواعه ، كقولك : «تأبّط شرّا» و «ذرّى حبّا» و «شاب قرناها» و «عبد الله» وشبهه ، وإن كان منقولا عن مفرد فلا يخلو إمّا أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا ، وقد تقدّم حصرها ، / فلا حاجه إلى ذكره ، فإن كان اسما فلا يخلو إمّا أن يكون صوتا أو لا ، فالصّوت هو القسم الخامس كببّه (۴) ، وإن كان غير صوت فلا يخلو من أن يكون صفه أو لا ، فإن كان [صفه](۵) فهو القسم الثالث ، وإن كان غير صفه فلا يخلو من أن يكون اسم عين أو اسم معنى ، فإن كان اسم عين فهو القسم الأوّل وإن لم يكن فهو القسم الثانى (۶) ، والفعل هو القسم الرابع ، والحرف لم يجده (۷) فلم يذكره.

۱- ما ذكره ابن الحاجب عن ثعلب هنا بعض بيت رواه أبو بكر الأنبارى عنه فقال : «وأنشدنا أبو العباس عن سلمه عن الفراء عن الكسائى : أعير بنى يدبّ إذا تعشّى وعير بنى يهرّ على العشاء جعل «يهرّ» و «يدبّ» اسمين». الأضداد : ۵.

۲- فى ط : «أو لما».

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۳۰۱ - ۳۰۲ ، والمقتضب : ۳ / ۱۸۲ ، ۴ / ۳۱ ، والأشمونى : ۱ / ۱۳۴ ، والهمع : ۱ / ۷۱.

۴- سقط من د : «كببّه» ، و «ببّه : حكايه صوت صبى» ، اللسان (ببب).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «من أن يكون اسم عين وهو القسم الأول أو اسم معنى وهو القسم الثانى».

۷- الضمير يعود إلى الزمخشرى.

و «نائله» (۱) : اسم (۲) صنم (۳) ، فاعله (۴) من نال ينال أو ينول (۵) ، و «إياس» : مصدر فى الأصل من آسه أوسا وإياسا أى : أعطاه (۶) ، ولا يحسن أن يكون من أيس مقلوب يئس (۷) ، لأنّ مصدر المقلوب إنّما يأتى على الأصل ، ولو لا أنّ أصل أيس يئس (۸) للزم أم يقال : آس ، وفى العرب «شمّر» (۹) ، قال (۱۰) :

فهل أنا ماش بين شوط وحيّه

وهل أنا لاق حىّ قيس بن شمّرا

وهو غير منصرف باتّفاق النحويّين. (۱۱)

ويقال : «كعسب الرجل» إذا مشى متقاربا خطاه (۱۲) ، وهو منصرف (۱۳) عند سيبويه وأكثر لنحويين ، خلافا لعيسى بن عمر النحوى (۱۴) ، وسنذكر مذهبه فيما بعد إن شاء الله.

«وإمّا عن (۱۵) أمر كإصمت».

۱- بدأ ابن الحاجب بتفسير بعض الكلمات التى ساقها الزمخشرى فى المفصل.

۲- سقط من د : «اسم».

۳- انظر كتاب الأصنام : ۹ والصحاح (أسف).

۴- سقط من د : «فاعله».

۵- ذكر الجوهرى وابن منظور «نائله» فى ماده نيل» ، ولم يذكراها فى ماده «نول» ، وذكرها صاحب التاج فى ماده (نول).

۶- «الأوس : العطيّه ، والأوس : العوض» اللسان (أوس) و (أيس).

۷- انظر إصلاح المنطق : ۱۵۱ والممتع : ۶۱۸ ، واللسان (أيس).

۸- فى د : «ولو لا أن أيس مقلوب يئس».

۹- بنو شمّر من طىء. انظر الاشتقاق : ۳۹۰ و «شمّر : اسم ناقه من الاستعداد والسير» اللسان (شمر) ، وهنا بدأ ابن الحاجب بالكلام على الاسم المنقول عن فعل ماض.

۱۰- هو امرؤ القيس ، والبيت فى ديوانه : ۳۹۳ ، و «شوط بالضّمّ : جبل بأجأ» معجم البلدان (شوط) ، و «حيّه : من جبال طىء» معجم البلدان (حيه).

۱۱- انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۶۱ - ۶۲.

۱۲- قال سيبويه : «وإنما هو فعل من الكعسبه ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخطا» الكتاب : ۳ / ۲۰۶ - ۲۰۷.

۱۳- فى د : «وهو غير منصرف» ، خطأ.

۱۴- قال سيبويه : «وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمّى كعسبا» الكتاب : ۳ / ۲۰۶.

١٥- سقط من المفصل : ٧ «عن».

قال الشيخ عليه الرّحمه : وهو اسم لبرّيّه معروفه ، من «صمت يصمت (۱)» واستشهاده (۲) بالبيت (۳) يستقيم (۴) على وجهين :

أحدهما : أنّ فعل يجيء على يفعل ويفعل.

والوجه الثانى : أن يثبت «صمت يصمت» ، ولا يستقيم على غير ذلك ، وقول بعضهم : يجوز أن يكون أصله «اصمت» ثم غيّر (۵) إثبات لباب (۶) بغير ثبت (۷) ، وأصله أنّ رجلا قال لصاحبه فيها (۸) : «إصمت» تخويفا ، فسمّيت به ، وقد قيل : إنّ «وحش إصمت» علم على كلّ مكان قفر كأسامه (۹) ، وإن كان «وحش إصمت» فى أصله بمعنى خلاء (۱۰) ، ولا يخرج بذلك عن أن يكون «إصمت» علما منقولا كذرّى (۱۱) أو مرتجلا كحمار قبّان (۱۲) ونحوه من المضافات (۱۳).

۱- انظر معجم البلدان (إصمت).

۲- أى الزمخشرى.

۳- أى : بيت الراعى وهو : أشلى سلوقيّه باتت وبات بها بوحش إصمت فى أصلابها أود وهو فى ديوانه : ۴۶ ، والخزانه : ۳ / ۲۸۴ ، قوله : أشلى : دعا ، سلوقيه : أى كلاب سلوقيه نسبه إلى موضع اسمه سلوق بفتح السين وضم اللام ، وبات وباتت : اختصاص الفعل بالليل ، والأود بفتحتين : الاعوجاج ، الخزانه : ۳ / ۲۹۰.

۴- فى د. والخزانه : ۳ / ۲۸۴ «مستقيم».

۵- بعدها فى الخزانه : «بالتسميه».

۶- فى ط : «لبابه».

۷- ذهب أبو زيد الأنصارى إلى هذا ، فقد نقل عنه ياقوت الحموى والبغدادى قوله : «وإمّا أن يكون غيّر فى التسميه به عن إصمت بالضم الذى هو منقول فى مضارع هذا الفعل ، وإما أن يكون مرتجلا وافق لفظ الأمر الذى بمعنى اسكت» معجم البلدان (إصمت) والخزانه : ۳ / ۲۸۵. وذهب ابن مالك إلى أن «اصمت» مرتجل ودفع أن يكون منقولا عن فعل أمر. انظر شرحه للتسهيل : ۱ / ۱۷۱ - ۱۷۲.

۸- أى فى البريه.

۹- قال ابن منظور : «تركته بوحش إصمت واصمته. قال ابن سيده : وعندى أنّه الفلاه» اللسان (صمت). وقال الزمخشرى : «وإصمت علم للفلاه القفر» المستقصى : ۲ / ۲۸۶.

۱۰- فى الخزانه : ۳ / ۲۸۴ «خال».

۱۱- فى الأصل. ط : «كبذر». وفى الخزانه : «قدرا» تحريف فى الأخير ، وما أثبت عن د.

۱۲- القبّان : الذى يوزن به ، وحمار قبّان : دويبه معروفه ، انظر حياه الحيوان : ۱ / ۲۱۵.

۱۳- من قوله : «واستشهاده بالبيت ..» إلى قوله : «المضافات» نقله البغدادى فى الخزانه : ۳ / ۲۸۴ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

ويجوز أن يكون «وحش إصمت» لكلّ مكان قفر بمعنى : مثل «وحش إصمت» ، وكذلك قولهم : «بلد إصمت» و «بلده إصمت» (١).

قوله (٢) : «أشلى» أى : الكلّاب كلبه ، أو كلابا سلوقيّه ، «باتت» : هى ، أى : الكلبه (٣) ، و «بات» هو أيضا ، «بها» أى (٤) : بوحش إصمت ، وأضمره (٥) لأنّه متقدّم فى المعنى لأشلى ، أو لباتت الأوّل ، و «فى أصلابها أود» أى : فى ظهورها اعوجاج ، وهو دليل القوّه (٦).

وقوله : «وأطرقا» فى قول الهذلىّ (٧) :

على أطرقا باليات الخيا

م إلّا الثّمام وإلّا العصىّ

قال الشيخ رحمه الله : وقبله (٨) :

عرفت الدّيار كرقم الدّوا

ه يذبرها الكاتب الحميرىّ

على أطرقا باليات الخيا

م .....

فأطرقا : اسم لبقعه (٩) معروفه / أيضا (١٠) ، أصله أنّ رجلا قال لصاحبيه (١١) فيها : أطرقا

١- كلام ابن الحاجب هنا يشبه كلام أبى زيد الأنصارى والزمخشرى ، انظر المستقصى : ٢ / ٢٨٦ ومعجم البلدان (إصمت) والخزانه : ٣ / ٢٨٥.

٢- فى د. ط : «يقول» والضمير عائد إلى الشاعر ، لأنّ ابن الحاجب بدأ بشرح بيت الراعى المتقدم.

٣- سقط من د : «هى أى الكلبه».

٤- سقط من د : «أى».

٥- أى : أضمر فاعل «بات».

٦- هنا جاء قول ابن الحاجب من «ويجوز أن يكون وحش إصمت» إلى قوله : «وبلده إصمت» فى د. ط.

٧- هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٠٠ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣٩٨ ، والخزانه : ٣ / ٢٨٥ ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ١ / ١٣١ - ١٣٢ ، و «أطرق : اسكت ، كانوا ثلاثه فى مفازه فقال واحد لصاحبيه : أطرقا أى : اسكتا

فسمّى به البلد ، والثمام : شجر يجعل فوق الخيم ، والعصى : خشب بيوت الأعراب» شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٠٠.

٨- فى د : «ومثله» ، تصحيف ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ١ / ٩٨. الذّبر : الكتابه ، والرّقم : الخطّ والأثر.

٩- فى د : «بقعه».

١٠- انظر معجم البلدان (أطرقا).

١١- فى ط : «لصاحبه» ، تحريف.

تخويفا ، فسمّى به (۱) ، و «باليات» : حال من «الدّيار» ، و «إلّا الثّمام» : استثناء منقطع ، و «إلّا العصىّ» : معطوف عليه ، وبعض الناس ينشده «باليات الخيام» يجعله مبتدا ، وبعضهم ينشده «إلّا الثّمام وإلّا العصىّ» بالرّفع ، وليس (۲) بصواب (۳) ، وإنّما يجوز بناء على (۴) وجهين :

أحدهما : أنّه يجوز الإتباع على المعنى دون اللّفظ ، كقولك : «أعجبنى ضرب زيد العاقل» بالرفع. والثانى : إمّا على قولهم : «ما جاءنى أحد إلّا حمار» على (۵) اللّغه التّميميّه (۶) ، فقوله : «باليات الخيام» : الخيام (۷) : مرفوعه من حيث المعنى ، فكأنّه قال : باليات خيامها ، فيكون قوله : «إلّا الثّمام» على اللغه التّميميّه ، وإمّا على أنّ «إلّا» بمثابه «غير» ، وكلّ ضعيف.

وأمّا «أعجبنى ضرب زيد العاقل» فلأنّ زيدا معرب ، والتّوابع إنّما تجرى على متبوعاتها على حسب إعرابها.

وأمّا «ما جاءنى أحد (۸) إلا حمار» فلأنّ ذلك إنّما ثبت (۹) فى النفى (۱۰) مع أنّ فيه ضعفا (۱۱) ، لأنّ الحمار ليس من جنس الأحدين ، فلا يكون بدلا لا بعضا ولا كلا ولا اشتمالا ، لأنّ بدل الاشتمال يكون بينه وبين المبدل منه ملابسه ، وهذا ليس كذلك ، فصار بمثابه بدل الغلط ، فلا يخفى سقوطه.

۱- فى د : «بها».

۲- فى د : «ينشده برفع الثمام وليس ..».

۳- وجه ابن يعيش نصب باليات على الحال ، وأجاز فى «إلا الثمام وإلا العصىّ» الرفع والنصب ووجههما ، ونقل البغدادى كلام ابن الحاجب على هذا البيت من كتابه الإيضاح وفضل توجيه ابن يعيش لروايه الرفع ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۱ والخزانه : ۳ / ۲۹۲.

۴- فى الخزانه : ۲ / ۲۹۲ «بناء الرفع على ..».

۵- فى ط : «حمار محمول على ..».

۶- لغه أهل الحجاز النصب فى الاستثناء التام المنقطع المنفى وأجاز بنو تميم الإتباع على البدليه وقد حكى سيبويه اللغتين ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۹ - ۳۲۰ ، ووجّه المبرد لغه تميم على وجهين فى المقتضب : ۴ / ۴۱۳. وأقحم بعد كلمه التميميه فى ط : «وإما على أن إلا بمثابه غير» وليس هذا موضعها.

۷- فى ط : «فكانت الخيام» ، زياده مقحمه.

۸- سقط من ط : «أحد» خطأ.

۹- فى د : «يثبت».

۱۰- فى د : «الشىء» تحريف.

۱۱- فى د : «مع أنه فيه ضعيف».

وأمّا كون «إلّا» بمثابه «غير» فشرطه فى الفصيح أن تكون تابعه لجمع منكّر غير منحصر (۱) ، وذلك مفقود (۲) ههنا.

ويرد على استشهاده بأطرقا أنّ كلّ تقسيم صحيح (۳) ذكرت فيه أنواع باعتبار صفات مصحّحه للتّقسيم يجب أن تكون صفه كلّ قسم منتفيه عن بقيّه الأقسام ، وإلّا لم يصحّ التقسيم باعتبارها ، مثال ذلك إذا قلت : الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان ، فيجب أن تكون الحيوانيّه منتفيه عن القسم الآخر (۴) ، وههنا التقسيم قد ذكر فيه المركّب ، فيجب أن يكون التركيب منتفيا عن بقيّه الأقسام ، فتمثيله بقوله : «أطرقا» فى غير القسم المركّب ليس بمستقيم. (۵)

و «ببّه» : حكايه صوت الصّغير ، يقال : إنّ أمّه قالت وهى ترقّصه طفلا : (۶)

لأنكحنّ ببّه

جاريه خدبّه

مكرمه محبّه

تجبّ أهل الكعبه

فغلب عليه.

«والمرتجل على ضربين» إلى آخره.

قال الشيخ : القياسىّ (۷) ما كان على قياس كلام العرب ، والشّاذّ ما ليس كذلك

۱- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۴۵ ، ومغنى اللبيب : ۷۴ ، والهمع ۱ / ۲۲۹.

۲- من قوله : «وباليات الخيام حال» إلى قوله «مفقود» نقله البغدادى فى الخزانه : ۳ / ۲۹۲ عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

۳- سقط من ط : «صحيح» ، خطأ.

۴- فى ط : «عن بقيه الأقسام الآخر» ، خطأ.

۵- ذكر ابن يعيش أن «أطرقا» فيه ضمير التثنيه ، فهو جمله ، فينبغى أن يذكر مع الجمل المحكيه فى المركبات ، وأجاب عن ذلك بأن «أطرقا» لها جهتان ، انظر شرح المفصل له : ۱ / ۳۲.

۶- الرجز لهند بنت أبى سفيان ، قالته وهى ترقّص ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل ، وذلك كما ورد فى سر صناعه الإعراب : ۵۹۹ ، واللسان (ببب) والمقاصد للعينى : ۱ / ۴۰۳ ، وذكر ابن دريد أن عبد الله بن الحارث سمّى ببّه ، انظر الاشتقاق : ۷۰ ، ومثله ذكر ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۳۲ ، وورد الرجز بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۲۱۷ ، والمنصف : ۲ / ۱۸۲ ، وأسرار البلاغه : ۳۵۳ والممتع : ۱ / ۷۲. والخدبّه : الضخمه ، و «تجبّ أهل الكعبه» أى : تغلب نساء قريش فى حسنها. اللسان (ببب).

۷- فى ط : «القياس» ، تحريف.

فغطفان (۱) نظیره نزوان (۲) ، وعمران نظیره سرحان ، وحمدان نظیره سکران ، ونظیر فقعس جعفر ، وإن صحّ ما قیل فی (۳) فقعس فقعسه أی : ذلّ کان منقولا (۴) ، ونظیر حنتف (۵) عنسل (۶) أو جعفر.

والشّاذّ نحو : محبب (۷) وموهب (۸) وموظب (۹) ومکوزه (۱۰) وحیوه (۱۱) أمّا محبب فقیاسه الإدغام ، لأنّ کل مفعل عینه ولامه من (۱۲) جنس واحد یجب إدغامه ، فکان یجب أن یقال : محبّ ، وأمّا موظب وموهب فکان ینبغی (۱۳) أن یقال بالکسر (۱۴) ، لأنّه لیس فی کلام العرب مفعل فاؤه واو ، ومکوزه کان یقتضی أن یقال بالألف ، لأنّ کلّ مفعله عینها واو أو یاء یجب قلبها ألفا ، وحیوه یجب أن یکون حیّه (۱۵) ، لأنّه إذا اجتمعت الواو والیاء وسبقت إحداهما بالسّکون قلبت الواو یاء وأدغمت فیها ، وموظب : اسم مکان.

۱- «غطفان : وهی قبیله عظیمه ، وغطفان : فعلان من الغطف والغطف : قله هدب العین» الاشتقاق : ۲۶۹.

۲- «النّزوان : التفلّت والسّوره» اللسان (نزا).

۳- فی ط : «من».

۴- بنو فقعس حیّ من العرب من بنی أسد ، قال ابن درید : «وفقعس من الفقعسه : وهو استرخاء وبلاده فی الإنسان». الاشتقاق : ۱۸۰ ، وقال الأزهری : «وبنو فقعس حی من العرب من بنی أسد ، ولا أدری ما أصله فی العربیه» تهذیب اللغه : ۳ / ۲۸۱ ، ولم یزد علی ذلک صاحب الجمهره والصحاح واللسان والتاج.

۵- «الحنتف : الجراد ، والحنتف بن السّجف : رجل من بنی ضبه» ، الاشتقاق : ۱۹۷.

۶- قال سیبویه : «ومما جعلته زائدا بثبت العنسل لأنهم یریدون العسول» الکتاب : ۴ / ۳۲۰. وقال الرضی : «العنسل : الناقه السریعه ، مشتق من العسلان وهو السرعه ، وقال بعضهم : هو کزیدل من العنس ، وهو بعید لمخالفه معنی عنسل معنی عنس وهی الناقه الصلبه ولقله زیاده اللام» شرح الشافیه : ۲ / ۳۳۳ ، وانظر الخصائص : ۲ / ۴۸ - ۴۹.

۷- هو اسم رجل ، انظر المنصف : ۳ / ۴۵.

۸- هو اسم رجل ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۳۳.

۹- هو اسم مکان ، انظر معجم البلدان (موظب).

۱۰- من قوله : «واستشهاده بالبیت ..» إلی قوله : «المضافات» نقله البغدادی فی الخزانه : ۳ / ۲۸۴ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۱۱- هو اسم رجل ، رجاء بن حیوه. انظر سر صناعه الإعراب : ۱۵۴.

۱۲- سقط من د : «من».

۱۳- فی د : «یقتضی» مکان «فکان ینبغی». تحریف.

۱۴- انظر شرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۴۱ - ۱۴۲.

۱۵- فی ط : «یقتضی».

۱۶- انظر الکتاب : ۴ / ۳۹۹ والمنصف : ۲ / ۲۸۴ - ۲۸۵ وسر صناعه الإعراب : ۱۵۳ - ۱۵۵ وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۴۲.

[أحكام العلم ، العلم المضاف]

قال :

«فصل : وإذا اجتمع للرّجل اسم غير مضاف ولقب» إلى آخره

قال الشيخ أيّده الله تعالى :

لمّا ذكر العلم بما هو علم شرع يتكلّم فى أحكام العلم ، وكان ينبغى أن يذكر ما بعد هذا الفصل عقيب ذكره العلم ، لأنّه نوع منه ، وإنّما فصل بينهما بهذا (١) الفصل لأنّ هذا الحكم لا يكون للعلم (٢) المذكور بعده ، فلمّا كان بينه وبين الأوّل ملاءمه (٣) ذكره عقيبه.

قال الشيخ أيّده الله تعالى : ذكر اللّقب مطلقا ، والمراد به اللّقب الذى هو غير صفه ، لأنّ الألقاب (٤) الصّفات لا يضاف إليها موصوفاتها ، وسنذكر ذلك فى المجرورات عند (٥) تعليل امتناع إضافه الصفه إلى موصوفها والموصوف إلى صفته ، وترك (٦) تقييده اعتمادا منه على التّمثيل ، فإنّه لم يمثّل إلّا بغير الصّفات.

وقوله : «أضيف» ظاهر فى وجوب الإضافه ، كما إذا قيل : الفاعل يكون (٧) مرفوعا ، وهو ظاهر كلام البصريّين (٨) ، وقد أجاز الزّجّاج الإتباع ، وروى الفرّاء «قيس قفّه» و «يحيى عينان» بالإتباع (٩) ، وهو رجل كان ضخم العينين ، فلقّب بذلك (١٠) ، وقد جاء «ابن قيس الرّقيّات» منوّنا ، فيكون (١١) عطف بيان أو بدلا ، فيكون ترك تقييده إمّا اعتمادا منه على ظهور الوجه الآخر ،

١- فى د : «ملازمه» مكان «بهذا» ، تحريف.

٢- فى ط : «لا يكون إلا للعلم» ، زياده مقحمه.

٣- فى ط : «ملازمه».

٤- فى د : «ألقاب» ، تحريف.

٥- فى الأصل ، ط : «يعنى» ما أثبت عن د.

٦- أى الزمخشرى.

٧- سقط من ط : «يكون».

٨- انظر الكتاب : ٢ / ٩٧ ، ٣ / ٢٩٤ ، والمقتضب : ٤ / ١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٧٣ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٩٨.

٩- انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٩ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٩٨ ، والأشمونى : ١ / ١٣٠.

١٠- سقط من ط : «بذلك» ، خطأ.

١١- سقط من ط : «فيكون».

فذكر الوجه المشكل خاصّه وترك ذلك (۱) الوجه الظّاهر عنده ، وإمّا لأنّه مذهبه ، ووجه إشكاله أنّهما اسمان لذات واحده ، يتعذّر إضافه أحدهما إلى الآخر ، ودليله اتّفاقهم على منع (۲) «أسد (۳) السّبع» أو «سبع / الأسد» وشبهه ، وسبب الامتناع أنّ الإضافه جيء بها لغرض تخصيص الأوّل أو تعريفه ، فإذا كانا لشيء واحد تعذّر أن يتخصّص أحدهما بالآخر أو يتّضح به ، ووجه صحّه الإضافه فى هذا الكلام أمران :

أحدهما : أنّ اللّفظ قد يطلق ويراد به نفس اللّفظ ، ويطلق ويراد به المدلول ، دليله قولك : «ذات زيد» ، فالذّات للمدلول وزيد للّفظ ، فكذلك يجوز أن يقال : إنّ زيدا قصد به ههنا قصد الذّات ، و «بطّه» (۴) قصد به قصد اللّفظ ، فكأنّه قال : مسمّى (۵) هذا اللّفظ الذى هو قفّه وبطّه (۶) ، وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان (۷) ، فتصحّ الإضافه ، فيصير بمثابه [غلام فى](۸) قولك : «غلام زيد».

والوجه الآخر : أنّه لمّا توهّم التّنكير فى «زيد» عند قصد إضافته (۹) للاختصاص (۱۰) صار بمثابه قولك : كلّ أو (۱۱) غلام ، فأضيف للتّبيين أو للتعريف (۱۲) ، كما أضيف كلّ وغلام (۱۳) ، وهذا يشبه باب «زيد المعارك» (۱۴) من حيث (۱۵) إنّه إضافه للعلم ، إلّا أنّ هذا لازم أو (۱۶) أولى ،

۱- سقط من د : «ذلك».

۲- فى د : «امتناع».

۳- سقط من د : «أسد» ، خطأ.

۴- فى ط : «وقفّه» ، ومقصود ابن الحاجب المثال الذى ساقه الزمخشرى وهو «زيد بطه» ، انظر المفصل : ۹.

۵- فى د : «سمى» ، تحريف.

۶- سقط من د. ط : «وبطه» ، أراد قولهم : «قيس قفه وزيد بطه».

۷- فى د : «المدلولات» ، تصحيف.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى د : «الإضافه».

۱۰- فى د. ط : «للاختصار» ، تحريف. وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۷۴.

۱۱- سقط من د : «أو» ، خطأ.

۱۲- فى ط : «والتعريف» ، تحريف.

۱۳- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۷۴.

۱۴- فى د : «المعلول» ، تحريف.

۱۵- فى د : «أحب» ، تحريف.

۱۶- سقط من د : «أو».

وذلک (۱) أضعف باتّفاق ، ولزم عند الإضافه إضافه الاسم إلی اللّقب ، ولا يجوز العکس ، لأنّ اللّقب إنّما يکون لقبا عند اشتهاره ، وإضافه غير الأشهر إلی الأشهر هو الوجه.

قوله : «فإن کان مضافا أو کنيه أجری اللّقب علی الاسم فقيل : هذا عبد الله بطّه ، وهذا أبو زيد قفّه».

قال الشيخ أيّده الله تعالی : يتعيّن الوجه القياسیّ إمّا عطف البيان وإمّا البدل (۲) ، وتتعذّر الإضافه ، ووجه تعذّرها أنّک لو أضفت لم يخل إمّا أن تضيفهما أو أحدهما ، وکلاهما باطل ، وبيان تعذّر إضافتهما من وجهين : من حيث اللّفظ ، ومن حيث المعنی (۳).

أمّا [من حيث اللّفظ](۴) فلأنّ المضاف حقّه أن يعتوره الإعراب لاختلاف العوامل ، فإذا أضفتهما جميعا فی موضع الرّفع فيجب أن ترفعهما جميعا لاستحقاقهما ذلک باعتبار الفاعليّه ، فيکون الثانی مرفوعا ومحفوضا (۵) ، وهو ممتنع.

وأمّا (۶) من حيث المعنی فهو أنّ الاسم إنّما يضاف إلی الاسم المعرفه لتعريفه (۷) ، فتعذّر إضفتهما جميعا إلی أمر آخر ، لکون الثانی لا فائده فيه ، إذ إضافه الأوّل إلی الثالث يستغنی بها (۸) عن الثانی.

ووجه ثالث : وهو أنّ الشّيئين إنّما يضافان بواسطه الاشتراک بحرف العطف ، ولو جئت بحرف العطف ههنا لا متنعت العلميّه (۹).

ووجه رابع : وهو أنّ المضاف إنّما يضاف باعتبار خصوصيّه بينه وبين المضاف إليه ليست

۱- ربما عنی بقوله : «هذا» إضافه مثل «زيد قفه» ، وعنی بقوله : «وذلک» إضافه مثل «زيد المعارک».

۲- فی د. «أو البدل».

۳- سقط من د : «ومن حيث المعنی» ، خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من د : «ومخفوضا» ، خطأ.

۶- سقط من ط : «وأما» ، خطأ.

۷- فی د : «إلی الاسم ليعرفه».

۸- سقط من د : «بها» ، خطأ.

۹- انظر شرح الکافيه للرضی : ۱ / ۲۷۲ ، والهمع : ۲ / ۴۶ ، وحاشيه الصبان : ۲ / ۲۳۸ ، وما سيأتی ورقه : ۹۵ ب من الأصل.

لغيره ، فلو أضفتهما إلى الثّالث للزم أن يكون بين الأوّل والثالث اختصاص ليس لغيره فى ذلك المعنى ، وذلك مؤدّ إلى التّناقض ، وبيانه هو أنّك إذا أضفته إلى الثالث لزم هذا أيضا ، فكأنّك قلت : له بالثانى خصوصيّه فى هذا المعنى دون غيره ، وله بالثالث خصوصيّه فى المعنى دون غيره ، فكأنّك قلت : له به خصوصيّه ما له به خصوصيّه ، وأيضا فإنّه (۱) لا يجوز إضافه الأوّل لأنّه بعض / الاسم ، وبعض الاسم لا يضاف ، وكذلك الثانى.

۱- سقط من د. من قوله : «ووجه رابع» إلى «فإنه» ، خطأ.

[أسماء بعض الحيوانات]

قوله :

«فصل : وقد سمّوا ..» إلى آخره.

«أعوج» : فحل الخيل ، كان لكنده أشهر خيلهم ، وأكثرها نسلا ، وإليه تنسب بنات أعوج الأعوجيّات (۱) ، و «لاحق» : فى الخيل كثر ، لمعاويه وعلىّ وزيد الخيل (۲) ، و «شدقم» : فحل من الإبل ، كان للنعمان بن المنذر (۳) ، و «علّيان» : فحل من الإبل لكليب بن وائل (۴) ، و «خطّه» : عنز سوء ، وفى المثل : «قبّح الله معزى خيرها خطّه» (۵) و «هيله» (۶) : كذلك ، و «ضمران» : كلب للنابغه (۷) ، و «كساب» : كلب للبيد (۸).

۱- قال أبو عبيده : «وأعوج كان لكنده ثم صار لبنى سليم ثم خرج منهم إلى بنى هلال بن عامر بن صعصعه». كتاب الخيل : ۶۶ وانظر الصحاح (عوج).

۲- انظر كتاب الخيل : ۶۶ والصحاح (لحق).

۳- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۴.

۴- انظر المستقصى فى أمثال العرب : ۲ / ۸۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۴.

۵- «قال الزمخشرى : «هى عنز سوء .. يضرب لقوم أشرار ينسب بعضهم إلى أدنى فضيله» المستقصى : ۲ / ۱۸۶ ، وانظر جمهره الأمثال : ۱ / ۱۲۴.

۶- «هيله : عنز لامرأه كان من أساء عليها درّت له ومن أحسن إليها نطحته». القاموس المحيط (هال) ، وقال الميدانى : «هيل هيل خير حالبيك تنطحين» مجمع الأمثال : ۱ / ۲۳۸.

۷- هو النابغه الذبيانى : وذكر كلبه ضمران فى معلقته فقال : فهاب ضمران منه حيث يوزعه طعن المعارك عن المحجر النّجد ديوان النابغه : ۹.

۸- ذكره بقوله : «فتقصّدت منها كساب فضرّجت بدم وغودر فى المكرّ سخامها» تقصدت : قصدت ، كساب : فى محل موضع نصب ومبنى على الكسر ، وسخام : اسم كلب. شرح ديوان لبيد : ۳۱۲.

[الأسماء الموضوعه للأجناس]

قوله :

«فصل : وما لا يتّخذ ولا يؤلف ، فيحتاج إلى التّمييز بين أفراده» إلى آخره

قال الشيخ رحمه الله : هذا الفصل يرد إشكالا على حدّ العلم ، لأنّ حدّ العلم هو «الموضوع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه» ، وهذا يوضع لشيء ولما أشبهه ، فقد فقدت منه حقيقه (١) العلميّه ، وأجيب عن ذلك بأجوبه منها :

أنّه موضوع للجنس بأسره (٢) ، وإذا كان موضوعا للجنس بأسره فهو غير متناول ما أشبهه ، ولو كان الأمر كذلك لكان الجواب مستقيما ، وإنّما هو موضوع (٣) يوضع للجنس بكماله ، ويوضع (٤) لكلّ واحد من آحاده ، فهو (٥) وجه الإشكال.

والجواب المرضيّ فيه أن يقال : إنّ العرب وضعت هذه الألفاظ وعاملتها معامله العلميّه (٦) فى منع الصّرف فيما اجتمع فيه مع العلميّه علّه أخرى ، ومنع الألف (٧) واللّام والإضافه ، فلا بدّ من التّخيّل (٨) فى تقديرها أعلاما ، قال سيبويه رحمه الله كلاما معناه أنّ هذه الألفاظ موضوعه للحقائق المعقوله المتّحده [المتخيّله](٩) فى الذّهن ، ومثّله بالمعهود فى الذّهن بينك وبين مخاطبك ، وإذا صحّ أن تضع اسما بالألف واللّام للمعهود الذّهنيّ فلا يبعد أن تضع العلم له (١٠) ، وقال (١١) : «إذا قلت : هذا أسامه فكأنّك قلت : هذا الذى من صفته كيت وكيت» ، يعنى فى الذّهن ، وهو الذى أراده

١- فى ط : «الحقيقه» ، تحريف.

٢- أى : بجميعه كما يقال برمّته ، اللسان (أسر).

٣- فى ط : «ولكنه موضوع ..».

٤- فى الأصل ، ط : «وموضوع» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

٥- فى ط : «من آحاده ، فإذا وضع لكلّ واحد من آحاده فهو ..».

٦- فى ط : «الأعلام».

٧- فى ط : «ومنع دخول الألف ..».

٨- فى ط : «من تخيل التمحل فى ..».

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- نقل الأشمونى ما لخصه ابن الحاجب من كلام سيبويه ، انظر الأشمونى : ١ / ١٣٥ - ١٣٦.

١١- فى ط : «قوله» ، تحريف ، والضمير فى «قال» يعود إلى سيبويه ، لأن ابن الحاجب ما زال ينقل كلام سيبويه بالمعنى ، انظر الكتاب : ٢ / ٩٣ وما بعدها ، والأشمونى : ١ / ١٣٥ - ١٣٦.

الزمخشرىّ بقوله : «فإذا قلت : أبو براقش فكأنّك (۱) قلت : الذى من شأنه كيت وكيت» ، وإذا تحقّق أنّه لمعهود فى الذهن فإذا أطلقوه على الواحد فى الوجود فإنّما أرادوا أنّه (۲) للحقيقه (۳) المعقوله (۴) فى الذّهن ، وصحّ إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقه [فيه](۵) ، وجاء (۶) التّعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار (۷) موضوعه ، ولا مشاحّه فى أنّ الحقيقه الذهنيّه مغايره للوجود ، فإذا أطلق على الوجود أطلق على غير ما (۸) وضع له ، لأنّا علمنا أنهم عاملوا الأمرين فى التّسميه معامله المتواطئ (۹) ، بدليل قولك : «أكلت الخبز وشربت الماء» وأشباهه ، ولا معهود ، وإراده الجنس باطله ، بدليل (۱۰) صحّه قولك : / «الإنسان حيوان ناطق» ، فالحدّ (۱۱) للذهنى (۱۲) ، وشرطه على الوجودىّ إمّا لموافقه (۱۳) كلّ منهما للآخر فى المعقوليّه ، وإمّا لتوهّم أنّهما لأمر واحد (۱۴) ، والفرق بين قولك : أسد وأسامه أنّ أسدا موضوع لواحد من آحاد الجنس فى أصل وضعه ، وأسامه موضوع للحقيقه المتّحده فى الذّهن ، فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على (۱۵) أصل وضعه ، وإذا أطلقت أسامه على الواحد (۱۶) فإنّما أردت الحقيقه ، ولزم من إطلاقه على الحقيقه باعتبار الوجود التّعدّد ،

۱- تجاوز ابن الحاجب مقدار سطر من المفصل ، انظر المفصل : ۹.

۲- فى د : «ان» ، تحريف ، وفى ط : به.

۳- فى ط : «الحقيقه».

۴- فى د : «المعلوله» ، تحريف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «وجاز».

۷- فى د : «اعتبار» ، تحريف.

۸- فى د : «فى غيرها» ، تحريف ، وفى ط : «لغير ما ..».

۹- فى ط : «واحده» مكان «المتواطئ».

۱۰- فى د : «وبدليل» ، تحريف.

۱۱- فى د : «فاحد» ، تحريف.

۱۲- فى ط : «الذهنى» ، تحريف.

۱۳- فى ط : «لمطابقه».

۱۴- فى الأصل : «وإمّا على أنها توهم لأنهما لأمر واحد» ، تحريف ، وفى ط : «وإمّا على التوهم لأنها ..» ، وما أثبت عن د.

۱۵- سقط من ط : «أطلقته على» ، خطأ.

۱۶- فى ط : «واحد».

فجاء التّعدّد ضمنا لا مقصودا باعتبار أصل الوضع (۱).

قوله : «ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد».

يعنى بالأجناس الأشياء التى لا تتّخذ ولا تؤلف ، منها ما له اسم جنس واسم علم (۲) ، فأسد اسم جنس موضوع لواحد لا بعينه بأصل وضعه ، وأسامه علم للحقيقه (۳) على ما تقدّم.

قال : «وما لا يعرف له اسم غير العلم ، نحو : ابن مقرض وحمار قبّان».

قال الشيخ رحمه الله : استغنوا باسم العلم (۴) عن اسم الجنس لمّا علموا أنّه يوضع للواحد باعتبار الحقيقه ، فيصير مؤدّيا فى المعنى ما يؤدّيه اسم الجنس (۵) باعتبار الوجود ، فاستغنوا به عن اسم الجنس ، وكما وضعوا للأعلام من الآدميّين اسما وكنيه وضعوا لهذا (۶) أيضا اسما وكنيه ، والمضاف إليه فى هذه الأعلام كلّها مقدّر فى كلامهم علما ، فيعامل معاملته فى منع الصّرف ، إن كانت فيه علّه أخرى ، ومنع الألف واللّام (۷) إلّا أن يكون سمّى به وفيه اللّام ، كأنّهم لمّا أجروه بعد العلميّه مجرى المضاف والمضاف إليه فى الإعراب وهو (۸) معرفه قدّروا الثانى علما ، ليكون على قياس المعارف فى الأصل الذى أجرى مجراه ، إذ لا تضاف معرفه إلى نكره ، فلذلك منع صرف «قتره» فى «ابن قتره» (۹) ونحوه ، وامتنعت اللّام فى «طبق» فى «بنت طبق» (۱۰) ونحوه ، وإن لم يقع على انفراده مستعملا علما ، ولذلك قال شاعرهم (۱۱) :

۱- من قوله : «والفرق بين قولك» إلى «الوضع» نقله الأشمونى من غير عزو ، انظر شرح الأشمونى : ۱ / ۱۳۶ - ۱۳۷.

۲- سقط من د من قوله : «يعنى بالأجناس» إلى «واسم علم» ، خطأ.

۳- فى ط : «علم موضوع للحقيقه».

۴- فى د : «بالعلم».

۵- فى د : «جنس».

۶- فى ط : «لهذه».

۷- فى د. ط : «ومنع اللام».

۸- فى د : «فهو» تحريف.

۹- سيشرح ابن الحاجب هذا الاسم.

۱۰- سيشرح ابن الحاجب هذا الاسم.

۱۱- هو الطرمّاح ، والبيتان فى ديوانه : ۱۹۲ ، والثانى فى اللسان (حبن) ، والسّعد : اليمن وهو نقيض النّحس ، وأمّ حبين : دويبه على خلقه الحرباء ، انظر حياه الحيوان للدميرى : ۱ / ۲۸۸.

وإنّ تميما وافتخارا بسعدها

بما لا يرى منها بغور ولا نجد

كأمّ حبين لم ير الناس غيرها

وغاب حبين حين غابت بنو سعد

وقولهم : «بنات الأوبر» فى «بنات أوبر» وهو علم لضرب من الكمأه (۱) ، و «أمّ الحبين» قال (۲) :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وقال (۳) :

ترى التّيمىّ يزحف كالقرنبى

إلى تيميّه كعصا المليل

يقول المجتلون عروس تيم /

شوى أمّ الحبين ورأس فيل

إمّا على (۴) أنّه أصل كأمّ الحارث ، كأنّهم وضعوهما معا ، وإمّا على تأويل التنكير كالزيد ، وإمّا على الضروره (۵) ، وقال الكوفيّون : هى زائده (۶).

۱- انظر اللسان (وبر).

۲- لم أعثر على نسبه للبيت ، ونسب ابن منظور إنشاده إلى خلف الأحمر ، اللسان (وبر) ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۴۸ ، ومجالس ثعلب : ۵۵۶ ، والخصائص : ۳ / ۵۸ ، وسر صناعه الإعراب : ۳۶۵ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل : ۲۵۵ ، والمنصف : ۳ / ۱۳۴ ، والمخصص : ۱ / ۱۶۸ ، ۱۱ / ۱۲۶ ، ۲۲۰ ، ۱۳ / ۲۱۵ ، ۱۴ / ۱۲۰ ، والإنصاف : ۳۱۹ ، ۷۲۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۷۱ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۴۹۸ ، قال ابن سيده : «الروايه الغالبه : جنيتك» المخصص : ۱۱ / ۱۲۶ ورواه «نجوتك». «الكمأه : واحدها كمء على غير قياس ، وهو من النوادر فإن القياس العكس ، الكمء : نبات ينقّض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر ، والجمع : أكمؤ وكمأه» اللسان (كمأ). وانظر الكتاب : ۳ / ۶۲۴. والعساقل : جمع عسقول وهو ضرب من الكمأه ، اللسان (عسقل).

٣- هو جرير ، والبيتان فى ديوانه (نسخه محمد الصاوى) : ٤٣٨ ، وعيون الأخبار : ٢ / ٤٢ ووردا بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧ وورد الثانى منهما بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب : ٣٦٦ - ٣٦٧ ، والقرنبى : دويبه تشبه الخنفساء أو أعظم منها ، انظر حياه الحيوان للدميرى : ٢ / ٢٤٩ ، والمليل : الخبز ، واجتليت العروس : نظرت إليها ، والشّوى : اليدان والرجلان وأطراف الأصابع. انظر اللسان (ملل) (شوا) ، الصحاح (جلا) ، وروايه ابن يعيش : «سوى» ، تصحيف.

٤- هنا جاء خبر قول ابن الحاجب : «وقولهم بنات الأوبر ..».

٥- انظر المقتضب : ٤ / ٤٩ ، وسر صناعه الإعراب : ٣٦٦.

٦- انظر الإنصاف : ٣١٦ - ٣٢٢ ، والجنى الدانى : ١٩٨.

و «أبو براقش» : طائر يتلوّن (۱) ، قال الشاعر (۲) :

كأبى براقش كلّ يو

م لونه يتحوّل

ومنه «برقشت الشيء» أى : لوّنته (۳).

و «ابن دأيه» : الغراب (۴) ، قال الشاعر (۵) :

ولمّا رأيت النّسر عزّ ابن دأيه

وعشّش فى وكريه جاشت له نفسى

لمّا كان يقع على دأيه البعير (۶) كثيرا سمّى بذلك.

و «ابن قتره» : حيّه قصيره خبيثه ، وقيل : ذكر الأفاعى (۷) ، و «بنت طبق» : حيّه إذا نامت كانت كالطّبق ، وبها كنوا عن الدّاهيه (۸) ، قالوا : «أخذته بنات طبق» (۹) ، و «ابن مقرض» : قتّال الحمام (۱۰) ، و «حمار قبّان» : دويبه (۱۱) ،

۱- انظر مجمع الأمثال : ۲ / ۱۴۲ ، وحياه الحيوان للدّميرى : ۱ / ۱۶۲.

۲- نسب ابن منظور البيت إلى الأسدى ، ولم أجده فى ديوان بشر بن أبى خازم والطرماح والكميت الأسديّين ، وجاء بلا نسبه فى الصحاح وأساس البلاغه (برقش) ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۶.

۳- «برقشه : نقشه بألوان شتى» ، اللسان (برقش).

۴- انظر حياه الحيوان للدميرى : ۱ / ۳۴۹.

۵- البيت فى الصحاح واللسان (دأى) بلا نسبه ، وعزّه : غلبه ، وعشّش : اتخذ عشا ، وكر الطائر : عشه ، جاشت : فاظت.

۶- «الدّأيه : فقار الكاهل فى مجتمع ما بين الكتفين من كاهل البعير خاصه» اللسان (دأى).

۷- انظر الكتاب ۲ / ۹۵ ، وحياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۲۴۲ ، والتاج (قتر).

۸- انظر حياه الحيوان : ۲ / ۱۰۲ ، واللسان (طبق).

۹- كذا روايه المثل فى الأصل د. ط ، وروايه أبى هلال العسكرى والجوهرى وابن منظور والدميرى : «إحدى بنات طبق» ، وقال العسكرى : «يعنى به الداهيه ، وأصله الحيه ، والمثل للقمان بن عاد» جمهره الأمثال : ۱ / ۱۸۰ ، وانظر الصحاح واللسان (طبق) وحياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۱۰۲.

۱۰- قال الدميرى : «ابن مقرض بضم الميم وكسر الراء وبالضاد المعجمه : دويبه تقتل الحمام وتقرض الثياب» حياه الحيوان : ۲ / ۳۲۷.

١١- هی دويبه مستديره بقدر الدينار. انظر حياه الحيوان : ١ / ٢٥٦.

قال الشاعر (۱) :

يا عجبا لقد رأيت عجبا

حمار قبّان يسوق أرنبا

و «أبو صبيره» : طائر يشبه [لونه](۲) لون الصّبر (۳) ، و «أمّ رباح» : طائر فى ظهره حمره يأكل العنب (۴).

۱- لم يعرف قائل البيتين ، وقال ابن جنى : «وأنشدت الكافه : البيتان» سر صناعه الإعراب : ۷۲ - ۷۳ ، ومثله قال ابن عصفور فى الممتع : ۳۲۰ - ۳۲۱ ، ونسب ابن منظور إنشادهما إلى الفراء فى اللسان (قبن) ، وقال البغدادى بعد أن أنشدهما : «وهذا يشبه أن يكون من خرافات العرب» ، شرح شواهد الشافيه : ۱۷۲ ، وهما بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۱۴۸ ، والمنصف : ۱ / ۲۸۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۶ ، وحياه الحيوان للدميرى : ۱ / ۲۵۶.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- «أبو صبيره كجهينه : طائر أحمر البطن أسود الظهر والرأس والذنب» القاموس المحيط (صبر) و «نبات الصّبر كنبات السوسن الأخضر» اللسان (صبر).

۴- قال الدميرى : «أم رباح بفتح الراء وتخفيف الباء الموحده وحاء مهمله : طائر أغبر أحمر الجناحين والظهر يأكل العنب» حياه الحيوان : ۱ / ۳۷۱. وقال ابن يعيش : «كقولهم : أبو براقش وأبو صبيره وأم رباح للقرد فى لغه أهل اليمن» شرح المفصل : ۱ / ۳۷.

[إجراء المعانى مجرى الأعيان]

قال :

«فصل : وقد أجروا المعانى فى ذلك مجرى الأعيان»

قال الشيخ رحمه الله تعالى : وضعوا للأعيان أعلاما ، ووضعوا للمعانى أعلاما ، وهى فى المعنى بمنزلتها فى باب أسامه ، لأنه يصلح لكلّ فرد منها باعتبار ما تقدّم.

قوله : «فسمّوا التّسبيح بسبحان».

قيل : هذا ليس بمستقيم (١) ، وبيانه أنّ «سبحان» ليس اسما للتّسبيح ، لأنّ التّسبيح مصدر «سبّح» ، ومعنى «سبّح» (٢) : قال : سبحان الله ، فمدلوله لفظ ، ومدلول (٣) «سبحان» تنزيه لا ـ لفظ ، فتبيّن أنّه ليس اسما للتّسبيح ، وأجيب بأنّه لو لم يرد التّسبيح بمعنى التّنزيه لكان كذلك ، وأمّا إذا ورد فلا إشكال ، والذى يدلّ على أنّه علم قول الشاعر (٤) :

قد قلت لمّا جاءنى فخره

سبحان من علقمه الفاخر

ولو لا أنّه علم لوجب صرفه ، لأنّ الألف والنّون فى غير الصّفات إنّما تمنع (٥) مع العلميّه ، ولا يستعمل «سبحان» علما إلّا شاذّا ، وأكثر استعماله مضافا ، وإذا كان مضافا فليس بعلم ، لأنّ الأعلام لا تضاف وهى أعلام لأنّها معرفه ، والمعرفه لا تضاف ، وقيل : إنّ «سبحان» فى البيت

١- دفع الرضى أن يكون «سبحان» علما للتسبيح ، وظاهر كلام سيبويه والمبرد أنه علم منع من الصرف للعلميه وزياده الألف والنون ، وممن ذهب إلى علميه «سبحان» ابن جنى وابن الشجرى وابن يعيش. انظر الكتاب : ١ / ٣٢٤ والمقتضب : ٣ / ٢١٨ ، والخصائص : ٢ / ١٩٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧.

٢- سقط من د : (ومعنى «سبح»).

٣- فى د : «ومدلوله» ، تحريف.

۴- هو الأعشى ، والبيت فى ديوانه : ١۴٣ ، والكتاب : ١ / ٣٢۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣۴٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧ ، والخزانه : ٢ / ۴١ ، ٣ / ٢٥١ ، وورد بلا ـ نسبه فى المقتضب : ٣ / ٢١٨ ، والخصائص : ٢ / ١٩٧ ، وانظر كلام الراغب الأصفانى على البيت فى معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٢٢٧ ، وعلقمه المذكور فى البيت هو علقمه بن علاثه ، انظر الديوان : ١٣٩.

٥- فى د : «يمتنع» ، تحريف.

بحذف (۱) المضاف إليه (۲) ، وهو مراد للعلم به (۳) ، وقوله (۴) :

سبحانه ثمّ سبحانا نعوذ به

وقبلنا سبّح الجودىّ والجمد

مصروف عند سيبويه للضروره (۵).

قوله : «والمميّه بشعوب» يدلّ على كونه علما امتناع صرفه ، ولا يؤثّر التأنيث المعنوىّ فى منع الصّرف إلّا مع العلميّه وامتناع اللّام والإضافه.

قوله : / «وأمّ قشعم» يدلّ على كونه علما امتناع دخول اللّام عليه ، لا تقول : أمّ القشعم (۶) ، ولو لم يكن علما لعرّف بالألف واللّام ، كما قيل : ابن لبون ، وابن اللّبون (۷).

قوله : «والغدر بكيسان» (۸) ، القول فيه كالقول فى «سبحان» ، وقوله : «والمبرّه ببرّه» (۹) ،

۱- فى الأصل. الخزانه : ۳ / ۲۵۱ «حذف». وما أثبت عن د ، وفى ط : «فى تقدير حذف».

۲- ممن قال بهذا ابن مالك والرضى ، وذكره الراغب دون عزو ، انظر مفردات الراغب : ۲۲۷ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۸۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۳.

۳- من قوله : «والذى يدل على أنه علم» إلى «به» نقله البغدادى فى الخزانه : ۳ / ۲۵۱ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۴- اختلف فى اسمه ، فقد نسب البيت إلى أميه بن أبى الصلت فى الكتاب : ۱ / ۳۲۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۸ ، ۲ / ۲۵۰ ، واللسان (سبح) ، وهو فى ديوانه : ۳۷۶ ، ونسب إلى ورقه بن نوفل فى الأغانى : ۳ / ۱۲۱ (دار الكتب) ، والخزانه : ۲ / ۳۷ ، ۳ / ۲۴۷ - ۲۵۰ ، ونسب إلى زيد بن عمرو بن نفيل فى مجاز القرآن : ۱ / ۲۹۰ والبحر المحيط : ۵ / ۲۲۴ وتردّد ياقوت فى نسبته إلى زيد بن عمرو العدوى أو إلى ورقه بن نوفل ، انظر معجم البلدان (جمد). وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۱۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۷ ، والبحر المحيط : ۱ / ۱۳۸ ، قال البغدادى : «وقوله : نعوذ ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته وسبحنا حتى يعصمنا من الضلال» الخزانه : ۳ / ۲۵۰ ، والجودىّ : جبل بالموصل وقيل بالجزيره ، انظر معجم البلدان (الجودى) ، والجمد بضمّ الجيم والميم جبل لبنى نصر بنجد ، انظر معجم البلدان (جمد).

۵- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۶.

۶- «أم قشعم : الحرب ، وقيل : المنيه ، وقيل الضبع ، وقيل العنكبوت» اللسان (قشعم). وانظر حياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۲۶۷.

۷- «ابن اللبون : ولد الناقه إذا استكمل الثانيه ودخل فى الثالثه» ، الصحاح (لبن).

۸- «كيسان : اسم للغدر ، وقال ابن الأعرابى : الغدر يكنى أبا كيسان» ، اللسان (كيس).

۹- اضطربت العباره فى ط فجاءت «والغدر ، قوله : والمبره بكيسان ، والقول فيه كالقول فى ببره».

قال (۱) :

نحن اقتسمنا خطّتينا بيننا

فحملت برّه واحتملت فجار

والدليل على كونها (۲) علما منع صرفها (۳) ، وليس فيها (۴) إلّا التأنيث ، والتأنيث (۵) لا يعتبر فى منع الصّرف إلّا مع العلميّه ، وهو كشعوب.

قوله : «والفجره بفجار» ، يدلّ على أنّ «فجار» علم (۶) أنّ مدلوله مدلول الفجره ، والفجره معرفه ، فوجب أن يكون «فجار» معرفه ، وإذا كان معرفه فتعريفه لا يخلو (۷) إمّا أن يكون بآله أو بالقصد ، والآله معدومه ، فوجب أن يكون بالقصد ، وهو الذى نعنى (۸) به العلميّه.

ووجه آخر ، وهو أنّ «فعال» المبنىّ الذى ليس بصفه لم يأت إلّا علما كحذام وقطام ، وهذا كذلك ، فوجب أن يكون علما إذا أمكن ، وأمّا على لغه بنى تميم فواضح (۹) ، وقولنا : «الذى ليس بصفه» احتراز من الصفه كقولك : فساق ، فإنّها ليست بعلم (۱۰).

قوله : «والكلّيّه بزوبر» ، يدلّ على كونها علما منع صرفها ، وليس فيها إلّا التأنيث المعنوىّ فوجب أن تكون العلميّه معه ، ولا يجوز أن يكون «بزوبر» متروكا صرفه للضّروره ، لأنّه لو كان

۱- هو النابغه الذبيانى ، والبيت فى ديوانه : ۹۸ ، والكتاب : ۳ / ۲۷۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۱۳ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۴۰۵ ، والخزانه : ۳ / ۶۵ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ۳۹۶ ، والخصائص : ۲ / ۱۹۸ ، ۳ / ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۸ ، قال ابن السكيت : «اقتسمنا خطتينا فبررت أنا وفجرت ، وبره : اسم من البر» ديوان النابغه : ۹۸ ، وقال ابن الشجرى : «الخطه : الحاله الصعبه» ، الأمالى : ۲ / ۱۱۳.

۲- فى د : «كونه» ، تحريف. والضمير يعود على «المبره».

۳- فى د : «صرفهما» ، تحريف.

۴- فى د : «لهما» ، تحريف.

۵- سقط من د : «والتأنيث» ، خطأ.

۶- فى ط : «يدل على أنه علم».

۷- سقط من د : «لا يخلو».

۸- فى ط : «نفى» ، تحريف.

۹- يرى بنو تميم أن فعال ممنوعه من الصرف للعدل والعلميه ، ويجرون عليها الرفع والنصب إذا سمى بها ويعاملونها معامله ما لا

ينصرف ، ويرى الحجازيون أنها ممنوعه من الصرف للتأنيث والعلميه ، ويبقونها مبنيه على الكسر فى كل حالاتها. انظر الكتاب : ٣ / ٢٧٧ ، والمقتضب : ٣ / ٤٩ - ٥٠ - ٣ / ٣٣٠ ، ٣ / ٣٦٨ ، والهمع : ١ / ٢٩.

١٠- فى الأصل. ط : «بأعلام» ، وما أثبت عن د.

كذلك لكان ممنوعا من غير علّه ، وهو لا يجوز بالاتّفاق.

وإنّما موضع الخلاف فيما (۱) إذا كانت فيه علّه واحده ، وبيان أنّه يلزم أن يكون ممنوعا من الصّرف بغير (۲) علّه أنّ التأنيث المعنويّ مشروط فى كونه علّه بالعلميّه ، فإذا قدرنا انتفاء العلميّه زال كون التأنيث علّه لزوال شرطه ، وصدره (۳) - وهو لابن أحمر الباهلىّ (۴) - :

إذا قال غاو من تنوخ قصيده

بها جرب عدّت علىّ بزوبرا

وبعد قوله (۵) : «إذا ما دعوا كيسان».

إذا كنت فى سعد وأمّك منهم

غريبا فلا يغررك خالك من سعد

فإنّ ابن أخت القوم مصغى إناؤه

إذا لم يزاحم خاله بأب جلد

قوله : «وقالوا فى الأوقات» إلى آخره.

قال الشيخ رحمه الله : وضعوا للأوقات أعلاما كما وضعوا للمعانى الموجوده ، وإن لم تكن الأوقات شيئا موجودا إجراء لها مجرى الأمور الموجوده ، ثمّ مثّل (۶) بغدوه ، والدّليل على أنّه علم

۱- فى د : «ما».

۲- فى د : «يلزم أن يكون مصروفا بغير» ، تحريف.

۳- أى : صدر البيت ، بدأ ابن الحاجب بالكلام على البيت عند قوله : «ولا يجوز أن يكون بزوبر».

۴- البيت فى ديوانه : ۸۵ ، والاشتقاق : ۴۸ ، واللسان (زبر) ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۳۸ إلى الطرماح ، وهو فى ذيل ديوانه : ۵۷۴ ، ونسبه ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۴۹۵ إلى الفرزدق وهو فى ديوانه : ۱ / ۲۹۶ ، وقد جزم محمد بن محمود الشنقيطى أن البيت للفرزدق لا لابن أحمر ولا للطرماح. انظر حواشى المخصص : ۱۵ / ۱۸۳ - ۱۸۴ ، والبيت بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۱۹۸ ، ۳ / ۳۲.

۵- أى : الشاعر ، رجع ابن الحاجب إلى إنشاد الزمخشرى : إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد وترتيب هذا البيت بعد البيتين المذكورين لا قبلهما ، والأبيات الثلاثه فى شعر النمر ابن تولب : ۱۲۵ - ۱۲۶ ، والبيتان الثانى

والثالث بهذه النسبه فى الحيوان للجاحظ : ٣ / ١٣٧ ، وهما بلا نسبه فى الصحاح (شطر) ، والثالث منسوب إلى النمر بن تولب فى التاج (صغا) وبلا نسبه فى المخصص : ١٣ / ١٦١ ، «وأصغى فلان إناء فلان إذا أماله ونقصه من حظه ، وكذلك أصغى حظه» ، اللسان (صغا).

٦- أى الزمخشرى.

قولهم : «سير على فرسك غدوه» فغدوه غير منصرف (۱) ، ولو لم يكن علما لوجب صرفه ، إذ ليس فيه إلّا التأنيث / اللفظىّ بالتاء (۲) ، والتأنيث اللفظىّ (۳) لا يمنع إلّا مع العلميّه ، وقد يستعمل نكره فيعرّف باللّام كغيره (۴).

وأمّا «بكره» فقد استعمل (۵) معرفه ونكره (۶) ، كما استعمل «غدوه» ، إلّا أنّه لم يتصرّف كتّصرّف «غدوه» ، فلا تقول : «سير على فرسك بكره» ، ولا «بكره» لأنّه غير متصرّف (۷) ، ومعنى قولنا : «متصرّفه» أنّها تستعمل ظرفا وغير ظرف ، وغير المتصرّفه لا يستعمل إلّا ظرفا.

وأمّا «سحر» فيستعمل معرفه ونكره ، فإذا استعمل نكره كان منصرفا ، وإذا استعمل معرفه كان غير منصرف ، والذى يدلّ على أنّه علم قولهم : «خرجت يوم الجمعه سحر» غير منصرف ، وليس فيه ما يمنعه من الصّرف إلّا أن تقدّر العلميّه مع العدل (۸) ، ولو قيل : إنّه مبنىّ لتضمّنه معنى الألف واللّام لم يبعد عن الصّواب (۹) ، كما أنّ «أمس» على لغه أهل الحجاز مبنىّ لتضمّنه معنى الألف واللّام (۱۰) ،

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۲۰ ، والمقتضب : ۳ / ۳۷۹.

۲- سقط من د : «بالتاء».

۳- سقط من ط : «والتأنيث اللفظى» ، خطأ.

۴- انظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۱ - ۲۵۲.

۵- فى د : «يستعمل».

۶- انظر المقتضب : ۳ / ۳۸۰.

۷- سقط من د : «لأنه غير متصرف».

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۲۸۳ ، والمقتضب : ۳ / ۳۷۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۰.

۹- انظر المسائل العضديات : ۲۴۵.

۱۰- ممن ذهب إلى أن «سحر» مبنىّ لتضمنه معنى أل كأمس صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمى ، انظر التخمير : ۱ / ۱۸۰ - ۱۸۲ ، وذهب ابن الطراوه إلى أن «سحر» مبنىّ وعلل ذلك بعدم التضادّ لا بتضمنه معنى الحرف ، قال أبو حيان : «وعله بنائه عند ابن الطراوه عدم التضاد لا تضمنه معنى الحرف ، ألا ترى أنه لا يقع سحر إلا على سحر يومك ، لا تقول : خرجت سحرا إلا فى يومك الذى خرجت فى سحره ، ولا تقول : سحر فى سحر أمس إلّا أن تقيّده فتقول : خرجت يوم الخميس سحر» ارتشاف الضرب : ۲ / ۲۲۷ ، وانظر الكتاب : ۳ / ۲۸۳ والخصائص : ۲ / ۳۰۰ ، وأسرار العربيه : ۳۲ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۲۲۹ ، وذهب أبو حيان إلى أن «أمس» بنى لأنه دال على الزمان الذى يبنى فيه الفعل وهو الماضى ، انظر تذكره النحاه : ۹۸ ، وانظر تعليل بناء أمس فى الحلبيات : ۲۴۵ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۲۲۹.

ولا يكون (۱) علما على هذا ، لأنّ العلم إنّما يكون علما بالقصد ، لا بتقدير تعريف.

وأمّا «فينه» (۲) فتستعمل معرفه ونكره ، فإذا استعملت معرفه امتنعت من الصّرف للتأنيث والتّعريف ، وامتنع تعريفها (۳) باللّام ، وإذا استعملت نكره صرفتها ، وجاز تعريفها باللّام.

ووضع الأعلام للأوقات كوضعها (۴) فى باب أسامه ، لا كوضعها فى باب زيد وعمرو ، لأنّها يصحّ استعمالها لكلّ فرد من الأوقات المخصوصه ، كما يصحّ استعمال أسامه لكلّ فرد من الآساد ، ولو كانت من باب زيد لاختصّت بواحد واحتاجت فى الثانى إلى وضع ثان.

ويقع فى بعض النّسخ : «وقالوا فى الأعداد : ستّه ضعف ثلاثه ، وثمانيه ضعف أربعه» (۵) ، والظّاهر أنّه (۶) كان أثبته ثمّ أسقطه لضعفه ، ووجه إثباته أنّ «سته» مبتدأ ، فلو لا أنّها علم لكنت مبتدئا بالنكره من غير شرط (۷) ، وأيضا فإنّها يراد بها كلّ ستّه ، فلولا أنّها علم لكنت مستعملا مفردا نكره فى باب (۸) الإثبات للعموم ، وإذا كان علما وجب منع صرفه ، ووجه ضعفه أنّه يؤدّى إلى أن تكون أسماء الأجناس كلّها أعلاما ، إذ ما من نكره إلّا ويصحّ استعمالها كذلك ، فى مثل «رجل خير من امرأه» ونحوه ، وهو باطل ، ويلزم أن يمنع الصرف فى «امرأه» فى قولنا (۹) : «رجل خير من امرأه» وفى «تمره» و «جراده» فى قولهم : «تمره خير من جراده» ، والمسموع خلافه ، وإنّما صحّ الابتداء لكونه بمعنى «كلّ تمره» ، وذلك جار (۱۰) فى كلّ نكره قامت قرينه على أنّ الحكم

۱- الضمير يرجع إلى «سحر».

۲- الفينه : الحين.

۳- فى د : «تعريفه» ، تحريف.

۴- فى د : «وضعها».

۵- عباره المفصل وشرح ابن يعيش : «وقالوا فى الأعداد : سته ضعف ثلاثه وأربعه نصف ثمانيه» المفصل : ۱۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۷ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۵ - ۱۳۶ ، والهمع : ۱ / ۷۴.

۶- الضمير يعود إلى الزمخشرى.

۷- فى د : «شرطه».

۸- سقط من ط : «باب».

۹- سقط من د. ط : «قولنا».

۱۰- سقط من ط : «جار».

غير مختصّ فى جنسها (۱) ، حتّى جاز (۲) ذلك فى غير المبتدأ ، مثل قوله تعالى : (عَلِمَتْ نَفْسٌ ما أَحْضَرَتْ)(۳) ، ونحوه.

ص: ۵۱

۱- فى شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۶ : «غير مختص ببعض من جنسها».

۲- فى د : «جاء».

۳- التكوير : ۸۱ / ۱۴. ومن قوله : «والظاهر أنه كان ...» إلى نهايه الآيه ، نقله الرضى عن ابن الحاجب ، فى شرح الكافيه : ۲ / ۱۳۵ - ۱۳۶.

[من الأعلام الأمثله التى يوزن بها]

قوله :

«فصل : ومن الأعلام الأمثله التى يوزن بها فى قولك :

فعلان الذى مؤنّثه فعلى ، وأفعل صفه لا ينصرف».

قال الشيخ رحمه الله : هذه الأمثله إنّما وقعت فى اصطلاح النحويّين ، كأنّهم (۱) وضعوها لموزوناتها أعلاما على طريق الإيجاز والاختصار وهى فى الأعلام لموزوناتها بمنزله باب (۲) «أسامه» على قوله (۳) ، ثمّ لا يخلو إمّا أن يستعمل وزنا للأفعال على حدتها أو لغير ذلك ، فإن استعملت للأفعال كان حكمها حكم موزوناتها ، فتقول : «استفعل حكمه كذا وكذا» ، وإن وضعت لغير الأفعال فلا تخلو إمّا أن توضع لجنس ما يوزن بها أو لا ، فإن وضعت لجنس ما يوزن بها سواء كانت للأسماء أو للأسماء والأفعال كان حكمها حكم نفسها ، فإن كان فيها ما يمنع الصّرف منعت ، وإلّا صرفت (۴) ، وإن لم تستعمل لجنس ما يوزن بها فلا تخلو إمّا أن توضع فى الكلام كنايه عن موزوناتها أو لا ، فإن وضعت كنايه عن موزوناتها مثل أن تقول : «أفعل» بعد تقدّم موزونه (۵) كان لها حكم موزوناتها لا حكم نفسها على الأكثر ، وإن لم تكن كذلك وكانت موزوناتها مذكوره معها كقولك : وزن قائمه فاعله ، فللنحويّين فيها مذهبان : منهم من يجريها مجرى الأوّل ، فيجعل له حكم نفسه ، ومنهم من يجعل حكمها حكم الثانى ، فتقول على المذهب الأوّل : وزن قائمه فاعله لأنّ فيه علّتين العلميّه والتأنيث ، وهو مذهب صاحب الكتاب (۶) ، وتقول على المذهب الثانى : وزن قائمه فاعله مصروفا ، لأنّ موزونه مصروف (۷).

قال صاحب الكتاب فى تمثيله : «فعلان الذى مؤنّثه فعلى وأفعل صفه لا ينصرف».

۱- سقط من ط : «كأنهم» وفى د : «لأنهم».

۲- سقط من د : «باب».

۳- فى د : «قول» ، تحريف. والضمير فى «قوله» يعود إلى الزمخشرى.

۴- سقط من د : «وإلا صرفت» ، خطأ.

۵- سقط من د. من قوله : «مثل أن» إلى «موزونه» ، والعباره جاءه مضطربه فيها «موزوناتها كان لها حكم موزوناتها لا حكم نفسها أو لا فإن وضعت كنايه على الأكثر».

۶- أى : الزمخشرى.

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۲۰۳ - ۲۰۴ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۳۲ - ۳۴ ، والخصائص : ۲ / ۱۹۹ ، وحكى السيوطى هذين المذهبين فى الهمع : ۱ / ۷۳.

فوصف فعلان بالصّفه التى تمنع موزونها الصّرف ليخبر عنه بقوله : «لا ينصرف» ، لأنّ غرضه أن يبيّن كيفيّه (۱) استعمال هذه الأوزان فى كلام النحويّين ، وكذلك تقييده «أفعل» بكونه صفه ، وأخبر عنهما جميعا بخبر واحد واستغنى به عن الآخر ، فيقدّر مثله للأوّل ، فلو قال : «فعلان» الذى تدخله الهاء ينصرف لكان فى التّمثيل مستقيما ، إلّا أنّ وقوع الأوّل (۲) فى كلامهم أكثر ، فلذلك خصّصه ، أمّا وجه الأوّل فهو أنّه لمّا كان علما باعتبار الجنس كأسامه وجب إجراؤه (۳) على كلّ واحد من مفرداته كما يجرى أسامه ، فإذا أطلقته على واحد من مفرداته كان علما ، كما إذا أطلقت أسامه على واحد من الآساد كان اسما علما له.

ووجه المذهب الثانى هو (۴) أنّ باب أسامه فى جريه علما على كلّ واحد من المشكلات التى تتحيّر فيها / الأفهام لكونها فى المعنى نكره ، وحكمها حكم (۵) الأعلام حتّى احتيل فى استقامتها بأن قدّرت أعلاما للحقائق المعقوله ، وصحّ إجراؤها على الآحاد لوجود الحقيقه فيها ، ولو لا أنّ العرب منعت صرف أسامه عند جريه على الواحد لم يشكّ (۶) فى أنّه نكره ، وإذا كان باب أسامه خارجا عن القياس فى (۷) باب الأعلام فإذا وضع النحويّون ألفاظا أعلاما (۸) فإعطاؤها حكم الأعلام القياسيّه أولى من إعطائها حكم «أسامه» الخارج عن القياس ، فعلى هذا لا يكون «إفعل» فى قولك : وزن إصبع إفعل علما.

ويرد على هؤلاء أنّه إذا لم يكن علما وجب أن يكون نكره ، فيجب أن يقال : وزن طلحه فعله [منصرفا](۹) ، إذ ليس فيه ما يمنع الصّرف أصلا ، لأنّ العلميّه مفقوده ، وتاء التأنيث شرطها فى التأثير العلميّه ، فلا علّه أصلا ههنا (۱۰).

۱- فى ط : «كيف».

۲- أى : فعلان الذى مؤنثه فعلى.

۳- فى ط : «فينبغى أن يصحّ إجراؤه».

۴- فى د : «وهو» ، تحريف.

۵- فى د : «كحكم».

۶- فى د. ط : «يرتب».

۷- سقط من ط : «القياس فى» ، خطأ.

۸- سقط من ط : «أعلاما» ، خطأ.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- فى د : «فلا عله لهذا».

والجواب عنه أن يقال : هذا وإن لم يكن علما فليس اللّفظ مقصودا فى نفسه ، وإنّما الغرض به معرفه موزونه ، فأجرى مجرى موزونه ، وممّا أورده سيبويه : كلّ أفعل إذا كان صفه لا ينصرف ، وقال : قلت له : - يعنى الخليل - كيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه؟ فقال : «أفعل» ههنا ليس بوصف ، وإنّما زعمت أنّ ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف (١) ، فظنّ بعض النحويّين أنّه لمّا قال الخليل : «إنّه ههنا ليس بصفه فينصرف» أنّ كلّ وزن ليس بصفه ينصرف ، ولم يرد هذا ، وإنّما أراد نفى تخيّل فى هذا المحلّ المخصوص ، لأنّه لمّا قال : «كلّ أفعل» لم تتخيّل العلميّه لدخول «كلّ» ، ووزن الفعل متحقّق ، فلا يبقى تخيّل فى منع صرفه إلّا بتقدير الصّفه ، فأجاب بنفى هذا التّخيّل لتحقّق صرفه ، فلا يلزم على هذا أن لا يمنع من الصّرف من الأوزان إلّا ما كان صفه ، ولهذا التّخيّل قال المازنىّ فى قول سيبويه بعد ذلك «أفعل» وأتى به غير منصرف : أخطأ سيبويه ، ويجب عليه أن يصرفه ، لأنّه غير صفه ، وإلّا نقض عليه فى جميع ما قاله (٢) ، قال أبو علىّ الفارسىّ : لم يصنع المازنىّ شيئا ، وأراد به أبو علىّ أنّ المازنىّ تخيّل ذلك التخيّل المتقدّم ذكره (٣).

١- نقل ابن الحاجب كلام سيبويه بتصرف ، انظر الكتاب : ٣ / ٢٠٣ ، وانظر المقتضب : ٣ / ٣٨٣ وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٢ ، والخصائص : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣۴.

٢- نقل ابن الحاجب كلام المازنى بتصرف ، انظر كلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ٣ / ٢٠۴ ، وانظر المقتضب : ٣ / ٣٨۴.

٣- كذا نسب ابن الحاجب هذا القول إلى الفارسى ، ولكنّ السيرافى نسبه إلى أبى العباس إذ قال : «زعم المازنى خطأ سيبويه فى ترك صرف هذا ، وقال أبو العباس : لم يصنع المازنى شيئا والقول عندى أنه ينصرف» ، حاشيه الكتاب : ٣ / ٢٠۴ ، وساق المبرد مذهب المازنى وقال : «وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا» ، المقتضب : ٣ / ٣٨۴ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣۴ - ١٣٥.

[قد يغلب بعض الأسماء الشائعه على بعض المسمّين به]

«فصل : وقد يغلب بعض الأسماء الشّائعه على أحد المسمّين به».

قال الشيخ : غرضه فى هذا الفصل أن يذكر كيفيّه (۱) وضع الأعلام وأنّها تنقسم قسمين : قسم يضعه واضع ، وقسم يتّفق غلبته (۲) ، والحكم فيهما واحد ، وأكثره الأوّل ، ولذلك قال : «وقد يغلب» فأتى بحرف التقليل ، وإنّما ذكر هذا الفصل لئلّا (۳) يتوهّم متوهّم أنّه لا يكون علم (۴) إلا بوضع واضع / مخصوص.

وقوله : «الأسماء الشّائعه» يريد به الأسماء التى تصلح أن توضع على آحاد متعدّده باعتبار معناها ، ولا يعنى [به](۵) أنّها تكون نكره ، لأنّ الأسماء المضافه إلى المعارف مشروط فى (۶) استعمالها أن تكون لمعهود (۷) بين المتكلّم والمخاطب باعتبار تلك النّسبه ، كما يشترط فى المعرّف باللّام أن يكون كذلك ، فابن عمر قبل غلبته كان صالحا للإطلاق على كلّ واحد من أولاد عمر بشرط أن يكون [معهودا](۸) بين المتكلّم والمخاطب فيمن يطلقه عليه معنى بالنّسبه إليه يتخصّص بقصده ، كما فى قولك : الرّجل والغلام ، إمّا باعتبار الوجود أو باعتبار الذّهن ، كما تقدّم فى نحو : «أكلت الخبز وشربت الماء» ، فإذا غلب على أحدهم صار علما عليه (۹) ، غير منظور فيه إلى تفصيل باعتبار جزأيه ، ولا إلى نسبه أحدهما إلى الآخر ، بل يصير كلّ واحد من جزأيه كآحاد حروف جعفر.

وقول النحويّين فى مثل «غلام زيد» : إنّه بمعنى : «غلام لزيد» غير مستقيم على ظاهره (۱۰) ، فإنّ «غلام زيد» معرفه باتّفاق ، و «غلام لزيد» نكره باتّفاق ولا يستقيم أن يكون اللّفظان بمعنى واحد ، وأحدهما معرفه والآخر نكره ، وإنّما قصدوا أن يبيّنوا أنّ عامل الخفض فى المضاف إليه

۱- سقط من ط : «كيفيه» ، خطأ.

۲- فى ط : «وقسم يغلب عليه» ، تحريف.

۳- فى الأصل. ط : «وإنما ذكره لئلا» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

۴- فى د : «لا يكون ولا يوجد علم».

۵- سقط من الأصل. ط ، وأثبته عن د.

۶- سقط من د : «فى» ، خطأ.

۷- فى ط : «المعهود» ، تحريف.

۸- سقط من الأصل ، ط ، وأثبته عن د.

۹- فى د : «غلبه».

۱۰- انظر المقتضب : ۴ / ۱۴۳ ، والخصائص : ۳ / ۲۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲۲۱ - ۲۲۳.

راجع إلى ذلك ، أو أنّه (۱) مشتمل على ذلك المعنى وزياده ، والفرق بينهما فى المعنى أنّك إذا قلت : «غلام لزيد» فمعناه : واحد من الغلمان المنسوبين إلى زيد ، فاللّفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين إلى زيد ، وإذا قلت : «غلام زيد» فإنّما تعنى به واحدا مخصوصا من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك تخصّصه به ، كما فى قولك : الرجل والغلام على ما تقدّم ، وكما صحّ إطلاق الرّجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذّهنىّ صحّ إطلاق المضاف إلى المعرفه كذلك.

قوله : «وبعض الأعلام يدخله لام التّعريف ، وهو (۲) على نوعين : لازم وغير لازم».

قال الشيخ : الأعلام باعتبار الألف واللّام على قسمين : ضرب لا تدخله وضرب تدخله ، فالذى تدخله على ضربين : ضرب تدخله لزوما ، وضرب تدخله جوازا ، فأمّا الذى لا تدخله فهو كلّ اسم غير صفه ولا مصدر وليس فيه ألف ولام فى أصل / وضعه ، كرجل سمّيته بأسد أو جعفر أو ما أشبهه ، وأمّا الذى تدخله وجوبا فهو كلّ اسم غلب باللّام مطلقا ، أو سمّى باللّام وليس بصفه ولا مصدر. وأمّا القسم الذى تدخله جوازا فهو كلّ ما وضع صفه فى الأصل أو مصدرا كأمثلته ، ومنهم من قال : الأعلام على ضربين : ضرب لا تدخله وجوبا ، وضرب تدخله وجوبا. (۳)

فأمّا الذى لا تدخله وجوبا فهو كلّ اسم سمّى بغير ألف ولام ، والذى تدخله وجوبا كلّ اسم سمّى وفيه ألف ولام ، وليس عند هؤلاء جواز أصلا ، وليس بمستقيم لعلمنا أنّهم يقولون : الحسن وحسن لمسمّى واحد ، ولو كان هذا على ما ذكروه لم يجز أن يقال فيه إلّا إمّا الحسن وإمّا حسن ، وقد علمنا أنّهم يقولون فيه بالوجهين ، فدلّ (۴) على أنّ دخولها جائز ، وأمّا من يقول : إنّ نحو «حسن» يجوز فيه اللّام فإن سمّى بالحسن كانت لازمه فيه فليس ببعيد.

والفرق بين من غلب عليه الصّعق ومن سمّى بالصّعق (۵) فى لزوم اللّام فى الأوّل وجوازها فى

۱- فى ط : «وأنه» ، تحريف.

۲- فى المفصل : «وذلك».

۳- انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۵۰۰.

۴- فى د : «بالوجهين تاره كذا وتاره كذا فدلّ».

۵- الصعق صفه لمن أصابته الصاعقه ، وصارت علما على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب وعرف بعض أبنائه بابن الصعق وهو عمرو بن خويلد ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۰۰ - ۱۰۱ ، والاشتقاق ۲۹۷ ، وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۱۰۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۰.

الثّانی أنّها فی الصّعق الغالب (۱) فی أصلها مراده مقصوده للعهد ، فلزمت کلزوم أصلها ، والمسمّی بالصّعق کان مستغنیا عن اللّام ، فلم تجئ فیه مقصوده لأمر لازم ، وإنّما جاءت للمح معنی الصّفه ، ولیس ذلک بلازم فی أعلام غیر صفات ، فجاز حذفها ، والفرق بین الاسم والصّفه إذا سمّی بهما وفیهما الألف واللّام فی لزوم الأوّل وجواز الثانی أنّ اللّام فی الاسم لیست علی ما ذکر فی الصّفه ، فلو لم تکن مقصوده قصد الجیم من جعفر لم یؤت بها.

وقوله : «وکذلک الدّبران (۲) والعیّوق (۳) والسّماک (۴) والثّریّا (۵) ، لأنّها غلبت علی الکواکب المخصوصه من بین ما یوصف بالدّبور والعوق والسّموک والثّروه» ، یوهم أنّها صفات غالبه کالصّعق ، ولیس الأمر کذلک ، وإنّما هی أسماء موضوعه باللّام فی الأصل أعلاما لمسمّیاتها ، ولا تجری صفات فلزمت اللّام لذلک (۶) ، ولمّا فهم (۷) أنّ ذلک ملبس قال بعده : «وما لم یعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف».

قوله : «وقد یتأوّل العلم بواحد من الأمّه المسمّاه به» إلی آخره.

قال الشیخ : تأوّل العلم بهذا (۸) التأویل قلیل ، ولذلک أتی ب «قد» التی تدّلّ علی التقلیل مع الفعل المضارع ، وقد صرّح به فی آخر / الفصل بقوله : «وهو قلیل» ، والدّلیل علی ضعفه أنّ العلم إنّما وضع لشیء بعینه غیر متناول (۹) ما أشبهه ، فإذا نکّرته فقد استعملته علی خلاف ما وضع له ، ووجهه ما ذکره من أنّه لمّا وضعه الواضع لمسمّی ثمّ وضعه آخر لمسمّی آخر صارت نسبته إلی الجمیع بعد ذلک نسبه واحده ، فأشبه رجلا فی أنّ نسبته (۱۰) إلی مسمّیاته نسبه واحده ، فأجری مجراه.

۱- فی د. ط : «فی الصعق فی الغالب».

۲- قال ابن سیده : «وسمّی دبرانا لدبوره الثّریّا» ، المخصص : ۹ / ۱۰ وانظر معجم مقاییس اللغه : ۲ / ۳۲۴.

۳- «العیّوق : کوکب أحمر مضیء بحیال الثریا ، سمی بذلک لأنه یعوق الدّبران عن لقاء الثریا» ، اللسان (عوق).

۴- «السّماک : نجم معروف ، وهما سماکان رامح وأعزل» ، اللسان (سمک).

۵- «الثریا : من الکواکب سمیت لغزاره نوئها» اللسان (ثرا).

۶- انظر الکتاب : ۲ / ۱۰۲ والمقتضب : ۴ / ۳۲۴ - ۳۲۵.

۷- فی ط : «عرف» ، والضمیر یعود إلی الزمخشری.

۸- فی د. ط : «هذا».

۹- فی ط : «متأول» ، تحریف.

۱۰- فی ط : «رجلا فإن نسبته» ، تحریف.

ومضر وربيعه وأنمار أبناء نزار بن معدّ بن عدنان (۱) ، أضيف كلّ واحد إلى ما ورثه من أبيه ، ورث مضر الحمراء ، وهى الذّهب ، وربيعه الخيل ، وأنمار الغنم ، [قد حكم بينهم أفعى نجران ، يقال له : حكيم الزّمان](۲).

قوله : «وكلّ مثنّى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللّام إلّا نحو أبانين» إلى آخره.

قال الشيخ : أدخل الفاء فى خبر المبتدأ (۳) تنبيها على أنّ تثنيه العلم وجمعه سبب لإدخال لام التّعريف عليه ، فلا يكون مثنّى أو مجموع من الأعلام إلّا وفيه اللّام ، وما ذكره عبد القاهر الجرجانىّ من (۴) أنّ الأعلام إذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ، ثمّ إن قصد تعريفها عرّفت باللّام غير مستقيم (۵) ، فإنّهم استعملوها مثنّاه (۶) ومجموعه نكرات أصلا (۷) ، والذى حمله على ذلك علمه بأنّ العلم إنّما يكون معرفه على تقدير أفراده الموضوعه ، لأنّه لم يوضع علما إلا مفردا (۸) ، فإذا قصد إلى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلميّه منه ، فحكم على أنّهم استعملوه نكره ، ثم عرّفوه إذا قصد تعريفه ، ولا شكّ أنّ تثنيه الأعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين :

أحدهما : ما ذكرنا (۹) [من أنّ العلم إنّما وضع على شىء بعينه غير متناول ما أشبهه ، فإذا ثنّيته فقد نكّرته ، فقد استعملته على خلاف ما وضع له](۱۰).

۱- بدأ ابن الحاجب بشرح الأسماء التى استشهد بها الزمخشرى فى المفصل : ۱۲.

۲- سقط من الأصل. ط وأثبته عن د. وانظر قصه ذهاب مضر وربيعه وأنمار أبناء نزار إلى أفعى نجران ليحكم بينهم فى تركه أبيهم فى الفاخر : ۱۸۹ - ۱۹۱ ومجمع الأمثال : ۱ / ۱۵ - ۱۷ ، والكامل لابن الأثير : ۲ / ۲۹ - ۳۱ ، وأفعى نجران هو الأفعى بن الأفعى الجرهمى ، كان أول من استقضى إليه ، حكم بين أبناء نزار فى ميراثهم ، انظر تاريخ اليعقوبى : ۱ / ۲۵۸.

۳- يعنى إدخال الفاء فى قول الزمخشرى : «فتعريفه».

۴- فى ط : «وما ذكره الإمام من ..» ..

۵- انظر المقتصد : ۲۰۶.

۶- فى الأصل ، ط : «فإنهم لم يستعملوها مثناه» ، تحريف وما أثبت عن د.

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۱۰۳ والمقتضب : ۲ / ۳۱۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۷.

۸- فى ط : «منفردا».

۹- فى الأصل. ط : «ذكر» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ص ۵۷.

والثّانى : أنّ التّثنيه فى الأسماء إلحاق الاسم الزّياده المعلومه ، ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه ، ولا شكّ أنّ الأعلام وإن تعدّدت مدلولاتها ليست موضوعه لها وضعا واحدا حتّى تكون تثنيتها تدلّ على شيئين من جنس واحد ، [بل الأوّل ليس من جنس الثانى](١) ، ولكنّ العرب لمّا وضعت الاسم المثّنى والمجموع للإيجاز والاختصار كراهه تكرار اللّفظ الواحد مرارا متعدّده ، ورأوا أنّ العلم أحقّ بذلك لكثرته اغتفروا أمر خروجه بالوجهين المتقدّمين لمّا قصدوا فيه الاختصار المقصود فى التّثنيه والجمع ، ثمّ التزموا إدخال اللّام فيه تعويضا له عمّا ذهب من العلميّه من مفرديه ، وهذه اللّام / هى لام التّعريف التى للعهد ، وذلك أنّ العلم فى الحقيقه موضوع لمعهود ، إلّا أنّه لمّا كان موضوعا له بأصل وضعه لم يحتج إلى زياده تجعله له ، ولمّا كان نحو «رجل» و «غلام» موضوعا لواحد من أجناسه احتاج عند جعله لمعهود أن يزاد فيه ما يجعله له (٢) ، ولمّا فقدت خصوصيّه الإفراد عند تثنيه العلم وبه (٣) كانت دلالته على ذلك المعهود أدخلوا لام العهد باعتبار مفردى العلميّه جميعا (٤) ، ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته إلّا كذلك ، لئلّا يؤدّى إلى إخراجه عن وضعه من كلّ وجه ، فهذا معنى مناسب يقتضى لزوم اللّام له ، وعليه جاءت لغتهم ، فالحكم على لغتهم باستعمال العلم مثّنى أو مجموعا نكره حكم (٥) على لغتهم من غير ثبت ، وذلك غير جائز ، نعم يجوز الإتيان به منكّرا على اللّغه الضّعيفه فى الزيد وزيدكم ، فإذا ثنّى زيد بعد تنكيره قيل : زيدان ، وليس الكلام على هذه اللغه ههنا (٦).

وقوله : «إلّا نحو : أبانين» استثناء منقطع ، ألا ترى أنّ «أبانين» ليس تثنيه لشيئين كلّ واحد منهما أبان ، كما كان قولك : الزّيدان ، وإنّما هو اسم لجبلين ، أحدهما أبان والآخر متالع ، وضعوا لهما جميعا أبانين ، فهو اسم لفظه لفظ التثنيه ، وضع علما لهذين الجبلين (٧) ، كما لو سمّيت رجلين بزيدان من أوّل الأمر ، ولا يستقيم أن يقال : يكون تثنيه على تقدير أن يكون اسم الآخر

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «ما يجعل الرجل لمعهود».

٣- أى : بالإفراد.

٤- فى الأصل. ط : «باعتبارهما جميعا» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٥- سقط من ط : «حكم» خطأ.

٦- انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٦ ، والهمع : ١ / ٧٢ - ٧٣.

٧- قال ياقوت : «أبان تثنيه أبان ومتالع غلّب أحدهما .. وهما بنواحى البحرين» معجم البلدان (أبن).

أبانا (۱) ، فإنّهم فعلوا نحو ذلك فی قولهم : العمران (۲) والقمران (۳) ، وهذا مثّنی ، وإن كان مفرداه ليسا فی التّحقيق علی ما تقدّم ، ولكنّه جعل كلّ واحد منهما كأنّه مسمّی بعمر ، لأنّا نقول : لو كان كذلك لوجب أن يقال : «الأبانان» علی ما هو قياس لغتهم فی مثله ، وإذا احتمل الشّیء تقديرين أحدهما لا يؤدّی إلی محذور والآخر يؤدّی إلی محذور ، فارتكاب ما لا يؤدّی إلی محذور هو الواجب ، ولمّا كان هذا التقدير يؤدّی إلی تقدير «الأبانان» وليس بجائز كان مؤدّيا إلی ما لا يجوز ، فلا يجوز (۴) ، فوجب أن يجعل (۵) استثناء منقطعا.

ثم لو قدّر صحّه ذلك فی «أبانين» فهو ممتنع التقدير فی نحو «أذرعات» لأنّه ليس معنا (۶) : أذرعه وأذرعه ، فجمعناها أذرعات ، بل ولا (۷) شیء اسمه أذرعه ، / وإنّما وضع «أذرعات» وضعا أوّلا لموضوع مخصوص ، وكذلك «عرفات».

فإن قيل : فعرفات يقال فيه : عرفه ، فما المانع من أن تكون «عرفات» جميعا له فالجواب : أنّ عرفه وعرفات جميعا علمان (۸) لهذا المكان المخصوص ، ولو كان جمعا له لوجب أن يكون له آحاد كلّ واحد منها اسمه عرفه ، وليس ثمّه أمكنه متعدّده اسم كلّ واحد منها عرفه ، ثمّ جمعت عرفات ، بل عرفه وعرفات مدلولهما واحد ، فعلم بذلك أنّه ليس جمعا له ، وإنّما استثناه (۹) وإن كان منقطعا تنبيها علی أنّ هذه الألفاظ وإن كان فيها ألفاظ المثّنی والمجموع لا يجوز دخول اللّام عليها ، وإن كان واجبا فيما تقدّم ، لأنّها فی الحقيقه غير مثّناه ولا مجموعه.

ولو قيل : أراد بقوله : «وكلّ مثّنی» (۱۰) ما لفظه مثّنی [سواء كان المثّنی من الأعلام محلّی

۱- انظر الكتاب : ۲ / ۱۰۴ ، والاشتقاق : ۷۷.

۲- هما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، انظر الكامل للمبرد : ۱ / ۱۴۳ - ۱۴۴.

۳- أی : الشمس والقمر ، انظر أمالی ابن الشجری : ۱ / ۱۴ ، ۲ / ۱۶۰.

۴- سقط من ط : «فلا يجوز».

۵- أی : «أبانين». فی قول الزمخشری : «إلا أبانين» ، انظر المفصل : ۱۴.

۶- فی ط : «معنی» ، تحريف.

۷- فی ط : «لا».

۸- فی ط : «علم».

۹- أی : الزمخشری.

۱۰- فی ط : «وكل شیء» ، تحريف.

باللّام أو لا][(۱)] ، فيندرج فيه نحو «أبانين» ، ثمّ استثناه من دخول اللّام لكان وجها.

والمختار فى نحو القمرين والعمرين ونحوه ممّا جاء باللّام أنّه على باب الزيدين ، لا على باب «أبانين» (۲) ، وإن أشبهه من جهه اختلاف اسمى مسمّاه ، ويقدّر أنّ الاسم (۳) الآخر مسمّى بالاسم الملحق علامه المثنّى ، لأنّ وضع الأعلام مثنّاه لمختلفى الاسم ولمتّفقيه نادر ، ولو كان فى «أبانين» اللّام لألحق بالقمرين (۴).

ولو قيل : إنّ نحو العمرين (۵) علم عليهما كأبانين لكنّه وضع فى أصله باللّام لم يكن بعيدا ، لأنّ التثنيه باعتبار اسمين مختلفين لم تثبت.

«وعمايتان» : جبلان (۶) ، و «أذرعات» : بلد بالشّام (۷) ، ثمّ مثّل ببعض ما وقع فى كلام العرب من مثنّى الأعلام وجمعها ، وأنّه لم يستعمل إلّا باللّام ، وهو قوله :

«الخالدان (۸) ، والكعبان (۹) ، والعامران (۱۰) ، والقيسان ، والمحمّدون والطّلحات (۱۱)».

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- انظر المقتضب : ۴ / ۳۲۳.

۳- سقط من د. ط : «الاسم».

۴- فى الأصل. ط : «به» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

۵- فى د : «القمرين».

۶- «عمايه ويذبل : جبلان بالعاليه» ، معجم البلدان (عمايتان).

۷- انظر معجم البلدان (أذرعات).

۸- لم يذكر الزمخشرى هذه الكلمه مع الكلمات التى استشهد بها فى المفصل ، وإنّما جاءت فى البيت الذى استشهد به وهو : «وقبلى مات الخالدان كلاهما عميد بنى جحوان وابن المضلّل» والبيت للأسود بن يعفر ، وهو فى ديوانه : ۵۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۷. والخالدان هما : خالد بن نضله بن الأشتر بن جحوان ، وخالد بن قيس بن المضلّل بن مالك الأصغر. انظر إصلاح المنطق : ۴۰۳ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۷.

۹- هما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعه بن أبى حارثه ، انظر إصلاح المنطق : ۴۰۳.

۱۰- هما عامر بن مالك بن جعفر ، وهو ملاعب الأسنّه وهو أبو براء ، وعامر بن الطفيل بن جعفر بن كلاب ، انظر إصلاح المنطق : ۴۰۳.

۱۱- فى المفصل : «طلحه الطلحات» ، وسيأتى ذكره ، اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشرى.

وقع فی المفضّل «قیس بن هزمه» بفتح الهاء والزّای ، وإنّما هو قیس ابن هذمه بذال معجمه مفتوحه (۱).

والمحمّدون : محمّد بن جعفر (۲) ، ومحمّد بن أبی بکر (۳) ، ومحمّد بن حاطب (۴) ، ومحمّد بن أبی حذیفه (۵) ، کان عمر رضی الله عنه یکرمهم لتسمیتهم بمحمّد ، فأتی بحلل وأراد إعطاءها لهم ، فدعاهم ، فلمّا حضروا قیل له : هؤلاء المحمّدون بالباب ، فأمر لهم بها ، فاختار زید بن ثابت (۶) لمحمّد بن حاطب خیرها ، لکونه ربیبه ، فتمثّل عمر رضی الله عنه بقوله (۷) :

أسرّک لمّا صرّع القوم نشوه

خروجی منها سالما غیر غارم

صحیحا کأنّی لم أکن کنت منهم /

ولیس الخداع مرتضی فی النّدادم

ثمّ أمره بردّها وخلطها وتغییبها ، ثمّ کان یدخل یده فیخرج واحده واحده باسم واحد واحد (۸).

۱- «القیسان من طیّئ قیس بن عنّاب بالنون ، وقیس بن هذمه بن عتّاب» القاموس المحیط (قاس). ووقع فی نسخه المفصل المطبوعه : ۱۵ ، «قیس بن هرمه» بالراء ، وفی شرحه لابن یعیش «قیس بن هزمه بن عتاب» بالزای. انظر شرح المفصل : ۱ / ۴۷ ، وقال ابن درید وهو یعدّد رجالا من طیّئ : «ومنهم بنو هذمه بن عتّاب» الاشتقاق : ۳۵۰ ، وقال الزبیدی : «وبالتحریک هذمه بن عتاب فی طیّئ» التاج (هذم) ، ولعلّه وقع تحریف فی اسمه عند ابن السکیت إذ قال : «والقیسان من طیّئ : قیس بن عتّاب بن أبی حارثه بن جدّی وقیس بن هامه بن عتاب بن أبی حارثه ..» إصلاح المنطق : ۴۰۳.

۲- هو محمد بن جعفر بن أبی طالب ، قیل : قتل فی صفین ، انظر الإصابه : ۶ / ۸.

۳- هو محمد بن أبی بکر الصدیق ، أمه أسماء بنت عمیس ، قیل مات سنه ثمانین ، انظر الإصابه : ۶ / ۲۴۵.

۴- هو محمد بن حاطب بن الحارث ، أبو القاسم القرشی ، وهو أول من سمّی فی الإسلام محمدا ، توفی سنه ۷۴ ه. انظر الإصابه : ۶ / ۸ ، وتهذیب التهذیب : ۹ / ۱۰۶ - ۱۰۷.

۵- هو محمد بن أبی حذیفه بن عتبه بن ربیعه بن عبد شمس ، أبو القاسم ، ولی مصر فی خلافه علی. انظر الإصابه : ۶ / ۱۰ - ۱۳ ، وورد اسمه فی دلائل الإعجاز : ۱۰ «محمد بن طلحه بن عبید الله». تحریف ، انظر الإصابه : ۶ / ۱۷ - ۱۹ ، وتهذیب التهذیب : ۹ / ۲۳۷.

۶- هو زید بن ثابت بن الضحاک ، جمع القرآن فی عهد أبی بکر ، مات حوالی سنه ۴۵ ه ، انظر الإصابه : ۲ / ۵۹۲ - ۵۹۵.

۷- هو عماره بن الولید بن المغیره ، والبیتان فی معجم الشعراء : ۷۷ ، ودلائل الإعجاز : ۱۰ - ۱۱ ، وذکر الجرجانی خبر عمر مع المحمدین ، وانظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۵۰۱.

۸- فی ط : «فیخرج واحده قیس نساء اسم کل واحده» عباره مضطربه ومختلطه بما بعدها.

و «طلحه الطّلحات» : طلحه بن عبيد الله (۱) الخزاعیّ ، لأنّه فاق فی الجود خمسه أجواد اسم کلّ واحد منهم طلحه ، وهم طلحه الخیر ، وهو ابن الحسن بن علیّ (۲) ، وطلحه الفیّاض ، وهو ابن عبید الله بن عثمان التّیمیّ (۳) ، وطلحه الجود (۴) ، وطلحه الدّراهم (۵) ، وطلحه النّدی ، وهو ابن عمرو بن عوف الزّهریّ ، ابن أخی عبد الرّحمن بن عوف الزّهریّ (۶) ، وقیل : کان فی أجداده جماعه اسم کلّ واحد منهم طلحه (۷).

۱- فی ط. وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۴۷ «عبد الله» ، قال الجوهری : «وطلحه الطلحات : طلحه بن عبید الله ابن خلف الخزاعی» الصحاح (طلح) ، وقال الزبیدی : «وطلحه بن عبید الله الخزاعی کنیته أبو حرب ولقبه طلحه الطلحات ، ورأیت فی بعض حواشی نسخ الصحاح بخط من یوثق به الصواب : طلحه بن عبد الله» التاج (طلح) وورد اسمه عند ابن درید والبغدادی : «طلحه بن عبد الله». انظر الاشتقاق : ۴۷۵ والخزانه : ۳ / ۳۹۴.

۲- سقط من د. ط «وهو ابن الحسن بن علی» ، وهو ابن الحسن بن علی بن أبی طالب ، کذا ذکره ابن بری فی شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وابن یعیش فی شرح المفصل : ۱ / ۴۷.

۳- سقط من د. ط «وهو ابن عبید الله بن عثمان التیمی». وکذا ورد اسمه فی الخزانه : ۳ / ۳۹۴ والتاج (طلح) ، وذکره ابن بری فقال : «طلحه الخیر الفیاض : وهو طلحه بن عبد الله بن عثمان التیمی» ، شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷.

۴- هو ابن عمر بن عبید الله بن یعمر التیمی ، انظر شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۴۷ ، وورد اسمه عند البغدادی «طلحه بن عمرو بن عبد الله» الخزانه : ۳ / ۳۹۴ وعند الزبیدی «طلحه بن عمر بن عبد الله ..» التاج (طلح).

۵- هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبی بکر الصدیق. انظر شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۴۷ ، وذکره البغدادی والزبیدی باسم «طلحه بن عبد الرحمن بن أبی بکر» ، انظر الخزانه : ۳ / ۳۹۴ والتاج (طلح).

۶- سقط من د. ط : «وهو ابن عمرو بن عوف الزهری ابن أخی عبد الرحمن بن عوف الزهری» ، اختلف فی اسمه ، فقد ذکره ابن بری باسم «ابن عبد الله بن عوف الزهری ابن أخی عبد الرحمن» ، شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۸ ، وذکره ابن یعیش باسم «طلحه ابن عبد الله بن عوف بن أبی عبد الرحمن بن عوف الزبیری» ، شرح المفصل : ۱ / ۴۷ ، وذکره البغدادی باسم : «طلحه بن عبد الله بن عوف الزهری أخی عبد الرحمن بن عوف» ، الخزانه : ۳ / ۳۹۴ ، وذکره الزبیدی باسم «طلحه بن عبد الله بن عوف الزهری ..» التاج (طلح).

۷- قال الأزهری : «سمّی طلحه الطلحات الخزاعی بأمّه ، وأمّه صفیّه بنت الحارث بن طلحه ابن عبد مناف» التهذیب : ۴ / ۳۸۴ وکذا ذکر ابن بری فی شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وزاد ابن یعیش علی ما ذکره ابن الحاجب هنا وقال : «وقیل : کان فی زمانه جماعه اسم کل واحد منهم طلحه فعلاهم بالکرم». شرح المفصل : ۱ / ۴۷ ، وانظر الخزانه : ۳ / ۳۹۴ والتاج (طلح).

و «ابن قيس الرّقيّات» عبد الله (۱) ، قال الأصمعىّ : نكح قيس نساء اسم كلّ واحده رقيه (۲) ، وقيل : كانت له جدّات كذلك (۳) ، وقيل : كان يشبّب بثلاث كذلك (۴) ، والاستشهاد على الوجه الضّعيف فى إضافه الأعلام على ذلك (۵) ، فأمّا إذا جعل «الرّقيّات» لقبا لقيس كانت الإضافه من باب «قيس قفّه» ، إمّا على الوجوب ، أو على الأفصح ، كما تقدّم ، وروايه تنوين قيس تقوّى الوجه الثانى (۶) ، وقوله (۷) :

قل لابن قيس أخى الرّقيّات

ما أحسن العرف فى المصيبات

يقوّى الوجه الأوّل (۸).

وإنّما لم يستثن (۹) نحو «عبد الله» و «أبى بكر» إذا ثنّى لكونه لا يدخله الألف واللّام لمّا علم أنّ المثنّى والمجموع هو الاسم الأوّل ، وأنّه مضاف إلى علم كما تقدّم ، وأنّ (۱۰) أحكام الإضافه باقيه عليه فكان كالمعلوم.

ثمّ قال : «وكذلك الأسامتان والأسامات».

يعنى أنّ الأعلام الموضوعه بإزاء المعانى الذّهنيّه تجرى مجرى الأعلام الموضوعه بإزاء الأشخاص فى وجوب إدخال اللّام عند تثنيتها وجمعها ، لأنّهم لمّا أجروها أعلاما بالتّقدير الذى نبّه

۱- ورد اسمه فى ديوانه «عبيد الله» ، الديوان : ۱.

۲- نقل الجوهرى عن الأصمعى أنّ الرقيات أسماء زوجات عبيد الله بن قيس الرقيات. الصحاح (رقى).

۳- هذا قول ابن سلام الجمحىّ ، انظر طبقات فحول الشعراء : ۶۴۷.

۴- هو قول ابن قتيبه ، والأصفهانى ، انظر الشعر والشعراء : ۵۳۹ والأغانى : ۵ / ۷۳.

۵- أراد بالوجه الضعيف الإضافه لأدنى ملابسه ، انظر الخزانه : ۳ / ۲۶۶.

۶- أى : أنّ الرّقيّات لقب لقيس. انظر الخزانه : ۳ / ۲۶۶.

۷- هو أبو دهبل الجمحى ، والبيت فى ديوانه : ۵۰ واللسان والتاج (عرف) ، وورد بلا نسبه فى أساس البلاغه (عرف) والخزانه : ۳ / ۲۶۶. والعرف : الصبر.

۸- نقل البغدادى كلام ابن الحاجب من قوله : «وابن قيس الرقيات» إلى «الأول» عن شرح المفصل ، وقال : «وقوله : يقوى الوجه الأول أى كون الرقيات غير لقب» الخزانه : ۳ / ۲۶۶.

۹- أى : الزمخشرى.

۱۰- فى ط : «فإن».

عليه سيبويه (۱) ، وأوجبه ما علم من إعطائهم إيّاها حكم الأعلام أجروها أيضا فى التّثنيه والجمع مجراها ، لأنّها عندهم أعلام (۲) مثلها ، وكما أنّها فى الإفراد حكمها حكم الأعلام ومعناها معناها بالتّأويل المذكور وجب أن تكون فى التّثنيه كذلك.

قوله : «وفلان وفلانه وأبو فلانه» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى أنّها وضعت (۳) أعلاما كأعلام (۴) الأناسىّ ، والدّليل على أنّها أعلام منع فلانه من الصّرف ، فلولا تقدير العلميّه لم يجز منع صرفه ، فوجب تقديرها لذلك ، / فإذا وجب تقديرها فى فلانه وجب تقديرها فى فلان ، لأنّ نسبه فلانه إلى المؤنّث نسبه فلان إلى المذكّر ، والتّذكير والتّأنيث لا أثر لهما (۵) فى منع العلميّه ولا إثباتها ، وإذا لم يكن بهما (۶) أثر فى ذلك وقد وجب لفلانه العلميّه وجب لفلان أيضا العلميّه.

وأيضا فإنّهم (۷) امتنعوا من دخول الألف واللّام عليهما ، ولو لا العلميّه لجاز دخول اللّام عليهما ، وإذا ثبت أنّها (۸) أعلام فليست كوضع زيد وعمرو ، وإنّما هى كوضع أسامه وبابه (۹) ، والدّليل عليه (۱۰) صحّه إطلاقها كنايه عن كلّ علم ، وكذلك باب أسامه ، بخلاف باب زيد وعمرو ، ومدلول فلان وفلانه (۱۱) أعلام الأناسىّ ، وأعلام الأناسىّ لها حقيقه كحقيقه الأسد [من حيث العلميّه](۱۲) ، فكما صحّ أن يوضع لتلك الحقيقه علم صحّ أن يوضع لهذه الحقيقه علم ، ولم يثبت

۱- انظر الكتاب : ۲ / ۹۳ - ۹۴.

۲- فى ط : «أعلاما» تحريف ، وفى الأصل : «لأنها أعلام الأجناس عندهم أعلاما مثلها» تحريف ، وما أثبت عن د.

۳- فى د : «يعنى أن فلانا وفلانه وضعت».

۴- فى الأصل. ط : «لأعلام» ، تحريف ، وما أثبت عن د.

۵- فى الأصل. د. ط : «له» ، والأوضح ما أثبت.

۶- فى د. ط : «لها».

۷- فى د. ط : «والثانى هو أنهم ..» ، لعلّه عدّ الوجه الأول تقدير العلميه فى فلان وفلانه.

۸- كان ابن الحاجب يعيد الضمير على فلان وفلانه ، وهنا أعاده بصيغه الجمع.

۹- أى : من باب تسميه الجنس باسم أسامه ، وكل واحد من الجنس يقع عليه هذا الاسم بخلاف زيد وعمرو فإن كل واحد منهما يختص شخصا بعينه.

۱۰- فى ط : «على ذلك».

۱۱- فى الأصل. ط : «ومدلولهما» ، وما أثبت عن د وهو أوضح.

۱۲- سقط من الأصل ، ط. وأثبته عن د.

استعمالهما (۱) إلّا حكايه ، لأنّهما اسم اللّفظ الـذى هو علم ، لا اسم (۲) مـدلول العلم ، فلذلك لا يقال : «جاءنى فلان» ، ولكن يقـال : «قـال زيـد : جـاءنى فلانـن» ، قال الله تعالى : (يَقُولُ يا لَيْتَنِى اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا (۲۷) يـا وَيْلَتى لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلًا)(۳) ، فهو إذن اسم الاسم. (۴)

قال : «وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللّام فقالوا : الفلان والفلانه».

كأنّهم أرادوا أن يفرقوا بين كنايات أعلام الأناسىّ وكنايات أعلام البهائم بهذه الزّياده ، وكانت هذه أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ تلك أكثر ، وهذه أقلّ ، فناسب أن تكون الزّياده فى الأقلّ.

الآخر : أنّ تلك هى الأصل المحتاج إليه فى التّحقيق ، وهـذه محموله عليها ، وإذا كان كـذلك ، والأعلام تنافى الألف واللّام ، فإذا اضطررنا إلى دخولها على أحد القسمين فإدخالها على الفرع أولى من إدخالها على الأصل.

وزادوا الألف واللّام دون غيرهما لأنّ المزيـد عليه معرفه (۵) ، فلمّـا اضـطرّوا إلى زياده أمر للفرق زادوا عليه ما لا ينافى معناه فى التّعريف ، ألاـ ترى أنّ فلانا وفلانه فى (۶) المعنى كالنكره ، فلمّا كان كالنّكره وقصد (۷) إلى زياده أمر فيه (۸) للفرق بينه وبين أعلام الأناسىّ كـان الأولى به دخول اللّام التى كان مقتضاه فى المعنى دخولها ، لو لا (۹) منع الصّرف الـذى ذكرنا أنّ تقدير العلميّه لأجله (۱۰).

۱- أى : فلان وفلانه.

۲- فى ط : «لاسم» ، تحريف.

۳- الفرقان : ۲۵ / ۲۷ - ۲۸ ، والآيه : (وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلى يَدَيْهِ يَقُولُ).

۴- ابن الحاجب تابع لابن السراج فى قوله : إن لفظ «فلان» لا يأتى إلّا محكيّا ، وانتقدهما الرضى ، انظر الأصول : ۱ / ۳۴۹ - ۳۵۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۷ - ۱۳۸.

۵- فى الأصل : «لأنه معرفه» وفى ط : «لأنها معرفه» ، وما أثبت عن د وهو أوضح.

۶- فى الأصل. ط : «ألا ترى أنه فى ..» وما أثبت عن د.

۷- فى ط : «كالنكره فى المعنى وقصدوا ..».

۸- سقط من ط : «فيه».

۹- سقط من ط : «لو لا» ، خطأ.

۱۰- فى د : «لأجل أن كنايات الأناسىّ هى الأصل المحتاج إليه ، وقولهم ..» ، زياده مقحمه.

وقولهم : «يافل» ليس ترخيما لفلان عند سيبويه ، وإن اختصّ استعماله بالنّداء إلّا على شذوذ للضّروره (١) ، كقوله (٢) :

فى لجّه أمسك (٣) فلانا عن فل

.....

وإنّما هو اسم مخفّف عن فلان بالحذف كدم ، لأنّه لو كان مرخّما / عن فلان لكان يا فلا ، ولم يقل : يافله [عن فله ، لأن التاء ترخم فى المنادى ، يقال : عائش](٤) ، وكان (٥) «يافل» بالفتح على المختار (٦) ، والكوفيّون على أنّه ترخيم لفلان ، على غير قياس (٧) ، ولذلك قال سيبويه (٨) : «ولا تقول : يافلا خذ عنّى» على القياس.

وأمّا «هن» و «هنه» فليس بعلم ، وإنّما هو اسم يوضع بإزاء المستقبحات ، وقوله (٩) : «كنايه» فى «هن» و «هنه» ليس كقوله : «كنايه عن أسماء الأعلام» فى فلان ، لأنّ ذلك علم موضوع دالا على اسم علم ، وهذا اسم موضوع بإزاء مدلول اسم آخر ، لا أنّ (١٠) مدلوله اسم ، ولذلك تقول : «كانت بينهم هنات» ، وليس تعنى بالهنات ألفاظا (١١) ، وإنّما تعنى

١- انظر الكتاب : ٢ / ٢٤٨ والمقتضب : ٤ / ٢٣٧.

٢- هو أبو النجم العجلى ، والبيت فى ديوانه : ١٩٩ والكتاب : ٢ / ٢٤٨ ، ٣ / ٤٥٢ والمقاصد للعينى : ٤ / ٢٢٨ ، والخزانه : ١ / ٤٠١ - ٤٠٨ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٤ / ٢٣٨ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ والأشمونى : ٣ / ١٦١. اللّجّه : الجلبه. اللسان (لجج).

٣- فى د : «فى لجه - أى : ضجه - أمسك».

٤- سقط من الأصل ط. وأثبته عن د.

٥- فى د : «ولجاز» ، وفى ط : «فجاز».

٦- أى : ينوى المحذوف من الاسم المرخم فلا يغير ما بقى ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٢٤ ، والارتشاف : ٣ / ١٥٧.

٧- قوله : «على غير قياس» تعقيب على قول الكوفيين بالنظر إلى قول سيبويه ، جاء فى هامش النسخه د : «يعنى على قول سيبويه أما على قول الكوفيين فقياس ، لأنه لا يشترط عندهم فى ترخيم الحرفين أن تكون الكلمه على خمسه أحرف بل يجوز حذف الاثنين من الرباعى للترخيم» ق : ١٣ أ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٩ ، والأشمونى : ٣ / ١٥٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨٠ ، والهمع : ١ / ١٧٧.

٨- فى الأصل ، ط : «قالوا» ، مكان «قال سيبويه» ، تحريف. وما أثبت عن د ، وانظر الكتاب : ٢ / ٢٤٨.

٩- أى : الزمخشرى.

١٠- فى ط : «لأن» ، تحريف.

١١- فى الأصل. ط : «وليس الهنات ألفاظا» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

أشياء (١) قبيحه ، ولذلك يكنى بهن عن نفس الفرج ، لا عن لفظ الفرج.

وإنّما صحّ أن يقول [المصنّف](٢) : «كنايه» لأنّه عدل (٣) عن ذلك اللّفظ إلى هذا لما فى ذلك من الاستهجان والاستقباح ، فهذا الذى سوّغ إطلاق الكنايه عليه ، وإنّما أفرده (٤) ليعلم أنّه ليس من قبيل الأعلام ، ولو كان علما لوجب منع صرف هنه ، ولوجب أن لا يضاف ، وأن لا تدخله الألف واللّام ، ولا خلاف فى صحّه إضافته وإدخال اللّام عليه كالنّكرات ، وقد يكنى به عمّا لا يراد التّصريح به لغرض ، كقوله يخاطب حسن بن زيد (٥) :

الله أعطاك فضلا من عطيّته

على هن وهن فيما مضى وهن

يعنى عبد الله وحسنا وإبراهيم بنى (٦) حسن [بن حسن](٧) ، كانوا وعدوه شيئا فوفّى به حسن ، ومن ثمّ قال بعضهم يكنى به عن (٨) الأعلام (٩) أيضا (١٠) ، ونحوه قولهم فى النّداء للمذكّر : «ياهناه» ، وللمؤنّث : «ياهنتاه» ، والهاء فى «ياهناه» بدل من الواو عند البصريّين ، وكأنّ أصله فعال (١١) ،

١- فى د : «تعنى به أشياء».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى ط : «يقول» ، تحريف.

۴- فى د. ط : «أورده» ، وفاعل أفرده عائد إلى الزمخشرى.

۵- البيت لإبراهيم بن هرمه ، وهو فى ديوانه : ٢٣٣ ، ومجالس ثعلب : ٢١ ، والخزانه : ٣ / ٢٥٩ ، وورد بلا نسبه فى الهمع : ١ / ٧۴. و «الفضل هنا : الزياده .. وعبّر عن كل واحد منهم بهن الموضوع لما يستقبح ذكره من أسماء الجنس وليس هن هنا كنايه عن علم كل منهم» الخزانه : ٣ / ٢۶١.

۶- فى الأصل. ط : «بن» ، تحريف. وما أثبت عن د. ومجالس ثعلب : ٢١ والخزانه : ٣ / ٢٥٩.

٧- سقط من الأصل. ط ، خطأ ، وأثبته عن د ومجالس ثعلب : ٢١ ، والخزانه : ٣ / ٢٥٩.

٨- فى د : «يكنى بهن وهنه عن ..».

٩- ذهب إلى هذا الأخفش ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٨ ، والخزانه : ٣ / ٢٥٩.

١٠- من قوله : «وقد يكنى به عمّا ...» إلى «أيضا» نقله البغدادى فى الخزانه : ٣ / ٢٥٩ عن شرح المفصل لابن الحاجب ..

١١- هو ما اختاره الفارسى وابن جنى وابن يعيش ، انظر الحلبيات : ٣۴٧ - ٣۴٨ ، وسر الصناعه : ۶۶ ، ۵۶١ ، والمنصف : ٣ / ١٣٩ ، وشرح الملوكى : ٣٠٩ ، وذهب ابن الشجرى والثمانينى إلى أن الهاء بدل عن الهمزه التى أبدلت عن واو ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ ، وشرح الملوكى : ٣١١ ، وضعف ابن جنى هذا القول فى المنصف : ٣ / ١۴٢ ، وذهب بعض البصريين إلى أن الهاء أصليه ، ودفعه الفارسى وابن جنى وابن الشجرى وابن يعيش ، انظر الحلبيات : ٣۴٧ ، والمنصف : ٣ / ١۴٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ - ١٠٢ ، وشرح الملوكى : ٣١١.

وهاء السّكت عند الكوفيّين (١) ، [قال امرؤ القيس (٢) :

لقد رابنى قولها ياهنا

ه ويحك ألحقت شرّا بشر](٣)

[الاسم المعرب]

قوله : «ومن أصناف الاسم المعرب» إلى آخره.

قال الشيخ رحمه الله : قدّم قبل الشّروع اعتذارا عن ذكره فى قسم الأسماء ، من حيث كان حقّه (٤) أن يذكر فى المشترك ، لأنّ المشترك موضوع (٥) لكلّ حكم اشترك (٦) فيه ثلاثه أقسام (٧) أو اثنان منها ، والإعراب قد اشترك فيه اثنان منها ، فكان حقّه أن يذكر فى المشترك ، واعتذر عنه باعتذارين :

أحدهما : قوله : «أنّ حقّ الإعراب للاسم فى أصله ، والفعل إنّما تطفّل عليه [فيه](٨) بسبب المضارعه».

وهذا اعتذار / غير قوىّ ، لأنّ (٩) فيه تسليم الاشتراك ، ولم يفرق بينهما إلّا باعتبار كون ذلك أصلا وهذا فرعا ، وقد وقع فى المشترك مثل ذلك ، فإنّ الإعلال أصل فى الأفعال وفرع فى الأسماء ، ومع ذلك فقد ذكر فى قسم المشترك ، ومقتضى هذا أن يذكر المعتلّ من الأفعال فى الأفعال ، لأنّها أصل فيه ، والمعتلّ من الأسماء فى الأسماء ، لأنّه فرع ، كما ذكر (١٠) ذلك فى الإعراب.

الوجه الثانى (١١) : قوله : «أنّه لا بدّ من تقدّم معرفه الإعراب للخائض فى سائر الأبواب».

١- نسب ابن يعيش هذا الرأى إلى أبى زيد الأنصارى والأخفش وردّه ، انظر شرح الملوكى : ٣١٠ ، وذكره ابن الشجرى بلا عزو وضعفه ، ثم ساق رأى الفراء وغيره من الكوفيين والأخفش وأبى زيد فى أن الألف والهاء زائدان وأن لام الكلمه محذوفه ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠٢.

٢- البيت فى ديوانه : ١٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ ، وشرح الملوكى : ٣٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٤٣.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «حكمه».

٥- سقط من ط : «موضوع».

٦- سقط من ط : «اشترك» خطأ.

٧- فى د : «الأقسام».

٨- سقط من الأصل. د. ط. وأثبته عن المفصل : ١٦.

٩- فى د. ط : «فإنّ».

١٠- فى د : «فعل».

١١- أى : الاعتذار الثانى.

يعنى أنّ الحاجه لمّا كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعيه إلى تقدّم معرفه الإعراب اقتضى ذلك تقديمه ، وإن كان من قبيل المشترك ، وهذا أيضا غير سديد ، فإنّه لو كان كذلك لوجب أن يقدّم أيضا إعراب الأفعال ، لأنّ الحاجه إليه كالحاجه إلى إعراب الأسماء ، وعنى بقوله : «فى سائر الأبواب» : فى (١) بقيّه الأبواب (٢) ، لأنّ باب المعرب خرج ، أو لأنّ باب المشترك خرج ، واستعمل «سائر» بمعنى جميع ، وإن كان قليلا (٣) ، لأنّه لا حكم فى كلامهم إلّا بتركيب جمله ، ولا تركيب إلّا بإعراب.

وكان الأولى أن يعلّله بغير ذلك ، وذلك أنّ الإعراب فى الأسماء ليس هو الإعراب فى الأفعال فى المعنى ، وإن اشتركا فى تسميه الإعراب وفى ألفاظه ، وذلك لأنّ الإعراب فى الأسماء موضوع بإزاء معان [خاصّه](٤) يدلّ عليها ، فالرّفع علم الفاعليّه (٥) ، والنّصب علم المفعوليّه (٦) ، والجرّ علم الإضافه ، وليس الإعراب فى الأفعال موضوعا بإزاء معان ، فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى ، فلذلك ذكر كلّ إعراب فى موضعه.

اعتذار ثان (٧) : وهو أنّ الإعراب المقصود منه معرفه عوامله ، وإذا كان المقصود منه (٨) هو (٩) العوامل ولا (١٠) مشاركه بين الأسماء والأفعال فى العوامل وجب (١١) ذكر عوامل كلّ قسم فى

١- فى الأصل : «الأبواب صحته فى ..» وما أثبت عن د. ط.

٢- سقط من ط : «فى بقيه الأبواب» ، خطأ.

٣- قال الأزهرى : «والسائر : الباقى» ، تهذيب اللغه : ١٣ / ٤٧ ، وقال الجوهرى : «سائر الناس : جميعهم» الصحاح (سير). وقال ابن الأثير : «والسائر مهموز : الباقى ، والناس يستعملونه فى معنى الجميع وليس بصحيح» النهايه فى غريب الحديث والأثر : ٢ / ٣٢٧ ، وقال الزبيدى : «وسار الناس سائره أى : جميعه وهما لغتان» التاج (سير). وقال أيضا : «والسائر الباقى وكأنه من سأر يسأر فهو سائر .. لا الجميع كما توهمه جماعات». التاج (سأر). وانظر أدب الكاتب للجواليقى : ٤٨ ، والمزهر : ١ / ١٣٦.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى ط : «علم على الفاعليه».

٦- فى ط : «علم على المفعوليه».

٧- أى الاعتذار الثانى الذى ينبغى أن يقدمه الزمخشرى فى رأى ابن الحاجب ، والأول هو الاعتذار الذى قدمه الزمخشرى ويتألف من وجهين.

٨- سقط من د. ط : «منه».

٩- فى د. ط : «هى» ، تحريف.

١٠- فى د. ط : «فلا» ، تحريف.

١١- فى د. ط : «العوامل وإذا وجب ..» ، مقحمه.

موضعه ، وإذا وجب ذكر عوامل كلّ قسم فى موضعه (۱) وجب ذكر إعرابه ، لأنّه أثره ، ولا يفرق بين ذكر الأثر وذكر المؤثّر ، فاقتضى ذلك أن يذكر كلّ إعراب فى موضعه.

الآخر : وهو (۲) أنّ من جمله إعراب الأسماء الجرّ ، ولا مشاركه بين الأسماء والأفعال فيه ، وإذا وجب ذكر الجرّ / فى الأسماء لأنّه لا مشاركه فيه وجب ذكر أخويه معه ، لأنّه لا يحسن التّفرقه بين أنواع الإعراب ، والجرّ نوع من أنواعه ، وإذا وجب ذكره وجب ذكر أخويه معه (۳).

ثمّ شرع فى ذكر حدّ المعرب فقال :

«ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركه أو بحرف أو محلا» (۴).

وقد اعترض على هذا الحدّ بأنّه حدّ الشّىء بما هو متوقّف على حقيقته ، وذلك أنّه إنّما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا ، فإذا توقّف اختلاف آخره على معرفه كونه معربا وتوقّف (۵) كونه معربا على معرفه اختلاف آخره لكونه عرّف حقيقته به توقّف كلّ واحد منهما على الآخر ، وتحقيقه (۶) أنّك إذا علمت المفردات وكيفيّه التّركيب ، ثمّ ركّبت فما لم تعلم أنّ الاسم من قبيل المعرب تعذّر عليك أن تحكم باختلاف آخره ، فتحقّق أنّ اختلاف الآخر لاختلاف العوامل (۷) متوقّف على فهم كونه معربا ، فتعريفه به دور (۸).

لا يقال : فلعلّهما يحصلان معا فلا دور ، لأنّا نقول : قد بيّنا توقّف التّقدّم ، وأيضا فإنّ ذلك

۱- سقط من د. ط : «وإذا وجب ذكر عوامل كل قسم فى موضعه» ، خطأ.

۲- فى ط : «فى موضع الآخر وهو ..» ، تحريف. وقوله : «الآخر» يعنى به الاعتذار الآخر من الاعتذارات التى كان على الزمخشرى أن يذكرها لعدم ذكر المعرب فى قسم المشترك.

۳- سقط من د : «معه».

۴- كذا فى المفصل : ۱۶ وفى شرح ابن يعيش : «باختلاف العوامل لفظا أو محلا بحرف أو حركه» ، شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۹.

۵- فى ط : «توقف» ، تحريف.

۶- فى ط : «ويحققه».

۷- فى ط : «العامل».

۸- الدّور من مصطلحات المنطقيين ، وهو توقّف كلّ واحد من الشيئين على الآخر ، انظر البرهان من كتاب الشفاء لابن سينا : ۶۷ ، والنجاه فى المنطق والإلهيّات لابن سينا : ۱ / ۷۱ ، ۱ / ۱۰۶ ، والمعجم الفلسفى : ۱ / ۵۶۷. وجاء فى د بعد قوله : «دور» من قوله : «فإن قيل : نحن نعقل» إلى «متوقف». انظر الفقره التاليه.

لا يستقيم فى الحدود لاستلزامه نفى التّعريف ، لأنّ التّعريف يستدعى سبق المعرّف على المعرّف.

فإن قيل : نحن نعقل اختلاف الآخر لاختلاف أمر مع الذّهول عن حقيقه المعرب ، قلت : المقصود اختلاف يصحّ لغه ، أى : حقيقه ، وذلك متوقّف.

وإنّما أوقعه (١) فى ذلك أمران :

أحدهما : أنّ المعرب يستلزم الإعراب ، والإعراب ما يختلف الآخر به من حركه أو حرف ، فتوهّم أنّ حقيقه المعرب ما حصل فيه ذلك ، ففسّر به ، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون معربا [للكلمه](٢) بكسر الرّاء ، لا معربا [بفتحها](٣).

الثانى : أنّ المعرب اسم مفعول من «أعربت الكلمه» إذا جعلت ذلك فيها ، فتوهّم أنّه يصحّ تفسيره بذلك كغيره ، وهو غلط ، فإنّ مفعول «أعربت» يغاير المعرب لقبا ، بدليل صحّه «ما أعربت الكلمه» وهى معربه ، فيمن قال : «ضرب خالد جعفر» بإسكانهما ، وبالعكس فى «هؤلاء» ، ولو كان كذلك لكان ذلك (٤) تناقضا ، [لأنّك ما جعلت الإعراب فيه](٥) ، نعم سمّى المعرب المقصود معربا لاستلزامه ذلك فى وضع اللّغه ، ويجب أن نفرّق بين حقيقه الشّىء وبين تعليل تسميته ، فقد يسمّى الشّىء باعتبار لازم متوقّف على الحقيقه ، وبغير ذلك / ممّا لا يصحّ تفسيره به ، ولا يؤخذ من تعليل التّسميات حقائق المسمّيات ولا لوازمها ، نعم لو فسّر المعرب الذى هو مفعول «أعربت» حقيقه بذلك لكان مستقيما كغيره ، لأنّه مسمّاه.

والأولى فى حدّه أن يقال (٦) : «ذو تركيب نسبىّ غير مشبه (٧) مبنىّ الأصل (٨)» ، ففى التركيب تنبيه على السّبب ، وفى الباقى تنبيه على المانع ، فالذى وجد فيه موجب الإعراب بأىّ التّفسيرين (٩)

١- فى د : «أوقعهم» ، تحريف. والهاء تعود إلى الزمخشرى.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من ط : «لكان ذلك» ، خطأ.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من د. ط : «أن يقال».

٧- فى ط : «مشبهه» ، تحريف.

٨- انظر أمالى ابن الحاجب : ٥١٩.

٩- كتب إلى جانب هذه الكلمه فى هامش النسخه د : «أى بالتركيب الإسنادىّ التام كما فى «ضرب زيد عمرا» أو بالإسنادى غير التام كغلام زيد» ق : ١٤ أ.

شئت ، وهو التركيب ، وانتفى عنه المانع ، هو (۱) الملقّب بالمعرب فى الاصطلاح.

والإعراب يطلق مصدرا ل «أعربت» ، وهو واضح ، ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركه أو حرف (۲) ، وهو المقصود فى الاصطلاح ، وقد فسّره كثير باختلاف الآخر للعامل (۳) ، فإن أرادوا ما أردناه فلا مشاحّه فى التّعبير ، وإن أرادوا خلافه فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه (۴) ، وفساد ذلك من وجهين :

الأوّل : أنّ الاتّفاق على أنّ أنواعه رفع ونصب وجرّ ، وأنّ الضّمّه فى «قام زيد» رفع ، والفتحه فى «ضربت زيدا» نصب ، والكسره فى «مررت بزيد» جرّ ، ونوع الشّىء (۵) يستلزم حقيقته ، فوجب ما ذكرنا.

الثانى : أنّ الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلّا بعد التّعدّد ، فيجب أن لا تكون الحركه الأولى فى التركيب الأوّل فى كلمتها إعرابا ، إذ لا اختلاف فى حال واحده ، وهو باطل ، ولو قدّر صحّته فتعسّف مستغنى عنه.

قالوا : الاتّفاق على أنّها حركات الإعراب ، وحروف الإعراب ، وعلامات الإعراب ، يدلّ على أنّها غيره (۶).

قلنا : هذا من (۷) إضافه الأعمّ إلى الأخصّ ، [كشجر أراك](۸) ، لأنّ الحركات والحروف والعلامات تكون إعرابا وغيره ، فأضيفت إلى الإعراب تخصيصا وبيانا بأنّه المراد ، لا من إضافه

۱- فى ط : «وهو» ، تحريف.

۲- انظر أمالى ابن الحاجب : ۵۱۹ - ۵۲۰.

۳- ظاهر كلام سيبويه أن الإعراب معنوىّ ، والحركات دلائل عليه ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۳ - ۱۵ ، والتسهيل لابن مالك : ۷ ، وقد جمع السيوطى أقوال النحاه فى تعريف الإعراب وحقيقته ألفظىّ هو أم معنوى فى الأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۱۵۸ - ۱۶۳ ، وانظر التعريفات : ۴۷ والكليات : ۱۴۳.

۴- فى د : «أردناه».

۵- فى ط : «الجنس».

۶- هذه إشاره إلى ما ذهب إليه بعضهم من أنّ الإعراب معنوى ، وأنه عباره عن الاختلاف ، واحتجاجهم بإضافه الحركات إلى الإعراب لأنّ الشىء لا يضاف إلى نفسه ، انظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ۱۶۷ - ۱۶۸ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۱۵۸.

۷- فى ط : «فى» ، تحريف.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الشّيء إلى نفسه ، وذلك جائز باتّفاق.

وقد اعترض أيضا على حدّ المعرب بأمور قريبه (۱) مزيّفه (۲) :

أحدها : هو أنّه (۳) حدّه بحدّ يدخل فيه الفعل ، لأنّه قال : «ما اختلف آخره باختلاف العوامل» ، والفعل أيضا يختلف آخره باختلاف العوامل.

الثانى : أنّه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك : منو ومنا ومنى ، وليس بمعرب باتّفاق.

الثالث : أنّ نحو «هذين» و «هذان» يختلف باختلاف العامل ، كاختلاف رجلين ، وليس عند المحقّقين / معربا (۴).

وأجيب عن الأول بأنه لم يقصد إلّا الاسم ، فكأنّه قال : هو الاسم الذى اختلف آخره ، وعن الثانى بأنّه لم يرد إلّا اختلافه باختلاف العوامل فى لفظ المتكلّم به ، لا فى لفظ غيره ، واختلاف منا ومنو ومنى ليس بعوامل فى لفظ المتكلّم بها ، وإنّما هى لقصدك أن تحكى إعراب ما استفهمت عنه (۵) ، وعن الثالث بأنّ اختلافه ليس للعامل ، بدليل قيام موجب البناء ، فوجب أن تحمل على أنّها صيغ مختلفه للمرفوع والمنصوب [والمجرور](۶) فى أصل وضعها كالضّمائر ، فكما لا يحسن فى الضمائر أن يقال : اختلفت لاختلاف العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء.

وقوله : «لفظا أو محلا» (۷) تقسيم بعد تمام الحدّ ، فلا يضرّ ، وإن كان بأو ، لأنّه بعد أن تمّ الحدّ.

۱- سقط من ط : «قريبه».

۲- سقط من د : «مزيفه».

۳- أى : الزمخشرى.

۴- ابن الحاجب ممّن يذهبون إلى أنّ ذان وتان واللّذان واللّتان صيغ وضعت للمثنّى وليست من المثنى الحقيقى ، وإلى هذا ذهب الزجاج وابن جنى ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۰۸ ، ۱۱۲ والخصائص : ۲ / ۲۹۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹ ، ۲ / ۳۱ ، والهمع : ۱ / ۴۲.

۵- انظر المقتضب : ۲ / ۳۰۶ ، والخصائص : ۲ / ۱۷۹ - ۱۸۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۶۱.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى الأصل. ط : «تقديرا» ، وما أثبت عن د. وعباره الزمخشرى : «لفظا بحركه أو بحرف أو محلا» المفصل : ۱۶.

وقوله (۱) : «بحركه أو حرف» تقسيم للّفظيّ (۲) ، وقوله : «أو محلا» معطوف على «لفظا» تقسيم للاختلاف ، فصارت ثلاثه أقسام : لفظيّ بحركه ، ولفظيّ بحرف (۳) ، ومحلّيّ.

ثم شرع فى ذكر كلّ واحد منها فقال :

«فاختلافه لفظا بحركه فى كلّ ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه» ، ويعنى بالصّحيح ما ليس آخره ألفا ولا ياء ولا واوا ، والجارى مجراه قسمان : قسم يجرى مجراه فى جميع وجوه الإعراب ، وهو كلّ ما كان آخره واوا أو ياء قبلها ساكن [كدلو وظبى](۴) ، وقسم يجرى مجراه فى بعض وجوه الإعراب دون بعض ، وهو ما آخره ياء قبلها كسره ، كقولك : قاض وغاز ، فهذا فى النّصب يجرى مجرى الصّحيح فى كونه معربا بحركه لفظا ، تقول : رأيت غازيا وقاضيا ، وفى الرفع والجرّ معرب تقديرا على ما سيأتى ، ولم يتعرّض [المصنّف](۵) لتمثيل الجارى (۶) مجرى الصّحيح (۷) ، لأنّه سيذكره مفصّلا مبيّنا فى صنف الإعلال.

ثمّ قال : «واختلافه لفظا بحرف» ، وهو القسم الثانى فقال : «فى ثلاثه مواضع فى الأسماء السّتّه مضافه» وذكرها إلى آخرها (۸) ، وهذه رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرّها بالياء ، ولم يذكر ذلك اتّكالا على أنّه معروف لمن شرع فى قراءه مثل كتابه.

قال الشيخ : اختلف النّاس فى هذه الحروف ، فمنهم من يقول : هى حروف إعراب ، ومنهم من يقول : ليست حروف إعراب ، ولا يتحقّق ذلك إلّا بالتّفصيل ، فحرف الإعراب / يطلق على الحرف الذى يعتوره الإعراب لفظا أو تقديرا ، كالدّال من زيد ، وألف عصا ، ويطلق على الحرف

۱- سقط من د : «وقوله» ، خطأ.

۲- فى الأصل. ط : «لفظى» ، تحريف. وما أثبت عن د.

۳- سقط من ط : «ولفظى بحرف» ، خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من ط : «الجارى» ، خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «مجراه» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۸- أى الأسماء السته.

الذى يتغيّر للإعراب (١).

وظاهر مذهب سيبويه أنّ لها إعرابين ، تقديرىّ بالحركات ، ولفظىّ بالحروف ، كأنّه قدّر (٢) الحركه [عليها](٣) وأنّهم (٤) ضمّوا ما قبلها للإتباع ، [فصار أبوه بفتح الباء وضمّ الواو](٥) ، ثمّ سكّنوا لاستثقال ضمّه الواو (٦) ، وقال فى الواو : علامه الرّفع ، فعلى هذا تكون حرف إعراب بالاعتبارين معا (٧) ، وهو ضعيف ، لأنّه خارج عن قياس كلامهم لتقدير لم يعهد مثله مع إعرابين (٨) فى كلمه.

وقال أبو الحسن الرّبعى (٩) : أصله : أبوك ، نقلت الحركه إلى ما قبلها استثقالا ، ونقلت فى الجرّ وقلبت ياء ، ونقلت فى النّصب وقلبت ألفا ، وهو أضعف ممّا تقدّم ، لأنّ فيه زياده أنّ الإعراب بالحركات على غير الآخر ، وتكون حروف إعراب بالاعتبارين ، نظرا إلى الأصل [على قول سيبويه](١٠) والحال ، وبالاعتبار الثانى دون الأوّل نظرا إلى الحال (١١).

وقال أبو عثمان المازنىّ أستاذ المبّرد : الإعراب بالحركات والحروف لإشباعها (١٢) ، وهو

١- ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء السته معربه من مكانين ، ويعنون بذلك أن الضمه والواو علامه للرفع والفتحه والألف علامه للنصب ، والكسره والياء علامه للجر ، وخالفهم البصريون وذهبوا إلى أنها معربه من مكان واحد ، وأن الواو والألف والياء هى حروف الإعراب. انظر المقتضب : ٢ / ١٥٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٤٠ ، والإنصاف : ١٧ - ٣٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٣ - ١٩۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ۴٣.

٢- فى د : «كأنهم قدروا».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وأعاد الضمير فى «عليها» على أواخر الأسماء السته.

۴- فى د : «ثم» مكان «وأنهم».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى الأصل. ط : «للاستثقال» مكان «لاستثقال ضمه الواو» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٧- انظر الكتاب : ٣ / ۴١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ۴٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٧.

٨- فى ط : «مثله وهو اجتماع إعرابين ..».

٩- هو على بن عيسى أبو الحسن الربعى ، أحد أئمه النحويين ، توفى سنه ۴٢٠ ه. انظر إنباه الرواه : ٢ / ٢٩٧ وبغيه الوعاه : ٢ / ١٨١ - ١٨٢.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- ذكر ابن الأنبارى مذهب الربعى فى الإنصاف : ١٧.

١٢- انظر الإنصاف : ٢٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ١٩۴.

ضعيف ، إذ لم يعهد مثل ذلك فصيحا ، فليست حروف إعراب بالاعتبارين معا.

وقال الكسائىّ والفراء : الضمّه إعراب بالحركه ، والواو إعراب بالحرف ، وهو ضعيف لم يعهد مثله ، وتكون حروف إعراب بالاعتبار الثانى فقط. (١)

والصّحيح أنّها معربه (٢) بالحروف الأصليّه ، أو الحروف بدل عنها (٣) ، كإعراب التثنيه والجمع بحرفى التثنيه والجمع ، وإنّما أعربت بالحروف لشبهها بالتثنيه ، والجمع على حدّها من حيث كان التعدّد لازما لها ، وآخرها حروف علّه يمكن أن تتغيّر العامل ، كالتثنيه وجمع السّلامه ، ولا نعرف خلافا لمحقّق فى التثنيه والجمع.

وما يحكى عن الفراء أنّها (٤) حروف إعراب فى نيّه الحركه ، إن أراد أنّ الحركه مقدّره عليها تقديرها فى «عصا» وجب أن يكون أصلها واوا أو ياء ، وألف الحرف [الزّائد](٥) لا أصل لها باتّفاق ، وأيضا فإنّه (٦) يوجب أن تنقلب الياء فى النّصب والجرّ ألفا ، وأيضا فإنّه لم يثبت تقدير فى معرب ، والاختلاف فيه حاصل [لفظا](٧) ، فصحّ تشبيهه بالتثنيه ، وبطل قول المخالف.

وما يحكى عن الزّجّاج أنّه لو كانت الألف دليل الإعراب ، وهى علامه التّثنيه لوجب أن

١- ذكرت هذه المذاهب فى إعراب الأسماء السته منسوبه إلى قائليها فى شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٧ وارتشاف الضرب : ١ / ٤١٦ ، وحكى السيوطى اثنى عشر مذهبا فى إعرابها ومن بينها المذاهب التى أوردها ابن الحاجب ، انظر الهمع : ١ / ٣٨ - ٣٩ والأشمونى : ١ / ٧٤.

٢- سقط من ط : «معربه» ، خطأ.

٣- فى ط : «أو بحروف تدل عليها» ، تحريف. قال الرضى : «وقال المصنف : إن الواو والألف والياء مبدله من لام الكلمه فى أربعه ومن عينها فى الباقيين» ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨.

٤- أعاد الضمير على الأحرف التى يعرب بها المثنى ، ومما ذهب إليه الكوفيون أن الألف والواو والياء فى التثنيه والجمع بمنزله الفتحه والضمه والكسره فى الإعراب ، وخالفهم البصريون وذهبوا إلى أن هذه الأحرف حروف إعراب. انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ والإنصاف : ٣٣ - ٣٩ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٠٦.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وكتب بهامش النسخه د : «يعنى الحرف الزائد كألف التثنيه وواو الجمع ، لا أصل له من الكلمه». ا. ه ، ق : ١٤ ب

٦- أى : الفراء ، وهذه إشاره إلى ما حكاه من أن بنى الحارث بن كعب يجعلون الاثنين فى رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف. انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يكون «أنتما» و «هما» معربا لوجود علامه التثنيه ، قول لم يصدر عن فطانه (١).

وقول سيبويه : إنّها حروف إعراب محمول على الاعتبار الثانى ، وذلك واضح من كلامه (٢) ، لا على الأوّل كما حكى عن الفراء صريحا ، وقد تقدم بطلانه.

وأما من يجعل التثنيه بالألف أبدا فهى حروف إعراب على هذه اللغه (٣) ، لتقدير الإعراب عليها ، قال الشّاعر (٤) :

تزوّد منّا بين أذناه ضربه

دعته إلى هابى التّراب عقيم

[أى : دعته الضّربه إلى قبر ترابه كالهباء عقيم غير منبت](٥) ، وأبو العبّاس [المبرّد](٦) ينكر هذه اللغه (٧).

فإن قيل : إذا جعلتم حرف العلّه زائدا للإعراب أدّى إلى أن يكون فى كلام العرب اسم متمكّن على حرف واحد ، فالجواب عنه من أوجه :

أحدها : أنّ ذلك إنّما يكون إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : فم كانت الميم بدلا من الواو (٨) ، والواو فى «فوك» أيضا بدل ، وإن وافقت الحرف الأصلىّ فى اللّفظ ، بدليل ما تقدّم ، ولا بعد فى أن يكون الشّىء جىء به لمعنى مع أنّه بدل ، ألا ترى أنّ التّاء فى أخت للتأنيث مع كونها بدلا عن المحذوف ، فلا بعد فى أن تكون الواو فى (٩) «فوك» للإعراب ، مع كونها بدلا ، كما أنّ

١- ذهب الزجاج إلى أن التثنيه والجمع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف ، انظر الإنصاف : ٣٣ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٧٣.

٢- انظر الكتاب : ١ / ١٧ والمقتضب : ٢ / ١٥٣.

٣- يعنى لغه بنى الحارث بن كعب ، انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٧٢ والأشمونى : ١ / ٧٩ ، وما تقدم ق : ١٩ ب.

٤- هو هوبر الحارثى كما فى اللسان (هبا) ، والبيت بلا نسبه فى سر الصناعه : ٧٠٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٨ ، والهمع : ١ / ٤٠ ، والدرر : ١ / ١٤ ، والهابى من التراب : ما ارتفع ودقّ.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- انظر مذهب المبرد فى الأشمونى : ١ / ٧٩ ، وانظر معانى القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٦٣ ، والجنى الدانى : ٣٩٨

٨- فى الأصل : «بدلا عن المحذوف». وسقط من ط : «من الواو» ، وما أثبت عن د.

٩- سقط من ط : «الواو فى» ، خطأ.

الألف فی «الزّیدان» حرف إعراب مع کونها للتثنیه ، فظهر الفرق بینه وبین ما ألزم من أن یکون [الاسم المتمکّن](۱) علی حرف واحد.

والوجه الثانی : أنّ ذلک إنّما ذکر فی المعرب بالحرکات ، وهذا لیس معربا بالحرکات.

والآخر : أنه (۲) معارض ، لأنّ القول به یؤدّی إلی أن یکون فی کلام العرب ما آخره واو قبلها ضمّه فی اللّفظ ، وهو مرفوض فی الأسماء باتّفاق.

وقوله : «مضافه» احتراز منها (۳) مفرده ، فإنّ حکمها علی غیر ذلک ، وبعضهم یقول : مکبّره احترازا من (۴) التصغیر (۵) ، وقول العجّاج (۶) :

خالط من سلمی خیاشیم وفا

.....

مردود علیه ، ومن قال : إنّ قوله (۷) :

هی ما کنتی وتز

عم أنّی لها حم

فحم (۸) مثله غلط ، فإنّ الواو هنا واضحه فی الإطلاق ، فلا یحمل علی ما لم یثبت.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فی ط : «ولأنه» مکان «والآخر أنه» ، والهاء فی «أنه» عائده علی قوله : «إذا جعلتم حرف العله زائدا للإعراب». وجاء فی حاشیه النسخه د : «والآخر أنه معارض لقوله : إذا جعلتم حرف العله زائدا للإعراب إلخ ، یقول : لو لم یکن حرف العله زائدا للإعراب یلزم أن یکون من أصل الکلمه ، فحینئذ یؤدی إلی أن یکون فی کلام العرب ما آخره واو قبلها ضمه فی اللفظ ، والواو الساکن متطرفا من أصل الکلمه مرفوض فی الأسماء إلا فی الأفعال مثل : یغزو ویرمی ویمشی» ق : ۱۵ آ.

۳- فی الأصل : «عنها» ، تحریف. وما أثبت عن د. ط. ویقال : «احترزت من کذا» اللسان (حرز). والضمیر فی «منها» یعود إلی الأسماء السته.

۴- فی د : «عن» ، تحریف.

۵- انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۶ - ۲۷.

۶- البیت فی دیوانه : ۲ / ۲۲۵ ، والمقتضب : ۱ / ۲۴۰ ، والمسائل العضدیات : ۲۸۸ ، والمقاصد للعینی : ۱ / ۱۵۲ ، والخزانه : ۲ / ۶۲ ، وورد بلا نسبه فی المخصص : ۱ / ۱۳۶ - ۱۳۸.

٧- نسبه الجوهرى إلى رجل من ثقيف. الصحاح (حمى). وذكر ابن منظور أن ابن برى نسبه إلى فقيد ثقيف. اللسان (حما). وورد بلا نسبه فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى : ٥٠٩ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٧.

٨- سقط من ط : «فحم».

و «هنوك» عند البصريّين منها ، فلذلك ذكره (۱) ، وكثير على أنّها كيد (۲) ، و «حموك» (۳) بكسر الكاف ، لأنّ الأحماء أقارب زوج المرأه ، فالمخاطب / بذلك النّساء ، ولهذه الأسماء فصل يأتى إن شاء الله تعالى.

قال : «وفى كلا مضافا إلى مضمر».

اختلف النّاس فى أصل «كلا» ، هل أصله الواو أو أصله الياء ، فمنهم من قال : أصله الواو ، والدّليل عليه قولهم : «كلتا» ، والواو تبدل منها التاء كثيرا (۴) ، [كتخمه وتراث وتجاه فى وخمه وووراث ووجاه](۵) ، وقول بعضهم : إنّها تاء التأنيث كتاء قائمه مردود بأنّ تلك لا تكون وسطا (۶) ، وقول بعضهم : إنّها للإلحاق مردود بما يلزم من كلتوىّ (۷) [فى النّسبه](۸) ، ومنهم من قال : أصلها الياء (۹) ، والدّليل عليه إمالتهم إيّاها ، إذ لا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشّذوذ إلّا ما كان من ذوات الياء.

ثمّ لها جهتان :

إحداهما : الإضافه إلى الظّاهر ، فإذا أضيفت إليه فإعرابها بالحركات تقديرا ، والدّليل عليه أنّها اسم مفرد وآخره ألف ، فوجب أن يعرب بالحركات تقديرا كعصا ورحى ، والدّليل على أنّه

۱- أى الزمخشرى ، قال السيوطى : «وقصر الفراء الإعراب بالحروف الخمسه على الأول ومنع ذلك فى هن ، وتابعه قوم» ، الهمع : ۱ / ۳۸.

۲- يريد أن «هن» يعرب بالحركات ، كما يقال فى يد : هذه يدك ، رأيت يدك ، ومررت بيدك ويشير بذلك إلى لغه النقص ، وهى الأفصح فى هذا الاسم. انظر أوضح المسالك : ۱ / ۳۱.

۳- فى د : «كيد ، فإن صاحب الجمل قال : ألحق الهن بالأسماء الخمسه ، وحموك ..» والذى قاله الزجاجى فى الجمل : «والواو علامه الرفع فى خمسه أسماء معتله وهى أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال» الجمل : ۳ ، وذهب الجرجانى إلى أن هذه الأسماء سته ، انظر الجمل للجرجانى : ۶.

۴- ذهب سيبويه إلى هذا ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۶۳ - ۳۶۴ ، وسر صناعه الإعراب : ۱۵۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۵ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۲.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- ممن ذهب إلى هذا أبو عمر الجرمى ، انظر سر صناعه الإعراب : ۱۵۱ ، وشرح الملوكى فى التصريف : ۳۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۲.

۷- نسب السيوطى هذا القول إلى الجرمى. انظر الهمع : ۱ / ۴۱.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- ممن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى. انظر الهمع : ۱ / ۴۱.

مفرد أنّ حقيقه التثنيه والجمع فيه مفقوده ، وأيضا فإنّ الفصيح «كلا الرّجلين جاءنى» ، ولو كان مثّنى [لفظا](۱) لوجب «جاآنى» ، كقولك : «الرجلان جاآنى» ، قال الله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها)(۲) ، وأيضا فإنّه كان يجب أن يقال : «رأيت كلى الرجلين» بالياء.

وقال الكوفيّون : هو مثّنى [لفظا](۳) ، فإن أريد مدلوله فصحيح ، وإن أريد أنّه زيد فى آخره [لفظ](۴) ليدلّ على المثّنى (۵) لفظا (۶) ففاسد ، فإنّه لا يعرف كلّ ولا كلت فى كلامهم لشىء مفرد ، ولو سلّم لكان (۷) يلزم أن يكون للاثنين من المسمّى بكل وكلت (۸) ، وأما قول الشاعر (۹) :

فى كلت رجليها سلامى واحده

كلتاهما مقرونه بزائده

فمردود ، ولو سلّم فالمراد «كلتا» ، والمعنى عليه ، والمطلوب «كلت» للواحده ، ولو سلّم لكان (۱۰) يلزم أن يكون معربا بالحروف مطلقا.

والأخرى (۱۱) : إذا أضيفت إلى المضمر ، وهو الذى ذكره (۱۲) ، وفيه لغتان : أقيسهما وهى

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- الكهف : ۱۸ / ۳۳.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل. ط : «كالمثنى» ، وما أثبت عن د.

۶- سقط من د : «لفظا».

۷- فى د : «فكان».

۸- ذهب الكوفيون إلى أنّ كلا وكلتا مثنيان تثنيه لفظيه ومعنويه ، وخالفهم البصريون وذهبوا إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنيه معنويه ، انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۱۴۲ وكتاب الشعر للفارسى : ۱۲۶ - ۱۳۰ ، والإنصاف : ۴۳۹.

۹- لم أقف على اسمه ، والرجز فى معانى القرآن للفراء : ۲ / ۱۴۲ ، والإنصاف : ۴۳۹ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۵۲ ، والخزانه : ۱ / ۶۲ ، بلا نسبه ، قال البغدادى : «هذا البيت من رجز يصف به نعامه ، فضمير رجليها عائد على النعامه ، والسّلامى على وزن حبارى عظم فى فرسن البعير وعظام صغار طول إصبع أو أقل فى اليد والرجل ، والجمع سلاميات ، والفرسن بكسر أوله وثالثه هو للبعير بمنزله الحافر للفرس». الخزانه : ۱ / ۶۲.

۱۰- فى د : «فكان».

۱۱- أى : الجهه الأخرى من الجهتين اللتين أشار إليهما ابن الحاجب فى «كلا».

١٢- أى : هو الوجه الذى ذكره الزمخشرى. انظر المفصل : ١٦.

أقلّهما إجراؤه مجرى عصا ورحى (۱) ، كالحكم إذا أضيف إلى المظهر. والأخرى : وهى أكثرهما أن يجرى مجرى المثنّى ، فيعرب بالحروف ، ووجهه أنّه لمّا (۲) أضيف إلى مثنّى مضمر متّصل صار كأنّه معه كلمه (۳) واحده ، فقوى أمر التثنيه فيها لفظا ومعنى ، فأجريت مجرى المثنّى / فى الإعراب (۴).

وقال أكثر البصريّين : هو (۵) معرب تقديرا مطلقا ، وقلبت ألفه فى النّصب والجرّياء تشبيها لها بألف «لدى» و «على» فى لفظها ولزومها الإضافه ، ولم تقلب فى الرّفع لأنّ «لدى» و «على» لا تقعان فى الرّفع ، فتثبت (۶) على حالها (۷) ، وهو جيّد ، إلّا أنّ ما (۸) ذكرناه أولى لقوّه المناسبه المذكوره على ما ذكروه ، ولأنّ قلب الألف فى «لدى» و «على» على خلاف القياس ، وأيضا فإنّها ألف فى مبنىّ ، فلا يلزم مثله فى المعرب ، ولأنّه اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف العامل ، فوجب أن يكون إعرابا كغيره.

وكان ينبغى أن يذكر (۹) لفظ «اثنين» فى أنّ حكمه هذا الحكم أيضا ، ولا يستقيم تركه ، فإنّه لا يدخل فى باب المثنّى ، لأنّه ليس بمثنّى ، إذ حقيقه المثنّى مفقوده فيه ، وهو مع ذلك معرب إعراب المثنّى ، وكذلك البواقى.

ثمّ ذكر القسم الثالث فقال : «وفى التثنيه والجمع على حدّها».

ويعنى بقوله : «على حدّها» (۱۰) الجمع الصّحيح ، وإنّما كان على حدّها لأنّه يسلم فيه بناء الواحد ، كما يسلم فى المثنّى ، وذلك أنّ المثنّى لا يكون إلّا كذلك ، والجمع انقسم إلى قسمين :

۱- قال السيوطى : «وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانه ، وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقا» الهمع : ۱ / ۴۱ وانظر شرح التصريح : ۱ / ۶۸.

۲- سقط من ط : «لمّا» ، خطأ.

۳- فى ط : «ككلمه».

۴- انظر تعليل إعراب كلتا وكلا بالحركات والحروف فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۸۸ - ۱۸۹.

۵- سقط من د. ط : «هو».

۶- فى ط : «فبقيت».

۷- انظر الإنصاف : ۴۵۰.

۸- فى ط : «لأن ما» ، تحريف. وانظر أسرار العربيه : ۲۸۶ - ۲۸۹.

۹- أى : الزمخشرى.

۱۰- أى : التثنيه.

قسم كـذلك ، وقسم ليس كـذلك ، فعرّف ما هو كـذلك بأنّه الـذى على حدّ التثنيه ، وجعلهما (١) قسـما واحدا ، وإن كانا فى الحقيقه قسمين لاشتراكهما فيما ذكره من أنّهما يزاد على الواحد فيهما تلك الزياده ، وإلّا فهما مختلفان فى الحقيقه معنى وإعرابا (٢).

وكان ينبغى أن يذكر لفظ «أولو» لأنّه يرفع بالواو (٣) ، وينصب ويخفض بالياء ، ولا يدخل فى قسم من أقسامه ، لأنّه ليس بجمع ولا مثنّى ، وكذلك كان ينبغى أن ينبّه على «عشـرين» وبابه ، لأنّها ليست جمعا لما اتّصلت به الزّياده ، أمّا فى «عشرين» فواضح ، وأمّا فى غيره فليست الثّلاثون ثلاثا مجموعه ، لما يلزم من صحّه إطلاقها على تسعه ، وكذلك البواقى [كأربعين وخمسين](٤).

قال : «واختلافه محلا فى نحو العصا وسعدى».

فالاختلاف المحلّىّ يكون تاره للتعـذّر ، وتاره للاسـتثقال ، فالتعـذّر فى مكانين : أحدهما : ما آخره ألف فيكون معربا تقديرا فى جميع وجوهه ، لتعذر الحركه على الألف.

والقسم الآخر : ما آخره ياء المتكلّم ، وهو معرب بالحركات تقديرا ، كقولك : غلامى / ودلوى [وظبيى](٥) ، فهذا قد استحقّ ما قبـل اليـاء فيه الكسـر قبـل مجىء الإعراب ، فلمّا جاء الإعراب وجـد محلّه ينافى وجوده فوجب تقـديره كالألف ، إذ لا يمكن أن يكون الحرف الواحد مضموما مكسورا ، ولا مفتوحا مكسورا (٦) ، ولا مكسورا بكسرتين ، ولمّا تعذّر ذلك وجب تقديره.

١- أى : التثنيه والجمع الذى يعرب بالأحرف وهو السالم.

٢- جاء فى هامش النسـخه د : «أما معنى فلأن فى التثنيه ضمّ الواحد مع الواحد أو ضمّ الشىء مع الشىء من جنسه ، والجمع ضمّ الشيئين مع شىء واحد ، وأما لفظا فلأن التثنيه فى حال الرفع بالألف ، والجمع فى حال الرفع بالواو» ق : ١٥ ب.

٣- جـاء فى هـامش د : «يعنى كمـا ذكر كلا- واثنين فى بـاب التثنيه كـان ينبغى أن يـذكر لفـظ أولـو فى حكم جمع السـالم فى الإـعراب ، إلـخ والجواب الكلى فى الأعـداد مثـل عشـرين وثلاثين إلى تسـعين لأنها لو كانت جموعا لوجب أن تكون داله على أفراد غير منحصـره كسـائر الجموع ، واللاـزم منتف فينتفى ملزومها ، وهو كون كل واحـد منها جمعا» ا. ه. ق : ١٥ ب ، وفى د : «يرفع فى حال الرفع فقط بالواو».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من ط : «ولا مفتوحا مكسورا».

ومن زعم أنّه مبنىّ غلط (۱) ، فإنّ الإضافه إلى المضمر لا توجب بناء ولا تجوّزه على (۲) قياس لغتهم ، ومن زعم أنّه فى حال الخفض معرب لفظا وفى غيره تقديرا فعمدته وجود الكسره (۳) ، ويبطله أنّ تحقّق المفرد ثابت قبل التركيب ، وقد ثبت للمفرد كسره لموجب ، فلا أثر لموجب طارئ.

والمعرب محلا للاستثقال ما فى آخره ياء قبلها كسره ، وذلك فى حالتى (۴) الرفع والجرّ ، كقولك : «جاءنى قاض» و «مررت بقاض» ، وكان يمكن أن يقال : «جاءنى قاضى» و «مررت بقاضى» إلّا أنّه مستثقل ، فرفض لاستثقاله ، وحذفت الضمّه والكسره عن الياء ، فالتقى ساكنان ، هى والتنوين بعدها ، فحذفت [الياء](۵) لالتقاء السّاكنين ، فصار «قاض» فى الرفع والجرّ جميعا ، ولا أعرف أحدا ذكر الإعراب المحلّىّ بالحرف ، وهو ثابت من غير شكّ فى مثل «ضاربىّ» ونحوه فى حال الرفع ، وبيانه أنّ أصله : ضاربونى باتّفاق ، فحذفت النّون للإضافه ، ثمّ قلبت الواو ياء على ما يقتضيه أصل الإعلال فى مثلها ، ثمّ أدغمت ، فتعذّر التّلفّظ بحرف الإعراب للاستثقال ، وهذا معنى المعرب بالحركات تقديرا ، وأيضا فلو لم يكن معربا تقديرا لوجب أن يكون معربا لفظا أو مبنيّا ، وذلك منتف باتّفاق.

قوله : «والاسم المعرب على نوعين : نوع يستوفى حركات الإعراب والتّنوين ويسمّى (۶) المنصرف» ، إلى آخره.

۱- ذهب ابن الشجرى والجرجانى والمطرزى إلى وجوب بناء ما قبل ياء المتكلم ، انظر أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳ - ۴ وذهب ابن جنى إلى أن كسره ما قبل ياء المتكلم فى نحو «غلامى» لا إعراب ولا بناء ، وعلل ما ذهب إليه. انظر الخصائص : ۲ / ۳۵۶ ، وردّ عليه ابن الشجرى فى أماليه : ۱ / ۴ ، وانظر التبيين عن مذاهب النحويين : ۱۵۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۷۹ - ۲۸۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۳۵ - ۵۳۶ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۶ ، وهذه المسأله من المسائل التى خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحويين ، وممّن وافقه الرضى الأستراباذى ، انظر شرح الكافيه له : ۱ / ۳۵.

۲- فى د : «فى».

۳- ممن اختار هذا الرأى ابن مالك ، انظر شرح التسهيل له : ۳ / ۲۷۹ - ۲۸۰ ، وقال أبو حيان معقبا على مذهب ابن مالك : «ولا أعرف له سلفا فى هذا» وذكر أربعه مذاهب فى هذه المسأله ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۵۳۶ والأشمونى : ۲ / ۲۸۳.

۴- فى ط : «حال».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- عباره الزمخشرى : «والتنوين كزيد ورجل ويسمّى».

قال الشيخ : ظاهر كلامه وكلام النحويّين أنّ هذه القسمه فى كونه منصرفا وغير منصرف حاصره لجميع المعرب ، وتفسيرهم كلّ واحد من القسمين ينفى الحصر ، وذلك أنّهم فسّروا المنصرف بأنّه الذى تدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل ، وفسّروا غير المنصرف بأنّه الذى يختزل عنه الجرّ والتنوين لشبه الفعل (۱) ، / ويحرّك بالفتح فى موضع الجرّ فعلى هذا تبقى أسماء كثيره لا تدخل تحت واحد منهما ، منها جمع المذكّر السّالم (۲) ، فإنّه لا تدخله الحركات الثّلاث والتنوين ، فلا يكون منصرفا ، ولا يختزل عنه الجرّ والتنوين ، ولا يحرّك بالفتح [فى موضع الجرّ](۳) ، فلا يكون غير منصرف ، فلم يدخل تحت واحد منهما ، وكذلك جميع ما أعرب بالحروف ، فإنّه لا يدخل فيما ذكر ، فدلّ على أنّهم لم يريدوا الحصر ، وإنّما أرادوا أنّ الأسماء المعربه منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف (۴) ، ولم يتعرّضوا لما عداهما لمّا كان المقصود إنّما هو المنصرف وغير المنصرف ، أمّا لو قيل : المنصرف ما ليس فيه علّتان من التّسع ، وغير المنصرف ما فيه علّتان [منها](۵) ، وتأثيرهما فيما لولاهما (۶) ، لكان فيه الحركات الثلاث وتنوين التمكّن كان حصرا ، فيكون على هذا «رجلان» اسم امرأه غير منصرف ، و «رجلان» تثنيه رجل منصرفا (۷).

ووقع فى بعض نسخ المفصّل بعد قوله : «كأحمد ومروان» «إلّا إذا أضيف أو دخله لام

۱- فى د : «الحرف» ، تحريف ، قال المبرد : «اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل ، وإنما تأويل قولنا : لا ينصرف أى لا يدخله خفض ولا تنوين» المقتضب : ۳ / ۳۰۹. وانظر الهمع : ۱ / ۲۴.

۲- اعتراض ابن الحاجب هنا يشبه ما اعتراض به صاحب كتاب «البسيط» ، فقد نقل عنه السيوطى قوله : «وأما من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فإن التثنيه والجمع والمعرف باللام والإضافه تخرج عن الحصر». الأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۸ ، وانظر الأصول فى النحو : ۲ / ۷۹.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من ط : «ومنها ما هو غير منصرف» ، خطأ.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى ط : «لو لا هى» ، تحريف. والضمير فى «لو لا هما» يعود على العلتين.

۷- كلام ابن الحاجب هنا يكاد يطابق كلام ضياء الدين بن العلج ، فقد قال السيوطى : «قال فى البسيط ، من قال : المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع ، وغير المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظا أو تقديرا ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ، ودخل فى القيد التثنيه والجمع والأسماء السته وما فيه اللام والمضاف فى غير ما لا ينصرف ، فيكون على هذا «رجلان» اسم امرأه غير منصرف لوجود العلتين ، وتثنيه رجل منصرفا لعدم العلتين». الأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۷ - ۶۲۸ ، وانظر الأشباه والنظائر : ۲ / ۳۵۸.

التعريف» (۱) ، وهو مستقيم غير مستغنى عنه ، وهو استثناء من قوله : «يختزل عنه الجرّ والتنوين» أى فى جميع الأحوال إلّا فى هذه الحال ، فإنّه لا يختزل عنه الجرّ باتّفاق.

[الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه]

ثم اختلف فى كونه منصرفا أو غير منصرف ، بناء على أنّ تأثيرهما (۲) ذهاب الجرّ والتنوين ، أو ذهاب التنوين ، وكان ذهاب الجرّ تبعا لذهاب التنوين فيهما ، فلمّا زال التنوين بغير الجرّ (۳) فقد (۴) موجب زوال الجرّ (۵) ، فذهب الزّجّاج ومتابعوه إلى أنّه منصرف (۶) ، لأنّ ذلك من خواصّ الأسماء ، فبعّده من شبه الفعل ، فكان مانعا ، فردّ إلى أصله [الذى هو الانصراف](۷) ، وقد ألزم إذا وقع فاعلا ـ أو مفعولا ـ أو دخل عليه حرف خفض (۸) ، وأجيب عنه بأنّ هذه (۹) فى معنى (۱۰) العوامل ، فلا بدّ من انضمامها إلى ما ذكره لينصرف ، فإذا انفردت لم تؤثّر ، وأيضا فإنّ اللّام والإضافه يقومان مقام التنوين ، فكأنّه منوّن بخلاف غيرهما ، وأيضا فإنّ الألف واللّام يتغيّر (۱۱) به نفس المدلول ، والعوامل لا تغيّره عن مدلوله.

۱- كذا وردت العباره فى المفصل : ۱۶ وشرح ابن يعيش : ۱ / ۵۶.

۲- يعود الضمير فى «تأثيرهما» على لام التعريف والإضافه.

۳- فى الأصل. ط : «ذلك» مكان «الجر». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۴- فى الأصل. ط : «فقد فقد» ، وما أثبت عن د. وهو أصحّ.

۵- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۵ - ۳۶.

۶- ممن ذهب إلى أن الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو تبع أل منصرف مطلقا المبرد والسيرافى وابن السراج والزجاجى إضافه إلى الزجاج ، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۹ ، والأشمونى : ۱ / ۹۷ والهمع : ۱ / ۲۴.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- جاء فى هامش النسخه د : «وقد ألزم إذا وقع الاسم فاعلا فى قولك : جاءنى أحمر يجب أن يكون منصرفا ، لأن الفاعل من خواص الأسماء ، وكذلك إذا وقع مفعولا ـ كقولك : رأيت أحمر ، أو دخل عليه حرف جر كقولك : مررت بأحمر». ق : ۱۶ ب.

۹- جاء فى هامش النسخه د : «أجيب عن هذه ، أى : عن الفاعل والمفعول وعن حرف الجر فى معنى العوامل ، فلا ـ بدّ من انضمامها إلى ما ذكر قبلها لتصير مؤثره ، أمّا الفاعل فلتوقفه على تقدم الفعل عليه ، وأما المفعول فلتقدم الموقوف عليه كقولك : مررت برجل مضروب غلامه ، وأما حرف الجر فلتقدم الفعل عليه ، ولا كذلك الألف واللام فإنه لا يتوقف فى التأثير إلى شىء سابق عليه فافترقا» ق : ۱۶ ب.

۱۰- فى د. ط : «المعنى» ، تحريف.

۱۱- فى الأصل. ط : «فإن ذلك يتغير ..» وما أثبت عن د. وهو أوضح.

وذهب جماعه إلى أنّه غير منصرف لما (۱) تقدّم (۲) ، وقال أبو / علىّ الفارسىّ : لا أقول : منصرف لوجود العلّتين فيه ، ولا غير منصرف ، لأنّ التنوين لم يذهب بهما ، وقول أبى علىّ قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف (۳).

قوله : «والاسم يمتنع من الصّرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعه ، أو تكرّر واحد» إلى آخره.

قال الشيخ : كلّ واحد من هذه الأشياء يسمّى سببا فى اصطلاح النحويّين ، وإن لم يكن مستقلا فى إفاده (۴) إثبات الحكم ، والذى يدلّ عليه قولهم : إذا اجتمع فيه سببان ، ولو لم يكن كلّ واحد [يسمّى](۵) سببا (۶) لم يقل (۷) : «فيه سببان» ، ثمّ أخذ يذكرها واحدا واحدا ، فقال : «وهى العلميّه» ، وقد تقدّم معناها ، وهى سبب لا شرط له (۸) ، بل أىّ علّه اتّفق وجودها معها أثّرت.

«والتأنيث اللّازم لفظا أو معنى».

يعنى باللّازم الذى لا يفارق الكلمه بوجه ما ، وذلك إنّما يكون إذا كان ألفا مقصوره أو ممدوده ، أو كان مع العلميّه ، فإن لم يكن كذلك لم يكن سببا ، بدليل قولهم : «مررت بامرأه قائمه» ، فلو كان التأنيث بمجرّده سببا لا متنع «قائمه» هنا من الصّرف ، لأنّ فيه التأنيث والصّفه ، ولكنّه لمّا (۹) كان (۱۰) غير لازم لم يعتدّ به ، ومعنى انتفاء لزومه أنّك تقول : قائم للذّات التى قام بها القيام ، كما تقول : قائمه للذّات التى قام بها القيام أيضا ، فصارت التاء تثبت وتحذف والمعنى بحاله ، فلو سمّيت رجلا أو امرأه بقائمه لكان التأنيث معتدّا به ، لأنّه صار لازما للعلميّه ، فصار

۱- فى الأصل. ط : «كما» ، تحريف. وما أثبت عن د. وجاء فى هامش د : «قوله : لما تقدم أى : لمّا كان ذهاب الجر تبعا لذهاب التنوين ، ولم يوجد ذهاب الجر تبعا لذهابه وهو من شرائط عدم الانصراف ، والحكم لم يوجد عند عدم شرطه فلا يكون منصرفا» ق : ۱۶ ب.

۲- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۸ ، والأشمونى : ۱ / ۹۷ ، والهمع : ۱ / ۲۴.

۳- ذكر السيوطى مذهب أبى على فى الأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۸ - ۶۲۹ ، وتابعه ابن جنى فى الخصائص : ۲ / ۳۵۷.

۴- سقط من د. ط : «إفاده».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من ط : «سببا ، خطأ.

۷- أى : الزمخشرى ، وعبارته : «فيه اثنان» ، المفصل : ۱۶.

۸- أى : للمنع من الصرف.

۹- سقط من د : «لمّا».

۱۰- أى : التأنيث.

اللّزوم إنّما يحصل فى مثل ذلك بالعلميّه ، وإنّما امتنع الاسم من الصّرف عند اجتماع سببين من هذه الأسباب ، لأنّ هذه الأسباب كلّها فروع ، فإذا اجتمع فى الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين ، فيشبه الأفعال لأنّها فرع من وجهين (١) :

أحدهما : أنّ الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وما أخبر به وعنه كان أصلا ، لأنّه يستقلّ كلاما ، فلو لم تكن الأفعال لاستقلّت الأسماء بالدلاله (٢) ، فهو مستغن ، والفعل غير مستغن ، أو لأنّها لمّا وضعت للإخبار بها خاصّه على وجه (٣) الإيجاز والاختصار فيما يستقلّ به الأسماء كانت [الأفعال](٤) داخله / على الأسماء (٥) بعد استقلالها ، فكانت فرعا لذلك (٦).

وأمّا فرعيّه هذه الأسباب فالتّعريف فرع التنكير معنى ولفظا ، أمّا معنى فلأنّ من تعرفه (٧) مسبوق بجهله ، واللّفظ واضح ، والتأنيث فرع التذكير معنى ولفظا ، أمّا المعنى (٨) فلتغليب المذكّر ، وأنّ «شيئا» يطلق على الأشياء كلّها (٩) ، واللّفظ واضح ، كقولك : قائم ، ثم تقول : قائمه ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف وما بعده واضح.

والوجه الثانى : أنّ الأفعال مشتقّه من الأسماء [المصادر](١٠) ، والمشتقّ فرع على (١١) المشتقّ منه ، فلمّا كان [الفعل](١٢) فرعا من جهتين أشبهته الأسماء التى هى فرع من جهتين فقطعت عمّا قطعت عنه الأفعال وهو الجرّ والتنوين ، أو قطع عن (١٣) التنوين وتبعه الجرّ ، لأنّه ملازمه ، فإذا

١- سقط من ط : «فيشبه الأفعال لأنها فرع من وجهين» ، خطأ.

٢- فى ط : «لذلك» ، تحريف.

٣- فى د : «سبيل».

٤- سقط من الأصل. وأثبته عن د.

٥- فى الأصل : «عليها». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٦- سقط من ط من قوله : «فهو مستغن» إلى «لذلك» ، خطأ.

٧- فى ط : «ولفظا ثم من تعرفه» ، تحريف وسقط فى العباره.

٨- فى د : «معنى».

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٤١.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الإنصاف : ٢٣٥ - ٢٤٥.

١١- فى د. ط : «من».

١٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٣- فى د : «عنه».

انتفى من غير عوض انتفى معه أيضا.

فإن قيل : كون الاسم (١) عاملا فرع على الفعل ، فينبغى على هذا إذا انضمّ إلى الاسم العامل سبب آخر أن يمتنع من الصّرف ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلّم الفرعيّه ، بل هما سواء فى اقتضاء العمل ، والعمل إنّما هو باقتضاء الكلمه فى المعنى ، فكما أنّ الفعل يعمل لأنّه (٢) يقتضى متعلّقا ، فالاسم يقتضى (٣) متعلّقا كذلك ، ألا ترى أنّ ضاربا فى اقتضاء ضارب ومضروب كضرب فى اقتضاء ذلك.

الثانى : سلّمنا أنّ كونه (٤) عاملا فرع ، إلّا أنّه لم يعتبر إلّا معان يصير الاسم بها فرعا عن غيره ، لا معان يشترك (٥) فيها الأصل والفرع ، ألا ترى أنّ العجمه إنّما اعتبرت لأنّ الاسم إذا قامت به العجمه صار أعجميّا ، فيكون فرعا على العربيّه ، فالذى اعتبر (٦) إنّما هى معان فروع تقوم بالاسم فيصير فرعا ، على أنّ (٧) ذلك المعنى غير موجود فى الفعل (٨) ، وما ذكرتموه إنّما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا ، فلا يتحقّق فيه كون الاسم فرعا عمّا ليس ذلك فيه ، بل فرع عمّا ثبت ذلك فيه ، فافترق البابان.

والمعنوى (٩) كذلك ، كقتيل للمؤنّث ، فإنّه لا يكون معتبرا فيه التأنيث إلّا مع العلميّه ، فثبت أنّ التأنيث اللّفظىّ بالتّاء والمعنوىّ مشروط سببيّته بالعلميّه ، فلو سمّيت مذكّرا باسم موضوع / فى الأصل لمؤنّث مجرّد عن التاء علما أو غير علم زائدا على ثلاثه [أحرف](١٠) نحو : زينب وعناق لم

١- فى د : «الأسماء».

٢- سقط من : د. ط. «يعمل لأنه».

٣- فى ط : «المقتضى».

٤- أى : الاسم.

٥- فى د : «اشترك».

٦- اختلطت العباره فى ط. فجاء قول ابن الحاجب من «فهو مستغن والفعل غير مستغن» إلى قوله : «فكانت فرعا» بين قوله : «فالذى» و «اعتبر». ومكان هذه العباره فى الوجه الأول من الوجهين اللذين أوردهما ابن الحاجب على أن الأفعال فرع. انظر : ورقه : ٢٣ أ.

٧- فى د : «أمر» مكان «أن» ، تحريف.

٨- فى الأصل. ط : «فيه» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٩- أى : والتأنيث المعنوىّ.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

تصرفه ، بخلاف رجل سمّيته برباب ، لأنّه ليس للمؤنّث فى الأصل ، لأنّه اسم للسّحاب ، وكذلك حائض وطالق ونحوه ، لأنّه مذكّر (۱) فى الأصل وصف به مؤنّث (۲) ، فإن كثر استعماله لمذكّر كذراع ساغ الوجهان (۳) ، وفى نحو : شمأل وجنوب وجهان (۴) ، بناء على أنّها صفات أو أسماء مؤنّثه.

قوله : «ووزن الفعل الذى يغلب عليه (۵) فى نحو : أفعل ، فإنّه فيه أكثر منه فى الاسم».

أقول : هذا قول المتأخّرين (۶) ، وأمّا المتقدّمون فيقولون : المعتبر إمّا زنه الفعل التى أوّلها (۷) زياده (۸) من زيادات الأفعال ، كأحمر أو المختصّه (۹) ، وهذا أولى (۱۰) ، لأنّا إذا أخذنا الغلبه فلا يثبت لنا أنّ أفعل فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء ، بل ربّما يثبت عكس ذلك ، فإنّ أفعل اسما يبنى من كلّ فعل ثلاثىّ للتفضيل فيما ليس بلون ولا عيب ، ويبنى من الألوان والعيوب لغير التفضيل ، وقد يكون من غير «فعل» كأرنب وشبهه (۱۱) ، و «أفعل» فى (۱۲) الفعل إنّما يكون عن بعض أوزان فعل وليس بالأكثر ، ويكون عن غير فعل نادرا قليلا ، كقولك : أشكل (۱۳) وأغدّ (۱۴) ، فثبت أنّ «أفعل»

۱- فى الأصل : «لأنه علم مذكر» ، زياده غير لازمه.

۲- البصريون يصرفون نحو حائض وطامث إذا سمى بهما ، والكوفيون يمنعونهما من الصرف ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۶ - ۲۳۷ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۷۴ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۲ / ۳۶۱.

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۶ ، والمقتضب : ۳ / ۳۶۶.

۴- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۷ - ۲۳۸.

۵- فى المفصل : ۱۶ «يغلبه» مكان «يغلب عليه».

۶- انظر أوضح المسالك : ۳ / ۱۴۸.

۷- فى د : «التى فى أولها».

۸- فى ط : «زيادات» ، تحريف.

۹- فى د : «والمختصه» ، تحريف. انظر المقتضب : ۳ / ۳۰۹ ، ۳ / ۳۱۱.

۱۰- قال الرضى : «والنحاه قالوا فى موضع قول المصنف : أو يكون له زياده كزيادته : أو يغلب عليه ، أى : يكون ذلك الوزن فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء حتى يصحّ أن يقال : وزن الفعل». ثم ذكر سببين لمخالفه ابن الحاجب النحويين فى هذه المسأله. انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۶۲.

۱۱- كتب فى هامش النسخه د : «وشبهه كأفكل لرعده ، وأيدع لنبت يدبغ به» ق : ۱۸ ب.

۱۲- سقط من ط : «فى» ، خطأ.

۱۳- «الأشكل فى سائر الأشياء : بياض وحمره قد اختلطا» اللسان (شكل).

۱۴- «غدّ البعير فأغدّ أى : به غدّه ، وأغدّ القوم : أصابت إبلهم الغده اللسان» (غدد).

فى الاسم أكثر منه فى الفعل ، وقد اعتبر اتّفاقا ، وأيضا فإنّ «فاعل» فى الأسماء قليل نادر (١) كخاتم [وطابع](٢) ، وفى الأفعال كثير (٣) ، كضارب وقاتل ، ولم يعتبر باتّفاق ، فإنّك لو سمّيت رجلا بخاتم صرفته باتّفاق.

وقال : «أو يخصّه فى نحو : ضرب إن سمّى به».

لأنّه لا يدخل فى الأسماء إلّا بجعله علما منقولا ، وإلّا فليس [يوجد إلّا](٤) مخصوصا بالفعل ، وأمّا ما جاء من نحو : دئل اسم دويبه تشبه ابن عرس (٥) ، وقد جاء فى شعر كعب بن مالك يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينه بعد بدر بمائتى راكب (٦) :

جاؤوا بجيش لو قيس معرسه

ما كان إلّا كمعرس الدّئل

عار من النّصر والدّعاء ومن

أبطال أهل النّكاء والأسل

فتسميه للجنس بما نقل عن الفعل ، [وهو دأل إذا مشى بنشاط](٧) ، أو فغير معتدّ به لشذوذه ، وأمّا اسم القبيله فلا يرد كضرب لو سمّى به (٨).

١- فى د : «قليله نادره».
٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
٣- فى د : «كثيره».
٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.
٥- قال الدميرى : «الدئل بضم الدال وكسر الهمزه : دابّه شبيهه بابن عرس» ، حياه الحيوان : ١ / ٣٥٠. وقال : «وابن عرس بكسر العين وإسكان الراء حيوان دقيق يعادى الفأر». حياه الحيوان : ٢ / ١٧٠.
٦- البيتان فى ديوان كعب بن مالك الأنصارى : ٢٥١ ، وشواهد الشافيه : ١٣ - ١٤ ، والأول منهما فى الأشمونى : ٤ / ٢٣٩ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٥٦٢ ، بهذه النسبه وورد بلا نسبه فى الاشتقاق : ١٧٠ ، والمنصف : ١ / ٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٠. قوله : «معرسه» بضم الميم وسكون العين المهمله وفتح الراء وبالسين المهمله : المنزل الذى ينزل به الجيش ، المقاصد للعينى : ٤ / ٥٦٢. والنّكاء : النكايه وهى الإصابه من العدو ، والفعل نكيت فى العدو أنكى نكايه. اللسان (نكى) ، والأسل : الرماح.
٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «الدّ ألان بالدال : مشى الذى كأنه يبغى فى مشيه من النشاط». اللسان (دأل).

٨- لعله يريد أن الأعلام لا تثبت بها أصول الأبنيه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٠ ، ٦ / ١١٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٣٦.

وأمّا «بذّر» [اسم ماء بعينه](۱) ، و «عثّر» [اسم موضع](۲) ، و «خضّم» [أيضا اسم ماء](۳) ، فأعلام منقوله عن الفعل.

وأمّا «بقّم» (۴) [اسم نبت يصبغ به ، و «شلّم» (۵) : اسم بيت المقدس](۶) فاسم جنس أعجميّ ، ولو سمّيت به لم ينصرف للعلميّه / ووزن الفعل (۷) ، لا للعجمه.

وقد ذهب عيسى بن عمر إلى أنّ كونه فعلا فى الأصل معتبر فى الأسباب ، كضرب وعلم إذا سمّى به (۸) ، واحتجّ بقول سحيم (۹) :

أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى

وهو عند سيبويه محمول على تقدير الجمله ، إمّا محكيّه صفه لمقدّر أى [ابن](۱۰) رجل جلا هو ، أو مسمّى بها (۱۱).

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «بذّر بفتح الذال وراء بوزن فعّل : اسم بئر : وهى بمكه لبنى عبد الدار». معجم البلدان (بذر).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «عثر : بتشديد الثاء بلد باليمن» معجم البلدان (عثر). وانظر المعرب : ۱۰۸.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال الجواليقى : «وخضم : اسم قريه» المعرب : ۱۰۸ ، وانظر معجم البلدان (خضم). وخضّم : اسم العنبر بن عمر بن تميم ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۰۸ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۵ ، ۳ / ۳۱۵.

۴- قال الجواليقى : «البقّم : فارسى معرب وهو صبغ أحمر» المعرب : ۱۰۷.

۵- انظر المعرب : ۱۰۹.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- انظر الكتاب ۳ / ۲۰۸ - ۲۰۹ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۸

۸- انظر الكتاب ۳ / ۲۰۶ - ۲۰۷ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۰ - ۲۱.

۹- هو سحيم بن وثيل الرياحى ، والبيت فى الكتاب : ۳ / ۲۰۷ ، والأصمعيات : ۱۶ والمعانى الكبير : ۵۳۰ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۳۵۶ ، والخزانه : ۱ / ۱۲۳ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ۱۷۶ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۱ والأشمونى : ۳ / ۲۶۰.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- لم يصرف عيسى بن عمر «جلا» فى البيت السابق لأنه منقول من الفعل ولم يشترط غلبه الوزن فى الفعل ، وخالفه سيبويه وقال بعد أن أنشد البيت : «ولا نراه على قول عيسى ولكنه على الحكايه ، كما قال : بنى شاب قرناها تصر وتحلب كأنه قال : أنا ابن الذى يقال له جلا» الكتاب : ۳ / ۲۰۷ وانظر الخزانه : ۱ / ۱۲۳.

والمعتبر فی وزن الفعل الصیغه (۱) ، حتی لو غیّرت علی جهه تخرج به عن الغلبه (۲) والاختصاص لم تعتبر ، کما لو سمّی بضرب بعد تخفیفه (۳) بإسکان الرّاء ، وکما لو سمّی بقیل وبیع وردّ ونحوه (۴) ، لأنّ المعتبر الصیغه التی الاسم (۵) علیها ، وقد رجع بالإعلال إلی زنه الأسماء ، بخلاف نحو : یهب وأشدّ وأحیسن (۶) ، [أمّا یهب بعد أن کان یوهب (۷) فلأنّه لم یرجع بالإعلال إلی زنه اسم ، وأمّا أشدّ وأحیسن](۸) فلأنّ المعتبر زنه أفعل أوّله زیاده کزیادته ، وذاک باق ، لأنّ الإدغام والتصغیر فی نحو ذلک سائغ وهو فعل ، ونحو : آسر (۹) ویاسر ویسع (۱۰) ویهود (۱۱) ونحوه إن جعلت أوّله زائده لم تصرفه ، وإلّا صرفته.

ولو سمّی بإسحارّ لبقله (۱۲) ، وإردبّ (۱۳) لم تصرف ، لأنّهما مثل «احمارّ» و «احمرّ» ، ولو سمّی بأعطی بضمّ الهمزه ماضیا أو مضارعا نوّن (۱۴) فی حال (۱۵) الرّفع والجرّ علی قول سیبویه (۱۶) ،

۱- فی ط : «الصفه» ، تحریف.

۲- فی د. ط : «العلمیه» ، تحریف.

۳- فی ط : «تخصیصه» ، تحریف.

۴- انظر الکتاب : ۳ / ۲۲۷ ، والمقتضب : ۳ / ۳۲۳ ، وما ینصرف وما لا ینصرف : ۵۷ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۶۴ والأشمونی : ۳ / ۲۶۲.

۵- فی د. ط : «لا اسم» ، تحریف. وانظر المقتضب : ۳ / ۳۲۴.

۶- فی ط : «وأحسن» ، تحریف.

۷- سقط من ط : «بعد أن کان یوهب».

۸- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

۹- انظر کتاب الأفعال : ۱ / ۴۶.

۱۰- انظر المعرب : ۴۰۳.

۱۱- انظر المعرب : ۴۰۵.

۱۲- «الإسحارّ : بقل یسمّن علیه المال ، واحدته إسحارّه» اللسان (سحر).

۱۳- فی د : «أردنّ» وجاء بعدها : «لموضع». تصحیف ، و «الإردبّ : مکیال ضخم لأهل مصر». اللسان (ردب).

۱۴- فی الأصل. ط : «لم ینون» ، تحریف. وما أثبت عن د. وجاء فی هامش النسخه د : «قوله : بأعطی لم ینون علی قول الکسائی ویونس وعیسی فی حال الرفع والجر تقول : هذا أعطی ومررت بأعطی ورأیت أعطی ، أما علی قول سیبویه والخلیل نوّن ، تقول : هذا أعط ومررت بأعط ورأیت أعطی» ، ق : ۱۷ ب ، وانظر الأشمونی : ۳ / ۲۷۳.

۱۵- فی د : «الحال» ، تحریف.

۱۶- انظر الکتاب : ۳ / ۳۱۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۳.

وإذا سمّى بإضرب ونحوه قطعت الألف ليكون مماثلا للأسماء كإثمد ، بخلاف ابن وامرئ علما (١).

قوله : «والوصفيّه فى نحو أحمر».

المراد بالوصفيّه كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود ، وقد يغلب بعض الصّفات فى استعماله اسما مطّرحه وصفيّته ، فتكون الوصفيّه الأصليّه معتبره ، كقولهم : أدهم للقيد ، وأرقم للحيّه (٢) ، قال سيبويه : لم تختلف العرب فى منع صرفهما (٣) ، وأسود للحيّه مثلهما فى التحقيق.

وأمّا أجدل للصّقر ، وأخيل لطائر فيه خيلان ، وأفعى للحيّه ، فقد نقل سيبويه أنّ (٤) بعض العرب ترك صرفه (٥) ، وهو وهم ، لأنّها ليست بصفات فى الأصل ، فتوهّمت الوصفيه لكون أجدل من الجدل ، وهو القوّه ، وأخيل للخيلان (٦) ، وتوهّم أنّ أفعى بمعنى خبيث ، وأخيل ذو خيلان (٧).

وجرى الخلاف فى أوّل بناء على أنّه أفعل [وأصله أوول](٨) ، كقول سيبويه (٩) ، أو فوعل [وأصله ووأل](١٠) ، كقول بعضهم (١١).

١- انظر الكتاب : ٣ / ٢٥٦ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٥ - ٢٦ ، والحلبيات : ٣٥٦.

٢- انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٥.

٣- انظر الكتاب : ٣ / ٢٠١ والمقتضب : ٣ / ٣٤٠.

٤- فى د : «عن».

٥- ساق سيبويه هذه الأسماء الثلاثه وقال : «وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفه وإن لم يكن له فعل ولا مصدر». الكتاب : ٣ / ٢٠١. وذكر المبرد أن هذه الأسماء لا تصرف عند من يراها نعتا وقال : «وليس بأجود القولين ، أجودهما أن تكون أسماء منصرفه فى النكره». المقتضب : ٣ / ٣٣٩ ، وقال الزجاج : «وبعض العرب يجعله صفه لأنه يذهب إلى أنه إنما سمّى أجدل لقوته ، وزعم سيبويه أن الطائر اسمه أخيل فيه خيلان ، زعم أنّ فيه لمعه تخالف لونه فلذلك يمنعه من يمنعه الصرف ، وكذلك أفعى عنده» ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٤ ، وانظر الكتاب : ٣ / ٢٠٠

٦- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الصواب «من الخيلان» ، قال سيبويه : «وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان» الكتاب : ٣ / ٢٠١ ، وانظر الهمع : ١ / ٣١.

٧- «الخال : شامه سوداء فى البدن ، وقيل : هى نكته سوداء فيه والجمع خيلان». اللسان (خيل) ، وقوله : «ذو خيلان» جاء بعد قوله : «وأخيل للخيلان» فى د ، وهو فى غير موضعه.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٨.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- القائل بهذا هم الكوفيون ، وانظر ما سيأتى ق : ١٧٠ أ.

والفرق بين أرمل وأسود اسما للحيّه - خلافا لسعيد الأخفش [فإنه ما قال بالفرق ، بل صرفهما جميعا (۱) ، ويعتبر الوصف الحاكى](۲) أنّ «أرمل» إمّا اسم فى / الأصل وصف به كأربع بخلاف أسود ، أو أنّه وصف فى الأصل قابل للتاء (۳) ، فكان كيعمل (۴) ، فإن أورد أسود للحيّه الأنثى أجيب بأنّها طارئه بعد استعماله اسما.

قوله : «والعدل عن صيغه إلى أخرى فى نحو عمر وثلاث».

والعدل على ضربين :

ضرب تعلم عدليّته بالنّظر إليه فى نفسه ، وضرب لا تعلم إلّا بحكم منعهم صرفه.

فمن الأوّل قولهم : أحاد وثناء وثلاث ورباع ، وموحد ومثنى ومثلث ومربع ، فهذا تعلم عدليّته ، لأنّ الأصل فى أسماء الأعداد الألفاظ المشهوره ، وهى : واحد اثنان ثلاثه ، فكان قياس ذلك أن يقال : ثلاثه ثلاثه ، فلمّا غيّروا الصّيغه كان عدلا محقّقا ، وقد أجازه قوم إلى عشار [ومعشر](۵) ، فقالوا : يصحّ قياسا ، على أنّه قد جاء فى شعر الكميت (۶) :

ولم يستريثوك حتّى رمى

ت فوق الرّجال خصالا عشارا

۱- لم يصرفهما الأخفش وإنما منع صرف أرمل. قال المبرد : «وكان الأخفش لا يصرف أرمل ويزعم أنه نعت فى الأصل». المقتضب : ۳ / ۳۴۲ ، وذكر الأشمونى أن الأخفش أجاز منع صرف أرمل لجريه مجرى أحمر ، انظر الأشمونى : ۳ / ۲۳۵ ، وانظر الهمع : ۱ / ۳۱.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى ط : «للتأويل» ، تحريف.

۴- «اليعمله : الناقه النجيبه المطبوعه على العمل» ، الصحاح (عمل). وانظر المقتضب : ۱ / ۱۰۱ - ۱۰۲ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۳.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. أجاز الكوفيون والزجاج قياس فعال ومفعل إلى العشره خلافا لجمهور البصريين فإنهم اقتصروا على المسموع ، وظاهر كلام المبرد أنه يجيز قياس فعال ومفعل إلى العشره. قال : «ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده». المقتضب : ۳ / ۳۸۰ ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ۵۹ ، والخصائص : ۳ / ۱۸۱ ، والمخصص : ۱۷ / ۱۲۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۲ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۴۱ ، والأشمونى : ۳ / ۲۴۰.

۶- البيت فى شعر الكميت : ۱۹۱ ، ومجاز القرآن : ۱ / ۱۱۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۲ ، والخزانه : ۱ / ۸۲ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۱۸۱. استريث : استبطأ ، الخصله : الفضيله ، عشار بالضم : معدول عن عشره.

وفى شعر خداش (۱) :

تظلّ الطّير عاكفه عليه

مرنّقه وأنجيه عشارا

وزعم قوم أنّه يقال : وحدان إلى عشران ، وزعم قوم أنّ المانع فى ذلك تكرير العدل ، لأنّه معدول فى اللّفظ عن اثنين ، وفى المعنى عن اثنين اثنين ، (۲) وقول بعضهم : إنّه معرفه لامتناع اللّام (۳) ، وقول آخرين : إنّه جمع لزياده معناه على الواحد ردىء (۴).

ومنها (۵) فعل فى التأكيد ، كجمع وكتع وبصع ، إمّا عن جمع وكتع وبصع ، فإنّه قياسها على قول ، إذ مفردها جمعاء كحمراء وحمر (۶) ، وإما عن جمعاوات ، إذ مذكّره أجمعون (۷) ، واعتراض أبى علىّ أنّه لا يستقيم أن يكون عن جمع ، لأنّ فعلاء المجموع مذكّره بالواو والنون ليس قياسه فعلا واضح (۸).

ومنها «أخر» ، وهو جمع لأخرى ، وأخرى تأنيث آخر ، وآخر من باب أفعل التفضيل ،

۱- لم أجد البيت فى شعر خداش بن زهير العامرى. عكف على الشىء : أقبل عليه مواظبا ، الترنيق : كسر الطائر جناحه من داء أو رمى حتى يسقط وهو مرنّق الجناح ، وناقه ناجيه ونجاه : سريعه.

۲- ممن قال بهذا ابن السراج والزجاج والزمخشرى ، انظر الكشاف : ۱ / ۴۹۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۴۱ ، والبحر المحيط : ۳ / ۱۵۱ ، والهمع : ۱ / ۲۷.

۳- ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن مانع الصرف فى مثنى وثلاث وأخواتها العدل والتعريف كما فى عمر ، لأنه لا يدخله اللام ، وحكى السيوطى ذلك عن الفراء ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۴۱ ، والهمع : ۱ / ۲۷ ، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۵۹.

۴- جاء فى حاشيه النسخه د : «معنى الأقوال الثلاثه ردىء ، أما الأول فالعدل تغيير صيغه بصيغه أخرى مع بقاء معنى الأول ، وتغيير صيغه بصيغه أخرى خلاف الأصل ، والثانى صحّ أن يقال : جاءنى رجال مثنى مثنى ، ولو كان معرفه لم يجئ صفه للمنكر ، والثالث أنّ الجمع غير الأقصى لا يكون سببا لمنع الصرف ، وهذا الجمع على طريق التسليم لا يكون جمع أقصى ، فلا يكون سببا» ، ق : ۱۸ أ.

۵- أى من الأسماء التى تعلم عدليتها بالنظر إليها فى نفسها.

۶- ذكر ابن الشجرى أن أبا عثمان المازنى قال بهذا ، انظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۰۸ ، وممن ذهب هذا المذهب الخليل والزجاج ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۴۴ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۵۳ - ۵۴ ، ونسب الأشمونى إلى الأخفش والسيرافى وابن عصفور قولهم بهذا الرأى ، انظر الأشمونى : ۳ / ۲۶۴.

۷- نسب السيوطى هذا القول إلى ابن مالك ، وذكر مذاهب أخرى ، انظر الهمع : ۱ / ۲۸.

٨- انظر اعتراض أبى على فى شرح الكافيه للرضى : ١ / ٤٣.

وقياس جميع بابه (۱) إذا قطع عن الإضافه أن لا يستعمل إلّا باللّام ، فاستعماله بغير لام عدول عمّا فيه اللّام ، واعتراض أبى علىّ بأنّه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفه كسحر وغيره ظاهر ، وأجيب بأنّه لا بعد فى استعماله نكره بعد حذف اللّام المانعه (۲).

والأولى أن يكون معدولا عن آخر من كذا (۳) ، لأنّه قياس ما قطع عن اللّام والإضافه ، ويندفع الاعتراض.

وجميع الباب معدول عن الأوّل ، ولكنّه لم يؤثّر إلّا فى أخر ، لكون غيره لا يقبل التأثير ، أو يقبل ، ولكن فيه علّتان غيره (۴) ، وجميعه معدول عن الثانى إلّا آخر للمفرد ، فإنّه باق على صيغته ، ومجرّد حذف «من» لا يوجب عدلا (۵) ، و «آخر» وبابه لما فيه من الاشتقاق / اقتضى وضعه أن يكون بعد ذكر متقدّم ، والتزموا أن يكون من جنسه ، [لا يقال : زيد أفضل من حمار](۶) ، ولمّا كان المتقدّم هو المراد منه لو أتوا بها (۷) كانوا فى غنى عنها ، فالتزموا حذفها لذلك ، ولمّا التزموا حذفها عاملوه معامله ما ليس فيه «من» من الصّفات.

والثانى من المعدول وهو الذى لا يعرف إلّا بمنعهم صرفه ، نحو قولهم : عمر وزحل وشبهه ، فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه ، وإنّما يمنع من الصّرف ما منع منه ، ويصرف ما صرف ، فإذا منع

۱- فى هامش النسخه د : «قوله : ومنها آخر وقياس جميع بابه أى : باب آخر وأخرى وأخر» ق : ۱۸ آ.

۲- ساق الرضى اعتراض أبى على هذا وردّ عليه فى شرح الكافيه : ۱ / ۴۲.

۳- انظر المقتضب : ۳ / ۳۷۷.

۴- جاء فى هامش النسخه د : «وجميع الباب» أى : باب آخر وأخر وأخر ، «معدول عن الأول» أى عمّا فيه الألف واللام ، «ولكنه لم يؤثر» منع أبى على ، «إلا فى أخر لكون غيره» مثل أخرى ، «لا يقبل» تأثير منع أبى على ، لكون تكرر التأنيث فى أخرى ، وذلك مانع من الصرف ، فلا يحتاج إلى تقدير العدل فيه ، «أو يقبل» تأثير منع أبى على كآخر ، «ولكن فيه علتان» غير العدل ووزن الفعل والصفه فلا يتغير العدل». ق : ۱۸ آ.

۵- جاء فى هامش د : «وجميعه» أى جميع باب آخر وأخرى وأخر ، «معدول عن الثانى» أى : عن آخر من كذا ، لأن أفعل إذا كان مصحوبا بمن لفظا أو تقديرا الأصل بقاء الصيغه على حالها ، تقول : جاءنى رجل آخر منه ، ورأيت امرأه آخر منها ، ومررت بنسوه آخر منهن ، ولمّا قالوا : أخرى وأخر علمنا أن كل واحد منهما معدول عن آخر من كذا أو أخرى من كذا ، إلا آخر للمفرد فإنه باق على صيغته ومجرد حذفه لا يوجب عدلا». ق : ۱۸ آ.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- الضمير يعود على «من».

حكم عليه فيه بالعدل ، ليكون على قياس لغتهم فى منع الصّرف لسببين ، وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلميّه من الأسباب سوى العدل ، وذلك ظاهر ، فلو لم يقدّر لوجب أن يكون السّبب الواحد مانعا من الصّرف ، وهو خرم قاعده معلومه الاطّراد ، أو صرفه ، وهو خلاف لغه العرب ، وإذا صرف وجب أن يقدّر أصلا غير معدول ، إذ تقدير المعدول (١) مفسد مع الاستغناء عنه. والأكثر فى لغتهم منع صرف فعل علما ، وجاء الصّرف قليلا ، كقولهم : هذا أدد مصروفا (٢) ، وكذلك لبد اسم النّسر المعروف ، وأمّا قزح - اسم رجل وموضع بالمزدلفه (٣) ، وقوس قزح - فغير مصروف ، فلو (٤) سمّى بفعل ممّا ليس مسمّى به فى لغه العرب ، أو لم (٥) يثبت كيفيّه استعماله ، فقيل : الأولى منع صرفه إجراء له على الأكثر (٦) ، وقيل : الأولى صرفه لأنّه القياس وتقدير العدل على خلاف القياس (٧) ، وفى كلام سيبويه ما يدلّ على أنّه (٨) إن كان مشتقّا من فعل منع صرفه وإلّا صرف (٩).

ومنها «سحر» ، وهو معدول عن السّحر الذى هو قياس تعريف مثله من النكرات قبل العلميّه (١٠) ، وجعل علما كأمس عند بنى تميم فى الأمرين (١١) ، وأمّا أهل الحجاز فبنوا أمس لتضمّنه

١- فى د : «إذ تقديره غير العدل» ، تحريف.

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٢٦٤.

٣- قال ياقوت : «وهو القرن الذى يقف الإمام عنده بالمزدلفه ، وقيل : اسم جبل بالمزدلفه» ، معجم البلدان (قزح).

٤- سقط من ط : «فلو» ، خطأ.

٥- فى ط : «ولم» ، تحريف.

٦- انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٩ - ٤٠.

٧- ممن ذهب إلى هذا الرأى الأخفش وابن السّيد. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ والأشمونى : ٣ / ٢٦٥ ، والهمع : ١ / ٢٨.

٨- فى د : «على أن المعدول إن ..».

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٥ ، وحاشيه الصبان على شرح الأشمونى : ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٥. وكلام ابن الحاجب هنا يكاد يطابق كلام صاحب البسيط ، فقد قال السيوطى : «قال صاحب البسيط : لو سمّى بفعل ممّا لم يثبت كيفيه استعماله ففيه ثلاثه أقوال : أحدها : الأولى منع صرفه حملا على الأكثر. الثانى : الأولى صرفه نظرا إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف القياس. الثالث : إن كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الأكثر ، وإلّا صرف ، وهو فحوى كلام سيبويه». الأشباه والنظائر : ١ / ٢٣٣.

١٠- انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٥٠.

١١- كتب فى هامش النسخه د : «فى الأمرين أى : فى التعريف والتنكير كقوله تعالى : (نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ) ، ق : ١٨ ب.

معنى لام التعريف (١) ، ووجب تقدير ذلك للأحكام الدالّه عليه فى اللغتين ، ولو قيل فى سحر : إنّه مبنىّ كأمس لم يكن بعيدا ، وإن اختلفت الحركتان (٢).

وأمّا نحو سحير (٣) [مصغرا](٤) وضحى وعشاء وعتمه ومساء وأنت تريد ضحى يومك وعشيّته وعتمه [ليلتك ومساءها وسحرا بعينه فلو قصد فيه إلى تضمّنه معنى الحرف لبنى ، ولو قصد فيه إلى العلميّه مع العدل لمنع من الصّرف ، ولكنّهم جعلوه معدولا عمّا فيه اللّام لا علما ، فلذلك انصرف ، وإنّما لم تقدّر العلميّه دون العدل لما يلزم من منع صرف عشيّه وعتمه](٥) للتأنيث والعلميّه ، وهى مصروفه باتّفاق ، ومن ثمّ لم يقل : إنّ المانع فى «جمع» وبابه العدل والتعريف ، لما يلزم من منع صرف عشيّه على كلّ تقدير ، ولذلك اشترط المحقّقون أن يكون التعريف بالعلميّه ، والمانع عندنا العدل (٦) والصّفه الأصليّه المقدّره فيه ، كأنّ أصله بمعنى مجتمع ، وقول الخليل فى «جمع» : هو معرفه بمنزله كلّهم (٧) ، يعنى أنّ الإضافه مقدّره فى المعنى ، بيان لصحّه جريه على / المعرفه توكيدا لا بيان للمانع من الصرف.

وإذا سمّى بنحو جمع (٨) وأخر فعن سيبويه منع صرفه (٩) ، وعن الأخفش والكوفيّين الصّرف (١٠) بناء على اعتبار عدله الأصلىّ (١١) أوّلا ، ولو سمّى بسحر فعن سيبويه صرفه عكس ما تقدّم (١٢).

١- انظر ما تقدم ورقه : ١٢ أ.

٢- انظر ما تقدم ورقه : ١٢ أ.

٣- فى ط : «سحر» ، تحريف. انظر العضديات : ٥٥.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

٦- فى ط : «العدول» ، تحريف.

٧- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٤.

٨- فى ط : «سمّى بجمع».

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥.

١٠- انظر المقتضب : ٣ / ٣٧٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٦٥ ، والهمع : ١ / ٣٦.

١١- جاء فى هامش النسخه د : «على اعتبار عدله الأصلى ، يعنى لم يثبت قياسا مطردا جمع فعلاء على فعل إذا جاء جمع مذكره بالواو والنون بل على فعلاوات تحقيقا للمقابله ، وهذا قول أبى على الفارسى» ، ق : ١٨ ب.

١٢- انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٩.

ثمّ قال : «وأن يكون (۱) جمعا ليس على زنته واحد كمساجد (۲) ومصابيح».

قال الشيخ : فالأولى أن يقال : والجمع الذى هو صيغه منتهى الجموع من غير تاء تأنيث ، ليخرج ما على زنته واحد بتاء التأنيث كفرازنه (۳) ، لأنّه بالتاء يكون على زنه كراهيه ، فيشبه المفرد ، فيضعف قوّه صيغه منتهى الجموع ، وقوله : «وأن يكون (۴) جمعا ليس على زنته واحد» من قول سيبويه : «وإنّما لم ينصرف لأنّه ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء» (۵) ، ومراد سيبويه : وإنّما لم ينصرف الجمع الذى هو صيغه منتهى الجموع لذلك ، ليخرج (۶) نحو «فرازنه» ، وفهم ذلك منه فى موضع آخر (۷) ، وإلّا فيرد على من جعل ذلك (۸) بمجرّده (۹) هو العلّه (۱۰) النّقض بنحو : أفعل وأفعله ، فإنّه ليس على زنتهما واحد ، والجواب عن أفعل بقولهم : أصبع ضعيف ، لاتّفاقهم على أنّه لا يكون على زنته واحد (۱۱) ، فلم يعتدّ به لشذوذه ، كما تقدّم فى دئل ، والجواب بالأثمد (۱۲)

۱- فى ط : «يكن» ، تحريف.

۲- سقط من المفصل : ۱۶ - ۱۷ «على زنته واحد كمساجد».

۳- قال سيبويه : «يقولون : فرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين ، ومن قال فرازنه قال أيضا : فريزين» ، الكتاب : ۳ / ۴۲۲ ، والفرزان : من لعب الشطرنج معرب. انظر المعرب : ۲۸۵ واللسان (فرزن).

۴- فى ط : «يكن» ، تحريف.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۷ ، والمقتضب : ۳ / ۳۲۷ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۶۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۴.

۶- فى ط : «يخرج».

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۸.

۸- مراد ابن الحاجب الذين جعلوا عدم وجود مفرد على زنه صيغه منتهى الجموع هو العله المانعه من الصرف ، لأنه اختار أنّ مانع الصرف فى هذه الصيغه علتان الأولى : أن هذه الصيغه جمع والثانيه سماها تكرار الجمع ، انظر الأشمونى : ۳ / ۲۴۳ وما سيأتى ورقه : ۳۰ أ

۹- فى د : «مجرده».

۱۰- سقط من د : «هو العله».

۱۱- قال ابن السكيت : «وتقول : هى الإصبع فهذه اللغه الفصيحه ، وقد قالوا : إصبع وأصبع وأصبع». إصلاح المنطق : ۱۷۴ ، وقال ابن عصفور : «وعلى أفعل ولا يكون فى الأسماء والصفات إلا أن يكسّر عليه الواحد للجمع فالاسم نحو : أكلب والصفه نحو : أعبد .. وحكى الزبيدى أصبع وأنمله ، فإن ثبت النقل بهما لم يكن فى ذلك استدراك على سيبويه لأنه قد حكى فيه أصبع وأنمله بضم الهمزه ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا» الممتع : ۷۵ - ۷۶ ، وانظر سفر السعاده : ۶۹ - ۷۱.

۱۲- قال ياقوت : «إثمد بالكسر ثم السكون وكسر الميم وهو الذى يكتحل به : موضع» معجم البلدان «إثمد».

اسم مكان فى قوله (۱) :

تطاول ليلك بالأثمد

ونام الخلىّ ولم ترقد

وبأذرح (۲) اسم مكان فى قوله (۳) :

فإنّ أبا موسى عشيّه أذرح

يطيف بلقمان الحكيم يواربه

أضعف (۴) ، فإنّه كالمساجد لو سمّى به (۵) ، والجواب بأنمله وأبلمه (۶) لأنّ ذلك لغه فيهما أضعف (۷) ، لأنّ الهاء إذا لم تعتبر فى ذلك وجب أن لا تعتبر فى «فرازنه».

وأمّا الجواب بآنك [اسم رصاص](۸) وأرزّ وأشدّ فأضعف ، لأنّ آنكا أعجمىّ (۹) ، وأيضا فليس جعله

۱- هو امرؤ القيس ، والبيت فى ديوانه : ۱۸۵ ، والخلىّ : الذى لا همّ له ، وبعد البيت فى د : وبات وباتت له ليله كليله ذى العائر الأرمد وذلك من نبأ جاءنى وخبّرته عن أبى الأسود» البيتان فى ديوان امرئ القيس بعد البيت الشاهد ، ص : ۱۸۵.

۲- فى د : «أذرج» ، تصحيف ، قال ياقوت : «أذرح بالفتح ثم السكون وضم الراء والحاء المهمله : اسم بلد فى أطراف الشام ، وقد وهم فيه قوم فرووه بالجيم» ، معجم البلدان (أذرح).

۳- أنشد ياقوت البيت ونسبه إلى كعب بن جعيل. انظر معجم البلدان (أذرح). وأبو موسى هو أبو موسى الأشعرى ، فقد كان فى أذرح لقاؤه مع عمرو بن العاص ، انظر معجم البلدان (أذرح) ، «المواربه : المداهات والمخاتله» اللسان : (ورب).

۴- قال ابن عصفور : «فأما أذرح وأسنمه فعلمان فلا يثبت بهما بناء لأن العلم أكثر ما يجىء منقولا» ، الممتع : ۷۵.

۵- إذا سمّى بمساجد منع الصرف ولو نكّر إلا عند الأخفش والمبرد فإنهما يصرفانه ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۸ - ۲۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۳۴۵.

۶- «الأبلم : الغليظ الشفتين ، ويثلث أوله كالإبلمه مثلثه الهمزه واللام» ، القاموس المحيط (بلم) ، وانظر المنصف : ۳ / ۹۰ ، وسفر السعاده : ۲۵.

۷- انظر : إصلاح المنطق : ۱۰۳ ، ۱۲۲ ، والممتع : ۷۵ - ۷۶.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (أنك).

۹- نظر المعرب : ۸۱ ، وأمالى ابن الحاجب : ۸۰۴.

أفعلا بأولى من فاعل (۱) ، وأرزّ أعجميّ (۲) ، وأيضا فارز (۳) يعارضه ، وأشدّ جمع شدّه (۴) ، بدليل قوله (۵) :

بلغتها واجتمعت أشدّى

.....

ونظائره.

ولكون هذه العلّه (۶) لم تبلغ مبلغ (۷) غيرها فى القوه جاء صرفها كثيرا فى الشّعر وفى الكلام للفواصل ، مثل «قَوارِيرَا» (۸) الأوّل ، وللتناسب مثل «سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً» (۹) ، مثل «قَوارِيرَا» (۱۰) الثانى ، حتى توهّم بعضهم أنّ منع الصّرف بها غير متحتّم (۱۱).

۱- قال أبو على الفارسى : «فأمّا الأرزّ فهو أفعل لا محاله ، فالهمزه زائده ، والراء متحركه بالحركه المنقوله من العين إليها للإدغام» ، المسائل الحلبيات : ۳۷۵ ، وقال الجواليقى : «ومن ذلك الآنك وهمزته زائده» ، المعرب : ۸۱.

۲- انظر المعرب : ۸۲ ، والصحاح (أرز).

۳- فى د. ط : «فرز» ، وجاء بعدها فى د : «لغه فى الأرز» ، وعدّد الجوهرى والجواليقى والسخاوى اللغات فى «أرزّ» ، ولم يذكروا بينها فرز أو فارز ، انظر الصحاح (أرز) والمعرب : ۸۲ ، وسفر السعاده : ۵۰ ، وانظر إصلاح المنطق : ۱۳۲ ، «والفرزّ كعتلّ : العبد الصحيح ، والفارز : جدّ السود من النمل» القاموس المحيط (الفرز).

۴- قال سيبويه : «وقد كسّرت فعله على أفعل وذلك قليل عزيز ليس بالأصل» ، الكتاب : ۳ / ۵۸۱ - ۵۸۲ ، ونقل ثعلب عن الفراء أنّ أشدّ جمع شدّ ، انظر مجالس ثعلب : ۵۴۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۱۰۴.

۵- هو أبو نخيله كما فى الخزانه : ۱ / ۷۸.

۶- أى : علّه منع الصرف لصيغه منتهى الجموع.

۷- سقط من ط : «مبلغ».

۸- الإنسان : ۷۶ / ۱۵ ، والآيه : (وَيُطافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَهٍ مِنْ فِضَّهٍ وَأَكْوابٍ كانَتْ قَوارِيرَا). قرأ نافع وأبو بكر والكسائى بتنوين قوارير فى الموضعين من هذه الآيه والتى تليها ، ووقفوا عليهما بألف ، وقرأ ابن كثير «قواريرا» منونه ، و «قوارير من فضه» بغير تنوين ، وقرأ حمزه وابن عامر «قواريرا قواريرا» بغير تنوين ، ووقف حمزه بغير ألف فيهما ، انظر كتاب السبعه فى القراءات : ۶۶۳ - ۶۶۴ ، وحجه القراءات : ۷۳۸ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۳۵۴.

۹- الإنسان : ۷۶ / ۴ ، والآيه : (إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً) قرأ نافع وعاصم وأبو بكر والكسائى «سلاسلا» منونه ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزه بغير تنوين. انظر كتاب السبعه فى القراءات : ۶۶۳ ، والحجه فى القراءات السبع : ۳۳۰ ، وحجه القراءات : ۷۳۷.

۱۰- الإنسان : ۷۶ / ۱۶. الآيه : (قَوارِيرَا مِنْ فِضَّهٍ قَدَّرُوها تَقْدِيراً).

۱۱- نقل أبو حيان عن الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهى ، انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۴۴۸ ، والبحر المحيط : ۸

قال ابن بابشاذ (۱) : «وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانيا تناهيا ومبالغه فقالوا : «صواحبات يوسف» (۲) ، و (۳) :

قد جرت الطّير أيامنينا

.....

جمع أيامن فكأنّه نزّل منزله الآحاد تقديرا قبل أن يجمع / لفظا ، وفى ذلك بعض العذر لمن صرف «سلاسلا» و «قواريرا» ، وهى طريقه أبى على الفارسى» (۴).

وصفه هذا الجمع المانع أن يكون ثالثه ألفا ، وبعد الألف حرفان فصاعدا ، أو حرف (۵) مشدّد ، ليس بعد ذلك تاء التأنيث.

وقوله : «إلّا ما اعتلّ آخره نحو جوار» ، وشبهه لا خلاف فى لفظه فى حال الرفع والنصب ، وأمّا حال الخفض فأكثر العرب يقولون : مررت بجوار ومنهم من يقول : مررت بجوارى ، واختار ذلك أبو زيد (۶) والكسائىّ ، وقد جاء على هذه اللغه قول الفرزدق : (۷)

۱- هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، كان من أكابر النحويين فى مصر ، توفى سنه : ۴۵۴ ه ، انظر إنباه الرواه : ۲ / ۹۵ - ۹۷.

۲- هذه قطعه من حديث نبوى ، وهو : «إنكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف» ، وهو فى سنن النسائى : ۱ / ۳۳ ، وصحيح سنن ابن ماجه : ۱ / ۳۰۴ - ۳۰۵.

۳- نسب ابن السكيت والبكرى إنشاد هذا البيت إلى الفراء ، انظر كتاب القلب والإبدال لابن السكيت : ۹ فى الكنز اللغوى ، وسمط اللآلى : ۶۸۱ ، والرجز بلا نسبه فى كتاب الشعر للفارسى : ۱۴۹ ، والخصائص : ۳ / ۲۳۶ ، والمقرب : ۲ / ۱۲۸ ، واللسان (يمن).

۴- سقط من د من قوله : «قال ابن بابشاذ» إلى قوله : «الفارسى» ، خطأ. وانظر كتاب الشعر للفارسى : ۱۴۸ - ۱۴۹ ، ۴۲۴.

۵- فى ط : «وحرف» ، تحريف.

۶- فى ط : «سيبويه» مكان «أبو زيد» ، خطأ. قال الرضى : «وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى ، وهى قليله واختارها الكسائى وأبو زيد وعيسى بن عمر». شرح الكافيه : ۱ / ۵۸ وذهب إلى هذا الرأى أيضا يونس وخطأه الخليل ، وحمل سيبويه بيت الفرزدق الآتى على الضروره ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۱۲ - ۳۱۳ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۳ ، والأصول فى النحو : ۲ / ۹۱ ، وذكر ابن هشام أن يونس وعيسى بن عمر والكسائى وزاد الشيخ خالد الأزهرى أبا زيد والبغداديين يثبتون الياء ساكنه رفعا ومفتوحه جرا ، انظر أوضح المسالك : ۳ / ۱۶۰ ، وشرح التصريح : ۲ / ۲۲۸.

۷- لم أجد البيت فى ديوانه ، وورد بهذه النسبه فى الكتاب : ۳ / ۳۱۳ ، وطبقات فحول الشعراء : ۱۸ ، والشعر والشعراء : ۸۹ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۳ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۴۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۴ ، والخزانه : ۱ / ۱۱۴ ، وعبد الله المذكور فى البيت هو عبد الله بن أبى إسحاق كان قيّما بالعربيه إماما فيهما ، توفى سنه ۱۱۷ ه. انظر نزهه الألباء : ۱۸ - ۲۰ ،

والمولى : الحليف.

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكنّ عبد الله مولى موالیا

فأمّا حال النصب فواضح ، لأنّ قولك : «رأيت جوارى» مثل قولك : «رأيت مساجد» ، فلا إشكال ولا خلاف ، وحال الخفض فى اللّغه الضعيفه واضح أيضا ، لأنّهم قدّروه فى أوّل أمره غير منصرف ، فوقعت حركته فتحه ، فاحتملها كما يحتملها فى النصب ، [كسائر غير المنصرفات](١) ، وحال الرفع وحال الجرّ فى اللغه الفصيحه مختلف فى تقديرهما ، فمنهم من يقول : أصله جوارى ، ومررت بجوارى لأنّ أصل الأسماء الصّرف ، ثمّ الإعلال قبل النظر فى منع الصّرف ، فلمّا أعلّ صار كقاض ، ثم نظر فلم توجد بنيته على الزّنه التى فسّرت أوّلا ، فبقى منصرفا لانتفاء مانع الصّرف ، لأنّ لفظه كلفظ سلام وكلام ، فانصرف مثله (٢) ، ونقل عن سيبويه أنّ أصله جوارى بغير تنوين ، حذفت الياء لعلّتين : الضّمّ (٣) مع الاستثقال لحرف العلّه ، ثم عوّض عن الياء التنوين (٤) ، وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف فى الجرّ ، لأنّه يلزم أن يقدّر بجوارى كالمنصوب ، فلا وجه لتغييره كالمنصوب (٥) ، ونقل عن أبى العباس (٦) أنّ أصله جوارى ، فأعلّ (٧) بإسكان الياء ثم عوّض التنوين عن الإعلال ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، والتنوين تنوين العوض ، وهو أضعف ، ومنهم من يقول : أصله : جوارى ومررت بجوارى ، فأعلّ كما تقدّم فى الأوّل ، ثم منع الصّرف

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- ممن قال بهذا القول الزجاج والأخفش ، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٢ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٥٨ ، والأشمونى : ٣ / ٢٤٥.

٣- فى د : «ثقل الجمع» مكان «الضم» ، تحريف.

٤- عباره سيبويه : «لأن هذا التنوين جعل عوضا» الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، وفسر السيرافى قول سيبويه بأنهم جعلوا التنوين عوضا عن الياء ، انظر حاشيه الكتاب : ٣ / ٣١١ ، وحمل ابن الحاجب كلام سيبويه على أن أصل جوار بغير تنوين ، وفسّر كلام سيبويه على وجهين كل منهما على أن أصل جوار منوّن ، ولكن اختلفوا فمنهم من قدّم منع الصرف على الإعلال ، ومنهم من قدّم الإعلال على منع الصّرف ، ومن هؤلاء السيرافى ، وصوّب الرضى هذا الرأى ، وحمل الزجاج كلام سيبويه على أن الياء فى جوار متحركه ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٤٦ ، وحاشيه الكتاب : ٣ / ٣١٠ - ٣١١ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٥٨.

٥- سقط من د : «كالمنصوب».

٦- هو محمد بن يزيد المبرد ، وانظر المقتضب : ١ / ١٤٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ١٤٥ ، وتوجيه رأيه فى حاشيه الكتاب : ٣ / ٣١٠ - ٣١١ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٥٨ ، والأشمونى : ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٦.

٧- سقط من ط : «فأعل» ، خطأ.

بعد الإعلال ، لأنّه على وزن ما لا ينصرف تقديرا ، فحذف منه تنوين الصرف ، ثمّ عوّض عن الإعلال تنوين آخر ، فامتنع تحريك الياء فى الجرّ ، لحذفها لالتقاء السّاكنين (۱)

وفى الرفع واضح ، فهو عند الجميع غير منصرف ، والتنوين تنوين العوض ، وعلى الوجه الأوّل منصرف ، / والتنوين تنوين الصّرف ، وليس بصحيح ، [لأنّه يلزم تقدّم الشيء على نفسه](۲).

وقولهم : «إنّه ليس على زنه الجمع» غير مستقيم (۳) ، لأنّ المقدّر فيه كالموجود ، والذى يدلّ عليه وجوب كسر الرّاء ونحوها فى حال الرّفع ، ولو كان نحو سلام وكلام لقيل : جوار كما يقال : كلام وسلام ، فلمّا لم يقل دلّ على إرادتها وتقديرها باعتبار الأحكام اللفظيه ، وما نحن فيه حكم لفظىّ ، ولو كان ما ذكروه صحيحا لوجب أن يقال فى أعلى : أعلا بالتنوين ، لأنّ أصله أعلى ، فأعلّت الياء بقلبها ألفا ، وحذفت لالتقاء السّاكنين ، فكان ينبغى على قولهم أن يخرج عن زنه الفعل بذهاب الألف ، فيصير مثل زيد ، ولمّا اعتبرت الياء مع حذفها لفظا حتى منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها فى جوار ، والذى يدلّ على أنّ التنوين عوض عن إعلال الياء لا تنوين الصّرف إطباقهم فى تصغير أعلى على «هو أعيل منك» وشبهه ، وقد ثبت أنّ التصغير فى أفعل غير مضرّ فى منع الصّرف ، بدليل إجماعهم على «هذا أفيضل منك» غير منصرف ، وقد ثبت أنّ حرف العلّه فى أفعل فى حكم الموجود (۴) ، بدليل : «هو أعلى منك» ، فلولا أنّ التنوين تنوين العوض

۱- انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۴۵ ، وسر صناعه الإعراب : ۵۱۲.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفى هامش د : «وقال : لأنا لو قدرناه منوّنا والمقدر كالملفوظ فإذا أعلّ وأدخل التنوين يلزم تقدم الشيء على نفسه ، وهذا التنوين نفسه. وقول سيبويه ضعيف لأنه يلزم تقدّم الشيء على نفسه كما قال وزيّف ، لأنه فى التقدير منوّن وإن لم يعتبر ، لأن الأصل فى الاسم الانصراف ، و «يستلزم الوجه الضعيف فى الجر» لأن الياء لمّا حذفت فى الرفع للاستثقال ، وهذا الاستثقال سقط فى حال الجر إذا فتح فلا وجه لتغيير سيبويه فى هذه المسأله. ووجه قول أبى العباس المبرد ضعيف ، لأنه يلزم تقدم الشيء على نفسه ، كما قال سيبويه ، وشيء زائد عليه ، وهو أنّ التنوين لمّا جعله بدلا عن الإعلال ، والبدل يقوم مقام المبدل حيث لا تجاوز عن المبدل ، وهنا لزم منه سقوط الياء ، فيكون بدلا عن شيئين ، فلهذا قلنا : أضعف من قول سيبويه» ، ق : ۱۹ ب.

۳- ذهب الأخفش إلى أن تنوين جوار تنوين صرف ، لأن صيغه مفاعل زالت لمّا حذفت الياء. انظر شرح الألفيه لابن الناظم : ۶۴۶ ، والأشمونى : ۳ / ۲۴۵.

۴- فى د : «الوجود».

لوجب أن يقال : «هو أعيلى منك» «ومررت بأعيلى منك» ، لوجود علّه منع الصّرف ، وهو الصّفه ووزن الفعل ، ولا أثر للتصغير ولا لإعلال الياء لأنّا قد بيّنّا إلغاءهما (١).

وقوله : «حضاجر وسراويل» يرد اعتراضا على هذا الجمع من وجهين :

أحدهما : قوله (٢) : «لا نظير له فى الآحاد».

والآخر : قولهم : إنّ علّه منعه من الصّرف الجمعيّه ، فأجاب (٣) عنهما بجواب واحد ، وهو أنّهما «فى التقدير جمع» ، والجمع المقدّر كالجمع المحقّق ، ويدلّ عليه أنّك لو سمّيت رجلا بمساجد لمنعته من الصّرف للجمع المقدّر فى الأصل (٤) ، وهو جواب ظاهر الصّحّه فى حضاجر ، لأنّه جمع محقّق سمّيت به الضّبع ، وهو جمع حضجر (٥) ، فهو كمساجد لو سمّى به.

وأمّا سراويل فلا يجب أن يكون مثله لأنّه نكره ، والنّقل فى مثل ذلك إنّما جاء فى الأعلام لا فى الأجناس ، فلذلك اختلفت أجوبه العلماء فيه :

فمنهم من يقول : هو أعجمىّ منصرف ، فلا يرد عليه السّؤالان ، لأنّه يقول : أردت بقولى : لا واحد على زنته فى أوزان العرب ، وهذا أعجمىّ ، فلا يدخل تحت العموم ، ولا يرد عليه منع الصّرف ، لأنّه يصرفه (٦).

ومنهم من يقول : إنّه أعجمىّ غير مصروف (٧) ، فينفصل عن السّؤال الأوّل بما انفصل به

١- فى الأصل. ط : «إلغاءها» ، وما أثبت عن د.

٢- يوهم أنه من كلام الزمخشرى ، ولكنه ليس فى المفصل ولا فى شرح ابن يعيش ، بل هو من كلام النحويين ، فابن الحاجب يعترض عليهم فى تعليلهم منع صيغه منتهى الجموع من الصرف ، وكان الأحسن أن يقول : «قولهم» ، كما قال فى الوجه الثانى بعد سطر ، قال ابن يعيش : «وهو غير مصروف والذى منعه من الصرف كونه جمعا لا نظير له فى الآحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين». شرح المفصل : ١ / ٦٣ ، وانظر أمالى ابن الحاجب : ٥٩٤ - ٦٠٠.

٣- أى : الزمخشرى.

٤- انظر ما سلف ورقه : ٢٥ ب.

٥- «حضاجر : اسم للذكر والأنثى من الضباع سميت بذلك لسعه بطنها وعظمه» ، حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٢٣٧.

٦- سقط من ط : «لأنّه يصرفه» ، انظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٥٧.

٧- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٩ ، والمقتضب : ٣ / ٣٢٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٤ ، والمعرب : ٢٤٤.

من (۱) قبله (۲) ، وينفصل عن السّؤال الثانى بأنّ هذه اللفظه لمّا أشبهت من كلام العرب الممتنع من الصّرف أجريت مجراه ، فقيل لهم : المانع من الصّرف الجمع أو ما أشبهه (۳) فالتزموه.

ومنهم من يقول : عربىّ منصرف (۴) ، فينفصل عن [السؤال](۵) الأوّل بكونه شاذّا لا اعتداد به ، كما تقدّم فى دئل ، / ولا يرد منع الصّرف (۶).

والجواب عن شراحيل اسم رجل (۷) ، وبراقش : اسم طائر [يتلوّن](۸) وكلبه أيضا (۹) ، [ومعافر : للأرض التى أكلت الجراد نباتها (۱۰) ، كحضاجر] ، (۱۱) وعن

۱- الأولى أن يقول : «ما».

۲- جاء فى هامش النسخه د : «السؤال الأول : كونه لا نظير له فى الآحاد» ، «بما انفصل به» : أى : بالجواب الذى انفصل بذلك الجواب ، وهو قوله : «أردت بقولى : لا واحد على زنته فى أوزان العرب ، وهذا أعجمىّ ، فلا يدخل تحت العموم» ا. ه. ق : ۲۰ أ.

۳- فى ط : «وما أشبه الجمع».

۴- أنكر ابن مالك على ابن الحاجب نقله هذا الوجه ، وردّ الأزهرى عليه فقال : «ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، وردّ بأنه ناقل ، ومن نقل حجه على من لم ينقل». شرح التصريح : ۲ / ۲۱۲ ، وقال الصبان : «ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك ، قال الحفيد : لا وجه لإنكاره ، لأن ابن الحاجب ثقه وقد نقله» ، حاشيه الصبان : ۳ / ۲۴۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- جاء بعد هذه الكلمه فى النسخه د. قول ابن الحاجب من «وأمّا رباع وثمان» إلى «بأن ثمانى جمع» ، ق : ۲۰ آ.

۷- سقط من ط : «اسم رجل».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- انظر ما تقدم ورقه : ۱۱ أ.

۱۰- سقط من ط : «للأرض التى أكلت الجراد نباتها» معافر بفتح الميم وكسر الفاء اسم رجل وهو معافر بن مرّ أخو تميم ، على ما ذكر سيبويه والمبرد ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۸۰ والمقتضب : ۳ / ۱۵۰ ، وقال الجوهرى : «ومعافر بفتح الميم : حىّ من همدان ، وإليهم تنسب الثياب المعافريه». الصحاح (عفر). وذكر ابن منظور والزبيدى أن معافر بلد باليمن ، وزاد الزبيدى فقال : «والمعفوره الأرض التى أكل نبتها» ، التاج (عفر). وانظر معجم البلدان (معافر) واللسان (عفر). وجاء فى هامش النسخه د : «المعافر : جمع معفور وهو الأرض أكل نباتها ، ومعافر بفتح الميم : حى من همدان» ق : ۲۰ آ.

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

بلاكث (١) ، أنّه مرتجل بصيغه (٢) الجمع ، فكان كالجمع ، وفى حمار حزاب تذكير حزابيه (٣) وجهان ، بناء على أنّه كيمان أو جمع (۴) ، فيقال : ركبت حمارا حزابيا على الأوّل ، وحزابى على الثانى.

وإذا سمّى بنحو مساجد فسعيد الأخفش يقول بصرفه (۵) ، وليس بمستقيم ، أمّا إذا صغّر العلم منه فالقياس صرفه (۶) ، إلّا أن يكون مؤنثا ، كسراويل للعلميّه والتأنيث ، وقد يكون الاسم منصرفا مكبّرا أو مصغّرا ، وغير منصرف فيهما ، ومنصرفا مكبّرا خاصّه (٧) ، وعكسه كيزيد وأحمد وتخاصم ، [هذه الثلاثه لا تنصرف مصغّره ولا مكبره](٨) ، وعمر [ينصرف مصغرا لا مكبّرا](٩).

وأمّا رباع وثمان ويمان وشآم فياؤه للنّسب ، وزيد ألفا عوضا من إحدى ياءى النّسب (١٠) ،

١- فى الأصل : «الاـكف» ، تحريف. وفى د : «بلاـكت» ، تصحيف. وفى ط : «ملاكف» ، تحريف. قال ياقوت : «بلاكث بالفتح وكسر الكاف والثاء المثلثه قال محمد بن حبيب : بلاكث وبرمه عرض من المدينه عظيم ، وبلاكث قريبه من برمه ، قال يعقوب : بلاكث قاره عظيمه فوق ذى المروه بينه وبين ذى خشب ببطن إضم» معجم البلدان (بلاكث). وقال الزبيدى : «وبلاكث قال بعض القرشيين هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن محزمه» التاج (بلكث).

٢- فى الأصل ط : «لصيغه» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

٣- كذا قال ابن الحاجب ، ولكن المبرد قال : «ألاـ ترى أنك تقول : رجل عباقيه وحمار حزابيه» المقتضب : ٣ / ٣٢٧ ، فأطلق الحزابيه على المذكر ، وقال الجوهرى : «والحزابى : الغليظ القصير ، يقال : رجل حزاب وحزابيه أيضا : إذا كان غليظا إلى القصر والياء للإلحاق كالفهاميه والعلانيه» ، الصحاح (حزب). وقال ابن منظور : «رجل حزاب وحزابيه ..» اللسان (حزب).

۴- انظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٥٧.

۵- انظر ما تقدم ورقه : ٢۵ ب.

۶- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٨.

٧- جاء فى هامش النسخه د : «مكبرا كرجل ، ومصغرا كرجيل ، وغير منصرف فيهما» كحبلى وحبيلى وعشواء وعشيّاء ، وفى المصغر خاصه كأسود وسويد ، ونظير «مكبرا خاصه» كما إذا سمى رجل بامرئ تقول : هذا امرؤ ، وتقول فى تصغيره : هذا أميرئ لأنه على وزن أفيعل ، والصفه فيه كأبيطر» ق : ٢٠ أ.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفى د : «مصغرا ولا مكبرا». وما أثبت هو الأصح.

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٧ ، والمقتضب : ٣ / ١۴۵.

وقد جاء ثمانی فی النصب شاذا ، قال (۱) :

یحدو ثمانی مولعا بلقاحها

حتّی هممن بزیغه الإرتاج

وذلک علی التوهّم [بأنّ ثمانی جمع](۲).

ومنهم من یقول : هو عربیّ غیر منصرف ، فلا جواب إلّا ما ذکره الزمخشریّ حیث قال : «هو فی التقدیر جمع سرواله» ، وهو ضعیف کما تقدّم (۳) ، وإنّما یقوی بعد ثبوت کونه عربیا وکونه غیر منصرف ، لما یؤدّی من منع صرف بغیر علّه ، وهو معلوم الامتناع ، فکان ارتکاب ذلک لازما.

ونقل عن سیبویه أنّ سراویل اسم أعجمیّ أعرب کما أعرب الآجرّ ، إلّا أنّه أشبه من کلامهم ما لا ینصرف ، ثمّ قال : «فإن حقّرتها اسم رجل (۴) لم تصرفها کما لا (۵) تصرف عناق اسم رجل» ، فقیل : ظاهره أنّه عنده غیر منصرف ، وهو الصّحیح ، وقیل : بالعکس من قوله : «کما أعرب الآجرّ» ، وهو منصرف ، وهو فاسد ، لأنه قال : «إلّا» ، وقیل : من قوله : «فإن حقّرتها» (۶) ، وهو

۱- فی د : «قال أبو عمرو : البیت» ، والبیت لابن میاده وکنیته أبو شرحبیل ، واسمه الرّمّاح ، ولم أجد فی لمصادر التی وقفت علیها نسبه البیت إلی أبی عمرو. والبیت فی دیوان ابن میاده : ۹۱ ، والخزانه : ۱ / ۷۶ ، ونسبه العینی إلی أعرابی وذکر أن السیرافی نسبه إلی ابن میّاده ، المقاصد : ۴ / ۳۵۲ ، والبیت بلا نسبه فی الکتاب : ۳ / ۲۳۱ ، وما ینصرف وما لا ینصرف : ۶۵ ، والأشمونی : ۳ / ۲۴۸ ، قال البغدادی : «شبه ناقته بسرعتها بحمار وحش قارح یحدو ثمانی أتن أی : یسوقها مولعا بلقاحها حتی تحمل وهی لا تمکنه فتهرب منه ، والزیغه : مصدر زاغ یزیغ ، والإرتاج : مصدر أرتجت الناقه إذا أغلقت رحمها علی ماء الفحل» الخزانه : ۱ / ۷۶ - ۷۷.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- قال المبرد : «ومن العرب من یراها جمعا واحدها سراوله». المقتضب : ۳ / ۳۴۵ وخالفه السیرافی وذهب إلی أن سراوله لغه فی سراویل ، انظر حاشیه الکتاب : ۳ / ۲۲۹ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۵۷ ، ونسب الأشمونی إلی الأخفش أنه ذکر أن من العرب من یقول : سرواله. الأشمونی : ۳ / ۲۴۷.

۴- فی د : «علما» مکان «اسم رجل».

۵- سقط من ط : «لا» ، خطأ. انظر الکتاب : ۳ / ۲۲۹.

۶- عباره سیبویه هی : «فأما سراویل فشیء واحد ، وهو أعجمی أعرب کما أعرب الآجرّ ، إلا أن سراویل أشبه من کلامهم ما لا ینصرف فی نکره ولا معرفه کما أشبه بقّم الفعل ، ولم یکن له نظیر فی الأسماء ، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها کما لا تصرف عناق اسم رجل». الکتاب : ۳ / ۲۲۹.

ضعيف ، لأنّ الغرض الآن (١) بيان أنّ الجمع خلفه غيره ، [وهو مشابهه](٢).

قال : «والتركيب فى نحو قولك : معد يكرب وبعلبك».

أقول : التركيب الذى يعتبر فى منع الصّرف ما ليس بإضافىّ ولا إسنادىّ كقولك : بعلبك [ومعد يكرب](٣) ، ولا يكون إلّا مع العلميّه ، لأنّ المركّبات من هذا الباب لا تجامع إلّا مع العلميّه ، وإنّما جاء فى نحو : خمسه عشر [مركّبا من اسمين](٤) ، وياسين [مركّبا من حرفين](٥) إذا سمّى بهما البناء أيضا بناء على حكايه أصلهما ، وسيأتى الكلام على لغات بعلبكّ فى باب البناء.

قوله : «والألف والنّون المضارعتان لألفى التأنيث».

ومضارعتهما لهما كونهما زائدتين فى آخر الاسم ، يمنع دخول تاء التأنيث عليهما (٦) ، ثمّ الاسم الذى (٧) هما فيه إمّا / أن يكون صفه ، وإمّا أن يكون غير صفه ، فإن كان صفه نظرت فإن كان ممّا جاء له فعلى فى مؤنّثه امتنع من تاء التأنيث ، فامتنع من الصّرف ، كسكران وغضبان ، [ولا تجامع مع فعلان إلّا الصّفه أو العلم من الأسباب](٨) ، وإن كان ممّا جاء فيه (٩) فعلانه صرفته لأنّه لم يمتنع من دخول تاء التأنيث كندمان ، وإن كان ممّا لم يثبت فيه واحده منهما (١٠) فقد اختلف فيه ، فمنهم من لم يصرفه ، وهم الأكثرون ، نظرا إلى امتناع دخول التاء (١١) ، ومنهم من صرف

١- سقط من ط : «الآن».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- انظر أوجه التشابه بين الألف والنون الزائدتين وألفى التأنيث فى شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٦ - ٦٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٦٠ ، وكلام سيبويه والمبرد صريح فى أن النون فى فعلان بدل من ألف التأنيث فى حمراء انظر الكتاب : ٣ / ٤٢٠ ، والمقتضب : ١ / ٦٤ ، ١ / ٢٢٠.

٧- فى د. ط : «التى» ، تحريف.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- سقط من ط : «فيه» ، خطأ.

١٠- أى من فعلى وفعلانه.

١١- انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك : ٤ / ١٢١.

نظرا إلى أنّه من قياس فعلانه ، لامتناع فعلى فى مؤنثه ، ومثاله قولك : الله رحمن رحيم (۱)

وإن كان غير صفه لم يخل من (۲) أن يكون علما أو غيره ، فغير العلم لا يكون إلّا منصرفا ، لأنّه لا يتّفق اجتماع علّه أخرى معه ، وإن كان علما امتنع من الصّرف لوجود علّتين ، فعلى ذلك لو سمّيت رجلا بندمان لامتنع من الصّرف ، إذ بعد علميّته يمتنع دخول التاء عليه ، فامتنع من الصّرف لحصول (۳) علّتين ، وإذا امتنع ندمان من الصّرف بعد التسميه فنحو سكران وعمران أجدر ، وإذا احتملت النّون بعد الألف الزياده والأصاله وسمّى به علما جاز معاملتها بالأمرين كحسّان علما ، فإنّه يحتمل أن يكون من الحسّ ، ومن الحسن ، فرمّان [إذا سمّى به أخذ](۴) من رمّ أو من رمن (۵) ، أى : أقام (۶) ، وشيطان من شاط أى : هلك ، أو شطن أى : بعد (۷).

قال : «والعجمه فى الأعلام خاصّه» (۸).

قال الشيخ : شرط العجمه فى اعتبارها سببا [من أسباب منع الصّرف](۹) العلميّه الأصليّه فى

۱- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۶۱ والهمع : ۱ / ۳۰.

۲- فى د : «إما».

۳- فى ط : «لوجود».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى ط : «وزمّان من زمّ أو من زمن». قال الزجاج : «زمّان : اسم من الأسماء الأجود فيه أن يكون غير مصروف ، ويكون اشتقاقه من الزّم ، وجائز أن يصرف ، ويكون فعّالا من الزّمن أو من زمن الرجل». ما ينصرف وما لا ينصرف : ۴۸ - ۴۹. ومذهب سيبويه والخليل منع صرفه ، ومذهب الأخفش صرفه لأن النون عنده أصليه ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۸ ، وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۳ / ۲۱۸ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۳۲. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۴۸ والصحاح (رمن).

۶- «رمّه يرمّه ويرمّه : أصلحه» ، القاموس المحيط (رمّ).

۷- انظر المقتضب : ۴ / ۱۳. «شاط دم فلان أى : ذهب ، وفى حديث عمر رضى الله عنه : القسامه توجب العقل ولا تشيط الدم ، يعنى : لا تهلك الدم». اللسان (شيط). «شطنت الدار : بعدت». اللسان (شطن)

۸- رجع ابن الحاجب إلى كلام الزمخشرى ، وحقه أن يتكلم على هذه الجمله بعد كلامه على قول الزمخشرى : «والتركيب فى معد يكرب وبعلبك».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

كلام العجم (۱) ، حتى لو كان الاسم أعجميّا ولكنّه اسم جنس ثمّ طرأت عليه العلميّه لم تعتبر العجمه ، كما لو سمّى بديباج (۲) وإبريسم (۳) ولجام (۴) ، فإنّه ينصرف وإن كان أعجميّا ، وإنّما اشترطت العلميّه فيها (۵) لأنّه إذا كان اسم جنس امتزج بكلامهم فى أحكام متعدّده ، فضعف أمر العجمه ، وإذا كان مع العلميّه لم تعتوره تلك الأحكام ، فاعتبرت العجمه حينئذ لقوّتها.

وأكثر النحويّين يشترط فى اعتبار العجمه الزياده على الثلاثه (۶) ، وهؤلاء لا يجيزون فى نوح ولوط إلا الصّرف (۷) ، والأكثر على أنّه لا اعتداد بتحرّك الوسط (۸) وبعضهم يعتبره ، وهو الصّحيح ، ويدلّ عليه اعتبارهم سقر علما لجهنّم اتّفاقا (۹) ، وقول سيبويه : «كلّ مذكّر سمّى بثلاثه أحرف من غير حرف تأنيث مصروف ، أعجميّا كان أو عربيّا ، إلّا أن يكون فعل أو نحو : يجد أو نحو : ضرب (۱۰)» منقوض بسحر ، وليس ممّا استثناه.

۱- هذا ظاهر كلام سيبويه. انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۵ ، وإليه ذهب أبو الحسن الدّبّاج ، ولم يشترط الجمهور وأبو على وابن هشام كون الاسم علما فى كلام العجم ، انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۴۳۸ ، وردّ الرضى على ابن الحاجب فى هذه المسأله فى شرح الكافيه : ۱ / ۵۳.

۲- «الدّيباج : أعجمىّ معرب ، وقد تكلمت به العرب» ، المعرب : ۱۸۸ ، والدّبج : النقش.

۳- الإبريسم : أعجمى معرب ، بفتح الألف والراء ، وقال بعضهم : إبريسم بكسر الألف وفتح الراء وترجمته بالعربيه : الذى يذهب صعدا ، المعرب : ۷۵.

۴- اللّجام : معروف ، وذكر قوم أنه عربى ، وقال آخرون : بل معرب ، المعرب : ۳۴۸.

۵- أى : العجمه.

۶- بعدها فى ط : «أو تحريك الوسط».

۷- أجاز عيسى بن عمر وابن قتيبه والجرجانى فى ساكن الوسط الصرف ومنعه ، وتبعهم الزمخشرى ، ورجح الصرف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۴ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۳۹ ، والأشمونى : ۳ / ۲۵۷ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۲ / ۲۱۹.

۸- انظر : الكتاب : ۳ / ۲۲۰ - ۲۲۱ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۶۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۳ ، والأشمونى : ۳ / ۲۵۶ - ۲۵۷.

۹- ردّ الرضىّ على ابن الحاجب فى هذه المسأله ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۳ ، وابن الحاجب فى منعه صرف سقر موافق لصاحب البسيط ، انظر الأشمونى : ۳ / ۲۵۳.

۱۰- تصرف ابن الحاجب قليلا بعباره سيبويه ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۰ - ۲۲۱.

وقولهم : «التأنيث أقوى» (۱) ملغى / بأنّ العدل المقدّر أضعف العلل ، لأنّه أمر تقديريّ متوقّف على منع الصّرف ، ولذلك جاء مماثله مصروفا ، وإذا اعتبر فى نحو : سحر وباب عمر فاعتباره فى العجمه أولى ، والاسم الأعجميّ إذا وافق لفظه عربيّا (۲) وقصد إليه بالتسميه فلا اعتداد بالعجمه ، كما لو سمّى بإسحاق ، وقصد المصدر (۳) ، أو بيعقوب ، وقصد ذكر الحجل (۴) ، ونحو ذلك (۵).

فإن قيل : فيجب أن يكون اعتبار العجمه فى نوح ونحوه ممّا سكّن وسطه أولى ، كمذهب المصنّف (۶) ، لأنّه اعتبر فى نحو هند.

قلت : قد بيّنت إلغاء قوه التأنيث مع التحرّك فى مثل سقر ، ولا يلزم من إلغاء قوّتها مع التحرّك إلغاؤها مع السّكون لضعف السكون ، لكون الكلمه به (۷) فى أعلى درجات (۸) الخفّه ، ولذلك لم يجئ باب نوح إلّا منصرفا وثبت فى هند (۹) الوجهان.

ومذهب صاحب الكتاب (۱۰) أنّ العجمه تمنع جوازا مع سكون الأوسط ، كالتأنيث المعنوىّ على ما سيأتى فى آخر الباب.

قوله : «إلّا إذا اضطرّ الشاعر فصرف» ، مستثنى من قوله : «والاسم يمتنع من الصّرف».

۱- أشار ابن الحاجب إلى قول النحويين : «التأنيث أقوى من العجمه». انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۴ ، وجاء فى هامش النسخه د : «وقوله : «قولهم : التأنيث أقوى» جواب سؤال مقدّر ، كأن سائلا قال : لم منعتم سقر عن الصرف على الإطلاق ، وما منعتم شتر ، قالوا : التأنيث أقوى من العجمه ، لأن المؤنث إما فيه تاء تأنيث أو ألفه أو حرف التأنيث مقدره فى لفظها ، كقولك : سعاد وأصله سعاده ، واعتبرت العرب التأنيث على قسمين فى كلامهم ، بخلاف العجمه ، فإنها موقوفه على لسان آخر ، فالدلاله على السبب من نفس الصيغه أقوى من الدلاله الموقوفه على أمر زائد لا يتعلق بصيغه وباستعمال العرب ، وهذا الفرق ملغى بأنّ العدل أضعف العلل» ، ق : ۲۰ ب.

۲- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الأصح «وافق لفظه لفظا عربيا».

۳- «الإسحاق : ارتفاع الضرع ولزوقه بالبطن ، وأسحق الضرع : يبس وبلى وارتفع لبنه» ، اللسان (سحق)

۴- انظر حياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۴۰۹.

۵- من قوله : «والاسم الأعجمى» إلى «ذلك» جاء بعد قوله : «وثبت فى هند الوجهان» فى الأصل.

۶- انظر ما تقدم ورقه : ۲۸ أ.

۷- سقط من د. ط : «به».

۸- فى د : «درجه».

۹- فى ط : «هذه» تحريف.

۱۰- أى : الزمخشرى.

وكلّ ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الضّروره ردّا له إلى أصله (۱) ، وقد منع الكوفيّون صرف باب «أفعل منك» للضروره ، واستدلّوا بأنّه لم يسمع مع كثرته ، وعلّل بأنّ «منك» قويت بها العلّه لمعاقبتها اللّام والإضافه اللّذين يعاقبان التنوين ، ولا يندفع ب «خير منك» ، فإنّه لا موجب لحذف التنوين (۲).

وأمّا ما ليس فيه سبب فلا يجوز منع صرفه للضروره (۳) بحال ، وأمّا ما فيه سبب واحد فمختلف فى منع صرفه للضروره ، فالبصريّون يمنعون جواز المنع ، والكوفيّون يجيزون منع الصّرف فى الضروره (۴).

وقوله : «وما تعلّق به الكوفيّون فى إجازه منعه فى الشعر ليس بثبت».

أى : ليس بحجه ، والذى تعلّق به الكوفيّون هو قول الشاعر [وهو العبّاس بن مرداس](۵) :

فما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس فى مجمع

فإن أراد (۶) به أنّه ليس بحجه لأنّ الروايه «يفوقان شيخى فى مجمع» كما يقوله بعض البصريّين فى ردّه [كأبى العباس المبرد](۷) فليس بمستقيم ، وإن صحّت هذه الروايه ، لأنّ الروايه الأخرى

۱- أجمع البصريون والكوفيون على جواز صرف ما لا ينصرف فى الضروره الشعريه ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۵۴ ، والإنصاف : ۴۹۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۸.

۲- ذهب الأخفش والكسائى إلى أنّ صرف ما لا ينصرف لغه فى الشعر إلّا «أفعل منك» ، وأنكره غيرهما ، وأجاز البصريون صرف «أفعل منك» بناء على أنّ مانع الصرف وزن الفعل والصفه ، انظر الأصول فى النحو : ۲ / ۸۲ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۵ / ۹۷ ، ۱۰۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۸ ، والهمع : ۱ / ۳۷.

۳- سقط من د : «للضروره» ، خطأ.

۴- انظر الإنصاف : ۴۹۳ - ۵۲۰ ، والأشمونى : ۳ / ۲۷۵.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والبيت فى ديوان العباس : ۱۱۲ ، والموشح : ۱۴۴ ، والإنصاف : ۴۹۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۸ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۳۶۵ ، والخزانه : ۱ / ۷۱ ، وورد بلا نسبه فى الهمع : ۱ / ۳۷. والروايه فى هذه المصادر جميعا : «يفوقان مرداس».

۶- أى : الزمخشرى.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذكر ابن جنى روايه «يفوقان شيخى» ونسبها إلى المبرد وقال : «روايه بروايه والقياس فيما بعد معنا» ، سر صناعه الإعراب : ۵۴۷ وحكى ابن مالك هذه الروايه عن المبرد واتهمه بأن يردّ ما لم يرو ، انظر شرح التسهيل له : ۳ / ۴۳۰ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۸.

صحیحه منقوله فی الکتب الصّحاح کصحیح مسلم وغیره (۱) ، ویکفی فی التمسّک به روایه صحیحه ، وإن روی غیرها من جهه أخری فلا یضرّ ، إذ لیس / بینهما تعارض.

وإن أراد بقوله : «لیس بحجّه» لأنّه علی خلاف القیاس واستعمال الفصحاء فمستقیم عند الأکثرین ، وقد استعمل ذلک فی غیر موضع ، وفیه نظر.

وقول من قال : إنّ ثبوت روایه «شیخی» ینافی روایه «مرداس» ، فدلّ علی بطلانه مستدلا بأنّه لو کان جائزا لم یعدل عنه إلی «شیخی» لکونه أقعد فی المعنی ، ضعیف ، فإنّ الشاعر الفصیح یعدل عن مثله کراهه ارتکاب الضروره ، وقد استدلّ الکوفیون أیضا بقول ذی الإصبع (۲) :

وممّن ولدوا عام

ر ذو الطّول وذو العرض

ولیس بثبت لصحّه حمله علی القبیله (۳) ، واستدلّوا أیضا بقول ابن الرّقیّات (۴) :

ومصعب حین جدّ الأم

ر أکثرها وأطیبها

ولیس بثبت لقول الأصمعیّ فیه : «أفسدت الحضریّه لغته» (۵) ، [لأنّ ابن الرّقیّات خرج من العرب ومکث کثیرا فی البلاد ، فصار کلامه بمنزله کلام الحضریّه ، فلم یسمع](۶).

قوله : «وما أحد سببیه أو أسبابه العلمیّه» إلی آخره.

أقول : إنّما انصرف ما ینکّر ممّا لا ینصرف إذا کان فیه العلمیّه قبل التنکیر ، لأنّه لا یتّفق ما فیه

۱- الرّوایه فی شرح صحیح مسلم للنووی : ۷ / ۱۵۵ ، وفتح الباری بشرح صحیح البخاری : ۹ / ۶۴۸ «یفوقان مرداس فی المجتمع» ، وفی الروض الأنف : ۴ / ۱۵۴ - ۱۵۵ «یفوقان شیخی فی المجمع».

۲- البیت فی دیوانه : ۴۸ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۶۸ ، والمقاصد للعینی : ۴ / ۳۶۴. وورد بلا نسبه فی الإنصاف : ۵۰۱.

۳- وکذا قال ابن یعیش فی شرح المفصل : ۱ / ۶۸.

۴- البیت فی دیوانه : ۱۲۴ ، وجاء بلا نسبه فی الإنصاف : ۵۰۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۶۸. وقال ابن یعیش : «الروایه الصحیحه : وأنتم حین جدّ الأمر». شرح المفصل : ۱ / ۶۸ ، وروایه الدیوان : «لمصعب حین ..».

۵- نقل المرزبانی عن المازنی قوله : «سمعت الأصمعی یقول : ابن قیس الرقیات لیس بحجه ، وأنشد له : ومصعب حین جدّ الأم

ر أكثرها وأطيبها» الموشح : ٢٩٣.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

علـل إحـداها العلميّه ، وهى مؤثّره (۱) ، إلّـا وهى شـرط فى جميعهـا ، أو فيما سوى واحـده منها ، وذلك أنّ العلل تسع إحـداها العلميّه ، بقيت ثمانيه (۲) ، الوصف لاـ يكون مع العلميّه لتضادّهمـا ، والتأنيث شـرط العلميّه ، إن كان بالتاء أو معنويّا ، وإن كان بالألـف فلاـ أثر للعلميّه ، فسـقط التـأنيث أيضا ، والعجمه شـرطها العلميّه ، والتركيب كـذلك ، والجمع لا يؤثّر معه (۳) العلميّه ، فسـقط أيضـا ، والألـف والنون إذا كـان ممّا ليس مؤنّثه فعلى فشـرطه العلميّه ، وإلّا فلا يجامع العلميّه ، فسـقط أيضا ، بقى العـدل ووزن الفعـل ، وهما لا يجتمعان ، وبيانه أنّ للعـدل زنات مخصوصه ، ليس منها شـىء على زنه الفعل ، فلا يجتمع مع وزن الفعل (۴) ، فإذا ثبت أنّه لا يكون مع العلميّه مؤثّره إلّا ما العلميّه شرط فيه أو واحد من العدل أو وزن الفعل ، ولا يطرأ بالتنكير اعتبار ما لم يكن معتبرا إلّا فى باب أحمر على خلاف ، وجب أن يكون ما عـداه إذا نكّر انصـرف لبقائه بلا سـبب إن لم يكن فيه عدل أو وزن فعل ، أو على سبب إن كان / فيه عدل أو وزن فعل ، ولا يرد رجل سمّى بمساجد أو صحراء أو ما أشبههما ، لأنّ العلميّه فى مثل ذلك لا أثر لها ، والحكم ثابت بالجمع على انفراده والألف على انفرادها ، فسقط إيراده.

قال : «إلّا نحو أحمر».

فإنّه مسـتثنى من هذه القواعد (۵) عنـد سـيبويه لوجوب اعتبار الصـفه بعـد التنكير ، وجار عليها عند الأخفش ، فإذا سـمّى بأحمر وشبهه ممّا فيه الصفه قبل العلميّه ثمّ نكّر فسيبويه يمنعه من الصرف ، والأخفش يصرفه (۶).

ووجه قول الأـخفش أنّ العلميّه تنافى الوصـفيه ، فإذا سـمّى به فقـد خرج عن الوصـفيّه ، وبقى ممنوعا من الصـرف للعلميّه ووزن الفعل ، فإذا نكّر زالت العلميّه ، وبقى على سبب واحد ،

۱- سقط من د : «وهى مؤثره» ، خطأ.

۲- كذا ولعل الصواب : «ثمانى».

۳- فى د : «مع».

۴- ردّ الرضى على ابن الحاجب ، ورأى أنه يمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل ووزن الفعل ، انظر شرح الكافيه : ۱ / ۶۶.

۵- فى ط : «القاعده».

۶- حكى المبرد مذهب الأخفش فى هذه المسأله ورآى فيها رأيه ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۹۸ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۲ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۷ - ۸ ، والمسائل المنثوره : ۲۰۵.

فانصرف على قياس ما ذكر آنفا ، ولذلك اتّفق على منع صرف «أفضل» إذا سمّى به ، وصرفه إذا نكّر ، وهو مثل «أحمر» (۱).

ووجه قول سيبويه أنّ الصّرف ومنعه من الأحكام اللفظيّه ، فتعتبر (۲) فى أمرها الوصفيّه الأصليّه ، كما اعتبرت فى جمعه وإدخال اللّام عليه ، لذلك قالوا فى جمع أحمر : حمر ، وإن كان علما ، وقالوا : الأحمر ، فلولا اعتبار الوصفيّه لم يجز ذلك فيه ، ولذلك لم يجز أن يقال فى جمع أحمد : حمد ، ولا الأحمد ، بل قالوا : أحامد ، لأنّه ليس بصفه ، فقد (۳) ثبت أنّهم يعتبرون الوصفيّه الأصليّه ، فيجب اعتبارها أيضا ههنا ، لأنّها أحكام لفظيّه مثلها ، والذى يحقّق ذلك منعهم صرف أدهم وأرقم وأسود (۴) بعد خروجه عن الوصفيّه [الأصليّه](۵) إلى الاسميّه [العارضه](۶) ، فلولا اعتبار الوصفيّه الأصليّه لم يستقم ذلك (۷) ، وكان يجب صرفه ، فإجماعهم على منع صرفه دليل واضح فى باب «أحمر» إذا نكّر على مذهب سيبويه (۸).

وقولهم : «توافقنا» (۹) فى «أفضل العلم» وهو مثل «أحمر» (۱۰) مغالطه ، فإنّه ليس مثله ، لأنّ «أفضل» لا يكون صفه حتى (۱۱) يتّصل به «من» ، فحينئذ يكون صفه (۱۲) ، وعند ذلك نحن وهم متّفقون على أنّه إذا نكّر لم ينصرف ، فما جعلوه حجّه لهم إنّما هو حجّه عليهم.

قالوا : لو كانت الوصفيّه الأصليّه يصحّ اعتبارها فى منع الصّرف لصحّ اعتبارها مع العلميّه ،

۱- انظر الكتاب : ۳ / ۲۰۲ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۲ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۹ ، وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۲۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۹۸.

۲- فى د : «تعتبر».

۳- فى د : «وقد».

۴- انظر ما تقدم ص ۹۴.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من د : «ذلك».

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۱۹۸ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۱.

۹- كتب فى هامش النسخه د : «أى الأخفش» ق : ۲۱ ب.

۱۰- فى الأصل. ط : «وهو مثله» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۱۱- فى ط : «صفه حينئذ حتى ..».

۱۲- سقط من ط : «فحيتئذ يكون صفه».

كما يصحّ اعتبارها فى الجمع والألف / واللّام مع العلميّه ، ولمّا لم يصحّ لم يصحّ ، وبيان أنّه لم يصحّ أنّك لو سمّيت رجلا بضارب وما أشبهه من الصفات لانصرف بالإجماع ، ولو اعتبرت الوصفيّه الأصليّه لوجب أن يكون غير منصرف ، فلمّا لم يصحّ اعتبارها مع العلميّه لم يصحّ اعتبارها بعد التنكير (۱) ، لأنّه إذا (۲) نكّر نفس العلم (۳) بعد انتفاء اعتبار الوصفيّه فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك ، وهو مشكل ، والجواب عنه أنّه لم تعتبر الوصفيّه مع العلميّه فى حكم واحد لتنافى ثبوتهما فى التحقيق ، فكرهوا تقدير شيئين متنافيين يثبتان حكما واحدا بخلاف الجمع ، ودخول الألف واللّام ، فإنّه حكم باعتبار الوصفيّه لا مشاركه للعلميه معها (۴) فيه ، فإذا نكّر نحو «أحمر» فقد زالت العلميّه التى كان يتعذّر اعتبار الوصفيّه معها فى الحكم الواحد ، وهو منع الصّرف ، ولم يتعذّر اعتبار الوصفيّه بعد التنكير ، لأنّه حينئذ صار مثل «أحمر» فى الجمع ، ودخول الألف واللّام بخلاف ما قبل التنكير ، فقد ظهر الفرق بين الوصفيّه مع العلميّه وبينها بعد التنكير.

قال : «وما فيه سببان من الثّلاثىّ السّاكن الحشو (۵) كنوح ولوط منصرف فى اللّغه الفصيحه التى عليها التنزيل».

أقول : أكثر الناس على صرف نوح ولوط وهود وجوبا ، كما تقدّم من اشتراط الزياده أو تحرّك الأوسط على الأصحّ ، وإن كان الأكثر على اشتراط الزياده تعيينا ، وخالفهم الزمخشرى (۶) فيهما معا لشبهه ، وهى : أنّهم متّفقون على جواز صرف نحو : دعد وهند ومنعه الصّرف ، وجواز صرفه لمقاومه السّكون أحد السّببين (۷) ، ومتّفقون على وجوب منع الصرف فى ماه (۸)

۱- جاء فى هامش النسخه د : «اعتبر نفس الوصف لا الوصف المقيد بالألوان والعيوب» ، ق : ۲۱ ب.

۲- فى د : «إنما».

۳- فى د : «العلميه».

۴- فى ط : «للعلميه التى كانت معها ..».

۵- فى د : «الأوسط».

۶- انظر ما تقدم ورقه : ۲۷ ب.

۷- أى : العلميه والتأنيث.

۸- قال الأزهرى : «الماه : قصب البلد ، ومنه قول الناس : ضرب هذا الدينار بماه البصره وبماه فارس ، قلت : كأنه معرب». تهذيب اللغه : ۶ / ۴۷۳ ، وقال البكرى : «الماه بالفارسيه : قصبه البلد أى بلد كان ، ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه». معجم ما استعجم : ۴ / ۱۱۷۶ ، ولم يذكر ياقوت (ماه) فى معجم البلدان ، وانظر المعرب : ۳۹۶.

وجور (۱) ، فلو كانت العجمه لا أثر لها فى السّاكن الأوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند ودعد فى منع الصّرف وجوازه ، ولمّا تخالفا دلّ على اعتبار العجمه فى السّاكن الأوسط (۲) ، فثبت أنّ نحو هند كنوح ولوط وهو قوىّ جدّا بالنظر إلى المعنى ، إلّا أنّه لم يسمع منع صرف نحو : نوح ولوط مع / كثره استعماله ، والمختار منع صرف باب هند (۳) ، فوجب أخذ قيد (۴) فى العجمه ، وهو أن يشترط فى اعتبارها الزياده أو الحركه على القول الآخر ، وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند.

والجواب عن ماه وجور أنّ السّكون إنّما يقاوم التأنيث بشرط أن لا يتقوّى بالعجمه ، ولا يلزم من كون العجمه مقوّيه فى امتناع مقاومه السّكون أن تكون سببا فيما سكن وسطه ، فتندفع بذلك الشّبهه.

قال : «والتكرّر فى نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح».

اللّام فى التكرّر لتعريف العهد لما تقدّم فى أوّل الفصل من قوله : «أو تكرّر واحد منها» ، لأنّ المعنى أو حصل تكرّر ، ويكون ذلك فى موضعين :

أحدهما : ألف التأنيث المقصوره أو الممدوده ، نزّلوا لزومها فى الكلمه منزله تأنيث مكرّر.

والثانى : الجمع المقدّم صفته ، وهو صيغه منتهى الجموع ، ألا ترى أنّك تقول : كلب وأكلب ، ثم تجمع أكلبا على أكالب ، ثم لا تجمع أكالب ، لأنّه قد جمع مرّتين ، فتكرّر الجمع ، فلذلك قام مقام علّتين ، وحمل «مساجد» ونحوه (۵) عليه لمشاكلته فى زنته وامتناع جمعه ، وإن لم يكن جمع (۶) جمعين محقّقين تنزيلا له منزلته للمشاكله المذكوره ، فلذلك قام مقام علّتين والله أعلم.

۱- هى مدينه بفارس ، وهى مدينه نزهه طيبه ، انظر معجم البلدان (جور). وجاء بعد كلمه (جور) فى د : «اسمى بلدين» ، ونقل الأشمونى عن صاحب البسيط قوله : «أو يكون أعجميا كجور وماه اسمى بلدين» ، الأشمونى : ۳ / ۲۵۳.

۲- سقط من د من قوله : «لكان حكم ماه» إلى قوله : «الأوسط» ، خطأ.

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۲۴۰ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۶۷ - ۶۸.

۴- فى ط : «قيده».

۵- فى د. ط : «وشبهه».

۶- سقط من د : «جمع» ، خطأ.

«القول فی وجوه إعراب الاسم»

قوله : «والفاعل واحد لیس إلّا».

قال الشیخ : یرید أنّ نسبه الفعل إلی الفاعل علی جهه الإسناد ، والإسناد (۱) لا یختلف ، فلذلک لم یتعدّد الفاعل ، ونسبه الفعل إلی المفعول لیست علی جهه الإسناد ، وإنّما هی علی جهه التعلّق ، والتعلّق یختلف ، فتاره یتعلّق به علی أنّه الذی فعل ، وهو المفعول المطلق ، وتاره یتعلّق به علی أنّه الذی یفعل به ، وهو (۲) المفعول به ، وتاره یتعلّق به علی أنّه الذی فعل فیه ، وهو المفعول فیه ، وتاره یتعلّق به علی أنّه الذی (۳) فعل من أجله ، وهو المفعول من أجله ، وتاره یتعلّق به علی أنّه / الذی (۴) فعل معه ، وهو المفعول معه ، فلذلک لم یجئ الفعل إلّا بفاعل واحد ، وقد یجیء (۵) بمفاعیل متعدّده.

«وأمّا التوابع» ، إلی آخره.

قال الشیخ : اختلف الناس فی عوامل (۶) التوابع ، فمنهم من یقول : ینسحب حکم العامل علی القبیلین جمیعا (۷) ، أعنی التابع والمتبوع ، ومنهم من یقول : یقدّر عامل مثله فی المتبوعات

۱- سقط من د : «والإسناد» ، خطأ.

۲- العباره فی د : «علی أنه فعل به - أی تعلّق به التعلّق المفتقر هو إلیه فی المعنی - وهو».

۳- سقط من د : «الذی».

۴- سقط من د. ط : «الذی».

۵- فی د. ط : «جاء».

۶- فی ط : «عامل».

۷- نسب الأشمونی هذا القول إلی سیبویه والجمهور ، والمسأله بحاجه إلی تفصیل ، فمذهب سیبویه أن العامل فی البدل والصفه والتأکید وعطف البیان هو العامل فی المتبوع ، وأن العامل فی المعطوف بالحرف هو الأول بواسطه الحرف ، ومذهب الأخفش أن العامل فی الصفه والتأکید وعطف البیان معنوی ، ومذهب المبرد والسیرافی أن العامل فی البدل والنعت والتأکید هو العامل فی متبوعاتها ، انظر الکتاب : ۱ / ۱۵۰ ، ۲ / ۶۰ ، والمقتضب : ۴ / ۳۱۵ ، وأسرار العربیه : ۳۰۰ - ۳۰۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۳ / ۶۷ - ۶۸ ، ۳ / ۷۵ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۹۹ - ۳۰۰ ، والبسیط فی شرح جمل الزجاجی ۳۲۹ ، ۳۳۱ ، ۳۷۰ ، ۳۸۷ ، وتوضیح المقاصد والمسالک : ۳ / ۱۳۲ ، والأشمونی : ۳ / ۵۸ ، والهمع : ۲ / ۱۱۵.

كلّها (۱) ، ومنهم من يقول : هو فى البدل والمعطوف بالحرف مقدّر (۲) ، وفى غيرهما (۳) منسحب ، والفرق أنّ البدل فى (۴) حكم تكرير (۵) العامل بدليل مجىء ذلك صريحا فى قوله تعالى : (لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)(۶) ، والعطف بالحرف فيه (۷) ما يقوم مقام العامل ، فكأنّه موجود ، ولذلك فرّق بين هذين القسمين وبين ما عداهما ، وقيل : العامل فيها كونها صفه ، وقيل : العامل عامل الصفه والموصوف معا ، وكذلك بقيّه التوابع.

والصحيح الأوّل لأنّه به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب ، ولأنّ المعنى عليه ، بدليل «اشتريت الجاريه نصفها» (۸) و «جاءنى غلام زيد وعمرو» ، ألا ترى أنّه لو قدّر الأوّل فسد المعنى؟ وفساد غير البدل والعطف أولى ، وبه يتبيّن فساد القول الثالث.

ومن صحّح الثانى بدليل «أعجبنى قيام زيد وعمرو» و «قيام زيد» لا ينسب إلى عمرو مردود بأنّ القيام لم ينسب إلى عمرو بعد نسبته إلى زيد ، وإنّما نسب (۹) المتكلّم فى أوّل الأمر إليهما معا ، مثل «قام الزيدون» ، وإذا وجب صحّه ذلك من غير تقدير وجب صحّه الآخر.

۱- نسب الرضى إلى بعضهم القول بأن العامل مقدر من جنس الأول فى الصفه والتأكيد وعطف البيان. انظر شرح الكافيه له : ۱ / ۳۰۰.

۲- هو مذهب أبى على الفارسى وابن جنى والرمانى ، انظر الخصائص : ۲ / ۴۲۶ - ۴۲۷ ، وسر الصناعه : ۶۳۵ - ۶۳۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۶۷ ، ۳ / ۷۵ ، والبسيط فى شرح حمل الزجاجى : ۳۲۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۰.

۳- فى د. ط : «غيره» ، تحريف.

۴- سقط من ط : «فى» ، خطأ.

۵- فى ط : «تكرار».

۶- الأعراف : ۷ / ۷۵ ، والآيه : (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) وجاء بعد الآيه فى د : (لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّهٍ) ، والآيه من سوره الزخرف : ۴۳ / ۳۳ ، وستأتى.

۷- فى د : «والعطف بالحروف فيها» ، تحريف.

۸- بعدها فى د : «أوكلها».

۹- فى ط : «نسبه».

ومن صحّح الثالث بنحو (لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً)(١) يجاب بأنّ حروف الجرّ فى نحو ذلك للتأكيد.

وضعف الرابع بلزوم إعراب واحد ، وبأنّه ليس ممّا (٢) به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب ، والخامس قريب.

وترك ذكر المفعول الذى لم يسمّ فاعله لأنّه عنده فاعل (٣) ، وترك ذكر المرفوع فى باب «كان» لأنّه عنده (٤) فاعل لأنّه منسوب إليه الفعل (٥) ، ومن قال : [إنّه](٦) ليس بفاعل لأنّ أفعالها لا دلاله لها على الحدث يلزمه (٧) منه أن لا تكون أفعالا (٨).

وسمّى الرفع رفعا لاستعلاء الشّفتين عنده ، كما أنّ الخفض سمّى خفضا لنزول الشّفتين عمّا كانت عنده ، والجرّ إمّا لأنّه بمعنى الخفض من جرّ الجبل (٩) ، وهو أسفله ، وإمّا لأنّه يدلّ على جرّ معنى الفعل إلى الاسم ، أى إيصاله ، فسمّى باسم مدلوله ، وأمّا النصب فلأنّه من الألف التى الانتصاب من / صفتها (١٠).

١- الزخرف : ٤٣ / ٣٣ ، والآيه : (لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ).

٢- سقط من ط : «مما».

٣- انظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٧١.

٤- سقط من د : «عنده» ، خطأ.

٥- انظر الكتاب : ١ / ١٤٦ ، والمقتضب : ٤ / ٨٦ ، والأصول : ١ / ٨١ - ٨٢ ، وأسرار العربيه : ١٣٨.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- فى ط : «يلزم».

٨- ذهب المبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى وابن يعيش إلى أن الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، والمشهور أنه يدل عليه ، انظر الكتاب : ١ / ٢٦٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٣ ، ٣ / ٩٧ ، والأصول : ١ / ٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٩ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى : ٦٦٤ ، ومغنى اللبيب : ٤٨٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٧٥.

٩- فى الأصل. ط : «الحبل» ، تصحيف. وما أثبت عن د. «والجرّ : أصل الجبل وسفحه» ، والجمع جرار ، وفى حديث عبد الرحمن «رأيته يوم أحد عند جرّ الجبل ، أى : أسفله» اللسان (جرر).

١٠- انظر الإيضاح فى علل النحو : ٩٣.

ذكر المرفوعات

الفاعل

قال (۱) : «الفاعل : هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه ، مقدّما عليه».

قال الشيخ : قوله : «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه» (۲) ، لم يقتصر على قوله : «هو المسند إليه من فعل أو شبهه» ، لئلّا يرد عليه مثل قولك : «زيد قام» ، لأنّه (۳) مسند إليه وليس بفاعل (۴) ، فقال : «مقدّما عليه» ، ليخرج ذلك عنه ، وهو فى الحقيقه غير لازم ، لأنّ «زيدا» فى قولك : «زيد قام» ليس بمسند إليه الفعل أو شبه الفعل ، وإنّما أسند إليه الفعل مع ما أسند إليه الفعل ، فالفعل أو شبهه (۵) مسند إلى ما هو مؤخّر ، وهو الضمير ، وهما جميعا مسندان إلى زيد ، وإنّما اتّفق أنّ الضمير الذى فى «قام» أو فى «قائم» فى قولك : «زيد قائم» هو فى المعنى زيد ، فتوهّم أنّه وارد ، وليست هذه دلالة لغويّه ، وإنّما هى دلاله عقليّه ، ولذلك لم يختلف فى أنّه مسند إلى الضمير لا إلى زيد ، ويجاب عن ذلك باعتبار لفظ هذا الحدّ بأنّ (۶) قوله : «من فعل أو شبهه» لم يأت به قاصدا إلى أنّه من جمله الحدّ لما فيه من التّردّد الذى هو مناف للحدود ، وإنّما أتى به كالفضله مبيّنا أقسام المسند ، فلمّا لم يكن ذلك مقصودا فى الحدّ دخل عليه لو اقتصر عليه «زيد قام» (۷) و «زيد قائم (۸) أبوه» وشبهه ، لأنّه مسند إليه ، فلو اقتصر على قوله : «هو المسند إليه» لدخل ذلك فى الحدّ (۹) ، فاحتاج أن يقول : «مقدّما عليه أبدا».

۱- فى د : «قال صاحب الكتاب» ، وعرف ابن الحاجب الفاعل بقوله : «هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه ، وقدّم عليه على جهه قيامه به» الكافيه : ۶۸.

۲- سقط من د من قوله «قال الشيخ» إلى «شبهه».

۳- فى د. ط : «فإنّه».

۴- انظر تعليل عدم كون «زيد» فاعل فى المقتضب : ۴ / ۱۲۸ ، وانظر أسرار العربيه : ۷۹ - ۸۴.

۵- فى ط : «وشبهه» ، تحريف.

۶- فى ط : «فإن» ، تحريف.

۷- فى د : «قائم».

۸- فى د : «قام».

۹- سقط من د من قوله : «فلو اقتصر» إلى «الحد» ، خطأ.

أمّا من قال : الفاعل هو المسند إليه الفعل أو شبهه (۱) فقد جعل ذكر الفعل أو شبهه (۲) من جمله حدّه ، وعند ذلك لا يحتاج إلى ذكر وجوب التقديم لمّا بيّن (۳) أنّه لا يكون إلّا كذلك (۴) ، ثمّ مثّل بإسناد الفعل وشبهه لمّا قصد إلى ذكرهما أوّلا ، وسيأتى ذكر ما يتنزّل منزله الفعل فى ذلك فى آخر قسم الأسماء.

قال الشيخ : ومفعول ما لم يسمّ فاعله عنده فاعل ، والذى يدلّ عليه أنّه داخل فى الحدّ (۵) ، وأنّه لم يذكره فى المرفوعات ، فدلّ على أنّه داخل فى حدّ الفاعل ، إذ لا يصحّ دخوله مع غيره بوجه ، وأنّه قد صرّح بذلك فى بعض فصول كتابه ، وهو قوله : «وتضاف الصفه إلى فاعلها ، كقولك : معمور الدار ، ومؤدّب الخدّام» (۶) ، ومن لم يجعله فاعلا احتاج فى حدّ الفاعل إلى حدّ لا يدخل هو (۷) فيه ، فيقول : هو ما أسند الفعل إليه (۸) وقدّم عليه / على طريقه فعل ، أو على طريق القيام به (۹).

قال : «وحقّه الرفع».

وأراد أنّ ذلك الأمر يناسبه لا على أن يخبر بأنّه مرفوع ، لأنّ ذلك قد علم من أصل كلامه فى المرفوعات ، والوجه (۱۰) الذى (۱۱) استحقّ به الرفع أنّه لمّا احتيج إلى الإعراب للمعانى الجاريه على الأسماء ، وكان الفاعل متّحدا غير متعدّد ، وغيره يتعدّد ، كان (۱۲) المنفرد أولى بالحركه المستثقله

۱- فى ط : «وشبهه» ، تحريف.

۲- فى ط : «وشبهه» ، تحريف.

۳- فى ط : «تبيّن».

۴- سقط من د من قوله : «لمّا بيّن» إلى «كذلك» ، وهو خطأ.

۵- فى ط : «فى حده».

۶- قال الزمخشرى فى باب الصفه المشبهه : «وتضاف إلى فاعلها ، وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها فى ذلك فيقال : ... ومعمور الدار ومؤدب الخدام» المفصل : ۲۳۰.

۷- سقط من د : «هو».

۸- فى د : «إليه الفعل».

۹- حدّ ابن الحاجب مفعول ما لم يسمّ فاعله بقوله : «هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه» الكافيه : ۷۲.

۱۰- فى ط : «الوجه» ، تحريف.

۱۱- سقط من د : «الذى» خطأ.

۱۲- فى الأصل «وكان» تحريف. وما أثبت عن د. ط.

ليقلّ الثقل ، والمتعدّد أولى بالحركه الخفيفه لذلك ، وقيل : لأنّه (۱) الأوّل فأعطى الأثقل قبل الكلال (۲) بما بعده (۳).

قال : «ورافعه ما أسند إليه».

يعنى الفعل وشبهه ، ويعنى برافعه ما يسمّى عاملا فى اصطلاح النحويين ، ومعنى العامل هو الأمر الذى يتحقّق به المعنى المقتضى (۴) للإعراب ، ومعلوم أنّ مقتضى الإعراب فى الفاعل هو الفاعليّه (۵) على ما تقدّم ، ولا تتحقّق الفاعليّه ولا تتقوّم إلّا بمسند من الفعل أو شبهه (۶) ، فعلم أنّ ما أسند إليه هو الفاعل (۷) ، ولا فرق فى الفاعل (۸) بين أن يكون مثبتا أو منفيّا ، فزيد فى «قام زيد» فيما نحن فيه مثله فى «ما قام زيد» ، لأنّه إنّما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل معه دالا على ما (۹) هو له ، وهو كذلك أثبت أو نفى.

قال : «والأصل فيه أن يلى الفعل».

لأنّه أحد جزأى الجمله المفتقره إلى ذكرهما (۱۰) ، وقد وجب تقديم الفعل ، فينبغى أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه لا غيره من الفضلات ، إذ المفتقر إليه أولى بالذكر من المستغنى عنه.

قال : «فإذا قدّم عليه غيره كان فى النيّه مؤخّرا».

۱- فى د : «أنه» ، تحريف.

۲- فى ط : «الكلام» ، تحريف.

۳- من أجل تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول انظر : المقتضب : ۱ / ۸ والخصائص : ۱ / ۴۹ وأسرار العربيه : ۷۷ - ۷۸ والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۲۳۱.

۴- فى د : «والمقتضى» ، تحريف.

۵- هذا قول خلف الأحمر على ما نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر : ۱ / ۵۲۰ ، وانظر مذاهب النحويين فى العامل فى الفاعل فى أسرار العربيه : ۷۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۰۵ - ۱۰۷ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى : ۲۶۱ - ۲۶۲.

۶- فى د : «وشبهه» ، تحريف.

۷- فى د : «العامل» ، تحريف.

۸- فى الأصل «الفاعليه» ، تحريف ، وما أثبت عن د. ط.

۹- فى د. ط : «من».

۱۰- فى الأصل. ط : «المفتقر إلى ذكرها» ، وما أثبت عن د.

وهو أثر ما تقدّم ، ثم استدلّ على ذلك بمسألتين ، إحداهما جائزه والأخرى ممتنعه ، ولا وجه للتفرقه بينهما إلّا باعتبار ما تقدّم ذكره ، ووجه الدلاله هو أنّه قد علم أنّ الضمير لا بدّ له من عوده إلى (۱) مذكور متقدّم إمّا لفظا ومعنى وإمّا لفظا لا معنى ، وإمّا معنى لا لفظا ، فإن كان غير عائد على شيء من ذلك كان ممتنعا ، وقد جاز «ضرب غلامه زيد» وامتنع «ضرب غلامه زيدا» فلو كان كلّ واحد منهما على سواء لجازت المسألتان أو امتنعتا ، ولمّا جازت إحداهما وامتنعت الأخرى ، ولا مصحّح سوى ما ذكرناه - وهو مناسب - وجب التعليل به.

وأمّا قول الشاعر (۲) :

جزى ربّه عنّى عدىّ بن / حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فمردود عند المحقّقين ، أو أراد (۳) «ربّ الجزاء» المدلول عليه بقوله : «جزى» (۴) ومنه قول

۱- فى د : «على».

۲- نسب ابن جنى البيت فى الخصائص : ۱ / ۲۹۴ إلى النابغه ، وقال المفضل بن سلمه بن عاصم : «ثم إنّ شاعرا يقال : إنه عبد الله بن همارق أحد بنى عبد الله بن غطفان ، ويقال : إنه النابغه الذبيانى قال : البيت» الفاخر : ۲۳۰. وتردّد العينى فى نسبته فقال : «قيل : إن قائله هو النابغه الذبيانى ، وقال أبو عبيده : قائله هو عبد الله بن همارق ، وحكى الأعلم أنه لأبى الأسود الدؤلى ، وقد قيل : إن قائله لم يعلم حتى قال ابن كيسان : أحسبه مولدا مصنوعا» المقاصد : ۲ / ۴۸۷ ، ونسبه البغدادى إلى أبى الأسود الدؤلى يهجو به عدىّ بن حاتم الطائى ، انظر الخزانه : ۱ / ۱۳۴ ، واكتفى محقق ديوان أبى الأسود بنقل كلام صاحب الخزانه ، انظر ديوان أبى الأسود : ۲۳۷ والبيت المروى فى ديوان النابغه الذبيانى هو : «جزى الله عبسا فى المواطن كلّها ...» البيت. ديوان النابغه : ۲۱۴ ، وورد فى النقائض : ۹۹ البيت التالى منسوبا إلى النابغه الذبيانى : «لحا الله عبسا عبس آل بغيض كلحى الكلاب العاويات وقد فعل» وروايه البيت فى الفاخر : ۲۳۰ «جزى الله عبسا عبس إبن بغيض .. البيت». والبيت بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۶.

۳- فى ط : «وأراد» ، تحريف.

۴- سقط من د من قوله : «أو أراد» إلى «جزى» ، خطأ.

سليط بن سعد (١) :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمّار

ومن يجز «ضرب غلامه زيدا» يحتجّ به (٢) ، وهو ضعيف (٣).

١- جاء البيت بهذه النسبه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ١٠١ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٩٥ والدرر : ١ / ٤٥ ، وورد بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٣٥ ، والأشمونى : ٢ / ٥٩ ، والهمع : ١ / ٦٦. سنمار كطرماح رجل رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفه للنعمان بن امرئ القيس الأكبر ملك الحيره ، فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه فخرّ ميتا انظر المقاصد : ٢ / ٤٩٥ - ٤٩٦.

٢- أجاز ذلك الأخفش وابن جنى وصححه ابن مالك ، انظر الخصائص : ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦١ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٧٢.

٣- جاء بعدها فى د : «وكذا قوله : فلو أنّ مجدا أخلد الدّهر واحدا من الناس أبقى مجده الدّهر مطعما يعنى مطعم بن عدى ، يعنى أبقى مجد المطعم الدهر ، ومثله قول آخر : كسا جوده ذا الجود أثواب سؤدد ورقّى نداه ذا النّدى فى ذرا المجد» والبيت الأول لحسان بن ثابت ، وهو فى ديوانه : ٤٥٤ ، ومغنى اللبيب : ٥٤٥ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٩٧. والبيت الثانى فى مغنى اللبيب : ٥٤٥ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٩٩ بلا نسبه.

«فصل : ومضمره فی الإسناد» إلی آخره.

قال الشیخ : یرید به (۱) أنّه یصحّ وقوع المضمر فاعلا ، کما یصحّ وقوع الظاهر (۲) فاعلا (۳) ، وهذا وإن کان غیر ملبس إلّا أنّه ذکره لاشتماله علی مسأله تلبس علی المبتدئین ، وهی (۴) مثل «زید قام» ، ولذلک أشبع الکلام فیها ، واستدلّ علیها ، ولأنّ غرضه أن یسوق باب الفعلین الموجّهین إلی شیء واحد ، فاحتال إلی (۵) الإتیان به بذکر الفاعل المضمر لیجرّه الذکر باعتبار أحد مسائله ، ثمّ لیسوق (۶) المسائل کلّها ، وکذلک فعل.

قال : «وتقول (۷) : «زید ضرب» ، فتنوی فی «ضرب» فاعلا ، وهو ضمیر یرجع إلی زید» إلی آخره.

وغرضه أن یثبت أنّ زیدا فی «زید ضرب» لیس فاعلا للفعل المتأخّر ، ولا أنّ الفاعل محذوف ، فإنّ الأمرین قد یتوهّمان (۸) ، فاستدلّ علی ذلک بوجوب «أنا ضربت» و «أنت ضربت» ، فلو کان «زید» فاعلا لوجب أن یکون «أنا» فاعلا ، ولو کان «أنا» (۹) فاعلا لوجب جواز «أنا ضرب» ، ولمّا لم یجز دلّ علی أنّه لیس بفاعل ، وکذلک لو کان الفاعل محذوفا فی «زید ضرب» لجاز حذفه فی «أنا ضرب» ، ولمّا لم یجز لم یجز (۱۰) للعلم باستوائهما فی مصحّح الجواز والامتناع ، ولا یجوز إضماره مستترا فی «أنا ضرب» لفقدان شرط الاستتار فی الماضی ، وشرطه أن یکون لمفرد غائب ، وهذا لیس بغائب (۱۱) ، ولمّا فقد شرط الاستتار ولا بدّ من الفاعل وجب ذکره علی حسب ما یقتضیه الوضع له ، والذی وضع له لفظ بارز فوجب أن یؤتی به ، وسیأتی الکلام فی المضمرات بتفاصیله.

۱- سقط من د : «به».

۲- فی د : «المظهر».

۳- سقط من د. ط : «فاعلا».

۴- فی الأصل «وهو» تحریف وما أثبت عن د. ط.

۵- فی د : «علی».

۶- فی د : «یسوق».

۷- فی د : «فنقول» ، وهو مخالف للمفصل : ۱۹.

۸- وردت هذه العباره مضطربه فی ط. «وغرضه أن یثبت أن زیدا فی «زید ضرب» لیس بغائب ، ولما فقد شرط الاستتار ولا بد من الفاعل یتوهمان ..».

۹- سقط من ط : «أنا».

۱۰- سقط من ط : «لم یجز» ووردت العباره فیها «ولمّا لم یجز للعلم ..» وهو خطأ.

۱۱- فی ط : «لغائب».

فصل : «ومن إضمار الفاعل (۱) قولك : ضربنى وضربت زيدا»

إلى آخره.

قال الشيخ : الإضمار فى هذه المسأله من هذا الفصل ليس على باب الإضمار المتقدّم بل هو إضمار قبل الذكر ، ولذلك نبّه عليه ، ولكنّه لمّا كان إضمارا صحّ الإتيان به ، إذ (۲) كان (۳) كلامه فى مثله باعتبار الإضمار ، ولمّا ساق هذه المسأله وتكلّم عليها باعتبار توجيه / فعلها مع فعل آخر إلى ظاهر بعدهما (۴) ذكر ما كان مثلها من باب التوجيه ، فجرّ ذكر الإضمار إحدى المسائل ، وجرّ ذكر المسأله باعتبار أمر اشتملت عليه من باب آخر ذكر جميع تلك المسائل ، وهذا الباب ضابطه أن يذكر فعلان أو شبههما موجّهين فى المعنى (۵) إلى شىء واحد ذكر بعدهما ظاهرا ، فقد (۶) يكون توجيههما على جهه الفاعليّه ، وقد يكون على جهه المفعوليّه ، وقد يكون الأوّل على الأوّل ، والثانى على الثانى ، وقد يكون على العكس ، مثال ذلك : «قام وقعد زيد» ، و «ضربت وأكرمت زيدا» ، و «قام وأكرمت (۷) زيدا» ، و «ضربت وقام زيد» ، فإن أعمل الثانى فى الظاهر بعده (۸) فلا يخلو الأوّل من أن يكون موجّها على جهه الفاعليّه أو [على](۹) جهه المفعوليّه ، فإن كان موجّها على جهه الفاعليّه ، وهى عين المسأله التى هى أصل الفصل وجب الإضمار فيه على مطابقه ذلك الظاهر عند المحقّقين ، فتقول : «ضربانى وضربت الزيدين» ، وشبهه ، وامتنعت على مذهب الفراء ، وجازت من غير إضمار على مذهب الكسائى (۱۰) ، والدليل على جوازها ورود مثلها فى

۱- ط : «الفعل» ، تحريف.

۲- فى ط : «إذا» ، تحريف.

۳- سقط من د : «كان».

۴- فى ط : «بعدها» ، تحريف.

۵- فى الأصل : «معنى» ، وما أثبت عن د. ط.

۶- فى د : «وقد».

۷- فى د : «وضربت».

۸- سقط من ط : «بعده».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- انظر المسائل البصريات : ۵۲۷ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۲۵۲ ، ۲۵۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۷۴.

كلام العرب كقوله (۱) :

وكمتا مدمّاه كأنّ متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

ونظائرها ، وإذا ثبت جوازها وجب الإضمار ، لئلّا يؤدّى إلى فعل من غير ذكر الفاعل (۲) ، وليس ذلك من لغتهم ، فثبت ما ذكره المحقّقون.

وأمّا مذهب الفرّاء فإنه لمّا رأى المسأله لا تخلو من أحد أمرين (۳) ، كلّ واحد منهما على خلاف الأصول حكم بمنعها ، لأنّه إن أضمر أضمر قبل الذكر ، وإن حذف حذف الفاعل (۴) ، فأوجب إعمال الأوّل منها (۵) ، وقال فى نحو : «قام وقعد زيد» : العامل فى «زيد» الفعلان معا ، ولا ضمير فى واحد منهما ، ويجيب فى (۶) مثل «جرى فوقها» (۷) بأنّه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء.

وأمّا الكسائىّ فإنّه لمّا ثبت عنده الجواز رأى أنّه يلزم من الإضمار الإضمار قبل الذكر ، فرأى أنّ الحذف أقرب ، وهو بعيد ، فإنّ الإضمار قبل الذكر قد ثبت فى مواضع ، وحذف الفاعل (۸) لم يثبت بحال ، فإذا لم يكن بدّ من أحدهما فالإضمار أقرب /.

وإن كان الأوّل يحتاج إلى مفعول وجب حذفه كقولك : «ضربت وضربنى الزيدون» ، ولا تقول : «ضربتهم وضربنى الزيدون» ، لأنّ الموجب للإضمار مفقود ، وهو كونه فاعلا ، وأمّا المفعول ففضله فى الكلام (۹) ، يجوز حذفه ، فلذلك وجب الحذف لئلّا يؤدّى إلى الإضمار قبل

۱- هو طفيل الغنوى ، والبيت فى ديوانه : ۲۳ ، والكتاب : ۱ / ۷۷ ، والإنصاف : ۸۸ والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۷۵ ، وأمالى ابن الحاجب : ۴۴۳ ، قوله : وكمتا : جمع أكمت وليس بجمع كميت ، لأن المصغر لا يجوز جمعه لزوال علامه التصغير بالجمع ، ومدمّاه : من دمى يدمى أى : شديده الحمره ، واستشعرت : جعلت شعارا ، والشّعار : مايلى الجسد من الثياب ، ومذهب هنا : من أسماء الذهب. المقاصد للعينى : ۳ / ۲۷ - ۲۸.

۲- جاء بعدها فى د : «مع أن الفاعل بمنزله الجزء منه» وليس ...

۳- فى د : «الأمرين».

۴- جاء بعدها فى د : «بلا بدل».

۵- فى ط : «فيهما» ، والعباره فى د : «إعمال الأول فى المسأله» وقال ...

۶- فى ط : «عن».

۷- أى : البيت السابق.

۸- جاء بعدها فى د : «بلا بدل».

۹- فی د : «کلامهم».

الذكر من غير ضروره ، وقد استدلّ (۱) على ذلك بالمفعول الثانى من (۲) باب «علمت» فى مثل : «ظنّنى قائما (۳) وظننت زيدا قائما» ، فإنّه يجب ذكره ظاهرا ، لأنّه إن أضمر أضمر مفعول قبل الذكر ، وإن حذف حذف مفعول لا يستغنى عن ذكره (۴) ، وفيه نظر ، فإنّ ذلك كخبر المبتدأ ، فإذا جاز حذف خبر المبتدأ للقرينه جاز حذف ذلك باتّفاق (۵)

وإن أعمل الأوّل فلا يخلو الثانى من (۶) أن يكون للفاعل أو للمفعول (۷) ، فإن كان للفاعل (۸) وجب الإضمار باتّفاق ، وليس إضمارا قبل الذّكر ، فيتوهّم (۹) امتناعه ، كقولك : «ضربت وضربونى الزيدين» ، لأنّ «الزيدين» معمول الفعل المتقدّم ، فهو فى المعنى متقدّم على الفعل الثانى ، فكان الضمير عائدا على مذكور فى المعنى (۱۰) ، وإن كان للمفعول فالأحسن أن يضمر ، ويجوز حذفه ، وإنّما حسن الإضمار لأنّ الحذف يؤدّى إلى لبس ، والإضمار ينفيه ، وبيان ذلك أنّ (۱۱) مثل قوله (۱۲) :

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

كفانى ولم أطلب قليل من المال

يوهم أن يكون لطلب (۱۳) القليل ، ويجوز أن يكون لغيره ، ولو قال : «ولم أطلبه» لانتفى ذلك اللّبس ، فلمّا كان كذلك ، وليس فيه إضمار قبل الذكر كان أحسن من الحذف ، وهذا جار فى

۱- فى د : «استدرك» ، تحريف.

۲- فى د : «فى».

۳- سقط من د : «قائما» والعباره فى ط : «من باب علمت فى ظنّ وظننت زيدا قائما» ، وهو خطأ.

۴- فى ط : «عنه» ، مكان «عن ذكره».

۵- فى د : «أيضا» مكان «باتفاق».

۶- فى د : «إما».

۷- العباره فى ط : «أن يكون الفاعل أو المفعول» ، تحريف.

۸- فى ط : «الفاعل» ، تحريف.

۹- فى ط : «فتوهم».

۱۰- العباره فى ط : «فكان الضمير عائدا على غير مذكور فى المعنى» ، أقحمت «غير» وهو خطأ.

۱۱- سقط من ط : «أن» وهو خطأ.

۱۲- هو امرؤ القيس ، والبيت فى ديوانه : ۳۹ ، والكتاب : ۱ / ۷۹ ، والإنصاف : ۸۴ ، والمغنى : ۵۶۲ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۳۵ ، والهمع : ۲ / ۱۱۰ ، والخزانه : ۱ / ۱۵۸ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۷۵ ، والخصائص : ۲ / ۳۸۷ والمقرب : ۱ / ۱۶۱ ، والمغنى : ۲۸۳ ، ۲۹۸.

۱۳- فى ط : «أطلب» ، تحريف.

غير هذا الباب ، لو قلت : «قام زيد وضربت» والضرب (۱) مفعوله زيد لكان الأحسن أن تقول : وضربته (۲) [لأنه يحتمل أن يريد : قام زيد وضربت عمرا](۳) فكذلك ههنا ، وجاز الحذف من حيث كان المفعول فضله [فى الكلام](۴) يستغنى عنه ، فلا حاجه تلجئ إلى ذكره ، وقد استدلّ (۵) على ذلك بالمفعول الثانى إذا كان غير مطابق للمذكور آخرا ، نحو : «ظننت وظنّانى قائما الزيدين قائمين» (۶) ، فإنّه لا (۷) يضمر ولا يحذف ، أمّا الأوّل فلتعذّر الإضمار ، لأنّك إن (۸) قلت : «وظنّانيه» جعلت ضمير المفرد للمثنّى ، وإن قلت : «وظنّانيهما» جعلت المفعول الثانى مثنّى ، والأوّل مفردا ، وأمّا الثانى فلأنّه مفعول / لا يستغنى عنه فلا يحذف ، وفيه نظر ، أمّا الأوّل فلأنّ الإضمار قد أتى (۹) على المعنى المقصود ، وإن اختلفا فيما ذكر ، كما فى قوله : (وَإِنْ كانَتْ واحِدَةً)(۱۰) لمّا كان المعنى المقصود الوارث فلا بعد فيه ههنا لمّا كان المعنى نسبه القيام إلى زيد ، وأمّا الحذف فكما تقدّم لقيام القرينه كخبر المبتدأ ، كقولك : «زيد والعمران قائمان».

ولا خلاف أنّ إعمال كلّ واحد من الفعلين جائز على ما ذكرناه ، وإن كان البصريّون يختارون إعمال الثانى ، والكوفيّون يختارون (۱۱) إعمال الأوّل (۱۲).

۱- فى ط : «ضرب».

۲- فى ط : «وضربه» تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «استدرك» ، تحريف.

۶- سقط من ط «قائمين» وهو خطأ.

۷- سقط من ط. «لا» وهو خطأ.

۸- فى د : «إذا».

۹- فى ط : «يأتى».

۱۰- النساء : ۴ / ۱۱ والآيه : (وَإِنْ كانَتْ واحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) وانظر تفسير الطبرى : ۸ / ۳۵ ، وأمالى ابن الحاجب : ۱۴۰.

۱۱- سقط من ط : «يختارون».

۱۲- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۸۳ - ۹۶ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى أولويه العاملين بالعمل فى باب التنازع ، وانظر الكتاب : ۱ / ۷۳ - ۸۰ والمقتضب : ۴ / ۷۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۷۷ - ۸۰.

والدليل على ما ذهب إليه البصريون مجيء ذلك فى القرآن فى مثل قوله : (آتُونِى أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)(۱) و (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ)(۲) ، ولو كان العمل للأوّل لقال : اقرؤوه كتابيه ، ووجه الاستدلال هو أنّه لو أعمل الأوّل لكان الأحسن «اقرؤوه» ، ولم يأت «اقرؤوه» فدلّ على أنّه لم يعمل الأوّل ، ولا يستقيم أن يقال : جاء الآيتان (۳) على أحد الجائزين ، فإنّا لم نختلف فى الجواز ، وإنّما (۴) اختلفنا فى الأحسن ، وإذا ثبت أنّ إعمال الأوّل ليس بأحسن وجب أن يكون إعمال الثانى أحسن ، إذ لا قائل بثالث ، ولو كان (۵) فالكلام معهم (۶) لا مع غيرهم ، ولا يستقيم أن يقال : جاء محذوفا منه المضمر لما بيّنّا أنّه موهم (۷) ، وإن كان على غير الأحسن والإعمال للأوّل فإنّه يؤدّى إلى أن يكون الإجماع على قراءه ليست بالأحسن ، ومثل ذلك لم يأت فى القراءه المجمع عليها أصلا ، فثبت أنّ ما صار إليه البصريّون أولى ، ومن حيث المعنى هو أنّ أصل المعمول أن يلى عامله ، وهذا الظاهر يلى الثانى ، فكان أولى أن يكون عاملا له ممّا فصل بينه وبينه فاصل ، وأنشد سيبويه مستدلا على أنّ الأوّل يحذف أو يضمر استغناء عنه بقوله (۸) :

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

۱- الكهف : ۱۸ / ۹۶.

۲- الحاقه : ۶۹ / ۱۹.

۳- سقط من ط : «الآيتان».

۴- فى ط : «وربما» تحريف.

۵- أى : ولو وجد من يقول بقول ثالث.

۶- أى : مع الكوفيين.

۷- سقط من ط : «لما بينا أنه موهم».

۸- ورد البيت فى مجاز القرآن : ۱ / ۳۹ وجمهره أشعار العرب : ۳ ومعجم الشعراء : ۵۶ ، والخزانه : ۲ / ۱۸۹ منسوبا إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، ونسب فى الكتاب : ۱ / ۷۵ والمقاصد للعينى : ۱ / ۵۵۷ والدرر : ۲ / ۱۴۲ إلى قيس بن الخطيم ، وحكى العينى عن ابن هشام اللخمى أن صاحب البيت هو عمرو بن امرئ القيس الأنصارىّ ، وصحّح الدكتور ناصر الدين الأسد نسبته ومعه أبيات أخرى إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، انظر ديوان قيس بن الخطيم : ۶۳ ، وعزّاه صاحب الإنصاف : ۹۵ إلى درهم بن زيد الأنصارى وهو بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ۱ / ۴۳۴ ، والمقتضب : ۴ / ۷۳ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۹۶ ، وأمالى ابن الحاجب : ۷۲۶ ، والمغنى : ۶۸۷ والهمع : ۲ / ۱۰۹.

وهو واضح ، أى : بما عندنا راضون (۱) ، وبقوله (۲) :

فمن يك أمسى بالمدينه رحله

فإنّى وقيّار بها لغريب

أى : فإنّى بها لغريب (۳) ، وبقوله (۴) :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى

بريئا ومن أجل الطّويّ رمانى

وبقول الفرزدق (۵) :

إنّى ضمنت لمن أتانى ماجنى

وأبى وكان وكنت غير غدور

واعترض بأنّه لا ينهض ، لأنّ فعيلا وفعولا صالح للمتعدّد ، فلا حاجه إلى تقدير الحذف ، ويقوّى مذهب الكوفيين أنّه يلزم من خلافه الإضمار قبل الذكر ، وهو ضعيف ، فكان ضعيفا.

ثمّ قال : «وتقول على المذهبين : قاما وقعد أخواك ، وقام وقعدا أخواك».

فذكر المسأله الأولى على اختيار البصريّين ، والثانيه على اختيار الكوفيين وليس يعنى أنّ المسألتين جميعا على المذهبين ، وإنّما جمعهما فى الذكر وقصد إلى التفصيل.

قال : «وليس قول امرئ القيس :

.....

كفانى ولم أطلب قليل من المال

۱- سقط من ط : «أى بما عندنا رضوان».

۲- هو ضابئ بن الحارث البرجمىّ كما فى الكتاب : ۱ / ۷۵ والإنصاف : ۹۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۶۸ والدرر : ۲ / ۲۰۰ والخزانه : ۴ / ۳۲۳ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ۳۱۶ ، وشرح الحماسه للمرزوقى : ۹۳۶ ، والمغنى : ۶۸۸ ، والأشمونى : ۱ / ۲۸۶ والهمع : ۲ / ۱۴۴ ، وقيّار : اسم فرسه ، والرّحل هنا : المنزل.

٣- سقط من ط : «أى : فإنى بها لغريب».

٤- فى د : «وبقوله : ضابئ البرجمى» خطأ ، ونسب البيت فى الكتاب : ١ / ٧٥ إلى ابن أحمر ، وورد فى شعر عمرو بن أحمر الباهلى ص : ١٨٧ منسوبا إليه أو إلى الأزرق بن طرفه بن العمرّد الفراصى ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ إلى ابن أحمر تبعا لما وجده فى الكتاب ، وذكر صاحب اللسان (جول) عن ابن برى أنه لابن أحمر وقال : «وقيل : هو للأزرق بن طرفه» ، وورد البيت بلا نسبه فى شرح الحماسه للمرزوقى : ٩٣٦ ، والطّوى : البئر المطويه بالحجاره ، اللسان (طوى).

٥- كذا نسب البيت إلى الفرزدق فى الكتاب : ١ / ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ١ / ٢٢٦ ومعانى القرآن للفراء : ٣ / ٧٣ والإنصاف : ٩٥ ، وليس فى ديوانه. وورد بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ٢ / ٣٦٣.

منه» (۱). وهذا البيت (۲) أنشده سيبويه وقال : ولو نصب فسد المعنى (۳) ، وأورده صاحب «الإيضاح» مستدلا به على مذهب الكوفيين (۴) ، وما ذكره سيبويه أظهر ، وبيان ذلك أنّ «لو» تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير ، وإذا وجب أن يكون ذلك مقدّرا وجب أن يكون غير حاصل ، فيجب على هذا أنّ ما يذكر بعدها منفيّ إن كان مثبتا ، ومثبت إن كان نفيا ، فإذا قلت : «لو أكرمتنى أكرمتك» فالإكرامان منفيّان ، وإذا قلت : «لو لم تكرمنى لم أكرمك» فالإكرامان حاصلان ، وإذا ثبت ذلك كان قوله : «فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه» موجبا أن يكون سعيه لأدنى معيشه غير حاصل ، لأنّه مثبت فى سياق «لو» ، فلو كان «لم أطلب» موجّها إلى «قليل» وهو داخل فى سياق جواب «لو» لوجب أن يكون طالبا للقليل ، فيكون قائلا (۵) فى صدر البيت : إنه لا يطلب القليل وفى عجزه إنّه طالب للقليل ، وهو متناقض ، وأيضا فإنّه قال بعده (۶) :

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى

وفهم من سياق كلامه أنّه لا يطلب إلّا الملك ، ولا يستقيم أن يكون «لم أطلب» موجّها إلى قليل ، لأنّه يلزم أن يكون طالبا للقليل ، فيكون قائلا فى البيت الذى بعده : ما أطلب إلّا الملك ، وفى هذا البيت : إنّه يطلب القليل ، وهو متناقض ، وإذا ثبت أنّه ليس موجّها لقليل ثبت أنّه ليس من هذا الباب ، إذ شرطه أن يكون الفعلان موجّهين إلى شيء واحد ، فهذا الذى قصده سيبويه ، وجرى الزمخشرىّ على ما أراده سيبويه (۷).

وأمّا صاحب «الإيضاح» فالظّاهر أنّه قصد جهه أخرى ، وهو أنّه لم يعطف «لم أطلب» على قوله : «كفانى» ليلزم (۸) ما تقدّم ، ولكنّه جعلها واو الحال ، وإذا كانت واو الحال (۹) لم يلزم أن

۱- عباره المفصل «من قبيل ما نحن بصدده» ، المفصل : ۲۱.

۲- تقدم البيت ورقه : ۳۳ أ

۳- قال سيبويه بعد أن أنشد بيت امرئ القيس : «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى» الكتاب : ۱ / ۷۶.

۴- انظر الإيضاح لأبى على الفارسى : ۶۷.

۵- سقط من ط : «قائلا» وهو خطأ.

۶- البيت فى ديوان امرئ القيس : ۳۹ ، والمؤثّل : المثمر الذى له أصل وهو الكثير أيضا.

۷- انظر شرح الكافيه لابن الحاجب : ۲۲.

۸- فى د : «فيلزم».

۹- سقط من د : «الحال» ، وهو خطأ.

يكون الطّلب مثبتا ، بل يجب أن يكون منفيّا على ظاهره ، فكأنّه قال : لو كنت ساعيا لمعيشه دنيّه (۱) لكفانى القليل غير طالب [له](۲) ، فيكون الفعلان موجّهين إلى قليل بهذا الاعتبار ، وبهذا التقدير يصحّ (۳) أن يكون من هذا الباب ، ويكون قد أعمل الأوّل.

والظّاهر مع سيبويه إذ استعمال واو العطف أكثر ، وأيضا فإنّه قد فهم من سياق كلام الشاعر أنّه لم يقصد إلّا إلى نفى طلب الملك فى سياق «لو» لقوله : «ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل» ، فكأنّه تفسير للمفعول الذى حذفه فى قوله : «ولم أطلب» (۴) ، ولو كان من هذا الباب لاقتضى أن يكون إعمال الأوّل أولى لأنّ الفصيح قد عدل عن إعمال الثانى مع إمكانه إلى إعمال الأوّل على وجه يستلزم ضعفا ، فلولا أنّه أولى ما اغتفر من أجله الضّعف الذى لزمه ، وهو حذف الضمير من «ولم أطلب».

وإذا أضمرت فى نحو «كسوت وكسانى إيّاها أو كسانيها زيدا جبّه» فإن كانت الجبّه واحده فلا إشكال ، وإن كانت متعدّده وجب أن يكون التقدير مثلها ، فحذف المضاف للعلم به ، لأنّ التقدير «وكسانى جبّه» والضمير لها ، لما يلزم من كون الضمير نكره ، وهو بعيد ، وأيضا فإنّه يؤدّى إلى أن يكون الضمير لغير من يعود عليه ، وإضمار «منطلق» فى قولك «ظننت وظنّنى إيّاه أو ظننته زيدا منطلقا» أشكل ، لأنّ الظّاهر لغيره ، وفيه ضمير غيره ، وإضماره يوجب تعيينه ، والجواب أنّه لمّا لم يكن مقصودا به الذات وأضمر مجرّدا عن الضمير صحّ جعله لغيره مضمرا.

والمتعدّى إلى ثلاثه لم يجئ فى هذا الباب مسموعا ، فمنعه الجرمىّ ، وأجازه آخرون (۵) ، وقالوا فى «لعلّ وعسى زيد أن يخرج» إنّه (۶) على إعمال الثانى لصحّه «لعلّ زيدا أن يخرج» (۷) ،

۱- وردت العباره فى ط : «لو كنت ساعيا لأدنى معيشه».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى ط : «فصح».

۴- فى د : «أطلبه» ، تحريف.

۵- خص الجرمى وقوع التنازع فى الأفعال المتعديه إلى مفعول واحد ، ومنعه فى الأفعال المتعديه إلى مفعولين أو ثلاثه ، واحتج بعدم سماع ذلك عن العرب ، وذهب جمهور النحويين إلى أنه سمع فى الأفعال المتعديه إلى اثنين ، وقيس عليها المتعديه إلى ثلاثه ، انظر الكتاب : ۱ / ۷۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۷۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۲ وارتشاف الضرب : ۳ / ۹۲ ، والهمع : ۲ / ۱۱۱.

۶- سقط من د : «إنه».

۷- أجاز بعضهم التنازع فى لعل وعسى ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۹۸ ، والهمع : ۲ / ۱۱۱.

وذلك يستلزم حذف معمولى «لعلّ» للقرينه (۱) ، وقالوا : لو أعمل الأوّل لقيل (۲) : «لعلّ وعسى زيدا خارج» ، وليس بواضح ، إذ لا يقال : «عسى زيد خارجا» ، / وهو أيضا يستلزم حذف منصوب «عسى».

قال : «ومن إضماره قولهم : إذا كان غدا فائتنى».

وهذا إضمار جائز لقيام قرينه دلّت عليه ، وليس إضمارا (۳) قبل الذكر ، لأنّ القرائن قائمه مقام تقدّم الذكر ، فإن تقدّم أمر أو حال جاز أن يكون فى «كان» (۴) ضمير (۵) ، كما لو قال : يكون كذا غدا ، و «كان» (۶) فعل مخصوص بذلك الوقت ، وإلّا فالمعنى : إذا كان ما نحن عليه من السّلامه ، وهو الذى فسّره بقوله (۷) : «إذا كان ما نحن عليه غدا» (۸) ، ولو رفع «غدا» لكان جائزا ، وتعيّن أن يكون فاعلا ، وإنّما جاء وجوب الإضمار ضروره نصب غد ، ويجوز أن يكون «غدا» متعلّقا بكان ، فتكون «كان» (۹) التامّه ، ويجوز (۱۰) أن يكون متعلّقا بمحذوف على أن تكون «كان» الناقصه (۱۱).

۱- سقط من د من قوله : «وذلك» إلى «للقرينه» ، خطأ.

۲- فى الأصل. ط : «لقالوا» ، وما أثبت عن د.

۳- فى ط : «إضمار» بالرفع ، خطأ.

۴- فى د : «مكال» ، تحريف.

۵- فى ط : «ضميره».

۶- فى د : «أو كان» ، تحريف.

۷- سقط من د من قوله «إذا كان» إلى «بقوله» وهو خطأ. والضمير فى «بقوله» عائد إلى الزمخشرى وانظر المفصل : ۲۱.

۸- جاءت العباره مضطربه فى ط : «وهو الذى فسره به لأن مستغن كما تقدم عن القرائن فلذلك فسره بقوله : إذا كان ما نحن عليه غدا».

۹- سقط من ط : «كان».

۱۰- فى د : «يجوز».

۱۱- نصب «غدا» فى مثل هذا لغه بنى تميم ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۲۴.

فصل : «وقد يجىء الفاعل ورافعه مضمر».

إنّما ذكر الفعل لتعلّق الفاعل به ، إذ لم تعقل حقيقه الفاعل (۱) إلا بذكره ، فلمّا فرغ من ذكر المقصود ذكر حكم ما يتوقّف عليه ، وهو الفعل ، ولم يذكر وقوعه ظاهرا للعلم به ، وإن كان ذلك مفهوما من قوله : «وقد يجىء».

وحذف الفعل على ضربين : واجب وجائز.

فالواجب أن تقوم (۲) قرينه تدلّ على خصوصيّه الفعل ، ويكون معه ما يمتنع مجامعته للفعل ، والجائز فيما عدا ذلك ، وهو يعنى بالإضمار فى الأفعال الحذف ، أى يأتى الفاعل ورافعه محذوف بخلاف الإضمار فى الأسماء (۳) ، ثمّ ذكر من الجائز قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ (۳۶) رِجالٌ)(۴) ، و (۵) :

۱- فى الأصل. ط : «لم تعقل حقيقته إلا ..» وما أثبت عن د.

۲- فى د : «تكون».

۳- فسر ابن الحاجب الإضمار هنا بالحذف ، وميّز الإضمار فى الأسماء من الإضمار فى الأفعال ، وأطلق لفظ الإضمار فى الحرف وأراد به الحذف ، انظر ما سيأتى ورقه : ۹۵ ب ، وهو فى ذلك تابع لسيبويه ، فى استعمال الإضمار بمعنى الحذف ، انظر الكتاب : ۱ / ۵۷ ، ۲ / ۳۷۵.

۴- النور : ۲۴ / ۳۶ - ۳۷ ، قرأ ابن عامر وعاصم بفتح الباء فى «يسبح» وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزه والكسائى بكسر الباء ، انظر كتاب السبعه فى القراءات : ۴۵۶ والحجه فى القراءات السبع : ۲۳۸ والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۱۳۹ ، والبحر المحيط : ۶ / ۴۵۸ ، والنشر : ۲ / ۳۱۸.

۵- سيأتى البيت تاما بعد قليل ، ونسب فى الكتاب : ۱ / ۲۸۸ إلى الحارث بن نهيك ، وذكر أيضا فى الكتاب : ۱ / ۳۶۶ ، ۱ / ۳۹۸ بلا نسبه ، ونسبه أبو عبيده فى مجاز القرآن : ۱ / ۳۴۹ إلى نهشل بن حرّى ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۸۰ إلى ابن نهيك النهشلى ، ونسبه العينى فى المقاصد : ۲ / ۴۵۴ والبغدادى فى الخزانه : ۱ / ۱۴۷ - ۱۵۲ إلى نهشل بن حرّى ، وحكيا الاختلاف فى نسبته إلى لبيد ومزرّد أخى الشماخ والحارث بن ضرار النهشلى وضرار النهشلى والحارث بن نهيك ، وورد البيت فى شرح ديوان لبيد : ۳۶۲. وجاء بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۸۲ والخصائص : ۲ / ۳۵۳ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۲۰۸ وأمالى ابن الحاجب : ۴۴۷ ، ۷۸۹. ونهشل بن حرّى شاعر مخضرم بقى إلى أيام معاويه ، وكان مع على وقتل أخوه مالك فى صفين ورثاه بقصيده منها هذا البيت ، الخزانه : ۱ / ۱۵۰.

ليبك يزيد .....

.....

وشبهه ، وذلك أنّه لمّا قيل : «يسبّح» علم أنّ ثمّ (۱) مسبّحا ، فكأنّه دالّ عليه ، فلمّا قيل بعد ذلك : «رجال» علم أنّ المراد : يسبّحه رجال ، وكذلك «ليبك يزيد» ، وتقدير «ضارع» (۲) فاعلا أحسن من تقديره خبر مبتدأ (۳) ، لأنّ القرينه فعليّه ، فكانت (۴) بتقدير الفعل أولى (۵) ، والبيت :

ليبك يزيد ضارع لخصومه

ومختبط ممّا تطيح الطّوائح

والضّارع : الذليل ، والمختبط : السّائل (۶) ، لأنّه كان يجيرهما (۷) ، وقوله : «ممّا» متعلّق بمختبط ، أى : ابتداؤه من ذلك ، أو مختبط (۸) من أجل ذلك (۹) ، والطّوائح : جمع مطيحه على غير قياس (۱۰) ، كلواقح جمع ملقح ، وقبله (۱۱) :

۱- فى د : «ثمه».

۲- فى الأصل. ط : «وتقديره فاعلا» وما أثبت عن د.

۳- جاء بعدها فى د : «محذوف ويكون التقدير حينئذ : وهو ضارع».

۴- فى د : «فكان».

۵- جاء بعدها فى ط : «وإنما قلنا أولى ، لأنه يجوز أن يكون الرجال مرفوعين على خبر المبتدأ المحذوف ، فتقدير الفعل أولى».

۶- المختبط هو طالب الرّفد من غير سابق معرفه ولا وسيله. اللسان (خبط).

۷- قال العينى : «ليبك يزيد رجلان خاضع ومتذلل لمن يعاديه وطالب معروف ومتوقع إحسان .. وقال النيلى : معنى البيت أن المفقود كان ينصر المظلوم ويعطى المحتاج» المقاصد : ۲ / ۴۵۵.

۸- فى ط : «ومختبط» ، تحريف.

۹- نقل البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۱۴۹ كلام ابن الحاجب حول معنى من فى البيت السابق عن إيضاحه وأماليه ، وانظر أمالى ابن الحاجب : ۴۴۷ ، ۷۸۹.

۱۰- قال البغدادى : «الطوائح : جمع على غير قياس ، لأن فعله رباعى ، يقال : أطاحته الطوائح وطوّحته ، فقياس الجمع أن يكون المطيحات والمطاوح ، فإن تكسير مفعل مفاعل بحذف إحدى العينين ، وإبقاء الميم ، وتخريج الجمع على حذف الزوائد هو لأبى على الفارسى ، وتخريجه على النسب هو لأبى عمرو الشيبانى ، فإن تقديره عنده مما تطيحه الحادثات ذوات الطوائح» الخزانه : ۱ / ۱۴۹.

۱۱- البيت فى الخزانه : ۱ / ۱۵۰ ، والجدث : القبر ، وضبط البغدادى دومه بفتح الدال والميم وقال : اسم موضع بين الشام والموصل. وغاد : واحده غاديه ، وهى السحابه تنشأ غدوه ، والرائح : مطر العشى ، والدّلو : برج من أبراج السماء ، والدلو : وسط

فصل الشتاء ، والدلو والحوت والجوزاء : آخر فصل الربيع. الخزانه : ١ / ١٥١ ، وانظر اللسان (دلا).

سقى جدثا أمسى / بدومه ثاويا

من الدّلو والجوزاء غاد ورائح

وروى «ليبك يزيد» بفتح الياء وكسر الكاف ، ونصب يزيد (١) ، وهو واضح ، ويخرج بذلك عن الاستشهاد به ، وكذلك إذا قلت فى جواب «من ضرب»؟ : زيد فإنّه يفهم أنّ المعنى «ضرب زيد» وكذلك ما أشبهه.

وذكر من الواجب «هل زيد خرج» ، وإن كان موهما أنّ المسأله لا شذوذ فيها وأنّها سائغه ، مثلها فى «أزيد خرج» ، وليس الأمر كذلك ، بل «هل زيد خرج» شاذّ ، وهو على شذوذه مقدّر على ما ذكره ، وإنّما لم يحسن عندهم «هل زيد خرج» وشبهه إمّا لأنّ «هل» بمعنى «قد» على ما يقول سيبويه ، فكانت بالفعل أولى (٢) ، فإذا وقع بعدها الاسم كان كوقوعه بعد «قد» ، ولا يسوغ «قد زيد» فلا يسوغ «هل زيد» (٣) ، وإمّا لأنّ «هل» موضوع للاستفهام ، والاستفهام مقتض للفعل فى المعنى ، فكان ذكر الفعل بعده لفظا هو القياس ، ولا يرد عليه «أزيد خرج» ، فإنّ الهمزه تصرّفوا فيها ما لم يتصرّفوا فى «هل» ، ولذلك جاز «أزيدا ضربت» ولم يجز «هل زيدا ضربت» (٤) ، ولذلك يحسن (٥) «إن زيد أكرمنى أكرمته» (٦) ، ولم يحسن «متى زيد أكرمنى أكرمته» ولا فى غيرها من أدوات الجزاء (٧) إلّا فى ضروره الشعر (٨) ، كقوله (٩) :

١- صاحب هذه الروايه هو الأصمعى كما فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٠٨.

٢- قال سيبويه : «وتقول : أم هل فإنما هى بمنزله قد» الكتاب : ١ / ١٠٠ ، وقال أيضا : «وكذلك هل إنما تكون بمنزله قد» الكتاب : ٣ / ١٨٩ ، وانظر الكتاب : ١ / ٩٨ - ٩٩ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٢١٢.

٣- فى الأصل. ط : «فلا يسوغ ذلك فلا يسوغ هذا» وما أثبت عن د.

٤- انظر الكتاب : ١ / ١٠١ والمقتضب ٢ / ٧٥ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٥٥.

٥- فى د : «حسن».

٦- المثال الذى ساقه المبرد قريب من هذا وهو «إن زيد أتانى أكرمته» وقال : «وإنما احتملت إن هذا فى الكلام لأنها أصل الجزاء .. ولو قلت : هل زيد قام لم يصلح إلا فى الشعر» ، المقتضب : ٢ / ٤ وانظر الإنصاف : ٦١٦.

٧- فى د : «الجزم».

٨- انظر الإنصاف : ٦١٥ - ٦٢٠.

٩- هو كعب بن جعيل كما فى الكتاب : ٣ / ١١٣ ، والمؤتلف والمختلف : ١١٤ ، والخزانه : ١ / ٤٥٧ ، ونسبه العينى فى المقاصد : ٤ / ٤٢٤ إلى الحسام بن ضرار الكلبى ، وقال : «ويقال : قائله كعب بن جعيل» ، وورد البيت بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ٧٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٣٢ ، والإنصاف : ٦١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٥٥. والصّعده : القناه تنبت مستويه ، والحائر : المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف. الخزانه : ١ / ٤٥٨.

صعده نابته فی حائر

أینما الرّیح تمیّلها تمل

وقال : (۱)

فمتی واغل یزرهم یحیّو

ه وتعطف علیه کأس السّاقی

والمرفوع بعد «إذا» الشرطیه جائز فیه عند سیبویه الأمران (۲) ، فإذا ثبت ذلک وجاءت هذه المسأله علی وجه شذوذ فحملها علی وجه مستقیم أولی من حملها علی وجه آخر من الشذوذ ، فتقدیرها بالفعل أولی من تقدیرها بالابتداء ، فإنّه إذا قدّر الفعل وفّر علیها ما تقتضیه ، وإذا قدّر الابتداء لم یوفّر علیها ما تقتضیه لا لفظا ولا تقدیرا (۳) ، فکان ذلک أولی ، ونقل عن الجرمیّ أنّه مبتدأ (۴) ، ونقل عن سیبویه جواز الأمرین ، ومذهب سیبویه فی «أزید خرج» جواز الأمرین (۵) ، وهو الصّحیح ، وعنه فی «إذا» الشرطیّه جواز الأمرین أیضا ، وکذلک «لو أنّک جئتنی» و (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِکُونَ)(۶) ، والمختار أنّه فاعل فی الجمیع (۷) ، ومن ذلک قوله تعالی : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِکِینَ / اسْتَجارَکَ)(۸) ، فإنه قد دلّت القرینه

۱- هو عدی بن زید العبادی ، والبیت فی دیوانه : ۱۵۶ ، والکتاب : ۳ / ۱۱۳ ، والإنصاف : ۶۱۷ ، والخزانه : ۱ / ۴۵۶ ، وورد بلا نسبه فی المقتضب : ۲ / ۷۶ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۳۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۱۰ ، والهمع : ۲ / ۵۹ ، والواغل : الذی یدخل علی القوم وهم علی شرابهم من غیر إذن.

۲- أی الرفع علی الابتداء والفاعلیه ، واعترض علیه المبرد ، وأجاز الأخفش الأمرین أیضا ، انظر الکتاب : ۱ / ۸۲ ، ۱ / ۱۰۷ ، والمقتضب : ۲ / ۷۷ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۳۲ ، والمغنی : ۹۷.

۳- بعدها فی د : «لأن المبتدأ لا یقدر له فعل».

۴- المشهور أن الأخفش أجاز رفع الاسم علی الابتداء بعد «إذا» و «إن» الشرطیتین ، ونقل الفارسی وابن یعیش عن الجرمی أنه یختار الرفع علی الابتداء فی مثل «أزید قام» انظر معانی القرآن للأخفش : ۵۵۰ ، والبصریات : ۹۰۰ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۳۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۸۱ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۲۱۳.

۵- انظر الکتاب : ۱ / ۱۰۱.

۶- الإسراء : ۱۷ / ۱۰۰ ، والآیه : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِکُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ رَبِّی إِذاً لَأَمْسَکْتُمْ خَشْیَهَ الْإِنْفاقِ).

۷- مذهب سیبویه أن المصدر المؤول بعد «لو» و «لو لا» مرفوع علی الابتداء ولا یحتاج إلی خبر ، وإن کان الاسم الذی بعد «لو» غیر مصدر مؤول فهو فاعل لفعل محذوف ، ومذهب المبرد والزجاج والسیرافی والکوفیین أن المصدر المؤول بعد «لو» فاعل ، انظر الکتاب : ۳ / ۱۲۱ ، ۳ / ۱۳۹ ، ۳ / ۲۶۹ ، والمقتضب : ۳ / ۷۷ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۸۳ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۷۳ ، والمغنی : ۲۹۸ - ۲۹۹.

٨- التوبه : ٩ / ٦ ، وتتمه الآيه : (فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ).

على خصوصيّه الفعل ، ووقع معه ما لا يصحّ ذكر الفعل معه ، وهو الفعل المفسّر ، لأنّه لو ذكر لأدّى إلى الجمع بين المفسّر والمفسّر ، فيصير الثانى مفسّرا غير مفسّر ، والأوّل مفسّرا غير مفسّر ، وقد صحّح بعضهم كونه مبتدا (١) ، وكذلك قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)(٢)فى ط : «يكن».(٣) ، وهو كلّ موضع (٤) وقعت «أنّ» المفتوحه فيه بعد «لو» ، وإنّما وجب حذفه لقيام القرينه الدالّه عليه ، وهو ما فى «أنّ» من معنى الثبوت ، ومعه ما هو فى المعنى مفسّر ، فكان مثل «استجاركَ» فى قوله تعالى : «وَإِنْ أَحَدٌ» () ، ولذلك لو قيل : «ولو صبرهم» لم يجز ، ولو قيل : «ولو أنّهم صبروا» لكان جائزا ، فهذا ممّا يدلّك على أنّ قصدهم فيه إلى الفاعل ، وقد راعت العرب فى خبر «أنّ» ههنا أن يكون فعلا إن أمكن محافظه على صوره الفعل من حيث اللفظ ، فيقولون : «لو أنّ زيدا قام قمت» ، ولا يقولون : «لو أنّ زيدا قائم قمت» (٥) ، فإذا لم يمكن (٥) اغتفروه ، لأنّه راجع إلى أمر لفظىّ ، واعتبار المعنى أجدر ، فيقولون : «لو أنّ زيدا أخوك لأكرمتك» ، ومنه قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَهٍ أَقْلامٌ)(٦) ، وسيأتى حكمها فى ذلك فى فصل الحروف ، ومنه قولهم : «لو ذات سوار لطمتنى» (٧) ، ويحتمل أن تكون «لو» للتّمنى (٨) وأن تكون شرطيّه ، ولا يخرجه ذلك عن التمثيل ، فإذا قدّرت شرطيّه قدّر جوابها محذوفا ، وإذا قدّرت للتّمنّى لم يحتج إلى تقدير ، وهو مثل للكريم يجنى عليه لئيم ، كان أصله أنّ رجلا شريفا لطمته أمه ، فقال ذلك

١- سقط من د : «وقد صحّح بعضهم كونه مبتدأ» ، أجاز الأخفش فى قوله تعالى : (أَحَدٌ) أن يكون فاعلا ومبتدأ ، وخطّأه الزجاج ، انظر معانى القرآن للأخفش : ٥٥٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ۴٣١.

٢- الحجرات : ۴٩ / ٥ والآيه : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

٣-

۴- فى ط : «موضوع» ، تحريف.

٥- فى د : «لو أن زيدا أخوك قائم قمت» ، مقحمه.

۶- لقمان : ٣١ / ٢٧ تتمه الآيه (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَهُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ). واشترط السيرافى والزمخشرى فى أنّ الواقعه بعد لو أن يكون خبرها فعلا ، انظر المفصل : ٣٢٣ ووافق ابن الحاجب الزمخشرى فى هذا لكنه أقل تشدّدا منه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ٩٩ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٩١ والمغنى : ٢٩٩ ، وانظر ما سيأتى : ورقه : ٢٣۴ ب و ٢۶٣ أمن الأصل.

٧- كذا ورد فى جمهره الأمثال ٢ / ١٩٣ ومجمع الأمثال : ٢ / ١٧۴ ، وصحّح المبرد روايته «لو غير ذات سوار لطمتنى» انظر المقتضب : ٣ / ٧٧ وكذا روايته فى أمالى القالى : ٣ / ١٨٧ ومجمع الأمثال : ٢ / ٢٠٢ ، وقائله حاتم الطائى ، والمعنى : لو ظلمنى من كان كفؤا لى لهان علىّ ، ولكن ظلمنى من هو دونى. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ١٧۴ ٢ / ٢٠٢.

٨- انظر مغنى اللبيب : ٢٩٥.

على معنى : لكنت محتمله ، فتكون شرطيّه ، أو على معنى التّمنّى فتكون للتمنّى.

قال : «ومنه المثل : إلّا حظيّه فلا أليّه» (۱).

يروى (۲) هذا المثل منصوبا ومرفوعا ، فإذا نصب فليس من هذا الباب ، وإنّما يكون من باب خبر «كان» المحذوف عامله على ما سيأتى ، وإذا رفع كان من هذا الباب ، ويجب حذفه لأنّ القرينه (۳) فى أصل المثل دلّت على المراد ، وقد اشتملت على أمر لا يجوز مجامعه الفعل معه ، وهو كونه مثلا ، وتقديره «إن لا يكن لك حظيّه» ، ويجوز أن تقدّر «كان» (۴) تامّه وناقصه ، إذ لا يخلّ ذلك بالمعنى ، ويقال : إنّ أصل / ذلك أنّ رجلا كان لا تحظى عنده امرأه ، فلمّا تزوّج هذه لم تأل جهدا فى أن تحظى عنده ، فطلّقها ولم تحظ ، فقالت : «إلّا حظيّه فلا أليّه» ، أى : إن لم تثبت لك حظيّه فما ألوت جهدا فى قصد الحظوه ، أو إن لم تكن (۵) لك حظيّه ، وإذا نصبت (۶) فالتقدير إن (۷) لم أكن حظيّه ، فتكون ناقصه لا غير (۸) ، وصارت مثلا فى المداراه والتحبّب لإدراك الغرض ، فلا يفيد ، وقوله : «فلا أليّه» إن نصب فظاهر ، ويكون نصبه كنصب «حظيّه» بكان مقدّره ، وإذا رفع جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : فأنا غير أليّه ، إلّا أنّه وضع «لا» موضع «غير» من غير تكرار ، وذلك قليل ، وساغ لكونه مثلا ، وإنما جاء ذلك فيها مع التكرار (۹) ، ويجوز أن تكون «لا» بمعنى (۱۰) ليس وخبرها محذوف ، أى : لا أليّه حاصله لى ، وهو أيضا قليل.

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۶۰ - ۲۶۱ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۲۰ واللسان (حظا).

۲- فى د : «فيروى».

۳- فى د : «الحرفيه» ، تحريف.

۴- فى ط : «ويجوز تقدير كان».

۵- فى ط : «وإن لم تكن» ، تحريف.

۶- فى د : «نصب».

۷- فى ط : «وإن» تحريف.

۸- فى ط : «غيره».

۹- انظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۰.

۱۰- وردت العباره فى ط. مضطربه : «ويجوز أن لا يكون لا بمعنى».

[المبتدأ والخبر]

«المبتدأ والخبر

هما الاسمان المجرّدان للإسناد».

قال الشيخ : حدّ المبتدأ والخبر بحدّ واحد بعد ذكرهما بخصوصيّه اسميهما (۱) ، ومثل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يحدّ مختلفان بحقيقه واحده ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرّك ، ويقصد به تحديدهما (۲) ، فكذلك هذا ، فإن زعم أنّه حدّ باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العامّ ، وهو كون كلّ واحد منهما مجرّدا عن العامل (۳) لم يستقم إلّا على تقدير أن يذكرا باسميهما من تلك الجهه العامّه ، مثال ذلك أن تقول : الحيوان جسم متحرّك ، فيدخل فيه الإنسان والفرس ، فإنّ إطلاق الأخصّ باعتبار مجرّد الأعمّ خطأ ، كإطلاق الإنسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا ، لأنّها دلاله تضمّن وهى غير مستعمله ، ويمكن أن يقال ههنا : المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجرّدان للإسناد (۴) ، وإنّما ارتكب ذلك لعلمه بما يرد عليه لو أفرد ، وذلك لأنّه (۵) لو أفرد المبتدأ ، وقد علم أنّ النحويين إنّما يميّزونه بكونه مسندا إليه ، لورد عليه «أقائم الزيدان» ، فإنّه اسم ليس مسندا إليه ، وهو مع ذلك مبتدأ عندهم ، فيخرج عن (۶) الحدّ ما هو منه ، فلا ينعكس ، وكذلك إذا حدّ الخبر بكونه مسندا به ورد عليه «أقائم الزيدان» ، لأنّه مسند به وليس بخبر ، فلا يطّرد ، فلمّا لم يمكنه إفرادهما (۷) لذلك ، ولم ير (۸) الخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحدّ واحد لئلّا يرد ذلك عليه فيه ، وكان يمكنه أن يحدّه بكونه مسندا إليه ويردفه القسم الآخر وهو الصفه التى / بعد حرف النفى وحرف الاستفهام رافعه لظاهر (۹) ، إلّا أنّه كره التنويع فى الحدّ.

۱- بعدها فى د : «وهو المبتدأ والخبر» ، زياده غير لازمه.

۲- فى د : «ويقصد الحد لهما».

۳- فى ط : «العوامل».

۴- حدّ ابن الحاجب المبتدأ والخبر بقوله : «فالمبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظيه مسندا إليه ، أو الصفه الواقعه بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعه لظاهر ، والخبر : هو المجرد المسند به المغاير للصفه المذكوره» ، الكافيه : ۷۴.

۵- فى د : «أنه».

۶- فى د : «من».

۷- فى ط : «إفرادما» ، تحريف.

۸- فى ط : «يرد».

۹- فى ط : «الظاهر».

والتحقيق أنّ المعنى الـذى كان به المبتدأ مبتدا معنى واحد ، وهو كونه اسـما مجرّدا عن العامل له صدر الكلام فى الأصل ، فهذا هو المعنى الـذى سـمّى باعتباره مبتـدأ ، وإنّما عـدل النحويون عن تعريفه به كيلا يؤدّى إلى الـدّور (١) فى حقّ المبتـدأ ، لأنّه لا يعرف أنّ المبتدأ (٢) له صدر الكلام أصاله (٣) حتى يعرف كونه مبتدا ، فإذا لم يعرف كونه مبتدأ إلّا بذلك كان دورا ، فعدلوا عنه لقلّه فائـدته إلى كونه مسـندا إليه ، وإن لزم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائـده للمتعلّم ، لأنّ ذلك القسم فى حكم العـدم لقلّته ونـدوره ، وخبر المبتـدأ ، وإن كان يكون فعلا وجارّا ومجرورا وجمله اسـميه ، راجع إلى كونه اسـما فى التقـدير ، ولذلك اغتفر قولهم فيه : إنّه اسم ، لأنّه فى المعنى مفرد يحكم به على (٤) المسند إليه ، والمفرد إمّا أن يكون فعلا وإمّا أن يكون اسما ، وإمّا أن يكون حرفا ، لا جائز أن يكون حرفا لما تقـدّم من أنّه لا يكون أحـد جزأى الجمله ، ولا أن يكون فعلا لما تقدم (٥) من أن الفعـل إنمـا يسـند إلى ما بعـده ، فوجب أن يكون اسـما ، وإنّما جاز وقوع غيره فى الصوره لأنّه بتأويله ، لأنّ الفعل الـذى وقع خبرا بتأويل الاسم.

قال : «والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى : كان وإنّ [وحسبت](٦) وأخواتها» (٧).

قال الشيخ : قد ذكر (٨) أجناس العوامل اللّفظيّه الـداخله على المبتدأ والخبر ، ثمّ بيّن أنّ دخولها عليهما (٩) ممّا يخرجهما (١٠) عن ذلك لكونهما يرجعان معمولين لهما.

وقال : «تلعّبت بهما» ، وإن كان أكثرها (١١) إنّما (١٢) يتلعّب بأحدهما ، إمّا على إراده أنّ الرفع

١- فى د : «لما يؤدى إليه من الدور» وفى ط : «لئلا يؤدى إليه من الدور».

٢- سقط من د : «المبتدأ».

٣- فى د. ط : «فى الأصل».

۴- فى د : «عن» تحريف.

۵- سقط من ط : «لما تقدم» ، وهو خطأ.

۶- زياده عن المفصل. ص : ٢٣.

٧- بعدها فى د : «وتسمى معربات المبتدأ والخبر» وليست العباره فى المفصل : ٢٣.

٨- فى الأصل : «فذكر» ، وما أثبت عن د. ط.

٩- فى ط : «عليها» ، تحريف.

١٠- فى ط : «يخرجها» ، تحريف.

١١- فى ط : «أكثرهما» ، تحريف.

١٢- سقط من ط : «إنما» ، وفى د : «مما».

الحاصل بعد دخولها (۱) عين الرفع الذى كان فيهما ، وإمّا على إراده التفصيل بعد الإجمال ، أى بعضها يتلعّب بالأوّل وبعضها بالثانى ، وبعضها بهما (۲) ، وذلك جائز ، تقول : «الزيدان ضربا العمرين» ، فلا يلزم أن يكون كلّ واحد منهما ضرب الاثنين جميعا ، بل يجوز ذلك ، ويجوز أن يكون كلّ واحد منهما ضرب واحدا ، وعليه قوله تعالى : (وَقالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّهَ إِلَّا مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى)(۳) ، (وَقالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصارى نَحْنُ أَبْناءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ)(۴).

وقال : «وإنّما اشترط فى التجريد (۵) أن يكون من أجل الإسناد».

لأنّه المعنى الذى به يحصل (۶) التركيب المقتضى للإعراب ، إذ لو لا ذلك لكانا (۷) - على ما ذكر - حكمهما حكم الأصوات التى لا إعراب فيها ، وشبّههما (۸) بالأصوات فى كونها غير معربه لانتفاء مقتضى الإعراب ، ثم ذكر فى الأصوات فى البناء ما يقتضى (۹) أنّ بناءها كان لمانع كغيرها (۱۰) من المبنيّات ، فجاء من ذلك تناقض ظاهر ، وهو أن يكون نفى الإعراب لانتفاء السّبب ولوجود (۱۱) المانع ، وانتفاء السّبب ينافى وجود المانع ، ويجوز أن يكون أراد بالأصوات التى ينطق بها من غير تركيب ، مثل : ألف باء وأشباههما من المفردات التى لا يقصد بها (۱۲) تركيب ، فيندفع الاعتراض.

۱- فى ط : «دخولهما» ، تحريف.

۲- ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر «إنّ» وأخواتها مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، وذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها ، انظر فى ذلك : الكتاب : ۲ / ۱۳۱ والمقتضب : ۴ / ۱۰۹ والإنصاف : ۱۷۶ - ۱۸۵ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۰ - ۱۱۱.

۳- البقره : ۲ / ۱۱۱.

۴- المائده : ۵ / ۱۸۵.

۵- أقحم بعدها فى د : «من».

۶- فى د. ط : «حصل».

۷- فى ط : «لكان» ، تحريف. وانظر المفصل : ۲۴.

۸- فى ط : «وشبهها» ، تحريف.

۹- كذا وردت العباره ، ولعل الصواب «ثم ذكر أن فى الأصوات ما يقتضى أن بناءها ..».

۱۰- فى ط : «كغيرهما» ، تحريف.

۱۱- فى ط : «لوجود» ، تحريف.

۱۲- فى ط : «فيها» ، تحريف.

ثمّ ذكر العامل فقال : «وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما».

وقد تقدّم أنّ العامل هو المعنى الذى يتحقّق به مقتضى الإعراب ، وللنحويّين فى تعيينه ههنا مذاهب :

فذهب البصريّون المتأخّرون إلى ما ذكره ، وهو كونهما مجرّدين للإسناد (١) ، وذهب المتقدّمون منهم إلى أنّ كون (٢) المبتدأ مجرّدا عن العوامل اللفظيه (٣) للإسناد رافع له ، وهو والمبتدأ (٤) جميعا رافعان للخبر (٥).

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ عامل فى الخبر ، والخبر عامل فى المبتدأ (٦).

فوجه الأوّل أنّه معنى اقتضى الأمرين جميعا اقتضاء واحدا فى تحقيق ما به ثبت الإعراب ، فوجب أن يكون هو العامل فيهما ، كما فى «ظننت» ، ولا بدّ من أخذ التجريد باتّفاق ، لأنّه لو لا التجريد لانتفى ذلك المعنى الذى يكون هذا الإعراب منه (٧) فوجب اعتباره.

ووجه الثانى أنّه عدميّ ، فوجب أن لا يصار إليه على انفراده إلّا لضروره ، ولا ضروره تلجئ باعتبار الخبر ، فوجب أن يكون المبتدأ معه جزءا فى العمل ، وهذا ليس بشىء فى التحقيق ، فإنّه وإن كان عدميّا ففيه اعتبار الوجود ، وهو الإسناد ، فلم يكن عدما صرفا ، بل معه وجود ، فصارت

١- هذا مذهب الجرمى والسيرافى والزمخشرى وجماعه من البصريين ، وردّ ابن مالك على من قال بهذا القول فى شرح التسهيل : ١ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، وأوضح الدمامينى المقصود بالتجرد للإسناد فقال : «والفرق بين الابتداء والتجرد للإسناد أن التجرد للإسناد وصف هو التجرد مقيد بقيد واحد ، وهو كونه للإسناد ، أى إسناده إن كان خبرا أو وصفا رافعا لمكتفى به أو الإسناد إليه إن كان مبتدأ غير وصف وأن الابتداء عباره عن أوصاف متعدده» تعليق الفرائد : ٣ / ١٧.

٢- فى ط : «يكون» ، تحريف.

٣- سقط من ط : «اللفظيه» ، خطأ.

٤- فى ط : «المبتدأ» ، تحريف.

٥- صرّح المبرد بهذا الرأى فى المقتضب : ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢٦ ، وابن جنى فى الخصائص : ٢ / ٣٨٥ ، ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، انظر الكتاب : ٢ / ١٢٦ - ١٢٧.

٦- انظر مذاهب النحويين فى هذه المسأله الأصول : ١ / ٦٢ ، والإنصاف : ٤٤ - ٥١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢٤.

٧- فى د : «عنه».

الزيـاده التى اعتبروها لأجل (۱) الوجود لاـ معنى لهـا ، ثمّ ولو قـدّر عـدما فليس هو ههنـا موجبـا ولا سـببا فى التحقيق ، وإنّما هو كالعلامه للشـىء ، وقـد تكون العلامه عـدما ، ثمّ تخصـيص الخبر بزياده مع اسـتواء الإسـناد إليهما تحكّم محض / فلو صـحّ أخذ المبتدأ عاملا فى الخبر (۲) لصحّ أن يكون الخبر عاملا فى المبتدأ (۳).

ووجه قول الكوفيين أنّ كلّ واحد منهما لا يكون مسـندا ومسندا إليه إلا باعتبار أخيه ، فوجب أن يكون أحدهما عاملا فى الآخر ، إذ لاـ يتحقّق ذلك المعنى إلّا به ، وهـذا ليس بمسـتقيم ، فإنّ المعنى الـذى اقتضـى أن يكون أحـدهما مبتـدأ هو المعنى الـذى اقتضى أن يكون الآخر (۴) خبرا ، فصار المصـحّح لمقتضى (۵) الإعراب فيهما واحـدا ، فيجب أن يكون العامل (۶) فيهما أصله «ظننت زيـدا قائما» ، فإنّا متّفقون على أنّ العامل فى المفعولين «ظننت» ، لمّا كان هو المقتضـى لهما جميعا الاقتضاء الذى به يقوم المعنى المقتضى (۷) للإعراب ، وهـذا كـذلك ، وأيضا فإنّ هـذه العوامل (۸) كالعلامات (۹) فإذا (۱۰) جعل كلّ واحـد منهما علامه على رفع الآخر أدّى إلى أن تكون العلامه متأخّره عن المعلّم عليه ، وهو خلاف القياس العقلىّ.

فإن قيل : فقـد عمل «أيّا» فى «تدعوا» و «تدعوا» فى «أيّا» فى قوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا)(۱۱) أجيب (۱۲) بأنّ أسماء الشّروط إنّما عملت من جهه تضمّنها معنى «إن» ، وكانت معموله من جهه

۱- الأفصح «من أجل». انظر الأشباه والنظائر : ۳ / ۲۶۷.

۲- سقط من د : «فى الخبر» وهو خطأ.

۳- جاء بعدها فى د : «لعله الاستواء».

۴- فى الأصل : «الخبر» وما أثبت عن د. ط.

۵- فى د : «فصار المعنى المقتضى للإعراب».

۶- فى الأصل ط : «أن يكون هو العامل» أقحمت «هو» وما أثبت عن د.

۷- سقط من د : «المقتضى» ، وهو خطأ.

۸- فى د : «هذه فى العوامل» أقحمت «فى».

۹- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۷.

۱۰- فى د : «وإذا».

۱۱- الإسـراء : ۱۷ / ۱۱۰ والآـيه : (قُـلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيًّا مـا تَـدْعُوا فَلَهُ الْأَسْـماءُ الْحُسْـنى). وانظر ردّ البصـريين على الكوفيين فى هذه الآيه فى الإنصاف : ۴۸ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۵۳۴.

۱۲- فى ط : «وأجيب» ، تحريف.

معنى الاسميّه ، فاختلف الجهتان ، وأيضا فإنّا قاطعون بوجود ما ذكروه (۱) فى مثل «كان زيد قائما» و «كأنّ زيدا قائم» ، فيجب أن يكونا مرفوعين على ما كانا عليه ، لوجود الرافع لكلّ منهما ، ولا يستقيم أخذ التّجريد لهم فى ذلك ، لأنّ من مذهبهم أنّ «قائم» مرفوع على ما كان مرفوعا به قبل دخول «كأنّ» ، ولا عمل لكأنّ فيه (۲) ، فلو أخذوا التّجريد قيدا مع ما ذكروه لانتفى عنهم هذا الاعتراض ، والذى حملهم على أن لا يأخذوه كونهم توهّموا أنّه عدم محض فتركوه لذلك ، فلزمهم ما ذكرناه (۳).

ثم شرع يشبّههما بالفاعل على ما تقدّم من أنّ المرفوعات كلّها مشبّهه بالفاعل (۴) ، فشبّه المبتدأ من حيث كونه مسندا إليه ، وشبّه الخبر من حيث كونه جزءا ثانيا من الجمله ، وقد شبّههما بافتقار كلّ واحد منهما إلى جزء ينضمّ إليه كافتقار (۵) الفاعل إلى جزء ينضمّ إليه ، وكلّ ذلك قريب.

قوله : «والمبتدأ على نوعين معرفه وهو القياس».

قال الشيخ : [الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفه](۶) / لأنّه محكوم عليه ، والحكم على الشىء لا يكون إلّا بعد معرفته ، وقوله : «ونكره» ، يعنى نكره مقرّبه من المعرفه ، وتقريبها من المعرفه بوجوه :

منها : أن تكون موصوفه ، لأنّها إذا اتّصفت (۷) تخصّصت ، فقربت من المعرفه ، ومثّل بقوله

۱- أى : الكوفيون.

۲- ذهب الكوفيون إلى أنّ «إنّ» وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو «إنّ زيدا قائم» وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر ، وانظر المقتضب : ۴ / ۱۰۹ ، والإنصاف : ۱۷۶ - ۱۸۵ ، وانظر ما سلف ورقه ۳۷ ب.

۳- سقط من د : «فلزمهم ما ذكرناه».

۴- مذهب سيبويه وابن السراج أن المبتدأ والخبر هما الأصل فى استحقاق الرفع ، وأن غيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۳ - ۲۴ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۵۸ وإصلاح الخلل لابن السيد : ۱۱۸ ، وظاهر كلام الزجاجى أن أصل الرفع للفاعل ، وغيره من المرفوعات محمول عليه ، انظر البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ۲۵۹ ، ۵۴۱. وذهب الأخفش والفارسى إلى أن المبتدأ والفاعل أصلان فى الرفع ، انظر الإيضاح للفارسى : ۲۹ ، ۶۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۳ ، والهمع : ۱ / ۹۳.

۵- كذا وردت ، ولعل الأصح : «بافتقار».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى ط : «وصفت».

تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)(۱) ، والمراد كلّ عبد مؤمن ، ومثل ذلك ليست الصفه فيه بمصحّحه للابتداء [على الانحصار](۲) ، بل مثلها فى قولك : «فى الدار رجل عالم» ، والذى يصحّح ذلك صحّه قولك : «رجل خير من امرأه» ، وقولهم : «تمره خير من جراده» ، وذلك جار فى كلّ نكره لم يقصد بها واحد مختصّ ، وكان (۳) فى معنى العموم ، وذلك مصحّح مستقلّ.

وإمّا غير موصوفه ، كالنكره الداخله عليها همزه الاستفهام وأم المتّصله ، فإنّها إذا دخلت عليها دلّت على أنّ المتكلم (۴) عالم بإثبات الحكم لأحدهما (۵) ، إلّا أنّه لا يعلمه بعينه ، فهو يسأل عن التّعيين (۶) ، وإذا كان الحكم معلوما صار الخبر فى المعنى كوصف ، فكانت فى المعنى كنكره موصوفه.

وإمّا نكره فى سياق النّفى ، كقولهم : «ما أحد خير منك» ، فإنّ النكره فى سياق النفى تعمّ ، وإذا عمّت كانت للجميع ، فكانت فى المعنى كالمعرفه (۷).

وإمّا أن تكون فى كلام مقدّر بالفاعل ، كقولهم : «شرّ أهرّ ذا ناب» (۸) ، فإنّ معناه ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ ، وإذا كان فى معنى الفاعل صحّ الابتداء به ، لأنّ الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ، فكأنّه موصوف ، فالوجه الذى صحّ الإخبار به عن الفاعل هو المصحّح للابتداء بالنكره التى فى معنى الفاعل ، ومنه «شرّ يجيئك (۹) إلى مخّه عرقوب» (۱۰) ، يضرب فى شدّه الضروره المحوجه إلى ما لا

۱- البقره : ۲ / ۲۲۱ ، الآيه : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د. ط : «فكان».

۴- فى ط : «المتعلم» ، تحريف.

۵- أجاز النحاه الابتداء بالنكره إذا سبقها همزه الاستفهام ، وقيّد ابن الحاجب ذلك بدخول «أم» المتصله ، وهو فى ذلك مخالف للنحويين ، انظر ردّ الرضى وابن هشام عليه فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۹ - ۹۰ ، ومغنى اللبيب : ۵۲۲.

۶- فى ط : «المتعين».

۷- جاء بعدها فى د : «لأن الجميع معلوم عند كل أحد».

۸- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۹ والخصائص : ۱ / ۳۱۹ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۳۷۰ واللسان (هرر). يقال : أهرّه إذا حمله على الهرير ، وهذا مثل يضرب فى ظهور أمارات الشرّ ومخايله ، انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷۰.

۹- فى د : «لجأك».

۱۰- روايته فى مجمع الأمثال : ۱ / ۳۵۸ واللسان (مخخ): «شرّ ما يجيئك إلى مخّه عرقوب» وفى المستقصى : ۲ / ۱۳۱ «شر ما أجاءك إلى مخه عرقوب» ، قال الميدانى : «أجأته إلى كذا : أى : ألجأته ، والمعنى : ما ألجأك إليها إلا شر ، أى : فقر وفاقه ، وذلك أنّ العرقوب لا مخّ له وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شىء ، يضرب للمضطر جدا» ، مجمع الأمثال : ۱ / ۳۵۸ ، والعرقوب : عصب موتّر خلف الكعبين ، والمخ : ما أخرج من عظم والجمع : مخخه ومخاخ والمخّه : الطائفه منه ، والمخه

جمعها المخّ. اللسان (عرقب) و (مخخ).

يليق (۱) ، ومنه : «مأربه لا حفاوه» (۲) ، أى : حاجه جاءت بك لا عنايه بنا ، وذلك جار فى كلّ نكره أخبر عنها بجمله فعليّه على ما ذكر فى المعنى.

وقد قيل : إن المصحّح كونه موصوفا فى المعنى (۳) ، أى : شرّ عظيم ، ومأربه عظيمه ، وقيل : لما فيه من معنى التعجب (۴) ، وقال سيبويه : «وقد ابتدؤوا بالنكره على غير هذا وذلك قولهم (۵) : «أمت فى حجر لا فيك» (۶) ، أى : على غير باب : «شرّ أهرّ ذا ناب» و «سلام عليكم» ، لأنّه ليس على معنى شرّ ، ولا بمعنى الدعاء (۷) ، وإنما المعنى مدحه بأنّه لا اعوجاج فيه ، قال (۸) : «وهو شاذ».

وإما نكره قد تقدّم عليها خبرها ، وهو ظرف أو جارّ ومجرور ، وقد كثر كلام الناس فى مثله ، فعامّه البصريّين لا يجيزون «رجل فى الدار» / واتّفقوا على تجويز «فى الدار رجل» (۹) ، فأمّا الكوفيون فقالوا : فاعل مثل «فى الدار زيد» عندهم أيضا بالفعل المقدّر ، وردّه البصريون بجواز : «إنّ فى الدار زيدا» ، وجواز «فى داره زيد» ، لأنّ الضمير يوجب أن يكون التقدير «زيد فى داره» ، وذلك يمنع كونه فاعلا ، وقال البصريّون : هو مبتدأ (۱۰) ، ثم اختلفوا فى تعليله ، فقال قوم : إنما جاز

۱- بعدها فى د : «به».

۲- انظر المستقصى : ۲ / ۳۰۹ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۳ ، وقال الميدانى : «إنما يكرمك لأرب له فيك ، ورفع مأربه على تقدير هذه مأربه ، ومن نصب أراد فعلت هذه ماربه أى : للمأربه لا للحفاوه» مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۳. ويقال : مأربه بالضم ومأربه بالفتح فى الراء. اللسان (أرب).

۳- ذكر هذا الرأى ابن عقيل والدمامينى والسيوطى دون نسبه ، انظر شرح ابن عقيل للألفيه : ۱ / ۲۲۱ ، وتعليق الفرائد : ۳ / ۵۸ ، والهمع : ۱ / ۱۰۱.

۴- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۱۴۶ ، ومغنى اللبيب ۵۲۰.

۵- انظر المستقصى : ۱ / ۳۶۰ واللسان (أمت) ، والأمت : العوج.

۶- تصرف ابن الحاجب بكلام سيبويه ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۹. وجاء بعد قوله : «فيك» فى د : «يعنى اعوجاج فى حجر لا فيك».

۷- انظر الخصائص : ۱ / ۳۱۸.

۸- أى : سيبويه. وعبارته : «وليس بالأصل». الكتاب : ۱ / ۳۲۹ ، ولم ترد هذه العباره فى المفصل.

۹- انظر أمالى ابن الحاجب : ۷۲۹ ، وشرحه للكافيه : ۲۴.

۱۰- عقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، انظر الإنصاف : ۵۱ - ۵۵ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۳۷۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۹۴ ، ومغنى اللبيب : ۴۹۴.

«فى الدار رجل» لأنّه تعيّن للخبريّه ، ولم يجز «رجل فى الدار» لاحتمال أن يكون صفه ، فينتظر السّامع الخبر (۱) ، فلا يلزم من جواز «فى الدار رجل» مع نفى الاحتمال جواز «رجل فى الدار» مع بقاء الاحتمال ، وهذا غير مستقيم لأن مثل هذا الاحتمال (۲) لا يمنع ، بدليل قولهم : «زيد القائم» ، فإنّه خبر له باتّفاق ، مع أنّه يجوز أن يكون صفه ، ويجوز أن يكون خبرا فينتظر السامع الجواب ، فلم يكن هذا الاحتمال مانعا (۳).

الثانى (۴) : أنّ الغرض أن يبيّن قرب النكره من المعرفه فى الموضع الذى (۵) وقعت فيه النكره مبتدأه ، وهذا الفرق لم يحصّل للنكره تقريبا من المعرفه (۶).

وقال قوم : إنّما جاز «فى الدار رجل» لأنّ الخبر فى معنى الصفه ، لأنّا حكمنا بالخبر على المبتدأ قبل ذكر المبتدأ (۷) ، فلم يأت إلّا بعد أن صار كأنّه موصوف ، ألا ترى أنّ الفاعل لمّا كان الحكم عليه مقدّما جاء معرفه ونكره (۸) ، ويرد عليه جواز «قائم رجل» على أنّه خبر مقدّم ، ويجاب إمّا بكثره تصرّفهم فى الظروف ، وإمّا بقوّه معنى الفاعل (۹) فيه (۱۰) ، حتى قال كثير بأنّ الفعل مقدّر مراد ، وإمّا بكون الظرف يتعيّن بتقديمه للخبريّه (۱۱).

قوله : «والخبر على نوعين : مفرد وجمله فالمفرد على ضربين : خال عن الضمير ومتضمّن له» (۱۲).

قال الشيخ : الخبر الذى يتضمّن الضمير هو كلّ اسم من أسماء الفاعلين والمفعولين والصّفات

۱- سقط من د : «الخبر» ، خطأ.

۲- سقط من ط : «الاحتمال».

۳- فى د. ط : «بمانع».

۴- أى التعليل الثانى من تعليلات البصريين.

۵- فى د : «المواضع التى».

۶- سقط من ط. من قوله : «فى الموضع الذى» إلى «المعرفه» وهو خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «بالخبر عليه قبل ذكره». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۸- فى ط : «جاء معرفه أو جاء نكره» وردّ الرضى على ابن الحاجب فى ادعائه هذا فى شرح الكافيه : ۱ / ۸۸.

۹- كذا فى الأصل. د. ط ، ولعل الصواب «الفعل» ، بدليل أنه جاء بعدها فى د : «وهو استقر».

۱۰- جاء بعدها فى د : «وهو استقر».

۱۱- سقط من د من قوله : «وإما بكون الظرف» إلى «للخبريه» ، وهو مخلّ.

۱۲- فى ط : «خال من الضمير ومضمر له» ، وهو خطأ.

كلّها ، وإنّما احتاجت إلى ضمير لأنّها تعمل عمل أفعالها ، فإن (۱) كانت فى الحقيقه للمبتدأ أسندت إلى ضميره فى المعنى ، وإن كانت لغيره (۲) فلا بدّ من تعلّق ذلك الغير بضميره ، وإلّا كنت (۳) مخبرا بالأجنبىّ عن الأوّل ، وأمّا غيرها فلا عمل لها (۴) ، فلم يحتج إلى ضمير (۵).

وزعم الكوفيّون أنّ كلّ خبر لمبتدأ فيه ضمير ، ويتأوّلون غير المشتقّ بالمشتقّ (۶) ، وهو تعسّف غير محتاج إليه (۷).

قوله : «والجمله / على أربعه أضرب».

وإنّما هى على ضربين كما تقدّم فى أوّل الكتاب ، ولكنّه قسّم الفعليّه ، فالمجرّده (۸) عن الشرط والجزاء سمّاها فعليّه ، والمتضمّنه للشرط سمّاها شرطيّه ، والمتضمّنه للظرف سمّاها ظرفيّه ، والأكثر على أنّ المتعلّق المحذوف فى الظرف فعل كما اختاره ، وتقديره «استقرّ فيها» ، لأنّ أصل التعلّق للأفعال ، فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب ، واستدلّ بأنّه يقع صله ، فوجب تقدير الفعل لتكون جمله ، وأجيب بأنّه تعيّن الفعل لأنّ الصّله لا تكون إلّا جمله بخلاف غيرها (۹).

وزعم قوم أنّ المتعلّق اسم (۱۰) تقديره «مستقرّ» ، لأنّه خبر مبتدأ (۱۱) ، والأصل فيه أن يكون مفردا ، فكان أولى ، والذى يضعّفه الاتفاق على صحّه دخول الفاء فى مثل «كلّ رجل فى الدار فله

۱- فى د : «وإن».

۲- جاء بعدها فى د : «كقولك : زيد قائم أبوه».

۳- سقط من د : «كنت» وهو خطأ.

۴- لعل الأصوب : «له».

۵- فى د : «ضميرها» وفى ط : «ضميره».

۶- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۵۵ - ۵۷ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

۷- جاء بعدها فى د : «كقولك : زيد أخوك ، بمعنى مؤاخيك ، وبشر غلامك ، بمعنى مملوكك وزيد حجر ، أى : قاس».

۸- انظر ردّ ابن هشام على الزمخشرى فى هذا فى مغنى اللبيب : ۴۲۱.

۹- ذكر السيوطى فى الهمع : ۱ / ۹۸ - ۹۹ مذهب ابن الحاجب هذا وردّ عليه.

۱۰- فى ط : «باسم» تحريف.

۱۱- ذهب الكوفيون إلى أن الظرف الواقع خبرا منصوب على الخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، وانظر المقتضب : ۴ / ۳۲۹ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۴۹ والإنصاف : ۲۴۵ - ۲۴۷ والمغنى : ۴۹۸.

درهم» (۱) ، والوقوف فيها فى مثل «كلّ رجل عالم فله درهم» (۲).

ثمّ الأكثر على أنّ الظرف تضمّن الضمير ومعنى الاستقرار لمّا صار نسيا منسيا لا يذكر ، واستدلّ أبو علىّ على ذلك بامتناع «قائما زيد فى الدار» (۳) ، وشبّهه بقولهم : «كلّمته فاه إلى فىّ» (۴) ، و «بيّنته بابا بابا» فى أنّ الأصل جاعلا ومفصّلا ولكنّه مرفوض تضمّنه (۵) «فاه» و «بابا بابا» حتى صار الضمير فيها [نسيا منسيا](۶) واستدلّ أيضا بقول كثيّر (۷) :

فإن يك جثمانى بأرض سواكم

فإنّ فؤادى عندك الدّهر أجمع

إذا قلت هذا حين أسلو ذكرتها

وظلّت لها نفسى تتوق وتنزع

وتقريره (۸) أنّه لو كان الفعل مقدّرا لكان الضمير محذوفا معه ، فيكون «أجمع» مؤكّدا لغير مذكور ، واستدلّ بأنّه كان يجب أن يرفع (۹) «زيد» [فى قولك](۱۰) : «فى الدار زيد» بالفاعليّه لا بالابتداء (۱۱).

۱- انظر الكتاب : ۳ / ۱۰۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۱.

۲- جاء فى د. مكان قوله : «والوقوف فيها فى مثل : كل رجل عالم فله درهم» : «لأن الفاء تقتضى الشرط لأنه جزاؤه ، وهو يقتضى الفعل ، والمنع أيضا فى مثل «كل رجل عالم فى الدار فله درهم».

۳- جاء بعدها فى د : «لأن الحال لا تتقدم على العامل المعنوى».

۴- انظر : البغداديات : ۲۵۸ ، وأجاز الكوفيون «قائما فى الدار زيد». انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۹ ، والأشمونى : ۲ / ۱۸۱ ، وانظر ما سيأتى ورقه : ۷۹ أ.

۵- سقط من د : «تضمنه» ، خطأ.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- البيتان فى ديوانه : ۴۰۴ والأول منهما بهذه النسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۵ ، ۱ / ۳۳۰ وهما فى أمالى القالى : ۱ / ۲۱۷ والمقاصد للعينى : ۱ / ۵۲۵ والخزانه : ۱ / ۱۹۰ منسوبان إلى جميل بن معمر والأول منهما بهذه النسبه فى الدرر : ۱ / ۷۵ وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۶۶ والبيتان فى ديوان جميل : ۱۱۸ ، وورد البيت الأول بلا نسبه فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۹۳ والمغنى : ۴۹۴ والأشمونى : ۱ / ۲۰۱ والهمع : ۱ / ۹۹. والجثمان : الشخص.

۸- فى د : «وتقديره» ، وفى ط : «وتقدير» وكلاهما تحريف.

۹- فى د. ط : «يرتفع».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- انظر أمالى ابن الشجرى : ١ / ٤ - ٥ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٩٣ ومغنى اللبيب : ٤٩٤.

واتّفقوا على أنّه لا يخبر بظرف الزّمان عن الجثث لوضوحه ، فلا فائده لوقوعه بلا فائده (۱) ، بخلاف ظرف المكان ، وبخلاف المعانى ، وقولهم : «الليله الهلال» متأوّل ، أى : حدوث الهلال (۲) ، وكذلك قوله (۳) :

أكلّ عام نعم تحوونه

وأمّا مثل قولهم : «اليوم يومك» (۴) فوجهه أنّ المعنى : اليوم حصول الحين المنسوب إليك ، لأنّه قد يطلق اليوم بمعنى الحين (۵) ، مثل : «أتيتك (۶) يوم فلان أمير» (۷) ، ونحوه ما أجازه الكوفيون من «اليوم عشرون يوما» أى : حصول عشرين يوما (۸) ، وأمّا / ما أجازه بعض البصريّين من قولهم : «اليوم الجمعه» و «اليوم السبت» بتأويل عمل الاجتماع والسّكون من معنى الجمعه والسبت فضعيف يأباه المعنى (۹) ، وإجازه بقيه الأيّام أضعف (۱۰).

ثمّ قال : «ولا بدّ فى الجمله الواقعه خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه» (۱۱).

وإنّما كان ذلك ليحصل ربط بين الخبر والمخبر عنه ، وإلّا كان أجنبيّا ، وقد يكون الضمير

۱- سقط من د : «بلا فائده».

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۴۱۸ - ۴۱۹ والمقتضب : ۳ / ۲۷۴ ، ۴ / ۳۵۱.

۳- ورد البيت فى الكتاب : ۱ / ۱۲۹ وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ۹۶ والمخصص : ۱۷ / ۱۹ والكشاف : ۲ / ۴۱۶ والإنصاف : ۶۲ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۹۴ واللسان (نعم) والأشمونى : ۱ / ۲۰۳ بلا نسبه ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ۱ / ۱۱۹ إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثى ، ونقل الغندجانى فى فرحه الأديب : ۱۶۴ كلام ابن السيرافى ولم يزد عليه ، ونسبه صاحب الخزانه : ۱ / ۱۹۶ إلى رجل من بنى ضبه فى يوم الكلاب الثانى.

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۴۱۸ - ۴۱۹.

۵- «الحين بالكسر : الدهر أو وقت مبهم يصلح لجميع الأزمان طال أو قصر ، يكون سنه أو أكثر ، أو كلّ غدوه وعشيه». القاموس (حين).

۶- فى د : «لقيتك».

۷- بعدها فى د : «أى : وقت حصول إمارته».

۸- انظر الهمع : ۱ / ۹۹ - ۱۰۰.

۹- بعدها فى د : «لأن السبت يوم بعد الجمعه».

۱۰- إجازه بقيه الأيام مذهب الفراء وهشام ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۲۳ وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۶.

۱۱- عباره الزمخشرى : «ولا بد فى الجمله الواقعه خبرا من ذكر يرجع إلى المبتدأ» المفصل : ۲۴.

معلوما لكثره ذلك النوع من الكلام ، فيستغنى عن التصريح به كما مثّل. (۱)

قوله : «ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، كقولك : تميميّ أنا ، ومشنوء من يشنؤك وشبهه» (۲).

قال الشيخ : إنّما حسن تقديم الخبر على المبتدأ لأنّ المتكلّم إذا قال : «زيد» (۳) تعلّق (۴) بنفس السّامع احتمالات شتّى من أنّه قائم أو قاعد إلى ما لا يحصى كثره ، فإذا قدّم الخبر ارتفع هذا الإشكال.

وقول الكوفيين : لا يجوز تقديم الخبر فى غير ما أوجبه استفهام ونحوه مردود بقولهم : «تميميّ أنا» و «مشنوء من يشنؤك» (۵) و (سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ)(۶) ، ومثّل (۷) بقوله تعالى : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)(۸) فى تقديم الخبر ، وقال (۹) : المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه» ، وإنّما ينهض مثالا لما ذكره إذا جعل «سواء» خبر مبتدأ مقدّما (۱۰) ، وأمّا إذا جعل «سواء» خبر «إنّ» و «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» فاعلا (۱۱) لها خرج من (۱۲) هذا الباب ، وهو قول كثير من

۱- أى : الزمخشرى ، قال : «وذلك مثل قولهم : البرّ الكرّ بستين ، والسمن منوان بدرهم». المفصل : ۲۴.

۲- بعدها فى د : «قوله : إنما حسن تقديم الخبر على المبتدأ ، إلخ .. أقول : إنما».

۳- فى ط : «زيد قام» ، زياده مقحمه.

۴- فى د : «قام».

۵- انظر الكتاب : ۲ / ۱۲۷ والمقتضب : ۴ / ۱۲۷ والإنصاف : ۶۵ - ۷۰.

۶- الجاثيه : ۴۵ / ۲۱ والآيه : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ) قرأ حفص وحمزه والكسائى بنصب سواء ، وقرأ الباقون بالرفع ، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۲۶۸ ، والتيسير : ۱۹۸ ، والنشر : ۲ / ۳۵۶ والإتحاف : ۳۹۰ ومرّ محقق النسخه المطبوعه على الآيه ولم يشر إلى أنها آيه قرآنيه.

۷- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۵.

۸- البقره : ۲ / ۶ والآيه : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ) (۶).

۹- سقط من د : «قال».

۱۰- فى ط : «مقدم» والصواب النصب : قال أبو على : «فإن قلت : لم زعمتم أن سواء يرتفع بالابتداء على ما عليه التلاوه وأنت إذا قدرت هذا الكلام على ما عليه المعنى فقلت : سواء عليهم الإنذار وتركه كان سواء خبر ابتداء مقدما» الحجه للقراء السبعه : ۱ / ۲۶۸ - ۲۶۹.

۱۱- فى ط : «فاعل» ، والصواب النصب.

۱۲- فى د. ط : «عن».

الناس (۱) ، ولكنّ الذى ذكره هو قول الأكثر (۲) ، وهو الصحيح لأنّ «سواء» ليس بصفه فى أصل وضعه (۳) ، فإجراؤه على باب الاسميّه أولى من إجرائه على باب الوصفيه ، ولو كان صفه فى الأصل لكان تقديره فاعلا أحسن ، ألا ترى أنّ قولك : «مررت برجل قائم أبوه» أحسن من قولك : «مررت برجل قائم أبوه» ، وقولك : «مررت برجل سواء هو وأبوه» أحسن من قولك : «مررت برجل سواء هو وأبوه» ، وكذلك ههنا ، إذا جعله غير فاعل ، فيكون «سواء» خبرا مقدّما ، كان أولى من جعله فاعلا ، فيكون «سواء» خبر إنّ ، وأمّا قوله تعالى : (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) فهو فعل مقدّر بالمصدر ، وأصله كما مثّل ، وإنما عدل به عن أصله تقويه لمعناه فى غرض التّسويه ، فإنّ همزه الاستفهام و «أم» نصّ فى استواء ما وقع بعدهما ، فلمّا قصد إلى تقرير (۴) معنى الاستواء استعمل ذلك / اللّفظ مجرّدا عن معنى الاستفهام منقولا للاستواء خاصّه ، وهم ينقلون الكلام وإن كان فى الأصل لمعنى إلى معنى آخر لأجل بعض ذلك المعنى ، ألا ترى أنّهم يقولون : «أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل» ، ولا يعنون النداء ، وإنّما يقصدون الاختصاص (۵) ، لما فى النداء من معنى الاختصاص.

وتمثيله بذلك مع «تميمىّ أنا» يشعر بأنّه عنده من قبيل الجائز ، ولأنّه قطعه عن قوله : «وقد التزم» ، حيث ذكره قبله ، والظاهر أنّه ممّا التزم فيه التقديم ، لأنّه لم يسمع خلافه مع كثرته ، ولشده (۶) ما فهم منه (۷) من المبالغه فى معنى الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التغيير ، فيناسب (۸) تقديمه تنبيها على المبالغه وعلى التغيير.

۱- أجاز ابن كيسان أن يكون «سواء» خبر «إنّ» وما بعده قام مقام الفاعل ، انظر إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۱ / ۱۸۴.

۲- . مذهب المبرد وأبى على الفارسى أنّ «سواء» رفع بالابتداء و «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» الخبر. انظر إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۱ / ۱۸۴ ، والحجه للقراء السبعه : ۱ / ۲۶۸ - ۲۶۹ ، ومشكل إعراب القرآن : ۱ / ۲۰ ، والتبيان : ۱ / ۲۰.

۳- فى د : «الوضع».

۴- فى ط : «تقدير».

۵- فى د : «اختصاصا».

۶- فى الأصل. ط : «وسره» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۷- سقط من د. ط ، «منه».

۸- فى د : «فناسب».

وقول أبى علىّ «سواء مبتدأ» لأنّ الجمله لا تكون مبتدأ (١) مردود بأنّ المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، وبأنّه كان يلزم عود الضمير (٢) إليه ، ولا ضمير يعود عليه (٣) فى هذا الباب كلّه ، وقد تقدّم الكلام على تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا.

وأمّا قوله : «سلام عليك ، وويل له (٤)» فأورده اعتراضا على قوله : «وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكره والخبر ظرفا».

فهذا نكره وخبره ظرف ، ولم يلزم تقديمه ، فقال : هذا المصحّح للابتداء به (٥) غير التقديم ، كما أنّ المصحّح لقولك : «رجل عالم فى الدار» ، غير التقديم ، ثم بيّن المصحّح فيه لكونه لم يتقدّم ذكره ، وإن كان بابه ما تقدّم ، وبيّن أنّ المصحّح كونه فى المعنى بمنزله المصدر المنصوب ، وإذا كان فى المعنى بمنزله المصدر المنصوب كان معلوما نسبته إلى فاعل فعله ، فتخصّص لأنّ معنى «سلاما» سلّمت سلاما عليك ، فالسّلام المذكور سلام فاعل الفعل المقدّر ، وهو فى الرّفع على ذلك المعنى ، فهو مخصّص فى المعنى ، إذ تقديره : سلامى أو سلام منّى ، فقد صار مقرّبا من المعرفه لذلك. (٦)

ثمّ قال : «وفى قولهم : أين زيد ، وكيف عمرو ، ومتى القتال» عطفه على قوله : «فيما (٧) وقع» فى قوله : «وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكره والخبر ظرفا» ، وهذا (٨) ممّا التزم فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، فلا (٩) يكون إلّا مقدّما ، ولا يكون إلّا خبرا ، وإنّما كانت مقدّمه لأنّه قسم من أقسام الكلام (١٠) ، وكلّ باب من / أبواب الكلام فالقياس أن يتقدّم أوّله ما يدلّ عليه كحرف الشرط والاستفهام والتمنّى والنّفى والترجّى والتشبيه والنداء ، وإنّما كان كذلك لأنّهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السّامع من أوّل الأمر ليتفرّغ فهمه لما عداه ، لأنّه لو كان

١- فى د : «مبتدأه» ، وانظر ما تقدم ورقه : ٤٠ أ.

٢- فى د : «ضمير».

٣- فى ط : «إليه».

٤- فى المفصل : ٢٥ «لك».

٥- فى د : «للابتدائيه».

٦- انظر ردّ الرضى على ابن الحاجب فى هذه المسأله فى شرح الكافيه : ١ / ٩٠ - ٩١.

٧- فى د : «ما» ، تحريف.

٨- فى د. ط : «هذا».

٩- فى د. ط : «ولا».

١٠- لعله أعاد الضمير على أسماء الاستفهام ، ثم أعاده على واحد منها.

مؤخّرا لجوّز السامع عند سماعه أوّل كلامه (۱) أن يكون ذلك (۲) من كلّ واحد من أقسام الكلام ، فيبقى فى حيره واشتغال خاطر ، وإنّما كانت خبرا لأنّك إمّا أن تجعل «أين» مبتدا و «زيد» الخبر أو لا ، باطل أن تكون هى وأمثالها مبتدأ ، لأنّ المبتدأ والخبر شيء (۳) واحد ، والمبتدأ يكون مرفوعا ، ومحال أن تكون الأيتيّه هى زيدا ، وزيد هو الأيتيّه ، وإذا ثبت ذلك فلا يجوز أن تكون إلّا خبرا ، وإذا كانت خبرا كان ظرفا متعلّقا بمحذوف ، وذلك المحذوف هو فى المعنى ذلك المبتدأ المذكور.

قال : «ويجوز حذف أحدهما».

قال الشيخ : الحذف على قسمين : واجب وجائز.

فالجائز أن تقوم قرينه لفظيّه أو حاليّه على الحذف ، فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينه قول المستهلّ : «الهلال والله» وذلك عند ترائى الناس الهلال ، وشبهه.

والحذف الذى يكون واجبا أن يقع مع ما تقدّم لفظ موقع الخبر يسدّ مسدّه ، فحينئذ يكون الحذف واجبا (۴) ، وسيأتى أمثله تدلّ على ذلك.

ثمّ قال : «ومن حذف الخبر قولهم : خرجت فإذا السّبع».

«إذا» ههنا للمفاجأه ، وهى تدلّ على الوجود ، فلا يخلو إمّا أن تريد وجودا مطلقا أو لا تريد ذلك ، فإن أردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر ، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياما أو قعودا أو ما أشبه ذلك فلا بدّ من ذكره ، إذ ليس فيه ما يدلّ عليه ، كما إذا قلت : «زيد فى الدار» ، فإمّا أن تريد الوجود ، أو أمرا آخر كما تقدّم ، فإن أردت الوجود فلا تأتى به ، وإن أردت غيره لم يكن بدّ منه ، إذ ليس فيه ما يدلّ عليه.

«وقوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ*)(۵) يحتمل الأمرين».

يعنى من حذف المبتدأ أو حذف الخبر.

۱- فى ط : «كلمه».

۲- سقط من د : «ذلك» وهو خطأ.

۳- فى د : «كشيء».

۴- سقط من ط. من قوله : «أن يقع مع» إلى «واجبا» ، وهو خطأ.

۵- يوسف : ۱۲ / ۱۸ ، ۸۳.

قال الشيخ : إلّا أنّ حذف المبتدأ أولى (۱) من أوجه :

أحدها : أنّ حذف المبتدأ أكثر ، وحمل الشيء على الأكثر / أولى من حمله على الأقلّ.

ثانيها : أنّ الكلام سيق للتّمدّح بحصول الصّبر له (۲) ، فجعل المبتدأ محذوفا يحصّل هذا المعنى ، وجعل الخبر محذوفا لا يحصّله (۳) ، لأنّه غير (۴) مخبر بأنّ الصّبر الجميل أجمل بمن قام به ، ولذلك يقول المتكلّم : الصّبر الجميل أجمل ، ولم يرزق منه شيء.

ثالثها : أنّ المصادر المنصوبه إذا ارتفعت ينبغى أن تكون على معناها وهى منصوبه ، وهى فى النّصب ، إذا قلت : صبرت صبرا جميلا ، فأنت فى حال النّصب مخبر بالصّبر ، وإذا جعلت المبتدأ محذوفا فى حال الرّفع كنت مخبرا بالصّبر ، فهو موافق للمنصوب فهو (۵) أولى.

ورابعها : هو أنّ المبتدأ إذا كان محذوفا كانت قرينه حاليّه وهى (۶) قيام الصبريّه دليلا على المبتدأ المحذوف ، فيحسن حذفه ، وإذا كان الخبر هو المحذوف وليس ثمّه قرينه لفظيّه ولا حاليّه تدلّ على خصوص (۷) الخبر المحذوف كان (۸) ما ذكرته (۹) من حذف المبتدأ أولى.

ثمّ قال : «وقد التزم حذف الخبر فى قولهم : «لو لا زيد لكان كذا» لسدّ الجواب مسدّه».

وقد تقدّم ضابط ذلك ، وقد قيل (۱۰) فى المرفوع بعد لو لا : إنّه فاعل فعل (۱۱) مقدّر ، أى : لو لا

۱- مذهب سيبويه أن المحذوف من الآيه هو المبتدأ ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۱ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۲ / ۳۱۸.

۲- العباره فى ط : «أن الكلام سبق للمدح بحصول الضمير له» ، تحريف.

۳- فى د : «لا يحصل به».

۴- سقط من د : «غير» ، خطأ.

۵- فى د. ط : «فكان».

۶- فى د : «وهو» تحريف.

۷- فى ط : «خصوصيه».

۸- فى د. ط : «فكان» ، تحريف.

۹- فى ط : «ذكره» ، تحريف.

۱۰- فى د. «وقد قال الكوفيون». والقائل بذلك الكسائى لا الكوفيون كلهم ، وانظر ما سيأتى. ص : ۱۶۱ ، ح : ۲.

۱۱- فى د : «بفعل».

حصل (۱) أو وجد (۲) ، وليس ببعيد ، والاستدلال لهم (۳) بأنّه لو كان مبتدأ لكانت (۴) أن مكسوره لا ينهض ، لأنّهم إنّما أوقعوها موقع الاسم المجرّد لمّا كان الخبر ملتزما (۵) حذفه ، والاستدلال عليهم بأنّه لو كان فاعلا لم تدخل «أن» لا ينهض ، لأنّها عندهم حينئذ واقعه موقع الفاعل ، لا أنّها (۶) دخلت على الفاعل.

قال : «وممّا التزم فيه حذف الخبر لسدّ غيره (۷) مسدّه قولهم : أقائم الزيدان» (۸)

قال الشيخ : ليس هذا من باب المبتدأ المحدود على الحقيقه كما تقدّم الكلام عليه فى أوّل المبتدأ ، وإنّما سمّاه مبتدأ لما تقدّم من أنّ (۹) المبتدأ فى التّحقيق الاسم المجرّد الذى له صدر الكلام ، ولا يحتاج فى التحقيق إلى خبر ، لأنّه فى المعنى (۱۰) «أيقوم الزيدان» ، فقائم مخبر به كالإخبار بالفعل ، والزيدان فاعل مثله فى «أيقوم (۱۱) الزيدان» ، وإنّما ذكر الحذف فى الخبر فيه (۱۲) على سبيل المسامحه تقريبا على المبتدئين (۱۳) ، والتحقيق [فيه](۱۴) ما ذكرناه ، ونحو (۱۵) «أقائم زيد» يجوز أن يرتفع على المبتدأ ، فيكون زيد فاعلا ، ولا ضمير فيه ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مقدّما ، / ففيه ضمير لزيد.

۱- فى ط : «حصول» ، تحريف.

۲- هذا قول الكسائى ، وذهب الفراء وسائر الكوفيين إلى أن لو لا هى الرافعه للاسم الذى بعدها انظر الكتاب : ۲ / ۱۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۷۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۱۱ والإنصاف : ۷۰ - ۸۰ والتبيين عن مذاهب النحويين : ۲۳۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۴.

۳- أى للكوفيين ، انظر الإنصاف : ۷۳.

۴- فى د : «لكان».

۵- فى د : «مستلزما».

۶- فى ط : «موقع الفاعل لأنها ..» تحريف.

۷- فى ط : «غير» تحريف.

۸- سقط من د من قوله : «قال : ومما» إلى «الزيدان» وهو خطأ.

۹- سقط من ط : «أن» ، وهو خطأ.

۱۰- فى د. ط : «معنى».

۱۱- فى ط : «يقوم».

۱۲- سقط من ط : «فى الخبر فيه» ، خطأ.

۱۳- جاء بعدها فى د : «لا تحقيقا».

۱۴- سقط من الأصل وأثبته عن ط.

۱۵- فى د : «نحو».

وأمّا نحو «أكرم منك زيـد» فلا يكون مبتـدأ وزيد فاعلا ، لأنّه لا يرفع الظّاهر ، ولكن خبرا مقدّما على زيد ، أو مبتدأ خبره زيد ، وعلى الوجهين يحتمل أن يكون «أكرم منك الزيدان» أيضا ، لصحّه الإخبار بأكرم منك عن التثنيه والجمع وغيرهما.

وأمّا من جوّز «مررت برجل خير منك أبوه» (١) بالخفض فى خير فيجوز أن يكون «أكرم منك زيد» من باب «أقائم الزيدان».

واختلف فى مثل «إنّ قائما الزيدان» ، فأجازه أبو الحسن (٢) ، أمّا من منع «قائم الزيدان» (٣) فلا وجه لجوازه لأنّه فرعه ، وأمّا من أجاز فيحتمل الجواز لكونه مبتدأ ، ويحتمل المنع لأنّه فى المعنى الخبر عن الزيدين.

ومن حذف الخبر لزوما قولهم : «لعمرك لأفعلنّ» (۴) ونحوه ، وتقديره : قسمى أو يمينى ، لسدّ الجواب مسدّه ، كما ذكر فى «لو لا».

وقوله : «ضربى زيدا قائما» ، وأخواتها.

قال الشيخ : ضابط هذا الباب (۵) أن يتقـدّم مصدر أو ما هو فى معنى المصدر منسوبا إلى فاعله أو مفعوله ، وبعده حال منهما أو من أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر ، وللنحويّين فيه ثلاثه مذاهب :

أحـدها : وهو مذهب أكثر المحقّقين من أهل البصـره أنّ التقدير : ضـربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، حذف متعلّق الظّرف على القيـاس المعروف ، وهـو أنّ الظّرف (۶) إذا وقع صـله لموصول أو صـفه لموصوف أو حالا ـ لـذى حـال أو خبرا لمخبر عنه تعلّق بمحذوف إذا كان متعلّقه عامّا ، وهو

۱- بعض العرب جوّز مثل هـذا ، وعدّه سـيبويه قبيحا ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱ ، ۳۴ ، وقال المبرد بعـد أن ساق المثال الذى ذكره ابن الحـاجب : «يختـار فى هـذا الرفع والانقطاع من الأول». المقتضب : ۳ / ۲۴۸ ، وانظر شـرح المفصـل لابن يعيش : ۷ / ۱۰۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۹.

۲- جوّز مثل هذا الفراء وسعيد الأخفش ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۷ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۷.

۳- أجاز الأخفش والكوفيون رفع الصفه للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على نفى أو استفهام ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۷ ، والأشمونى : ۱ / ۱۹۲ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۵۷.

۴- بعدها فى د : «كذا».

۵- سقط من د : «الباب».

۶- فى د : «أن الخبر الظرف» ، مقحمه.

مطلق الوجود ، ثمّ لمّا كان للحال (۱) شبه بالظّرف حذف لدلالته عليه ، فبقى «ضربى زيدا قائما».

المذهب الثانى : وهو مذهب الكوفيّين ، أنّ التقدير «ضربى زيدا قائما حاصل» ، فعلى هذا تكون الحال عندهم من تتمّه المبتدأ ، وعلى القول الأوّل تكون الحال من تتمّه الخبر المقدّر.

والمذهب الثالث : وهو مذهب بعض المتأخّرين ، واختاره الأعلم (۲) ، أنّ التقدير عنده : «ضربت زيدا قائما» ، فضربى ههنا - وإن كان مصدرا - قائم مقام الفعل ، فاستقلّت الجمله به وبفاعله (۳) ، كما استقلّت فى «أقائم الزيدان» (۴).

والمذهب الصّحيح هو الأوّل ، وبيانه أنّ المعنى فى قولك : «ضربى زيدا قائما» ، ما ضربت زيدا إلّا قائما ، وكذلك إذا قلت : أكثر شربى السّويق ملتوتا ، فإنّ (۵) معناه : / ما أكثر شربى للسّويق إلّا ملتوتا (۶) ، وهذا المعنى لا يستقيم كذلك إلّا على تقدير (۷) البصريّين ، وبيانه أنّ المصدر المبتدأ أضيف ، وإذا (۸) أضيف عمّ بالنسبه إلى ما أضيف إليه ، كأسماء الأجناس التى لا واحد لها (۹) ، وجموع الأجناس التى لها واحد إذا أضيفت أيضا عمّت ، ألّا ترى أنّك إذا قلت : «ماء البحار حكمه كذا» عمّ جميع مياه البحار ، وكذلك إذا قلت : «علم زيد حكمه كذا» عمّ جميع علم زيد ، فقد وقع المصدر أوّلا عامّا غير مقيّد بالحال ، إذ الحال من تمام الخبر ، ثم أخبر (۱۰) عنه بحصوله فى

۱- فى د. ط : «فى الحال».

۲- بعدها فى د : «المغربى ، شارح أبيات كتاب سيبويه» ، وانظر تحصيل عين الذهب : ۱ / ۹۸ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۵.

۳- فى د : «الجمله بالفعل وبفاعله».

۴- ذكر ابن مالك والرضى هذه المذاهب فى هذه المسأله منسوبه إلى أصحابها فى شرح التسهيل : ۱ / ۲۸۰ - ۲۸۱ وشرح الكافيه : ۱۰۵ - ۱۰۶ ، وبسط السيوطى فى الهمع : ۱ / ۱۰۵ - ۱۰۶ الكلام على مذاهب النحويين فيها ، وله كراسه تكلم فيها على هذه المسأله ، وذكر خلاف العلماء وأدلتهم فيها ، انظر الأشباه والنظائر : ۴ / ۶۴۱ - ۶۵۰ وانظر كلام ابن الحاجب فى شرحه للكافيه : ۲۵.

۵- فى د : «إن».

۶- فى د : «ما أكثر الشرب إلا ملتوتا» تحريف ، وفى ط : «ما أكثر شربى إلا ملتوتا» ، خطأ.

۷- فى د : «مذهب» ، وفى ط : «تقدير مذهب البصريين».

۸- فى د : «فإذا».

۹- بعدها فى د : «كالعلم والتراب ..» وجموع.

۱۰- فى د : «أخبرت».

حال القيام ، فوجب أن يكون هذا الخبر للعموم ، لما تقرّر من عمومه ، لأنّ الخبر عمّ (۱) جميع المخبر ، فلو قدّرت بعض ضرب زيد (۲) ليس فى حال القيام لم تكن مخبرا عن جميعه ، وإذا تقرّر ذلك كان معناه : ما ضربى زيدا إلّا فى حال القيام.

وعلى مذهب الكوفيّين تكون الحال من تتمّه المبتدأ ، فيكون المخبر عنه مقيّدا بالقيام فيتخصّص ، ويكون المعنى الإخبار عن الضرب فى حال القيام أنّه حاصل ، فلو قدّرت ضربا فى غير حال القيام لم تكن مناقضا ، إذ (۳) لم تخبر إلّا عن ضرب فى حال القيام بالحصول ، وإخبارك عن شىء عامّ أو خاصّ بالحصول لا يمنع إخبارك عن غيره بإثبات الحصول أو نفيه ، وأيضا فإنّه (۴) إذا قال القائل : «أكثر شربى السّويق ملتوتا» ، وجعلنا (۵) «ملتوتا» من تتمّه الشّرب صار المعنى الإخبار عن أكثر شرب السّويق الملتوت أنّه حاصل ، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شرب السّويق غير ملتوت ، إذ (۶) لم يخبر إلّا عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول ، وأكثر شرب سويق ملتوت إذا كان حاصلا لا يمنع حصول شرب (۷) سويق غير ملتوت أضعافه ، ويوضّحه أنّا لو قدّرنا أنّه شرب سويقا ملتوتا عشر مرّات وسويقا غير ملتوت ألف مرّه ، فأراد أن يخبر عن تسع من الأول بالحصول لقال : أكثر شربى السّويق ملتوتا حاصل ، فتبيّن بذلك ما ذكرناه.

وعلى المذهب الأوّل الإخبار عن أكثر الشّرب غير مقيّد باللّت مخبرا عنه بحصوله ملتوتا ، فلو قدّرت أكثريّه أخرى غير ملتوت (۸) لكان مناقضا ، وعليه المعنى ، وأيضا فإنّه يخرج عن هذا الباب ، لأنّ الاتّفاق على أنّ الحال المتعلّقه بالمصدر المبتدأ [به](۹) لا يمنع من ذكر الخبر ، إذ / لا خلاف فى جواز «ضربى زيدا قائما خير من ضرب عمرو» ، ونحوه ، فلا يكون ممّا التزم فيه حذف الخبر ، وكذلك «ضربى زيدا قائما يوم الجمعه».

۱- فى ط : «عن» ، تحريف.

۲- فى الأصل : «ضربى زيدا» وما أثبت عن د. ط.

۳- فى د : «إذا» ، تحريف.

۴- فى د : «وتقرير ذلك المعنى أنه» مكان «وأيضا فإنه».

۵- فى د : «وجعل».

۶- فى ط : «إذا» ، تحريف.

۷- سقط من ط : «شرب» وهو خطأ.

۸- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الأصح : «ملتوته».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فإن قلت : فهذا يصحّ على كلّ تقدير (۱) قلت : إنّما يصحّ عندنا (۲) إذا كان «يوم الجمعه» متعلّقا بقائم ، لا- أن يكون خبرا [للمبتدأ](۳).

وفساد المذهب الثالث من وجهين : من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى.

أمّا اللّفظ فإنّه (۴) لو كان المبتدأ قائما مقام الفعل لاستقلّ [الفعل](۵) بفاعله ، كما استقلّ اسم الفاعل بفاعله فى قولك : «أقائم الزيدان» (۶) ، إذ لو قلت : «ضربى» أو «ضربى زيدا» لم يكن كلاما.

وأمّا من حيث المعنى فإنّ (۷) الإخبار يقع بضرب عن (۸) زيد فى حال القيام ، ولا يمنع هذا المعنى من (۹) أن يكون ثمّه ضرب فى غير حال القيام ، ألا- ترى أنّك إذا قلت : «ضرب زيد قائما» لم يمنع من أن يكون ضرب قاعدا ، وهو عين ما ذكرناه فى بطلان مذهب أهل الكوفه.

وقد ذكر بعض النحويّين لبعض هذه المسائل وجها رابعا ، وهو : «أخطب ما يكون الأمير قائما» (۱۰) ، وشبهها ، فزعم أنّ «ما» يجوز أن تكون ظرفيّه ، فيكون «أخطب» زمانا ضروره أنّ (۱۱) أفعل لا- يضاف إلّا إلى ما هو بعض له ، فيكون (۱۲) الخبر إذا نفس «إذا» المقدّره من غير متعلّق ، لأنّها هى المخبر بها ، كما لو قلت : «أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعه» بالرفع (۱۳) فى «يوم الجمعه» (۱۴) ،

۱- بعدها فى د : «عندنا وعندكم» قلت ...

۲- بعدها فى د : «البصريين» إذا ...

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى ط : «أما من حيث اللفظ لأنه ..» ، تحريف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- أقحم بعدها فى ط : «لا يستقل».

۷- فى د : «فلأن».

۸- فى ط : «على» تحريف. وفى د : «بضرب عن التكلم عن زيد» زياده غير لازمه.

۹- سقط من د : «من».

۱۰- انظر الكلام على هذه المسأله فى المسائل الحلبيات : ۲۰۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۰۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۸۲.

۱۱- فى ط : «لأن».

۱۲- فى ط : «وأن يكون» ، تحريف.

۱۳- حكاه الأخفش بالرفع عن بعض العرب ووجّهه ، انظر الحلبيات : ۲۰۵ - ۲۰۶.

۱۴- سقط من د : «يوم الجمعه».

ولو قيل هذا المذهب فى جميع المسائل لاستقام على تقدير حذف مضاف تقديره (۱) : زمان ضربى زيدا قائما ، فلا يحتاج إلى حاصل على هذا ، وإنّما خصّوه بما فيه لكثره وقوع ما المصدريّه ظرفا ، ولم يجروه (۲) فى غير ما فيه «ما» لقلّه وقوع المصادر ظروفا.

فإن قيل : لعلّ «قائما» خبر كان ، فالجواب (۳) عنه من وجهين :

أحدهما : أنّه لو كان خبرا لجاز تعريفه ، وهو لا يجوز تعريفه.

وثانيهما : أنّه لو كان خبرا لكان لم يكن فيه دلاله على الظّرف ، والحال له دلاله عليه ، وقد أجيز فى قوله (۴) :

الحرب أوّلّ ما تكون فتيّه

تسعى بزينتها لكلّ جهول

أربعه أوجه : رفع أوّل وفتيّه ، ونصبهما ، ورفع الأوّل ونصب الثانى ، وعكسه ، وأشكلها نصبهما ، والوجه أن يجعل «تسعى» الخبر ، وأوّل ظرفا ، وفتيّه حالا من الضمير / فى «تكون» (۵).

قوله : «كلّ رجل وضيعته» (۶) ، أى : وحرفته ، فيه مذهبان :

أحدهما : أنّ الخبر محذوف ، وتكون الواو ههنا بمعنى مع ، فتدلّ (۷) على المقارنه فيكون معناه «مقرونان».

وثانيهما : أنّه ليس ثمّه خبر محذوف أصلا ، بل هذه الواو بمعنى مع ، فكما أنّك إذا قدّرت

۱- فى ط : «وتقديره».

۲- فى ط : «يجيزوه».

۳- فى ط : «والجواب» ، تحريف.

۴- هو عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، والبيت فى ديوانه : ۱۵۶ ، والكتاب : ۱ / ۴۰۱ ، وعيون الأخبار : ۱ / ۱۲۷ ، والعقد الفريد : ۱ / ۹۳ - ۹۴ ، وشروح سقط الزند : ۱۶۷۸ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۵۱ وشرح الحماسه للمرزوقى : ۲۵۲ ، ۳۶۸ ، وأمالى ابن الحاجب : ۶۶۶.

۵- انظر أوجه إنشاد هذا البيت فى المقتضب : ۳ / ۲۵۲ - ۲۵۳ ، والمسائل الحلبيات : ۱۹۰ - ۱۹۳ ، وأمالى ابن الحاجب : ۶۶۶ - ۶۶۷.

۶- فى ط : «وصنعته» وهو مخالف لما جاء فى المفصل : ۲۶ ، وقال الرضى : «الضيعه فى اللغه : العقار ، وهى ههنا كنايه عن الصنعه» شرح الكافيه : ۱ / ۱۰۷ ، وانظر اللسان (ضيع).

۷- فى ط : «فدل».

«مع» لم تحتج إلى الخبر ، فكذلك ههنا (۱) ، فإن قيل : لم لم ينتصب فالجواب : أنّها إنّما تنصب إذا كان قبلها فعل أو معنى فعل ، ولا فعل ولا معناه فلا نصب.

وكان ينبغى أن يمثّل فى حذف الخبر لزوما بمثل : «لعمرك لأفعلنّ» (۲) أيضا ، وقالوا : فى «أنت أعلم وربّك» (۳) : إنّه منه ، وإنّ التقدير : وربّك مجازيك ، كأنّه جرى مجرى المثل ، فيستغنى (۴) بأعلم الأوّل (۵) ، ولمّا كان المعنى فى المقدّر المجازاه فسّر به (۶).

قوله : (وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا (۷) ، كقولك : زيد المنطلق ، «والله إلهنا» و «محمد نبيّنا»).

قال الشيخ : يرد (۸) على هذا أنّ الأخبار هى محطّ الفوائد ، وذلك لا يحصل إلّا بما يجهله المخاطب ، أمّا إذا كان يعرفه (۹) فالإخبار به لا فائده فيه ، إذ هو حاصل عنده.

والجواب عنه أنّ الإخبار ههنا لم يقع بالحكم الذى هو القيام ونحوه (۱۰) ، وإنّما وقع بالذات وفائدته إخباره عمّا كان يجوز أنّه متعدّد (۱۱) بأنّه (۱۲) واحد فى الوجود (۱۳) ، وهذا إنّما يكون إذا كان

۱- البصريون هم القائلون بالمذهب الأول ، والأخفش والكوفيون هم القائلون بالمذهب الثانى ، وعند ابن الحاجب أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب ، وانظر الكتاب : ۱ / ۲۹۹ - ۳۰۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۷ - ۱۰۸ ، وتعليق الفرائد : ۳ / ۳۶ ، والأشمونى : ۱ / ۲۱۷.

۲- بعدها فى د : «كذا».

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۳۰۵.

۴- فى د. ط : «واستغنى».

۵- فى د. ط : «الأولى» وجاء بعدها فى د : «فلا يحتاج إلى ذكر لزوم حذف الخبر».

۶- فى د : «بالمجازاه» ، تحريف. وجاء بعدها «وإلا كان ينبغى أن يكون المحذوف من جنس المذكور هنا وهو الأعلم».

۷- سقط من د. ط : «معا».

۸- فى د : «قد يرد».

۹- فى ط : «معرفه».

۱۰- سقط من ط : «ونحوه».

۱۱- بعدها فى د : «فى الذهن».

۱۲- فى د. ط : «وأنه» ، تحريف.

۱۳- بعدها فى د : «الخارجى».

المخاطب قد عرف مسمّين فی ذهنه أو أحدهما فی ذهنه والآخر فی الوجود (۱) ، فیجوز أن یکونا [عند السّامع](۲) متعدّدین ، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الآخر کان فائدته أنّهما فی الوجود (۳) ذات واحده ، وهذا فیما کان متغایر (۴) اللّفظ ، نحو قولک : «زید المنطلق» ، وإن کان لفظه لفظا واحدا فلا یستقیم فیه هذا التقدیر ، وإنّما یستقیم فیه حذف مضاف باعتبار حالین ، کقولک : «شعری شعری» (۵) ، و «أنا أنا» ، وتقدیره : شعری الآن مثل شعری فیما تقدّم ، أی : المعروف المشهور بالصّفات التامّه (۶) ، وبعده (۷) :

لله درّی ما أجنّ صدری

تنام عینی وفؤادی یسری

مع العفاریت بأرض قفر

وکذلک قولهم : «الناس الناس» ، أی : الناس کالذین (۸) تعرف.

قوله : «وقد یجیء للمبتدأ خبران فصاعدا ، کقولک (۹) : هذا حلو حامض».

قال الشیخ : إن قیل : کیف یصحّ الإخبار بأمرین متضادّین فی حاله واحده فالجواب : أنّه لم یرد (۱۰) أنّه حامض من کلّ وجه ، أو حلو من کلّ وجه ، وإنّما أراد أنّ فیه طرفا من هذا وطرفا من / ذاک (۱۱) ، وهذا (۱۲) لیس بمتناف ، ولذلک وقع فی بعض النّسخ «ویجمعهما قولک : مزّ» (۱۳).

۱- بعدها فی د : «الخارجی».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- بعدها فی د : «الخارجی».

۴- فی د : «متغیر».

۵- وردت هاتان الکلمتان فی بیت من الرجز هو : «أنا أبو النّجم وشعری شعری» ، وانظر الحاشیه : ۷.

۶- نقل الدمامینی هذا التقدیر عن شرح المفصل لابن الحاجب انظر تعلیق الفوائد : ۳ / ۸۲.

۷- أی بعد البیت السابق ، والأبیات الأربعه لأبی النجم العجلی وهی فی الخزانه : ۱ / ۲۱۱ ، والبیت الأول والثانی فی دیوان أبی النجم : ۹۹ ، والبیت الشاهد فی المنصف : ۱ / ۱۰ وشرح الحماسه للمرزوقی : ۱۰۳. والدّرّ فی الأصل : اللّبن ، ویقال فی المدح : لله درّه أی : عمله ، وقوله : ما أجنّ صدری : صیغه تعجب من الجنون ، الخزانه : ۱ / ۲۱۱.

۸- فی ط : «کالذی».

۹- فی المفصل : ۲۷ «منه قولک».

۱۰- سقط من ط : «أنه لم یرد» وهو خطأ.

١١- فى د : «هذا».

١٢- فى د : «وذلك».

١٣- لم ترد هذه العباره فى المفصل ولا فى شرح ابن يعيش.

فالأخبار المتعدّده على قسمين : قسم لا يستقلّ المعنى فيه إلّا بالمجموع ، وقسم يستقلّ بكلّ واحد منها (۱) ، فنبّه على القسمين ، وما يورد على نحو : «حلو حامض» من أنّه إن كان فى كلّ واحد منهما ضمير ففاسد ، لأنّه (۲) يؤدّى (۳) إلى أن يكون كلّ خبرا (۴) على حياله ، وإن كان فى أحدهما فتحكّم ، وإن لم يكن فأفسد (۵).

والجواب : نقول (۶) بالقسم الأوّل ، ولا يلزم أن يكون كلّ خبرا على حياله ، لأنّ المقصود جمع الطّعمين ، فالضميران على أصلهما ، والمعنى أنّ فيه حلاوه وفيه حموضه ، وكان (۷) القياس جمعهما بالعطف (۸) ، إلّا أنّ خبر المبتدأ من نحو : عالم وعاقل (۹) سائغ فيه الأمران مع الاستقلال ، فكان هذا أجدر ، وتضمّنا باعتبار معنى مزّ ضميرا آخر يعود على الابتداء (۱۰).

واستشهد (۱۱) بقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (۱۲) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (۱۵) فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ)(۱۳) على أنّ المبتدأ له خبران فصاعدا (۱۴) ، لأنّ «هو» مضمر ، فلا يكون موصوفا ، فتعيّن (۱۴) أن يكون ما بعده خبرا عنه ، فقد مثّل بما هو متعيّن لما ذكره.

قوله : «وإذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره».

۱- فى ط : «منهما» ، تحريف.

۲- سقط من د : «لأنه».

۳- فى ط : «لأنه لا يؤدى» ، مقحمه.

۴- فى ط : «كل واحد خبرا».

۵- فى ط : «ففاسد».

۶- سقط من د : «نقول» ، وهو خطأ.

۷- فى د : «فكان».

۸- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۱.

۹- فى د : «عالم عاقل».

۱۰- فى د. ط : «آخر عائدا على المبتدأ».

۱۱- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۷.

۱۲- فى د : «تعين».

۱۳- البروج : ۸۵ / ۱۴ - ۱۶.

۱۴- سقط من ط : «فصاعدا».

قال الشيخ : إنّما تضمّن المبتدأ معنى الشرط فى هذه الصّور (۱) التى ذكرها من حيث كانت دالّه على معنى العموم ، لأنّ «الذى» فى قولك : «الذى يأتينى فله درهم» للعموم لا للعهد ، وكذلك النكره فى «كلّ رجل يأتينى فله درهم».

وقوله : «إذا كانت الصّله أو الصفه فعلا أو ظرفا».

لأنّ الفعل يشعر بالسّببيّه ، وكذلك الظّرف ، لأنّه يتعلّق بالفعل على القول الصّحيح (۲) ، ثم مثّل بقوله : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ)(۳) ، وبقوله : (وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَهٍ فَمِنَ اللهِ)(۴).

قال الشيخ : فيها (۵) إشكال من حيث (۶) إن الشرط وما شبّه به يكون الأوّل فيه سببا للثانى ، تقول : «أسلم تدخل (۷) الجنّه» ، فالإسلام سبب لدخول الجنّه ، وهنا الأمر على العكس ، وهو أنّ الأوّل استقرار النّعمه بالمخاطبين ، والثانى كونها من الله ، فلا يستقيم أن يكون الأوّل سببا (۸) للثانى من جهه كونه فرعا عنه ، وتأويله أنّ الآيه جيء بها لإخبار قوم استقرّت بهم نعمه (۹) جهلوا معطيها أو شكّوا فيه ، فاستقرارها مجهوله أو / مشكوكه سبب للإخبار بكونها (۱۰) من الله ، فتحقّق إذا أنّ الشّرط والمشروط على بابه (۱۱) ، وأنّ ذلك صحّ من حيث إنّ جواب الشّرط لا يكون إلّا جمله ، ويكون معنى الشرط (۱۲) فيه إمّا مضمونها

۱- فى ط : «الصوره».

۲- انظر ما تقدم : ق : ۳۹ آ.

۳- البقره : ۲ / ۲۷۴.

۴- النحل : ۱۶ / ۵۳ ، وانظر كلام ابن الشجرى على الآيه فى أماليه : ۲ / ۲۳۵ - ۲۳۶.

۵- فى د : «فيه» ، والضمير راجع إلى الآيه الثانيه.

۶- فى د. ط : «جهه».

۷- فى ط : «فتدخل» تحريف.

۸- فى د. ط : «الأول فيه سببا».

۹- فى د : «نعم» ، وفى ط : «النعمه وجهلوا».

۱۰- فى ط : «الإخبار لكونها» ، تحريف فى «لكونها».

۱۱- نقل الدمامينى الإشكال الذى أورده ابن الحاجب على هذه الآيه وإجابته عنه عن شرح المفصل. انظر تعليق الفرائد : ۳ / ۱۴۰.

۱۲- فى د : «المشروط» ، تحريف.

وإمّا الخطاب (۱) بها ، فمثال المضمون قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ) الآيه ، ومثال الخطاب بها قولك : «إن أكرمتنى اليوم فقد أكرمتك أمس» ، والمعنىّ بالمضمون معنى نسبه (۲) الجمله ، كقوله تعالى : (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ) [أى : ثبت لهم أجرهم](۳) ، فثبوت الأجر لهم هو (۴) مضمون الجمله ، وهو مسبّب (۵) عن الإنفاق ، والمعنىّ بالخطاب بها أن يكون نفس الإعلام بها هو المشروط لا مضمونها ، ألا ترى أنّك لو جعلت مضمون قوله : «فمن الله» هو المشروط لكان المعنى أنّ استقرارها سبب لحصولها من الله ، فيصير الشّرط مسبّبا (۶) للمشروط ، ومن ثمّ وهم من قال : إنّ الشّرط قد يكون مسبّبا ، وإذا جعلنا الخطاب بنفس الجمله هو المشروط ارتفع الإشكال.

قوله : «فإن دخلت (۷) ليت أو لعلّ لم تدخل الفاء بالإجماع ، وفى دخول «إنّ» خلاف بين الأخفش وصاحب «الكتاب».

قال الشيخ : حجّه صاحب الكتاب [أعنى سيبويه](۸) أن يقال : إنّه حرف يمتنع دخوله على الشّرط ، فلا يدخل على ما أشبه الشّرط قياسا على «ليت» و «لعلّ» ، وتقريره أنّ الشّرط لا يعمل فيه ما قبله ، لأنّه قسم من أقسام ما له صدر الكلام ، وقد تقدّم ، وأنّ «إنّ» (۹) لا يليها إلّا معمولها ، فلو دخلت على الشّرط فلا يخلو إمّا أن تعمل أو لا ، وكلاهما باطل (۱۰) ، ووجه بطلانه (۱۱) ظاهر ، وأيضا فإنّ كلا منهما له صدر الكلام فيتنافيان.

وقال الأخفش : دخولها فى خبر «إنّ» جائز والدّليل عليه ورود ذلك فى القرآن وكلام العرب ،

۱- فى ط : «الجواب» ، تحريف. وانظر مايلى من الكلام.

۲- فى د : «شبه» ، تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من د : «هو».

۵- فى ط : «سبب» ، تحريف.

۶- فى ط : «سببا».

۷- فى المفصل : ۲۷ «وإذا أدخلت».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من د : «إن» ، وهو خطأ.

۱۰- فى د : «ممتنع».

۱۱- فى د : «امتناعه».

فالوارد فی القرآن قوله تعالی : (إِنَّ الَّذِینَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِینَ وَالْمُؤْمِناتِ) إلی قوله : (فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ)(۱).

وما احتجّ به سیبویه إنّما یصحّ أن لو اعتبره الواضع ، ولمّا لم یعتبره دلّ علی أنّه ملغی.

ولیس لمذهب الأخفش ردّ ، وعلّه الأصل علی مذهب الأخفش غیر ما ذکره سیبویه ، وهو أنّ «لیت» و «لعلّ» إنشاآن ، وما یقع خبرا لهما غیر محتمل للصّدق والکذب ، [وجزاء الشّرط محتمل لهما](۲) ، فلا یجوز الجمع بین قضیّتین متناقضتین من وجه واحد (۳) ، لأنّه یؤدّی / إلی أن یکون ما وقع بعد الفاء محتملا غیر محتمل [لهما](۴)

وعلّه سیبویه فی الأصل المقیس علیه أنّهما حرفان یقتضی کلّ واحد منهما أن یکون له صدر الکلام ، فلا یجتمعان ، لأنّه یؤدّی إلی التناقض ، والجواب عنه أنّ ذلک فی المشبّه بالشّرط ، فلا یلزم مع أنّه قد ثبت إلغاؤه واعتذر لسیبویه عن قوله تعالی : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِی تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِیکُمْ)(۵) اعتذارات ثلاثه (۶) :

۱- البروج : ۸۵ / ۱۰ ، والآیه : (إِنَّ الَّذِینَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِینَ وَالْمُؤْمِناتِ ثُمَّ لَمْ یَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذابُ الْحَرِیقِ) (۱۰).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- ردّ الرضی علی ابن الحاجب فی دعواه هذه ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۰۳.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- الجمعه : ۶۲ / ۸.

۶- کلام ابن الحاجب هنا یعنی أن سیبویه منع من دخول الفاء فی خبر إنّ إن جاء اسمها اسما موصولا أو موصوفا باسم موصول ، وکذا نقل فی شرحه للکافیه : ۲۵ ، وأماليه : ۴۷۹ ، إلّا أنّ ابن یعیش نقل أن سیبویه ذهب إلی جواز دخول الفاء فی خبر «إنّ» وأنّ الأخفش لا یجیز دخول الفاء فی خبرها ، انظر شرح المفصل : ۱ / ۱۰۱ ، وأشار الرضی إلی أن ابن الحاجب ذکر أن سیبویه ألحق إنّ بلیت ولعلّ فی منع دخول الفاء فی خبریهما ، خلافا للأخفش ، ونقل عن العبدی وأبی البقاء وابن یعیش أن المجوز لدخول الفاء مع إنّ سیبویه خلافا للأخفش ، انظر شرح الکافیه : ۱ / ۱۰۳ ، ونقل الدمامینی أن المانع من دخول الفاء الأخفش فی أحد قولیه ، وردّ علیه بأن شهاده السماع قائمه علی خلاف ما قال. انظر تعلیق الفرائد : ۳ / ۱۴۹ ، وظاهر کلام سیبویه أنه یجیز دخول الفاء فی خبر إنّ ، انظر الکتاب : ۳ / ۱۰۲ - ۱۰۳ ، وانظر تعلیل الفراء لدخول الفاء فی خبر إنّ فی معانی القرآن : ۳ / ۱۵۵ - ۱۵۶ ، وأجاز ابن مالک دخول الفاء فی خبرها وصححه أبو حیان ، انظر شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۳۳۱ وارتشاف الضرب : ۲ / ۷۰.

أحدها : قالوا : إنّ الفاء زائده (۱) ، وهذا ليس بشيء ، لأنّ سيبويه لا يقول بزياده الفاء ، فكيف يحتجّون له بشيء لا يقول به (۲)؟

الثانى : أنّ «إنّ» لم تدخل على «الذى» ، ونحن كلامنا فى «إنّ» التى تدخل على الذى ، وليس أيضا بشيء ، لأنّ الصّفه والموصوف كالشّيء الواحد ، فلا فرق بين أن تدخل على الموصوف أو تدخل على الصّفه. (۳)

الثالث : أنّهم (۴) قالوا : إنّ الفاء ليست بزائده (۵) ، وإنّما هى عاطفه جمله على جمله ، ويكون خبر «إنّ» قد تمّ بقوله : «الذى تفرّون منه» ، وهذا أقواها ، وهذا كله بحث المتأخرين (۶) ، والظّاهر أنّه مبنىّ على نقل الزمخشرىّ ، وقد أوضحه معلّلا فى غير المفصّل (۷) ، وهو بعيد من جهه النّقل والفقه ، أمّا النّقل فقد استشهد سيبويه (۸) فى كتابه (۹) بعد قوله : «الذين ينفقون» بقوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ) ، وأمّا الفقه فيبعد منه وقوعه فى مخالفه الواضحات. (۱۰)

وقد يورد على مثل (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ) أنّ الفرار ليس سببا للموت ، فكيف أجيب به ، وأجيب من وجهين :

أحدهما : أنّ المعنى أنّ الفرار المظنون سببا للنّجاه سبب الإخبار (۱۱) بملاقاه (۱۲) الموت معه ، كما ذكر فى غيره.

۱- ممّن قال بهذا الفراء ، انظر معانى القرآن له : ۳ / ۱۵۵ - ۱۵۶ ، والبحر المحيط : ۸ / ۲۶۷.

۲- فى د : «يقول هو به».

۳- ذكر العكبرى هذا القول ولم يعزه ، انظر إملاء ما منّ به الرحمن : ۲ / ۲۶۱.

۴- فى الأصل. ط : «ان» تحريف وما أثبت عن د.

۵- فى د : «بجواب» ، تحريف.

۶- ذكر الفراء هذا الوجه ونسبه إلى بعض المفسرين ، انظر معانى القرآن له : ۳ / ۱۵۶.

۷- انظر الكشاف : ۴ / ۹۷ ، والبحر المحيط : ۸ / ۲۶۷.

۸- سقط من د : «سيبويه».

۹- انظر الكتاب : ۳ / ۱۰۳.

۱۰- من قوله : «والظاهر أنه» إلى «الواضحات» نقل فى حاشيه شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۳ عن إيضاح المفصل لابن الحاجب على أنه يعنى منع سيبويه من دخول الفاء فى خبر إنّ.

۱۱- وقع اضطراب فى ط. فى هذه العباره إذ جاءت كمايلى : «أن الفرار المظنون سبب للنجاه وسبب الإخبار».

۱۲- فى د : «للإخبار لملاقاه» ، تحريف.

والثانی : أنّ ما یلزم علی کلّ حال یحسن (۱) أن یبنی جزاء علی أبعد الأحوال ، فیجیء (۲) الباقی من طریق الأولی ، مثل «نعم العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصه» (۳) ، وقوله (۴) :

ومن هاب أسباب المنیّه یلقها

وإن رام أسباب السّماء بسلّم

وإذا جاز ذلک فی صریح الشّرط فالمشبّه به أولی.

وفی دخول نحو : «المکرم لی فإنّی أکرمه» فی هذا الباب نظر ، وکذلک : «کلّ رجل مکرم فإنّی أکرمه» ، ونحوه ممّا وصل باسم الفاعل أو المفعول أو نحوهما.

۱- سقط من د : «یحسن» ، وهو خطأ.

۲- فی ط : «فجیء» ، تحریف.

۳- عمر بن الخطاب هو صاحب هذا القول ، وانظر کشف الخفاء : ۲ / ۴۲۸ ، والمقاصد الحسنه : ۷۰۱ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۳۲ ، والأشباه والنظائر : ۳ / ۶۸۳.

۴- هو زهیر بن أبی سلمی ، والبیت فی دیوانه : ۲۷.

[خبر إن وأخواتها]

قال صاحب الكتاب :

«خبر إنّ وأخواتها».

ثمّ قال : «هو المرفوع / فى قولك (١) : إنّ زيدا أخوك ، ولعلّ بشرا صاحبك».

قال الشيخ : إنّما لم يحدّ خبر إنّ ، لأنّه (٢) إمّا أن يحدّ (٣) باعتبار المعنى أو باعتبار اللّفظ ، فأمّا باعتبار المعنى فقد تقدّم ما يرشد إليه ، وهو خبر المبتدأ ، وأمّا من حيث اللّفظ فقد قال : «هو المرفوع» (۴).

والعامل عند البصريّين هو «إنّ» ، ودليله أنّه شىء واحد يقتضى (۵) شيئين اقتضاء واحدا ، فكان عاملا كعلمت ، والكوفيّون يقولون : هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول «إنّ» (۶) ، وحجّتهم أنّ زيدا فى قولك : «زيد أخوك» (٧) كان عاملا فى «أخوك» لاقتضائه إيّاه ، وذلك الاقتضاء (٨) باق ، وهذا فاسد ، لأنّ الاقتضاء فى «أخوك» باق أيضا فى «زيد» ، فلو كان الاقتضاء قبل دخول «إنّ» باقيا على حاله لوجب أن لا ينتصب زيد بإنّ ، وقد انتصب ، فدلّ على أنّه ليس بباق ، قالوا : «إنّ» (٩) ضعيفه عن معانى الأفعال ، فلا تعمل فى الجزأين عمل الأفعال ، وبيان ضعفها قوله (١٠)

لا تتركنّى فيهم شطيرا

إنّى إذن أهلك أو أطيرا

١- فى المفصل : ٢٧ «فى نحو قولك».

٢- فى د : «لأن حدّه» مكان «لأنه».

٣- فى د : «يكون».

۴- حدّ ابن الحاجب خبر إن وأخواتها بقوله : «هو المسند بعد دخول هذه الحروف» ، الكافيه : ٨١.

۵- فى ط : «ودليلهم أنه من شىء اقتضى» وهو خطأ.

۶- انظر ما سلف ق : ٣٧ أ.

٧- سقط من ط : «فى قولك : زيد أخوك» ، وهو خطأ.

٨- فى ط : «وذلك أن الاقتضاء».

٩- سقط من د : «إن» وهو خطأ.

١٠- فى ط : «كقوله» ، والبيت لم ينسبه أحد إلى قائله فيما وقفت عليه ، وهو فى معانى القرآن للفراء : ١ / ٢٧۴ ، ٢ / ٣٣٨ ، والإنصاف : ١٧۶ - ١٧٧ ، ١٧٩ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٣٨ ، والمغنى : ١۶ ، والأشمونى : ٣ / ٢٨٨ والمقاصد للعينى : ۴ / ٣٨٣ ، والخزانه : ٣ / ۵٧۴. والشّطير : الغريب ، وأهلك بكسر اللام ، والماضى بفتحها. الخزانه : ٣ / ۵٧۶.

ينتصب (۱) «أهلك» بإذن ، وقولهم : «إنّ بك زيد مأخوذ» (۲) ، ومثل (۳) :

كأنّهنّ فتيات لعس

كأنّ فى ديارهنّ الشّمس

ومثل (۴) :

إنّ لله درّ قوم يريد و

نك بالنّقص والشّقاء شقاء

وقد أوّل «إنّى (۵) إذن أهلك» على معنى : إنّى أقول ، والقول يحذف كثيرا (۶) ، أو على حذف أذلّ (۷) ، والباقى على ضمير الشّان.

وإنّما قدّم منصوب «إنّ» (۸) على مرفوعها لأوجه ثلاثه :

أحدها : للفرق (۹) بينها وبين ما شبّهت به ، وشبهها بالأفعال ظاهر ، فلم يحتج إلى ذكره.

ثانيها : أنّ الفعل الذى شبّهت به له عملان ، عمل أصلىّ ، وعمل فرعىّ ، فالأصلىّ أن يتقدّم مرفوعه على منصوبه ، والفرعىّ أن يتقدم منصوبه على مرفوعه ، وهذه (۱۰) فرع ، فعملت (۱۱) عمل الفرع.

۱- فى د : «انتصب».

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۱۳۴ والإنصاف : ۱۷۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۳.

۳- قائل البيتين هو عماره بن عقيل يصف نحلا ، وهما فى ديوانه : ۵۶ ، والنوادر فى اللغه : ۲۵ ، والثانى منهما فى التنبيهات لعلى بن حمزه : ۱۱۰ ، وروايه البيت الثانى فى النوادر : «كأن فى أظلالهنّ الشمس» ، وردّ على بن حمزه روايه ثعلب للبيت : «كأن فى أظلالهنّ الشمس» واتهمه بأنه يغيّر روايه بعض الأبيات لنصره مذهبه ، وذهب إلى أن الروايه الصحيحه «تحار فى أظلالهنّ الشمس». التنبيهات : ۱۱۰ ، وكذا روايه الديوان ، وقال أبو زيد : «والقوافى مرفوعه ، يريد : كأنه فى أظلالهنّ الشمس ، فإذا أضمر الكاف فالكاف للمخاطب ، والمخاطب لا يحتاج إلى تبيين ، وإنما تبين الهاء بالأمر إذ كانت مبهمه يفسرها ما بعدها ، وإظهارها هو الجيد ، وإنما يجوز إضمارها إذا اضطر الشاعر». النوادر : ۲۶ ، «اللّعس : سواد اللّثه والشفه» اللسان (لعس).

۴- لم أهتد إلى قائله.

۵- سقط من ط : «إنى» وهو خطأ.

۶- نقل البغدادى تأويل ابن الحاجب للبيت فى الخزانه : ۳ / ۵۷۴ وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى : ۱ / ۸۸.

۷- فى د. ط : «إذن» تحريف ، قال الرضى : «قال الأندلسى : يجوز أن يكون خبر إن محذوفا أى : إنى أذل أو لا أحتمل ، ثم

ابتدأ وقال : إذن أهلك ..» شرح الكافيه : ٢ / ٢٣٨.

٨- فى الأصل ط : «منصوبها» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

٩- فى د : «الفرق».

١٠- فى ط : «وهذا» ، تحريف.

١١- فى ط : «فعمل» ، تحريف.

ثالثها : أنّه إنّما قدّم لئلّا يؤدّى إلى محذور ، وهو الإضمار فى الحروف ، لأنّك لو قلت : «إنّ قائم زيدا» ، فقيل : اجعل مكان «زيد» ضميرا [أى قبل قائم وبعد إنّ](١) لكنت إمّا أن تأتى به متّصلا أو منفصلا ، وكلاهما فاسد ، فالذى يؤدّى إليه فاسد (٢) ، وبيانه أنّك لو أتيت به متّصلا لم تخل إما (٣) أن تكون صورته ضمير النّصب أو الرّفع ، فإن كان ضمير الرّفع فهو فاسد ، لأنّه يؤدّى إلى الاستتار فى الحروف ، وإن أتيت به منصوبا لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع ، وإن / كان منفصلا لم يخل إمّا أن يكون منصوبا أو مرفوعا ، فالمرفوع لا يستقيم لأنّ المضمر إذا ولى عامله وجب أن يكون متّصلا ، والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا [يعنى الاستتار فى الحروف ، ووضع المنصوب موضع المرفوع](٤).

قال : «وجميع ما ذكر فى خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ، ما خلا جواز تقديمه ، إلّا إذا وقع ظرفا».

قال الشيخ : يعنى بأصنافه كونه معرفه ونكره ومفردا وجمله ، وبأحواله (٥) كونه مقدّما ومؤخّرا ومحذوفا ، وبشرائطه أنّه إذا كان جمله فلا بدّ له من ضمير ، وإذا حذف فلا بدّ له من قرينه ، إمّا حاليّه أو مقاليّه ، وإذا كان ظرفا والمبتدأ نكره فلا بدّ من تقديم الخبر (٦).

فإن قيل : يلزم من قوله : «وجميع ما ذكر من خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه» أن يجيز «إنّ زيدا اضربه» ، لأنّه يجوز «زيد اضربه» فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّه لم يذكر ذلك أصلا ، وإذا لم يذكره فإنّما حكم باشتراكهما فيما ذكر لا فيما لم يذكره ، فقوله : «وجميع ما ذكر» إنّما أراد : وجميع ما ذكرته ، لا أنّه أراد : وجميع ما يصحّ أن يكون خبرا للمبتدأ يصحّ أن يكون خبرا لإنّ.

والثانى : وهو الأقوى لشموله الجواب عن هذه الصّوره وغيرها - أنّه لم يرد بقوله : «وجميع ما ذكر»

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- انظر تعليل تقديم منصوب إن وأخواتها فى أسرار العربيه : ١۴٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨ - ٩.

٣- فى ط : «من».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «وأحواله».

۶- من قوله : «وبشرائطه أنه إذا ...» إلى «الخبر» وقع فيه اضطراب وسقط فى ط ، إذ وردت العباره فيها كمايلى : «وبشرائطه أنه إذا كان ظرفا إذا كان جمله فلا بد له من ضمير ، والمبتدأ نكره فلا بد من تقدّم الخبر»

إلى آخره إلّا أنّ خبر «إنّ» مشارك لخبر المبتدأ فى الأحكام بعد أن ثبت كونه خبرا لإنّ بشرائطه وانتفاء موانعه (۱) ، لا أنّ كلّ (۲) موضع يصحّ (۳) أن يكون خبرا للمبتدأ يصحّ أن يكون خبرا لإنّ ، فلذلك (۴) لا يلزمه «إنّ أين زيد» ولا «إنّ من أبوك» ، وإن جاز «من أبوك» و «أين زيد؟» مبتدأ وخبرا بالاتّفاق.

فإن قيل : فهذا يؤدّى إلى الدّور ، لأنّه قصد إلى تعريف خبر «إنّ» ، وإذا (۵) لم يعرف خبرها (۶) إلّا بعد دخولها ، ودخولها لا يعرف إلّا بعد تحقّق (۷) صحّه كون الخبر خبرا لها كان دورا ، سلّمنا أنّه ليس بدور ، إلا أنه يبطل فائده التّعريف ، لأنّه إذا قصد إلى تعريف خبر «إنّ» بكونه خبر المبتدأ وكان خبر المبتدأ منقسما باعتبار خبر (۸) إنّ فى صحّه بعضه وامتناع بعضه كان تعريفا للأخصّ بالأعمّ.

فالجواب : أنّه لا يتوقّف كونه صالحا لأن يكون خبر إنّ (۹) على دخول «إنّ» (۱۰) بل يعرف ذلك / قبل دخول «إنّ» بأن يقال : كلّ مبتدأ وخبر لا منافاه بينهما وبين «إنّ» فصالح (۱۱) أن يكون خبر المبتدأ خبرا لإنّ ، فينتفى الدّور.

وأمّا الثانى (۱۲) فإنّه إنّما (۱۳) يلزم لو كان قصد إلى التّعريف به ، ولا أحد يعرّف خبر «إنّ» بكونه خبرا للمبتدأ (۱۴) ، وإنّما عرّفه بكلام (۱۵) معناه أنّ الخبر الذى يصحّ دخول «إنّ» عليه وعلى مبتدئه

۱- فى د : «مانعه».

۲- فى ط : «لأن كل» تحريف.

۳- فى ط : «صح».

۴- فى د : «وكذلك» ، لا يحسن.

۵- فى ط : «إذا» ، تحريف.

۶- فى د : «حدها» ، تحريف.

۷- فى د. ط : «تحقيق».

۸- سقط من د : «خبر» ، خطأ.

۹- فى د : «صالحا لخبر إن».

۱۰- سقط من ط : «على دخول إنّ» وهو خطأ.

۱۱- فى ط : «لا منافاه بينهما وأن تصالح أن يكون ..» تحريف.

۱۲- أى قوله : «يبطل فائده التعريف».

۱۳- فى د. ط : «فإنما» موضع «فإنه إنما».

۱۴- فى ط : «بذلك» ، مكان «بكونه خبرا للمبتدأ».

۱۵- فى د : «لكلام» ، تحريف.

بقوله (۱) : «هو المرفوع فی قولک : إنّ زیدا أخوک ، ولعلّ بشرا صاحبک» ، فما لم یثبت أنّه خبر لإنّ لا یلزم إعطاؤه أحکام الخبر من حکمه ، لأنّه إنّما حکم بأحکام خبر المبتدأ بعد صحّه کونه خبرا لإنّ ، وأمّا موضع یمتنع فیه أن یکون خبرا لإنّ من أصله فلا یحکم علیه بشیء.

قوله : «وقد حذف فی نحو قولهم : إنّ مالا وإنّ ولدا» إلی أخره.

وهذا ظاهر ما بیّناه (۲) ، وأمّا قول الأعشی (۳) :

إنّ محلّا وإنّ مرتحلا

وإنّ فی السّفر إذ مضوا مهلا

فواضح أیضا ، أی : إنّ لنا محلا ، وهو موضع استشهاده ، أی : إنّ لنا محلا فی الدّنیا ، ومرتحلا عنها (۴) إلی الآخره ، وإنّ فی السّفر الرّاحلین (۵) عنها (۶) مهلا ، أی : إمهالا ، أی طولا (۷) ، وروی «مثلا» (۸) ، أی : لنا فیهم مثلا (۹) ، وقد روی فی کتاب سیبویه : «وإنّ فی السّفر ما مضوا مهلا» (۱۰) ، فتکون «ما» مصدریّه ، فیکون (۱۱) تقدیره : مضیّهم ، فیکون التقدیر بدل الاشتمال (۱۲) ،

۱- أی : الزمخشری ، المفصل : ۲۷.

۲- فی د : «بینا».

۳- البیت فی دیوانه : ۲۳۳ ، والکتاب : ۲ / ۱۴۱ ، والمقتضب : ۴ / ۱۳۰ ، والخصائص : ۲ / ۳۷۳ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۲۲ ، والمغنی : ۲۶۳ ، ۶۷۳ - ۶۷۴ ، ومعاهد التنصیص : ۱ / ۱۹۴ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۱ ، وورد بلا نسبه فی أمالی ابن الحاجب : ۳۴۵.

۴- سقط من د : «عنها».

۵- فی د : «الراحله». وفی ط : «للراحلین» تحریف فی الأخیر.

۶- فی د : «إلیها» تحریف.

۷- ردّ البغدادی علی ابن الحاجب فی ذهابه إلی أن المهل بمعنی الإمهال ، وانظر الخزانه : ۴ / ۳۸۴. وأمالی ابن الحاجب : ۳۴۶.

۸- ورد البیت بهذه الروایه فی معاهد التنصیص : ۱ / ۱۹۴ ، فیما وقفت علیه.

۹- بعدها فی د : «أی اعتبارا وعظه».

۱۰- روایه سیبویه : «وإن فی السفر ما مضی مهلا» ، الکتاب : ۲ / ۱۴۱ ، وکذا نقل البغدادی روایه سیبویه للبیت فی الخزانه : ۳ / ۳۸۴ ، وکذا روایه دیوان الأعشی : ۲۳۳ أیضا ، والروایه فی المقتضب : ۴ / ۱۳۰ «إذ مضی» ، وفی معاهد التنصیص : ۱ / ۱۹۴ «من مضی» ، وفی الخصائص : ۲ / ۳۷۳ وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۲۲ وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۶۲ ، والمغنی : ۸۷ ، ۲۶۳ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۱ «إذ مضوا مهلا»

۱۱- سقط من د. ط : «فیکون».

۱۲- فی ط : «اشتمال».

وبعد «إنّ محلا» (۱) :

استأثر الله بالبقاء وبال

عدل وولّى الملامه الرّجلا

وتقول : «إنّ غيرها إبلا ـ وشاء» ، لمن رأى لك أمتعه أو خيلا أو غير ذلك ، فقال : هل (۲) لك غيرها؟ فتقول : «إنّ غيرها إبلا وشاء» (۳) ، أى : إنّ لنا غيرها ، ويحتمل أن يكون «إبلا» منصوبا على التميز من «غيرها» ، أو بدلا من «غيرها» ، أو موصوفا لغيرها ، وقد تقدّم عليه (۴) ، فلا بدّ أيضا من تقدير تقديم الخبر ، لئلّا يؤدّى إلى أن يلى «إنّ» ما ليس باسمها ولا خبرها ، وقال (۵) :

يا ليت أيّام الصّبا رواجعا

وللنّاس فيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : وهو مذهب البصريّين أنّ «رواجعا» منصوب على الحال ، وخبر «ليت» محذوف تقديره : ليت أيّام الصّبا لنا رواجعا (۶) ، فيكون حالا من الضمير فى «لنا» أى : يا ليت أيّام الصّبا مستقرّه لنا فى حال كونها رواجعا /.

ومذهب الفرّاء أنّ «ليت» تنصب الاسمين جميعا على لغه بعض العرب ، لأنّ «ليت» بمعنى تمنّيت ، وهم يقولون : «تمنّيت (۷) زيدا قائما» ، كذلك هذه (۸).

۱- البيت فى ديوان الأعشى : ۲۳۳ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۴ ، وهو بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۳۴۵.

۲- فى د : «فقال لك : هل».

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۱۴۱.

۴- جاء بعد فى د : «وعلى تقدير كون الإبل موصوفا لغيرها تقديره : إنّ لنا إبلا غيرها» فلا بدّ ...

۵- هو العجاج ، والبيت فى ديوانه : ۲ / ۳۰۶ وطبقات فحول الشعراء : ۷۸ ، والموشح : ۳۴۰ ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۱۰۴ إلى رؤبه وليس فى ديوانه ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۱۴۲ والأصول فى النحو : ۱ / ۲۴۸ ، والأشمونى : ۱ / ۲۷۰ ، والخزانه : ۴ / ۲۹۰.

۶- كذا قدّر ابن السراج البيت. انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۲۴۸.

۷- فى د : «أتمنى».

۸- ذكر ابن سلام أن نصب الاسمين بليت لغه لرؤبه وقومه ، انظر طبقات فحول الشعراء : ۷۸ - ۷۹ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۴۷ وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۳۱.

ومذهب الكسائيّ أنّ «رواجع» منصوب بإضمار «تكون» (۱) ، فيكون من باب ما أضمرت فيه «كان» (۲).

قال (۳) : ومذهب البصريّين أولى ، إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته ، وهو عين ما حملوه (۴) عليه ، وأمّا مذهب الفرّاء فلم يثبت أنّ «ليت» عامله نصبا فى الجزأين ، فيحمل عليه البيت ، ولا يثبت مثل ذلك إلّا بثبت ، وأمّا مذهب الكسائيّ وإن كان خيرا من مذهب الفرّاء لثبوت إضمار «كان» فى مواضع ، إلّا أنّ مذهب البصريّين أولى ، لكثره حذف الخبر ، وقلّه إضمار «كان».

وقد وقع فى بعض النّسخ : «وقد التزم حذفه (۵) فى قولهم : «ليت شعرى» والظّاهر أنّه أراد (۶) إثبات ذلك فى كتابه ، ثمّ رجع عنه (۷) ، وهذا الكلام بمجرّده غير مستقيم (۸) ، إذ لم يسمع عن العرب ، ولا يستقيم أن يقول أحد : «ليت شعرى» مقتصرا (۹) من غير انضمام شىء آخر إليه ، وإنّما المعروف : «ليت شعرى أىّ (۱۰) الرّجلين عندك» ، أو : أزيد (۱۱) عندك أم عمرو ، ونحو ذلك ، وقوله (۱۲) :

ليت شعرى مسافر بن أبى عم

رو وليت يقولها المحزون

۱- بعدها فى د : «أى تكون لنا رواجع».

۲- انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۲۴۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۹ - ۱۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۴۷.

۳- الضمير عائد على ابن الحاجب ، والكلام له فى توجيه المذاهب السالفه ، وليست العباره فى المفصل.

۴- فى د : «حملوا».

۵- فى د : «وقد التزم حذف الخبر فى ..».

۶- فى د : «والظاهر أنّ الزمخشرى أراد ..».

۷- سقط من د : «عنه» ، ولم يرجع الزمخشرى عنه ، وهو فى المفصل : ۲۹.

۸- سقط من د : «مستقيم» ، خطأ.

۹- فى د : «مقتضيا» ، تحريف.

۱۰- فى د : «وأى» ، تحريف.

۱۱- فى د : «وأزيد» ، تحريف.

۱۲- هو أبو طالب ، والبيت فى ديوانه : ۹۳ ، والكتاب : ۳ / ۲۶۰ ، والأغانى (دار الكتب) : ۹ / ۵۱ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۶ ، ونسبه السهيلى إلى أبى سفيان انظر الروض الأنف : ۱ / ۱۷۵.

محمول على الحذف للقرينه ، والمعنى : أنجتمع أم لا؟ أو أتعود (۱) كما كنت ونحوه (۲) ، ونصب «مسافر» على النّداء ، ومعنى «ليت شعرى من أبوك» ونحوه : ليت علمى متعلّق بما يجاب به هذا القول ، ألا ترى إلى مثل ذلك فى كلامهم ، كقولهم : «علمت من أبوك» ، ولا خلاف أنّ «من» ههنا استفهام ، ويراد ههنا : علمت ما يجاب به هذا الاستفهام ، فرأى ، أو لأنّه من (۳) قبيل ما حذف خبره ، وقام كلام آخر مقامه ، مثل «لو لا زيد لكان كذا» ، فأثبته فيما حذف فيه (۴) الخبر ، ثم رأى أنّه يصحّ (۵) أن يطلق عليه الخبريّه كما يطلق على الجارّ والمجرور (۶) أنّه خبر لدلالته على المتعلّق الذى لا بدّ منه ، وكأنّه مذكور ثمّه فأسقطه ، أو يكون الأمر بالعكس (۷).

۱- فى د : «أو تعود» ، تحريف.

۲- كذا قدّر ابن الحاجب الاستفهام محذوفا ، وتبعه الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۳۶۳ ، وهذا مبنى على روايتين الأولى للأصفهانى ، فإنه روى بعد البيت الشاهد قوله : «رجع الرّكب سالمين جميعا وخليلى فى مرمس مدفون» انظر الأغانى : ۹ / ۵۱ ، والثانيه للسهيلى ، فإنه روى بعد البيت قوله : «بوركَ الميّت الغريب كما بو ركَ غصن الرّيحان والزيتون» انظر الروض الأنف : ۱ / ۱۷۵. وجاء بعد البيت الشاهد فى ديوان أبى طالب : ۹۳ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۶ - ۱۷ والخزانه : ۴ / ۳۸۶ قوله : أىّ شىء دهاك أو غال مرا ك وهل أقدمت عليك المنون وعلى هذا فلا حذف لأن الاستفهام موجود ، انظر تعليق الفرائد : ۴ / ۲۸ - ۲۹.

۳- فى ط : «فرأى أنه من ...» ، تحريف.

۴- فى ط «منه».

۵- فى ط : «يصلح».

۶- بعدها فى د : «فى أى الرجلين عندك».

۷- ذهب الزجاج إلى أن الجمله الاستفهاميه فى موضع رفع خبرا لليت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل إن جمله الاستفهام معموله للمصدر شعرى وسدت مسدّ الخبر. انظر الكتاب : ۱ / ۲۳۶ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۰۵ وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۳۶.

[خبر « لا » التى لنفى الجنس]

قال فى :

«خبر «لا» التى لنفى الجنس» :

«هو فى قول أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك».

قال الشيخ : لا يدلّ هذا (۱) على إثباته عند الحجازيّين ، / إذ يحتمل أن يكون صفه على محلّ «لا» ، وكونه يجعل على مذهب الحجازيّين خبرا وعلى (۲) مذهب التّميميّين صفه تحكّم ، وإنّما يثبت مذهب الحجازيّين إذا كان المنفىّ مضافا أو مطوّلا (۳) ، فإنّه يكون منصوبا ، ولا محلّ (۴) له ، إذ ليس بمبنىّ ، ويقع (۵) بعده مرفوع ، فذلك الدّليل الواضح على أنّ لها خبرا مرفوعا ، ولو كان صفه لكان منصوبا على جميع المذاهب ، لأنّه لو كان مبنيّا لتوالت ثلاثه مبنيّات ، وليس فى كلامهم ، والذى يوضّح ذلك جوابه (۶) باحتمال الصّفه فى قوله (۷) :

.....

ولا كريم من الولدان مصبوح

۱- سقط من ط : «هذا» وهو خطأ.

۲- فى الأصل : «وفى». وما أثبت عن د. ط.

۳- بعدها فى د : «نحو لا من رجل» وهو خطأ.

۴- فى ط : «ولا عمل له» تحريف.

۵- فى د : «يقع».

۶- فى د : «والذى يوضحه جوابه».

۷- اختلف فى روايه صدر هذا البيت ، فهو فى الكتاب : ۲ / ۲۹۹ والمقتضب : ۴ / ۳۷۰ وشرح أشعار هذيل : ۱۳۰۷ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۰۷ ، والأشمونى : ۲ / ۱۷ : «وردّ جازرهم حرفا مصرّمه» ، واكتفى الزمخشرى بروايه عجز البيت فى المفصل : ۲۹ ، وصدر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۵۷۳ وفرحه الأديب : ۱۲۶ والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۸ : «إذا اللّقاح غدت ملقى أصرّتها» ، وهى روايه ابن الحاجب كما ترى بعد قليل ونسبه ابن السيرافى والزمخشرى والأشمونى إلى حاتم الطائى ، وقال ابن يعيش : «أنشده لحاتم الطائى وما أظنه له ، قال الجرمى : هو لأبى ذؤيب الهذلى» شرح المفصل : ۱ / ۱۰۷ ، ولم أجده فى ديوان حاتم - طبعتى بيروت - وصحّح الغندجانى فى فرحه الأديب والعينى فى المقاصد نسبه البيت إلى رجل من بنى النّبيت ، واكتفى محقّقا شرح أشعار هذيل بنقل كلام ابن يعيش فى شرح المفصل. وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۲۹۹ والمقتضب : ۴ / ۳۷۰ والخزانه : ۲ / ۱۰۳.

وهو مثل ما استشهد به لأهل الحجاز ، وبعضهم يقولون : لحاتم ، والجرميّ يقول : لأبى ذؤيب وقبله (۱) :

هلّا سألت هذاك الله ما حسبى

عند الشّتاء إذا ما هبّت الرّيح

وردّ جازرهم حرفا مصرّمه

وليس فى الرّأس والأصلاب تمليح

إذا اللّقاح غدت ملقى أصرّتها

ولا كريم من الولدان مصبوح

وفى كلام سيبويه ما يدلّ على أنّ رفع خبر «لا» بالابتداء الذى كان رافعا قبل دخول «لا» ، لأنّ «لا» وما عملت فيه فى موضع رفع ، وهو ضعيف لازم فى «إنّ» (۲).

و «ذو الفقار» سيف كان لمنبّه بن الحجّاج ، فأخذه النبىّ صلى الله عليه وسلم يوم بدر (۳) ، وذو الفقار وعلىّ فى قوله (۴) :

۱- وردت الأبيات الثلاثه فى فرحه الأديب : ۱۲۶ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۹ مع اختلاف فى الروايه ، فروايه البيت الأول فيهما : «هلا سألت النّبيتيّن ما حسبى ... البيت» ، إلا أن ابن يعيش رواه كما رواه ابن الحاجب هنا ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۰۷. وروايه البيت الثانى فى فرحه الأديب والمقاصد ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۵۷۳ : «وردّ جازرهم حرفا مصرّمه فى الرأس منها وفى الأصلاب تمليح» إلّا أنّ روايه المقاصد «وفى الأصلاء ..» ، وزاد الغندجانى والعينى بعد البيت الثانى هذا البيت : «وقال رائدهم سيّان مالهم مثلان : مثل لمن يرعى وتسريح» وتقدم الكلام على البيت الثالث. والنّبيتيّون : جمع نبيتىّ نسبه إلى نبيت وهو عمرو بن مالك .. ، والجازر : الذى ينحر الذبائح ، والحرف : الناقه الضامر وقيل : الصلبه القويه شبهت بحرف الجبل أى ناحيه منه ، والمصرّمه : التى لم يبق فيها لبن ، والأصلاء : جمع صلا وهو ما حول الذنب ، والتمليح : شىء من ملح أى : شحم ، واللّقاح : جمع لقحه وهى الناقه ذات اللبن ، والأصرّه : جمع صرار وهو ما يشدّ على ضرع الناقه لئلا يرضعها فصيلها ، والولدان : الصبيان ، والمصبوح : الذى يسقى عند الصباح. المقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۹ - ۳۷۰.

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۲۷۴ - ۲۷۵ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۵۵ - ۵۶ وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۶۵ - ۱۶۶.

۳- انظر وفيات الأعيان : ۶ / ۳۲۹ - ۳۳۰.

۴- هذا حديث ورد فى كنز العمال : ۵ / ۷۲۳ برقم ۱۴۲۴۲ ، وكشف الخفاء : ۲ / ۴۸۸ ، وفتح البارى : ۱۰ / ۱۹۶ ، وقال ابن كثير بعد أن أورده : «وهذا إسناد ضعيف وحديث منكر» البدايه والنهايه : ۷ / ۲۷۵ ، وقال أيضا : «قال ابن عساكر : وهذا مرسل»

البدايه والنهايه : ٧ / ٢٣٥.

«لا سيف إلّا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ» (۱) ، لا يصحّ أن يكون خبرا ، لأنّه مستثنى من مذكور ، والمستثنى كذلك لا يصحّ أن يكون خبرا عن المستثنى منه ، لأنّه لم يذكر إلّا ليبيّن به ما قصد بالمستثنى منه (۲).

۱- فى المفصل : ۳۰ ، وشرحه لابن يعيش : ۱ / ۱۰۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۹ : «لا فتى إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار» ، وقد جعل محقق النسخه ط هذا الحديث شعرا ، وهذا وهم لأنه يجوز إنشاد الشعر للنبى ، وإنما المحرّم إنشاؤه ، وانظر البرهان فى علوم القرآن : ۲ / ۱۱۲ والخزانه : ۱ / ۳۵۹ ، وربما غرّه أن هذا الحديث موزون ، إلا أن روايته فى كنز العمال : ۵ / ۷۲۳ «نزل جبريل على رسول الله فقال : يا محمد لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على». وقد رأينا أن روايه الحديث اختلفت عند ابن يعيش والرضى والزمخشرى عما هى عليه هنا.

۲- بعدها فى د : «فيكون من تتمّه المستثنى منه والمبتدأ والخبر المقصود الخبر».

ذكر المنصوبات

اشاره

(۱)

[المفعول المطلق]

قال صاحب الكتاب (۲) : «المفعول المطلق هو المصدر» (۳) ، ولم يتعرّض لحدّه فى ظاهر كلامه استغناء عنه بما دلّ عليه من اسمه فى قوله : «المفعول المطلق» ، لأنّ معنى المفعول المطلق الذى (۴) فعل على الحقيقه من غير تقييد ، فلمّا كان الاسم يدلّ على الحقيقه استغنى عنه ، لأنّه لو ذكره لم يزد عليه زياده ، فكأنّه قال : هو الاسم الذى فعل ، وحدّه : ما فعله فاعل الفعل المذكور (۵) ، فالمذكور احتراز عن : «كره زيد الضّرب» ، فإنّه مفعول لفاعل ، ولكنّه ليس هو المذكور. (۶)

ثمّ قال : «هو المصدر» ، فذكر اسما من الأسماء التى هى أشهر أسمائه عند النحويّين ، ولا سيّما المتأخّرون ، فإنّهم لا يكادون يقولون إلّا المصدر ، ولا نكاد نسمعهم يقولون : المفعول المطلق (۷) ، ويجوز أن يكون خصّه بهذا الاسم تنبيها على الرّدّ على مذهب / الكوفيّين فى أنّه مشتقّ من الفعل (۸) ، ولذلك تعرّض بعد قوله : «هو المصدر» فقال : «سمّى بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه» ، وإذا كان هو وغيره سواء فى تفسيره ، وترجّح هذا الاسم بمعنى (۹) مقصود ، وإن لم يكن متعلّقا بما هو فيه ، كان أولى من غيره ، لزيادته بفائده مخصوصه مقصوده.

ثمّ ذكر بعده (۱۰) الأسماء التى ليس فيها ما فيما (۱۱) تقدّم ، وهو الحدث والحدثان ، ثمّ ذكر

۱- تجاوز ابن الحاجب فصل «اسم ما ولا المشبهتين بليس» من المفصل : ۳۰.

۲- فى د : «قال الزمخشرى».

۳- سقط من ط : «المفعول المطلق هو المصدر» ، وهو خطأ.

۴- فى ط : «المطلق هو الذى».

۵- قال ابن الحاجب فى تعريف المفعول المطلق : «هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه» الكافيه : ۸۴.

۶- سقط من ط من قوله : «زياده فكأنه» إلى «المذكور» وهو خطأ.

۷- انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۱۵۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۲.

۸- عقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى القول فى أصل الاشتقاق. انظر الإنصاف : ۲۳۵ - ۲۴۵ ، وانظر الإيضاح فى علل النحو : ۵۶ - ۶۳ ، وأسرار العربيه : ۱۷۱ - ۱۷۶.

۹- فى د : «لمعنى».

۱۰- فى د : «بعد».

۱۱- سقط من ط : «فيما».

بعدهما الاسم الذى هو أقلّهما ذكرا ، وهو قوله : «الفعل» (١).

ومقتضى مذهب الكوفيّين أن يسمّى المصدر صادرا والفعل مصدرا ، لأنّ المصدر محلّ الصّدور ، وهو عندهم الفعل ، والصّادر من حصل له الصّدور ، وهو المصدر عندهم.

وأجاب ابن الأنبارىّ (٢) بأنّه مصدر بمعنى مفعول ، لأنّه أصدر عن الفعل ، مثل : مركب فاره (٣) ، بمعنى مركوب ، ومشرب بمعنى مشروب ، وأجيب بأنّه لم يجئ مفعل بمعنى مفعل (٤) ، ولو سلّم فنادر بعيد (٥).

وقال بعضهم : المصدر ما به حصل الصّدور ، وكما (٦) حصل الصّدور للمحلّ المصدور عنه حصل للصّادر ، وأجيب بأنّه (٧) تخليط اسم (٨) المكان بالفاعل.

وقيل : سمّى مصدرا لأنّه ذو صدور ، وأجيب بأنّه يلزم أن يسمّى الفاعل مفعلا (٩) لأنّه ذو فعل ، وهذا بحث لفظىّ.

وقد استدلّ البصريّون بأنّ معنى الاشتقاق موافقه لفظين فى حروفهما الأصول ومعنى الأصل ، فإذا جعل الفعل أصلا لم يستقم ، لأنّهما لم يتّفقا فى معنى الأصل ، وإن جعل المصدر أصلا استقام ، وإذا لم يشترط فى اللّفظين معنى الأصل لم يستقم معنى الاشتقاق ، لأنّه إمّا أن يعتبر معنى أىّ معنى كان ، أو لا يعتبر معنى أصلا ، وكلاهما ظاهر الفساد.

١- يسمى المفعول المطلق فعلا وحدثا وحدثانا. انظر الكتاب : ١ / ٣٤ - ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٨.

٢- قال محقق النسخه ط : ١ / ٢١٩ : «هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنبارى الملقب بالكمال النحوى ت ٥٧٧ ه». وليس كما ذكر ، بل الصواب أنه محمد بن القاسم أبو بكر الأنبارى المتوفى سنه ٣٢٨ ه ، وانظر كلامه الذى نقله عنه ابن الحاجب هنا فى كتاب الإيضاح فى علل النحو : ٦١ - ٦٣ ، وانظر أيضا : الإيضاح فى علل النحو : ٦٠ ، والإنصاف : ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ١٠٧.

٣- فى ط : «فإنه».

٤- فى ط : «مفعول» ، وانظر الإيضاح فى علل النحو : ٦٢ - ٦٣.

٥- بعدها فى د : «كقولك : عسل عقيد بمعنى معقد».

٦- فى ط : «كما».

٧- فى ط : «وأجيب عنه بأنه».

٨- فى ط : «لاسم».

٩- فى ط : «مفعولا» ، تحريف.

واستدلّ الزّجّاج بأنّه لو كان كما زعموا لم يكن مصدر (۱) إلّا وله فعل ، لكون المصدر فرعه (۲) ، وليس بواضح ، لأنّه مشترك الإلزام ، إذ يقال : لو كان الأمر بالعكس لكان كلّ فعل له مصدر ، لكون الفعل فرعه ، ونحو : نعم وبئس وليس أفعال لا (۳) مصدر لها.

واستدلّ ابن السّرّاج (۴) [بأنّه](۵) لو كانت (۶) المصادر مشتقّه من الأفعال لم تختلف كما لم تختلف أبنيه / الفاعلين والمفعولين ونحوهما ، وهو ضعيف ومشترك الإلزام.

واستدلّ الكوفيّون بأنّ المصدر أعلّ لإعلال الفعل ، فكان فرعا للفعل (۷) ، وأجيب بأنّه (۸) لا يلزم من فرعيّته فى الإعلال فرعيّه أصليّه (۹) ، فإنّ «يكرم» فرع إعلال «أكرم» ، و «أعد» فرع إعلال «يعد» وليس فرعا فى غيره (۱۰).

قالوا (۱۱) : أكّد به والتّأكيد فرع ، وأجيب عنه (۱۲) بما تقدّم ، قالوا : عمل فى المصدر والمعمول فرع ، وأجيب عنه بأنّ الحرف عامل ، وليس معموله فرعا له.

ثمّ قال : «وينقسم إلى مبهم ومؤقّت».

ويعنى بالمبهم ما لا يدلّ على أكثر ممّا يدلّ (۱۳) عليه الفعل ، ولا يفيد سوى التأكيد ، ويعنى بالمؤقّت ما استفيد منه زياده لم تستفد من الفعل ، وهى على ضربين : ضرب يستفاد منه النّوع ، [كقولك :

۱- فى ط : «مصدرا» ، خطأ.

۲- انظر الإيضاح فى علل النحو : ۵۸.

۳- فى د. ط : «ولا».

۴- انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۱۵۹ ، والإيضاح فى علل النحو : ۵۹.

۵- زدتها ليستقيم السياق.

۶- فى د : «كان».

۷- سقط من ط : «للفعل» وهو خطأ.

۸- فى د : «وأجيب عنه بأنه».

۹- فى ط : «أصله» ، تحريف.

۱۰- فى د : «فى غير الإعلال».

۱۱- أى : الكوفيون ، وانظر الإيضاح فى علل النحو : ۶۱.

۱۲- سقط من ط : «عنه».

۱۳- فى د. ط : «دل».

ضربت ضربا شديدا][(۱)] ، وضرب يستفاد منه العدد [كقولك : ضربت ضربتين وضربات][(۲)].

قوله : «وقد يقرن بالفعل غير مصدره ممّا هو بمعناه» إلى آخره.

قال الشيخ : نبّه (۳) على أنّه لا يشترط فى المفعول المطلق أن يكون مطابقا للفعل الذى ينتصب به فى اللّفظ ، بل يجوز ذلك ويجوز خلافه ، ولذلك كان الحدّ شاملا للمعنيين جميعا ، ولكن المشترط فيهما جميعا المعنى.

ثمّ قال : «وذلك على نوعين : مصدر وغير مصدر».

فأثبت اسم المصدر لأنواع المصدر ، ونفاه عن اسم جنسه (۴) ، ولا يستقيم أن يذكر نوع شىء (۵) وينفى اسم جنسه عنه ، والجواب عنه أنّ المصدر الثانى لم يرد به ما أريد بالمصدر فى أوّل الباب من قوله : «هو المصدر» ، والمصدر يطلق باعتبارين :

أحدهما : كلّ اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل (۶).

ويطلق (۷) ويراد به كلّ اسم لحدث له فعل اشتقّ (۸) منه ، كقولك : «ضربت ضربا» و «قتلت قتلا» ، فالأوّل هو الذى يقصد فى المنصوبات ، والثانى هو الذى يقصد بالذّكر فى باب إعمال المصادر ، فإذا ثبت ذلك فقوله : «وهو على ضربين» ، مصدر يعنى به المصدر الذى له فعل اشتقّ منه ، فجاز أن ينتفى المصدر عن بعض أقسام الأوّل ، لأنّه لم يطلق باعتبار المصدر الأوّل ، فثبت أنّ الذى نفاه غير الذى أثبته ، والتّناقض إنّما يلزم إذا كان عين ما أثبت هو عين ما نفى ، وأمّا اتّفاق اللّفظ فى المثبت والمنفىّ فغير ضارّ ، ولا يلزم منه تناقض باتّفاق. /

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «قد نبه».

۴- سقط من ط : «عن اسم جنسه» وهو مخلّ.

۵- فى ط : «الشىء».

۶- بعدها فى د : «وحينئذ يدخل فيه ضربته سوطا» ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۳.

۷- فى ط : «فيطلق» ، تحريف. ولعل الصواب : «والآخر : يطلق ..».

۸- فى د : «واشتق».

ثمّ قسّم المصدر بالاعتبار الثانی إلی (۱) قسمین : قسم (۲) یکون الفعل المذکور معه موافقا له فی أصل الاشتقاق ، وقسم لیس کذلک.

فالأوّل : نحو قوله تعالی : (وَاللهُ أَنْبَتَکُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً)(۳) و (تَبَتَّلْ إِلَیْهِ تَبْتِیلاً)(۴) ، لأنّ «تبتیلا» وإن کان له فعل یجری علیه فلیس بمصدر ل تبتّل ولکنّه یلاقیه فی أصل الاشتقاق ، إذ الجمیع من باب واحد ، وهو الباء والتاء واللّام ، وکذلک (أَنْبَتَکُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) ، وفی مثله قولان :

أحدهما : أنّ «تبتیلا» بمعنی «تبتّلا» ، وهو ظاهر قوله : «ممّا هو بمعناه» ، وکذلک (أَنْبَتَکُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً).

والثانی : أنّه لمّا کان «تبتّل» مطاوع «بتّل» کان متضمّنا له ، وکذلک «أنبت» ، وإن کان علی العکس من «تبتّل» (۵).

ویلزم علی الأوّل الوقوف علی المسموع ، فلا یقال : کسّرته انکسارا ، ولا انکسر کسرا ، إذ (۶) لم یثبت کونه بمعناه ، وعلی الثانی لا یلزم.

والثانی (۷) : نحو «قعدت جلوسا» و «حبسته منعا» ، لأنّ «جلوسا» وإن کان له فعل مشتقّ منه فلیس بمصدر ل قعدت ولا یلاقیه فی الاشتقاق ، ولکنّه بمعناه ، لأنّ ذلک مشروط فی جمیع الباب.

ثمّ قال : «وغیر المصدر» ، وقد تبیّن أنّه أراد بغیر المصدر المفعول المطلق الذی لیس له فعل یجری

۱- فی د : «علی».

۲- سقط من د : «قسم» وهو خطأ.

۳- نوح : ۷۱ / ۱۷.

۴- المزمل : ۷۳ / ۸.

۵- مذهب سیبویه والمبرد أن المصدر فی الآیتین معمول لفعل محذوف والتقدیر : «أنبتکم فنبتم» و «وتبتل إلیه وبتّل» ، انظر الکتاب : ۴ / ۸۱ ، والمقتضب : ۳ / ۲۰۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۳ ، ونسب ابن یعیش والرضی إلی المبرد القول بأن الفعل المذکور هو الناصب للمصدر فی الآیتین ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۱۲ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۱۶ ، ونسب أبو حیان إلی المازنی القول بأن المصدر منصوب بالفعل المذکور. انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۳.

۶- فی ط : «إذا» ، تحریف.

۷- الوجه الأول هو الذی یکون الفعل المذکور معه موافقا له فی أصل الاشتقاق.

علیه مذکور ولا غیر مذکور ، کقولک : «ضربته أنواعا من الضّرب» ، لأنّ الأنواع لیست مصدرا باعتبار أنّ لها فعلا تجری علیه ، إذ النّوع إنّما هو موضوع لقسم من أقسام الشیء علی أیّ صفه کان ، ولکنّه استعمل فی هذا المحلّ المخصوص مرادا به ضرب مخصوص ، بیانا لما فعله الفاعل ، فوجب أن یکون مفعولا مطلقا لاشتماله علی الحقیقه التی کان بها کذلک ، وکذلک (۱) «أیّ ضرب» و «أیّما ضرب».

ثمّ قال : ومنه «رجع القهقری» فنبّه علی أنّه نوع من غیر (۲) المصدر بالتّفسیر المذکور من حیث کان اسما من أسماء الفعل لا ینطلق علی غیره بخلاف قولک : أنواع ، إذ الأنواع تکون للفعل وغیره ، وبین النحویّین اختلاف فی أنّ نصب «القهقری» وشبهه علی کونه مفعولا مطلقا هل لکونه اسما من أسماء الفعل (۳) قصد به ههنا بیان / ما فعله فاعله ، أو صفه لرجوع مخصوص حذف موصوفها وأقیمت (۴) مقامه ، فانتصبت نصبه وعوملت (۵) معاملته ، والاختیار الأوّل (۶) ، ولذلک نبّه علیه فقال : «لأنّها أنواع من الرّجوع والاشتمال والقعود» والذی یدلّ علیه استعمالها کذلک مجرّده (۷) عن موصوفها مطلقا ، ولو کانت صفه لجرت علی موصوفها ، إمّا لازما وإمّا جائزا ، ولمّا لم تجر علی موصوف کانت کالأسماء التی لیست بصفات.

ثمّ قال : «ومنه ضربته سوطا» تنبیها علی أنّ هذا یخالف ما تقدّم من حیث إنّ وضعه للآله المخصوصه الجسمیّه ، إلّا أنّه استعمل فی هذا المحلّ المخصوص لضربه به بیانا لما فعله فاعل الفعل (۸) ، فوجب (۹) أن یکون مفعولا مطلقا لذلک.

قال : «والمصادر المنصوبه بأفعال مضمره منها ما یستعمل إظهار فعله وإضماره ، ومنها ما لا

۱- سقط من ط : «وکذلک» ، خطأ.

۲- سقط من د : «غیر» ، خطأ.

۳- سقط من د من قوله : «لا ینطلق علی غیره ..» إلی «الفعل» وهو خطأ.

۴- فی د : «فأقیمت».

۵- فی ط : «وعومل» ، تحریف.

۶- ذهب سیبویه إلی أن «القهقری» مصدر منصوب بالفعل قبله ، انظر الکتاب : ۱ / ۳۴ - ۳۵ ، وذهب المبرد إلی أنه صفه المصدر والتقدیر : رجع الرجوع القهقری ، انظر الأصول فی النحو : ۱ / ۱۶۰ - ۱۶۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۱۲ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۱۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۳.

۷- فی د : «مجردا» ، تحریف.

۸- فی د : «فاعل علی الفعل» مقحمه.

۹- فی د : «فیجب».

يستعمل إظهار فعله» (۱).

ترک ذکر المنصوب (۲) بفعل مظهر لتقدّم ذکره بالتّمثیل فی جمیع ما تقدّم ، فلم یبق إلّا المنصوب بفعل مضمر ، وذکر ثلاثه أقسام ، قال : «ما یستعمل إظهار فعله» إلی آخره ، ولیس بجید (۳) ، فإنّ القسمین الأوّلین شاملان لجمیع المقسوم ، والحصر معلوم من النّفی والإثبات ، ولیس بینهما درجه ثالثه ، فیجعل لها قسم ، لأنّ هذا القسم الثّالث إمّا أن یستعمل إظهار فعله فیکون (۴) من الأوّل ، وإمّا أن لا یستعمل فیکون من الثانی ، ولعلّه أراد بالثانی ما لا یستعمل إظهار فعله ، وله فعل مشتقّ منه ، فیکون الثالث ما (۵) لا یستعمل إظهار فعله ، ولا فعل له مشتقّ منه ، وتمثیله فی التقسیم یدلّ علیه ، لأنّه مثّل فی النّوع الثانی بأمثله کلّها لها أفعال مشتقّه منها ، ولم یمثّل فی النّوع الثالث إلا بما لا فعل له مشتق منه ، کقولک (۶) : دفرا (۷) وبهرا (۸) ، وشبهه ، فدلّ ذلک علی أنّه مقصوده (۹).

فإن قیل : هذا یفسد من وجه آخر ، وهو أنّه یلزم من کلّ ما لا فعل له مشتقّ منه وهو منصوب علی المصدر أن لا یجوز إظهار فعله ، ومعلوم أنّ «ضربته سوطا» من ذلک ، وإظهاره (۱۰) جائز باتّفاق.

فالجواب أنّ هذا غیر لازم / لأنّ النوعین قسیما (۱۱) ما لا یستعمل إظهار فعله ، ولا (۱۲) یلزم أن یکون منهما ما یظهر فعله ، وما ذکر یکون من القسم الأوّل ، وهو الذی یستعمل إظهار فعله

۱- تصرف ابن الحاجب فی نص المفصل ، انظر المفصل ۳۲.

۲- فی ط : «المنصوبات».

۳- فی د. ط : «بالجید».

۴- فی د : «فعل له فیکون».

۵- فی د : «وما» تحریف.

۶- فی د : «کقوله».

۷- فی ط : «ذفرا» تصحیف. و «الذّفر بالتحریک والذّفره : شده ذکاء الریح من طیب أو نتن». اللسان (ذفر). «والدّفر : وقوع الدود فی الطعام ، والدّفر : النتن خاصه». اللسان (دفر).

۸- «بهره یبهره : قهره وعلاه وغلبه .. وبهرا له أی : تعسا وغلبه» اللسان (بهر).

۹- فی ط : «مقصود».

۱۰- فی ط : «وإظهار» تحریف.

۱۱- فی ط : «قسما» ، تحریف.

۱۲- فی د : «فلا».

وإضماره ، فثبت أنّه غير لازم ، ولا يستقيم أن يكون أراد بقوله : «وما يستعمل (۱) إظهار فعله» ممّا له فعل ينصبه ، و «ما لا يستعمل إظهار فعله» ممّا لا فعل له ينصبه ، فإنّه فاسد من جهه أنّه (۲) لا مصدر إلّا وله فعل ينصبه فی التقدير.

فالنّوع الأوّل كقولك للقادم من سفره : «خير مقدم» ، وهو ما قامت فيه قرينه تدلّ على الفعل المحذوف من غير زياده ، ولمن يقرمط فی عداته (۳) ، أی : يتردّد (۴) فيها ولا يفی : «مواعيد عرقوب» (۵) ، وعرقوب من العمالقه سأله أخوه شيئا فاستمهله إلى إطلاع نخله ، فلمّا أطلعت (۶) سأله فقال : حتّى تبلح ، ثمّ حتّى تزهی ، ثمّ حتّى ترطب ، ثمّ حتّى تصير تمرا ، فلمّا صار تمرا جدّه (۷) ليلا ولم يعطه شيئا ، فضرب مثلا فی إخلاف الوعد ، قال الشّمّاخ (۸) :

وواعدتنی ما لا أحاول نفعه

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

وقال الأشجعیّ (۹) :

۱- فی د : «وما لا يستعمل» ، خطأ.

۲- فی د : «أن».

۳- فی د : «مواعيده».

۴- فی ط : «يردد» ، لم أجد هذا المعنى الذی ذكره ابن الحاجب لكلمه «يقرمط» ، قال الأزهری : «اقرمّط الرجل اقرمّاطا إذا غضب وتقبّض» التهذيب : ۹ / ۴۰۹ ، وقال الجوهری : «القرمطه فی الخط : مقاربه السطور» الصحاح (قرمط).

۵- روی الميدانی قصه عرقوب مع أخيه فی مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۱ ، وانظر الخلاف فی أصل عرقوب فی الفاخر : ۱۳۳ - ۱۳۴.

۶- فی ط : «طلعت». «طلع النخل طلوعا وأطلع وطلّع : أخرج طلعه» ، اللسان (طلع).

۷- فی ط : «جذّه». جدّ النخل وجذّه : صرمه ، انظر اللسان (جدد) و (جذذ).

۸- البيت فی ملحق ديوانه : ۴۳۰ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافی : ۱ / ۳۴۳ وفرحه الأديب : ۸۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۱۳ ، وورد عجز البيت مفردا بلا نسبه فی الكتاب : ۱ / ۲۷۲ والخصائص : ۲ / ۲۰۷ ، وشرح الحماسه للمرزوقی : ۱۳۰۶ ، وروی العسكری فی شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۳۸ ، صدرا لهذا العجز هو «لقد وعدتك موعدا لو وفت به» ، ولم ينسبه ، والروايه فی شرح أبيات سيبويه لابن السيرافی وفرحه الأديب ، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف «بيترب» ، وفی الكتاب وملحق الديوان : «بيثرب» ، وفی الخصائص بالوجهين.

۹- البيت بهذه نسبه فی مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۱ ، وشرح بانت سعاد : ۴۳ ، والخزانه : ۱ / ۲۷ والروايه فی شرح بانت سعاد «بيثرب» ، وفی مجمع الأمثال والخزانه : «بيترب» ، وانظر معجم ما استعجم : ۱۳۸۹.

وعدت وكان الخلف منك سجيّه

مواعيد عرقوب أخاه بيترب

وقال (۱) :

كانت مواعيد عرقوب لها مثلا

وما مواعيدها إلّا الأباطيل

و «يترب» بتاء ذات نقطتين (۲) وفتح الرّاء موضع قريب باليمامه ، وأنكر أبو عبيده (۳) على من قال : بيثرب بالثّاء المثلّثه (۴) ، لأنّ العمالقه لم تكن بالمدينه.

و «غضب الخيل على اللّجم» (۵) ، يقال لمن (۶) غضب على من لم (۷) يبال به ، لأنّ الخيل لا يبالى بغضبها على اللّجم.

وقولهم : «أو فرقا خيرا من حبّ» (۸) مثل (۹) لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره.

ويقال : «رهباك خير من رحماك» (۱۰) و «ربّ فرق خير من حبّ» (۱۱) ، ويقال إنّ الحجّاج لمّا

۱- فى د : «وقال كعب : وما تمسّك بالعهد الذى قطعت إلّا كما تمسك الماء الغرابيل كانت مواعيد ... البيت». والبيتان فى شرح ديوان كعب بن زهير : ۸ ، والبيت الشاهد منسوب إليه فى الفاخر : ۱۳۴ ، وشرح بانت سعاد : ۴۲ ، والدرر : ۲ / ۱۲۳.

۲- فى ط : «بنقطتين» ، وانظر معجم البلدان «يترب».

۳- ورد اسمه فى مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۱ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۱۳ «أبو عبيد» تحريف. وورد فى الأصل. د. ط. وشرح بانت سعاد : ۴۳ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۳۸ ومعجم ما استعجم : ۱۳۸۸ واللسان (ترب) «أبو عبيده» كما أثبت.

۴- سقط من ط : «بالثاء المثلثه» ، ويثرب : مدينه الرسول. انظر معجم البلدان (يثرب).

۵- انظر المستقصى : ۲ / ۱۷۷ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۵۶ واللسان (غضب) واستشهد به سيبويه فى الكتاب : ۱ / ۲۷۳.

۶- فى د : «يقال هذا لمن».

۷- فى ط : «لا».

۸- انظر مجمع الأمثال : ۲ / ۷۶ والروايه فيه : «فرقا أنفع من حب» ، والفاخر : ۲۹۶ ، والروايه فيه : «فرق أنفع من الحب». واستشهد به سيبويه فى الكتاب : ۱ / ۲۶۸ - ۲۶۹.

۹- أقحم قبلها فى د : «ويقال إن الحجاج».

۱۰- انظر جمهره الأمثال : ۱ / ۴۸۷ ، والمستقصى : ۲ / ۱۰۷ ومجمع الأمثال : ۲ / ۲۹۸.

١١- انظر جمهره الأمثال : ١ / ٤٨٧ ، والمستقصى : ٢ / ٩٧.

حبس الغضبان بن القبعثرى (۱) ، ثم جاء كتاب عبد الملك بأن يطلق كلّ مسجون ثمّ (۲) أحضره ، قال (۳) : إنّك لسمين ، فقال : ضيف الأمير يسمن ، فقال : أنت القائل لأهل العراق : تعشّوا الجدى قبل أن يتغدّاكم؟ قال : ما نفعت تلك الكلمه (۴) قائلها ، ولا ضرّت من قيلت فيه ، فقال : أتحبّنى يا غضبان؟ فقال / : «أو فرقا خيرا من حبّ» ، فذهبت مثلا (۵).

وإذا ثبت أنّ المثل جرى كذلك ضعف إظهار الفعل فى مثله ، والفرق بينه وبين «مواعيد عرقوب» أنّ لفظ «مواعيد عرقوب» لم يجر مثلا ، وإنّما يذكر مع فعله ومع (۶) عدمه على سبيل التّمثيل ، والفرق بينه وبين «غضب الخيل» أنّه يقال : غضب (۷) غضب الخيل (۸) ، ثم اختصر فقيل : غضب الخيل (۹) ، فجاز الوجهان ، ولو ثبت أنّ المثل فى أصله «غضب الخيل» لكان القياس وجوب حذف الفعل أيضا.

والنوع الثانى وهو الذى يجب إضمار فعله ، ولكنّه له فعل (۱۰) ، نحو : سقيا ورعيا إلى آخره ، وأكثر (۱۱) من تمثيل هذا القسم لأنّه سماعىّ (۱۲) ، وليس له ضابط كلّىّ يضبط ما انتشر ، وطريقه ذلك ليس فى (۱۳) الحقيقه من النحو ، وإنّما هو من اللّغه ، وإذا تعلّق بالنحو أمر من اللّغه على ذلك أكثر النحويّون من تمثيله ، ليكون قد حصل لهم منه طرف جيّد من المعرفه ، بخلاف ما يعرف بالضّوابط والقوانين ، فإنّ الضّابط يغنى عن كثره التمثيل ، وكلام سيبويه يشعر بأنّ علّه الحذف فى

۱- فى ط : «الشنفرى» ، تحريف.

۲- سقط من ط : «ثم».

۳- جاءت فى الأصل. د. ط : «فقال» وما أثبت هو الصواب.

۴- سقط من ط : «تلك الكلمه».

۵- انظر القصه التى جرت بين الحجاج والغضبان فى الفاخر : ۲۹۶ ومجمع الأمثال : ۲ / ۷۶.

۶- فى ط : «أو مع».

۷- فى د : «غضبت».

۸- بعدها فى د : «على اللجم».

۹- بعدها فى د : «على اللجم».

۱۰- بعدها فى د : «وهذا النوع فى الدعاء أكثر».

۱۱- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۲.

۱۲- فى د. ط : «القسم من جهه أن أمره سماعى».

۱۳- فى ط : «وما طريقه ذلك وليس فى ...» تحريف.

هـذه المواضع كثرته فى كلامهم ، حتى قامت الكثره مقام ذكره (١) ، إلّا أنّه لا يصحّ أن يكون ضابطا نحويّا ، لأنّه يحتاج إلى النظر فى كلّ لفظه هل (٢) كثرت (٣) أو لم تكثر ، وذلك من حظّ اللّغوىّ ، واستدلّ (٤) سيبويه على وجوب الحذف فى مثله بما معناه أنّه سمع (٥) كثيرا من العرب مع كثره تصرّفهم فى كلامهم لاحتياجهم إلى الأوزان والقوافى ، وغير ذلك (٦) ، ولم يظهر الفعل فى كلام واحد منهم ، فلو كان من الجائز لقضت العاده بجريانه فى كلام واحد منهم (٧) ، ولو جرى لنقل عاده لكثره (٨) المستقرين لذلك ، ولم ينقل فلم يسمع (٩) ، فلم يجز إظهاره.

وقوله : «جدعا» ، الجدع : قطع الأنف وقطع اليد أيضا ، وقطع الأذن أيضا ، وقطع الشّفه أيضا (١٠) ، و «عقرا» : من قولهم : عقر الله جسده ، و «حلقا» : من قولهم : حلقه أى : أصاب حلقه ، و «بؤسا» من بئس إذا افتقر ، و «سحقا» : من أسحقه الله فسحق سحقا ، أى : أبعده ، و «حمدا وشكرا» : من حمدت / الله وشكرته ، و «عجبا» : من عجبت ، و «كرامه ومسرّه» : من أكرمته وسررته ، ويقول المجيب للطّالب : نعم عين ونعمه عين ، ونعمه العين : قرّتها ، من نعمت عينك ، وكذلك نعام عين ، ونعامه عين ، ونعمى عين (١١) ، ويقول الرّادّ : لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا همّا (١٢) ، من (١٣) «لا أكاد» و «لا أهمّ» ، أى : لا أقاربه ، ويقال : ولا كودا ولا مكاده (١٤) ، ويقول الرّادّ على النّاهى : لأفعلنّ ذلك ورغما وهوانا ، من رغم أنفه رغما ورغما.

١- انظر الكتاب : ١ / ٣١٢ ، ١ / ٣١٨ - ٣١٩ ، ٢ / ١٩٦ ، والمقتضب : ٣ / ٢٢٦.

٢- سقط من د : «هل».

٣- فى ط : «أكثرت» تحريف.

٤- فى د : «ويستدل».

٥- فى د : «فى مثله بأنه يسمع».

٦- سقط من د : «وغير ذلك».

٧- فى د : «أحدهم».

٨- فى د : «أكثر» ، تحريف.

٩- فى د : «يقع».

١٠- انظر اللسان (جدع).

١١- انظر الصحاح والتاج (نعم).

١٢- انظر الكتاب : ١ / ٣١٩.

١٣- فى ط : «أى».

١٤- فى د : «كاده» ، تحريف. وانظر القاموس (كود).

ثمّ قال : «ومنه» مشيرا إلى النوع الأصلىّ ، وفصله من نوعه لأنّه يعرف بضابط يجرى عليه ما لا يسمع من مفرداته ، وهو قوله : «ما أنت إلّا سيرا سيرا» (۱) ، واستغنى بالتمثيل ، وأتى فيه بما يوهم أنّه من الضابط ، وليس بمشترط ، وهو تكرار «سيرا سيرا» ، فإنّه قد يسبق إلى الذّهن أنّ التكرار قام مقام ذكر الفعل ، كما هو ثابت باتّفاق فى مثل : «زيد سيرا سيرا» (۲) ، وقولك : «الطريق الطريق» ، وقد نقل الثقات أنّ العرب تقول : «ما أنت إلّا سيرا» (۳) ، من غير تكرار ، كما تقوله مكرّرا فى أنّهم لا يظهرون الفعل أبدا.

فإن قلت : يندفع هذا الوهم بقوله (۴) : «ما أنت إلا سير البريد» وليس فيه تكرار.

قلت : قد يتوهّم المتوهّم أنّه يشترط إمّا التكرار وإمّا الإضافه ، لأنّه لفظ زائد فيه (۵) ، فكأنّه (۶) قام مقام المحذوف ، والضّابط لهذا القسم أن يتقدّم نفى ، أو ما هو فى معنى النّفى (۷) داخل على اسم وبعده إثبات لا يصحّ أن يكون ما بعد الإثبات خبرا عن الأوّل ، فعند ذلك إذا نصبته (۸) على المصدر وجب الحذف ، ولو فقد شرط ممّا ذكرناه لم يلزم هذا الحكم ، فلو لم يوجد النّفى فقلت : أنت سيرا (۹) ، أو «أنت سير البريد» لم يجب حذف الفعل ، بل تقول : «أنت تسير سيرا» باتّفاق (۱۰) ، ولو لم يكن بعده اسم لم يكن منصوبا بفعل مضمر أصلا ، كقولك : «ما تسير إلّا سيرا» ، ولو لم يكن ممّا لا يصحّ أن يكون خبرا عن الأوّل لم يصحّ نصبه باتّفاق ، كقولك : «ما سيرك إلّا سير» ،

۱- عباره الزمخشرى : «ومنه إنما أنت سيرا سيرا ..» المفصل : ۳۲.

۲- حذف الفعل فى مثل هذا واجب ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۱۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۲۰ ، والأشمونى : ۲ / ۱۱۸ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۳۲۹ ، ۳۳۲.

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۳۳۵ ، والمقتضب : ۳ / ۲۲۹ - ۲۳۰.

۴- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۲.

۵- سقط من د : «فيه».

۶- فى د : «كأنه».

۷- فى د : «نفى».

۸- فى د : «نصبه».

۹- فى د : «أنت سيرا سيرا» ، خطأ. انظر الأشمونى : ۲ / ۱۱۸ وشرح التصريح : ۱ / ۳۳۲.

۱۰- فى د : «بالاتفاق». انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۸۹ ، والأشمونى : ۲ / ۱۱۸ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۳۳۲.

وقيل : أو بمعنى نفى ، ليندرج نحو «إنّما أنت سيرا» ، ونحوه (۱) : «زيد أبدا سيرا» و «زيد سيرا سيرا» ، ووجب الحذف للقرينه ، واللّفظ الحالّ محلّه ، ففى «ما أنت إلّا سيرا» اللّفظ النّائب «إلّا» ، وفى «زيد سيرا سيرا» المكرّر ، وفى «إنّما أنت سيرا» المقدّر فى قولك : «ما أنت إلّا سيرا» ، لأنّه بمعناه (۲).

ثمّ قال : «ومنه قوله تعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً)(۳)».

وفصله ليبيّن أنّه (۴) نوع ثالث من النوع الأصلىّ ، / وهو أيضا باب له ضابط يحمل عليه أشباهه ، وضابطه أن تتقدّم جمله متضمّنه فوائد ، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصادر وجب حذف أفعالها ، فحذفوا الفعل لقيام القرينه الأولى ، وهى الجمله التى هذه (۵) فوائدها ، والتزموه لأنّ اللّفظ الأوّل قد وقع موقع الفعل ، فاستغنى عنه لفظا ومعنى ، كقوله تعالى : (فَشُدُّوا الْوَثاقَ)(۶) ، فإنّ «شدّوا الوثاق» متضمّن لفوائد (۷) وجوديّه من منّ أو استرقاق أو فداء أو قتل ، فلمّا ذكرت تيك (۸) المعانى بألفاظ المصادر لم تذكر أفعالها ، وقيل : «فإمّا منّا بعد وإمّا فداء» ، ولو (۹) قيل فى مثله : فإمّا تمنّون منّا وإمّا تفادون فداء لم يجز.

ومنه «مررت به فإذا له صوت صوت حمار» ، وهو أيضا قسم قياسىّ ، وضابطه أن يتقدّم قبل المصدر المذكور للتّشبيه (۱۰) جمله مشتمله على اسم بمعناه ، وعلى من هو منسوب إليه فى المعنى ، كقولك : «لزيد صوت صوت حمار» ، فقولك : «لزيد صوت» جمله على الصّفه المذكوره ، استغنى

۱- فى د : «ونحو».

۲- سقط من ط. من قوله : «ووجب الحذف للقرينه ..» إلى «بمعناه» ، وهو خطأ.

۳- محمد : ۴۷ / ۴ والآيه : (فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً).

۴- فى د : «ليبين به أنه».

۵- فى د : «التى هى هذه».

۶- محمد : ۴۷ / ۴ والآيه : (فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً).

۷- فى د : «فوائد».

۸- فى ط : «تلك».

۹- فى د : «فلو».

۱۰- سقط من ط : «المذكور للتشبيه» ، وهو خطأ.

عن الفعل بما فی قولک : «صوت» من الدلاله علیه ، ووقع موضعه (۱) لفظ فأغنی عنه لفظا ومعنی.

ولو قلت : «فی الدار صوت صوت حمار» کان ضعیفا ، لأنّ الفعل الذی تقدّره لا بدّ أن ینسب إلی فاعله ، وهو غیر معلوم (۲) ، فلذلک (۳) ضعف.

ولو قلت : «لزید ثوب صوت حمار» لم یجز لفقدان ما یدلّ علی الفعل ، وبقیّه الأمثله مثله ، وقال سیبویه : «لأنّک مررت به فی حال تصویت ومعالجه» (۴) ، یعنی أنّه دالّ علی الحدوث کالفعل ، فکان قولک : «له صوت» بمنزله «فإذا هو یصوّت» ، فظاهر کلامه أنّه منصوب بمعنی قولک : «له صوت» ، لأنّه بمعنی «یصوّت» ، والصّحیح أنّه منصوب بفعل مقدّر دلّ ذلک علیه (۵) ، أی : یصوّت صوتا مثل صوت الحمار (۶) ، ویجوز رفعه علی الصّفه أو البدل (۷) ، أی : مثل صوت حمار.

وأمّا نحو «له علم علم الفقهاء» (۸) فالوجه الرّفع ، لما فقد (۹) من فهم المعالجه الدّالّه علی الفعل لدلالتها علی الحدوث ، بخلاف العلم ، فإنّه یمدح به ، کالخصال الثابته ، کالید والرّأس ، ألا تری أنّ معنی قولک : «له علم الفقهاء» و «هدی هدی الصّلحاء» إنّما ترید ثبوته واستقراره ، ولم ترد «فإذا (۱۰) هو یفعل» کما أرید (۱۱) فی «فإذا له صوت صوت حمار».

فأمّا نحو «له صوت صوت حسن» فقال سیبویه : الرّفع ، وجعل الثانی توکیدا ، و «حسن»

۱- فی ط : «موقعه».

۲- بعدها فی د : «فلا بد من ضعف» فلذلک ، زیاده غیر لازمه.

۳- فی ط : «فذلک».

۴- الکتاب : ۱ / ۳۵۶.

۵- هو قول أکثر النحاه کما ذکر الرضی والصبان ، وحکی ابن یعیش فی نصبه وجهین أحدهما : أن ینصب بالمصدر المذکور ، وثانیهما : أن ینصب بإضمار فعل من لفظ الصوت أو من غیر لفظه. انظر المسائل المنثوره : ۱۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۱۵ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۲۱ ، وشرح التصریح علی التوضیح : ۱ / ۳۳۳ ، وحاشیه الصبان : ۲ / ۱۲۱.

۶- فی د : «حمار».

۷- فی د : «أو علی البدل». انظر شرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۱۹۰.

۸- انظر الکتاب : ۱ / ۳۶۱.

۹- فی ط : «تقدم» ، تحریف.

۱۰- فی ط : «ماذا» ، تحریف.

۱۱- فی د : «أردت».

صفه ، وكذلك «له صوت مثل صوت الحمار» و «له صوت أيّما صوت» (۱) ، / وقد أجاز الخيل : «له صوت صوتا حسنا» (۲) على المصدر أو الحال ، وكذلك «مثل» و «أيّما» ، وقد قال رؤبه (۳) :

فيها ازدهاف أيّما ازدهاف

.....

بالنّصب مع أنّه لم يذكر صاحبه ، فكان أضعف. (۴)

قوله : «ومنه ما يكون توكيدا لغيره (۵) ، كقولك : هذا عبد الله حقّا والحقّ لا الباطل».

وهذا أيضا موضع يعرف بالقياس ، وضابطه أن تتقدّم جمله قبل المصدر لها دلاله عليه ، فإن احتملت غيره فهو توكيد لغيره ، وإن لم تحتمل فى المعنى غيره فهو توكيد لنفسه ، وسمّى توكيدا لغيره لأنّه جيء به لأجل غيره (۶) ، ليرفع احتماله ، وسمّى الثانى توكيدا لنفسه لأنّه لا معنى لغيره ، فلم يبق (۷) سواه ، ومدلوله هو مدلول الأوّل.

ثمّ مثّل فى النوع الأوّل بقوله : «هذا عبد الله حقّا» ، لأنّ المخبر بشيء عن شيء يحتمل أن يكون الأمر على ما ذكره ، ويحتمل أن يكون على خلافه ، فإذا قال : حقّا فقد ذكر أحد المحتملين ، فلذلك كان توكيدا لغيره ، وكذلك قوله : «الحقّ لا الباطل» بعد قوله (۸) : «هذا عبد الله» وشبهه ، و «هذا زيد غير ما تقول» ، لأنّ المخبر بقوله : «هذا زيد» يجوز أن يكون موافقا لقول مخاطبه ، ويجوز أن يكون مخالفا ، فإذا قال : «غير ما تقول» فقد جعله لأحد المحتملين ، فكان توكيدا لغيره.

وقوله : «أجدّك لا تفعل كذا» (۹).

أصله : لا تفعل كذا جدّا ، لأنّ الذى ينتفى الفعل عنه يجوز أن يكون بجدّ منه ويجوز أن

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۳۶۳.

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۳۶۴.

۳- البيت فى ديوانه : ۱۰۰ ، والكتاب : ۱ / ۳۶۴ والخزانه : ۱ / ۲۴۴. والازدهاف : الاستخفاف.

۴- قال البغدادى : «على أن نصب «أيما» على المصدر أو الحال ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم أو الموصوف ، وهو فى غايه الضعف ، والوجه الإتباع فى مثله ، وهو رفعه صفه لازدهاف» الخزانه : ۱ / ۲۴۴.

۵- فى المفصل : ۳۲ «توكيدا إما لغيره».

۶- فى د : «الغير».

۷- فى د : «يكن».

۸- فى د. ط : «قولك» ، تحريف.

٩- انظر الكتاب : ١ / ٣٧٩ وارتشاف الضرب : ٢ / ٢١٦.

يكون بغير جدّ ، فإذا قال جدّا فقد ذكر أحد المحتملين ، ثمّ أدخلوا همزه الاستفهام إيذانا بأنّ الأمر ينبغى أن يكون كذلك على سبيل التقرير ، فقدّم المصدر من أجل همزه الاستفهام ، فصار «أجدّك لا تفعل كذا» ، ثمّ لمّا كان معناه تقرير (١) أن يكون الأمر على وفق ما أخبر صار فى معنى تأكيد كلام المتكلّم ، فيتكلّم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدّم هو الأصل الجارى على قياس لغتهم.

ويجوز أن يكون معنى «أجدّك» فى مثله أتفعله جدّا منك؟ على سبيل الإنكار لفعله جدّا ، ثمّ نهاه عنه ، أو أخبر (٢) عنه بأنّه لا يفعله (٣) ، فيكون «أجدّك» توكيدا لجمله مقدّره دلّ سياق الكلام عليها ، وممّا يدلّ على أنّهم (٤) يقولون : «أفعله جدّا» قول أبى طالب (٥) :

إذن لاتّبعناه على كلّ حاله

من الدّهر جدّا غير قول التّهازل /

ومن التوكيد لغيره «فعله ألبتّه».

ثمّ مثّل فى النوع الثانى بقولهم : «له علىّ ألف درهم عرفا» ، أى : اعترافا ، ومعلوم أنّ من قال : «له علىّ ألف درهم» فقد اعترف ، ولا يحتمل غيره ، فإذا قال : اعترافا فقد ذكر ما دلّ عليه الأوّل ، وتعيّن له ، وكان (٦) توكيدا لنفسه على ما تقدّم تفسيره ، ومنه قول الأحوص (٧) :

إنّى لأمنحك الصّدود وإنّنى

قسما إليك مع الصّدود لأميل

١- فى ط : «تقدير» ، تحريف.

٢- فى ط : «وأخبر» ، تحريف.

٣- فى الخزانه : ١ / ٢٦٢ «يفعل».

۴- فى د : «على الأصل أنهم».

۵- البيت فى ديوانه : ٧٣ وزهره الأدباء فى شرح لاميه شيخ البطحاء : ٣٨ ، وشرح سيره ابن هشام : ١ / ٢٩٩ والخزانه : ١ / ٢٥١ ، وهو من قصيده استعطف فيها أبو طالب قريشا وأخبرهم أنه غير مسلم الرسول ولا تاركه. ونقل البغدادى فى الخزانه : ١ / ٢٦٢ من كتاب الإيضاح لابن الحاجب الفقره من قوله : «أصله : لا تفعل كذا» إلى البيت أبى طالب.

۶- فى ط : «فكان».

٧- البيت فى شعر الأحوص : ١۶۶ ، والكتاب : ١ / ٣٨٠ ، والخزانه : ١ / ٢۴٧ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب :٣ / ٢٣٣ ، ٣ / ٢۶٧ ، وروايه البيت فى شعر الأحوص : «أصبحت أمنحك الصدود ... البيت».

لأنّ «إنّ» توكيد للجمله (۱) ، والقسم توكيد للجمله المقسم عليها ، فإذا قال (۲) : إنّنى لأميل (۳) فقد (۴) علم أنّه أكّد ، فإذا قال «قسما» فإنّما ذكر ما تعيّن بالجمله الأولى ، وهو معنى قوله (۵) : «توكيدا لنفسه».

ومنه قوله تعالى : (صُنْعَ اللهِ)(۶) بعد قوله تعالى : (وَتَرَى الْجِبالَ) ، لأنّ ذلك معلوم ممّا تقدّم ، ومنهم من يزعم أنّه توكيد لما تقدّم قبل ذلك من قوله : (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شاءَ اللهُ)(۷) ، وكيفما قدّر فهو توكيد لنفسه.

وقولهم : «الله أكبر دعوه الحقّ» ، كأنّهم كانوا يتداعون بها لينحاز سامعها من أهل الحقّ إليهم ، فصحّ (۸) أن يكون توكيدا لنفسه.

قال : «ومنه ما يكون (۹) مثنى».

هذا النوع له جهتان : سماعيّه وقياسيّه ، فالسّماعيّه : أن يسمع كونه مثّنى بهذا المعنى ، فلا يقاس عليه ، فيثّنى غير ما سمع ، والقياسيّه : أنّ كلّ ما جاء مثّنى حذف فعله وجوبا من غير أن يحتاج إلى سماع منهم ، ومعنى التثنيه فى ذلك التكرير والتكثير ، وقال الخليل فى «حنانيك» : معناه : كلّما كنت فى رحمه [وخير](۱۰) منك فليكن موصولا بآخر (۱۱).

۱- فى ط : «الجمله».

۲- فى ط : «قيل».

۳- فى ط : «أميل».

۴- فى د : «وقد» ، تحريف.

۵- أى الزمخشرى ، وعبارته «أو لنفسه» ، المفصل : ۳۲.

۶- النمل : ۲۷ / ۸۸ والآيه : (وَتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَهً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ).

۷- النمل : ۲۷ / ۸۷ ، ممّن ذهب إلى هذا الزمخشرى فى الكشاف : ۳ / ۱۵۴ ، وخالفه أبو حيان وردّ عليه ، وذهب إلى أنّ «صنع الله» مصدر مؤكد لمضمون الجمله السابقه. انظر البحر المحيط : ۸ / ۱۰۱.

۸- فى ط : «فيصح».

۹- فى المفصل : ۳۳ «جاء».

۱۰- زياده عن الكتاب : ۱ / ۳۴۹.

۱۱- فى د : «موصوله بأخرى» ، وانظر الكتاب : ۱ / ۳۴۸ - ۳۴۹ ، وقال المبرد : «وحنانيك إنما أراد حنانا بعد حنان ، أى : كلما كنت فى رحمه منك فلتكن موصوله بأخرى» المقتضب : ۳ / ۲۲۳.

و «لبّيك» من ألبّ على كذا أى : أقام (۱) ، وكأنّ (۲) المعنى أدوم دواما بعد دوام على طاعتك ، وقد يأتى «سعديك» مع «لبّيك» خاصّه بمعنى مساعده بعد مساعده (۳) ، و «دواليك» من المداوله ، أى : مداوله بعد مداوله ، قال (۴) :

إذا شقّ برد شقّ بالبرد مثله

دواليك حتّى كلّنا غير لابس

وهذا ذيك من «هذّ» أى : أسرع ، أى (۵) : هذّا بعد هذّ ، قال (۶) :

ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا

.....

قال : «ومنه ما لا يتصرّف» ، ووقع فى بعض النّسخ «ما لا ينصرف» (۷) وهو غلط ، وإنّما غلط فيه من جهه التمثيل بسبحان ، وقد ذكر أنّ «سبحان» غير منصرف ، فتوهّم أنّه ذكر من هذه الجهه ، وليس كذلك ، ولا يقال فى «سبحان» ههنا إنّه / غير منصرف ، وإنّما ذلك إذا تكلّم به مفردا على ما (۸) تقدّم فى باب «سبحان» (۹) ، ثمّ لو صحّ فى «سبحان» تعذّر فى «معاذ» و «عمرك» و «قعدك» ، وإنّما أراد (۱۰) أنّه لا يتصرّف ، أى لا يستعمل إلّا منصوبا على المصدر ، كالظروف غير المتصرّفه ، وهى التى تلزم الظرفيّه ، أو أراد أنّها لا تستعمل إلّا مضافه غير مقطوع عنها فى اللّغه الفصيحه ، وإلّا فقد استعمل «سبحان» فى قوله (۱۱) :

۱- فى د : «لازم». قال المبرد : «ألبّ فلان على الأمر : إذا لزمه ودام عليه» المقتضب : ۳ / ۲۲۵.

۲- فى ط : «فكان».

۳- انظر المقتضب : ۳ / ۲۲۶.

۴- هو سحيم عبد بنى الحسحاس ، والبيت فى ديوانه : ۱۶ والكتاب : ۱ / ۳۵۰ وأمالى الزجاجى : ۱۳۱ والمقاصد للعينى : ۳ / ۴۰۱ ، والخزانه : ۱ / ۲۷۱ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۴۵ والهمع : ۱ / ۱۸۹.

۵- سقط من د : «أى» وهو خطأ.

۶- هو العجاج والبيت فى ديوانه : ۱ / ۱۴۰ ، وأمالى الزجاجى : ۱۳۲ ، والأشمونى : ۲ / ۲۵۲ ، والهمع : ۱ / ۱۸۹ ، والوخض : مصدر وخضه بمعنى طعنه من غير أن ينفذ من جوفه ، والهِذّ والهذذ : سرعه القطع ، وضربا هذاذيك أى هذّا بعد هذّ بمعنى قطعا بعد قطع ، اللسان (هذذ) والخزانه : ۱ / ۲۷۵ ، وجاء بعد البيت فى د : «أى سريعا».

۷- فى المفصل : ۳۳ «يتصرف».

۸- فى د : «كما تقدم».

۹- انظر المقتضب : ۳ / ۲۱۷ ، وانظر ما تقدّم ق : ۱۱ ب.

۱۰- سقط من د : «أراد» وهو خطأ.

١١- تقدم البيت ق : ١١ ب.

.....

سبحان من علقمه الفاخر

وهو شاذّ ، ومعنى «سبحان الله» أى : سبّحت الله تسبيحا ، أى : نزّهته تنزيها ، ويكون «سبّحت» ههنا بمعنى «نزّهت» ، لا بمعنى قلت : سبحان الله ، وعن أبى العبّاس : ابرّئه من السّوء براءه (۱) ، وعن أبى عبيده : جاءتنى امرأه فقالت : أتكتب لى (۲)؟ فقلت : نعم ، فقالت : اكتب سبحان شهله بنت عوف من أينق ادّعاها أخيّها ، تريد : برئت شهله.

ومن كلامهم : «سبحان الله وريحانه» ، والمعنى : واسترزاقه ، أى : وأسترزقه استرزاقا ، من الرّوح (۳) ، لأنّه رزق الله (۴) ، وجاءت الياء إمّا لأنّ أصله فيعلان ، وإمّا لقلب الواو ياء تخفيفا (۵).

و «عمرك الله» مصدر عند سيبويه (۶) ، وتقديره أنّ معنى «عمرك الله» عمّرتك الله ، أى : سألت الله عمرك (۷) ، وإذا صحّ (۸) أنّ «عمرك الله» بمعنى «عمّرتك» وجب أن يكون مصدرا ، وقد ثبت أنّهم يقولون : عمرك الله ، وعمّرتك الله بمعنى ، فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول ، أو بالفعل (۹) المقدّر على قول (۱۰) ، وفيه معنى السؤال ، ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال (۱۱) ،

۱- قال المبرد : «فأما قولهم : سبحان الله فتأويله : براءه الله من السّوء» المقتضب : ۳ / ۲۱۷ وقال سيبويه : «وزعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك : براءه الله من السوء ، كأنه يقول : أبرّئ براءه الله من السوء» الكتاب : ۱ / ۳۲۴.

۲- سقط من د : «لى».

۳- فى اللسان : (روح) «وقوله تعالى : (فَرَوْحٌ وَرَيْحانٌ) أى : رحمه ورزق».

۴- سقط من د : «لأنه رزق الله».

۵- انظر المخصص : ۱۲ / ۲۷۵ وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۱۰.

۶- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۲.

۷- بعدها فى د : «أى تعميرك».

۸- فى د : «وضح».

۹- فى ط : «وبالفعل» ، تحريف.

۱۰- ذهب سيبويه والمبرد إلى أن «عمرك» انتصب على المصدر بتقدير : عمّرتك الله تعميرا ، وأجاز المبرد أن يكون «عمرك» منصوبا بتقدير حذف الجار ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۲ ، والمقتضب : ۲ / ۳۲۶ - ۳۲۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۹.

۱۱- نقل كلام ابن الحاجب على «عمرك الله» و «قعدك الله» فى حاشيه شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۹ عن «شرح المفصل».

وقيل : منصوب بفعل مقدّر ، أى : سألت الله عمرك (۱) ، أى : بقاءك ، وفتحت العين فى القسم تخفيفا ، والفرق بينه وبين قول سيبويه وإن كانا (۲) بمعنى «سألت الله بقاءك» أنّ (۳) «عمرك» على مذهب سيبويه بمعنى «عمّرتك» الملتزم (۴) حذفه ، وهو النّاصب له ، واسم الله تعالى المفعول الثانى ، وعلى الآخر «عمرك» واسم الله مفعولان لسألت المقدّر (۵) ، وأجاز (۶) الأخفش «عمرك الله» برفع اسم الله ، أى : أسأل بأن يعمّرك الله ، فيرتفع (۷) بعمرك حيث كان المعنى كذلك (۸).

و «قعدك الله» عند سيبويه مثل «عمرك الله» (۹) ، يجعله منصوبا بمعنى فعل مقدّر معناه : سألته أن يكون حفيظك ، وإن لم يتكلّم به ، كأنّه قيل : حفّظتك الله من قوله تعالى : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ)(۱۰) ، أى : حافظ ، ووضح / ذلك فى «عمرك الله» لاستعمال فعله.

وإذا تحقّق أنّ معنى «قعدك الله» معنى الفعل المقدّر المذكور وضح أيضا ، ويقال أيضا : «قعيدك الله» بمعناه ، وفيه أيضا معنى السؤال ، كعمرك الله (۱۱) ، قال (۱۲) :

۱- انظر المقتضب : ۲ / ۳۲۷ - ۳۲۸ ، والمخصص : ۱۷ / ۱۶۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۲۰.

۲- فى ط : «كان» ، تحريف.

۳- فى د : «أى» ، تحريف.

۴- فى د : «المستلزم».

۵- من قوله : «فعمرك عند سيبويه ..» إلى «المقدر» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۲۳۱ دون عزو.

۶- فى د : «واختيار».

۷- فى ط : «ليرتفع» ، تحريف.

۸- حكى ابن الشجرى أن المازنى أجاز الرفع وأنّ أبا الحسن الخفش ذكر هذا الوجه فى كتابه الذى سماه «الأوسط» ، فقال : «أصله أسألك بتعميرك الله ، أى : بأن يعمرك الله ، وحذفت زوائد المصدر ، وحذف الفعل الذى هو أسألك وحذف الجار فانتصب المجرور» ، أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۵۱ - ۳۵۲ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۹.

۹- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۳.

۱۰- ق : ۵۰ / ۱۷.

۱۱- من قوله : «وقعدك الله عند سيبويه» إلى «كعمرك الله» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۲۳۴ عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

۱۲- هو متمّم بن نويره ، والبيت فى المفضليات : ۲۶۹ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۸۷ ، والخزانه : ۱ / ۲۳۴ ، ۴ / ۲۱۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۳۳۰ ، نكأت القرحه : إذا قشرتها ، وقلبت الواو فى «يوجع» ياء فصار ييجع على لغه بنى تميم ، الخزانه : ۱ / ۲۳۵.

قعيدك أن لا تسمعينى ملامه

ولا تنكئى قرح الفؤاد فييجعا

والنوع الثالث نحو : دفرا وبهرا وأفّه وتفّه وويحك ، وهو النوع الثالث من الذى يلزم إضمار فعله ، ولا فعل له مشتقّ من لفظه بخلاف القسم الذى قبله ، فإنّ له (١) فعلا من لفظه على ما تقدّم ، ثمّ مثّل بالأمثله المذكوره ، وكلّها على ما ذكره من وجوب الإضمار ، ولا فعل لها من لفظها.

بهرا بمعنى تعسا (٢) هو المراد ، لا بهرا (٣) من بهره الله ، أى : لعنه ، ولا من بهره أى : غلبه ، كقول الشاعر (٤) :

تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى

بجاريه بهرا لهم بعدها بهرا

ودفرا وأفّه وتفّه بمعنى نتنا ، وليس لذلك فعل ، وويحك وويسك وويلك ووييك ، كلّها بمعنى الويل ، ثمّ كثرت حتّى صارت تستعمل من غير قصد دعاء ، وقيل : ويحك وويسك ترحّم ، وما ينشد من قوله (٥) :

فما وال ولا واح

ولا واس أبو هند

مجهول (٦) :

قوله : «وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى».

١- فى د : «فى أن له».

٢- فى ط : «نتنا» ، تحريف.

٣- فى د : «لا بمعنى بهرا».

٤- هو ابن مياده ، والبيت فى ديوانه : ١٣٥ ، والكتاب : ١ / ٣١١ ، والكامل للمبرد : ٢ / ٢٤٥ ، والإنصاف :٢٤١ وورد بلا نسبه فى أمالى المرتضى : ١ / ٣٤٦ ، والموشح : ٣١٧.

٥- قال ابن خالويه : «فأما هذا البيت المعمول : فما وال ولا واح وما واس أبو زيد فلا تلتفتن إليه فإنه مصنوع خبيث» إعراب ثلاثين سوره من القرآن الكريم : ١٧٩. قال ابن جنى بعد أن أنشد البيت : «وهذا من الشاذ وأظنه مولدا» المنصف : ٢ / ١٩٨. وانظر اللسان (ويس) وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٠.

٦- قال الجوهرى : «ويح كلمه ترحّم وويل كلمه عذاب ، وقال اليزيدى : هما بمعنى». الصحاح (ويح). وقال الزبيدى : «ويس :

كلمه تستعمل فى موضع رأفه واستملاح للصبى» ، التاج (ويس).

قال الشيخ : قد ذكر فى هذا الفصل أسماء غير مصادر فى الأصل نصبت على المفعول المطلق ، وقد تقدّم ذكر ذلك (۱) فى أوّل هذا الباب ، ولكنّه ذكرها لغرض آخر ، وهو كونها انتصبت نصب المصادر ، ويلزم (۲) إضمار أفعالها الناصبه لها ، فالوجه الذى ذكرها لأجله ههنا غير الوجه الذى ذكرها من أجله أوّلا ، إذ لم يذكرها أوّلا باعتبار أنّ فعلها محذوف ، بل ذكرها مظهرا فعلها فى مثل قولك : «رجع القهقرى» و «ضربته سوطا» ، وذكرها ههنا باعتبار لزوم إضمار الفعل ، وهو معنى قوله : «ذلك المجرى» إشاره إلى ما تقدّم من لزوم إضمار الفعل ، ثم قسمها قسمين : إلى ما هو فى الأصل اسم لأجسام ، وإلى ما هو موضوع وضع الصفات ، ثم قصد بها إلى قصد مدلول الفعل ، فوجب أن يكون مفعولا مطلقا لذلك.

فالنوع الأول نحو : تربا وجندلا (۳) ، ومعلوم أنّ ذلك فى الأصل اسم لهذه الأجسام المعروفه ، إلّا أنّ المتكلّم بقوله : تربا فى الدّعاء لم يرد به إلّا الدّعاء / وإذا علم ذلك وجب أن يكون مصدرا ، إذ لا فرق بين قوله : خيبه وبين قوله : تربا ، وكذلك «جندلا» معناه إهلاكا ، وإذا علم ذلك وجب أن يحكم بالمصدريّه ، وكذلك قوله : فاها لفيك (۴) ، هذا فى الأصل اسم للفم ، والضمير للدّاهيه (۵) ، وقول القائل : «فاها لفيك» داعيا لم يرد به الفم ، وإنّما قصد الخيبه وإصابه الدّاهيه ، كأنّه قيل : دهيت (۶) دهيا (۷) ، وإذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدريّه ، وقيل : أصله : جعل الله فاها لفيك (۸) ، ثمّ كثر حتى صار عباره عن إصابتها.

والنوع الثانى : نحو قوله : هنيئا مريئا (۹) ، لأنّ أصله صفه ، إذ هو من قولك : هنأ ومرأ ، فهو

۱- فى د : «ذكره».

۲- فى د : «ولزم».

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۳۱۴ والمقتضب : ۳ / ۲۲۲.

۴- قال سيبويه : «ومن ذلك قول العرب : فاهالفيك ، وإنما تريد فا الداهيه» الكتاب : ۱ / ۳۱۵.

۵- جاء بعدها فى د : «أى : الزم فم الداهيه».

۶- فى ط : «ذهبت» ، تصحيف.

۷- فى ط : «دهاء». ودهاء مصدر دهى. اللسان (دهى).

۸- ذكر الميدانى والزمخشرى هذا ، انظر مجمع الأمثال : ۲ / ۷۱ ، والمستقصى : ۲ / ۱۷۹.

۹- جاء بعدها فى د : «أى : مقام هنىء ، جعل الصفه مقام المصدر». وانظر الكتاب : ۱ / ۳۱۶ - ۳۱۷ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۶.

هنىء ومرىء ، فإذا قلت : هنيئا مريئا (١) فإنّما قصدت هنّأه الله ومرّأه ، كقوله (٢)

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم

وللعزب المسكين ما يتلمّس

أى : هنّأهم الله (٣) ، وإذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدريّه (٤).

وقولهم : «أقائما وقد قعد الناس» اسم فاعل فى الأصل من «قام يقوم» ، ولكنّه لم يقصد ههنا إلّا معنى «أتقوم قائما (٥) وقد قعد الناس»؟ وإذا علم أنّه واقع موقع الفعل (٦) وجب الحكم بالمصدريّه.

وقوله : «أقاعدا وقد سار الرّكب» مثله فى أنّ (٧) المعنى أتقعد وقد سار الرّكب؟.

قوله : «ومن إضمار المصدر قولهم (٨) : عبد الله أظنّه منطلق» ، أى : أظنّ ظنّى.

قال الشيخ : هذا الإضمار على قياس باب المضمرات ، لتقدّم ما يدلّ عليه ، وهو الفعل ، فحقّه أن يذكر ثمّ (٩) ، لأنّ ما يتعلّق (١٠) بالإضمار فى الأسماء مخصوص بذلك الباب ، والذى حسّن ذكره ههنا التنبيه على أنّه يصحّ أن ينتصب انتصاب (١١) المفعول المطلق مع كونه مضمرا ، لأنّه يسبق إلى الوهم خصوصيّه ذلك بالظّاهر ، ثمّ مثّل بقوله : «عبد الله أظنّه منطلق» ، وذلك أنّ الضمير فى «أظنّه» لا يجوز أن يكون راجعا إلى «عبد الله» ، لأنّه لو رجع إليه لكان منصوبا على أنّه مفعول أوّل ، فيجب أن يكون «منطلق» منصوبا على أنّه مفعول ثان (١٢) ، وهو مرفوع ، فبطل أن

١- فى د : «هنيئا ومريئا».

٢- لم أعثر على قائل البيت ، وهو فى الكتاب : ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، والهمع : ١ / ٢٦ ، والدرر : ١ / ٧ ، وروايته فى الهمع والدرر : هنيئا ... وللآكلين التمر مخمس مخمسا».

٣- أقحم بعدها فى د : «ومرأه».

٤- فى ط : «بالمصدر».

٥- سقط من ط : «قائما» ، وهو خطأ ، انظر الكتاب : ١ / ٣٤٠.

٦- فى د : «المصدر» ، تحريف. وانظر الكتاب : ١ / ٣٤٠.

٧- سقط من ط : «أن» ، وهو خطأ.

٨- فى المفصل : ٣٤ «قولك». وفى د : «ومن إضماره ..».

٩- فى د : «ثمه».

١٠- فى ط : «ثم ، ليس ما يتعلق ..» ، تحريف.

١١- فى ط : «نصب».

١٢- أقحم بعدها فى د : «لأن مفعول الثانى للظن لا يجوز».

يكون الضمير لعبد الله ، وإذا بطل أن يكون لعبد الله تعيّن أن يكون ضميرا للمصدر ، ويكون «عبد الله» مبتدأ ، و «منطلق» خبره ، والظّنّ ملغى ، ويجوز إلغاء الظّنّ إذا توسّط أو تأخّر ، وهذا متوسّط فجاز إلغاؤه ، وإضمار المصدر لا يمنع الإلغاء ، لأنّ للمفعولين متعلّقا (۱) آخر سواه ، ولا يزيد الفعل بذكر المصدر مفعولا ولا ينقص ، ألا ترى / أنّك إذا قلت : «أعطيت إعطاء زيدا ثوبا» و «أعطيت زيدا ثوبا» (۲) كان تعديّه مع المصدر مثل تعدّيه (۳) مع عدمه ، فصحّ أن يكون الضمير فى «أظنّه» ضمير المصدر على ما تقرّر ، نعم إلغاء باب الظّنّ مع ذكر المصدر ضعيف لأجل كونه تأكيدا ، [والتأكيد لا يلغى](۴) ، وإنّما حسّن الإلغاء كون المصدر مضمرا (۵) ، فلم يقو قوّه الظّاهر.

وأمّا قوله : «واجعله الوارث منّا» (۶) فمحتمل على ما ذكره (۷) ، وإنّما قال (۸) فيه : «محتمل» ، ولم يقل فى الأوّل لأنّ الأوّل متعيّن بخلاف الثانى ، وبيان الاحتمال أنّ قوله : «واجعله» يجوز أن يكون ضميرا للمفعول الأوّل راجعا إلى (۹) ما تقدّم من ذكر الأسماع والأبصار ، ويكون «الوارث» هو المفعول الثانى ، ويدلّ عليه أمران :

أحدهما : ما روى من قولهم : «واجعل ذلك الوارث منّا» ، وهذا تفسيره (۱۰) ، وهو مفعول أوّل راجع إلى ما ذكرناه.

والثانى : أنّ المقصود أن تكون هذه الأعضاء المذكوره لازمه له عند موته لزوم الوارث ، لأنّه لمّا

۱- فى د : «لأن المفعولين متعلق» ، تحريف.

۲- سقط من د : «وأعطيت زيدا ثوبا» ، وهو خطأ.

۳- فى د. ط : «كتعديه».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل. ط : «وإنما حسنه كونه مضمرا» وما أثبت عن د وهو أوضح.

۶- هذه قطعه من حديثين رواهما الترمذى فى سننه : ۹ / ۱۵۷ ، ۹ / ۲۳۳ باب الدعوات وروايه الحديث عنده «اللهم متعنى بسمعى وبصرى واجعلهما الوارث منى» سنن الترمذى : ۹ / ۲۳۳ ، ورواه أيضا : «اللهم عافنى فى جسدى وعافنى فى بصرى واجعله الوارث منى» سنن الترمذى : ۹ / ۱۵۷.

۷- فى الأصل. ط : «ذكرناه». وما أثبت عن د ، وهو أحسن.

۸- أى : الزمخشرى. المفصل : ۳۴.

۹- فى د : «أى» ، تحريف.

۱۰- فى د : «يفسّره».

قال : «متّعنا اللهمّ بأسماعنا وأبصارنا» قرّره بأن تكون (۱) كالوارثه فی لزومها واستقرارها باعتبار العاده ، فهذا تبيين احتمال كون الضمير لغير المصدر ، وإنّما فرّ قوم من (۲) عوده إلى المفعول وجعلوه للمصدر لأمرين (۳) :

أحدهما : هو أنّ الأسماع والأبصار جمع ، ولا يصحّ عود الضمير المفرد إلى الجمع ، ولو كان لها لكان الصحيح أن (۴) يقول : واجعلهنّ أو واجعلها ، فلمّا قال : «واجعله» دلّ على أنّه ليس له.

الثانی : هو أنّه يلزم أن يكون الوارث مفعولا ثانيا ، ولا يستقيم فی الظّاهر أن تكون هذه وارثه ولا مثل الوارثه.

قولهم : إنّه أراد به الملازمه جوابه أنّه قد تقدّم ما يدلّ على ذلك (۵) ، وهو قوله : متّعنا ، فجعله لمعنى (۶) آخر من غير تأويل (۷) أولى من تكرير المعنى الأوّل بوجه من التأويل ، وهو أن يكون الضمير (۸) ضمير المصدر ، والوارث مفعولا أوّلا ، و «منّا» فی موضع المفعول الثانی ، على معنى واجعل الوارث من نسلنا ، لا كلاله خارجه عنّا ، وهذا معنى مقصود للعقلاء والصالحين.

ومنه قوله تعالى : (فَهَبْ لِی مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (۵) يَرِثُنِی وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ)(۹) ، وإذا كان / كذلك كان الضّمير ضمير المصدر على ما تقرّر ، فمن أجل ذلك حمل صاحب الكتاب (۱۰) الضمير على المصدر.

وقد أجيب عن عود الضمير المفرد إلى الجمع بأنّه على معنى : واجعل (۱۱) المذكور كما صحّ أن

۱- فی د : «بأنه» مكان «بأن تكون».

۲- فی ط : «عن».

۳- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۲۴.

۴- سقط من د : «الصحيح أن» وهو خطأ.

۵- أقحم بعدها فی د : «الملازمه».

۶- فی د : «بمعنى».

۷- بعدها فی د : «ملازمه».

۸- سقط من د : «الضمير».

۹- مريم : ۱۹ / ۵ - ۶ انظر إعراب القرآن لأبی جعفر النحاس : ۳ / ۶ - ۷.

۱۰- أی الزمخشری.

۱۱- فی د : «جعل» ، تحريف.

يشار إليه بذلك ، وقوى بقوله تعالى : (وَإِنَّ لَكَمْ فِى الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكَمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ)(۱) ، وهذا وإن كان سائغا (۲) إلّا أنّه ليس بالظّاهر ، وقوله : «نسقيكم ممّا فى بطونه» ليس «الأنعام» عند سيبويه فيه بجمع (۳) ، وإنّما هو اسم جمع ، فعلى ذلك جاء الضمير فى «بطونه».

۱- النحل : ۱۶ / ۶۶. ذكر أبو جعفر النحاس أربعه آراء فى تذكير «بطونه». انظر إعراب القرآن : ۲ / ۴۰۱ - ۴۰۲.

۲- فى ط : «شائعا» ، تصحيف.

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۰.

المفعول به

قوله : «هو الذى يقع عليه فعل الفاعل» (۱).

قال الشيخ : أراد بالوقوع التعلّق المعنوىّ المعقول (۲) ، لا الأمر الحسىّ ، إذ ليس كلّ الأفعال المتعدّيه واقعه على مفعولها حسّا ، كقولك : «علمت زيدا» و «أردته» و «شافهته» و «خاطبته» ، وما أشبه ذلك ، والتعلّق المعنوىّ هو الذى يشمل الجميع ، فوجب حمله عليه ، كما قال (۳) : «وهو الفارق بين المتعدّى من الأفعال وغير المتعدّى» وذلك أنّ الفعل المتعدّى هو الذى له متعلّق تتوقّف عقليّته عليه ، فما كان متعدّيا إلّا باعتبار هذا المتعلّق ، وهو الذى يسمّى مفعولا به ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون هو الفارق بين المتعدّى وغير المتعدّى ، ألا ترى أنّك لو قطعت النظر عنه كانت الأفعال كلّها سواء فى عدم التعدّى ، ولو قدّرتها جميعا كذلك كانت كلّها متعدّيه ، وإنّما انقسمت باعتبار أنّ بعضها له هذا التّعلّق ، وبعضها عرى عنه ، فما ثبت له هذا التعلّق فهو متعدّ ، وما عرى عنه فهو غير متعدّ ، فهو الفارق بين المتعدّى من الأفعال وغير المتعدّى على التحقيق.

وسمّى هذا المتعلّق المفعول به لأنّه أوقع الفعل به أو تعلّق به ، أو لأنّه جواب «من فعلت (۴) به هذا الفعل» ، والكلام فى كونه مفعولا وفى نصبه فى مثل «ما ضربت زيدا» كالكلام فى الفاعل.

قال : «ويكون (۵) واحدا فصاعدا إلى الثلاثه على ما سيأتيك».

وذلك أنّ الفعل تتوقّف عقليّته تاره على متعلّق واحد ، فيجب أن يكون / متعدّيا إلى واحد ، كقولك : أكلت ، وشممت ، ولمست ، وتاره تتوقّف على اثنين ، فيجب أن يكون متعدّيا إلى اثنين ، كقولك : أعطيت ، وكسوت ، وخلت ، وحسبت ، وزعمت ، وعلمت المتعلّق بالنّسب (۶) ، وتاره تتوقّف على ثلاثه فيجب أن يكون (۷) متعدّيا إلى ثلاثه ، كقولك : أعلمت ، إذا قصدت تصييره عالما

۱- عرف ابن الحاجب المفعول به بقوله : «هو ما وقع عليه فعل الفاعل» الكافيه : ۸۷.

۲- سقط من د : «المعقول» وهو خطأ ، وهى فى ط : «للمفعول» ، تحريف.

۳- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۴.

۴- فى ط : «فعل» ، تحريف.

۵- فى د : «وقد يجىء» ، وهو مخالف للمفصل : ۳۴.

۶- سقط من ط : «المتعلق بالنسب» وهو خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «فيكون» ، وما أثبت عن د وهو أحسن.

بالمركّبات ، وليس فى الأفعال ما تتوقّف عقليّته على أكثر من ذلك. (١)

قوله : «ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل إظهاره ، أو لازم إضماره».

[أقول : قد](٢) قسّم [المصنّف](٣) عامل المفعول به إلى ظاهر (٤) ومضمر ، والذى تقدّم تمثيل (٥) للظّاهر ، واستغنى عن ذكره على ما هو عادته فى الاستغناء ، وذكر المضمر لكونه لم يتقدّم له ذكر ، وقسمه إلى ما يجوز إظهاره وإلى ما لا يجوز إظهاره (٦).

والذى يجوز إظهاره هو أن تكون معه قرينه تشعر بخصوصيّه ذلك الفعل المحذوف مجرّدا من غير وقوع لفظ آخر فى موضعه ، أو ما يقوم مقامه ، مثل : أهلا وسهلا ، كالنائب عنه ، ثمّ مثّله (٧) بأمثله ، فمنه قولهم لمن أخذ يضرب القوم ، أو قال : «أضرب شرّ الناس» : زيدا ، لأنّ أخذه (٨) قرينه حاليه تشعر بمقصوده فى قصد الفعل.

قوله : «المنصوب بالمستعمل إظهاره» ، هو فى الحقيقه راجع إلى كلّ موضع قامت فيه قرينه تدلّ على خصوصيّه الفعل المحذوف ، وليس فى موضع الفعل لفظ يقوم (٩) مقامه ، ولا كثره بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل ، ثم شرع يمثّلها بما ذكره.

قال : «هو قولك لمن أخذ يضرب القوم» ، [فالقوم منصوب](١٠) مفعولا [به](١١) ل «يضرب» (١٢) الملفوظ بها ، والمثال إنّما هو «زيدا» (١٣) ، ولا يستقيم أن يكون «القوم» مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لأمرين :

١- فى د : «ثلاثه» مكان «ذلك».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «مظهر».

٥- فى ط : «يمثل».

٦- سقط من د. ط : «إظهاره».

٧- فى ط : «مثّل».

٨- فى ط : «آخره» ، تحريف.

٩- فى د : «لفظ يلتزم يقوم».

١٠- سقط من الأصل. ط. وهو خطأ. وأثبته عن د.

١١- سقط من الأصل. ط. وهو خطأ. وأثبته عن د.

١٢- فى ط : «بيضرب».

١٣- أى من المثال الذى ساقه الزمخشرى وهو «أو قال : «أضرب شرّ الناس زيدا بإضمار اضرب» المفصل : ٣٤.

أحدهما : أنّه ليس معنا (۱) قبل قوله (۲) : «أو» شيء يصلح أن يكون ما بعدها معطوفا عليه.

والثانى : أنّه لو كان ذلك للزم أن يكون المثال أحد الأمرين لا الأمرين (۳) جميعا ، لإيجاب «أو» هذا المعنى ، والأمر بخلافه ، لأنّ الغرض التمثيل بأنواع كلّها من الباب ، لا أنّ أحدها (۴) من الباب.

و «أفاعيل البخلاء» يعنى من منع وإغلاق باب وتضييق ونحوه ، وأفاعيل جمع أفعال ، و «لمن زكنت» أى : تقول عمّن (۵) زكنت ، وكذلك «لمن سدّد سهما» و «للمستهلّين» ، وإلّا / كان التفسير «ترید» و «تصيب» و «أبصرتم» بالخطاب ، ومعنى زكنت علمت بالقرائن.

ويقع فى بعض النّسخ «وما شرّا» (۶) ، أى : وما رأيت شرّا ، وإضمار الفعل بعد النفى من غير تفسير ضعيف ، وهو فى قول (۷) سيبويه (۸) «وما سرّ» (۹) ، ومثّل (۱۰) بالقرائن الحاليّه والمقاليّه ، ثمّ أورد البيت وهو (۱۱) :

لن تراها .....

.....

وقرينته لفظيّه ، لأنّه لمّا أثبت بعد النفى ونصب بعد الإثبات علم أنّ المراد إثبات الفعل المنفىّ

۱- سقط من د : «معنا».

۲- أى الزمخشرى ، انظر المفصّل : ۳۴.

۳- فى ط : «الأمران» ، خطأ.

۴- فى د : «أحدهما» ، تحريف.

۵- يريد ابن الحاجب أن اللام بمعنى عن.

۶- عباره المفصل : ۳۴ «ولرائى الرؤيا خيرا ، وما سرّ وخيرا لنا وشرّا لعدونا» وكذا فى شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۲۵.

۷- فى د : «مذهب».

۸- انظر الكتاب : ۱ / ۲۷۰ - ۲۷۱.

۹- فى ط : «وما شرّ» تصحيف.

۱۰- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۴.

۱۱- البيت بتمامه : لن تراها ولو تأمّلت إلّا ولها فى مفارق الرّأس طيبا وقائله عبيد الله بن قيس الرّقيّات ، وهو فى ديوانه : ۱۷۶ والكتاب : ۱ / ۲۸۵ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۸۴ والخصائص : ۲ / ۴۲۹ ، والمغنى : ۶۷۲.

أوّلا ، وهو «ترى» ، والتقدير (۱) : إلّا وترى لها (۲) ، وأبو العبّاس ينكر بيت «لن تراها» ، وقال : هو مجهول. (۳).

ومنه قولهم : «كاليوم رجلا» ، والقرينه ههنا تقديريّه فى الأصل ، ثمّ كثر استعمالهم لها (۴) حتى صار كأنّ القرينه فيه موجوده ، وليس ذلك بمنزله ما لزم فيه الحذف ، إذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ ، و «رجلا» منصوب بالفعل المقدّر (۵) ، فهو الممثّل به فى مقصود الباب ، و «كاليوم» فى موضع نصب صفه فى الأصل ، قدّمت فصارت منصوبه على الحال ، وتقديرها كرجل اليوم ، ثمّ (۶) حذف رجل المخفوض بالكاف ، ثم قدّم أى : اليوم (۷) مع خافضه قبل المفعول ، وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ، ويجوز أن يكون «كاليوم» هو المنصوب بالفعل نصب المفعول ، أى : ما رأيت رجلا- مثل رجل اليوم ، حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ، فصار ما رأيت كاليوم ، ثم فسّر ب «رجلا» (۸) إمّا تمييزا وإما عطف بيان ، والظّاهر ما تقدّم لما فيما بعده من كثره التقديرات.

ومنه قوله (۹) :

حتّى إذا الكلّاب قال لها

كاليوم مطلوبا ولا طلبا

ذكر القتال لها فراجعها

عن نفسه ونفوسها ندبا

۱- فى د : «فالتقدير».

۲- سقط من د : «لها».

۳- قال المبرد بعد أن أنشد البيت : «لأن الرؤيه قد اشتملت على الطيب ، وهذا البيت أبعد ما مرّ ، لأنه ذكره من قبل الاستغناء» المقتضب : ۳ / ۲۸۵.

۴- لعل الأصح : «له» ، وسقط من د : «لها».

۵- فى د : «بالفعل المضمر المقدر».

۶- سقط من د : «ثم».

۷- سقط من د. ط : «أى اليوم».

۸- فى ط : «رجلا» وسقطت الباء ، تحريف.

۹- هو أوس بن حجر ، والبيتان فى ديوانه : ۳ ، والأول منهما فى أمالى المرتضى : ۲ / ۷۳ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۶۱ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۴۴۰.

«فصل : قال سيبويه : وهذه حجج سمعت» (۱)

ودلّ على أنّهم لم يلتزموه أنّهم قد يظهرونه ، فيقولون : اللهمّ اجمع فيها أو اجعل فيها ، وقول «بعض العرب وقيل له : لم أفسدتم مكانكم؟ فقال : الصّبيان بأبى ، أى : لم الصبيان» (۲) ، إمّا لما تضمّنه «لم أفسدتم» من معنى اللّوم ، وإمّا لما فهم من قرينه الحال.

«وقيل لبعضهم : أما بمكان كذا وجذ ، فقال : بلى وجاذا» ، لأنّ معنى ذلك أمّا تعرف؟ فقال : بلى أعرف ، والوجذ هو (۳) الموضع يستنقع فيه الماء ، وكانوا يسألون (۴) عن ذلك ليردوه. /

۱- هذا من كلام الزمخشرى ، المفصل : ۳۵ ، وانظر الكتاب : ۱ / ۲۵۵.

۲- من قوله : «بعض العرب» إلى «الصبيان» كلام الزمخشرى ، المفصل : ۳۵ ، وانظر الكتاب : ۱ / ۲۵۵ - ۲۵۶

۳- سقط من د. ط : «هو».

۴- فى د : «يسألونه».

[المنصوب باللازم إضماره]

[المنادى]

اشاره

قوله :

«المنصوب باللّازم إضماره ، منه المنادى».

قال الشيخ : لم يحدّه لإشكاله (۱) ، وذلك أنّه (۲) إن حدّه باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل : مخاطبتى معك ، وأنت المراد بهذا الخطاب وما أشبهه ، وإن حدّه باعتبار اللّفظ ورد عليه المندوب والمخصوص فى قولك : «أفعل كذا أيّها الرجل» و «نحن نفعل كذا أيّها القوم» ، والتحقيق أن يقال فى حدّه : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا (۳) ، فالمطلوب إقباله جنس [شامل](۴) له ولغيره ، و «بحرف نائب مناب أدعو» فاصل (۵) ، وخرج المندوب عنه بأصل الجنس ، فإنّه ليس مطلوبا إقباله ، وسيأتى ذكره بحدّه ، وممّا يدلّ على أنّه أشكل (۶) عليه حدّه أنّه جعل المندوب منادى لمّا فصّل أحكام المنادى فى الإعراب والبناء ، فقال فى آخر الفصل : «أو مندوبا كقولك : يا زيداه».

وقد اختلف النحويّون فى المنادى ، هل هو مفعول به بفعل التزم إضماره فيكون من هذا الباب ، وعليه الأكثرون (۷) ، أو هو مفعول باسم فعل ، وهو يا وأيا وهيا ، فجعل هؤلاء حروف النداء أسماء أفعال (۸) ، والمنادى منصوب بها لفظا أو محّلا ، على ما يقوله المحققون فى النصب

۱- قال الرضى : «والظاهر أن جار الله لم يحده لظهوره لا لإشكاله ، فإن المنادى عنده كل ما دخله يا وأخواتها ، والمندوب عنده منادى على وجه التفجع». شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۱.

۲- فى ط : «لأنّه».

۳- كذا حدّ ابن الحاجب المنادى فى الكافيه : ۸۹.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى ط : «فصل».

۶- فى ط : «إشكال» ، تحريف.

۷- انظر الكتاب : ۱ / ۲۹۱ والمقتضب : ۴ / ۲۰۲ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۴۴۲ - ۴۴۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۱ - ۱۳۲.

۸- ممّن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى كما نقل ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۱۲۷ ، والرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۱۳۲ ، وانظر كتاب الشعر لأبى على : ۶۷ - ۶۸ ، وذكر المرادى أنّه نقل عن الكوفيين أنّ «يا» وأخواتها التى ينادى بها أسماء أفعال

تتحمل ضميرا مستكنا فيها. انظر الجنى الدانى : ٣٥٥ ، وانظر ما تقدم ورقه : ٥ أمن الأصل.

اللفظيّ والمحلّيّ ، والوجه القول الأوّل لوجهين :

أحدهما : أنّه لا يستقيم أن تكون هذه الكلمات أسماء أفعال ، لأنّ أسماء الأفعال لا بدّ لها من مرفوع ، ولا مرفوع ههنا ، فوجب أن لا تكون أسماء أفعال ، فإن زعم زاعم أنّ الفاعل مضمر فيها مثله فى «رويد زيدا» وأشباهه فغير مستقيم ، لأنّها لا تخلو إمّا أن تكون لمتكلّم أو مخاطب أو غائب ، لا ـ جائز أن تكون لغائب ، إذ لم يتقدّم له ذكر ، وليس المعنى أيضا عليه ، ولا ـ جائز أن تكون لمتكلّم لأنّ ضمير المتكلّم لا يكون مستترا فى أسماء الأفعال ، ولا جائز أن تكون لمخاطب لأنّه ليس المعنى عليه ، إذ لم يرد أنّ المخاطب هو الدّاعى ، وإنّما المراد أنّه المدعوّ ، فلا يستقيم أن يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل.

والوجه الثانى : هو (١) أنّ أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقلّ من حرفين ، وهذه الحروف من جملتها الهمزه ، وهى حرف واحد ، وإذا بطل أن تكون الهمزه اسم فعل / بطل البواقى ، إذ لا ـ قائل بالفرق ، ولأنّ الجميع فى معنى واحد باتّفاق ، فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن تكون البواقى كذلك.

وأمّا من قال : إنّ حرف (٢) النداء مع المنادى نفسه استقلّ كلاما ، وليست أسماء أفعال ، ولا فعل يقدّر (٣) فقوله (٤) غير مستقيم ، لأنّا إذا علمنا أنّ الجمله هى التى تركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وعلمنا أنّ وضع الحرف لئلّا (٥) يسند ولا يسند إليه ، علم بهاتين المقدّمتين أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام ، وإذا ثبت هذان الأصلان باتّفاق فلا وجه لمن يقول : إنّ الحرف مع الاسم كلام ، لأنّه مخالف (٦) لما علم ثبوته ، إذ يلزم منه (٧) أن يكون الحرف مسندا

١- فى د : «وهو».

٢- فى د : «حروف» ، تحريف.

٣- هذه إشاره إلى ما نقل عن المبرد من أن المنادى منصوب بحرف النداء لسده مسدّ الفعل ، وعلى هذا فالفاعل مقدر ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣١ - ١٣٢ والأشمونى : ٣ / ١٤١ ، ولكن المبرد صرح بأن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوبا وأن (يا) بدل منه ، انظر المقتضب : ٤ / ٢٠٢.

٤- فى د : «فقول».

٥- فى د : «لا».

٦- فى د : «مخالفه».

٧- سقط من د : «منه».

إليه (١) أو مسندا (٢) به ، وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد ، وهو باطل ، فلمّا لزم بطلان (٣) أحد الأصلين المذكورين المتفّق عليهما علم أنّه باطل ، إذ ما أدّى إلى الباطل فهو باطل.

وقول من قال : إنّه ليس بجمله ولكنّه بعض جمله يتبع (۴) ما بعده من الكلام (۵) ، إذ المنادى إنّما ينادى بكلام يذكره بعد ندائه ، فالجمله هو ما يذكره بعد النداء ، والنداء معه كالفضلات التى تكون فى الجمل ، وهذا قول بعض أصحاب الأصول ، ليس (۶) بمستقيم ، فإنّه مختلّ (۷) من جهه اللفظ والمعنى :

أمّا من جهه المعنى فإنّا نقطع بأنّ القائل : «يا زيد» قد تمّ كلامه ، فإذا قال بعد ذلك : «عمرو منطلق» ، أو «جاءنى زيد» أو «افعل (٨) كذا» كان جمله مستقلّه ، مثلها فى قولك : «افعل كذا» من غير قولك : يا زيد ، وقد يقول القائل (٩) : يا زيد ، لا ليخبره بشىء ، بل ليعلم حضوره أو غيبته ، ولذلك قال المحقّقون : إنّ الوقف على الجمله النداييّه جائز ، لأنّها جمله مستقلّه ، وما بعدها جمله أخرى ، وإن كانت الأولى لها تعلّق من حيث كانت تنبيها فى المعنى.

وأمّا من جهه اللّفظ فهو أنّ الاسم لا بدّ له من إعراب من جهه التركيب ، وجهات التركيب محصوره ، ولا يدخل فى واحد منها على تقدير أن يكون جزءا ، فبطل أيضا لذلك الوجه (١٠).

فالوجه ما قاله النحويّون فى أنّه منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه هذا الحرف المسمّى حرف (١١)

١- سقط من د : «إليه» ، خطأ.

٢- فى ط : «ومسندا» ، تحريف.

٣- فى ط : «لزم منه بطلان».

۴- فى د : «مع» تحريف.

۵- فى ط : «كلام».

۶- فى د. ط : «وليس» تحريف. إذ هو خبر قوله : «وقول ..».

٧- فى ط : «محتمل» ، تحريف.

٨- فى الأصل : د. ط : «يفعل» ، ولعل ما أثبت هو الصواب.

٩- فى د : «أو يكون القائل» ، تحريف.

١٠- سقط من د : «الوجه» ، مذهب سيبويه وغيره من النحويين أن النداء جمله ، انظر الكتاب : ١ / ٢٩١ ، ٢ / ١٨۴ ، والمقتضب : ۴ / ٢٠٢ ، والأشمونى : ٣ / ١۴١.

١١- فى د : «بحرف».

النداء ، وأنّه كان (۱) الأصل : يا أدعو زيدا ، أو أنادى (۲) زيدا ، أو ما أشبهه على معنى الإنشاء ، فلمّا كثر استعماله حذفوا / الفعل تخفيفا واقتصروا عليه ، فكان الموجب لحذفه كثره استعماله ووقوع حرف يدلّ عليه فى محلّه ، وحذف الفعل لما يدلّ عليه ليس ببدع فى اللغه ، بل واقع كثيرا كما سيأتى فى مواضع ، وليس المعنىّ بكثره الاستعمال فى ذلك وفى مثله أنّهم تكلّموا به على الأصل [كثيرا](۳) ثمّ خفّفوه ، لأنّ ذلك يستلزم وجوده فى كلامهم كذلك كثيرا ، وإنّما المعنىّ أنّهم علموا أنّه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من أوّل أمره ، إن قلنا : إنّهم الواضعون باصطلاحهم ، وإن قلنا : إنّ الله تعالى علّمهم ذلك فأوضح (۴).

وإذا تقرّر معنى المنادى (۵) فى نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلّق بإعرابه وبنائه ، والأصل فيه أن يكون منصوبا ، لأنّه مفعول به ، إلّا أن يعرض ما يوجب بناءه على الضمّ ، أو بناءه على الفتح ، أو إعرابه بالخفض ، فأمّا ما يوجب خفضه فدخول لام الاستغاثه ، وأمّا دخول لام التعجّب فليست فى التحقيق داخله على المنادى ، لما تقرّر أنّ المنادى هو المطلوب إقباله ، والتحقيق أنّ المنادى فى قولهم : «يا للماء» و «يا للدّواهى» ليس الماء (۶) ولا الدواهى (۷) ، وإنّما المراد : يا قوم أو (۸) يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدّواهى (۹) ، ولذلك سمّيت لام التعجّب بخلاف المستغاث به ، فإنّه فى الحقيقه مطلوب الإقبال ، كما إذا قلت : يا زيد ، وإنّما أدخلوا اللّام عليه تنبيها على (۱۰) أنّه مستغاث به ،

۱- فى د : «وكان» مكان «وأنه كان».

۲- فى ط : «وأنادى».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- انظر الخصائص : ۱ / ۴۰ - ۴۷.

۵- فى ط : «معنى وضع المنادى».

۶- فى د : «للماء».

۷- فى د : «للدواهى».

۸- فى د : «أى» ، تحريف.

۹- التقدير عند سيبويه فى مثل «يا للماء» : تعال يا ماء ، وفى مثل «يا للدّواهى» : تعالين فإنه لا يستنكر لكنّ ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۱۷ - ۲۱۸ ، وحكى ابن السراج أنّ العرب قد تحذف المنادى المستغاث به فيقولون : يا للعجب ويا للماء ، وقال : «كأنهم قالوا : يا لقوم للماء ويا لقوم للعجب». الأصول فى النحو : ۱ / ۳۵۳ - ۳۵۴ ، ويجوز فيما لا ينادى إلّا مجازا مثل : يا للدواهى ويا للعجب فتح اللام على أنّ ما بعدها مستغاث به ، وكسرها على أن ما بعدها مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۴ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۲ ، والهمع : ۱ / ۱۸۱.

۱۰- سقط من د : «على».

وليس يتحقّق مثل ذلك فى الماء والدّواهى ، إذ لا معنى للطّلب من (١) مثل ذلك.

وأمّا الموضع الذى يبنى المنادى (٢) فيه على الضمّه فهو أن يكون مفردا معرفه (٣) ، وإنّما بنى على الضّمّ لطروء سبب واحد (٤) أوجب البناء ، وهو مناسبه ما لا تمكّن له فى الإعراب ، وهو شبهه بالمضمر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «يا زيد» فأصله فى المعنى أدعوك أو أناديك (٥) ، لأنّه مخاطب ، ووضع المخاطب أن يكون بضمير الخطاب ، فلمّا عدلوا عن ذلك المعنى إلى الظّاهر كان وضعا له موضع المضمر ، فلمّا أشبه المضمر كان سببا موجبا للبناء (٦) ، ألا ترى إلى قول بعض العرب :

يا إيّاك (٧) ، وقول ابن داره (٨) :

يا مرّ يابن واقع يا أنتا

أنت الذى طلّقت عام جعتا

حيث أوقع لفظ المضمر المخاطب محلّه حين كان المعنى عليه ، / وإن كان شاذّا (٩) ، وقد قيل : إنّما أراد «يا هذا أنت» (١٠) ، ويا (١١) هذا إيّاك ، أعنى : كما تقول : «يا زيد أنت فعلت كذا» ، و «يا زيد إيّاك ضربت».

١- فى د : «فى».

٢- سقط من ط : «المنادى».

٣- فى د : «فهو أن يكون المنادى مفردا غير مضاف ولا مشابه له معرفه».

٤- سقط من د. ط : «واحد».

٥- فى ط : «وأناديك».

٦- انظر تعليل بناء المنادى المفرد المعرفه على الضم فى المقتضب : ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وأسرار العربيه : ٢٢٤ ، وهذا رأى البصريين ، وخالف الكوفيون وذهبوا إلى أن المنادى المعرف المفرد معرب ، انظر الإنصاف : ٣٢٣ - ٣٣٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٨.

٧- بعدها فى د : «أى : يا هذا إيّاك». وانظر الإنصاف : ٣٢٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١١٩.

٨- هو سالم بن داره كما فى الدرر : ١ / ١٥١ والخزانه : ١ / ٢٨٩ ، ونسبه العينى فى المقاصد : ٤ / ٢٣٢ إلى الأحوص ووهّمه البغدادى فى الخزانه : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وانظر شعر الأحوص الأنصارى : ٢١٦ ، وورد البيت بلا نسبه فى الإنصاف : ٣٢٥ ، والمقرب : ١ / ١٧٦ ، والأشمونى : ٣ / ١٣٥ ، وروايه صدر البيت فى المقرب والأشمونى والمقاصد «يا أبجر بن أبجر يا أنتا» وصحح البغدادى الروايه بأنها : «يامر يابن واقع يا أنتا» ، الخزانه : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠.

٩- بعدها فى د : «أى : قليل الاستعمال».

١٠- نقل البغدادى هذا القول عن الإيضاح لابن الحاجب. انظر الخزانه : ١ / ٢٨٩.

١١- فى ط : «وما» ، تحريف.

ثم من النحويّين من يزيد قيدا آخر ، وهو كونه مفردا ، ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر لفظا (۱) ومعنى (۲) ، فلا يرد عليه المضاف ولا الطويل ولا النكره ، لأنّه إن ورد (۳) المضاف والطويل أجيب بأنّه ليس مفردا ، فقد فقد منه أحد جزأى العلّه.

ومن النحويّين من يقتصر على العلّه المعنويّه ، [وهو وقوعه موقع المضمر](۴) ، فإذا أورد عليه «يا عبد الله» و «يا رفيقا بالعباد» وشبهه أجاب بأنّ فيه مانعا مع (۵) السّبب [وهو توالى ثلاثه مبنيّات](۶) ، وقد ينتفى الحكم لانتفاء السّبب ، وقد ينتفى لوجود مانع (۷) ، ويجعل المانع وجود الإضافه التى هى من خواصّ الأسماء ، وهى مناسبه لقوّه الإعراب وثبوته ، فلم يقو السّبب لإثبات ما ينافى الإضافه من البناء ، ومثاله عندهم بناء «لا رجل» [حيث لا يلزم توالى ثلاثه مبنيّات](۸) ، وإعراب «لا غلام رجل» ، [لأنّه لو بنى لتوالى ثلاثه مبنيّات](۹) ، وليس هنا إلّا الإفراد والإضافه ، فالذى منع البناء فى «[لا](۱۰) غلام رجل» مع وجود السّبب هو الذى منع البناء فى «يا غلام زيد» مع وجود السّبب.

وقد ردّ عليهم بأنّ المبنيّات لا تغيّرها الإضافه ودخول الألف واللّام عن بنائها ، وإذا كان كذلك كان ما (۱۱) ذكرتم خلاف ما عليه اللغه ، والذى يدلّ عليه الإجماع على قولك : خمسه عشر ، والخمسه عشر ، وخمسه عشرك ، كلّه مبنىّ أضفته أو أدخلت عليه الألف واللّام أو أفردته (۱۲) ، وإذا كان كذلك فلا معنى لإثباتكم ذلك مانعا من البناء مع وجود البناء معه فى جميع ما يضاف من المبنيات وما يدخله الألف واللّام.

۱- بعدها فى د : «فى الإفراد».

۲- بعدها فى د : «فى التعريف» ، وانظر أسرار العربيه : ۲۲۴.

۳- فى د : «إذا أورد».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «منع» ، تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى ط : «المانع».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- زدتها ليستقيم السياق.

۱۱- فى د. ط : «فيما».

۱۲- فى د : «أفردت».

وقد أجيب عن ذلك بأنّ البناء فيه أصليّ بسبب قويّ ، والبناء ههنا عارض (۱) لشبه [بعيد ، وهو أن يكون المنادى مشابها للكاف فى «أدعوك» ، والكاف اسم يشبه الحرف](۲) ، فلا يلزم من منع المانع عمل السّبب الضعيف منعه عمل السّبب القوىّ ، وقرّروا ذلك بما تقرّر من (۳) بناء «لا ـ رجل» وإعراب «لا غلام رجل» ، قالوا : السّبب فى المواضع كلّها قوىّ ، إلّا أنّه اتّفق فى بعضها استمراره ، فكان البناء لازما لملازمه سببه ، واتّفق فى بعضها انتفاؤه فى بعض الصّور ، فانتفى مسبّبه ، ولا يوصف السّبب بالقوّه والضّعف لوجوده تاره وانتفائه أخرى ، كما لا يوصف بالقوّه لكونه / دائما فربّ سبب قوىّ يتّفق وجوده تاره وعدمه أخرى ، وربّ سبب ضعيف يتّفق استمراره ودوامه ، وقد ثبت أنّ الإضافه لا تخلّ بالبناء ولا تعارض السّبب الموجب له بما ذكرناه من أنّ (۴) كلّ مبنىّ يصحّ دخول ذلك عليه غير محلّ (۵) النزاع ، [وهو «يا غلام زيد»](۶) ، وما ذكرتموه من أنّه ضعيف أيضا من جهه كون الشّبه بعيدا ليس بمستقيم ، فإنّا نعلم أنّ أسماء الإشاره مشبّهه بما لا تمكّن له بوجه بعيد ، ومع ذلك فإنّ الإضافه لا تخلّ ببنائها بدليل وجوب ذلك فى قولك : «رأيت غلام هؤلاء».

وما ذكروه من [أنّ](۷) الأصل فى «لا غلام رجل» (۸) ليس المانع عندنا ذلك ، [وهو الشّبه بالكاف فى أدعوك](۹) بل المانع أمر آخر ، وهو أنّه لو بنى لأدّى إلى امتزاج ثلاث كلمات ، وهم لا يفعلون ذلك.

فإن زعم زاعم أنّه كذلك أيضا (۱۰) فى «يا غلام زيد» لم يستقم له ذلك لما فى «لا» من معنى ما (۱۱) بنى له «رجل» ، وهو إضمار الحرف فيه بخلاف «يا غلام زيد» فإنّه لا يحتاج إلى «يا» فى

۱- فى د : «والبناء فى المنادى المضاف عارض».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «فى».

۴- سقط من د : «أن» ، وهو خطأ.

۵- فى ط : «حمل» ، تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- زدتها ليستقيم السياق.

۸- فى ط : «الأصل فى «لا غلام» و «لا غلام رجل» ، مقحمه.

۹- فى ط : «الأصل فى «لا غلام» و «لا غلام رجل» ، مقحمه.

۱۰- سقط من د. ط : «أيضا».

۱۱- فى د : «الذى».

ذلك ، ويدلّك على ذلك جواز حذف «يا» وامتناع حذف «لا» ، وأيضا ممّا يضعفه (١) أنّ «لا غلام» السّبب فيه تضمّنه معنى الحرف ، وهو أقوى الأسباب ، فبطل أن يقال : إنّ (٢) سبب البناء ضعيف ، فلذلك قابلته الإضافه. (٣)

وأجيب بأنّ المعنىّ بضعفه كونه بنى فى هذا الموضع خاصّه ، ولم يثبت مثل ذلك فى لغتهم فى المضاف ، وما ذكرتموه مبنىّ بالأصاله فى كلّ موضع ، وما ذكرتموه فى (٤) «غلام هؤلاء» لا يفيد ، فإنّ الكلام فى المضاف لا فى الثانى ، وما ذكرتموه فى «لا غلام» من التركيب بعيد مع أنّه مستغنى عنه بتضمّن الحرف. (٥)

وما ذكرتموه من أنّه ممتنع (٦) فى «لا غلام رجل» من التركيب (٧) كراهه تركيب ثلاث كلمات مردود على مذهبكم (٨) بمثل : «لا رجل ظريف» ببنائهما معا ، وهو واضح فى أنّهم لم يركّبوا إلّا مع رجل ، وإذا لم يركّبوا بطل ما ذكرتموه وتعيّن ما ذكرناه ، والأمر فى ذلك كلّه قريب.

وقول الفرّاء (٩) : إنّما أرادت العرب «يا زيداه» ثم حذفته ، وهو كالمضاف ، فكان كقبل وبعد ، ولمّا قام الاسم الثانى مقام الزياده نصبته إذ ليس بمنصوب بفعل ولا أداه ، إذ لو كان بفعل لصحّت منه الحال ، ضعيف ، وامتنعت / الحال لأنّ المعنىّ دعاؤه على كلّ حال.

وقول الخليل (١٠) : إنّما نصبوا المضاف كما نصبوا قبلك وبعدك (١١) حين طال ، ورفعوا المفرد كقبل وبعد ، أضعف.

١- فى د : «يضعف ما ذكروه».

٢- سقط من د : «إن».

٣- بعدها فى د : «وهى سبب قوى فمقابله قوى».

٤- فى ط : «من».

٥- بعدها فى د : «لأنه بمنزله خمسه عشر».

٦- فى د. ط : «امتنع».

٧- سقط من د : «من التركيب».

٨- فى ط : «مذهبهم».

٩- انظر الإنصاف : ٣٢٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٠.

١٠- انظر الكتاب : ٢ / ١٩٩.

١١- سقط من ط : «وبعدك».

وقول الكسائی (۱) : رفعوا المفرد بغير تنوين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صريح ، ونصبوا المضاف (۲) حملا له على أكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد أضعف.

والاتّفاق على أنّه إذا اضطرّ الشاعر فی المفرد نوّنه ، وقال الخليل وسيبويه والمازنیّ مضموما ، وقال عيسى بن عمر وأبو عمرو (۳) ويونس منصوبا ردّا له إلى (۴) الأصل (۵) ، وأنشد سيبويه (۶) :

سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السّلام

وقال (۷) : «لم يسمع من العرب من يقول : يا مطرا» ، واستدلّ الناصب بقوله (۸) :

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن

ندامای من نجران أن لا تلاقيا

وقد صرّح الفراء والكسائی بتجويز «يا رجلا راكبا» لمعيّن ، جعلوه من المشبّه بالمضاف ، ومن ثمّ (۹) أجازا «يا راكبا» (۱۰) لمعيّن (۱۱) ، وفی كلام سيبويه ما يشعر بجوازه (۱۲) ، وفيه إشكال ، فإنّه يستلزم جواز «لا رجلا راكبا».

۱- انظر شرح الكافيه للرضی : ۱ / ۱۳۲.

۲- أی المنادى المضاف. انظر شرح الكافيه للرضی : ۱ / ۱۳۲.

۳- سقط من ط : «وأبو عمرو».

۴- فی ط : «فی» ، تحريف.

۵- ذكر المبرد هذين القولين منسوبين إلى أصحابهما فی المقتضب : ۴ / ۲۱۳ - ۲۱۴ واختار النصب ، وانظر الكتاب : ۲ / ۲۰۲ - ۲۰۳ ، والأصول : ۱ / ۳۴۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۹۶.

۶- البيت للأحوص ، وهو فی شعره : ۱۸۹ ، والكتاب : ۲ / ۲۰۲ ، والمقتضب : ۴ / ۲۱۴ ، وأمالی الزجاجی : ۸۱ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۴۱ ، والمقاصد للعينی : ۱ / ۱۰۸ ، والخزانه : ۱ / ۲۹۴ ، وورد بلا نسبه فی مجالس ثعلب ، ۷۴ ، ۴۷۴ ، والإنصاف : ۳۱۱.

۷- فی ط : «فقال» ، أی سيبويه ، وعبارته : «وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يا رجلا ، يجعله إذا نون وطال كالنكره ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكره». الكتاب : ۲ / ۲۰۳.

۸- هو عبد يغوث الحارثی كما فی الكتاب : ۲ / ۲۰۰ والمفضليات : ۱۵۶ ، وأمالی القالی : ۳ / ۱۳۲ ، والمقاصد للعينی : ۴ / ۲۰۶ والخزانه : ۱ / ۳۱۳ ، وورد بلا نسبه فی المقتضب : ۴ / ۲۰۴ ، وأمالی ابن الحاجب : ۴۴۱. وعرضت : أتيت العروض وهی مكه والمدينه.

۹- فی د : «ثمه».

۱۰- قال الرضی : «وصرّح الکسائی والفراء بتجویز نحو «یا رجلا راکبا لمعین ..» شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۳۵ ، وانظر شرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۳۹۳ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۰.

۱۱- فی د : «لغیر معین» ، تحریف.

۱۲- انظر الکتاب : ۲ / ۲۰۳.

وأمّا نحو (۱) :

أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله

.....

و «يا رجلا يضرب عمرا» فاتّفاق ، والفرق بينه وبين «لا رجل يضرب عمرا» أنّه فى «يا رجلا» تعذّر جعله منادى مفردا ، لأنّ «يضرب» لا يصلح (۲) صفه ولا يجوز الحال ، بخلاف «لا رجل» ، وأيضا فإنّه قد ثبت جعل الاسمين فى النفى كاسم واحد ، بدليل «لا رجل منطلق» بالفتح فيهما.

وأمّا الموضع الذى يبنى على الفتح فيه (۳) فأن تدخل ألف الاستغاثه كقولك : «يا زيداه» ، وهذه الألف تدلّ على أنّ الاسم مستغاث به ، كدلاله اللّام فى قولك : «يا لزيد» ، ولذلك لا يجمع بينهما فيقال : يا لزيداه ، ووجب البناء على الفتح ضروره أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا ، وإلّا فالضّمّ فيه واجب لو لا الألف ، ألا ترى أنّك لو حذفتها لوجب ضمّها.

ولم يحتج إلى ذكر نحو (۴) «يا هؤلاء» و «يا حذام» لأنّه مبنىّ فلا يتغيّر بالنّداء ، ولا إلى ذكر (۵) «يا غلامى» كان معربا أو مبنيّا على القولين فيه (۶).

وقال صاحب الكتاب (۷) تمثيلا للمبنىّ على الفتح : «أو مندوبا كقولك : يا زيداه». وليس بمستقيم لما تقرّر من أنّ المندوب ليس بمنادى ، فلا ينبغى أن / يذكر حكمه فى باب المنادى ، وإن وافق بعض ألفاظه لفظ المنادى (۸) ، ولذلك ذكر المندوب على حياله فى فصل برأسه ، والتمثيل بما ذكرناه هو الوجه.

۱- عجز البيت «جرير ولكن فى كليب تواضع» ، وقائله الصّلتان العبدىّ ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۳۷ ، والشعر والشعراء : ۵۰۱ ، والمقتضب : ۴ / ۲۱۵ ، وأمالى القالى : ۲ / ۱۴۲ ، والخزانه : ۱ / ۳۰۴ ، قال البغدادى : «والصلتان اسمه قثم بضم القاف وفتح المثلثه ابن خبيه بفتح الخاء المعجمه وكسر الموحده وتشديد المثناه التحتيه وأصلها الهمز ، وهو أحد بنى محارب بن عمرو بن وديعه بن عبد القيس وينسب إليه فيقال : العبدى ، والصلتان : النشيط الحديد من الخيل ، وهو شاعر إسلامى يمدح جريرا ، والتواضع : الانحطاط من الذل» الخزانه : ۱ / ۳۰۷ - ۳۰۸.

۲- فى ط : «يصح».

۳- سقط من د : «فيه».

۴- سقط من د : «نحو».

۵- فى د : «ولا إلى ما ذكرنا» ، تحريف.

۶- انظر ما تقدم ق : ۲۱ ب.

۷- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۷.

٨- سقط من د : «المنادى» ، خطأ.

[توابع المنادى]

قوله : «توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحلّه».

قال الشيخ : ذكر توابع المنادى الموصوف بالصفه المذكوره فى باب النّداء ، وإن كان للتّوابع باب مفرد ، فكان حقّها أن تذكر فيه ، لأنّ ما ذكره منها مخالف لحكم التوابع باعتبار النداء ، فكان ذكره فى باب النداء أولى ، لأنّه من آثاره فى التحقيق ، فقال : «توابع المنادى المضموم غير المبهم» احترازا من المنادى المنصوب ، فإنّ تابعه على قياس باب التوابع ، وقال : «غير المبهم» احترازا من المبهم ، فإنّه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المختار ، كقولك : «يا أيّها الرجل» ، و «يا أيّهذا الرجل» ، ولو لم يحترز منه لكان داخلا فى أنّ تابعه يجوز فيه الوجهان ، وليس كذلك إلّا عند بعض النحويّين [كالمازنى](١) ، وليس بالجيّد ، وسيأتى ذكره (٢).

وقوله : «إذا أفردت» تقييد للتوابع ، فإنّها قد تكون مفرده ، وقد تكون مضافه ، والحكم الذى ذكره مختصّ بالمفرده (٣) ، ولذلك (٤) وجب تقييدها به.

قال : «حملت على لفظه ومحلّه» ، فذكر الحكم الذى يكون لهذه التوابع المخصوصه. أمّا حملها على محلّها (٥) فهو القياس ، لأنّه مفعول (٦) منصوب المحلّ ، فوجب أن يكون تابعه منصوبا كجميع المبنيات ، كقولك : «ضربت هؤلاء الرجال» ، لا يجوز غير ذلك.

وأمّا حملها على لفظه فلأنّه لمّا كان فيه البناء عارضا أشبه الإعراب فى عروضه وأشبه موجبه عامل الإعراب ، وهو حرف النداء الموجب للحركه المشبّهه بحركه (٧) الإعراب فى متبوعه ، لأنّهم لمّا

١- قال الزجاج بعد أن ذكر مذهب المازنى فى إجازته نصب صفه أى : «ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب ولا تابعه أحد بعده ، فهذا مطرح مرذول لمخالفته كلام العرب». معانى القرآن وإعرابه : ١ / ٢١١ ، وانظر الكتاب : ٢ / ١٨٨ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٩٩ ، وأسرار العربيه : ٢٢٩ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٤٢ ، والأشمونى : ٣ / ١٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ١٧ ، ٣ / ١٥٢ ، وسقط من الأصل. ط. «المازنى» وأثبته عن د.

٢- سقط من د : «ذكره». وانظر ما سيأتى ورقه ٦١ ب.

٣- فى د. ط : «بالمفرد».

٤- فى د : «فلذلك».

٥- لعل الأصح : «محله» لأن الضمير عائد إلى المنادى.

٦- سقط من د : «مفعول» ، خطأ.

٧- فى د : «لحركه» ، تحريف.

شبّهوا موجب هذه الحركه بالعامل لشبهها بحركه الإعراب فی متبوعه (۱) أجروا التوابع مجری توابع المعرب ، فکان حکم ذلک المشبّه بالعامل فی الانسحاب علی التابع حکم العامل المحقّق فی الانسحاب علی التابع ، کما شبّهت الحرکه فی «یا زید» بحرکه «جاء زید» شبّه الموجب لها وهو «یا» فی «یا زید» (۲) بالموجب لها فی «زید» فی «جاء زید» (۳) ، فکذلک شبّهوا التابع له (۴) فی «یا زید العاقل» بالتابع المعرب المحقّق فی / «جاء زید العاقل» ، وهو من مشکلات أبواب النحو من (۵) حیث کان تابعا معربا أعرب بحرکه متبوعه المبنیّ مع استحقاقه إعرابا مخالفا له ، وإیضاحه بما ذکرناه ، وإنّما لم یلزم (۶) أنّ الرفع فی العاقل علی «هو العاقل» وإن کان وجها مستقیما لما ثبت فی «یا تمیم أجمعون» (۷) ، فعلم جواز الرفع فیه علی الإتباع.

ووقع الاتّفاق علی أنّ هذه التوابع معربه ، وإن کانت علی لفظ المتبوع المبنیّ لعدم الموجب للبناء فیها ، فلم یختلف لذلک فی إعرابها ، ووجهه (۸) ما تقدّم ذکره من التشبیه المذکور ، والفرق بینه وبین المتبوع هو أنّ المتبوع وجدت فیه علّه البناء ، فوجب بناؤه ، والتابع لم توجد فیه ، فلم یجز بناؤه ، ولا یلزم من بناء المتبوع بناء التابع إذا فقدت علّه البناء فیه ، ألا تری أنّک تقول : «جاءنی هذا العاقل» فیکون المتبوع مبنیّا لوجود علّه البناء فیه ، والتابع معربا لفقدان العلّه باتّفاق ، وإن کان هو فی المعنی المشار إلیه ، فکذلک إذا قلت : «یا زید الطویل» بنی زید لکونه واقعا موقع المضمر المخاطب باعتبار ما ذکرناه ، ولم یبن «الطویل» لأنّه لم یرد ذلک الورود ، وإنّما قصد به التّوضیح والتّبیین ، کما فی قولک : «جاءنی هذا العاقل» ، ولا اعتبار (۹) بکونه هو الذّات المناداه فی المعنی ، کما لا اعتبار بمثل ذلک فی «الطویل» فی قولک : «هذا الطویل» ، لأنّ هذه الصفات لم یقصد بها قصد الذّات

۱- سقط من د : «متبوعه» ، وهو خطأ.

۲- سقط من د : «یا زید» ، وهو خطأ.

۳- سقط من ط : «جاء زید» ، وهو خطأ.

۴- سقط من ط : «له».

۵- سقط من د : «من».

۶- فی ط : «یلتزم».

۷- إن شئت قلت «أجمعون» أو «أجمعین». انظر الکتاب : ۲ / ۱۸۴ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۴۰۲ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۳۱.

۸- فی ط : «ووجه» ، تحریف.

۹- فی د : «والاعتبار» ، تحریف.

فتكون واقعه ذلك الموقع ، وإنّما قصد بها المعنى (١) خاصّه ، ولذلك خرجت عن المعنى الموجب للبناء فى متبوعاتها.

وقد اعترض على ذلك بأنّهم قد بنوا الصفه لبناء موصوفها فى قولك : «لا رجل ضارب فى الدار» ، فلم لا تكون هذه الصفه أيضا مبنيه بناء «ضارب» فى قولك : «لا رجل ضارب فى الدار»؟ وفرق بينهما بأنّ المراد هنا نفى رجل على هذه الصفه ، لا نفى رجل مطلقا ، فلم ينف رجل مطلقا أوّلا ثمّ وصف (٢) ، وإنّما نفى رجل موصوف بهذه الصفه ، فصارا بهذا الاعتبار كأنّهما شىء واحد ، لأنّ النّفى لهما جميعا ، بخلاف «يا زيد الطويل» ، فإنّه قد تمّ النداء / فى قولك : «يا زيد» ، ولو قلت ثمّ (٣) : «لا رجل» هو المقصود لاختلف المعنى ، ألا ترى أنّ نفى «رجل ضارب» لا يلزم منه نفى رجل مطلقا ، فيختلّ المعنى عند تقديرك أنّ النّفى داخل على رجل مطلقا ، ثم تصفه فتصير معمّما مخصّصا ، وهو باطل بخلاف قولك : «يا زيد الطويل» ، فإنّك تعلم أنّ المنادى زيد ، ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل إليه وحذفه فى كونه هو المنادى حتى يصحّ تقديره جزءا (٤) معه.

فإن قلت : فما ذكرت فى المعنى يمكن مثله فى مثل قولهم (٥) :

أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله

جرير ولكن فى كليب تواضع

وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النّحو ، لأنّه لم يقصد إلى النداء أوّلا ثمّ يوصف بعد تمامه ، وإنّما قصد إلى نداء محقّق بالوصف قبل النداء ، فصارت الصفه والموصوف فى قصد المنادى مثلهما (٦) فى قصد النافى فى قولك : «لا (٧) رجل ضارب فى الدار».

فالجواب : أنّ الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدّم ، إلّا أنّه بالطّول فات الموجب للبناء ، فوجب الإعراب ، لأنّ المنادى إذا كان مضافا أو طويلا وجب إعرابه لفوات علّه البناء ، فاتّفق أنّ

١- فى د. ط : «المعانى».

٢- فى د : «أولا لم يوصف» ، تحريف.

٣- فى د : «ثمه».

٤- فى ط : «جزء» ، خطأ.

٥- تقدم البيت ورقه : ٥٨ أ.

٦- فى ط : «مثلها» ، تحريف.

٧- سقط من ط : «لا» ، وهو خطأ.

هـذا الرّبـط الحاصل لزم منه فوات علّه البناء ، فوجب إعرابه (۱) ، ولو كـانت علّه البناء قائمه (۲) لوجب البنـاء فيهما لما ذكرته ، حتى إنّه لو لم يبن لكان نقضا مبطلا لما ذكر (۳) ، ويتخيّل (۴) فى جواب عنه.

فـإن قيـل : لو كانت الصـفه توجب طولا للمنادى لوجب نصب مثل قولك : «يا رجل» إذا وصف بالجمله (۵) ، وليس كذلك ، أجيب (۶) بالتزامه كما تقـدّم وبالفرق (۷) بين مـا وصف بـالمفرد وبين مـا وصف بـالجمله ، لأنّه إذا وصف بالمفرد أمكن تمام الأوّل دونه ، وعرّف الثـانى وجعل وصـفا له ، وإذا كان جمله لم يسـتقم إلّا أن تكون من تتمّته (۸) ، لأنّه لو قدّر اسـتقلال الأوّل دونه وصفت المعرفه بالجمله التى هى نكره ، وهو باطل.

والخليل وسيبويه يختاران فى باب «يا زيد والحارث» الرفع (۹) ، وأبو عمرو ويونس يختاران النّصب (۱۰) ، وأبو العبّاس (۱۱) إن كانت اللّام كلام الحسن فكالخليل ، وإلّا فكأبى (۱۲) عمرو (۱۳).

ثم مثّل بالتوابع التى أرادها ، ثمّ استثنى البدل ونحو زيد وعمرو / من المعطوفات.

وقوله : «ونحو زيد وعمرو من المعطوفات» يعنى به كلّ معطوف أمكن أن يدخل عليه حرف

۱- فى د : «الإعراب».

۲- فى د : «ولو كانت العله قائمه».

۳- فى د : «ذكرناه».

۴- فى د : «أو يتخيل».

۵- سقط من د : «بالجمله» ، خطأ.

۶- فى ط : «وأجيب» ، تحريف.

۷- فى د : «الفرق» ، تحريف.

۸- بعدها فى د : «إذا كانت معرفه للأول».

۹- انظر الكتاب : ۲ / ۱۸۷.

۱۰- وتابعهما عيسى بن عمر والجرمى.

۱۱- أى : المبرد.

۱۲- فى ط : «كأبى» ، تحريف.

۱۳- انظر المقتضب : ۴ / ۲۱۲ - ۲۱۳ وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۰۲ - ۴۰۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۶ - ۱۳۷.

النداء (۱) ، وإنّما اختصّ باب البدل وهذا النوع (۲) من المعطوفات بذلك (۳) ، لأنّ البدل فی حكم تكرير العامل ، فكان كأنّه موجود فی الثانی ، فأجری مجری المستقلّ بنفسه إن قلنا : إنّ البدل يخالف التوابع فی حكم تكرير العامل (۴) ، وإن قلنا : إنّه مثلها ، فإنّما خالفها فی ذلك (۵) لأنّه المقصود بالذكر ، والأوّل كالتوطئه له ، فكرهوا أن يجعلوا ما هو المقصود غير محكوم له بحكم (۶) المقصود ، ويجعلوا (۷) غير المقصود محكوما له بحكم المقصود مع كونه أولی فی الدلاله علی الغرض ، وأمّا المعطوف المخصوص بما ذكر فلأنّ حرف العطف كالقائم مقام العامل ، فصار بمنزلته ، فكأنّه مذكور ، فجعل حكمه حكم المذكور معه ، أو لأنّ المعطوف والمعطوف عليه بالواو وأخواتها فی المعنی مشتركان متساويان ، فكرهوا أن يجعلوا لأحد المتساويين شأنا ليس لمساويه ، وهذا ثابت فی الواو والفاء وثمّ وحتّی ، ثمّ أجريت بقيّتها [كبل ولكن ولا](۸) مجراها لكونها من باب واحد.

ثمّ مثّل فی البدل بقولك : «يا زيد زيد» ، وليس بمستقيم ، لأنّه تكرار اللّفظ بغير فائده (۹) ، وقد مثّل به أبو علیّ الفارسیّ (۱۰) ، وهذا إنّما هو من باب التأكيد اللفظیّ ، والأولی أن يمثّل بغيره ، فيقال : «يا رجل زيد» أو «يا زيد عمرو» علی تقدير أن يكونا اسمين له.

فإن قلت : فإذا كان (۱۱) من باب التأكيد اللفظیّ بطل أن تكون التوابع غير البدل ، ونحو زيد وعمرو معربه لفظا ومحلا ، فإنّ هذا مبنیّ.

فالجواب : أنّا لم نقصد بالتأكيد المتقدّم إلّا التأكيد المعنویّ لا التأكيد اللّفظیّ وأمّا التأكيد

۱- بعدها فی د : «وهو إذا كان عاريا عن الألف واللام».

۲- بعدها فی د : «المعطوف بالحرف».

۳- فی د : «بالاستثناء» مكان «بذلك».

۴- انظر العامل فی التوابع ما سلف ق : ۳۰ ب.

۵- فی د : «البناء» مكان «ذلك» ، تحريف.

۶- فی د : «بالحكم» ، تحريف.

۷- فی ط : «ويجعل».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من ط. من قوله : «لأنه تكرار» إلی «فائده».

۱۰- انظر الإيضاح للفارسی : ۲۳۱ ، ومذهب سيبويه أن مثل «يا زيد زيد» علی نداءين ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۸۵ وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۰۴.

۱۱- فی ط : «كانا».

اللفظىّ فقد علم أنّ حكمه حكم الأوّل حتّى كأنّه هو ، ألا ترى أنّك تقول : «يا زيد زيد اليعملات» (۱) ، فتأتى به على هذه الصّفه ، فكذلك ههنا ، ولو بيّن ذلك واستثنى (۲) مع البدل نحو (۳) «زيد وعمرو» (۴) ، لكان أنفى للّبس وأبين للحكم فيه.

ثمّ ذكر القسم الآخر من التوابع للمنادى المقيّد المذكور أوّلا وهو المضاف فقال : «فإذا أضيفت فالنّصب».

وإنّما نصبت لأنّ متبوعها منصوب ، / وإنّما وجب النصب ولم يجز الإجراء على اللّفظ كالتوابع المفرده لأنّها ثمّه (۵) جاز ذلك فيها إجراء مجرى منادى انسحب حكم حرف النداء عليه تقديرا وتشبيها له بعامل (۶) الإعراب ، ومعلوم أنّه لو (۷) قدّر منسحبا عليها كانت حركتها حركه المتبوع ، فلمّا شبّه بعامل الإعراب جعلت حركته الإعرابيّه حركته التى كانت تكون له لو باشره هذا المقدّر عاملا ، وإذا كان مضافا لم يكن ذلك فيه ووجب له النصب على كلّ (۸) تقدير ، إذ تقديره على أصل التوابع للمبنيّات يوجب نصبه ، وتقديره على أنّه منسحب عليه حكم ما شبّه بالعامل يوجب له أيضا النّصب ، إذ المضاف إذا قدّر عليه حرف النداء لا يكون إلّا منصوبا ، فوجب له (۹) النصب على كلّ (۱۰) تقديره (۱۱).

ثمّ مثّل بالتوابع المتقدّمه ، وما استثنى ههنا ببدل ولا غيره ، لأنّه إذا وجب النصب فى غير البدل ، ونحو «زيد وعمرو» من المعطوفات إذا كانت مضافه مع كونها كان يجوز فيها الرفع إذا

۱- هذه قطعه من بيت شعر سيأتى كاملا ص : ۲۴۵.

۲- فى ط : «واستثناه».

۳- فى ط : «ونحو» ، تحريف.

۴- سقط من د : «وعمرو» ، خطأ.

۵- سقط من ط : «ثمه».

۶- فى د. ط : «بعوامل».

۷- سقط من د : «لو» ، خطأ.

۸- سقط من د : «كل» ، وهو خطأ.

۹- سقط من د : «له».

۱۰- سقط من ط : «كل» ، خطأ.

۱۱- فى د : «تقدير». وهو أحسن.

كانت مفرده ، فلأن يجب (١) النصب فى البدل ونحو «زيد وعمرو» إذا كان مضافا مع كونه كان فى حكم المنادى إذا كان مفردا من طريق الأولى ، وتمام قوله (٢) :

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا

فقد عرضت أحناء حقّ فخاصم

ومثّل بقولهم : «يا تميم كلّهم أو كلّكم» وأتى بحرف الخطاب فجعله مخاطبا تاره وغائبا أخرى ، لأنّه باعتبار المعنى مخاطب ، فجاز الإتيان بضمير المخاطب (٣) لذلك ، وباعتبار اللفظ هو (٤) كالغائب ، فجاز الإتيان بضمير الغائب لذلك ، وهذا (٥) أصل مطّرد فى كلّ ما كان له جهتان من حيث المعنى واللّفظ ، كقولك : «أنت الذى فعلت كذا» و «أنت الذى فعل كذا» ، والاعتبار بالمعنى أقوى إذا كانا فى حكم الجزء الواحد ، لأنّه المقصود ، واللّفظ متوسّل به إليه فى التحقيق ، فكان الوفاء بالأهمّ أولى ، ولذلك كان قولهم : «يا تميم كلّكم» أولى. (٦)

فإن قلت : ينبغى على هذا أن يكون «أنت الذى فعلت كذا» أولى (٧) من «أنت الذى فعل كذا» ، والأمر بخلافه ، فإنّهم لم يختلفوا فى أنّه ضعيف.

فالجواب : أنّ هذا جزء مستقلّ ، و «أنت» جزء آخر مستقلّ (٨) ، وليس كذلك «يا تميم كلّكم» ، فإنّه توكيد له ، فهما جميعا / كجزء واحد ، فصار هذا كالغائب لفظا ومعنى باعتباره فى نفسه ، لأنّه مستقلّ.

١- فى ط : «فلا يجب» ، تحريف.

٢- سقط من د من قوله : «وتمام قوله» إلى «فخاصم» ، والبيت فى الكتاب : ٢ / ١٨٣ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤ واللسان (حنا) بلا نسبه ، ورقاء : حى من اليمن ، الثائر : طالب الدم ، والأحناء : الجوانب وهى جمع حنو.

٣- فى د. ط : «الخطاب».

٤- فى د : «ظاهر». وفى ط : «اللفظ هو ظاهر كالغائب».

٥- فى ط : «وهو».

٦- ذهب الأخفش إلى أنه لا يأتى إلا ضمير الغيبه فى مثل «يا تميم كلهم». انظر الكتاب : ٢ / ١٨٤ والتعليقه على كتاب سيبويه : ١ / ٣٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٠٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٤.

٧- سقط من ط : «أولى» هو خطأ.

٨- سقط من د : «وأنت جزء آخر مستقل» خطأ ، وفى ط : «وأنت جزء وآخر مستقل» ، تحريف.

فإن قلت : فلو قدّرته تتمّه للأوّل لا أن يكون جزءا وجب فيه على هذا ما وجب فى «يا تميم كلّكم» من اختيار الخطاب ، قلت : لو أمكن ذلك لكان ، ولكنّه لا يمكن ، فإنّه لا يصلح المضمر المخاطب (١) أن يكون موصوفا ولا مبدلا منه بدل الكلّ ، وليس بمعطوف ولا مؤكّد ، فبطل جميع التوابع فيه ، فلم يبق إلّا أن يكون مستقلا ، فمن ثم (٢) جاءت المخالفه بينه وبين «يا تميم كلّكم».

قوله : «والوصف بابن وابنه» إلى آخره.

قال الشيخ : وإنّما (٣) ابن وابنه حكمه فى نفسه واحد ، وإنّما يوجب حكما فيما قبله إذا وقع (٤) بين علمين صفه ، والحكم هو تخفيفه ، وعلّته كثرته فى اللّفظ والاستعمال ، أمّا اللّفظ فلأنّه كلمات متعدّده فى حكم كلمه واحده ، وأمّا الاستعمال فلأنّ الإتيان بابن (٥) مضافا إلى العلم صفه أكثر من مجيئه مضافا إلى غيره ، فلمّا كثر من (٦) هذين الوجهين (٧) خفّفوه بإبدال الضّمّه فتحه ، وتحقيق الخفّه من وجهيين :

أحدهما : أنّ الفتحه أخفّ من الضّمّه فى نفسها (٨) ، والآخر : أنّ فيها إتباعا ، والإتباع أخفّ من مخالفه الحركات.

والصّحيح أنّ حركه زيد فى «يا زيد بن عمرو» (٩) حركه بناء ، وحركه ابن على حالها (١٠) ، وزعم قوم أنّهما حركتا بناء ، كأنّه (١١) لمّا كثر ذلك معه (١٢) صار عندهم كالكلمه الواحده كخمسه

١- فى د : «للمخاطب».

٢- فى د : «ثمه».

٣- سقط من د : «وإنما».

۴- فى ط : «وقعا».

۵- بعدها فى د : «وابنه».

۶- فى د : «فى».

٧- فى د : «الوضعين».

٨- فى د : «نفسه» ، تحريف.

٩- فى ط : «أن حركه زيد بن عمرو» ، سقط مخلّ.

١٠- يختار البصريون فى «زيد» الفتح ، وعند المبرد أن الضم أجود ، انظر المقتضب : ۴ / ٢٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٩٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٢ - ١٢٣ ، والأشمونى : ٣ / ١۴١.

١١- سقط من د : «كأنه».

١٢- سقط من د. ط : «ذلك معه».

عشر (۱) ، وزعم قوم أنّهما حركتا إعراب ، كأنّه لمّا كثر ذلك معه صار كأنّه قيل : «يا زيد عمرو» (۲).

ولمّا ذكر حكما تخفيفيّا (۳) عند وقوع ابن بين علمين فى المنادى ذكر أيضا حكما تخفيفيّا (۴) أوجبه (۵) وقوع ابن بين علمين صفه فى غير المنادى ، وهو حذف التنوين ، والعلّه ما تقدّم ، إلّا أنّ الحكم ههنا (۶) حذف التنوين ، والحكم ثمّ (۷) الفتح ، وشرط وجود الأمرين جميعا بأن تكون صفه واقعه بين علمين ، حتى لو انتفيا أو أحدهما (۸) لم يخفّف ، فمثال انتفائهما قولك : «زيد ابن أخى» ، ومثال انتفاء الصّفه قولك : «زيد بن عمرو» ، فهذا وإن كان واقعا بين علمين إلّا أنّه ليس بصفه ، ومثال كونه صفه وليس واقعا بين علمين كقولك : «جاءنى زيد ابن أخى» ، فهذا وإن كان صفه فليس بين علمين ، ومثال حصول الشرطين قولك : «جاءنى زيد بن عمرو» ، فيجب التخفيف لوجود الشرطين ، إلّا فى ضروره الشّعر كقوله (۹) :

جاريه من قيس بن ثعلبه

قبّاء ذات سرّه مقعّبه /

كأنّها حليه سيف مذهبه

۱- ممّن ذهب إلى هذا عبد القاهر الجرجانى والفخر الرازى انظر : ارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۲ - ۱۲۳ ، والأشمونى : ۳ / ۱۴۳ وشرح التصريح على التوضيح : ۳ / ۱۶۹.

۲- حكى الأزهرى والصبان هذين المذهبين عن صاحب البسيط. انظر شرح التصريح على التوضيح : ۲ / ۱۶۹ ، وحاشيه الصبان : ۳ / ۱۴۲.

۳- فى ط : «تخفيفا» ، تحريف.

۴- فى ط : «تخفيفا» ، تحريف.

۵- فى ط : «أوجب» تحريف.

۶- بعدها فى د : «فى غير المنادى».

۷- فى د : «ثمه». وجاء بعدها فى د : «أى فى المنادى».

۸- عطف ابن الحاجب على الضمير المرفوع المتصل دون أن يؤكده أو يكون فاصل ، وهذا ضعيف.

۹- الأبيات الثلاثه للأغلب العجلى أوردها البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۳۲ مع أبيات أخرى ، والأول منها فى الكتاب : ۳ / ۵۰۶ ، وجاء بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۳۱۵ والخصائص : ۲ / ۴۹۱ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۸۲ والمقرب : ۲ / ۱۸ ، والأبيات الثلاثه فى اللسان (قبب) بلا نسبه. وقيس بن ثعلبه حىّ من بكر بن وائل ، والقبّاء : الضامره البطن مؤنث الأقب من القبب وهو دقه الخصر ، والمقعبه : السره التى دخلت فى البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب وهو القدح المقعر من الخشب ، وضمير كأنها للسره. الخزانه : ۱ / ۳۳۳.

وزعم قوم أنّ «ابن ثعلبه» بدلّ (۱) ، وقصده أن يخرجه عن (۲) الشذوذ ، وهو بعيد ، لأنّ المعنى على الوصف كغيره ، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال «ابن» بدلا (۳).

وظاهر كلامه (۴) يـدلّ على تحتّم الفتـح فى المنـادى إذا وقع «ابن» بعـده بين علمين ، وعليه بعض النحويين ، والصواب أنّه ليس بمتحتّم ، فيكون ترك ذكره إمّا لأنّ هذا هو الأفصح ، وإمّا لأنّ ذلك كالمعلوم (۴) ، وأنشد سيبويه للعجّاج (۵) :

يا عمر بن معمر لا منتظر

.....

بالفتح ، وروى قوله (۷)

يا حكم بن المنذر بن الجارود

سرادق المجد عليك ممدود

على الوجهين.

۱- من هؤلاء ابن جنى ، انظر سر صناعه الإعراب : ۲ / ۵۳۱.

۲- فى د : «من». (- ۴) من قوله : «وزعم قوم» إلى «بدلا» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۳۲ عن «الإيضاح» لابن الحاجب.

۳- أى : الزمخشرى. (- ۴) من قوله : «وزعم قوم» إلى «بدلا» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۳۲ عن «الإيضاح» لابن الحاجب.

۴- البيت فى ديوانه : ۱ / ۷۱ ، والكتاب : ۲ / ۲۰۴ والمعانى الكبير : ۸۵۶ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۲۱۲.

۵- هـو راجز من بنى الحرمـاز كمـا فى الكتـاب : ۲ / ۲۰۳ ، وصـحّح العينى هـذه النسـبه فى المقاصد : ۴ / ۲۱۰ ، وردّ مـا رواه الجوهرى أنه لرؤبه ، وروى صاحب شـرح التصـريح على التوضـيح : ۲ / ۱۶۹ قـول الجوهرى والعينى ، والبيتـان فى ديوان رؤبه : ۱۷۲ على أنهما مما نسبا إليه ، والأول منهما بلا نسـبه فى المقتضب : ۴ / ۲۳۲ ، والكامل للمبرد : ۲ / ۵۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۵.

[تابع المنادى المبهم]

«فصل : والمنادى المبهم شيئان أىّ واسم الإشاره» إلى آخره

قال الشيخ : يجب فى تابع المنادى المبهم الرّفع عند المحقّقين من النحويّين ، وأجاز المازنىّ النّصب قياسا ، وليس بشىء (۱) ، وتوهّم بعضهم الفرق بين «يا أيّها الرجل» و «يا هذا الرجل» ، لجواز «يا هذا» ، فأجاز فى «يا هذا الرجل» الوجهين ، فإن أرادوا (۲) جواز النّصب بتقدير أعنى فمستقيم ، وإن أرادوا جوازه على الإتباع فليس بشىء ، وإنّما وجب الرّفع ، لأنّه لمّا رأوه هو المنادى فى المعنى ، وما قبله وصله لذكره ، جعلوا حركته الإعرابيّه حركته (۳) التى كانت تكون له لو كان مباشرا بالنداء تنبيها على أنّه هو (۴) المنادى فى المعنى ، وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على «يا زيد الطويل» ، لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه.

الوجه الآخر (۵) أن يقال : لمّا كانت صفه المبهم مع المبهم كالشىء الواحد بخلاف صفه غير المبهم بدليل جواز «مررت بزيد فى الدار الكريم» وامتناع «مررت بهذا فى الدّار الكريم» صار الرجل فى قولك : «يا أيّها الرجل» كأنّه منتهى الاسم ، فجعلوا حركته الإعرابيّه الحركه (۶) التى تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقه (۷).

قال : «واسم الإشاره لا يوصف إلّا بما فيه الألف واللّام».

وإنّما كان كذلك لأنّ وصف اسم الإشاره أصله أن يكون بأسماء الأجناس لأنّه مبهم الذّات ، فكان وصفه بما يدلّ على ذاتيّاته أوّلا هو الوجه ، لأنّ الوصف بالمعانى الخارجيّه فرع على معرفه

۱- انظر ما تقدم ، ورقه : ۵۸ ب.

۲- فى ط : «أراد».

۳- فى ط : «بحركته» ، تحريف.

۴- سقط من د : «هو».

۵- لعله أراد بقوله : «وإنما وجب الرفع لأنه لمّا رأوه ..» الوجه الأول.

۶- سقط من ط : «الحركه» وهو خطأ.

۷- إذا كان اسم الإشاره فى مثل «يا هذا الرجل» جىء به وصله لنداء الرجل فلا يجوز فى صفته إلا الرفع ، وإذا استغنى عن الصفه جاز فى صفته الرفع والنصب ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷ - ۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۰۰ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۹ - ۱۳۰.

الـذّات ، ولذلك كان المبهم مقيّدا (۱) بصـحّه الوصـفيّه بأسماء الأجناس دون غيره لما فيه من الإبهام ، وإذا ثبت وصفه / بأسماء الأجناس وهو معرفه وجب تعريفها بالألف واللّام ، وقول الشاعر (۲) :

يا صاح ياذ الضّامر العنس

والرّحل والأقتاب والحلس

قـال الشـيخ : أورد عليه أنّه لاـ يسـتقيم رفع الضّامر (۳) فى المعنى ، لأـنّه عطـف على العنس قوله : «والرّحـل والأقتـاب» ، فيصـير المعنى الضّامر العنس والضّامر الأقتاب وهى لا توصف بالضّـمور ، فإذا ينبغى «يا ذا الضامر» بالخفض كما أنشـده الكوفيون (۴) ، ويسقط الاستدلال لأنّه يصير من باب آخر ليس من باب نداء المبهم (۵) ، وأجيب عنه بوجهين :

أحـدهما : أنّ الاسـتدلال بإنشـاد هـذا النّصف على انفراده - وإن كـان غير شـاعر - متوقّف على مـا رواه الثقات ممّن لم يعلم ما تتمّته (۶).

الآـخر : هو أن يكون «الرّحـل» معطوفـا على «العنس» على سبيل التّجوز ، لأنّ معنى «الضّامر العنس» الـذى ضـعف أو بلى عنسه ، فعطف الرّحل باعتبار المعنى ، كأنّه قال : الذى ضعف أو بلى عنسه ورحله (۷).

۱- فى الأصل : «مسيّدا» تحريف. وفى د. ط : «مبتدأ» ، تحريف. ولعل ما أثبت هو الصواب.

۲- هـو ابن لوذان السدوسـى كمـا فى الكتـاب : ۲ / ۱۹۰ ، وأمـالى ابن الشـجرى : ۲ / ۳۲۰ ، والمفصـل : ۴۰ ، ونسب صـاحب الأغـانى (دار الكتب) : ۱۰ / ۱۰۳ هـذا البيت إلى خالـد بن المهاجر ، وذكر البغـدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۲۹ الاختلاف فى نسبته إلى خزر بن لوذان وخالد بن المهاجر ، وورد بلا نسـبه فى المقتضب : ۴ / ۲۲۳ ومجالس ثعلب : ۲۷۵ ، ۴۴۵ ، والخصائص : ۳ / ۳۰۲ ، وقال البغـدادى : «العنس بفتـح العين وسـكون النون : الناقه الصـلبه ، والرحل : كل شـىء يعـدّ للرحيل من وعاء ومركب ، والأقتاب : جمع قتب بالتحريك : رحل صغير على قدر السنام ، والحلس : بكسر المهمله كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله والجمع أحلاس». الخزانه : ۱ / ۳۳۰.

۳- هى روايه سيبويه ، الكتاب : ۲ / ۱۹۰.

۴- ذكرت روايه الكوفيين للبيت بالخفض فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۲۱ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۸.

۵- انظر الخصائص : ۳ / ۳۰۳.

۶- فى د : «مم يتم» مكـان «مـا تتمته». نقـل البغـدادى هـذا الوجه عن كتـاب الإيضاح لابن الحاجب وقال : «قال ابن الحاجب فى الإيضاح : إن سيبويه استدلّ بإنشاد هذا المصراع بانفراده على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما تتمته». الخزانه : ۱ / ۳۳۰.

۷- فى د : «أو رحله» ، تحريف.

وفی «الضّامر العنس» إشکال فی وجوب رفعه مع کونه صفه مضافه (۱) ، والصفه المضافه تکون منصوبه علی ما تقرّر فی أوّل المنادی فی الفصل الثانی ، وأجیب عنه بجوابین : (۲)

أحدهما : أنّ «الضّامر العنس» موصول (۳) ، والموصول فی حکم المفرد ، لأنّه کالمرکّب (۴) ، فکأنّه قال : الذی ضمرت عنسه ، ولو کان «الذی ضمرت عنسه» یقبل حرکه لم تکن إلّا رفعا ، فکذلک ما کان مثله.

وثانیهما : هو أنّ «الضّامر العنس» وقع صفه لموصوف مفرد مرفوع ، لأنّ صفه اسم الإشاره لا تکون إلّا کذلک علی ما تقدّم ، فیجب أن یکون هذا الوصف معربا بإعرابه ، وإعرابه رفع ، فیجب أن یکون مرفوعا ، والکلام علی قوله (۵) :

یا ذا المخوّفنا .....

.....

کالکلام فی البیت المتقدّم ، والاعتراض کالاعتراض (۶) ، والجواب کالجواب (۷) ، وسبب (۸) قول عبید (۹) :

یا ذا المخوّفنا بمقتل شیخه

حجر تمنّی صاحب الأحلام

لا تبکنا سفها ولا ساداتنا

واجعل بکاءک لابن أمّ قطام

أنّ قوم عبید قتلوا أبا امرئ القیس حجرا ، وهو ابن أمّ قطام ، فتوعّدهم امرؤ القیس ، فقال له ذلک. وتمام (۱۰) :

۱- سقط من ط : «مضافه» ، خطأ.

۲- ذکر الرضی هذین الجوابین عن کتاب شرح المفصل لابن الحاجب ، انظر شرح الکافیه له : ۱ / ۱۴۰.

۳- بعدها فی د : «لأن اللام فیه بمعنی الذی».

۴- بعدها فی د : «نحو بعلبک».

۵- سیأتی البیت بتمامه.

۶- فی د : «الاعتراض».

۷- فی د : «الجواب».

۸- فی د : «وبیت» ، تحریف.

۹- البیتان فی دیوانه : ۱۲۲ ، والخزانه : ۱ / ۳۲۱ ، والأول منهما فی الکتاب : ۲ / ۱۹۱ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۲۰ - ۳۲۱.

١٠- كذا وردت فى الأصل. د ، وفى ط : «وتمامه». ولعله سقط شىء من الكلام. والبيت لذى الرمه ، وهو فى شرح ديوانه : ١٠٣٧ ، ومقاييس اللغه : ١ / ٢٠٦ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٤ / ٢٥٩ ، ومفردات الراغب : ٣٥ ، وأمالى ابن الحاجب : ٤٧٤.

ألا أيّهذا الباخع الوجد نفسه

لشيء نحته عن يديه المقادر

وجاء فى «الوجد» / الرفع على الفاعل والنّصب على المفعول من أجله ، وإذا أجيز فى مثل (١) :

يا أيّها الجاهل ذو التّنزّى

.....

النّصب فإنّما هو على معنى «أعنى» ، لا على (٢) الإتباع ، لأنّ «الجاهل» يرفع على كلّ تقدير.

قوله : «وقالوا (٣) فى غير الصّفه : يا هذا زيد وزيدا».

قال الشيخ : لا يخلو إمّا أن يريد به (٤) عطف البيان أو البدل ، فإن أريد عطف (٥) البيان يجوز فيه الوجهان ، الرفع (٦) على اللّفظ والنّصب (٧) على المحلّ ، أمّا اللّفظ فهو اللّفظ التقديرىّ ، وإن أريد البدل فالضّمّ ليس إلّا.

وقوله : «يا هذا ذا الجمّه على البدل» ، لا غير لأنّه لا يصحّ أن يكون توكيدا لا لفظا ولا معنى ، أمّا المعنى فهى ألفاظ محفوظه ، وليس هذا واحدا منها ، وأمّا اللّفظ فهو إعاده الأوّل بعينه ، وليس هذا كذلك ، ولا يصحّ أن يكون عطفا لا بيانا ولا نسقا (٨) ، أمّا النّسق فلعدم الحرف ، وأمّا البيان فإنّه يكون بالأسماء الجوامد ، وهذا بمعنى المشتقّ ، ولا يصحّ أن يكون صفه لأنّ أسماء الإشاره (٩) لا توصف إلّا بالألف واللّام على ما تقدّم ، فتعيّن أن يكون بدل كلّ من كلّ.

١- البيت لرؤبه ، وهو فى ديوانه : ۶٣ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ٢١٩ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٢ / ١٩٢ والمقتضب : ۴ / ٢١٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠٠ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ١۵٩ قوله : التنزى بفتح التاء المثناه والنون وتشديد الزاى المعجمه المكسوره : نزوع الإنسان إلى الشر. اللسان (نزى).

٢- سقط من ط : «معنى أعنى لا على» ، خطأ.

٣- فى المفصل : ۴١ «وتقول».

۴- سقط من ط : «به».

۵- فى د : «فعطف» وسقط «إن أريد».

۶- سقط من ط : «الرفع» ، خطأ.

٧- سقط من ط : «والنصب» ، خطأ.

٨- بعدها فى د : «أى عطفا بالحرف».

٩- فى د : «الأجناس» ، تحريف.

«فصل : ولا ينادى ما فيه الألف واللّام إلّا الله وحده»

قال الشيخ : علّل بعلّتين كلّ واحده منهما جزء ، وإحداهما (۱) : لزومها الكلمه ، والأخرى : كونها بدلا من المحذوف ، إذ أصلها الإله ، فنقلت حركه الهمزه إلى اللّام فصار أللاه فاجتمع المثلان فجاز الإدغام ، فصار «الله» ، فصارت الألف واللّام عوضا من الهمزه (۲) ، ويعلّل أيضا بأنّه لو قيل : «يا أيّها الله» أو «يا هذا» لأطلق لفظ لم يؤذن شرعا (۳) فيه ، أو لم (۴) يستقم لهم فى المعنى أن يشيروا إلى ما يستحيل عليه الإشاره فى التّحقيق (۵) ، ولو قيل : يا لاه أو يا إله لغيّروا الاسم ولأزالوا ما قصد به التعظيم ، وقال صاحب الكتاب (۶) :

«من آجلك يا التى تيّمت حبّى

وأنت بخيله بالوصل عنّى

شاذ» لأنّه ليس فيه الوجهان ، وإنّما حصل فيه وجه واحد ، وهو أن تكون اللّام لازمه للكلمه ، وليست بدلا من جزئها (۷) ، وأمّا قول الشاعر (۸) :

فيا الغلامان اللّذان فرّا

إيّاكما أن تكسبانا شرّا

فأكثر شذوذا منه ، إذ ليس فيه وجه منهما ، لا لزوم ولا عوض (۹).

۱- فى ط : «جزء واحد ، وإحداهما».

۲- ما ذكره ابن الحاجب فى اشتقاق اسم الله أحد رأيين لسيبويه ، والآخر أن أصله لاه أدخلت الألف واللام عليه ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۵ ، ۳ / ۴۹۸ ، والمقتضب : ۴ / ۲۴۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳.

۳- سقط من ط : «شرعا».

۴- فى ط : «ولم».

۵- بعدها فى د : «نحو يا أيها الله ، أو يا أيهذا الله ، كما يقال : يا أيها الرجل ويا أيهذا الرجل».

۶- أى الزمخشرى ، قال : «وقال : ومن أجلك .. البيت. شبهه ب يا الله ، وهو شاذ» ، المفصل : ۴۲ والبيت من الخمسين التى لم يعرف قائلوها ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۱۹۷ ، والمقتضب : ۴ / ۲۴۱ والإنصاف : ۳۳۶ ، وأسرار العربيه : ۲۳۰ وشروح سقط الزند : ۱۱۶ والهمع : ۱ / ۱۷۴ والخزانه : ۱ / ۳۵۸.

۷- سقط من ط من قوله : «وهو أن تكون اللام» إلى «جزئها».

۸- لا يعرف قائل هذين البيتين ، وهما فى المقتضب : ۴ / ۲۴۳ ، والإنصاف : ۳۳۶ والمقاصد للعينى : ۴ / ۲۱۵ والخزانه : ۱ / ۳۵۸ ، وورد الأول منهما فى أسرار العربيه : ۲۳۰ ، وماضى تكسبانا كسب يتعدى إلى مفعولين ، يقال : كسبت زيدا مالا وعلما

أى أنلته ، الخزانه : ١ / ٣٥٨.

٩- عقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف فى نداء المحلى بأل فى الإنصاف : ٣٣٥ - ٣٤٠ ، وانظر أسرار العربيه : ٢٣٠ والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٤ - ٤٤٨.

«فصل : وإذا كرّر المنادى فى غير حال (۱) الإضافه» إلى آخره

قال الشيخ : وقع فى بعض النّسخ «فى حال الإضافه (۲)» ، وهى ترجمه سيبويه / لأنّه قال : «هذا باب تكرّر فيه الاسم فى حال الإضافه» (۳) ، وكلاهما مستقيم فى المعنى ، لأنّ معنى التكرّر ذكره مرّه أولى ثمّ مرّه ثانيه ، وليس مخصوصا بأحدهما فيصحّ تقييده باعتبار الأولى ، فيقال : فى غير حال الإضافه ، وباعتبار الثانيه فيقال : فى حال الإضافه ، ويقوّى (۴) ترجمه سيبويه أنّ (۵) المعنى وإذا كرّر المنادى ثانيا فى حال الإضافه ، فتقييده (۶) المرّه الثانيه أولى ، لأنّها المراده ، والاسم مضاف فيها ، فكان «فى حال الإضافه» أظهر.

«ففيه وجهان» (۷) ، النّصب والضّمّ ، فللنّصب (۸) وجهان :

أحدهما : أن يكون «تيم» (۹) الأوّل مضافا إلى «عدىّ» ، والثانى مؤكّدا للمضاف ، فوجب نصب الأوّل لأنّه مضاف ، ووجب نصب الثانى لأنّه توكيد لمنصوب وهو مذهب سيبويه والخليل ، وشبّهه (۱۰) بقولهم : «لا أبالك» فى أنّ اللّام زيدت توكيدا ، ولو لا زيادتها لقال : لا أب لك (۱۱) ، وبقوله (۱۲) :

۱- فى د : «حاله».

۲- وهى كذلك فى المفصل : ۴۲ وشرحه لابن يعيش : ۲ / ۱۰.

۳- الكتاب : ۲ / ۲۰۵.

۴- فى د : «وينوى» ، تحريف.

۵- فى د : «لأن» ، تحريف.

۶- فى ط : «فتقييد».

۷- هذا من كلام الزمخشرى ، قال : «وإذا كرر المنادى فى حال الإضافه ففيه وجهان» المفصل : ۴۲.

۸- فى ط : «فالنصب».

۹- هذه الكلمه من بيت لجرير سيأتى ص : ۲۴۴.

۱۰- أى سيبويه ، وانظر الكتاب : ۲ / ۲۰۶.

۱۱- بعدها فى د : «بدون ألف».

۱۲- هو سعد بن مالك كما فى شرح الحماسه للمرزوقى : ۵۰۰ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۷۵ ، ۲ / ۸۳ ، والخزانه : ۱ / ۲۲۴ ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۲۰۷ والخصائص : ۳ / ۱۰۶ ، وأمالى ابن الحاجب : ۳۲۶ ومغنى اللبيب : ۲۳۸ ، وأراهط : جمع أرهط جمع رهط وهو النفر من ثلاثه إلى عشره ، وقوله : وضعت أراهط : حطتهم وأسقطتهم ، وقوله : فاستراحوا أى استراحوا من مكابده الحرب ، الخزانه : ۱ / ۲۲۴.

يا بؤس للحرب الّتى

وضعت أراهط فاستراحوا

ولو لا زيادتها لقال : يا بؤسا للحرب.

والوجه الثانى : أن يكون كلّ واحد منهما نصب لأنّه مضاف ، إلّا أنّه حذف المضاف إليه من أحدهما استغناء عنه بالآخر ، وبقيت أحكام الإضافه فيه كقوله (۱) :

إلّا علاله أو بدا

هه سابح نهد الجزاره

ومثله (۲) : «له علىّ نصف وربع درهم» (۳).

وما هو المحذوف منه (۴) فيه وجهان :

أحدهما : أنّ المحذوف منه المضاف إليه هو الأوّل ، و «تيم» الثانى مضاف إلى «عدىّ» وهذا هو الظّاهر (۵) ، والدّليل عليه أنّا لو قلنا : إنّ المضاف إلى عدىّ هو الأوّل لأدّى إلى أمرين محذورين : أحدهما : التقديم والتأخير من غير فائده ، والآخر : الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

والمذهب الآخر أنّ «تيم» الأوّل مضاف إلى «عدىّ» المذكور و «تيم» الثانى مضاف إلى «عدىّ» محذوف (۶) ، ووجهه أنّه لو لم يكن كذلك لأدّى إلى أن يكون المتأخّر لفظا ومعنى دالا على متقدّم ، والمعقول أنّ المتقدّم يدلّ على المتأخّر.

۱- هو الأعشى ، والبيت فى ديوانه : ۱۵۹ والكتاب : ۱ / ۱۷۹ ، ۲ / ۱۶۶ ، والخصائص : ۲ / ۴۰۷ والمقاصد للعينى : ۳ / ۴۵۳ والخزانه : ۱ / ۸۳ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۲۲۸. والعلاله بضم العين : بقيه جرى الفرس وبقيه كل شىء ، والبداهه : أول جرى الفرس ، والنّهد : المرتفع ، والجزاره بضم الجيم : اليدان والرجلان والرأس سميت بذلك لأن الجزار يأخذها ، الخزانه : ۱ / ۸۴.

۲- فى ط : «ومثاله» ، تحريف.

۳- بعدها فى د : «أى نصف درهم وربع درهم».

۴- عاد إلى الكلام على البيت «يا تيم تيم عدى ..».

۵- هذا أحد قولى المبرد فى تخريج نصب الاسمين فى نحو «يا تيم تيم عدى» ، والقول الثانى هو أن «تيم» الأول مضاف إلى عدى وأن «تيم» الثانى مقحم للتوكيد ، انظر المقتضب : ۴ / ۲۲۷ وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۳۵.

۶- هذا قول سيبويه ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۰۶ وهناك قولان آخران قال بهما السيرافى والأعلم ، انظر تعليق السيرافى على الكتاب

: ۲ / ۲۰۶ ، وتحصيل عين الذهب : ۱ / ۲۶ وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۳۵. ووردت كلمه «محذوف» فى ط : «المحذوف».

والجواب عن الأوّل (١) أنّا لمّا (٢) حذفنا المضاف إليه من الثانى بقى الاسم غير تامّ ، فأخّر المضاف إليه الأوّل ليكون الثانى [تامّا](٣) من حيث اللّفظ ، ويكون الأوّل تامّا بما بعده (٤) ، / وهما الاسمان جميعا ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «يا تيم عدىّ تيم» لم يكن مستقيما ، لأنّه لم يتمّ ولم يعوّض عن تمامه ، وإذا أخّرت فقلت : «يا تيم تيم عدىّ» عوّضت عن عدىّ المحذوف لفظا مثله ، وصار «تيم عدىّ» بالنسبه إلى الأوّل كالتّمام ، فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير.

وأما الرّفع (٥) فعلى أن يكون ناداه علما مفردا ثمّ أتى بالمضاف إمّا عطف بيان وإمّا بدلا ، وإمّا تأكيدا وإمّا منصوبا بفعل مقدّر تقديره : أعنى تيم عدىّ أو على إضمار حرف النداء (٦) ، وأنشد (٧) بيت جرير (٨) :

يا تيم تيم عدىّ لا أبا لكم

لا يلقينّكم فى سوءه عمر

على الوجهين (٩) ، يريد عمر بن لجأ ، يحرّض (١٠) قومه عليه ، لأنّه يقول : أنا أهجوكم بسببه ، وبعده (١١) :

أحين كنت سماما يا بنى لجأ

وحاضرت بى عن أحسابها مضر

١- أى قوله : «لأدّى إلى أن يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على متقدم».

٢- فى د : «لو».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- بعدها فى د : «وهو تيم الثانى وعدى».

٥- عاد ابن الحاجب إلى الكلام على قول الزمخشرى : «ففيه وجهان» بعد أن تكلم على الوجه الأول وهو النصب ، وكان قد ذكر أن الوجهين هما : النصب والضم ، وأطلق الرفع هنا وأراد به الضم ، وهو بذلك يجارى الكوفيين فى إطلاقهم الرفع على المعرب والمبنى ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٢. وعباره الزمخشرى : «والثانى أن يضم الأول» ، المفصل : ٤٣.

٦- سقط من ط ، من قوله : «وإما تأكيدا» إلى «النداء».

٧- أى : الزمخشرى.

٨- البيت فى ديوانه : ١ / ٢١٢ ، والكتاب : ١ / ٥٣ ، والمقتضب : ٤ / ٢٢٩ ، والخزانه : ١ / ٣٥٩.

٩- أى على النصب والضم ، المفصل : ٤٢ - ٤٣ وانظر المقتضب : ٤ / ٢٢٩.

١٠- فى د : «عرض» ، تحريف.

١١- البيت فى ديوان جرير : ١ / ٢١١ ، وهو قبل البيت السابق وبينهما أحد عشر بيتا.

حاضرت (۱) أی : غالبت ، فأجابه عمر بن لجأ (۲) :

لقد كذبت وسوء القول أكذبه

ما حاضرت بك عن أحسابها مضر

ألست نزوه خوّار على أمه

لا يسبق الحلبات اللّؤم والخور

ما قلت من هذه إنّی سأنقضها

يا بن الأتان بمثلی تنقض المرر

وكذلك ينشد (۳) :

يا زيد زيد اليعملات الذّبّل

تطاول اللّيل عليك فانزل

والمبرّد يقول : هو لابن رواحه (۴).

۱- فی ط : «خاطرت» وكذا فی ديوان جرير ، وخاطره على كذا : راهنه ، وقال البغدادی : «ويروى وحاضرت بالحاء المهمله والضاد المعجمه ، يقال : حاضرته عند السلطان وهو كالمغالبه والمكابره». الخزانه : ۱ / ۳۶۰.

۲- ورد البيتان الأول والثانی فی شعر عمر بن لجأ التيمی : ۹۵ ، وورد البيت الثالث ص : ۹۶ من شعره وبينه وبين البيتين سبعه أبيات ، والأبيات الثلاثه متتاليه فی طبقات فحول الشعراء : ۴۲۷ - ۴۲۸ والخزانه : ۱ / ۳۶۱ ، والنزوه : مصدر نزا الذكر على الأنثى والخوّار من الخور وهو ضعف القلب والعقل ، والمرر : جمع مرّه ، ومرّه الحبل : طاقته ، اللسان (مرر) والخزانه : ۱ / ۳۶۰.

۳- نسب البيتان فی الكتاب : ۲ / ۲۰۵ - ۲۰۶ والمفصل : ۴۲ ، وشرحه لابن يعيش : ۲ / ۱۰ ، والمقاصد : ۴ / ۲۲۱ إلى بعض ولد جرير ، وصحّح البغدادی نسبتهما إلى عبد الله بن رواحه وقال : «وهذا البيت لعبد الله بن رواحه الصحابی رضی الله عنه لا لبعض ولد جرير» الخزانه : ۱ / ۳۶۲ ، وهما فی ديوان عبد الله بن رواحه : ۹۹ - ۱۰۰ ، ووردا بلا نسبه فی المنصف : ۳ / ۱۶ واللسان (عمل) والمغنی : ۵۰۹ ، واليعملات : الإبل القويه على العمل جمع يعمله ، والذّبّل : جمع ذابل أی ضامره. الخزانه : ۱ / ۳۶۲.

۴- بل نسبه المبرد إلى عمر بن لجأ فی الكامل : ۳ / ۲۱۷ ، ولم ينسبه فی المقتضب : ۴ / ۲۳۰ ، ولم أجد البيت فی شعر عمر بن لجأ ، وهو لابن رواحه كما تقدّم.

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

«فصل : وقالوا فى المضاف إلى ياء المتكلّم» إلى آخره

قال الشيخ : فى ياء الإضافه قولان : أحدهما : أنّ أصلها الفتح وجاء السّكون (۱) تخفيفا ، وهو الأكثر والأظهر ، وثانيهما : أنّ أصلها أن تكون ساكنه ، وفتحت تقويه لها لضعفها وخفائها (۲).

ودليل الوجه الأوّل أنّها اسم على حرف واحد ، فيجب أن يبنى على حركه كسائر الأسماء التى هى على حرف واحد ، كالكاف فى «ضربتك» وما أشبهه ، ولو قلنا : مضمر على حرف واحد لكان أيضا حسنا ، ويرد على هذا القول أنّ فى الأسماء أسماء مفرده مبنيّه على السكون كالواو فى «ضربوا» (۳) وشبهه ، فنقول على هذا : مضمر (۴) هو حرف مدّ ولين ، فوجب أن يبنى على السّكون قياسا على الواو فى «ضربوا» ، ويمكن أن يفرق بينهما من حيث إنّ الواو يستثقل عليها الحركه بعد الحركه ، وليس كذلك الياء ، ألا تراهم يقولون : «رأيت القاضى» و «لن تشترى» فى الأسماء والأفعال ، ولا يقولون «رأيت قلنسوا» (۵) ، ولكن يقولون : «لن يدعو» فى الأفعال دون الأسماء لأنّ الأفعال تتحمّل ما لا تتحمّله الأسماء ، فدلّ على / أنّه لا يلزم من (۶) تحريك الياء تحريك الواو لما ظهر من الفرق بينهما.

وقد توهّم قوم أنّ شرط الحذف فى نحو «يا غلام» أن لا يكون بعده ما يحصل به ستّ حركات ، وليس بمستقيم ، ثمّ علّله بأنّ اجتماع ذلك معدوم فى كلام العرب (۷) ، وهو غلط ثان ، ولو علّل بأنّ حذف الياء من مثل ذلك فى «يا غلام» (۸) أثقل من إثباتها لكان للتعليل وجه ، ولا يختلف فى جواز «عمر ضرب فرسه» (۹) ، و «أكل (۱۰) عمر وشرب» ، وهذه عشر حركات ، وإنّما

۱- فى د : «والسكون» وسقط «جاء» وهو خطأ.

۲- انظر سر صناعه الإعراب : ۷۷۸ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۲۷ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۷ ، والأشمونى : ۲ / ۲۸۲.

۳- فى د : «فى نحو ضربوا».

۴- فى ط : «المضمر».

۵- بعدها فى د : «بل قلنس ، كما قالوا فى جمع دلو أدل» ، وانظر الكتاب : ۴ / ۳۸۴ ، والمنصف : ۲ / ۱۲۰.

۶- فى ط : «فى» تحريف.

۷- بعدها فى د : «كأربع حركات متواليه فى كلمه واحده».

۸- سقط من د. ط : «يا غلام».

۹- فى د : «ضرب عمرو فرسه» تحريف.

۱۰- فى د : «وكذلك أكل ..».

يمتنع خمس حركات فصاعدا فى الشعر لفوات الوزن المقصود (۱).

وزعم سيبويه أنّ بعض العرب يقول : «يا ربّ» و «يا غلام» ، ومرادهم «يا ربّ» و «يا غلام» (۲) ، ووجهه أنّهم لمّا حذفوا شابه المفرد فجعلت حركته حركته.

قوله : «والتاء فى يا أبت ويا أمّت» إلى آخره.

قال الشيخ : للناس فيه مذهبان ، مذهب أهل الكوفه أنّ التاء للتأنيث ، وياء الإضافه مقدّره بعدها ، كأنّه قال : يا أبتى ويا أمّتى ، ومذهب البصريين أنّ تاء التأنيث عوض عن ياء الإضافه (۳) ، واستدلّوا بوجهين : أحدهما : أنّها تقلب هاء ، ولو كانت ياء الإضافه مقدّره بعدها لم يجز قلبها هاء ، لأنّها حينئذ متوسّطه ، والمتوسّطه لا تقلب هاء.

والآخر : هو أنّه لو لم تكن عوضا لجاز أن يجمع بينها (۴) وبين الياء ، فيقال : يا أمّتى ، كما يقولون : يا ضاربتى ، فلمّا لم يقولوا : يا أمّتى دلّ على أنّها عوض عنها.

ومن كسر التاء وهو الأكثر فلأنّها مناسبه للحرف المبدل منه التاء ، فكانت أولى ، ومن فتح - وهى (۵) عن ابن عامر - فلأنّها حركه الحرف المبدل منه (۶) ، وزعم قوم أنّ «يا أبت» فرع «يا أبتا» فحذف الألف وكسرت التاء (۷) ، وليس بشىء (۸).

۱- بعدها فى د : «ويوجد أربع حركات كما فى فعله».

۲- قال سيبويه : «وبعض العرب يقول : يا ربّ اغفر لى ، ويا قوم لا تفعلوا ، وثبات الياء فيما زعم يونس فى الأسماء». الكتاب : ۲ / ۲۰۹.

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۲۱۱ ، والمقتضب : ۳ / ۱۶۹ ، ۴ / ۲۶۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۰۴ - ۱۰۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۸.

۴- فى ط : «بينهما» ، تحريف.

۵- سقط من د : «وهى».

۶- قال ابن الجزرى فى سوره يوسف : «يا أبت حيث جاء وهو فى هذه السوره ومريم والقصص والصافات ، فقرأ بفتح التاء فى السور الأربع أبو جعفر وابن عامر وقرأ الباقون بكسر التاء فيهن». النشر : ۲ / ۲۸۲ ، وانظر كتاب السبعه فى القراءات : ۳۴۴ ، والتيسير : ۱۲۷ ، والكشاف : ۲ / ۳۰۱ - ۳۰۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۷۵ ، والإتحاف : ۲۹۹.

۷- سقط من ط : «وكسرت التاء».

۸- ذكر ابن جنى أن أبا عثمان المازنى قال فى قوله سبحانه «يا أبت» أنه أراد : يا أبتا ، فحذف الألف. انظر الخصائص : ۲ / ۲۹۳ ، ۳ / ۱۳۵ ، والبغداديات : ۲۲۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۷۵ - ۷۶ ، ونقل الرضى عن الأندلسى أن أصل يا أبت ويا أمت يا أبتا ويا أمتا ، وضعّفه. انظر شرحه للكافيه : ۱ / ۱۴۸.

وقوله : «يا بن أمّى» إلى قوله «جعلوا الاسمين كاسم واحد»

يعنى أنّهم جعلوا «ابن» المضاف إلى «أمّ» وابن المضاف إلى «عمّ» لمّا أضافوهما إلى ياء المتكلّم كاسم واحد أضيف إلى ياء المتكلّم ، حيث عاملوهما فى التخفيف معاملته (١) لمّا كثر قولهم : «يا بن أمّى» و «يا بن عمّى» بخلاف «يا غلام عمّى» و «يا غلام أمّى» لقلّته ، وجاز الفتح فى «يابن أمّ» و «يا بن عمّ» لزياده استثقاله ، فبولغ فى تخفيفه بأكثر من تخفيف / «يا غلام».

وزعم قوم أنّه فرع على «يابن أمّا» فخفّف بحذف الألف ، وهو تعسّف ، وقيل فى تفسير «جعلوا الاسمين كاسم واحد» : يعنى مزجوا (٢) «ابن» مع «أمّ» أو «عمّ» وصيّروهما واحدا فبنيا كخمسه عشر ، ثمّ أضافوا كما أضيف خمسه عشر ، وليس بشىء.

وقيل : جعلوهما كخمسه عشر حيث فتحوا آخر الاسمين (٣) ، ولم يفتحوا فى «يا غلام» فبنوهما معا كما بنى خمسه عشر ، وكلّ ذلك بعيد عن الصواب ، لأنّا قاطعون بأنّ الحركه (٤) فى «يا بن أمّ» بفتح الميم مثلها فى «يابن أمّى» بإثبات الياء ، فكيف يستقيم أن يبنى الاسم مع التركيب بغير موجب.

فإن زعم [زاعم](٥) أنّهم قالوا : «بادى بدا» و (٦) «ذهبوا أيدى سبأ» بالبناء مع أنّ أصله معرب ، لمّا صار الاسمان كاسم واحد ، فكذلك هذا لمّا صار «ابن أمّ» عباره عن القريب (٧) - وإن لم يقصد إضافته - جرى مجرى ذلك.

قيل له : لو لا السّكون فى «بادى» و «أيدى» لم يقل أحد بذلك ، ولكنّهم لمّا سكّنوا أمكن أن يقال ، وأيضا فإنّ مثل ذلك موجب لبناء الأوّل خاصّه ، فأين موجب بناء الثانى [الذى هو أمّ فى «يابن أمّ»](٨).

١- فى ط : «عاملوها بالتخفيف معاملتها» ، تحريف. وفى د : «معامله المضاف».

٢- فى د : «بنوا» تحريف.

٣- هو مذهب سيبويه والمبرد والبصريين ، انظر الكتاب : ٢ / ٢١٤ ، والمقتضب : ٤ / ٢٥١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٧٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٦ - ١٣٧ ، والأشمونى : ٣ / ١٥٧.

٤- فى د : «الفتحه».

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى ط : «أو».

٧- فى ط : «القرب» ، تحريف.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فصل فی المندوب

قال الشیخ : هو المتفجّع علیه بیا أو وا ، واختصّ بوا ، وحکمه فی الإعراب والبناء حکم المنادی (۱) ، وتوابعه کتوابعه ، تقول : «وا زید الظریف» نصبا ورفعا (۲) ، کأنّهم أخرجوه مخرج المنادی فی اللّفظ ، لیکون أبلغ فی التّفجّع ، ولذلک کان الأفصح الإتیان بالمدّه فی آخره (۳) ، وإنّما قالوا : ألف (۴) ، وقد یکون غیر ألف (۵) ، لأنّها الغالب ، وإنّما یعدل إلی غیرها لغرض ، ولا یخلو من أن یکون آخره حرکه أو سکونا ، فإن کان حرکه فلا یخلو إمّا أن تکون إعرابا أو بناء ، فإن کانت إعرابا فلیس إلّا الألف ، کقولک : وا زیداه ، وا عبد المطّلباه ، وا غلام أحمداه ، بخلاف مدّه الإنکار ، فإنّک تقول فیها : عبد المطلبیه بالیاء ، [لأنّه مضاف إلیه](۶) ومدّه التذکّر أیضا [کما یقال : جاءنی الرجلوه ، ورأیت الرجلاه ، ومررت بالرجلیه](۷) ، فإنّک تأتی بها علی حسب حرکه الآخر کائنه ما کانت ، فإن کانت حرکه الآخر بناء (۸) أتبعتها مدّه من جنسها ، فقلت فی : حذام : وا حذامیه وفی أمیر المؤمنین : وا أمیر المؤمنیناه ، وفی غلامک للمرأه المخاطبه : وا غلامکیه / وإن کان آخره ساکنا فلا یخلو إمّا (۹) أن تکون مدّه أو غیر ذلک ، فإن کانت مدّه استغنی بها ، فتقول فیمن اسمه «اضربی» (۱۰) : وا اضربیه ، وفی «غلامه» : وا غلامهوه ، وفی «غلامکما» : وا غلامکماه ، ولا فرق بین الواو المقدّره والمحقّقه [فی آخر الکلمه](۱۱) ، فلذلک قلت فی : «وا غلامکم» فیمن أسکن المیم : وا غلامکموه ، لأنّ الواو مراده عنده ، فلذلک وجب الضّمّ فی قولک : «غلامکم الیوم» ردّا للمیم إلی أصلها ، کما وجب فی «مذ الیوم» کذلک (۱۲).

۱- کذا عرف ابن الحاجب المندوب ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۶.

۲- سقط من د : «تقول : وا زید الظریف نصبا ورفعا».

۳- انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۶.

۴- فی د : «الألف».

۵- فی د : «الألف».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی ط : «الآخر حرکه بناء».

۹- فی د : «من».

۱۰- فی د : «اضرب» ، تحریف.

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۲- بعدها فی د : «وإن کان القیاس مذ الیوم بکسر الذال» ، یجوز الضم والکسر والضم أعرف ، انظر الجنی الدانی : ۳۰۴.

فأمّا إلحاق الألف فی المعربات فلأنّها أسماء بمنزله زید وعمرو ، ولا لبس فیها ، فألحقت (۱) الألفات فی آخرها ، کما ألحقت بزید وعمرو.

وأمّا إلحاق الیاء والواو فلخوف الالتباس ، ألا تری أنّک لو قلت فی «غلامک» : وا غلامکاه لالتبس المذکّر بالمؤنّث ، ولو قلت فی (۲) «غلامکم» (۳) : وا غلامکماه لالتبس المثنّی بالمجموع ، ثم أجری مبنیّ الآخر (۴) مجری واحدا.

وأمّا اختیارهم فی «وا غلامی» بإسکان الیاء وا غلامیاه ، فلأنّ أصله الفتح فردّت إلیه ، وجوّز المبرّد : وا غلاماه (۵) ، ولیس بجیّد.

و «وا غلامیه» أوجه (۶) ، إمّا بناء علی أنّ أصلها السّکون ، فلا إشکال ، ألا تری أنّک لو قلت فیمن اسمه «اضربی» (۷) أو «اضربوا» لقلت : «وا اضربیه» ، و «وا اضربوه» ، وإمّا بناء علی أنّ السّکون العارض (۸) کالأصلیّ فی هذا الباب ، بدلیل أنّک إذا قلت فیمن اسمه مثنّی أو معلّی قلت : وا مثنّاه ووا معلّاه ، ولا تردّ الألف إلی أصلها ، فکذلک قیاس الیاء بعد سکونها بخلاف التثنیه ، فإنّک تقلبها للزوم ألف التثنیه للاسم المثنّی.

وأمّا مثل «قنّسرون» (۹) فقال سیبویه : وا قنّسروناه (۱۰) ، وقال الکوفیّون : وا قنّسریناه (۱۱) ، وهما جائزان فی التّحقیق بناء علی أنّ إعرابه بالحروف أو بالحرکات.

۱- فی د : «فلحقت».

۲- سقط من د من قوله : «غلامک» إلی «فی» وهو خطأ.

۳- فی د : «وا غلامکم».

۴- بعدها فی د : «مثل حذام».

۵- صرح المبرد بهذا فی المقتضب : ۴ / ۲۷۰ وانظر تعلیق السیرافی علی کتاب سیبویه فی حاشیه الکتاب : ۲ / ۲۲۲ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۶.

۶- انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۷.

۷- فی د : «اضرب» ، تحریف.

۸- فی د : «العارضی».

۹- قنّسرون ، وقنّسرین وقنّسرون وقنّسرین : کوره بالشام ، اللسان (قنسر).

۱۰- انظر الکتاب : ۲ / ۲۲۶.

۱۱- انظر الإنصاف : ۳۲۴ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۸.

ولو سمّيت باثنى عشر ، فقال سيبويه : واثنا عشراه ، لأنّه عنده اسم مفرد ، فوجب أن يكون حاله حال المرفوع (۱) ، وقال الكوفيّون : واثنى عشراه (۲) ، لأنّه عندهم فى حكم المضاف ، فوجب أن يكون منصوبا ، والخلاف جار فى قنّسرون ، واثنى عشر ألحقت (۳) الألف أو لم تلحق.

قوله : «ولا يلحق الصّفه عند الخليل» (۴) لأنّ الاسم المتفجّع عليه قد تمّ / والصّفه ليست من جملته ، وإنّما هى اسم آخر جىء به لمعنى آخر ، وهو التوضيح وليس كالمضاف والمضاف إليه ، لأنّه جعل دالا (۵) على المسمّى بجملته ، فالمضاف إليه مع المضاف كالدّال من زيد ، فكما لحقت العلامه الدّال من زيد فكذلك ههنا ، وليس كذلك الصّفه.

ومذهب يونس جواز ذلك (۶) ، وقال : إنّهما كشىء واحد كالمضاف مع المضاف إليه ، وقد ظهر الفرق بينهما ، وقال الخليل : لو جاز «وا زيد الظريفاه» لجاز «جاء زيد الظريفاه» (۷) ، وتقريره أنّه لو جاز للحقت العلامه ما ليس باسم مندوب ، وإذا لحقت العلامه ما ليس بمندوب جاز إلحاقها فى «جاء زيد الظريفاه» (۸) وإن لم يكن مندوبا ، وقد نقل عن يونس أنّه يجيز «وا زيد أنت الفارس البطلاه» وهذا أبعد ، وقد احتجّ يونس بقولهم : «وا جمجمتىّ الشّاميّتيناه» (۹) والجماجم : الرّؤوس ، والشّاميّتين صفه للجمجمتين ، وهذا إن (۱۰) صحّ فشاذّ لا يعمل (۱۱) عليه.

قال : «ولا يندب إلّا الاسم المعروف» ، أى : الدّالّ على المندوب بخصوص لفظه ، فأمّا

۱- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۵ ، وهذا مذهب البصريين.

۲- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۵۸ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۵ ، وأجاز ابن كيسان الوجهين.

۳- فى ط : «لحقت».

۴- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۵ - ۲۲۶.

۵- فى ط : «أوالا» ، تحريف.

۶- ندبه الصفه قول يونس والكوفيين ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۶ والأصول فى النحو : ۱ / ۳۵۸ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ۲ / ۲۲۶. وعقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى إلقاء علامه الندبه على الصفه. الإنصاف : ۳۶۴ - ۳۶۵.

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۵.

۸- فى د : «لجاز لحاقها فى وا زيد الظريفاه» ، تحريف.

۹- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۵ - ۲۲۶ والمقتضب : ۴ / ۲۷۵ وأسرار العربيه : ۲۴۴ - ۲۴۵.

۱۰- فى ط : «لو» تحريف.

۱۱- فى ط : «يحمل».

النكرات وأسماء الإشاره (۱) فليست من هذا القبيل ، لأنّ النّادب غرضه الجؤار (۲) والتّضرّع (۳) بذكر من يتفجّع عليه ، إمّا لتعريفه أو لإقامه عذره فى ذلك ، ولا يحصل هذا المعنى إلّا أن يكون الاسم كما ذكرنا ، ولا فرق بين أن يكون علما أو كالعلم ، وعلى ذلك نزّل «وا من حفر بئر زمزماه» منزله قولك «وا عبد المطّلباه» (۴).

قال الخليل : وكما لا يقال : وا من لا يعنينى أمرهوه ، ولا يعذر من يتفجّع بذلك ، لا يعذر من يتفجّع ويبهم (۵) ، يعنى أنّه لا يعرف من لا يعنيه (۶).

۱- سقط من د : «وأسماء الإشاره».

۲- فى ط : «الجوز» تحريف.

۳- سقط من ط : «والتضرع».

۴- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۳۶۲ - ۳۶۴ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى ندبه النكره والأسماء الموصوله.

۵- فى د. ط : «بمبهم». وما أثبت موافق لما جاء فى الكتاب : ۲ / ۲۲۸.

۶- تصرف ابن الحاجب بعباره الخليل ، وانظر الكتاب : ۲ / ۲۲۸.

«فصل : ويجوز حذف حرف النداء عمّا لا يوصف به أىّ».

قال الشيخ : ذكر (۱) القيد ، وهو مشعر بالعلّه (۲) ، ووجه التعليل به أنّ قولك : «يا رجل» أصله : يا أيّها الرجل و «يا هذا الرجل» أصله : يا أيّهذا الرجل ، فحذفوا الألف واللّام استغناء عنهما بيا ، وحذفوا أىّ لأنّهم ما أتوا بها إلّا وصله إلى نداء ما فيه الألف واللّام ، فبقى «يا رجل» ، فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء فيخلّوا بحذف أشياء كثيره ، وفى قولك : «يا زيد» وشبهه لم يحذف منه إلّا حرف النداء ، فلا يلزم من جواز / حذف شىء واحد جواز حذف أشياء متعدّده.

ومن الناس من قال : لم يجز الحذف فى قولك : «يا رجل» لبقائه مبهما ، وفى قولك : «يا زيد» جاز لكونه غير مبهم ، فلا يلزم من جواز الحذف فى الموضع الذى يعلم المنادى فيه جواز الحذف فى الموضع الذى لا يعلم (۳).

وأورد على هذا قولهم : «هذا» ، فإنّه فيه تعريف يرشدنا إلى المقصود بالنداء ، فليجز كما جاز قولك : زيد فى «يا زيد» (۴).

وأجيب عنه بأنّما قلنا ذلك لأنّه إذا حذف بقى مبهما ، و «هذا» هو مبهم أيضا ، ولذلك يسمّيه النحويّون مبهما ، وما ذاك إلّا لتردّده بين أشياء متعدّده عند الإشاره ، وليس بشىء ، لأنّا نجوّز أن نقول : غلام هذا ، وإن كان أقلّ تعريفا من قولك : هذا ، لأنّه يتردّد (۵) بين المشار إليهم والغلمان جميعا ، فكان بالمنع أولى ، ولم يمنع فدلّ (۶) على أنّ الجواب ليس بشىء ، والله أعلم بالصّواب.

وأمّا «أصبح ليل» فلجريه مثلا (۷) ، يضرب فى شدّه طلب الشىء ، وقيل : أوّل من قاله امرأه

۱- فى د : «قد ذكر».

۲- فى د : «بالغلبه» ، تحريف.

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۲۳۰ والمقتضب : ۴ / ۲۵۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۵۹ - ۱۶۰.

۴- سقط من ط : «يا زيد» ، خطأ.

۵- فى ط : «تردد».

۶- فى ط : «ولما لم يمنع دل».

۷- انظر : الكتاب : ۲ / ۳۲۶ والمقتضب : ۴ / ۲۶۱ وجمهره الأمثال : ۱ / ۱۹۲ - ۱۹۳ ومجمع الأمثال : ۱ / ۴۰۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۶۰.

طرقها امرؤ القيس ، وكان مبغّضا للنّساء (۱) ، فجعلت تقول : أصبحت يافتى ، فيقول : لا ، فرجعت إلى خطاب اللّيل ، كأنّها تستعطفه لفرط تضجّرها منه (۲) ، فقالت : أصبح ليل.

و «افتد مخنوق» مثل للحضّ على تخليص النفس من الشّدائد (۳) ، و «أطرق كرا» مثل لمن يتكلّم وبحضرته من (۴) أولى منه بذلك (۵) ، كأنّ أصله خطاب للكروان (۶) بالإطراق لوجود النّعام ، ولذلك يقال : إنّ تمامه (۷) :

..... أطرق كرا

إنّ النّعام فى القرى

ويقال : إنّ الكروان يخاف من النّعام (۸) ، وكرا مرخّم على لغه من يقول : يا حار فى «يا حارث» (۹) ، بالضّمّ (۱۰) ، وقول العجّاج شاذّ ، يقال : إنّه كان يصلح حلسا له (۱۱) ، فمرّت به جاريه ، فألحّت بالنّظر (۱۲) إليه متعجّبه فقال (۱۳) :

جارى لا تستنكرى عذيرى

سيرى وإشفاقى على بعيرى

وحذرى ما ليس بالمحذور

۱- سقط من ط : «للنساء» ، خطأ.

۲- سقط من ط : «منه».

۳- انظر : الكتاب : ۲ / ۳۲۶ والمقتضب : ۴ / ۲۶۱ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۷۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۶۰.

۴- سقط من د. ط : «من».

۵- انظر الكامل للمبرد : ۲ / ۵۶ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۴۳۱ - ۴۳۲ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۶۰. وقال ابن قتيبه : «هذا مثل يضرب للرجل الحقير الصغير القدر يتكلم فى الأمر الذى غيره أولى بالكلام فيه». المعانى الكبير : ۱ / ۲۹۴.

۶- فى ط : «الكروان».

۷- قال البغدادى : «وهذا بيت من الرجز ، وهو مثل ، وصوابه «أطرق كرا» مرتين ، الخزانه : ۱ / ۳۹۴.

۸- من قوله : «وأطرق كرا» إلى «النعام» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۹۴ عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

۹- سقط من ط : «فى يا حارث».

۱۰- انظر الكتاب : ۱ / ۱۸۸.

۱۱- بعدها فى د : «لأجل ناقته».

۱۲- فى د : «فألحت الجاريه بالنظر».

۱۳- الأبيات الثلاث فى ديوان العجاج : ۱ / ۳۳۲ ، والبيت الأول فى الكتاب : ۲ / ۲۳۰ - ۲۳۱ ، والمقتضب : ۴ / ۲۶۰ ، والأول

والثانى فى المقاصد للعينى : ۴ / ۲۷۸ ، والخزانه : ۱ / ۲۸۳ ، ووردا بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۸. والعذير : الأمر الذى يحاوله الإنسان فيعذر فيه. المقاصد : ۴ / ۲۷۸.

وعـذيرى : مبتـدأ خبره ما بعده (١) ، أو مفعول بتستنكرى ، وما بعـده إمّا خبر مبتـدأ (٢) محـذوف أى : عـذيرى ، وإمّا بدل من عذيرى المذكور (٣).

والـتزموا حـذفه فى «اللهمّ» ، لأـنّ الميم عوض عنه (٤) عنـد البصـريّين : وقـال الفراء : أصـله : يا الله أمّنا بخير (٥) ، ثمّ كـثر حتى خفّف (٦) / ، وهو بعيد جدّا (٧).

وقوله (٨) :

إنّى إذا ما حدث ألّما

أقول يا اللهمّ يا اللهّما

١- نقل البغدادى فى الخزانه : ١ / ٢٨٣ هذا الوجه عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

٢- سقط من ط : «مبتدأ» ، خطأ.

٣- انظر الخزانه : ١ / ٢٨٣.

٤- سقط من د : «عنه».

٥- بعدها فى د : «أى اقصدنا بالخير».

٦- فى د : «حذف». تحريف.

٧- سـاق الفراء مـذهب البصـريين وقـال : «ونرى أنها كلمه ضم إليها «أمّ» يريـد : يا الله أمّنا بخير ، فكثرت فى الكلام فاختلطت». معانى القرآن : ١ / ٢٠٣ ، وانظر الكتاب : ٢ / ١٩٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ والإنصاف : ٣٤١ - ٣٤٧ والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٩ - ٤٥٢.

٨- ورد البيتـان فى المقتضب : ٤ / ٢٤٢ وأمالى ابن الشـجرى : ٢ / ١٠٣ والإنصاف : ٣٤١ وأسرار العربيه : ٢٣٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٦ بلا نسـبه ، ونسـبهما العينى إلى أبى خراش الهـذلى وقال : «وقبله : إن تغفر اللهمّ تغفر جمّا وأىّ عبد لك لا ألمّا المقاصد : ٤ / ٢١٦. وردّ البغدادى هذه النسـبه وقال : وهذا البيت أيضا من الأبيات المتداوله فى كتب العربيه ولا يعرف قائله ولا بقيته ، وزعم العينى أنه لأبى خراش وأنشـد قبله : إن تغفر .. البيتان ، وهذا خطأ فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين له ، وليس هو لأبى خراش ، وإنما هو لأميه بن أبى الصـلت ، قاله عنـد موته ، وقـد أخذه أبو خراش وضـمّه إلى بيت آخر». الخزانه : ١ / ٣٥٨. وانظر شـرح أشعار الهذليين : ١٣٤٦ ، وبحث الـدكتور عبد الحفيظ السـلطى فى ديوان أميه بن أبى الصـلت : ١٦١ - ١٦٣.

وقوله (۱) :

وما عليك أن تقولى كلّما

صلّيت أو سبّحت يا اللهمّا

اردد علينا شيخنا مسلّما

من حيثما وكيفما وأينما

فإنّنا من خيره لن نعدما

محمول على الضّروره مع كونه مجهولا.

وفى جواز وصف «اللهمّ» خلاف ، جعله سيبويه لمّا كان مخصوصا بالنداء مثل «يا هناه» (۲) ، وجوّز قوم وصفه كما يوصف «يا (۳) الله» (۴) ، واستدلّوا بمثل (قُلِ اللهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ)(۵)(قُلِ اللهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)(۶) ، وحمله سيبويه على نداء ثان (۷).

۱- الأبيات الثلاثه الأولى فى معانى القرآن للفراء : ۱ / ۲۰۳ والإنصاف : ۳۴۲ ، وأسرار العربيه : ۲۳۳ ، والخزانه : ۱ / ۳۵۹ بلا نسبه ، وقال البغدادى : «هذا الرجز مما لا يعرف قائله ، وزاد بعد هذا الكوفيون : من حيثما .. البيت .. فإننا .. البيت» وقال أيضا : «ما استفهاميه والمعنى على الأمر ، وصليت بمعنى دعوت ، والشيخ هنا : الأب أو الزوج ، وقوله : من حيثما أى : من حيثما يوجد ، والخير هنا : الرزق والنفع». الخزانه : ۱ / ۳۵۹.

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۶.

۳- فى د : «يوصف فى يا ..».

۴- مذهب سيبويه والخليل عدم جواز وصفه ، وأجاز المبرد والزجاج وصفه ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۶ والمقتضب : ۴ / ۲۳۹ ومعانى القرآن وإعرابه : ۱ / ۳۹۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۶.

۵- آل عمران : ۳ / ۲۶ ، وتتمه الآيه (تُؤْتِى الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ ..) ..

۶- الزمر : ۳۹ / ۴۶ ، وتتمه الآيه : (عالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهادَهِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِى ما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ).

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۶.

[الاختصاص]

«فصل : وفی کلامهم ما هو علی طریقه النداء ویقصد به الاختصاص لا النداء»

قال الشیخ : اعلم أنّ فی کلامهم جملا لمعان فی الأصل ، ثمّ ینقلونها إلی معان أخری (۱) مع تجریدها عن أصل معناها الأصلیّ ، وهذا فی أبواب :

منها : أنّ «أفعل» صیغه الأمر فی الأصل ، ثمّ نقلت إلی معنی التّعجّب ، کقوله تعالی : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)(۲) ، لم یقصد به ههنا إلی أمر ، وإنّما قصد به (۳) التّعجّب (۴) ، وکذلک قولهم : «ما أحسن زیدا» أصله إمّا خبر وإمّا استفهام علی الخلاف (۵) ، ثمّ نقل إلی التّعجّب ، وکذلک قولهم (۶) : «أقمت أم قعدت» سؤال عن تعیین مع التسویه بینهما ، ثم نقل إلی الخبر بمعنی (۷) التسویه من (۸) غیر سؤال ، کقولک : «سواء علیّ أقمت أم قعدت» ، وکذلک قولهم : «أیّها الرجل» أصله تخصیص المنادی لطلب إقباله علیک ، ثم نقل إلی معنی الاختصاص مجرّدا عن معنی طلب الإقبال فی قولک : «أمّا أنا فأفعل کذا أیّها الرجل» (۹).

وکلّ ما ینقل من باب إلی باب فإنّ إعرابه یکون علی حسب ما کان علیه ، فلذلک تقول فی قولک : «أکرم بزید» أکرم : فعل أمر ، وتقول فی «أیّها (۱۰) الرجل» : أیّ هنا منادی مفرد ، والرجل صفه له ، کما تقول فی المنادی الحقیقیّ.

۱- فی د. ط : «أخر».

۲- مریم : ۱۹ / ۳۸ ، وتتمه الآیه (یَوْمَ یَأْتُونَنا لکِنِ الظَّالِمُونَ الْیَوْمَ فِی ضَلالٍ مُبِینٍ).

۳- سقط من ط : «به».

۴- انظر إعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۴۵۴ ، والکشاف : ۲ / ۳۸۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۳۴ - ۳۵.

۵- نسب ابن مالک إلی الکوفیین القول بأن «ما» التعجبیه استفهامیه ، وذهب الفراء وابن درستویه إلی أنها استفهامیه دخلها معنی التعجب. انظر شرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۳۲ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۳۳.

۶- سقط من د من قوله : «ما أحسن» إلی «قولهم» ، خطأ.

۷- فی د : «مع».

۸- فی ط : «عن» ، تحریف.

۹- بعدها فی د : «یرید المنادی بیا أیها الرجل نفسه لا مخاطبا غیره».

۱۰- فی د : «یا أیها».

ثمّ لفظ الاختصاص قد يكون اللّفظ المختصّ بالنداء ، فيكون لفظه لفظ النداء ، كقولك : «أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل» ، ومنه ما ليس على لفظ النداء ، كقولك : نحن العرب [أقرى الناس للضيف](۱) ، فهذا لا يكون إعرابه إلّا بما يقتضيه فى نفسه ، لأنّه لا / يصحّ أن يكون منقولا عن النداء ، ومنه ما يحتمل الأمرين كقولك : إنّا معشر العرب ، فجائز فى إعرابه الأمران جميعا (۲) ، إلّا أنّ الأولى أن يقال : منصوب نصب «العرب» ، إذ النقل عن النداء إلى التخصيص (۳) على خلاف القياس ، فجعله أصلا فى نفسه مع صحّته أولى من جعله منقولا.

وقول أبى سعيد (۴) : «أيّها الرجل» هنا (۵) مبتدأ والخبر محذوف ، أى المراد (۶) ، أو خبر والمبتدأ محذوف ، أى : المراد الرجل ، ليس (۷) بشىء.

ويقع فى بعض النّسخ علامه قطع بين قوله (۸) : «إلّا أنفسهم» وبين «ما كنوا عنه» ، وكأنّ هؤلاء فهموا أنّه استئناف خبره (۹) «كأنّه قيل» (۱۰) أى : كأنّه قيل فيه ، والذى حملهم عليه أنّ عطفه على «أنفسهم» يقتضى المغايره ، وليس بمغاير ، وما ارتكبوه مفسد للمعنى ، لأنّه يكون قوله : «كأنّه قيل» تفسيرا (۱۱) لقوله : «وما كنوا عنه» ، وليس هذا تفسيرا له باتّفاق ، وإنّما هو تفسير لقولهم : «يا أيّها الرجل» ، وإذا تبيّن جعله لما تقدّم وجب العطف ، ويحمل العطف (۱۲) على غير ظاهره فى المغايره أو يجعل «وما كنوا عنه» خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو «ما كنوا عنه» ، فيستقيم.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- بعدها فى د : «النداء والتخصيص».

۳- سقط من ط : «عن النداء إلى التخصيص».

۴- صرح أبو سعيد السيرافى بذلك انظر حاشيه كتاب سيبويه : ۲ / ۲۳۲ ، وانظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۱۶۶ ، والأشمونى : ۳ / ۱۸۷.

۵- فى د : «هذا».

۶- بعدها فى د عباره غامضه.

۷- فى ط : «وليس» ، تحريف.

۸- أى الزمخشرى ، المفصل : ۴۵.

۹- فى ط : «وخبره».

۱۰- من كلام الزمخشرى ، المفصل : ۴۶.

۱۱- فى ط : «تفسير» بالرفع. وهو خطأ.

۱۲- سقط من ط : «ويحمل العطف» خطأ.

وقوله : «إلّا أنّهم سوّغوا دخول اللّام ههنا».

يعنى من غير أن يـذكر «أيّهـا» يريـد : ويلزم النّصب على أصـل الباب (١) ، وذكر (٢) اسم الله تعـالى ليعلم أنّ النّصب لازم فيما يجوز دخول «يا» عليه وفيما لا يجوز (٣) ، إذا لم يدخل عليه «يا» ، وقيل : قوله (۴) :

ويأوى إلى نسوه عطّل

وشعثا مراضيع مثل السّعالى

[يعنى : وأخصّ شعثا ، لأنّه لو كان واو العطف لقيل : وشعث ، وبعده](۵) :

فأوردها مرصدا حافظا

به ابن الدّجى لا طيا كالطّحال

مفيدا معيدا لأكل القنى

ص ذا فاقه ملحما للعيال (۶)

يعنى (٧) : أورد العير (٨) الأتن مرصدا ، أى : مكانا يرصد به الصّائد الوحش ، «حافظا به ابن

١- فى د : «أصل باب الاختصاص».

٢- أى الزمخشرى إذ قـال : «إلا أنهم سوّغوا دخول اللام ههنا فقالوا : نحن العرب أقرى الناس للضـيف ، وبك الله نرجو الفضـل ..» المفصل : ۴۶.

٣- بعدها فى د : «نحو : نحن العرب».

۴- هو أميه بن أبى عائـذ ، والبيت فى شـرح أشـعار الهـذليين : ۵۰۷ والكتـاب : ١ / ٣٩٩ والخزانـه : ١ / ۴١٧ ، ونسـبه العينى فى المقاصد : ۴ / ۶٣ إلى أبى أميه بن أبى عائـذ ، وورد بلا نسبه فى معـانى القرآن للفراء : ١ / ١٠٨ وأمـالى ابن الحاجب : ٣٣٢. وروايته فى شـرح أشـعار الهـذليين : «له نسوه عاطلات الصدو ر عوج مراضـيع مثل السّعالى» وعطلت المرأه : إذا خلا جيدها من القلائد ، والشّعث جمع شـعثاء من شـعث الشـعر من باب تعب : تغيّر وتلبّد ، والمراضـيع : جمع مرضاع بالكسـر وهى التى ترضع كثيرا والسّعالى بفتح السين : جمع سعلاه وهى ساحر الجنّ. الخزانه : ١ / ۴١٨.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- هذان البيتان قبل البيت الشاهد فى شـرح أشعار الهذليين : ۵٠٧ والخزانه : ١ / ۴٢٠ لا بعده. قوله : به أى : بالمرصد ، والدّجى : جمع دجيه وهى بيت الصائـد ، والمفيد : المكتسب ، والمعيد : الذى قد اعتاد صـيد القنيص ، والملحم : اسم فاعل من ألحم إذا أطعم اللحم. الخزانه : ١ / ۴٢٠.

٧- قبلها فى ط : «ويأوى».

٨- «العير : الحمار أيّا كان أهليا أو وحشيّا» اللسان (عير).

الدّجی» یعنی (۱) الصّائد ، ثم أخذ فی صفته «لاطیا کالطّحال» ، أی : ملتصقا بالأرض لیخفی عن الصّید ، ثمّ (۲) وصفه بلزومه للصّید (۳) لفقره ، وقول بعضهم : إنّه قصد تقسیم النّسوه إلی عطّل وشعث یأباه النّصب ، لأنّهما حینئذ فی معنی الصفه الواحده ، فلا یستقیم جری أحدهما وقطع الأخری.

ص: ۲۶۰

۱- فی ط : «أی».

۲- سقط من د : «ثم».

۳- فی د : «الصید».

[الترخيم]

«فصل : ومن خواص الاسم الترخيم»

قال الشيخ : الترخيم من قولهم / : رخّم صوته إذا رقّقه ، وكلام رخيم أى : ضعيف ، وعن الأصمعىّ قال لى الخليل : ما اسم الصوت الضعيف؟ قلت : الترخيم ، فعمل باب الترخيم (١) ، وقد ضعف قول الأصمعىّ بأنّ قبل الخليل جماعه من النحاه كأبى عمرو وابن أبى إسحاق ، ولم ينقل (٢) عنهم اسم غيره ، ولا يضعف بمجرّد (٣) ذلك ، نعم إن صحّ أنّهم تكلّموا فيه بهذا الاسم تبيّن ضعفه ، وإلّا فيجوز أنّهم تكلّموا فيه بغير هذا الاسم ، أو ما تكلّموا فيه أصلا ، وإن ثبت ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنّه لمّا سمع قراءه (٤) ابن مسعود (وَنادَوْا يا مالِكُ)(٥) فى «يا مالك» (٦) قال : ما أشغل أهل النّار عن التّرخيم (٧) ، كان مضعّفا ، والاتّفاق بعيد.

قوله : «إلّا إذا اضطرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء».

يعنى : فيجوز على الوجهين [الفتح والضّمّ](٨) ، وهو مذهب سيبويه (٩) ، وأجازه المبرّد فى الشّعر على لغه «يا حار» بالضّم خاصّه دون الأخرى ، وأنكر ما أجازه سيبويه وغيره (١٠) ، وقد أنشد سيبويه (١١) :

١- حكى ابن منظور ذلك عن الأصمعى. انظر اللسان (رخم).

٢- فى ط : «يقل».

٣- فى ط : «لمجرد».

٤- سقط من د : «قراءه» ، خطأ.

٥- الزخرف : ٤٣ / ٧٧. والآيه : (وَنادَوْا يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ) وانظر : المحتسب : ٢ / ٢٥٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٨١ والإنصاف : ٣٦١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢٨.

٦- سقط من ط : «يا مالك».

٧- هذا كلام الزمخشرى فى الكشاف : ٣ / ٤٩٦.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠.

١٠- انظر المقتضب : ٤ / ٢٥٢ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٨٩ ، ٢ / ٩١ - ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٣٠.

١١- البيت لجرير ، وهو فى ملحقات شرح ديوانه : ١٠٦٩ والكتاب : ٢ / ٢٧٠ والنوادر لأبى زيد : ٣١ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ١٢٦ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٢٨٢ والخزانه : ١ / ٣٨٩ ، وورد بلا نسبه فى الإنصاف : ٣٥٣ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٩١ والأشمونى : ٣ / ١٨٤. والرّمام : جمع رمّه بالضم وهى القطعه الباليه من الحبل ، والشاسعه : البعيده. الخزانه : ١ / ٣٨٩.

ألا أضحت حبالكم رماما

وأضحت منك شاسعه أماما

فرخّم أمامه اسم امرأه (۱) ، وهو واضح فيما ادّعاه ، وردّه المبرّد بأنّ الروايه : «وما عهدى كعهدك يا أماما» ، وهو من تعسّفاته (۲) ، وجاء أيضا (۳) :

إنّ ابن حارث إن أشتق لرؤيته

أو أمتدحه فإنّ النّاس قد علموا

ومن كسر ونوّن ونقل الحركه تعسّف ، وقال عنتره (۴) :

يدعون عنتر والرّماح كأنّها

أشطان بئر فى لبان الأدهم

يروى بفتح الراء وضمّها ، وليس بقوىّ ، لجواز أن يكون التقدير : يا عنتر فيسقط الاستدلال وقال (۵) :

أودى ابن جلهم عبّاد بصرمته

إنّ ابن جلهم أمسى حيّه الوادى

فإن ثبت أنّه اسم أبيه كما يقوله سيبويه نهض (۶) ، وإن ثبت أنّه اسم أمّه كما يقوله المبرّد لم ينهض (۷) ، لأنّه حينئذ لا ينصرف للعلميّه والتأنيث (۸) ، وأمّا اللّغه الأخرى فيه فاتّفاق (۹).

قوله : «وله شرائط» إلى آخره.

۱- سقط من ط : «فرخم أمامه اسم امرأه».

۲- انظر ضرائر الشعر لابن عصفور : ۱۳۸ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۹ ، والأشمونى : ۳ / ۱۸۴ ، والخزانه : ۱ / ۳۹۰.

۳- البيت لابن حبناء التميمى ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۷۱ - ۲۷۲ والمقاصد للعينى : ۴ / ۲۸۳ والدرر : ۱ / ۱۵۷. وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۹۲ ، والإنصاف : ۳۵۴ والمقرب : ۱ / ۱۸۸ والأشمونى : ۳ / ۱۸۴.

۴- البيت فى ديوانه : ۲۱۶ والكتاب : ۲ / ۲۴۵ - ۲۴۶ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۹ - ۹۰. والأشطان : الحبال ، ولبان الأدهم : صدر فرسه.

۵- هو الأسود بن يعفر ، والبيت فى ديوانه : ۳۳ ، والكتاب : ۲ / ۲۷۲ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۳۶۶ ، والإنصاف : ۳۵۲ والخزانه

: ١ / ٣٨١. والصّرمه بالكسر : القطعه من الإبل. القاموس المحيط (صرم).

٦- قال سيبويه : «والعرب يسمّون المرأه جلهم والرجل جلهمه» الكتاب : ٢ / ٢٧٢.

٧- لم أجد ما نقله عن المبرد فيما وقفت عليه.

٨- فى د : «لأن جلهم غير منصرف للتأنيث والعلميه ، فلا يكون دليلا على الترخيم ، وأما».

٩- فى ط : «فباتفاق».

قال الشيخ : منها شرطان عامّان فی کلّ شیء ، وهما کونه غیر مضاف ، والآخر کونه غیر مستغاث ولا مندوب ، وشرطان خاصّان فی غیر ما فیه تاء التأنیث ، وهما العلمیّه والزیاده.

أمّا کونه علما فلأنّ الأعلام کثر نداؤها فناسب التخفیف ، وأمّا کونه غیر مضاف فلأنّ الاسم المضاف / حکمه بعد التسمیه حکمه قبل التسمیه ، لأنّهما اسمان معربان إعرابین (۱) مختلفین ، فلو رخّمت فإمّا أن ترخّم الأوّل ، وإمّا أن ترخّم الثانی ، أمّا ترخیم (۲) الأوّل فلا یستقیم ، لأنّ الترخیم یبقی فی وسط الکلمه من حیث المعنی ، وذلک علی خلاف الترخیم ، وأمّا ترخیم (۳) الثانی فلأنّه لیس بمنادی ، لأنّ الذی وقع علیه النداء لفظا هو الأوّل (۴).

وأمّا المندوب والمستغاث فلأنّ المقصود بهما امتداد الصّوت ، والترخیم یضادّ ذلک ، وأمّا الزیاده علی الثلاثه فلأنّه لو رخّم الثلاثیّ لبقی علی صوره لیس (۵) مثلها فی المتمکّنات ، إذ لیس فی کلامهم اسم متمکّن علی حرفین ، ولا سیّما علی لغه من یقول : یا حار بالضّمّ (۶).

وقوله : «إلّا ما کان فی آخره تاء التأنیث (۷) فإنّ العلمیّه والزیاده علی الثلاثه فیه غیر مشروطتین».

أمّا العلمیّه فلأنّها (۸) خلفها غیرها ، وهو التأنیث ، لأنّ التأنیث یقتضی التخفیف لثقله ، کما یقتضیه العلم لکثرته ، وأمّا کونه لیس زائدا علی ثلاثه فلأنّ اشتراط ذلک إنّما کان لما یؤدّی إلیه الترخیم من الإخلال ، وأمّا ما فیه تاء التأنیث فإنّما یحذف منه التاء ، وحذف التاء لا یؤدّی إلی إخلال ، لأنّها زائده ، فلا إخلال بالترخیم ، فلا حاجه إلی الزیاده.

وقد أجاز الفراء والکوفیون ترخیم العلم الثلاثیّ الذی تحرّک وسطه ، لأنّه یصیر مثل ید (۹)

۱- فی ط : «بإعرابین».

۲- سقط من ط : «أما ترخیم» ، فی الموضعین.

۳- سقط من ط : «أما ترخیم» ، فی الموضعین.

۴- بعدها فی د : «لا الثانی».

۵- فی ط : «لیست» ، تحریف.

۶- سقط من ط : «بالضم».

۷- فی د. المفصل : ۴۷ «تأنیث».

۸- فی الأصل. ط : «فانها» وما أثبت عن د.

۹- سقط من ط : «ید».

ودم ، فيقولون فيمن اسمه كتف وقدم : ياكت وياقد ، وليس بالجيّد (۱) ، فإنّ نحو «يد» إنّما صار كذلك بنوع من الإعلال ، ولا يلزم منه جواز مثله فى الترخيم ، ومن ثمّ (۲) قال الفراء فى سعيد :

ياسع ، وفى لميس (۳) يا لم ، بحذف الحرفين معا ، وقوله فى قول أوس (۴) :

تنكّرت منّا بعد معرفه لمى

وبعد التّصابى والشّباب المكرّم

إنّ الياء للإطلاق (۵) تحكّم ، وكذلك قوله (۶) :

وقالوا تعال يا يز بن مخرّم

فقلت لهم : إنّى حليف صداء

لا ياء فيه حذفت لالتقاء الساكنين ، ومن مذهبه أنّ الساكن يحذف مع الآخر فى نحو قمطر فيقال : يا قم (۷) ، فياء «يزى» محذوفه عند سيبويه لالتقاء السّاكنين ، وعند الفراء الياء محذوفه مع الدّال / للترخيم كالطّاء من «قمطر».

قوله : «والترخيم حذف فى آخر الاسم على سبيل الاعتباط» ، ليخرج ما حذف لكونه حرف علّه لموجب مثل قاض ، أو لتخفيف (۸) مثل القاض فيمن (۹) حذف (۱۰) ، وقال سيبويه : إنّ نحو قائمه وقاعده إذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغه «يا حار» بالضّمّ ، لئلّا يلتبس بالمذكّر ، والظّاهر خلافه (۱۱).

۱- انظر الإنصاف : ۳۵۶ - ۳۶۰ وأسرار العربيه : ۲۳۶ - ۲۳۷ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۴۵۶ - ۴۵۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۹.

۲- فى د : «ثمه».

۳- بعدها فى د : «اسم امرأه». وانظر قول الفراء فى الأصول : ۱ / ۳۶۵.

۴- البيت فى ديوانه : ۱۱۷ والكتاب : ۲ / ۲۵۳ - ۲۵۴ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۱.

۵- فى ط : «للإلحاق» ، تحريف.

۶- هو يزيد بن مخرّم ، والبيت فى الكتاب : ۲ / ۲۵۳ والخزانه : ۱ / ۳۹۶ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۱ ، والموشح : ۱۵۴ ، وصداء بضم الصاد وفتح الدال المهملتين وبالمدحىّ من اليمن. الخزانه : ۱ / ۳۹۷.

۷- نقل البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۹۶ مذهب الفراء هذا عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب ، وانظر أسرار العربيه : ۲۴۱ - ۲۴۲.

۸- فى ط : «للتخفيف».

۹- فى د : «ممن».

١٠- حذف الياء من القاضى مذهب يونس ، وإبقاؤها مذهب الخليل ، انظر الكتاب : ٤ / ١٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٩٥.

١١- انظر الكتاب : ٢ / ٢٥١ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٥٢.

فأمّا ثمی وبنی فلأنّه (۱) کالأحقی (۲) والأدلی (۳) ، وکـذلک یقال فی قمحدوه (۴) وعرقوه (۵) : یا قمحـدی ویا عرقی ، وفی قطوان (۶) وکروان : یـا قطا ویا کرا کعصا ، وفی سـنّور (۷) وبرذون (۸) : یا سـنّا ویا برذا ، وفی شاه (۹) یا شاه بالهاء بردّها إلی أصـلها حین احتجت إلی الرّدّ ، إذ لیس فی کلامـهم اسم متمکّن علی حرفین ثـانیه ألف ، وقـد ثبت ردّهـا إلی الأصل (۱۰) عند الاحتیـاج فی مثل شویهه وشـیاه ، وفی المسـمّی بطیلسان (۱۱) : یـا طیلس ، وزعم أبو عثمـان المـازنیّ أنّه لاـ یجوز لأنّه لیس فی کلامـهم فیعل فی الصّحیح ، قال : سألت الأخفش فأخطأ ، فلمّا نبّهته تنبّه (۱۲) ، وقـد أجاز ذلک غیره (۱۳) ، إذا لا یعتبر وجود نفس الزّنه ، وإنّمـا أراد جریه (۱۴) علی قیاس کلامهم ، وهو الصـحیح ، ولـذلک قیل فی ترخیم سـدوس وفرزدق وعنفوان علما (۱۵) : یا سدی ، ویا فرزد ویا عنفی (۱۶) ، ولیس ذلک (۱۷) من

۱- فی د : «فکأنه» ، تحریف.

۲- الأحقی : جمع قله للحقو موضع الإزار. اللسان (حقا).

۳- الأدلی : جمع دلو فی أقل العدد وهو أفعل قلبت الواو یاء لوقوعها طرفا ، انظر حاشیه الکتاب : ۲ / ۲۴۹.

۴- القمحدوه : ما أشرف علی القفا من عظم الرأس والهامه فوقها. اللسان (قمحد).

۵- العرقوه : الخشبه المعروضه علی الدلو ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۱۰۰.

۶- القطوان : البطیء فی مشیه ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۹۹.

۷- السّنّور : فقاره عنق البعیر ، والسّنّور : السیّد. اللسان (سنر).

۸- البرذون : الدابه والأنثی : برذونه. اللسان (برذن).

۹- بعدها فی د : «أصله شوهه».

۱۰- فی د : «ثبت ردّ الأصل».

۱۱- انظر المعرب : ۲۲۷.

۱۲- فی ط : «فنبهته فتنبه» ، وانظر مسأله المازنی الأخفش فی الأصول : ۱ / ۳۷۳.

۱۳- أجـاز أبو سـعید السـیرافی یـا طیلس بکسـر اللاـم علی لغه من ضم آخر المرخم وإن لم یکن فی الصـحیح اسم علی فیعل ، والطیلسان : ضـرب من الأکسیه ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۹۶ - ۹۷ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۵ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۵۹ - ۱۶۰.

۱۴- فی د : «وإنما المراد به جریه».

۱۵- بعدها فی د : «علیها».

۱۶- بعدها فی د : «لأنه لمّا حذف الألف والنون صار عنفو ، قلبت الواو یاء وکسر ما قبلها لئلا تشتبه بواو الفعل ..».

۱۷- سقط من ط : «ذلک».

أبنيتهم ، وتقول فی شـقاوه وحمراوان علما : یا شقاء (۱) ویا حمراء بالهمزه ، وفی حولایا (۲) : یا حولاء بالهمزه ، وفی حیوه : یا حیو ، ولاـ یـدغم لمـا ثبت من شـذوذه ، وفیه نظر ، وفی شـیه ودیه : یـا وشـی ویـا ودی ، لأـنّ الرّدّ لزم ، والعین مکسوره فتبقی ، والأخفش یقول : یا وشی ویا ودی بسکونها ردّا إلی الأصل (۳).

وفی إسحارّ (۴) علما یا إسـحار بالفتح عند سیبویه علی اللغه (۵) الفصیحه (۶) ، وبالکسر عند قوم (۷) ، وأمّا نحو یا راد (۸) ویا فار (۹) علما فالکسر (۱۰) لا غیر (۱۱) ، وأمّا علی اللّغه القلیله فالضّمّ (۱۲) فی البابین ، وقالوا فی «قاضون» علما : یا قاضی بإثبات الیاء علی اللغتین (۱۳) ، وفی نحو أعلون یا أعلی بإثبات الألف ، ولو قیل بحذف ذلک علی اللغه الکثیره لم (۱۴) یبعد.

وقالوا فی محمرّ علما عن اسم الفاعل (۱۵) وغیره (۱۶) : یا محمر بسکون الراء علی اللغه (۱۷)

۱- فی ط : «شقاو» ، تحریف.

۲- هی قریه کانت بنواحی النهروان. انظر معجم البلدان (حولایا).

۳- وهو مذهب المبرد أیضا ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۵ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۵۴.

۴- الإسحارّ والأسحارّ : بقل یسمّن علیه المال واحدته : إسحارّه وأسحارّه ، اللسان (سحر).

۵- سقط من ط : «اللغه».

۶- بعدها فی د : «لأن أصله اسحارر». وانظر الکتاب : ۲ / ۲۶۴ - ۲۶۵.

۷- ممّن قال بهذا الفراء والزجاج ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۱۵۸ ، وجاء بعد کلمه «قوم» فی د : «لأن الراء الأولی ساکن مدغم فی الثانیه والساکن إذا حرّک حرّک بالکسر».

۸- بعدها فی د : «فی رادد».

۹- بعدها فی د : «فی فارر».

۱۰- فی د. ط : «فبالکسر».

۱۱- انظر الکتاب : ۲ / ۲۶۳.

۱۲- فی د : «فبالضم».

۱۳- انظر الکتاب : ۲ / ۲۶۲ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۹۶ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۴۲۴.

۱۴- فی ط : «ولم» تحریف.

۱۵- فی د. ط : «فاعل».

۱۶- سقط من د. ط : «وغیره» ، خطأ.

۱۷- سقط من ط : «اللغه».

الكثيره (۱) ، والفراء / يكسرها (۲) عن اسم الفاعل (۳) ويفتح فى غيره (۴) ، وهو قياس من قال فى قاضون : يا قاضى بإثبات الياء.

المرخّم الذى يحذف منه حرفان كلّ اسم فى (۵) آخره زيادتان زيدتا معا ، أى (۶) : لمعنى ، كالألف والنون فى نحو (۷) سكران وعثمان ، أو حرف صحيح وقبله مدّه قبلها ثلاثه أحرف فصاعدا ، وقد أهمل قوله (۸) : «قبلها ثلاثه أحرف» ، لأنّه قال : «وإمّا حرف صحيح وقبله مدّه» (۹) ولم يزد ، كأنّه استغنى بما مثّل به فى مثل منصور وعمّار وبما تقدّم فى مثل «يا ثمو» (۱۰) ، ولو لا تقدّم تصريحه فى «ثمود» ونحوه بإثبات الواو لتوهّم أنّ مذهبه كمذهب الفراء فى إسقاط الحرفين من المنادى (۱۱).

وقد اختلف فى «أسماء» هل هى ممّا آخره (۱۲) زيادتان أو حرف أصلى وقبله مدّه ، فمذهب سيبويه أنّهما زيادتان ووزنه عنده فعلاء من الوسم (۱۳) ، انقلبت الواو همزه على غير قياس (۱۴) ، كما قلبت فى أناه وأحد وقد ذهب غيره إلى أنّ أسماء أفعال جمع اسم سمّى به المؤنث (۱۵) ، وامتنع من الصّرف للتأنيث المعنوىّ والعلميّه ، فعلى هذا يكون آخره حرفا أصليّا وقبله مدّه ، فيكون مثل قولك : عمّار ، ومذهب سيبويه أقرب إلى المعنى ، ومذهب غيره أجرى على مقتضى الألفاظ ، وبيان المعنى أنّ أسماء الأعلام

۱- انظر الكتاب : ۲ / ۲۶۴.

۲- فى د : «يكسر الراء».

۳- فى د : «يكسر الراء».

۴- انظر تعليق السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۲۶۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۵۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۵۸.

۵- سقط من ط : «فى».

۶- سقط من د : «أى».

۷- سقط من ط : «نحو».

۸- أى الزمخشرى ، وعبارته «والرابعه أن تزيد عدته على ثلاثه أحرف» ، المفصل : ۴۷.

۹- عباره الزمخشرى : «ومده قبله» ، المفصل : ۴۸.

۱۰- فى ط : «ثمود».

۱۱- سقط من ط : «فى إسقاط الحرفين من المنادى».

۱۲- فى د : «مما فى آخره».

۱۳- ذكر سيبويه «أسماء» مع «عثمان» فى باب «ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زياده واحده بمنزله حرف واحد زائد» ، ففهم من ذلك مذهبه فى أن أسماء عنده فعلاء ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۵۶ - ۲۵۷.

۱۴- بعدها فى د : «لأن الواو المفتوحه لا تقلب همزه بخلاف المضمومه والمكسوره».

۱۵- ممن ذهب إلى هذا المبرد والأعلم الشنتمرى ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۶۵ ، وحاشيه الكتاب : ۲ / ۲۵۸ ، وسفر السعاده : ۶۱ - ۶۲ ، ۱۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۴ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۲۱.

أكثرها صفات ولم يسمّ (١) بالجمع إلّا نادرا ، فإذا تردّد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفه كان حمله على الوصفيّه أولى واعتقد سيبويه قلب الواو همزه محافظه على هذا المعنى ، وحجّه غيره أنّ قلب الواو همزه إذا قدّر وسماء على خلاف القياس ، كوعد ووجد وورد وأشباهه ، ولا ضروره تلجئ إلى ذلك ، وإذا لم تكن الواو منقلبه وجب أن تكون أفعالا ، وهذا وإن كان قويّا فإنّما خالفه سيبويه لكثره التسميه بالصفات وقلّته فى الجموع ، فرأى أنّ قلب الواو همزه أقرب من تسميتهم بالجمع.

وقوله : «وقبله مدّه» (٢) يعنى زائده ، وإلّا ورد نحو : مختار ، وترخيمه «يا مختا» بإثبات الألف.

وأمّا المركّب فإنّه يحذف آخر الاسمين بكماله ، والفرق بينه وبين المضاف أنّ المضاف مع المضاف إليه اسمان معربان بإعرابين مختلفين ، فظهر التعدّد فيهما لفظا ، والترخيم حكم لفظىّ فلم يجز فى المتعدّد لفظا.

وأمّا معد يكرب فلم يجز فيه التعدّد اللفظىّ فجرى مجرى / قولك : جعفر وعمران ، بدليل إعرابه إعرابا واحدا فى آخره ، فلمّا لم يتعدّد تعدّدا لفظيّا جرى مجرى المفردات ، وحذف عند الترخيم آخر الاسمين بكماله ، لأنّها كلمه زيدت على الكلمه الأولى فأشبهت تاء التأنيث وألف (٣) التأنيث.

وإذا قلت : يا خمسه فى «خمسه عشر» ووقفت وقفت على الهاء على اللغتين ، وكذلك لو رخّمت نحو «مسلمتان» قلت : يا مسلمه (٤) ، قال سيبويه : «لأنّها تلك الهاء التى كانت فى خمسه» (٥).

وتقول فى «اثنا عشر» علما : يا اثن ويا اثن ، لأنّ عشر بمنزله النون حيث عاملوه معامله «اثنان» (٦) ، فيتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهه أنّ الثانى مستقلّ (٧) برأسه ، ومن جهه أنّ الألف لا تتحقّق زيادتها ، ومن قال : يا اثنى عشر بالياء (٨) فقياسه «يا اثنى» على اللغه (٩)

١- فى د : «يتم» ، تحريف.

٢- المفصل : ٤٨ : «ومدّه قبله».

٣- فى د : «وألفى» ، تحريف.

٤- سقط من ط : «قلت : يا مسلمه».

٥- الكتاب : ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩.

٦- انظر الكتاب : ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والمقتضب : ٢ / ١٦٢.

٧- فى الأصل. ط : «اسم» وما أثبت عن د.

٨- فى د : «بالهاء» ، تحريف.

٩- سقط من ط : «اللغه» ، خطأ.

الكثيره ، ويا اثنا على اللغه (۱) القليله.

وأمّا «تأبّط شرّا» فهو أشبه شيء بالمضاف مع المضاف إليه ، لأنّ التعدّد فيه مقصود بعد التسميه ، ألا ترى أنّ شرّا فى قولك : «تأبّط شرّا» منصوب فى أحواله كلّها ، فلمّا كان التّعدّد (۲) باقيا تعذّر فيه الترخيم كما تعذّر فى المضاف والمضاف إليه ، وقال سيبويه (۳) : ولو رخّمت «تأبّط شرّا» لرخّمت رجلا يسمّى «يا دار عبله بالجواء تكلّمى» (۴).

وأما قوله (۵) :

فاجزوا تأبّط قرضا لا أبا لكم

صاعا بصاع فإنّ الذّلّ معيوب

فشذوذ على شذوذ ، وما عدا القسمين المذكورين هو الذى يحذف منه حرف واحد ، والله أعلم.

وقد يحذف المنادى على ما ذكر ، وقوله : (أَلَّا يَسْجُدُوا)(۶) على قراءه الكسائىّ من ذلك ، لأنّه يقف على «يا» ويبتدئ «اسجدوا» بضمّ الهمزه (۷) ، وقوله (۸) :

.....

..... على سمعان من جار

أى : جارا حال أو تمييز ، أى على جيرته.

۱- فى ط : «العدد» ، تحريف.

۲- فى ط : «العدد» ، تحريف.

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۲۶۹.

۴- هذا صدر بيت لعنتره وعجزه «وعمى صباحا دار عبله واسلمى». وهو فى ديوانه : ۱۸۳ والكتاب : ۲ / ۲۶۹ ، ۴ / ۲۱۳ ، وشرح شواهد الشافيه : ۲۳۸ ، والجواء : واد فى ديار عبس أو أسد فى أسافل عدنه. انظر معجم البلدان : (جواء).

۵- لم أهتد إلى قائله.

۶- النمل : ۲۷ / ۲۵ والآيه : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ).

۷- قرأ الكسائى وابن عباس ورويس وأبو جعفر وغيرهم بهمزه مفتوحه وتخفيف اللام على أنّ ألا للاستفتاح. انظر كتاب السبعه : ۴۸۰ والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۱۵۶ والتيسير : ۱۶۷ والكشاف : ۳ / ۱۴۵ والبحر المحيط : ۷ / ۶۸ والإتحاف : ۳۳۶.

۸- البيت بتمامه : يا لعنه الله والأقوام كلّهم والصالحين على سمعان من جار وهو من الخمسين التى لا يعرف قائلوها ، وهو فى

الكتاب : ٢ / ٢١٩ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٥ ، ٢ / ١٥٤ ، والإنصاف : ١١٨ ، والمغنى : ٤١٤ والمقاصد للعينى : ٤ / ٢٦١.

[التحذير]

«فصل : ومن المنصوب باللّازم إضماره قولك فى التحذير» إلى آخره

قال الشيخ : هذا ينقسم إلى قسمين : منه ما هو سماعىّ (١) ، وعلّه حذف فعله ما (٢) تقدّم فى «سقيا ورعيا» وبابه ، ومنه ما هو قياسىّ (٣) ، فالقياسىّ ما بدأ به فى قوله : «إيّاك والأسد» ، وهو كلّ موضع كان الاسم فيه (٤) محذّرا (٥) ، وذكر المحذّر منه بعده بحرف العطف أو بحرف الجرّ ، كقولك : «إيّاك والأسد» ، وكقولك : «إيّاك من الأسد» ، وأصله نحّك (٦) ، إلّا أنّ الضميرين إذا كانا لشىء واحد وجب إبدال الثانى بالنّفس فى (٧) غير أفعال القلوب ، فصار / تقديره (٨) نحّ نفسك ، ثمّ حذف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغيير إضمار الثانى فوجب رجوعه إلى أصله ، إلّا أنّه لا يمكن الإتيان به متّصلا لعدم ما يتّصل به ، فوجب أن يكون منفصلا ، وهذا المذكور بعده إن كان بحرف الجرّ فظاهر تعلّقه بالفعل المحذوف ، وإن كان بالواو فهو معطوف على «إيّاك» ، كأنّك قلت : نحّ نفسك ونحّ الأسد ، ولا يجوز أن تقول : «إيّاك الأسد» كما يزعم بعض النحويّين ، ونصّ سيبويه على ذلك (٩) ، لأنّه إن كان عن قولك : «إيّاك والأسد» فلا يجوز حذف حرف العطف ، وإن كان عن قولك : «إيّاك من الأسد» فحرف الجرّ لا يحذف فى مثل ذلك.

وأمّا قوله (١٠) : «إيّاك وأن تقوم» و «إيّاك من أن تقوم» ، فهذا جائز أن تقول : «إيّاك أن تقوم» ، وحينئذ يجب حمله على «إيّاك من أن تقوم» ، وحذف حرف الجرّ ، لأنّ حرف الجرّ يحذف عن «أن» قياسا ، ولا يجوز أن يكون من قولك : «إيّاك وأن تقوم» (١١) ، لأنّ حرف العطف لا يحذف

١- فى د : «قسم منه سماعى».

٢- فى د : «وعله حذفه ما» .. وهو خطأ.

٣- فى د : «وقسم منه قياسى».

٤- سقط من د : «الاسم فيه» ، خطأ.

٥- فى ط : «محذورا» ، تحريف.

٦- فى ط : «تخلّ» ، تحريف.

٧- فى د : «من».

٨- فى د. ط : «التقدير».

٩- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ والمقتضب : ٣ / ٢١٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨٣.

١٠- يظهر أن هذا قول الزمخشرى ، ولكنه ليس فى المفصل ولا فى شرح ابن يعيش ، ولعل الصواب : «قولهم»

١١- سقط من ط من قوله : «لأن حرف الجر يحذف» إلى «تقوم» ، وهو خطأ.

عن «أن» ولا عن غيرها ، وقد جاء فى الشعر شاذّا (١) :

فإيّاك إيّاك المراء فإنّه

إلى الشّرّ دعّاء وللشّرّ جالب

وحمله الخليل على أنّه منصوب بفعل مقدّر ، كأنّه قال بعد تمام الكلام (٢) : احذر المراء ، وحمله ابن أبى إسحاق على أنّ أصله «إيّاك من المراء» فحذف حرف الجرّ لمّا كان المراء بمعنى «أن تمارى» (٣) ، فحمله عليه (٤) من حيث المعنى على شذوذه (٥).

وقدّر سيبويه «إيّاى (٦) والشّرّ» منصوبا بفعل للمتكلّم ، كأنّه أمر لنفسه ، يعنى : لأباعد (٧) نفسى عن الشّرّ ولأباعد الشّرّ عنّى ، وأنكره غيره وقال : المعنى على أنه يخاطب غيره على معنى «باعدنى» ، وإليه ذهب الزمخشرى (٨) ، وكلا التقديرين مستقيم ، وقول عمر / : «إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب» مثله ، وقدّره الزّجّاج بإيّاى وإيّاكم (٩) ، وأراد عمر النّهى عن حذف الأرنب بالعصا لأنّ ذلك يقتلها فلا تحلّ ، فقال : «ليذكّ لكم الأسل والرّماح والسّهام وإيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب» (١٠) ، فبالغ فى نهيهم بأن قال : باعدونى عن حذفه ، فجعله من الأمر الذى يطلب منهم

١- البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وهو فى طبقات النحويين واللغويين : ٥٣ ، والخزانه : ١ / ٤٦٥ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٥ ، وأمالى ابن الحاجب : ٦٨٦ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ١١٣ ، ٤ / ٣٠٨ ، والمراء : المماراه والجدل وروايه البيت فى الكتاب والمقتضب : «إياك إياك» وبذا يكون قد دخله الخرم.

٢- سقط من د : «بعد تمام الكلام».

٣- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، وقال البغدادى : «وابن أبى إسحاق ينصبه يجعله كأن والفعل وينصبه بالفعل الذى نصب إياك». الخزانه : ١ / ٤٦٥.

٤- سقط من د : «عليه» ، خطأ.

٥- جاء بعد هذه الكلمه فى ط من قوله : «ماز رأسك والسيف» إلى «لجريه مجرى المثل» ثم استؤنف الكلام ب «ثم قدّر سيبويه». وهو اضطراب فى العباره.

٦- فى د : «إياك» ، تحريف. وانظر الكتاب : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨١.

٧- فى د : «يعنى بمعنى لأباعد».

٨- انظر المفصل : ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨١.

٩- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨١.

١٠- روى عبد الرزاق بن همّام الصنعانى قول عمر كمايلى : «يا أيها الناس هاجروا ولا تهجّروا ولا يحذفن أحدكم الأرنب بعصاه أو بحجر ثم يأكلها ، وليذك لكم الأسل والرماح والنبل». المصنف : ٤ / ٤٧٧ - ٤٧٨ ، وروى البيهقى قول عمر فقال : «هاجروا

ولا تهجّروا واتقوا الأرنب أن يحذفها أحدكم بالعصا ، ولكن ليذك لكم الأسل والرماح والنبل». السنن الكبرى : ٩ / ٢٤٨ ، وانظر الكتاب : ١ / ٢٧٤ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨١.

البعد عنه لعظمه (١) ، أو يطلب من نفسه البعد عنه ، وهو أبلغ من أن يقال : لا تحذفوا الأرنب.

ومنه «ماز رأسك والسّيف» (٢) و «ماز» مرخّم (٣) عن مازن ، وقيل : ترخيم مازنىّ (٤) ، وفيه شذوذ من وجهين : ترخيم ما ليس بعلم ، وحذف حرف قبل ياءى (٥) النّسب ، والذى حملهم (٦) على ذلك ما ينقل (٧) أنّ كدّاما (٨) المازنىّ أسر بجيرا (٩) القشيرىّ ، فجاء قعنب اليربوعىّ ليقتل القشيرىّ ، فحال المازنىّ دون أسيره ، فقال له قعنب : ماز رأسك والسّيف ، فإن كان المثل متقدّما أو سمّاه باسم أبيه استقام ، وإلّا فيرتكب الشذوذان (١٠) ، لجريه (١١) مجرى المثل ، وما بعد ذلك سماعىّ.

وقوله : «أهلك والّليل» (١٢) أى : بادر أهلك وبادر اللّيل ، وأحضر عذرك (١٣) تفسير سيبويه (١٤) ، و «عاذرك» تفسير المفضّل بن سلمه (١٥) ، كأنّه استبعد أن يكون فعيل مصدرا غير

١- فى د : «عن لفظه» مكان «لعظمه» ، تحريف.

٢- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٥ ، والمستقصى : ٢ / ٣٣٩ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٢٧٩.

٣- فى ط : «ترخيم».

٤- أجاز ابن يعيش هذا الوجه فى شرح المفصل : ٢ / ٢٦.

٥- فى ط : «ياء».

٦- فى ط : «حمله».

٧- فى د : «نقل».

٨- «كدّام كشدّاد ابن بجيله المازنى الفارسى» القاموس المحيط : (كدم). وانظر التاج (كدم) ، وكذا ورد فى شروح سقط الزند : ١٨٤٠ وزاد أنّ اسمه زيد بن أزهر المازنى ، وورد فى ط. وحواشى المستقصى : ٢ / ٣٣٩ والتخمير : ١ / ٣٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٦ : «كراما» بالراء.

٩- ورد اسمه فى الاشتقاق : ١٠١ ، ٢٢٢ ، وشروح سقط الزند : ١٨٤٠ : «بحيرا».

١٠- فى ط : «فيركب الشذوذ».

١١- فى د : «يجريه» ، تحريف.

١٢- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٥ وجمهره الأمثال : ١ / ١٩٦ ، والخصائص : ١ / ٢٧٩ ، ومجمع الأمثال : ١ / ٥٢.

١٣- يعنى فى تفسير قول الزمخشرى : «عذيرك».

١٤- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ ، ٢ / ٢٨٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٠.

١٥- فى د : «المفضل بن مسلمه الضبى» تحريف ، وانظر تحقيق تسميه المفضل بالضبى فى مقدمه كتاب الفاخر : الصفحه : ق - ر. وذكر ابن يعيش هذا الوجه فى تفسير «عذيرك» ولم ينسبه. انظر شرح المفصل : ٢ / ٢٧.

صوت ، كالنّئيم (۱) والزّئير (۲) والصّليل (۳) والصّرير (۴).

ومنه «هـذا ولاـ زعماتك» ، أى : ولا أتوهّم زعماتك (۵) ، كأنّ المخاطب وعد بفعل أشياء (۶) ، فلم يف بها ، ثم رأى الواعد الموعود على حال دونها ، فقال الموعود (۷) له (۸) : هذا ولا زعماتك (۹) ، أى : أرضى هذا ولا زعماتك.

وقولهم : «كليهما وتمرا» (۱۰) مثل تلزم حكايته كالأمثال ، قيل : أصله أنّ عمروا الجعدىّ كان بين يديه قرص وتمر وزبد ، فقال له رجل : أطعمنى من قرصك وزبدك ، فقال عمرو : كليهما وتمرا ، أى : أطعمك كليهما وأزيدك تمرا ، قال سيبويه : «ومنهم من يقول : كلاهما وتمرا» (۱۱) ، أى : كلاهما ثابتان وأزيدك تمرا ، وكذلك قال (۱۲) فى : «كلّ شىء ولا شتيمه حرّ» ، أى : كلّ شىء أمم ، والمشهور فيهما النّصب (۱۳).

ومنه (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ)(۱۴) ، قال سيبويه : «لأنّك حين قلت : انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى آخر» (۱۵) ، فكأنّه قال : وائت خيرا لك ، وقال الفراء : المعنى : انتهوا انتهاء خيرا

۱- «النّئيم كالأنين ، وقيل : هو الصوت الضعيف أيّا كان». اللسان (نأم). وفى ط : «النهيم». والنّهيم مثل النّئيم. انظر اللسان (نهم).

۲- «زأر الفحل زارا وزئيرا : ردّد صوته فى جوفه ثم مدّه». اللسان (زأر).

۳- «صلّ اللّجام : امتدّ صوته». اللسان (صلل) ، وبعدها فى د : «الصّميل» وهو السقاء اليابس.

۴- «صرّ الجندب يصرّ صريرا وصرّ الباب ، وكل صوت يشبه ذلك فهو صرير». اللسان (صرر).

۵- سقط من ط : «أى ولا أتوهم زعماتك». وانظر الكتاب : ۱ / ۱۴۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۷۸.

۶- فى ط : «وعد بأشياء».

۷- فى ط : «الموعد» ، تحريف.

۸- سقط من ط : «له».

۹- سقط من ط : «ولا زعماتك» ، خطأ.

۱۰- انظر القصه المتعلقه بهذا المثل فى الفاخر : ۱۴۹ ومجمع الأمثال : ۲ / ۱۵۱ - ۱۵۲.

۱۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۸۱.

۱۲- أى سيبويه ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۸۱.

۱۳- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۵۸ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۷۸ - ۲۷۹.

۱۴- النساء : ۴ / ۱۷۱ والآيه : (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ).

۱۵- انظر الكتاب : ۱ / ۲۸۲ - ۲۸۳. ونقل ابن الحاجب كلام سيبويه بتصرف.

لكم ، وقال الكسائى : المعنى : انتهوا يكن خيرا لكم (١) ، وما ذكره سيبويه أظهر والمعنى عليه ، ولذلك أظهروه فى مثل «انته وائت (٢) أمرا قاصدا» ، وقول الزمخشرىّ : (ومنه «انته أمرا قاصدا») على أنّه واجب فيه حذف الفعل غلط (٣) ، ومثل «انته أمرا قاصدا» قوله (٤) :

تروّحى أجدر أن تقيلى

.....

ومنه «وراءك أوسع لك» (٥) ، مثل فى الزّجر عن الإقدام على الشىء ، يقال : إنّ ابن الحمامه الشاعر (٦) أتى الحطيئه فقال : السّلام عليكم ، فقال : كلمه تقال ، وليس لها جواب عندى (٧) ، فقال : أألج؟ (٨) فقال : «وراءك أوسع لك» ، فقال : أنا ابن الحمامه الشاعر ، فقال : كن ابن (٩) أىّ / طير الله شئت.

«ومنه : من أنت زيدا» (١٠) ، يقال لمن ذكر عظيما بسوء ، ولمن يشبّه نفسه برجل عظيم ، ولك أن لا تغيّر (١١) لفظ زيد ، ولك أن تذكر اسم ذلك الرجل.

١- انظر معانى القرآن للفراء : ١ / ٢٩٥ وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ١ / ٢٨٤. وقد أورد ابن الشجرى فى أماليه : ١ / ٣٤٣ الأقوال الثلاثه فى الآيه منسوبه إلى أصحابها ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٧ - ٢٨ والمغنى : ٧٠٢ - ٧٠٣.

٢- فى د : «أو ائت» وفى ط : «انته ائت» وكلاهما تحريف. وانظر الكتاب : ١ / ٢٨٤.

٣- قال سيبويه : «فإنما قلت : انته وائت أمرا قاصدا ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل» الكتاب : ١ / ٢٨٤. ونبه ابن مالك على أن الزمخشرى غفل عن كلام سيبويه فى هذا انظر شرح التسهيل له : ٢ / ١٥٩.

٤- نسبه العينى فى المقاصد : ٤ / ٣٦ إلى أحيحه بن الجلاح وورد البيت بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤٣ ، تروّح النبت : إذا طال ، والخطاب للفسيل ، أجدر : أولى ، تقيلى : من قال يقيل قيلوله ، وهو النوم فى الظهيره ، المقاصد : ٤ / ٣٦ - ٣٧.

٥- انظر الكتاب : ١ / ٢٨٢ ومجمع الأمثال : ٢ / ٣٧٠ ، وأورد صاحب الفاخر : ٣٠١ القصه المتعلقه بهذا المثل.

٦- هو هوذه بن الحارث بن عجره بن عبد الله بن يقظه من بنى سليم ، حضر العطاء فى أيام عمر فأعطاه ، معجم الشعراء : ٤٥٩ - ٤٦٠.

٧- سقط من ط : «عندى».

٨- فى د : «أأنج» تحريف.

٩- فى الأصل. د. ط : «من» وما أثبت عن الفاخر : ٣٠١.

١٠- انظر الكتاب : ١ / ٢٩٢.

١١- فى ط : «يتغير».

«ومنه مرحبا» ، إلى آخره ، وقد كثر ذلك حتى صار بمعنى الدّعاء ، فلو قيل : إنّها منصوبه على المصدر لكان صوابا.

«وإن تأتنى فأهل الليل والنهار» (۱) ، أى : فإنّـك تأتى ، ومعناه الإكرام ، لأنّ المرء يكرم فى أهله ليلا ونهارا ، ويجمع ذلك كلّه أنّه كثر حتى صار معلوما وجرى مثلا أو كالمثل لكثرته.

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۹۵.

[المنصوب على الاشتغال]

«فصل (۱) : ومن المنصوب باللّازم إضماره ما أضمر عامله على شريطه التفسير»

قال الشيخ : ضابطه أن يتقدّم اسم وبعده فعل أو ما هو فى معنى الفعل مسلّط على ضمير ذلك الاسم على (۲) جهه المفعوليّه ، أو ما يتعلّق لضميره لو سلّط على الأوّل لكان معمولا له (۳) ، ومهما رفعت فعلى الابتداء ، وإذا نصبت فعلى تقدير فعل ، وإذا نصبت فى مثل : «زيدا ضربته» فالتقدير : ضربت زيدا ، وفى مثل «زيدا مررت به» جاوزت زيدا ، وفى مثل «زيدا ضربت أخاه» أهنت ، وفى مثل «زيدا سمّيت به» لابست ، فقس على ذلك ، وزعم المبرّد أنّ الرفع فى مثل (۴) :

إذا ابن أبى موسى .....

.....

بتقدير فعل رافع ، كأنّه قيل : إذا بلغ (۵) ، لا على الابتداء (۶) ، ويلزمه أن يجيز مثله فى غيره.

ثم هو ينقسم إلى أقسام ، ما يختار فيه الرفع ، وما يختار فيه النصب ، وما يستوى فيه الأمران ، ومنه ما يجب فيه النصب.

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلا من بحث التحذير ، انظر المفصل : ۴۹.

۲- فى ط : «من».

۳- قال ابن الحاجب فى تعريف ما أضمر عامله على شريطه التفسير : «هو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ، لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه». الكافيه : ۹۷.

۴- البيت بتمامه : إذا ابن أبى موسى بلالا ـ بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر وهو لذى الرمه ، انظر شرح ديوانه : ۱۰۴۲ والكتاب : ۱ / ۸۲ والخزانه : ۱ / ۴۵۰ ، وورد بلا ـ نسبه فى المقتضب : ۲ / ۷۷ ، وكتاب الشعر : ۴۹۱ ، والخصائص : ۲ / ۳۸۰ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴ ، وأمالى ابن الحاجب : ۲۹۶ والوصل بكسر الواو : المفصل وهو واحد الأوصال ، ودخلت الفاء على الفعل الماضى لأنه دعاء. الخزانه : ۱ / ۴۵۱. وروايه البيت فى الكتاب وشرح الديوان «بلالـ» برفعه ، وفى المقتضب والخصائص وأمالى ابن الشجرى والخزانه «بلالا» بنصبه.

۵- انظر المقتضب : ۲ / ۷۷ ، وقد أجاز سيبويه النصب والرفع فى البيت (أى فى ابن) وقال : «والرفع أجود». الكتاب : ۱ / ۸۲ ، وقال البغدادى : «وقد رأيته مرفوعا فى نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبى على الفارسى ، إحداها بخط أبى الفتح عثمان بن جنى» الخزانه : ۱ / ۴۵۰.

۶- بعدها فى د : «لأنها للمجازاه».

فأمّا الموضع الذى يختار فيه الرفع فأن يكون مجرّدا عن القرائن التى نذكرها فى باب الأقسام ، كقولك : «زيد ضربته».

وأمّا الموضع الذى يختار فيه النصب فأن يقع بعد الاستفهام أو حرف النفى و «إذا» و «حيث» ، وأن تعطف هذه الجمله على جمله فعليّه.

وأمّا الموضع الذى يستوى فيه الأمران فأن تعطف هذه الجمله على جمله فعليّه ذات وجهين ، كقولك : «زيد ضربته وعمرو أكرمته».

وأمّا الموضع الذى يجب فيه النصب فأن تقع الجمله بعد حرف لا يليه إلّا الفعل ، كقولك : «إن زيدا تكرمه أكرمه» (١) فأمّا قولك : «زيد قام» و «زيد ضرب» وشبهه فليس من هذا الباب ، وليس فيه إلّا الرفع ، لأنّ الفعل لم يتسلّط على الضمير على جهه المفعوليّه / ، وإنّما سلّط على جهه الفاعليّه.

وإنّما اختير الرفع فى القسم الأوّل لأنّه إذا ارتفع ارتفع بالابتداء ، وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر دلّ عليه ما بعده ، وليس معه قرينه تقوّى أمر الإضمار (٢) ، فكان حمله على ما لا إضمار فيه أولى ، فلذلك كان «زيد ضربته» أحسن من قولك : «زيدا ضربته».

وإنّما اختير (٣) النصب فى الوجه الثانى لوجود قرائن تقتضى تقدير الفعل ، فكان تقدير الفعل (٤) ليتوفّر عليها ما تقتضيه أولى (٥) ، من ذلك الاستفهام ، كقولك : «أزيدا ضربته» لأنّ الاستفهام بالفعل أولى ، فكان تقدير الفعل ليتوفّر عليه أولويّه ما يقتضيه (٦) أولى فكان أولى (٧) ، ولذلك كان «أزيدا ضربته» أحسن من قولك : «أزيد ضربته» (٨) وليس «هل زيدا ضربته» مثل «أزيدا

١- فى ط : «أكرمك».

٢- بعدها فى ط : «فيه».

٣- فى ط : «حسن». وكلام ابن الحاجب السابق يدل على أن «اختير» أحسن.

۴- سقط من ط : «فكان تقدير الفعل» ، خطأ.

۵- فى ط : «وأولى» ، تحريف.

۶- سقط من ط : «ليتوفر عليه أولويه ما يقتضيه» ، خطأ.

٧- فى د : «فكان تقدير الفعل أولى».

٨- سقط من د من «ولذلك كان أزيدا» إلى «ضربته».

ضربته» لا فی الرفع ولا فی النصب ، لاقتضائها لفظ الفعل ، فلذلک کان الرفع (۱) شاذّا ، بخلافه فی الهمزه (۲) ، لتصرّفهم فیها ، أو لأنّ (۳) «هل» فی أصلها بمنزله قد (۴) ، وأمثله بقیّه الأقسام (۵) سواء.

ومنه عطف الجمله المتکلّم فیها علی جمله فعلیّه ، وذلک أنّک إذا قدّرت الفعل فی الثانیه تناسبت الجملتان فی کونهما فعلیّتین ، فکان تقدیر الفعل أولی لیحصل التناسب فکان النصب أولی ، وإنّما حسن الرفع مع «أمّا» مع تقدّم الجمله الفعلیّه (۶) لأنّها انقطع ما بعدها عمّا قبلها ، وکذلک «إذا» التی للمفاجأه ، وإذا نصب مثل قوله : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ)(۷) علی القراءه الشاذّه فالتقدیر : وأمّا ثمود فهدینا فهدیناهم (۸) لأنّ الفعل لا یلیها ، وروی قوله (۹) :

فأمّا تمیم تمیم بن مرّ

فألفاهم القوم روبی نیاما

بالرفع والنصب ، وقد توهّم قوم أنّ النصب بعد أمّا لاقتضائها الفعل لما فیها من معنی الشرط (۱۰) ، ولیس بشیء ، لأنّه یستلزم اختیار النصب (۱۱) ، وهو ضعیف مع تقدّم الجمله الفعلیّه ، فهو فی غیر ذلک أجدر.

۱- سقط من ط : «الرفع» ، خطأ.

۲- فی د : «بخلاف الهمزه».

۳- فی د : «ولأن» مکان «أو لأن».

۴- انظر الکتاب : ۱ / ۹۸ - ۹۹ ، ۱ / ۱۰۰ ، ۳ / ۱۸۹ ، وما سلف ق : ۳۵ ب.

۵- فی د : «القسم» ، تحریف.

۶- فی ط : «مع ما تقدم مع الجمله الفعلیه» ، تحریف.

۷- فصلت : ۴۱ / ۱۷ والآیه (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمی عَلَی الْهُدی) ونسب ابن خالویه قراءه النصب فی «ثمود» إلی ابن أبی إسحاق وعیسی الثقفی. انظر القراءات الشاذه لابن خالویه : ۱۳۳ ، والإتحاف : ۳۸۱ والقراءات الشاذه للأستاذ عبد الفتاح القاضی : ۸۴.

۸- فی ط : «وأما هدینا ثمود فهدیناهم» ، تحریف. قال العکبری : «وبالنصب علی فعل محذوف تقدیره : وأما ثمود فهدینا فسره قوله : فهدیناهم» ، إملاء ما منّ به الرحمن : ۲ / ۲۲۱.

۹- هو بشر بن أبی خازم ، والبیت فی دیوانه : ۱۹۰ والکتاب : ۱ / ۸۲ وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۴۸ وورد بلا نسبه فی المعانی الکبیر : ۹۳۷. والرّوبی : الذین استثقلوا نوما واحده : روبان ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۴۸ وفی اللسان (روب) «عن الأصمعی أن واحدهم ورائب ورواب الرجل : أعیا».

۱۰- انظر المقتضب : ۳ / ۲۷ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۴۸.

۱۱- فی ط : «اختیاره».

وأمّا الموضع الذى يستوى فيه الأمران فأن تكون الجمله الأولى ذات وجهين مشتمله على جمله اسميّه وجمله فعليّه ، فيكون الرفع على تأويل الاسميّه والنصب على تأويل الفعليّه ، فإن زعم زاعم أنّ هذا المعنى يقتضى تقابلهما فيرجع الأمر إلى ما كان عليه وهو اختيار الرفع /.

فالجواب (١) أنّ قرينه النصب أقوى من قرينه الرفع لقربها من الثانيه ، لأنّ الفعليّه منهما هى التى تلى الثانيه ، فلمّا ترجّحت عليها قابل ما فيها من الرّجحان ذلك الأصل ، وقابلت هى باعتبار نفسها الجمله (٢) الاسميّه ، فاستوى الأمران لذلك ، فلذلك كان «زيد قام وعمرو أكرمته وعمروا أكرمته» (٣) مستويين (٤).

وأمّا القسم الرابع الذى يجب فيه النصب فلأنّه ولى الجمله ما لا يجوز أن يكون بعده إلّا الفعل ، فوجب تقدير الفعل بعده لما يقتضيه ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب ، إذ الرفع لا يكون إلّا بالابتداء ، وقد تبيّن أنّ الموضع موضع لا يقع فيه المبتدأ ، كقولك : «إن زيدا أكرمته أكرمته» ، ألا ترى أنّك لو رفعت لأوقعت (٥) المبتدأ بعد حرف الشّرط ، وهو غير جائز ، فوجب تقدير الفعل ، والغرض أنّه متعدّ فوجب تقديره متعدّيا إليه ، فوجب نصبه لتعلّقه به تعلّق المفعوليّه ، ولذلك وجب نصب مثل قوله (٦) :

لا تجزعى إن منفسا أهلكته

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

وكذلك «هلّا زيدا ضربته» وما كان مثله.

وأمّا قولهم : «زيد قام» (٧) و «زيد ضرب» فليس من هذا الباب ، إذ ليس مسلّطا (٨) على ضمير

١- فى د. ط : «والجواب» ، خطأ. وجاء بعدها فى د : «فيه».

٢- فى ط : «بالجمله» ، تحريف.

٣- سقط من ط : «وعمروا أكرمته».

٤- فى ط : «مستويان» ، خطأ.

٥- سقط من ط : «لأوقعت» ، وهو خطأ.

٦- هو النمر بن تولب ، والبيت فى ديوانه : ٧٢ والكتاب : ١ / ١٣٤ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٣٢ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٥٣٥ والخزانه : ١ / ١٥٢ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ٧٦ والمغنى : ١٧٩ ، وشىء نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب. الخزانه : ١ / ١٥٣.

٧- فى د : «قائم» ، تحريف.

٨- فى ط : «متسلطا».

الأوّل ولا على ما يتعلّق به تسلّط المفعوليّه ، وما كان كـذلك فليس من هذا الباب ، وحكمه أن يكون مبتدا ، إن لم يكن قبله ما يرجّح به تقدير الفعل على المختار ، وفاعلا إن (۱)سقط من ط من قوله : «تقدير الفعل وفاعلا» إلى «يرجح» ، وهو خطأ.(۲) كان معه مـا يرجّـح تقـدير الفعـل ، وفاعلاـ على الوجوب إن كان معه ما يرجّـح (۲) تقـديره ، فالأـوّل كقولـك : «زيـد قام» ، والثانى كقولك : «أزيد قام» ، والثالث كقولك : «إن زيد قام» ، فالذى أوجب النصب على جهه المفعوليّه فى قولك : «إن زيدا ضـربته» هو الموجب للرّفع على الفاعليّه فى قولك : «إن زيـد قام» ، لأنّ الموضع موضع يجب فيه تقـدير الفعل ، وإذا وجب تقـدير الفعل كان الاسم معمولا له على حسب ما يقتضيه ، فلذلك تعيّن (۳) النصب فى (۴) «إن زيدا ضربته» وتعيّن الرفع فى «إن زيد قام».

۱- فى ط : «وفاعلا على الوجوب إن» ، خطأ كما سيأتى فى الحاشيه

۲- .

۳- فى ط : «يتعين».

۴- سقط من ط : «فى» ، خطأ.

«فصل : وحذف المفعول به كثير» إلى آخره.

قال الشيخ : وذلك على نوعين : تاره يحذف فيعلم من يرجع إليه ، وتاره لا يعلم من يرجع إليه.

فالقسم الذى يعلم من يرجع / إليه على ضربين : مضمر ، وقد تقدّم ما يقتضيه كالمضمر الواقع مفعولا فى صله الذى ، أو خبر المبتدأ أو صفه الموصوف ، أو حال ذى الحال ، أو مفعول ظاهر غير مضمر ، فلا يكون إلّا فى سياق النفى فيعمّ ، كقوله تعالى : (لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ)(١) ، لأنّه إذا قدّر : لا تقدّموا شيئا كان نكره فى سياق النفى ، فتعمّ الجنس ، والجنس معلوم.

وأمّا القسم الثانى فهو على ضربين : ضرب يقدّر المفعول به من حيث الجمله كقولك : «ضربت» ، فهذا لا يعلم لا (٢) بالتخصيص ولا بالتعميم ، ولكن يقدّر مضروب لا غير ، والقسم الآخر أن يكون المتكلّم قصد إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه ، كقولهم : «فلان يعطى ويمنع (٣)» ، كأنّه قال : يوقع الإعطاء ويوقع المنع (٤) ، فيجعل (٥) المفعول به نسيا منسّا كأنّه من جنس الأفعال غير المتعدّيه.

١- الحجرات : ٤٩ / ١ والآيه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ).

٢- فى د : «إلا» ، تحريف.

٣- سقط من د : «ويمنع».

٤- سقط من د : «المنع» ، خطأ.

٥- فى ط : «فجعل».

المفعول فيه

قال : إنّما لم يذكر حدّه لما فى لفظ المفعول فيه من الدّلاله عليه ، كأنّه قال : المفعول فيه هو الذى فعل فيه الفعل. (۱)

قوله : «وكلاهما ينقسم إلى مبهم ومؤقّت» ، فقسم ظرفى (۲) الزمان والمكان إلى مبهم ومؤقّت ، والذى يقع ظرفا من المكان ليس إلّا المبهم ، فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانيّه والمكانيّه مطلقا إلى مبهم ومؤقّت.

ثمّ اختلفت عبارات النحويّين فى تعريف المبهم والمؤقّت ، فمنهم من ظنّ أنّ المبهم هو النكره ، والمؤقّت هو المعرفه (۳) ، وهذا فاسد ظاهر الفساد ، ووجه الفساد قولنا باتّفاق : ضربته مكانك ، وهو معرفه ، ولو كان مؤقّتا لم يصحّ أن يقع ظرفا.

ومنهم من ظنّ أنّ المؤقّت هو المحدود ، والمبهم غير المحدود (۴) ، وهو غير مستقيم ، لأنّ الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظروف محدوده بقياس مخصوص ، وهى (۵) تنصب انتصاب الظّروف بلا خلاف ، ولو كان الظرف المؤقّت هو المحدود لامتنع نصب هذه الظّروف.

ومنهم من قال : إن المؤقّت هو ما (۶) له اسمه باعتبار ما هو داخل فى مسمّاه ، والمبهم ما له اسمه باعتبار ما ليس داخلا فى مسمّاه (۷) ، وهذا هو الذى يطّرد ، فالدّار على هذا مؤقّت ، والفرسخ مبهم ، لأنّ الدّار لها اسمها من جهه ما دخل فى مسمّاها من البناء والسّقف وغيره ، والفرسخ / له اسم باعتبار قياس غير داخل فى مسمّاه.

۱- قال ابن الحاجب : «المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان ، وشرط نصبه تقدير فى». الكافيه : ۱۰۰.

۲- فى ط : «ظرف».

۳- كذا فسّر ابن يعيش المبهم والمؤقت. انظر شرح المفصل له : ۲ / ۴۱.

۴- ذكر الرضى وأبو حيان والأشمونى هذا الوجه فى تفسير المبهم والمؤقت دون عزو ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۸۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۲۶ ، ۲ / ۲۳۰ ، والأشمونى : ۲ / ۱۲۹.

۵- فى ط : «وهو» ، تحريف.

۶- فى د. ط : «الذى».

۷- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۸۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۵۳.

ثمّ لم يستثن من المؤقّت فى كونه يقع ظرفا إلّا قولهم : «ذهبت الشّام» بلا خلاف ، و «دخلت الدّار» باعتبار كلّ مؤقّت ، هذا قول أكثر النحويّين ، وقال بعضهم : بل الدار مفعول به ، والخلاف مبنىّ على أنّ «دخلت» هل هو متعدّ أو غير متعدّ (١) ، فمن قال : هو غير متعدّ حكم بأنّ الدار ظرف ، ومن قال : إنّه متعدّ حكم بأنّ الدار مفعول به ، فمن قال : إنّه غير متعدّ قال : لأنّ ضدّه «خرجت» و «خرجت» غير متعدّ باتّفاق ، فكذلك «دخلت» ، ومن قال : إنّه متعدّ قال : المتعدّى هو الذى لا يعقل إلّا بمتعلّق ، وغير المتعدّى هو الذى يعقل بنفسه من غير متعلّق ، وهذا لا يفهم إلّا بمتعلّق ، لأنّك لو قدّرت انتفاء المدخول إليه عن الذّهن لم يفهم معنى الدّخول ، كما أنّك لو قدّرت انتفاء متعلّق الضّرب عن الذّهن لم يفهم معنى الضرب ، بخلاف القيام ، فإنّك لو قدّرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام ، فليس الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدّخول عند هؤلاء ، إذ يعقل (٢) معنى القيام مع الذّهول عن الموضع ، ولم يعقل الدّخول مع الذّهول عن الموضع ، فدلّ على أنّه متعدّ.

ثمّ قال : «ومنها ما يستعمل اسما وظرفا ، وهو ما جاز أن تعتقب عليه العوامل - كما ذكر (٣) - ومنها ما لا يستعمل إلّا ظرفا ، ولا يعرف إلّا بسماع» (٤).

ووجه الحكم عليه بأنّه لا يستعمل إلّا ظرفا هو أنّه كثر فى استعمالهم ولم يجئ إلّا منصوبا على الظّرفيّه ، فدلّ ذلك على أنّه لو كان ممّا يقع غير ظرف لوقع فى كلام ما غير ظرف ، كما (٥) أنّ «سقيا» و «رعيا» فى المصادر كذلك ، والأمثله قوله (٦) : «سرنا ذات مرّه» وشبهه.

وقوله : «ومثله عند وسوى وسواء» فى الأمكنه إلّا أنّ «عند» يدخل عليها «من» ، فلم تلزم الظرفيّه (٧).

١- ذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى أن «دخل» متعد ، وذهب سيبويه وابن السراج والفارسى إلى أن الاسم بعده منصوب بنزع الخافض ، انظر الكتاب : ١ / ٣٥ والمقتضب : ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٩ ، والأصول فى النحو : ١ / ١٧٠ - ١٧١ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨٦ والمغنى : ٦٣٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٣.

٢- فى د. ط : «عقل».

٣- سقط من د : «كما ذكر».

٤- نقل ابن الحاجب كلام الزمخشرى بتصرف ، انظر المفصل : ٥٥.

٥- فى ط : «فكما» ، تحريف.

٦- أى الزمخشرى ، المفصل : ٥٥.

٧- انظر المقتضب : ٤ / ٣٤٠ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٥٣.

وأمّا «سوى وسواء» فللنّاس فيهما مذهبان :

أحدهما : أنّها بمعنى غير فتعرب كغير ، ومذهب (۱) سيبويه أنّها منتصبه على الظرفيّه أبدا ، ولا تستعمل غير ظرف (۲) ، والدّليل على ذلك أنّ «سواء» لم تجئ إلّا منصوبه إلّا فيما شذّ من قولهم (۳) :

.....

وما قصدت من أهلها لسوائكا

وإذا لم تستعمل إلّا منصوبه فذلك (۴) ما أردناه / من كونها غير متصرّفه ، و «سوى» مثلها ولا قائل بالفرق ، وبيان الظرفيّه فيهما هو أنّ العرب تجرى الظّروف المعنويّه المقدّره مجرى الظروف الحقيقيّه ، فيقولون : «جلس فلان مكان فلان» و «أنت عندى مكان فلان» ، ولا يعنون إلّا منزله فى الذّهن مقدّره ، فنصبوه (۵) نصب الظّروف الحقيقيّه ، فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سواك وسواءك إنّما يعنون : مكانك وعوضا منك من حيث المعنى ، فانتصب ذلك الانتصاب.

وأمّا حجّه من قال : إنّها بمعنى غير يعتورها الإعراب على اختلاف وجوهه فالنّقل والمعنى ، أمّا المعنى فقولهم : «مررت برجل سواك» مثل قولهم : «مررت برجل غيرك» ، وأمّا النّقل فقول الشاعر (۶) :

۱- عدّ مذهب سيبويه المذهب الثانى بعد أن ذكر المذهب الأول.

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۳۱ - ۳۲ ، والمقتضب : ۴ / ۳۴۹ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۳۵ ، ۲ / ۱۲۳ ، وعقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۲۹۴ - ۲۹۸ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى «سوى» هل تكون اسما أو تلزم الظرفيه.

۳- صدر البيت : «تجانف عن جلّ اليمامه ناقتى» ، وقائله الأعشى ، وهو فى ديوانه : ۸۹ والكتاب : ۱ / ۳۲ ، ۱ / ۴۰۸ والكامل : ۴ / ۱۰ والمخصص : ۱۵ / ۱۵۱ والخزانه : ۲ / ۵۹ والدرر : ۱ / ۱۷۱ وجاء بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۳۴۹ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۳۵ ، ۲ / ۴۵ والإنصاف : ۲۹۵ قوله : تجانف أصله بتاءين من الجنف وهو الميل ، وجلّ اليمامه التقدير فيه : جل أهل اليمامه أى : معظم أهلها. الخزانه : ۲ / ۶۱.

۴- فى د : «فهو».

۵- فى ط : «فينصبونه».

۶- هو الفند الزّمّانى ، واسمه شهل بن شيبان الزّمّانى ، والفند : القطعه من الجبل. انظر الخزانه : ۲ / ۵۸ ، والبيت فى أمالى القالى : ۱ / ۲۶۰ وشرح الحماسه للمرزوقى : ۳۵ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۱۲۲ ، والخزانه : ۲ / ۵۷ ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ۲ / ۱۵۹. دنّاهم : جزيناهم. وجاء بعد هذا البيت فى د : «وقال : وإذا تباع كريمه أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشترى» وقائله هو ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلمه المدنى يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصه ابن المهلب ويمدحه به ، انظر المقاصد للعينى : ۳ / ۱۲۵ ، والدرر : ۱ / ۱۷۰ ، وورد البيت بلا نسبه فى الأشمونى : ۲ / ۱۵۹ ، والهمع : ۱ / ۲۰۲.

ولم يبق سوى العدوا

ن دنّاهم كما دانوا

وتقول : «مـا ضـربت سواك» و «مـا جاءنى سواك» ، والجواب ما ذكرناه من أنّ سواء لا (۱) يسـتعمل إلّا منصوبا ، ومجيئه لمعنى غير منصوب شاذّ ، ولا قائل بالفرق بينه وبين سوى.

وأمّا ما ذكروه (۲) من المعنى فمردود ، لأنّه يؤدّى إلى رفع «سوى» ، ولم يسـتعمل ، فردّه إلى الظّرف أولى ليوافق كلام العرب ، وإن كـان مخالفـا للظّاهر ، وأمّا البيت وغيره من الكلام فهو صـفه لموصوف محـذوف ، وذلك المحـذوف هو الـذى دخل عليه العامل ، ووجهه ما تقدّم ، لما يلزم من رفع سواء وخفضها ، ولم يأت ، فحمله على وجه يوافق استعمالهم وإن كان بعيدا أولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم ، وإن كان قريبا ، ولا خلاف فى هذا الأصل.

قوله : «وممّا يختار فيه أن يلزم الظرفيّه صفه الأحيان ، كقولك (۳) : سير عليه طويلا (۴)».

قال : إنّما اختير فيه النّصب لأنّ فى مخالفه النّصب خروجا عن القياس من وجهين

أحدهما : حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه.

والآخر : وقوع الظّرف موقع الفاعل إذا قلت : «سير عليه كثير».

قوله : «وقد يجعل المصدر حينا لسعه الكلام» إلى آخره.

قال الشيخ : [مثّل بقوله](۵) : مقدم الحاجّ ، وهو عندى (۶) لا يليق أن يمثّل به ههنا ، لأنّه يحتمل أن يكون مصدرا ، ويحتمل أن يكون زمانا بأصل وضـعه ، لأنّ «مفعل» من «يفعل» يكون للزّمان ويكون للمصـدر ، فجعله ههنا للمصدر بالأصاله معدولا عنه إلى الظرف خروج عن القياس ، والممثّل بالمثال مستدلا على حكم ادّعاه لا يمثّل بما هو على خلاف ما ذكر ظاهرا (۷) ، بل

۱- فى د : «لم».

۲- لعله يريد الكوفيين.

۳- فى المفصل : ۵۵ «تقول».

۴- بعدها فى د : «أى : زمانا طويلا». وليست فى المفصل : ۵۵.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى الأصل. ط : «ضعيف» مكان «وهو عندى» ، وما أثبت عن د ، وهو أحسن.

۷- فى ط : «ما ذكر عنه ظاهرا» مقحمه.

ولا بمحتمل ، وهذا هو على حذف المضاف مع كونه تجوّزا (۱).

قوله : «وقد يذهب بالظرف عن أن يقدّر فيه معنى فى اتّساعا».

قال الشيخ : إنّما ينتصب على الظرف الأسماء الظاهره دون المضمره ، كقولك : «خرجت يوم الجمعه» ، ولا تقول : «يوم الجمعه خرجته» على أن يكون الضمير ظرفا ، وسرّه هو (۲) أنّهم قصدوا إلى أن يكون فى اللّفظ إشعار بالظرفيّه ، فعلى هذا إذا قلت : «يوم الجمعه خرجته» كان جاريا مجرى المفعول به على الاتّساع ، ولا يتّسع إلّا فيما كان له شبه ممّا يتعدّى إلى مثله ، فلذلك اتّسع فى غير المتعدّى تشبيها له بالمتعدّى إلى واحد / فقيل : «اليوم خرجته» تشبيها بقولك : «زيدا ضربته» ، وفى المتعدّى إلى واحد تشبيها له (۳) بالمتعدّى إلى اثنين ، فقيل : «اليوم ضربته زيدا» تشبيها بقولك : «زيدا أعطيته درهما» ، ولم يتّسع فى المتعدّى إلى ثلاثه ، فلا يقال : «اليوم أعلمته زيدا عمرا قائما» ، لأنّه ليس فى كلامهم متعدّ إلى أربعه حتى (۴) يشبّه هذا به فى الاتّساع.

واختلف فى المتعدّى إلى اثنين ، هل يتّسع فيه فى الظّرف أو لا ، فأجاز بعضهم «اليوم أعطيته زيدا درهما» تشبيها بقولهم : «زيدا أعلمته عمرا قائما» ، ومنعه بعضهم لأنّ المتعدّى إلى ثلاثه قليل محصور بخلاف المتعدّى إلى واحد أو اثنين ، فلا يلزم من اتّساعهم (۵) فيما كان شبيهه (۶) كثيرا اتّساعهم فيما كان شبيهه قليلا (۷).

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۲۲ ، والمقتضب : ۴ / ۳۴۳.

۲- سقط من د : «هو».

۳- سقط من د : «له».

۴- سقط من د : «حتى» ، خطأ.

۵- فى ط : «اتباعهم» ، تحريف.

۶- فى د : «مشتهرا». وفى ط : «مشبهه».

۷- جواز الاتساع مع الفعل اللازم والمتعدى إلى واحد أو اثنين أو ثلاثه مذهب الجمهور والأخفش وظاهر كلام سيبويه ، ومنعه ابن عصفور فى المتعدى إلى اثنين أو ثلاثه ، وأوجب ابن مالك المنع فى المتعدى إلى ثلاثه ، انظر الكتاب : ۱ / ۴۱ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۴۵ - ۲۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۷۲ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۳۶ - ۳۷.

قوله : «ويضاف إليه كقولك : «يا سارق اللّيله أهل الدّار» (۱)».

فهذا متمحّض (۲) للمفعول به اتّساعا ، لأنّ المضاف إليه إمّا أن يكون فاعلا أو مفعولا به ، ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا ، فهذا ممّا يقوّى استعماله (۳) مفعولا به (۴)

قوله : «ويضمر عامله على شريطه التّفسير».

وضابطه أن يتقدّم ظرف وبعده فعل أو ما هو فى معنى الفعل ، كقولك : «يوم الجمعه أنت ضارب فيه» مسلّط على ضمير ذلك الظرف بإظهار «فى» (۵) إذ لو لم تظهر «فى» (۶) لكان متّسعا فيه كما تقدّم فى الفصل قبله. والله أعلم بالصّواب.

۱- هذا بيت من الرجز ورد فى الكتاب : ۱ / ۱۷۵ ، ۱ / ۱۹۳ ، ومعانى القرآن للفراء : ۱ / ۸۰ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۰ والخزانه : ۱ / ۴۸۵ بلا نسبه ، وانظر كتاب الشعر للفارسى : ۱۷۹.

۲- فى د : «يتمحض».

۳- فى ط : «استعمالهم» ، تحريف.

۴- سقط من د : «به» ، خطأ.

۵- قبلها فى د : «لفظه فى» فى الموضعين.

۶- قبلها فى د : «لفظه فى» فى الموضعين.

المفعول معه

قال صاحب الكتاب : «هو المنصوب بعد الواو الكائنه بمعنى مع».

قال الشيخ : قوله : «هو المنصوب بعد الواو الكائنه بمعنى مع» إنّما يكون ذلك (۱) معرّفا لما هو موجود فيما يتكلّم به المتكلّم (۲) ، فأمّا إذا قصد تعريف حقيقته لتتميّز عند منشئ الكلام (۳) ليعطيه بعد تعقّله ما يستحقّه من الإعراب أفضى ذلك إلى الدّور ، لأنّه إنّما يعطيه النّصب بعد معرفه كونه مفعولا معه ، فإذا جعل (۴) النّصب حدّا له فقد توقّف كلّ واحد منهما على الآخر لأنّه لا يتعقّله حتى يكون منصوبا ، ولا يكون منصوبا حتى يتعقّله ، وإنّما قال : «هو المنصوب» لأنّ ثمّ (۵) أشياء كثيره الواو فيها بمعنى مع ، ومع ذلك ليس (۶) مفعولا معه ، كقولك : «كلّ رجل وضيعته» و «ما شأن زيد وعمرو» ، فقال : «هو المنصوب» ليتميّز به عن هذا.

قال الشيخ : شرطه أن يكون مشتركا بينه وبين فاعل / قبله ، إمّا لفظا وإمّا معنى (۷).

فإن كان لفظا فلا يخلو إمّا أن يصحّ العطف أو لا ، فإن صحّ العطف جاز الوجهان على السّواء ، كقولك : «خرجت أنا وزيد» ، وإن لم يصحّ العطف فالنّصب هو الوجه ، كقولك : «خرجت وزيدا».

وإن كان معنى فلا يخلو إمّا أن يصحّ العطف أو لا ، فإن صحّ العطف فهو أولى كقولك : «ما لزيد وعمرو» ، وإن لم يصحّ العطف فالنّصب هو الوجه ، كقولك : «ما لك وزيدا» ، وإن صحّ العطف على ضعف جاز النّصب على ضعف ، وقوله تعالى : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ

۱- سقط من ط : «ذلك» وفى د : «يكون مثل ذلك».

۲- فى ط : «متكلم». وفى د : «مما تكلم به متكلم».

۳- فى د. ط : «المنشئ للكلام».

۴- فى ط : «وإذا حصل» ، تحريف.

۵- فى د : «ثمه».

۶- فى الأصل د. ط : «ليس». ولعل الأصح «ليست».

۷- عرف ابن الحاجب المفعول معه بقوله : «هو المذكور بعد الواو لمصاحبه معمول فعل لفظا أو معنى ، فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان» ، الكافيه : ۱۰۲.

وَشُرَكاءَكُمْ)(۱) على قراءه الجماعه مفعول معه باعتبار أنّه فى المعنى مشترك بينه وبين فاعل «أجمعوا» ، وبيانه من وجهين :

أحدهما : أنّه لو لم يكن كذلك (۲) لكان معطفوا على «أمركم» ، ولو كان معطوفا على «أمركم» لكان التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، ولا يقال إلّا أجمعت أمرى وجمعت شركائى (۳).

وثانيهما : ما ثبت من (۴) قراءه يعقوب «شركاؤكم» بالرفع ، وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان أحدهما موافق للقراءه الأخرى كان حمله على القراءه الموافقه للأخرى (۵) أولى ، لئلّا يؤدى إلى اختلاف المعانى ، والأصل اتّفاقهما ، والله أعلم.

۱- يونس : ۱۰ / ۷۱. قرأ يعقوب والحسن برفع الهمزه عطفا على الضمير المرفوع المتصل بأجمعوا ، وحسّنه الفصل بالمفعول ، والباقون بالنصب نسقا على أمركم ، انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۳ / ۲۷ - ۲۸ والمحتسب : ۱ / ۳۱۴ ، والحجه لابن خالويه : ۱۵۸ والكشاف : ۲ / ۲۴۵ والنشر : ۲ / ۲۷۵ والبحر المحيط : ۵ / ۱۷۸ - ۱۷۹ والإتحاف : ۲۵۳.

۲- سقط من ط : «كذلك» ، خطأ.

۳- قال الجوهرى : «وقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ) لأنه لا يقال : أجمعت شركائى وإنما يقال : جمعت» الصحاح (جمع).

۴- فى د : «فى».

۵- فى الأصل. ط : «الموافق» مكان «القراءه الموافقه للأخرى» وما أثبت عن د.

المفعول له

قال صاحب الكتاب : «هو علّه الإقدام على الفعل».

قال الشيخ : قياس قوله فى المفعول معه أن يقول ههنا (۱) : هو المنصوب لعلّه الإقدام على الفعل (۲) ، لأنّه إذا لم يقل : [هو](۳) المنصوب دخل تحته كلّ ما يكون علّه ، ومن جملته المخفوض ، فيفسد الحدّ ، لأنّ كلامنا فى المنصوبات.

قال الشيخ : كلّ ما يذكر مفعولا من أجله فهو علّه الإقدام على الفعل ، فإذا قلت : «ضربته تأديبا» فالتأديب سبب الضّرب (۴) ، فإن قلت : كيف يكون الضّرب سببا لشىء وذلك الشىء سبب له ، ونحن نقطع بأنّ الضّرب سبب للتأديب فالجواب : أنّ التأديب له جهتان ، هو باعتبار إحداهما سبب ، وباعتبار الأخرى مسبّب ، فباعتبار عقليّته ومعلوميّته وفائدته (۵) سبب للضّرب ، وباعتبار وجوده (۶) مسبّب للضّرب ، فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان به مسبّبا ، وإنّما يتناقض أن لو كان سببا (۷) مسبّبا لشىء واحد من وجه واحد ، وكلّ فعل هو سبب لوجود أمر (۸) فإنّ معقوليّه ذلك الأمر سبب للإقدام / على الفعل (۹) كقولك : «أسلم تدخل الجنّه» ، فالإسلام سبب لدخول الجنّه ، ومعقوليّه دخول الجنّه وفائدته سبب للإقدام على الإسلام ، وكذلك قولهم : «ابن بناء (۱۰) تستظلّ به» ، فالبناء سبب للاستظلال ، ومعقوليّه الاستظلال هو الحامل على البناء.

قال صاحب الكتاب : «وله ثلاث شرائط» إلى آخره.

۱- سقط من ط : «ههنا».

۲- عرف ابن الحاجب المفعول من أجله بقوله : «هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل : ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا» الكافيه : ۱۰۱.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «للضرب».

۵- بعدها فى د : «وهى إراده التأديب».

۶- بعدها فى د : «فى الخارج».

۷- سقط من د : «سببا» ، خطأ.

۸- بعدها فى د : «فى الخارج».

۹- فى الأصل : «الإسلام». وما أثبت عن د. ط.

۱۰- فى د : «بيتا».

قال الشيخ : إنّما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل فيصحّ حذف الحرف الدّالّ عليه ، فوزانه وزان الظّرف باعتبار حذف «فى» (۱) ، فشرطه أن يكون اسما ظاهرا ليقوى أمر الظّرفيّه فيصحّ حذف «فى» (۲) ، ووجه قوّه التّعليل عند وجود (۳) هذه الشّرائط أنّها الغالب فى التعليلات ، فكأنّ فيها تنبيها على التعليل فصحّ حذف اللّام لما فيها من القوّه ، فإذا فات شىء منها ضعفت دلاله التعليل فاحتيج إلى حرف التعليل ، كما أنّه إذا غيّر اسم الزّمان الظاهر (۴) بمضمر أو إشاره وجب الإتيان بحرف الظّرف ، كقولك : «يوم الجمعه خرجت فيه» و «خرجت فى هذا» ، إذا كانت الإشاره إلى زمان ، ولو قلت : «يوم الجمعه خرجته» لم يستقم إلّا على الاتّساع لا على الظّرف (۵).

۱- فى د : «حذف لفظه فى».

۲- فى د : «حذف لفظه فى».

۳- سقط من د : «وجود».

۴- فى د : «للظاهر» ، تحريف.

۵- بعدها فى د : «الحقيقى ، والله أعلم».

الحال

اشاره

قال الشيخ : قدّم شبه الحال على حدّه وأقسامه ، ولم يفعل ذلك فى غيره ، لأنّه أوّل المشبّهات ، فنبّه على ابتدائه (۱) بها ، فذكر الشّبه (۲) أوّل الأمر لذلك ، وحدّه بقوله : «ومجيئها لبيان هيئه الفاعل أو المفعول» ، لأنّ حدّ الألفاظ إنّما هو باعتبار موضوعها فبه يتميّز (۳) بعضها عن (۴) بعض ، ولمّا كان موضوع الحال على هذا (۵) المعنى صحّ أن تجعله فصلا لها ، وإن كانت العباره على غير اصطلاح المتكلّمين فى نظم الحدود ، إلّا أنّه فى (۶) التّحقيق مستقيم ، لأنّ الغرض بالحدّ تمييز المحدود ، وهو حاصل بذلك حصوله من اصطلاح (۷) المتكلّمين ، وإذا قصد مجيئه على المصطلح قيل : الحال هو (۸) اللّفظ الدّالّ على هيئه فاعل أو مفعول (۹).

وقد اعترض على مثل ذلك بأنّه تدخل فيه الصّفه ، فيكون [الحدّ](۱۰) غير مطّرد ، وبيان دخولها أنّك إذا قلت : «جاءنى رجل عالم» فهو لفظ دالّ على هيئه فاعل ، و «أكرمت رجلا عالما» فهو لفظ دالّ على هيئه مفعول (۱۱) ، فهذا وجد فيه الحدّ ، وليس بالمحدود ، فحصل أنّه غير مانع.

وأجيب عنه بأنّ المراد من حدود الألفاظ أن يكون اللّفظ دالا على ما ذكروا ، وإذا كان الحال هى الدالّه (۱۲) على هيئه / الفاعل [أو المفعول](۱۳) باعتبار الوضع خرجت الصّفه عن ذلك ، لأنّ

۱- فى ط : «الابتداء».

۲- فى د : «الشبه فى أول».

۳- فى د : «يزيد» ، تحريف.

۴- كذا فى الأصل د. ط. تحريف والصواب «من» جاء فى اللسان (ميز): «امتاز القوم إذا تميز بعضهم من بعض ، وفى الحديث : لا تهلك أمتى حتى يكون بينهم التمايل والتمايز ، أى يتحزبون أحزابا ويتميز بعضهم من بعض» ا. ه.

۵- فى د : «لهذا» مكان «على هذا».

۶- فى الأصل. ط : «على». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۷- فى د : «حصوله كما فى نظم اصطلاح ..».

۸- سقط من د : «هو».

۹- حدّ ابن الحاجب الحال بقوله : «ما يبين هيئه الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى» الكافيه : ۱۰۳.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- فى د : «المفعول».

۱۲- فى ط : «هو الدال».

۱۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قولك : «جاءنى رجل عالم» لا يـدلّ إلّا على هيئه ذات ، وإنّما أخذ كونه فاعلا من غير جهه دلالتها [بالوضع](۱) ، بخلاف الحال ، فإنّهـا موضوعه دالّه على هيئه فاعل أو مفعول بنفسـها ، وتبيين ذلك بأنّك (۲) تقول : «زيـد رجل عالم» فتجد دلاله «عالم» فى مثل ذلك كـدلالته فيما تقـدّم ، ولا تقول : «زيـد قائما أخوك» لانتفاء الفاعل والمفعول ، فثبت أنّ وضع الحال للـدلاله (۳) على هيئه الفاعل [أو المفعول](۴) دالا عليه ، والصفه دالّه على هيئه ذات مطلقا من غير تقييد (۵).

وقد حدّ بعضـهم الحال بأن (۶) قـال : هو اللّفـظ الـذى يبيّن كيفيّه وقوع الفعـل ، وهو فى المعنى أيضا مسـتقيم ، وإن كان الأوّل أوضـح فى بـاب الحـدود ، لأنّه ذكر فيه الماهيّه باعتبار الوضع ، لأنّ ماهيّه (۷) الألفـاظ الموضوعه إنّمـا هو باعتبار موضوعاتها ، وليس فى هـذا إلّا ذكر اللّازم (۸) ، وهو كيفيّه وقوع الفعـل ، والحـال فى قولك «جاءنى زيـد راكبا» ليس ماهيّتها فى الوضع بيان كيفيّه وقوع الفعل ، وإنّما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتقّه هى (۹) منه ، ولكنّهم وضعوها (۱۰) وضعا مقيّدا بالفاعل خاصّه ، فجاء ذلك من لازمها ، لأنّه من ماهيّه موضوعها.

وأمّا قول بعض النحويّين فى حدّها : «الحال (۱۱) كلّ نكره جاءت بعـد معرفه قد تمّ الكلام دونها» ، فممّا لا حاصل له ، لأنّ حدّ الألفاظ إنّما يكون باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدّم ، وهذا الحدّ عرىّ عن المعنى ، وأمّا قوله (۱۲) : «قد تمّ الكلام» ، فليس أيضا بمعنى يتعلّق بمدلول الحال ،

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى د : «بأن».

۳- فى د : «الداله» ، تحريف.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- بعدها فى د : «بهذه الصفه».

۶- فى د : «الحال هو بأن» ، مقحمه.

۷- فى د : «هيئه» ، تحريف.

۸- فى د : «الملازمه» ، تحريف.

۹- فى د : «الحال».

۱۰- فى د : «وضعوا الحال».

۱۱- سقط من ط : «الحال».

۱۲- أى : بعض النحويين.

وإنّما هو لأمر آخر يكون مع (۱) الحال ، فتبيّن أنّ هذا الحدّ عرىّ عن مدلول الحال من حيث هو ، ثمّ هو فاسد من حيث إنّا نجد كثيرا من الألفاظ موافقه لما ذكر وليس بحال ، كقولك : «ضربت رجالا» ، و «ضربت يوما» و «ضربت تأديبا» ، وأشباه ذلك ، وكلّها نكره جاءت بعد معرفه قد تمّ الكلام دونها ، وليست بحال.

۱- فى ط : «تبع» ، تحريف.

فصل : [العامل فی الحال لفظ ومعنی]

قال الشیخ : نبّه [المصنّف](۱) فی هذا الفصل علی أنّ الفاعل المقیّد فعله بحال قد یکون فاعلا لفظا ومعنی ، وقد یکون فاعلا معنی لا لفظا ، وکذلک المفعول ، فقال : «والعامل فیها إمّا فعل أو شبهه (۲) من الصفات أو معنی فعل» / ، فالفعل معروف ، و «شبهه» یعنی (۳) به اسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبّهه بهما وأفعل التفضیل (۴) والمصدر ، وهذه منزّله منزله الفعل فی أنّ الفاعل والمفعول (۵) بها لفظا ومعنی.

وأمّا معناه فهو الذی یکون به صاحب الحال فاعلا معنویّا أو مفعولا (۶) معنویّا لا لفظیّا ، فمثال الفاعل قولک (۷) : «زید فی الدّار قائما» ، ف «قائما» حال من الضمیر فی «فی الدار» ، لأنّه فی المعنی فاعل ، فصحّ أن یقیّد باعتبار ما هو فی المعنی فاعل له ، وکذلک قوله تعالی : (فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْکِرَهِ مُعْرِضِینَ) (۴۹) (۸) ، لأنّ المعنی «ما (۹) یصنعون» ، ف «معرضین» حال من الضمیر باعتبار کونه فاعلا فی المعنی ، فصحّ تقییده لذلک ، ومثال المفعول قولهم : «هذا زید قائما» و (وَهذا بَعْلِی شَیْخاً)(۱۰) ، ف «قائما» و «شیخا» حال من المشار إلیه ، لأنّه مفعول فی المعنی ، فصحّ تقییده لذلک ، لأنّ التقدیر : أشیر إلیه فی حال کونه قائما ، ولو لا ذلک لم تستقم الحال ، ألا تری أنّک لو قلت : «زید قائما أخوک» لم یستقم ، ولو قلت : «هذا قائما أخوک» لاستقام.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والملاحظ أن ابن الحاجب بدأ بالکلام هنا ثم ساق کلام الزمخشری.

۲- فی المفصل : ۶۲ «وشبهه».

۳- فی الأصل ط : «أعنی» ، تحریف وما أثبت عن د.

۴- سقط من ط : «وأفعل التفضیل».

۵- فی ط : «المفعول» ، تحریف.

۶- فی الأصل. د. ط : «ومفعولا». ولعل الصواب ما أثبت.

۷- فی د : «کذلک» ، تحریف.

۸- المدثر : ۷۴ / ۴۹.

۹- فی د : «فما».

۱۰- هود : ۱۱ / ۷۲ والآیه : (قالَتْ یا وَیْلَتی أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهذا بَعْلِی شَیْخاً).

ومثّل (١) أيضا فى المعنوىّ بليت ولعلّ وكأنّ ، لأنّها ليست بأفعال ، وإنّما هى مشبّهه بها ، فإذا قيّد منصوبها أو مرفوعها بالحال (٢) كان تقييدا (٣) باعتبار معناها الذى أشبهت به الفعل ، فكان معنويّا لذلك ، فإذا قلت : «كأنّ زيدا راكبا الأسد» (٤) ، كان «راكبا» حالا من زيد ، لأنّ المعنى : أشبّه زيدا راكبا بالأسد ، فلمّا كان كذلك صحّ تقييده ، ولو لا هذا المعنى لم يصحّ.

ثمّ حكم بأنّ الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه ، وأمّا المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه ، وإنّما تقدّم على الفعل وشبهه لأنّه الأصل فى الفاعليّه والمفعوليّه ، وهذا مشبّه به ومحمول عليه ، فلم يقو الفرع قوّه الأصل ، أو لأنّه (٥) عامل متصرّف فتصرّف فى معموله ، وهذا غير متصرّف.

وقد اختلف فى مثل «زيد فى الدار قائما» ، فجوّز بعضهم تقديمه (٦) ، والظّاهر أنّ المجوّزين له يذهبون إلى أنّ العمل لمتعلّق الظّرف ، وهو الاستقرار ، فالتقدير : استقرّ أو مستقرّ ، وإذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقّق أو شبه فعل ، فيكون من القسم الأوّل ، والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظّرف ، ويجعلون الفعل أو شبهه على التقديرين (٧) نسيا منسيّا ، وصار الظرف هو العامل عندهم فى المعنى.

وكلا القولين مستقيم ، والقول الأوّل أرجح من وجهين :

أحدهما : أنّه لم / يثبت مثل «زيد قائما فى الدار» فى فصيح الكلام ، فدلّ ذلك على أنّه من قبيل المعنى ، إذ لو كان من قبيل ما تقدّم لوقع على كثرته (٨) مقدّما كما فى الأوّل.

والثانى : أنّه إذا صار ذلك نسيا منسيّا صار فى حكم العدم ، وصارت المعامله للنّائب عنه ،

١- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ٦٢.

٢- فى د : «بحال».

٣- فى ط : «مقيدا».

٤- فى الأصل. ط : «كأن زيدا الأسد راكبا» ، وما أثبت عن د.

٥- فى الأصل. ط : «ولأنه». وما أثبت عن د. وهو الأجود.

٦- أجاز الفراء والأخفش تقديم الحال فى مثل هذا بشرط تقدّم المبتدأ على الحال ، وصححه ابن مالك ومنعه سيبويه والمبرد والبصريون ، انظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٠٠ ، ٤ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٦ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦.

٧- سقط من د : «على التقديرين».

٨- فى ط : «كثيره» ، تحريف.

فدلّ على أنّ العمل من حيث المعنى لا من حيث اللّفظ.

ولذلك كان مذهب المحقّقين فى قولك : «سقيا زيدا» أنّ زيدا (۱) منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف ، لأنّه صار نسيا منسيّا ، بخلاف قولك : «ضربا زيدا» فإنّه منصوب بالفعل المقدّر لا بالمصدر لصحّه التلفّظ به (۲) ، فرجح بذلك الوجه الأوّل.

قوله : «وقد منعوا فى «مررت راكبا بزيد» أن يجعل الراكب حالا (۳) من المجرور».

قال الشيخ : تقديم الحال على المجرور إذا كان صاحب الحال هو المجرور مختلف فيه ، فأكثر البصريّين على منعه ، وكثير من النحويّين على تجويزه (۴) ، ووجه الجواز أنّه حال عن معمول فعل لفظىّ ، فجاز التّصرّف فيه بالتقديم والتأخير كسائر أحوال الأفعال ، فتمسّكوا فى جوازه بدخوله تحت مفردات أحوال الأفعال ، وقد علم بالاستقراء جواز تقديمه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «جاءنى راكبا زيد» لم تحتج فى جواز التقديم إلى سماع مخصوص ، بل تحكم بالجواز نظرا إلى عموم القاعده المعلومه من استقراء كلامهم ، كما فى رفع «جاء زيد» ونصب «ضربت زيدا».

ووجه المنع هو (۵) أنّه كثر الحال من (۶) المجرور فى كلامهم ، ولم يسمع من الفصحاء تقديمه ، ولو كان تقديمه جائزا لوقع فى كلامهم متقدّما ، فلمّا لم يقع دلّ على امتناعه.

وأجاب (۷) عمّا ذكره (۸) المجوّزون بأنّ الحكم بما ذكروه من القياس مشروط فيه أن لا تختلف

۱- سقط من ط : «أن زيدا» ، وهو خطأ.

۲- أنكر ابن هشام على ابن الحاجب أن يقال : «سقيا زيدا» ، انظر المغنى : ۲۴۳ ، وذهب الصبان فى «سقيا لزيد» إلى جعل «زيد» معمولا للمصدر واللام للتقويه. انظر حاشيه الصبان : ۲ / ۱۱۷.

۳- فى الأصل. ط : «أن يكون حالا». وما أثبت عن د. والمفصل : ۶۲.

۴- سيبويه والمبرد وابن جنى وأكثر البصريه يمنعون تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن برهان الجواز ، وصرح ابن مالك بجوازه ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۲۴ والمقتضب : ۴ / ۱۷۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۸۰ - ۲۸۱ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۳۶ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۰۷.

۵- سقط من د : «هو».

۶- فى د : «فى» تحريف.

۷- لعل ابن الحاجب تكلم على نفسه فقال : «وأجاب».

۸- فى ط : «على ما ذكره».

الأنواع بوجه تصحّ مخالفه الحكم بسببه ، وههنا معنى مناسب ليس فى الأصل يصحّ (۱) أن يخالف الأصل بسببه ، وهو أنّ حال المجرور صفه لصاحبها ، فهى معموله فى المعنى لحرف الجرّ ، إلّا أنّهم نصبوها لغرض الفصل بين الصفه والحال ، وكما أنّ معمول الجارّ لا يتقدّم عليه ففرع معمول الجارّ بأن (۲) لا يتقدّم على الجارّ أجدر ، فثبت أنّ فى هذا معنى مناسبا يقطعه عن تلك القاعده المذكوره من تقدّم (۳) الحال ، وإذا صحّ ذلك انقطع إلحاقه بذلك إلى أن يثبت بوجه آخر / أو يمتنع ، وقد ثبت امتناعه بما ذكروه من الدّليل السالم من (۴) الاعتراض فثبت أنّ الوجه امتناعه.

۱- فى ط : «فيصح» ، تحريف.

۲- فى د : «أن».

۳- فى د : «تقديم».

۴- فى د : «عن».

[وقوع المصدر حالا ، قم قائما ، الخلاف فی بیت الفرزدق]

«فصل : وقد یقع المصدر حالا» إلی آخره

قال الشیخ : قد بیّن فی هذا الفصل أنّهم استعملوا ألفاظ المصادر واقعه فی معنی الحال ، کما أوقعوا ألفاظ الأحوال واقعه (۱) مصادر ، ثم مثّل بوقوع ألفاظ (۲) الأحوال مصادر ، کقولهم : «قم قائما» (۳) ، ومعناه : قم قیاما ، لأنّ «قائما» لا یستقیم أن یکون حالا لتعذّر تقدیر الحال فیه ، لأنّک إذا جعلته حالا لم یکن إلّا من المضمر الفاعل فی «قم» ، وإذا جعلته حالا من المضمر وجب أن یکون القیام مقیّدا ، ولا یستقیم أن یکون «قائما» مقیّدا للقیام ، لأنّه هو هو ، فکیف یکون تقییدا (۴) له؟ فوجب أن یعدل به إلی معنی المصدر ، فیکون التقدیر : قم قیاما ، والمصدر یؤتی به تأکیدا (۵) للفعل فیصحّ تقدیره به ، وکذلک قوله (۶) :

.....

ولا خارجا من فیّ زور کلام

تقدیره : ولا یخرج خروجا ، لأنّ قوله : «ولا خارجا» معطوف علی قوله : «لا أشتم» ، وهو الذی حلف علیه ، فلا بدّ من أن یکون جمله ، وإذا وجب أن یکون جمله وجب أن یکون (۷) المعطوف علیه جمله ، ولا یکون جمله إلا بتقدیر «ولا یخرج» فوجب تقدیر ذلک ، فصار مثل قولهم : «قم قائما» ، فوجب تقدیره (۸) : ولا یخرج خروجا ، فصار المعنی : «حلفت لا أشتم مسلما

۱- لعل کلمه «واقعه» مقحمه هنا.

۲- سقط من ط : «ألفاظ».

۳- وردت هاتان الکلمتان فی بیتین من مجزوء الرجز هما : «قم قائما قم قائما لقیت عبدا نائما» ونسبهما العینی إلی امرأه من العرب انظر المقاصد : ۳ / ۱۸۴ ، ووردا بلا نسبه فی الخصائص : ۳ / ۱۰۳ ، والصاحبی : ۲۳۷.

۴- فی ط : «مقیدا».

۵- فی د : «التأکید» ، وسقط من ط : «تأکیدا» وهو خطأ.

۶- هو الفرزدق ، وصدر البیت : «علی قسم لا أشتم الدّهر مسلما» ، وهو فی دیوانه : ۲ / ۲۱۲ والکتاب : ۱ / ۳۴۶ ، ومعانی القرآن للفراء : ۳ / ۲۰۸ والکامل للمبرد : ۱ / ۱۲۰ ، وأمالی المرتضی : ۱ / ۶۴ ، وشرح شواهد الشافیه : ۷۲ - ۷۹ ، وورد بلا نسبه فی المقتضب : ۳ / ۲۶۹ ، والمغنی : ۴۵۲.

۷- سقط من ط : «جمله وجب أن یکون» ، خطأ.

۸- فی د : «تقدیر ذلک».

ولا يخرج من فىّ زور كلام ، ثمّ أكّد «يخرج» ب «خروجا» ، ثمّ وضع «خارجا» موضع «خروجا».

وقد زعم بعض النحويّين المتقدّمين أنّ «خارجا» حال على بابه (١) ، وجعل قوله «لا أشتم» حالا من قوله : «عاهدت» (٢) ، أى : عاهدت ربّى وأنا على هذه الحال (٣) ، ثم عطف الحال الأخرى التى هى «خارجا» ، فكأنّه قال : عاهدت ربّى فى حال كونى غير شاتم وغير خارج من فىّ زور كلام.

والأوّل أظهر ، وهو قول سيبويه (٤) ، لأنّ الثانى إذا جعلته حالا ـ كان المحلوف عليه غير مذكور [والقسم يبقى بلا ـ جواب ، وجوابه «لا أشتم»](٥) ، وغرضه أن يبيّن أنّه عاهد على ما ذكره من نفى الشّتم ونفى قول الزّور ، ولا يستقيم هذا المعنى إذا جعل حالا ، لأنّ المعنى حينئذ أنا (٦) الآن على هذه الحاله ، فيجوز أن تكون المعاهده عليه وعلى ضدّه وعلى غيرهما ، ألا ترى أنّه لو قال : عاهدت ربّى فى هذا / الموضع فى حال كونى الآن غير شاتم ولا قائلا زورا إنى بعد ذلك لا أترك الشّتم لكان مستقيما فى القول ، وكذلك لو قال : عاهدت ربّى وأنا فى هذه الحاله على الصّوم والصّلاه أو غيرهما لكان مستقيما ، فدلّ ذلك على أنّ مقصود هذا القائل ذكر المعاهد (٧) عليه ، وأنّه ترك الشّتم وقول الزّور ، لا ـ أنّه (٨) عاهد فى هذه الحال على شىء لم (٩) يذكره ، فالوجه إذن مذهب سيبويه.

ثمّ مثّل بالمصادر الواقعه أحوالا ، وقد اختلف النحويّون فى هذه المصادر على وجهين :

الوجه الأوّل : أنّ (١٠) هذه المصادر أنفسها استعملت بمعنى الحال ، أو هى على حذف مضاف.

١- الذاهب إلى هذا الفراء وعيسى بن عمر ، انظر معانى القرآن للفراء : ٣ / ٢٠٨ والكامل للمبرد : ١ / ١٢٠ والمقتضب : ٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ٤ / ٣١٣ ، والتعليقه على كتاب سيبويه للفارسى : ١ / ١٩٩.

٢- وردت هذه الكلمه فى بيت سابق للبيت الشاهد ، وهو : ألم ترنى عاهدت ربّى وإنّنى لبين رتاج قائم ومقام ديوان الفرزدق : ٢ / ٢١٢. والرّتاج : الباب العظيم ، وقيل : الباب المغلق. اللسان (رتج).

٣- بعدها فى د : «أى غير شاتم».

٤- وهو قول المبرد أيضا ، انظر الكتاب : ١ / ٣٦٤ والمقتضب : ٣ / ٢٦٩.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى د. ط : «حينئذ أى أنا» ، مقحمه.

٧- فى د : «المعاهده» ، تحريف.

٨- فى ط : «لأنه» مكان «لا أنه» ، تحريف.

٩- فى ط : «لا».

١٠- سقط من ط : «أن».

والوجه الثانی : أنّ هذه المصادر المستعمله هذا الاستعمال هل هی قیاس أو مخصوصه بما سمع منها؟

فذهب الأکثرون إلی أنّها موضوعه بمعنی الحال (۱) ، علی حذف المضاف (۲) ، فإذا قلت : «جاء زید مشیا» فمعناه ماشیا ، لا علی أنّ التقدیر «ذا مشی» ، وهو مذهب المصنّف ، لأنّه صرّح (۳) بذلک ، وجعله فی هذا الموضع کالحال الواقعه مصدرا ، ولا خلاف أنّ الحال بمعنی المصدر نفسه ، لا علی حذف یصیّره مصدرا.

وذهب الأکثرون فی الوجه الثانی إلی أنّها سماعیّه لا قیاسیّه ، وذهب المبرّد ومن تابعه إلی أنّها قیاسیّه بشرط أن یکون فی الفعل دلاله علیها (۴) ، ومعنی دلاله الفعل علیها أن تکون فی المعنی من تقسیمات الفعل ، کالمشی والرّکض والعدو بالنسبه إلی المجیء ، فیجیز «جاءنی زید عدوا» و «مشیا» و «رکوبا» و «جریا» وأشباه ذلک لأنّها فی المعنی من أقسام المجیء (۵) ، ویمنع «جاء زید ضحکا» و «بکاء» و «أکلا» و

«شربا» وما أشبهه ، لأنّها لیست فی المعنی أقسام المجیء (۶) ، وکذلک أجاز (۷) : «أتانا رجله» و «سرعه» ، لأنّه مثل (۸) قولک : «أتانا مشیا» ، ولم یجزه سیبویه (۹) ، لأنّه مخصوص عنده بالسّماع ، ولم یسمع ذلک.

۱- هو مذهب سیبویه وجمهور البصریین ، انظر الکتاب : ۱ / ۳۷۰ ، والمقتضب : ۳ / ۲۳۴ ، وکلام السیرافی فی حاشیه الکتاب : ۱ / ۳۷۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۲.

۲- فی د. ط : «مضاف». وظاهر کلام الرضی أنه لا یمتنع أن تحمل هذه المصادر علی حذف مضاف ، انظر شرح الکافیه له : ۱ / ۲۱۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۳.

۳- فی ط : «صریح». وانظر المفصل : ۶۲.

۴- انظر المقتضب : ۳ / ۲۳۴ ، وکلام السیرافی فی حاشیه الکتاب : ۱ / ۳۷۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۲ / ۵۹ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۲۲۸ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۳.

۵- سقط من د من قوله : «فیجیز جاءنی زید عدوا» إلی «المجیء» ، وهو خطأ.

۶- فی الأصل. ط : «الفعل» وما أثبت عن د وهو أحسن ، قال السیرافی : «ولا تقول : أتانا ضربا ولا أتانا ضحکا ، لأن الضرب والضحک لیس من ضروب الإتیان». انظر حاشیه الکتاب : ۱ / ۳۷۰.

۷- فی د : «ولا یمنع» مکان «وکذلک أجاز» ، والضمیر فی «أجاز» یعود إلی المبرد ، انظر المفصل : ۶۲.

۸- فی د : «بمنزله».

۹- انظر الکتاب : ۱ / ۳۷۰.

«فصل : والاسم غير الصفه والمصدر بمنزلتهما فى هذا الباب»

قال الشيخ : يعنى بمنزله الصفه والمصدر فى صحّه وقوعهما (۱) حالاـ، وذلك تنبيه منه على أنّ (۲) المقوّم للحال كونها دالّه على هيئه ، فلا ينظر إلى ما يقوله كثير من النحويّين من أنّها مشتقّه ، ولذلك جاز «هذا بسرا أطيب منه رطبا» ونظائره من الأسماء الدالّه على الهيئات (۳) ، ومعنى «هذا بسرا أطيب منه / رطبا» تفضيل هذه التمره فى حال كونها بسرا عليها فى حال كونها رطبا.

وقد اختلف النحويّون فى العامل فى «بسرا» ، فقال بعضهم : العامل فيه الإشاره ، وقال بعضهم : العامل «كان» (۴) مقدّره متعلّقه بظرف ، كأنّه قيل : هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا ، والعامل فى «إذا» الإشاره ، وقال بعضهم : العامل فى «بسرا» أطيب ، وقال بعضهم : العامل «كان» ، والعامل فى «إذا» أطيب (۵).

والخلاف فى الحقيقه هل العامل اسم الإشاره أو «أطيب» ، وإذا قدّر «إذا كان (۶)» رجع الخلاف فى العامل فى «إذا» هل هو الإشاره أو أطيب.

وقد ذهب (۷) أبو علىّ الفارسى وكثير من النحويّين إلى (۸) أنّ العامل «هذا» (۹) ، وذهب آخرون إلى أنّ العامل «أطيب» ، وهذا هو الصّحيح.

۱- فى الأصل. ط : «وقوعه». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۲- سقط من د : «أن» ، وجاء موضعها : «صحه الحدّ».

۳- لم يشترط ابن الحاجب الاشتقاق فى الحال ، ووافقه الرضى ولكنه ذهب إلى أن الأغلب فى الوصف والحال الاشتقاق ، وعباره ابن الحاجب «وكل ما دلّ على هيئه صحّ أن يقع حالا» ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۰۷ ، وانظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۷۳ - ۲۷۴ ، وهذه المسأله من المسائل التى خالف فيها ابن الحاجب الجمهور.

۴- فى د : «العامل إذا كان».

۵- للسيوطى رساله فى قولهم : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» استقصى فيها الأقوال فى انتصاب «بسرا» و «رطبا» والعامل فيهما ، انظر الأشباه والنظائر : ۴ / ۶۵۲ - ۶۶۲ ، وانظر الحلبيات : ۱۷۶ - ۱۸۰ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۸۵.

۶- سقط من ط : «كان» ، خطأ.

۷- فى ط : «قال».

۸- سقط من ط : «إلى».

۹- انظر الإيضاح للفارسى : ۲۰۱ ، والمسائل الحلبيات : ۱۷۶ - ۱۸۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۰۸ - ۲۰۹.

والقول الأوّل وهم محض ، والدّليل على أنّ العامل «أطيب» من وجوه :

أحدها : أنّا متّفقون على جواز «زيد قائما أحسن منه راكبا» ، و «ثمره نخلتى بسرا أطيب منها (١) رطبا» ، والمعنى فيه كالمعنى [فى ذلك](٢) سواء فى المفضّل والمفضّل عليه (٣) ، ولا عامل سوى أطيب وأحسن ، وإذا وجب أن يكون «أطيب» هو العامل - والمسأله الأخرى بمعناها - وجب أن يكون العامل فيها أيضا أطيب.

والوجه الثانى : هو أنّه لو كان العامل «هذا» لوجب أن يكون فى حال الخبر عنه بسرا ، لأنّه حال من المشار إليه ، فوجب أن يكون فى حال الإشاره إليه كذلك ، ونحن قاطعون بأنّه يجوز أن يكون على غير ذلك ، بدليل قولك له وهو رطب : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» ، وكذلك لو كان بلحا.

والوجه الثالث : أنّه (٤) لو كان العامل فيه «هذا» لوجب أن يكون الخبر عن الذّات مطلقا ، لأنّ تقييد المشار إليه باعتبار الإشاره لا يوجب تقييد الخبر ، بدليل قولك : «هذا قائما أبى» ، فالخبر بالأبوّه وقعت مطلقه عن الذّات المشار إليها ، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بأحسن وقع عن المشار إليه مطلقا ، فكأنّك قلت : هذا أطيب منه رطبا ، إذ وجود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشاره باعتبار الخبر على [حدّ](٥) سواء ، وإذا ثبت ذلك فسد المعنى ، لأنّك فضّلت الشىء (٦) على نفسه من غير تقييد له تحصل به الأفضليّه.

والوجه الرابع : هو (٧) أنّه إذا لم يكن العامل «أحسن» لم تكن الأحسنيّه مقيّده بالبسريّه ، لأنّ المقيّد بالحال هو العامل فيها ، والعامل فيها هو المقيّد بها ، / وإذا لم تكن الأحسنيّه مقيّده بالبسريّه (٨) فسد المعنى ، لأنّ الغرض تقييد الأحسنيّه بالبسريّه مفضّله على الرّطبيّه ، وهذا معنى العامل فى الحال ، وإذا ثبت أنّ الأحسنيّه مقيّده بالبسريّه وجب أن يكون معمولا لأحسن ، فثبت بما ذكرناه أنّ

١- فى الأصل. د. ط : «منه» تحريف. وما أثبت عن الأشباه والنظائر : ۴ / ۶۵۴.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى ط : «سواء كان فى المفضل أو المفضل عليه».

۴- فى د : «هو أنه».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د. ط : «شيئا».

٧- سقط من د. ط : «هو».

٨- فى د : «للأحسنيه تقييد بالبسريه».

القول الصّحيح قول من قال : إنّ العامل [فى بسرا](١) «أطيب».

وأمّا من (٢) قال : إنّ العامل (٣) «هذا» فشبهتهم أنّه لو كان «أحسن» (٤) هو العامل فى «بسرا» وقد ثبت أنّه هو (٥) العامل فى «رطبا» لأدّى إلى أن يكون الشيء الواحد مقيّدا بحالين مختلفين فى الحال ، وهو محال ، وهذا ليس بشيء ، فإنّ لأحسن جهتين (٦) ، لأنّ معناه زاد حسنه ، فعمل (٧) فى «بسرا» باعتبار «زاد» ، وعمل (٨) فى «رطبا» باعتبار الحسن ، حتى لو فككت هذا (٩) لقلت : هذا زاد بسرا فى الطّيب على طيبه فى حال كونه رطبا ، فيستقيم المعنى المطلوب ، فثبت أنّ ما ذكروه وهم محض.

وشبهه أخرى [لهم](١٠) قالوا : لا يتقدّم معمول أفعل عليه (١١) بدليل امتناع «زيد منك أحسن» ، وإذا لم يتقدّم «منك» لم يتقدّم الحال ، وإذا لم يتقدّم فالعامل «هذا» ، إذ لا عامل سواه.

وهذا عندنا أيضا غير مستقيم ، لأنّ امتناع تقديم «منك» بعد تسليمه إنّما كان لأنّه فى معنى المضاف إليه ، بدليل أنّ قولهم : «زيد أحسن منك» كقولهم : «زيد أحسن الناس» فى قيام أحدهما مقام الآخر (١٢) ، ولمّا قام مقام المضاف إليه لكونه [هو](١٣) المفضّل عليه فى المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف ، لأنّه خلاف لغتهم ، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع معمول هو كالمضاف إليه امتناع المعمول الذى هو الحال مع كون العامل من المشبّهات بالفعل ، وأيضا فإنّ للعرب فى الشيء - إذا فضّلوه على نفسه باعتبار حالين من تقديم أحدهما على العامل وإن كان

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «وأما قول من» ، مقحمه.

٣- بعدها فى د : «فيه هو ..».

٤- فى د : «أطيب».

٥- سقط من ط : «هو».

٦- فى ط : «فإن الأحسن من جهتين» ، تحريف.

٧- فى ط : «فيعمل».

٨- فى ط : «ويعمل».

٩- فى د : «ذلك».

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- سقط من د : «عليه» ، خطأ.

١٢- فى د : «الثانى».

١٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ممّا لا يسوغ تقديمه (۱) لو لم يكن كذلك - غرضا فى التنبيه بالتقديم على أنّه المفضّل ، وكذلك إذا فضّلوا ذاتين باعتبار حالين (۲) ، وكذلك إذا شبّهوا باعتبار حالين ، فيقولون : «زيد قائما أحسن منه قاعدا» ، و «زيد قائما كعمرو قاعدا» ، وإذا جاز / تقديم هذا المعمول على الكاف التى هى أبعد فى العمل من باب «أحسن» فتقديم معمول «أحسن» أجوز ، وأيضا فإنّه يجوز تقديم الظرف.

وقوله : «جاء البرّ قفيزين وصاعين».

ذكره فى الأحوال ، والأولى أن يكون ذلك من قبيل الأخبار ، والذى يدلّ عليه أنّ الحال فضله ، و «قفيزين» ههنا ليس على معنى الفضله ، وإنّما هو على معنى الصّيروره ، تقول : «كلت البرّ فجاء قفيزين» (۳) ، ويمكن أن يقال (۴) : نسبه المجىء إلى البرّ على معنى حصوله فى نفسه ، ثم أثبت (۵) له حالا من القفيزين والصّاعين وأشباههما ، كأنّه قال : حصل البرّ على هذه الحال ، ولا يريد الإخبار عنه بذلك ، والأوّل هو الظّاهر.

وقوله : «كلّمته فاه إلى فىّ ، وبايعته يدا بيد».

من أشكل مسائل النحو ، لأنّ الأصل «كلّمته فوه إلى فىّ» و «بايعته يد بيد» ، بدليل أنّ الجمل تستعمل استعمال المفردات ، ولا يعكس ، وأيضا فإنّ الهيئات غير الجمل لا تكون إلّا مفرده ، كقولك : ضارب ، وشبهه ، سوى ما كرّر للتفصيل ، نحو : «بابا بابا» (۶) ، و «فاه إلى فىّ» ، لم تفهم الهيئه إلّا من جميعه ، فدلّ على أنّه ليس من قبيل المفردات فى الأصل ، والوجه الذى به انتصب «فاه» هو أنّه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهه يفهم من غير نظر إلى تفصيل (۷) ، بل صار «فوه إلى فىّ» بمعنى «مشافها» ، حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فو المكلّم ولا فو المتكلّم (۸) ، ولا

۱- سقط من ط : «تقديمه» ، وهو خطأ.

۲- سقط من ط : «حالين» ، وهو خطأ.

۳- ذهب ابن الحاجب إلى أن الأولى فى «جاء» أن تكون فعلا ناقصا ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۱ ، ۲ / ۲۹۲.

۴- فى د : «يراد».

۵- فى د : «تثبت».

۶- فى د : «مثل بينت الكتاب بابا بابا».

۷- انظر المقتضب : ۳ / ۲۳۶ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۵۴.

۸- فى ط : «فا المتكلم ولا فاه المتكلم» ، تحريف.

مدلول الجارّ (۱) ، فلمّا صار كذلك جعل كالمفردات ، فأعرب ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الحال ، وهو «فاه» ، فنصبوه وشبّهوه بقولهم : «بابا بابا» ، فهذا وجه قولهم : «فاه إلى فيّ» ، وإذا كانوا قد بنوا فى قولهم : «أيدى سبا» ، و «أفعل هذا بادى بدا» مع كونه مضافا لتنزّله لكثره (۲) الاستعمال منزله المفرد ، لم يستبعد (۳) من لغتهم إعراب ما نحن فيه بإعراب المفرد.

و «بايعته يدا بيد» مثله ، وأصله «يد بيد» كما ذكرناه ، وكذلك «بعت الشّاء شاه ودرهما» (۴) ، أصله : شاه بدرهم ، أى : شاه مع درهم ، ثمّ كثر ذلك ، فنصبوا شاه نصب «يدا» ، ثمّ أبدلوا من باء المصاحبه واوا ، وإذا أبدلت باء المصاحبه واوا وجب أن يعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها ، كقولهم : «كلّ رجل وضيعته» ، [وكلّ امرئ ونفسه](۵) ، وقولهم (۶) : «امرا ونفسه» (۷). /

قوله : «وبيّنت له حسابه بابا بابا».

والمعنى : بيّنت له حسابه مفصّلا لأنّ العرب تكرّر الشىء مرّتين ، فتستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذى دلّ عليه اللّفظ المكرّر ، فإذا قلت : «جاء القوم ثلاثه ثلاثه» فمعناه جاؤوا مفصّلين باعتبار (۸) هذا العدد المخصوص ، وإذا قلت : «بيّنت له الكتاب كلمه كلمه» فمعناه : بيّنته له مفصّلا (۹) باعتبار كلماته ، وكذلك «بيّنت له حسابه بابا بابا» ، أى : بيّنته مفصّلا باعتبار أبوابه ، فلمّا كان ذلك (۱۰) يفيد هذه الهيئه المخصوصه صحّ وقوعه حالا.

۱- فى ط : «الحال» ، تحريف.

۲- فى ط : «بكثره».

۳- فى ط : «منزله المفردات ، ولم يستبعد» ، تحريف.

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۳۹۲ ، والأشباه والنظائر : ۴ / ۳۶.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال السيوطى : «ولو جر بمع لكان كلاما تاما هذا مذهب البصريين». الهمع : ۱ / ۱۰۵. ومذهب سيبويه وابن جنى وجوب الرفع ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۰۵ ، والخصائص : ۱ / ۲۸۳ ، وأجاز الصيمرى النصب فى نحو «كل رجل وضيعته» انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۵۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۸۷ ، والأشباه والنظائر : ۴ / ۴۰ - ۴۱.

۶- سقط من د : «قولهم».

۷- انظر الأصول فى النحو : ۲ / ۲۵۰.

۸- فى د. ط : «على».

۹- فى د : «بينت له الكتاب مفصّلا».

۱۰- سقط من ط ، من قوله : «بيّنت له حسابه بابا بابا» إلى «ذلك» وهو مخلّ.

وقوله : «ومن حقّها أن تكون نكره».

وذلك من وجهين (۱) :

أحدهما : أن لا تشتبه (۲) بالصفه.

والثانى : أنّ الحال حكم كالخبر ، والأحكام يجب أن تكون نكرات ، لأنّ التعريف بالمعروف هـذر ، ولذلك (۳) قالوا فى «زيد القائم» : إنّه ليس بخبر على الحقيقه ، وإنّما الخبر مقدّر له بقولك : زيد محكوم عليه بالقائم (۴).

«وذو الحال معرفه».

لأنّه مخبر عنه ومحكوم عليه ، وذلك إنّما (۵) يتأتّى بعد (۶) معرفه الشىء ، ولئلّا يشتبه (۷) بالصّفه فى قولك (۸) : «رأيت رجلا عالما».

وأمّا «أرسلها العراك» (۹) وأخواتها فاختلف النحويّون فيها ، فمذهب (۱۰) أبى علىّ الفارسىّ

۱- فى د : «لوجهين».

۲- فى ط : «تشبه».

۳- فى ط : «هذر عليه ، ولذلك».

۴- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۹ ومغنى اللبيب : ۵۰۳ ، وحاشيه الصبان : ۱ / ۲۰۹.

۵- فى د : «لا».

۶- فى د : «إلا بعد».

۷- فى ط : «يشبه».

۸- فى ط : «قولهم».

۹- وردت هـذه العباره فى صـدر بيت للبيـد ، وهو : فأرسـلها العراك ولم يذدها ولم يشـفق على نغص الدّخال والبيت فى شـرح ديوان لبيد : ۸۶ ، والكتـاب : ۱ / ۳۷۲ ومعجم مقـاييس اللغه : ۲ / ۲۹۲ والمخصص : ۱۴ / ۲۲۷ وأمالى ابن الشـجرى : ۲ / ۲۸۴ والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۱۹ والخزانه : ۱ / ۵۲۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۳۷. وروايه البيت فى شرح الديوان وأمالى ابن الشـجرى ومقاييس اللغه «فأوردها العراك» ، والإرسال بمعنى التخليه والإطلاق ، والـذّود : الطرد ، لم يشـفق أى : الحمار من أشـفق عليه إذا رحمه ، والنّغص بفتح النون والغين المعجمه وإهمال الصاد من نغص الرجل بالكسـر ينغص نغصا إذا لم يتم مراده وكذلك البعير إذا لم يتم شـربه والدّخال بكسـر الدال أن يداخل بعير قد شـرب مره فى الإبل التى لم تشـرب حتى يشـرب معها. الخزانه : ۱ / ۵۲۴.

۱۰- فى د : «فذهب».

أنّها (۱) ليست بأحوال ، وإنّما الأحوال الأفعال (۲) التى عملت فيها ، فقوله : أرسلها العراك ، أى : أرسلها تعترك العراك ، وكذلك بواقيها (۳).

ومذهب سيبويه وهو اختيار الزمخشريّ فى كتابه أنّها مصادر معرّفه وضعت موضع الأسماء النكرات (۴) ، ولا بعد فى كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفه ومعناه معنى النكره ، بدليل قولهم : «مررت برجل مثلك» و «ضارب زيد» ، وقصد إلى أن يجعل الجميع مصادر استعملت للأحوال النكرات ، ليكون لفظا قد استعمل فى غير موضعه (۵) الذى وضع التعريف له ، ولا بعد فى أن يكون اللفظ فى الأصل معرفه لشيء ثم ينقل (۶) مجازا لشيء منكّر ، ويجوز أن يقال : إنّ التعريف فى هذه الأشياء ليس تعريفا لمعهود فى الوجود (۷) ، وإنّما هو لمعهود فى الذهن (۸) ، والمعهود فى الذهن يكون باعتبار الوجود فى المعنى كالنكرات ، فجاءت هذه أحوالا ، وإن كان لفظها لفظ المعرفه باعتبار الوجود ، وهى معارف باعتبار الذّهن ، كما أنّ «أسامه» / معرفه باعتبار الذّهن نكره باعتبار الوجود (۹) كما تقدّم ، وإنّما وجب التقديم إذا كان صاحبها نكره لئلّا تلتبس بالصفه فى قولك : «ضربت رجلا قائما» ، فحينئذ يقع اللّبس ، وإذا قدّمت ارتفع اللّبس لأنّ الصفه لا تتقدّم.

قوله : «والحال المؤكّده».

وحدّها أن يكون صاحبها متضمّنا معناها ، وتكون بعد جمله اسميّه لا عمل لها كما صرّح به ههنا ، كقولك : «زيد أبوك عطوفا» ، فإنّ (۱۰) الأبوّه تتضمّن العطف ، وكذلك الباقى (۱۱).

۱- فى د : «إلى أنها».

۲- فى ط : «للأفعال» ، تحريف.

۳- انظر الإيضاح للفارسى : ۲۰۰ والمقتضب : ۳ / ۲۳۷ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۳۸.

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۳۷۲ والمفصل : ۶۳.

۵- فى د : «موضوعه» ، تحريف.

۶- فى ط : «نقل».

۷- بعدها فى د : «الخارجى».

۸- فى د : «لمعهود موجود فى الذهن».

۹- بعدها فى د : «الخارجى».

۱۰- فى د : «قال» مكان «فإن» ، تحريف.

۱۱- فى د. ط : «البواقى» ، أى سائر الأمثله التى ساقها الزمخشرى.

«وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا كريما جوادا».

ولا يجوز ذلك إلّا لمن اتّصف بهذه الصفات وعرف بها وشهر بأمرها ليتنزّل ذلك منزله التّضمين.

قال : «ولو قلت : زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت (۱) ، إلّا إذا أردت التّبنى والصداقه».

لأنّ الأبوّه المحقّقه لا تقبل التقييد بحال إلّا إذا ذكرها مجازا وعنى بها التّبنى والصّداقه.

قال الشيخ : يرد على حدّ الحال بالنّظر إلى الحدّ المذكور (۲) الحال المؤكّده من وجهين :

أحدهما : أنّ الحال بيان هيئه الفاعل أو المفعول (۳) ، وهـذه ليست لواحد منهما ، وجوابه : أنّها من مفعول ، وهو ما فى أحقّه أو أثبته (۴) من العامل المقدّر على ما ذكر آخرا.

والآخر : أنّ الحال تقييد للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وهـذه الجمله (۵) لا تخلو إمّا أن تكون مقيّده أو مطلقه ، فإن كانت مطلقه اختلّ معنى الحال من حيث مشابهتها الصفه ، وإن كانت مقيّده اختلّ معنى الكلام إذ لا تكون أبوّه إلّا فى حال العطوفيّه وهو ممتنع ، وأجيب عنه بأنّ من الأفعال أفعالا لا تقبل التقييد ، وهى أفعال العلم ، كقولك : تحقّقت الإنسان قائما ، فلم تجئ بقائم لتقييد التحقيق حتى ينتفى إذا قعد ، وإنّما ذكرته لتعرّفه أنّه كذلك كان عند التحقيق ، والتحقيق مستمرّ ، وإذا ثبت ذلك فى هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التى يصحّ انتقالها والتى لا يصحّ ، وكذلك جاءت الحال فى هذا الباب غير منتقله.

ومنهم من استشكله فجعل الحال قسمين ، كلّ واحد منهما محدود بحدّ ، وهو (۶) ظاهر كلام صاحب الكتاب ، فإذا حدّ الحال المؤكّده قال : هى تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجمله / الاسميّه التى لا عمل لواحد منهما فيها (۷) ، والفرق بينها (۸) وبين الحال المقيّده أنّ الحال المقيّده تأتى

۱- بعدها فى د : «أى : أتيت بالمحال» .. ، وليست هذه العباره فى المفصل : ۶۴.

۲- سقط من د : «بالنظر إلى الحد المذكور» ، وهو خطأ.

۳- فى ط : «والمفعول» ، تحريف.

۴- فى ط : «وأثبته».

۵- فى د : «الجمل».

۶- فى د : «بحدّ واحد وهو».

۷- فى الأصل. ط : «فيه». وما أثبت عن د. وهو أحسن ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۶۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۹۹ ، ۱ / ۲۱۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۳۶.

۸- فى ط : «بينهما» ، تحريف.

لبيان هيئه الفاعل (۱) أو المفعول عند (۲) تعلّق الفعل به خاصّه ، وهذه تأتى لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير تقييد.

ووجه آخر من الفرق أنّ العامل فيها إمّا فعل وإمّا (۳) معنى فعل يجوز إظهاره ، والمؤكّده لا يكون عاملها إلّا مقدّرا لا يجوز إظهاره (۴).

وقوله : «أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد».

قال الشيخ : إن قصد العلميّه لم يستقم أن تكون حالا مؤكّده ، لأنّ آكلا ليس فيه تقرير فى أنّه عبد الله ولا فى أنّ اسمه غير عبد الله ، إلّا أن يكون قد اشتهر بأنّه يأكل كما يأكل العبيد ، فيكون تقريرا ، لأنّه عبد الله ، وهو لم يرد هذا المعنى ، وإنّما أراد معنى العبوديّه من حيث الإضافه ، فكأنّه قال : «أنا عبد الله آكلا».

وقوله : «والجمله تقع حالا» إلى آخره.

إنّما كان كذلك لأنّها نكره ، والجمل تقع مكان النكرات ، فيصحّ وقوعها أحوالا ، «ولا تخلو من أن تكون اسميّه أو فعليّه (۵)» ، فإن كانت اسميّه فلا بدّ من الواو ، ويجوز إسقاط الضّمير ، ويجوز عروّها (۶) من الواو على ضعف ، ولا بدّ حينئذ من الضمير ، ولم يختر المصنّف (۷) فى كتابه إلّا الوجه الأوّل ، ولذلك تكلّم على «لقيته على جبّه وشى» ، وتأوّله بمستقرّه ، ولم يكن عنده «عليه جبّه وشى» مبتدا تقدّم عليه خبره (۸)

قال : «وإن كانت فعليّه ، فإن كان مضارعا مثبتا فبغير واو» (۹) ، لوقوعه موقع ضارب

۱- فى د. ط : «لبيان الهيئه التى عليها الفاعل».

۲- فى د : «أو المفعول والمفعول به عند».

۳- فى د : «أو».

۴- من أجل اختلاف النحويين فى العامل فى الحال المؤكّده انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۵.

۵- سقط من د من قوله : «فيصح وقوعها» إلى «فعليه» ، وهو خطأ ، وما بين «» كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۶۴.

۶- فى د : «خلوها».

۷- سقط من ط : «المصنف».

۸- انظر المفصل : ۶۴.

۹- تصرف ابن الحاجب فى عباره الزمخشرى ، انظر المفصل : ۶۴.

وشبهه (۱) ، ولا بدّ من الضمير كما فى ضارب ، وإن كانت منفيّه فلا بدّ من الضمير ، فأنت فى الواو بالخيار ، أمّا الضمير فلأنّه كاسم الفاعل ، وإذا (۲) كان اسم الفاعل لا بدّ له من ضمير (۳) فهذا أجدر ، وأمّا جواز الإتيان بالواو فلأنّ الحال فى الحقيقه هو الانتفاء ، كقولك : «جاء زيد لا يتكلّم» ، معناه غير متكلّم ، فالحال هى انتفاء الكلام لا الكلام ، فلا يلزم من وجوب حذف الواو فى الموضع الذى جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها فى الموضع الذى صار فيه الحكم للمنفىّ لا لاسم الفاعل ، وإنّما جاز حذف الواو مع ذلك لأنّ الفعل هو المصحّح للحاليّه ، والنّفى جىء به لغرض كون النسبه منتفيه ، ألا ترى أنّ قولك : «ضرب زيد» و «ما ضرب زيد» سواء بالنسبه إلى رفع زيد بإسناد الفعل إليه ، وإن كان فى أحدهما مثبتا وفى الآخر منفيّا ، فثبت بذلك أنّ المقوّم للحاليّه هو الفعل / ، وإذا كان لا واو فيه فى الإثبات صحّ أن يكون بغير واو فى النفى لجريه مجراه فيما ذكرناه.

قوله : «ويجوز إخلاء هذه الجمله عن الراجع إلى ذى الحال».

يعنى بالجمله الجمله المذكوره لا الجمله من (۴) الفعل المضارع ، فإنّ تلك (۵) لا بدّ لها (۶) من ضمير ، وشبهها بالظرف لما تقدّم (۷).

قوله : «ومن انتصاب الحال» ، قال : «ومنه : أخذته بدرهم فصاعدا».

أى : فذهب الثمن صاعدا ، وهذا الكلام إنّما يكون فى شىء ذى أجزاء ، اشترى بعضها بدرهم وبعضها بأكثر من درهم ، فقولك (۸) : «أخذته بدرهم فصاعدا» مثل «أخذت الإردبّ (۹) من القمح بدرهم فصاعدا» ، والأرادب متعدّده ، وانتصاب «فصاعدا» لا يستقيم أن يكون

۱- أقحم بعدها فى د. ط : «به».

۲- فى د : «وإن».

۳- سقط من ط : «من ضمير» ، وهو خطأ.

۴- فى د : «يعنى بالجمله الجمله المركبه من ..» ، تحريف.

۵- فى ط : «ذلك» ، تحريف.

۶- فى ط : «له» ، تحريف.

۷- انظر المفصل : ۶۴.

۸- فى د : «فتقول».

۹- الإردبّ : مكيال ضخم لأهل مصر. اللسان (ردب).

بالعطف (۱) على ما قبله ، ولا بحال لما قبله (۲).

أمّا العطف فلم يتقدّم إلّا الفاعل والمفعول والدّرهم ، وعطف «صاعدا» على الجميع فاسد لفظا ومعنى ، أمّا عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى ، [لأنّ الفاعل مرفوع ، و «فصاعدا» منصوب](۳) ، وأمّا على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى ، إذ ليس الغرض أنّك أخذت المثمّن والصّاعد ، لأنّ الصّاعد هو الثمن ، ولم ترد أنّك أخذت المثمّن والثمن ، ولا يستقيم عطفه على درهم (۴) لا لفظا ولا معنى ، أمّا اللّفظ فواضح ، وأمّا المعنى فلأنّه لم يرد أنّه (۵) أخذ المثمّن بدرهم فصاعدا ، وإنّما الغرض أنّه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر ، وإذا جعل عطفا صار مأخوذا بالدّرهم والزائد جميعا ، ثم لو قدّر أنّه كذلك لم يستقيم العطف بالفاء ، لأنّها تؤذن بالتعقيب ، وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض ، لو قلت : «اشتريته بدرهم فربع» لم يستقم ، فوجب أن يحمل على محذوف ، ويكون التقدير : فذهب الثمن على هذه الحاله ، والمراد فذهب الثمن فى البعض إلى هذه الحاله.

وقوله : «أتميميّا مرّه وقيسيّا أخرى».

ذكره فى الحال ، وليس بقويّ أن يكون حالا ، إذ لو كان حالا لكان المعنى أتتحوّل (۶) فى هذه الحاله ، ولم يرد أنّه يتحوّل فى حال كونه تميميّا وإنّما أراد أنّه يتنقّل تنقّلا متعدّدا ، كما فى قوله (۷) :

أفى الولائم أولادا لواحده

وفى العياده أولادا لعلّات

۱- فى د : «لعطف».

۲- فى ط : «على ما قبله» تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- بعدها فى د : «أيضا».

۵- فى د : «بأنه» ، تحريف.

۶- فى ط : «تتحول».

۷- ورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۱ / ۳۴۴ والمقتضب : ۳ / ۲۶۵ والكامل : ۳ / ۱۷۴ ، واللسان (علل) والعلّات : الواحده علّه ، وهن الأمهات الشتى ، والعياده أى : عياده المريض. اللسان (علل).

أى : أتتحوّلون (۱) هذا التّحوّل وتتنقّلون هذا التنقّل ، فانتصابه انتصاب المصدر / وكذلك قوله (۲) :

أفى السّلم أعيارا جفاء وغلظه

وفى الحرب أشباه النّساء العوارك

يريد أنّهم يتنقّلون هذا التنقّل ، فثبت أنّه لم يرد أنّه يتنقّل فى حال كونه تميميّا ، وإنّما أراد أنّه يتنقّل هذا التنقّل المخصوص من التميميّه إلى القيسيّه ، فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال ، وهو مذهب سيبويه (۳) فى الجميع ، وهو الصحيح لما ذكرناه.

۱- فى ط : «تتحولون».

۲- هو هند بنت عبته كما فى السيره النبويه لابن هشام : ۲ / ۳۱۱ والروض الأنف : ۳ / ۵۹ ، ۳ / ۶۹ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۱۴۲ ، ونسبه البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۵۵۶ إلى هند تبعا للسهيلى ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۱ / ۳۴۳ - ۳۴۴ والمقتضب : ۳ / ۲۶۵ والكامل : ۳ / ۱۷۴. والأعيار : جمع عير بالفتح : الحمار أهليا كان أم وحشيا ، وجفا الثوب يجفو إذا غلظ ، والغلظه بالكسر : الشده ، والعوارك جمع عارك وهى الحائض. انظر الخزانه : ۱ / ۵۵۶.

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۳۴۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۴.

قال صاحب الكتاب (۱) :

التمييز

ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكوره أو مقدّره. (۲)

قوله : «يرفع الإبهام» يشمل التمييز وغيره ، وقوله : «المستقرّ» ليخرج به نحو قولك : عين مبصره ، لأنّه يرفع (۳) الإبهام عن ذات وليس بتمييز ، لأنّ الإبهام فيه غير مستقرّ بخلاف قولك : عشرون ، فعشرون فى أصل وضعه موضوع لذات مبهمه فى أصل الوضع ، وعين وضع دالا على كلّ واحد من مدلولاته ، فإن وقع إبهام عمّا هو عارض فمن جهه خفاء القرائن على السّامع فى مراد المتكلّم ، ولذلك يصحّ إطلاق لفظه العين قاصدا بها إلى الدّلاله على العين المبصره وغيرها من مدلولاته ، ولو أطلق مطلق عشرين وأراد به الدلاله على دنانير أو دراهم كان مستعملا للّفظ فى غير ما وضع له ، فتبيّن أنّ الإبهام فيها (۴) مستقرّ ، وفى المشترك غير مستقرّ.

قوله (۵) : «محتملاته» لا يصحّ أن يقال إلّا : «محتملاته» بفتح الميم ، لأنّ المحتملات بالكسر (۶) إنّما هى التى انتصب عنها التمييز ، ألا ترى أنّ قولك : عشرون وثلاثون وأربعون محتملات لأن تكون من الدّراهم والدّنانير ، فهى محتملات بالكسر (۷) والدّراهم والدّنانير التى تذكر هى (۸) محتملات (۹) بالفتح ، لأنّها التى احتملها المنتصبه هى عنه ، وهى المراده بقوله (۱۰) : «بالنّصّ على

۱- سقط من د : «قال صاحب الكتاب».

۲- عرّف الزمخشرى التمييز بقوله : «وهو رفع الإبهام فى جمله أو مفرد بالنص على أحد محتملاته» المفصل : ۶۵. ولكن ابن الحاجب عدل عن هذا التعريف إلى تعريفه الذى أثبته هنا ، وهو عين ما عرّف به التمييز فى الكافيه : ۱۰۷.

۳- فى ط : «رافع».

۴- فى د : «فيما يميز» مكان «فيها».

۵- أى الزمخشرى ، رجع الشارح إلى تعريف الزمخشرى للتمييز ، المفصل : ۶۵.

۶- فى د : «بكسر الميم».

۷- سقط من ط : «بالكسر».

۸- فى د : «من».

۹- فى د : ط : «المحتملات».

۱۰- أى الزمخشرى ، المفصل : ۶۵.

أحد محتملاته ، لأنّه يريد به (۱) التمييز ، فيجب أن يكون مفتوحا.

وقوله (۲) : «مذكوره أو مقدّره» تقسيم للتمييز ، فإنّه (۳) قد يكون عن ذات ذكرت مبهمه كعشرين ، وقد يكون عن ذات مقدّره ، وهى أيضا مبهمه ، كقولك : «حسن زيد أبا» ، لأنّ قولك : «حسن» مسند فى اللّفظ إلى زيد ، وهو فى المعنى مسند إلى مقدّر (۴) متعلّق / بزيد ، وذلك مبهم لاحتماله متعلّقاته كلّها ، فإذا قلت : «أبا» فقد رفعت الإبهام فى الذات المقدّره أعنى المتعلّق (۵) كما رفعت الإبهام بقولك : درهما عن عشرين فى الذات المذكوره ، والذات المذكوره لا تكون إلّا مفرده باعتبار إبهامها ، كقولك : عشرون وثلاثون ، وأكثره فيما كان مقدارا من جهه أنّ الغرض بالمقادير تعيين المقدار (۶) ليجرى على كلّ ما يقدّر [به](۷) ، فوجب أن تكون الذوات فيها مبهمه ، فاحتاجت إلى التمييز لذلك ، وقد يجىء فيما يشبّه بها ، وهو كلّ اسم باعتبار هيئته ، فإنّه يجوز أن يميّز بجنسه (۸) ، كقولك : خاتم حديدا ، وباب ساجا (۹) ، وإن كان الأكثر أن يقال : خاتم حديد ، وباب ساج (۱۰).

والذّات المقدّره إنّما تكون باعتبار النسبه ، وذلك فى الجمل (۱۱) وما يضاهيها من الصفه المنسوبه إلى معمولها والمضاف بالنسبه إلى المضاف إليه ، كقولك فى الجمله : «حسن زيد أبا» ، وفيما يضاهيها : «زيد حسن أبّا» ، وفى الإضافه : «يعجبنى حسن زيد أبا» ، لأنّها جميعا (۱۲)

۱- سقط من ط : «به».

۲- أى ابن الحاجب ، عاد الشارح إلى التعريف الذى بدأ به وهو تعريفه فى الكافيه.

۳- فى الأصل ط : «بأنه». وما أثبت عن د.

۴- فى د : «بمقدر» ، تحريف.

۵- سقط من د : «أعنى المتعلق».

۶- فى د : «من جهه أن المقادير الغرض نفس المقدار» ، تحريف.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى د : «جنسه» ، تحريف.

۹- السّاج : خشب يجلب من الهند واحدته ساجه ، اللسان (سوج).

۱۰- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۸۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۷ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۸۳.

۱۱- فى ط : «الجمله».

۱۲- فى د : «جميعها».

قصد فيها إلى نسبه الحكم إلى متعلّق بالمذكور ، وهو (۱) مبهم ، وكان ما ذكر (۲) تفسيرا له وتمييزا ، كما فى قولك : عشرون ، ولو (۳) كان «عشرون» ذاتا مذكوره وتلك ذاتا مقدّره ، وهذا الاسم الذى يميّز به هذه الذات المقدّره إن (۴) كان صالحا لأن يجعل لما نسب إليه الحكم صحّ أن يجعل له ، وصحّ أن يجعل (۵) لمتعلّق له ، كقولك : «حسن زيد أبا» ، فأب صالح لزيد فى المعنى ، فجائز أن تكون أردت به نفس زيد ، فيكون الممدوح بحسن الأبوّه زيدا باعتبار أبوّته لغيره ، ويجوز أن يكون الممدوح أبا زيد ، فتكون الأبوّه الممدوحه الأبوّه (۶) المتعلّقه بزيد ، وكذلك قوله (۷) :

.....

..... وأبرحت جارا

ونظائره ، وإن كان اسما غير صالح لما ذكرناه (۸) لم يكن إلّا لمتعلّق (۹) خاصّه ، كقولك : «حسن زيد دارا».

ثمّ لا يخلو هذا التمييز فى النّسب إمّا أن يكون اسم جنس أو غيره ، فإن كان غيره طابق ما قصد مثّنى ومجموعا ، وإن كان اسم جنس كان مفردا ، إلّا أن تقصد الأنواع ، مثال الأوّل : «حسن زيد أبا» إذا قصدت إلى أبوّته لابنه أو أبوّته أبيه له خاصّه ، فإن قصدت أبوّه آبائه قلت : «حسن زيد آباء» ، / وكذلك إذا (۱۰) قلت : «حسن الزيدان» وقصدت إلى مدحهما بأبوّتيهما

۱- سقط من د : «وهو».

۲- فى د : «ذكره».

۳- فى د. ط : «وإن».

۴- فى د : «وإن» ، تحريف.

۵- سقط من ط : «له وصح أن يجعل» ، وهو خطأ.

۶- فى د : «للأبوه» ، تحريف.

۷- أى الأعشى : والبيت بتمامه : تقول ابنتى حين جدّ الرّحى ل أبرحت ربّا وأبرحت جارا وهو فى ديوان الأعشى : ۴۹ ، والكتاب : ۲ / ۱۷۵ ونوادر أبى زيد : ۵۵ ، والخزانه : ۱ / ۵۷۵ ، وورد بلا نسبه فى الفاخر : ۲۸۰ ، أبرحت : بالغت وقيل : أعظمت وأكرمت. الخزانه : ۱ / ۵۷۷.

۸- بعدها فى د : «وهو المبتدأ» لم.

۹- بعدها فى د : «المبتدأ» خاصه ..

۱۰- سقط من د : «إذا» ، وهو خطأ.

لغيرهما قلت : «حسن الزيدان أبوين» ، وكذلك «حسن زيد دارا واحده ودارين ودورا» إذا قصدت اثنين أو جماعه (۱).

ومثال الثانى : «حسن زيد ماء وعسلا وتمرا» ، فهذا يجب إفراده إذا قصدت إلى الحقيقه ، لأنّه لا (۲) يستقيم تثنيه ولا جمع فيه ، فإن قصدت إلى الأنواع كان الأمر فيه كما تقدّم من جواز التثنيه والجمع.

وأمّا تمييز المفرد فلا يخلو إمّا (۳) أن يكون جنسا أو غيره ، فإن كان جنسا أفرد إلّا أن تقصد الأنواع فيثنّى ويجمع ، وإن كان غيره جمع لا غير ، تقول فى الأوّل : «عندى راقود خلا ورطل زيتا» ، فإن قصدت الأنواع قلت : خلّين وخلولا وزيتين وزيوتا ، وتقول فى الثانى : «عندى قنطار أثوابا أو خواتم» أو ما أشبهه (۴) فيما ليس بجنس ، فلا بدّ من جمعه ، وسببه أنّ اسم الجنس لمّا كان دالا على الحقيقه أغنى عن التثنيه والجمع ، وهذا لمّا كان مفرده (۵) لا دلاله له على (۶) الجنس ، واختصّ بالدّلاله على المفرد عدل عن لفظ أفراده (۷) إلى ما هو أدلّ منه على الجنس ، فقيل : قنطار خواتم وقنطار أثوابا.

قوله (۸) : «وشبه التمييز بالمفعول من حيث (۹) إنّ موقعه فى هذه الأمثله كموقعه فى «ضرب زيد عمرا» ، إلى آخره.

فشبّه انتصاب تمييز الجمله بالمفعول لكونه بعد تمام الجمله ، وشبّه انتصاب تمييز المفرد بما ينتصب (۱۰) عن تمام المفردات المشبّهه بالجمل ، كضاربان وضاربون ، فالعامل على ذلك فى «درهما» عشرون ، كما أنّ العامل فى «ضاربون زيدا» ضاربون ، لأنّ العامل هو الذى يتقوّم به المعنى

۱- فى د : «وجماعه».

۲- سقط من ط : «لا» ، وهو خطأ.

۳- فى د : «من».

۴- فى ط : «وما أشبه».

۵- فى ط : «مفردا» ، تحريف.

۶- فى ط : «عن» ، تحريف.

۷- فى ط : «عدل المفرد عن لفظ أفراده» ، تحريف.

۸- أى الزمخشرى ، المفصل : ۶۵.

۹- سقط من د : «من حيث».

۱۰- فى ط : «انتصب».

المقتضى للإعراب ، والمعنى المقتضى لنصب التمييز شبهه بالمفعول ، وشبهه بالمفعول إنّما حصل لوقوعه من تتمّه عشرين ، كما أنّ عمرا من تتمّه «ضاربون» ، فكما أنّ عمرا معمول لضاربون فدرهم معمول لعشرون.

قوله : «ولا ينتصب المميّز عن مفرد إلّا عن تمام (١)» إلى آخره.

لم يخصّ المفرد لأنّ تمييز الجمله يكون عن غير تمام ، وإنّما خصّه بما يذكر بعد ذلك من جواز الإضافه المختصّه بتمييز المفرد ، وإلّا فالتمييز عن الجمله وعن المفرد فى كونه لا يكون إلّا عن / تمام سواء.

«والذى يتمّ به أربعه أشياء التنوين ونون التثنيه ونون الجمع والإضافه» (٢) ثمّ قسمه قسمين : زائل ولازم ، يعنى بالزائل ما يجوز زواله إلى الإضافه ، ويعنى باللّازم ما لا يجوز العدول عنه إلى الإضافه (٣) ، «فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنيه» (٤) ، لأنّك تقول فى جميع الباب : رطل زيتا ، ورطل زيت ، ومنوان سمنا ومنوا سمن ، ولا يستثنى من ذلك إلّا قولهم : مائه درهم وألف ثوب ، ومائتا درهم ، وألفا ثوب ، فإنّ الإضافه فى ذلك هى الوجه ، وجائز أن يستعمل التّمام والنصب كقوله (٥) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما

فقد ذهب اللّذاذه والفتاء

وإنّما اختيرت (٦) الإضافه إمّا لكثره العدد فى كلامهم ، والإضافه أخفّ فاختيرت فيما كثر وإمّا لأنّ الأصل فى تمييز العدد الإضافه (٧) بدليل قولهم : ثلاثه أثواب إلى عشره أثواب ، وإنّما عدل إلى النصب فيما تعذّر فيه الإضافه فبقى ما عداه على الأصل.

١- فى المفصل : ٦٥ «تام».

٢- ما بين «كلام الزمخشرى ، المفصل ٦٥ - ٦٦.

٣- سقط من د : «إلى الإضافه» ، وهو خطأ.

٤- ما بين «» كلام الزمخشرى ، المفصل : ٦٦.

٥- نسب البيت فى الكتاب : ٢ / ١٦٢ إلى يزيد بن ضبه ، ونسب فى الكتاب أيضا : ١ / ٢٠٨ إلى الربيع بن ضبع الفزارى وهو بهذه النسبه فى المعمرون والوصايا : ١٠ وأمالى القالى : ٣ / ٢١٤ - ٢١٥ والاقتضاب : ٣٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٢٤ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٤٨١ والخزانه : ٣ / ٣٠٦ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ١٦٩ ، ومجالس ثعلب : ٢٧٥ والمخصص : ١ / ٣٨ ، ١٥ / ١٣٢ وشروح سقط الزند : ١٦٣١ ، والفتاء مصدر فتى ، الخزانه : ٣ / ٣٠٦.

٦- فى ط : «اخترت».

٧- سقط من د من قوله : «إما لكثره العدد» إلى «الإضافه» ، وهو خطأ.

«واللّازم التّمام بنون الجمع والإضافه».

يعنى لا يكون مميّزه (۱) إلّا منصوبا ، ولا يعدل فيه إلى الإضافه ، وإنّما كان لتعذّر الإضافه فيه.

أمّا ما كان فيه نون الجمع فلا يكون إلّا فى الأعداد ، كعشرون وثلاثون ، وذلك لا يضاف ألبتّه لا إلى تمييزه (۲) ولا إلى غيره ، وإذا تعذّر إضافته إلى غير تمييزه مع مسيس الحاجه فى المعنى إليه كان تعذّر إضافته إلى التمييز الذى يمكن استغناء الإضافه عنه أجدر ، وبيان تعذّر الإضافه هو أنّه لو أضيف لم يخل إمّا أن تثبت فيه النون أو تحذف فلو ثبتت لثبتت نون تشبه نون الجمع المحقّق فكما أنّ نون الجمع المحقّق لا تثبت فكذلك المشبّه به ، ولو حذفت لحذفت نون ليست فى الحقيقه نون جمع (۳) ، فكرهوا الإضافه لأدائها إلى أحد هذين الأمرين ، فالتزموا فى تمييزه النصب.

وقد أورد على ذلك «الزيدون حسنون وجوها» ، فقيل : هذا تمييز عن اسم تامّ بنون الجمع وأنت فى إضافته بالخيار ، وقد تقدّم من قوله : إنّ كلّ تمييز عن تامّ (۴) بنون الجمع لازم نصبه ، ولا يجوز الإضافه إليه.

والجواب عن ذلك أنّ هذا ليس من تمييز المفرد فى شىء ، وإنّما ذلك من تمييز ما يضاهى الجمل ، وقد تقدّم أنّ حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقه / ، لأنّ الحسن منسوب إلى الضمير العائد إلى (۵) المبتدأ ، وهو فى المعنى لمتعلّقه ، وهذا هو الذى فسّر به تمييز الجمله ، بخلاف تمييز المفرد ، والكلام الآن فى تمييز المفرد ، وإنّما قوى الاعتراض بذلك لكونه لم يفصّل تمييز الجمل ولم يبيّنه بما يدفع هذا السّؤال ، وقد تقدّم فى الكلام عليه ما يندفع به ذلك.

واللّازم التّامّ (۶) أيضا بالإضافه كقولك : «على التمره مثلها زبدا» ، لأنّه تعذّرت (۷) فيه الإضافه ، فلزم نصبه لذلك ، وبيان تعذّر الإضافه هو أنّه لو أضيف لم يخل (۸) إمّا أن يضاف المضاف

۱- فى ط : «مميزهما» ، تحريف.

۲- فى ط : «التمييز».

۳- فى د : «الجمع».

۴- فى د : «تمام».

۵- فى د : «على».

۶- فى د : «التمام».

۷- فى د : «لأنه إذا تعذرت».

۸- سقط من د : «لم يخل».

أو المضاف إليه ، أو كلاهما ، ولا يمكن إضافه المضاف من جهه اللّفظ ومن جهه المعنى.

أمّا من جهه اللّفظ فللفاصل ، وأمّا من جهه المعنى فلأنّ الغرض نسبه المثليّه إلى التمره لا إلى الزّبد ، ولو أضيف إلى الزّبد فسد المعنى ، ولا يمكن إضافه المضاف إليه لفساد المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «عندى مثل تمره زبد» فأضفت تمره إلى زبد لم يكن له معنى ، إذ ليس الغرض تبيين التمره بالزّبد وإنّما الغرض تبيين مثل التمره بالزّبد ، فكانت الإضافه تؤدّى إلى ما ليس بمقصود فى المعنى ، ولا يستقيم إضافتهما جميعا لما تقدّم من امتناع إضافه كلّ واحد منهما ، وإذا امتنعت إضافه كلّ واحد منهما بما ذكر كان امتناع إضافتهما جميعا أجدر.

قوله : «وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان» إلى آخره.

وهذا كما ذكر ، لأنّ المقادير وضعت والمقصود منها النّصوصيّه على المقدار ، وحقائق الذّوات لا دلاله لها عليها ، فاحتاجت إلى التمييز باعتبار الدلاله على أجناسها.

ثمّ فسّر ما جاء من تمييز المفردات من غير المقادير بقوله : «لله درّه فارسا ، وحسبك به ناصرا» ، وهو غير مستقيم من جهه أنّ المعنى فى «لله درّه فارسا» ، لله درّ فروسيّته ، فهو مثل قولك : «يعجبنى حسن زيد أبا» ، والمعنى حسن أبوّته ، وإذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل ، لأنّه من باب تمييز النسبه الإضافيّه ، وقد تقدّم أنّ ذلك ليس من باب تمييز المفردات.

وكذلك «حسبك به ناصرا» ، لأنّ المعنى : حسبك بنصرته ، وإذا تبيّن ذلك لم يكن لإيراده فى / تمييز المفردات معنى ، والأولى أن يقال موضعه كقولك : «عندى خاتم حديدا» و «باب ساجا» ، وإن كان الأكثر فى مثل ذلك الإضافه ، وقد جاء التمييز فيها منصوبا تشبيها لها بالمقادير ، فهى تمييز عن مفرد فيما ليس بمقدار.

قوله : «ولقد أبى سيبويه تقدّم المميّز على عامله» إلى آخره.

أقول : لا خلاف أنّ تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع (١) ، فلا يجوز «عندى درهما عشرون» ، وكذلك ما أشبهه ، وإنّما الخلاف فيما انتصب عن الجمله المحقّقه ، كقولك : «طاب زيد نفسا» و «حسن زيد أبا» ، وأجاز المازنىّ والمبرّد التقديم ومنعه سيبويه (٢) ، وإنّما لم يجز تقديمه لأنّه فى

١- بعدها فى د : «لأن المفرد عامل ضعيف».

٢- أجاز الكسائى والمبرد والمازنى تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا ، انظر الكتاب : ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٩ ، وعقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ٨٢٨ - ٨٣٢ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا ، وانظر الأشباه والنظائر : ٢ / ٥٤٩ - ٥٥٠.

المعنى فاعل (۱) ، فكما أنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل فكذلك هذا ، ألا ترى أنّ قولك : «حسن زيد أبا» معناه : حسنت أبوّه زيد ، أو حسن أبو زيد.

والثانى (۲) أنّ تقديمه يخرجه عن حقيقه التمييز ، فكان فى تقديمه إبطال أصله ، إذ حقيقه التمييز أن يميّز ما أشكل ، وهو فى المعنى تفسير ، والتفسير لا يكون إلّا لمفسّر ، والمفسّر لا بدّ فى المعنى أن يكون مقدّما على التفسير ، وإلّا لم يكن تفسيرا له ، وفى تقديم التمييز إخراجه عن ذلك ، فوجب تأخيره ، وقد تمسّكوا (۳) بأنّه معمول فعل متصرّف ، فجاز تقديمه كسائر معمولات الأفعال المتصرّفه ، وقوّوا ذلك بما أوردوه من قوله (۴) :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

والجواب عمّا أنشدوه من وجهين :

أحدهما : أنّ الروايه «وما كان نفسى بالفراق تطيب» ، وليس بالقوىّ (۵).

والثانى : أنّ ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، ومثل ذلك مردود لا يحتجّ به ، وما ذكروه من المعنى لا ينهض ، لأنّه معارض بمثله فى المنع ، وإذا تعارض المعنيان فى الإجازه والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عنهم (۶) سماعا ، فقد تبيّن أنّ ما لم يسمع لا ينهض على (۷) ما نسب إلى سيبويه (۸).

قوله : «واعلم أنّ هذه المميّزات عن آخرها أشياء مزاله عن أصلها» ، وبيّن أنّ الأصل أن يكون التمييز موصوفا بما انتصب عنه ، ألا ترى أنّ معنى قولك : «عندى عشرون درهما» عندى دراهم

۱- فى د : «الفاعل».

۲- أى : الوجه الثانى لعدم جواز تقديم التمييز على عامله ، والوجه الأول قوله : «لأنه فى المعنى فاعل».

۳- فى د : «تمسك» ، لعله يريد الذين أجازوا تقديم التمييز إذا كان عامله فعلا متصرفا. انظر الإنصاف : ۸۲۸.

۴- هو المخبل السعدى ، والبيت فى الخصائص : ۲ / ۳۸۴ والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۳۵ وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۳۷ والإنصاف : ۸۲۸.

۵- ردّ ابن جنى روايه المازنى والمبرد للبيت بنصب «نفسا» بروايه الزجاجى وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق «وما كان نفسى بالفراق تطيب» وقال : «فروايه بروايه والقياس من بعد حاكم». الخصائص : ۲ / ۳۸۴.

۶- فى ط : «عندهم».

۷- سقط من د : «على» ، وهو خطأ.

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۳۰۴ ، ۵۳۸ - ۵۳۹.

عشرون ، وكذلك جميع تمييز المفردات ، ثم قدّر (۱) تمييز الجمل بكونها فى المعنى / منسوبا إليها الفعل ، فإذا قلت : «حسن زيد أبا» فالمعنى نسبه الحسن إلى الأب ، فكأنّك قلت : أبو زيد حسن ، وإذا ثبت ذلك ثبت أنّه فى المعنى وصف له ، إذ لا فرق فى المعنى بين الصفات والأخبار ، وإنّما يفترقان من جهه علم المخاطب وجهله ، فسمّى الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا ، وسمّى باعتبار علمه له صفه ، فتبيّن أنّ تمييز الجمله كتمييز المفرد فيما قصد إليه ، وفى (۲) هذا الفصل تقرير للدّليل على امتناع تقديم التمييز ، لأنّه إذا قدّم خرج عن حقيقته لأنّه إنّما كان تمييزا بعد العدول عن هذا الأصل الذى به حصل التفسير بالتمييز ، وإذا قدّم خرج بتقديمه عن حقيقته ، ثمّ بيّن (۳) بعد ذلك المعنى الذى من أجله غيّر عن أصله بقوله :

«والسبب فى ذلك قصدهم (۴) إلى ضرب من المبالغه والتأكيد».

يريد أنّك إذا ذكرت الشىء مبهما توفّرت الدّواعى إلى طلب علمه ، فكان فى ذلك مبالغه وتعظيم ، وأيضا فإنّك إذا ذكرته مبهما ثمّ فسّرته فقد ذكرته مرّتين ، وما ذكر مرّتين آكد ممّا ذكر مرّه واحده ، فتبيّن أنّ فى العدول عن الأصل مبالغه وتأكيدا ، والله أعلم.

۱- فى ط : «قرّر» ، تحريف.

۲- فى د : «فى».

۳- سقط من د : «بيّن» ، وهو خطأ.

۴- فى المفصل : ۶۷ «والسبب فى هذه الإزاله قصدهم».

قال الشيخ : الترجمه ينبغى أن تكون بالمستثنى ، لأنّه تفصيل لما تقدّم ، والذى تقدّم إنّما هو المستثنى ، حيث قال : «والمستثنى المنصوب» (۱) ، والاستثناء مشكل باعتبار معقوليّته (۲) وحدّه.

أمّا تبيان إشكال معقوليّته فإنّك إذا قلت : «جاء القوم إلّا زيدا» ، لم يخل إمّا أن يكون زيد داخلا فى القوم أو لا (۳) ، فإن كان غير داخل فى القوم لم يستقم ، لأنّ إجماع أهل العربيّه فى الاستثناء المتّصل أنّه إخراج ما بعد إلّا ممّا قبلها ، وإجماع أهل العربيّه مقطوع به فى تفاصيل العربيّه ، وأيضا فإنّا قاطعون [بأنّه](۴) إذا قال العربىّ : «له عندى دينار إلّا ثمنا ونصف ثمن» أن تحسب المذكور بعد إلّا ، ثم تخرجه من الدينار ، ثم تقطع بأنّ المقرّر [به](۵) بعده هو الباقى ، وقد قال القاضى (۶) : لا إخراج ، وقول القائل : «عشره إلّا ثلاثه» موضوعه (۷) بإزاء سبعه (۸) ، حتى كأنّهما عبارتان عن معبّر (۹) واحد ، وقد تبيّن بطلانه (۱۰) قطعا.

وإمّا أن نقول : الإخراج ثابت ، وهو مشكل ، فإنّ المتكلّم إذا قال : «جاء القوم» وزيد منهم فقد وجب نسبه المجىء إليه ، لأنّه منهم ، فإذا أخرج بعد ذلك فقد نفى عنه المجىء ، فيصير مثبتا منفيّا (۱۱)

۱- ظاهر كلام ابن الحاجب أن هذا من كلام الزمخشرى ، ولكنه ليس فى المفصل ، ولا فى شرحه لابن يعيش.

۲- فى الأصل. ط : «عقليته» ، وما أثبت عن د.

۳- مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المستثنى لم يندرج فى المستثنى منه ولا فى حكمه ، ومذهب الكسائى أن قولنا : قام القوم إلا زيدا إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد ويحتمل أنه قام ، ومذهب الفراء أنّ إلا أخرجت وصف المستثنى من وصف المستثنى منه ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۰ ، ومعانى القرآن للفراء : ۱ / ۸۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۶۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۹۴ ، والجنى الدانى : ۵۱۳.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- جاء فى د مكان كلمه «القاضى» : «أبو بكر الباقلانى من أصحاب الشافعى» خطأ. والمقصود هنا القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمدانى ، وكان من غلاه المعتزله توفى سنه ۴۱۵ ه. انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۵ وطبقات الشافعيه الكبرى : ۵ / ۹۷.

۷- كذا جاءت فى الأصل. د. ط. تحريف. والصواب «موضوع».

۸- ذكر الرضى مذهب القاضى عبد الجبار هذا وردّ عليه ، انظر شرحه للكافيه : ۱ / ۲۲۵.

۹- فى د : «معنى».

۱۰- فى د : «وقد تبين بإجماع العربيه بطلانه».

۱۱- سقط من ط : «منفيا» ، خطأ.

باعتبار واحد / ، فيؤدّى إلى أن لا يكون الاستثناء فى كلام إلّا وهو كذب من أحد الطرفين ، وهو باطل ، فإنّ القرآن مشتمل عليه ، قال الله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً)(۱) فلو عل الألف بكمالها وقد نسب اللّبث إليها لوجب أن يكون اللّبث فى جميعها ولم يصحّ بعد هذه النسبه إخراج شىء منها ، ولهذه الشّبهه فرّ القاضى إلى مذهبه المذكور.

والصّواب الذى يجمع بين رفع (۲) الإشكالين أن تقول : لا يحكم بالنسبه إلّا بعد كمال ذكر المفردات فى كلام المتكلّم ، فإذا قال المتكلّم : «قال القوم إلّا زيدا» فهم القيام أوّلا بمفرده ، وفهم القوم بمفرده وأنّ فيهم زيدا ، وفهم إخراج زيد منهم بقوله : «إلّا زيدا» ، ثمّ حكم (۳) بنسبه القيام إلى هذا المفرد الذى أخرج منه زيد ، فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم ، وهو أنّ الإخراج حاصل بالنسبه إلى المفردات ، وفيه توفيه بإجماع النحويّين ، وتوفيه بأنّك (۴) ما نسبت إلّا بعد أن أخرجت زيدا ، فلا يؤدّى إلى المناقضه المذكوره ، فاستقام الأمر فى الوجهين جميعا.

وأمّا حدّه ، فمشكل لأنّ الاستثناء يجمع المتّصل والمنقطع ، ولا يتميّز المتّصل إلّا بالإخراج ، ولا إخراج فى المنقطع ، وكلّ أمرين فصل أحدهما مفقود فى (۵) الآخر يستحيل جمعهما فى حدّ واحد ، فالأولى أن يحدّ المتّصل على حدته والمنقطع على حدته ، فنقول فى حدّ المتّصل : هو كلّ لفظ أخرج به شىء من شىء بإلّا وأخواتها (۶) ، فإذا ورد قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)(۷) ، ثمّ قال : «لا تقتلوا أهل الذّمّه» (۸) قلنا : هذا ليس بإخراج ، وإنّما هو تبيين مراد المتكلّم باللّفظ الأوّل ، وكذلك لو قيل :

۱- العنكبوت : ۲۹ / ۱۴.

۲- فى د : «يرفع» مكان «يجمع بين».

۳- فى د : «يحكم».

۴- فى ط : «أنك».

۵- فى د : «مقصود من» ، تحريف.

۶- حدّ ابن الحاجب المستثنى بقوله : «المستثنى متصل ومنقطع ، فالمتصل هو المخرج من متعدّد لفظا أو تقديرا بإلا وأخواتها ، والمنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج» الكافيه : ۱۰۹. وخالف الرضى ابن الحاجب وذهب إلى أنه يمكن جمع المتصل والمنقطع فى حد واحد ، انظر شرح الكافيه له : ۱ / ۲۲۴ ، وحدهما ابن مالك وأبو حيان بحدّ واحد ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۶۴ وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۹۴.

۷- التوبه : ۹ / ۵. والآيه : (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ).

۸- ليس هذا قرآنا.

«قام القوم إلّا زيدا» ، ليس (۱) زيد داخلا فى القوم ، بل هو بمنزله قولك : «قام زيد لا عمرو».

قال (۲) : وقد اختلف فى عامل الاستثناء ، فقال (۳) قوم : إنّ العامل «إلّا» نفسها (۴) ، لأنّ معنى «إلّا» أستثنى ، وقد ردّ ذلك بأنّه لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا ينفكّ عن النّصب.

وقال قوم : «إلّا» مركّبه من إنّ ولا (۵) ، فالعامل إذا نصبت إنّ ، وإذا رفعت لا (۶) ، وهذا ليس بشىء ، لأنّه غير مستقيم لفظا ومعنى ، أمّا اللّفظ فلأنّك لو لفظت به لم يستقم ، وأمّا المعنى فعلى خلاف ذلك.

وقال قوم : العامل أنّ بعد إلّا (۷) ، كأنّك قلت : إلّا أنّ زيدا ، وهذا (۸) ليس بجيّد ، لأنّ «أنّ» لا تضمر ، ولأنّه كان يجب أن تكون ناصبه / أبدا.

وقال قوم : العامل فيه ما قبله بواسطه إلّا إذا كان فضله (۹) ، وهو المذهب الصحيح لأنك إذا قلت : «جاء القوم إلّا زيدا» فقد وقع زيد فضله ، وقد توصّلت إليه فى معنى الإخراج من (۱۰) قولك : «جاء القوم» بإلّا ، فقد صار لقولك : جاء القوم بواسطه إلّا فى زيد معنى هو معنى

۱- فى د. ط : «فليس».

۲- أى ابن الحاجب.

۳- فى د : «فذهب».

۴- نسب هذا القول إلى المبرد والزجاج وطائفه من الكوفيين فى الإنصاف : ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶ ، وكلام المبرد يدل على أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف وإلا بدل منه ، انظر المقتضب : ۴ / ۳۹۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۷۳.

۵- سقط من د : «إلا مركبه من إن ولا» ، خطأ.

۶- القائل بهذا الفراء وبعض الكوفيين ، انظر الإنصاف : ۲۶۱ ، وأسرار العربيه : ۲۰۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶.

۷- ممن قال بهذا الكسائى ، انظر الإنصاف : ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶.

۸- سقط من د : «هذا».

۹- هو مذهب البصريين ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۰ ، ۲ / ۳۳۰ - ۳۳۱ ، والإنصاف : ۲۶۰ - ۲۶۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶.

۱۰- فى د : «فى».

الاستثناء ، وهذا هو معنى (۱) العامل ، كما أنّ قولك : «ضربت وزيدا» وقع زيد فضله متوصّلا إلى معناه على جهه المعيّه مع ما قبله بواسطه الواو ، فالذى أوجب أن تقول فى «ضربت وزيدا» : العامل [فيه](۲) ما قبل الواو بواسطه الواو فكذلك تقول ههنا ، وإنّما قلنا : إذا وقع فضله ، لأنّه إذا لم يقع فضله صار إمّا أحد جزأى الجمله ، فيكون له حكمه (۳) ، وإمّا من باب آخر غير باب الاستثناء (۴) ، كقولك : «ما ضربت إلّا زيدا» ، ويرد عليه أمران :

أحدهما : أنّ العامل هو الذى يكون له فى المعمول اقتضاء ، وليس فى «جاء» وشبهه اقتضاء لمخرج (۵) منه ، فإن قيل : اقتضاؤه له (۶) كونه مخرجا ممّا نسب إليه ، قيل : قد تقدّم أنّ النسبه إنّما حكم بها بعد الإخراج ، وإلّا تناقض ، فلا يليق بعد ذلك أن يقال : إنّ فى «جاء» اقتضاء للمخرج بالاعتبار الذى (۷) ذكر.

والثانى : أنّ ثمّ (۸) مسائل ليس فيها فعل ، مثل «القوم إلّا زيدا إخوتك» ، فإن كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل ، فالوجه أن يقال : العامل هو الذى اقتضى المخرج منه ، وهو ما ذكر.

ومنهم من يقول : إنّ الاسم المتعدّد (۹) الذى تناول المستثنى هو الذى يقتضى صحّه الإخراج منه ، فهو فى المعنى العامل بواسطه إلّا ، وهذا يشمل (۱۰) المواضع كلّها ، وجد الفعل أو لم يوجد ، فالتمسّك به أولى.

وإنّما هذا فى الاستثناء المتّصل ، فأمّا المنقطع فالعامل فيه إلّا (۱۱) ، لأنّها تعمل عمل لكنّ ، ولها

۱- فى د : «المعنى» ، تحريف.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «حكم الجزء».

۴- بعدها فى د : «أى : من باب المفعول».

۵- فى ط : «يخرج» ، تحريف.

۶- سقط من ط : «له».

۷- سقط من ط : «الذى» ، خطأ.

۸- فى د : «ثمه».

۹- بعدها فى ط : «والمفرد».

۱۰- فى د : «أشمل».

۱۱- فى د : «فيه نفس إلا».

خبر مقدّر على حسب المعنى المراد (۱) ، ومنهم من يقول : إنّه يظهر ، ومنهم من يجعله إذن كلاما مستأنفا (۲).

ثم تكلّم فى الإعراب لأنّه هو المقصود ، فقال (۳) : «المستثنى فى إعرابه على خمسه أضرب ، أحدها : منصوب أبدا ، وهو على ثلاثه أضرب (۴) منها (۵) ما استثنى بإلّا من كلام موجب» احترازا من كلام غير موجب ، وهو القسم الثانى من الخمسه كما سيجىء (۶) ، ولم يحترز من (۷) الصفه ، وإن كان ما بعد إلّا لا يكون منصوبا لقوله : «ما استثنى» ، وإذا كان صفه لم يستثن بها ، ألا ترى أنّ قوله / تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ)(۸) لم يقصد إخراج الله من الآلهه ، وإنّما قصد الوصف ، والآلهه على حالهم ، ولو قصد الإخراج بإلّا لم يكن مستقيما ، وكان بمثابه قولك : «له عندى دراهم إلّا درهما» وليس له حينئذ فائده.

«وبعدا وخلا بعد كلّ كلام».

ولم يعتبر الخفض بعد خلا وعدا (۹) لشذوذه ، فجعله ممّا يكون منصوبا أبدا ، ولذلك ضعّف ذلك القول وقال : «ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرّد» (۱۰).

۱- مذهب سيبويه أن العامل فى الاستثناء المنقطع ما قبل إلّا من الكلام ، كما انتصب المتصل به ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۹ والمقتضب : ۴ / ۴۱۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۷.

۲- ذهب أبو الحجاج بن يسعون إلى مثل هذا ، ورد الفارسى على هذا المذهب ، انظر البغداديات : ۲۲۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۹۶ ، والهمع : ۱ / ۲۲۳ ، ومن قوله : «وإنما هذا فى» إلى «مستأنفا» نقله الصبان عن ابن الحاجب بتصرف ، انظر حاشيه الصبان : ۲ / ۱۴۳.

۳- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۶۷ ، وقوله : «المستثنى فى إعرابه» هو بدايه بحث الاستثناء فى المفصل.

۴- فى المفصل : ۶۷ «أوجه».

۵- سقط من المفصل : «منها».

۶- سقط من د : «كما سيجىء».

۷- فى الأصل. د. ط : «عن» ، تحريف. «احترزت من كذا وتحرزت أى توقيته». اللسان (حرز).

۸- الأنبياء : ۲۱ / ۲۲ والآيه : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ).

۹- فى د : «الخفض بعدا وخلا».

۱۰- قال سيبويه : «وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله ، فيجعل خلا بمنزله حاشا» الكتاب : ۲ / ۳۴۹ - ۳۵۰ وقال المبرد : «وقد تكون خلا حرف خفض ..» المقتضب : ۴ / ۴۲۶ وقال الرضى : «قال السيرافى : لم أر أحدا ذكر الجر بعد عدا إلّا الأخفش ، فإنه قرنها فى بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها ، وقال أى السيرافى : ما أعلم خلافا فى جواز الجر بخلا إلا أن النصب بها أكثر» شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۹.

ونصبه بعدا على أن تكون فعلا أضمر فيها فاعلها مستترا (۱) كما أضمر فى «ليس» و «لا يكون» ، وتقديره : عدا بعضهم زيدا ، أى : جانب بعضهم (۲) ، ولم يقدّر حرفا كإلّا للزوم النصب فيها بعد كلّ كلام ، وكذلك «ليس» و «لا يكون» ، فأمّا إذا قلت : ما خلا وما عدا فلا يكون إلّا النّصب (۳) ، لأنّها حينئذ يجب (۴) تقديرها فعلا من جهه أنّ «ما» ههنا لا يستقيم أن تكون موصوله ، فيصحّ تقدير الجارّ بعدها ، بل يجب أن تكون مصدريّه ، فيجب أن تكون «عدا» فعلا ، لأنّ المصدريّه لا يليها إلّا الفعل ، وإنّما لم يصحّ أن تكون موصوله لأنّ الموصوله موضوعه (۵) للصفه والموصوف جميعا ، وههنا ذكر الاسم ، فليس موضع (۶) ما ، ألا ترى أنّك تقول : «اشتريت الكتاب الذى تعلم» ولا تقول : «اشتريت الكتاب ما تعلم».

والآخر (۷) : أنّها لو كانت بمعنى الذى لصحّ أن يقع موضعها «من» فى قولك : «جاء القوم» ، لأنّها لمن يعقل (۸).

والآخر : أنّها لو كانت بمعنى الذى لوجب أن يكون فى الفعل ضمير يعود عليها ، والضمير الذى ذكرنا ضمير بعض القوم ، وأمّا كونها ليست من الأوجه البواقى فظاهر ، فإذن تقديره «جاء القوم خلوّهم من زيد» (۹) ، كأنّك قلت : وقت خلوّهم من زيد ، ووجب هذا التقدير لمّا لم يكن ثمّ مقتض للمصدر.

۱- فى د : «تكون فعل فاعله مستتر فيه تقديرا» ، تحريف.

۲- سقط من د. ط : «بعضهم».

۳- روى الجرمى عن بعض العرب جر ما استثنى بما خلا وما عدا ، انظر المسائل البصريات : ۸۷۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۱۰ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۰.

۴- فى د : «لأنه يجب» وسقط «حينئذ».

۵- سقط من ط : «موضوعه» ، وهو خطأ.

۶- فى د : «بموضع».

۷- لعله أراد بقوله : «وإنما لم يصح أن تكون موصوله لأن ..» الوجه الأول.

۸- سقط من د من قوله : «والآخر أنها ..» إلى «يعقل» ، وهو خطأ.

۹- ذهب السيرافى وابن يعيش إلى أن موضع المصدر المؤول نصب على الحال ، وجعله ابن خروف منتصبا على الاستثناء انتصاب غير ، وذكر الرضى وأبو حيان تقدير ابن الحاجب للمصدر دون عزو ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۱۸ ، والجنى الدانى : ۴۳۸ ، وشرح التصريح : ۱ / ۳۶۴.

والقسم الثانی من الثلاثه شرطه أن یتقدّم بعض الجمله ، کقولک : «ما جاءنی إلّا أخاک أحد» (۱) ، لأنّه کالمفعول معه عند المحقّقین ، فکما لا یتقدّم المفعول معه فکذلک هذا.

القسم الثالث من المنصوب أبدا ، وهو المنقطع ، وهو کلّ لفظ من ألفاظ الاستثناء لم یرد به إخراج سواء کان من جنس الأوّل أو من غیر جنسه ، فلو قلت : «جاء القوم إلّا زیدا» وزید لیس من القوم کان منقطعا ، وکذلک إذا قلت : «ما جاء (۲) القوم إلّا زیدا» لم یجز إلّا النّصب علی مذهب أهل الحجاز (۳) ، واستشهاده (۴) بقوله تعالی : (لا عاصِمَ الْیَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)(۵) یحمل علی أربعه أوجه :

أحدها : وهو / المشهور لا معصوم إلّا الرّاحم ، وعلیه بنی (۶) [المصنّف](۷) ، والأوجه الأخر (۸) اثنان منها متّصل ، ولیس فیه غرض ، وقد قیل بهما ، وواحد منقطع ، وهو لا عاصم إلّا المرحوم (۹) ، ولم یقل به ، ولو قیل به لم یکن بعیدا.

والقسم الثانی من الخمسه ، وهو قوله : «ما استثنی بإلّا من کلام غیر موجب» إلی آخره. (۱۰)

قال الشیخ : وکان ینبغی أن یقول : ذکر المستثنی منه ، وإلّا ورد علیه «ما ضربت إلّا زیدا» ،

۱- أی القسم الثانی من الأقسام الثلاثه التی یکون فیها المستثنی منصوبا أبدا ، والقسم الأول هو ما استثنی بإلا فی کلام موجب وبعد ما خلا وما عدا ، والمثال الذی ساقه الشارح هنا هو المثال الذی أورده الزمخشری فی المفصل : ۶۸.

۲- فی د : «جاءنی».

۳- وبنو تمیم یجوزون الإتباع فی الاستثناء المنقطع ، انظر الکتاب : ۲ / ۳۱۹ والمقتضب : ۴ / ۴۱۳ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۲۸.

۴- أی الزمخشری ، المفصل : ۶۸.

۵- هود : ۱۱ / ۴۳ ، انظر الکتاب : ۲ / ۳۲۵ ، والمقتضب : ۴ / ۴۱۲ ، والکشاف : ۲ / ۲۷۰ ، والبحر المحیط : ۵ / ۲۲۷.

۶- فی ط : «یبنی».

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی ط : «والوجه الآخر» ، تحریف.

۹- بعدها فی د : «لأن المفعول لیس من جنس الفاعل».

۱۰- تصرف ابن الحاجب بکلام الزمخشری ، انظر المفصل : ۶۸.

فإنّه مستثنى من كلام غير موجب ، وليس هو من هذا القسم ، ولا يصحّ أن يقال : هو منه لتصريحه فى القسم الخامس به ، وأيضا فإنّ الاتّفاق على أنّه مفعول ، وأيضا فإنّ البدليّه لا تستقيم فيه ، إذ شرط المبدل منه أن يكون مذكورا ، والاختيار البدل لأنّ النّصب على الاستثناء فى عقليّه العامل فيه إشكال ، فإذا أمكن غيره من الواضح كان أولى ، ووزانه وزان المفعول معه ، فإنّه إذا أمكن غيره كان أولى ، ألا ترى أنّ قولك : «ما لزيد وعمرو» أحسن من قولك : «وعمرا» و «مالك وعمرا» لمّا تعذّر العطف رجع إليه ، كذلك ههنا لا ينبغى أن يصار إلى الاستثناء إلّا عند تعذّر البدليّه.

(وقوله تعالى : (وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ)(۱) فيمن قرأ بالنّصب مستثنى (۲) من قوله : «فأسر بأهلك»).

قال الشيخ : جعل القراءه بالرفع محموله على البدل من قوله : «ولا يلتفت منكم أحد» ، وقراءه النصب محموله على الاستثناء من الموجب من قوله : «فأسر بأهلك» ، وهذا التفصيل (۳) باطل قطعا (۴) ، فإنّ القراءتين ثابتتان قطعا ، فيمتنع حملهما على وجهين ، أحدهما باطل قطعا ، والقضيّه واحده ، فهو إمّا أن يكون سرى بها أو ما سرى بها ، فإن كان قد سرى بها فليس مستثنى إلّا من قوله : «ولا يلتفت منكم أحد» ، وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله : «فأسر بأهلك» ، فقد ثبت أنّ أحد التأويلين باطل قطعا ، فلا يصار إليه فى إحدى القراءتين الثابتتين قطعا ، والأولى من هذا أن يكون «إلّا امرأتك» فى الرفع والنّصب مثل قوله تعالى : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)(۵) ، ولا بعد (۶) أن يكون أقلّ القرّاء على الوجه الأقوى ، وأكثرهم على الوجه الذى دونه ،

۱- هود : ۱۱ / ۸۱ ، والآيه : (قالُوا يا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء من «امرأتك» ، وقرأ الباقون بنصبها. انظر الحجه للقراء السبعه : ۴ / ۳۶۹ والحجه لابن خالويه : ۱۶۵ ، والكشاف : ۲ / ۲۸۴ ، والبحر المحيط : ۵ / ۲۴۸ ، والنشر : ۲ / ۲۷۹ ، والإتحاف : ۲۵۹.

۲- سقط من ط : «مستثنى» ، خطأ. وفى المفصل : ۶۸ «فمستثنى».

۳- فى ط : «الفصل».

۴- ردّ ابن الحاجب على الزمخشرى فى هذه المسأله فى شرحه للكافيه : ۴۵ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۳ والبحر المحيط : ۵ / ۲۴۸.

۵- النساء : ۴ / ۶۶.

۶- فى ط : «يبعد».

بل قد التزم بعض الناس أنّه يجوز أن يجمع القرّاء على قراءه غير الأقوى.

والقسم الثالث من الخمسه يجب فيه الجرّ ، وهو إمّا اسم وإمّا حرف ، فإن كان اسما فما بعدها (۱) مضاف إليه ، وإن كان / حرفا ، أعنى حرف (۲) جرّ [كعدا وخلا](۳) فما بعده مجرور به ، والكلام فى «غير» و «سوى» و «سواء» يأتى فى فصله بعد هذا ، والكلام فى «حاشا» إذا نصبت بها على غير المختار كالكلام فى «عدا» و «خلا» على المختار (۴) ، وقد تقدّم.

والقسم «الرابع جائز فيه الرفع والجرّ ، وهو ما استثنى بلا سيّما».

قال الشيخ : لا ينبغى أن يكون [لا سيّما](۵) فى الاستثناء ، لأنّ الاستثناء إخراج شىء من شىء وإثبات ضدّ الحكم له ، وهذا ليس كذلك ، بل هو إثبات ذلك الحكم الأوّل بطريق الزياده فى معناه ، مثاله قولك : «أحسن إلىّ القوم لا سيّما عمرو» ، وإنّما أورده لمّا كان بينهما مخالفه ما ، لأنّ الثانى ثبت له زياده ، فكأنّه غير الحكم الأوّل ، ويجوز فى الواقع بعد «لا سيّما» الجرّ ، وهو الأكثر ، والرفع وهو قليل ، والنّصب وهو الأقلّ ، ولم يذكره ، وقد وقع فى بعض النسخ (۶) ، فأمّا الجرّ فله وجهان :

أحدهما : أن تكون «ما» زائده ، والاسم مجرور بالإضافه ، فيكون التقدير : جاء القوم لا مثل زيد.

والوجه الثانى : أن تكون «ما» نكره بمعنى شىء ، ويكون زيد بدلا منها ، فيكون التقدير : جاء القوم لا مثل رجل زيد.

والرفع على أن تكون «ما» بمعنى شىء ، وزيد مرفوعا خبر مبتدأ محذوف ، فيكون التقدير : جاء القوم لا مثل شىء هو زيد.

ولو قدّرت «ما» موصوله وزيدا خبر المبتدأ المحذوف والجمله صله لم يكن بعيدا.

۱- أى بعد غير وحاشا وسوى ، انظر المفصل : ۶۸.

۲- فى د : «أعنى به حرف».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- صرح المبرد بفعليه حاشا فى المقتضب : ۴ / ۳۹۱ ، ونقل ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۲۷۸ عن المبرد أنه ذهب إلى أن «حاشا» يكون فعلا ويكون حرفا ، وعقد مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى «حاشا» فى الاستثناء أفعل أم حرف أم ذات وجهين. انظر الإنصاف : ۲۷۸ - ۲۸۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- لم أجد هذا فى نسخه المفصل التى بين يدى ولا فى شرحه لابن يعيش : ۲ / ۸۵.

والقسم «الخامس جار على إعرابه قبل دخول كلمه الاستثناء».

وهـذا لم يذكر له ضابطا ، وضابطه أن يكون ما قبل «إلّا» غير موجب ولا مذكورا معه المسـتثنى منه ، وسواء كان فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو صـفه أو حالا ، كلّ ذلك واقع ، وفائده «إلّا» فى المعنى كفائدتها لو ذكر المستثنى منه فى أنّ الغرض حصر (۱) ذلك المعنى لما ذكر بعده.

قوله : «وحكم غير فى الإعراب حكم المستثنى بإلّا». (۲)

قـال الشـيخ : لمّـا وقعت «غير» موقع إلّا ، و «إلّا» حرف غير معرب ، و «غير» اسم ، وجب أن يكـون لهـا إعراب ، فجعـل إعرابها الإعراب الـذى يكون على الاسم الـذى يكون بعـد «إلّا» ، وجعل ما بعدها هى مخفوضا بالإضافه ، لأنّها اسم يقبل الإضافه ، فوفّى بمقتضـى الاسـمين ، وإذا وقعت «إلّا» موقع «غير» فى الوصـفيّه جعل إعراب ما بعد «إلّا» إعراب «غير» نفسه ، وسيأتى ، ومثل ذلك «لا» إذا وقعت موقع «غير» جعـل إعراب مـا بعـدها إعراب «غير» لتعـذّر الإضـافه ، فيقولون : «جئت لا راكبـا ولا ضاربا» أى : غير راكب وغير (۳) ضارب ، وقال (۴) :

فألفيته غير مستعتب

ولا / ذاكر الله إلّا قليلا

وأمّا «سوى» فقد تقدّم الكلام عليها فى المفعول فيه.

قوله : «واعلم أنّ إلّا وغيرا يتقارضان ما لكلّ واحد منهما».

قال الشـيخ : سـبب حمل كلّ واحـد منهما على صاحبه أنّ ما بعـد كلّ واحـد منهما مغاير لما قبلها ، إلّا أنّ غيرا وقوعها (۵) موقع «إلّا» كثير ، ووقوع «إلّا» موقع غير قليل ، وسببه أنّ غيرا اسم ، وتصرّفهم فى الأسماء أكثر من تصرّفهم فى الحروف.

۱- فى د : «أحصر» ، تحريف.

۲- فى المفصل : ۶۹ «حكم الاسم الواقع بعد إلا».

۳- فى الأصل. ط : «ولا» ، تحريف ، وما أثبت عن د.

۴- هو أبو الأسود الدؤلى ، والبيت فى ديوانه : ۲۰۳ ، والكتاب : ۱ / ۱۶۵ ، ومعانى القرآن للفراء : ۲ / ۲۰۲ والمقتضب : ۲ / ۳۱۳ والمنصف : ۲ / ۲۳۱ والخزانه : ۴ / ۵۵۴ والدرر : ۲ / ۲۳۰ وورد بلا نسبه فى مجاز القرآن : ۱ / ۳۰۷ والخصائص : ۱ / ۳۱۱ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۸۳ والإنصاف : ۶۵۹ والمغنى : ۶۱۲ ، ۷۱۶ ، قوله : استعتب : طلب العتاب ، وللبيت قصه ذكرها البغدادى فى الخزانه : ۴ / ۵۵۴.

۵- فى د : «وقعت».

واستشهاده (۱) بقوله تعالى : (لا يَسْتَوِى الْقاعِدُونَ)(۲) الآيه ، إلى آخره.

قال الشيخ : فإن قيل : «غير» إذا أضيفت إلى المعرفه فهى نكره ، فكيف جرت على المعرفه صفه.

فالجواب : أنّ غيرا إذا كانت فى تقسيم حاضر كانت معرفه ، مثل قوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)(۳) ، فلذلك جرت كذلك.

وقوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ)(۴) ، قال بعضهم : ليس على الوصفيّه ، وإنّما هو (۵) على البدل ، وصحّ لأنّه فى معنى النفى ، لأنّ معنى قولك : لو كان فيهما آلهه إلّا الله : ما فيهما آلهه إلّا الله ، فلمّا كان معناه معنى النفى جرى فى البدل مجراه (۶) ، وهذا ضعيف من أوجه :

أحدها : أنّه لو كان كذلك لجاز أن تقول : لو كان فيهما آلهه إلّا الله ، كما تقول : ما فيهما إلّا الله ، لأنّه بمنزلته ، وليس الأمر كذلك.

الثانى : أنّه لا يجرى النفى المعنوىّ مجرى النفى اللفظىّ ، ألا ترى أنّك تقول : «أبى القوم إلّا زيدا» بالنّصب ليس إلّا ، ولو كان النفى المعنوىّ كاللفظىّ لجاز «أبى القوم إلّا زيد» ، وكان المختار ، وههنا أولى ، لأنّ النفى محقّق غير مقدّر فيه إثبات ، وفى «لو» مقدّر ما بعدها الإثبات ، وإنّما قدّر فيه النفى لمّا كان الإثبات مقدّرا (۷).

الثالث : أنّه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ، ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز أن تقول : «إلّا الله» بالنصب ، ولا يستقيم المعنى ، لأنّ الاستثناء إذا سكت عنه دخل ما بعده فيما

۱- أى الزمخشرى ، المفصل : ۷۰.

۲- النساء : ۴ / ۹۵ ، وتتمه الآيه : (غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ وَالْمُجاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللهِ).

۳- الفاتحه : ۱ / ۷.

۴- الأنبياء : ۲۱ / ۲۲ ، وسلفت الآيه ورقه : ۸۶ أ.

۵- سقط من ط : «هو».

۶- الرضى وابن هشام نقلا أن المبرد أجاز رفع «الله» فى الآيه على البدل ، لأن لو فى معنى النفى ، ولكنّ المبرد جعل «إلّا الله» فى الآيه صفه ، انظر المقتضب : ۴ / ۴۰۸ ، وانظر كلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۳۳۲ ، والإنصاف : ۲۷۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۴۷ ، ومغنى اللبيب : ۷۴.

۷- فى د. ط : «تقديرا».

قبله ، ألا ترى أنّك لا تقول : «جاءنى رجال إلّا زيدا» ، فكذلك لا يستقيم أن تقول : لو كان فيهما آلهه إلّا الله [بالنصب](۱) ، وقوله (۲) :

وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان

قال الشيخ : فيه شذوذان :

أحدهما : أنّه وصف المضاف ههنا ، وهو «كلّ» ، والقياس أن يوصف المضاف إليه فى «كلّ» ، وهو مع ذلك جائز ، وحمله على ذلك ضروره الرّدف بالألف ، فإنّها لازمه ، وهو المعنى الذى حمله على الوصفيّه ، ولو جاز له أن يقول : إلّا الفرقدين من (۳) غير ضروره تحمله لم يحمل على الخفض الذى هو ضعيف ، ولحمل (۴) على الاستثناء فالذى حمله على أن يجعل «إلّا» صفه هو الحامل له على أن يكون صفه لكلّ ، وإلّا لم يحصل / له غرض.

والشذوذ الثانى : أنّه فصل بين الصفه والموصوف بالخبر ، وهو قليل. (۵)

قال : «وتقول : ما جاءنى من أحد إلّا زيد ، فتحمله على البدل من الموضع ، لا من اللّفظ» (۶).

قال الشيخ : إنّما كان كذلك لتعذّر الحمل على اللّفظ من حيث إنّ «من» لا يصحّ تقديرها بعد «إلّا» ، لأنّها لا تزاد إلّا فى سياق النفى ، وإذا بطل الحمل على اللّفظ وجب الحمل على المحلّ (۷) ، والمحلّ رفع ، فوجب الرفع على المحلّ ، لأنّ تقدير «جاءنى زيد» مستقيم ، وكذلك إذا قلت : «ما

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- هو عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، والبيت فى ديوانه : ۱۸۱ ، والكتاب : ۲ / ۳۳۴ ، والبيان والتبيين : ۱ / ۲۲۸ ، والكامل للمبرد : ۴ / ۷۶ ، ونسبه الآمدى فى المؤتلف والمختلف : ۱۱۶ إلى حضرمىّ بن عامر ، وقال البغدادى : «وهذا البيت جاء فى شعرين لصحابيين أحدهما عمرو بن معد يكرب ، الثانى حضرمى بن عامر» الخزانه : ۲ / ۵۵ ، وورد البيت بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۴۰۹ وأمالى المرتضى : ۲ / ۸۸ ، والإنصاف : ۲۷۱ ، والمغنى : ۷۶ ، والفرقدان : نجمان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر ، الخزانه : ۲ / ۵۴.

۳- فى د : «على».

۴- فى ط : «ويحمل» ، تحريف.

۵- نقل البغدادى كلام ابن الحاجب على البيت بإيجاز انظر الخزانه : ۲ / ۵۴.

۶- تصرف ابن الحاجب بعباره الزمخشرى. قال الزمخشرى : «وتقول : ما جاءنى من أحد إلا عبد الله وما رأيت من أحد إلا زيدا ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، فتحمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ» المفصل : ۷۱.

٧- فی د : «وجب علی رأی سیبویه الحمل علی المحل». وانظر الکتاب : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦.

رأيت من أحد إلّا عبد الله» مستقيم أيضا.

وقوله : «لا أحد فيها إلّا عمرو».

قال بعضهم : إنّما لم يصحّ الحمل على اللّفظ لأنّه يؤدّى إلى تقدير دخول «لا» على المعرفه ، وهى لا تدخل عليها ، وهذا غير مستقيم ، فإنّه لو قيل : «لا إله إلّا إله واحد» لم يكن إلّا كذلك [مرفوعا](۱) ، فبطل تعليله بذلك ، وإنّما الوجه أن يقال : إنّما امتنع لأنّه يؤدّى إلى تقدير «لا» بعد إلّا ، لأنّ البدل فى حكم تكرير العامل ، والعامل فى الأوّل «لا» فوجب (۲) أن يكون كذلك فى المبدل منه ، ولا يستقيم لفظا ولا معنى ، أمّا اللّفظ فإنّ «لا» لا يلفظ بها بعد إلّا ، وأمّا المعنى فإنّه (۳) يتناقض ، لأنّ «إلّا» للإثبات و «لا» للنفى فيتناقضان.

وأشكل ما يرد عليه «ليس زيد شيئا إلّا شيئا لا يعبأ به» ونظائره لأنّه يقال : فليمتنع البدل ههنا ، لأنّ النصب إنّما يكون بعد النفى ، وهو لا يتقدّر بعد «إلّا» (۴) لفساد المعنى ، إذ الغرض إثباته شيئا لا يعبأ به ، فإن أجيب بأنّ قولهم : «لا إله إلّا الله» مستثنى من أحد الجزأين لا باعتبار أنّه الجزء الآخر كما فى قولك : «ليس زيد شيئا» فليس بمستقيم لأمرين :

أحدهما : أنّه لا أثر لكونه من الأوّل أو الثانى (۵) ، لأنّ العامل واحد.

والآخرك بطلانه بقولك : ليس القوم إلّا عمرو منطلقين ، فهذا مستثنى من الجزء الأوّل ، وهو جائز على البدل.

فإن قيل : المستثنى فى «لا إله إلّا الله» مستثنى من مبنىّ ، وفى «ليس» من معرب ، فليس بمستقيم أيضا ، لأنّا نقول : لا فرق بين قولنا : «لا إله إلّا الله» و «لا إله للناس إلّا الله».

والجواب الصحيح أن يقال : إنّما عملت «لا» لأجل النفى ، فلا تقدّر عامله إلّا مع النفى ، فبطل تقديرها عامله بعد «إلّا» ، لأنّ «إلّا» للإثبات ، ولم تعمل «ليس» لأجل النفى ، وإنّما عملت

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى د : «فيجب».

۳- فى د : «فلأنه».

۴- سقط من د من قوله : «لأن النصب» إلى «إلا» ، وهو خطأ.

۵- فى ط : «والثانى» ، تحريف.

لكونها فعلا (۱) ، فهى بمثابه «مـا» و «كـان» جميعـا أى : بمثابه هـذا المجموع ، وهو قولنا : «ما كان» ، فإنّه فعل ، وإن كان نفيا ، كذلك «ليس» (۲) ، ولو قلت : «ما كان زيد شيئا إلّا شيئا» لكان مستقيما ، لأنّ العمل ل «كان» / و «كان» يصحّ تقديرها بعد «إلّا» ، و «ليس» لمّـا كـانت فعلا معناه النفى توهّم أنّه بمثابه «لا» فى العمل ، وليس الأمر كـذلك ، بل عمله للفعليّه والفعليّه إذا قـدّرت مجرّده عن النفى لم تتعـذّر ، ولكن لمّـا كـان انفكاكها عن النفى متعـذّرا لفظا توهّم أنّ التقـدير متعـذّر كما تعـذّر فى «لا» (۳) ، وسيجىء فى باب الأفعال الناقصه هـذا (۴) ، وإذا تحقّق أنّ عملهـا ليس لأجـل النفى بـل لأجـل الفعليّه (۵) تحقّق تجويز تقـدير الفعليّه بعد إلّا مجرّده عن النفى ، وهذا السّرّ هو الذى جوّز (۶) أن تقول : «ليس زيد إلّا قائما» ولم يجز «ما زيد إلّا قائما» لأنّ «ما» لم تعمل إلّا للنفى ، ولا يقـدّر بعد «إلّا» ، فبطل العمل ، و «ليس» (۷) لم تعمل لأجل النفى بل لأجل الفعليّه (۸) ، فكان عملها مع «إلّا» ومع غير «إلّا» على حـدّ سواء ، فتحقّق الفرق على وجه مسـتقيم ، وإذا تحقّقت ذلك علمت جواز «ليس زيد بشـىء إلّا شـيئا» بالنصب ، وامتناع «ما زيد بشىء إلّا شيئا» بالنصب ، لأنّ عمل «ما» لأجل النفى ، فلو قدّرتها بعد «إلّا» عامله لم تكن إلّا نافيه فيختلّ المعنى ، بخلاف «ليس» ، فإنّ عملها ليس لأجل النفى ، فالوجه الذى هى نفى فيه غير الوجه الذى هى عامله فيه.

۱- سقط من د من قوله : «فلا تقدر عامله» إلى «فعلا» ، وهو خطأ.

۲- سقط من د من قوله : «أى بمثابه هذا» إلى «ليس». وهو خطأ.

۳- فى د : «إلا» ، تحريف.

۴- سقط من د من قوله : «وسيجىء» إلى «هذا».

۵- فى د : «للفعليه» موضع «لأجل الفعليه».

۶- فى د : «حقق».

۷- فى د : «فبطل العمل به فى ليس» ، تحريف.

۸- فى د : «للفعليه».

«فصل : وإن قدّمت المستثنى على صفه المستثنى منه ففيه طريقان :

أحدهما : وهو اختيار سيبويه : أن لا تكترث للصفه وتحمله على البدل».

قال الشيخ : يدلّ على صحّه مذهب سيبويه أنّه غير مستثنى ممّا تأخّر عنه ، فلم يجب النصب ، وبيان أنّه غير مستثنى ممّا تأخّر عنه أنّ زيدا (۱) لم يخرج إلّا من الأحدين ، وهو متقدّم ، و «خير» إنّما جيء به لبيان المراد بالأحدين (۲) ، فتقديمه وتأخيره (۳) على حدّ واحد ، فوجب أن لا يكون مستثنى متقدّما.

ووجه آخر : وهو أنّ البدل مختار فى كلّ كلام غير موجب ، وهذا مستثنى من كلام غير موجب ، فوجب اختيار البدل ، وبيانه أنّك لو قلت : «ما جاءنى أحد» وسكتّ كان كلاما تامّا ، والصفه ليست جزءا من الكلام ، وإنّما يقصد بها بيان المراد بالموصوف ، وإذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب ، فيجب اختيار الرفع فيه ، كما يجب فيما لم يوصف ، وحجّه المخالف أنّه توهّم أنّ الصفه والموصوف امتزجا فى المعنى ودلّا على شيء واحد ، فكان تقديمه على أحدهما كتقديمه / عليهما ، فوجب النصب عنده.

۱- كذا فى الأصل د. ط. ولعل الصواب : «أبوك» ، والمثال الذى ساقه سيبويه وتبعه الزمخشرى فى المفصل هو : «ما أتانى أحد إلا أبوك خير من زيد» ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۳۶ ، والمقتضب : ۴ / ۳۹۹ ، والمفصل : ۷۲.

۲- فى د : «من الأحدين».

۳- فى د : «فتقديم الخبر وتأخيره».

«فصل : وتقول فی تثنیه المستثنی : ما أتانی إلّا زید إلّا عمرا».

قال الشیخ : یعنی بتثنیه المستثنی تکریر المستثنی ، لا علی الاصطلاح ، لأنّ حکم المستثنی المثنّی وغیره سواء ، ثمّ مثّل بقوله : «ما أتانی إلّا زید إلّا عمرا أو إلّا عمرا إلّا زید (۱) ، ترفع الذی أسندت إلیه وتنصب الآخر» فرفع أحدهما واجب ، إذ لا بدّ من الفاعل ، ونصب الآخر لأنّ التفریغ لا یکون من جهه واحده إلّا لشیء واحد ، ولو رفع الآخر لکانا مرفوعین من جهه واحده وهو غیر مستقیم.

فإن قیل : أرفعه علی أن أبدل «إلّا عمرو» من قولک : «ما أتانی أحد إلّا زید» من أحد المخرج (۲) منه زید فهو غیر مستقیم من حیث لفظ التفریغ ، لأنّ التفریغ قد أخذ حقّه ، فلم یبق إلّا أن تقول : إنّ قولک : «ما أتانی أحد إلا زید» بمعنی «ترک هؤلاء الإتیان» ، فلذلک قال صاحب الکتاب (۳) : «لأنّک لا تقول : ترکونی إلّا عمرو» ، وتعرّض لموقع الشّبهه ، وبیّن أنّک لو صرّحت بما هو معناه الذی یرجع إلیه لم یکن إلّا نصبا.

والمسأله الثانیه : «ما أتانی إلّا عمرا إلّا بشرا أحد» واضحه بعد ما ذکره (۴) ، لأنّ نصب أحدهما علی أنّه مقدّم علی المستثنی منه ، ونصب الآخر علی ما کان علیه لو کان متأخّرا ، وهذا الثانی لمّا تقدّم ووضح لم یتعرّض له ، والذی نصب لأجل التقدیم تعرّض له ، لأنّه هو الذی حدث له النصب فی هذه المسأله لأجل التقدیم ، ولو قلت : «ما أتانی أحد إلّا زیدا إلّا عمرو» کان جائزا أیضا ، ویکون قولک : «عمرو» بدلا من قولک : «أحد إلّا زیدا».

فإن قلت : قل (۵) : «ما أتانی أحد إلّا زید إلّا عمرو» واجعل «عمرو» بدلا من قولک : «أحد إلّا زید» (۶) فقد تقدّم ما یدلّ علی دفعه ، وهو أنّ هذا قد أخذ بدله ، وهو فرع التفریغ ، فلا یکون له تفریغ آخر من جهه واحده ، والذی قبله لم یأخذ تفریغا ، لأنّ زیدا منصوب فیه.

۱- فی المفصل : ۷۲ «أو إلا زیدا إلا عمرو».

۲- فی ط : «والمخرج» تحریف.

۳- أی الزمخشری ، انظر المفصل : ۷۲.

۴- فی د : «هذا من ذلک» موضع «بعد ما ذکره» ، تحریف.

۵- سقط من ط : «قل» وهو خطأ وفی د : «فقل».

۶- سقط من ط : «إلا زید» ، خطأ.

فأمّا إذا قلت : «ما أتانى إلّا زيدا أحد إلّا بشر» ، لم يخل من أن تجعل «بشرا» هو البدل ، وزيدا استثناء ، أو زيدا بدلا ثمّ قدّمته على المستثنى منه ، فإن قدّرت الأوّل كان رفع بشر هو المختار ، ويكون قولك : «إلّا زيدا» استثناء من قولك : «أحد إلّا بشر» ، ويجوز النصب أيضا على الاستثناء ، / وإن قدّرت الثانى نصبت بشرا أيضا على الاستثناء ، لأنّ الذى كان يكون بدلا قد قدّمته ، وهو زيد ، ويكون «بشرا» استثناء من أحد مخرج منهم زيد ، أمّا نصب زيد فواضح.

«فصل : وإذا قلت : ما مررت بأحد إلّا زيد خير منه» إلى آخره.

قال الشيخ : هذا راجع إلى الاستثناء المفرّغ باعتبار الصفات لأنّ التفريغ جار فى الصفات وغيرها ، قال الله تعالى : (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ)(۱) ، والصفه قد تكون بالمفرد ، وقد تكون بالجمله (۲) ، وحكمهما واحد فى الصّحه ، فعلى هذا تقول : «ما جاءنى أحد إلّا قائم» و «ما جاءنى أحد إلّا أبوه قائم» ، وكلّ ذلك مستقيم.

فإن قيل : فالاستثناء المفرّغ معناه نفى الحكم عن كلّ ما (۳) عدا المستثنى ، كقولك : «ما جاءنى إلّا زيد» ، و «ما ضربت إلّا يوم الجمعه» نفيت المجيء عن كلّ واحد (۴) وأثبتّه لزيد ، ونفيت الضّرب فى جميع الأوقات وأثبتّه فى يوم الجمعه ، وهذا لا يستقيم فى الصّفه ، لأنّك إذا قلت : «ما جاءنى أحد إلّا راكب» لم يستقم أن ينتفى جميع الصّفات حتى لا يكون عالما وحيّا ممّا لا يستقيم أن ينفكّ عنه.

فالجواب من (۵) وجهين :

أحدهما : أنّ الصفات لا ينتفى منها (۶) إلّا ما يمكن انتفاؤه ممّا (۷) يضادّ المثبت ، لأنّه قد علم أنّ جميع الصّفات لا يصحّ انتفاؤها ، وإنّما الغرض نفى ما ضادّ المذكور بعد إلّا لمّا كان ذلك معلوما ، فاغتفر استعماله بلفظ النفى والإثبات المفيد للحصر.

الثانى : أن يقال : إنّ هذا الكلام يرد جوابا لمن ينفى تلك الصفه فيجاب على قصد المبالغه والرّدّ جوابا يناقض ما قاله ، والغرض إظهار إثبات (۸) تلك الصفه ووضوحها وإظهارها دون غيرها.

۱- الشعراء : ۲۶ / ۲۰۸.

۲- فى ط : «قد تكون بالمفرد والجمله».

۳- فى د : «من» ، تحريف.

۴- فى د : «أحد».

۵- فى د : «فالجواب عنه من».

۶- فى ط : «عنها» ، تحريف.

۷- فى ط : «ومما» ، تحريف.

۸- فى الأصل. ط : «إثبات إظهار» ، وما أثبت عن د وهو أحسن.

وقوله : «و «إلّا» لغو فی اللّفظ معطیه فی المعنی فائدتها» مستقیم.

وقوله : «جاعله زیـدا خیرا من جمیع من مررت بهم» (۱) غیر مسـتقیم ، فإنّ ذلک مأخوذ من نفس خبر زیـد لا من «إلّا» ، ألا تری أنّک لو قلت : «زیـد خیر من جمیعهم» کان هذا المعنی مسـتفادا منه ولیس فیه إلّا ، وإنّما معنی «إلّا» إثبات هذه الصـفه للأحدین دون غیرها علی حسب الوجهین المتقدّمین.

۱- یتکلم ابن الحاجب علی المثال الذی ساقه الزمخشری ، وهو «ما مررت بأحد إلّا زید خیر منه». المفصل : ۷۲.

«فصل : وقد أوقع الفعل موقع المستثنى»

فى ألفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف / للاختصار ، كقولهم : «نشدتك بالله إلّا فعلت» ، وفيه اختصاران :

أحدهما : وضع الإثبات والمراد معنى النفى.

والآخر : وقوع الفعل موقع المصدر.

فقوله : «نشدتك بالله» معناه : ما أطلب ، وقوله : «إلّا فعلت» معناه : فعلك (۱) ، وجاز ذلك لأنّ باب القسم باب اتّسع فيه فى الاختصار لكثرته فى الكلام ، فجاز فيه ما لا يجوز فى غيره.

۱- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الأصح «إلا فعلك».

«فصل : والمستثنى يحذف تخفيفا»

قال الشيخ : وإنّما يكون ذلك عند قيام قرينه دالّه (۱) على خصوصيّه المستثنى المحذوف ، وإلّا فلو قيل : «جاء القوم إلّا» لم يجز ، فإذا قلت : «ضربت زيدا ليس إلّا» فهذا جائز ، لأنّه قد تقدّم (۲) ما يشعر بالمستثنى المحذوف ، لأنّ المعنى (۳) : ليس المضروب إلّا زيدا ، وكذلك «ليس غير» ، لأنّ المعنى : ليس المضروب غير زيد ، وليس الضّمّ (۴) فى «ليس غير» رفعا ، وإنّما هو بناء لحذف المضاف إليه منها ، وسيأتى ذلك فى الظروف المبنيّه ، إن شاء الله تعالى ، فغير فى موضع [نصب](۵) خبرا لليس ، لأنّ إعرابها إعراب الاسم الواقع بعد «إلّا» ، والاسم الواقع بعد «إلّا» ههنا نصب ، فكذلك «غير» ، فلمّا حذف مضافها بنيت بناء الغايات ، فلذلك ضمّت.

۱- فى د : «القرينه الداله».

۲- سقط من ط من قوله : «لم يجز ، فإذا ..» إلى «تقدّم» ، وهو خطأ.

۳- سقط من ط : «المعنى» ، وهو خطأ.

۴- العباره فى ط : «وكذلك فإذا قلت : ضربت زيدا ليس إلا فهذا جائز لأنه قد تقدّم ، ليس غير لأن المعنى ليس المضروب غير زيد ، وليس الضم ..» وهى عباره مضطربه ومختلطه.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[الخبر والاسم فی بابی کان وإنّ]

«قال : الخبر والاسم فی بابی کان وإنّ

لمّا شبّه العامل فی البابین بالفعل المتعدّی» إلی آخره.

قال الشیخ : جعل المصنّف (۱) معمولی کان وإنّ مشبّهین بالفاعل والمفعول ، ولم یذکر مرفوع «کان» فی المشبّهات بالفاعل ، وهذا الذی هو ظاهر کلامه ههنا فی أنّ مرفوع «کان» مشبّه بالفاعل مذهب کثیر من النحویّین (۲) ، وإسقاطه اسم «کان» من المشبّهات بالفاعل حیث لم یذکره یدلّ علی أنّه عنده فاعل ، وذکره ههنا أنّ (۳) المعمولین فی بابی «کان» و «إنّ» یدلّ علی أنّه عنده (۴) مشبّه بالفاعل ، فإمّا أن یکون اختار المذهب الأول [ثمّه](۵) وهو أنّه فاعل فلم یذکره [ههنا](۶) ، واختار ههنا أنّه مشبّه بالفاعل ، فجاء الاختلاف فی قوله ، وإمّا أن یکون هذا الکلام علی خلاف ظاهره ، فیحمل قوله : «شبّه العامل فی البابین بالفعل المتعدّی» أنّ «إنّ» شبّهت بالفعل المتعدّی باعتبار معمولیها (۷) جمیعا ، و «کان» شبّهت به باعتبار منصوبها خاصّه ، ویکون قوله : «شبّه ما عمل فیه بالفاعل» یعنی خبر «إنّ» / «والمفعول» یعنی منصوب «إنّ» ومنصوب «کان» جمیعا ، فعلی هذا یکون مرفوع «کان» فاعلا علی ما تقدّم ، ویکون قد ترک ذکره فی المرفوعات لکونه دخل فی حدّ الفاعل.

ولم یذکر فی هذه الترجمه حدّ اسم «إنّ» ولا خبر «کان» ، وسببه أنّ اسم «إنّ» هو المبتدأ فی المعنی ، وخبر «کان» هو الخبر فی المعنی ، وإنّما نسب إلی «إنّ» و «کان» من حیث وجودهما معهما ، فاستغنی بذلک عن حدّهما.

ثمّ لمّا کان خبر «کان» قد یکون محذوفا عنه (۸) عامله جعل له فصلا فقال : «ویضمر العامل فی خبر «کان» فی مثل قولهم : الناس مجزیّون بأعمالهم إن خیرا فخیر وإن شرّا فشرّ».

۱- سقط من ط : «المصنف».

۲- انظر ما تقدم ق : ۳۸ أ.

۳- کذا فی الأصل. د. ط. ولعل «أن» مقحمه هنا.

۴- سقط من د. ط : «عنده».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فی ط : «معمولها» ، تحریف.

۸- فی د. ط : «منه».

وهذه المسأله ونظائرها يجوز فيها أربعه أوجه : نصب الأوّل ورفع الثانى ، وهو أجودها ، وعكسها ، وهو أردأها ، ونصبهما جميعا ، ورفعهما جميعا ، وهما (۱) متوسّطان بين الأوّل والثانى.

وإنّما اختير نصب الأوّل ورفع الثانى لأنّا إذا نصبنا فالتقدير : إن كان عمله خيرا ، والمعنى عليه ، وجاز تقدير «كان» لأنّه فعل دلّ عليه سياق الكلام ، فكان حذفه جائزا.

وضعف الرفع لأنّك إذا رفعت فلا بدّ من تقدير رافع ، ولا يقدّر إلّا «كان» لكون المعنى عليه ، فإمّا أن تقدّرها تامّه أو ناقصه ، فتقديرها تامّه ضعيف ، لأنّ التامّه قليله فى الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه ، وما كثر استعماله قوى حذفه ، وأيضا فإنّ تقدير التامّه مخلّ بالمعنى ، لأنّه يصير كأنّه أجنبىّ عن الأوّل ، والمعنى على تعلّقه به ، وذلك إنّما يكون فى الناقصه (۲) ، وإن قدّرت التزام الناقصه وجب أن يكون الخبر مقدّرا محذوفا ، ليكون «خير» اسما لها ، ولا يمكن أن يقدّر إلّا مثل قولك : «إن كان فى عمله خير» ، أو ما أشبهه ، وهو ضعيف لفظا ومعنى ، أمّا اللّفظ فلكثره ما نقدّره محذوفا ، وأمّا المعنى فلأنّه يرجع مخصوصا ، وليس المعنى على الخصوص ، وإنّما المعنى فيه على الإطلاق والتعميم.

وإنّما كان رفع الثانى هو الوجه لأنّه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء ، والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائز حذفه قياسا مستمرّا إذا علم ، وهذا كذلك ، وضعف نصبه لأنّه لا بدّ أن يقدّر له ناصب ، ولا ناصب ينبغى أن يقدّر غير «كان» ، وإذا قدّرت «كان» فإمّا أن يكون التقدير : إن كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا ، كما قدّره سيبويه (۳) ، وهو ضعيف ، لأنّه يلزم منه حذف الفاء الثابته / فى المسأله ، وهو غير مستقيم ، وأيضا فإنّه حذف للفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ المذكور حذف على قياس ، فكان أولى ، وإمّا أن يكون التقدير : إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا ،

۱- سقط من د : «وهما» ، خطأ.

۲- فى ط : «إنما يكون الأول فى الناقصه» ، مقحمه.

۳- قال سيبويه بعد أن أورد المثال المذكور : «ومن العرب من يقول : وإن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذى عمل خيرا جزى خيرا وإن كان شرا جزى شرا .. والرفع أكثر وأحسن فى الآخر لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء» الكتاب : ۱ / ۲۵۸ ، وانظر الكتاب : ۳ / ۱۱۳ ، ۳ / ۱۴۹ ، وكتاب الشعر : ۵۷ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۶۴.

فيضعف من حيث إنّ مجيء الفاء مع الفعل (۱) المضارع قليل (۲) ، وأيضا فإنّه على غير قياس ، ورفعه على القياس على ما تقدّم.

ولم يذكر المصنّف رفع الأوّل ونصب الثانى (۳) ، وذكر نصب الأوّل ورفع الثانى ، ونصبهما جميعا ، ورفعهما جميعا ، ويلزم من جواز نصبهما جميعا ورفعهما جميعا جواز رفع الأوّل ونصب الثانى ، وإن كان أضعف ، فيجوز أن يكون ترك ذكره لضعفه ، ويجوز أن يكون ترك ذكره لأنّ فى كلامه ما يرشد إليه.

ثمّ ذكر حذف «كان» فى موضع يجب فيه حذفها ، وهو مثل قولهم : «أمّا أنت منطلقا انطلقت» وأصله : لأن كنت منطلقا انطلقت (۴) ، فحذف اللّام على القياس الجائز فى حذفها (۵) ، وحذفت «كان» للاختصار ، ثمّ وجب أن يكون الفاعل المتّصل منفصلا لحذف ما يتّصل به ، فصار «أن أنت منطلقا انطلقت» ، ثمّ عوّض من «كان» «ما» زائده ، لتكون دالّه على ذلك المحذوف مع كونها عوضا ، فصار «أمّا أنت منطلقا انطلقت» ، فأدغمت نون «أن» فى «ما» لأنّ إدغام النون الساكنه فى الميم واجب ، فصار «أمّا أنت منطلقا انطلقت» ، وهذا التقدير وإن كان فيه استبعاد قريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم يقدّر ، ولا يستبعد التأويل إذا كان تركه يؤدّى إلى ما هو أشذّ منه ، وذلك أنّك إذا لم تتأوّل ذلك لم يستقم إعراب ذلك ، وخرج عن قياس كلامهم ، وذلك معلوم البطلان ، فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج عن القاعده المعلومه ، وقد روى قوله (۶) :

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلا

فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

۱- فى ط : «فعل».

۲- بعدها فى د : «قال الله تعالى : (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) ..» والآيه من سوره المائده : ۵ / ۹۵.

۳- سقط من ط : «ونصب الثانى» ، وهو خطأ.

۴- ذهب الكوفيون إلى أنّ «أن» المفتوحه فيها معنى «إن» التى للمجازاه ، وذهب البصريون إلى أنها على معنى التعليل وشبهوها بإذ. انظر الكتاب : ۱ / ۲۹۳ ، ۳ / ۱۴۹ ، والمسائل المنثوره : ۱۵۸ والإنصاف : ۷۱ - ۷۲ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۰۰.

۵- فى د : «فى حذف حرف الجر من أدوات المصدريه وحذفت ..».

۶- قال البغدادى بعد أن أنشد البيت : «وهذا البيت مع استفاضته فى كتب النحو لم أظفر بقائله ولا بتتمته والله أعلم» الخزانه : ۲ / ۸۳ ، وورد البيت بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۹۹ وأمالى ابن الحاجب : ۴۱۰ - ۴۱۱ والمغنى : ۳۴.

بكسر الأوّل وفتح الثانى ، أمّا كسر الأوّل فلأنّه شرط ، فوجب كسره ، ودخول «ما» عليه كدخولها فى قولك : «إمّا تكرمنى أكرمك» ، وفتح الثانى واجب لأنّه مثل قولك : أمّا أنت منطلقا انطلقت (١) ، وقد تقدّم ذكره.

وأمّا قوله : «فالله يكلأ ما تأتى وما تذر» فجواب الشّرط ومعلّل (٢) بقوله (٣) : «أمّا أنت مرتحلا» ، وصحّ أن يكون (٤) لهما (٥) جميعا من حيث كان الشّرط والعلّه فى معنى واحد ، ألا ترى أنّ قولك : «إن أتيتنى أكرمتك» بمعنى قولك : «أكرمك لأجل إتيانك» ، فإذا ثبت أنّ الشّرط (٦) والتعليل / بمعنى واحد (٧) صحّ أن تعطف أحدهما على الآخر وتجعل الجواب لهما جميعا فى المعنى ، فصار مثل قولك : «إن أكرمتنى وأحسنت إلىّ أكرمتك» ، إلّا أنّه وضع موضع «أحسنت إلىّ» لفظ التعليل ، فصار كأنك قلت : إن أكرمتنى فلأجل (٨) إتيانك فأنا أكرمك ، وذلك سائغ (٩).

١- سقط من ط : «انطلقت».

٢- فى الخزانه : ٢ / ٨٣ وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ١ / ١٨٠ : «معلل».

٣- فى ط : «لقوله» ، تحريف.

٤- أى : جواب الشرط.

٥- أى جوابا للشرط ومعلّلا بقوله : «أمّا أنت ..».

٦- فى الخزانه : ٢ / ٨٣ : «الشرطيه».

٧- سقط من د : «واحد».

٨- فى ط : «لأجل».

٩- اتهم ابن هشام ابن الحاجب بالتعسف فى توجيه هذا البيت واختصر كلامه دون أن يعزوه إلى مصدره. انظر المغنى : ٣٥ ، ونقل البغدادى كلام ابن هشام فى المغنى وأشار إلى أن كلام ابن الحاجب الذى نقله ابن هشام فى كتاب «الإيضاح شرح المفصل» ، ثم أتى بكلام ابن الحاجب من قوله : «وقد روى قوله» إلى «سائغ». انظر الخزانه : ٢ / ٨٢ - ٨٣ وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ١ / ١٧٩ - ١٨٠.

المنصوب بلا التى لنفى الجنس

قال صاحب الكتاب : «هى كما ذكرت محموله على إنّ»

قال الشيخ : ينبغى أن يذكر ما يتميّز به المنصوب بلا ، لأنّه بوّب له ، والأولى أن يقال : هو المسند إليه بعد دخول «لا» نكره يليها مضافا أو مشبّها بالمضاف (۱) ، ولكنّه استغنى عن ذلك بما ذكره فى أثناء فصول الباب فليمش معه.

قال : «وذلك إذا كان المنفىّ مضافا».

وإنّما لم ينتصب إلّا إذا كان مضافا ، لأنّه إذا كان مفردا تضمّن معنى الحرف (۲) ، فوجب بناؤه ، وبيان تضمّنه معنى الحرف أنّ قولهم : «لا رجل فى الدار» أبلغ فى النفى من «لا رجل فى الدار» و «ليس رجل فى الدار» ، ولا يمكن تقدير ما يكون (۳) به كذلك إلّا بحرف مؤكّد ، والحرف الذى يؤكّد به النفىّ «من» ، فوجب تقديرها ، هذا مع أنّ الحكم منهم ببناء «لا رجل فى الدار» يوجب هذا التقدير ، ولو كان معناه كمعنى «لا رجل فى الدار» (۴) ، لأنّ البناء فى لغتهم إنّما يكون بمثل ذلك ، فإذا لم يكن ظاهرا وجب تأويله.

وأمّا نصبهم بها فلأنّها محموله على «إنّ» من حيث إنّ [إنّ](۵) نقيضتها ، وهم يحملون الشىء على نقيضه ، إمّا لأنّه فى أحد الطّرفين ، كما أنّ (۶) الآخر فى الطرف الآخر ، وإمّا لتلازمهما فى الذهن ، وليس بين النفى والإثبات درجه ، فلمّا تلازما وأعطى أحدهما حكما أعطى الآخر الملازم مثله.

«وأمّا قوله (۷) :

۱- كذا عرف ابن الحاجب المنصوب بلا التى لنفى الجنس فى الكافيه : ۱۱۵.

۲- فى د. ط : «الحروف» ، تحريف.

۳- فى د : «تقدير ما ما يكون» ، مقحمه.

۴- انظر : المقتضب : ۴ / ۳۵۹ ، وأسرار العربيه : ۲۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۶۴ ، ومغنى اللبيب : ۲۶۵.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى ط : «كان».

۷- عجز البيت : «إتّسع الخرق على الرّاقع» ونسب فى الكتاب : ۲ / ۲۸۵ والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۵۱ ، والدرر : ۲ / ۱۹۸ إلى أنس بن عباس بن مرداس السلمى ، وفى جمهره اللغه : ۲ / ۳۸۳ أنّ نصر بن سيار كتب به إلى مروان الحمار ، ونسبه القالى فى أماليه : ۳ / ۷۲ إلى بعض اليشكريين ، وصاحب التاج (قمر) إلى عامر جد العباس بن مرداس ، وورد البيت بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۴۱۲ ، وروايه صدر البيت فى جمهره اللغه : «كنّا نرقّيها فقد مزّقت» وفى أمالى القالى : «كنا نداريها فقد مزقت».

لا نسب اليوم ولا خلّه

.....

فعلى (۱) إضمار فعل».

هـذا الكلام وقع منه وهما ، وإلّا فقوله (۲) : «ولا خله» مثل قولهم : «لا حول ولا قوّه» سواء ، ولا ضـروره فى ذلك ، وسـنذكر أنّ قولهم : «لا أب وابنا» (۳) جائز (۴) ، و «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» جائز ، وإذا كان مثله فلا حاجه إلى تكلّف جعله ضروره ، وليس مثل قوله : (۵)

ألا رجلا .....

.....

لأنّ هـذا لا يمكن جعله من باب «لا حول ولا قوّه» (۶) ، بـل هو مثـل قولـك : «لا رجل» مفردا ، وكما أنّ قولك : «لا رجلا» لا يكون إلّا لضروره فكذلك «ألا رجلا» ، فلذلك (۷) حمل الناس «ألا رجلا» / على ذلك (۸).

وأمّا «ولا خلّه» فقد ذكره الناس مستشهدين به على «لا حول ولا قوه».

۱- فى د : «بالنصب فعلى». وهو مخالف لنص المفصل : ۷۵.

۲- فى ط : «قوله» ، تحريف.

۳- وردت هذه العباره فى بيت شعرى سيأتى ذكره ص : ۳۶۰.

۴- سقط من ط : «جائز» ، خطأ.

۵- البيت بتمامه : «ألا رجلا جزاه الله خيرا يدلّ على محصّله تبيت» وقائله عمرو بن قعاس بكسر القاف بعدها عين كما فى الخزانه : ۱ / ۴۵۹ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۳۰۸ ونوادر أبى زيد : ۵۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۱ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۶ والأشمونى : ۲ / ۱۶ ، والمحصـله بكسـر الصاد : المرأه التى تحصل تراب المعـدن ، وقال البغدادى : «والظاهر ما قاله الأزهرى فى التهـذيب ، فإنه أنشـد هـذا البيت وما بعـده وقال : هما لأعرابىّ أراد أن يتزوج امرأه بمتعه ، فصاده مفتوحه ، وأنشـد الأخفش هـذا البيت فى كتـاب المعاياه وقال : قوله : محصـله موضع يجمع الناس أى يحصـلهم ، وتبيت فعل ناقص مضارع بات اسمها ضمير المحصله». الخزانه : ۲ / ۴۶۰.

۶- بعدها فى د : «بالنصب».

۷- سقط من د : «فلذلك».

۸- انتصـاب «رجلا» عنـد الخليـل على تقـدير فعـل «ترونني» ، وذهب يـونس إلى أن الفتحه فتحه بنـاء والتنـوين للضـروره ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۰۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۷۱.

قال : «ومن حقّه (۱) أن يكون نكره».

وإنّما وجب تنكيره لأنّ الغرض بها نفى الجنس ، فلا حاجه إلى التعريف ، لأنّه لو عرّف لم يعرّف إلّا تعريف الجنس ، وكما يحصل ذلك بالمعرفه كذلك يحصل بالنكره ، فيقع التعريف ضائعا ، وأيضا فإنّ الغرض بها نفى الواحد المتعقّل فى الذهن ، فيلزم منه نفى ما عداه ، وذلك لا يحصل إلّا بالتنكير ، وقولك : «لا رجال فى الدار» نسبه الجمع ههنا إلى تفاصيل جعل الجنس رجالا لا رجلا كنسبه المفرد فى قولك : «لا رجل».

ثم استشهد بقول سيبويه : «واعلم أنّ كلّ شىء» إلى آخره (۲) ، ولا ينهض دليلا (۳) ، لأنّه لا يلزم إذا حسن أن تدخل على كلّ ما يدخل عليه «ربّ» أن لا تدخل إلّا على نكره ، وإن كانت «ربّ» لا تدخل إلّا على نكره ، نعم لو قال : إنّ كلّ شىء حسن أن تعمل فيه «لا» حسن أن تعمل فيه «ربّ» ، و «ربّ» لا تدخل إلّا على نكره لنهض دليلا (۴) ، ثم أورد (۵) اعتراضا على هذا الأصل بقوله (۶) :

لا هيثم اللّيله للمطىّ

ولا فتى مثل ابن خيبرىّ

وقال (۷) : «فعلى تقدير التنكير».

۱- فى المفصل : ۷۶ «وحقه».

۲- قال سيبويه : «واعلم أن كل شىء حسن لك أن تعمل فيه ربّ حسن لك أن تعمل فيه لا». الكتاب : ۲ / ۲۸۶.

۳- سقط من ط : «دليلا».

۴- سقط من ط : «دليلا».

۵- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۷۶.

۶- لم يعرف قائل هذين البيتين ، والأول منهما من الخمسين التى لم يعرف قائلوها ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۹۶ والمقتضب : ۴ / ۳۶۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۳۹ والأشمونى : ۲ / ۴ والهمع : ۱ / ۱۴۵ ، والبيتان فى الدرر : ۱ / ۱۲۴ منسوبان إلى بعض بنى دبير ، وهما بلا نسبه فى الخزانه : ۲ / ۹۸ - ۹۹. وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وقيل : هو هيثم ابن الأشتر ، وكان عارفا بالبيداء والفلوات. وجميل بثينه هو المقصود بابن خيبرى ، وقيل غيره. انظر الخزانه : ۲ / ۹۸ - ۹۹.

۷- قبلها فى د : «هيثم علم حاد معروف».

وتقرير (۱) السؤال هو أنّ هيثم علم لحـاد (۲) مشهور ، وبصره (۳) وأبو حسن (۴) وأميّه (۵) أعلام ، فقد دخلت عليها «لا» (۶) ، والجواب عن مثـل ذلـك أن يقـدّر فيه لاـ مثل هيثم ، وعلى ذلك يكون نكره لأنّ «مثل» لا تتعرّف بالإضافه ملفوظا بها ، فلأن لا تتعرّف محذوفه أجدر.

۱- سقط من ط : «وتقرير» ، وهو خطأ.

۲- فی د : «حاد».

۳- من قولهم : «لا بصره لكم» ، والبصره هنا أحد العراقين ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۹۶ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۴.

۴- من قولهم : «قضيه ولا أبا حسن لها» ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۹۷ والمقتضب : ۴ / ۳۶۳.

۵- وردت هذه الكلمه فی بيت عبد الله بن الزبير - بفتح الزای وكسـر الباء - وهو : أری الحاجات عند أبی خبيب نكدن ولا أميّه فی البلاد والبيت بهذه النسبه فی الكتاب : ۲ / ۲۹۶ - ۲۹۷ وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۲۳۹ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۳.

۶- سقط من ط : «لا» ، وهو خطأ.

«فصل : وتقول : لا أب لك ، ولا غلامين لك ، ولا ناصرين لك».

قال الشيخ : وإنّما أورد ذلك وإن كان معلوما على القياس المتقدّم لأجل اللّغه الأخرى التى ذكرها (۱) بعده (۲) ، لكونها على خلاف القياس ، وهو قوله : «وأمّا قولهم : لا أبا لك ، ولا غلامى لك ، ولا ناصرى (۳) لك» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى أنّ هذه اللّغه شاذّه ، لأنّه أعطى أحكام الإضافه وفيه ما يأباها من اللّفظ والمعنى.

وقوله : «فمشبّه فى الشّذوذ بالملامح» لأنّ ملامح جمع لمحه ، وقياسه لمحات أو لماح (۴) ، ومذاكير جمع ذكر ، وقياسه ذكور (۵) ، و «لدن غدوه» قياسه الخفض ، والنصب شاذّ (۶).

وقوله : «وقصدهم فيه إلى الإضافه» يريد أنّه مضاف على الحقيقه ، باعتبار المعنى ، وجعل إعطاءه حكم المضاف / لذلك ، ثمّ أكّد كونه مضافا بأن جعل اللّام إنّما زيدت لتأكيد الإضافه ، ثمّ أبدى معنى آخر فى مجيئها ، وهو «ما يظهر بها من صوره الانفصال» (۷).

يريد أنّه لمّا تعذّر قضاء حقّ المنفىّ باعتبار المعنى فى كونه نكره قضى حقّه باعتبار اللّفظ بإدخال هذه اللّام ، وكلّ ذلك مؤذن من كلامه بأنّه مضاف حقيقه [لغويّه لا حقيقه اصطلاحيّه](۸) ثمّ أكّد ذلك بقوله : «وقد شبّهت فى أنّها مزيده (۹) ومؤكّده ب «تيم» ، الثانى فى (۱۰) : «يا تيم تيم عدىّ».

۱- فى د : «يوردها».

۲- فى ط : «بعدها».

۳- فى ط : «ناصرين» ، تحريف.

۴- بعدها فى د : «كقصه وقصاع».

۵- بعدها فى د : «أو ذكران».

۶- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۳۷ - ۲۳۸.

۷- ما بين «» كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۷۸.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى المفصل : ۷۸ «مزيله» ، تحريف. وفى شرح ابن يعيش : ۲ / ۱۰۷ «مزيده» كما أثبت.

۱۰- أى فى بيت جرير : يا تيم تيم عدىّ لا أبا لكم لا يلقينكم فى سوءه عمر وتقدم ق : ۶۳ من الأصل.

وذلك غير مستقيم ، لأنّه لو كان مضافا لكان معرفه ، ولو كان معرفه لم يصحّ دخول «لا» عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرّر ، وأيضا فإنّ معنى «لا أبالك» معنى «لا أب لك» ، ولا خلاف فى أنّ «لا أب لك» نكره ، فيجب أن يكون «لا أبا لك» نكره ، لأنّ التنكير أمر معنوىّ ، وإذا اتّفق لفظان فى الأمر المعنوىّ وأحدهما نكره وجب أن يكون الآخر كذلك ، وإلّا لم يتّفقا ، وأيضا فإنّه لو كان مضافا لكان معرفه ولو كان معرفه لكان مرفوعا ، لأنّ «لا» إذا دخلت على المعرفه بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سيذكره.

فإذا ثبت أنّه غير مضاف بطل جميع ما ذكره (۱) بناء على ذلك ، فنقول : إنّما أعطى أحكام المضاف على الوجه الشّاذّ ، لأنّه أشبه المضاف لمشاركته له فى أصل معناه ، لأنّ قولك : غلامك وغلام لك مشتركان فى أصل النسبه ، وإن كانا مختلفين فى الأخصيّه عند حذف اللّام والأعمّيّه عند وجودها ، فلمّا كان بينه وبين المضاف هذه المناسبه أعطى حكم المضاف لفظا على هذا الوجه الشّاذّ ، ولذلك لم يقل : لا أبا فيها ، ولا رقيبى عليها ، لأنّ «فى» و «على» لا مدخل لهما فى النسبه الإضافيّه الأخصّيّه والأعمّيّه (۲) ، فلذلك فارقاهما (۳) وأشباههما ما جاء باللّام ، فهذا هو الوجه السّديد الذى لا يطعن عليه بمثل ما تقدّم ولا غيره.

قال : «والفرق بين المنفىّ فى هذه اللّغه وبينه فى الأولى أنّه فى هذه (۴) معرب وفى تلك (۵) مبنىّ».

وهذا كما ذكره ، وإنّما يستقيم حقّ الاستقامه على الوجه الذى ذكرته ، وأمّا على الوجه الذى ذكره فينبغى أن يكون مرفوعا إذا كان معرّفا ، لأنّه مضاف إلى معرفه ، وقد تعرّف بذلك ، و «لا» إذا دخلت على المعرفه وجب أن تكون مرفوعه.

قوله : «فإذا فصلت فقلت : لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك ، امتنع الحذف والإثبات عند (۶) سيبويه وأجازهما يونس».

۱- فى د : «ما ذكرناه».

۲- فى ط : «ولا الأعميه».

۳- فى ط : «فارقتاهما» ، تحريف. ولعل الصواب : «فارقهما ..»

۴- بعدها فى د : «أى فى لا أبا لك». عباره مقحمه على نص المفصل.

۵- بعدها فى د : «أى فى لا أب لك». عباره مقحمه على نص المفصل.

۶- فى د : «امتنع حذف النون وإثبات الألف عند ..» ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۶۲.

قال الشيخ : ووجه قول (۱) سيبويه (۲) إن كان علّته أنّه مضاف وأنّ ذلك قد فصل / بينهما فبعد عن المضاف ، وعلى ما ذكرناه أنّه مشبّه بالمضاف على وجه بعيد ، فلا يلزم من تشبيهه (۳) به تشبيهه بما هو أبعد ، والفصل يبعد المضاف [عن المضاف إليه](۴) فلأن يبعد البعيد أقرب.

«وإذا قلت : لا غلامين ظريفين لك لم يكن بدّ من إثبات النون فى الصفه والموصوف».

يعنى أنّك إذا وصفت المنفىّ [بلا](۵) ثم نسبته باللّام لم تعطه أحكام الإضافه ، أمّا على قوله فلأنّه مضاف (۶) ، وقد (۷) تعذّر فيهما جميعا لأنّه لا يمكن إضافه الأوّل مع الفصل ولا إضافه الثانى ، لأنّ الغرض به غير الذّات ، فلا معنى لإضافته ، وأمّا على التشبيه بالمضاف فلأنّه بالنسبه إلى الأوّل بعيد ، وبالنسبه إلى الثانى غير مستقيم فيه معنى الإضافه لما ذكرناه.

۱- فى د : «مذهب».

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۲۷۹ وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۲۸۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۶۲.

۳- فى ط : «شبهه» ، تحريف.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- كذا فى الأصل ، د. ط. ولعل الصواب : «غير مضاف».

۷- فى ط : «قد».

«فصل : وفی صفه المفرد وجهان : أحدهما أن تبنی معه علی الفتح»

لتنزّلهما منزله شیء واحد ، ولیس صفه المنفیّ فی الفصلیّه (۱) کغیرها من الصفات ، ألا تری أنّک إذا قلت : «لا رجل فی الدار» کان النفی لجنس الرجال عموما ، وإذا قلت : «لا رجل ظریف» کان النفی لنوع الظّرفاء خاصّه ، بخلاف قولک : «یا زید الطویل» فإنّ الصفه ثمّه لم تفد إلّا توضیحا فی المنادی خاصّه ، ولم تجعله لنوع دون نوع.

«والثانی أن تعرب» (۲) ، وهو القیاس «محموله (۳) علی محلّه» ، وهو القیاس أیضا من جهه أنّ الإعراب فی التابع إنّما یکون علی إعراب المتبوع إن أمکن فی اللّفظ (۴) والمحلّ.

وإلّا ففی (۵) المحلّ بدلیل وجوب «جاءنی هؤلاء الکرام» ولا یجوز غیره ، وإنّما جاز الإعراب علی اللّفظ فیما کان من هذا القبیل لکون الحرکه فیه عارضه (۶) شبّهت لعروضها بحرکه الإعراب ، کما قیل : یا زید الطویل والطویل ، إلّا أنّ النصب ههنا (۷) کالرفع ثمّ (۸) ، والرفع ههنا کالنّصب ثمّه.

«فإن فصلت بینهما أعربت».

من جهه أنّ (۹) بناءه إنّما کان لتنزّله معه کالشیء الواحد (۱۰) ، والفصل یأبی ذلک فتعیّن الإعراب ، وإذا أعربت فالوجهان.

«ولیس فی الصفه الزائده علیها إلّا الإعراب».

۱- فی ط : «الفضلیه».

۲- قوله : «والثانی أن تعرب» کلام الزمخشری ، المفصل : ۷۸.

۳- فی ط : «أو محموله». هذه زیاده علی کلام الزمخشری تفسد المعنی ، وفی المفصل : ۷۸ : «محموله علی لفظه أو محلّه».

۴- سقط من ط ، من «إنما یکون علی ..» إلی «اللفظ» ، وهو خطأ لا یستقیم السیاق دونه.

۵- فی الأصل. ط : «فی» تحریف ، وما أثبت عن د.

۶- بعدها فی د : «مطرده».

۷- بعدها فی د : «یعنی فی «یا زید»».

۸- فی د : «ثمه أی فی باب الرجل».

۹- سقط من ط : «أن» ، وهو خطأ.

۱۰- بعدها فی د : «کما یقال : لا رجل فیها ظریفا وظریف ، ولیس فی الصفه الزائده کما یقال : لا رجل ظریف طویلا».

كراهه كثره التركيب فى الكلام (١) ، إذ ليس من جنس لغتهم.

«فإن كرّرت المنفىّ جاز فى الثانى الإعراب والبناء».

أمّا الإعراب فلأنّه تابع فجاز فيه الإعراب كالصفه ، وأمّا البناء فإمّا لأنّه تأكيد لفظىّ ، والتأكيد اللّفظىّ حكمه حكم المؤكّد ، أو بدل (٢) ، والبدل حكمه حكم المبدل منه ، بدليل «يا زيد زيد» بالضمّ لا غير.

«وحكم المعطوف حكم الصفه».

يعنى فى الإعراب ، لأنّه قال : «إلّا فى / البناء» ، وإنّما جاز الإعراب لفظا ومحلا كما جاز فى الصفه وكما جاز فى قولك : «يا زيد الطويل والطويل» ، وإنّما (٣) لم يجز البناء لأنّ البناء فيه لم يخل إمّا أن يكون على وجه الاستقلال وإمّا أن يكون على وجه التبعيّه.

أمّا على الاستقلال فلا يستقيم من جهه أنّ شرط ذلك التّلفّظ بلا ، ألا ترى أنّك (٤) لو قلت : «رجل فى الدار» وأنت تعنى «لا رجل فى الدار» لم يستقم (٥).

وأمّا على التّبعيّه فلا يستقيم من جهه الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف ، ومن جهه أنّهما متغايران ، فلا يلزم من بناء الصفه معها لتنزّلهما منزله شىء واحد بناء هذا التابع المغاير للمنفىّ الأوّل.

قال : «فإن تعرّف».

يعنى تعرّف (٦) المعطوف لم يكن فيه إلّا الرفع.

«كقولك : لا غلام لك (٧) ولا العبّاس (٨)».

١- فى د : «الكلم».

٢- سقط من ط : «أو بدل» ، وهو خطأ.

٣- فى ط : «أو إنما» ، تحريف.

۴- سقط من ط : «أنك».

۵- فى د : «يجز».

۶- فى ط : «يتعرف».

٧- سقط من ط : «لك» ، وهو خطأ.

٨- فى د : «لا غلام والعباس» ، خطأ. وهو مخالف للمفصل : ٨٠.

وإنّما وجب الرفع لأنّه إن جعل مستقلا وجب رفعه ، كما يجب فى قولك : «لا زيد ولا عمرو عندنا» ، وإن جعل تبعا وجب ذلك ، لأنّ النصب فى قولك : «لا رجل ولا امرأه» إنّما جاز إجراء لحركه البناء مجرى (١) حركه الإعراب ، فجعل المعطوف كأنّ حرف النفى مباشره ، فأعطى الحركه التى كانت تكون له لو (٢) باشره ، والمعرفه لو باشرها حرف النفى لم تكن إلّا مرفوعه ، فهى إذا كانت تابعه بذلك أجدر.

قال : «ويجوز رفعه إذا كرّر».

يعنى ويجوز رفع ما بعد «لا» فى الأوّل والثانى وما بعدهما إذا حصل التكرار ، كقوله تعالى : (فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ)(٣) [وخصّ الرفع تاره بالذكر وإن جاز فيه إذا كرّر خمسه أوجه على ما يأتى ، لأنّ بقيّه الأوجه قد تقدّم بعضها القوىّ ، وآخر هذا الفصل بعضها الضعيف ، فلم يبق إلّا وجه رفعهما](٤) ، وإنّما جاز الرفع لأنّه مقدّر جوابا لسؤال سائل : «أرجل (٥) فى الدار أم امرأه» فقيل له : لا رجل فى الدار ولا امرأه ، فحسن أن يكون مطابقا ، وإن كان فيه مخالفه قياسه (٦) [لأنّ القياس البناء](٧) وإذا جاز «دعنى من تمرتان» لذلك فهو ههنا أجوز ، وإنّما قدّر جوابا لسؤال كذلك ولم يقدّر «لا رجل فى الدار» كذلك لأمرين :

أحدهما : أنّه لو كان «لا رجل فى الدار» جوابا لسؤال سائل لكان «لا» تغنى وحدها ، ألا ترى أنّه إذا قيل : «أفى الدّار رجل» فالجواب أن يقال : لا أو نعم ، بخلاف قولك : «أرجل فى الدار أم امرأه» إذا لم يكن فيها أحدهما ، فلا يحصل المقصود إلّا بقولك (٨) : «لا رجل فى الدار ولا امرأه».

الثانى : أنّ قولك : «لا رجل فى الدار ولا امرأه» إذا قدّرته جوابا كانت فيه المطابقه لشيئين ، وفى

١- فى د : «منزل».

٢- فى ط : «له فيه لو» ، زياده غير لازمه.

٣- البقره : ٢ / ١٩٧ ، والآيه : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ).

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى د : «لأنه مقدر لسؤال من قال : أرجل ...» ، خطأ.

٦- فى ط : «قياسيه».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى ط : «قولك».

قولك : «لا رجل فى الدار» مطابقه لشىء واحد ، فلا يلزم من مراعاه شيئين مراعاه شىء واحد.

«فإن جاء مفصولا بينه وبين لا أو معرفه وجب الرفع والتكرير (١)».

أمّا وجوب الرفع فلأنّ العامل مشبّه بمشبّه ، وأصله «إنّ» ، وإذا كان الأصل لا يستقيم / الفصل بينه وبين منصوبه فالفرع أجدر ، فلذلك بطل العمل عند الفصل ، فارتفع الاسم على الابتداء.

وأمّا وجوب التكرير فلأنّه جواب لمتكرّر فيه ذلك ، والذى يحقّق كونه جوابا جواز الفصل بين «لا» وبين منفيّها ، ألا ترى أنّك لو قلت : «لا فى الدار رجل» لم يجز [إلّا إذا قلت : لا فى الدار رجل ولا امرأه](٢) ، فلمّا كان السؤال كذلك ، والفصل ما جىء به إلّا لأجله لازم التكرير المجوّز للفصل فقيل : (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) (٤٧) (٣) ، وأشباه ذلك.

وكذلك إذا كان المنفىّ معرفه فإنّه يجب التكرير ، إمّا لأنّه جواب على مثل ما ذكر ، ألا ترى أنّك لو قلت : «لا زيد فى الدار» لم يجز من جهه كونه لا يصحّ تقديره جوابا ، إذ لو كان جوابا لاستغنيت بلا ، وإنّما نقدّر جوابا عند التكرير ، فوجب التكرير لذلك ، وإمّا لأنّ أصل «لا» أن تدخل على الأجناس ، ولمّا تعذّرت الجنسيّه فى المعرفه قصد (٤) إلى مجىء التكرار ، ليكون كالقاضى من حقّها فى أصل وضعها لما فى التكرار من التّعدّد المشابه للأجناس.

وأمّا قولهم : «لا نولك أن تفعل كذا» (٥) فبمعنى لا ينبغى ، فهو الذى حسّن وروده من غير تكرار مع كونه معرفه تنزيلا له منزله ما هو بمعناه ، وهو الفعل ، وقوله : (٦)

١- فى د : «والتكرار».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- الصافات : ٣٧ / ٤٧.

٤- فى د : «قضى» ، تحريف.

٥- انظر الكتاب : ٢ / ٣٠٢ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٢٥ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٥٨.

٦- البيت بتمامه : وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع نسب فى الكتاب : ٢ / ٣٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٢ إلى رجل من بنى سلول ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ١ / ٥٢٠ - ٥٢١ والعسكرى فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٤٠٥ والحصرى فى زهر الآداب : ٢ / ٦٥٢ إلى الرّقاشى واسمه الضحّاك بن هنّام الرّقاشى وورد اسمه فى زهر الآداب الضحّاك بن همام (تحريف) ، وذكر البغدادى فى الخزانه : ٢ / ٨٩ نسبه البيت إلى رجل من بنى سلول والضحاك بن هنّام وآخرين ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٤ / ٣٦٠ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٣٠.

.....

حياتك لا نفع .....

و: (۱)

.....

..... أن لا إلينا رجوعها

شاذّ ، ووجه ورود (۲) «لا نفع» أنّه نكره مرفوع بعد «لا» ، ووجه ورود (۳) «أن لا إلينا رجوعها» أنّه معرفه غير مكرّر ، ومفصول بين «لا» ومنفيّها ، وهو غير مكرّر.

«وقد أجاز المبرّد فى السّعه أن يقال : لا رجل فى الدار ، ولا زيد عندنا».

يعنى فى سعه الكلام ، فإنّ غيره إنّما يجيز ذلك فى الشعر للضروره (۴) ، والمعنىّ بذلك (۵) انفراد كلّ مسأله على حيالها ، وإلّا فهما على اجتماعها جائزان فى فصيح الكلام بإجماع ، وإنّما الكلام (۶) فيما إذا انفردت كلّ واحده منهما ، فقيل : «لا رجل فى الدار» أو «لا زيد فى الدار» على انفراد (۷) ، فحينئذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر.

قال : «وفى «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» ستّه أوجه : أن تفتحهما».

وهو أن يكون كلّ واحد منهما مستقلا ، وعطفت إحدى الجملتين على الأخرى ، وذلك واضح ، وإنّما الإشكال فى الاستثناء الواقع بعده ، وهو فى المعنى راجع إلى الجملتين ، والاستثناء إذا

۱- البيت بتمامه : بكت جزعا واسترجعت ثمّ آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها وهو من الخمسين التى لا يعرف قائلوها ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۹۸ ، والمقتضب : ۴ / ۳۶۱ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۲۵ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۱۲ والهمع : ۱ / ۱۴۸ ، والدرر : ۱ / ۱۲۹ والخزانه : ۲ / ۸۸. قوله : استرجعت إما من قولهم : إنا لله وإنا إليه راجعون وإما من الاسترجاع الذى هو طلب الرجوع من الرحيل ، وآذنت : أشعرت وأعلمت ، وركائبها : جمع ركوبه وهى الراحله. انظر الخزانه : ۲ / ۸۹.

۲- فى ط : «ووجه شذوذ ورود ..». فى الموضعين.

۳- فى ط : «ووجه شذوذ ورود ..». فى الموضعين.

۴- أجاز المبرد ترك التكرار فى السعه ولم يقصره على الضروره ، وقصره سيبويه على الضروره ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۰۵ ، والمقتضب : ۴ / ۳۵۹ - ۳۶۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۱۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۶۵ - ۶۶.

۵- فى ط : «للضروره فى المعنى وبذلك» ، تحريف.

۶- فى ط : «فأما» مكان «وإنما الكلام».

۷- فی ط : «انفرادها».

استعقب الجملتين إنّما يكون للثانيه ، وأشبه ما يقال : إنّ الحول والقوّه لمّا كانا بمعنى (۱) كان كأنّه تكرار ، فصحّ رجوع الاستثناء إليهما لتنزّلهما منزله شيء واحد.

والوجه الثانى (۲) : أن تفتح الأوّل وتنصب الثانى على العطف على اللّفظ (۳) كقوله (۴) :

لا أب وابنا .....

.....

وتكون «لا» مزيده للتأكيد.

والوجه الثالث / : أنّ تفتح الأوّل وترفع الثانى ، ففتح الأوّل واضح ، ورفع الثانى على أن يكون معطوفا على المحلّ ، كقوله (۵) :

.....

لا أمّ لى إن كان ذاك ولا أب

۱- فى د : «لمعنى».

۲- بدأ ابن الحاجب بتعداد الأوجه الجائزه فى «لا حول ولا قوه إلا بالله» ، والوجه الأول : فتح الأول والثانى.

۳- استخدم ابن الحاجب كلمه «اللفظ» هنا ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۱۳ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۷۲.

۴- البيت بتمامه : «لا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا» قال البغدادى : «وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل ، وقال ابن هشام فى شواهده : إنه لرجل من عبد مناه من كنانه» ، الخزانه : ۲ / ۱۰۳ ، وكذا فى المقاصد : ۲ / ۳۵۵ ، وقال الشنقيطى : «ونسبه فى شرح شواهد الكشاف للفرزدق» الدرر : ۲ / ۱۹۷ ، ولم أجده فى ديوان الفرزدق ، وإنما ورد فيه بيت شبيه به وهو : «فدى لهم حيّا نزار كلاهما إذا الموت بالموت ارتدى وتأزّرا» ديوان الفرزدق : ۲۲۷. وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۲۸۴ - ۲۸۵ ، والمقتضب : ۴ / ۳۷۲ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۴۶۵ ، وشرح السبع الطوال : ۲۸۸ ، وأمالى ابن الحاجب : ۴۱۹ ، ۵۹۳ ، وروى فى الكتاب والمقتضب : «لا أب» كما رواه ابن الحاجب هنا ، وبذا يكون دخله الخرم ، وفى سائر مظانه «فلا أب».

۵- صدر البيت : «هذا لعمركم الصّغار بعينه» ، ونسب فى الكتاب : ۲ / ۲۹۱ - ۲۹۲ إلى رجل من بنى مذحج ، وورد فى الكتاب : ۱ / ۳۱۹ بيت من القصيده التى منها البيت الشاهد ونسب إلى هنىّ بن أحمر الكنانى ، وورد البيت الشاهد بهذه النسبه فى المؤتلف والمختلف : ۴۵ واللسان (حيس). وذكر العينى فى المقاصد : ۲ / ۳۳۹ والبغدادى فى الخزانه : ۱ / ۲۴۲ - ۲۴۴ الاختلاف فى نسبته ، وهو بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۳۷۱ وأمالى ابن الحاجب : ۵۹۳ ، والأشمونى : ۲ / ۹. وجاء قبله فى د البيت التالى : وإذا تكون كريهه أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

والوجه الرابع : أن ترفعهما على ما تقدّم من قصد (١) مناسبه السؤال للجواب ، أو لأنّه لمّا كرّر صار فى الظاهر كأنّه بنى مع الأوّل ، فكره أن يوهم ما ليس من لغتهم من تركيب المتعدّدات ، فعدلوا على (٢) وجه الجواز إلى الأصل.

والوجه الخامس : أن ترفع الأوّل وتفتح الثانى ، وقد ذكر الوجه فى تعليله.

وأمّا الوجه السّادس فلا حاصل له ، لأنّه جعله عكس الخامس ، والخامس : لا حول ولا قوّه ، وعكسه : لا حول ولا قوّه ، وهو الثالث بعينه ، وإنّما وقع ذكره وهما منه ، وقد توهّم بعضهم (٣) أنّ ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع (٤) ، فيكون رفع (٥) الثانى فى الثالث على غير هذا الرفع ، لأنّه ذكر فى الخامس على أنّ «لا» بمعنى «ليس» ، أو على مذهب أبى العبّاس (٦) [فى كون «لا» ملغاه ، لأنّ «لا» بمعنى نفى الماضى ، و «ليس» لنفى الحال ، فبعد عن المشابهه](٧) ، وهذا الاعتذار (٨) ليس بشىء ، فإنّه لم يقصد إلى عدّ الوجوه باعتبار توجيهها ، وإنّما قصد إلى عدّها باعتبار اختلاف لفظها ، ولا يزيد ذلك على خمسه ، وعلى ما ذكره هذا المعتذر يجب أن يزيد على السّتّه ، لأنّ رفعهما جميعا يجوز أن يكون على (٩) المناسبه وعلى كراهه وهم التركيب ، وعلى أنّ «لا» بمعنى «ليس» ، وعلى مذهب أبى العبّاس ، وعلى أنّ الأولى (١٠) بمعنى «ليس» والثانيه على مذهب أبى العباس وعلى العكس.

«وقد حذف المنفىّ فى قولهم : لا عليك ، أى : لا بأس عليك».

علم ذلك لأنّهم يظهرون فيقولون : لا بأس عليك ، فعلم أنّ المضمر من جنس المظهر.

١- سقط من ط : «قصد» ، خطأ.

٢- فى الأصل. ط : «إلى» ، تحريف. وما أثبت عن د.

٣- سقط من ط : «بعضهم».

٤- حكى ابن يعيش سته أوجه فى شرح المفصل : ٢ / ١١٣ ، وذكر أبو حيان والأشمونى خمسه أوجه ، انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٢ والأشمونى : ٢ / ١٢ ، وجعلها الصبان ثلاثه عشر ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٢.

٥- سقط من ط : «رفع» ، خطأ.

٦- أى المبرد ، انظر المقتضب : ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى الأصل. ط : «الاعتبار». وما أثبت عن د.

٩- فى ط : «وعلى» ، تحريف.

١٠- فى ط : «الأول» ، تحريف.

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قال : «هذا التشبيه لغه أهل الحجاز» إلى آخره.

قال الشيخ : النحويّون يزعمون أنّ لغه بنى تميم فى ذلك على (۱) القياس (۲) ، ويقولون : إنّ الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل فى (۳) أحدهما ، و «ما» و «لا» تدخل على القسمين ، فالقياس ألّا تعمل فى أحدهما (۴).

قلت : لا خلاف فى إعمال «لا» التى لنفى الجنس ، وإذا صحّ إعمال «لا» بالاتّفاق فلا بعد فى إعمال «ما» ، فإن زعم زاعم أنّ «لا» الناصبه غير «لا» الداخله على الفعل قيل له : فما المانع من أن تكون «ما» الرافعه غير «ما» الداخله على الفعل؟

قوله : «وأمّا / بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ، ويقرؤون ما هذا بشر (۵) إلّا من درى (۶) كيف هى فى المصحف».

غير مستقيم ، لأنّه لا يحلّ أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم ينقل تواترا (۷).

وقوله : «ويقرؤن ما هذا بشر».

۱- فى د. ط : «هى».

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۵۷ ، والخصائص : ۱ / ۱۲۵ ، ۱ / ۱۶۷ ، ۲ / ۲۶۰ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۸ وأسرار العربيه : ۱۴۳ - ۱۴۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۶۹.

۳- سقط من ط : «فى» ، وهو خطأ.

۴- انظر الإنصاف : ۱۶۵ فما بعدها.

۵- يوسف : ۱۲ / ۳۱ ، والآيه : (فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشَراً) وقال الزجاج : «وزعم بعضهم أن الرفع فى قولك : «ما هذا بشرا» أقوى الوجهين ، وهذا غلط لأن كتاب الله ولغه رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات». معانى القرآن وإعرابه : ۳ / ۱۰۸ ، وقال الزمخشرى : «ومن قرأ على سليقته من بنى تميم قرأ بشر بالرفع وهى قراءه ابن مسعود» الكشاف : ۲ / ۳۱۷. وانظر البحر المحيط : ۵ / ۳۰۴.

۶- فى ط : «درس».

۷- فى د : «ينقل إليه تواترا» ، زياده غير لازمه.

يؤذن بأنّ لأهل كلّ لغه أن يقرؤوا بلغتهم ، أو يؤذن بأنّ هذه القبيله كانت تفعل ذلك ، وليس [ذلك](۱) بمستقيم.

وقوله : «إلّا من درى (۲) كيف هى فى المصحف».

يؤذن بأنّ القراءه كانت سائغه ، ثمّ لمّا كتب المصحف (۳) لم يسغ إلّا على ما يوافقه ، وكلاهما غير مستقيم.

قال : «فإذا انتقض النفى ب إلّا أو تقدّم الخبر بطل العمل».

أمّا إذا انتقض النفى ب إلّا فإنّما يبطل العمل من حيث كان العمل (۴) لأجل النفى ، فلو أعمل بعد الإثبات لتناقض ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «ما زيد إلّا قائم» فلو نصبت لوجب أن يقدّر ما (۵) بعد إلّا ناصبا لقائم ، ووجب أن يكون «قائما» مثبتا لوقوعه بعد إلّا ، فيجتمع النفى والإثبات فى محلّ واحد بعد إلّا وهو محال.

وأمّا إذا تقدّم الخبر فلأنّ العامل ضعيف ، فلم يقو قوّه الأصل ، فلمّا روعى التقديم تر العمل ، فقيل : «ما قائم زيد».

وأمّا إعمال «لا» هذا العمل فضعيف من الأصل على ما تقدّم فى المرفوعات (۶) ، واستعمال «لا» ناصبه للمضاف ومبنيّا معها المفرد هو (۷) الوجه ، وأمّا الرفع بها (۸) ونصب الخبر فضعيف لا يجوز إلّا فى الشعر ، إلّا على مذهب أبى العبّاس. (۹)

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى ط : «درس» ، وهو مخالف للمفصل : ۸۲.

۳- فى الأصل ط : «كتب فى المصحف» ، وما أثبت عن د.

۴- سقط من ط : «من حيث كان العمل» ، وهو خطأ.

۵- فى د : «النفى» مكان «ما».

۶- بعدها فى د : «بأن عمل لا بمعنى ليس قليل».

۷- فى ط : «وهو» تحريف.

۸- فى د : «بلا».

۹- أى المبرد ، وانظر المقتضب : ۴ / ۳۸۲ والإنصاف : ۳۶۷ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۷۰ والمغنى : ۲۶۴ والأشمونى : ۱ / ۲۵۴ ، وحاشيه الصبان : ۱ / ۲۵۴.

قال : «ودخول الباء فی الخبر فی (۱) قولک : ما زید بمنطلق إنّما یصحّ علی لغه أهل الحجاز ، لأنّک لا تقول : زید بمنطلق».

قلت : هذا الاستدلال غیر مستقیم ، لفقدان النفی المصحّح دخول الباء ، ألا تری أنّک تقول : «ما جاءنی من أحد» ، فدخول «من» لأجل النفی خاصّه ، ولا یلزم أن تقول : «جاءنی من أحد» ، فکذلک ههنا.

قوله : «و «لا» التی یکسعونها (۲) بالتاء هی المشبّهه بلیس بعینها ولکنّهم أبوا إلّا أن یکون المنصوب بها حینا» إلی آخره.

قلت : اختلف الناس فی «لا» التی تلحق آخرها التاء ، فمنهم من قال : إنّها بمعنی لیس ، وهو مذهب البصریّین ، ومنهم من قال : إنّها التی لنفی الجنس ، وهو مذهب الکوفیّین (۳) ، ومنهم من قال : هذه التاء من حین ، ویجعل حین وتحین لغتین ، فعلی هذا تکون النافیه للجنس (۴) ، وهو مذهب أبی عبید (۵) ، فأمّا حجّه الأوّلین / فلأنّه دخله تاء التأنیث ، وهی من خواصّ الفعل ، فوجب أن تکون المشبّهه بالفعل ، لیقوی وجه دخول التّاء.

وأمّا وجه [قول](۶) من زعم أنّها لنفی الجنس فلأنّها الکثیره فی الاستعمال ، وتلک إنّما تکون

۱- فی المفصل : ۸۲ «نحو».

۲- الکسع : أن تضرب بیدک أو برجلک علی دبر إنسان أو شیء ، استعاره لزیاده الحرف أخیرا. انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۲ / ۱۱۶ واللسان (کسع).

۳- انظر الکتاب : ۱ / ۵۷ - ۵۸ ، والمغنی : ۲۸۰ - ۲۸۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۱۱.

۴- فی ط : «تکون التاء فیه للجنس» تحریف. جاء فی حاشیه شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۷۱ «متصله بحین وهی النافیه للجنس».

۵- فی الأصل. د. ط : «أبو عبیده» تحریف ، والصواب ما أثبت ، فقد نقل الفارسی هذا القول عن أبی عبید فی البصریات : ۶۰۳ ، وقال الأنباری : «الثانی أن تکون التاء فی «لات حین» متصله بحین لا بلا ، کذلک ذکره أبو عبید القاسم بن سلام». الإنصاف : ۱۰۸ ، وقال الرضی : «ونقل عن أبی عبید أن التاء من تمام حین». شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۷۱ ، وقال البغدادی : «علی أن أبا عبید زعم أن التاء فی قولهم : لات حین مناص من تمام حین» الخزانه : ۲ / ۱۴۷ وانظر الخزانه أیضا : ۲ / ۱۵۹ ، وذکره ابن هشام فی المغنی : ۲۸۱ باسم أبی عبیده ، ولیس بشیء ، فقد قال البغدادی : «وقال ابن هشام فی المغنی : واستدل أبو عبید بأنه وجدها فی الإمام وهو مصحف عثمان بن عفان مختلطه بحین فی الخط ..» الخزانه : ۲ / ۱۴۶. وانظر مجاز القرآن : ۱ / ۱۷۶.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فى الشّعر ، فوجب أن يحمل القرآن على الوجه الفصيح (١).

وأمّا مذهب أبى عبيد (٢) فضعيف (٣).

وقد رجّح البصريّون بأنّه إنما (٤) كان فصيحا عند عدم دخول التاء ، فأمّا عند وجودها فليس بمستنكر ، وإلحاق التاء بالنافيه للجنس بعيد من حيث كانت مشبّهه بالحرف ، وهذه [المشبّهه بليس](٥) مشبّهه بالفعل ، فكانت التاء بها أولى.

وقد تمسّك الكوفيّون بأنّه يلزم الإضمار (٦) فى الحرف (٧) ، ولم يعهد مثل ذلك ، ولو جاز الإضمار فى الحرف لجاز «زيد ما قائما» ، [أى : ما هو قائما](٨) ، وهو ممتنع (٩) ، فأجيب (١٠) عن ذلك بأمرين (١١) : أحدهما : أنّه ليس بإضمار ، وإنّما هو حذف ، والحذف سائغ إذا دلّ عليه الدليل.

والثانى : أنّ الإضمار فى ذلك [أعنى «لا» المشبّهه بليس](١٢) سائغ لجريه مجرى الفعل فى إلحاق التاء ، ولا يلزم من الإضمار فيما قوى شبهه بالفعل الإضمار فيما لم يقو (١٣) ، وكلا القولين جيّد.

١- فى الأصل. ط : «الصحيح» ، وما أثبت عن د.

٢- فى الأصل د. ط : «أبى عبيده» تحريف. انظر : ص : ٣٦٤ ح : ٥.

٣- جاء مكان «فضعيف» فى د مايلى : «فحجته أن دعوى الزياده فى الاسم أولى منها فى الحرف ، ولأنّ التاء قد ثبت زيادتها مع حين دون لا ، كما فى قوله : والعاطفون تحين ما من عاطف والمكرمون تحين ما من مكرم» والبيت المذكور لأبى وجزه السعدى كما فى الإنصاف : ١٠٨ والخزانه : ٢ / ١٤٧.

٤- سقط من ط : «إنما».

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- عبّر ابن الحاجب هنا بالإضمار عن الحذف ، وهذا شىء سبقه إليه سيبويه ، فإنه كثيرا ما يطلق لفظ الإضمار على الحذف ، انظر الكتاب : ١ / ٥٧ ، ٢ / ٣٧٥ ، واعترض الرضى على ابن الحاجب فى استعماله مصطلح الإضمار ، وردّ البغدادى عليه فى اعتراضه. انظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٧١ ، والخزانه : ٢ / ١٤٦.

٧- فى ط : «الحروف».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- بعدها فى د : «فيمتنع».

١٠- بعدها فى د : «بذلك» ، مقحمه.

١١- بعدها فى د : «عن وجهين» ، مقحمه.

١٢- سقط من الأصل. ط ، اثيته عن د.

١٣- بعدها فى د : «وهو لا إذا لم يلحق بها تاء التأنيث».

المجرورات

[العامل فی المضاف إلیه]

قال صاحب الکتاب : «لا یکون الاسم مجرورا إلّا بالإضافه ، وهی المقتضیه للجرّ ، کما أنّ الفاعلیّه والمفعولیّه هما المقتضیان للرّفع والنّصب» إلی آخره.

أقول : اختلف الناس فی العامل فی المضاف إلیه ، کقولک : «غلام زید» ، منهم من زعم أنّ العامل الحرف المقدّر (۱) ، ومنهم من زعم أنّ العامل هو الاسم الأوّل (۲) ، ومنهم من زعم أنّ العامل معنویّ (۳) ، [وهی نسبه الأوّل إلی الثانی](۴).

فأمّا من قال : العامل الحرف المقدّر فوجهه أنّه قد ثبت عمل الحرف للجرّ ، فجعل الحرف عاملا لیکون ذلک بابا واحدا أولی من جعله مختلفا (۵) ، ووجه ثان [وهو](۶) أنّ معنی قولک : «غلام زید» غلام لزید ، فیجب أن تکون اللّام عامله ، وهذا لا یقوی ، لأنّ إضمار الحرف ضعیف بعید (۷) ، ولأنّ ما ذکروه من المعنی غیر مستقیم ، إذ معنی قولک : «غلام زید» لیس ک «غلام لزید» ، إذ أحدهما نکره والآخر معرفه.

وأمّا من قال : العامل المعنی (۸) فوجهه أنّه قد بطل أن یکون الحرف عاملا ، ولا وجه لعمل الاسم ، لأنّه علی خلاف القیاس ، ولیس بجیّد ، لأنّ المعنی فی العمل إنّما یصار إلیه عند عدم عامل اللّفظ ، ولم یعدم ههنا ، وعمل المعنی أبعد فی القیاس من عمل الاسم.

وأمّا من قال : العامل الاسم فوجهه أنّه إذا بطل المذهبان فقد تعیّن (۹).

۱- ممّن ذهب إلی هذا المبرد والزجاج وابن جنی ، انظر المقتضب : ۴ / ۱۴۳ ، والخصائص : ۳ / ۲۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۰۱.

۲- نسب أبو حیان والسیوطی إلی سیبویه قوله بأنّ جرّ المضاف إلیه هو بالاسم المضاف ، انظر الکتاب : ۱ / ۴۱۹ - ۴۲۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۰۱ ، والهمع : ۲ / ۴۶.

۳- قال بهذا الأخفش ، انظر الهمع : ۱ / ۴۶.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- بعدها فی د : «وهو عامل معنوی».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من د : «بعید».

۸- فی الأصل : «معنوی». وما أثبت عن د. ط.

۹- انظر ما سلف : ق : ۹ ب من الأصل.

وقوله : «أو معناه» يحتمل / أن يريد نفس المعنى ، فيكون المذهب الثانى ، ويحتمل أن يريد أنّ العامل الحرف المقدّر ، وذكر المعنى ليتبّه به عليه ، فلذلك قال : «أو معناه» ، يعنى معنى الحرف ، وهو أقرب إلى الصّواب.

وقوله : «لا يكون الاسم مجرورا إلّا بالإضافه» لما تقدّم من أنّها أحد المقتضيات للإعراب ، ومقتضاها هو الجرّ.

قال : «والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثمّه».

لأنّ العامل هو ما يتقوّم به المعانى المقتضيه ، فوجب أن يكون غيرها.

«وهو ههنا (۱) حرف الجرّ أو معناه».

يعنى فى المضاف إليه إذا كان اسما ، كقولك : «غلام زيد» ، لأنّ المعنى على ما تقدّم غلام لزيد ، والظّاهر أنّه لم يرد بقوله : «أو معناه» إلّا ما قدّمنا ذكره من أنّ المراد الحرف المقدّر ، لا أن يجعل العامل معنويّا ، فإنّه ليس مذهبا للبصريّين إلّا فى المبتدأ والفعل المضارع (۲).

۱- سقط «ههنا» من المفصل : ۸۲.

۲- انظر ما سلف ص : ۱۴۷ - ۱۴۹.

[الإضافه على ضربين معنويه ولفظيه]

«فصل : وإضافه الاسم إلى الاسم على ضربين : معنويّه ولفظيّه ،

فالمعنويّه ما أفاد تعريفا أو تخصيصا».

أقول : يرد عليه «مررت برجل ضارب امرأه» ، فإنّ هذا أفاد تخصيصا ، ومع ذلك فليس بمعنوىّ.

وجوابه أنّ هذا لم يفد تخصيصا بالإضافه ، وإنّما التخصيص حاصل قبل الإضافه ، [إذ](١) أصله ضارب امرأه (٢) ، فبقى على ما كان عليه ، [ولا يكون حينئذ من هذا الباب](٣) ، ولو قيل : «ما أفاد تعريفا» على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفه لسلم من هذا الاعتراض.

وقوله : «فى الأمر العامّ» الأولى أن يحمل على الاحتراز من مثل قولك : «ضرب (٤) اليوم» و (مَكْرُ اللَّيْلِ)(٥) ، فإنّ هذا بمعنى «فى» (٦) ، ولا يقوى أن يحمل على مثل قولك : «عند زيد» [أى : مكان لزيد](٧) و (لَدُنْ حَكِيمٍ)(٨) وشبهه ، لأنّ هذه فى الحقيقه كلّها بمعنى اللّام ، وإنّما يمتنع تقديرها لأنّ بعض الألفاظ لم تستعمل إلّا مضافه ، فلمّا أنس فيها عدم القطع جاء القطع فيها منافرا ، فتوهّم أنّها لا تقدّر ، وهى فى المعنى مقدّره باللّام كما تقدّرها فى «تحت» و «فوق» وشبههما ، وإن كانت أيضا لا تستعمل مقطوعه ، لأنّك تعلم أنّ «تحت زيد» بمعنى موضع ، ونسبه موضع إلى زيد نسبه بمعنى اللّام ، فيعلم أنّ نسبه «تحت» إلى زيد بمعنى اللّام أيضا.

ويعرف ما كان بمعنى «من» أن يكون الأوّل نوعا من الثانى ، ومعنى النوع أن يصلح إطلاق اسم الجنس عليه.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- انظر الأشمونى : ٢ / ٢٤١.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د. ط : «ضارب».

٥- سبأ : ٣٤ / ٣٣ ، والآيه : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ).

٦- اتفق النحويون على أنّ الإضافه بمعنى اللام أو من ، واتّهمهم ابن مالك بأنّهم أغفلوا الإضافه التى بمعنى فى وأثبتها عبد القاهر الجرجانى ، وقوّى أبو حيان قول ابن مالك ، انظر المقتضب : ٤ / ١٤٣ ، والخصائص : ٣ / ٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٢١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٢.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- هود : ١١ / ١ ، والنمل : ٢٧ / ٢٦ ، وجاء بعد الآيه فى د : «أى مكان حكيم».

قال : «واللّفظيّه أن تضاف الصفه إلى مفعولها أو فاعلها» (۱).

ولو قيل : هى التى لا (۲) تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثانى لكان جيّدا ، ليطابق تفسير المعنويّه / على العكس ، ولو قيل فيها أيضا : عـدول عن أصل فى العمل إلى لفظ الإضافه لإفاده التخفيف لكان جيّدا أيضا ، ولا يكون ذلك إلّا فى اسم الفاعل بالنسـبه إلى مفعوله ، أو الصفه بالنسبه إلى فاعلها ، مثل قولك : ضارب زيد وحسن الوجه ، وقوله فى التّمثيل : «ومعموره داره» هذا ذكره بناء على ما قدّمه من أنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله عنده فاعل ، ثمّ استدلّ على أنّه نكره بوصف النكره به ، وسيأتى ذلك.

۱- فى المفصل : ۸۲ - ۸۳ «مفعولها فى قولك : ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيدا وراكب فرسا أو إلى فاعلها».

۲- سقط من ط : «لا» ، خطأ.

[المضاف يجرد من التعريف فى الإضافه المعنويه]

«فصل : وقضيّه الإضافه المعنويّه أن يجرّد لها المضاف من التعريف

إلى آخره.

قال الشيخ : الإضافه المعنويّه فائدتها نسبه خصوصيّه بين الأوّل والثانى راجعه إلى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيده الألف واللّام ، فالجمع بينهما لا حاجه إليه ، ولا يجوز تعريفه باللّام وإضافته إلى (١) نكره من طريق الأولى.

«وما تقبّله الكوفيّون» هو منقول عن بعض العرب ، وليسوا بفصحاء (٢) ، ووجهه أنّهم رأوا أنّ الخمسه والأثواب لذات واحده فى المعنى ، وإنّما جيء بالأوّل لغرض العدد (٣) ، فلمّا فهموا اتّحاد الذّات عرّفوا الأوّل لأنّه محلّ التعريف ، ولم يخلوا (٤) الثانى [عن الألف واللّام](٥) لأنّه هو المقصود بالذّات فى الحقيقه ، فهذا وجهه ، وإن كان ضعيفا.

وأمّا اللّفظيّه فلم تقصد تلك النسبه المذكوره ، ولكنّ الأمر فيها على ما كان عليه فى الانفصال ، فكما جاز تعريفه منفصلا جاز تعريفه متّصلا لزوال المانع ، فتقول : هذان الضّاربا زيد ، فتجمع بين الألف واللّام والإضافه ، وأمّا «الضّارب زيد» فمن نظر إلى أنّ الألف سابقه والتنوين زال لأجلها حكم بمنع الإضافه لفوات الشرط الذى هو التخفيف ، ومن نظر إلى أنّ الإضافه سابقه ، وقد حصل التخفيف بها بحذف التنوين جوّز (٦) تعريفه [باللّام](٧).

والوجه الأوّل لأنّ الألف واللّام فى أوّل الاسم سابقه على ما يشعر بالإضافه ، فوجب أن

١- فى د : «وإضافته معا إلى».

٢- أجاز الكوفيون إدخال الألف واللام على العدد والمعدود وخالفهم البصريون فلم يجيزوا ذلك. انظر الكتاب : ١ / ٢٠٦ ، وإصلاح المنطق : ٣٠٢ ، والمقتضب : ٢ / ١٧٥ ، والإنصاف : ٣١٢ - ٣٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢١.

٣- فى د : «التعدد».

٤- فى د. ط : «يخل».

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- أجاز الفراء الإضافه فى مثل هذا ، والصحيح وجوب النصب ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، ١ / ٣٤٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٧ ، والأشمونى : ٢ / ٢٤٦.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وبعدها فى د : «وأورد الضارب الرجل وسيأتى ذكره فى باب حسن الوجه». وليس ههنا موضعه.

يكون حذف التنوين لهما ، لأنّه موجب له موجبان ، سبق أحدهما ، [وهو الألف واللّام ، وتأخّر الآخر ، وهو الإضافه](۱) ، فثبت الحكم للسّابق ، كما لو لمس ثمّ بال ، فانتقاض الوضوء باللّمس السّابق ، ولم يؤثّر الثانى شيئا ، إذ لا يحصل الحاصل ، وأورد «الضارب الرجل» ، وسيأتى ذكره فى باب «حسن الوجه» (۲).

ص: ۳۷۱

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من د من قوله : «وأورد» إلى «الوجه».

«فصل : وإذا كان المضاف إليه ضميرا متّصلا جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم

واحدا منهما شرعا فى صحّه الإضافه».

قال الشيخ : هذا يرد اعتراضا / على مسأله «الضارب زيد» ، إذ علّه منعها موجوده ههنا ، وفيها خلاف ، منهم من يقول : الكاف فى موضع نصب (۱) ، [وهو مذهب الأخفش](۲) ، فلا يرد على هؤلاء هذا الاعتراض ومذهب صاحب الكتاب (۳) أنّه فى موضع خفض (۴) ، فاحتاج أن يستدلّ عليه ، فاستدلّ بقياسه على الضارباك من جهه أنّ الضارباك بالإجماع مضاف إلى المضمر ، ولم يفد خفّه ، لأنّك لا تقول : الضاربانك ، فإذا وجب أن يكون الضاربـاك مضافا ولا خفّه وجب (۵) أن يكون أيضا الضاربك مضافا ، وإن لم تكن فيه خفّه ، وإنّما وجبت الإضافه فى الجميع لأنّهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف فى «الضارباك» (۶) لأدّى إلى تناقض ، إذ لو جوّزوا ضاربنك ليصحّ التخفيف فى ضاربك والضاربانك ليصحّ التخفيف فى الضارباك لأدّى إلى الجمع بين ما يشعر بالتّمام ، وهو التنوين والنون (۷) ، وبين ما يشعر بالاتّصال ، وهو الضمير المتّصل ، فلأجل ذلك كان لاسم الفاعل مع الضمير المتّصل (۸) شأن ليس له مع المظهر ، فلا يلزم من جواز إضافه اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف لأجل هذه العلّه جواز إضافه اسم الفاعل إلى الظّاهر مع انتفائها ، فحصل الفرق بين مسأله «الضارب زيد» و «الضاربك» ، وحصل الدّليل على أنّ الكاف فى موضع خفض بالقياس الذى تقدّم.

۱- يعنى الكاف فى «الضارباك».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۲۴ ، والأشمونى : ۲ / ۲۴۶ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۲ / ۳۰.

۳- كتب تحتها فى د : «سيبويه».

۴- الوجه فى مثل «الضاربوك والضاربـاك» عند سيبويه الجرّ ، ونسب أبو حيان إلى سيبويه والأخفش قولهما إن الضمير فى موضع نصب ، وأجاز الفراء النصب والجر ، وحكى ابن يعيش عن السيرافى أن الضمير عند سيبويه فى موضع جر لا غير ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۸۷ ، والمقتضب : ۱ / ۲۴۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۲۴ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۸۷ - ۱۸۸.

۵- فى ط : «فوجب».

۶- سقط من د. ط : «فى الضارباك».

۷- سقط من د : «والنون». خطأ.

۸- فى د : «بالمتصل» ، تحريف.

وقول صاحب الكتاب : «جاء ما فيه تنوين».

يعنى «ضارب» ، «أو نون» يعنى «الضاربان والضاربون» ، وهى الأصول التى قاس عليها.

وقوله : «وما عدم واحدا منهما».

يعنى بقوله : «واحدا منهما» التنوين خاصّه ، لأنّ النون (١) لا تعدم لأجل شىء غير الإضافه ، وكلامه فيه قبل تقدير (٢) الإضافه ، فلا وجه لقوله : «وما عدم واحدا منهما» إلّا التنوين ، لأنّه هو الذى يعدم لأجل الألف واللّام.

وقوله : «شرعا» يعنى سواء (٣) ، وأورد (٤) :

هم الآمرون الخير والفاعلونه

.....

اعتراضا على الأصل الذى ذكره ، وأجاب بأنّه شاذّ لا اعتداد به ، [فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون الضّمير فى «والفاعلونه» مفعولا به ، وتقدير الكلام : الذى يفعلون الخير ، قلت : الأصل فى الألفاظ أن تكون مجراه على حقائقها ، فإجراء اسم الفاعل مجرى الفعل خلاف الأصل.

وفى هذه المسأله ثلاثه مذاهب ، قال عيسى بن عمر : سواء كان اسم الفاعل بالألف واللّام أو بدونهما فالضمير منصوب ، ومذهب الأخفش : مجرور فى الحالين (٥) ، وعند سيبويه إن كان بغير الألف واللّام فهو منصوب ، وإن كان معهما فهو مجرور (٦)][٧]

١- فى ط : «التنوين» ، تحريف.

٢- فى ط : «تغيير» ، تحريف.

٣- قال ابن منظور : «نحن فى هذا شرع سواء وشرع واحد أى : سواء لا يفوق بعضنا بعضا» اللسان (شرع).

٤- عجز البيت : «إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما» ، وهو مصنوع كما فى الكتاب : ١ / ١٨٨ ، والكامل للمبرد : ١ / ٣٦٤ ، وذكره البغدادى ولم يتكلم على نسبته ، انظر الخزانه : ٢ / ١٨٧.

٥- إذا كان مفعول اسم الفاعل المجرد من أل ضميرا متصلا فهو فى موضع نصب عند الأخفش وهشام ، ولم أجد فيما وقفت عليه أحدا ذكر أن عيسى بن عمر أجاز ما قاله ابن الحاجب ، انظر : معانى القرآن للأخفش : ٦٥٥ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٦ ، والأشمونى : ٢ / ٣٠١ ، والهمع : ٢ / ٩٦.

٦- انظر الكتاب : ١ / ١٨٧.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[لا يتعرف مثل وغير بالإضافه]

«فصل : وكلّ اسم معرفه يتعرّف به ما أضيف إليه إضافه معنويّه

إلّا أسماء توغّلت فى إبهامها ، فهى نكرات وإن أضيفت إلى المعارف».

قال الشيخ : قد تقدّم أنّ تعريف الإضافه المعنويّه بسبب ما يحصل من خصوصيّه النسبه باعتبار المعنى الذى عيّن له لفظ المضاف ، فإذا كانت تلك النسبه لا تتخصّص انتفى التعريف فيها بها ، فلذلك لم يحصل تعريف فى غير ومثل لتعذّر (۱) النسبه وتعذّر تخصيصها ، / فإن فرضت على النّدور خصوصيّه [فيها](۲) لشهره أو مضادّه (۳) جاء التعريف المذكور ، ولذلك قال : «إلّا إذا شهر المضاف بالمغايره أو المماثله» واستدلّ على أنّها نكرات بدخول خصائص النكرات عليها من وصف النكرات بها ، ودخول ربّ عليها.

۱- فى ط : «لتعدد» ، تحريف.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى ط : «لشهره المضاف أو مضاده».

«فصل : والأسماء المضافه إضافه معنويّه على ضربين :

لازمه وغير لازمه».

قال الشيخ : اللّازمه كلّ اسم لا يعقل مدلوله إلّا بالنسبه إلى غيره ، فيذكر معه ذلك الغير (۱) على سبيل الإضافه ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح ، وقد يتوهّم أنّ هذا المعنى يلزم بسببه الإضافه مطلقا فى كلّ اسم بهذه المثابه ، وليس الأمر كذلك ، فإنّ الأب والابن وما أشبههما لا يعقل إلّا بالنسبه إلى غيره ، ومع ذلك فإنّه يستعمل نكره (۲) غير مضاف ، نعم الأكثر فى مثل هذه الأسماء أن تستعمل مضافه ، وقد التزم فيما ذكر لزياده بيان فيه ، وهذه الأسماء وإن التزم ذكر متعلّقاتها كما يلتزم فى الحروف فى قولك : من زيد وإلى عمرو وعلى الحصير ، فإنّها تفارقها من حيث إنّ وضعها على أن تفهم تلك المعانى منها ، وذكر تلك التعليقات لزياده بيان ، بخلاف الحرف ، فإنّه لم يوضع دالا على ذلك المعنى إلّا باعتبار ذكر متعلّقه معه ، وأيضا فإنّا (۳) علمنا أنّ للأسماء خصائص من دخول حرف الجرّ عليها وغيره (۴) ، وقد وجدناها بعينها داخله على هذا القبيل [الذى هو لازم الإضافه](۵) ، فدلّ على أنّها من (۶) قبيل الأسماء وأنّ معانيها مفهومه منها.

وغير اللّازمه الأسماء التى تعقل فى نفسها من غير توقّف على متعلّق لها ، وغير ذلك ممّا استعملته العرب مفردا باعتبار معناه خاصّه كما ذكرناه فى الأب والابن.

۱- لا تكون «غير» إلّا نكره ولا تصغّر ولا تدخلها الألف واللام ، انظر الكتاب : ۳ / ۴۷۹ ، والمقتضب : ۲ / ۲۷۴ ، والمخصص : ۱۴ / ۱۰۹.

۲- سقط من د : «نكره».

۳- فى د : «فإنّ».

۴- سقط من ط : «وغيره».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «فدل على أن معانيها من ..».

[إضافه أىّ إلى المعرفه والنكره]

«فصل : و «أىّ» إضافته إلى اثنين فصاعدا إذا أضيف إلى المعرفه».

قال الشيخ : الحكم الذى ذكره فى أىّ صحيح ، إلّا أنّه لم يبيّن المعنى فى إضافتها إلى المعرفه والمعنى فى إضافتها إلى النكره.

فأمّا معناها إذا أضيفت إلى المعرفه فسؤال عن واحد من المذكور بعدها جنسا أو جمعا معروفا أو مثّنى معروفا بإضمار أو لام لجنس أو عهد أو إضافه أو إشاره ، فإذا قال : «جاءنى أحد الرجلين» قلت : «أىّ الرجلين؟» ، وكذلك ما أشبهه.

وإذا أضيفت إلى النكره فمعناها السّؤال عن عدد أضيفت إليه واحدا كان أو اثنين أو جماعه ، كقولك إذا قال : «جاءنى / رجل (١)» : أىّ رجل؟ ، وإذا قال : «جاءنى رجلان» : أىّ رجلين؟ ، وإذا قال : «جاءنى رجال» : أىّ رجال؟ ، والمعنى فى هذه تقدير الجنس رجلين رجلين وجماعه جماعه ، ثمّ سأله عن الواحد الملتبس عنده منها ، فهى فى التحقيق فى هذا مضافه إلى المسؤول عنه على طبقه ووفقه ، وفى الأوّل مضافه إلى شىء المسؤول عنه واحد منه ، وإنّما أضافوها إلى عين المسؤول عنه (٢) ، وإن كانت سؤالا عن واحد من أعداد ، لأنّهم لمّا اضطرّوا إلى السؤال عن مثل ذلك فهم إمّا أن يضيفوها إلى جنس ذلك أو إليه أو إليهما.

ولا تستقيم الإضافه إليهما ، إذ لا يضاف إلى اسمين ولا إلى الجنس لئلّا يوهم الوجه الأوّل ، فأضافوه إلى نكره مطابقه للمسؤول عنه ، ليحصل الغرض ، وكأنّ فى تنكيره مناسبه للجنسيّه فى عدم الاختصاص وثبوت الصّلاحيّه ، وإن كان فى المعنى (٣) الجنس مرادا يجوز التصريح (٤) به ، كما لو قلت : أىّ رجال من الرّجالات؟ ، لأنّك قدّرت الجنس رجالا رجالا.

وأورد أيّى وأيّك اعتراضا لأنّه أضيف إلى المعرفه مفردا ، وأجاب بأنّه لم يضف فى التحقيق إلّا إلى المتعدّد [وهو أيّنا وأيّكم](٥) وإنّما كرّرت أىّ لأمر لفظىّ ، وهو التزامهم ألّا يعطفوا على

١- سقط من ط : «رجل» ، خطأ.

٢- سقط من د : «عنه».

٣- فى ط : «معنى» ، تحريف.

۴- فى د : «يجوز فيه التصريح ..».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الضمير (۱) المخفوض إلّا بإعاده العامل ، كما قالوا : «المال بينى وبينك» ، فلم تذكر «بين» لأمر معنوىّ اقتضاها ، وإنّما ذكرت لما ذكرناه من اللّفظ.

قال : «ولا يقال : أيّا ضربت؟ وبأىّ (۲) مررت؟ إلّا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه».

يعنى أنّك لا تستعمل أيّا إلّا مضافه ، فإذا حذفت المضاف إليه (۳) فلا بدّ من قرينه تدلّ عليه ، ومثّله بقوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا)(۴) ، إذ قد تقدّم «ادعوا الله أو ادعوا الرّحمن».

ثمّ قال ما معناه : إذا كانوا قد وفّروا عليها صوره الإضافه مع خروجها عن هذا المعنى الذى اقتضت به الإضافه فهى أحقّ بالإضافه [هنا](۵) ، وهو قوله : «ولاستيجابه الإضافه» إلى آخره.

۱- سقط من د : «الضمير». خطأ.

۲- فى د : «ولا بأى ..». وهو مخالف للمفصل : ۸۷.

۳- سقط من ط : «إليه» ، خطأ.

۴- الإسراء : ۱۷ / ۱۱۰ ، والآيه : (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) وسلفت الآيه ص : ۱۴۸.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[حكم «كِلا» فى الإضافه إلى الظاهر والمضمر]

«فصل : وحقّ ما يضاف إليه كلا أن يكون معرفه ومثّنى ،

أو ما هو فى معنى المثنى (۱)».

وكلاهما تجب إضافته لأنّ الغرض بوضعه المضاف إليه ، لأنّه كالتأكيد له والتفصيل لأجزائه ككلّ فى الجمع ، فإنّما وجب أن يكون مثّنى لأنّ وضعه كذلك ، كما كان وضع كلّ فى الجمع ، وإنّما وجب أن يكون معرفه لأنّ وضعه للتأكيد ، فناسب أن يكون المضاف / إليه معرفه ، كما [كان](۲) فى كلّ ، وإنّما أضيف كلّ فى الصوره إلى نكره كقولك : «كلّ رجل» لإفادته الجنس ، فكان فى معنى المعرفه ، ولم يضف «كلا» كذلك لأنّه للتثنيه ، فينافى ذلك معنى الجنس ، فلذلك امتنع إضافته إلى نكره بخلاف كلّ ، وإنّما التفريق فى المضاف إليه ضعيف ، لأنّه موضوع لتأكيد المثّنى ، فنفس المثّنى فى المضاف إليه فيه مقصود ، كما أنّ نفس الجمع فى المضاف إليه كلّ (۳) مقصود ، فكما لزم الجمع (۴) ثمّه لزم التثنيه هنا.

والجواب فى «كلّ رجل» ههنا كالجواب فيه فيما تقدّم ، وفارق ذلك قولهم : «استوى الماء والخشبه» و «تضارب زيد وعمر» ، لأنّه ليس الغرض ههنا إلّا أن ينسب إلى متعدّد ، فلا فرق بين أن يكون معطوفا أحدهما على الآخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد ، بخلاف كلا وكلّ لما ذكرناه من قصد المثّنى والمجموع فيهما.

قال : «وحكمه إذا أضيف إلى الظّاهر أن يجرى مجرى عصا ورحى (۵) ، وإذا أضيف إلى المضمر أن يجرى مجرى المثّنى».

۱- بعدها فى د : «كقوله : إنّ للخير وللشّرّ مدى وكلا ذلك وجه وقبل» والبيت فى المفصل : ۸۸ ، وقائله عبد الله بن الزبعرى يوم أحد ، وهو فى ديوانه : ۴۱ وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۳ ، وورد بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۴۰ ، ومغنى اللبيب : ۲۲۳ ، والأشمونى : ۲ / ۲۶۰ ، والقبل : المحجّه الواضحه. اللسان (قبل).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى ط : «لكل» ، تحريف.

۴- سقط من ط : «لزم الجمع» ، خطأ.

۵- تجاوز ابن الحاجب قول الزمخشرى : «تقول : جاءنى كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين». المفصل : ۸۸.

أمّا إذا أضيف إلى الظاهر فقياسه ما هو مستعمل فيه (۱) ، لأنّه اسم مفرد ، فوجب أن يكون إعرابه بالحركه ، وآخره ألف ، فوجب أن يكون إعرابه تقديرا.

وأمّا إذا أضيف إلى المضمر فقياسه أن يكون كذلك على ما هو مستعمل فى اللّغه الضعيفه ، لأنّه اسم مفرد ، فقياسه إذا أضيف إلى المضمر أن يكون حكمه حكمه إذا أضيف إلى الظاهر (۲) ، واستعماله استعمال المثنّى على ما هو فى اللّغه الفصيحه على خلاف القياس ، ووجهه أنّه لمّا كان معناه مثنّى ، وتأكّد أمر التثنيه فيه (۳) بكون المضاف إليه ضميرا متّصلا ، لأنّ المضمر المجرور لا يكون إلّا متّصلا (۴) ، صار (۵) كأنّه بمضمره (۶) لاتّصاله به كلمه (۷) واحده ، فاشتدّ أمر (۸) التثنيه فيه لفظا ومعنى ، فناسب ذلك أن يجرى مجرى المثنّى ، فلذلك أعرب على اللّغه الفصيحه (۹) بإعراب المثنّى ، فقيل : «جاءنى كلاهما» و «رأيت كليهما» و «مررت بكليهما» ، وكذلك تقول : «كلانا فعل كذا» و «رأيت كلينا» و «مررت بكلينا» ، لأنّه ضمير تثنيه ، فحكمه حكم غيره من مضمرات المثنّى ، وإن كان لفظه موافقا لمضمرات الجمع ، لأنّ المتكلّم فى المثنّى والمجموع فى جميع أبواب المضمر سواء.

۱- سقط من د : «فيه».

۲- انظر ما تقدم : ق : ۲۱ أمن الأصل.

۳- سقط من د : «فيه».

۴- سقط من ط من قوله : «لأنّ المضمر» إلى «متصلا» خطأ.

۵- سقط من د : «صار» ، خطأ.

۶- فى ط : «يضمر» ، تحريف.

۷- فى ط : «لاتصاله بكلمه» ، تحريف.

۸- فى د. ط : «أثر».

۹- سقط من ط : «الفصيحه». خطأ.

[يضاف أفعل التفضيل إلى نحو ما يضاف إليه أىّ]

«فصل : وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه

أىّ فى المظهر والمضمر (١)».

قال الشيخ : يعنى أنّك إذا قصدت التفضيل على معروف أضفتها (٢) إلى معرفه ، ووجب أن يكون الأوّل واحدا من المذكورين / على حسب ذلك المعنى ، وإن قصدت تفضيل عدد على (٣) عدد مثله من ذلك الجنس أضفته (٤) إلى العدد الذى قصدته منكّرا ، كما فعلته فى أىّ حين قلت : أىّ رجلين؟ ، فتقول : الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون (٥) أفضل رجال ، وعلّته كعلّته فى أىّ ، ولذلك قال : «والمعنى فى هذا» - يعنى عند (٦) إضافتك [إيّاه](٧) إلى النكره - «إثبات الفضل على الرّجال إذا فضّلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعه جماعه».

ثمّ قال : «وله معنيان».

فالأوّل الظّاهر ، وهو الكثير المستعمل.

«والثانى أن يؤخذ مطلقا له الزياده فيها إطلاقا».

فقوله : «أن يؤخذ» يعنى أفعل [التفضيل](٨) باعتبار من هو له ، ففى «يؤخذ» ضمير يعود على أفعل ، و «مطلقا» حال و «الزياده» مرفوع بمطلق (٩) ، و «فيها» ضمير الخصله.

ثمّ قال : «ثمّ يضاف لا للتفضيل بل للتخصيص» ، ومثّل بقوله : «النّاقص والأشجّ أعدلا بنى

١- قوله : «فى المظهر والمضمر» ليس فى المفصل : ٨٩ ولا فى شرح ابن يعيش : ٤ / ٤.

٢- لعله أراد أسماء التفضيل.

٣- سقط من ط : «عدد على» ، خطأ.

٤- فى د : «أضفتها». ولعله أعاد الضمير فى «أضفته» على أفعل التفضيل.

٥- بعدها فى ط : «فأما معناه إذا أضيفت إلى المعرفه فسؤال عن واحد من رجال وعلته كعلته» ، عباره مضطربه.

٦- سقط من ط : «عند».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى د : «مفعول لمطلقا».

مروان» (۱) ، كـأنّه زعم أنّه ليس فى (۲) بنى مروان عادل غيرهما ، وإنّما أضافه للتخصيص (۳) ، لأنّه لو لم يقـدّر ذلك للزم أن يكون من الوجه الأوّل.

ثمّ قال : «فأنت على الأوّل يجوز لك توحيده» إلى آخره.

يعنى أنّه ليس بواجب ، وسيأتى ذلك عند ذكر الأسماء المتّصله بالأفعال مبيّنا فى فصل.

ثمّ قال : «وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام» (۴) إلى آخره.

فالظّاهر أنّه أراد بالوجهين المعنى الأوّل والمعنى الثانى ، وهو غير مستقيم باعتبار المعنى [فى الحـديث](۵) ، وإن حمل الوجهان باعتبـار قوله : «يجوز» لأـنّ مضـمونه أنّ فيه وجها آخر ، فهو أيضا غير مسـتقيم ، لأنّه غير مقصود ههنا ، إذ سـيأتى فى بابه ، ولأنّه أخّره [يعنى الحديث](۶) بعـد أن ذكر المعنى الثـانى ، والظـاهر أنّه لم يقصـد إلّا المعنيين ، وتوهّم أنّ الجمع للوجه الثانى ، وهو غير مسـتقيم ، لأنّ الجمع لا ينافى أن يكون فى الوجه الأوّل ، فلـذلك (۷) وقع فى بعض النّسـخ موضع «يجوز» «يجب» (۸) وبيان أنّه لاـ يمتنـع أن يكـون من الوجه الأـوّل أنّ قوله : «أحاسـنكم» للمخـاطبين ، وهـم المقصودون ، وقـد اشـتركوا فى حسن الخلق ، وعلى تقدير أن يكون من الوجه الثانى لا تكون الأحاسن للمخاطبين ، ولكن من غيرهم ، ولا يكون الاشتراك فى الحسن لازما ، وهو غير جيّد ، فثبت أنّ حمله على المعنى الثانى غير مستقيم.

۱- الناقص هو يزيـد بن الوليـد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وسـمّى النّاقص لأنه نقص من أرزاق الجند ، والأشج هو عمر بن عبد العزيز ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۶.

۲- فى د : «من».

۳- يأتى أفعل بمعنى فاعل ، انظر المقتضب : ۳ / ۲۴۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۲۴ - ۲۲۵.

۴- أى الحـديث : «ألاـ أخبركم بـأحبّكم إلىّ وأقربكم منّى مجالس يوم القيامه أحاسـنكم أخلاقا الموطّؤون أكنافا الـذين يألفون ويؤلفون» وهو فى مسند الإمام أحمد : ۲ / ۶۱۰ رقم : ۶۷۴۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- جاء فى حاشيه د : «قوله : فلذلك أى فلذلك الإيهام يجب أن يكون الحديث من الوجه الثانى ، وهو أن يضاف لا للتفضـيل ..» ق : ۷۲ أ.

۸- فى المفصل : ۸۹ وشرحه لابن يعيش : ۳ / ۵ : «يجوز».

ثمّ مسأله «یوسف أحسن إخوته» (۱) قد أوضحها وقال : «ومنه قول من قال لنصیب (۲) : أنت أشعر أهل جلدتک» (۳) ، لأنّ أهل جلدته لیس هو منهم ، فإذا أضاف «أشعر» / إلیهم فقد أضافه إلی شیء لیس هو منهم ، وذلک إنّما یکون علی الوجه الثانی.

۱- انظر شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۱۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۲۶.

۲- هو نصیب بن رباح ، شاعر عاش فی الفتره الأمویه توفی سنه ۱۰۸ ه ، انظر دیوان نصیب : ۵.

۳- أیمن بن خریم هو القائل لنصیب هذا القول ، وذلک عند ما قیّمه فی مجلس الأمیر بمائه درهم ، انظر الأغانی : ۱ / ۳۲۸ (دار الکتب) ومقدمه دیوان نصیب : ۱۹.

[يضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسه]

«فصل : ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسه».

يعنى أنه لا يشترط فى الإضافه ملك فيما يملك ، ولا خصوصيّه فى (١) ذلك المعنى بالنسبه إلى المضاف إليه ، ولكن يكفى أدنى ملابسه ، فتحصل خصوصيّه ما ، ثمّ مثّله ب (٢) :

... كوكب الخرقاء .....

.....

وبقوله (٣) :

إذا قال قدنى قال بالله حلفه

لتغنى عنّى ذا إنائك أجمعا

وهذا البيت يحتمل معنيين :

أحدهما : أن يريد إضافه الإناء إلى المخاطب ، والإناء ليس له ، وإنّما أضافه (۴) لملابسته له فى شربه ، فالضمير فى «ملابسته» للمضاف إليه ، وفى «له» (۵) للإناء ، ويجوز العكس ، و «فى شربه» يجوز أن يكون للشّارب والإناء واللّبن.

والمعنى الآخر أن يكون موضع الاستشهاد إضافه «ذا» إلى الإناء على معنى أنّه صاحبه لملابسه اللّبن للإناء (۶).

١- سقط من د : «فى».

٢- البيت بتمامه : «إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره سهيل أذاعت غزلها فى القرائب» وهو بلا نسبه فى المحتسب : ٢ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٣٥٩ ، والخزانه : ١ / ۴٨٧ ، والخرقاء : المرأه التى لا تحسن عملا.

٣- هو ابن عنّاب الطائى ، من شعراء الدوله الأمويّه ، والبيت بهذه النسبه فى مجالس ثعلب : ٥٣٨ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣٥۴ ، والخزانه : ۴ / ٥٨٠ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ ، والمقرب : ٢ / ٧٧ ، ومغنى اللبيب : ٢٣١ ، وروى ابن يعيش «لتغنى» بفتح اللام فى شرح المفصل : ٣ / ٩ ، ونسبها إلى الأخفش ، وقال البغدادى معقبا على هذه الروايه : «ولم أر من نسبها إليه غيره ، والمنسوبه إليه هى الروايه بكسر اللام وفتح الياء على المشهور» ، الخزانه : ۴ / ٥٨٢ ، وظاهر كلام الفارسى أن الأخفش أنشد البيت بروايه «لتغنى» ، انظر : كتاب الشعر : ١٨۶ ، ٢٠۶ ، ومعانى القرآن للأخفش : ٥٥٧ ، وانظر الدرر : ٢ / ۴۴.

۴- بعدها فى ط : «إليه».

٥- فى د : «وله» وسقط «فى» ، خطأ.

٦- فى ط : «لملابسته اللبن والإناء».

قوله : «وهو لساقی اللّبن» أی فی الحقیقه (۱) ، ولیس للّبن ، وهو ضعیف ، لأنّه قال : «لملابسته (۲) له فی شربه» ، واللّبن ملابس للإناء فی شربه وفی غیر شربه ، فتقییده بقوله : «فی شربه» یقوّی الأوّل [أی الشارب](۳).

ص: ۳۸۴

۱- فی د : «فی الحقیقه أی الإناء أو ما فیه علی أحد القولین ، ولیس ..».

۲- فی المفصل : ۹۱ «لملابسه».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[لا يجوز إضافه الشيء إلى نفسه]

«فصل : والذى أبوه من إضافه الشيء إلى نفسه» إلى آخره.

أقول : لأنّ إضافه الشيء إلى الشيء تفيد تعريفا أو تخصيصا ، وإذا أضفت الشيء إلى ما هو نفسه (۱) لم يحصل تعريف ولا تخصيص ، فبطلت الإضافه.

وأمّا قوله : «نحو جميع القوم» إلى آخره ، فإنّما جاز لما فى الأوّل من الإبهام ، فجاز إضافته للتخصيص ، كما فى «خاتم حديد» [و «باب ساج»](۲) ، ويجوز أن يقال فى هذا : إنّ المراد بالأوّل الذّات وبالثانى اللّفظ ، كما فى قولك : ذات زيد ، كما سيأتى ذكره.

۱- فى د. ط : «هو هو».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «السّاج : خشب يجلب من الهند» اللسان (سوج).

[لا يضاف الموصوف إلى صفته ولا الصفه إلى موصوفها]

«فصل : ولا يجوز إضافه الموصوف إلى صفته ولا الصفه إلى موصوفها».

أقول : أمّا امتناع إضافه الموصوف إلى صفته فلأنّه يؤدّى إلى إضافه الشّىء إلى نفسه ، وأمّا امتناع إضافه الصفه إلى موصوفها فلأنّه أيضا يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعه ، وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعا ، ولأنّه يؤدّى إلى إضافه الشىء إلى نفسه.

ثمّ أورد اعتراضا يوهم إضافه الموصوف إلى صفته ، واعتراضا يوهم إضافه الصفه إلى موصوفها ، وأجاب عنهما.

أمّا الأوّل فقوله : «دار الآخره» إلى آخره ، وجوابه أنّه مؤوّل بحذف موصوف / للمضاف إليه ليس هو المضاف على ما بيّنه ، والكوفيّون يزعمون أنّه إضافه الموصوف إلى صفته ، ويحملونه على ظاهره. (۱)

وأمّا الثانى فقوله : «عليه سحق (۲) عمامه» إلى آخره ، وأجاب عنه بأنّ هذه صفات فى الأصل ، حذف موصوفها ، فصارت موضوعه للذّات ثمّ رأوها مبهمه كإبهام خاتم وشبهه ، فأضافوها إلى ما يبيّنها ، فصارت فى الصوره كأنّها مضافه إلى موصوفها ، وليس الأمر كذلك (۳) ، وشبّهه ب (۴) :

والمؤمن العائذات الطّير .....

.....

لا من جهه الإضافه ، لكن من جهه أنّك أجريت الطّير على العائذات عطف بيان بعد أن أردت بالعائذات نفس الذّات بحذف موصوفها ، فلمّا صارت مبهمه جاز بيانها بموصوفها ، فوجه

۱- انظر الأصول : ۲ / ۸ والإنصاف : ۴۳۶ - ۴۳۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۸۷ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۰۵ - ۵۰۷.

۲- «السّحق : الثوب الخلق البالى». اللسان (سحق).

۳- كتب فى هامش الأصل : «قوله : وليس الأمر كذلك ، أى : ليست الصفات التى فى الصوره مضافه إلى موصوفها مضافه فى الحقيقه إليها ، بل مضافه إلى موصوفها المحذوف فى الحقيقه».

۴- البيت بتمامه : «والمؤمن العائذات الطّير تمسحها ركبان مكّه بين الغيل والسّند» وقائله النابغه الذبيانى ، وهو فى ديوانه : ۲۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۱ ، والخزانه : ۲ / ۳۱۵ ، والعائذ من الطير : الحديثه النتاج ، والسند : ما قابلك من الجبل وعلا من السفح ، الغيل : موضع فى صدر يلملم. معجم البلدان (غيل).

تشبيهه بهـا أنّك أردت بالأوّل حـذف الموصوف (۱) ، فصـار مبهمـا ، فقصـدت إلى تبيينه ، إلّا أنّـك بيّنته فى الأوّل بالإضافه ، وههنا بعطف البيان ، والجميع تأويل ، لأنّه ههنا أيضا لو لم يتأوّله لكان تقديما للصّفه على الموصوف ، فكما يمتنع إضافه الصّفه إلى موصوفها فهنا (۲) يمتنع تقديم الصفه على موصوفها ، فهذا وجه الجمع بينهما.

۱- سقط من ط من قوله : «أنك أردت» إلى «الموصوف». وجاء مكانه : «بالأوّل» خطأ.

۲- سقط من د : «فهنا».

[إضافه المسمّى إلى اسمه نحو « ذات زيد »]

«فصل : وقد أضيف المسمّى إلى اسمه» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى أنّك تأخذ اللّفظ المراد به الذّات فتضيفه إلى اللّفظ الذى لم يرد به إلّا اللّفظ ، كقولك : «ذات زيد» ، وسمّى الأوّل مسمّى لمّا قصد به الذّات ، وهو كذلك بلا خلاف ، وسمّى الثانى اسما لمّا قصد به اللّفظ ، وفى ذلك خلاف ، منهم من يقول : الاسم هو التّسميه ، وهو مذهب المعتزله والنحويّين وكثير من الفقهاء ، ومنهم من يقول : الاسم هو المسمّى ، وهو مذهب الأشعرىّ (١) ، ولا خلاف أنّه يطلق الاسم على المسمّى وعلى التسميه ، وإنّما الخلاف [فى أنّه](٢) هل هو فى التسميه مجاز وفى المسمّى حقيقه أو بالعكس ، فالأوّل مذهب الأشعرىّ ، والثانى مذهب المعتزله ، وهو اختلاف لفظىّ لا يتعلّق باعتقاد ولا بحقيقه ، وفى القرآن ظواهر فى المذهبين ، قال الله تعالى : (ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْماءً)(٣) ، فظاهر هذا على مذهب الأشعرىّ ، وكذلك (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (١) (٤) ونظائره ، قال الله تعالى : (أَنْبِئُونِى بِأَسْماءِ هؤُلاءِ)(٥) ، وقال الله تعالى : (اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ)(٦) ، فظاهر هذا على مذهب المعتزله.

وفى «ذات يوم» وشبهه تقدير آخر ، وهو أن يكون من باب / قولك : عين الشّىء ونفسه ، على ما ذكر على التشبيه بخاتم حديد [وباب ساج](٧).

١- هو على بن إسماعيل بن إسحاق ، مؤسس مذهب الأشاعره ، توفى سنه ٣٢٤ ه ، انظر ترجمته فى وفيات الأعيان : ٣ / ٢٨٤ - ٢٨۶ ، وانظر التمهيد : ٢٢٧ - ٢٣٠ ، والكشاف : ١ / ۶٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۵٠۶

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- يوسف : ١٢ / ۴٠ ، وتتمه الآيه : (سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ).

۴- الأعلى : ٨٧ / ١.

۵- البقره : ٢ / ٣١. والآيه : (فَقالَ أَنْبِئُونِى بِأَسْماءِ هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ).

۶- آل عمران : ٣ / ۴۵ ، والآيه : (إِذْ قالَتِ الْمَلائِكَهُ يا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَهٍ مِنْهُ اسْمُهُ).

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[إضافه اللفظ إلى المدلول واستعمال الاسم بمعنى المسمّى]

«فصل : وقالوا فى نحو قول لبيد» إلى آخره.

أورد هذا الفصل اعتراضا فى إضافه اللّفظ إلى المدلول ، ولا يستقيم ، واستعمال (۱) الاسم بمعنى المسمّى ، وهو خلاف مذهبه ، فاختار أن يكون «اسم» (۲) زائدا ، والمعنى فى إسقاطه (۳) ليستقيم مذهبه (۴) ، ثمّ قرّر ذلك بقوله (۵) :

.....

داع يناديه باسم الماء مبغوم

والنّداء إنّما هو باللّفظ ، فلو حمل الاسم على اللّفظ لاختلّ (۶) المعنى ، والذى يجعل الاسم للمسمّى فى قوله (۷) :

..... ثمّ اسم السّلام ....

.....

يكون من باب «ذات يوم» ، ويتأوّل قوله : «باسم الماء» على أنّ المراد بمسمّى هذا اللّفظ ، ويجعله دالا على قولك : ماء ، وهو حكايه بغام الظّبيه (۸) وكذلك (۹) «شيب» ، وهو حكايه صوت

۱- فى ط : «ولا يستقيم له واستعمال».

۲- فى ط : «اسما» خطأ ، مقصود الزمخشرى «اسم» الذى فى بيت لبيد الآتى.

۳- فى د : «إسقاط».

۴- زياده «اسم» فى بيت لبيد مذهب أبى عبيده ، انظر مجاز القرآن : ۱ / ۱۶ ، والخصائص : ۳ / ۲۹.

۵- صدر البيت : «لا ينعش الطّرف إلّا ما تخوّنه». وقائله ذو الرمه ، وهو فى شرح ديوانه : ۱ / ۳۹۰ ، والخصائص : ۳ / ۲۹ ، والمنصف : ۱ / ۱۲۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۴ ، والخزانه : ۲ / ۲۲۰ ، ونعش كرفع معنى ووزنا ، والتّخوّن : التّعهّد ، وبغام الناقه : صوت لا تفصح به ، الخزانه : ۲ / ۲۲۲.

۶- فى ط : «لاختلف».

۷- البيت بتمامه : «إلى الحول ثمّ اسم السّلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر» وقائله لبيد ، وهو فى شرح ديوانه : ۲۱۴ ، والخصائص : ۳ / ۲۹ ، والمنصف : ۳ / ۱۳۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۳ - ۱۴ ، والخزانه : ۲ / ۲۱۷.

۸- قال ابن منظور : «وقوله : داع يناديه» حكى صوت الظبيه إذا صاحت ماء ماء». اللسان (بغم).

۹- فى الأصل : «وقوله». وفى ط : «وقولك». ولعله يشير إلى بيت ذى الرمه : تداعين باسم الشّيب فى متثلّم جوانبه من بصره وسلام وهو فى شرح ديوانه : ۱۰۷۰ ، ومتثلم : حوض متكسّر ، وسلام : حجاره واحدها سلمه ، شرح ديوانه : ۱۰۷۰

مشافر الإبل عند الشّرب ، ويقوّى ذلك استعماله استعمال رجل وفرس بإدخال اللام عليه وخفضه وإضافته ، ولو لا تقديره اسما لذلك لم يجر هذا المجرى (۱) ، ثمّ قرّر صاحب الكتاب زيادتها بإيراد أسماء وقعت زائده ، كقولهم «حيّ زيد» و (۲) :

.....

مقام الذّئب .....

إلى آخره.

ص: ۳۹۰

۱- من قوله : «والنداء إنما» إلى «المجرى» نقله البغدادى فى الخزانه : ۲ / ۲۲۰ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۲- البيت بتمامه : «ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذّئب كالرّجل اللّعين» وقائله الشمّاخ ، وهو فى ديوانه : ۳۲۱ ، والمنصف : ۱ / ۱۰۹ ، وسمط اللآلئ : ۶۶۳ ، والخزانه : ۲ / ۲۲۲.

[تضاف أسماء الزمان إلى الفعل]

«فصل : وتضاف أسماء الزّمان إلى الفعل» إلى آخره.

قال الشيخ : اتّسعوا (۱) فى ظروف الزّمان حتّى أضافوها إلى الجمل بتأويل مضمونها ، فقالوا : «أتيتك يوم يقوم زيد» و «زمن الحجّاج أمير» ، والمعنى : قيام زيد وإماره الحجّاج.

وقوله : «وتضاف إلى الفعل» ، ثمّ قال : «وتضاف إلى الجمله الابتدائيّه» يجوز أن يكون أراد فى الموضعين الجمله على ما ذكر ، ويجوز أن يكون أراد بالأوّل الإضافه إلى الفعل بتأويل المصدر ، وبالثانى (۲) تعيين الجمله ، فلذلك فرّق بين العبارتين ، وقياس الأسماء أن لا تضاف إلّا إلى المفردات ، فلمّا خولف فى هذه الأسماء القياس المذكور ، وأضيفت (۳) إلى الجمل كانت بتأويل مضمونها ، وهو فى المعنى مفرد ، وقوله (۴) :

حنّت نوار ولات هنّا حنّت

.....

محمول على الزّمان لأمور :

أحدها : أنّ «لا» التى لنفى الجنس المكسوعه بالتاء لا تدخل إلّا على الأحيان.

والآخر : أنّ المعنى إنكار الحنين بعد الكبر ، وذلك إنّما يتحقّق بالزمان لا بالمكان (۵).

۱- فى د : «قد اتسع العرب».

۲- فى د : «وفى الثانى».

۳- فى د : «فى هذه الأسماء المذكوره القياس وأضيفت ..».

۴- عجز البيت : «وبدا الذى كانت نوار أجنّت». وبعده فى د البيت التالى : «لمّا رأت ماء السّلا مشروبا والفرث يعصر فى الإناء أرنّت» ونسبهما ابن قتيبه إلى حجل بن نضله ، انظر الشعر والشعراء : ۹۵ - ۹۶ ، ونسبهما الآمدى والعينى إلى شبيب بن جعيل ، انظر المؤتلف والمختلف : ۱۱۵ ، والمقاصد : ۱ / ۴۱۸ ، وحكى البغدادى الاختلاف فى نسبتهما إلى شبيب بن جعيل وحجل بن نضله ، انظر الخزانه : ۲ / ۱۵۸ ، وورد البيت الأول بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۱۵. السّلا : لفافه الولد من الدواب. اللسان (سلا) ، وأرنّت : صاحت.

۵- انتقد البغدادى ابن الحاجب فى هذا التوجيه ، انظر الخزانه : ۲ / ۱۵۸.

والثالث : أنّه [لو جعل للمكان](۱) لم يصحّ إضافته إلى الفعل ، إذ لم يضف من أسماء المكان إلى الأفعال إلّا الظّروف غير المتمكّنه ك «حيث» [وأين](۲) وإنّما لم تضف ظروف / المكان إلى الجمل لأمرين :

أحدهما : أنّ ظروف الزمان أكثر استعمالا ، فاتّسعوا فيها ما لم يتّسعوا فى المكان لقلّه استعماله.

والآخر : أنّ ظروف المكان فى الجهات ، والجهات إذا أضيفت إلى الجمل كانت فى المعنى مضافه إلى المضمون ، فتصير مضافه إلى المعنى ، فلا يستقيم المعنى ، إذ لا يستقيم أن تقول : «خلف علمك» و «قدّام علمك» بخلاف الزّمان ، فإنّ نسبته المقيّده فى الحقيقه إنّما هى إلى المعانى ، فلذلك صحّت إضافه الزّمان إلى الجمله ، ولم تصحّ إضافه المكان.

قوله : «وممّا يضاف إلى الفعل آيه».

فذكره مبنيّا ، وقوله (۳) :

.....

بآيه ما تحبّون الطّعاما

إذا جعلت «ما» مصدريّه (۴) استغنيت عن تقدير آيه مضافه إلى الجمل ، وقولهم : «اذهب بذى تسلم» ، وفيه تأويلان ، كلاهما بمعنى صاحب ، إلّا أنّ أحدهما للأمر على ما ذكره ، كأنّه قال : بالأمر الذى هو صاحب سلامتك ، والآخر أن يكون للزّمان ، كأنّه قال : فى الزّمان الذى هو صاحب سلامتك ، واختار هذا كثير من الناس (۵) لما فيه من التشبيه بالظّروف لإضافته إلى الجمله.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- صدر البيت : «ألا من مبلغ عنّى تميما». وقائله هو يزيد بن عمرو بن الصّعق كما فى الكتاب : ۳ / ۱۱۸ ، وكامل المبرد : ۱ / ۱۷۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۸ ، والخزانه : ۳ / ۱۳۸ ، وورد بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۵۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۲۶ ، ومغنى اللبيب : ۴۶۹ ، وللبيت قصه أوردها البغدادى فى الخزانه.

۴- جعل سيبويه «ما» فى البيت لغوا ، وذهب ابن جنى إلى أنها مصدريه ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۱۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۵۹.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۱۱۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۶۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۲۷ - ۵۲۸.

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

«فصل : ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف فى الشّعر»

إذا أورد على مذهب سيبويه أنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف (١) فجوابه أنّ مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك الفاصل مع ما قبله فى النسبه إلى المضاف إليه ، فهذا هو الوجه الذى حسّن منه ذلك (٢) ، وإنّما الفصل ممتنع إذا لم يكن كذلك.

ومذهب سيبويه أنّ «علاله» مضاف إلى «سابح» (٣) المذكور آخرا ، وحذف المضاف إليه ، فكأنّه أراد أن يجعل الدّالّ على الحذف مقدّما فى المعنى ، والدّليل يجب أن يعقل قبل المدلول ، وإنّما أخّر عنه لأنّه لو وقع موقعه (٤) لجاء الثانى مضافا ليس بعده مضافه ولا ما يقوم مقام مضافه ، وأخّره ليكون كالعوض من المضاف إليه «بداهه» (٥) ، لا سيّما وهو فى المعنى عين ما نسب إليه «علاله».

ومذهبه (٦) فى «زيد وعمرو (٧) قائم» أنّ خبر الأوّل هو المحذوف ، والمذكور آخره هو خبر الثانى (٨) ، وهو عكس ما قاله ههنا ، والفرق بينهما أنّه قد وضح ثمّه أمر أوجب التأخير مع تحقيق الذى أوجب التقديم ، وههنا لو كان خبرا عن الأوّل لوقع فى موضعه من غير ضروره ، وهو أنّه يجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، واستدلّ (٩) على أنّ الخبر للثانى لا للأوّل بقوله (١٠) :

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

١- فى الأصل ، ط : «بغيره» ، وما أثبت عن د وهو أوضح.

٢- بعدها فى ط : «الفصل».

٣- أى فى بيت الأعشى : إلّا علاله أو بدا هه سابح نهد الجزاره وتقدم البيت : ق : ٦٣ أمن الأصل ، وانظر الكتاب : ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ، والمقتضب : ٤ / ٢٢٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٧.

٤- فى د : «وقع فى موضعه» ، وجاء بعد «موقعه» فى ط «غيره» ، خطأ.

٥- فى د : «علاله» ، تحريف.

٦- أى سيبويه.

٧- سقط من ط : «وعمرو» ، خطأ.

٨- انظر الكتاب : ١ / ٧٥ ، والمقتضب : ٤ / ٢٢٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٩٣.

٩- أى : سيبويه.

١٠- تقدم البيت : ق ٣٣ ب من الأصل.

ولو كان خبرا (١) عن الأوّل لقيل (٢) : راضون ، / وقوله فى البيت : (٣)

فزجّجتها بمزجّه

زجّ القلوص أبى مزاده

يرد فى المعنى على قراءه ابن عـامر [فى قوله تعالى : (قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُـرَكاؤُهُمْ)(٤)](٥) ، وإنّما ورّك (٦) على الشّعر قصدا لنفى الشّناعه عنه فى التصريح بردّ القراءه ، والنحويّون (٧) أكثرهم ينكرون ذلك أيضا ، لأنّه لم يثبت الفصل عندهم إلّا بالظّروف (٨) ، وهذا ليس بظرف ، وقد ردّ بعضـهم بطريق آخر ، وهو أنّ الفصل إنّما يجوز فى الشّـعر للضّـروره ، وهذا لا ضروره فيه ، إذ كان يمكنه أن يقول : زجّ القلوص أبو مزاده فيضيف المصدر إلى المفعول ، ويرفع بعده الفاعل ، وقد قال سيبويه فى قوله (٩) :

ثلاث كلّهنّ قتلت عمدا

فأخزى الله رابعه تعود

كلامـا معنـاه أنّ الرّفع فى «كلّهنّ» على الابتـداء (١٠) ، وحـذف الضـمير من الجمله الـتى وقعت خـبرا جـائز على السّـعه ، وليس بضروره (١١) ، إذ لا ضروره تلجئه إلى الرّفع ، وحذف الضمير

١- فى ط : «الخبر».

٢- فى الأصل : «لكان» ، وما أثبت عن د. ط.

٣- لم ينسب البيت إلى أحـد ، وهو فى معـانى القرآن للفراء : ١ / ٣٥٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، والإنصاف : ٤٢٧ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٤٦٨ ، ونقل البغدادى عن ابن خلف أنّ هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين ، انظر الخزانه : ٢ / ٢٥١ - ٢٥٣.

٤- الأنعـام : ٦ / ١٣٧ ، والآـيه : (وَكَـذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْـرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُـرَكاؤُهُمْ) ، وانظر معانى القرآن للفراء : ١ / ٣٥٧ ، وكتاب السبعه : ٢٧٠ ، والحجه للقراء السبعه : ٣ / ٤٠٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، والإنصاف : ٤٣١ ، والنشر : ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٦ ، والتيسير : ١٠٧.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- أى الزمخشرى.

٧- سقط من د : «النحويون».

٨- عقـد ابـن الأنبـارى مسـأله للخلاـف بين البصـريين والكـوفيين فى الفصـل بين المضـاف والمضـاف إليه بغير الظرف والجـار والمجرور ، انظر الإنصاف : ٤٢٧ - ٤٣٦.

٩- لم يعرف قائل البيت وهو فى الكتاب : ١ / ٨٦ ، والخزانه : ١ / ١٧٧.

١٠- تبع ابن الحاجب الأعلم فى ذلك ، انظر تحصيل عين الذهب : ١ / ٤٤.

١١- انظر المقتضب : ٤ / ١٢٨ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ١ / ٨٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٩١ - ٩٢.

لإمكان أن تقول : ثلاث كلّهنّ قتلت [بالنصب](۱) ، وهذا وإن حصّل المقصود بكلام سيبويه من أنّ الضروره إنّما تكون عند تعذّر الوجه الواسع (۲) ، فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم ، إذ لا وجه يمكنه إلّا رفع «كلّهنّ» ، فهو مضطرّ إلى الرّفع ، وبيان ذلك أنّ «كلّهنّ» إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل إلّا تأكيدا أو مبتدأه ، لا جائز أن تكون ههنا تأكيدا [لأنّ النّساء لم تكن مذكوره حتى أكّدت](۳) ، فتعيّن أن تكون مبتدأه ، ولو نصبها لاستعملها مفعوله ، وذلك لا يجوز ، [لأنّ كلا جاء للتأكيد ، والنّصب يخرجه عن كونه تأكيدا ، وذلك لا يجوز](۴) ، وإنّما كانت «كلّ» إذا أضيفت إلى المضمر تستعمل إمّا تأكيدا وإمّا مبتدأ لأنّ قياسها أن تستعمل تأكيدا لما تقدّمها لمّا اشتملت على ضميره ، لأنّ معناها إجداء (۵) الشّمول والإحاطه فى أجزاء ما أضيفت إليه ، ولمّا أضيفت إلى مضمر كانت الجمله متقدّما ذكرها أو فى حكم المتقدّم ، إلّا أنّهم استعملوها مبتدأه حيث كان المبتدأ لا عامل لفظىّ فيه يخرجها فى الصّوره عمّا هى له ، فأجازوا ذلك لاتّساعهم فيها ، ولم يجيزوا ذلك فى غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظيّه تخرجها عن صوره التأكيد ، فلذلك قال : (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)(۶) و «إنّ الأمر كلّه لله» (۷) ، ولا يقال : الأمر إنّ كلّه لله ، لما فيه من إخراجها عن صوره التأكيد بإدخال العامل اللّفظىّ عليها.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲ ، ۲ / ۱۶۴.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى ط : «أخذ» ، «أجدى فلان أى : أعطى». اللسان (جدا).

۶- آل عمران : ۳ / ۱۵۴.

۷- قرأ أبو عمرو برفع اللام فى «كله» ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر : كتاب السبعه : ۲۱۷ ، والحجه فى القراءات السبع : ۹۰ ، والحجه للقراء السبعه : ۳ / ۹۰ ، وحجه القراءات : ۱۷۷.

[حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه إذا أمن اللبس]

«فصل : وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف

وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه».

أقول : ذهب القاضى [أبو بكر الباقلّانى](١) إلى أنّه لا مجاز فى القرآن ، وأنّ مثل قوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)(٢) محمول على أنّ القريه تطلق للأهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك ، وليس بجيّد (٣) ، لأنّه معلوم أنّ القريه / موضوعه (٤) للجدران المخصوصه دون الأهل ، فإذا أطلقت على الأهل لم تطلق إلّا بقيام قرينه تدلّنا على المحذوف ، ولو كانت مشتركه لم تكن كذلك.

وقوله : «وكما أعطوا هذا الثابت حقّ المحذوف فى الإعراب فقد أعطوه حقّه فى غيره».

قوله : «فقد أعطوه حقّه» يعنى فى التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، فالتذكير والتأنيث مثل قوله (٥) :

.....

بردى يصفّق .....

[بالتذكير](٦) ، لو قال : تصفّق بالتاء (٧) لكان عائدا إلى بردى ، فلمّا قال : يصفّق بالياء (٨) أراد المحذوف ، والإفراد والجمع مثل قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- يوسف : ١٢ / ٨٢ ، والآيه : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيها).

٣- انظر التمهيد للباقلانى : ٢٤٢ - ٢٤٤.

٤- فى د : «القريه اسم موضوعه ..» ، مقحمه.

٥- البيت بتمامه : يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفّق بالرّحيق السّلسل وقائله حسان بن ثابت ، وهو فى ديوانه : ٣٦٥ ، والشعر والشعراء : ٣٠٦ ، والمعرب : ٥٩ ، والخزانه : ٢ / ٢٣٦ ، والدرر : ٢ / ٦٤ ، وورد بلا نسبه فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٦٩ ، والأشمونى : ٢ / ٢٧٢ ، يصفق : يمزج ، البريص : نهر بدمشق.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- فى د : «بالتأنيث».

٨- فى د : «بالتذكير».

قائِلُونَ) (۱) (۲) ، «على ما للثّابت والمحذوف جميعا» (۳) «أهلكناها» على الثابت (۴) ، و «أو هم قائلون» على المحذوف ، [وهم الأهل](۴) وفى إعاده الضمير على الثابت وجهان :

أحدهما : أنّك أقمته مقام المحذوف ، فصارت المعامله معه.

والآخر : أنّه يقدّر فى الثانى حذف المضاف ، كما قدّر فى الأوّل ، فإذا قلت : «سألت القريه وضربتها» فمعناه [سألت عن أهلها](۵) وضربت أهلها ، فحذف المضاف كما حذف فى الأوّل ، إذ وجه الجواز قائم.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- الأعراف : ۷ / ۴.

۳- ما بين «» كلام الزمخشرى ، المفصل : ۱۰۶.

۴- سقط من د : «أهلكناها على الثابت».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[حذف المضاف وترک المضاف إليه على حاله ، العطف على معمولى عاملين مختلفين]

«فصل : وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه».

قال الشيخ : اختلف الناس (١) فى مثل ذلك ، فقال سيبويه وأصحابه ليس عطفا على عاملين [مختلفين فى قوله (٢) :

أكلّ امرئ تحسبين امرأ

ونار توقّد باللّيل نارا](٣)

وهم لا يجيزون العطف على عاملين مختلفين مطلقا ، وجعلوه على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه (٤) ، وإذا أورد عليهم جواز (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)(٥) بالخفض [على تقدير أهل القريه](٦) لم يجيزوه ، وفرّقوا بينه وبين هذا بأن يكون المضاف متقدّما مضافا إلى شىء ، ثمّ يذكر بعد ذلك شىء آخر هو فى المعنى مضاف إليه مثل الأوّل ، فهذا شرط جواز ترك المضاف إليه على إعرابه.

وغيرهم يجعل (٧) [البيت و «ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه» وأمثالهما](٨) من باب العطف على عاملين مختلفين ، ويجوّز العطف على عاملين مطلقا ، وكثير من النحويّين المحقّقين يجعله عطفا على عاملين مختلفين ، ويجوّز من العطف على عاملين مختلفين ما كان مثله (٩) ،

١- سقط من ط : «الناس».

٢- هو أبو دؤاد الإيادى ، والبيت فى ديوانه : ٣٥٣ ، والكتاب : ١ / ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٧ ، ونسبه المبرد فى الكامل : ١ / ٢٨٧ ، ٣ / ٩٩ إلى عدى بن زيد العبادى وانظر ديوان عدى : ١٩٩ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٩٦ ، والإنصاف : ٤٧٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٨ ، ومغنى اللبيب : ٣٢١.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «على إعراب المضاف».

٥- يوسف : ١٢ / ٨٢ ، وسلفت الآيه ص : ٣٩٦.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- فى الأصل. ط : «يجعله» ، وما أثبت عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- لم يجز الخليل وسيبويه العطف على معمولى عاملين مختلفين ، وأجازه الأخفش والكوفيون وجماعه من البصريين إن ولى حرف العطف المجرور ، انظر الكتاب : ١ / ٦٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، ومغنى اللبيب : ٥٣٩ - ٥٤١.

وهو ما تقدّم فيه المجرور وتأخّر عنه (۱) غيره ، ثمّ يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب ، كقولك : «فى الدّار زيد والحجره عمرو» ، وعلى هذا قوله تعالى عند الأخفش وأصحابه (۲) : (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) ... آيات (۳)سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.(۴) و «آيات» رفعا ونصبا ، [معطوف على (لَآياتٍ)(۵)](۵) ، وعليه قوله تعالى عندهم : (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنى وَزِيادَةٌ)(۶) ، ثمّ قال : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ)(۷) ، ف (الَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ) فى موضع خفض / عندهم [معطوفا على «للّذين»](۸) ، وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن وأشعار العرب ، ولا حاجه إلى التّعسّف [بإضمار كلّ](۹).

وأمّا الذين أجازوا العطف على عاملين مختلفين مطلقا (۱۰) فإنّهم لمّا رأوا جواز مثل هذه المسائل وظهورها ظنّوا أنّ الباب واحد ، فأجازوا الجميع.

وأمّا سيبويه الذى هو المانع فإنّه لمّا ظهر له امتناع «زيد فى الدار وعمرو الحجره» (۱۱) لفقدان وروده وظهور علّته ظنّ أنّ الباب واحد ، فعمّم المنع فى الجميع ، وهو أنّ النّائب [وهو حرف العطف](۱۲) لا

۱- سقط من د : «عنه».

۲- فى الأصل. ط : «وعلى هذا قوله تعالى عندهم» ، وما أثبت عن د ، وانظر المقتضب : ۴ / ۱۹۵ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۲۸۷ ، ۳ / ۹۹.

۳- الجاثيه : ۴۵ / ۵ ، والآيه : (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)

۴- . قرأ حمزه والكسائى ويعقوب بكسر التاء فى «آيات» وقرأ الباقون بالرفع ، انظر كتاب السبعه : ۵۹۴ ، وانظر الحجه فى القراءات السبع : ۲۹۸ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۲۶۷ ، والنشر : ۲ / ۳۷۱ ، والتيسير : ۱۹۸.

۵- الجاثيه : ۴۵ / ۳ ، والآيه : (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) (۳).

۶- يونس : ۱۰ / ۲۶.

۷- يونس : ۱۰ / ۲۷ ، وتتمه الآيه : (بِمِثْلِها).

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- بعدها فى د : «كالفراء». انظر مغنى اللبيب : ۵۳۹.

۱۱- انظر المقتضب : ۴ / ۱۹۵.

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يزيد (١) على قوّه الأصل الذى هو معطوفه (٢) ، فإذا لم يعمل الأصل عملين فالنّائب أولى.

وأمّا استدلال سيبويه بقوله : «ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه» وأختها [«ولا أبيك ولا أخيك يقولان ذاك»](٣) فعنه جوابان :

أحدهما : أنّه قليل شاذّ ، فلا وجه لحمل غيره عليه ممّا كثر وظهر.

والثانى : أنّ قول العرب : «مثلك لا يقول كذا» إنّما يعنون فى الحقيقه المخاطب ، فكأنّهم أرادوا : أنت لا ينبغى لك أن تقول كذا ، وذكر المثل مبالغه ، ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا (٤) ، فعند ذلك يفسد المعنى ، لأنّه لا يمتنع أن يكون المراد حينئذ «مثلك لا يقول كذا» ، ولكنّك أنت تقوله ، كما تقول : «غلام زيد لا يقول كذا ، ولكنّ زيدا يقوله» لمّا كان الغلام مقصودا ، وإذا كان كذلك فالمراد هو الاسم المضاف إليه مثل فى الحقيقه ، والعطف عليه فى المعنى ، وإذا كان كذلك فكأنّك قلت : «ما أبوك ولا أخوك يقولان ذلك» ، فالعطف فى الحقيقه إنّما هو على المضاف إليه مثل ، ولكن لمّا كان المثل غير مقصود فى المعنى صارت المعامله مع المضاف إليه ، فجاز لذلك «يقولان» والعطف عليه ، وإن فصلت كأنّك ما أخبرت إلّا عن اثنين فى المعنى ، وما عطفت إلّا على مرفوع فى المعنى ، فهذا وجه (٥) الجواز.

واستدلّ سيبويه على مسأله «ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه» على أنه ليس عطفا على عاملين مختلفين ، وإنّما هو بتقدير كلّ ، وتقديره : «ولا كلّ بيضاء شحمه (٦)» ، فحذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه ، لا على أنّه معطوف على «سوداء» بقولهم : «ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه» (٧) ، فإنّ هذه محموله على أنّ المضاف محذوف ، والمضاف إليه باق على إعرابه ، فلا يستقيم أن يكون «ولا أخيه» معطوفا على «عبد الله» من وجهين :

١- سقط من ط : «لا يزيد» ، خطأ.

٢- سقط من ط : «الذى هو معطوفه».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال سيبويه بعد أن ساق المثال الأول : (ومثل ذلك «ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك») الكتاب : ١ / ٦٦.

٤- سقط من ط : «لم يكن المخاطب مرادا» ، خطأ.

٥- سقط من ط من قوله : «اثنين» إلى «وجه» ، وجاء بعده قوله : «ما كل سوداء تمره» ، خطأ.

٦- سقط من د : «شحمه».

٧- انظر الكتاب : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ١ / ٦٥ - ٦٦.

أحـدهما : أنّ المخفوض المعطوف لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه بالأجنبيّ ، فلا تقول : «غلام زيد ضارب وعمرو» ، ولو كان «ولا أخيه» معطوفا على «عبد الله» لكان كذلك.

الثانى : أنّ المعطوف الدّاخل معه (۱) «لا» إنّما يكون معطوفا على ما دخل عليه الحكم المنفىّ ، وههنا قـد دخل «لا» على «أخيه» (۲) ، فلو كان معطوفا على قوله : «عبـد الله» لكان / قد دخل عليه (۳) حرف النفى [بدون إضمار مثل](۴) ، وليس معطوفا على ما دخـل عليه حرف النّفى ، ألاـ ترى أنّك لا تقول فى غلام لزيـد وعمرو : «ما جاءنى غلام زيـد ولا عمرو» لأنّ عمروا ليس معطوفا على مـا دخـل عليه حرف النّفى ، وأيضـا فـإنّ المراد «ما كلّ واحـد منهما يقول ذاك» ، ولو جعلنا «أخيك» معطوفا على «أبيك» لكان المعنى ما مثلهما جميعا يقول ذاك ، فيفسد المعنى.

واستدلّ (۵) أيضا بقوله : «ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك» ، وهذه لا يستقيم أن يكون معطوفا فيها «أخيك» على «أبيك» (۶) لأوجه ثلاثه :

أحدها : دخول النفى ، وهو أحد الوجهين المتقدّمين.

والآخر : أنّه لو كان «أخيك» معطوفا على «أبيك» لم يكن الإخبار إلّا عن مثل ، وإذا كان الإخبار عن مثل وجب الإفراد فى الخبر ، فتقول : «ما مثل أبيك ولا أخيك يقول ذاك» ، كما تقول : «ما غلام زيد وعمرو جاءنى» ، ولو قلت : «جاآنى» لم يجز.

الثـالث : أنّه لو كـان معطوفـا على «أخيـك» لفسـد المعنى ، لأـنّ المعنى يكون «ما مثل هـذين الشّخصـين جميعا يقولان ذلك» ، وليس الغرض نفى القول عن المماثل للشّخصـين جميعا ، بل المراد نفى القول عن مثل كلّ واحد منهما ، وهذا لا يسـتقيم إلّا أن يكون معطوفا على مثل ، ولا يكون معطوفا على مثل (۷) إلّا بتقدير مثل ، وهو أحد الأوجه المتقدّمه.

۱- فى ط : «عليه».

۲- سقط من ط : «أخيه» ، خطأ.

۳- كتب تحتها فى د : «على أخيه».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أى سيبويه ، انظر الكتاب : ۱ / ۶۶.

۶- سقط من ط من قوله : «لا يستقيم» إلى «أبيك» ، خطأ.

۷- سقط من ط : «ولا يكون معطوفا على مثل» ، خطأ.

[حذف المضاف إليه فى « كان ذاك إذ وحينئذ »]

«فصل : وقد حذف المضاف إليه فى قولهم : (كان ذاك إذ وحينئذ)» إلى آخره.

قال الشيخ : كلّ هذه أسماء لم تستعمل إلّا مضافه لإبهامها ، فإذا استعملت غير مضافه فلا بدّ من قرينه تدلّ (١) على خصوصيّه ذلك المضاف إليه ، فلذلك حكم بحذفه وإرادته ، بخلاف قولك : رأيت ثوبا وحصيرا ، فإنّه لا يحكم بحذف شيء.

ثمّ منها ظروف وغير ظروف ، فالظّروف تبنى عند الحذف على ما سيأتى علّته (٢) فى المبنيّات ، وغير الظّروف لا يبنى.

ثمّ قال : «وقد جاآ محذوفين».

وذلك إنّما يكون عند (٣) وجود مضاف إليه ثان للمضاف إليه ثالث للمضاف (٤) فيحذف المضاف (٥) أوّلا ، ثمّ يقام الثانى مقامه ، ثمّ يحذف المضاف إلى الثالث ويقام الثالث مقامه ، كقوله فى صفه البرق (٦) :

أيا من رأى لى رأى برق شريق

أسال البحار فانتحى للعقيق

تقديره : أسال سقيا سحابه (٧) ، فحذف الأوّل الذى هو سقيا ، فبقى «أسال سحابه» ، ثمّ حذف سحاب فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه ، فوجب استتاره لأنّه صار ضميرا مفردا غائبا ، ولا يكون ذلك إلّا مستترا ، ففى «أسال» ضمير مرفوع ، هو ذلك الضمير الذى كان مجرورا فى سحابه ،

۱- فى د : «داله».

۲- فى ط : «عليه» ، تصحيف.

۳- فى د : «مع».

۴- بعدها فى ط : «إليه».

۵- سقط من د : «المضاف» ، خطأ.

۶- البيت لأبى دؤاد ، وهو فى ديوانه : ۳۲۷ ، وكتاب الشعر للفارسى : ۴۵۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۳۱ ، والرّأى : اللمعان ، وشريق بمعنى مشرق ، وانتحى : قصد ، والعقيق : مكان.

۷- الضمير يعود إلى البرق ، انظر كتاب الشعر للفارسى : ۴۵۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۳۱.

وكذلك / قوله (۱) :

وأدرك إبقاء العراده ظلعها

وقد جعلتنى من حزيمه إصبعا

أى : ذا مسافه إصبع ، فحذف «ذا» وبقى «مسافه «إصبع» ، ثمّ حذفت مسافه فبقى إصبع.

۱- نسب الزمخشرى البيت إلى الأسود بن يعفر وتبعه ابن يعيش ، انظر المفصل : ۱۰۷ ، وشرح ابن يعيش له : ۳ / ۳۱ ، وديوان الأسود بن يعفر : ۶۸ ، ونسبه المفضل الضبى والبغدادى إلى الكلحبه العرنىّ ، انظر المفضليات : ۳۲ ، والخزانه : ۱ / ۱۸۷ ، ۲ / ۲۴۵ ، وذكر العينى نسبته إلى الأسود والكلحبه ، انظر المقاصد : ۳ / ۴۴۲ ، وورد بلا نسبه فى كتاب الشعر للفارسى : ۴۵۵ ، ومغنى اللبيب : ۹۶۱ ، والكلحبه اسمه هبيره بن عبد مناف ، والكلحبه : صوت النار ولهيبها ، وقيل : هى أمه. والإبقاء : ما تبقيه الفرس من العدو ، والعراده بفتح العين : اسم فرس الكلحبه ، والظلع : العرج فى المشى.

[تعليل كسر آخره ، أهو معرب أم مبنى]

«فصل : وما أضيف إلى ياء المتكلّم فحكمه الكسر».

قال الشيخ : إنّما كسر إمّا لأنّهم أرادوا أن يكون ما قبل الياء من جنسها وإمّا كراهه أن تنقلب الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، إن قلنا : إنّ أصلها الفتح ، وهو الصحيح. (١)

وهذا الاسم عند المحقّقين معرب (٢) ، لأنّ الإضافه إلى المبنىّ لا توجب بناء للمضاف (٣) ، ولا تجوّزه إلّا فى الظّروف ، [كقبل وبعد](٤) وفيما أجرى مجرى الظّروف كمثل وغير ، [وشبه ونحو ، قال الشاعر (٥) :

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

حمامه فى غصون ذات أو قال](٦)

فوجب أن يكون معربا على أصله ، إلّا أنّ إعرابه تقديرىّ لتعذّر اللّفظىّ واستثقاله (٧) ، والكسره فى قولك : «مررت بغلامى» أصحّ القولين أنّها كسره لأجل الياء لا كسره إعراب ، والدّليل عليه (٨) أنّها ثابته قبل التركيب لو عددت فقلت : غلامى ثوبى لكانت ثابته ، وإذا وجب ثبوتها قبل الإعراب فهى هى بعد ذلك ، ووجب أن يحكم بأنّها ليست للإعراب.

فإن كان آخر الاسم ألفا فإنّها تبقى على حالها ألفا فى اللّغه الفصيحه لأنّها لا يمكن تحريكها بكسر ولا غيره ، فوجب أن تبقى ألفا ، ولو قدّر جواز تحريكها لوجب أن تنقلب ألفا ، فوجب أن

۱- انظر ما تقدم ورقه : ۶۳ ب من الأصل.

۲- انظر ما تقدم ورقه : ۲۱ ب من الأصل.

۳- سقط من ط : «للمضاف» ، خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- هو أبو قيس صيفى بن الأسلت الأوسىّ ، والبيت فى ديوانه : ۸۵ ، وجمهره اللغه : ۳ / ۴۹۳ ، والدرر : ۱ / ۱۸۸ ، ونسب فى الكتاب : ۲ / ۳۲۹ إلى رجل من كنانه ، وحكى البغدادى فى الخزانه : ۲ / ۴۵ - ۴۹ الاختلاف فى نسبته إلى الشماخ ورجل من كنانه وأبى قيس بن رفاعه الأنصارى ، ولم أجده فى ديوان الشماخ ، وورد بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ۱ / ۳۸۳ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۴۶ ، ۲ / ۲۶۴ ، والإنصاف : ۲۸۷ ، ومغنى اللبيب : ۱۷۱ ، ۵۷۱ ، والهمع : ۱ / ۲۱۹ ، والأوقال : جمع وقل وهو ثمر الدوم اليابس.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى د : «لتعذر اللفظ واشتغاله».

۸- فى ط : «على» ، تحريف.

تبقى ألفا ، وهذيل يقلبونها ياء (١) ، [كقوله (٢) :

سبقوا هوىّ وأعنقوا لهواهم

فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع](٣)

ووجهه أنّه لمّا تعذّر كسرها لتناسب الياء بالكسره قلبوها ياء لتحصل المناسبه بالقلب ، ولا يفعلون ذلك فى التثنيه لوجهين :

أحدهما : أنّ ألف التثنيه لم يكن مقدّرا تحريكها حتى يعوّض عن كسرها القلب ، فلم يقلبوها بخلاف موسى وعيسى وشبهه ، فإنّ حكمه الكسر تقديرا ، فلمّا تعذّر الكسر لفظا عوّضوه القلب ، وأمّا التثنيه فليست كذلك.

والثانى : أنّهم كرهوا أن يقلبوها ياء لئلّا يغيّروا حرفا جيء به لمعنى ، [وهو الرفع](٤) ، بخلاف ألف موسى [وعيسى](٥) وشبهه ، فإن لم يؤت به على انفراده لمعنى فلا يلزم من جواز تغييره تغيير ما ذكرناه.

«وقالوا جميعا».

يعنى على (٦) اللّغات كلّها : لدىّ ولديه ولديك ، كما قالوا : علىّ وعليه وعليك ، وإنّما قالوا : عليه وعليك إراده أن يفرّقوا بين الفعل والحرف ، إذ لو أبقوه لالتبس ، ثمّ أجروا ما كان آخره ألفا من الحروف والأسماء المبنيّه المضافه هذا المجرى لشبهه به ، وأمّا قولهم : علىّ وإن لم يكن فيه لبس [إذ يقال فى الفعل : علانى ، وفى الحرف : علىّ ، وفى الاسم : علا فى الأرض](٧) فإجراء له مجرى عليه وعليك لشبهه به.

١- حكى سيبويه هذه اللغه عن ناس من العرب ولم يسمّهم وكذا فعل ابن يعيش ، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، ونسبها ابن مالك إلى هذيل ، ونقل أبو حيان أنّ هذيلا تجيز القلب والإقرار فى الألف ، انظر الكتاب : ٣ / ۴١۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٧.

٢- هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ١ / ٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٣ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ۴٩٣ «أعنقت الثريا : إذا غابت». اللسان (عنق).

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «أصحاب».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«وياء الإضافه مفتوحه».

يعنى بعد الألف [فى نحو : هواى](۱) ، وأورد قراءه نافع [قوله تعالى : (وَمَحْيايَ)(۲) بسكون الياء](۳) ، وقصده تضعيفها.

«وأمّا الياء فلا يخلو» إلى آخره.

لأنّها إذا كانت ياء وقبلها فتحه [كمسلمين](۴) أدغمت فى أختها ، / فبقيت ساكنه بين مفتوحين ، وكذلك إن كانت واوا وقبلها فتحه [كمصطفون](۵) قلبت ياء وجعل حكمها حكم الياء ، فصارت أيضا ساكنه بين مفتوحين ، وكذلك إذا كانت ياء مكسورا ما قبلها [كمسلمين فى حال النصب أو الجرّ](۶) أدغمت (۷) فى ياء المتكلّم ، فصارت ياء بين مكسور ومفتوح ، وكذلك إذا كانت واوا وقبلها ضمّه [كمسلمون فى حال الرّفع](۸) ، فإنّها تقلب ياء لاجتماعها مع الياء ، ثمّ تقلب الضّمّه كسره لوقوعها قبل ياء ساكنه ، فتصير ياء أيضا بين مكسور ومفتوح.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- الأنعام : ۶ / ۱۶۲ ، والآيه : (قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيايَ وَمَماتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) (۱۶۲). كلّهم قرأ «محياى» محركه الياء و «مماتى» ساكنه الياء غير نافع. انظر كتاب السبعه : ۲۷۵ - ۲۷۶ ، والحجه للقراء السبعه : ۳ / ۴۴۰ ، والتبصره فى القراءات السبع : ۵۰۷ ، والتيسير : ۱۰۹.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من ط : «أدغمت» ، خطأ.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[حكم الأسماء السته إذا أضيفت إلى ياء المتكلم]

«فصل : والأسماء السّته متى أضيفت إلى ظاهر أو مضمر

ما خلا الياء فحكمها ما ذكر» إلى آخره.

قال الشيخ : هذه الأسماء إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر غير الياء فحكمها ما ذكر من إعرابها بالحروف ، وبيان (۱) إعرابها بالحروف قد تقدّم (۲) ، وهو على خلاف القياس لما حصل فيها من تشبيهها بالمثّنى والمجموع لتعدّدها فى المعنى بمضافها ولزوم حرف العلّه أواخرها.

وأمّا «ذو» فلا تضاف إلّا إلى أسماء الأجناس ، لأنّ وضعها على أن يتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فلا تدخل إلّا عليها ، ولذلك لم (۳) تفرد [عن الإضافه](۴) ، وأمّا غيرها فيضاف إلى المضمر والمظهر ويفرد.

فأمّا حكمها إذا أضيفت إلى غير الياء فقد تقدّم (۵) ، وأمّا حكمها إذا أفردت [عن الإضافه](۶) فهو أن تعرب بالحركات ، وتحذف حروف العلّه ، فيقال : أخ وأب وحم وهن ، ولمّا تعذّر ذلك فى الفم أبدلت من واوه ميم ليلحق بإخوانه ، وعلّته أنّه لو حذفت واوه كإخوانه لبقى على حرف واحد فيختلّ ، ولو بقيت واوا لم تقبل الحركات ، فأبدلت منها الميم لتصحّ فتقبل الحركه.

وفى حم لغات ، إحداها ما ذكرناها ، وإجراؤها (۷) مجرى يد ، ومجرى عصا ، ومجرى كمء ، ومجرى دلو (۸).

وفى هن لغتان ، إحداهما : ما ذكرناها ، والأخرى مثل يد (۹).

۱- فى د : «وسرّ». وفى ط : «وبيان سرّ إعرابها ..».

۲- انظر ما تقدم ورقه : ۱۹ من الأصل.

۳- سقط من ط : «لم» خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۹ من الأصل.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى ط : «والأخرى إجراؤها».

۸- فى حم ست لغات أشار ابن الحاجب إلى كل لغه منها بمثال. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹۶ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۱۷.

۹- انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹۶.

وإذا أضيفت إلى ياء المتكلّم على اللّغه الأولى حذفت أواخرها على ما فعلته فى الإفراد ، فتقول : هذا أخى أبى (١) فمى ، إلّا أنّ فى الفم لغتين ، إحداهما : فمى ، وهى أضعفهما ، والأخرى : فىّ ، وهى أقواهما ، أمّا من قال : فمى فوجهه أنّه قد ثبت إجراء هذه الكلمه مع ياء المتكلّم مجراها فى الإفراد ، وهذه فى الإفراد فم ، فيجب أن يقال : فمى ، كما قيل فى قولك : أخ : أخى.

ووجه من قال : فىّ فى الأحوال الثلاثه أنّ العلّه التى قلبناها ميما مفقوده هنا ، وهو أداء الكلمه إلى الاختلال ، وذلك / لا يلزم عند الإضافه لإمكان الإدغام ، فكان القياس أن تتحرّك هذه الواو بالكسر ، لأنّها بمشابه الخاء فى أخ ، ولكنّه لمّا (٢) كان تحريكها يؤدّى إلى قلبها ألفا وهى أجنبيّه عن الكسره قلبوها حرفا من جنس الكسره ، وهو (٣) الياء ، ثمّ كسروا ما قبلها لتحصل صوره الكسر التى تعذّرت على الواو ، ولتسلم الياء ، أو نقول : كان القياس أن يتحرّك ما قبل الياء بالكسر ، فلمّا تعذّر حرّك ما قبل الواو ، وهى الفاء ، فانقلبت الواو ياء ، ثمّ أدغمت فى الياء فى الأحوال الثلاثه.

وأمّا علّه التزامهم أبى وأخى فى الأحوال الثلاث على الصّحيح خلافا للمبرّد [فإنّه يقول : أبىّ](٤) فإنّهم كرهوا أن يبقوا حروف الإعراب ، فيؤدّى إلى الإعلال ، وإعرابه بالحروف فرع غير أصل ، فلم تلزم المحافظه عليه كالأصول ، فردّ إلى صورته إذا أعرب بالحركات فقيل : أبى وأخى ، وقال المبرّد : يجوز أن تقول : أبىّ وأخىّ فى الأحوال الثّلاث ، ولو صحّ له النّقل لكان له وجه ، ولكن ما استدلّ به ضعيف لاحتمال أن يكون جمعا ، وما يستدلّ به ويجعل أصلا فإنّما يدلّ إذا كان غير محتمل لغير ذلك ، فأمّا إذا احتمل أن يكون جاريا على القواعد المستقرّه احتمل المخالفه ، فإجراؤه على القواعد أولى ، وهو معنى قوله (٥) : «وصحّه محمله على الجميع فى قوله (٦) :

١- فى د. ط : «إلى».

٢- سقط من ط : «لمّا» ، خطأ.

٣- فى الأصل. ط : «وهى» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر : أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٨٤ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٩٦.

٥- أى : الزمخشرى ، المفصل : ١١٠.

٦- البيت بتمامه : «فلمّا تبيّنّ أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا» نسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٢٨٤ إلى زياد بن واصل ، وكذا نقل عنه البغدادى فى الخزانه : ٢ / ٢٧٥ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٣ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والمقتضب : ٢ / ١٧٤ والخصائص : ١ / ٣٤٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٧ ، والمخصص : ١٣ / ١٧١.

.....

..... وفدّيننا بالأبينا

تدفع ذلك».

يعنى إذا كـان أب يجمع على أبين فمن المحتمـل أن يكون قوله : «وأبىّ» أراد به وأبينى ، ثمّ حـذف النون للإضـافه ، فـاجتمعت اليـاء التى للإـعراب وياء المتكلّم فأدغمت فيها ، وإذا احتمل ذلك وصـحّ كان جاريا على القاعـده المسـتقرّه فى مثلها ، فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك ممّا لم يثبت ، والله أعلم.

ص: ۴۰۹

[التوابع]

[التوكيد]

[التأكيد على ضربين صريح ومعنوى]

قال صاحب الكتاب :

«التوكيد على ضربين».

قد تقدّم أنّ المذاهب ثلاثه ، أحدها : الانسحاب ، والآخر : التقدير ، والآخر : الفرق بين البدل والمعطوف وغيرهما (۱) ، وقد أخذ من هذا الخلاف صحّه الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل الأوّل ، فإذا قلت : «جاءنى زيد العاقل» ، وكان تقديره «جاءنى العاقل» ، كان جمله مستقلّه ، فيستقيم الوقف دونها ، وهذا غير مستقيم ، فإنّه يؤدّى إلى ما لا يتناهى ، لأنّه إذا كان التقدير «جاءنى العاقل» كان تقدير العاقل فى «جاءنى العاقل» «جاءنى زيد العاقل» ، ثمّ تقدير العاقل / كذلك إلى ما لا يتناهى ، فظهر فساد ذلك.

وأكثر النّاس على أنّه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح ، وتمسّك القائلون بالانسحاب فى مثل قولك : «جاءنى غلام زيد وعمرو» ، وقالوا : لو كان التقدير صحيحا لفسد المعنى ، إذ يتعدّد الغلام ، وهو واحد ، فوجب القول بالانسحاب.

وتمسّك القائلون بالتقدير بقولك : «أعجبنى قيام زيد وعمرو» ، إذ لو لا التقدير لم يستقم المعنى ، لأنّ الغرض الواحد لا يقوم بمحلّين ، فوجب أن يكون التقدير «قيام زيد وقيام عمرو».

ومن قال بالتقسيم (۲) تمسّك فى الانسحاب (۳) بما تمسّك به أصحابه ، وتمسّك فى البدل والعطف بالتكرير صريحا ، كقوله تعالى : (لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ)(۴) ، الآيه.

والصّحيح الانسحاب فى الجميع ، وجواز التقدير فى المعطوف مطلقا إن تعدّد فى المعنى ، ووجوب الانسحاب إن اتّحد المنسوب إلى المعطوف عليه (۵) ، وفى البدل بحرف الخفض ، والدّليل عليه أنّك تقول

۱- انظر ما تقدم ورقه : ۳۰ من الأصل ، والكلام على مذاهب النحويين فى العامل فى التوابع.

۲- جاء فى حاشيه د : «ومن قال بالتقسيم ، يعنى إن كان بدلا أو عطفا بحرف فتقدير العامل وإلّا فلا». ق : ۷۷ أ.

۳- فى د : «بالانسحاب».

۴- الأعراف : ۷ / ۷۵. والآيه : (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ). وانظر ما تقدّم ورقه : ۳۰ من الأصل.

٥- فی د : «إلیه» ، تحریف.

فى المعطوف : «قام زيد وقام عمرو» لمّا كان ذلك متعدّدا ، وتقول : «جاءنى غلام زيد وعمرو» ، فيجب الانسحاب لمّا كان المنسوب متّحدا ، وفى البدل تقول : «عجبت من زيد من حسنه» ، ولو قلت : «أعجبنى زيد أعجبنى حسنه» لم يستقم (١) ، لأنّ الإعجاب ليس منسوبا إلى زيد فى المعنى بدليل أنّه يصحّ نفيه عنه ، فيؤدّى إلى إثباته مع صحّه نفيه عنه فى الكلام الواحد ، وأمّا ما يرد من قولهم : «قيام زيد وعمرو» وأنّه لا بدّ من التقدير لئلّا يؤدّى إلى أن يكون قيام زيد منسوبا إلى عمرو ، وهو محال.

فالجواب : أنّ هذه أسماء وضعت (٢) لمعقوليّه مدلولها من غير نظر إلى تعداد ، فصحّ نسبتها إلى مفرد وإلى متعدّد ، فإذا نسبت إلى مفرد فهو واضح ، وإذا نسبت إلى متعدّد علم بمدلولها أنّ المراد جنسها ومعقولها ، كقولك : «قام الزيدان» وما أشبهه ، لأنّ المراد نسبته باعتبار خصوصيّه بالمضاف إليه ، إذ لم يرد أنّ قيام زيد منسوب إلى عمرو ، ولكن نسبه القيام إليهما جميعا مطلقا ، كما لو قلت : قيام الزيدين ، وإنّما جاء التّعداد من ضروره التعبير (٣).

ولم يذكر صاحب الكتاب حدّ التوكيد ، لأنّ غرضه بسط المعنى فيه فخصّ ص له فصلا ، وهو قوله : «وجدوى التوكيد» ، إذ / حدود الألفاظ إنّما تحصل بمدلولاتها وجدواها.

ثمّ قال : «والتأكيد على ضربين : صريح» (٤).

كما ذكر ، وقد يجعل الصّريح إذا كان اسما بدلا فى كلامه وكلام غيره من النحويّين (٥) ، وهو غير بعيد ، نظرا إلى أنّ المقصود بالمدلول هل هو الأوّل أو الثانى؟ فإن كان المقصود هو الأوّل فالثانى توكيد ، وإلّا فهو بدل.

والمعنوىّ بألفاظ [مخصوصه](٦) محفوظه ، وهى كلّ وكلا والنّفس والعين وأجمع وأكتع

١- جاء فى حاشيه د : «بل استقام لقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ) (١٣٣) [الشعراء : ٢٦ / ١٣٢ - ١٣٣] وقوله : (بَلْ قالُوا مِثْلَ ما قالَ الْأَوَّلُونَ (٨١) قالُوا أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً وَعِظاماً)[المؤمنون : ٢٣ / ٨١ - ٨٢] ق : ٧٠ أ.

٢- فى د : «فوضعت» ، تحريف.

٣- فى د : «التغيير» ، تحريف.

۴- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ١١١ - ١١٢.

۵- لم يجز ابن مالك البدليّه فى التأكيد اللفظى المكرر وحكم على من قال به بأنه غير مصيب ، وعزا الرضى القول بالبدليه فى مثل هذا إلى الزمخشرى وردّه ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٠۴ - ٣٠۵ ، ٣ / ٣٣٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۶١٧.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وأبتع وأبصع ، وهى منقسمه باعتبار لفظها قسمين :

قسم يختلف لمن هو له باعتبار المضاف إليه ، وهو كلّ والنّفس والعين وكلا.

وقسم يختلف بصيغته ، وهو أجمع وأكتع وأبتع وأبصع ، فلذلك تقول : كلّه نفسه عينه كلاهما كلّها نفسها عينها كلّهم أنفسهم أعينهم أنفسهما أعينهما كلّهنّ أنفسهنّ أعينهنّ ، وتقول : أجمع أكتع أبصع أبتع جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون جمع كتع بصع بتع.

وهى تنقسم ثلاثه أقسام : قسم يؤكّد به المثّنى خاصّه ، وهو كلا ، وقسم يؤكّد به غير المثّنى ، وهو كلّ وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع ، وقسم يؤكّد به الجميع (١) ، وهو النّفس والعين ، فلذلك لا تقول : كلا إلّا فى التثنيه ، ولا تقول : كلّهما ولا أجمعان ، إلى آخرها ، وتقول : أنفسهما وأعينهما ، فتجرى على المذكّرين لأجل اشتراك الضمير.

وإنّما لم يؤكّد المثّنى بكلّ وأجمع إلى آخرها لأنّ قياسه أن لا يؤكّد بأمثالها ، لأنّه نصّ باعتبار مدلوله فى الإحاطه [والشّمول](٢) بما دلّ عليه ، ألا ترى أنّك لو قلت : «جاءنى الزيدان» وأنت تريد واحدا لم يجز ، بخلاف قولك : «الرّجال كلّهم» لجواز أن تريد البعض.

فإن قلت : فقياس الواحد أن لا يؤكّد فالجواب أنّه لا يؤكّد بما يدلّ على الإفراد لنصوصيّته ، وإنّما يؤكّد بما يدلّ على حقيقته.

فإن قلت : فجوّز فى المثّنى كذلك قلت : كذلك هو ، فتقول : أنفسهما كما تقول : نفسه.

فإن قلت : فقد قالوا : «اشتريت العبد كلّه» ، وهذا يدلّ على أنّهم يؤكّدون المفرد بكلّ ، فالتثنيه أولى ، قلت : إنّما يؤكّد العبد وشبهه بكلّ نظرا إلى تقدير (٣) تفرقه أجزائه بالنسبه إلى ما وجّه إليه من شراء أو بيع ، فلو لا تقدير الأجزاء المقدّر تفريقها لم يجز ، ولذلك امتنع «جاءنى العبد كلّه» ، و «قام العبد كلّه» لامتناع تقدير تفريق الأجزاء.

فإن قلت : فجوّز فى المثّنى ذلك باعتبار الأجزاء قلت : هذا كان يلزمهم ، ولكنّهم عوّضوا عنه (٤) كلاهما ، فيقولون / : «اشتريت العبدين كليهما» ، واستغنوا بها.

۱- فى الأصل. ط : «الجمع» ، تحريف.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من د : «تقدير» ، خطأ.

۴- سقط من د : «عنه».

[لا يؤكد المظهر بمضمر ، ويؤكد المضمر بمضمر ، ويؤكد المظهر بالمظهر]

«فصل : ويؤكّد المظهر بمثله لا بالمضمر ، والمضمر بمثله وبالمظهر جميعا» إلى آخره.

قال الشيخ : لا يؤكّد المظهر بمضمر ، لأنّ التأكيد تكمله ، والأوّل هو المقصود ، ولا يليق أن تكون التّكمله أقوى من المقصود ، فلذلك لم يؤكّد المظهر بالمضمر.

ثم قال : «ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين أو (١) متّصلا أحدهما والآخر منفصلا».

قلت : لا يكون الأمر (٢) إلّا كذلك من جهه أنّ القسمه تكون أربعه : منفصلين ومتّصلين ، والأوّل متّصل والثانى منفصل والعكس.

أمّا المتّصلان فلا يمكن ، لأنّه إذا اتّصل الأوّل تعذّر اتّصال الثانى ، والأوّل منفصل والثانى متّصل لا يمكن من طريق الأولى ، لأنّه لمّا فصلت بينه وبين ما يتّصل بالمنفصل و [ما](٣) كان الانفصال من أجله تعذّر الاتّصال.

بقى القسمان الآخران [وهو أن يكون الأوّل متّصلا والثانى منفصلا ، والمنفصلان](٤).

ثمّ قال : «ولا يخلو المضمر إذا أكّد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا».

الأولى أن يقول : المضمر المتّصل ، وكذلك أراد ، ثمّ فرّق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور فى أنّ المرفوع لا بدّ من تأكيده بمضمر منفصل قبل التأكيد بالظّاهر ، وسرّه هو أنّه لمّا اشتدّ اتّصاله وكانت النّفس والعين فى حكم الاستقلال كره جريها عليه إمّا خوف اللّبس (٥) بالمفعول لما ثبت من أنّه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مستقلّ غير مفعول ، وكان هذا أقوى من دلاله الإعراب فى النّفس والعين ، وكان خوف اللّبس متّجها ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يوقع فى لبس ، ولم يشتدّ

١- تجاوز ابن الحاجب قول الزمخشرى : «كقولك ما ضربنى إلا هو هو ...».

٢- فى ط : «الآخر» ، تحريف.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- جاء فى هامش النسخه د : «قوله : إمّا خوف اللبس نحو : زيد ضرب نفسه ، يحتمل أن يكون النفس مفعول ضرب ، ويكون منصوبا ، ويحتمل أن يكون مؤكّدا للضمير فى «ضرب» ، ويكون مرفوعا ، وإذا أكّدت بالضمير المنفصل وقلت : زيد ضرب هو نفسه تعيّن النفس للتأكيد ، لأنّ القائل لمّا اكّد ضمير المتصل بالمنفصل علم أنّه أراد تأكيد النفس لا المفعوليه اعتبارا لنسق الكلام ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يدفع فى لبس ، لأنّه لمّا أخذ الفعل فاعلا ومفعولا تمّ الكلام ولم يبق إلّا التأكيد». ق : ٧٨ أ.

اتّصاله ، وإمّا كراهه أن يؤكّد ما هو كالجزء بما هو مستقلّ. (۱)

ثمّ قال فی الفصل الذی یلیه : «والنّفس والعین مختصّان بهذه التّفصله بین الضمیر المرفوع وصاحبیه ، وفیما سواهما لا فصل فی الجواز بین ثلاثتها» ، إلی آخره.

یعنی بالتّفصله التّفرقه بین المرفوع والمنصوب والمجرور فی لزوم المرفوع المضمر المنفصل بین المؤكّد والمؤكّد (۲) وبین المنصوب والمجرور فی جواز التأكید من غیر شریطه.

قال : «وفیما سواهما».

یعنی سوی النّفس والعین [من الكلّ وأجمع وأكتع](۳) ، لا فصل فی الجواز بین المرفوع وصاحبیه ، ثمّ مثّل بكلّ فی حال الرّفع ، واستغنی عن تمثیل النّصب والجرّ ، لأنّه یجیء / من طریق الأولی ، لأنّه إذا كانت النّفس والعین مستغنیه فی النّصب والجرّ فلأن یستغنی كلّ فی النّصب والجرّ مع استغنائها فی الرّفع أولی.

فأمّا «أجمعون» وأخواتها فأكثر النّاس لا یجیزها إذا ذكرت إلّا مرتّبه ، وتقدیم «أجمعون» واجب عندهم ، وقد أجاز بعضهم حذف أجمعین مع ترتیب ما بعدها ، وأجاز بعضهم حذف أجمعین مع انتفاء الترتیب ، وأجاز بعضهم حذف أجمعین مع ذكر أیّها شئت ، ولم یجز أحد مع وجود أجمعین تأخیرها. (۴)

وسرّ وجوب تقدیم أجمعین عند الجمیع أنّه أدلّ علی المعنی المقصود من هذه التواكید ، فتقدیمه أولی ، ومن نظر إلی وجوب ترتیب (۵) غیرها لمح قریبا من هذا المعنی ، ومن نظر إلی الجواز استضعفه فی غیر أجمعین ، ومن جوّز حذف أجمعین نظر إلی أنّه لا یجب تقدیمها مع كونها أدلّ إلّا عند وجودها (۶) ، والله أعلم.

۱- من قوله : «غیر مفعول» إلی «مستقل» سقط من د ، خطأ.

۲- سقط من ط : «والمؤكد» ، خطأ.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- مذهب الجمهور أن تبدأ بأجمع ثم أكتع ثم أبصع ثم أبتع إذا أردت ذكر أخوات أجمع ، وأجاز ابن كیسان أن تبدأ بأیّتهنّ شئت بعد أجمع ، ونقل أبو حیان أنّ الكوفیین وابن كیسان أجازوا تقدیم أكتع علی أجمع ، وانظر هذه الآراء فی شرح المفصل لابن یعیش : ۳ / ۴۶ ، وشرح الكافیه للرضی : ۱ / ۳۳۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۱۱.

۵- سقط من د : «ترتیب» ، خطأ.

۶- انظر تعلیل ترتیب «أجمع» وأخواتها وحذفها فی شرح الكافیه للرضی : ۱ / ۳۳۶.

[الصفه]

[تعريفها]

قال صاحب الكتاب :

«الصفه هى الاسم الدّالّ على بعض أحوال الذّات» إلى آخره.

قال الشيخ : الصفه تطلق باعتبارين : عامّ وخاصّ ، (۱) فالعامّ ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، والخاصّ (۲) باعتبار التابع ، وهو أن يقال : تابع يدلّ على معنى فى متبوعه من غير تقييد (۳) ، فقولنا : تابع يخرج منه الخبر ، [نحو : رجل عالم عندك](۴) ، إذ الخبر ليس بتابع ، وإنّما هو جزء (۵) مستقلّ بخلاف الصفه ، فإنّها ليست بمستقلّه ، وقولنا : «من غير تقييد» يخرج منه الحال ، فإنّ الحال تدلّ على هيئه فاعل أو مفعول.

قلت : حدّ صاحب الكتاب غير مستقيم ، فإنّه ينتقض بالحال ، فإنّه يدلّ على بعض أحوال الذّات ، وليست بصفه ، بل الحدّ الصّحيح ما تقدّم.

قال (۶) : ويرد على الحدّ الأوّل [أى : باعتبار العامّ](۷) أن يقال : إنّ أسماء الأجناس كلّها تدلّ على ذات باعتبار معنى (۸) ، وليست بصفات ، فإنّ رجلا موضوع لذات باعتبار الذّكوريّه والإنسانيّه ، والمرأه باعتبار الأنوثه [والإنسانيّه](۹) ، وكذلك جميع الأسماء [الأجناس](۱۰).

۱- نقل الرضى حد الصفه عن شرح المفصل لابن الحاجب ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۱.

۲- العباره فى د : «هو المقصود ، وهو يشكل بمقصّ ومخيط فإنّه اسم دلّ على ذات باعتبار معنى مقصود ، وهو القصّ والخياطه ، أجيب عنه بأنّ المراد بالخاصّ ...».

۳- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۱.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- بعدها فى د : «جمله مستقل ..».

۶- أى : ابن الحاجب.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى ط : «المعنى».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

والجواب أن يقال : إنّ الصفات المقصود بها المعنى لا الذّات ، والأسماء (۱) المقصود بها الذّات ، وقد احترزنا به فى الحدّ بقولنا : هو المقصود.

فإن قيل : قولكم : «جاءنى هذا الرجل» فالرجل (۲) صفه ، هذا باتّفاق بين (۳) النحويّين المحقّقين (۴) ، وهو لفظ يدلّ على ذات هى المقصود ، فيكون صفه ما هو صفه (۵) ، ومدلوله واحد ، فالجواب / عنه من وجهين :

أحدهما : أنّ الصفه تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حدّ واحد ، فالحدّ المذكور أوّلا هو الحدّ العامّ ، وإذا قصد حدّه الخاصّ حدّ (۶) بحدّ آخر ، فقيل : هى أسماء الأجناس الجاريه على الأسماء المبهمه.

والآخر : أن تقول : هو مندرج تحت الحدّ الأوّل ، [يعنى العامّ](۷) ، وبيان اندراجه هو أنّ الرجل فى قولك : «جاءنى هذا الرجل» لم يجئ إلّا بعد ما تقدّم لفظ يدلّ على الذّات ، ثمّ تخيّل إبهام فى الحقيقه التى يتميّز بها الذّات ، فلم يأت رجل ههنا إلّا ليبيّن المعنى الذى يتميّز به الذّات ، فهو لفظ يدلّ على ذات فى هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود ، وهو عين ما ذكرناه فى الحدّ العامّ ، والذى يظهر ذلك أنّهم يقولون : «مررت بثلاثه رجال» ، فهو عندهم اسم غير صفه بلا خلاف ، ويقولون : «مررت برجال ثلاثه» ، فثلاثه صفه بلا خلاف ، فانظر إلى الاسم الواحد كيف جاء غير صفه (۸) لمّا قصد به الذّات ، وجاء صفه (۹) لمّا عرفت الذّات ، ولم يقصد به إلّا قصد المعنى.

۱- فى ط : «لا لذات الأسماء». تحريف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۱.

۲- سقط من ط : «فالرجل» ، خطأ.

۳- فى د : «من» ، وسقطت من ط.

۴- ذهب ابن يعيش إلى أنّ الرجل فى مثل «جاءنى هذا الرجل» صفه ، وجزم ابن مالك بأنه عطف بيان لا نعت ، ونسب القول بأنه نعت إلى المتأخرين ، ونقل أنّ ابن جنى ذهب إلى أنّ ما تبع اسم الإشاره من مثل الرجل عطف بيان ، انظر : شرح اللمع : ۲ / ۲۳۵ - ۲۳۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۵۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۲۰ - ۳۲۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۹۸.

۵- فى ط : «ما هو غير صفه» مقحمه.

۶- فى الأصل. ط : «وإذا قصدت حدّه حدّ» وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى د : «جاء صفه غير صفه» ، مقحمه «صفه».

۹- سقط من ط ، من قوله : «غير صفه» إلى «صفه» ، خطأ.

قوله : «وهى فى الأمر العامّ إمّا أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفه مشبّهه».

قوله : «فى الأمر العامّ» حذرا من قولك : «مررت برجل أىّ رجل» وشبهه ، ووجه ذلك أنّ الصّفه تدلّ على ذات باعتبار معنى ، والمعانى هى المصادر ، والألفاظ التى (۱) اشتقّت من المصادر لتدلّ على ذات باعتبار المعنى هى (۲) الألفاظ التى يسمّيها النحويّون اسم فاعل واسم مفعول وصفه مشبّهه ، إلّا أنّهم وضعوا ألفاظا تدلّ على ذات قام (۳) بها معنى على غير ذلك النّحو (۴) ، وهى على قسمين : قسم قياسىّ وقسم سماعىّ ، فالقياسىّ باب المنسوب ، والسّماعىّ ذو وأىّ وجدّ وحقّ وصدق وسوء ، على النّحو الذى ذكره (۵).

ووجه استضعافهم «مررت برجل أسد» أنّ أسدا ليس موضوعا لذات باعتبار معنى ، وإنّما هو موضوع لحيوان مخصوص ، فكان استعماله صفه على خلاف وضعه.

ووجه تجويزه أن يكون ثمّه مضاف محذوف تقديره : مثل أسد (۶) ، وحذف المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه ليس بقياس (۷).

وقوله : «يوصف بالمصادر».

قال : بتأويلين :

۱- فى د : «الذى» ، تحريف.

۲- فى الأصل. ط : «فهى» ، وما أثبت عن د.

۳- فى الأصل ، ط : «قائم» ، وما أثبت عن د.

۴- جاء فى هامش د : «وهى الصفه المخالفه للصفه العامه» ، ق : ۷۸ ب.

۵- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۱۱۴.

۶- ممّن قال بهذا التقدير المبرد ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۴۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۶ ، وسوّغ سيبويه الوصف بالاسم الجامد بتأويله بوصف مناسب ، فقولنا : «مررت برجل أسد» مؤول بشديد ، وتبعه المبرد فى ذلك ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۸ - ۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۲۵۹. ولم يشترط ابن الحاجب الاشتقاق فى الصفه ، انظر : شرح الكافيه لابن الحاجب : ۵۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۳ / ۳۰۳ ، وحاشيه الصبان : ۳ / ۶۲.

۷- انتقد الرضى ابن الحاجب فى هذه المسأله ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹۱ ، وانظر أيضا المقتضب : ۳ / ۲۳۰ ، ۳ / ۳۵۵ ، ودلائل الإعجاز : ۲۳۳ - ۲۳۴.

أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول ، وهو الصحيح (۱).

والآخر : أن يكون باقيا على بابه ، ويكون ثمّه مضاف محذوف تقديره : ذو عدل (۲) ، وهو ضعيف من / وجهين :

أحدهما : أنّه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النّحو.

والآخر : يلزم منه حذف مضاف على ما ذكرناه.

قوله : «ويوصف بالجمل التى يدخلها الصّدق والكذب».

وإنّما كان كذلك من جهه أنّ الصّفات كلّها قبل العلم بها أخبار فى الحقيقه ، فإذا علمت سمّيت صفات ، وكما أنّ الخبر لا يكون إلّا محتملا للصّدق والكذب ، فكذلك الصفه.

ثمّ قال : «ولا يوصف بالجمل إلّا النّكرات».

وإنّما كانت الجمل نكرات لأنّها تقدّر باعتبار الحكم ، والحكم فى المعنى نكره ، فكان الاسم الذى يسبك منها نكره ، وتقديره أنّك تقول فى الفعليّه : «مررت برجل قام أبوه» ، فتقدّره بقائم أبوه ، فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ، [وهو الرجل](۳) ، ولو كانت اسميّه كقولك : «مررت برجل أبوه قائم» لكان تقديره : مررت برجل قائم أبوه ، فتسبكه من الحكم الذى هو الثانى.

فإن قيل : فقد يكون بعض الأحكام معارف فى قولك : «زيد القائم» ، فالجواب : ليس زيد فى «زيد القائم» مخبرا عنه بالقيام ، بل لا بدّ أن يكون القيام معلوما نسبته إلى صاحبه عند مخاطبه ، ولو كان الحكم بالقيام (۴) لوجب أن يكون مجهولا ، وإنّما الخبر فى المعنى الحكم بأنّ هذه الذّات هى هذه الذّات ، وإذا كان كذلك صار «زيد» محكوما عليه ، والذى يدلّ على ذلك «مررت برجل أخوه القائم» ، فإذا قيل : اسبك منها قلت : برجل محكوم عليه بأنّ أخاه

۱- هذا مذهب الكوفيين ، انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۵۸۷ - ۵۸۸ ، والأشمونى : ۳ / ۶۴.

۲- هذه إشاره إلى قول الزمخشرى : «كقولهم : رجل عدل» ، المفصل : ۱۱۵ ، وممّن ذهب إلى التأويل الذى ذكره ابن الحاجب الزجاج ، انظر : تعليق السيرافى على كتاب سيبويه : ۱ / ۳۳۷ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۷۰ - ۷۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۶.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «بالقائم».

القائم ، فانظر كيف سبكته فى (۱) قولك : محكوم ، لأنّه الحكم فى الحقيقه ، كما سبكته فى قولك (۲) : «قام أبوه».

ص: ۴۱۹

۱- فى الأصل. ط : «من» وما أثبت عن د.

۲- سقط من ط : «فى قولك» ، خطأ.

[نزّلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزله نعته بحاله]

«فصل : وقد نزّلوا نعت الشّيء بحال ما هو من سببه منزله نعته بحاله»

إلى آخره

إنّما كان كذلك من جهه أنّه له فی (۱) الحقيقه باعتبار نسبته لا باعتبار إفراده (۲) ، فإذا قلت : «مررت برجل قائم أبوه» فالقائم أبوه هو الرجل ، وما وصفته إلّا بذلك ، ولم تصفه بالقيام المجرّد ، فمن أجل ذلك صحّ جريه صفه عليه (۳).

۱- فی د : «أنّه نعت لموصوف فی ..».

۲- فی د : «إفراد النعت».

۳- فی د : «صحّ جری نعت الشيء علی المنعوت».

[تتبع الصفه الموصوف فی عشره أشیاء]

فصل :

قال (۱) : الصفه تتبع الموصوف فی عشره أشیاء کما ذکر ، إلّا أنّها إذا کانت لما هو من سببه نقصت خمسه ، وهی الإفراد والتثنیه والجمع والتذکیر والتأنیث ، وسرّ ذلک أنّ التذکیر والتأنیث إنّما یکون فی الاسم المشتقّ باعتبار فاعله ، وفاعله فی الحقیقه هو المتأخّر عنه لا ـ الموصوف / ، فلأجل ذلک کان تذکیره وتأنیثه باعتبار المتأخّر لا باعتبار الموصوف ، وکذلک الإفراد والتثنیه والجمع فی الأسماء المشتقّه ، إنّما هو باعتبار فاعلها ، فإن کان ظاهرا کانت مفرده ، وإن کان مضمرا مثّنی کانت مثّناه ، وإن کان مضمرا مجموعا کانت مجموعه ، وفاعلها ههنا لا یکون إلّا ظاهرا ، فوجب أن تکون [الصفه](۲) مفرده وأن لا ـ تثّنی ولا تجمع باعتبار [لفظ](۳) الأوّل ، ولکن تفرد باعتبار [لفظ](۴) الثانی علی ما ذکر (۵).

وأمّا الخمسه الأخر وهی الإعراب والتعریف والتنکیر فأحکام لیست من أحکام الأفعال ، وإنّما هی من أحکام الأسماء ، فوجب أن تجری فی الاسم (۶) الواقع صفه باعتبار الأوّل ، لأنّه له (۷) باعتبار الاسمیّه بخلاف الخمسه الأخر ، فإنّها لم تکن باعتبار الاسمیّه علی ما تقدّم بیانه.

قوله : «المضمر لا یقع موصوفا ولا صفه» إلی آخره.

إنّما کان کذلک ، أمّا کونه لا ـ یوصف فلوضوحه ، ولا ـ یقع صفه لفقدان معنی الوصفیّه ، وهو الدلاله علی المعنی ، فإنّ المضمرات لم توضع للدلاله علی المعنی ، وإنّما وضعت للذّوات ، ولذلک امتنع إضمار الحال.

والعلم لا ـ یقع صفه لفقدان المعنی المذکور ، ولکن یصحّ وصفه لقبوله الإیضاح ، ویوصف ببقیّه المعارف بشرط المعنی المذکور ، وصحّ وصفه ببقیّه أجناس المعارف لأنّها أقلّ تخصیصا ، إذ لا أخصّ منه إلّا المضمر.

۱- أی : ابن الحاجب ، إذ لم یبدأ بکلام الزمخشری.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فی د : «الثانی وهو علمانه کما ذکر».

۶- فی د : «الأسماء» ، تحریف.

۷- سقط من د : «له» ، خطأ.

[المضاف إلى المعرفه مثل العلم]

«والمضاف إلى المعرفه مثل العلم».

فيه نظر من جهه أنّ قولك : «غلام الرجل» (۱) مضاف إلى المعرفه ، فيلزم أن تصحّ صفته بقولك : ضاربک ، وهو أخصّ منه ، وقد صرّح بأنّک لو قلت : «مررت بالرجل ضاربک» لم يجز فى قوله : «والمعرّف باللّام لا يوصف إلّا بمثله وبالمضاف (۲) إلى مثله» ، وإذا امتنع أن تقول : «مررت بالرجل ضاربک» فامتناع «مررت بغلام الرجل ضاربک» من طريق الأولى ، فعلى هذا ينبغى أن يقول : والمضاف إلى المعرفه يوصف بما هو أقلّ تخصيصا بالنّظر إليه إن كان غير مضاف ، [نحو : مررت بغلام الرجل هذا](۳) ، وإلى مضافه إن كان مضافا ، [ک مررت بغلام الرجل ضاربک](۴).

ثمّ قال : «والمبهم يوصف بالمعرّف باللّام اسما أو صفه» إلى آخره.

قال : أمّا وصفه باسم الجنس فقد تقدّمت علّه ذلک ، وهى أنّ الغرض تبيين جنسه ، وإنّما يتبيّن جنسه باسم جنس ، وأسماء الأجناس كلّها غير مضافه ، فوجب أن يكون اسم جنس عرّف (۵) / باللّام لأنّ الأوّل معرفه.

وأمّا امتناع (۶) وصفه بغير اسم الجنس (۷) فواضح لأنّها أقلّ تخصيصا [منه](۸) ، وإنّما الإشكال فى وصفه (۹) بما أضيف إلى المعرّف باللّام ، ووجهه (۱۰) أنّ الغرض تبيين ذات [المبهم](۱۱) ، وتبيين الذات (۱۲) بأسماء الأجناس ، وأسماء الأجناس الجاريه على المبهم (۱۳) معرّفه باللّام ، فالصفه

۱- فى ط : «والرجل» ، تحريف.

۲- عباره الزمخشرى : «والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف ..».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «وعرف».

۶- سقط من د : «امتناع» ، خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «بغيره» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى د : «فى امتناع وصفه» ، مقحمه.

۱۰- فى د : «ووجه الامتناع».

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۲- فى د : «ذاته».

۱۳- فى الأصل. ط : «عليها» مكان «على المبهم» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

الجاريه فى الحقيقه إنّما هى صفه لاسم الجنس المقدّر صفه له لتدلّ على المعنى الذى كان [اسم الجنس](١) ذاتا مخصوصه باعتباره (٢) ، ولذلك كان قولك : «مررت بهذا العاقل» قويّا ، وكان قولك : «مررت بهذا الأبيض» ضعيفا لما فى العاقل من الدّلاله على معنى الجنس المخصوص.

والذى يدلّ على أنّ الغرض بصفه المبهم إنّما هو المعنى الذى كان (٣) به ذاتا مخصوصه أنّهم صيّروا اسم الإشاره واسم الجنس كالشىء الواحد من جهه أنّ المقصود بهما جميعا ما يقصد بالأسماء ، ولذلك امتنع أن تقول : «مررت بهذا يوم الجمعه العاقل» فاصلا بينهما (٤) ، وجاز «مررت بزيد يوم الجمعه العاقل» ، وامتنع «مررت بهذين العاقل والطّويل» (٥) ، وجاز «مررت بالزيدين العاقل والطّويل» لأنّ صفه (٦) غير اسم الإشاره ليست فى الامتزاج كأسماء الإشاره ، وقوله (٧) :

أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى

مذهب عيسى بن عمر هو أنّه متى سمّى بالفعل كان كونه على صيغه الفعل سببا ، فيجتمع مع العلميّه ، فيمتنع من الصّرف ، ولذلك يمنع صرف قتل [وأخذ](٨) وخرج إذا سمّى بها ، لأنّ فيه وزن الفعل والعلميّه.

ومذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس أنّ المعتبر فى وزن الفعل إمّا خصوصيّه وزن لا تكون إلّا فى الفعل ، وإمّا أن يكون فى أوّل الاسم (٩) زياده كزياده الفعل (١٠) ، سواء كان فى الأصل اسما أو فعلا ، فلا فرق بين أرنب وأخرج إذا سمّى بهما فى أنّهما غير مصروفين ولا فرق بين جمل وقتل إذا سمّى بهما فى أنّهما مصروفان ، وهذا هو الصحيح الذى يدلّ عليه ما نقله الثّقات عن العرب

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «باعتبار المعنى».

٣- فى ط : «كانت».

٤- سقط من د. ط : «فاصلا بينهما».

٥- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٧.

٦- فى ط : «الصفه» ، تحريف.

٧- تقدم البيت ورقه : ٢٤ أمن الأصل.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى ط : «الفعل» ، تحريف.

١٠- انظر : الكتاب : ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٦ ، والخزانه : ١ / ١٢٣ ، وما تقدم ورقه : ٢٤ أمن الأصل.

الفصحاء من صرف كعسب ، وهو فى الأصل فعل ، يقال : كعسب الرجل إذا مشى بإسراع مع تقارب الخطو (١) ، وقد جاء فى تفسير بعضهم «مشى بإسراع» ، وجاء فى تفسير آخرين «مشى على بطء» (٢) ، حتى ظنّه قوم من الأضداد (٣) ، وإنّما هو على ما ذكرناه ، وجاء الوهم للفريقين من الإسراع وتقارب الخطو.

وإذا ثبت أنّ كعسبا مصروف ثبت ما ذهبنا إليه وبطل مذهب عيسى بن عمر ، وقد تمسّك بقول الشاعر / : البيت (٤)

ووجه الاستدلال أنّ «جلا» اسم علم ، فلو لا أنّ وزن الفعل معتبر لكان مصروفا ، وقد جاء غير مصروف ، فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا [من](٥) غير ما ذكرتموه من القيد ، وإذا امتنع «جلا» امتنع «قتل» ، ولا فرق بينهما.

والجواب ما أشار إليه سيبويه فى أنّ قوله : «أنا ابن جلا» ليس على ما توهّمه عيسى بن عمر ، يشير إلى أنّه من باب حكايات (٦) الجمل ، كأنّ «جلا» فيه ضمير (٧) ، وإذا كان فيه ضمير وجب حكايته ، كقوله (٨) :

نبّئت أخوالى بنى يزيد

.....

وهذا وإن كان تأويلا فواجب أن يصار إليه ، لئلّا يؤدّى إلى التناقض فى كلامهم ، لأنّه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم اعتبار ذلك فى نحو «كعسب» ، فلو اعتبرناه ههنا لأدّى إلى التناقض ، وإذا (٩)

١- فسر سيبويه كعسب فقال : «وإنّما هو فعل من الكعسبه ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخطا» ، الكتاب : ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

٢- قال الفيروزآبادى : «كعسب عدا وهرب أو مشى سريعا أو عدا بطيئا أو مشى مشيه السكران» القاموس (كعسب) وانظر ما تقدم ورقه : ٨ أمن الأصل.

٣- عدّه الزبيدى من الأضداد. انظر التاج (كعسب) ، ولم يذكره ابن الأنبارى فى أضداده.

۴- أى : بيت سحيم : أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ، السالف ص : ۴۲۳.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفى ط : «وغير» ، تحريف.

۶- فى ط : «وفسره بأنه من حكايات ..».

٧- انظر الكتاب : ٣ / ٢٠٧.

٨- تقدم البيت ورقه : ٧ أمن الأصل.

٩- فى د : «التناقض فى كلامهم وإذا ..».

كـان كـذلك وجب تأويـل ما يقبل التأويل منهما ، ولا تأويل يحتمله «كعسب» ، وهـذا يحتمل أن يكون على ما ذكرناه ، فوجب حمله عليه جمعا بين الدّليلين.

وفيه وجه آخر من التأويـل ، وهـو أن يكـون «جلا» (١) باقيـا على فعليّته ، كـأنّ أصـله أنـا ابن رجل جلا ، ثمّ حـذف الموصوف وأقيمت الصـفه مقامه ، فيكون باقيا على فعليّته ، فلا مـدخل للصّرف ولا لمنعه فيه ، وهـذا الثانى هو الـذى ذكره الزمخشـرىّ فى فصل حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه (٢) ، والله أعلم.

١- فى د : «فعلا» تحريف.

٢- انظر المفصل : ١١۶ - ١١٩.

البدل

[تعريفه]

قال الشيخ (۱) : تابع مقصود بالذّكر ، ذكر المتبوع قبله للتّوطئه والتمهيد ، فقولنا : «تابع» يجمع التّوابع كلّها ، وقولنا : «مقصود بالذّكر» يفصل الصفه والتأكيد وعطف البيان ، وقولنا : «ذكر المتبوع» إلى آخره ، يفصله عن المعطوف ، فإنّه لم يذكر للتّوطئه ، وإنّما كلّ واحد منهما مستقلّ بنفسه ، وهذا الحدّ إنّما يكون شاملا لغير بدل الغلط ، إذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله لتوطئه ولا لتمهيد ، فإن قصدت دخوله فى الحدّ قلت : «ذكر المتبوع وليس (۲) هو المقصود» ، وإنّما ذكره النحويّون فى باب البدل ، وإن كان الأوّل غلطا ، والأغلاط لا يبوّب (۳) لها لأنّ الكلام وقع على الثانى ، وليس بغلط ، ولمّا كان حكمه فى الإعراب والقصد حكم البدل الذى ليس (۴) بغلط كان أقعد بأن يذكر ههنا.

وإنّما لم يذكر (۵) حدّه فى أوّل الباب لأنّه سيذكره ببسط وتبيين أبلغ من الحدّ ، والحدّ فيه اختصار ، فإنّه باب ملبس ، فلم يذكره إلّا مبسوطا فى الفصل الثانى.

والدّليل على / حصرها (۶) فى أربعه هو أنّه لا يخلو إمّا أن يكون مدلوله [عين](۷) مدلول الأوّل أو لا ، فإن كان فهو بدل الكلّ من الكلّ ، وإن لم يكن مدلوله [عين](۸) مدلول الأوّل فلا يخلو إمّا أن يكون بعضا أو لا ، فإن كان بعضا فهو بدل البعض من الكلّ ، وإن لم يكن بعضا فلا يخلو إمّا أن يكون بينه وبين الأوّل ملابسه أو لا ، فإن كان بينه وبين الأوّل ملابسه فهو بدل الاشتمال ، وإن لم يكن فهو بدل الغلط.

واختلف فى تسميه بدل الاشتمال ، فقيل : لأنّ الأوّل مشتمل على الثانى (۹) ، وقيل : لأنّ

۱- بدأ الشارح بتعريف البدل كما يراه هو ، وانظر تعريف البدل فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۳۷.

۲- لعل الأصح : «ذكر المتبوع قبله وليس ...».

۳- فى ط : «ثبوت» ، تصحيف.

۴- سقط من ط : «الذى ليس» ، خطأ.

۵- أى : الزمخشرى.

۶- أى : أضرب البدل.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- ممن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى وابن يعيش وابن جعفر ، وقوّى ابن مالك مذهب الفارسى ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۶۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۳۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۳۹.

الثانی یشتمل علی الأوّل (۱) ، ولیس بمستقیم ، وقیل : لاشتمال المعنی علیه ، فإنّک إذا قلت : «أعجبنی زید حسنه» فمعنی الکلام مشتمل علی نسبه الإعجاب إلی الحسن ، فالمشتمل علیه فی المعنی هو البدل ، ولذلک سمّی بدل الاشتمال (۲) ، وهذا هو الصحیح ، ویرد علیه أنّ الأبدال کلّها کذلک ، فإنّک إذا قلت : «أعجبنی زید رأسه» فالإعجاب بالنسبه إلی الرأس مثله بالنسبه (۳) إلی الحسن فی اشتمال المعنی علیه.

والجواب أنّ مثل ذلک لا یضرّ فی الاصطلاح فی التسمیه ، فکم من مسمّی سمّی باسم جعل علما علیه لمعنی وهو مختصّ بذلک الاسم.

وأمّا المذهبان الأوّلان فلا یستقیمان ، لأنّه لو کان لاشتمال الأوّل (۴) علی الثانی لامتنع «أعجبنی زید سلطانه» ، ولو کان الثانی مشتملا علی الأوّل (۵) لامتنع «ضرب زید غلامه» ، فإنّ الغلام لا یشتمل علی زید.

قوله : «ولیس بمشروط أن یتطابق البدل والمبدل منه تعریفا وتنکیرا» ، إلی آخره.

قال الشیخ : هذا بخلاف الصفه والتأکید ، لأنّ الصفه والتأکید فی حکم التّبع ، فإذا کان الأوّل معرفه أو نکره کان ما هو کالتتمّه له کذلک.

والبدل إمّا أن نقول : فی حکم تکریر العامل (۶) ، فیظهر الأمر ، ویصیر کالجملتین ، فلا یلزم التّطابق ، وإمّا أن نقول : عامله العامل الأوّل (۷) ، ولکن لمّا کان مقصودا والأوّل کالتّتمّه لم تلزم مطابقته کما لزم فی التّتمّه لقوّه ما هو أصل وضعف ما هو فرع.

فالبدل أصل لأنّه مقصود ، والصفه فرع لأنّها تتمّه ، وإنّما لم یحسن إبدال النّکره من المعرفه

۱- انظر : شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۳۳۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۲۴.

۲- عزی هذا القول إلی المبرد ، انظر : شرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۳۳۸ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۳۳۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۲۴.

۳- فی ط : «فی النسبه».

۴- فی د : «الاشتمال للأول». تحریف.

۵- سقط من ط من قوله : «لامتنع» إلی «الأول» ، خطأ.

۶- ممن قال بهذا ابن مالک ، انظر شرح التسهیل له : ۳ / ۳۲۹.

۷- هذا ظاهر کلام سیبویه والمبرد ، وخالف ابن جنی وذهب إلی أن العامل فی البدل غیر العامل فی المبدل منه ، انظر : الکتاب : ۱ / ۱۵۰ ، والمقتضب : ۴ / ۲۹۵ ، والخصائص : ۲ / ۴۲۷ - ۴۲۸.

إلّا موصوفه (۱) لأنّها إن كانت بدل الكلّ من الكلّ [كقولك : مررت بزيد رجل صالح](۲) فهى هى فى المعنى ، فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زياده على ما هو غير المقصود ، وإن كان غير بدل الكلّ من الكلّ لزم أن يكون ثمّه ضمير يرجع إلى المبدل ، فإن كان البدل متّصلا به (۳) رجع معرفه ، [نحو : أعجبنى زيد رأسه](۴) ، وإن كان منفصلا عنه رجع موصوفا به ، وما (۵) اتّصل به (۶) ، كقولك : «أعجبنى زيد رأس له وحسن له» ، فلأجل ذلك وجب ما ذكر ، وهذا فى غير بدل الغلط / ، وأمّا بدل الغلط فلا يجرى فيه ذلك المجرى (۷) لفوات المعنى المذكور ، إذ قد تغلط بذكر زيد وأنت تعنى حمارا ، فهذا ممّا يدلّك (۸) على أنّ بدل الغلط عندهم مطّرح (۹).

۱- فى ط : «موصوفها» تحريف ، اشترط الكوفيون وصف النكره إذا أبدلت من المعرفه ، انظر : المقتضب : ۴ / ۲۹۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۴۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۲۰.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «بالضمير».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- الأصح أن يقول : «وبما».

۶- جاء بعدها فى ط : «كقولك : أعجبنى زيد رأسه وحسنه ، وما انفصل عنه كقولك : أعجبنى زيد رأس له وحسن له» ، عباره مضطربه.

۷- سقط من ط : «المجرى».

۸- فى د : «يدل».

۹- لا يكون بدل الغلط فى قرآن ولا شعر ، انظر : المقتضب : ۱ / ۲۸ ، ۴ / ۲۹۷.

[إبدال المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب]

«فصل : ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلّم والمخاطب»

قال الشيخ : قوله : «دون المتكلّم والمخاطب» ليس على إطلاقه ، لأنّه يجوز إبدال المظهر من ضمير المتكلّم والمخاطب إذا كان بدل الاشتمال (١) ، فتقول : «أعجبتنى علمك» ، و «أعجبتك علمى» ، ومن جوّزه فى بدل الاشتمال يلزمه تجويزه فى بدل البعض ، لأنّه فى معنى بدل الاشتمال ، لأنّك إذا قلت : «أعجبتك» لم يكن فيه تعرّض لعلمك ، فكذلك إذا قلت : «أعجبتك» لم يكن فيه تعرّض لوجهك فى قولك : «أعجبتنى وجهك» ، فالوجه الذى اقتضى بدل الاشتمال موجود فى بدل البعض ، وإنّما امتنع فى بدل الظّاهر من المضمر لأنّ الأوّل أخصّ من الثانى ، والمقصود من البدل البيان ، والمضمر أعرف ، لا سيّما إذا كان أعرف المعارف ، كضمير المتكلّم والمخاطب ، وأمّا ضمير الغائب فليس هو فى التعريف كضمير المتكلّم والمخاطب (٢) ، فجاز فيه ما لم يجز فيهما.

فإن قيل : فقد جوّزتم إبدال النكره من المعرفه ، فكيف منعتم إبدال المعرفه من معرفه هى أعرف منها ، وكان ذلك فى النكره أولى؟

فالجواب عنه : إنّما جوّزناه لإشعار صفه النكره بمعنى لم يشعر به المبدل منه ، ولا يلزم مثله فى بدل الظّاهر من ضمير المتكلّم.

فإن قيل (٣) : جوّزه بشرط الصفه ، قلنا : لو جوّزناه لأدّى إلى أن يوصف المضمر لأنّ البدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكلّ من الكلّ ، وإذا كان كذلك فكأنّما وصفنا الأوّل المضمر إذا وصفنا الثانى فافترقا.

وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلّم قول الشاعر (٤) :

ذرينى إنّ أمرك لن يطاعا

وما ألفيتنى حلمى مضاعا

١- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٣۴.

٢- انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١۶ - ١١٧.

٣- فى د. ط : «فيقال».

۴- هو عدى بن زيد العبادى ، والبيت فى ديوانه : ٣۵ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ١٩٢ ، والخزانه : ٢ / ٣۶٨ ، ونسب فى الكتاب : ١ / ١۵۶ إلى رجل من بجيله أو خثعم ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ۶۵.

وأمّا إبدال المضمر من المظهر فجائز على كلّ حال ، لأنّ الثانى هو المقصود ، وهو أعرف من الأوّل.

وأمّا المضمر من المضمر فجائز لما فيه من التأكيد ، كقولك : «رأيتك إيّاك» ، والأحسن فى مثل هذا أن يجعل تأكيدا لا بدلا (۱).

۱- ذهب البصريون إلى أنّ «إيّاك» بدل ، وجعله الكوفيون توكيدا ، انظر : الكتاب : ۲ / ۳۸۶ ، والمقتضب : ۴ / ۲۹۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۰۵ ، ۳ / ۳۳۲ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۱۸.

[عطف البيان]

قال صاحب الكتاب :

«عطف البيان

هو اسم غير صفه يكشف عن المراد كشفها» إلى آخره.

قال الشيخ : ويقال أيضا : تابع غير صفه أتى به لبيان الأوّل (١).

قال : «والذى يفصله من البدل أمران (٢) : أحدهما : قول المرّار (٣)».

وهذا الاستشهاد إنّما أورده من يسلّم الامتناع (٤) فى «الضارب زيد» [كسيبويه](٥) ، فأمّا من يجوّزه [كالفرّاء](٦) فلا يرد شاهدا لأنّه يلتزمه ، ومن لم يجوّزه فله أن / يقول : ليس حكم التابع كحكم الأصل ، فربّ تابع يجوز فيه ما لا يجوز فى الأصل ، ألا ترى أنّا متّفقون على جواز «كلّ شاه وسخلتها بدرهم» ، ولو قلت : «كلّ سخلتها» لم يجز ، وتقول : «ربّ رجل وغلامه» (٧) ، ولو قلت : «ربّ (٨) غلامه» لم يجز ، فعلى هذا لا يلزم من امتناع «التّارك بشر» تصريحا امتناع «التّارك بشر» تقديرا.

وجوابه أن يقال : ليس البدل فى حكم المعطوفات ولا بقيّه التوابع ، لأنّ البدل فى حكم التكرير فى جميع أمثلته (٩) ، والمعطوف إن كان فى بعض المواضع فى حكم التكرير فليس فى كلّ المواضع ، وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس فى حكم تكرير العامل جواز تابع فى حكم تكرير العامل.

١- انظر تعريف عطف البيان فى شرح الكافيه للرضى : ١ / ٣۴٣.

٢- عباره الزمخشرى : «والذى يفصله لك من البدل شيئان» ، المفصل : ١٢٣.

٣- أى بيته الذى يقول فيه : أنا ابن التّارك البكرىّ بشر عليه الطّير ترقبه وقوعا وهو بهذه النسبه فى الكتاب : ١ / ١٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى : ١ / ١٠۶ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ١٢١ ، والخزانه : ٢ / ١٩٣ ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ٣ / ٨٧ ، والأشباه والنظائر : ١ / ۴۵۴.

۴- أى : امتناع الإضافه.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر الكتاب : ١ / ١٨٢ ، والمقتضب : ۴ / ١۴٨.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. انظر : شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، ١ / ٣۴٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٧ ، وما تقدم : الأصل : ورقه : ٩۶ ب.

٧- انظر : الجنى الدانى : ۴۴٩ ، ومغنى اللبيب : ٧٧٢.

٨- سقط من ط : «ربّ» ، خطأ.

٩- انظر ما تقدم : الأصل ورقه : ١١٠ ب.

العطف بالحرف

قال صاحب الكتاب : «هو نحو قولك : «جاءنى زيد وعمرو» ، وكذلك إذا نصبت أو جررت» إلى آخره.

قال الشيخ : حدّه : تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشره (۱) ، ثمّ العطف يطلق باعتبارين : أحدهما : على عمل المتكلّم هذا العمل المخصوص ، والآخر : على نفس المعطوف.

وقوله : «العطف» الظّاهر أنّه للمعطوف لأنّه تفصيل لما تقدّم من قوله : «تأكيد وصفه وبدل وعطف بيان وعطف بحرف» (۲) ، فهو تفصيل للتّوابع ، فيجب أن يكون للمعطوف.

ثمّ المعطوف عليه لا يخلو من أن يكون ظاهرا أو مضمرا متّصلا أو مضمرا منفصلا ، فإن كان ظاهرا (۳) لم يخل المعطوف من الثلاثه أيضا ، فيكون ثلاثه فى ثلاثه بتسعه ، فإن كان الأوّل ظاهرا والثانى ظاهرا جاز العطف مطلقا ، وإن كان الثانى مضمرا منفصلا [نحو : «جاء زيد وأنت» و «رأيت زيدا وإيّاك»](۴) جاز عطفه أيضا ، ولا يكون إلّا فى المرفوع والمنصوب ، إذ ليس فى المجرور منفصل ، فإن كان الثانى متّصلا تعذّر عطفه ، إذ لا يتّصل بحروف العطف ، فإن قصد إليه وجب إعاده العامل ليتّصل به إن (۵) كان ممّا يمكن ، فهذه ثلاثه أقسام ، فإن كان الأوّل مضمرا منفصلا وكان الثانى ظاهرا جاز عطفه ، ولا يكون ذلك فى المجرور لما ذكرناه ، فإن كان الثانى مضمرا منفصلا جاز أيضا ، فإن كان الثانى مضمرا متّصلا لم يجز عطفه ألبتّه ، لأنّه لا يتّصل بحرف العطف ، ولا يمكن التّحيّل إليه ، لأنّه إذا أعيد الأوّل وجب أيضا الانفصال ، فهذه ثلاثه أقسام ،

۱- انظر تعريف العطف بالحرف فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۱۸ ، وجاء بعد كلمه «العشره» فى د : ق : ۸۱ ب : «وهى أم وإمّا وأو والواو والفاء اعتبارا ولكن بعده حتّى وثمّا ولا منها وبل فاحفظ مرارا والشطر الأول من البيت الأول غير مستقيم ، ولعل صوابه : «وهى عشر أم منها وإمّا»

۲- المفصل : ۱۱۱.

۳- فى د : «فإن كان الأول ظاهرا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «وإن» ، تحريف.

فإن كان الأوّل / مضمرا متّصلا وكان الثانى ظاهرا لم يخل الأوّل من أن يكون مرفوعا [نحو «قمت أنا وزيد»](١) أو منصوبا [ك «زيدا رأيته وإيّاك»](٢) ، أو مجرورا [ك «مررت به وبك»](٣) ، فإن كان مرفوعا لم يعطف عليه إلّا بعد تأكيده بمنفصل على الفصيح (٤) ، وإن كان مجرورا لم يعطف عليه إلّا بإعاده الخافض (٥) ، وإن كان منصوبا عطف عليه من غير شريطه ، فإن كان الثانى مضمرا منفصلا [نحو «قمت أنا وأنت»](٦) كان حكمه فى الرّفع بالتأكيد وفى النّصب بغير شريطه ، ولا يقع فى المجرور [لأنّ المجرور لا منفصل له](٧) ، فإن كان الثانى ضميرا متّصلا تعذّر عطفه إلّا بإعاده العامل على ما ذكر فى غيره ، فهذه ثلاثه أقسام ، فصارت الجمله تسعه.

وعلّه امتناع العطف على المرفوع إلّا بشرط تأكيده بالمنفصل أو ما يقوم مقام المنفصل أنّه (٨) فى حكم الجزء ، وهم لا يعطفون على الجزء ، فأتوا فى الصوره بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظا.

وأمّا المجرور فلا يعطف عليه إلّا بإعاده الجارّ لأنّ المجرور إذا كان مضمرا اشتدّ اتّصاله به كاتّصال المرفوع من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى ، فامتنع العطف عليه كما امتنع فى المرفوع ، ولم يكن له (٩) مضمر منفصل ، فتقول فيه كما تقول (١٠) فى المرفوع ، فأعادوا العامل الأوّل ليكون فى حكم الاستقلال.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- اشترط البصريون فى العطف على الضمير المرفوع البارز أو المستتر أن يؤكد بضمير منفصل أو يفصل بين المعطوف والضمير بفاصل ، ولم يشترط الكوفيون ذلك ، انظر : الكتاب : ١ / ٢۴٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٠ ، والإنصاف : ۴٧۴ - ۴٧٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٣١٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۶۵٨.

۵- هذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون ويونس والأخفش وابن مالك العطف على الضمير المجرور دون إعاده الجار ، انظر الإنصاف : ۴۶٣ - ۴٧۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٧۵ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۶۵٨.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى د. ط : «وذلك أنه» ، مقحمه.

٩- فى د : «للمجرور».

١٠- فى د. ط : «فيفعل به كما فعل ...».

ومنهم من قال : المضاف إليه إذا كان ضميرا صار بمنزله التنوين (۱) ، فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف إليه ، وبيان كونه مشبها للتنوين أنّه لا يستقلّ معه كلاما ، كما أنّ التنوين لا يستقلّ مع المنوّن كلاما ، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على المضاف إليه ، واختيرت هذه العلّه لأنّه يرد على الأولى إلزام تجويز «مررت بك أنت وزيد (۲)» ، إذ لا خلاف فى أنّه يجوز أن يقال : «مررت بك أنت» ، فيلزم أن يكون مصحّحا لعطف المجرور كما كان (۳) مصحّحا لعطف المرفوع ، فيجيب هؤلاء بأنّ المجرور أشدّ اتّصالا ، لأنّ المرفوع مع عامله (۴) مستغن ، والمضاف مع المضاف إليه غير مستغن ، فلمّا اشتدّ اتّصاله أكثر من الفاعل خولف بينه وبينه فى العطف.

ولو قيل : إنّه لا يلزم لم يكن بعيدا ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ قولك : «مررت بك أنت» مخالف للقياس (۵) ، ولا يلزم من مخالفه القياس لغرض مخالفته فى كلّ موضع.

الثانى : سلّمنا أنّه غير مخالف للقياس ، ولكن منع مانع ههنا ، وهو أنّهم لو قالوا : «مررت بك أنت وزيد» لكانت ههنا مخالفه لفظيّه ومعنويّه ، وفى قولك : «مررت بك أنت» ليس فيه إلّا مخالفه التقدير ، ولا يلزم من مخالفه التقدير / مخالفه اللّفظ والتقدير ، ألا ترى أنّ بعضهم يقول : «إنّهم أجمعون» (۶) ، ولا أحد يقول : «إنّ القوم أجمعون» ، فهذا جواب لمن تمسّك بالوجه الأوّل الذى يجعله كالفاعل ، ولا يجعله كالتنوين.

۱- ممّن علّل بهذا ابن يعيش ، وردّه ابن مالك ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۷۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۷۵ ، وانظر أيضا : الكتاب : ۲ / ۳۸۱ ، والقياس فى النحو : ۵۲ - ۵۳.

۲- مذهب الجرمى أنّه إذا أكّد الضمير المجرور بالضمير المنفصل جاز العطف عليه بلا إعاده الجار ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۲۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۵۸

۳- سقط من د : «مصححا لعطف المجرور كما كان». خطأ.

۴- فى د : «فاعله». تحريف.

۵- كذا ذكر الرضى ، ولكن ابن مالك حكى اتفاق النحويين على توكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب أو المجرور بضمير الرفع المنفصل ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۴۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۰۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۱۷ - ۶۱۸.

۶- انظر الكتاب : ۲ / ۱۵۵ ، والمسائل المنثوره : ۱۳۱.

[من أصناف الاسم : المبنىّ]

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب :

«ومن أصناف الاسم المبنىّ»

قال : «هو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل».

قال الشيخ : حدّ المبنىّ وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل ، وهو صحيح لأنّه من حيث اللّفظ مثل الإعراب ، ثمّ أخذ يتكلّم فى سبب البناء ، لأنّ الأصل فى الأسماء الإعراب على ما تقدّم.

ثمّ قال : «وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكّن له».

فقال : «مناسبه» ولم يقل : مشابهه ، لأنّ بعض المبنيّات ليس مشابها لما لا تمكّن له ، كالمضاف إلى المبنىّ وكباب فجار وفساق على ما سيأتى فى مكانه.

وقال : «ما لا تمكّن له» ليدخل الحرف والفعل الماضى والأمر ، ولو قال : «مناسبه الحرف» لورد عليه نزال وفجار وأشباههما ، فإنّها لم تشبه الحرف ، فلذلك عدل إلى ما لا يدخل فيه الفعل.

ثمّ أخذ فى تفصيل المناسبه فقال : «بتضمّن معناه ، نحو : أين وأمس» فضمّن «أين» معنى همزه الاستفهام و «أمس» معنى لام التعريف على مذهب أهل الحجاز (١) ، على ما سيأتى فى موضعه.

«أو شبهه كالمبهمات».

أشبهت المبهمات الحروف لاحتياجها إلى ما ينضمّ إليها من لفظ أو قرينه ، وكذلك المضمرات.

«أو وقوعه موقعه كنزال». يعنى وقوعه موضع «انزل».

«أو مشاكلته للواقع موقعه». يعنى مشاكلته لنزال ، وسيأتى.

«أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم».

يعنى وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف ، مثل قولك : «يا زيد» وشبهه.

«أو إضافته إليه».

يعنى إلى ما أشبهه ، إمّا أن يعنى إلى ما أشبهه (٢) ، أو إلى ما لا تمكّن له ، فإن حملناه على

۱- انظر ما تقدم ورقه : ۱۲ أمن الأصل.

۲- سقط من ط قوله : «إمّا أن يعنى إلى ما أشبهه».

الأوّل ورد علينا قوله (۱) :

على حين عاتبت .....

.....

فإنّه مضاف إلى ما لا تمكّن له ، وهو القسم الثانى ، وإن حملناه على الثانى ورد علينا «يومئذ» و «حينئذ» ، فإنّه مضاف إلى ما أشبهه ، يعنى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فكان الأولى أن يقول : أو إضافته إليه ، أو إلى ما أشبهه ، ولعلّه أراد «أو إضافته إلى ما أشبهه» لتقدّم ذكره ، ويؤخذ إضافته إلى ما لا تمكّن له من طريق الأولى.

قال : «والبناء على السّكون هو القياس».

لأنّه أخفّ ، ولا يعدل عن الأخفّ إلى الأثقل / إلّا لمعارض ، فقال (۲) : والمعارض أحد ثلاثه أسباب ، «للهرب من التقاء السّاكنين (۳)» ، وهو ظاهر ، أو «لئلّا يبتدأ بساكن لفظا أو حكما (۴)» ، فاللّفظ يعنى به كاف (۵) التشبيه ، لأنّها يصحّ تقديمها فى أوّل الكلام ، كقولك : «كزيد أخوك» ، فلو لم تبن على الحركه لأدّى إلى الابتداء بالسّاكن ، وهو متعذّر.

وقوله : «حكما» يعنى به كاف الضمير ، نحو قولك : «أكرمتك» ، فإنّ الكاف اسم مستقلّ ، والأسماء المستقلّه عرضه للتقديم والتأخير ، فهى فى حكم ما يصحّ تقديمه ، وإنّما عرض له معارض منع من تقديمه ، فهذا معنى قوله : «حكما».

«ولعروض البناء».

۱- البيت بتمامه : على حين عاتبت المشيب على الصّبا فقلت ألّما أصح والشّيب وازع وقائله النابغه الذبيانى ، وهو فى ديوانه : ۴۴ ، والكتاب : ۲ / ۳۳۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۸۱ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۴۰۶ ، والخزانه : ۳ / ۱۵۱ ، وورد بلا نسبه فى المنصف : ۱ / ۵۷ - ۵۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۴۵ - ۴۶ ، ۲ / ۱۳۲ ، والإنصاف : ۲۹۲.

۲- أى : ابن الحاجب ،

۳- ما بين «» كلام الزمخشرى.

۴- ما بين «» كلام الزمخشرى.

۵- سقط من ط : «كاف». خطأ.

يعنى أن يكـون الاـسم معربـا ، وإنّمـا يعرض له البنـاء فى موضـع لمعـارض (۱) ، فيبنى (۲) على الحركـه تشبيهـا له بالمعربـات [كخمسه عشر ونحوه](۳).

ص: ۴۳۷

۱- فى ط : «المعارض» ، تحريف.

۲- فى ط : «مبنىّ» ، تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

المضمرات

[حدّ المضمر]

قال الشيخ : يحدّ المضمر بأنّه ما كان لمتكلّم أو مخاطب أو غائب بقرينه (۱) ، فإن اعترض عليه بأنّ فى الحدّ «أو» فالجواب عنه أنّ الغرض التعريف ، فإذا حصل بأىّ طريق كان فهو المقصود ، وقد يقال : إذا قصد الجرى (۲) فى اصطلاح الحدود فى أنّ الحدّ لا بدّ له من فصل (۳) يجمع جمله أنواعه ويوجد فيها دون غيرها قيل : المضمر ما وضع لمدلوله بقرينه غير الإشاره ، إلّا أنّه (۴) يبقى فيه إبهام لجمليّته ، وفى ذلك تنبيه للتفصيل الذى فيه ، وكلّ جيّد.

قوله : والمستتر ما نوى كالذى فى «زيد ضرب».

قال الشيخ : لا يخلو إمّا أن يكون الدّالّ على الفاعل الفعل نفسه من غير تقدير أو يقدّر مضمر غير الفعل ، فإن كان لفظ الفعل هو الدّالّ فهو فاسد من وجهين :

أحدهما : أنّه يؤدّى إلى أنّ «ضرب» ليس فعليّته بأولى من اسميّته لأنّه كما دلّ على حدث مقترن بزمان فقد دلّ على شىء آخر ، وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان ، فاشتمل على حقيقه الاسم وحقيقه الفعل ، وهما متضادّان ، وهو فاسد.

والآخر : الإطباق على أنّ الجمله مركّبه من لفظين منطوق بهما أو مقدّرين منسوب أحدهما إلى الآخر ، وعلى هذا لا يكون إلا على (۵) لفظ الفعل ، إذ لا تقدير عندكم ، فبطل هذا المذهب.

وإن قيل : إنّ المضمر مقدّر فيجب أن يكون محذوفا ، وأنتم تقولون : إنّ الفاعل لا يحذف [بلا بدل](۶) ، وإلّا يلزم أن يكون كالمفعول ، والجواب عنه أنّ الفاعل علم من لغتهم أنّهم لا يحذفونه [من غير بدل](۷) ، والمفعول علم من لغتهم أنّهم يحذفونه ، وقد يطرأ فى المفعول المحذوف ما يجعله فى حكم الموجود ، وقد يطرأ على الفاعل ما / يستغنى عن التّلفّظ به ، مثال المفعول المذكور

۱- انظر حدّ المضمر فى شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳.

۲- فى الأصل. ط : «الحد». وما أثبت عن د

۳- فى د : «قصد».

۴- سقط من د : «أنّه». خطأ.

۵- سقط من د : «على». خطأ.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله تعالى : (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ)(۱) وشبهه ، لأنّه لا بدّ له من ضمير عائد (۲) على الموصول ، ومثال الفاعل المذكور أن يكون بعد تقدّم الذّكر.

وكون الفعل الماضى لواحد مذكّر أو مؤنّث ، أو كونه مضارعا متكلّما (۳) مطلقا أو لغائب مفرد أو لمخاطب أو (۴) كونه أمرا لمخاطب مذكّر ، فهذه كلّها قرائن استغنى لأجلها عن التّلفّظ بألفاظ تدلّ على الفاعل ، والتزم الحذف فيها كما التزم حذف الفعل وغيره فى مواضع ، ولكن لمّا كان باب (۵) المفعول باعتبار مفعوليّته الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التّلفّظ به : محذوف فى كلّ موضع ، ولمّا كان الفاعل باعتبار فاعليّته حكمه الوجود عبّر عند عدم التّلفّظ به بأنّه موجود ، وإلّا فالضمير فى قولك : «زيد ضرب» فى الاحتياج إليه كالضمير فى قوله تعالى : (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ)(۶) ، وإن كان أحدهما فاعلا والآخر مفعولا.

فثبت أنّ مذهب التقدير هو الصّحيح ، والذى يدلّ عليه من حيث اللّغه علمنا بأنّ كلّ قسم من أقسام الضمائر للمخاطب خمسه ، كأنت وبابه ، وإيّاك وبابه ، وضربت وبابه ، وضربك وبابه ، فلو لم يجعل الضمير مقدّرا حين (۷) تقول : «زيد ضرب» و «هند ضربت» وضربا وضربوا وضربن لم تكن خمسه ، لأنّ «ضرب» فى المذكّر هو «ضرب» فى المؤنث ، فلو كان الدّالّ هو الفعل لم تكن مختلفه ولم تعدّ إلّا واحدا.

فإن قلت : تاء التأنيث لازمه فى أحدهما ، فعدّت باعتباره فليس بمستقيم لأنّ تاء التأنيث لا مدخل لها فى الضمائر ، والدّليل عليه أنّ أحدا لا يعدّ ضربا وضربتا جميعا إلّا قسما واحدا ، وعلى ما ذكرت هما قسمان ، وهو فاسد.

قوله : «والحروف التى تتّصل بإيّا».

۱- الزخرف : ۴۳ / ۷۱ ، وتتمه الآيه (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ).

۲- سقط من د : «عائد». خطأ.

۳- فى د : «للمتكلم».

۴- سقط من د : «لمخاطب أو». خطأ.

۵- سقط من ط : «باب». خطأ.

۶- الزخرف : ۴۳ / ۷۱.

۷- فى د : «حتى». تحريف.

اختلف فيه النّاس فى نحو إيّاك ونحوها ، فقائل ما ذكره [الزمخشرىّ](١) ، وهم المتأخّرون ، وقيل : إنّ إيّا اسم أضيف إلى ما بعده كإضافه بعض وكلّ ، وهو مذهب المبرّد (٢) ، وقال بعضهم : إيّا اسم مضمر أضيف إلى الكاف ونحوه ، ولا يعرف اسم مضمر أضيف إلى الكاف غيره ، وهو مذهب الخليل (٣) ، ومنهم من قال : إنّه اسم ظاهر أضيف إلى الكاف ، وهو مذهب الزّجّاج (٤) ، ويشبه قول المبرّد ، ومنهم من قال : «إيّا» عمده [يعنى اعتمد عليه الضمير لتتقوّى اسميّته](٥) ، والكاف هو الضمير ، وهو مذهب الكوفيّين (٦) ، ومنهم / من يقول : إيّاك بكماله هو الضمير (٧).

والصّحيح هو المذهب الأوّل ، والدليل عليه أنّها ألفاظ اتّصلت مبنيّه بما لفظه واحد يبيّن بها من يرجع الضمير إليه ، فيجب أن تكون حروفا كالتاء فى «أنت».

وبنيت المضمرات لوجهين :

أحدهما : أنّها أشبهت الحروف فى احتياجها إلى غيرها كاحتياج الحروف إلى غيرها.

والثانى : أنّها لم يوجد فيها سبب الإعراب ، فإنّ السّبب هو اختلاف المعانى على الصيغه الواحده ، وهذه صيغتها مختلفه ، فيقوم اختلاف الصّيغ مقام الإعراب ، فلم يوجد فيها سبب الإعراب.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ومذهب الزمخشرى أنّ الحروف التى تتصل بإيّا لواحق للدلاله على أحوال المرجوع إليه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴۴.

٢- انظر مذهب المبرد وغيره فى الإنصاف : ۶٩۵

٣- ممن وافق الخليل فى هذا الرأى المازنى والأخفش ، انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٢

۴- انظر : الإنصاف : ۶٩۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴۴

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۶٩۵ - ٧٠٢ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى الضمير فى «إياك» وأخواتها.

٧- هذا قول بعض الكوفيين ، انظر الإنصاف : ۶٩۵ ، وانظر مذاهب النحويين فى إياك الجنى الدانى : ۵٣۶ - ۵٣٧.

[الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل]

«فصل : ولأنّ المتّصل أخصر» ، إلى آخره.

قال الشيخ : قد تقدّم أنّ المضمر متّصل ومنفصل ، فالمنفصل لا يصار إليه إلّا عند تعذّر المتّصل ، لأنّ المتّصل أخصر ، ويتعذّر المتّصل فى المرفوع والمنصوب ، وذلك أن يتقدّم على عامله ، فلا يمكن اتّصاله مع تقديمه ، أو يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود ، ولا يمكن اتّصاله للفصل ، أو لا يذكر له عامل لفظىّ ، فلا يمكن اتّصاله مع عدم ما يتّصل به ، ولذلك لم يقع المجرور إلّا متّصلا لتعذّر ما ذكر فيه ، لأنّه لا بدّ من التّلفّظ بالجارّ متقدّما على المجرور ، فتعذّر جميع ما تقدّم من مجوّزات الانفصال ، فوجب أن لا يكون إلّا متّصلا ، فمثال ما يتقدّم قولك : «إيّاك أكرمت» ، ومثال ما يفصل بينه وبينه قولك (١) :

.....

ما قطّر الفارس إلّا أنا

و «جاء عبد الله وأنت» ، ومثال ما لا يذكر له عامل «هو ضرب» ، و «الكريم أنت» ، وقد جاء المتّصل فى الموضع الذى تعذّر هو فيه للضروره ، وجاء المنفصل فى الموضع الذى لم يتعذّر فيه المتّصل ، فالأوّل مثل قوله (٢) :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا

أن لا يجاورنا إلّاك ديّار

والثانى مثل قوله (٣) :

إليك حتّى بلغت إيّاكا

.....

١- صدر البيت : «قد علمت سلمى وجاراتها». وقائله عمرو بن معديكرب ، وهو فى ديوانه : ١۶٧ ، والكتاب : ٢ / ٣٥٣ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٣ ، ومغنى اللبيب : ٣۴٢ ، وقطّر الفارس : صرعه صرعه شديده. اللسان (قطر).

٢- لم ينسب البيت إلى أحد ، وهو فى الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥٢ ، ومغنى اللبيب : ۴٩٢ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٢٥٣ ، والخزانه : ٢ / ۴٠٥ ، وديّار : من الأسماء المستعمله فى النفى العام.

٣- هو حميد الأرقط ، والبيت بهذه النسبه فى الكتاب : ٢ / ٣۶٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٢ ، والخزانه : ٢ / ۴٠۶ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ۴٠ ، والإنصاف : ۶٩٩.

وقوله (۱) :

.....

..... نقتل إيّانا

أورده على أنّه وضع المنفصل موضع المتّصل ، والقياس أن يقال فى مثله : «نقتل أنفسنا» ، فإذن لم يضع «إيّانا» إلّا فى موضع الأنفس ، ولكنّه نظر إلى القياس الأصلىّ المطّرح ، وهو أنّ القياس أن يقال : نقتلنا ، فكأنّه وضع إيّانا موضع ذلك الضمير.

۱- البيت بتمامه : «كأنّا يوم قرّى إ نما نقتل إيّانا». وقائله ذو الإصبع العدوانى ، وهو فى ديوانه : ۷۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۰۲ ، والخزانه : ۲ / ۴۰۶ ، ونسب فى الكتاب : ۲ / ۳۶۲ ، إلى بعض اللصوص ، ونسبه ابن جنى فى الخصائص : ۲ / ۱۹۴ ، إلى أبى بجيله ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۱۱۱ ، والإنصاف : ۶۹۹ وقرّى : موضع فى بلاد بنى الحارث ، معجم البلدان (قرّى).

[إذا اجتمع ضميران جاز أن يتصلا وأن يفصل الثانى]

[فصل : وإذا التقى ضميران فى نحو قولهم : «الدّرهم أعطيتكه»]

إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى ليس الأوّل منهما مرفوعا ، وتمثيله يرشد إليه ، وإلّا ورد عليه «ضربتك» ، فإنّهما لا يأتيان إلّا متّصلين.

قوله (١) : «جاز فى الثانى الاتّصال والانفصال».

فالاتّصال لإمكانه والانفصال لبعده ، [لأنّه مفعول](٢) ، وتشبيهه بالمتعدّى لأدائه إلى اجتماع ثلاث مضمرات فى مثل قولك : / «أعطيتكه» ، وإذا جاآ متّصلين فحكمهما (٣) ما ذكر من تقديم المتكلّم على أخويه ، وتقديم المخاطب على الغائب تقديما للأهمّ فالأهمّ ، وإذا انفصل الثانى لم تراع هذا الترتيب المذكور ، لأنّ المنفصل (٤) كالظّاهر فى الاستبداد بنفسه ، فلم يلزم فيه ما لزم فى المتّصل ، إلّا أن يكونا غائبين ، فإنّ الاختيار فى الثانى الانفصال كراهة اجتماع الألفاظ المتماثله ، وقد جاء متّصلا شاذّا فى قوله (٥) :

.....

لضغمهماها .....

واستشهد بالبيت ، ومعناه أنّ نفسه طابت لإصابه الشّدّه من أجل أنّ هذين القاصدين له بالشّدّه أصابتهما مثلها ، وفى البيت إشكال ، فإنّ الضّغم عباره عن الشّدّه ، فإذا قدّرت إضافتها إلى المفعول ، وهو الظّاهر ، وجب أن يكون ضميرها فاعلا فى المعنى ، ولا يستقيم لوجهين :

أحدهما : أنّ «ها» ليست من ضمائر الرّفع.

١- سقط من د : «قوله». خطأ. وعباره الزمخشرى هى «جاز أن يتصلا كما ترى وأن يفصل الثانى». المفصل : ١٣٠

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- العباره فى د : «وإذا جاء الثانى فى نحو : أعطيتكه متصلا فحكمهما».

۴- فى د : «المتصل». تحريف.

۵- البيت بتمامه : «وقد جعلت نفسى تطيب لضغمه لضغمهماها يقرع العظم نابها». وقائله المغلّس بن لقيط ، وهو بهذه النسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠۶ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣٣٣ ، والخزانه : ٢ / ۴١۵ ، ونسبه ابن الشجرى إلى لقيط بن مره الأسدى ، انظر أماليه : ٢ / ٢٠١ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٢ / ٣۶۵ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٨٩.

والآخر : أنّ ضمير الفاعل لا يأتى بعد ضمير المفعول أبدا.

فالوجه أنّ الضّغمه بمعنى الإصابه ، أضيف إلى الفاعل الذى هو ضمير التثنيه ، ثمّ ذكر بعد ذلك المفعول ، فكأنّه قال : لإصابه هذين الشّدّه التى عبّر عنها بالضّغمه أوّلا (۱)

قال : «والاختيار فى ضمير خبر «كان» وأخواتها الانفصال».

وإن كان الأوّل مرفوعا لأنّ خبر «كان» هو خبر المبتدأ فى المعنى ، فكما أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلّا منفصلا فكذلك خبر «كان» ،

والآخر (۲) : أنّ «كان» ضعفت عن باب الأفعال ، فقصّرت عن اتّصال ضميرين ، كما قصّرت (۳) «إنّ» وأخواتها ، ووجه ضعفها أنّ المنصوب فيها ليس مفعولا فى المعنى ، وأيضا فإنّ أكثر الناس على أنّها لا دلاله لها على الحدث (۴).

۱- من قوله : «أنّ نفسه طابت لإصابه» إلى «أوّلا» نقله البغدادى عن شرح المفصل للأندلسى ، انظر الخزانه : ۲ / ۴۱۷ ، والأندلسى متوفى سنه : ۶۶۱ ه.

۲- لعله عدّ الوجه الأول قوله : «لأن خبر كان هو المبتدأ».

۳- فى د : «ضعفت».

۴- انظر ما تقدم ورقه : ۳۰ ب من الأصل.

[استتار الضمير لازم وغير لازم]

«فصل : والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم».

إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى بقوله : اللازم أنّ الفاعل لا يكون إلّا مضمرا (١) ، ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا ، والدليل على أنّه لم يرد باللّزوم إلّا المتّصل مستكنّا كان أو بارزا أنّه مثّل بما يصحّ أن يكون فيه بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب ، لأنّك تقول : افعلا وتفعلون ، فدلّ على أنّه لم يرد المستكنّ خاصّه كما وقع فى بعض النّسخ ، والدليل على أنّه لم يرد المنفصل أنّ جميع أمثلته فى اللّازم لا (٢) يستقيم أن يكون فيها المنفصل ، وأيضا فإنّه مثّل فى غير اللّازم بالمنفصل بقوله : «ما قام إلّا هو».

وقوله : «وتفعل للمخاطب».

احتراز من / «تفعل» للغائبه ، فإنّه لا يكون لازما (٣) ، وهو يتكلّم فى اللّازم ، وإنّما لم يقع الفاعل فى هذه المواضع إلّا مضمرا من جهه أنّها ألفاظ موضوعه بقرينه لازمه للمتكلّم المخاطب ، وهو موضع المضمر ، ألا ترى أنّ المتكلّم لا يقول عن نفسه إلّا «أنا» وشبهه ، ولا يقول للمخاطب (٤) إلّا «أنت» وشبهه ، فلو وقع فى موضعها غير مضمر لاختلّ وضع باب المضمرات.

وغير اللّازم فى موضعين :

أحدهما : فى فعل الواحد الغائب وفى الصّفات ، لأنّ فعل الواحد الغائب والصّفات يكون مضمرا بقرينه تثبت وتفقد ، فإن ثبتت وجب الإضمار ، وإلّا وجب الإظهار ، ولذلك جاء الوجهان بخلاف الأفعال الأول ، فإنّ قرائنها لازمه ، فلم يقع فاعلها إلّا مضمرا ، فلذلك كان لازما ثمّه ، ولم يكن لازما ههنا.

ومن غير اللّازم (٥) ما يستكنّ فى الصّفات لما ذكرناه من أنّه كفعل الغائب باعتبار قرينه يجوز الخلوّ عنها ، فلذلك جاء فيه الوجهان ، فإذا جرت الصّفه على غير من هى له جاء ضمير الفاعل منفصلا ، ولا يكون متّصلا ، ويكون ذلك فى الأخبار والصّفات والأحوال والموصولات بالألف

١- بعدها فى ط : «متصلا» مقحمه.

٢- فى ط : «ولا». تحريف.

٣- فى ط : «لا يكون إلّا لازما». مقحمه.

۴- فى د : «المخاطب». تحريف.

۵- هذا هو الموضع الثانى ، وكان قد أشار إليه بقوله : «وفى الصفات».

والّلام ، فمثال الأخبار قولك : «هند زيد ضاربته هى» ، ومثال الصّفات : «مررت برجل ضاربه أنا» ، ومثال الأحوال : «ركبت الفرس طارده أنا» ، ومثال الموصولات بالألف والّلام : «الفرس (١) الرّاكبه هو» ، وله علّتان :

إحداهما : أنّ أسماء الفاعلين تنقص فى القوّه عن الأفعال ، فلا يلزم من تحمّل الأفعال ضمائر ما ليست جاريه عليه مع قوّتها تحمّل هذه مع ضعفها.

والثانى (٢) : أنّ الأفعال يتّصل فى أكثرها صيغ الضّمائر التى يعرف بها من هى له ، لأنّ أكثرها بارز ، وأمّا أسماء الفاعلين فلا يتّصل بها مضمر بارز ، وإنّما يكون مستترا ، فلا يلزم من تحمّل الأفعال هذه الضمائر مع وجودها بارزه فى الأكثر تحمّل أسماء الفاعلين هذه الضمائر مع عدمها.

فإن قيل : أسماء الفاعلين وإن لم تبرز ضمائرها فالحروف التى فيها تبيّن من هى له لفظا كما تبيّنه الضمائر نفسها ، فإنّك إذا قلت : ضاربان علم أنّه للمثنّى كما يعلم ب «يضربان» ، وإن اختلفت الألفان (٣) ، وكذلك «ضاربون» مثل «يضربون» ، وإذا حصلت الدلاله فلا فرق بين أن يكون ضميرا أو غير ضمير.

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّ هذا وإن وجد فى آحاد (٤) الصّور فهو مفقود / فى أكثرها ، ألا ترى أنّ «ضربت» و «ضربت» وشبههما اسم الفاعل منه ضارب ، وإن اختلفت الضّمائر ، فقد تحقّق فى كثير من الصّور الدلاله فى الأفعال دون الصّفات.

والثانى : لو سلّمنا أنّ ذلك فى كلّ الصّفات لكانت هذه الحروف فى الصّفات قرائن ، وهى فى الأفعال أنفس الضّمائر ، فلا يلزم من الاستغناء بما دلّ عليه الشّىء نفسه بوضعه الاستغناء بما دلّ عليه بقرينه ، فحصل الفرق بينهما.

١- فى ط : «زيد الفرس ...». مقحمه.

٢- لعل الصواب : «الثانيه».

٣- فى د : «الألفات». تصحيف.

۴- فى ط : «أحد». تحريف.

[ضمير الفصل وشرطه وإعرابه]

«فصل : ويتوسّط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللّفظيّه

وبعده إذا كان الخبر معرفه أو مضارعا له فى امتناع دخول حرف

التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصله المرفوعه» ،

إلى آخره.

قال رضى الله عنه : شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط ، وشرط أن يكون الخبر معرفه ، لأنّه لا يقع اللّبس إلّا إذا كان الخبر (١) معرفه ، لأنّه إذا قال : «زيد منطلق» لا يلبس بأنّه نعت ، ولم يشترط فى المبتدأ أن يكون معرفه لأنّه لا يكون إلّا معرفه ، وما يقع نكره بتأويل لا يقع خبره معرفه ، وقد قيّد (٢) الخبر بالتعريف ، فعلم أنّه مخصوص بأن يكون المبتدأ معرفه.

وقوله : «فى امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا»

إنّما عنى «أفعل من كذا» ، فلذلك مثّل به ، فعلى هذا لا يجوز أن تقول : «زيد هو غلام رجل» ، وإن كان ممتنعا دخول حرف التعريف ، والفرق بينهما أنّ «أفعل من كذا» يشبه المعرفه شبها قويّا من حيث المعنى ، حتّى إنّ معنى قولك : «أفضل من كذا» الأفضل باعتبار فضليّه معهوده ، ولذلك قام مقامه ، وليس «غلام رجل» كذلك ، فإنّه إنّما امتنع دخول حرف (٣) التعريف عليه من جهه أنّ الإضافه قد تكون للتعريف ، واللام للتعريف ، فكره الجمع بينهما بخلاف «أفضل منك».

قال (٤) : وهذه الضمائر لا تخلو إمّا أن يكون لها موضع من الإعراب أو لا ، باطل أن لا يكون لها موضع من الإعراب ، لأنّها كلّها فى التركيبات لها موضع من الإعراب ، فتعيّن أن يكون لها موضع من الإعراب ، وإذا كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون رفعا أو نصبا أو جرّا ، ولا عامل لواحد منها ، وإنّما قلنا : إنّ لها موضعا من الإعراب لأنّها مضمره ، فتجرى على قياس باب المضمرات.

أمّا النّصب والجرّ فغير مستقيم ، لأنّ لفظه لفظ المرفوع ، وأمّا / الرّفع فلا يستقيم ، لأنّ عوامل الرّفع اللّفظيّه كلّها منتفيه ، والعامل المعنوىّ لا يصحّ ، لأنّه لو كان مبتدأ لارتفع ما بعده [على

١- سقط من د : «الخبر».

٢- فى ط : «قدّم». تحريف.

٣- سقط من ط : «حرف». خطأ.

۴- فى د : «قوله». والكلام لابن الحاجب لا للزمخشرى.

الخبريّه][1] وأنت تقول : «كان زيد هو المنطلق» ، ولا يستقيم أن يكون حرفا لأنّ الحروف تلزم طريقه واحده ، وهذا يتغيّر باعتبار من هو له بالتكلّم والغيبه والخطاب والإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكام الضمائر ، فدلّ على أنّه ليس من قبيل الحروف.

وقد أجيب عن ذلك بأنّ تغيّره لا يمنع حرفيّته ، بدليل تغيّر الحرف فى أولئك ، ألا ترى أنّك تقول : أولئك [وأولئكما][2] وأولئكم ، وهو حرف باتّفاق ، وأجيب عنه بأنّ حرف الخطاب يتغيّر باعتبار المخاطب ، وهذا يتغيّر باعتبار المضمرات ، واعتذر عنه بأنّ مثله قد جاء فى إيّاه وإيّاها وإيّاك وإيّاهما فى الخطاب وغير الخطاب ، وهى حروف على المذهب الصّحيح [3] وأجيب عنه بأنّ هذه على هذا المذهب إنّما جيء بها حروفا لتبيّن صاحب المضمر الذى هو «إيّا» ، و «إيّا» [4] حرف جيء به غير مبيّن مختلف كاختلاف الضّمائر ، فليس بمعهود فى اللغه.

فالصّحيح إذن أنّها [5] ضمائر ، وموضعها على حسب ما قبلها توكيدا [6] ، فإن كان مرفوعا فهذا واضح وإن كان منصوبا كان لفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب ، ولا بعد أن يؤكّد المنصوب بالضّمائر المرفوعه بدليل قولهم : «ضربتنى أنا» و «ضربتنا نحن».

قوله : «وتدخل عليه لام الابتداء».

فيه تسامح [حيث سمّى هذه اللام بلام الابتداء][7] لأنّ الاصطلاح فى هذه اللّام أن تسمّى الفارقه ، لأنّها تفرق بين «إن» المخفّفه والنافيه ، ولكنّه سمّاها لام الابتداء وإن كانت لازمه فارقه نظرا إلى أصلها ، لأنّ أصلها الابتداء.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- انظر ما تقدم. ورقه : ۱۱۳ ب من الأصل.

۴- فى الأصل. ط : «وأما». تحريف. وما أثبت عن د.

۵- أى : ضمائر الفصل.

۶- وافق ابن الحاجب الكوفيين فى هذه المسأله ، وخالف البصريين لأنهم يرون أنّ ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب ، انظر : الكتاب : ۲ / ۳۹۰ - ۳۹۱ ، والإنصاف : ۷۰۶ - ۷۰۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۶۹ ، ومغنى اللبيب : ۵۵۰.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وتسميه أهل البصره له (۱) فصلا أقرب إلى الاصطلاح ، لأنّ الشّیء یسمّی باسم معناه (۲) فی أکثر الألفاظ ، ولمّا کان المعنی فی هذه الألفاظ الفصل کان تسمیتها فصلا أجدی (۳) من (۴) تسمیه (۵) الکوفیّین لها (۶) عمادا نظرا إلی أنّ السّامع أو المتکلّم أو هما جمیعا (۷) یعتمدان بها علی الفصل بین الصّفه والخبر ، فسمّوها باسم ما یلازمها ویؤدّی إلی معناها ، فکانت تسمیه البصریّین أظهر (۸).

ص: ۴۴۹

۱- سقط من د : «له».

۲- سقط من ط : «لأن الشیء یسمّی باسم معناه». خطأ.

۳- فی د. ط : «أولی».

۴- سقط من د : «من».

۵- فی د : «وتسمیه».

۶- فی د : «له».

۷- سقط من د : «جمیعا».

۸- انظر : أمالی ابن الشجری : ۱ / ۱۰۷ - ۱۰۸ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۷.

[ضمير الشأن (المجهول عند الكوفيين) ، شرطه وإعرابه]

«فصل : ويقدّمون قبل الجمله ضميرا يسمّى ضمير الشّأن والقصّه ، وهو المجهول عند الكوفيّين».

قال الشيخ : تسميه البصريّين أقرب ، لأنّهم سمّوه باعتبار / معناه ، لأنّ معناه الشّأن والقصّه ، والكوفيّون لا يخالفون فى أنّ معناه ذلك ، وإنّما سمّوه باسم (١) آخر ملازم [له](٢) ، وهو كونه عائدا على غير مذكور أوّلا ، ولكن على ما يفسّره (٣) ثانيا ، فتسميته باسم معناه أولى ، ولا يخالف البصريّون فى أنّه مجهول ، ولا يخالف الكوفيّون فى أنّه يفسّر بالجمله ، وإنّما وقع أوّلا (٤) لأنّه لو (٥) وقع آخرا عاد على ما تقدّم ، ولم يحتج إلى تفسير ، فيخرج عمّا نحن فيه ، ولا يكون إلّا فى الموضع الذى تقع فيه الجمله ، لأنّ شرطه أن يفسّر بالجمله [الواقعه بعده](٦) ، وإنّما وضعوه ليعظّموا القصّه المذكوره بعده ، لأنّ الشىء إذا ذكر مبهما ثمّ فسّر كان أوقع فى النفس من وقوعه مفسّرا أوّلا ، وإنّما لم يأتوا بالشّان الذى هو المظهر موضع المضمر لأنّ المضمر أبهم من المظهر (٧) ، ويكون متّصلا ومنفصلا ، فالمنفصل يجب أن يكون مرفوعا بالابتداء غائبا ، أمّا كونه غائبا فواضح ، وأمّا كونه مرفوعا فلأنّه لو كان منصوبا أو مرفوعا بغير الابتداء لم يكن بدّ من عامل ، فلو كان ثمّه (٨) عامل لوجب اتّصاله ، فيخرج عن الانفصال ، فإذن لا يكون إلّا منفصلا عند عدم العوامل ، وإذا عدمت العوامل وجب الرّفع على الابتداء ، ويكون متّصلا فى كلّ موضع كان ثمّه عامل فى الجمله ، فالعامل لا يخلو إمّا أن يكون (٩) ناصبا أو رافعا.

فإن كان ناصبا وجب أن يكون متّصلا بارزا ، أمّا اتّصاله فلتقدّم عامل اتّصل به ، وأمّا بروزه فإنّ ضمائر النّصب لا تكون إلّا بارزه ، كقولك : «إنّه زيد قائم» ، ولا يجوز فى سعه الكلام «إنّ زيد

۱- فى د : «بأمر».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «يفسر».

۴- سقط من د : «وإنّما وقع أولا».

۵- فى د : «فلو».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من د من قوله : «وإنما لم ..» إلى «المظهر». خطأ.

۸- فى ط : «له».

۹- فى د : «كان». تحريف.

قائم» (۱) لأنّه ضمير منصوب ، فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف فيحذف ، وقد جاء فى الشعر محذوفا لا مستترا ، لأنّ الحرف لا يستتر فيه ، وفرق بين المحذوف والمستتر.

وإن كان العامل رافعا وجب أن يكون مستترا ، لأنّه ضمير مرفوع غائب (۲) مفرد ، فيجب أن يكون مستترا قياسا على سائر الضمائر مثله ، فتقول : «كان زيد منطلق» ، [أى : الأمر والشّأن أو القصّه أنّه منطلق](۳) فلو أبرزته لم يجز لأنّ الضمير المستتر لا يظهر.

ويكون مؤنّثا إذا كان فى الكلام مؤنّث ، فكأنّهم قصدوا إلى المناسبه ، وإلّا فالمعنى سواء مذكّرا كان أو مؤنّثا ، قال الله تعالى : (فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ وَلكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِى فِى الصُّدُورِ) (۴۶) (۴) ، وقال : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَهً أَنْ يَعْلَمَهُ)(۵) على قراءه ابن عامر ، أمّا على قراءه الجماعه فليس من هذا الفصل أصلا ، لأنّ «آيه» خبر كان (۶) و «أن يعلمه» اسمها ، وليس أيضا من الحكم / آخرا ، وهو التأنيث ، لأنّ قراءتهم بالياء ، ولا تتحتّم قراءه ابن عامر على هذا التأويل ، بل يجوز أن يكون التأنيث لأجل «آيه» ، ويكون الخبر (۷) «لهم» لا- «أن يعلمه» لئلّا يؤدّى إلى أن يكون الاسم نكره والخبر معرفه ، ويكون «أن يعلمه» بدلا من «آيه» أو مستأنفا خبر مبتدأ محذوف على جهه التفسير [الآيه](۸) لأنّ التقدير (۹) : هو أن يعلمه ، وإنّما حمل النحويّون قراءه ابن عامر على هذا الوجه [أى : ضمير الشأن](۱۰) لما يلزمهم من تعسّف ما فى «أن يعلمه» لأنّهم فى حمله بين بعيد ومتعذّر ، أمّا

۱- انظر : الكتاب : ۳ / ۷۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۱۴.

۲- سقط من ط : «غائب» ، خطأ.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- الحج : ۲۲ / ۴۶

۵- الشعراء : ۲۶ / ۱۹۷ ، وتتمه الآيه (عُلَماءُ بَنِى إِسْرائِيلَ) ، قرأ ابن عامر «تكن» بالتاء و «آيه» بالرفع ، والباقون بالياء فى «يكن» ونصب «آيه» ، انظر الحجه فى القراءات السبع : ۲۴۴ ، والحجه للقراء السبعه : ۵ / ۳۶۹ ، والتبصره فى القراءات السبع : ۶۱۸ ، ومغنى اللبيب : ۵۰۵ - ۵۰۶.

۶- فى الأصل. ط : «خبرها». وما أثبت عن د وهو أوضح.

۷- سقط من د : «الخبر». خطأ.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى د : «والتقدير».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

المتعذّر فهو أن يكون خبرا [لكان](۱) ، وأمّا البعيد فهو أن يكون بدلا (۲) أو تفسيرا ، ومثل هذا (۳) الإبدال قليل ، والإضمار والتفسير على خلاف القياس (۴).

وقوله تعالى : (كادَ يَزِيغُ)(۵) ، إلى آخره ، لا يستقيم أن يكون من باب «قاما (۶) وقعد الزيدان» لأنّك إن جعلت «قلوب» فاعلا ل «يزيغ» وجب أن يكون فى «كاد» ضمير القلوب ، وضمير القلوب فى «كاد» وشبهه لا يكون إلّا مستترا بالتاء (۷) أو بارزا بالنون ، فكان يجب أن يكون «كادت» أو «كدن» ، وإن جعلت «قلوب» فاعلا ـ ل «كاد» كنت مؤخّرا لاسمها عن خبرها ، وهو خلاف وضعها ، فوجب أن يكون فى «كاد» ضمير الشّأن ، والجمله بعده مفسّره له (۸).

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى د : «بدا». تحريف.

۳- فى د : «هذه». تحريف.

۴- انظر مغنى البيب : ۵۰۵ - ۵۰۶.

۵- التوبه : ۹ / ۱۱۷ ، والآيه (لَقَدْ تابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهاجِرِينَ وَالْأَنْصارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي ساعَهِ الْعُسْرَهِ مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُفٌ رَحِيمٌ) (۱۱۷).

۶- فى ط : «قام». تحريف.

۷- سقط من د : «بالتاء». خطأ.

۸- انظر : إعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۲۳۹.

[مذهب البصريين والكوفيين فى « ربّه رجلا »]

«فصل : والضمير فى قولهم : «ربّه رجلا» إلى آخره.

قال الشيخ : اختلف النّاس فى هذا الضمير ، فالبصريّون يفردونه فى جميع وجوهه ، فيقولون : ربّه رجلا وربّه امرأه [وربّه رجالا وربّه نساء][(١)] والكوفيّون يقولون : ربّه رجلا- وربّها امرأه وربّهم رجالا- وربّهنّ نساء ، ومذهب أهل البصره هو الجارى على القياس ، لأنّه مضمر مبهم ، فيجب أن يتّحد فى جميع وجوهه قياسا على الضمير فى «نعم» [(٢)].

وبيان أنّه مبهم هو أنّ وضع «ربّ» ألّا [(٣)] تدخل إلّا على النّكرات ، فوجب أن يكون هذا الضمير مبهما ، لئلّا يؤدى إلى فوات وضعها ، وإذا وجب أن يكون مبهما وجب أن يكون مفردا على ما تقرّر فى «نعم».

والكوفيّون إمّا أن يقولوا : ليس بمبهم فيخالفوا وضع «ربّ» ، وإمّا أن يقولوا : هو مبهم ، فيخالفوا وضع المبهمات ، فإذن المذهب ما صار إليه البصريّون ، وإنّما لم يوصف لأمرين :

أحدهما : أنّ الصّفه إنّما تكون بعد معرفه الذّات ، والذّات [هنا][(٤)] مبهمه ، فوجب تفسيرها بما يدلّ عليها ، ثمّ تكون الصّفه لذلك التفسير ، فيحصل المقصود من الصّفه بوصف التفسير.

والثانى : / أنّه لمّا كان صورته صوره الضمائر حمل على الضّمائر فى أنّها لا توصف ، وإن لم يكن فيه عين المانع من الصّفه فى المضمر ، لأنّ الشّىء قد يحمل على غيره لشبه غير المعنى الذى كان من أجله الحكم الأصلىّ ، ومثاله أنّ العرب تقول : أكرم ، وأصله أؤكرم ، هذا معلوم ، وعلّته واضحه ، فحذفوا الهمزه الثانيه كراهه اجتماع الهمزتين ، [فالحكم حذف الهمزه الثانيه ، والعلّه اجتماع الهمزتين][(٥)] ، ثمّ أجروا «تكرم» و «يكرم» و «نكرم» مجرى «أكرم» فى ذلك الحكم ، وهو حذف الهمزه ، وإن لم تكن فيه العلّه ، وهو اجتماع الهمزتين ، ولكنّهم أجروه [(٦)] مجراه لشبه آخر ، وهو كونه فعلا مضارعا مثله.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- انظر : أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٨۴ ، ومغنى اللبيب : ۵۴۴

٣- فى د : «لا». تحريف.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «أجروا». تحريف.

[مذهب سيبويه والأخفش فى الضمير الواقع بعد لولا وعسى]

«فصل : وإذا كنى عن الاسم الواقع بعد لو لا وعسى».

إلى آخره.

قال الشيخ : القياس أن تأتى الضمائر (۱) فيهما على قياس الضمائر ، وهو أن يقع بعد «لو لا» الضمير المنفصل المرفوع ، وبعد «عسى» الضمير المتّصل المرفوع ، وقد روى الثّقات عن العرب وقوع صور الضمائر المجروره بعد «لو لا» ، وصور الضمائر المنصوبه بعد «عسى» ، واختلف فى توجيه هذا المذهب القليل عن العرب.

فقال سيبويه (۲) : الضمائر بعد «لو لا» مجروره ، وبعد «عسى» منصوبه ، و «لو لا» مع المضمر فى هذه اللغه الضعيفه حرف جرّ ، و «عسى» مع المضمر فى هذه اللغه أيضا حرف نصب [بمعنى لعلّ](۳).

وقال الأخفش (۴) : «لو لا» و «عسى» على ما كانا عليه ، والضمير (۵) بعد «لو لا» وإن كان صورته صوره المجرور (۶) فى موضع (۷) رفع ، إلّا أنّه حمل المرفوع على المجرور ، والضمير بعد «عسى» فى موضع رفع ، إلّا أنّه حمل المرفوع على المنصوب.

وحجّه سيبويه أنّه يقول : هذه المسائل إمّا أن يكون التغيير فيها فى الكلمه الواقعه قبلها (۸) أو فيها (۹) نفسها ، باطل أن يكون التغيير فيها نفسها ، فوجب أن يكون التغيير فيما قبلها (۱۰) ، وبيان أنّه لا ينبغى أن

۱- فى د : «بالضمائر».

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۳۷۳ - ۳۷۵

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الكتاب : ۲ / ۳۷۵.

۴- انظر قول سيبويه والأخفش فى هذه المسأله فى كامل المبرد : ۳ / ۳۴۵ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۱۲ ، ومغنى اللبيب : ۴۹۲ وعقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۶۸۷ - ۶۹۵ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى موضع الضمير بعد لو لا ، ومذهب الكوفيين أنّ الياء والكاف فى لولاى ولولاك فى موضع رفع وإليه ذهب الأخفش ، ومذهب البصريين أنّ الياء والكاف فى موضع جر بلو لا.

۵- فى ط : «عليه فى المضمر». تحريف.

۶- فى الأصل. ط : «الجر» وما أثبت عن د.

۷- فى د : «المجرور إلّا أنّه فى موضع».

۸- أى قبل الضمائر ، وهو عسى ولو لا.

۹- أى فى الضمائر.

۱۰- فى د : «فيما قبلها لا فيها».

يكون التغيير فيها نفسها أنّا إذا جعلناها متغيّره كانت تغييرات كثيره تبلغ إلى اثنى عشر تغييرا ، وإذا جعلنا التغيير فيما قبلها (١) كان تغييرا واحدا تقديريّا ، وذكر (٢) «لدن» تأنيسا (٣) بتغيير العامل.

وحجّه الأخفش أنّه يقول : الأولى أن يكون التغيير فيها (٤) ، لأنّ تغيير ما قبلها لا يعرف إلّا فى مثل «لدن» ، وتغييرها نفسها لا يكاد ينحصر ، كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات [ك «مررت بك أنت»](٥) ، ووقوع المرفوع موقع المجرور فى قولهم : «ما أنا كأنت» ، ووقوع المنصوب (٦) وعلامه نصبه الكسره [ك «رأيت مسلمات»](٧) ، ووقوع المخفوض وعلامه / خفضه الفتحه [فى ما لم ينصرف](٨) ، فكان تقدير ما كثرت أمثاله فى كلام العرب أولى من تقدير ما لم تكثر.

وليس ما ذهب إليه الأخفش بقوىّ ، أمّا قياسه على «ما أنا كأنت» فضعيف لقلّه استعماله وشذوذه ، بخلاف ما حمل عليه سيبويه ، فإنّه كثير ، وأمّا وقوع المرفوع موقع المجرور فى قولهم (٩) : «مررت بك أنت» فضعيف لأمرين :

أحدهما : أنّه لم يقع موقع ضمير آخر ، إذ لا ضمير منفصل للمجرور (١٠).

والآخر : أنّه موضع ضروره ، إذ لا يمكن إلّا كذلك.

وأمّا وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرّقوا بين التأكيد وبين البدل فإذا قالوا : «ضربته إيّاه» كان بدلا (١١) ، وإذا قالوا : «ضربته هو» كان تأكيدا ، فصار إنّما وقع هذا الموقع ضروره للفرق بين البدل والتأكيد ، فبقى قول سيبويه سالما.

١- أى فى لو لا وعسى.

٢- أى : سيبويه ، انظر الكتاب : ٢ / ٣٧٥

٣- فى ط : «ثانيا». تحريف.

۴- أى فى الضمائر التى بعد لو لا وعسى.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- بعدها فى د : «نحو ؛ رأيتك أنت».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى د : «قولك».

١٠- فى الأصل. ط : «للجر». وما أثبت عن د.

١١- انظر ما تقدم ورقه : ١١١ أمن الأصل.

[حكم اتصال الحروف بنون الوقايه قبل ياء المتكلم]

«فصل : وتعمد ياء المتكلّم إذا اتّصلت بالفعل بنون قبلها صونا له من أخى الجرّ».

أقول : الحروف المحموله على الفعل فى دخول نون الوقايه عليها تنقسم إلى ثلاثه أقسام ، قسم يستوى فيه الأمران [يعنى الحذف والإثبات](۱) ، وهو كلّ كلمه كان فى آخرها حرف مشدّد ، وهى إنّ وكأنّ ولكنّ وأنّ ، أمّا علّه الإثبات فلشبهها بالفعل ، وأمّا علّه الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل.

وأمّا الموضع الذى الحذف فيه أولى فهو «لعلّ» ، وعلّته تنزّل اللّام منزله النون فى قرب مخرجها مع لام أخرى قبل العين ، فلمّا كثرت المتماثلات مع المتقاربات كان الحذف أولى (۲) ، وعلّه أخرى ، وهو كون الحرف على أربعه أحرف بخلاف «إنّ» ، فإنّه على ثلاثه أحرف ، فلمّا طال هذا بالنّون كان الحذف أحسن ، ولمّا لم تطل «إنّ» بالحروف استوى فيها الأمران.

وإن أوردت «لكنّ» و «كأنّ» فالجواب : أنّ «كأنّ» هى كاف التشبيه دخلت على «أنّ» فبقيت «أنّ» على أصليّتها فى استواء الأمرين.

وأمّا «لكنّ» فأصلها لكن إنّ فحذفت (۳) [الهمزه من «إنّ» فبقيت ثلاث نونات ، الأوليان ساكنتان ، فحذفت الأولى من السّاكنين (۴) ، بقى لكنّ](۵) ، والدليل عليه قوله (۶) :

.....

ولكنّنى من حبّها لعميد

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- انظر : الكتاب : ۲ / ۳۶۹ ، والمقتضب : ۱ / ۲۵۰.

۳- فى الأصل. ط «فخففت». وما أثبت عن د.

۴- نسب ابن هشام هذا القول فى أصل لكنّ إلى الفراء ، انظر : مغنى اللبيب : ۳۲۲ - ۳۲۳ ، ولكن الفراء صرّح بأن أصل لكنّ إنّ زيدت عليها لام وكاف فصارتا حرفا واحدا ، انظر معانى القرآن للفراء : ۱ / ۴۶۵ ، ونسب ابن الأنبارى ما قاله الفراء إلى الكوفيين ، انظر الإنصاف : ۲۰۹.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- لم يعرف قائل لهذا الشطر ولا تتمه ، ونسب ابن يعيش إنشاده إلى حميد بن يحيى ، وانفرد ابن عقيل فى إنشاد صدر له وهو «يلومونى فى حبّ ليلى عواذلى» ، انظر شرح ابن عقيل : ۱ / ۳۶۳ ، وورد هذا الشطر بلا نسبه فى : معانى القرآن للفراء : ۱ / ۴۶۵ ، والإنصاف : ۲۰۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۶۴ ، ومغنى اللبيب : ۲۵۷ ، ۳۲۳ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۲۴۷ ، والخزانه : ۴ / ۳۴۳ ، ورجل عميد : هدّه العشق.

والّلام لا تدخل إلّا مع «إنّ» ، فبقيت بعد تخفيفها بالنّقل والإدغام على ما كانت عليه فى جواز الإثبات والحذف على السّواء (١).

وإن أوردت «لكنّ» على العلّه الأولى فالجواب أنّ هذه كلمتان كما قلنا ههنا.

وأمّا الموضع الذى الأحسن فيه الإثبات فهو «ليت» ، وعلّته أنّه (٢) مشبّه بالفعل ، ولم (٣) يعرض مانع من الإثبات ، وقد جاء حذفها شاذا [فى قوله (٤) :

كمنيه جابر إذ قال ليتى

أصادفه وأفقد بعض مالى](٥)

نظرا إلى أنّها ليست بفعل ، وقد فعلوا ذلك فى الكلمات المبنيّات على السكون عند إدخالها على [ياء](٦) المتكلّم صونا لها من الكسره ، وإذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحرّك والإعراب / عن الكسر فلأن يصونوا الحرف المبنىّ على السكون عن الكسر من باب الأولى ، فيقولون : منّى وعنّى إلى آخر ما ذكروه ، ويقولون : «حسبى» لأنّه ليس مبنيّا ، وهو بمثابه قولك : «ثوبى» ، وقالوا : «قدى» (٧) شاذّ ، تشبيها له بحسبى ، لأنّه بمعناه ، ولم يفعلوا ذلك فى إلىّ وعلىّ ولدىّ لأنّها تقلب الألف فيها ياء ، فتجتمع مع ياء المتكلّم ، فتدغم وهى ساكنه ، فقد أمنت فيه الكسره ، فلا حاجه إلى النون.

١- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ٢٠٨ - ٢١٨ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى القول فى زياده لام الابتداء فى خبر لكنّ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩.

٢- سقط من ط : «أنّه».

٣- فى د : «ولا».

۴- هو زيد الخيل ، والبيت فى ديوانه : ١٣٧ ، والكتاب : ٢ / ٣٧٠ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣۴۶ ، والخزانه : ٢ / ۴۴۶ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ١ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٠

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- وردت هذه الكلمه فى بيت من الرجز وهو : «قدنى من نصر الخبيبين قدى» ونسبه القالى والعينى والبغدادى إلى حميد بن مالك الأرقط ، انظر : أمالى القالى : ٢ / ١٧ ، والمقاصد : ١ / ٣٥٧ ، والخزانه : ٢ / ۴۴٩ ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ٣ / ١٢۴ إلى أبى بحدله ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٢ / ٣٧١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ١۴ ، ٢ / ١۴٢ ، والخبيبين مثنى خبيب وهو مصغر خب ، وخبيب هو ابن عبد الله بن الزبير ، وكان عبد الله يكنى أبا خبيب.

أسماء الإشاره

قال الشيخ : هى كلّ اسم وضع لمشار إليه ، ومدلولاتها باعتبار التقسيم العقلىّ ستّه ، لأنّ المشار إليه لا يخلو من أن يكون مفردا أو مثّنى أو مجموعا ، وكلّ واحد منها لا يخلو من أن يكون مذكّرا أو مؤنّثا ، إلّا أنّهم وضعوا للاثنين منها لفظا مشتركا ، و «هؤلاء» للجماعه المذكّرين (۱) والمؤنّثين بقى أربعه ، وضعوا لواحد منها ألفاظا مترادفه ، وهو الواحد المؤنّث ، وألفاظه ذى وتا وتى وته وذه ، بقيت ثلاثه ، وضعوا لكلّ واحد لفظا نصّا ، وهو ذا للواحد المذكّر ، وذان للاثنين المذكّرين ، وتان للاثنين المؤنّثين.

وهى مبنيّه كلّها عند المحقّقين (۲) لاحتياجها إلى معنى الإشاره كاحتياج المضمر إلى التكلّم والخطاب وتقدّم الذّكر (۳).

وقال بعض النّاس : إنّ المثّنى معرب ، وذلك أنّه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل ، فوجب أن يكون معربا قياسا على سائر المبنيّات ، وأجيب عن ذلك بأوجه :

أحدها : أنّ الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلّها ، فوجب الحكم عليها كلّها بالبناء ، وتأويل هذا مشكل (۴) ، ووجهه أن تقول : لو كانت على قياس المثّنى لوجب أن تكون ألفها منقلبه كما تقلب ألف عصا ورحى ، ولمّا لم تقلب دلّ على أنّها صيغه موضوعه للمشار المرفوع تاره (۵) والمنصوب أخرى ، كما وضعوا «إيّاك» للمنصوب فى المضمرات و «أنت» للمرفوع ، ولكن (۶) لمّا كان ثمّه تغيير لجميع الصيغه وضح أمره ، ولمّا كان ههنا تغيير لبعض الصيغه أشكل أمره ، ولا فرق فى التحقيق فى تغيير الصيغه بين أن يكون تغييرا للجميع أو تغييرا للبعض.

الوجه الآخر : أنّه تشدّد نونها ، ولو (۷) كانت نون التثنيه لم تشدّد نونها ، إذ لا يجوز أن

۱- فى ط : «المذكورين». تحريف.

۲- انظر ما تقدم ورقه : ۱۹ أمن الأصل.

۳- من قوله : «وهى مبنيه» إلى «الذكر» نقل فى هامش شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۴- فى د : «المشكل». تحريف ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۹ أمن الأصل.

۵- سقط من ط : «تاره».

۶- فى د : «ولكنه».

۷- فى ط : «نونها حكما لو».

تقول (۱) فی «رجلان» (۲) : رجلانّ بالتشدید ، وهذا کلّه علی لغه من قال : «هذان» فی الرفع و «هذین» فی النصب والجرّ ، وأمّا من قال : «هذان» فی الأحوال الثلاثه کلّها فلا إشکال فی أنّه مبنیّ (۳).

وإنّما لم یحدّ (۴) أسماء الإشاره استغناء عنه / باسمها ، فإنّ الإشاره هی التی تمیّزه من (۵) غیره.

قوله : «ویلحق حرف (۶) الخطاب بأواخرها».

أقول : [یرید به](۷) کاف الخطاب لغیر من تشیر إلیه ، وتغییرها علی حسب من یخاطب ، وألفاظها خمسه ، وقد تقدّم أنّ ألفاظ الإشاره خمسه ، فتکون خمسه وعشرین لفظا ، تقول فی ذلک : ذاک (۸) ذاک ذاکما ذاکم ذاکنّ ، فهذه خمسه مع «ذا» إذا کان المشار إلیه مفردا مذکّرا ، وتجری مع البواقی علی هذا المثال [تاک تاک تاکما تاکم تاکنّ ، ذانک ذانک ذانکما ذانکم ذانکنّ ، تانک تانک تانکما تانکم تانکنّ ، أولئک أولئک أولئکما أولئکم اولئکنّ ، ویستوی (۹) فیه المذکّر والمؤنّث ، والله أعلم](۱۰).

۱- فی د : «یقال».

۲- سقط من د : «فی رجلان».

۳- لخص الرضی هذین الوجهین عن شرح المفصل لابن الحاجب ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۹

۴- أی : الزمخشری.

۵- فی الأصل. د. ط : «عن». تحریف. «مزت بعضه من بعض ... وقد أماز بعضه من بعض». اللسان (میز).

۶- فی المفصل : ۱۴۱ «کاف» ، وفی شرح المفصل لابن یعیش : ۳ / ۱۳۴ : «حرف».

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی ط : «تقول : من ذاک».

۹- لعل الأصح : «وهؤلاء یستوی .....».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الموصولات

[علّه بنائها ، حدّ الموصول]

قال صاحب الكتاب : «الذى للمذكّر».

قال الشيخ : الموصولات من جمله المبنيّات ، وعلّه بنائها واضح ، وهو احتياجها إلى ما يكملها كاحتياج الحرف إلى متعلّقه ، والكلام فى المثنّى فيمن قال : اللّذان واللّذين واللّتان واللّتين فى اللغه الفصيحه كالكلام فى هذين وهذان فى الإعراب والبناء (۱) ، وكذلك الكلام فى الذين فيمن قال : اللّذون والذين ، وهى اللّغه القليله (۲).

ثمّ ذكر اللّغات ثمّ عدّد ذكر الموصولات من حيث الجمله ، ثمّ ذكرها مفصّله ، وابتدأ بالذى لأنّها أصل لكثره استعالها.

ثمّ ذكر الموصول من حيث الجمله (۳) فقال : «وهو ما لا بدّ له فى تمامه اسما من جمله ومن ضمير فيها» (۴).

كان (۵) ينبغى أن يكون أوّلا ، لأنّه حدّ الموصول ، والتفصيل ينبغى أن يكون بعده ، وإنما احتاج إلى جمله لأنه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجمله المقدره نكره معرفه ، فهو فى الجمله بمثابه الألف واللام مع المفرد ، فثبت أنّه لا بد له من جمله ، وإنما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصّل ربطا بينه وبينه.

۱- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۹ أمن الأصل.

۲- هى لغه هذيل ، انظر : أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۰۷

۳- سقط من د : «من حيث الجمله».

۴- فى الأصل. ط : «فهذا». وتصرف ابن الحاجب فى نص المفصل ، قال الزمخشرى : «والموصول لا بد له فى تمامه اسما من جمله تردفه من الجمل التى تقع صفات ومن ضمير فيها». المفصل : ۱۴۲.

۵- سقط من ط : «كان».

ثمّ قال :

«واسم الفاعل فی «الضارب» فی معنی الفعل» إلی آخره

أورده اعتراضا علی قوله : «لا بـدّ له من جمله» ، والضارب لیس مع الألف واللّام جمله ، فأجاب بأنّه فی معنی الجمله ، وإنّما وقع مفردا لإراده المشاکله بین هـذه الألف واللّام والألف واللّام التی للتعریف فی قولک : الرجل ، فسبکوا من الجمله اسم فاعل لیوفّروا علی الألف واللّام ما یقتضیه من المفرد والمعنی علی (۱) ما کان علیه ، فکان فیه وفاء بالغرضین.

وقوله : «وقد یحذف الرّاجع کما ذکرنا»

یعنی فی فضل ، وحذف المفعول به کثیر ، لأنّه ذکر ثمّه أنّ الضمیر المفعول العائد علی الموصول یجوز حذفه کقوله تعالی : (اللهُ یَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ یَشاءُ وَیَقْدِرُ)(۲) ، أمّا إذا لم یکن مفعولا / فحذفه (۳) ضعیف ، وإنّما ضعف إذا لم یکن مفعولا لأنّه یکون أحد جزأی الجمله فی غیر الجرّ ، وفی الجرّ یلزم من حذفه حذف الجارّ ، فیؤدّی إلی الاختلال أو الحذف الکثیر (۴) بخلاف المفعول ، فإنّه فضله مفرد.

قوله : «وحقّ الجمله التی یوصل بها أن تکون معلومه للمخاطب».

هذا قیاس الصّفات کلّها ، لأنّ الصّفه لم یؤت بها لیعلم المخاطب بشیء یجهله بخلاف الأخبار ، وقد تعیّن (۵) أنّ الذی تجعله صفه فلا بدّ أن یکون معلوما کالصّفات کلّها.

ثمّ قال : «وحذفوه رأسا (۶) ، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به ، وهو لام التعریف».

فیه نظر ، لأنّ «الذی» بکمالها للتعریف ، لا أنّ الألف واللّام (۷) علی انفرادها للتعریف ، وقد

۱- سقط من د : «علی».

۲- الرعد : ۱۳ / ۲۶.

۳- فی د : «محذوفه». تحریف.

۴- فی ط : «والحذف أکثر». تحریف.

۵- فی د. ط : «تبیّن».

۶- بعدها فی د : «أی الموصول». والعباره لیست فی المفصل : ۱۴۳ ، ولا فی شرحه لابن یعیش : ۳ / ۱۵۴ ، وفی المفصل : «ثم حذفوه».

۷- فی ط : «لأن الألف واللام». تحریف.

صرّح بذلك فى قوله : «والذى وضع وصله» ، فكيف تكون «الذى» بكمالها وصله (١) للتعريف ، وتكون الألف واللّام وحدها للتعريف؟ وإنّما جاء الوهم من أنّ هذا الاسم يفيد التعريف كما تفيده الألف واللّام ، وحكم ألفها (٢) حكم ألف ولام التعريف ، وعند حذف الذال تسبك بالجمله (٣) فتصير مفردا (۴) ، فلمّا حكم بحذف الذّال منها رآها ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف ، والدّاخله عليه اسم مفرد كالدّاخل عليه حرف التعريف حكم بأنّه حرف التعريف.

والأولى أن يقال : الألف واللّام فى قولك : «الضارب» حرف للتعريف بمعنى الذى (۵) ، لا أنّه كان «الذى» فحذف ذاله وياؤه ، وبقى حرف تعريفه (۶) ، لأنّ «الذى» بكماله لا ينفصل ، بل بجملته للتعريف (٧).

وقوله مستشهدا بقوله تعالى : (وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خاضُوا)(٨) ، إن جعل الضمير الفاعل عائدا على «الذى» فهو كما ذكره من أنّ «الذى» بمعنى «الذين» (٩) ، ويكون المعنى : وخضتم مشبهين الذين خاضوا ، أو خوضا مثل خوض الذين خاضوا (١٠) ، فيكون على هذا (١١) التقدير مصدرا ، وعلى التقدير الأوّل حالا ، وإن جعلنا الضمير العائد على «الذى» ضمير مفعول محذوف وجب أن يكون «الذى» على بابه ، [ولا يكون بمعنى الذين](١٢) ، ويكون التقدير وخضتم خوضا مثل الخوض الذى خاضوه ، فيكون مصدرا لا غير.

١- سقط من د : «وصله». خطأ.

٢- فى د : «الذى». تحريف.

٣- فى ط : «الجمله». تحريف.

۴- فى د : «معرفه».

۵- بعدها فى د : «ضرب».

۶- فى د : «تعريف».

٧- ذهب الأخفش والمازنى فى أحد قوليه إلى أنّ الألف واللام فى نحو «الضارب» حرف تعريف ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠٠ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٧ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧.

٨- التوبه : ٩ / ۶٩.

٩- إن لم يقصد بالذى مخصص جاز أن يعبّر به عن جمع ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩١ - ١٩٢.

١٠- انظر : أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٨.

١١- فى د : «فيكون بهذا».

١٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «ومجال الذى فى باب الإخبار أوسع من مجال اللّام التى بمعناه».

قال الشيخ : فائده الإخبار فى هذا الباب أن تعلم إذا علمت نسبه حكم إلى مبهم أو منسوبا نسب إليه حكم مبهم كيف تخبر عنه / بالاسم الذى تقصد به تبيين ذلك المبهم ، فيجب أن تصدّر الجمله بالذى وما شاكلها ، لأنّه مبهم عندك لم تعلم غير نسبته أو منسوبه المذكور فى الصّله ، فيصير الجميع [يعنى الموصول مع صلته](١) ، ويجب أن يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع إلى الذى ، ولا بدّ منه لأنّك فى المعنى إنّما ذكرت الجمله منسوبه إلى مبهم نسب إليه أو نسب هو (٢) لتعرّفه ، ولو لم يذكر المخبر عنه (٣) لبقى النسبه إلى غير منسوب أو المنسوب من غير نسبه ، فيختلّ المقصود.

ولهذا (٤) المعنى احتاج الموصول إلى صله لأنّ وضعه لأن تصير الجمله معه (٥) بهذه المثابه المذكوره ، فإذا عرفت المقصود من وضع الباب فى المعنى ، فإنّما قالوا فيه : إخبار عن الاسم الذى تذكره آخرا من جهه أنّه أوضح من الأوّل لما ذكرناه من إبهام الأوّل ، وهو هو فى المعنى ، فنسب الخبر إلى ما هو الأوضح لمّا كانا لشىء واحد ، فكان القياس أن يقال : كيف تخبر بكذا؟ وإنّما جرى ما ذكرت لك من أنّه يكون أوّلا مبهما ، وهو فى المعنى ، زيد مثلا ، فيقال : كيف تخبر عن هذا الذى هو (٦) زيد ، ثمّ كثر حتّى قالوا (٧) : كيف تخبر عن زيد.

وذكر صاحب الكتاب الطريق فى الإخبار متضمّنا ذكر الموانع فقال : «أن تصدّر الجمله بالموصول» ، فعلم أنّ كلّ موضع لا يصلح أن يتصدّر (٨) الموصول فيه لا يصحّ الإخبار عنه (٩) ، ثمّ قال : «فتزحلق الاسم إلى عجزها» ، فعلم (١٠) أنّ كلّ ما لا يصحّ تأخيره لا يصحّ فيه الإخبار ، ثمّ

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من د : «هو».

٣- فى الأصل. ط : «ولو لم يذكره». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۴- فى د : «بهذا».

۵- سقط من ط : «معه».

۶- فى د : «ضرب». تحريف.

٧- فى الأصل : «زيد أى قالوا». وما أثبت عن د. ط.

٨- سقط من د : «أن يتصدر». خطأ.

٩- فى د : «ثمه».

١٠- فى د : «يعلم».

قال : «واضعا مكانه ضميرا عائدا إلى الموصول» ، فعلم أنّ ما لا يصحّ إضماره ، ولا يصحّ وضع الضمير مكانه (۱) لا يصحّ الإخبار به ، فامتنع الإخبار عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيره وامتناع تقديم «الذى» عليه ، وامتنع الإخبار عن كلّ ضمير يعود على المبتدأ ، لأنّك تؤخّره وتجعل مكانه عائدا إلى الموصول ، فيبقى المبتدأ بلا عائد ، فتعذّر تأخيره فى المعنى.

وقوله : «لأنّها إذا عادت إلى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد».

فيه إيهام أنّه لو كان [ثمّه](۲) ضميران لصحّ ، لأنّ المبتدأ لا يحتاج إلّا إلى ضمير واحد ، كقولك : «زيد فى داره أخوه» ، فالمبتدأ يحتاج إلى ضمير منهما ، ولو أخبرت عن الآخر لم يصحّ ، وإنّما لم يصحّ لأنّ الغرض [من الإخبار](۳) أن يذكر (۴) أوّلا مبهما فى الجزء المخبر عنه ، ثمّ بعد ذلك يذكر الجزء الآخر ليفيد بالتركيب والنسبه فائده ، وأنت ههنا إذا أخبرت لم تخبر إلّا بضمير آخر يعود على زيد ، وزيد مذكور فى الجزء الأوّل ، فلم تذكر شيئا فيه فائده ، فامتنع (۵) لعدم الفائده المقصوده بالإخبار ، فهو داخل فى القيد الأوّل.

وقوله : «وتزحلق الاسم إلى عجزها» ، وهذا لا يتزحلق لأنّه يكون خبرا بغير فائده.

قوله : «و «ما» إذا كانت اسما على أربعه أوجه ، موصوله / كما ذكر ، وموصوفه».

أقول : فإذا كانت موصوله تكون (۶) للموصوف والصفه جميعا بخلاف الذى ، فإنّ الموصوف مقدّر معها ، فلذلك تقول فى قولك : «أعجبنى ما صنعت» : معناه : أعجبنى الشىء الذى صنعت ، فتفسّرها بالشىء والذى جميعا ، فهذا يدلّك على أنّها للموصوف والصفه جميعا.

«وموصوفه فى قوله (۷) :

۱- سقط من د : «ولا يصح وضع ضمير مكانه». خطأ.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د. ط : «يكون».

۵- مبهمه فى د.

۶- فى ط : «موصوله لم تكن للصفه وحدها بل تكون ...».

۷- هو أميه بن أبى الصلت ، والبيت فى ديوانه : ۴۴۴ ، والكتاب : ۲ / ۱۰۸ - ۱۰۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۳ ، وذكر العينى نسبته إلى أميه بن أبى الصلت وغيره انظر : المقاصد : ۱ / ۴۸۴ ، وذكر البغدادى أنّ المشهور فى هذا البيت أنّه لأميه بن أبى الصلت ، وأنه فى شعر جماعه ، انظر الخزانه : ۲ / ۵۴۱ - ۵۴۳. وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۳۱۵ ، والمقتضب : ۱ / ۴۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۷ - ۲۳۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۱۵ ، ۳ / ۱۷۶. وجاء قبل البيت الشاهد فى د

البيت التالى : «لا تضيقنّ بالأمور فقد يكـ شف غمّاؤها بغير احتيال» وورد البيتان متتاليين فى شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۳ ، والخزانه : ۲ / ۵۴۴ ، ولم أجد الأول منهما فى ديوان أميه.

ربّما تكره النّفوس من الأم

ر له فرجه كحلّ العقال»

فحكم على كونها نكره بدخول «ربّ» عليها ، وحكم بالجمله صفه على قياس نكره «ربّ» من أنّها موضوعه لتقليل نوع من جنس ، فلا بدّ من أن يكون الجنس موصوفا حتّى تحصل النّوعيّه (۱) ، [وفيه نظر ، لأنّه لا فرق بين قولك : «ربّ حيوان صهّال» و «ربّ فرس»](۲).

وقد قيل : إنّ «ما» ههنا مهيّئه ، هيّأت وقوع الجمل بعد «ربّ» (۳) ، مثلها فى قولك : «ربّما قام زيد» و «ربّما زيد فى الدار» ، فلا يكون فيه استدلال [على أنّها نكره موصوفه](۴).

وتكون «ما» حرفا [كافّا لصحّه دخول «ربّ» على الفعل](۵) ، وتخرج عن الاستدلال بكونها نكره (۶) على ذلك ، وسيأتى ذكر ذلك فى موضعه إن شاء الله ، وكان الأوّل أولى ، [أى : كونها موصوفه لعود الضمير إليها فى «تكرهه» ، والحرف لا يرجع إليه الضمير و](۷) لأنّ الضمير العائد على الموصوف حذفه سائغ ، و «من الأمر» تبيين له ، وإذا جعلت «ما» مهيّئه كان قوله «من الأمر» واقعا موقع المفعول ، تقديره : تكره النفوس شيئا من الأمر ، وحذف الموصوف وإبقاء

۱- من قوله : «فحكم على كونها» إلى «النوعيه» نقله البغدادى دون عزو ، انظر الخزانه : ۲ / ۵۴۱

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- ممّن قال بهذا ابن يعيش وأبو حيان وابن هشام ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۳۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۶۳ ، ومغنى اللبيب : ۳۲۸.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى الأصل. ط : «بها». مكان «بكونها نكره». وما أثبت عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الصّفه جارّا ومجرورا فی موضعه قلیل (۱).

«ونکره فی معنی شیء من غیر صله ولا صفه ، کقوله تعالی : (فَنِعِمَّا هِیَ)(۲)».

لأنّ «ما» ههنا تمییز للضمیر فی «نعم» ، والمضمر بعده هو المخصوص بالمدح ، فوجب أن یکون مستقلا ، وکذلک «ما» فی التعجّب علی مذهب سیبویه ، لأنّها عنده فی معنی (۳) «شیء أحسن زیدا» (۴) ، وسیأتی ذکر ذلک فی بابه ، وعند المبرّد موصوله بمعنی الذی (۵).

وقوله : «ومضمّنه معنی حرف الاستفهام ، کقوله تعالی : (وَما تِلْکَ بِیَمِینِکَ یا مُوسی) (۱۷) (۶) ، أو الجزاء (۷)».

وهو ظاهر کقوله تعالی : (وَما بِکُمْ مِنْ نِعْمَهٍ فَمِنَ اللهِ)(۸).

«وهی فی وجوهها مبهمه تقع علی کلّ شیء».

یعنی أنّها لا تختصّ بما لا یعقل عند الإبهام ، فلذلک تقول لشبح [تراه](۹) : کما ذکر (۱۰).

«وقد جاء : «سبحان ما سخّر کنّ لنا» (۱۱)» ، إلی آخره.

۱- من قوله : «لأنّ الضمیر» إلی «قلیل» نقله البغدادی فی الخزانه : ۲ / ۵۴۱ ، عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۲- البقره : ۲ / ۲۷۱ ، والآیه : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِیَ).

۳- سقط من ط : «فی معنی». خطأ.

۴- انظر الکتاب : ۱ / ۷۲

۵- الأخفش هو الذی أجاز أن تکون «ما» التعجبیه موصوله مع تجویزه أن تکون نکره تامه بمعنی شیء ، وردّ المبرّد القول بأن ما التعجبیه موصوله وضعّفه ، انظر حاشیه الکتاب : ۱ / ۷۳ ، والمقتضب ۴ / ۱۷۷ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۲۳۷ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۱۰ ، ومغنی اللبیب : ۳۲۹ ، وما تقدم : ورقه : ۵ ب من الأصل.

۶- طه : ۲۰ / ۱۷

۷- جاء قوله : «أو الجزاء» بعد قوله : «حرف الاستفهام» فی المفصل : ۱۴۶

۸- النحل : ۱۶ / ۵۳.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- بعدها فی د : «المصنف فی المتن» ، قال الزمخشری : «تقول لشبح رفع لک من بعید لا تشعر به : ما ذاک ، فإذا شعرت أنّه إنسان قلت : من هو» المفصل : ۱۴۶

۱۱- هذا من أقوال العرب ، انظر : المقتضب : ۲ / ۲۹۶ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۲۱۷

وقد وجّه بأمرين :

أحدهما : صحّه إطلاقها على أولى العلم ، وإن لم يكن مبهما ، قال الله تعالى : (إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ)(۱).

والثانى : أنّه لمّا كان البارى تعالى لا تدرك حقيقته صحّ التعبير باللّفظ المبهم الحقيقه عنه.

قوله : «ويصيب ألفها القلب والحذف ، فالقلب فى الاستفهاميّه».

كما ذكر ، وكذلك فى الجزائيّه على ما ذكر ، واستشهد بقوله تعالى : (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ)(۲) ، على مذهب سيبويه ، لأنّها أصلها عنده ما ما ، فقلبت الألف الأولى هاء كراهه اجتماع المثلين (۳) ، وكانت / أولى من الثانيه لئلّا يتوهّم أنّ التغيير لوقف أو لتخفيف.

والحذف فى الاستفهاميّه على ما ذكر من الشّرط ، لأنّ الجارّ مع المجرور كالجزء منه ، فجعلت «ما» مع الجارّ كالكلمه الواحده ، وخفّفت بحذف ألفها ، فقيل ما ذكر ، وكيفيّه الوقف عليها والفرق بين لم ومجىء م يأتى فى باب الوقف إن شاء الله ، وكذلك نصره مذهب سيبويه فى «مهما» (۴).

قال : «و «من» كما فى أوجهها إلّا فى وقوعها غير موصوفه ولا موصوله» (۵)

قال الشيخ : وهو الوجه الذى تكون فيه بمعنى شىء (۶) ، وأمّا بقيّه الأوجه الأربعه فجاريه فيها.

وقوله : «غير موصوفه ولا موصوله».

۱- النساء : ۴ / ۲۴ ، والآيه : (وَالْمُحْصَناتُ مِنَ النِّساءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ).

۲- الأعراف : ۷ / ۱۳۲ ، وتتمه الآيه : (لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ).

۳- انظر : الكتاب : ۳ / ۵۹ - ۶۰

۴- جاء بعد «مهما» فى د : «ومذهب الأخفش أنّ أصلها مه مه ، فأشبعت الثانيه فصارت ما ماه ، فحذفت الهاء للساكنين ، ومذهب ابن كيسان أنّ أصلها مهما». ق : ۸۹ أ، وذكر المرادى وأبو حيان والسيوطى أنّ أصلها عند الأخفش مه بمعنى اسكت وما الشرطيه ، انظر : الجنى الدانى : ۶۱۲ - ۶۱۳ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۴۷ ، والهمع : ۲ / ۵۷ ، وانظر الأصول : ۲ / ۱۵۹ ، والمقتضب : ۲ / ۴۸.

۵- فى المفصل : ۱۴۶ «غير موصوله ولا موصوفه».

۶- جاء بعدها فى د : «لا موصوله ولا موصوفه».

هو وجه واحد من وجوه «ما» ، وهو قوله : (فَنِعِمَّا هِيَ)(۱) ، و «م ا أحسن زيدا» ، ف «ما» ههنا غير موصوفه ولا موصوله ، وهذا الوجه لا يقع فى «من» ، فبقيت الموصوله والموصوفه والشّرطيّه والاستفهاميّه.

«وهى تختصّ بأولى العلم» ، هذا وضعه (۲).

«وتوقع على الواحد والاثنين والجميع والمذكّر والمؤنّث».

كما ذكر ، إلّا أنّك إذا حملت على اللّفظ جاز أن تحمل بعد ذلك على المعنى ، وإذا حملت على المعنى [أوّلا](۳) ضعف الحمل بعده على اللّفظ ، وسرّه هو أنّ المعنى أقوى ، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللّفظ ، ويضعف بعد اعتبار (۴) المعنى القوى أن (۵) يرجع إلى الأضعف.

قوله : «وإذا استفهم بها الواقف عن نكره». إلى آخره.

قال الشيخ : شرطه أن يكون [المستفهم](۶) واقفا ، [بأن يقول : من يافتى](۷) ، وأن يكون المستفهم عنه نكره ، أمّا الوقف فلأنّها زياده على خلاف الأصل ، فشرط له الوقف ، لأنّ الوقف محلّ يقبل التغيير ، وشرط أن يكون المستفهم عنه نكره لأنّه الذى يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام فى الغالب ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «جاءنى رجل» و «ضربت رجلا» و «مررت برجل» كان اللّفظ واحدا ، والمعنى مختلف ، فدلّ ذلك على أنّ النكرات يحتاج إلى تمييزها فى الاستفهام عنها (۸) أكثر من احتياج غيرها ، فكانت بهذا أليق ، فزادوا حروف اللّين ليدلّوا على المستفهم عنه بما يجانس إعرابه ، ثمّ لمّا كانت النكره قد تكون مؤنّثه ومذكّره ومثّناه ومجموعه اختلف أصحاب هذه اللّغه ، فمنهم - وهم الأكثرون - من يرى الدّلاله على ذلك بأن يزيد فى التثنيه والجمع نفس ما يكون آخر

۱- البقره : ۲ / ۲۷۱ ، سلفت ص : ۴۶۶.

۲- فى د : «وضع».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «باعتبار».

۵- فى د : «القوى فيبعد أن ...».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من د : «عنها». خطأ.

المثّنى / والمجموع على حسب أحواله من رفع ونصب وخفض (۱) ، فيفهم منه الإعراب والحال جميعا ، فإذا قلت : «منان» علم أنّك مستفهم عن مرفوع مثّنى ، وكذلك جميع الأمثله ، فإن اتّفق أن لا يمكن اجتماع الدّلالتين [دلالته ودلاله الإعراب](۲) رجّح الدّلاله على حال الذّات نفسها على الدّلاله على الإعراب [سواء كان مفردا أو مثّنى أو مجموعا ، مذكّرا كان أو مؤنّثا](۳) ، كما إذا قلت : «ضربت امرأه» ، فتقول فى هذه : «منه» ، وليس فيه إلّا ما يدلّ على التأنيث ، كأنّه جعل معرفه الذّات أولى من معرفه الإعراب ، [وإنّما قال : «منه» لأنّه لو قال : «مناه» يلزم توسّط حرف الإعراب ، ولو قال : منتا يلزم توسّط تاء التأنيث أيضا](۴).

واللّغه الأخرى أن لا يعتدّ إلّا بما يدلّ على الإعراب ، فهؤلاء استغنوا بالأحرف الثلاثه عن غيرها ، لأنّ المعنى الذى قصدوه يحصل بها ، فيقولون : منو ومنا ومنى فى كلّ منكّر مستفهم عنه مذكّر أو مؤنّث أو مثّنى أو مجموع (۵) ، فالواو للمرفوع ، والألف للمنصوب والياء للمخفوض ، كما يقولونه جميعا فى الواحد.

«وأمّا المعرفه» فقياسه (۶) أنّه غير محتاج احتياج النكره على ما تقدّم ، لأنّه فى الغالب غير محتاج إلى الاستفهام عنه ، وإنّما جرى فى العلم الحكايه عند أهل الحجاز (۷) [كما يقال : جاءنى زيد ، فقيل : من زيد](۸) لما تطرّق إليها من الاحتمال لكثره المسمّيات بالعلم الواحد ، فجرى فيها من اللّبس المقدّر مثل ما يجرى فى النكره ، فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ، ولم يجعل العمل فيها كالعمل فى النكره فرقا بين المعرفه والنكره (۹) ولم يعكسوا لما ذكرناه من أنّ

۱- انظر : الكتاب : ۲ / ۴۰۸ ، والمقتضب : ۲ / ۳۰۶.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- قال سيبويه : «وحدّثنا يونس أنّ ناسا من العرب يقولون : منا ومنى ومنو ، عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا فى الوقف». الكتاب : ۲ / ۴۱۰

۶- سقط من د : «فقياسه». خطأ.

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۴۱۳

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- جاء بعدها فى د : «كما يقال : جاءنى زيد قلت : من زيد حكيت لفظ زيد من أن تأتى بالحرف ، ولم يعكسوا». ولعلّ العباره «بدلا من أن ...». ق : ۸۹ ب.

الأكثر فى الاستفهام عن النكره ، فلو عكسوا لكثر اللّفظ [فى المعرفه](۱) وقلّ الاختصار [فى النكره](۲) لأنّ قولك : منو أخصر من قولك : من زيد ، ولأنّه لا يمكن حكايه النكره ، لأنّك إن حكيتها وهى على لفظها (۳) استعملت اسم الجنس بعد تقدّم ذكره غير معرّف باللّام ، وليس بجيّد ، ألا ترى أنّك لو قلت : «جاءنى رجل» ، ثمّ قلت بعد ذلك : «ضربت رجلا» ، وأنت تعنى الدّلاله عليه لم يكن [القول](۴) مستقيما ، ولو حكيت بالألف واللّام لكنت حاكيا لفظا غير اللّفظ الواقع فى كلام من تحكيه بخلاف العلم ، فإنّ ذلك غير جار فيه.

ثمّ قال : «وإذا استفهم عن صفه العلم» إلى آخره.

وإنّما فعل أصحاب هذه اللغه ذلك لأنّهم رأوا أنّ الصّفه أولى بالاستفهام ، لأنّ اللّبس فى العلم إنّما جاء من أجلها ، ألا ترى أنّك لو قدّرت مسمّيات باسم علم وكان تمييزها بكون أحدها قرشيّا والآخر تميميّا والآخر هذليّا لكان اللّبس إنّما جاءك / باعتبار الصّفه ، فالاستفهام (۵) عنها أولى [من العلم](۶) ، فلمّا قصدوا إلى الاستفهام عن هذا الملبس على السّامع أتوا فى من (۷) باللّفظ العامّ الذى يخصّ الصّفه من أوّلها إلى آخرها (۸) ، وهو الألف واللّام وياء النّسب ، ووسّطوا «من» بينهما ، فقالوا : المنىّ فى جواب [من قال : جاءنى رجل](۹) وإنّما خصّوا الصّفات المنسوبه لأنّها هى التى كان التمييز عندهم فى الغالب بها ، فخصّوها لذلك ، وإلّا فقد تكون الصّفه بغير النّسب ، وأيضا فإنّهم لو استفهموا بالألف واللّام وحدها (۱۰) [كقولك : المن](۱۱) لم يعرف أنّه صفه ، إذ لا

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من د : «لفظها». خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «كالاستفهام». تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى د : «فى شىء». ولعل الأصح «بمن».

۸- فى الأصل : «وآخرها» ، وما أثبت عن د. ط.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من د : «وحدها». خطأ.

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

تختصّ الألف واللّام بالصفه ، بخلاف الياء معها «من» (۱) فإنّها مختصّه بالصّفه ، فيعلم أنّ الاستفهام عن الصّفه ، وزادوا همزه الاستفهام لمّا وسّطوا «من» وأدخلوا عليها الألف واللّام [حيث قالوا : آلمنىّ](۲) فكأنّهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذى لا يكون معها فى الاستفهام ، فأدخلوا الهمزه فى أوّله لقوّه أمر الاستفهام.

[أىّ ، عله بنائها ، بناؤها إذا كانت موصوفه]

قوله : «و «أىّ» ك «من» فى وجوهها ، تقول مستفهما» إلى آخره.

قال الشيخ : أىّ معربه فى الاستفهام [كقولك : أيّهم صاحبك](۳) والجزاء [نحو : أيّهم يأتنى فأكرمه](۴) مبنيّه فى الصّفه (۵) منقسمه فى الصّله إلى معرب ومبنىّ.

فأمّا إعرابها فى الاستفهام والجزاء دون بقيّه أسماء الاستفهام فلأنّهم لم (۶) يستعملوها إلّا مضافه ، والإضافه من خواصّ الأسماء ، فقوّى [سبب الإضافه](۷) أمر الاسميّه فيها ، فردّت إلى أصلها فى الإعراب ، [إذ الأصل فى الأسماء الإعراب ما لم يمنع مانع](۸)

وأمّا بناؤهم لها إذا كانت موصوفه فلأنّها غير مضافه ، أو لتأكيد الأمر المقتضى للبناء بدخول حرف النّداء عليها [ك يا أيّها الرجل](۹)

وأمّا الموصوله فإنّها إن كانت صلتها تامّه ، [نحو : جاءنى أيّهم هو أكرم](۱۰) فالإعراب ، وعلّته كعلّه الجزائيّه والاستفهاميه ، وإن كانت صلتها محذوفه الصّدر [كقوله تعالى :

۱- سقط «من» من د. ط.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- جاء بعدها فى د : «كمررت بأيهم أخوك» ، والتمثيل بمثل هذا فى هذا الموضع غير صحيح ، لأنّ «أى» تأتى موصوفه فى النداء خاصه ، وأجاز الأخفش كونها نكره موصوفه فى نحو : «مررت بأى معجب لك» ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۲۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۵۶.

۶- فى ط : «فإنهم لمّا لم ...». مقحمه.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)(۱) إذ التقدير أيّهم هو أشدّ](۲) فالبناء أفصح (۳) كأنّها لمّا تضمّنت معنى الجزء (۴) صارت محتاجه إلى أمر آخر من وجه آخر ، فقوى شبه الحرفيّه فيها فبنيت.

والوجه الآخر أنّها (۵) أعربت لأجل الإضافه على ما تقرّر فى الاستفهاميّه ولم يعتدّ بهذا التّضمّن (۶) كأنّه جعل حذفا (۷) من غير تضمّن ، كقولك (۸) : من قبل ومن بعد فى الوجهين جميعا ، فإنّها إذا ضمّنت المحذوف بنيت ، وإن لم تضمّنه أعربت ، وبناؤها الأفصح ، فكذلك ههنا.

«قوله : وإذا استفهم بها عن نكره فى وصل» إلى آخره.

قال الشيخ : أمّا النكره فلما تقدّم من أنّ النكره هى التى يحتاج فيها إلى الاستفهام غالبا ، وإنّما لم يشترط فيها أمر الوقف كما اشترط فى «من» فى / الزيادات لأنّها معربه فى أصلها تقبل الحركات ، بخلاف «من» ، فإنّه لا قبول لها للحركات ، فلذلك جعل عوض الحركات حروف المدّ واللّين ، وقد تقدّم اختصاصها بالوقف ، ولمّا صحّ دخول الحركات عليها جرى أمرها فى الوصل ، لأنّ الحركات لا تكون إلّا فى الوصل ، ولمّا جرت الحركات فيها فى الوصل جرت أيضا علامه التثنيه والجمع والمذكّر والمؤنّث فى الوصل ، لأنّه باب واحد ، فجرى على قياس واحد ، فإذا وقفت جرت فى الوقف كالأسماء المعربه بمثل ما فيها ، فإن وقفت على المرفوع والمجرور سكّنت (۹) وعلى المنصوب أبدلت من التنوين ألفا ، وعلى المثّنى والمجموع بإسكان النون ، وعلى المؤنّث بقلب التاء هاء ، وعلى المجموع بالألف والتاء ساكنه ، لأنّ هذه أحكام (۱۰) ما شبّه به ، وهذا كلّه على لغه من يقصد التفرقه فى الإعراب

۱- مريم : ۱۹ / ۶۹ ، وتتمه الآيه (عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- انظر : مجالس العلماء : ۳۰۱ ، والإنصاف : ۷۰۹ - ۷۱۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۰۸ ، ومغنى اللبيب : ۸۱ - ۸۲

۴- فى د : «الجزاء». تحريف.

۵- أى الوجه الآخر من تعليل إعراب أى الموصوله ، ولعلّه عدّ الوجه الأوّل قوله : «وعلته كعله الجزائيه».

۶- فى د : «الضمير». تحريف.

۷- فى ط : «حذفها». تحريف.

۸- فى ط : «كقوله تعالى :».

۹- بعدها فى ط : «أى».

۱۰- فى ط : «الأحكام». تحريف.

وأحوال الذات باعتبار المثنّى والمجموع والتأنيث والتذكير ، كلغه من يقول : منو ومنا ومنه ومنات.

أمّا من لغته التفرقه فى الإعراب خاصّه دون الأحوال المذكوره فإنّه يقول : أىّ وأىّ وأيّا فى الأحوال كلّها ، كلغه من يقول : منو ومنى ومنا فى الأحوال كلّها ، لأنّ الحركه ههنا بمثابه الحروف ثمّه.

«قال : ومحلّه الرفع على الابتداء».

هذا ظاهر ، لأنّه اسم جرّد عن العامل اللّفظىّ ليخبر عنه ، لأنّ التقدير «أىّ هو» ، فوجب أن يكون مبتدأ ، ولا يستقيم أن يقال : إنّه معرب لفساد اللّفظ والمعنى ، أمّا اللّفظ فلأنّه يؤدّى إلى أن يكون العامل فى كلام المتكلّم من كلام غيره ، وأمّا المعنى فلأنّه يصير تقديره «ضربت أيّا» ، وليس المعنى كذلك ، ولو قيل فى الإفراد (١) فى قولك : «أىّ وأيّا» : إنّه معرب لكان مستقيما ، ويكون التقدير إذا قال : «ضربت رجلا» فقال : «أيّا ضربت» ، فلو قاله كذلك لكان معربا باتّفاق ، وكذلك إذا صحّ التقدير ، وأمّا فى الرفع فواضح [لأنّه لا يحتاج إلى تقدير العامل تقديره أىّ هو](٢) وإنّما اختير غيره لوجهين :

أحدهما : أنّ من جملته المجرور ، فيؤدّى إلى إضمار الجارّ [إذا قلت : أىّ على تقدير بأىّ مررت ، والجارّ لا يعمل مضمرا مع عدم جواز إضمار الحرف ، وأمّا «الله لأفعلنّ» (٣) بجرّ الله فشاذّ](٤)

والآخر : أنّ من جمله المسائل مسائل التثنيه والجمع ، والجميع فى المعنى وجه واحد.

ولا يمكن أن يكون فى «أيّان» و «أيّين» معربا ، إذ لا يقال : أيّين ضربت / ، فعلم أنّه حكايه.

وأمّا «من زيدا» وأخواته فواضح فى أنّه حكايه ، والكلام فى «من زيد» فى الرفع واحتماله للإعراب كالكلام فى «أىّ» فى النصب واحتماله للإعراب.

فإن قيل : فإذا جعلتموه حكايه وهو فى موضعه (٥) فهل هو معرب أو مبنىّ؟ قلنا : هو معرب تقديرا لتعذّر الإعراب اللّفظىّ (٦) والإعراب التقديرىّ يكون للتعذّر تاره وللاستثقال أخرى ، وإذا تعذّر

١- كتب فى هامش د : «فى الإفراد أى إذا أفردت أيّا عن كلام المتكلم وجعلته فى كلام مستأنف». ق : ٩٠ أ.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- انظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٥ - ٤٩٦ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢١

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «موضع». تحريف.

۶- جاء فى هامش د : «قوله : لتعذر الإعراب اللّفظى لأنّ أيّا فيه تنوين وحركه فى الظاهر ، وإن كان الإعراب محمولا على الحروف فى منو ومنا ومنى فلا يمكن أن يدخل فيه حركه وتنوين ثانيا لأجل الإعراب». ق : ٩٠ ب.

إعراب قاض لاستثقال الضمّه على الياء (۱) فتعذّر إعراب «من زيدا» فى «من زيدا» بالضّمّ على حرف قد وجب له الفتح لمعنى أولى بالتّعذّر لاستحاله اللّفظ بحركتين على حرف واحد ، وهذا واضح.

وأمّا المعرفه فغير العلم لا إشكال فيه على ما مرّ فى «من» ، وأمّا العلم فإنّه أيضا لا يحكى بخلاف «من» ، وسرّه هو أنّك مستغن عن حكايته بما يظهر فى أىّ من الحركات (۲) فلا حاجه إلى الحكايه التى هى على خلاف الأصل مع وجود المغنى عنها ، وأيضا فإنّك لو حكيت فإمّا أن تحكى فى الاثنين ، [أى : فى أىّ وزيد](۳) أو فى أحدهما ، فإن حكيت فى الاثنين فليس بجيّد لكثره مخالفه الأصل مع الاستغناء بالأوّل ، وإن حكيت الأوّل ، كان فيه مخالفه للمعنى ، إذ (۴) حكيت غير المحكىّ وتركت المحكىّ ، وإن حكيت الثانى دون الأوّل غيّرت ما لم يثبت فيه تغيير ، وتركت القابل للتغيير ، فتعذّر تغييرهما أو تغيير أحدهما.

قوله : «ولم يثبت سيبويه «ذا» بمعنى الذى إلّا فى قولهم : ماذا» ، إلى آخره.

قال الشيخ : ما ذكره الكوفيّون ليس بثبت ، [حيث قالوا : إنّ «ذا» يجىء بمعنى الذى إذا لم يكن مقترنا بما](۵) لخروجه عن القياس وقلّته (۶)

«وذكر (۷) فى «ماذا صنعت» وجهين» ، وقال (۸) «أحدهما بالرفع والآخر بالنّصب (۹)».

على ما ذكر ، وهذا على سبيل الاختيار ، وإلّا فالوجهان جائزان فى الوجهين ، [أى : فى كلّ واحد من الوجهين](۱۰) ، والذى يدلّ عليه أنّه لو صرّح بما يفسّر به كلّ واحد منهما لجاز الوجهان ،

۱- فى الأصل. ط : «عليه». وما أثبت عن د.

۲- سقط من د : «من الحركات». خطأ.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى ط : «إذا». تحريف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- انظر : الإنصاف : ۷۱۷ - ۷۲۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۲۴

۷- عباره الزمخشرى : «وذكر سيبويه فى ما ذا ....» المفصل : ۱۵۰ ، وانظر الكتاب : ۲ / ۴۱۶ - ۴۱۸.

۸- أى : الزمخشرى ، ونقل ابن الحاجب كلامه ملخصا ، انظر المفصل : ۱۵۰ - ۱۵۱

۹- سقط من ط : «بالنصب».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وإذا جاز مع الصّريح (۱) الوجهان فهما مع المحتمل أقرب.

ووجهه فى النّصب أن تقدّر الفعل المذكور فينتصب به ، وفى الرفع أن تقدّر مبتدا على حسب المعنى ، وإنّما حسن النّصب فى أحد الوجهين لأنّه فى كلام السّائل جمله فعليّه ، فكان فى تقدير [كلام](۲) المجيب كذلك أولى للمناسبه (۳) ، وفى الرفع الجمله مقدّره فى كلام السّائل بالاسميّه ، / فكان الرفع لتكون اسميّه أولى للمناسبه المذكوره ، وجاز غيرهما لصحّه تقدير الفعل فى الاسميّه والاسم فى الفعليّه ، وهذا كلّه إنّما يكون إذا كان [كلام](۴) المجيب موافقا لكلام السّائل (۵) فى أحد جزأيه ، فيحذفه ويستغنى بدلاله كلام السّائل عليه ، مثل قوله : «ما كتبت»؟ وهو قد كتب ، فيقول له : مصحفا أو شبهه.

فأمّا إذا لم يكن موافقا له فى الفعل تعذّر تقديره لإخلاله بالمعنى ، إذ يفهم منه الإثبات وهو غير مريد له ، كما إذا قال له وقد سمع صوتا ظنّه ضربا منه : من ضربت؟ فيقول له القائل : هو صوت مناد ، فالنّصب ههنا لا يستقيم لأنّ المجيب (۶) قاصد نفيه فى المعنى مثبت لغيره ، فهو يفسد المعنى ، ومنه قوله تعالى : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا أَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (۲۴) (۷) فلو نصب ههنا لم يستقم لأنّهم ليسوا مقرّين بإنزال من الله متعلّق (۸) بأساطير الأوّلين ، بل منكرون لإنزال من الله تعالى مطلقا ، وقولهم : أساطير الأوّلين هو فى المعنى نفى الإنزال ، أى : هذا الذى يقول : إنّه إنزال هو أساطير الأوّلين ، فيفسد تقدير الفعل ، [وهو أنزل](۹) على هذا ، [مع أنّهم غير مقرّين بالإنزال من الله ، بخلاف قوله تعالى : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا خَيْراً)(۱۰)

۱- فى ط : «التصريح».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى الأصل. ط : «بالمناسبه». وما أثبت عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل. ط : «للسائل» مكان : «لكلام السائل». وما أثبت عن د.

۶- فى الأصل. ط : «لأنه» مكان : «لأن المجيب». وما أثبت عن د.

۷- النحل : ۱۶ / ۲۴.

۸- سقط من د : «متعلق». خطأ.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- النحل : ۱۶ / ۳۰.

أى : أنزل خيرا ، لأنّهم مقرّون (١) بالإنزال من الله تعالى](٢)

ص: ۴۷۶

١- رسمت فى د : «مقرين». خطأ.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فصل : [أسماء الأفعال]

اشاره

الكلام على أسماء الأفعال والأصوات التى هى من جمله المبنيّات

[تعليل بنائها ، معانيها]

قال الشيخ : أمّا أسماء الأفعال فإنّما بنيت لوقوعها موقع ما لا أصل له فى الإعراب ، وهو فعل الأمر والماضى ، وقول بعض النحويّين : إنّها تكون للأمر والنّهى راجع إلى الأمر (١) ، لأنّ الذى يقول بهذا القول النّهى عن الشىء عنده أمر بضدّه ، وإلّا فلا يليق به أن يقوله ، لئلّا يتعذّر عليه علّه البناء ، ولمّا تيقّظ صاحب الكتاب لذلك لم يتعرّض لذكر النّهى ، بل قال :

«ضرب لتسميه الأوامر وضرب لتسميه الأخبار».

ثمّ ذكر ما ذكره منها جمله ، ثمّ ذكر لكلّ فصلا مفصّلا (٢) ، واعلم أنّ هذه الأسماء معناها (٣) معنى المصادر المأمور بها فى الأمر [كنزال ونحوه](٤) ، والمخبر بها فى الخبر كسقيا ورعيا ، إلّا أنّا فهمنا منهم إعراب «سقيا» وبناء «رويد» وشبهه ، وأمكننا أن نحمل كلّ واحد من البابين على قياس لغتهم ، فحكمنا بأنّ سقيا مصدر ل «سقى» مقدّرا غير واقع بدءا (٥) موقعه [وإلّا لكان مبنيّا كنزال](٦) ، وإنّما حذف «سقى» معه لكثره الاستعمال حتى صار كأنّه عوض عنه ، وقول سيبويه وغيره من النحويّين : إنّ سقيا عوض ، جعلوا سقيا عوضا من اللّفظ بالفعل ، يعنى أنّه لازم حذف فعله لكثره استعماله (٧) ، لا أنّ سقيا / واقع بدءا (٨) موقع «سقى» أو «اسق» ، وحكمنا بأنّ «رويد» وشبهه واقع موقع فعل الأمر ، فيتّضح علّه البناء.

ولو لا بناؤهم لأحد القسمين وإعرابهم للآخر لم يكن للفصل بينهما معنى ، والذى يدلّك

۱- انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۲۹

۲- سقط من د : «مفصلا»

۳- سقط من ط : «معناها». خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «بديئا» «البدئ والبدىء : الأول». اللسان (بدأ).

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- انظر : الكتاب : ۱ / ۳۱۲ ، ۱ / ۳۱۸ - ۳۱۹ ، والمقتضب : ۳ / ۲۲۶ ، وما تقدم ورقه : ۵۰ ب من الأصل.

۸- فى د : «بديئا».

على ذلك أنّه قد جاء بعض هذه الأسماء معربا ومبنيّا كرويد ، وحكمنا فى حال إعرابه كحكمنا على «سقيا» ، وحكمنا فى حال بنائه كحكمنا على «ها» (۱) وشبهه ، وكذلك «بله» و «فداء» و «أفّه» ونظائرها ، فقد اتّضح لك أنّ (۲) التقدير مختلف ، والمعنيان متقاربان.

[الخلاف فى هلمّ]

ثمّ قال : «هلمّ» وذكر الخلاف فى تركيبها ، والذى حمل النحويّين على الحكم بالتركيب فى مثل هذه المواضع ، وإن كان الظّاهر أنّه كلمه برأسها أنّهم رأوا العرب حكمت بالتركيب فى مثله ، كقولهم (۳) فى «إمّا» : إن فى قوله (۴)

سقته الرّواعد من صيّف

وإن من خريف فلن يعدما

قال سيبويه : هى «إمّا» العاطفه ، فحذفت «ما» وبقيت «إن» (۵) وإذا ثبت أنّ «إمّا» مركّبه مع بعد التركيب عنها صوره فلا بعد فى أن يكون «هلمّ» مركّبا ، ويقوّيه ههنا لغه بنى تميم فى قولهم : هلمّا وهلمّوا لأنّهم لمّا صرّفوه تصرّف الفعل دلّ على أنّه فعل ، ولا يكون فعلا إلّا بالتركيب.

على أنّ مذهب أهل الحجاز يضعّف التركيب ، لأنّه لو كان مركّبا لوجب اللّغه التميميّه ، ولم يكن لكونه اسم فعل معنى (۶) إذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل؟ ومذهب بنى تميم يقوّى التركيب ، ولكنّه يضعّف كونه اسم فعل للمنافاه الحاصله بين الفعل واسم الفعل ، وإذا حكمنا بأنّه فعل تعذّر أن نحكم (۷) بأنّه اسم ، فلا بعد أن يكون على مذهب أهل الحجاز اسم فعل غير مركّب ، وعلى مذهب بنى تميم فعلا لا اسم فعل ، ويمكن أن يجاب على ذلك بأن يقال : المركّب قد يكون لكلّ واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ، ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم ، فلا بعد أن يكون «هلمّ» فى الأصل على ما ذكر من التركيب ، ثمّ جعلا جميعا اسم فعل ، فحصلت له أحكام أسماء

۱- فى ط : «ما». تحريف ، حكى أبو عمر أنهم يقولون : ها يا رجل وهذا بمنزله رويد ، كتاب الشعر : ۱۱

۲- فى د : «لك من أنّ». مقحمه.

۳- سقط من ط : «كقولهم».

۴- هو النمر بن تولب ، والبيت فى ديوانه : ۱۰۴ والكتاب : ۱ / ۲۶۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۱۰۱ - ۱۰۲ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۱۵۱ - ۱۵۲ ، والخزانه : ۴ / ۴۳۴ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۴۴۱ ، والمنصف : ۳ / ۱۱۵. والرواعد : جمع راعده وهى السحابه الماطره وفيها صوت الرعد ، والصيف : المطر الذى يجىء فى الصيف.

۵- لم يجز سيبويه طرح «ما» من «إمّا» إلّا فى الشعر ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۶۷

۶- سقط من ط : «معنى» ، وانظر الكتاب : ۳ / ۵۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۲۵

٧- فى د : «الحكم».

الأفعال لذلك ، وبقى حكم اتّصال (١) الضمائر على لغه بنى تميم على أصله.

ومذهب البصريّين أقرب [من مذهب الكوفيّه ، فإنّ البصريّه قالوا : إنّها مركّبه من ها لمّ (٢) ومذهب الكوفيّه من هل أمّ](٣)

لبعد معنى حرف الاستفهام من (٤) معناه.

[حيّهل]

«وحيّهل» على ما ذكر ، ثمّ استدلّ بقوله (٥) :

بحيّهلا .....

.....

على أنّه يكون مفتوحا منوّنا ، وإن كان المراد ههنا اللّفظ ، لأنّ حرف الجرّ لا يدخل عليه بمعناه (٦) كما لا يدخل على الفعل الذى بمعناه لتعذّر معناه فيه ، إلّا أنّه استقام الاستدلال لأنّ الحكايه فيه معلومه ، إذ لو لم يقصدها / لأعرب ، وإذا كان محكيّا علم أنّه لغه فى المحكىّ ، وإذا لم (٧) يعرب وجب أن يكون حكايه ، وأمّا قوله (٨)

وهيّج القوم من دار فظلّ لهم

يوم كثير تناديه وحيّهله

١- فى د : «الاتصال». تحريف.

٢- انظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٩ ، والخصائص : ٣ / ٣٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢٠٩

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «فى».

۵- البيت بتمامه : بحيّهلا يزجون كلّ مطيّه أمام المطايا سيرها المتقاذف قائله النابغه الجعدى ، وهو فى ديوانه : ٢۴٧ ، والكتاب : ٣ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، وكتاب الشعر : ۴٠ ، والخزانه : ٣ / ۴٣ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۴۶ ، وشواهد الشافيه : ۴٧٨. يزجون : يسوقون ، وفرس متقاذف : سريع ، وانظر اللغات فى حيّهل فى المخصص : ١۴ / ٨٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢١٢.

۶- فى ط : «معناه». تحريف.

٧- فى د : «ولم». وسقط «إذا». خطأ.

٨- لم يعرف قائل هذا البيت ، وهو فى الكتاب : ٣ / ٣٠٠ ، والمقتضب : ٣ / ٢٠۶ ، وكتاب الشعر : ٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۴٧ ، والخزانه : ٣ / ۴٢ بلا نسبه. وهيّج بمعنى فرّق وفاعله ضمير الجيش ، ودار : واد قريب من هجر ، الخزانه : ٣ /

فلا معنى لإنشاده ههنا (۱) لأنّه لا يستقلّ دليلا على لغه من لغات بنائه ، ولا على التّعدّى بنفسه (۲) ، ولا على التّعدّى بحرف جرّ ، إذ كلّ ذلك لا (۳) يجوز تقديره.

أمّا لغاته فلأنّه لمّا قصد اللّفظ ولم يحكه أعربه ، فبقى احتمال لغات البناء على السّواء ، والذى يدلّك على إعرابه رفعه ، إذ ليس من لغاته الضّمّ ، وأمّا تعدّيه بنفسه أو بحرف جرّ فذلك إنّما يكون عند استعماله بمعناه أو حكايته ، وقد تبيّن أنّه لم يستعمله بمعناه ، بل قصد اللّفظ ، ولذلك أضافه ولم يحكه ، لأنّه أعربه ، فصار تقدير التّعدّى على اختلافه على حدّ سواء.

[فعال على أضرب ، عله بنائها]

قال : «فعال على أربعه أضرب».

أمّا القسم الأوّل فعلّه بنائه علّه بناء الأفعال (۴) وأمّا الثلاثه البواقى فعلّتها مختلف فيها.

فمنهم من يذهب إلى أنّ علّه بنائها قوّه شبهها بما وقع موقع المبنىّ ، فيشبّه يسار وحماد ب نزال من وجهين :

أحدهما : أنّه معدول فى يسار عن الميسره ، وحماد عن المحمده ، كما أنّ نزال معدول عن «انزل».

والثانى : أنّ لفظه فى حركاته وسكناته كلفظ نزال ، وهو مذهب صاحب الكتاب (۵)

والمذهب الثانى : أنّها كلّها بنيت لتضمّنها معنى تاء التأنيث (۶) فزعم (۷) أنّ «يسار» متضمّنه لتاء التأنيث التى فى الميسره ، لأنّه بمعناه ، فكأنّه تضمّن معنى تاء التأنيث ، وإذا أورد عليه هند وعين وقدر وشبهه ممّا هو مؤنّث فى كلامهم وليس فيه تاء التأنيث أجاب بأنّ هذا (۸) تاء التأنيث فيه مراده

۱- فى د : «لإنشاد المصنف ههنا».

۲- سقط من ط : «ولا على التعدى بنفسه». خطأ.

۳- سقط من د : «لا». خطأ.

۴- أى : فعال التى فى معنى الأمر كنزال.

۵- انظر تعليل بناء فعال فى الكامل للمبرد : ۲ / ۶۸ ، والمقتضب : ۳ / ۳۷۴ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۹۹ ، والخصائص : ۱ / ۱۸۹ ، - ۱۹۰ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۱۶

۶- ممن قال بهذا على بن عيسى الربعى ، انظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۱۶ ، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۹۷.

۷- أى القائل بهذا المذهب.

۸- فى ط : «هنا». تحريف.

محذوفه ، وفى مثل (١) «يسار» تضمّنها الاسم فصار دالا عليها ، وزعم أنّ ذلك معلوم من أحكامهم لبنائهم أحد القسمين وإعرابهم الآخر ، فإذا قدّر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم.

والأوّل (٢) أولى لما فى هذا من التعسّف ، وتقدير أسماء مؤنّثه لم ينطق بها.

ثمّ قال : «والبناء فى المعدوله لغه (٣) أهل الحجاز» وقد تقدّم علّته (٤)

«وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصّرف».

ووجهه أنّه معدول علم ، فوجب أن يمتنع من الصّرف كسائر الأسماء الممتنعه من الصّرف ، وهذا وإن كان جيّدا فى معناه لو طردوه ، لكنّهم خالفوه فيما آخره راء فبنوا ، فلو لا أنّهم فهموا علّه توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا ، وإذا وجب بناء ما آخره راء وجب بناء الباب كلّه ، إذ ليس لكونه راء أثر فى البناء.

ويمكن أن يقال / عنهم : التقديران مستقيمان ، لكن قد يرجّح أحد التقديرين لغرض ، والغرض ههنا قصد الإماله ، وذلك لا يحصل إلّا بتقدير علّه البناء ، لأنّه إذا أعرب لم يكسر ، وإذا بنى كسر ، فالإماله فى مثله لا تكون إلّا للكسره ، فلمّا كانت الإماله مقصوده فى لغتنا ولا تحصل إلّا بالكسره ، والكسره لا تحصل إلّا بتقدير علّه البناء كان تقديرها أولى من تقدير علّه منع الصّرف ، وإن كانت أيضا مستقيمه لكن يرجّح عليها علّه البناء لما ذكرناه (٥)

وأمّا القليل من تميم فقد جروا على قياس منع الصّرف فى الجميع دون البناء ، ولم يحتاجوا إلى تعسّف فى الفرق.

[هيهات]

ثمّ قال فى فصل «هيهات» : «وقالوا : إنّ المفتوحه مفرده» إلى آخره.

لم يرد نسبته إليه فقال : «وقالوا» لما فيه من تعسّف (٦) والحقّ أنّه لغات فيها ، إلّا أنّهم لمّا رأوها مفتوحه تاره ومكسوره أخرى ، وتقلب تاؤها [تاره](٧) وتثبت أخرى شبّهوها فى الموضعين بما

١- فى د : «ومثل» مكان «وفى مثل».

٢- أى : والمذهب الأول.

٣- فى د : «المعدوله من الأعلام لغه .....». وهو زياده على نص المفصل : ١٥٩

٤- سقط من ط : «وقد تقدم علته». وانظر الكتاب : ٣ / ٢٧٧ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٥ ، وما تقدم ورقه : ١٢ أمن الأصل.

٥- انظر تعليل إماله ما آخره راء من مثل حضار فى المقتضب : ٣ / ٤٩ ، ٣ / ٣٧٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١١٥

٦- القول فى «هيهات» إنه جمع أو مفرد أمر تقديرىّ كما قال الشارح ، وانظر ما سيأتى ق : ٢٨٠ ب من الأصل.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يماثلها ، فقالوا ما قالوه من أنّ المفتوحه أصلها هيهيه كزلزله ، فقلبت الياء ألفا وبقيت تاؤها تاء التأنيث فى مفرد ، فحكمها أن تقلب هاء فى الوقف ، مثلها فى زلزله ، وأنّ المكسوره أصلها هيهيات (١) وهى جمع المفتوحه ، فحذفت الياء التى هى لام على غير قياس ، إذ قياسها أن لا تحذف ، كما لا تحذف فى جمع مصطفاه ومعلّاه ، إذا قلت : مصطفيات ومعلّيات ، لأنّ الياء تصحّ إذا كان بعدها ألف إمّا كراهه اجتماع الألفين وإمّا خيفه اللّبس ، كما فى سرى وسريا (٢) لأنّك لو بقّيتها ألفا لحذفت إحداهما للسّاكنين ، فيبقى مصطفاه ، فيلتبس بالمفرد ، لأنّ لفظه كلفظه ، فتاؤها إذن تاء جمع كتاء مسلمات ، فيوقف عليها بالتاء ، وهذا كلّه تعسّف لا حاجه إليه.

[شتّان]

وقوله فى فصل «شتّان» :

«لشتّان ما بين اليزيدين فى النّدى

يزيد سليم والأغرّ بن حاتم (٣)

فقد أباه الأصمعىّ».

لما يلزم من جعل فاعله المقصود به التفرقه بينهما فى المعنى لفظا واحدا لا افتراق فيه فى اللّفظ ، كأنّه فهم منهم أنّهم لمّا (٤) قصدوا التفرقه فى المعنى قصدوا إلى أن يكون اللّفظ أيضا مفترقا ليتناسب اللّفظ والمعنى ، وكأنّ المجيز لمّا فهم أنّ معنى قولك : «شتّان زيد وعمرو» «شتّان حالا زيد وعمرو» ، فكأنّهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، رأى أنّ إظهاره غير بعيد فجوّزه ، وإن كان لفظه / مفردا ، لأنّ التقدير كذلك ، وأيضا إذا (٥) كان الفاعل [وهو زيد وعمرو](٦) لا يعقل إلّا متعدّدا فى المعنى جاز أن يأتى اللّفظ متعدّدا لفظا ومتعدّدا معنى ، كقولك : «كلا الزيدين» (٧)

١- انظر الأصل فى «هيهات» فى الخصائص : ٣ / ٤١ - ٤٢ ، والأشمونى : ٣ / ١٩٩

٢- «سرى متاعه يسرى : ألقاه عن ظهر دابته ، وسرى عنه الثوب : كشفه». اللسان (سرا).

٣- البيت لربيعه الرقى ، وهو فى شعره : ٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٣٧ ، ٤ / ٦٩ ، والخزانه : ٣ / ٤٥. وجاء بعد البيت الشاهد فى د : يزيد سليم سالم المال والفتى فتى الأزد للأموال غير سالم وانظر شعر ربيعه الرقى : ٩٧ ، والخزانه : ٣ / ٤٥.

٤- سقط من ط : «لما». خطأ.

٥- سقط من ط : «إذا». خطأ.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- بعدها فى د : «متعدد معنى».

و «كلا زيد وعمرو» (۱)

والجواب عنه أنّ ذلك لا يلزم ، أمّا تقدير «حالا زيد وعمرو» فمن وجهين :

أحدهما : أنّ التقدير حال زيد وحال عمرو ، فالتقدير أيضا متعدّد (۲)

والثانى : سلّمنا أنّ التقدير غير متعدّد ، ولكنّه عند ذلك ملتزم الحذف ، حتى يحصل التّعدّد ، وعند الإظهار لا يبقى تعدّد.

وأمّا الجواب عن الثانى (۳) فهو أنّ المعنى إذا لم يحصل إلّا بالتّعدّد نظر فإن كان المعنى يقتضى اجتماع المتعدّدات كان (۴) اللّفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان ، وإن كان المعنى يقتضى افتراق المتعدّدات فالوجه الإتيان بها فى اللّفظ مفرّقه [ك «شتّان زيد وعمرو»](۵) وما ذكرتموه حجّه عليكم (۶) فإنّ «كلا الزّيدين» هو الوجه ، و «كلا زيد وعمرو» ضعيف ، ولا خلاف أنّ «شتّان زيد وعمرو» قوىّ ، فلا بدّ من الفرق ، ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكرناه ، فكان ما ذكرناه أولى.

[أفّ]

ثمّ قال فى فصل «أفّ» : «يفتح ويضمّ ويكسر وينوّن فى أحواله ، وتلحق به التاء منوّنا».

قال الشيخ : «أفّ» إذا نوّن وفتح سواء لحقته تاء التأنيث أو لا فالظّاهر أنّه مصدر (۷) ولا حاجه إلى تقديره اسم فعل ، لأنّه قد تقدّم أنّ أسماء الأفعال إنّما قدّرت هذا التقدير لإظهار علّه البناء ، فأمّا إذا كان ظاهره الإعراب فحمله على المصدر أولى [لأنّه أصل](۸) ولذلك ذكر «أفّه» فى المصادر المنصوبه بأفعال مضمره (۹) ويجوز أن يقدّر اسم فعل لمّا فهم أنّ معناه فى حال فتحه كمعناه فى بقيّه أحواله ، وقد ثبت أنّه فى بقيّه أحواله اسم فعل ، فليكن ههنا كذلك.

۱- بعدها فى د : «متعدد لفظا».

۲- بعدها فى د : «ولم يسمع من العرب».

۳- أى : مجىء الفاعل متعددا لفظا ومعنى.

۴- فى الأصل : «وكان». وفى ط : «فكان» ، وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «عليك». تحريف.

۷- قال المبرد : «فإن أفردت أف بغير هاء فهو مبنىّ ، لأنّه فى موضع المصدر ، وليس بمصدر». المقتضب : ۳ / ۲۲۳.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- انظر ما تقدم ورقه : ۵۳ ب من الأصل.

[تنوين أسماء الأفعال]

ثمّ قال : «وهذه الأسماء على ثلاثه أضرب».

ما يستعمل منوّنا ، وما يستعمل غير منوّن ، فقيل فيما استعمل منوّنا : إنّ التنوين للتنكير ، وإنّك إذا قلت : صه فمعناه الأمر بسكوت معهود ، [أى اسكت السّكوت](١) وإذا قلت : صه فمعناه الأمر بسكوت ما ، كأنّهم قصدوا إلى أن يجعلوا التنوين فى «صه» جيء به لمعنى ، وحكموا على المنوّن بأنّه نكره وعلى غير المنوّن بأنّه معرفه لما ذكرناه ، وينبغى إذا حكم بالتعريف أن يكون علما موضوعا اسما للفعل الذى بمعناه.

فإن قيل : هو اسم للفعل على كلّ تقدير ، فكيف يكون معرفه تاره / ونكره أخرى؟

قلت : إذا قدّر معرفه جعل علما لمعقوليّه الفعل الذى بمعناه ، كما تقوله فى أسامه وغدوه ، وإذا قدّر نكره كان لواحد (٢) من آحاد الفعل الذى يتعذّر اللّفظ به ، فصار أمره بهذا التقدير مختلفا ، فصحّ أن يقدّر معرفه وأن يقدّر نكره ، ومجيئه معرفه لا غير فى بعض مواضعه (٣) كمجيء قولهم : «أبو براقش» ، ومجيئه معرفه ونكره بالتأويلين المذكورين كما لو نكّرت أسامه ، [كما يقال : مررت بأسامه وأسامه آخر ، وكما يقال : مررت بحمزه وحمزه آخر](٤) ومجيئه نكره لا غير كقولك : أسد وشبهه.

وقولهم : «فداء لك» (٥) لا بدّ من تقديره اسم فعل ، وإلّا وجب نصبه ، وإذا جاء منصوبا كان مصدرا.

[إعراب أسماء الأفعال]

وهذه الأسماء كلّها - أعنى أسماء الأفعال - اختلف فيها ، هل لها موضع من الإعراب أو لا ، فقال قوم : لا موضع لها من الإعراب ، لأنّ معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب ، [وهو الفعل](٦) ولذلك بنيت ، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب (٧)

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى ط : «الواحد» تحريف. ووقع اضطراب فى العباره بالتقديم والتأخير.

٣- بعدها فى د : «كما يقال : عندك زيدا ودونك عمروا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- جاء بعدها فى د : «مهلا فداء لك يا فضاله أجرّه الرّمح ولا تهاله أى : لا تفزع». لم يعرف قائل هذا الرجر ، وهو فى نوادر أبى زيد : ١٣ ، والمقتضب : ٣ / ١۶٨ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل : ١۴ ، ۶١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ٧٢ بلا نسبه ، وقوله : أجره أى : اطعنه فى فيه.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- ذهب الأخفش وابن مالك وكثير من النحويين إلى هذا الرأى ، انظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٢١۴ ، والأشمونى : ٣ / ١٩۶ ، والهمع : ١ / ١٧.

وقال غيرهم (١) بل لها موضع من الإعراب ، لأنّها أسماء وقعت مركّبه ، [لأنّ منها ما فيه ضمير ومنها ما هو مسند إلى الضّمائر ظاهرا](٢) وكلّ اسم وقع مركّبا فلا بدّ من إعرابه ، إذ علّه الإعراب التركيب ، وقد وجد ، وما ذكرتموه من علّه البناء لا يوجب أن لا (٣) يكون له موضع من الإعراب كجميع الأسماء المبنيّه ، وإنّما نحكم بأنّ لها موضعا من الإعراب وإن كانت مبنيّه على اختلاف وجوه البناء.

وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء ، لأنّه وما بعده اسمان جرّدا عن العوامل اللّفظيه ليسند أحدهما إلى الآخر ، كقولك : «أقائم الزيدان» ، وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الإعراب (٤) ألا ترى إلى «أقائم» (٥) وإن كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء ، نعم بنى لوقوعه موقع المبنىّ ، وهذا هو الوجه.

وأمّا أسماء الأصوات فعلّه بنائها أنّه لم يوجد فيها العلّه المقتضيه للإعراب ، وهو التركيب ، ولأنّها وضعت مفرده صوتا ، إمّا لحكايه وإمّا لغيرها على ما ذكرت معانيها ، ولذلك قال (٦) فى المبتدأ والخبر : «لأنّهما لو جرّدا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقّها أن ينعق بها غير معربه ، لأنّ الإعراب لا يستحقّ إلّا بعد العقد والتركيب» ، فهذا تصريح بأنّها مبنيّه لعدم مقتضى الإعراب ، وهو التركيب ، نعم إذا وقعت هذه الأسماء فى التركيب حكيت على ما كانت عليه ، ويكون لها حينئذ موضع من الإعراب ، كقولك : غاق حكايه صوت الغراب ، / وكذلك ما أشبهه.

وفى هذه الأسماء أسماء لم يختلف فى أنّها أصوات ، وأسماء يمكن أن تقدّر أصواتا ويمكن أن تقدّر أسماء الأفعال ، كالألفاظ التى تقال للبهائم زجرا أو دعاء أو غيرهما ، كقولك : نخّ للبعير ، فإنّ لقائل أن يقول : إنّه اسم فعل ، لأنّه بمعنى أنخ ، وهو أمر بالإناخه ، كما أنّ «صه» أمر بالسّكوت ، فيكون اسم فعل ، ويمكن أن يقال : إنّ البهائم لم تقصد العقلاء مخاطبتها وإراده معان فى النّفس بالخطاب تفهمها البهائم ، فإنّ البهائم لا تفهم المركّبات ، وإن فهمت بعض المفردات ، وإنّما هى ألفاظ

١- فى د : «غيره». تحريف.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من ط : «لا». خطأ.

٤- انظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٢١٤ ، والأشمونى : ٣ / ١٩٦

٥- بعدها فى د : «الزيدان».

٦- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢٤

يقولها قائلها عند إراده إناخه البعير ، لعلمه أنّ العاده جرت بأنّها إذا سمعها البعير أناخ ، لا أنّه يقوم بنفسه طلب الإناخه من البعير ، فعلى هذا تكون أصواتا ، وهذا هو الظّاهر ، وعليه اعتمد صاحب الكتاب ، وكذلك «وى» ، يحتمل أن يقال : هى اسم فعل معناها معنى التعجّب (١) وإنّما بنيت (٢) لوقوعها موقع المبنىّ ، وهى موضوعه للتعجّب ، كما أنّ «هيهات» موضوعه ل «بعد» ، ويجوز أن يقال : إنّها اسم صوت ، لأنّ المتعجّب يقول عند التعجّب : وى لا يقصد إخبارا بأنّه تعجّب ، بل كما يقول المتألّم : آه ، ولذلك يقولها المتعجّب منفردا ، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلّم إلّا مخاطبا ، [فيقول : ويك](٣) وهذا هو الظاهر ، وعليه اعتمد صاحب الكتاب.

وفى قوله تعالى : (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ)(٤) قولان :

أحدهما : أنّ «وى» كلمه دخلت على «كأنّ».

والآخر : أنّها «ويك» دخلت على «أنّ».

فالأوّل مذهب البصريّين (٥) والثانى مذهب الكوفيّين (٦) ، والقرّاء البصريّون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ووفق مذهب الكوفيّين ، وقراءه الكوفيّين جاءت أيضا على خلاف مذهبهم ، فأبو عمرو بصرىّ يقف على الكاف من «ويك» ، والكسائىّ كوفىّ يقف على الياء من «وى» (٧)

فهذا يدلّك على أنّ قراءتهم لم يأخذوها من نحوهم ، وإنّما أخذوها نقلا ، حتّى لو خالف النّقل مذهبه فى النّحو لم يقرأ إلّا بما (٨) نقل كما رأيته فى «وى» ، والله أعلم.

١- فى د : «تعجبت». وفى ط : «تعجب».

٢- فى د : «هى». تحريف.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- القصص : ٢٨ / ٨٢.

۵- انظر الكتاب : ٢ / ١۵۴ ، والأصول : ١ / ٢۵١.

۶- انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ٣١٢ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ٢ / ١۵۴.

٧- انظر : التبصره فى القراءات السبع : ۶٢٨ ، والنشر : ٢ / ١۵١.

٨- فى د : «إلا على ما ..».

الكلام على بناء بعض الظّروف

[علة بناء الغايات]

قال : «منها الغايات ، وهى قبل وبعد» إلى آخره.

علّة بناء هذه الظروف تضمّنها معنى الحرف لتضمّنها معنى المضاف إليه ، والفرق بينها إذا أعربت وبينها إذا بنيت - والحذف فى الحالين - أنّها فى البناء متضمّنه للمحذوف تضمّن «أين» لحرف الاستفهام / ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفا مرادا فى نفسه ، لا على معنى أنّ شيئا يتضمّنه ، فهو كالظروف فى قولك : «خرجت يوم الجمعه» فى أنّ الحرف محذوف ولا متضمّن له ، وإلّا وجب البناء ، وهو معرب باتّفاق ، فلمّا جاءت هذه الظّروف على الوجهين قدّر لكلّ وجه ما يليق به ممّا هو قياس العربيّه (١).

وقوله : «وحسب ولا غير» (٢)

وإن لم يكونا ظرفين فقد أجريا مجراه (٣) فى تضمّنهما (٤) المعنى الذى بنى الظّرف من أجله ، ولو كان «حسب» معربا لوجب تنوينه ، وكذلك «غير» فى قولك : «لا غير» ، فدلّ ذلك على أنّه مبنىّ ، ولا علّه للبناء إلّا ما ذكرناه فى الظروف.

«وفى معنى حسب بجل».

قلت : «بجل» كانت أولى بأن تذكر فى أسماء الأفعال لأنّها مبنيّه ومعناها «كفاك» (٥) وليس بناؤها لقطعها عن الإضافه ، ألا تراهم يقولون : «بجلك» فيبنونها بخلاف «حسب» ، فإنّها تكون معربه عند الإضافه ، فيقولون : «حسبك الدّرهم» ، فدلّ ذلك على أنّ بناءها ليس لقطعها عن الإضافه ، ولكن لمّا رأوها موافقه ل «حسب» فى المعنى حيث يقولون : بجلك وبجلى كما يقولون : حسبك وحسبى ذكرها معها ، والأولى ذكرها فى بناء أسماء الأفعال لما ذكرناه.

وبناء الظروف على حركه لعروض البناء أو لالتقاء السّاكنين فى كثير منها ، وعلى الضّمّ لأنّها

١- انظر تعليل بناء قبل وبعد فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٨ ، وأسرار العربيه : ٣١.

٢- بعدها فى د : «أى : حسبك ولا غير ذلك». وهو زياده على نص المفصل : ١٦٨

٣- فى د : «مجراهما».

۴- فى ط : «لتضمنهما».

۵- انظر الجنى الدانى : ۴١٩ ، ومغنى اللبيب : ١١٩

حركه لا تكون لها فى حاله الإعراب (١).

[علة بناء حيث]

قوله : «وشبّه «حيث» بالغايات من حيث ملازمتها الإضافه».

قال : إن قصد بهذا التشبيه أنّه علّه البناء لم يستقم لأنّ لزوم الإضافه لا يلزم منه (٢) البناء ، وإن أراد أنّهما [أى : حيث والغايات](٣) مضافان إلى جمله فلا يستقيم التشبيه ، لأنّ الغايات غير مضافه إلى جمله ، وأيضا فإنّ مضاف «حيث» (٤) مذكور ، والغايات بنيت لتضمّنها معنى مضافها بعد الحذف ، فلا يستقيم أن يكون (٥) ما ذكره علّه للبناء ، وإن قصد إلى أنّه علّه الضّمّ فيه فهو مستقيم ، ولكن ذكر علّه بنائها أهمّ لأنّه ملبس.

وعلّه بنائها احتياجها إلى جمله معها كاحتياج الحرف إلى (٦) جمله معه ، وهذه هى علّه بناء الذى ، وإنّما احتاج إلى جمله من جهه أنّ وضعه لمكان منسوب إلى نسبه ، وتلك النسبه لا تحصل إلّا بالجمله ، ووزانه فى احتياجه إلى جمله كاحتياج الذى من حيث أنّ وضعه لمن قامت به النسبه ، فلمّا احتاج إلى الجمله فى تتميمه أشبه / الحرف (٧).

[علة بناء مذ ومنذ]

قوله : («ومنها «منذ» (٨) ، وهى إذا كانت اسما على معنيين») ، إلى آخره.

قال الشيخ : علّه بنائها أحد أمرين :

إمّا أن يقال : هى فى أحد وجهيها حرف ، وفى جهه الاسميّه لفظها مثله ، وأصل معناها مثل معناه ، فهى أشبه شىء بالحرف ، وهذا المعنى هو الذى يقال فى بناء «عن» وشبهها إذا وقعت اسما ، وإلّا وجب الإعراب.

١- انظر تعليل بناء الظروف على الحركه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٨ ، وأسرار العربيه : ٣١ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٠٧ - ١٠٨.

٢- فى د : «منها». تحريف.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى الأصل. ط : «هذه». وما أثبت عن د وهو أوضح.

۵- سقط من ط : «يكون».

۶- سقط من ط قوله : «إلى جمله معها كاحتياج الحرف إلى». خطأ.

٧- انظر تعليل بناء «حيث» فى أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢۶٢ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٠٧ - ١٠٨

٨- بعدها فى د : «ومذ». وليست فى المفصل : ١٧٠.

والوجه الآخر أن يقال : إنّها مقطوعه عن إضافه مراده (۱) فی المعنی ، ألا ترى أنّ قولك : «منذ يوم الجمعه» معناه أوّل المدّه ، فالمضاف إليه متضمّن لها كتضمّن قبل وبعد عند الحذف ، إلّا أنّها لم تأت إلّا مبنيّه ، لأنّ المضاف إليه لا يذكر أبدا معها ، ولم يصحّ تقديره محذوفا بخلاف قبل (۲) وشبهه (۳) ، فإنّه يصحّ ذكر مضافها ، فصحّ أن يقدّر محذوفا فتعرب ، فمن ثمّ جاءت «منذ» مبنيّه ليس إلّا ، و «قبل» وأخواتها مبنيّه تاره ومعربه أخرى.

[علّه بناء إذ وإذا]

قوله : «ومنها «إذ» لما مضى من الدّهر ، و «إذا» لما يستقبل منه (۴)» قال : علّه بناء إذ وإذا (۵) أنّ وضعهما لزمان منسوب إلى نسبه ، فهما محتاجان إلى جمله تبيّن معناهما كاحتياج الحرف إلى جمله معه.

وفی «إذا» أمر آخر ، وهو تضمّنها معنى الشّرط ، وفی «إذ» أمر آخر ، وهو وضعها على حرفين الذی ليس [هو](۶) وضع المتمكّن.

ولم تضف «إذا» إلّا إلى (۷) الفعليّه لما فيها من معنى الشّرط ، وأمّا «إذ» فأضيفت إلى كلتا الجملتين ، لأنّه لا شرط فيها ، فإن وقع بعد «إذا» اسم مرفوع أو منصوب قدّر معمولا لفعل ، ليوفّر عليها ما تقتضيه من الفعل ، كقوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) (۱) (۸) ، تقديره : إذا انشقّت السّماء ، وقد أجاز بعض النحويّين أن تكون جمله اسميّه مبتدا وخبرا (۹) ، واستدلّ على ذلك باتّفاقهم على جواز «إذا زيد ضربته ضربته» ، ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع كما لا يجوز «إن

۱- فی د : «مرادفه». تحريف.

۲- بعدها فی د : «وبعد».

۳- فی د : «وشبههما».

۴- بعدها فی د : «وإذن لما أنت فيه». وهو ليس فی المفصل : ۱۷۰ ، ولا فی شرحه لابن يعيش : ۴ / ۹۵.

۵- بعدها فی د : «وإذن». مقحمه.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- جاء فی ط مكان قوله : «إلّا إلى» : «إنّ». تحريف.

۸- الانشقاق : ۸۴ / ۱.

۹- أجاز الأخفش رفع الاسم الواقع بعد إذا الشرطيه على الابتداء ، وكلام سيبويه يدل على أنه يجيز ذلك. انظر الكتاب : ۱ / ۱۰۷ ، وما تقدم ورقه : ۳۵ ب من الأصل.

زيد ضربته ضربته» ، إذ لا يرفع الاسم إلّا بالابتداء والخبر ، فدلّ [الاستدلال](۱) على صحّه وقوع المبتدأ بعدها ، وهو استدلال قويّ.

ثمّ ذكر المسائل فقال : «وقد استقبحوا «إذ زيد قام»».

ووجه استقباحهم أنّه إن قصد إلى الفعليّه فالوجه «إذ قام زيد» ، وإن قصد إلى الاسميّه فالوجه «إذ زيد قائم» ، فلذلك قبح «إذ زيد قام» (۲).

فإن قيل : قصد إلى الاسميّه وأتى بالماضى للدّلاله على أنّ الحكم فيما مضى ، قيل : هذا معلوم من نفس «إذ» ، فلا حاجه إلى إيقاع الفعل / لهذا الغرض.

فإن قيل : يلزم مثله فى «إذا» فى قولك : «إذا زيد يقوم» فالجواب : أنّ «يقوم» مفسّر للفعل المقدّر بعدها ، وليس الجمله اسميّه حتّى يقال : الوجه «زيد قائم».

فإن قيل : فإذا قلنا : إنّ «إذا» يصحّ وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال القوىّ فالجواب : أنّ «يقوم» (۳) حينئذ لم يقصد بها الدّلاله على المستقبل ، وإنّما قصد بها الدّلاله على الحال على وجه الحكايه ، فقد صار مجيئه لمعنى مقصود لا يؤخذ من «إذا» ، بخلاف «إذ» ، فإنّه للماضى (۴) ولذلك حسن «إذ زيد يقوم» لمّا كان لمعنى غير مأخوذ من «إذ».

و «إذا» قد يكون ظرفا غير متضمّن للشّرط فى مثل قوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) (۱) (۵) ونظائره ، لأنّه لو قدّر شرطا لفسد المعنى من جهه أنّ الجواب لا بدّ أن يكون مذكورا أو فى معنى المذكور لدلاله ما تقدّم عليه ، وههنا لم يذكر شىء يصلح جوابا ، فيجب أن يكون ما تقدّم هو الدّالّ ، فيفسد حينئذ المعنى ، إذ يصير : إذا يغشى اللّيل أقسم ، فيصير القسم معلّقا على شرط ، وهو ظاهر الفساد ، فيجب أن يكون ظرفا.

فإن قيل : بماذا تتعلّق «إذا» إن كانت ظرفا مجرّدا عن الشّرط قلت : بمحذوف تقديره : واللّيل

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- يقبح إضافه «إذ» إلى جمله اسميه خبر المبتدأ فيها فعل ماض ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۰۷ ، والأصول : ۲ / ۱۴۴.

۳- أقحم بعدها فى د : «ما».

۴- سقط من د : «بخلاف إذ فإنه للماضى».

۵- الليل : ۹۲ / ۱.

حاصلا فی هذا الوقت ، فهو إذن فی موضع الحال من اللّیل ، والعامل فی الحال فعل القسم ، فاستقام حینئذ المعنی ، ولا یستقیم أن یکون ظرفا معمولا ل «أقسم» لفساد المعنی ، إذ یصیر «أقسم فی هذا الوقت باللّیل» ، ولیس المعنی علی تقیید القسم بوقت ، بل معنی القسم مطلق (۱).

والعامل فی «إذا» إذا (۲) کانت شرطا (۳) مختلف فیه ، فمنهم من یقول : شرطها ، ومنهم من یقول : جوابها ، وهم الأکثرون ، بخلاف «متی» ، فإنّ الأکثرین علی العکس (۴) ، [أی علی أن یکون الشّرط عاملا فیها](۵)

فأمّا من قال : العامل فیها جوابها فلما رآه من أنّ وضعها للوقت المعیّن ، ورأی أنّه لا یتعیّن إلّا بنسبته إلی ما یتعیّن به من شرطه ، فیصیر مضافا إلی الشّرط ، وإذا صار مضافا تعذّر عمل المضاف إلیه فی المضاف لئلّا یؤدّی إلی أن یکون الشیء عاملا معمولا من وجه واحد ، فوجب أن یکون العامل هو الجواب.

وأمّا «متی» فلیس لوقت معیّن ، فلا یلزم أن تکون مضافه ، فصحّ عمل ما بعدها فیها ، [وهو شرطها](۶).

فإن قیل : فقد عملت «متی» فیما بعدها ، وما بعدها علی هذا القول / عامل فیها ، فقد صار الشیء الواحد عاملا معمولا.

قلت : تعدّدت الوجوه [فی قولک : متی تخرج أخرج](۷).

وتعدّد الوجوه کتعدّد أصحابها (۸) ، ووجه التّعدّد أنّ «متی» إنّما عملت فی فعلها لتضمّنها معنی «إن» ، وما بعدها عمل فیها لکونها ظرفا له ، فالوجه الذی عملت به غیر الوجه الذی عمل فیها.

۱- ردّ الرضیّ علی ابن الحاجب فی رأیه هذا بعد أن نقل کلامه بالمعنی ، وأبطل ابن هشام تعلیق إذا بکون محذوف هو حال من اللیل ، انظر : شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۱۱۱ ، ومغنی اللبیب : ۱۰۰ ، ۱۰۴.

۲- سقط من د : «إذا». خطأ.

۳- بعدها فی د : «کقولک : إذا جاء زید جاء عمرو».

۴- انظر شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۱۱۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۴۹ ، والجنی الدانی : ۳۶۹ ، ومغنی اللبیب : ۱۰۰ ، والهمع : ۱ / ۲۰۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی د : «أصحاب الوجوه».

فإن قلت : فقدّره كذلك فى «إذا» قلت : لا يستقيم لأنّك إذا جعلت «إذا» مضافه إلى فعلها كان عملها فيه باعتبار كونها ظرفا له ، إذ هو الذى جوّز النّسبه ، فإذا جعلت الفعل عاملا فيها كان على معنى كونها ظرفا له ، فصار الوجه واحدا ، فهذا وجه قول الأكثرين.

والحقّ أنّ «إذا» و «متى» سواء فى كون الشّرط عاملا (١) وتقدير الإضافه فى «إذا» لا معنى له ، وما ذكروه من كونها لوقت معيّن مسلّم ، لكنّه حاصل بذكر الفعل بعدها ، كما يحصل فى قولك : «زمانا طلعت فيه الشمس» (٢) فإنّه يحصل التّعيين ولا تلزم الإضافه ، وإذا لم تلزم الإضافه لم يلزم فساد عمل الشّرط ، والذى يدلّ على ذلك قولك : «إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا» ، وقوله تعالى : (وَيَقُولُ الْإِنْسانُ أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) (٦٦) (٣) ومعلوم أنّ الجواب معنى قوله : «لسوف أخرج حيا» فلو كان هو العامل و «إذا» مضافه إلى الموت لفسد المعنى ، إذ تصير «إذا» المراد بها وقت واقع فيه الإخراج ، فيصير وقت الموت والإخراج واحدا ، لأنّه ظرف عندهم للإخراج ، وهو قد (٤) نسب إلى الموت على أنّه ظرف ، فلا يستقيم أن يكون ظرفا للموت والإخراج جميعا ، وكذلك المثال فى قولك «إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا» وهذا ظاهر فى أنّ العمل للفعل الذى هو الشّرط لا الجواب.

قوله : «وفى «إذا» معنى المجازاه دون «إذ» إلّا إذا كفّت» إلى آخره.

قال الشيخ : قد تقدّم ما يدلّ على أنّ «إذا» قد تخلو عن الشرط ، ولكنّها فى الغالب - كما ذكر - [فيها معنى الشّرط](٥) وأمّا «إذ» فحكمها ما ذكر ، فإذا دخلت «ما» عملت عمل الشّرط ، وهل هى اسم ك «متى» أو حرف؟ فيه خلاف ، فمن فهم الظّرفيّه حكم بالاسميّه (٦) ومن فهم

١- اختار أبو حيان هذا القول ، وأورد ابن هشام على القائلين بأن جواب الشرط هو العامل فى إذا ثلاثه أمور ، انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٥۴٩ ، ومغنى اللبيب : ١٠١.

٢- ردّ الرضىّ على ابن الحاجب فى هذا القول بعد أن نقل كلامه عن شرح المفصل له ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١١١

٣- مريم : ١٩ / ۶۶ ، انتقد الرضى ابن الحاجب فى استدلاله بالآيه ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١١١

۴- فى ط : «وقد» وسقط «هو».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٠۶ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣۴

الشّرطيّه مجرّده حكم بالحرفيّه (۱)

قوله : «وقد تقعان للمفاجأه».

وبيّن بالأمثله مواضع وقوعهما ، ولا يقع بعد «إذا» فى المفاجأه إلّا المبتدأ والخبر ، والعامل / فيها معنى المفاجأه (۲) وهو عامل لا يظهر ، استغنوا عن إظهاره بقوّه ما فيها من الدّلاله عليه ، والذى يدلّ على ذلك قولك : «خرجت فإذا زيد بالباب» ، إذ لو كان العامل «خرجت» لفسد (۳) إذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء (۴) نعم قد تكون لعطف أو لسببيّه ، وكلاهما متعذّر.

وأمّا «بينا وبينما» فهو ظرف فيه معنى الشّرط ، أجيب تاره ب إذا وتاره ب إذ وتاره بالفعل ، والأصمعىّ لمّا رأى مجىء الفعل من غير إذا وإذ مع استقلال المعنى ظنّ أنّ مجيئه (۵) زياده لا فائده فيها ، فحكم بأنّ الفصيح إسقاطهما ، والجميع جيّد (۶) ألا ترى أنّك تقول : «إن تكرمنى إذا أنا أكرمك» و «إن تكرمنى أكرمك» ، ولم يدلّ ذلك على أنّ الإسقاط أفصح ، قال الله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَهٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) (۳۶) (۷) على ما ذكره (۸)

[عله بناء لدى]

وأمّا «لدى» فلا يستقيم أن يقال : علّه بنائها احتياجها إلى مضاف ، إذ لو صحّ ذلك لوجب أن يبنى كلّ اسم يحتاج إلى الإضافه ، كفوق وتحت وأمام وقدّام وغير وبعض وما أشبهها ، إذ كلّها يحتاج إلى الإضافه.

۱- ذهب سيبويه والمبرد إلى حرفيه إذ ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۶ ، والمقتضب : ۲ / ۴۶.

۲- «إذا» الفجائيه عند ابن الحاجب ظرف ، وهو رأى المبرّد والزّجاج والسيرافى وابن يعيش ، وذهب الأخفش وابن مالك إلى أنها حرف ، انظر : المقتضب : ۳ / ۱۷۸ ، ۳ / ۲۷۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۹۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۱۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۴۰

۳- بعدها فى ط : «المعنى».

۴- مذهب ابن يعيش أن الخبر عمل فى «إذا» ، انظر شرحه للمفصل : ۴ / ۹۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۳.

۵- أى : مجىء إذ بعد بينما وبينا.

۶- حكى ابن مالك مذهب الأصمعى وحكم بأن ترك إذ بعد بينا وبينما أقيس ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۰۹ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۰۷ - ۲۰۸ وقال أبو حيان : «ومجىء إذ بعد بينا وبينما عربى مسموع فلا يلتفت لمن أنكره». ارتشاف الضرب : ۲ / ۲۳۶

۷- الروم : ۳۰ / ۳۶

۸- أى : الزمخشرى.

وإنّما الأولى أن يقال : بنيت لـد ولـد (۱) لشـبههما بالحروف لوضـعهما على الصـيغه التى ليست عليها الأسـماء المتمكّنه ، وإنّما عليها الحروف ، فأشبهت الحروف (۲) وبنى «لدى» لأنّه هو هو ، وقد تقدّم أنّ كلّ اسم بنى فإنّه يبنى وإن اختلفت لغاته بزياده أو نقصان مع بقاء الأصل والمعنى (۳) فبنى «لد» لشبه الحرف ، وبنى «لدى» لشبه ما أشبه الحرف ، وإن اختلفت جهات الشّبه فإنّه لا يضـرّ ، ألا ترى أنّ «نزال» بنى لشـبهه ب «انزل» وبنى «فجار» لشـبهه ب «نزال» ، وإن اختلفت جهات الشّـبه ، وهذا كثير فى العربيه فى أبواب مختلفه.

[علّه بناء الآن ومتى وأين]

قال : «ومنها «الآن» ، وهو الزّمان الذى يقع فيه كلام المتكلّم».

علّه بناء الآن لتضـمّنها حرف التعريف (۴) ولا يقـال : إنّ الألف واللّام ، فيه للتعريف ، إذ ليس هو آن دخلت عليه الألف واللّام (۵) بـل هو موضوع فى أوّل أحواله بالألـف واللّام ، وليس حكم لام التعريف ذلك ، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقـدّر ، وهو تضمّنه معنى لام التعريف (۶) وهو معنى كلامه فى قوله : «وقد وقعت فى أوّل أحوالها بالألف واللّام ، وهو (۷) علّه بنائها» ، لأنّها لمّا وقعت كذلك وهى معرفه وجب أن تكون معرفه بحرف تعريف مقدّر ، فوجب بناؤه.

وأمّا «متى» و «أين» فعلّه البناء فيهما واضحه فى الشّرط والاستفهام جميعا.

وقوله : ««متى» للوقت / المبهم».

لأنّك تسـتعملها لما لا يتحقّق وقوعه ، كقولك : «متى جاء زيد» ، ولا تقول : «متى طلعت الشّمس» و «إذا» بالعكس ، وإن كانت «إذا» قـد اسـتعملت كثيرا فى المبهم ، ولم يجزموا ب «إذا» لمّـا لم تكن كالشّـروط فى الإبهـام ، فأشـبهت الأحيـان المضافات ، لا سيّما على قول من يقول : إنّها مضافه على الحقيقه.

۱- انظر اللغات فى لدن فى الكتاب : ۳ / ۲۸۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۲۲ - ۲۲۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۲۳.

۲- فى د : «غدوه». تحريف.

۳- فى ط : «مع بقاء أصل المعنى». تحريف.

۴- انظر آراء النحويين فى علّه بنـاء الآن فى الإنصـاف : ۵۲۰ - ۵۲۴ ، وشـرح المفصـل لابن يعيش : ۴ / ۱۰۳ - ۱۰۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۱۸ - ۲۱۹

۵- بهذا قال الفراء والكوفيون ، انظر الإنصاف : ۵۲۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۲۰

۶- سقط من د : «التعريف». خطأ.

۷- فى المفصل : ۱۷۳ «وهى».

[علة بناء لمّا وأمس وقطّ وعوض]

وأمّا «لمّا» فبنيت لشبهها بالشّرط ، أو لاقتضائها جمله تبيّنها كاقتضاء «إذ».

وأمّا «أمس» فهى (۱) متضمنه معنى لام التعريف عند الحجازيّين فبينت لذلك ، وأمّا بنو تميم فيعربونها ، فينبغى أن تقدّر على مذهبهم معدوله عمّا فيه الألف واللّام (۲) ، والعدل لا يوجب البناء ، فيكون اسما [معربا](۳) ممنوعا من الصّرف ، وكذلك يقولون.

وأمّا «قطّ» فبنيت إمّا لتضمّنها معنى لام التعريف ، لأنّ معناها استغراق الزّمن الماضى جميعه ، وهو قول بعض المتقدّمين ، وإمّا أن يقال : لتضمّنها معنى المضاف إليه لأنّه بمعنى زمن المضىّ ، أو نقول : إنّ من لغاتها قط ساكنه ، وهى موضوعه وضع الحروف ، وهذه مشبهه لها من حيث المعنى واللّفظ ، فأجريت مجراها ، كما قلنا فى «لدن» بالنسبه إلى «لد».

وأمّا «عوض» فبنيت للعلّتين المذكورتين فى «قطّ» ، إلّا أنّ زمانها مستقبل (۴) فإذا أورد «أبدا» فإنّها موضوعه للزّمن المستقبل ، وهى معربه ، أجيب بأنّ «أبدا» تدخله لام التعريف ، ولو كان متضمّنا لها لم تدخله ، كما قلناه فى «أين» وشبهه من المبنيّات التى تضمّنت معنى الحرف ، والله أعلم.

۱- فى د : «فإنها».

۲- انظر ما تقدم ورقه : ۹ ب من الأصل ، وورقه : ۱۲۴ ب من الأصل ، والكتاب : ۳ / ۲۷۷ ، والمقتضب : ۳ / ۳۷۵

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- انظر الأقوال فى بناء قط وعوض فى شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۲۲ ، والهمع : ۱ / ۲۱۳ - ۲۱۴.

المركّبات

قال صاحب الكتاب : «هى على ضربين : ضرب يقتضى تركيبه أن يبنى الاسمان معا» ، إلى آخره.

قال الشيخ : إنّما لم يبن الأوّل من «اثنى عشر» لأنّهم حذفوا نونه ، فأشبه المضاف مع المضاف إليه ، فكما أنّ المضاف مع المضاف إليه غير مبنىّ فكذلك ما أشبهه.

ثمّ قال : «والأصل فى العدد المنيّف على العشره أن يعطف الثانى على الأوّل».

لأنّ القياس فى الأعداد كلّها أن يعطف الثانى على الأوّل ، وكان قياس هذه كذلك ، فمزج (١) الاسمان كما ذكر إلى تسعه عشر ، ولم يمزج (٢) غير ذلك ، لأنّ العشره فما دونها ليس فيها تعدّد ، وأمّا فوق العشرين فلم يكثر كثره ما قبلها ، فخفّف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر ، والدّليل على أكثريّته أنّ كلّ ما يتعدّاه فهو فى ضمنه ، [لأنّ ما فوق العشرين إلى المائه يتضمّن على الآحاد والعشرات ، وهى داخله فى مفهوم ما بين العشره إلى عشرين](٣).

«وحرف التعريف والإضافه لا يخلّان بالبناء».

أمّا حرف التعريف فمتّفق (٤) / على حكمه ، وأمّا الإضافه فمذهب سيبويه أنّها لا تخلّ بالبناء نظرا إلى قيام العلّه فيه مع الإضافه (٥) فموجب البناء قائم بعد الإضافه كما هو قبل الإضافه ، ومذهب الأخفش أنّ الثانى معرب لأنّه مضاف (٦) فقوى أمر الاسميّه فيه قياسا على «اثنى» فى قولك : «اثنا عشر» ، والفرق بينهما أنّ «اثنا» لمّا حذفت نونها ، وهو حكم من أحكام الإضافه أعطى حكم المضاف ، لأنّ علّه بنائه إنّما هى (٧) كونه منزّلا منزله جزء الكلمه ، فلمّا قدّر مضافا ، والمضاف له حكم الاستقلال فى الإعراب فات علّه البناء ، فأجرى مجرى المضاف ، بخلاف الثانى من «خمسه عشر» فإنّ علّه بنائه تضمّنه معنى الحرف ، وتضمّنه معنى الحرف باق على حاله قبل

۱- فى ط : «فخرج». تحريف.

۲- فى ط : «يخرج». تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى الأصل : «فمبنى». وما أثبت عن د. ط.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۲۹۸ - ۲۹۹

۶- انظر المقتضب : ۴ / ۳۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۰۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۲

۷- فى د : «هو». تحريف.

الإضافه وبعدها ، فلا يلزم من إعراب اثنى فى «اثنى عشر» إعراب عشر فى «خمسه عشرك».

فإن سمّى رجل بخمسه عشر كان فيه وجهان (١)

أحدهما (٢) كما ذكر (٣) [إن جعلته غير منصرف ، تقول : هذا خمسه عشر ورأيت خمسه عشر ، ومررت بخمسه عشر](٤)

أمّا وجه البناء (٥) فلأنّه قبل النقل كان مبنيّا ، فأجرى بعد التسميه مجراه قبلها ، كما أجرى «غلام زيد» بعد التسميه مجراه قبلها فى الإعراب قياسا على «قم» إذا سمّيت به وفيه ضمير فى البناء.

وأمّا الإعراب فلأنّهما كلمتان مزجتا وصيّرتا واحدا وسمّى بهما ، فأجرى مجرى ما هو كذلك من الأسماء كمعديكرب ، وينبغى لمن أعرب أن يجرى فيه اللّغات الثلاث التى فى معديكرب على ما يأتى بيانها فى فصل معديكرب [من أنّه إن جعلا اسما نقول : هذا معديكرب ورأيت معد يكرب ومررت بمعد يكرب ، وإن أضيف الأوّل إلى الثانى وهو على قسمين : قسم بصرف الثانى وقسم بعدم صرفه](٦)

وأمّا علّه بناء «الخازباز» (٧) فمشكله ، ووجه إشكاله أنّه إن (٨) قدّر مفردا فلا علّه توجب البناء يمكن تقديرها ، وإن قدّر مركّبا فلا علّه يمكن تقديرها إلّا واو العطف ، على أن يكون الأصل «خاز وباز» مزجا وصيّرا اسما واحدا كخمسه عشر ، ولا دليل يدلّ على ذلك ، بخلاف خمسه عشر ، إذ قياسه خمسه وعشر ، فإذا صحّ هذا التقدير فيه فليصحّ فى معديكرب ، ولا قائل به ، وغايه ما يمكن أن يقال فيه أنّه فى الأصل قصد إلى عطف أحد الاسمين ، وهذا التقدير - وإن كان مثله (٩) - كان يمكن أن يقدّروا مثله فى معد يكرب ، إلّا أنّ الأحكام من البناء فى «خازباز» والإعراب

١- انظر المقتضب : ۴ / ٣٠ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ٣ / ٢٩٩

٢- سقط من ط : «أحدهما».

٣- أى الزمخشرى ، والذى ذكره هو وجه الإعراب ، المفصل : ١٧۶

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- وهو الوجه الثانى.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- انظر اللغات الجائزه فى «الخازباز» فى الإنصاف : ٣١۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٩٢

٨- سقط من ط : «إن». خطأ.

٩- سقط من ط : «وإن كان مثله».

فى معديكرب دلّت على المخالفه بين التقديرين ، وإذا كانت قواعد معلومه تقتضى أحكاما مختلفه ، وجاءت الأحكام مختلفه فى ألفاظ يجوز / أن يقدّر فى كلّ واحد منها ما يجرى به (١) على القواعد المعلومه وجب تقدير ذلك فيها ، لئلّا يؤدّى إلى إبطال ما علم صحّته ، فهذا أقصى ما يمكن أن يقال فى «خازباز» (٢).

وأمّا «بادى بدى» و «أيدى سبا» فهما من القسم الثانى عنده ممّا لم يتضمّن ثانيه معنى حرف ، فهو معرب ، والأوّل مبنىّ كمعديكرب ، وهو مشكل أيضا ، ووجه إشكاله أنّه فى الأصل اسم معرب منصوب على الحال (٣) ، لم يطرأ عليه إلّا التخفيف ، والتخفيف لا يوجب بناء ، ولو قيل : إنّه معرب على أصله منصوب على الحال إلّا أنّهم سكّنوا الياء فى «أيدى سبا» وفى «بادى بدى» بعد تخفيف الهمزه تخفيفا لمّا جرت فى كلامهم كثيرا ، فصارت كالأمثال ، كما كان ذلك فى قولهم : «أعط القوس باريها» (٤) ، وكذلك قول الشاعر (٥) :

فآليت لا أرثى لها من كلاله

ولا من حفى حتّى تلاقى محمّدا

وسيأتى ذكر ذلك فى المشترك ، لكان أقرب إلى الصّواب ، إلّا أنّهم حكموا بالبناء لمّا رأوا إسكان الأوّل ، وهو فى موضع نصب ، ورأوا صوره التركيب.

ثمّ توجيهه لهم أن يقال : كثر استعمالهم «أيدى سبا» فى التّفرّق الكثير (٦) ، حتّى صار قولهم : «أيدى سبا» يفهم منه التّفرّق من غير نظر إلى معنى الأيدى ومعنى سبا على [معنى](٧) التفصيل ،

١- سقط من ط : «به». خطأ.

٢- جاء بعدها فى ط : «أمّا بادى بدا فأصله بادئ بداء ، طرحت الهمزه من بداء فصار بدى مقصورا ، وأبدلت الهمزه من بادئ ياء ، وأسكنت حين ضمّ الثانى إلى الأول ، وأما بادى بدى فأصله بادئ بدىء ، مثل بديع فطرحت همزته فبقى بدى. وقوله : «بطرح الهمزه» أى : فى بداء وبدىء ، و «الإسكان» أى : فى الياء فى الاسم الأوّل وهو أيادى ، إلى سبا» ا. ه.

٣- سقط من د. ط : «منصوب على الحال».

۴- انظر هذا المثل فى الفاخر : ٣٠۴ - ٣٠۵ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٩

۵- هو الأعشى ، والبيت فى ديوانه : ١٣۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠١ - ١٠٢ ، والخزانه : ١ / ٨۶ ، وروايه الديوان «حتى تزور».

۶- سقط من ط : «الكثير».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فلمّا صارا جميعا يفهم منهما معنى مقصود (۱) من غير نظر إلى آحادهما كان (۲) بمنزله معديكرب فى دلالتهما على مدلولهما من غير نظر إلى تفصيل اللّفظين ، فأجرى مجراه لمّا صار فى المعنى مثله ، وإذا كانوا قد فعلوا مثل ذلك فى الجمل (۳) حتّى أجريت مجرى المفردات لمّا فهم منها معنى من غير تفصيل (۴) ، فأعربت إعراب المفرد ، وعدل بها عن معنى الجمله ، فهذه أقرب إلى ذلك ، وإن كانت الأحكام قد اختلفت باختلاف المقصود فيهما إلّا أنّ الجامع بينهما فى التشبيه أنّها ألفاظ متعدّده (۵) يفهم منها معنى مقصود من غير نظر إلى مدلول كلّ مفرد حتّى أجرى كلّ (۶) واحد من القبيلين مجرى المفرد ، فهذا وجه المشابهه بينهما ، وحكم «بادى بدى» فى العلّه حكم «أيدى سبا» وإن اختلف المدلولان فى أنّ ذلك للتّفرّق ، وهذا للأولويّه (۷).

وأمّا «معديكرب» وبابه ففيه لغتان على ما ذكر (۸) ، أمّا اللّغه الفصيحه فهى إعراب الثانى ، وجعل الأوّل معه كالجزء ، ويكون غير منصرف [فى المعرفه](۹) ، وعلّته واضحه ، وهى (۱۰) أنّهما لفظان مزجا / وصيّرا واحدا دالا على معنى ، فألحق بالمفردات من (۱۱) كلامهم ، لأنّه أشبه بها (۱۲) من المركّبات قبل النّقل ، إذ المركّبات قبل النّقل كان لها حكم فى الإعراب ، فبقى ذلك الحكم على حاله ، وهذا لم يكن له حكم قبل النّقل ، فلا بدّ من حكم له (۱۳) الآن ، وهو أشبه بالمفردات من حيث المعنى ، إذ مدلوله مفرد كما أنّ مدلول المفردات مفرد.

۱- فى ط : «المعنى المقصود».

۲- كذا ، ولعل الأصح «كانا».

۳- فى ط : «الجمله».

۴- بعدها فى ط : «كقوله : فاه إلى فىّ».

۵- سقط من ط : «متعدّده».

۶- سقط من ط : «مفرد حتّى أجرى كل». خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «للأوليه». وما أثبت عن د.

۸- انظر اللغات فى «معديكرب» فى الكتاب : ۳ / ۲۹۶ - ۲۹۷ ، والمقتضب : ۴ / ۳۱

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- فى د : «وهو». تحريف.

۱۱- فى د : «فى».

۱۲- فى د : «بالمفردات». مكان «بها».

۱۳- فى ط : «حكمه» مكان «حكم له». تحريف.

واللّغه الثانيه أن تضيف الأوّل إلى الثانى ، وعلّتها أنّهم شبّهوه بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيّا من جهه أنّهما اسمان ذكر أحدهما عقيب الآخر ، وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أنّ ما ذكروه تشبيه لفظىّ ، وما ذكر فى تلك العلّه تشبيه معنوىّ ، واعتبار المعنى أقوى (١).

والآخر : هو أنّهم بقّوه ساكنا فى حال النصب ، فقالوا : «رأيت معديكرب» ، ولو كان جاريا مجرى المضاف على التحقيق لوجب أن ينتصب المضاف إذا كان مثله فى قولك : «رأيت قاضى مصر» وشبهه (٢) ، ولمّا وجب (٣) التسكين دلّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافه.

وهذه اللّغه [أى : اعتبار الإضافه](٤) انقسم صاحبها (٥) إلى قسمين :

فمنهم من يمنع الثانى الصّرف ، وعلّته كالعلّه فى إسكان الياء من معديكرب ، ولو لا اعتدادهم بالتركيب والمزج لم يكن للإسكان وجه ، ثمّ أصحاب هذه اللغه انقسموا إلى قسمين :

منهم من لا يصرف الثانى اعتدادا بالتركيب الصّورىّ ، كما اعتدّ به فى إسكان معديكرب ، وهو وجه ثالث تضعف به هذه اللّغه (٦).

ومنهم (٧) من يصرفه (٨) ، وهو القياس بعد قصد الإضافه ، إذ التركيب فى المضاف والمضاف إليه غير معتدّ به فى باب منع الصّرف ، والله أعلم.

١- جاء فى هامش د : «يعنى أنهم شبّهوا معديكرب بالمضاف والمضاف إليه ، وهذا تشبيه لفظى ، وتشبيه بالمبنيات تشبيه معنوى ، واعتبار المعنوى أولى». ق : ٩٧ أ.

٢- انظر جواب ابن يعيش على هذه الشبهه فى شرحه للمفصل : ٤ / ١٢٤.

٣- فى د : «أوجبوا».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى ط : «أصحابها».

٦- اقتصر ابن الحاجب على ذكر علّه قسم واحد ممن لا يصرف معديكرب ، ولم يذكر علّه القسم الثانى.

٧- هذا القسم الثانى من قوله : «انقسم صاحبها إلى قسمين».

٨- أى : الجزء الثانى من معديكرب ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٣ - ١٣٤ ، والأشمونى : ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠

الكنايات

قال صاحب الكتاب :

«وهى كم وكذا وكيت وذيت» ، إلى آخره.

قال الشيخ : علّه بناء «كم» الاستفهاميّه ظاهره ، وهى تضمّنها (۱) معنى حرف الاستفهام ، وأمّا الخبريّه فيجوز أن يكون لشبهها بأختها لفظا وأصل معنى ، وهو كنايه للعدد (۲) ، أو لوضعها (۳) على حرفين كوضع الحروف (۴) ، أو لأنّها نقيضه «ربّ» أو لتضمّنها معنى الإنشاء ، وهو فى الغالب بحرف ، فكأنّها تضمّنت حرفا مقدّرا ، ولذلك استحقّت صدر الكلام (۵).

ومعنى الكلام الإنشائىّ أن لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، بل لنوع من الكلام محّقق (۶) فى النفس ليس له اعتبار من خارج بموافقه (۷) له فيسمّى صدقا ولا بمخالفه فيسمّى كذبا ، والخبر بخلافه لنوع من الكلام فى النّفس له اعتبار من خارج بموافقه فيسمّى / صدقا أو بمخالفه فيسمّى كذبا (۸) ، فمثال الإنشاء قولك : قم واقعد ، فإنّه لطلب محقّق لا يعتبر بأمر من خارج ، فلا يقال له : صدق ولا كذب ، والخبر كقولك : «زيد قائم» ، فيعتبر بأمر من خارج ، وهو تحقيق النسبه إلى زيد ، لا باعتبار النّفس ، فإن كانت محقّقه سمّى صدقا ، وإن كانت منتفيه سمّى كذبا (۹).

وأمّا «كذا» [وهو كنايه عن الحدث](۱۰) فعلّه بنائها إمّا أن نقول : لشبهها بكم فى معناها فألحقت

۱- فى د : «وهو تضمنه».

۲- سقط من ط : «للعدد». خطأ.

۳- فى ط : «بوضعها».

۴- سقط من ط : «الحروف». خطأ.

۵- انظر تعليل بناء كم فى أسرار العربيه : ۲۱۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۱۲۵ - ۱۲۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۲۲

۶- فى ط : «المحقق».

۷- سقط من ط : «بموافقه». خطأ.

۸- سقط من ط : «صدقا أو بمخالفه فيسمى كذبا». خطأ.

۹- سقط من ط : «وإن كانت منتفيه سمّى كذبا». خطأ.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

بها ، وإمّا لأنّها كاف التشبيه دخلت على ذا واستعملت كنايه ، فبقيت على أصلها فى البناء.

وأمّا «كيت» و «ذيت» فعلّه بنائهما أنّهما كنايتان عن الجمل ، والجمل مبنيّه باعتبار الجمليّه ، فبنيت تشبيها لها بما كنى بها عنه.

قوله (۱) : «ومميّز الاستفهاميّه مفرد».

منصوب ، والخبريّه مجرور مجموع أو مفرد ، إنّما كان مميّز الاستفهاميّه منصوبا مفردا لأنّه لمطلق العدد من غير نظر لقلّه وكثره (۲) ، فجعل له تمييز مطابق للعدد المتوسّط وهو أحد عشر ، ولم يجعل له القلّه ولا الكثره كمميّز المائه والثلاثه (۳) ، فيكون تحكّما.

وأمّا «كم» الخبريّه فجعل لها لمّا كانت للكثره مميّز موافق لمميّز عدد الكثره ، وهو المائه والألف ، وهو مفرد مخفوض ، وجاء فيه الجمع تقويه لمعنى الكثره ، إذ ليس فى لفظ كم ما يشعر بخصوصيّه الكثره المقصوده بخلاف الألف ، فإنّ فيها ما يشعر ، فاستغنت عن الجمعيّه (۴).

قوله : «وتقع فى وجهيها مبتدأه» إلى آخره.

قال الشيخ : ولا يقال : «مالك كم» (۵) ، ولا تقع إلّا فى صدر الكلام عند البصريّين (۶) ، فلذلك لم تقع فاعله ، ولا على صفه يلزم منها تقديم العامل إلّا إذا كانت مضافا إليها ، فإنّه مغتفر تقديم المضاف عليها (۷) ، إمّا لأنّه متعذّر تأخيره ، وإمّا لأنّ معنى الاستفهام ينسحب إليه ، فتصير الكلمتان للاستفهام ، فلم يبق إلّا أن تقع مبتدأه أو معموله لفعل بعدها ، وتعرف ذلك بأن تنظر إلى ما وقع بعدها ، فإن كان اسما خبرا عنها وجب أن تكون مبتدأه ، كقولك : «كم مالك» وشبهه ، وإن لم يكن اسما هو خبر عنها وجب أن يكون ثمّه فعل ، فتنظر فإن كان مسلّطا على كم وجب أن تكون

۱- ترتيب هذا الفصل قبل الذى يليه ، انظر المفصل : ۱۸۰

۲- سقط من ط : «لقله وكثره». خطأ.

۳- سقط من د : «والثلاثه».

۴- انظر تعليل نصب مميز كم الاستفهاميه وجر مميز كم الخبريه فى المقتضب : ۳ / ۵۹ ، وأسرار العربيه : ۲۱۵.

۵- سقط من د : «ولا يقال : مالك كم».

۶- انظر المقتضب : ۳ / ۵۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۲۲.

۷- سقط من د : «عليها».

معموله له على (۱) حسب ذلك التسليط مفعولا به أو ظرفا أو مصدرا ، كقولك : «كم رجلا (۲) ضربت» و «كم يوما ضربت زيدا» و «كم ضربه ضربت زيدا» ، وإن لم يكن مسلّطا عليه (۳) فلا يخلو إمّا أن يكون مسلّطا على ضميرها تسلّط المفعوليّه أو لا ، فإن كان الأوّل فلك فيه وجهان ، كمسأله «زيد ضربته» ، مثاله «كم رجلا ضربته» ، إلّا أنّك / إذا قدّرته منصوبا وجب أن تقدّر الناصب متأخّرا عنها (۴) ، فتقول : «كم رجلا ضربت ضربته» لما تقدّم من أنّ لها صدر الكلام ، وإن لم يكن مسلّطا عليها ولا على ضميرها وجب أن تكون مبتدأ ، كقولك : «كم رجل قام» و «كم رجل جاءك» وشبهه ، ثمّ مثّل بالمبتدأ ، ثمّ مثّل بعده بمثالين آخرين للابتداء بيّن بهما أنّ ما يصلح صفه للمميّز يصحّ أن يكون خبرا ، وهو قوله : «كم منهم شاهد على فلان ، وكم غلاما لك ذاهب» ثمّ مثّل بالمفعوليّه والإضافه.

قوله : «وإذا فصل بين الخبريّه ومميّزها نصب».

قال الشيخ : جاز الفصل بين كم ومميّزها (۵) ، ولم يجز فى مثل «عشرين رجلا» من حيث إنّ «عشرين رجلا» الغرض فيه تبيين الذات أوّلا ، وإنّما جيء بعشرين ليبيّن بها خصوصيّه العدد ، فهما (۶) جميعا كأنّهما شيء واحد ، ألا ترى أنّ هذين المعنيين لمّا كان التعبير عنهما بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولهم : رجل ورجلان ، فصار «عشرون رجلا» بمثابه قولك : رجلين ، فكما أنّ رجلين (۷) لا يفصل بين حروفه فكذلك «عشرون رجلا» ، بخلاف «كم» فإنّها فى أصل وضعها للإبهام ، وليست مع مميّزها كعشرين مع مميّزه ، ألا ترى أنّك لو قلت : «كم رجلا» لم تبيّن به خصوصيّه العدد ، فقد ظهر الفرق بين البابين.

والمختار النّصب عند الفصل لأنّه فى التقدير المختار مضاف إليه ، والفصل بين المضاف

۱- سقط من ط : «على».

۲- سقط من د : «رجلا».

۳- لعل الأصح : «عليها».

۴- فى د : «عن كم».

۵- فى د : «كم الخبريه ومميزها» ، يجوز الفصل بين كم الاستفهاميه ومميزها فى السعه ، ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا فى ضروره ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۹.

۶- فى ط : «فيهما». تحريف.

۷- سقط من د : «فكما أنّ رجلين». خطأ.

والمضاف إليه ضعيف ، ولمّا ضعف أن يكون مضافا إليه نقل إلى إعراب عموم التمييز ، وهو النّصب ، وقد جاء الجرّ (١) مع الفصل ، إمّا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وإمّا على أن يكون مجرورا بإضمار «من» (٢).

قال : «وتقول ، كم غيره لك» إلى آخره.

قال الشيخ : إنّما ذكر هذا الفصل ليعرّف أنّ غيره ومثله وشبههما ممّا لا يتعرّف بالإضافه يصحّ أن يقع مميّزا لكم ، كما صحّ أن يقع مجرورا ل ربّ.

«وقد ينشد بيت الفرزدق (٣) :

كم عمّه لك يا جرير وخاله

فدعاء قد حلبت علىّ عشارى»

إلى آخره ، فالنّصب كما ذكر ، والجرّ كذلك [على الإضافه](٤) ، والرّفع على معنى كم مرّه أو كم مرّه عمّه لك حلبت علىّ عشارى ، فكم منصوب على الظّرف ب «حلبت» ، أو على المصدر - إن جعلنا المرّات للحلبات - ب «حلبت» أيضا ، فتقديره على الأوّل : حلبت زمانا كثيرا ، وعلى الثانى حلبت حلبات كثيره ، ولا فرق فى المعنى بين أن يقدّر استفهاما أو خبرا ، إذ معناه فى الخبر كثيرا من الأزمان عمّاتك وخالاتك حلبت لى ، أى : كانوا (٥) خدما لى فى / أوقات كثيره ، وإذا جعلته استفهاما كان معناه : أخبرنى أىّ عدد من الأزمان أو من الحلبات عمّه لك وخاله حلبت علىّ عشارى؟ أى : ذلك كثير لا أعرف عدده ، فأخبرنى عن عدده ، وهذا المعنى أبلغ من الأوّل فى الذّمّ لما فيه من الاستهزاء.

وقوله : «تقديره (٦) كم مرّه حلبت علىّ عمّاتك».

١- فى ط : «الخبر» تحريف.

٢- هذا مذهب الكوفيين ، انظر المقتضب : ٣ / ٦٠ ، والإنصاف : ٣٠٣ - ٣٠٩.

٣- البيت فى ديوانه : ١ / ٣٦١ ، والكتاب : ٢ / ٧٢ ، ٢ / ١٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٣ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٥٥٠ ، والخزانه : ٣ / ١٢٦ ، والأفدع : الذى يمشى على ظهور قدميه ، والعشار بكسر العين جمع عشراء بضم ففتح وهى التى مضى على حملها عشره أشهر.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- لعل الأصح : «كنّ».

٦- سقط «تقديره» من المفصل : ١٨٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٤ / ١٣٣.

إن أراد به تحقيق الإعراب لم يستقم ، لأنّ عمّاتك فيما (۱) قدّر فاعل ، وهى فى البيت مبتدأ لتأخّر الفعل عنها (۲) ولا يتقدّم الفاعل على فعله ، وإن أراد به تبيين المعنى وإيضاحه فهو مستقيم ، لأنّ «عمّاتك حلبت» و «حلبت عمّاتك» سواء.

قوله : «والخبريّه مضافه إلى مميّزها» إلى آخره.

تقدير الإضافه هو الوجه لما يلزم من إضمار الجارّ [لو لم تقدّر الإضافه](۳) ووجه القول الآخر (۴) ما ثبت من إظهار الجارّ فى كثير من كلامهم وهى (۵) مع حذفها (۶) بمعناها (۷) ، فحملت عليها ، وهذا القول ليس كقول من يقول : العامل فى زيد فى «غلام زيد» حرف الجرّ المقدّر فى المعنى عاملا (۸) ، لأنّ هذا كقول من يقدّر الاسم الأوّل تامّا منوّنا فى التقدير ، و «من» مضمره ، وذلك يجعل الحرف المقدّر فى المعنى عاملا مع كون الأوّل مضافا لفظا ومعنى ، والله أعلم.

۱- فى ط : «فيها». تحريف.

۲- فى د : «الفعل وهو حلبت عنها».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- أى : قول من يقول إن كم منونه فى التقدير.

۵- أى : كم.

۶- أى : حذف من.

۷- أى أنّ إضافه كم إلى مميزها على تقدير من وهذا رأى الفراء والكوفيين ، انظر : الإنصاف : ۳۰۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۲۰.

۸- سقط من د : «فى المعنى عاملا». وانظر ما تقدم ورقه : ۹۵ ب من الأصل.

ومن أصناف الاسم : المثنّى

اشاره

قال صاحب الكتاب :

«هو ما لحقت آخره زيادتان» إلى آخره

قال الشيخ : هذا الحدّ هو الذى يستقيم فى حدّ المثنّى ، وإذا حددنا التثنيه قلنا : إلحاق الاسم زيادتين ، إلى آخره ، وليس قول من قال : «ضمّ شيء إلى مثله» فى حدّ المثنّى بشيء (۱) ، لأنّك لو قلت : زيد وزيد فهذا (۲) ضمّ شيء إلى مثله ، وليس بمثنّى.

وقوله : «لتكون الأولى علما لضمّ واحد إلى واحد».

يعنى إلى (۳) واحد من جنسه المسمّى بذلك الاسم ، كقولك فى رجل : رجلان ، وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنّيه باعتبار المدلولين ، كقولك : عينان فى عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف ، والظّاهر جوازه شاذّا ، والكثير المستعمل خلافه (۴).

وقالوا : زيدان وعمران فى الأسماء الأعلام ، وإن كانت باعتبار مسمّياتها كالأسماء المشتركه ، لأنّها لم يسمّ بها باعتبار أمر جامع فى مسمّياتها ، وهذا ممّا يقوّى قول من يقول : إنّ الاسم المشترك يثنّى ، وإن اختلف مدلوله.

والجواب أنّها إنّما / ثنّيت بعد ما (۵) أخطر المتكلّم المسمّيات بزيد بباله ، وقدّر انتفاء العلميّه منها ، فصارت كأنّها أسماء أجناس كرجل باعتبار ما تحته ، فثنّاها كما يثنّى رجل بعد أن قدّرها مثله ، وهذا المعنى هو الذى جوّز أن يقال : الزيد وزيد فلان ، ولو لا تقديرها نكره لم يستقم تعريفها ، ومهما قدّرت نكره صارت كأسماء الأجناس المشتركه فى أمر واحد ، إلّا أنّ أسماء الأجناس مشتركات فى أمر معنوىّ محقّق ، وهذه مشتركه فى أمر مقدّر ، وهو كونه مسمّى بزيد.

۱- كذا عرف ابن يعيش المثنى ، انظر شرحه للمفصل : ۴ / ۱۳۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۵۹ - ۶۰

۲- سقط من ط : «فهذا».

۳- سقط من د : «إلى».

۴- صحّح ابن مالك والجزولى والأندلسى جواز تثنيه المشترك ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۵۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۷۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۵۵ - ۲۵۶ ، وحاشيه الصبان : ۱ / ۷۶

۵- سقط من د : «ما». خطأ.

فإن قيل : إذا كانت تثنيتها كباب تنكيرها وتعريفها باللّام ، وذلك شاذّ ، فليكن أيضا تثنيتها شاذّا ، وليس بشاذّ بالإجماع ، دلّ على أنّه ليس مثله.

فالجواب أنّ زيدا إذا نكّر وعرّف فقد استعمل على خلاف ما وضع له من غير ضروره ، لأنّه يمكن استعماله علما فى كلّ موضع ، فجعله نكره بهذا التقدير إخراج له عن أصله لغير ضروره ، وأمّا زيدان فلا يمكن استعماله علما لأنّ تثنيته تنافى علميّته ، فلا يلزم من شذوذ ما يمكن جريه [وهو الزيد بأن يقال : زيد بغير الألف واللّام](١) على أصله شذوذ ما لا يمكن إجراؤه على أصله [كزيدان بأن يقال : هو علم](٢).

قوله : «والثانيه (٣) عوضا من الحركه والتنوين».

هو مذهب البصريّين (٤) ، وأمّا الكوفيّون فيقولون : إنّها عوض من التنوين (٥) ، ويستدلّون بقولك : «جاءنى غلاما زيد» فحذفها يدلّ على أنّها كالتنوين ، والبصريّون يستدلّون بقولك : الغلامان ، فإثباتها يدلّ على أنّها كالحركه ، إذ التنوين لا ثبات له مع اللّام.

والوجه أنّها كالحركه فى موضع وكالتنوين فى موضع ومثلهما فى موضع (٦) ، فإذا قلت : رجلان كانت عوضا من التنوين والحركه جميعا ، وإذا (٧) قلت : الرجلان كانت عوضا من الحركه ، فإذا قلت : «غلاما زيد» كانت عوضا من التنوين (٨).

قوله : «ومن شأنه إذا لم يكن مثّنى منقوص».

يعنى بالمنقوص ما آخره ألف ، وهذا غريب فى الاصطلاح ، وإنّما المنقوص فى الاصطلاح ما نقص من آخره حرف كقاض وعصا ، أو ما نقص بعض الإعراب كقاض ، وأمّا إطلاق المنقوص

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى المفصل : ١٨٣ «والأخرى».

٤- انظر الكتاب : ١ / ١٧ ، والمقتضب : ١ / ٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٠

٥- ذهب ثعلب إلى أن نون التثنيه عوض من تنوينين ، انظر : أسرار العربيه : ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧٥

٦- حكى ابن يعيش هذا الرأى فى النون ولم ينسبه ، انظر شرحه للمفصل : ٤ / ١٤٥ - ١٤٦

٧- فى د : «عوضا منهما وإذا».

٨- بعدها فى ط : «والحركه جميعا».

على (۱) ما (۲) فی آخره ألف خاصّه فلیس بمعروف (۳)

[تثنیه المنقوص]

قوله : «ولا یخلو المنقوص» إلی آخره.

قال : المنقوص علی اصطلاحه (۴) وهو ما فی آخره ألف ، لا یخلو من أن یکون ثلاثیًا أو فوقه ، فإن کان ثلاثیًا وجب ردّ الألف إلی أصلها لوجوب حرکتها لوقوع الألف بعدها ، والواو والیاء لا تعلّان / إذا وقعتا قبل الألف ، کقولک : غزوا ورمیا إمّا کراهه اجتماع الألفین ، أو کراهه اللّبس فی الأصل (۵) وحمل البواقی علیه ، وإذا لم تعلّ وجب أن تبقی علی الأصل ، فتقول : قفوان ورحیان.

«وإن جهل أصلها» نظر إلی الإماله کما ذکر (۶) وإن کانت فوق الثلاثه لم تقلب إلّا یاء ، وإنّما قلبت یاء فیما أصله واو لأحد أمرین :

إمّا لأنّها فی أصل الأفعال فعل بها ذلک ، فأجریت الأسماء علیها (۷) کقولهم : أغزیت واستغزیت ، وإمّا استثقالا لها آخرا فیما کثرت حروفه ، فأبدلوا منها الیاء لخفّتها.

«وأمّا مذروان (۸) فلأنّ التثنیه فیه لازمه» إلی آخره.

وجه اعتراضه أنّه اسم رباعیّ جاءت فیه الواو رابعه ولم تقلب یاء ، وجوابه أنّ مذروان لا یقال فی مفرده : مذرا (۹) فإن علّلنا بالوجه الأوّل (۱۰) فلیس آخره ألفا مخفّفه عن واو حتّی تبدل عن الألف یاء ، بل هذه لم تزل واوا للزوم التثنیه ، وإن علّلنا بالثانی (۱۱) فالواو لم تقع متطرّفه ، لأنّ

۱- سقط من د : «علی». خطأ.

۲- فی د : «بما». تحریف.

۳- سمّی سیبویه المقصور منقوصا فقال : «اعلم أنّ المنقوص إذا کان علی ثلاثه أحرف فإن الألف بدل ولیست بزیاده کزیاده ألف حبلی». الکتاب : ۳ / ۳۸۶ ، وانظر الکتاب : ۳ / ۳۸۹.

۴- فی د : «اطلاحه». تحریف.

۵- بعدها فی د : «لو کان من الواو أو من الیاء وحمل ...».

۶- فی ط : «ذکروا».

۷- انظر أمالی ابن الشجری : ۱ / ۱۹

۸- «المذروان : ناحیتا الرأس» اللسان (ذرا)

۹- انظر الکتاب : ۴ / ۴۱۵ ، والمقتضب : ۱ / ۱۹۱ ، وسر الصناعه : ۴۶۹ ، ۷۰۹

١٠- أى : كراهه اجتماع ألفين.

١١- أى : كراهه اللّبس فى الأصل ، وهذان الوجهان هما اللذان علّل بهما ابن الحاجب عدم إعلال الواو والياء إذا وقعتا قبل الألف.

التثنيه لازمه فلم تقع متطرّفه ، ولذلك شبّهها بالواو الواقعه فى جباوه [بمعنى جبايه](۱)

قوله : «وما آخره همزه» إلى آخره ، ثمّ قال فى آخر الفصل : «فهذه الأخيره تقلب واوا لا غير ، والباب فى البواقى أن لا يقلبن».

قوله : «والباب فى البواقى أن لا يقلبن ، وقد أجيز القلب» يوهم أنّ ثلاثه الأبواب مستويه فى البقاء والقلب ، وليس الأمر كذلك ، بل الأولى الباب فيها أن لا تقلب ، والقلب ضعيف جدّا (۲) والقلب فى الثانيه (۳) أولى منه فى الأولى ، والقلب فى الثالثه (۴) أظهر منه فى الثانيه.

وإنّما كان القلب ضعيفا فى الأولى لأنّها همزه أصليّه ، لم يوجد ما يوجب تغييرها ، فكان بقاؤها على حالها أولى ، والثانيه ليست همزه أصليّه ، ولكنّها منقلبه عن حرف أصلىّ ، فكان القلب أظهر لفوات أصليّه الهمزه ، والثالثه ليست أصليّه ولا منقلبه عن حرف أصلىّ ، فكان القلب أظهر لفوات أصليّه الهمزه وفوات الحرف الأصلىّ المنقلبه عنه الهمزه ، وأمّا الرابع وهو حمراء وصحراء فإنّما أوجبوا فيه القلب للفرق بين همزه التأنيث وغيرها ، وكانت أولى بالقلب ، إذ لا أصل لها ولا عن أصل ولا مشبّه (۵) بالأصل (۶) ، وقلبت واوا إمّا (۷) لأنّه الذى ثبت لها فى النّسب فحمل عليه ، وإن اختلفت العلّه ، وإمّا لأنّها عن همزه ، والواو أقرب / إليها لمشاكلتها لها فى الثّقل ، وإمّا كراهه الأداء إلى ياءين بعد ألف لو قالوا : حمرايين ، وإمّا ليفرقوا بينها وبين الألف المقصوره بأمر فيها ، والتى لا ألف قبلها لم يقلبوها ذلك القلب ، لأنّ القلب ثمّه الواجب والجائز إنّما كان إمّا (۸) لأنّها زائده مع استثقال همزه بين ألفين (۹) ، وإمّا لاستثقالها بين ألفين ، ولم يوجد فى هذه شىء من ذلك ، نعم قد تخفّف الهمزه على ما يأتى فى تخفيف الهمزه ، وليس من هذا الباب.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- أى : فى مثل قرّاء.

۳- أى : فى مثل كساء.

۴- أى : فى مثل علباء.

۵- فى ط : «مشبّهه».

۶- فى ط : «بالأصلى».

۷- سقط من ط : «إمّا» خطأ.

۸- سقط من ط : «إمّا». خطأ.

۹- بعدها فى ط : «كحمراءان».

[تثنيه الجمع]

قوله (۱) : «وقد يثنّى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين» إلى آخره.

قال الشيخ : تثنيه الجمع قليل ، وسبب قلّته أنّ مفرده يعطى ما تعطى التثنيه ، فيقع ذكر التثنيه ضائعا ، ولكن قد يجرى فى بعض المعانى (۲) ما يحتاج إلى ذكر الجمع مثنّى ، مثل قوله عليه السلام : «كالشّاه العائره بين الغنمين» (۳) فلذلك يستحسن مثل ذلك ، فإنّه لا يمكن التعبير بمجرّد الجمع ، بخلاف قولك : «عندى رجالان» ، فإنّه ضعيف.

قوله : «ويجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متّصلين» (۴) إلى آخره.

يعنى إذا قصد التعبير عن اثنين فى المعنى مضافين إلى اثنين ، وهما متّصلان بهما فى المعنى عبّر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان مثنّى فى المعنى ، وسببه كراهه اجتماع لفظ تثنيتين فيما تأكّد اتّصالهما لفظا ومعنى ، فعلى ذلك تقول : «اضرب رؤوسهما» ، ولا فرق بين أن يكون الأوّل متّحدا فى كلّ واحد منهما أو متعدّدا ، فلذلك تقول : «قطعت أيديهما» وأنت تريد يدا من كلّ واحد منهما ، وقال الكوفيّون : شرطه أن يكون الأوّل متّحدا فى كلّ واحد منهما (۵) كقوله تعالى : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما)(۶) وهو مردود بقوله : (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما)(۷) والمراد أيمانهما ، فبطلت شرطيّه الاتّحاد.

«وقال (۸)

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلا من المفصل : ۱۸۵

۲- سقط من ط : «المعانى». خطأ.

۳- فى د : «مثل المنافق كالشاه العائره بين الغنمين تعير إلى هذه مره وإلى هذه اخرى». والحديث فى مسند الإمام أحمد ۲ / ۶۱۰ ، ۲ / ۶۷۹ ، «العائره : المتردده بين قطيعين لا تدرى أيهما تتبع». اللسان (عير).

۴- فى د : «متصلين اتصال الخلقه ، إلى آخره» وهذه الزياده ليست فى المفصل : ۱۸۷ ، ولا فى شرح ابن يعيش : ۴ / ۱۵۵.

۵- انظر معانى القرآن للفراء : ۱ / ۳۰۶ - ۳۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۱۵۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۷۶ - ۱۷۷.

۶- التحريم : ۶۶ / ۴ ، والآيه (إِنْ تَتُوبا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما).

۷- المائده : ۵ / ۳۸ ، والآيه (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَهُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما).

۸- فى د : «وقال خطام المجاشعى : ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور التّرسين». والرجز بهذ النسبه فى الكتاب : ۲ / ۴۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۱۵۶ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۸۹ ، وصحّح البغدادى هذه النسبه فى الخزانه : ۳ / ۳۷۴ - ۳۷۵ ونسب فى الكتاب : ۳ / ۶۲۲ إلى هميان بن قحافه. والمهمه : القفر المخوف ، والقذف : البعيد من الأرض ، والمرت بفتح الميم وسكون الراء المهمله : الأرض التى لا ماء فيها ، والظهر : ما ارتفع من الأرض ، الخزانه : ۳ / ۳۷۵.

ظهراهما مثل ظهور التّرسين

فاستعمل هذا والأصل معا».

يعنى بقوله : «هذا» وضع الجمع موضع التثنيه ، وهو إشاره إلى حكم هذا الفصل ، وهو قوله : «ظهور التّرسين».

وقوله : «والأصل» يعنى [وضع](١) لفظ المثنّى للدّلاله على التثنيه على القياس الأصلىّ ، وهو قوله : «ظهراهما» ، ثمّ بيّن أنّ الشّرط الاتّصال [خلقه](٢) لامتناع أفراسهما وغلمانهما لمّا فقد الاتّصال.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ومن أصناف الاسم : المجموع

[ما يجمع جمع مذكر سالما]

قال الشيخ : لمّا كان غرض المصنّف الدّلاله على بيان لفظ (۱) السّالم المذكّر لاختلاف / آخره بالحروف (۲) لاختلاف العامل لم يمكنه حدّ المجموع المكسّر معه لاختلافهما فى هذا المعنى ، فجعل كلّ واحد على حده ، ثمّ حدّ المجموع السّالم المذكّر على نحو حدّ التثنيه ، وذكر السالم المؤنّث بالألف والتاء لئلّا يتوهّم عموم السّالم فيما ذكر ، واستغنى عن أن يعيد لفظا آخر (۳) للمذكّر (۴) السّالم ، إذ لفظه فيه تنبيه (۵).

«فالذى بالواو والنون لمن يعلم (۶) فى أعلامه وصفاته».

أراد بعض أعلامه وصفاته ، وإلّا فلا يستقيم التعميم ، فإنّ طلحه وشبهه لا يجمع جمع التصحيح ، وهو من أعلام من يعقل ، وأحمر وعلّامه وجريح من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون ، وإنّما يجمع بالواو والنون كلّ مذكّر علم (۷) يعقل أو صفه لمذكّر يعقل ليست أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا (۸) مؤنّثه جاريه على المذكّر [كعلّامه ونسّابه](۹) ولا مذكّره يجرى على المؤنّث [كصبور وشكور وجريح](۱۰) إلّا ما شذّ من الذى ذكره [كامرأه عاشق وناقه ضامر وامرأه مرضع فلان](۱۱) وما لعلّه وجد (۱۲) من غيره.

[ما يجمع بالألف والتاء المزيدتين]

وقوله : «والذى بالألف والتاء للمؤنّث فى أسمائه وصفاته».

۱- فى ط : «اللفظ». تحريف.

۲- سقط من د : «بالحروف».

۳- سقط من د : «آخر». خطأ.

۴- فى د : «للمكسر». تحريف.

۵- فى د : «يبينه».

۶- سقط من د : «لمن يعلم». خطأ.

۷- سقط من ط : «علم» خطأ.

۸- سقط من ط : «ولا». خطأ.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۲- فى د : «يوجد». والعباره فى ط : «وأما العله فتؤخذ من غير». تحريف.

يريد بعض صفاته ، وهو كلّ صفه ليست فعلاء أفعل ولا فعلى فعلان ولا مذكّره (١) تجرى على المؤنّث كطالق وجريح ، كأنّه استغنى عن بيان ذلك ههنا بتفاصيل ستأتى فى [أثناء](٢) الباب.

ثمّ قال : «والثانى يعمّ من يعلم وغيرهم فى أسمائهم وصفاتهم».

يعنى المكسّر ، وقوله : «فى أسمائهم وصفاتهم» يريد فى بعض الصّفات ، إذ بعضها لا يجمع إلّا مصحّحا (٣) كمكرم ومكرم على ما سيأتى ، وحكم الزيادتين كحكمهما فى مسلمات على ما تقدّم.

«وقد أجرى المؤنّث على المذكّر فى التسويه» ، إلى آخره.

أى : جعل علامه النّصب والخفض الكسره حملا له على المذكّر حيث جعل علامه الخفض والنّصب الياء كراهه أن يكون للمؤنّث على المذكّر مزيّه.

وإنّما أعرب الجمع الصحيح بالحروف لأنّه زيد فى آخره حرف (٤) علّه مع بقاء صيغته ، فأشبه التثنيه فأعرب كإعرابها ، وإنّما أعرب المثنّى بالحروف لأنّه لمّا تكثّر مدلوله جعلوا إعرابه بشىء هو أكثر من إعراب المفرد ، وهو الحروف ، وكان القياس فيما يعرب بالحروف أن تكون الواو للرفع والألف للنّصب والياء للخفض ، كما هو فى «أخوك» وأخواته ، فقياس «الزيدون» أن يقال فى نصبه : الزيدان وفى خفضه : الزيدين على ما هو عليه فى الرفع ، / وقياس التثنيه أن يقال فى الرفع : الزيدون وفى النّصب : الزيدان وفى الخفض : الزيدين ، فجاء الجمع فى الرّفع والخفض على القياس ، وجاءت التثنيه فى الخفض على القياس لا غير ، وإنّما كان ذلك من جهه أنّ الألف التى هى قياس النّصب لو بقيت لهما لالتبس التثنيه بالجمع فى قولك ضارباك ، لأنّ النون تحذف ، وما قبل الألف لا يكون إلّا مفتوحا ، فلا يفرق (٥) بين كونه تثنيه أو مجموعا ، فلمّا جاء اللّبس من الألف فى النّصب أسقطت منهما جميعا فى النّصب ، ثمّ لمّا كانت الألف أخفّ حروف (٦) العلّه كره أن تخلّى بالكلّيّه ، فجعلت عوضا عن الواو فى التثنيه ، ثمّ حمل فى كلّ واحد منهما المنصوب على المخفوض ، إذ لم يبق غير ذلك ، فصار الأمر على ما ذكر فى حدّ الجمع والتثنيه (٧).

١- فى ط : «مذكرا». تحريف.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى الأصل. ط : «صحيحا» وما أثبت عن د.

٤- فى الأصل. ط : «حروف». وما أثبت عن د.

٥- فى ط : «فرق».

٦- فى د : «أخف من حروف». مقحمه.

٧- انظر تعليل استواء النصب والجر فى التثنيه والجمع فى المقتضب : ١ / ٧ ، والخصائص : ٢ / ٣٥٥ ، وأسرار العربيه : ٤٩ - ٥٠

«فصل : وينقسم إلى جمع قلّه وجمع كثره»

ويعنى بجمع القلّه ما ذكر ، وجمع الكثره ما زاد عليه ، وصيغ جمع القلّه أبنيه مخصوصه من جموع التكسير ، وهى ما ذكر ، وجميع صيغ التصحيح وصيغ جموع التكسير ما عدا ذلك (۱).

قوله : «وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون فى النون».

قال الشيخ : جعل الإعراب فى النون مع بقائه جمعا شاذّ ، ولم يأت مع شذوذه إلّا فى أسماء جمعت جمع التصحيح على غير قياس ، كأنّها لمّا كانت مستحقّه للتكسير جرى فيها إعرابه ، من ذلك قولهم : سنين (۲) على ما ذكر ، ومنها أسماء الأعداد كقوله (۳) :

[دعانى من نجد فإنّ سنينه

لعبن بنا شيبا وشيّبننا مردا

وكقول سحيم (۴) :

وما ذا يدّرى الشّعراء منّى](۵)

وقد جاوزت حدّ الأربعين

ولا بدّ من الياء لأنّ الإعراب لا يكون بجهتين ، والتزام الياء دون الواو لخفّتها وثقل الواو.

قوله : «وللثّلاثىّ المجرّد إذا كسّر عشره أمثله» ، إلى آخره.

ثمّ تعرّض لأبنيه الجمع ولم يذكر المفردات ، ولم (۶) يذكر لكلّ مفرد أبنيته التى (۷) جمع عليها ، لأنّه لا يفيده كبير غرض ، إذ ذلك لا ينضبط إلّا بالسّماع فى كلّ لفظه ، وهو حظّ اللغه ،

۱- اضطربت العباره فى ط : فجاءت على النحو التالى : «وجميع صيغ التصحيح وصيغ جموع القله أبنيه مخصوصه من جموع التكثير ما عدا ذلك».

۲- بالتنوين هى لغه بنى عامر وبغير تنوين لغه بنى تميم ، انظر الأشمونى : ۱ / ۸۷ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۷۶ - ۷۷

۳- هو الصمه بن عبد الله القشيرى ، والبيت فى ديوانه : ۶۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۲ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۶۹ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۵۳

۴- هو سحيم بن وثيل الرياحى ، والبيت بهذه النسبه فى طبقات فحول الشعر : ۱ / ۷۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۳ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۹۱ ، والخزانه : ۳ / ۳۱۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۳۳۲

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى د : «ثم». تحريف.

٧- فى د : «الذى». تحريف.

والذى ينضبط هو أن تعلم أوزان الجمع (۱) وأوزان المفردات ، ويعلم أنّ تلك المفردات لا تخرج عن قبيل هذا الجمع ، وهذا المعنى يحصل بما ذكره ، فإن ذكر من الجموع عشره فى مثال علم أنّ عشره الأوزان المفرده تجمع عليها ، وإن جاءت ناقصه علم أنّ ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك الزّنه ، وبيانه أنّه ذكر فى أفعال جميع الأمثله / ، فعلم أنّ جميع الأمثله تجمع عليه ، ثمّ ذكر فعالا ، وذكر ستّه أمثله ، فنقصت أربعه ، وهى : فعل وفعل وفعل وفعل ، فيعلم أنّ هذه الأربعه لم تجئ على فعال ، وكذلك سائرها ، وهذا هو الذى كان (۲) يحصل لو ذكر المفردات واحدا واحدا ، إلّا أنّه كان يطول الكلام ، وهذا أخصر.

قوله (۳) «والمؤنّث السّاكن الحشو لا يخلو من أن يكون اسما أو صفه» كما ذكر ، «فإذا كان اسما تحرّكت عينه فى الجمع إذا صحّت».

فإن أراد بقوله : «إذا صحّت» حروف العلّه وحروف الإدغام فهو جيّد ، ولكنّه ليس بالظّاهر (۴) وحكمه حكم المعتلّ فى أنّه لا يحرّك تقول : شدّه وشدّات.

قوله : «وبه وبالكسر فى المكسورها» (۵)

كان ينبغى أن ينبّه على المدغم العين والمعتلّ اللّام ، فأمّا المدغم كقولك : حجّه وحجّات فيجب إسكانه ، وأمّا المعتلّ اللّام فالإسكان فيه جائز كذروه وذروات.

وقوله : «وبه وبالضّمّ فى المضمومها كغرفات».

كان ينبغى أن ينبّه على المدغم العين والمعتلّ اللّام ، فأمّا المدغم فيجب إسكانه كقولك : عدّه وعدّات ، وأمّا المعتلّ اللّام فيجوز إسكانه كعروه وعروات وخطوه وخطوات (۶).

ثمّ أورد اعتراضا على قوله : «وتسكّن فى الصفه» ، وقد قالوا : لجبات وربعات ، وهى

۱- فى د : «أوزان فى الجمع». مقحمه.

۲- فى د : «الذى فى كان». مقحمه.

۳- تجاوز ابن الحاجب فصلين من المفصل : ۱۹۱.

۴- فى د : «بظاهر».

۵- بعدها فى د : «أى بالفتح وبالكسر فى المكسور الفاء كسدرات».

۶- انظر شواذ ابن خالويه : ۲ ، ۳۶ ، والمحتسب : ۱ / ۵۶.

صفات ، تقول : شياه لجبات ، وهى الشّاه التى جف لبنها ، ونساء ربعات للقصيرات (۱) وأجاب بأنّ ذلك فى الأصل من قبيل الأسماء ، فلمّا وصف به (۲) للمح معنى الصفه بقى حكم الاسميّه فى التحريك ، ويجوز أن تقول : لجبات وربعات [بالسكون](۳) وهو القياس (۴) ثمّ قوّى ذلك بأن مثّل بأسماء لا لبس فى اسميّتها ، وقد أجريت صفات على خلاف أصلها بقوله : «امرأه كلبه وليله غمّ» ، [أى : كثيره الغمام](۵) ولو جمعت فى مثل ذلك لقيل : نساء كلبات وكلبات ، فكلبات [بالتحريك](۶) نظرا إلى الأصل ، وكلبات [بالسّكون](۷) نظرا إلى الوصف ، وأمّا مثل «ليله غمّ» فلا يظهر فى الجمع فرق بين كونه (۸) اسما أو صفه ، لأنّ المدغم فيهما سواء على ما تقدّم.

قوله : «وحكم المؤنّث ممّا لا تاء فيه كالذى فيه التاء».

قال الشيخ : قوله : عيرات فى جمع عير إنّما هو لغه هذيل (۹) لأنّه معتلّ العين ، وكذلك البيت (۱۰)

۱- قال ابن منظور : «ورجل ربعه أى : مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير» اللسان (ربع) ، وكذا فى شرح الشافيه للجاربردى : ۲۰۰.

۲- فى د : «بها».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- حكى الكسائى لجبات بإسكان الجيم ، انظر البصريات : ۳۵۴ ، وحكاها الفراء عن بعض العرب وثعلب عن أبن الأعرابى ، انظر اللسان (ربع).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى د : «كونها».

۹- انظر الكتاب : ۳ / ۶۰۰ ، والمقتضب : ۲ / ۱۹۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۱۰۹. «العير : كلّ ما امتير عليه من الإبل والحمير والبغال» اللسان (عير).

۱۰- أى البيت الذى استشهد به الزمخشرى وهو : عيرات الفعال والسّؤدد العد د إليهم محطوطه الأعكام نسبه الزمخشرى وابن يعيش فى شرحه للمفصل : ۵ / ۳۳ إلى الكميت انظر شرح هاشميات الكميت : ۲۶ ، «الفعال : الكرم ، والسؤدد : السياده ، والعدّ بالكسر : الشىء الكثير ، ومحطوطه الأعكام : أى تركب الإبل بأعكامها أى بأحمالها». شرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۳۴ ، وجاء بعد قوله : «البيت» فى د : «لكلّ دهر قد لبست أثوبا». ولعل محلّ الاستشهاد به فى الفقره التاليه ، والرجز لمعروف بن عبد الرحمن كما فى اللسان (ثوب) ، وهو بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۵۸۷ ، والمقتضب : ۱ / ۲۹ ، ومجالس ثعلب : ۳۷۲ ، والمنصف : ۱ / ۲۸۴.

«وامتنعوا فيما اعتلّت عينه من أفعل».

كراهه الضّمّه على الواو والياء ، فلا / يقولون : عود وأعود ولا ذيل وأذيل إلّا ما شذّ.

«وامتنعوا فى الواو دون الياء من فعول».

كراهه الضّمّتين والواوين ، فلا يقولون : قووس إلّا ما شذّ ، [كفوج وفووج](١) ، ولم يكرهوه فى الياء [كبيت وبيوت](٢) لفقدان إحدى (٣) الواوين وقوّتها بالسّكون بعدها ، ومنهم من يكسر الأوّل فى مثل ذلك كراهه الضّمّتين والواو ، فيقول : عيون وشبهه (٤).

و «أفعل» من المعتلّ اللّام (٥) يجب أن يكون من باب قاض ، فيصير لفظه على لفظ أفع فى الرفع والجرّ ، [كجرو وأجر لصغار القثّاء](٦) ، وأفعل فى النّصب ، لأنّه لو بقى لأدّى إلى واو أو ياء قبلها ضمّه ، وليس من لغتهم ، فتبدل الضّمّه كسره ، فيجتمع ساكنان حرف العلّه والتنوين ، فيحذف الأوّل لالتقاء السّاكنين ، فيصير كما ذكر ، كقولك : أدل وأيد ، ورأيت أدليا وأيديا.

و «فعول» من المعتلّ اللّام تبدل فيه الضّمّه كسره لشبهه بما فى (٧) آخره حرف علّه قبلها (٨) ضمّه ، كقولك : دلىّ ودمىّ ، لأنّ أصله دلوّ ، فقلبت الضّمّه كسره ، فانقلبت الواو الأولى ياء ، ثمّ أدغمت فيما بعدها ، سواء كانت واوا أو ياء على أصل الإعلال الذى سيأتى ، وقد جاء الضّمّه فى مثله باقيه فيما كان من ذوات الواو ، مثل قولهم : نحوّ (٩) ، وقد جاء فى الياء (١٠) نادرا ، قالوا : فتوّ ، ويجوز

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال سيبويه : «قالوا : فوج وفؤوج ، وهذا لا يكاد يكون فى الأسماء ولكن فى المصادر». الكتاب : ٣ / ٥٨٨ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٩١.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى ط : «أحد».

٤- انظر الممتع فى التصريف : ٥٠٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ١٥٥

٥- سقط من د : «اللام». خطأ.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «الجرو : الصغير من كلّ شىء» اللسان (جرا). وانظر الكتاب : ٣ / ٥٧٥.

٧- سقط من د : «فى».

٨- لعل الأصح : «قبله».

٩- «النّحو : القصد والطريق». اللسان (نحو). انظر الكتاب : ٣ / ٥٨٨ ، ٤ / ٣٨٤ ، والمنصف : ٢ / ١٢٣ ، والمحتسب : ١ / ٣١٧ ، وشرح الملوكى : ٤٧٨.

١٠- سقط من د : «فى الياء».

كسر الفاء فی المقیس کقولک : دلیّ ونحیّ کراهه الکسره بعد الضّمّه فی أوّل الکلمه فی الاسم.

وقولهم : قسیّ هو جمع قوس ، جمعوه علی فعول ، فیکون قووسا (۱) ، فکرهوا اجتماع الضّمّتین والواوین ، فأخّروا الواو إلی موضع اللّام فصار قسوّ ، ففعلوا فیه ما فعلوا فی دلیّ ، فصار قسیّ فلذلک قال (۲) : «کأنّه جمع قسو فی التقدیر» کما ذکرناه.

قوله : «ویجمع علی (۳) أفعل کآم وهو نظیر آکم».

معناه أنّ آم (۴) وزنه أفعل ، فیکون أصله أأمو ، وجب قلب الهمزه الثانیه ألفا ، مثلها فی آدم ، ووجب قلب الضّمّه کسره ، مثلها فی أدل ، لأنّ الواو تنقلب بالکسره ، ثمّ تسکّن لاستثقال الضّمّه والکسره علیها ، مثلها فی قاض ، فیجتمع ساکنان فیحذف حرف العلّه لاجتماعهما ، فیصیر آم ، ووزنه أفع ، تقول فی الرفع والجرّ : آم ، وتقول فی النصب : رأیت آمیا ، فتثبت الیاء لانکسار ما قبلها ، مثله فی «رأیت غازیا».

[تکسیر الخماسی]

قوله : «وأمّا الخماسیّ فلا یکسّر إلّا علی استکراه».

لأنّه مستثقل فی مفرده ، فإذا جمع (۵) زاد استثقالا إن بقیت حروفه ، أو أخلّ به إن حذف / منها ، فإن کسّر علی الاستکراه وجب الحذف ، وقیاسه أن یحذف الخامس لأنّه به حصل الثّقل ، فیقال : فرازد وجحامر (۶) ، وقیاس من قال : جحیرش وفریزق أن یقول : فرازق وجحارش.

قوله : «وما کان زیادته ثالثه مدّه فلأسمائه فی الجمع (۷) أحد عشر مثالا».

جری فی هذا الفصل کالفصول الأول لاشتراک الآحاد فی الأبنیه المذکوره ، وهذا لا یکون إلّا فی خمسه أمثله ، لأنّ المدّه إمّا ألف أو واو أو یاء ، فالألف لا یکون قبلها إلّا فتحه ، فیبقی أوّل

۱- بعدها فی د : «بوزن فلوع».

۲- أی : الزمخشری.

۳- فی المفصل : ۱۹۳ «وعلی» وسقط «یجمع».

۴- آم : جمع أمه والذاهب منها الواو ، انظر الکتاب : ۳ / ۵۹۹ ، والخصائص : ۲ / ۱۰۸ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۲۰۶ ، ۲ / ۱۱۰ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۲۰۴.

۵- فی ط : «اجتمع». تحریف.

۶- «الجحمرش من النساء : الثقیله». اللسان (جحمرش).

۷- فی المفصل : ۱۹۳ «الجموع».

الكلمه ، يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا ، فهذه ثلاثه.

وإن كانت المدّه واوا فلا يكون قبلها إلّا ضمّه ، والأوّل لا يكون إلّا مفتوحا ، لأنّ الكسر ليس من أبنيتهم ، والضّمّ من أبنيه الجموع إلّا ما شذّ من نحو : سدوس للطيلسان الأخضر ، وقد رواه الأصمعيّ بالفتح (۱)

قوله : «ولا يجمع على أفعل» تخصيص له بالمؤنّث ، وبيّن أنّ أمكنا فى جمع مكان (۲) شاذّ (۳)

وإن (۴) كانت المدّه ياء فلا يكون قبلها إلّا كسره ، والأوّل مفتوح ، والضّمّ والكسر ليس من أبنيتهم ، إذ فعيل وفعيل ليس من أبنيتهم ، فثبت أنّها خمسه.

«ولم يجئ فعل فى المضاعف ولا المعتلّ اللّام».

كأنّهم كرهوا أن يأتوا بالمثلين ، لأنّهم فيه بين لبس وثقل ، لأنّهم إن أدغموا لم يعرفوا كونه فعلا أو فعلا (۵) وإن أظهروا استثقل النّطق بالمثلين ، وقد جاء قليلا على فعل مفكوكا إدغامه ، قالوا : سرير وسرر.

وأمّا المعتلّ اللّام فكرهوه ألبتّه لما يؤدّى إلى الإعلال ، لأنّه ليس فى لغتهم ما آخره حرف علّه وقبلها ضمّه ، فإذا أدّى إليه قياس قلبوا الضّمّه كسره ، فلو فعلوا ذلك ههنا لقالوا فى النّصب : فعلا ، فيؤدّى إلى ما ليس من أبنيه أسمائهم ، وقد جاء فعل قليلا ، قالوا ذباب وذبّ (۶) وأمّا المؤنّث فظاهر.

قوله : «ولصفاته تسعه أمثله».

منها أفعلاء ، ولم يذكرها فى الأمثله ، وموضعها بعد «أعداء» (۷) ، فينبغى أن يكون بعده «وأصدقاء» أو نحوه.

۱- انظر السيرافى : ۶۵۴ ، والصحاح (سدس).

۲- سقط من ط : «فى جمع مكان».

۳- فى ط : «من الشواذ».

۴- جاء قبلها فى د : «قوله». والكلام لابن الحاجب.

۵- سقط من ط : «أو فعلا». خطأ.

۶- حكى سيبويه هذه اللغه عن بعض العرب ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۰۴ ، وذكر الرضى أنّ إدغام ذبب مذهب بنى تميم ، انظر شرحه للشافيه : ۲ / ۱۲۹ ، وانظر اللسان (ذبب).

۷- ذكر الزمخشرى مثالا لأفعلاء بعد قوله : «أعداء» فقال : «وأعداء وأنبياء» المفصل : ۱۹۴

«ويجمع جمع التصحيح» ، [فتقول : عدوّون وصدّيقون](۱) لوجود شرائطه ، [وهو كونه صفه لمن يعقل](۲).

وأمّا «فعيل» فبابه ما ذكر ، ولا يجمع جمع التصحيح ، لأنّ فعيلا يكون بمعنى مفعول ، ويكون بمعنى فاعل ، فكأنّهم أرادوا أن يجعلوا بينهما فى الجمع فرقا ، فجمعوا أحدهما جمع السّلامه ، والآخر جمع التكسير ، / وكان ذلك أولى بالسّلامه لأنّه الأصل ، وفعيل بمعنى مفعول ليس أصلا ، فلمّا لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنّثه بالألف والتاء ، لكونه فرعا عليه فى الجمع ، [فيقال : رجال جرحى ونساء جرحى](۳).

«ولمؤنّثها (۴) ثلاثه أمثله».

وعدّ فعلاء ، وفعلاء عند غيره لا يكون جمع فعيله ، إنّما هى جمع فعيل ، وقولهم : خلفاء ظاهر فيما ذكر ، وغيره يزعم أنّه قيل : خليف وخليفه ، وأنّ خلفاء جمع خليف (۵) ، وخلائف جمع خليفه (۶) ، وإذا احتمل خلفاء أن يكون جمعا لخليف فلا يجعل أصلا فى جمع فعيله عليه (۷) ، إذ لا يثبت باب مثل هذا بالاحتمال ، بل لا بدّ من ثبت.

قوله : «وما كان على فاعل اسما» إلى آخره.

لمّا كان هذا الوزن غير مشارك بمثله (۸) فى أبنيته أفرده.

«وللصفه ثمانيه أمثله».

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «ولمؤنث الصفات ثلاثه» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۱۹۴

۵- هو اختيار أبى على الفارسى ، انظر التكمله : ۱۸۵

۶- قال سيبويه : «وقالوا خليفه وخلائف فجاؤوا بها على الأصل ، وقالوا : خلفاء من أجل أنّه لا يقع إلّا على مذكر فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خليف حيث علموا أنّ الهاء لا تثبت فى التكسير». الكتاب : ۳ / ۶۳۶ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۱۵۰ ، وشرحها للجاربردى : ۲۱۴. وشواهد الشافيه : ۱۳۹.

۷- جاء فى هامش د : «أى : يعتمد عليه».

۸- فى ط : «لمثله».

وقع فی بعض النّسخ «تسعه» (۱) ، وعدّ فیها فعولاـ ، ومثّل بقعود ولیس ببعید عن الصّواب ، فإن قیل : هو قلیل ففعال أقلّ وقد ذکره.

«وقد شذّ نحو : فوارس».

وهوالک ونواکس ، فأمّا فوارس فالذی حسّن منه انتفاء الشّرکه (۲) بینه وبین المؤنث ، لأـنهم لا یقولون : امرأه فارسه (۳) ، وأمّا «هوالـک» فجاء فی مثل «هالک فی الهوالک (۴)» ، والأمثال کثیرا ما تخرج عن القیاس ، وأمّا «نواکس» فللضروره (۵) ، فلا اعتداد به.

ویجوز فی فاعل إذا کان لما لا یعقل أن یجمع علی فواعل قیاسا مطّردا ، نقول فی خیل ذکور : روافس ، وسرّه هو أنّ الجمع فیما لا یعقل من المذکّر (۶) یجری مجری المؤنّث فیمن یعقل تاره فی مفرده وتاره فی صفاته وأخباره وأحواله ، ولمّا کانت هذه صفات (۷) لما لا یعقل أجریت ذلک المجری (۸) ، ألا تری أنّ أفعل مذکّر فعل لا یجمع علی فعل ، وفعلی فی مؤنّثه یجمع علی فعل ، وقال الله تعالی : (فَعِدَّهٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ)(۹) ، وأخر جمع آخر لأنّه للیوم ، ولکنّه لمّا کان فیما لا یعقل أجری مجری أخری علی ما ذکر.

«ویستوی فی ذلک ما فیه التاء وما لا تاء فیه».

[یعنی فی فعّل وفواعل](۱۰) لأنّ الغرض التّفرقه بین المذکّر والمؤنّث فی المعنی ، فلا فرق بین وجود التاء وعدمها.

۱- فی المفصل : ۱۹۴ ، وفی شرح ابن یعیش : ۴ / ۵۴ : «تسعه».

۲- فی د. ط : «اللبس».

۳- کذا علل سیبویه قولهم : «فوارس». الکتاب : ۳ / ۶۱۵

۴- انظر المقتضب : ۲ / ۲۱۹ ، وشواهد الشافیه : ۱۴۲

۵- کذا قال سیبویه ، الکتاب : ۳ / ۶۳۳

۶- فی ط : «لا یعقل لمذکر».

۷- فی ط : «الصفات».

۸- من قوله : «فأما فوارس» إلی «المجری». نقله الجاربردی فی شرحه للشافیه : ۲۱۷ - ۲۱۸ ، عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۹- البقره : ۲ / ۱۸۴

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «وللاسم ممّا فی آخره ألف تأنیث» إلی آخره.

ثمّ مثّل بصحاری وإناث ، وقیاس ترتیبه أن یمثّل بأربعه لأنّ المفرد مثالان والجمع مثالان ، فیجیء الترکیب / أربعه.

«وللصّفه أربعه أمثله».

ثمّ ذکر فعلا وفعلا ، وفعل وفعل لیس بعام ، إنّما یجمع علی فعل فعلاء أفعل ، وعلی الفعل فعلی أفعل.

قوله : «ویقال : ذفریات (۱)».

تنبیها علی أنّه یجری فیه التصحیح إلّا فعلاء أفعل ، وسببه أنّ أفعل فعلاء موافق لأفعل فعلی فی اللّفظ ، فأرادوا أن یفرّقوا بینهما فی الجمع فجمعوا أفعل فعلی بالواو والنّون وامتنعوا (۲) فی جمع أفعل فعلاء فرقا بینهما ، فلذلک جاز فی فعلی أفعل الفعلیات ، [نحو : کبری أکبر الکبریات](۳) حملا علی مذکّره [لمجیء جمعه أکبرون](۴) ، ولم یجئ فی فعلاء أفعل فعلاوات لامتناع التصحیح فی مذکّره ، ثمّ اعترض (۵) بالخضراوات (۶) ، وأجاب عنها بغلبتها حتّی لا یذکر الموصوف قبلها ، فصارت مثل صحراء ، فأجریت مجراها.

قوله : «وإذا کانت الألف خامسه».

لم یجمع إلّا مصحّحا لأنّه إذا کرهوا التکسیر فی الخماسیّ المذکّر فلأن یکره التکسیر فی المؤنّث أولی.

قوله : «ولأفعل إذا کان اسما مثال واحد أفاعل» إلی آخره.

قال الشیخ : قوله : «وللصفه ثلاثه أمثله» جمع بین أمثله الصفات ، وفعل وفعلان مختصّ

۱- «الذّفری من القفا هو الموضع الذی یعرق من البعیر خلف الأذن». اللسان (ذفر).

۲- فی ط : «واستغنوا».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أی : الزمخشری.

۶- أی فی الحدیث الذی ساقه الزمخشری وهو «لیس فی الخضراوات صدقه» ، ذکره السیوطی فی الجامع الصغیر وضعفه ، انظر الجامع الصغیر : ۲ / ۳۹۵ ، وانظر أیضا المقتضب : ۲ / ۲۱۷ - ۲۱۸ ، ونصب الرایه للزیلعی : ۲ / ۳۸۶ - ۳۸۸

بأفعل الذى مؤنّثه فعلاء ، وأفاعل مختصّ بأفعل الذى للتفضيل ، وهو الذى مؤنّثه فعلى.

قوله : «وإنّما يجمع بأفاعل أفعل الذى مؤنّثه فعلى».

لا يكفى ، فإنّه يبقى فعل وفعلان ، فيوهم أنّهما مطلقان ، وليس كذلك ، وأفعل التفضيل أيضا يجمع بالواو والنّون دون أفعل الآخر ، وقد ذكر ذلك ، ثمّ أورد قول الشاعر (١) :

أتانى وعيد الحوص .....

.....

البيت ، كالاعتراض على الفصل ، فإنّه إن كان أحوص صفه فليجمع على حوص ، وإن كان علما فليجمع على أحاوص ، فقال : «وهو منظور فيه إلى جانبى الوصفيّه والاسميّه» ، فجمع جمعها فقيل حوص ، وإلى الاسميّه العارضه بالعلميّه فجمع جمعها ، فقيل : أحاوص (٢) ، فهذا معنى قوله : «فمنظور فيه إلى جانبى الوصفيه والاسميّه».

وقوله (٣) : «وكلّ ثلاثىّ فيه زياده للإلحاق بالرّباعىّ» إلى آخره.

حكم الملحق بالرّباعىّ أن يجمع جمع الرّباعىّ ، كقولك جدول وجداول ، [ملحق بجعفر وجعافر](٤) ، وحكم ما فيه زياده غير مدّه يكون بها مماثلا للرّباعىّ أن يجمع جمعه كأجدل وأجادل.

وقوله : «غير (٥) مدّه» احتراز من نحو : فاعل وفعول وفعيل وأشباهها ، فإنّ له جمعا مخصوصا على ما تقدّم.

١- البيت بتمامه : «أتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا» وقائله الأعشى ، وهو فى ديوانه : ١٤٩ ، وإصلاح المنطق : ٤٠١ ، وشرح شواهد الشافيه : ١٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٦٢ - ٦٣ ، والخزانه : ١ / ٨٨ الوعيد : التهديد ، وأراد بالحوص والأحاوص أولاد الأحوص بن جعفر ، والحوص : ضيق فى مؤخّر العين ، انظر الخزانه : ١ / ٨٨

٢- نقل الجاربردى هذا الجواب فى شرحه للشافيه : ٢٢٢

٣- تجاوز ابن الحاجب ثلاثه فصول من المفصل : ١٩٥ - ١٩٦.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى المفصل : ١٩٦ «وليست».

وحكم «الرّباعيّ إذا لحقه حرف لين رابع» (۱) أن / يثبت فى جمعه موضعه ، إلّا أنّه يقلب ياء إن لم يكن إيّاها لانكسار ما قبلها ، كقولك : سرداح (۲) وسراديح ، وما كان من الثلاثيّ ملحقا به فحكمه فى الجمع كذلك ، كقولك : قرواح (۳) وقراويح ، وكذلك ما كانت فيه زياده يكون بها موافقا لذلك المثال ، وإن لم تكن للإلحاق كمصباح ومصابيح.

وقوله فى هذا الفصل : «وكذلك ما كانت فيه من ذلك زياده غير مدّه» غير مستقيم ، ولا فرق بين أن تكون مدّه أو غير مدّه ، وبيان ذلك أنّ المدّه لا يمكن أن تكون فيها إلّا ثانيه ، لأنّ الأوّل موضع حركه ، والثالث قبل حرف المدّ واللّين موضع حركه ، والرّابع هو نفس حرف المدّ واللّين الذى الكلام فيه فى المثال مع ثبوته والخامس حرف الإعراب ، وهو موضع حركه ، فلم يبق إلّا الثانى ، وإذا تعيّن لتقدير حرف المدّ واللّين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك : طومار (۴) وطوامير ، وديماس (۵) وديامیس ، وساباط (۶) [وسوابيط](۷) وسيابيط ، فلا معنى لاحترازه بقوله : «غير مدّه» لمّا ثبت أنّ المدّه وغيرها سواء.

قوله : «يقع الاسم المفرد على الجنس ثمّ يميّز منه واحده بالتاء».

قال : مثله مختلف فيه ، فأكثر الناس على أنّه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع ، والذى يدلّ عليه إفراد صفته وضمائره (۸).

«وإنّما يكثر ذلك فى الأشياء المخلوقه».

يعنى التى سمّيت بذلك باعتبار خلقه أصليّه لا باعتبار صنعه من الآدميّين ، ثمّ أورد نحو

۱- هذا من كلام الزمخشرى ، المفصل : ۱۹۶

۲- «السّرداح : الناقه الطويله». اللسان (سردح).

۳- «القرواح : جلد من الأرض وقاع لا يستمسك فيه الماء». اللسان (قروح).

۴- «الطّومار : الصحيفه». اللسان (طمر). وانظر الكتاب : ۴ / ۲۵۸ والمقتضب : ۲ / ۲۶۸ ، والمعرب : ۲۲۵

۵- «الدّيماس : الحمّام ، والدّيماس : سجن الحجاج بن يوسف الثقفى». اللسان (دمس).

۶- «السّاباط : سقيفه بين حائطين تحتها طريق والجمع سوابيط وساباطات». الصحاح (سبط).

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- هذا رأى البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ اسم الجنس جمع مكسر واحده ذو التاء ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۸۲ ، والمقتضب : ۲ / ۲۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۷۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۱۹۳ - ۱۹۴ ، ۲ / ۲۰۱ - ۲۰۳

«سفين وسفينه» وأشباههما على وجه الشّذوذ.

«وعكس تمر وتمره كمأه وكمء (۱)».

أى : ما فيه التاء للجمع وما حذفت منه للمفرد ، فهو عكس تمره وتمر.

ثمّ قال : «وقد يجىء الجمع مبنيّا على غير واحده المستعمل نحو أراهط».

لأنّ أفاعل ليس من أبنيه فعل ، وأباطيل ليس من أبنيه فاعل ، وأحاديث ليس من أبنيه فعيل وأعاريض ليس من أبنيه (۲) فعول ، وأهال على فعال زادوا فيه ياء للإلحاق ، فاعتلّت كما اعتلّت ياء جوار ، فلذلك يجرى مجراه ، وليال مثله ، قال الله تعالى : (سِيرُوا فِيها لَيالِيَ)(۳) ، وليس فى المفرد ياء بعد اللّام الثانيه ، فدلّ على أنّها للإلحاق ، وأمكن قد تقدّم (۴)

قوله : «ويجمع الجمع».

يعنى أنّه قد يجمع لا على أنّه يطّرد قياسا ، ولكنّه كثر فى جمع القلّه ، وقلّ فى جمع الكثره إلّا بالألف والتّاء ، فإنّ [جمع الجمع فيه يكثر ، وإن كان](۵) الجميع لا يثبت إلّا بالسّماع (۶) ثمّ ذكر من كلّ ذلك أمثله.

قوله : «ويقع الاسم على الجميع لم يكسّر عليه / واحده».

قال : هذا فيه خلاف ، والصحيح ما ذكر (۷) لأنّ الجمع إنّما يثبت كونه صيغه جمع إذا كثرت جمعا ، فأمّا أبنيه ندره استعمالها جمعا فلا يثبت كونها جموعا ، والذى يدلّ على أنّها ليست بجمع

۱- الكمء : نبات يخرج كما يخرج الفطر. اللسان (كمأ).

۲- سقط من د : من قوله : «فعل وأباطيل» إلى قوله : «أبنيه». خطأ.

۳- سبأ : ۳۴ / ۱۸ ، والآيه (وَقَدَّرْنا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَأَيَّاماً آمِنِينَ).

۴- انظر ما تقدم ورقه : ۱۳۶ أمن الأصل.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- هذا قول سيبويه والجرمى والزجاجى وأبى على الفارسى ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۱۸ ، والجمل : ۳۸۲ ، والتكمله : ۱۷۵ ، والمخصص : ۱۴ / ۱۱۷ ، وخالف المبرد وابن السراج وابن مالك وأبو حيان إلى قياس جمع الجمع ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۳۰ ، والأصول : ۳ / ۳۲ - ۳۳ ، والتسهيل : ۲۸۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۱۸

۷- ذهب الأخفش إلى أنّ كلّ ما أفاد معنى الجمع وهو على وزن فعل وواحده اسم فاعل كشرب وشارب فهو جمع تكسير ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۲۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۰۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۷۷

تصغيرها على صيغتها ، [كركيب وسفين](١) ولو كان جمعا لم يجز ذلك فيها.

قوله : «ويقع الاسم الذى فيه علامه التأنيث على الواحد والجمع بلفظ واحد» ، وطريقه السّماع.

قوله : «ويحمل الشّىء على غيره فى المعنى فيجمع جمعه ، نحو قولهم : مرضى».

ومريض بمعنى فاعل (٢) فقياسه أن لا يجمع على فعلى ، وإنّما يجمع على فعلى فعيل بمعنى مفعول ، ولكن لمّا وافقه فى وزنه وكونه صفه باعتبار آفه أجريت مجراه ، وأجرى هلكى وشبهه مجرى مرضى.

وقوله : «حملت على قتلى وجرحى وعقرى (٣) ولدغى».

لأنّها هو الأوّل الذى يجمع على فعلى.

وقوله : «أيامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى (٤)».

يريد أنّ وجعا وحبطا جمعا على فعالى تشبيها لفعل بفعلان ، لأنّهما يشتركان كثيرا ، كقولهم : صد وصديان وغرث وغرثان (٥) وعطش وعطشان ، ولمّا كان فعلان يجمع على فعالى [كندمان وندامى وسكران وسكارى](٦) حمل عليه موافقه (٧) وهو فعل ، فجمع جمعه مع موافقته فى معنى الآفه ، وأيامى ويتامى حملا على وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن لأنّ فعيلا وفعيلا لا يفارقان فعلا إلّا بزياده ياء ، فحملا عليه مع موافقتهما فى كونهما آفه (٨)

«والمحذوف يردّ عند التكسير».

ولم يمثّل إلّا بالمحذوف اللّام لأنّه كثير ، وغيره نادر ، كقولهم : سه (٩) ولو جمع أيضا لقيل : أستاه.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «فعيل». تحريف.

٣- «العقر : شبيه بالحزّ ، وعقرى الذكر والأنثى فيه سواء». اللسان (عقر).

٤- «الحبط : وجع يأخذ البعير فى بطنه». اللسان (حبط).

٥- «الغرث : أيسر الجوع». اللسان (غرث).

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- بعدها فى د : «فى الزنه».

٨- من قوله : «وجعا وحبطا» إلى «آفه» نقله الجاربردى بتصرف فى شرحه للشافيه : ٢١٤ ، وانظر الكتاب : ٣ / ٦٤٩ - ٦٥٠.

٩- «السّته والسّته : معروفه ، ويقال : سه وسه فى هذا المعنى بحذف العين». اللسان (سته).

[المذكر والمؤنث]

«ومن أصناف الاسم المذكّر والمؤنّث (۱)»

قال صاحب الكتاب : «المذكّر ما خلا من العلامات الثّلاث» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى ما خلا لفظا أو تقديرا ، لأنّه سيبيّن أنّ المؤنّث يكون مؤنّثا لفظا وتقديرا ، فإن لم يكن المذكّر كذلك رجع المؤنّث المقدّر مذكّرا ، والتقدير مخصوص بالتاء على ما سيأتى ، والياء لا تكون للتأنيث فى الأسماء إلّا فى نحو هذى عند بعضهم (۲) وبعضهم لا يثبت الياء ، ويزعم أنّ هذى بكمالها صيغه موضوعه للتأنيث كهذه (۳) وبعضهم يزيد فى علامات التأنيث الهاء موضع قولهم : الياء نظرا إلى قولهم : هذه ، فيقول : التاء والألف والهاء ، وهذه / التاء ليست بهاء - وإن انقلبت هاء فى الوقف - فى اللّغه الفصيحه ، ولذلك يقول الكوفيون : هاء التأنيث (۴) لأنّه قد ثبت التّلفّظ بها تاء فى الوصل إجماعا ، وقلبها فى الوقف هاء إنّما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل [فى نحو : قامت هند وقعدت](۵) ، والوقف محلّ تغيير ، وأيضا فإنّ تاء الفعل للتأنيث ، وهذه محموله عليها ، فهى إذن تاء.

قوله : «والتأنيث على ضربين حقيقىّ» على ما فسّره (۶) ، «وغير حقيقىّ كتأنيث الظّلمه والنّعل».

فمثّل بمؤنّث بتاء لفظيّه وتاء مقدّره على ما سيأتى ذكره ، ثمّ ذكر أحكام الفعل إذا نسب إلى المؤنّث عند ترجيحه الحقيقىّ على غيره ، والفعل إذا أسند إلى ظاهر المؤنّث فلا يخلو إما أن يكون حقيقيّا أو غير حقيقىّ فالحقيقىّ لا بدّ له من علامه التأنيث ، وقع فصل أو لم يقع إلّا فى لغه رديئه

۱- تجاوز الشارح من أصناف الاسم المعرفه والنكره ، انظر المفصل : ۱۹۷ - ۱۹۸

۲- ذهب السيرافى وابن سيده إلى أنّ الياء فى «هذى» للتأنيث ، انظر السيرافى : ۵۶۸ - ۵۶۹ ، والمخصص : ۱۶ / ۹۷

۳- ذهب ابن يعيش إلى هذا الرأى ، انظر شرحه المفصل : ۵ / ۹۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۱.

۴- ذهب الكوفيون إلى أنّ الهاء أصل لتاء التأنيث وخالف البصريون وذهبوا إلى أن التاء هى الأصل والهاء بدل منها ، انظر : الكتاب : ۴ / ۲۳۸ ، والمقتضب : ۱ / ۶۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۸۹ ، ومغنى اللبيب : ۳۸۵ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۱۰۵ - ۱۰۶

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «كما فسر».

وهو مع الفصل (١) ، و (٢) مع غير الفصل أبعد منه (٣) ، ومنه قوله (٤) :

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء

على باب استها صلب وشام

وغير الحقيقىّ أنت مخيّر فى الفعل بين إثبات التاء وتركها ، وقع فصل أو لم يقع ، وقد جاء القرآن بذلك كلّه ، وقول النحويّين : إنّ إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن ليس بسديد للإجماع على قوله تعالى : (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) (٩) (٥) فإذن الأمران مستويان (٦) ، وإذا أسند إلى الضمير المؤنّث استوى الحقيقىّ وغير الحقيقىّ فى لزوم العلامه ، فتقول : هند قامت ، والشّمس طلعت ، أمّا فى الحقيقىّ فواضح ، وأمّا فى غير الحقيقىّ فلأمور :

منها أنّ تاء التأنيث إنّما جىء بها لتدلّ على أنّ الفاعل مؤنّث ، فإذا أسند إلى الظّاهر فالظّاهر نفسه يدلّ على التأنيث ، فاستغنى عنها ، وليس فى الضمير ما يرشد إلى ذلك ، فلم يستغن عنها.

ومنها : هو أنّه إذا كان مضمرا كان أشدّ اتّصالا ، فناسب أن يكون الفعل له أكثر من كونه ظاهرا مستقلا (٧).

ومنها : أنّه إذا تأخّر علم أنّه فاعله برفعه ، وإذا لم يتأخّر وكان مضمرا فقد يتقدّم هو وغيره

١- ظاهر كلام ابن الحاجب أنّه لا يجوز ترك التاء فى الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وقع فصل أم لم يقع ، ولكن سيبويه أجاز ترك التاء مع الفعل إذا فصل عن فاعله وقال : «وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضى امرأه». الكتاب : ٢ / ٣٨ ، وأجاز المبرد حذف التاء مع وجود فاصل فى الشعر للضروره ، انظر المقتضب : ٢ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١١٢ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٦٩.

٢- سقط من د : «مع الفصل و». خطأ.

٣- سقط من د : «أبعد منه». خطأ.

٤- هو جرير يهجو الأخطل ، والبيت فى شرح ديوانه : ١ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٢ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٦٨ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ١٤٨ ، والخصائص : ٢ / ٤١٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٥٥ ، والإنصاف : ١٧٥

٥- القيامه : ٧٥ / ٩

٦- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٥٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٧٠ ، وحاشيه الصبان : ٢ / ٥٢

٧- بعدها فى د : «بالظهور».

من المذكورات (۱) ، فلا يعلم هل هو للمذكّر أو للمؤنّث.

ومنها : هو أنّه إذا كان مضمرا فقد يكون مستترا ، فجعل له لفظ يدلّ عليه بخلاف الظّاهر ، ثمّ حمل أخواته فى الإضمار عليه.

«وقوله (۲) :

فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها

متأوّل / بالمكان».

يريد أنّ «أرض» بمعنى موضع ، فأجرى مجرى موضع.

قوله : «والتاء تثبت فى اللّفظ وتقدّر» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى أنّ تاء التأنيث يكون الاسم مؤنّثا بها تقديرا ، وإنّما حكم بذلك لمّا استقرّ الإتيان بها فى كلّ مصغّر ثلاثىّ ، فعلم أنّها مراده ، إذ لو لم تكن مراده لم يجز الإتيان بها ، لأنّ التصغير لا يردّ شيئا لم يكن ، ولمّا ثبتت فى الثلاثىّ علم أنّ الرّباعىّ مثله ، وإنّما منع منه مانع ، وهو زياده الحرف الرابع (۳) ، فلذلك حكم بأنّ التاء مقدّره فى الجميع ، وإن كانت فى الثلاثىّ أوضح.

وأمّا قوله : «ويظهر أمرها بالإسناد» (۴) فغير مستقيم ، لأنّه إن أراد ظهور أنّ الاسم مؤنّث [لا يظهر إلّا بالإسناد](۵) فهذا يظهر بأشياء كثيره غير الإسناد من الصفه وعود الضمير وبعض الجموع وغير ذلك ، وإن أراد [أنّه](۶) يظهر أمر التاء فى كونها مقدّره فغير مستقيم أيضا ، إذ ليس فى

۱- فى د : «المذكرات». تحريف.

۲- هو عامر بن جوين الطائى كما فى الكتاب : ۲ / ۴۶ ، والكامل للمبرد : ۲ / ۲۷۹ ، ۳ / ۹۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۹۴ ، والخزانه : ۱ / ۲۱ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۴۱۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۵۸ ، ۱ / ۱۶۱ ، والودق : المطر ، يقال : «ودقت السماء تدق ودقا» الكامل للمبرد : ۲ / ۲۷۹ ، وأبقل المكان : إذا نبت بقله ، الخزانه : ۱ / ۲۳

۳- سقط من د : «الرابع». خطأ.

۴- عباره الزمخشرى «يظهر أمرها بشيئين بالإسناد ..» المفصل : ۱۹۹.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الإسناد ما يشعر بذلك ، وكأنّه قصد إلى أنّ التاء فى الأسماء القياسيّه [للتفرقه بين المذكّر والمؤنّث](۱) محموله (۲) على التاء التى فى الفعل ، فالتاء التى فى الفعل بالنظر إلى الأصل فيها دلاله على التاء التى فى الأسماء المؤنّثه فى الأصل ، لأنّ التاء فى الأسماء أصلها أن تكون فى الصفات فرقا بين المذكّر والمؤنّث ، ودخولها فى الصّفات فى الموضع الذى تدخل فيه التاء فى الأفعال ، كقولك : قامت هند فهى قائمه ، وضربت فهى ضاربه ، ولذلك قالوا : حائض لمّا لم يقصدوا معنى الفعل ، فإذا قصدوا معنى الفعل قالوا : حائضه (۳) ، فهذا وجه ذكر الإسناد فى دلالته على التّاء وفى خصوصيّته دون ما يدلّ على التأنيث ، لأنّ غيره - وإن دلّ على كونه مؤنّثا - ليست فيه دلاله على كون المؤنّث فيه تاء مقدّره ، وإنّما خصّ التاء بالتقدير دون الألف لأنّها التى ثبت ردّها فى قولنا (۴) : أذن وأذينه ، ولم يثبت ردّ الألف ، فلا ينبغى أن تقدّر.

قوله : «ودخولها على وجوه : للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الصفه».

أكثر ما تدخل التاء للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الصفات (۵) كما ذكر ، وهو قياس إلّا فى المستثناه ، وأمّا فى غيره فيحتاج فيه إلى السّماع ، وهى ثمانيه أوجه كما ذكر.

قوله : «ويجمع هذه الأوجه أنّها (۶) تدخل للتأنيث وشبه التأنيث» ففى الأوّل والثانى والثالث (۷) للتفرقه [بين المذكّر والمؤنّث](۸) أو للواحده (۹) ، وفى الرابع / للمبالغه (۱۰) ، وفى الخامس واضح (۱۱).

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى د : «محمول». تحريف.

۳- انظر : الكتاب : ۳ / ۳۸۴ ، والمقتضب : ۳ / ۱۶۳ ، والإنصاف : ۷۵۸ - ۷۶۰

۴- فى د : «قوله».

۵- سقط من د من قوله : «أكثر» إلى «الصفات». خطأ.

۶- بعدها فى د : «أى التاء». وهى زياده على نص المفصل : ۲۰۰

۷- أى : للفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفه وفى الاسم ، وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- أى : للدلاله على المفرد كتمر وتمره ، وهو الوجه الثالث.

۱۰- أى : لزياده المبالغه فى الوصف كعلّامه.

۱۱- أى : لتأكيد التأنيث كناقه ونعجه.

«وللجمعيّه والنّسبه والتعريب» (۱).

يعنى أنّه كان أعجميّا ، فتكون دالّه على العجمه ، و «للتّعويض» يعنى أنّه عوض عن الياء ، والياء مؤنّثه.

قوله : «والكثير فيها أن تجىء منفصله».

يعنى أنّه يقدّر وجودها كعدمها فى الأحكام التى تثبت فى الاسم قبلها ، ويكون ما قبلها فى حكم المتطرّف فى أحكام الطّرف.

وقوله : «وقلّ أن تبنى عليها الكلمه».

يعنى تجعل معها كأحد أجزائها حتّى يكون ما قبلها كالوسط ، فيمتنع عليه أحكام الطّرف ، ومن هذا القبيل قولهم : عبايه (۲) وعظايه (۳) فى الياء وعلاوه (۴) وشقاوه فى الواو ، وكان القياس أن يكون موضع الياء والواو همزه (۵).

قوله : «وقولهم : جمّاله فى جمع جمّال بمعنى جماعه».

يعنى أنّ هذه التاء ليست لمعنى آخر غير ما تقدّم ، ولكنّها فيها بمثابه قولك : ضاربه ، ولمّا كان ضاربه (۶) يصحّ جريه على كلّ جماعه صحّ أن تكون جمّاله تجرى على الجمع أيضا ، إلّا أنّ فى جمّاله من الدّلاله على الجمعيّه ما لا نجده فى ضاربه ، وسببه كثره استعماله للجماعه بحذف موصوفه ، ولم يكثر ضاربه ، ولو كثر ضاربه هذه الكثره باعتبار الجمع وحذف موصوفه لكان مثله.

«ومن ذلك البصريّه والكوفيّه».

۱- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى واختصره ، انظر المفصل : ۱۹۹.

۲- هى ضرب من الأكسيه. اللسان (عبا).

۳- هى دويّبه أكبر من الوزغه ، الصحاح (عظا) ، والوزغه : سامّ أبرص. اللسان (وزغ) ، وتميم يقولون : عظايه ، وأهل العاليه يقولون : عظاءه. انظر المخصص : ۸ / ۱۰

۴- العلاوه : أعلى الرأس. اللسان (علا).

۵- فى د : «والهمزه». تحريف. وانظر : الكتاب : ۴ / ۳۸۷ ، والمقتضب : ۱ / ۱۸۹ - ۱۹۰ ، والمنصف : ۲ / ۱۲۸ - ۱۳۱.

۶- سقط من ط : «ولمّا كان ضاربه». خطأ.

وهذا أظهر فى أنّه من باب ضارب وضاربه ، لأنّه ليس فى الدّلاله على الجمعيّه كبغّاله لكونه دونه فى الكثره.

«ومنه الحلوبه والقتوبه (۱) والرّكوبه ، قال الله تعالى : (فَمِنْها رَكُوبُهُمْ)(۲) ، وقرئ «ركوبتهم» (۳)».

وهو موضع الاستشهاد ، وقد يقال : حلوبه وحلوب ، فحلوبه للواحد ، وحلوب للجمع (۴) ، فليس هذا من باب الحلوبه المتقدّمه ، لأنّ تلك للجماعه ، فهو من باب بغّاله ، وهذه للمفرد ، فهى من باب تمره.

قوله : «وللبصريّين فى نحو : طامث وحائض مذهبان» إلى آخره.

قال رضى الله عنه : مذهب الخليل أنّه على (۵) معنى النّسب ، وما كان على معنى النّسب فقياسه أن يأتى بغير تاء ، كقولهم : لابن وتامر ودارع ، أى : ذلك منسوب إليها ، لا على معنى حدوثه حتّى تدخل التاء ، لأنّ التاء إنّما دخلت فى هذا الجنس حملا على الفعل على ما تقدّم (۶) ، فإذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرّده منسوبا إلى من قام به لم يؤت بالتّاء ، فلذلك قال الخليل : على معنى النّسب ، يشير / إلى هذا.

وقال سيبويه : إنّه متأوّل بأنّه إنسان أو شىء حائض (۷) ، وما ذكره الخليل أحسن ، لأنّه إنّما ردّه إلى معنى يقتضى حذف التاء ، وما ذكره سيبويه تأويل بعيد ليس فيه معنى يقتضى حذف التاء ، واتّفاقهم على أنّه إنّما يكون فى الصفه الثابته دون الحادثه دليل على صحّه ما ذهب إليه الخليل ، إذ

۱- القتوبه بالفتح : الإبل التى توضع الأقتاب على ظهورها. اللسان (قتب).

۲- يس : ۳۶ / ۷۲ ، والآيه : (وَذَلَّلْناها لَهُمْ فَمِنْها رَكُوبُهُمْ وَمِنْها يَأْكُلُونَ) (۷۲).

۳- قرأت عائشه «ركوبتهم». انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۳۸۰ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۳ / ۴۰۶ ، والجامع لأحكام القرآن : ۱۵ / ۵۶ ، والبحر المحيط : ۷ / ۳۴۷.

۴- قال ابن منظور : «وقال ابن برى : ومن العرب من يجعل الحلوب واحده ومنهم من يجعله جمعا .. وكذلك الحلوبه تكون واحده وجمعا». اللسان (حلب).

۵- فى د : «أنه ليس على». مقحمه.

۶- انظر ما تقدم ورقه : ۱۳۹ ب من الأصل.

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۳۸۳ - ۳۸۴ ، والمقتضب : ۳ / ۱۶۴

لو كان المصحّح تأويله بأنّه شيء لجرى (۱) فى الحدوث وغيره على السّواء.

وقال الكوفيّون : إنّما ذلك لأنّه لا مشاركه بينه وبين المذكّر ، والتاء جاءت للتفرقه ، فلا حاجه إليها ، وقد ردّ ذلك بأمور :

أحدها : أنّه لو كان كذلك لوجب أن تقول : ناقه ضامره ، لقولهم : جمل ضامر ، لتحصل التفرقه ، وهو الذى أشار إليه فى الكتاب (۲).

وهذا لا يلزمهم إلّا أن يعمّموا ، وهم إنّما علّلوا نحو : حائض وطامث.

الثانى : أنّه لو كان كذلك لوجب أن يقال : امرأه مرضع لأنّه لا مشاركه بينه وبين المذكّر ، ولمّا قيل : امرأه مرضعه دلّ على فساد التعليل ، ولا يلزمهم أيضا لأمرين :

أحدهما : أنّهم إنّما جعلوه مجوّزا لا موجبا ، ويجوز أن تقول : مرضع كذلك.

وثانيهما : أنّهم إنّما علّلوا الواقع فى كلام العرب من نحو : حائض وطامث وطالق ، فلا يلزمهم التعميم.

الثالث (۳) : أنّه قيل : لو كان ما ذكرتموه صحيحا لجاز أن تقول : «هند حاض» إذ لا مشاركه بينه وبين المذكّر ، وهذا أيضا لا يلزمهم لأنّهم لم يعمّموا فى الأسماء فضلا عن الأفعال ، وإذا لم يرد عليهم بعض الأسماء فلأن لا يرد عليهم الأفعال أولى.

قوله : «ويستوى المذكّر والمؤنّث» إلى آخره.

قال رضى الله عنه : هذا الفصل راجع إلى السّماع ، واشتراطهم جريه على المؤنّث قصد إلى الإيضاح فى كونه للمؤنّث ، ليحصل الفرق بينه وبين المؤنّث بقرينه جريه على الموصوف.

ثمّ قال : «وقد يشبّه به ما هو بمعنى فاعل».

يعنى لمّا كان فعيل تحذف (۴) منه التاء فى المؤنّث وهو بمعنى مفعول شبّه به فعيل ، وإن كان

۱- فى الأصل. ط : «لجرت». وما أثبت عن د.

۲- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۰۰

۳- أى : الأمر الثالث من الأمور التى ردّ بها على الكوفيين ، والرادّ عليهم بهذه الأمور هم البصريون. انظر الإنصاف : ۷۵۸ - ۷۸۲.

۴- فى ط : «فعيل قد تحذف». مقحمه.

بمعنى فاعل لموافقته له فى اللّفظ ، وقد قيل : إنّ «قريب» (۱) ههنا ذكّر لأنّ «رحمه» مصدر ، والمصادر المؤنّثه يجوز تذكيرها حملا على لفظ آخر فى معناه ، فالرّحمه بمعنى الرّحم (۲) ، والتّذكره فى قوله تعالى : (فَمَنْ شاءَ ذَكَرَهُ)(۳) بمعنى الذّكر /.

وأمّا «ملحفه جديد» فالكوفيّون يزعمون أنّه (۴) بمعنى مفعول (۵) ، وأنّ جديدا بمعنى مجدود ، أى : مقطوع ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، ولكنّه كثر حتّى قالوا : «جدّ الثوب» (۶) ، فهو جديد ، فتوهّم أنّ جديدا من «جدّ» فهو جديد ، وإنّما هو من «جددت» وليس بقوىّ ، لأنّ دعواهم أنّ «جدّ الشّىء» فرع على «جددته» فهو جديد لا دليل عليه.

قوله : «وتأنيث الجمع ليس بحقيقىّ».

سواء كانت مفرداته بتأنيث حقيقىّ أو لا ، لأنّ التأنيث الحقيقىّ إنّما يعتبر عند الإفراد ، وأنت فى الجمع لم تقصد إلّا النّسبه إلى الجمع ، والجمع ليس فيه تأنيث حقيقىّ ، فلمّا كان كذلك جرى التأنيث والتذكير كجريه على المؤنّث غير الحقيقىّ ، وإذا نسبت إلى ضمير الجمع فإن كان مذكّرا يعقل اختصّ بضمير (۷) وعلامه لا يشركه غيره فيها ، [كما تقول : القوم رأيتهم](۸) ، وجاز أن تأتى معه بضمير المفرد المؤنّث ، [كما تقول : القوم رأيتها](۹) ، وإن كان غير ذلك من مذكّر لا يعقل أو مؤنّث مطلقا كنت فيه بالخيار بين ضمير المفرد المؤنّث وبين ضمير الجمع ، وهذا جار فى الصّفات كما جرى فى الأفعال ،

۱- من قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ). الأعراف : ۷ / ۵۶

۲- استشكل النحاه تذكير «قريب» مع تأنيث «رحمه» فى الآيه السابقه وقد ألف ابن مالك وابن هشام رسالتين فى توجيه كلمه «قريب» ونقلهما السيوطىّ فى الأشباه والنظائر : ۳ / ۲۳۴ - ۲۸۳ ، وانظر : أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۶ - ۲۵۷.

۳- المدثر : ۷۴ / ۵۵.

۴- فى د : «أنها».

۵- فى ط : «مفعل». تحريف ، والبصريون يذهبون إلى انه بمعنى فاعل ، انظر الكتاب : ۱ / ۶۰ ، وكتاب الشعر للفارسى : ۳۵۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۰۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۶.

۶- «ثوب جديد : جدّ حديثا أى : قطع». اللسان (جدد) ، وانظر البغداديات : ۲۷۶

۷- فى د : «بضميره».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فتقول : «الرّجال ضربوا» و «ضربت» ولا تقول : ضربن ، والنّساء والأيّام فعلت وفعلن ، ولا تقول : فعلوا ، ويجرى أيضا فى الضّمائر وإن لم تكن للفاعل ، تقول : الرّجال ضربتهم وضربتها ، والنّساء والأيّام أكرمتها وأكرمتهنّ ، ولا تقول فى الأوّل : أكرمتهنّ ولا فى الثانى : أكرمتهم.

وعن أبى عثمان (۱) : الأجذاع انكسرن ، والجذوع انكسرت ، وخمس خلون وخمس عشره خلت على سبيل الاستحسان لا الوجوب (۲) ، ووجهه أنّك إذا قلت : «خمس خلون» فأصله خمس ليال خلون ، فاللّيالى هى المقصوده بالذّكر ، فحسن رجوع الضمير إليها ضمير جمع ليناسبها ، وإذا قلت : «خمس عشره خلت» فأصله ليله ، فرجع الضمير إلى ليله مفردا ، كما رجع إلى اللّيالى جمعا لكونه المقصود ، ثمّ حملوا الجموع على تقدير الأعداد ، وإن لم تذكر ، نظرا إلى المعنى ، فقالوا : «الأجذاع انكسرن (۳)» نظرا إلى أنّه جمع قلّه ، فيثبت على / حاله مع تقدير ألفاظ العدد (۴) ، فكأنّك قلت : ثلاثه أجذاع أو نحوها إلى العشره ، وإذا قلت : الجذوع انكسرت فهو إمّا فوق العشره ، والتمييز فيه مفرد (۵) ، فكأنّك قلت : أحد عشر جذعا ، أو مائه جذع أو ألف جذع ، فحمل على تقدير وجود ما يكون تمييزا له.

قوله : «ونحو النّخل والتّمر يذكّر ويؤنّث» (۶)

قضيّه سماعيّه ، فمن ذكّر فلأنّ اللّفظ مذكّر ، ومن أنّث فلأنّه فى المعنى جماعه ، ويستوى المذكّر والمؤنّث الحقيقىّ فى لفظ المفرد من هذا الباب (۷) ، فيقال : حمامه ودجاجه وشاه للذّكر والأنثى ، ولم يفرّقوا كراهه اللّبس بالجمع كما ذكر (۸).

۱- أقحم بعدها فى د : «المبرد». وأجاز المبرد نحو هذا فى المقتضب : ۲ / ۱۸۵ ، والمقصود المازنى ، وانظر التكمله : ۸۸ - ۸۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۲۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۷.

۲- انظر تعليل ما نقله المازنى فى شرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۰۶.

۳- فى الأصل. ط : «انكسرت». وما أثبت عن د.

۴- سقط من ط : «العدد». خطأ.

۵- سقط من د من قوله : «فهو إمّا» إلى «مفرد». وجاء مكانه «مع تقدير ألفاظ العدد». خطأ.

۶- تصرف ابن الحاجب بعباره الزمخشرى. انظر المفصل : ۲۰۱

۷- جاء فى هامش النسخه د : «أى باب ما يفرق بين الجنس وواحده بالتاء» ق : ۱۰۵ ب.

۸- فى ط : «ذكروا». والمقصود الزمخشرى.

«وقال يونس : إذا أرادوا ذلك» يعنى الدّلاله على الذّكوريّه «قالوا : هذه شاه ذكر وحمامه ذكر» (۱).

ودجاجه ذكر ، فعلى هذا يجوز أن تقول : غنّت الحمامه وإن كانت ذكرا ، لأنّ فيها تأنيثا لفظيّا يجوز اعتباره ، فقول من قال : إنّ قوله تعالى : (قالَتْ نَمْلَةٌ)(۲) يدلّ على أنّ النّمله أنثى غير مستقيم (۳) لجواز أن يكون التأنيث لما فى لفظ نمله من التأنيث ، والذى يدلّ على ذلك قولهم : «هذه حمامه ذكر» ، ولو كان التأنيث (۴) فى «قالت» ليس إلّا لأنّ الفاعل أنثى لم يجز أن يقال : «هذه حمامه ذكر» ، فالذى جوّز الإتيان باسم الإشاره للمؤنّث المفرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير يجوّز الإتيان (۵) بعلامه التأنيث وإن كان مذكّرا.

وقد أورد على ذلك لزوم «قالت طلحه» وشبهه ، لأنّ التأنيث ملفوظ به فيه (۶) ، وهذا لا يلزم لما ذكرناه من الاتّفاق على تجويز «هذه شاه ذكر» ونحن متّفقون على امتناع «هذه طلحه» ، فدلّ ذلك على الفرق بينهما ، والسّرّ فى ذلك أنّ طلحه علم قصد فيه الإخراج عن موضوعه (۷) وجعله لمن هو له ، فصار التأنيث نسيا منسيّا ، فاعتبر المعنى ، وليس كذلك باب شاه ونحوها ، على أنّ بعض الكوفيين يلتزم جواز «هذه طلحه» و «قالت طلحه» ، وإن كان لمذكّر ، وليس ذلك بشىء (۸)

قوله : «والأبنيه التى تلحقها ألف التأنيث المقصوره على ضربين : مختصّه بها ومشتركه» إلى آخره.

يعنى بالأبنيه الصّيغ (۹) التى تلحقها الألف للتأنيث أو للإلحاق (۱۰) دون الألف (۱۱) لأنّك إذا

۱- انظر قريبا من هذا فى الكتاب : ۳ / ۵۶۱ - ۵۶۳ ، وحكاه أبو عمرو عن يونس كما فى التكمله : ۱۲۲ - ۱۲۳.

۲- النمل : ۲۷ / ۱۸ ، والآيه : (قالَتْ نَمْلَةٌ يا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَساكِنَكُمْ).

۳- ذكر الزمخشرى أنّ أبا حنيفه ذهب إلى أنّ النمله أنثى واستدلّ بتأنيث الفعل ، وأجاز الرضى أن تكون النمله ذكرا وأنث الفعل باعتبار لفظ النمله ، انظر الكشاف : ۳ / ۱۳۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۹.

۴- فى د : «كانت للتأنيث». تحريف.

۵- سقط من ط من قوله : «باسم الإشاره» إلى «الإتيان». خطأ.

۶- سقط من ط : «فيه».

۷- فى د : «موضعه». تحريف.

۸- انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۹

۹- فى الأصل. ط : الصيغه ، وما أثبت عن د.

۱۰- فى ط : «ألف التأنيث أو الإلحاق».

۱۱- فى الأصل : «ألف التأنيث» تحريف. وما أثبت عن د. ط.

أخذت الألف فى الأبنيه (١) / تعذّر أن تكون مشتركه لأنّ البناء الذى فيه ألف التأنيث باعتبار الألف لا اشتراك فيه أبدا ، فدلّ ذلك على أنّ المراد الأبنيه (٢) دون تقدير الألف.

وقوله : «مشتركه» وقع فى بعض النّسخ بكسر الراء ، وليس بجيّد لأنّ المشترك لا بدّ أن يكون فاعله متعدّدا متعلّقا بمشترك فيه ، والمشترك لا بدّ أن يكون متعلّقا (٣) به اشتراك متعدّد ، فإن قلت : مشتركه بكسر الراء ، وهو للبناء ، فالبناء مفرد لا مشاركه بينه وبين غيره ، فتعذّر أن يكون مشتركا [بكسر الراء](٤) وإذا قلنا : مشتركه [بفتح الرّاء](٥) فالمشترك فى البناء ألفا التأنيث والإلحاق ، وهو متعدّد ، وهما جميعا متعلّقان بالبنيه التى يلحقانها (٦) على سبيل الاشتراك.

فإن قال قائل : المشتركه بكسر الراء هى الأبنيه ، وهى متعدّده ، والمشترك فيه [بالفتح](٧) هما الألفان ، ولا يضرّ تعدّد المشترك فيه ، إذا ثبت تعدّد المشترك [بكسر الراء](٨) على معنى الاشتراك قيل : لا يستقيم ، فإنّه يؤدّى ذلك إلى أن لا تكون مختصّه فى الأبنيه لأنّ فعلى وفعلى وفعلى مشتركه فى ألف التأنيث ، ولا يضرّ اتّحاد المشترك فيه.

فإن قيل : المشتركه [بكسر الراء](٩) هى الأبنيه التى اشتركت فى الألفين ، والمختصّه الأبنيه التى اشتركت فى ألف التأنيث وحدها ، وسمّيت مختصّه لاختصاصها بألف التأنيث.

قيل : لا يستقيم لأنّ كلّ واحد من الأبنيه يقال له : مشترك مع قطع النّظر عن أخواته ، وهو على هذا غير مشترك [بالكسر](١٠) لأنّ المشترك [بالكسر](١١) لا يكون واحدا.

١- فى د : «البنيه».

٢- فى د : «البنيه».

٣- فى د : «تعلق».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى ط : «تلحقها». تحريف.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «فمن المختصّه فعلى وفعلى وفعلى» (۱).

لا تكون إلّا للتأنيث لأنّها لو كانت للإلحاق لوجب أن يكون فى الأصول مماثل لها ، وليس فى الأصول مماثل لها ، لأنّ معنى الإلحاق أن توجد حروف ناقصه عن حروف بنيه (۲) أخرى فى الأصول ، فيزاد على الناقص حرف (۳) ليصير مثله فى الزّنه عند إرادتهم منه تلك البنيه المخصوصه ، وليس فى الأصول مماثل لهذه الأبنيه (۴) ، وليس فى الأصول مماثل لفعلل (۵) عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل (۶) ، وأمّا الأخفش فلا ينتهض له هذا دليلا فى فعلى (۷) لأنّ عنده فعللا [كجندب وجخدب (۸)](۹) ، فيحتاج إلى دليل غيره (۱۰) ، فيقول : لو كان فعلى للإلحاق لجاء مصروفا ، ولم يصرف ، دلّ على أنّه للتأنيث.

قوله : «ومن المشتركه فعلى».

فما ذكره فى التأنيث يدلّ على أنّها ألف التأنيث كونه غير مصروف ، وما ذكره للإلحاق دلّ عليه صرفه أو إلحاق تاء التأنيث / به ، لأنّ تاء التأنيث لا تلحق ألف التأنيث.

وأمّا «أرطى» (۱۱) فألفه للإلحاق فى الأكثر (۱۲) لقولهم : أديم مأروط (۱۳) ، فلمّا حذفت

۱- اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۰۱

۲- فى ط : «أبنيه».

۳- بعدها فى د : «كسرداح وعلباء».

۴- فى ط : «لها» مكان «لهذه الأبنيه».

۵- فى د : «لفعلى». مذهب سيبويه أنّ ألف حبلى للتأنيث. انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۰ ، ۳ / ۳۵۲ ، والمقتضب : ۳ / ۱۴۷.

۶- انظر : الكتاب : ۴ / ۲۸۹ ، والاقتضاب : ۲۷۶

۷- أى أنّ الألف فى مثل بهمى للإلحاق لا للتأنيث ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۴۸ ، وعند سيبويه ألف بهمى للتأنيث ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۱ ، ۴ / ۲۵۵ - ۲۵۶.

۸- «الجخدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال». اللسان (جخدب).

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- أثبت الأخفش فعللا بضم الفاء وفتح اللّام فى الأبنيه الرباعيه ، وذهب سيبويه إلى أنّ النون فى جندب زائده ، انظر : الكتاب : ۴ / ۳۲۱ ، والسيرافى : ۵۹۳ - ۵۹۴ ، والمنصف : ۱ / ۱۳۷ - ۱۳۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۴۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۳

۱۱- هو شجر من أشجار الرمل. الصحاح (أرط).

۱۲- هو قول سيبويه ، الكتاب : ۴ / ۳۰۸

۱۳- حكى سيبويه وأبو زيد هذا القول ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۸ والصحاح (أرط). وانظر أيضا المقتضب : ۲ / ۲۵۹ ، والمنصف : ۱ / ۳۶

الألف من مفعول (۱) دلّ على زيادتها وأصاله الهمزه ، وإذا ثبت زيادتها ثبت أنّها للإلحاق ، لأنّ كلّ ألف زائده وقعت آخرا وليست للتأنيث فهى للإلحاق ، إلّا أن يمنع مانع كما فى نحو : «قبعثرى» [للجمل الضّخم](۲).

ويجوز أن تكون ألف «أرطى» (۳) أصليّه ، فيكون وزنه أفعل ، ويدلّ عليه قولهم : أديم مرطىّ ، فحذف الهمزه من مفعول يدّلّ على زيادتها ، وإثبات الياء يدلّ على أصالتها ، وإن جاء «أرطى» غير مصروف فى النكره فيجب أن تكون للتأنيث.

وأمّا «علقى» (۴) فيجوز أن تكون ألفه للإلحاق لقولهم : علقاه (۵) ، ولكونه منصرفا (۶) ، وأمّا من قال : علقى غير مصروف فألفه للتأنيث ، ولا يستقيم أن يقال : إنّها أصل لما ثبت من أنّ الألف إذا وقعت مع ثلاثه أحرف أصول لا تكون إلّا زائده ، على أنّ منعهم الصّرف فى علقى يدلّ على زيادتها ، وأنّ أصول الكلمه عين ولام وقاف ، فكلّ ما يأتى معها محكوم بزيادته إن (۷) لم يمنع مانع.

«ومنها فعلى».

فالشّيزى (۸) ألفه للتأنيث لأنّه لم يصرف ، ولو كانت لغيره لصرف ، وكذلك الدّفلى (۹) ، وأمّا الذّفرى (۱۰) فمن لم يصرف فهى كالشّيزى ، ومن صرف فهى كمعزى ، ومعزى لم يأت إلّا مصروفا فألفه للإلحاق لا غير (۱۱).

۱- فى ط : «مفعوله».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر المنصف : ۳ / ۱۲ ، واللسان (قبعثر).

۳- فى الأصل. ط : «ألفه». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۴- هو ضرب من الشجر. اللسان (علق).

۵- حكى أبو عبيده ذلك عن العرب ، انظر الخصائص : ۱ / ۲۷۲ ، ۲۷۴ ، ۳ / ۳۰۹ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۸۸.

۶- سقط من ط من قوله : «وأما علقى» إلى «منصرفا». خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «وإن». تحريف. وما أثبت عن د.

۸- هى شجر تعمل منه القصاع والجفان. اللسان (شيز).

۹- بعدها فى د : «اسم الحنظل». «الدّفلى : شجر مرّ». اللسان (دفل).

۱۰- بعدها فى د : «اسم القفا». «الذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن» ، اللسان (ذفر).

۱۱- انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۱.

وقوله : «وصفه».

هـذا على رأى غير سيبويه (۱) ، لأـنّ سيبويه يقول : فعلى [مثـل : كيصـى (۲) وعزهى (۳)][۴] لاـ تكون صـفه إلّـا مع التاء (۵) وكذلك ذكره صاحب الكتاب فى آخر الفصل ، وقد أورد سيبويه قولهم : «قسـمه ضـيزى» (۶) و «مشيه حيكى (۷)» ، وهو عند سيبويه فعلى [بضمّ الفاء](۸) لا فعلى [بكسرها](۹) ، وإنّما كسرت فاؤه لتسـلم الياء لأنّه من «ضاز يضيز» (۱۰) و «حاك يحيك» (۱۱) ، فلو لم تكسر لا نقلبت الياء واوا ، وقلب الضّمّه كسره أقرب ، لأنّه تغيير حركه ، وذلك تغيير حرف.

وأمّا من قال (۱۲) : ضـئزى بالهمز فوارد على سيبويه ، لأنّه لو كان فعلى لوجب أن تقول : ضؤزى (۱۳) ، غايه ما يقال أنّه أبدل من الياء همزه على غير قياس ، وهو بعيد.

قوله : «والأبنيه التى تلحقها ممدوده (۱۴) فعلاء ، وهى على ضربين» إلى آخره.

۱- أجاز ثعلب استعمال فعلى صفه ، حكى عنه ذلك أبو على الفارسى والزمخشرى وابن يعيش وصاحب اللسان ، وذكره الرضى دون نسبه ، انظر : التكمله : ۱۰۴ والمفصل : ۲۰۲ ، وشرحه لابن يعيش : ۵ / ۱۰۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۳۶ ، واللسان (عزه) (كيص) والذى ذكره ثعلب هو «الكيص : اللئيم». أمالى ثعلب : ۲۶۸.

۲- رجل كيصى : متفرّد بطعامه. اللسان (كيص).

۳- رجل عزهاه وعزهى : لئيم. اللسان (عزه).

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- انظر الكتاب : ۴ / ۲۵۵ ، ۴ / ۳۶۴ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۸ ، والأصول : ۳ / ۲۶۷ ، والتكمله : ۱۰۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۳۵.

۶- النجم : ۵۳ / ۲۲ ، والآيه (تِلْكَ إِذاً قِسْمَهٌ ضِيزى). (۲۲)

۷- بعدها فى د : «أى مضطربه». «حاك فى مشيه : تبختر». اللسان (حيك).

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الكتاب : ۴ / ۳۶۴ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۸.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- ضاز يضيز : إذا جار. الصحاح (ضيز).

۱۱- «امرأه حيكى : تحيك فى مشيتها ، يعنى تحرك منكبيها وجسدها» المخصص : ۴ / ۱۴ ، وانظر الصحاح (حيك).

۱۲- سقط من د : «قال». خطأ.

۱۳- حكى ابن منظور هذه اللغه عن ابن الأعرابى فى اللسان (ضيز) ، وحكاها الفراء عن العرب فى معانى القرآن : ۳ / ۹۸ ، وانظر الصحاح (ضيز).

۱۴- فى د : «تلحقها الألف ممدوده» زياده ليست فى المفصل : ۲۰۲ ، ولا فى شرحه لابن يعيش : ۵ / ۱۱۰

هذه الأبنيه كلّها مختصّه إمّا بألف التأنيث وإمّا بألف الإلحاق ، ففعلاء وفعلاء مختصّان بالإلحاق ، وما عداه للتأنيث.

قوله : «وجمع».

يريد اسم جمع ، / لأنّ فعلاء ليست من أبنيه الجموع ، وعدّ (١) أشياء منها ، وهى كذلك على مذهب الخليل وسيبويه ، وأصلها عندهما شيئاء (٢) ، كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما ألف [حاجز غير حصين](٣) ، فقلبوا اللّام (٤) إلى موضع الفاء ، وقالوا : أشياء ، والذى يدلّ على ذلك أنّهم قالوا فى تصغيره : أشيّاء وفى جمعه : أشاوى وأنّه غير مصروف ، ولو كان جمعا لشىء لا يخلو إمّا أن يكون أفعالا كما يقول الكسائىّ ، أو أفعلاء كما يقول الفرّاء والأخفش (٥) ، وإن اختلفا فى مفرده.

فقال الفراء (٦) : أصله شيّئ فخفّف كما خفّف هيّن ، وقال الأخفش : بل شىء [بوزن](٧) فعل ، وجمع على أفعلاء على غير قياس ، فلو كان أفعالا كما قال الكسائىّ لانصرف ، لأنّ أفعالا مصروف باتّفاق ، وهذا واضح ، وأيضا فإنّه كسّر على أشاوى ، وأفعال (٨) لا يكسّر على أفاعل إذ ليس فى كلامهم أفاعل.

وأمّا الفرّاء والأخفش فإنّه يبطل عليهما (٩) بأنّه فى التصغير يقال فيه : أشيّاء ، ولو كان أفعلاء لكان جمع كثره ، وجمع الكثره فى التصغير يردّ إلى المفرد ، ثمّ يجمع على ما يذكر فى التصغير ، وأيضا فإنّه قد كسّر على أشاوى ، وأفعلاء لا يكسّر على أفاعل.

ولا يرد على مذهب سيبويه شىء من ذلك ، لأنّ منع الصّرف لأجل ألف التأنيث ، وتصغيره

١- أى : الزمخشرى.

٢- انظر الكتاب : ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «العين». تحريف. انظر المقتضب : ١ / ٣٠

٥- انظر فى هذه المسأله : المقتضب : ١ / ٣٠ ، والمنصف : ٢ / ٩٤ - ١٠٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٠ - ٢٤ ، والإنصاف : ٨١٢ - ٨٢٠ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٣١ وشرح الشافيه للجاربردى : ٢٩ - ٣١

٦- انظر معانى القرآن له : ١ / ٣٢١

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى ط : «وأفعلاء». تحريف.

٩- فى د. ط : «عليهم». تحريف.

على أشيّاء لأنّه اسم جمع لا جمع ، وجمعه على أشاوى لأنّه اسم على فعلاء ، وفعلاء يجيء على فعالى ، كقولهم : صحراء وصحارى.

فإن قيل : يلزم سيبويه أنّه قلب الهمزه إلى موضع الفاء ، والقلب على خلاف القياس ، كما أنّ منع الصّرف فى أفعال على خلاف القياس وكذلك التصغير والجمع الذى أنكر.

فالجواب أنّ منع الصّرف فى أفعال حكم (١) لم يعرف أصلا ، فلا يجوز بحال ، بخلاف القلب ، فإنّه ثابت فى لغتهم فى أمثله كثيره (٢) ، فكان ارتكاب ما هو من لغتهم أولى.

وأيضا فإنّه يلزم الكسائىّ أمران على خلاف القياس ، منع صرف أفعال (٣) وجمعه على أفاعل كما تقدّم ، ولا يلزم سيبويه سوى أمر واحد.

وأمّا الأخفش فإنّه يلزمه ثلاثه أمور ، منها أنّه جمع فعلا على أفعلاء ، وهو خلاف القياس ، ومنها حذف الهمزه التى هى لام ، ومنها التصغير المذكور.

وأمّا الفرّاء فيلزمه ثلاثه أمور ، منها الأمران الآخران ، ومنها أنّه جعل «شىء» أصله شيّئ كهيّن وبيّن ولو كان كهيّن لجاز فيه الأصل كما فى هيّن ، [بأن يقال : شيّئ ، لكنّه لم يقل](٤) ، فالتزام التخفيف - مع أنّ الأصل ما ذكره - على خلاف / القياس ، فظهر أنّ القول السّديد ما ذهب إليه الخليل وسيبويه.

وأمّا فعلاء وفعلاء فألفهما للإلحاق (٥) ، لأنّ فعلاء وفعلاء ليس من أبنيتهم إلّا ما جاء فى قوباء [وخشاء](٦) شاذّا ، [لداء معروف فى الإبل ، وللعظم الناتئ خلف الأذن](٧) ، فعلباء وحرباء واضح.

١- سقط من د : «حكم».

٢- بعدها فى د : «نحو جذب وجبذ» وهذا ليس قلبا عند سيبويه ، انظر الكتاب : ٤ / ٣٨١ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٤

٣- ردّ السخاوى بأنهم تركوا صرف أفعال لكثره الاستعمال ، انظر سفر السعاده : ٦٨.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- انظر المقتضب : ٣ / ٨٨ ، ٣ / ٣٨٦.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن السكيت : «وليس فى الكلام فعلاء مضمومه الفاء ساكنه العين ممدوده إلّا حرفان : الخشّاء خشّاء الأذن وهو العظم الناتئ وراء الأذن ، وقوباء ، والأصل فيها تحريك العين وهو خششاء وقوباء». إصلاح المنطق : ٢٢١ ، وانظر : سفر السعاده : ٤٣٨ - ٤٣٩

و «سيساء» (۱) إن قيل : لم لا يكون فيعالا بمثابه ديماس وميلاع (۲) ، فتكون الياء زائده ، أو فعلالا بمثابه الزّلزال ، فتكون الياء أصليّه ، والهمزه عن ياء هى لام حتّى يكون مضاعفا كالزّلزال.

فالجواب : أنّك لو جعلت الياء زائده لكانت الفاء والعين من جنس واحد ، وذلك بعيد ، فوجب أن تكون أصليّه ، وإذا ثبت أصالتها فلو كانت الهمزه منقلبه عن ياء كالزّلزال لكان مصدرا ، لأنّ ذلك مخصوص بالمصادر ، وأيضا فإنّه يكون جائزا فيه الفتح ، ولم يسمع فيه فتح ، فوجب أن تكون الهمزه زائده ، وليست للتأنيث لما ذكرناه أوّلا ـ [لأنّه جاء منصرفا](۳) ، فوجب الإلحاق.

«وحوّاء» إن قيل : لم لا ـ يكون فعّالا ـ كقولك : ضرّاب ، فتكون الهمزه منقلبه عن حرف أصلىّ أو أصليّه ، أو فوعالا كقولهم : طومار (۴).

فالجواب : أنّه اسم لنبت يضرب لونه إلى الحوّه (۵) فالاشتقاق مرشد إلى أنّ الهمزه ليست أصلا ، ولا يستقيم أن يكون أصله فعّالا من الحوّه ، لأنّ فعّالا من أبنيه الصّفات ، [كقوله تعالى : (وَمَكَرُوا مَكْراً كُبّاراً (۲۲))(۶)](۷) ولا يكون فوعالا من الحوّه لأنّ فوعالا ـ فيما عينه واو لم يأت ، ولو أتى لوجب أن يكون غير مدغم فرقا بين البناءين (۸) كما فرّقوا بين تفعّل وتفوعل ، فقالوا : تسوير وتسيّر [وتقوول وتقوّل](۹) فأدغموا فى تفعّل ولم يدغموا فى تفوعل ، وهذا يتبيّن فى الإعلال.

وأمّا «مزّاء» [من أسماء الخمر](۱۰) فوزنه فعلاء أيضا ، فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون فعّالا

۱- «السّيساء : منتظم فقار الظهر». الصحاح (سيس).

۲- «جمل ملوع : سريع ، والأنثى ملوع وميلاع» اللسان (ملع).

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- الطومار : الصحيفه ، انظر سفر السعاده : ۳۴۹ ، واللسان (طمر).

۵- واحدته حوّاءه ، نبات يشبه لون الذئب أورق ، انظر سفر السعاده : ۲۴۰ ، واللسان (حوا).

۶- نوح : ۷۱ / ۲۲

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى ط : «البابين».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر سفر السعاده : ۴۶۳ واللسان (مزز).

من المزيّه (۱) ، أو من المزيز (۲) قلبت فيه الزّای یاء لأجل التضعیف.

فالجواب : أنّه لا یستقیم أن یکون من المزیّه لأنّ فعّالا من أبنیه الصفات کما تقدّم ، وهذا اسم ، وأیضا فإنّهم یقولون : مزّی مقصورا غیر مصروف ، فدلّ علی أنّ العین واللّام زایان ، ولو کان من المزیّه لوجب أن تکون الیاء أصلیّه ، [ویکون وزنه مزیا](۳) ، ولا یستقیم أن یکون من المزیز لما ذکرنا من أنّ فعّالا من أبنیه الصفات ، وأیضا فإنّ حرف التضعیف إنّما یقلب فیما قلب عند الاجتماع ، وههنا قد فصل بالألف ، فوجب أن یکون فعلاء [للإلحاق](۴).

وأمّا من قصر فلا یخلو إمّا أن یکون (۵) منع الصّرف أو لا ، فإن کان منع الصّرف فهو فعلی للتأنیث من المزیز لا غیر ، وإن صرف لم تکن / ألفه إلّا عن أصل ، ویکون وزنه فعّلا [کمزّی و](۶) کزرّق مشتقّا إمّا من المزیّه ، وهو ضعیف لما ثبت أنّه مشتقّ من المزیز بدلیل مزّی غیر مصروف ، وهو هو [یعنی الألف للإلحاق](۷) ، فالأولی أن یکون فعّلا مشتقّا من المزیز ، قلبت فیه الزّای الثالثه یاء ، فانقلبت ألفا ، وأصله مزّز.

فإن قیل : لم لا (۸) تحکمون بزیاده الألف ، فیکون وزنه فعلا ، ویدلّ علی زیادتها ما ثبت من (۹) زیادتها فی مزّی غیر مصروف ، فهذا إنّما یرد إذا قلنا : إنّه من المزیز ، فأمّا إذا قلنا : إنّه من المزیّه فأصالتها واضحه ، [لکنّها ضعیفه لما بیّنّا أنّه من المزیز](۱۰).

۱- أی الفضیله. اللسان (مزز).

۲- أجاز الفارسی وابن بری أن تکون مزّاء فعلاء من الشیء المزیز وفعّالا من المزیه ، انظر المسائل البصریات : ۲۳۹ - ۲۴۰ والمخصص : ۱۶ / ۱۹ و ۱۱ / ۷۶ - ۷۷ ، وسفر السعاده : ۴۶۴ ، واللسان (مزز). وجاء بعد کلمه «المزیز» فی د : «وهو الماء الخارج من الینبوع» ، وفسر الفارسی المزیز بأنه العزیز ، المسائل البصریات : ۲۴۰ ، ولم أجد المعنی المذکور فی د : فیما وقفت علیه من المصادر.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فی د : «کان». تحریف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من د : «لا». خطأ.

۹- فی د : «ثبت أنه من». مقحمه.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فـالجواب : أنّه لاـ يمكن أن نقول فعلى ، لأنّـا لو قلنـا : هو فعلى لوجب أن تكون الأـلف للإلحـاق ، فيجب أن يكون فى الأصول فعلـل ، وليس ذلك فيها على مـذهب سـيبويه ، نعم يلزم الأخفش ذلك فيقول به (١) ، وليس ببـدع عند من يثبت فعللا ، بل هو جار على قياس قوله ، والله أعلم بالصّواب.

١- انظر ما تقدم الأصل ورقه : ١٤٢ ب.

[الاسم المصغّر]

قال صاحب الكتاب :

«ومن أصناف الاسم المصغّر»

قال : «الاسم المتمكّن إذا صغّر ضمّ صدره وفتح ثانيه» إلى آخره.

قوله : «الاسم المتمكّن» احتراز من الأسماء المبهمه ، فإنّ تصغيرها يخالف فيه ذلك ، [مثل اللّتيّا واللّذيّا](۱) ، وسيأتى فى آخره.

«ولم يتجاوز ثلاثه أمثله».

كأنّهم قصدوا إلى أن يكون لهذا المعنى صيغ محصوره ليسهل أمره ، فقوله : «فعيل وفعيعل وفعيعيل» إنّما يريد صورتها لا اعتبار الحروف الأصول ، ولو اعتبر الحروف الأصول لأدّى إلى ذكر أكثر أبنيه الأسماء فى التصغير ، فلم يرد إلّا صور الحركات ، الضّمّه ثمّ الفتحه ثمّ ياء التصغير ، ثمّ ما بعدها على اختلافه فى الحركات والعدد.

ثمّ قال : «وما خالفهنّ» إلى فعيعل وفعيعال ، وذكر فعيلى وفعيلاء وأفيعالا وفعيلانا ، فإن قصد إلى أنّه على فعيعل حقيقه فهو باطل كما تقدّم ، وإن قصد إلى اعتبار الحركات والسّكنات على ما فسّر فلا ينحصر له ذلك ، لأن من الأوزان التى تثبت فيها ألف التأنيث والألف والنون [أوزانا](۲) كثيره غير هذه ، كقولك فى : عقرباء [لأنثى العقارب](۳) : عقيرباء ، وفى خنفساء : خنيفساء ، وفى زعفران : زعيفران ، وفى عقربان لذكر العقارب (۴) : عقيربان ، وهذا لا ينحصر كثره ، فكان الوجه أن يقول : وما خالفهنّ إلى فعيعل وفعيعال وفعيعلال إنّما يكون لأجل ألف التأنيث المقصوره والممدوده ، والألف والنون اللّتين / لا تقلب ألفها ياء فى الجمع المكسّر ، وألف أفعال.

أمّا الثلاثه الأول فكان يستغنى عنها بأن يقول : وما فى آخره ألف تأنيث مقصوره من الثلاثىّ ، أو ألف تأنيث ممدوده مطلقا أو ألف ونون زائدتان لا تقلب ألفها ياء فى التصغير ، والاعتبار فى

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من ط : «لذكر العقارب».

البنيه (١) بدون ذلك ، فيكون فعيلى وفعيلاء وفعيلان من باب فعيل ، ويكون فعيلاء وفنيعلاء (٢) وفعيلان وشبهه من باب فعيعل ، ولم يبق إلّا أفعال ، فيحتاج إلى ذكره لخصوصيّته.

وإنّما جاءت الثلاثه الأول مخالفه لصيغ التصغير تشبيها لألفى التأنيث فى المثالين بتاء التأنيث ، وفى المثال الثالث (٣) بألفى التأنيث فى ترك الاعتداد بها فى الجمع ، ولذلك بقى ما قبلها مفتوحا ، فهى محموله على فعيل وفعيعل كما تقدّم.

وأمّا المثال الرّابع - وهو ما جمع على أفعال - فإنّما خولف به محافظه على ألف الجمع ، كأنّهم قصدوا إلى الفرق بين حرف الجمع وحرف الإفراد ، فلو صغّرت إعلاما مصدرا لقلت : أعيليم (٤) ، ولو صغّرت أعلاما جمعا لقلت : أعيلام ، فلولا بقاء الألف لوقع اللّبس ، فوجب الفتح عند المحافظه عليها لأنّها لا يكون قبلها إلّا فتحه.

ثمّ قال : «ولا يصغّر إلّا الثّلاثىّ والرباعىّ».

يعنى فى الاتّساع ، ولذلك ذكر تصغير الخماسىّ ، وفى تصغيره ثلاثه أوجه :

أحدها : وهو الأجود أن تحذف الخامس كما ثبت (٥) فى التكسير ، وعلّته ما ذكرها سيبويه (٦) ، وهو واضح.

والثانى : أن تحذف ما كان من حروف الزوائد فى الجنس أو فى الشبه (٧) ، كحذف الميم (٨)

١- فى ط : «التثنيه». تحريف.

٢- سقط من ط : «وفنيعلاء».

٣- جاء فى هامش د : «قوله : فى المثالين أى : فى فعيعل كحبيلى وفعيعال كحميراء ، بتاء التأنيث مثل طليحه وحميره ، وفى المثال الثالث مثل سكيران ، شبّه بألفى التأنيث فى ترك الاعتداد بالزياده ، وهى الألف والنون فى الجمع ، كما قالوا : سكارى ولم يقولوا : سكيرين كما قالوا : سريحين». ق : ١٠٧ أ.

٤- سقط من ط من قوله : «صغرت» إلى «أعيليم».

٥- أى : ثبت الحذف.

٦- انظر : الكتاب : ٣ / ٤١٧ - ٤١٨ ، ٣ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، والمقتضب : ١ / ١١٩ ، ٢ / ٢٤٩ ، والمنصف : ١ / ٣٣

٧- أى الحرف الذى يكون من حروف «اليوم تنساه» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، ودفع هذا القول بأن حذف الشبيه بالزائد لا يتأتى إلّا إذا كان طرفا أو قريبا من الطرف ، وهذا ظاهر كلام سيبويه : ٣ / ٤٤٩ ، وبه صرح المبرد فى المقتضب : ٢ / ٢٥٠ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٠٥ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ١٢١.

٨- أى : الميم من جحمرش ، انظر الكتاب : ٣ / ٤٤٨ ، والمقتضب : ٢ / ٢٥٠

والدّال (۱) على ما ذكر (۲).

والثالث : أن تبقى حروفه كلّها ، فتقول : سفيرجل [بكسر الجيم](۳) ، كما ذكر عن الأخفش.

قال : «والتصغير والتكسير من واد واحد».

يريد أنّه فى المعنى مثله من حيث إنّهم قصدوا إلى معنى زائد فى الاسم ، غيّروه (۴) فغيّروا صيغته تغييرا يؤذن بذلك ، وذلك (۵) أنّهم حملوه عليه (۶) فى ردّ الأشياء إلى أصولها عندهم ، وفى امتناعهم من تصغير الخماسىّ فى السّعه كما امتنعوا من التكسير.

قوله : «وكلّ اسم على حرفين فإنّ التحقير يردّه إلى أصله».

الاسم الذى بقى من حروفه الأصول حرفان لا يخلو إمّا أن يكون من غير زياده فيه أو مع زياده ، فالأوّل هو الفصل الأوّل ، وحكمه أن يردّ / الزائد ضروره بناء فعيل ، إذ لا يمكن إلّا بردّه ، لأنّك لو لم تردّه لوقعت ياء التصغير آخرا فكان فيه خروج عن بناء فعيل ، وتغيير الياء لأنّها ترجع معتقب حركات الإعراب ، ثمّ مثّل بما حذف فاؤه أو عينه أو لامه بتمثيل واضح.

وإن كان فيه زياده فلا يخلو إمّا أن يكون ممّا يمكن جعل الاسم على فعيل بها أو لا ، فالأوّل هو القسم الثانى ، وحكمه أن يستغنى بالزّياده عن حرف الأصل المحذوف ، لإمكان صيغه فعيل بها ، فيقال فى ميت وزنه فيل : ميت ، فتحصل الصيغه المطلوبه ، فلا حاجه إلى ردّ الأصل ، وكذلك تقول فى تصغير «هار» (۷) ، و «هار» إمّا أن يكون أصله فعلا هورا ، أو فاعلا هايرا أو هاورا ، مقلوب فيكون مثل قاض ، ولا يمكن الأوّل (۸) ههنا لأنّه أثبته محذوفا منه حرف أصلىّ ، ولا يمكن

۱- أى : الدال من فرزدق ، انظر المقتضب : ۲ / ۲۵۰.

۲- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۰۲ - ۲۰۳.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذكر الجاربردى عن الأخفش أنّه سمعها بكسر الجيم ، ونقل الرضى عن الأخفش إبقاء فتحه الجيم ، انظر شرح الشافيه له : ۱ / ۲۰۵ ، وشرحها للجاربردى : ۱۲۲.

۴- سقط من ط : «غيّروه».

۵- فى د. ط : «ولذلك».

۶- فى د : «حملوا التصغير على التكسير».

۷- «هار البناء هورا : هدمه». اللسان (هور) ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۲۴ - ۲۲۵ ، وشرحها للجاربردى : ۱۲۶ - ۱۲۷.

۸- أى : أن يكون هار أصله فعلا.

أن يكون مقلوبا لأنّ حكم (۱) مثل قاض أن تكون الياء فيه كالثابته ، إذ حذفها عارض ، كقولك : «رأيت قويضيا» [ولمّا لم يقل : هويريا وجب أن يكون الثانى](۲) ، فوجب أن يكون فاعلا ـ هايرا (۳) حذفت عينه ، فإذا صغّرته قلت : هوير ، [بقلب ألف الفاعل واوا](۴) ، واستغنيت بالزياده.

وقال (۵) : «ناس».

مشتقّ من الإنس (۶) ، ففاؤه محذوفه ، فإذا صغّر قيل : نويس [بوزن عويل](۷) واستغنى بالزياده ، ولو ردّوا هذه الألفاظ إلى أصولها (۸) لم تكن على هذه الصيغ المذكوره ، ولوجب أن يقال فى ميّت مييّت ، لأنّك كذلك تصغّر ميّتا ، ولقيل فى هار : هويئر (۹) [بالهمز](۱۰) ووقع فى بعض النّسخ (۱۱) هويّر (۱۲) وليس بجيّد لأنّ قياس اسم الفاعل من مثل قال وقام وهار أن يقال : قويئم وقويئل وكذلك هويئر (۱۳) وقد اعتذر بأنّ هار محذوف منه الواو قبل قلبها همزه استثقالا لها ، وبقاء الهمزه فى التصغير فرع على التكسير ، فإذا لم تثبت فى المكبّر لم تثبت فى المصغّر ، ألا ترى أنّهم يقولون فى تصغير اسم الفاعل من صيد وعور : صويّد وعويّر لأنّهم لم يقولوا : صائد وعائر ، فدلّ على ما ذكرناه ، وإذ لم تقلب همزه فى هار لم (۱۴) تقلب همزه فى هويّر ، وليس ببعيد.

۱- فى د : «حكمه».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من ط : «هايرا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أى : الزمخشرى.

۶- كذا فى الحلبيات : ۱۶۶ ، وانظر فى اشتقاق «ناس» الكتاب : ۲ / ۱۹۶ ، والمقتضب : ۱ / ۳۳ ، والخصائص : ۲ / ۲۸۵.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من ط : «هذه الألفاظ إلى أصولها».

۹- فى ط : «هوير». تحريف. ذهب يونس والمازنى إلى القول ب هويئر ، انظر : الكتاب : ۳ / ۴۵۶ ، والخصائص ۳ / ۷۱ - ۷۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۲۴

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- فى الأصل. ط : «فى النسخه» وما أثبت عن د.

۱۲- فى المفصل : ۲۰۳ وشرحه لابن يعيش : ۵ / ۱۲۰ «هويئر».

۱۳- فى ط : «قويم وقويل وكذلك هوير». تحريف.

۱۴- سقط من ط : «همزه فى هار لم». خطأ.

وإن لم يمكن جعل الاسم على فعيل بالزياده (۱) فهو قسمان :

أحدهما : أن تكون الزياده همزه وصل ، أو تاء تأنيث عوّضت عن اللّام ، وهو الفصل الثالث (۲) وبيان أنّه لا يمكن فيه بناء فعيل بالزياده أنّك لو بنيت فعيلا من اسم وابن وأخت وأخ بالزياده لضممت الهمزه وفتحت ما بعدها ، فأنت فى الدّرج إمّا أن تحذفها فتخلّ بفعيل وإمّا أن تثبتها / فتخالف وضعها وتنطق بها مع الاستغناء عنها ، وفى الابتداء تستغنى عنها بتحريك ما بعدها ، ولو بنيت فعيلا من أخت وبنت وهنت لاعتددت بتاء التأنيث فى بناء فعيل ، وهى فى حكم كلمه أخرى بدليل قولهم : شفيهه ونظائره ، وإذا لم يعتدّ بها لم يبق الاسم على فعيل ، فإذا صغّرت مثل هذا القبيل وجب الرّدّ كما فى الفصل الأوّل (۳) ، إلّا أنّك ههنا تحذف همزه الوصل استغناء عنها لوجوب تحريك الفاء ، ولا تحذف التاء لأنّ المعنى الذى أتى بها له باق ، إلّا أنّك لا تجعل حكمها حكم التاء التى كانت فى أخت لخروجها عن التعويض (۴) بردّ المحذوف ، ولكن تجعلها تاء التأنيث ، مثلها فى قائمه ، لأنّها فى أخت عوض [عن الواو](۵) وتأنيث ، فثبت لها بالعوضيّه حكم ، فإذا رددت المحذوف زالت العوضيّه فزال حكمها ، فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرّك ما قبلها ، وهذه أحكام غير العوض ، وهذا الذى أراد بقوله : «وتذهب بالتاء اللّاحقه».

قوله : «والبدل على ضربين : لازم وغير لازم». (۶)

قال رضى الله عنه : الاسم الذى يصغّر لا يخلو إمّا أن تكون حروفه لم تغيّر أو غيّرت ، فالثانى هو هذا الفصل ، وهو ينقسم إلى قسمين : تغيير سمّاه لازما ، وتغير سمّاه (۷) غير لازم ، وقد فسّر بعض الناس البدل (۸) اللّازم بأنّه الذى يلزم المكبّر والمصغّر ، وغير اللّازم بأنّه الذى يلزم المكبّر

۱- فى الأصل. ط : «بها». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۲- أى الفصل الثالث فى المفصل : ۲۰۳

۳- انظر المفصل : ۲۰۳.

۴- فى د : «العوض».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- وردت هذه العباره على هذا النحو فى كلام ابن يعيش فى شرحه للمفصل : ۵ / ۱۲۲ ، ولم ترد هكذا فى كلام الزمخشرى. انظر المفصل : ۲۰۳.

۷- سقط من ط : «سماه».

۸- أطلق ابن الحاجب مصطلح البدل على القلب.

دون المصغّر ، وليس بمستقيم لأنّ غرضنا أن نعرف كونه لازما قبل تصغيره لنثبته أو نردّه إلى أصله.

فالأولى أن يقال : البدل اللّازم كلّ ما كانت علّه البدل فيه ثابته فى المكبّر والمصغّر ، وغير اللّازم كلّ (١) ما كانت العلّه فيه فى المكبّر دون المصغّر (٢) وبيانه أنّك إذا أردت أن تصغّر ميزانا فأنت تعلم أن الواو انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وتعلم أنّ المصغّر يضمّ أوّله ويفتح ثانيه ، فيزول الأمران جميعا ، [يعنى سكونها وانكسار ما قبلها](٣) فإذا العلّه المقتضيه للبدل فى المكبّر منتفيه فى المصغّر ، فتردّه إذن إلى أصله فتقول : مويزين ، وإذا أردت أن تصغّر متّعدا ومتّسرا وأصله موتعد وموتسر من الوعد واليسر فتعلم أنّ الواو والياء قلبتا تاء لكونهما فاءين ساكنتين مع تاء الافتعال طلبا للتخفيف ، وعند تصغير مفتعل تحذف تاء الافتعال ، ويتحرّك الأوّل / بالضّمّ والثانى بالفتح ، فتزول العلّه التى من أجلها قلبت تاء ، فهى غير لازمه ، فتردّ إلى أصلها ، فلذلك قلت : مويعد ومييسر.

وفى باب وناب قلبت الواو والياء ألفا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما ، وفى التصغير يضمّ الأوّل فتذهب العلّه ، فهو إذا غير لازم ، فيردّ إلى أصله ، وقيل كميزان.

ومثال البدل اللّازم قولك : قائل قويئل ، إذ العلّه فى الإعلال فى اسم الفاعل إنما هو حمل له على الفعل صغّر أو كبّر ، فلذلك قيل : قويئل (٤) كما قيل : قائل ، وقد يتوهّم أنّ الواو فى قائل إنّما قلبت همزه لوقوعها بعد ألف ، وليس بجيّد لما ثبت عنهم من حكم المصغّر ، ولو كانت تلك العلّه لوجب أن يقال : قويّل.

ومن ذلك تراث وتخمه وأدد (٥) ، لأنّ العلّه فى قلب الواو كونها مضمومه ، وهذه فى التصغير مضمومه ، فيجب أن نبقى قلب الواو (٦).

١- سقط من ط : من قوله : «بأنه الذى يلزم المكبر» إلى «كل». خطأ.

٢- فسر ابن يعيش البدل اللازم بأنه ما كان الإبدال فيه للتخفيف لا لعلّه ، وغير اللازم بأنه ما كان الإبدال فيه لعله موجبه ، انظر شرحه للمفصل : ٥ / ١٢٢ ، ونقل الجاربردى هذا النص فى شرحه للشافيه : ١٢٣ ، وانظر الكتاب : ٣ / ٤٥٧ - ٤٦٥ ، والمقتضب : ٢ / ٢٨٠ - ٢٨٢.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى ط : «قويل». وبه قال الجرمى. انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٢٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٢١٥.

٥- انظر الكتاب : ٣ / ٤٦٤ ، وما تقدم ورقه : ١ ب من الأصل.

٦- فى د : «تبقى التاء فى تراث وتخمه والهمزه فى أدد». وسقط من ط : «قلب الواو».

وأورد تصغير عيد اعتراضا ، وبيانه أنّ عيدا مشتقّ من «عاد يعود» ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فهو مثل «قيل» ، وفى التصغير تزول هذه العلّه ، فكان يجب أن يقال : عويد كما يقال : قويل (۱).

وأجاب بأنّ هذا القياس خولف لغرض آخر ، وهو إجراؤهم المصغّر (۲) مجرى الجمع المكسّر ، وهم يقولون : أعياد بالياء ، وكان القياس أعوادا بالواو ، ولكنّهم خالفوا القياس ليفرّقوا بين جمع عود (۳) وجمع عيد (۴) ، فلذلك خالفوا القياس ، ولو قال فى عيد : إنّما قالوا : عييد ليفرّقوا بينه وبين تصغير عود لكان أقرب.

قوله : «والواو إذا وقعت ثالثه وسطا كواو أسود وجدول» إلى آخره.

قال رضى الله عنه : أمّا من قال : أسيّد فهو قياس العربيّه ، لأنّه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون كما فى ميّت ، ولذلك كان الفصيح ، وأمّا من قال : أسيود (۵) فكأنّه راعى فيه أمرين :

أحدهما : مراعاه البنيه كما فى قولك : [سويد و](۶) سوير ليفرق بينه وبين سيّد وسيّر ، إذ لو أدغم لالتبس.

والآخر : أنّ ياء التصغير تأتى عارضا ، والعارض لا اعتداد به ، ألا ترى أنّهم يقولون : «قالوا : يا قوم» ولا يدغمون ، «ونادوا يا مالك» (۷) لعروض مجىء الياء بعد الواو بخلاف ما كان مجيئها أصلا فى بنيه الكلمه.

قوله : «وكلّ واو إذا وقعت لاما صحّت أو أعلّت فإنّها تنقلب ياء».

۱- بعدها فى د : «ولم يقل عييد».

۲- فى د : «للمصغر».

۳- فى د : «أعواد».

۴- فى د : «أعياد».

۵- ذكر سيبويه هذا الوجه عن بعض العرب وقال : «هو أبعد الوجهين» ، الكتاب : ۳ / ۴۶۹ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۲۴.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- الزخرف : ۴۳ / ۷۷. والآيه «ونادوا يا مالك ليقض علينا ربّك ...».

لأنّها إن كانت ثالثه اجتمعت مع یاء التصغیر ، فتقلب یاء سواء کانت مصحّحه أو معتلّه ، فالمصحّحه (۱) کنحو : عروه ، والمعتلّه کنحو : عصا ، لأنّ یاء التصغیر إذا وقعت قبل الألف زال / المعنی الذی من أجله قلبت الواو ألفا ، فردّت إلی أصلها لأنّه بدل غیر لازم کما تقدّم فی فصل البدل ، وإن کانت رابعه وقعت بعد الکسره التی بعد یاء التصغیر ، فتقلب یاء مصحّحه فی المکبّر أو معتلّه ، کقولک فی قرنوه (۲) : قرینیه وفی شقاء : شقیّ.

قوله : «وإذا اجتمع مع یاء التصغیر یا آن حذفت الأخیره» إلی آخره.

وإنّما کان کذلک کراهه اجتماع الیاءات ، ولیس هذا (۳) حذفا إعلالیّا بمنزلته فی قاض ، ولکن حذف اعتباطیّ للتخفیف بمنزلته فی ید ودم ، ولذلک کان معربا بالحرکات الثلاث کإعراب ید ودم ، ألا ـ تری أنّک تقول : هذا عطیّ ورأیت عطیّا ومررت بعطیّ ، ولو کان کقاض لقلت : هذا عطیّ ومررت بعطیّ ورأیت عطیّیا کما توهّم أبو عمرو بن العلاء فی أحیّ (۴) علی ما سیأتی.

فأمّا عطاء فقیاس تصغیره عطیّی ، رددت الهمزه إلی أصلها لزوال علّه قلبها همزه ، ثمّ قلبت الواو یاء لانکسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث یاءات ، فحذفت الأخیره تخفیفا.

وإداوه (۵) مثله لأنّ أصله أدیّوه کما تقول : رسیّله ، ثمّ قلبت الواو یاء لانکسار ما قبلها ، ثمّ حذفت لاجتماع الیاءات.

وغاویه أصلها فی التصغیر غویویه ، قلبت الواو [الثانیه](۶) یاء ، کما فعل فی سیّد ومیّت (۷) [وأدغمت یاء التصغیر فیها](۸) ثمّ جعلت غویّیه ، فاجتمع ثلاث یاءات ، فحذفت الأخیره.

۱- سقط من ط : «فالمصحّحه». خطأ.

۲- «القرنوه : نبات عریض الورق». اللسان (قرن).

۳- فی د : «هو».

۴- انظر الکتاب : ۳ / ۴۷۱ ، والمنصف : ۲ / ۲۸۰ ، وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۲۳۳ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۱۲۹ - ۱۳۰

۵- «إداوه الشیء وأدواته : آلته». اللسان (أدا).

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من د : «کما فعل فی سیّد ومیّت».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ومعاويه مثل غاويه ، لأنّك تحذف الألف لأنّها زائده خامسه مع الميم ، فهى أحقّ بالحذف على ما سيأتى ، فقياس تصغيره معيويه ، ثمّ فعل به ما تقدّم بغاويه (۱)

وقياس من قال : أسيود ورأيت أحيويا أن يقول : معيويه لأنّها ثالثه ولم تجتمع عنده ياءات ، وكذلك ما أشبهه.

وأحوى قياسه أن تقول : أحيوو (۲) لأنّه من الحوّه ، فانقلبت الأخيره ياء لانكسار ما قبلها ، ثمّ أدغمت الياء فى الواو بعد قلبها ياء كما تقدّم ، فصار أحيّى ، فاجتمع ثلاث ياءات ، فحذفت الأخيره على قياس المتقدّم.

ثمّ منهم من يمنع الصّرف نظرا إلى أنّ التقدير فى صيغه أفعل كالمحقّق ، ألا ترى أنّك تمنع صرف أشدّ وأشيد ، وإن تغيّرت صيغه أفعل ، فكذلك ههنا ، ومنهم من نظر إلى أنّ الحذف ههنا ليس كالحذف فى قاض ، فيكون مرادا ، فصارت (۳) الكلمه كأنّها على هذه البنيه ، فخرجت عن صيغه أفعل ، ولذلك إذا صغّر أحمر تصغير الترخيم قيل : حمير على وزن فعيل بلا خلاف لانتفاء صيغه أفعل ، وإن كان فى / التقدير عليه ، فكأنّهم فرّقوا بين ما التغيير فيه لإعلال موجب ، فيكون المحذوف مرادا مثله فى أشدّ وبين ما التغيير فيه ليس لإعلال موجب فلا يكون الأصل مرادا مثله فى حمير (۴) والأوّل مذهب سيبويه ، والثانى مذهب عيسى بن عمر (۵)

وأمّا من قال : أحىّ فوهم محض لأنّه أصله كما تقدّم أحيّى ، اجتمع ثلاث ياءات ، فوجب حذف الأخيره ، كما فى عطىّ ، فإنّ حذفها (۶) ههنا حذف الإعلال ، ومن قال : أحىّ فى الرفع ومررت بأحىّ ، ورأيت أحيّى وجب عليه أن يقول فى جميع الباب : هذا عطىّ ومررت بعطىّ ورأيت عطيّا ، ولا قائل به ، إذ لا فرق بين المسائل ، فظهر أنّ ذلك توهّم ، إذ التسويه معلومه.

۱- سقط من ط : «بغاويه».

۲- فى ط : «أحيو». تحريف.

۳- فى ط : «فتكون».

۴- فى د : «عمير» وجاء بعدها : «لزوال صيغه فعل». وهو تحريف.

۵- أقحم بعدها فى د : «الربعى». خطأ. وانظر الكتاب : ۳ / ۴۷۱ - ۴۷۲ ، والعضديات : ۴۲ ، والمنصف : ۲ / ۲۸۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۳۳ ، وشرحها للجاربردى : ۱۳۱.

۶- فى ط : «فإن قال حذفها». مقحمه.

وأمّا من قال : أسيود فقياسه أن يقول : أحيو فى الرّفع والجرّ ، ورأيت أحيوى فى النصب ، وأصله أحيوى ، فأعلّه كما أعلّ أعيلى فقال (١) أحيو كما يقال : أعيل ، ولم (٢) تجتمع ياءات فتحذف ، ولذلك قلنا ، إنّ قياس الباب عنده أن يقول : معيويه وشبهه على ما تقدّم ، إذ لم تجتمع ياءات على مذهبه.

قوله : «وتاء التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهره أو مقدّره» إلى آخره.

قال : إنّما ظهرت التاء فى تصغير الثلاثىّ المؤنّث لأنّه لمّا كان فيه معنى الصفه [كما تقول فى دار : دويره لأنّه فى معنى دار صغيره](٣) وتاء التأنيث قياسها أن تلحق صفه المؤنّث ، ألحقت بالمؤنّث المصغّر ، وإن لم تكن فى مكبّره ، ولم تثبت فى الرّباعىّ استثقالا لكثره حروفه ، فكأن الرابع عوض عنها.

وأمّا الألف فإن كانت مقصوره وهى رابعه ثبتت لخفّه الاسم ، فإن كانت على أكثر من ذلك حذفت استثقالا لها ، فتقول فى جحجبى [قبيله من الأنصار](٤) جحيجب ، وفى حولايا (٥) حويلىّ وحويل ، فأمّا حويلىّ فإنّك لمّا حذفت ألف التأنيث بقى حولاى ، وهو على خمسه أحرف ، وقبل آخره حرف لين ، فتثبت فى التصغير ، إلّا أنّها تقلب ياء لانكسار ما قبلها ، فتدغم فى الياء الأخيره ، فيصير حويليّا ، وحكم هذا الاسم وغيره الصّرف ، لأنّ منع الصّرف إنّما كان لألف التأنيث ، ولا ألف تأنيث (٦) [ثمّه لأنّها حذفت](٧)

وأمّا من قال : حويل ، وكذلك وقع فى الأصل (٨) فإنّه إمّا أن يكون حذف الألف لزيادتها ثمّ صغّر فقال : حويلى ، ثمّ أعلّ الياء كما يعلّ (٩) ياء قاض ، وإمّا أن يكون صغّره أوّلا على حويلىّ ، ثمّ خفّف الياء كما تخفّف ياء صحارىّ ، فيقال : صحار ، فتعلّ كما اعتلّت ياء صحار ، وإن / كانت

١- فى د : «فقالوا».

٢- فى د : «ولما».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الاشتقاق : ٤٤١ ، والسيرافى : ٥٥٧ ، وسفر السعاده : ١٩٦

٥- هى قريه كانت بنواحى النهروان. معجم البلدان (حولايا).

٦- كلام ابن الحاجب على تصغير حولايا نقله الجاربردى فى شرحه للشافيه : ١٣٥ - ١٣٦

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- انظر المفصل : ٢٠٤ ، ونبّه ابن يعيش على هذه الروايه وضعفها فى شرحه للمفصل : ٥ / ١٢٩

٩- فى ط : «فعل». تحريف.

ممـدوده ثبتت مطلقـا ثلاثيّـا كـان الاـسم أو غيره ، وإنّمـا ثبتت لأنّهـا زادت على حرف ، فأشـبهت كلمه أخرى ، فثبتت كما ثبت «بكّ» فى قولك : بعلبكّ.

فإن قيل : فلم لم تحذف تاء التأنيث كما حذفت ألف التأنيث فى الاسم الرّباعىّ ، أو تثبت ألف التأنيث كما تثبت التاء (١)؟.

قيل : ألف التأنيث مع الاسم كالجزء منه لأنّها لا تقدّر منفصـله بخلاف تاء التأنيث ، فإنّها تقدّر كالمنفصـله ، فأشبهت الحرف من بنيه الكلمه ، فحذفت كما يحذف ، وتثبت رابعه لأنّها لو كانت حرفا من بنيه الكلمه لثبتت ، فكذلك ألف التأنيث.

قوله : «وكلّ زائده كانت مدّه فى موضع ياء فعيعيل وجب تقريرها وإبدالها ياء» إلى آخره.

قال : لأنّها لا تخرج عن أبنيه التصـغير ، إذ الاسم يبقى على فعيعيل ، وقوله : «وجب تقريرها» يعنى بقاءها مـدّه ، وقوله : «وإبدالها ياء إن لم تكنها» يعنى إن لم تكن ياء ، لأنّها ينكسر ما قبلها ، فيجب قلبها ياء ، إذ لا يمكن النّطق بألف أو واو بعد كسره.

قوله : «وإن كانت فى اسم ثلاثىّ زائدتان ليست إحداهما إيّاها (٢) أبقيت أذهبهما فى الفائده وحذفت أختها».

أى : ليست إحـداهما المـده التى قبل الآخر ، «أبقيت أذهبهما فى الفائـده» أى أقواهما فى الدلاله على المعنى الأصـلىّ ، وحذفت الأضـعف فكلّ اسم فاعل أو مفعول من الخماسـىّ بالزياده فإنّك تبقى الميم وتحذف الأخرى لأنّ الميم هى موضوعه لبناء اسـم الفاعل أو المفعول (٣) وهو المقصود بالصـيغه ، والزياده الأخرى إنّما هى لما يعتور من معان أخر ، فالميم أقعـد فى الدّلاله على المقصود بالصيغه (۴) فوجب إثباتها وحذف أختها ، فلذلك تقول فى منطلق وأشباهه ما ذكر (۵)

«وإن تساوتا كنت مخيّرا».

۱- سقط من ط : «التاء». خطأ.

۲- فى د : «المده المذكوره» مكان «إياها» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۲۰۴

۳- سقط من د : «أو المفعول».

۴- سقط من ط : «بالصيغه». خطأ.

۵- أى : مطيلق. انظر المفصل : ۲۰۴.

وتساويهما بأن لا يكون لأحدهما قوّه فى الدّلاله على المقصود ، فتكون مخيّرا فى حذف أيّهما شئت على ما مثّل.

قوله : «وإن كنّ ثلاثا والفضل لإحداهنّ حذفت أختاها».

على ما تقدّم.

«وأمّا الرّباعىّ فتحذف منه كلّ زائده ما خلا المدّه الموصوفه». لأنّه لا يمكن إبقاء أكثر من أربعه أحرف ، وفى هذا الاسم أربعه أحرف أصول ، فلا مقابله بينه وبين الزّوائد ، فالزّوائد بالحذف أولى ، فإذا صغّرت مقرطسا قلت : قريطس ، إذ لا يمكن بقاء شىء من الزّوائد لذهاب صيغه التصغير ببقائه ، إلّا أن تكون مدّه قبل الآخر ، فإنّها تثبت كما تقدّم فى أوّل الفصل ، لبقاء صيغه التصغير معها ، وهو قوله : «ما خلا المدّه الموصوفه».

قوله : «ويجوز التعويض / وتركه فيما يحذف من هذه الزوائد».

التعويض إنّما يكون فيما حذف منه ، ثمّ هو على ضربين :

ضرب موضع التعويض مشتغل بما ينافى حرف التعويض ، وضرب موضع التعويض (١) خال ، فالضّرب الأوّل لا يمكن فيه هذا ، كما لو قيل فى تصغير احرنجام : حريجيم ، فلا يمكن فى هذا التعويض ، والضّرب الثانى نحو قولك فى منطلق : مطيلق ، فهذا يمكن فيه التعويض بأن تقول : مطيليق.

قوله : «وجمع القلّه يحقّر على بنائه».

الجمع على ضربين : جمع كثره وجمع قلّه على ما تقدّم فى الجموع ، فجمع القلّه حكمه فى التصغير حكم المفرد ، يصغّر كما يصغّر [المفرد](٢) إلّا أنّ ألف أفعال يحافظ عليها كما تقدّم [فى المفرد فى نحو : أجيمال](٣) وأمّا جمع الكثره فلا يحقّر على صيغته ، كأنّه لمّا كان التصغير فيه معنى التقليل كرهوا أن يجمعوا بينه وبين صيغه التكثير (٤) فعدلوا إلى أحد أمرين ، إلى جمع القلّه إن كان له جمع

١- سقط من ط : «وضرب موضع التعويض». خطأ.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من ط : «بينه وبين صيغه التكثير». خطأ.

قلّه ، أو إلى المفرد ، ثمّ جمعوه بالواو والنون أو الألف والتّاء على حسب ما يستحقّ ، فإذا صغّرت غلمانا فأنت بالخيار ، إن شئت أخذت جمع قلّته وهو غلمه وصغّرته فقلت : غليمه ، وإن شئت صغّرت المفرد ثمّ جمعته فقلت : غليّمون فإن لم يكن له جمع قلّه تعيّن ردّه إلى المفرد كقولك فى شسوع (١) شسيعات ، لفقد السّماع فى أشسع (٢) وإنّما جمع غليّم بالواو والنّون ورجيل كذلك فى التصغير لأنّه فيه معنى الصفه ، وقبل التصغير (٣) ليس فيه معنى الصّفه كما ذكرنا فى دخول تاء التأنيث فى مؤنّثه فى نحو : أذن مصغّرا وامتناعها فيه مكبّرا.

«وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد».

لأنّ ذلك المعنى منتف ، إذ ألفاظها ألفاظ المفردات ، فلا معنى للعدول عنها.

وجاء (٤) فى بعض الأسماء تصغير على خلاف القياس على ما ذكر ، وحكمه السّماع ، فى أنيسيان (٥) زادوا ياء بعد السّين ، وفى عشيّان زادوا ألفا ونونا ، وفى عشيشيه أبدلوا من الياء شينا ، فردّوا الياء التى كان قياسها أن تحذف لاجتماع (٦) الياءات (٧) وفى أغيلمه وأصيبيه زادوا همزه.

قوله : «وقد يحقّر الشّىء لدنوّه من الشّىء وليس مثله».

وقد تقرّر أنّ التصغير يدلّ على أنّ الشّىء عندهم (٨) مستصغر ، وقد جاء قليلا على معنى قرب الشّىء من الشّىء ، ومثاله قولهم : هو أصيغر منك ، لا يستقيم أن يقال : إنّ المراد أنّه صغير ، لأنّ لفظ / أصغر يدلّ على الزّياده فى الصّغر ، فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى ، وإنّما قصد إلى أنّ المدّه التى بينهما قريبه وكذلك ما مثّل.

١- «شسع النعل : قبالها الذى يشدّ إلى زمامها». اللسان (شسع).

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٥٧٣ ، والمقتضب : ٢ / ١٦٠ ، وحكى الأخفش أشسعا فى جمع شسع. انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٢٥.

٣- فى د : «التكبير». تحريف.

٤- سقط من د : «جاء».

٥- انظر الإنصاف : ٨١١ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢٧٣ - ٢٧٤.

٦- فى د : «لامتناع».

٧- فى ط : «التأنيث». تحريف.

٨- سقط من ط : «عندهم».

قوله : «وتصغير الفعل ليس بقياس».

وإنّما جاء فى ألفاظ يسيره محفوظه [كقوله (١)

يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا

من هؤلّيائكنّ الضّال والسّمر

وإنّما لم يصغّر الفعل لأنّه مأخوذ من أجناس المصادر ، ومعنى الجنسيّه باق فيه ، وهو يقتضى العموم ، والتصغير يقتضى الخصوص لأنّه صفه فيتباينان](٢) لأنّ معنى التصغير الوصفيّه بالصّغر لما صغّرته ، والفعل لا يصحّ وصفه فيصغّر ، وإنّما المعنى فيما صغّر لمن نسب إليه الفعل كما فسّره.

قال : «ومن الأسماء» إلى آخره (٣)

يريد أنّه فى الأصل وضع مصغّرا ، كأنّهم فى أصل الوضع فهموا تصغيره ، فوضعوا اسمه على التصغير ، وذلك قليل ، منه جميل وكعيت اسمان لطائرين (٤) وكميت صفه للفرس ، فإذا جمعوه ردّوه إلى المكبّر المقدّر ، لأنّه ليس للمصغّر جمع على حياله ، فقالوا فى جميل وكعيت : جملان وكعتان [بوزن غزلان](٥) فدلّ ذلك على أنّ المكبّر فى التقدير جمل وكعت لأنّ فعلان جمعه [كصرد وصردان](٦) وقالوا : كمت (٧) فدلّ على أنّ مكبّره فى التقدير أكمت لأنّ فعلا جمعه (٨) [كأصفر على

١- نسب العينى البيت فى المقاصد : ١ / ٤١٦ إلى العرجى ، وهو فى ذيل ديوانه : ١٨٣ ، وقال البغدادى فى نسبته : «روى للمجنون ولذى الرمه وللحسين بن عبد الله والله أعلم» الخزانه : ١ / ٤٧ ، والبيت فى ديوان مجنون ليلى : ١٦٨ ، ولم أجده فى شرح ديوان ذى الرمه وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٣٠ ، والإنصاف : ١٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ ، ٣ / ١٣٤ ، ٥ / ١٣٥ ، وشواهد الشافيه : ٨٣. وشدن الغزال : قوى وطلع قرناه ، وهؤلّيائكنّ : مصغر هؤلاء شذوذا ، والضّال : السدر البرى ، والسدر : شجر النبق ، والسّمر : جمع سمره وهو شجر الطلح ، انظر الخزانه : ١ / ٤٦.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من د من قوله : «قال : ومن» إلى «آخره». خطأ.

٤- الجميل والكعيت : البلبل ، انظر الكتاب : ٣ / ٤٧٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٣ ، والمخصص : ١٤ / ١٠٦. والصحاح (جمل) و (كعت).

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والصّرد : طائر ، انظر السيرافى : ٦٠١ - ٦٠٢ ، اللسان (صرد).

٧- فى ط : «كميت». تحريف.

٨- من قوله : «فإذا جمعوه» إلى «جمعه» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ١٤٤ - ١٤٥.

صفر وأكبر على كبر](1) وأيضا فإنّ كميتا من صفات الألوان ، فهو من باب أحمر وأسود ، فقياس مكبّره بهذا الوجه يعلم انّه أفعل.

قوله : «والأسماء المركّبه يحقّر الصّدر منها».

ولا يعتدّ بالكلمه الثانيه ، كما لا يعتدّ بتاء التأنيث ، ولا تحذف كما لا تحذف تاء التأنيث ، وهو ههنا أجدر لقوّه الالتباس بتصغير غير المركّب ، وتركوا ما قبل الثانى مفتوحا تشبيها بتاء التأنيث.

قوله : «وتحقير الترخيم أن تحذف كلّ شىء زيد فى بنات الثلاثه والأربعه» إلى آخره.

هذا باب على حياله فى التصغير سهل ، وهو أن تحذف الزّوائد كلّها وتصغّر الاسم ، وسمّى تصغير الترخيم لما التزم فيه من الحذف ، لأنّ الترخيم فى اللغه التقليل (2) يقال : صوت رخيم إذا لم يكن قويّا (3) ومنه سمّى الترخيم ، وليس تصغير الترخيم معناه أنّك أضفت إلى الترخيم الذى هو حذف الآخر ، وإنّما أراد حذف الزّوائد على ما فسّره.

قوله : «ومن الأسماء ما لا يصغّر».

ثمّ ذكر أسماء كثيره الاستعمال لم توجد فى كلامهم إلّا مكبره فدلّ ذلك على أن تصغيرها مطّرح فى لغتهم ، وأمّا اسم الفاعل والمفعول إذا أعملتهما لم يأت فى كلامهم تصغيرهما كراهه اجتماع العمل والتصغير ، لأنّه قوى شبه الفعل فيه.

قوله : «والأسماء المبهمه خولف بتحقيرها تحقير ما سواها».

يعنى أسماء الإشاره والموصولات ، وخولف / للإيذان من أوّل الأمر أنّها غير متمكّنه.

قوله : «وألحقت (4) بأوخرها ألفات».

فيما سوى هؤلاء ، فإنّ الألف ملحقه قبل آخره ، وفيما سوى المثّنى والمجموع ، فإنّك تقول فى

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- «الترخيم : التليين». اللسان (رخم).

۳- نقل الجاربردى هذا التعليل فى شرحه للشافيه : ۱۴۵.

۴- فى د : «وخولف». وهو مخالف لنص المفصل : ۲۰۶.

اللّذين [تثنيه](١) اللّذيّان ، وفى الذين [جمعا](٢) اللّذيّون ، ولا ألف فى ذلك ، فإن زعم أنّ الألف فى اللّذيّان واللّتيّان سقطت لالتقاء السّاكنين فمردود بقولهم : اللّذيّون بضمّ الياء ، ولو كانت الألف مراده لوجب أن يقال : اللّذيّون [بفتح الياء](٣) فإن ثبت اللّذيّون [بفتح الياء](٤) كان الانفصال [عن هذه الشّبهه](٥) مستقيما ، وكان ينبغى أن يقول : «وزيد قبل آخرها ياء للتصغير» لأنّه لا بدّ منها ، والله أعلم.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ومن أصناف الاسم : المنسوب

قال الشيخ : وحدّه بما ذكر ، وظاهره غير مستقيم ، وهو فى الحقيقه مستقيم ، فأمّا ظاهره فإنّه يقال : لا يخلو إمّا أن يكون حدّ المنسوب أو المنسوب إليه ، فإن حدّ (١) المنسوب كان غير مستقيم لقوله : «علامه للنسبه إليه» ، والمنسوب لم يلحق الياء علامه للنسبه إليه ، إذ ليس منسوبا إليه ، وإن حدّ المنسوب إليه كان غير مستقيم ، لأنّ التبويب بالمنسوب ، فكيف يحدّ غير ما بوّب له؟ وهو فى الحقيقه مستقيم ، ولم يحدّ إلّا المنسوب.

وقوله : «هو الاسم».

يريد الاسم قبل الإلحاق ، ثمّ قال :

«الملحق بآخره ياء مشدّده علامه للنسبه إليه».

يعنى إلى الاسم قبل إلحاق (٢) الياء به ، والاسم الذى ألحقت بآخره ياء مشدّده علامه للنسبه إليه هو المنسوب ، وإنّما جاء الإشكال من جهه الضمير فى قوله : «إليه» ، فمن جعل الضمير راجعا إلى الاسم الذى ألحقت بآخره ياء جاء فاسدا ، ومن جعله ضمير الاسم لا باعتبار إلحاق الياء جاء مستقيما ، وهو الذى قصده.

وشبهها (٣) بتاء التأنيث من جهه تغييرها معنى الكلمه كما تغيّره التاء ، وشبّهها بتاء التأنيث فى أنّها تكون للنّسب المحقّق ولمجرّد اللّفظ ، وفى أنّها تكون للمفرد كما تكون التاء.

«وكما انقسم التأنيث إلى حقيقىّ وغير حقيقىّ ، فكذلك النّسب».

يريد بالحقيقىّ ما تقدّم من كون المدلول مؤنّثا فى المعنى بإزائه ذكر فى الحيوان على ما تقدّم ، وغير الحقيقىّ ما جرى فى اللّفظ فقط ، كقولهم : ظلمه وضربه وشبهه ، وكذلك النّسب منه ما كان مدلوله منسوبا حقيقه ، كقولك : دمشقىّ ومصرىّ ، وهو الكثير الشّائع ، ومنه ما كان فى اللّفظ خاصّه / دون المعنى ، كقولك : كرسىّ ، إذ ليس كرسىّ (٤) منسوبا من حيث المعنى ، كما أنّ الظّلمه ليس مؤنّثا من حيث المعنى.

١- فى د : «حدّه». تحريف.

٢- فى د : «الإلحاق». تحريف.

٣- فى ط : «وتشبيهها». والضمير يعود إلى ياء النسبه.

٤- سقط من ط : «إذ ليس كرسىّ». خطأ.

قوله : «والنسبه ممّا طرّق إلى (۱) الاسم تغييرات (۲) شتّى».

لأنّها غيّرته من مدلول إلى مدلول آخر مغاير له ، ألا ترى أنّ قولك : دمشق اسم للبلد ، وقولك : دمشقىّ للرجل المنسوب إليها ، وغيّرته من حال إلى حال ، لأنّه كان عريّا عن الياءين ، فصار بهما ، وكان إعرابه على ما قبلها فصار على آخرها (۳).

قوله : «وحذفهم (۴) التاء».

فى النّسب واجب ، لأنّهم لو أثبتوها لفسد المعنى ، ألا ترى أنّك إذا نسبت رجلا إلى ضاربه فالرجل هو الاسم الذى فيه ياء النّسب ، فلو بقّيت فيه تاء التأنيث لكنت مؤنّثا المذكّر.

الثانى (۵) : أنّه (۶) كان يؤدّى إلى اجتماع تأنيثين إذا نسبت مؤنّثا إلى مؤنّث ، فتقول إذا نسبت امرأه إلى ظلمه : ظلمتيّه.

والثالث : أنّه يؤدّى إلى أن تكون تاء التأنيث وسطا.

قوله : «ونونى التثنيه والجمع».

ينبغى أن يقول : وعلامه التثنيه والجمع ونونيهما ، لأنّ ذلك يحذف مع النّون ، فتخصيصه النّون يوهم ببقاء ما قبلها ، وإنّما حذف (۷) علامه التثنيه لأنّ المعنى يحصل بالنّسب إلى المفرد ، فتقع الزياده ضائعه ، فلا حاجه إليها ، وكلّ ما ذكرناه فى التاء (۸) فنحوه جار فى المثّنى والمجموع ، فتكون أربعه أوجه.

فإذا سمّيت بالمثّنى والمجموع المصحّح فلا يخلو إمّا أن تعربه إعراب المفردات أو تجريه فى الإعراب على حكم ما كان عليه ، فعلى الأوّل تثبتها (۹) لأنّك أخرجتها عن صورتها فى أحكامها

۱- فى المفصل : ۲۰۷ : «على».

۲- فى المفصل : ۲۰۷ : «لتغييرات».

۳- من قوله : «تغييرات شتى» إلى «آخرها» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۱۴۹ بتصرف.

۴- فى المفصل : ۲۰۷ : «حذفهم».

۵- أى : الوجه الثانى من أوجه تعليل حذف تاء التأنيث فى النسب ، والوجه الأول قوله : «لأنهم لو أثبتوها لفسد المعنى».

۶- أى إثبات تاء التأنيث فى النسب.

۷- سقط من د : «حذف». خطأ.

۸- أى : الأوجه التى ذكرها فى تعليل حذف تاء التأنيث.

۹- أى : علامه التثنيه والجمع.

التی کانت لها ، فکأنّها ألف ونون لغیر التثنیه ، کما فی عمران ، وعلی الثانی تحذفها کما (۱) قبل التسمیه ، لأنّ أحکام علامه التثنیه والجمع (۲) باقیه فیها ، فأجریت بعد التسمیه مجراها قبلها ، فتقول علی الأوّل : قنّسرینیّ (۳) ، وعلی الثانی : قنّسریّ ، وکذلک نصیبیّ (۴) ویبریّ (۵) ، وکذلک زیدیّ وزیدانیّ ، وخلیلیّ وخلیلانیّ ، وسبعیّ وسبعانیّ فی النّسب إلی السّبعان ، اسم موضع (۶).

ومن الجاریه علی القیاس فی التغییر أن یکون الاسم ثلاثیًا ثانیه کسره ، فإنّهم یکرهون اجتماع الکسرتین والیاءین مع قلّه حروف الکلمه ، فیفرّون إلی فتح الوسط ، کنمریّ ودؤلیّ وإبلیّ ، فإن کان أکثر من ثلاثه أحرف وفی آخره ما فی نمریّ من الکسرتین والیاء فالأحسن بقاء الکسره لقوّه الکلمه / بالزائد علی الثلاثه کتغلبیّ ویثربیّ ، ویجوز الفتح کراهه اجتماع الکسرتین (۷).

ومن ذلک (۸) حذف الیاء والواو من فعلیه وفعوله وفعیله فی صحیح العین غیر مضاعف فرقا بین المذکّر والمؤنّث ، فإذا نسبت إلی کریم قلت : کریمیّ ، وإلی کریمه : کرمیّ ، والمؤنّث أولی بالحذف لاستثقالهم إیّاه.

وأمّا المعتلّ العین فلم یفرقوا فیه لما یؤدّی إلی استثقال لیس من جنس کلامهم ، لأنّهم (۹) لو قالوا : طولیّ (۱۰) لأدّی إلی تحریک الواو وانفتاح ما قبلها ، فیکونون بین أمرین : استثقال وزیاده تغییر ، وکذلک شدیده ، لو قال : شددیّ لأدّی إلی أحد أمرین : ثقل وزیاده تغییر.

۱- سقط من د : «کما». خطأ.

۲- فی د : «التثنیه فی الجمع». تحریف.

۳- قنسرین : بقعه بینها وبین حلب مرحله من جهه حمص. معجم البلدان (قنسرین).

۴- نصیبین : مدینه علی جاده القوافل من الموصل إلی الشام ، معجم البلدان (نصیبین).

۵- یبرین : من أصقاع البحرین ، معجم البلدان (یبرین).

۶- سبعان : موضع معروف فی دیار قیس ، والسّبعان : جبل قبل فلج. معجم البلدان (سبعان).

۷- ظاهر کلام سیبویه أن الفتح شاذ ، وقطع الفارسی بالکسر وأجاز المبرد الفتح ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۱ - ۳۴۲ ، والمسائل المنثوره : ۲۸۵ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۵ / ۱۴۶ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۱۹ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۸۵

۸- جاء فی حاشیه الأصل : «أی ومن الجاریه علی القیاس فی التغییرات».

۹- فی ط : «کأنهم».

۱۰- أی : فی النسبه إلی طویله.

قوله : «وتحذف الياء المتحرّكه من كلّ مثال قبل آخره ياءان مدغمه إحداهما فى الأحرى».

قال رضى الله عنه : ومن ذلك حذفهم الياء المتحرّكه إذا وقعت مشدّده قبل الآخر كراهه اجتماع الياءين والكسرتين ، فيقولون فى ميّت : ميتىّ على ما ذكر ، وأمّا طائىّ ففيه من الشذوذ وضع الألف موضع الياء السّاكنه لا غير ، وأمّا حذف الياء المتحرّكه فقياس ، لأنّهم لو قالوا : طيئىّ لم يكن فيه شذوذ.

وفرّقوا بين مهيّم مصغّرا (١) ومكبّرا (٢) عند النّسبه إليه ، فأجروا مهيّما على القياس بالحذف (٣) ، وزادوا ياء ساكنه فى المصغّر بعد المشدّده فرقا بينهما ، وكان إجراء المكبّر على القياس أولى ، لأنّه حذف فيما لم يحذف منه شىء ، ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النّسب ، وإنّما لم يستغنوا ببقاء المصغّر على صيغته وحذف الياء من المكبّر مع أنّ الفرق إذا (٤) حاصل لأنّ لفظ مهيّمىّ أثقل (٥) من لفظ مهيّيمىّ ، ولأنّه أمر جار فيه قبل النّسب ، فجاز أن يبقى بعده على حاله التى كانت تكون له فى المصغّر.

قوله : «وتقول فى فعيل وفعيله وفعيل وفعيله».

قال الشيخ : ومن التغييرات الجاريه على القياس حذفهم الياء السّاكنه من فعيل وفعبله وفعيل وفعيله ، وقلبهم الثانيه واوا ، وفتح الكسره التى قبلها فيما هى فيه ، وإنّما فعلوا ذلك كراهه اجتماع الياءات ، ولم يفرقوا بين المذّكّر والمؤنّث لشدّه الاستثقال ، ففرّوا منه فيهما جميعا.

١- أى مصغر مهوّم ، وهوّم الرجل : إذا هزّ رأسه من النعاس ، انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٣ ، وشرحها للجاربردى : ١٦٠.

٢- أى يكون اسم فاعل من هيّم ، وهيّمه العشق : جعله هائما ، اللسان (هيم).

٣- سقط من د : «بالحذف».

٤- سقط من د : «إذا».

٥- جاء فى حاشيه الأصل : «وإنما قلنا أثقل لأنّ الكلفه فى التلفّظ بالياء المشدّده المكسوره وبعده بالياء المشدّده أكثر وأشدّ من الكلفه والمشقّه من التلفّظ بالياء المشدّده المكسوره ثمّ بالحرف الساكن ثم بالحرف المكسور إلى آخر الكلمه ، لأنّ النزول من الثقيل إلى الخفيف دون السكون أكثر استراحه من النزول من الثقيل إلى الثقيل ، وهو الكسره ، وهذا ممّا يدرك ضروره» ا. ه.

ومن العرب من يقول : أميّىّ (١) ولا يقول فى غنىّ : غنيّىّ (٢) / لما فى غنىّ من شدّه (٣) الاستثقال بالكسره ، وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشدّده ، وإن كان مخالفا له فى الزّنه ، كقولهم فى تحيّه : تحوىّ ، لأنّ الأمر المستثقل موجود ، فلا اعتداد بالوزن.

وأمّا فعول كعدوّ فإنّه ليس فيه الاستثقال الذى فى غنىّ (٤) فجرى مجرى الصّحيح ، فقالوا : عدوّىّ بالاتّفاق ، فأجروه مجرى الصّحيح لمّا انتفى ذلك الاستثقال.

وأمّا ما لحقه تاء التأنيث كعدوّه (٥) فقال سيبويه فيه : عدوىّ إجراء له مجرى نحو : شنوءه وبابه (٦) وهذا هو القياس الذى لا ينبغى أن يعدل عنه ، وقال المبرّد : عدوّىّ [بضمّ الدّال](٧) كالمذكّر ، وليس له وجه فى القياس (٨) لأنّ عدوّىّ أثقل من قولك : عدوىّ [بفتح الدّال](٩) فلا معنى لالتزامه.

قوله : «والألف فى الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثه» إلى آخره.

قال : وممّا غيّر عن القياس ما آخره ألف ، وحكمها إن كانت ثالثه أن تقلب واوا سواء كانت منقلبه (١٠) عن واو أو ياء ، لأنّها إن كانت عن واو فظاهر ، وإن كانت عن ياء كره بقاؤها لما يؤدّى من الجمع بين ساكنين أو إخلال بالحذف (١١) [لبقاء الكلمه على حرفين](١٢) وكره ردّها إلى أصلها

١- حكاه يونس عن ناس من العرب ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٤٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠.

٢- ظاهر كلام سيبويه جوازه على الرغم من ثقله ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٤٥ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٤ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ١٥٧.

٣- فى د. ط : «زياده».

٤- جاء فى حاشيه الأصل : «لأنّ الاستثقال فى عدو أقلّ وأضعف من الاستثقال فى غنىّ ، إذ الواو الأولى فى عدوّ نشأت من إشباع الضمه ، والواو الثانيه هى الأصليه وكانت لام الكلمه بخلاف الياءين فى غنىّ فإنهما أصليتان».

٥- سقط من ط : «كعدوه».

٦- انظر الكتاب : ٣ / ٣٤٥

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- انظر مذهب المبرد فى العضديات : ٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٤٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٤ ، وشرحها للجاربردى : ١٥٨

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- سقط من د. ط : «منقلبه».

١١- فى د : «بالحرف». تحريف.

١٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

لما فيه من اجتماع الياءات ، فلم يبق إلّا ردّها إلى أختها [وهو الواو](١)

وإن كانت رابعه نظرت (٢) فإن كانت أصليّه [كملهى](٣) قلبتها كذلك محافظه على الحرف الأصلىّ ، [كما فى أعلى ، يقال فيه أعلوىّ ، لأنّ الألف فيه أصليّه](٤) وقد جاء حذفها استثقالا كحبلىّ (٥)

وإن كانت زائده فالمختار حذفها بخلاف الأصليّه ، لأنّ زيادتها تقوّى حذفها ، وأصليّتها فى الأولى تضعّفه (٦)

والثانى (٧) قلبها واوا محافظه على البنيه تشبيها لها بالأصليّه.

والثالث : أن تجعل قبل ياء النّسب ألفا وواوا [كحبلاوىّ](٨) وهل تكون الألف هى ألف التأنيث والواو زائده ، أو الواو (٩) ألف التأنيث انقلبت [إليه](١٠) والألف هى الزائده؟ كلّ ذلك محتمل (١١)

وقوله : «وأن يفصل بين الواو والياء بألف».

فقوله يوهم (١٢) أنّه لا يجرى إلّا فى دنياوىّ وعلياوىّ وشبههما ، فكان الأولى أن يقول : ويفصل بين آخره وبين الواو بألف ليشمل نحو : حبلى ، ولعلّه قصد إلى التنبيه على التعليل فى إدخال الألف كراهه اجتماع الياء والواو.

«وليس فيما وراء ذلك (١٣) إلّا الحذف».

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من د : «نظرت».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- انظر : الكتاب : ٣ / ٣٥٢ ، والمقتضب : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ١٦١.

٦- بعدها فى د : «الحذف».

٧- أى الوجه الثانى الجائز فى الألف إذا كانت زائده ، والوجه الاول قوله : «فالمختار حذفها».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- بعدها فى د : «بدل عن».

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- انظر هذه الأوجه فى المقتضب : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٤.

١٢- سقط من ط : «يوهم». خطأ.

١٣- فى د : «الرباعى». وهو مخالف لنص المفصل : ٢٠٨

استثقالا له مع یاء النّسب ، ثمّ قال : «وجمزی فی حکم حباری» جمزی (۱) وإن کانت الألف فیه رابعه إلّا أنّها حملت علی الخامسه لأمرین :

أحدهما : تعذّر حملها علی مثل دعوی لأنّه محمول علی مثل مغزی الذی ألفه أصلیّه ، ولیس فی مثله فعلل / بالحرکات (۲) ، فیحمل علیه جمزی ، فإن ورد حبلی ارتکب مذهب الأخفش فی ثبوت جخدب (۳).

الثانی : أنّ الحرکه فیه تنزّلت منزله الحرف الزائد علی الأربعه کما فی فرس لو سمّیت به امرأه بخلاف هند ، جعلوا الحرکه منزّله منزله الحرف لثقل الکلمه بها.

قوله : «والیاء المکسور ما قبلها فی الآخر» إلی آخره.

قال : ومن التغییرات الجاریه علی القیاس ما فی آخره یاء مکسور ما قبلها ، فحکمها إن کانت ثالثه أن تقلب واوا وینفتح ما قبلها ، أمّا فتح ما قبلها فکما انفتح ما قبل آخر نمر ، وأمّا قلبها واوا فکما انقلبت ألف رحی.

وإن کانت رابعه فالمختار حذفها استثقالا لها ، ویجوز قلبها واوا وفتح ما قبلها ، وإنّما کان المختار هنا الحذف فی الیاء وفی الألف القلب [کما فی مغزی ومرمی ، یقال : مغزویّ ومرمویّ](۴) لأمرین :

أحدهما : أنّ الألف أخفّ (۵) فلا یلزم من مراعاه الأخفّ (۶) مراعاه الأثقل.

وثانیهما : أنّ الألف لیس فیها إلّا تغییر واحد ، وفی الیاء تغییر آخر ، وهو قلب الکسره فتحه ، ولذلک کان الحذف فی الیاء أحسن من الألف ، وبالعکس [أی الإثبات فی الألف أحسن](۷)

«ولیس فیما وراء ذلک إلّا الحذف».

۱- حمار جمزی : سریع ، والجمز : ضرب من السیر. الصحاح (جمز).

۲- سقط من ط : «بالحرکات».

۳- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۴۲ أمن الأصل.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فی د : «أحدهما أنّه أخف».

۶- سقط من ط من قوله : «وفی الألف القلب» إلی «الأخف». خطأ.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

استثقالا لما زاد على الأربعه ، وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعه فى الألف فالتزامهم الحذف فى الياء أجدر ، لأنّها أثقل فى الوجهين ، فإن كانت الياء الزائده على الأربعه قبلها ياء مشدّده وجب حذف الخامسه كما يجب حذفها فى مشتر ، فيبقى قبل ياء النّسب ياء مشدّده قبلها فتحه ، فتكون فى الاستثقال (١) مثلها فى أميّه ، فمن استثقلها قال : محوىّ (٢) كما قال : أموىّ ، ومن لم يستثقلها قال : محيّىّ (٣) كما قال : أميّىّ.

١- فى د : «الاستقبال». تحريف.

٢- أى فى النسبه إلى محىّ ، وهو اسم فاعل من حيّى ، وأصله محيّى أعلت الياء الأخيره إعلال ق ض ، وذكر السيرافى والرضى أن أبا عمرو قال : «محوىّ أجود» انظر حاشيه الكتاب (بولاق) : ٢ / ٢٨٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٤٥ ، وورد فى حاشيه الكتاب (هارون) : ٣ / ٣٧٣ ، أن أبا عمر هو الذى قال : محوى أجود الوجهين ، ولعل الصواب «أبو عمر» لأن الأعلم نسب هذا إلى الجرمى فى النكت : ٩٠١.

٣- أجاز سيبويه محيّىّ ومحوىّ. انظر الكتاب : ٣ / ٣٧٣

«فصل : وتقول فى غزو وظبى»

ممّا آخره یاء أو واو من الثلاثیّ السّاکن الحشو : غزویّ وظبییّ بلا خلاف ، إذ لا استثقال لسکون ما قبلهما ، لأنّ کلّ واحده منهما (۱) تخفّ عند سکون ما قبلها.

فأمّا ما لحقته تاء التأنیث ففیه خلاف ، مذهب سیبویه والخلیل أنّه فی حکم الأوّل [الذی لا تاء فیه](۲) ، فیقولان فی غزوه وظبیه : غزویّ وظبییّ أیضا ، لأنّه ساکن الأوسط ، فاستخفّ. ومذهب یونس غزویّ وظبویّ (۳) [بفتح الأوسط](۴) ، وله شبهتان :

إحداهما : أنّ العرب تقول فی النّسب إلی بنی زینه (۵) وقریه : زنویّ وقرویّ ، وهو محلّ الخلاف کالأوّل ، [فیکون فی حیّز المنع](۶) ، فوجب إلحاق ذلک به.

وثانیهما : أنّهم یکرهون الثّقل باجتماع (۷) الیاءات فی المؤنّث کما کره ذلک فی نحو : کریمه ، ولم یکره فی نحو : کریم ، وإذا کره اجتماع الیاءات (۸) قلبت الیاء الأولی واوا وحرّک ما قبلها بالفتح کما قلناه فی یدویّ.

ومذهب سیبویه أولی ، وما ذکره (۹) من المسموع نادر لا ینبغی أن یجعل أصلا ، والاستثقال الذی یشیر إلیه غیر معتدّ به لمخالفه أکثر النّسب فیه ، ثمّ هو باطل ببنات الواو ، إذ لا تستثقل (۱۰) حتّی یفتح / ما قبلها ، ولذلک عذره الخلیل فی بنات الیاء دون بنات الواو (۱۱) لمّا کانت شبهه الاستثقال مختصّه بها.

۱- فی الأصل ط : «لأنهما تخف ...». وما أثبت عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۶ - ۳۴۷ ، والمقتضب : ۳ / ۱۳۷ ، وممن وافق یونس فی هذه المسأله الزجاج ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۵ / ۱۵۳ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۸۸

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- هم حیّ من العرب ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۷

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فی د : «باعتبار اجتماع».

۸- فی ط : «وإذا اجتمع الیاءات».

۹- أی : یونس. وفی ط : «وما ذکره یونس».

۱۰- فی ط : «لا یاء تستثقل» ، مقحمه.

۱۱- سقط من د : «دون بنات الواو». خطأ ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۷.

فإن كان وسط الكلمه ياء أيضا كقولك : طىّ وكىّ نظرت إلى أصل الياء الأولى فرددتها إليه (۱) متحرّكه (۲) ، وقلبت الثانيه واوا ، فتقول فى طىّ : طووىّ ، وليس هذا مثل قولك : طيّىّ لأنّه لو قيل فيه : طيّىّ لأدّى إلى اجتماع أربع ياءات وكسره مع قلّه حروف الكلمه ، وفى حيّه : حيوىّ.

فإن كان الاسم فى آخره واو مشدّده بقيّته على حاله ، وجرى مجرى غزو ، فقلت فى دوّ (۳) : دوّىّ ، إذ لا ياءات مجتمعه.

قال (۴) : فإن نسبت إلى اسم آخره ياء مشدّده مع ثلاثه أحرف فصاعدا نظرت هل هما زائدتان أو لا؟ ، فإن كانت الثانيه أصليّه كنت فيها بالخيار إن شئت شبّهتها بياء (۵) غنىّ ، فتقول : مرموىّ كما قلت : غنوىّ ، وإن شئت شبّهتها لزيادتها على الثلاثه بياء مصرىّ إذا نسبت إليه. فتحذفها فتقول فيه : مرمىّ ، فالياء فى مرمىّ ياء النسبه وتلك الياء حذفت استثقالا لها مع ياء النّسب.

وإن كانت الياء المشدّده مزيده (۶) حذفتها لا غير ، إذ لا وجه فى تشبيهها بغنىّ لزيادتها ، فتقول فى كرسىّ : كرسىّ [وشافعىّ : شافعىّ وتميمىّ : تميمىّ](۷).

«وفى بخاتىّ اسم رجل : بخاتىّ».

وقوله : «اسم رجل» احتراز منه إذا كان جمعا ، فإنّك تردّه إلى الواحد فتقول : بختىّ على قياس الجموع ، فلذلك قال (۸) : «اسم رجل» والذى يدلّك على أنّ هذه الياء هى ياء النّسب وأنّ الياء التى كانت فيه هى المحذوفه أنّك تقول قبل النّسب : بخاتىّ غير مصروف ، فإذا نسبت قلت : بخاتىّ مصروف (۹) ، ولو كانت هى الياء [الأصليّه](۱۰) لكان على حاله.

۱- فى د : «إلى الأصل».

۲- سقط من د : «متحركه». خطأ.

۳- «الدّوّ : الفلاه الواسعه». اللسان (دوا).

۴- أى : ابن الحاجب ، إذ بدأ دون أن يسوق كلام الزمخشرى.

۵- فى د : «بياءى».

۶- سقط من د : «مزيده». خطأ.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من د : «قال». خطأ.

۹- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۰ ، والمقتضب : ۳ / ۱۳۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۱۶۶

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وما كان آخره همزه قبلها ألف نظرت فإن كانت ألف التأنيث قلبتها واوا [كحمراوى](۱) ، وإن كانت غيرها ساغ فيه الوجهان على ما ذكرناه فى التثنيه [من إبقائها وقلبها](۲) ، وهذا أولى من قوله : «إن كان منصرفا» لأنّك لو سمّيت بكساء امراه كان غير منصرف ، ولا يجب قلب الهمزه ، فكان التنبيه على أنّه لا تقلب إلّا إذا كانت ألف تأنيث أولى من اعتبار الصّرف وعدمه ، لئلّا يؤدّى إلى دخول كساء وشبهه إذا سمّيت به امرأه فيما يجب قلبه لأنّه غير منصرف حينئذ.

«وتقول فى سقايه وعظايه» إلى آخره.

سقائىّ وعظائىّ بالهمز لأنّهم لو بقّوها ياء لجمعوا بين / ياءات بعد ألف زائده ، وهم يكرهون الياء (۳) بعد الألف الزائده وإن انفردت ، فكيف بها وقد صار بعدها ياءان [أخريان](۴).

فإن قيل : قد قالوا : سقايه فأقرّوا الياء لمّا جعلوا التاء فى حكم المتّصله ، فياء النّسب أجدر بالاتّصال لتغييرها معنى الاسم على ما تقدّم.

فالجواب أنّها فى النّسب انكسرت ، فلا يلزم من صحّتها مفتوحه صحّتها مكسوره.

والآخر : أنّها فى النّسب اجتمعت مع ياءين أخريين (۵) فقوى الاستثقال.

والآخر (۶) أنّ صحّتها فى سقايه شاذّ ، فلا يلزم من شذوذه مع التأنيث شذوذه مع ياء النّسب.

فإن قيل : فلم لم يقولوا : سقاوىّ ، فيقلبونها واوا كما قلبوا فى شقاوىّ (۷) إذا نسبوا إلى الشّقاء؟

قلت : لمّا كرهوا اجتماع الياءات ههنا قدّروها متطرّفه بعد ألف زائده ، فقلبوها همزه على قياسها ، ثمّ لم يقلبوها واوا لأنّه وجب قلبها همزه لاجتماعها مع النّسب ، وهم إنّما يقلبون الهمزه واوا إذا كانت همزه قبل ياء النّسب ، فلمّا لم تكن هذه همزه قبل ياء النّسب لم يكن لقلبها واوا معنى ، فوجب أن تكون همزه على ما ذكر.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى الأصل. ط : «يكرهونها» مكان «يكرهون الياء». وما أثبت عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل : ط : «ياءات أخر». تحريف. وما أثبت عن د.

۶- قوله : «والآخر» فى الموضعين يعنى الوجهين الآخرين اللذين يجاب بهما عن الاعتراض الذى أورده.

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۳۴۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۵۲.

وتقول فی شقاوه : شقاویّ ، وکذلک ما أشبهه ، لأنّه لم یجتمع فیه یاءات مستثقله ، إذ آخره واو ، فبقیت علی حالها ، ولم تقلب همزه لأنّها قد ثبتت مع تاء التأنیث ، وهی أولی بالانفصال ، فثباتها مع یاء النّسب أجدر.

وتقول فی رایه وثایه (۱) وشبههما ممّا وقعت فیه الیاء بعد ألف (۲) لیست بزائده : راییّ ورائیّ وراویّ (۳).

أمّا راییّ بالیاء (۴) فلأنّه لم تقع فیه بعد ألف زائده ، فلم تستثقل استثقال سقاییّ ، بل أجریت مجری ظبییّ لأنّها مثله ، فترکت علی حالها ، ولم تجر مجری طووی فی ردّ العین إلی أصلها لما یلزم من کثره التغییر من غیر حاجه ، بخلاف طیّیّ ، فإنّه لو ترک علی حاله لاجتمع أربع یاءات.

وأمّا رائیّ بالهمزه فلأنّه اجتمعت فیه یاءات [قبل قلب الیاء همزه](۵) مع وقوع إحدی الیاءات (۶) بعد صوره الألف ، فأشبه سقایه ، والیاء إذا استثقلت بعد الألف فالوجه قلبها همزه.

وأمّا راویّ بالواو فلأنّهم لمّا استثقلوا الیاءات فیما قلّت حروفه وما قبله فی حکم المتحرّک قلبوها واوا ، کما فعلوا فی رحویّ ، وقیاس الیاء إذا استثقلت فی النّسب أن تقلب واوا ، کما قالوا : عمویّ وشجویّ ، وبابه.

قوله : «وما کان علی حرفین علی ثلاثه أضرب» ، إلی آخره.

قال رضی الله عنه : وقد ضبط بعضهم بأنّ کلّ موضع ردّ فی التثنیه / وجب الرّدّ فی النّسب (۷) ، وکلّ موضع لم یردّ فی التثنیه جاز الوجهان (۸) ، وکلّ موضع کان المحذوف غیر لازم لا یجوز الرّدّ ،

۱- الثّایه والثاوه : مأوی الغنم والإبل ، انظر : إصلاح المنطق : ۳۲۷ ، وسفر السعاده : ۱۹۳ ، واللسان (ثوا)

۲- فی د : «الألف».

۳- انظر هذه الأوجه فی الکتاب : ۳ / ۳۵۰ - ۳۵۱ ، والتکمله : ۵۷ ، وأوردها السیرافی وذکر أن القیاس فیها الهمز. انظر حاشیه الکتاب : ۳ / ۳۵۰

۴- سقط من د : «بالیاء».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فی الأصل. ط : «الیاء» مکان «إحدی الیاءات». وما أثبت عن د.

۷- إذا کان الاسم علی حرفین والذاهب منه لامه وردّت فی التثنیه أو فی الجمع بالألف والتاء وجب الردّ عند النسبه إلیه ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۵۷ - ۳۵۹ ، والمقتضب : ۳ / ۱۵۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۲ - ۳

۸- ذکر المبرد هذین الوجهین فی المقتضب : ۳ / ۱۵۲

وليس بجيّد ، لأنّه ردّ إلى عمايه ، إذ لا يعرف ما الذى يردّ فى التثنيه حتّى يردّ فى النّسب (۱).

ومنهم من قال : كلّ ما كان المحذوف غير ياء فى موضع اللّام متحرّك الأوسط ولم يعوّض منه همزه وصل فهو واجب الرّدّ ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاء معتلّ اللّام ، وما كان المحذوف منه غير لام ممّا ليس بمعتلّ اللّام ، فإنّه لا يردّ ، وما سوى ذلك جائز فيه الأمران (۲) ، واحترز بقوله (۳) : «ما كان المحذوف غير ياء» فى القسم الأوّل من دم ، فإنّ أصله عند المبرّد دمى (۴) ، ويجوز فى النّسب إليه وجهان ، فلو لم يقل : «ما آخره غير ياء» لورد عليه وجوب دموىّ ، وليس بواجب ، وعلى مذهب سيبويه لا يحتاج إلى أن يقول : «غير ياء» لأنّ أصل دم عنده دمى (۵) ، ولذلك قيل فى جمعه : دماء كدلو ودلاء وظبى وظباء ، وقولهم (۶) :

.....

الدّميان ....

و «يقطر الدّما» [من بيت الحماسه (۷) :

ولسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أعقابنا يقطر الدّما](۸)

۱- سقط من ط : «حتى يردّ فى النسب». خطأ.

۲- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۲ - ۳

۳- الضمير يعود على «من» فى قوله : «ومنهم من قال ...».

۴- ذكر المبرد مذهبه فى المقتضب : ۱ / ۳۱ ، ۳ / ۱۵۳ ، وانظر المنصف : ۲ / ۱۴۸ ، وهو مذهب الأخفش أيضا وردّه ابن السراج فى الأصول : ۳ / ۳۲۳.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۵۹۷

۶- أى من بيت الشاعر : «فلو أنّا على حجر ذبحنا جرى الدّميان بالخبر اليقين» ونسبه ابن دريد والبغدادى إلى على بن بدّال السّلمىّ ، انظر جمهره اللغه : ۲ / ۳۰۳ ، ۳ / ۴۸۴ ، وشواهد الشافيه : ۱۱۳ ، ونقل البغدادى أنّ البيت مع أبيات أخرى ينسب إلى الفرزدق والأخطل ، وليس فى ديوان الفرزدق ولا فى ديوان الأخطل بشرح السكرى ، وانظر الخزانه : ۳ / ۳۴۹ - ۳۵۲ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۱ / ۲۳۱ ، ۲ / ۲۳۸ ، ۳ / ۱۵۳ ، والمنصف : ۲ / ۱۴۷ - ۱۴۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۴ ، والإنصاف : ۳۵۷

۷- البيت للحصين بن الحمام المرّى ، وهو فى الشعر والشعراء : ۶۴۸ ، وأمالى الزجاجى : ۲۰۸ ، وشرح الحماسه للمرزوقى : ۱۹۷ - ۱۹۸ ، وورد بلا نسبه فى المنصف : ۲ / ۱۴۸ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۴ ، ۲ / ۱۸۷ ، وعقب القدم وعقبها : مؤخرها وتجمع

على أعقاب ، والكلوم : جمع كلم بفتح فسكون ، وهو الجرح.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

لا (۱) ينهض لأنّه شاذّ ، فلا اعتداد به ، فبقى أن يقال : فقد قيل : أصله دمو (۲) ، فعلى هذا يجىء اعتراضا على القولين جميعا ، والجواب : أنّه لا اعتداد بهذا القول ، فإنّه مخالف للظّاهر ، فإنّ باب الياء أكثر من باب الواو ، فردّه إلى الواو لا (۳) حاجه إليه مع جواز أن يكون من الياء ، وهذا القائل يزعم أنّ الياء فى دمى لأجل الكسره ، مثل رضى ، ولو لا أنّ الواو فى «رضى» ثابته بحجّه ، وهو قولهم : الرّضوان ، لم يحسن أن يقال : هى منقلبه عن واو ، فلا يحسن فى «دمى» ذلك بلا دليل عليه ، وإنّما وجب الرّدّ فى القسم الأوّل (۴) على تقدير صحّه قول المبرّد فى دم ، لأنّه متحرّك الأوسط محذوف منه لام غير ياء ، فينبغى أن يردّ لأنّه موضع يقبل التغيير بالرّدّ من غير ثقل ، ولا يلزم دموىّ لأنّه محذوف منه ياء ، فلو أوجبوا الرّدّ لأوجبوا تغييرا كثيرا ، وهو ردّ الياء وقلبها إلى الواو ، ولا يلزم من وجوب تغيير لمعنى وجوب تغييرين.

وأمّا مذهب سيبويه فلا يحتاج إلى الاحتراز من دم ، إذ أصله دمى على ما تقدّم (۵) ، فقصدوا أن يعوّضوا فيما كان متحرّك الأوسط عوضا من حركته ، وليس لدم عنده (۶) حركه فى الوسط حتّى يجب التعويض.

قوله : «ومن ذلك (۷) ستهىّ فى ست».

ووقع فى بعض النّسخ «فى است» (۸) ، وليس بجيّد ، / لأنّ استا يجوز فيه الوجهان : استىّ وستهىّ لجريه على قياس ما يجوز فيه الأمران ، وأمّا ست فأصله سته ، فهو قياس ما يجب فيه الرّدّ ، فوجب أن يكون ستهيّا.

۱- قبلها فى د : «مع أنّه لا ...».

۲- ذكر ابن جنى هذا القول ولم ينسبه ، انظر المنصف : ۲ / ۱۴۹ ، وقال ابن منظور : «وأما الدموان فشاذ سماعا». اللسان (دمى).

۳- فى ط : «ولا». تحريف.

۴- جاء فى حاشيه د : «القسم الأول كل ما كان المحذوف غير ياء فى موضع اللّام متحرك الأوسط». ق : ۱۱۴ أ

۵- انظر ما تقدّم ق : ۱۵۲ ب.

۶- أى : عند سيبويه.

۷- فى المفصل : ۲۱۰ «ومنه».

۸- كذا فى المفصل : ۲۱۰ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۲ ، وهى لغه فى السّته ، وانظر اللغات فيها فى الكتاب : ۳ / ۴۵۰ - ۴۵۱ ، والمنصف : ۱ / ۶۱ والصحاح (سته) ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۱۹

وأمّا القسم الآخر الذى [يجب](۱) فيه الرّدّ فهو أن يكون معتلّ اللّام والفاء ، نحو : شيه ، فإنّهم كرهوا أن لا يردّوا ، فيكونوا بين ثقل أو ارتكاب تغييرات على غير قياس النّسب ، فردّوا فقالوا : وشوىّ (۲) ، وأبو الحسن يقول : وشيىّ (۳) ووجهه أنّه لمّا ردّ الواو رجعت الكلمه إلى أصلها ، فصارت وشيه ، ولو نسبت إلى وشيه لقلت : وشيىّ عند المخالف ، فكذلك ههنا (۴) ولذلك قال (۵) فى القسم الثانى : يديى وغدوىّ ، فأسكن لهذا التعليل ، والوجه غيره لأنّه تغيير لأجل النّسب ، فكان قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر ، كعمويّ وشجويّ وشبههما ، وحمله فى النّسب على ظبى وغزو ليس بجيّد ، إذ ليس ذاك بتغيير فى النّسب ، بل إبقاء الياء على ما كانت ، ولذلك إنّ يونس لمّا خالف بتغيير الياء فى ظبيه فى النّسب لم يمكنه أن يقول إلّا ظبويّا (۶) فثبت أنّ قياس تغييرهم فى النّسب أن يقلبوا الياء واوا ويفتحوا ما قبلها ، فلذلك كان يدوىّ ووشوىّ أولى من يديىّ ووشيىّ.

وأمّا ما لا يجوز فيه الرّدّ فهو أن يكون المحذوف من غير موضع التغيير (۷) ممّا ليس مثل شيه ، كقولك : عدىّ وزنىّ لأنّ المحذوف فى موضع ليس موضع تغيير ، فلم يجز الرّدّ ، ولا يلزم عليه شيه لما ذكرناه لما يؤدّى إليه من الإخلال ، وقد جاء عن بعض العرب زياده واو بعد العين فى مثل عدىّ ، فيقولون : عدوىّ (۸) كأنّهم لمّا تعذّر عليهم الرّدّ فى موضع الحذف ، إذ ليس موضع التغيير ، قلبوا إلى موضع التغيير ، أو زادوا فى موضع التغيير.

قوله : «ومن ذلك سهىّ فى سه».

يعنى ممّا لا يجوز فيه الرّدّ ، لأنّ أصله سته ، فالمحذوف منه عين ، ولم يجز الرّدّ على ما ذكر فى عده.

۱- سقط من الأصل. د. وأثبته عن ط. وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ۱۶۹

۲- انظر الكتاب : ۳ / ۳۶۹

۳- انظر المقتضب : ۳ / ۱۵۶ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ۳ / ۳۷۰ ، والأصول : ۳ / ۸۰ ، والمنصف : ۱ / ۶۳ - ۶۴

۴- فى د : «فى الشيه» ، مكان ههنا.

۵- أى : الأخفش ، انظر المقتضب : ۳ / ۱۵۲

۶- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۵۰ أمن الأصل.

۷- سقط من د : «التغيير». خطأ.

۸- حكاها الفراء ، انظر الصحاح (وعد) وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۶۳ ، واللسان (وعد).

وأمّا القسم الثالث (١) ، وهو ما عدا هذين القسمين على التفصيل المذكور أوّلا ، كقولك (٢) : غدىّ وغدوىّ وأخواته ممّا المحذوف (٣) منه لام ساكن الوسط (٤) ، أو معوّضا عند سيبويه (٥) أو متحرّكه (٦) ، والمحذوف ياء عند المبرّد على ما تقدّم ، ولم يعوّض (٧) ، ومهما رددت وثمّه عوض وجب حذف العوض ، / إذ لا يجوز جمع العوض والمعوّض ، فتقول : سموىّ ، ومهما لم تردّ وجب إثبات العوض ، لأنّه ثابت قبل النّسب ، فأولى أن يثبت فى النّسب ، فتقول : اسمىّ (٨).

قوله : «وتقول فى بنت وأخت : بنوىّ وأخوىّ عند الخليل وسيبويه».

لأنّ التاء فيها معنى التأنيث ، فكان القياس له فى النّسب حذفها ، وإذا حذفت وجب ردّ المحذوف ، وإذا كانوا قد ردّوا فى أخ وهو غير معوّض قبل النّسب فهم للرّدّ عند حذف العوض ألزم ، ألا ترى أنّهم فى اسم لمّا حذفوا منه العوض وجب الرّدّ فقالوا : سموىّ (٩) ، وإن كان ممّا لا يجب الرّدّ فيه لو بقى عوضه ، فأخوىّ أجدر لأنّه ممّا يجب الرّدّ فيه لو لم يكن معوّضا.

وأمّا يونس فيقول : أختىّ إجراء للتاء مجرى حرف أصلىّ ، لأنّه عوض عنه (١٠).

ومذهب سيبويه أقيس ، لأنّه لو جاز أن يقال : أختىّ لجاز أن يقال فى التصغير : أخيت ، ولمّا لم يجز فى التصغير لم يجز فى النّسب ، وبيان الملازمه هو أنّها إنّما لم تثبت فى التصغير لأنّها منزّله منزله تاء التأنيث ، وهم لا يعتدّون بتاء التأنيث فى مثال المصغّر ، فكذلك لم يعتدّوا بما كان فى معناه ،

١- أى : القسم الذى يجوز فيه الرّدّ وعدمه.

٢- لعل الأصح : «فكقولك».

٣- فى ط : «الحذف».

٤- الأصل فى غد غدو ، انظر المقتضب : ٢ / ٢٣٨ ، ٣ / ١٥٣ ، والصحاح (غدو)

٥- أى معوض عن المحذوف فى مثل ابن ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٥٨ - ٣٦١

٦- أى : متحرك الوسط ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٥٨ - ٣٦١

٧- انظر ما تقدّم ورقه : ١٥٢ ب من الأصل.

٨- انظر الكتاب : ٣ / ٣٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٥

٩- كذا ضبطها ابن يعيش فى شرح المفصل : ٦ / ٥ ، وأجاز الرضى كسر السين وضمّها وفتحها. انظر شرحه للشافيه : ٢ / ٦٧.

١٠- انظر مذهب الخليل وسيبويه ويونس فى الكتاب : ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وانظر أيضا الأصول : ٣ / ٧٧ ، والتكمله : ٦٠ - ٦١ ، والبصريات : ٧٨٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٦٩

ولذلك لا تكون تاء التأنيث قبل ياء النّسب ، فكذلك ما كان فى معناها.

«وتقول فى كلتا : كلتىّ وكلوىّ».

ووقع فى بعض (١) النّسخ : «كلتىّ وكلتوىّ على المذهبين» (٢) ، وليس بمستقيم (٣) لأنّ المنقول من مذهب سيبويه والقياس (٤) جميعا كلوىّ (٥) فلا وجه لقوله (٦) «كلتىّ وكلتوىّ على المذهبين».

وكلتا عند سيبويه فعلى (٧) أصله كلوى ، أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، ولم يكتف بالألف ، لأنّها تنقلب ياء فى قولك : «رأيت المرأتين كلتيهما» ، فلمّا قصدوا إلى النّسب لم يبق لإثبات التاء وجه فحذفت ، فلمّا حذفت وجب أن يقال : كلوىّ بتحريك اللّام على ما ذكر فيما تقدّم ، ووجب حذف الألف كراهه اجتماع الواوين لو قلبت الألف واوا ، على (٨) أنّ اللغه الفصيحه فى مثل حبلى الحذف ، فهى ههنا أجدر ، ولذلك التزم الحذف لما ذكرناه من الاستثقال.

وقياس مذهب يونس أن يقول : كلتىّ كما تقول : حبلىّ ، وكلتوىّ وكلتاوىّ كما تقول : حبلوىّ وحبلاوىّ.

ومذهب بعض النحويّين أنّ التاء للتأنيث غير عوض ، وأنّ الألف لام ، ووزنه فعتل (٩) فقياس النّسب على قول هؤلاء كلتوىّ على الأفصح وكلتىّ على غير الأفصح ، وإن كان القول فى أصله ليس

١- سقط من ط : «بعض». خطأ.

٢- كذا وردت العباره فى المفصل : ٢١٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٦ / ٥.

٣- قال ابن يعيش : «وقوله : وتقول : كلتىّ وكلتوىّ على المذهبين ، يعنى يونس وسيبويه ، وليس بصحيح» شرح المفصل : ٦ / ٦ ، وقال الرضى : «وليس ليونس فى كلتا قول ، ولم يقل : إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت ، وليس ما جوّز من النّسب مع وجود التاء فيهما مطّردا عنده فى كلّ ما أبدل من لامه تاء حتّى يقال : إنه يلزمه كلتىّ وكلتوىّ ...». شرح الشافيه : ٢ / ٧٠.

٤- فى ط : «القياس». تحريف.

٥- انظر الكتاب : ٣ / ٣٦٣

٦- أى : الزمخشرى.

٧- انظر ما تقدّم : ورقه : ٢٠ ب من الأصل ، والكتاب : ٣ / ٣٦٣ - ٣٦٤

٨- فى ط : «لو قلت على ....». تحريف.

٩- هو مذهب أبى عمر الجرمى ، ذكر الفارسى أنّ التاء فى فعتل زائده ولم يبيّن أنها للتأنيث أو لا ، انظر كتاب الشعر : ١٣٠ ، وذكر ابن جنى وابن الشجرى أن التاء فى فعتل للتأنيث ، انظر سر الصناعه : ١٥١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٧١.

بشيء ، إذ لا يعرف فعتل فى كلامهم ، فإن كانت التاء عندهم للتأنيث فهو أبعد لوقوعها متوسّطه.

قال : / «وينسب إلى الصّدر من المركّبه». إلى آخره.

لأنّ الثانى من الاسمين بمنزله تاء التأنيث ، فلذلك وجب الحذف كما تحذف تاء التأنيث ، فقيل : بعلىّ كما يقال : طلحىّ ، ويقال فى «خمسه عشر» اسما : خمسىّ ، ولا ينسب إليه وهو عدد كراهه اللّبس (١) ، لأنّ النسبه إلى خمسه خمسىّ وإلى خمسه عشر خمسىّ ، فلو نسب إليه وهو عدد لالتبس ، ولا يرد رجل سمّى بخمسه ، فإنّ النّسب إليه خمسىّ ، فيقع اللّبس ، فإنّ وقوع ذلك نادر ، والعدد كثير ، فلا يلزم من الامتناع ممّا يؤدّى إلى اللّبس غالبا الامتناع ممّا يؤدّى إلى اللّبس بتقدير نادر.

وكذلك «اثنا عشر» ، وينسب إليه اثنىّ وثنوىّ [لأنّ أصله ثنى قلبت الياء واوا](٢) كما تقول : اسمىّ وسموىّ.

«ومنه تأبّط شرّا وبرق نحره».

فتقول : تأبّطىّ وبرقىّ كما تقول : معدىّ وأخواته.

قوله : «والمضاف على ضربين ، مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمّى على حياله». إلى آخره.

قال الشيخ : إذا نسبت إلى المضاف نظر المضاف إليه هل قصد الواضع به مسمّى مقصودا ثمّ أضاف إليه الأوّل ، أو لا يكون الثانى مقصودا قصده بنسبه الأوّل ، فإذا نسب إلى الأوّل (٣) حذف المضاف فقيل : زبيرىّ فى ابن الزّبير ، لأنّ المضاف إليه - وهو الزّبير - مقصود (٤) بمدلوله ونسبه الابن إليه ، وإذا نسب إلى الثانى (٥) حذف المضاف (٦) إليه كعبدىّ فى عبد القيس ، لأنّه لم يقصد إلى القيس وإضافه عبد إليهم ، وإنّما حذفت الثانى ههنا لأنّه لم يقصد به مدلول على حياله ، فتنزّل

١- أجاز أبو حاتم السجستانى النسب إلى العدد المركب وهو عدد ، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٧٤.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من ط : «فإذا نسب إلى الأول». خطأ ، وقوله : الأول أى الوجه الأول وهو أن الواضع قصد بالمضاف إليه مسمّى مقصودا ثمّ أضاف إليه الأول.

٤- سقط من ط : «مقصود». خطأ.

٥- أى الوجه الثانى ، وهو أن يكون المضاف إليه غير مقصود بالنسبه.

٦- سقط من د : «المضاف». خطأ.

منزله بعلبكّ فى أنّ الثانى ليس له مدلول على حياله ، فيفعل به ما فعل بذلك.

وأمّا القسم الأوّل فلم يجر مجرى بعلبكّ لأنّ الثانى (۱) مقصود مراد ، ولم يضف إليه الأوّل إلّا لقصد المعنى فيه ، فلو نسب إلى الأوّل فيه لنسب إلى الأعمّ وترك الأخصّ ، فكان ملبسا ، وكان العكس أولى.

وإن ورد على ذلك الكنى للأطفال ولمن ليس له ولد ، فإنّه يقصد فيه بالثانى مسمّى على حياله لانتفاء ذلك فى التحقيق ، والنّسب فيه إلى الثانى.

فالجواب أنّ الكنى أصلها القصد إلى الثانى ، وإنّما أجريت فى هذه المواضع تفاؤلا ، والمراد بها ما هو أصلها ، وهو أن يكون الثانى معيّنا (۲) فلذلك جرت فى هذه المواضع مجرى وقوعها فى التحقيق ، ألا ترى أنّ ابن الزّبير علم على عبد الله ، وإن لم يخطر السّامع بباله ابنا منسوبا إلى رجل مسمّى بالزّبير ، فالثانى بهذا التقدير غير مقصود به مسمّى على حياله ، وهو مع ذلك ينسب إلى الثانى فيه إجراء له على قضيّه الأصل ، إذ أصل وضع ابن الزّبير / لمن وضع له ابن منسوب إلى رجل مسمّى بالزّبير ، فكذلك الكنى الوارده اعتراضا.

قوله : «وقد يصاغ منهما اسم منسوب فينسب إليه».

وهذا إنّما يؤخذ سماعا فيما جاء عنهم.

قال : «وإذا نسب إلى الجمع ردّ إلى الواحد» إلى آخره.

قال الشيخ : الجمع (۳) المنسوب لا يخلو إمّا أن يكون باقيا على معنى الجمعيّه فيه ، أو يصير علما بوضع أو بغلبه ، فإذا نسب إلى الأوّل (۴) وجب ردّه إلى الواحد ، لأنّ الغرض من النّسب إلى الجمع الدّلاله على أنّ بينه وبين هذا الجنس ملابسه ، وهذا يحصل بالمفرد ، فيقع لفظ الجمع ضائعا (۵) ، وأمّا الثانى (۶) فيجب بقاؤه على لفظه ، إذ هذا المعنى الذى فعل من أجله الرّدّ إلى الواحد

۱- سقط من د : من قوله : «ليس له مدلول» إلى «الثانى». خطأ ، والمقصود بالثانى المضاف إليه.

۲- سقط من ط : «وهو أن يكون الثانى معينا».

۳- فى ط : «وضع الجمع».

۴- أى : إلى الجمع باقيا على معنى الجمعيه.

۵- من قوله : «وجب ردّه» إلى «ضائعا» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۱۷۹

۶- أى : النّسب إلى الجمع علما بوضع أو غلبه.

منتف ، لأنّه لم يقصد به قصد الجمع ، وإنّما صار المراد به كالمراد بالأعلام لقبا على ما وضع (۱) له ، فتقول فى النّسب إلى المساجد : مسجدىّ ، وفى مساجد اسم رجل : مساجدىّ ، إذ لو قلت : مسجدى لم يكن له معنى ، إذ ليس فى مساجد دلاله على مسجد بخلاف الأوّل ، وكذلك لو كان جمعا فى الأصل وغلّب ، لأنّه لمّا غلّب صار علما ، فلم تبق الجمعيّه ملموحه (۲) بل صار يفهم مدلوله وإن لم يخطر كونه جمعا بالبال ، فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمّى به مفرد أو المفرد لو سمّى به جمع لأنّه لا يفهم من اللّفظ جمع ، فلذلك نسب إلى الأنصار أنصارىّ ، لأنّه صار علما يفهم منه قوم بأعيانهم ، كما يفهم مثلا من قولك : الخزرج ، فوجب أن يكون النّسب على اللّفظ من غير تغيير ، وكذلك أعرابىّ ، بل هو فى الأعراب أجدر ، لأنّ الأعراب لم يتحقّق كونه جمعا (۳) لأنّه لو كان جمعا لعرب لكان مدلوله (۴) فى الجمعيّه كمدلوله فى المفردات ، وليس الأمر كذلك ، فإنّ العرب اسم لمن (۵) عدا العجم مطلقا سكن البادیه أو الحاضره ، والأعراب اسم لمن سكن الباديه خاصّه منهم ، فكيف يكون الجمع [يعنى الأعراب](۶) أخصّ من المفرد؟ [يعنى العرب](۷) هذا ممّا لا يستقيم ، ولذلك إنّه (۸) علّل (۹) بعضهم امتناع عربىّ فى النّسب إلى الأعراب باختلال المعنى أخذا من هذا (۱۰) وإذا كنّا قد نسبنا إلى الأنصار أنصارىّ مع تحقّق أصل الجمع بمعناه لمّا غلب وصار علما فلأن ينسب إلى الأعراب أعرابىّ مع انتفاء معنى الجمع أجدر.

وأمّا المعدوله عن القياس فبابها السّماع ، وخراسىّ وخرسىّ منسوب إلى / خراسان (۱۱)

۱- فى ط : «على واضع». تحريف.

۲- فى ط : «ملحوظه».

۳- هو اسم جمع ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۷۹ ، والحلبيات : ۱۶۷ ، والصحاح (عرب) والمخصص : ۱۳ / ۲۴۷ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۷۸.

۴- فى د : «لكان فى الجمع مدلوله». مقحمه.

۵- فى الأصل. د : «لما» وما أثبت عن ط.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من ط : «إنه».

۹- فى د : «إنه إذا علل». مقحمه.

۱۰- انظر الكتاب : ۳ / ۳۷۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۷۸.

۱۱- انظر كتاب العين : ۴ / ۱۹۵ ، والمخصص : ۱۳ / ۳۷ ، ومعجم البلدان (خراسان) وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۸۲.

«وقد يبنى على فعّال وفاعل ما فيه معنى النّسب من غير إلحاق الياءين».

هذا واضح ، ويكون معناه (۱) معنى الاسم المشتقّ منه هذه البنيه لو ألحقته ياء النّسب ، فبتّات (۲) بمعنى بتّىّ ، وعوّاج (۳) بمعنى عاجىّ ، ولا يكون فعّال ولا فاعل إلّا من الثّلاثىّ لتعذّر بنائه من غيره ، وقد كثر فعّال حتّى لا تبعد دعوى القياس فيه (۴) وقلّ فاعل فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره ، وفعّال أكثر ما يأتى مشتقّا من اسم الحرفه التى المنسوب محاول لها كما ذكره (۵) فى قولك : بتّات ، [والبتّ : الكساء الغليظ ، قال الشاعر (۶)

من كان ذا بتّ فهذا بتّى

مقيّظ مصيّف مشتّى](۷)

و «فاعل» يأتى للملابسه فى الجمله ، لا على أنّ ذلك الشىء حرفته ، وقولهم : طاعم كاس [وقول الشاعر (۸)

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسى](۹)

لا يحمل إلّا على معنى النّسب ، لأنّه لو ادّعى فيه اسم الفاعل لوجب أن يكون له فعل بمعناه ، ومعنى طاعم أى : له طعام وكاس أى : له كسوه ، وليس ثمّه فعل هو طعم ، وكسى بمعنى له طعام وكسوه ، ولذلك وجب العدول إلى معنى النّسب ، ولذلك قال الخليل فى

۱- سقط من د : «معناه». خطأ.

۲- البتّ : الطيلسان ، وجمعه البتوت ، وعامل البتوت : بتّات ، والطيلسان : ضرب من الأكسيه ، انظر الصحاح (بتت) (طلس).

۳- «العاج : أنياب الفيله ، والعوّاج : بائع العاج» اللسان (عوج) ، وانظر الكتاب : ۳ / ۳۸۱

۴- ظاهر كلام المبرد أنّ فعّالا قياس ، انظر المقتضب : ۳ / ۱۶۱ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۹۲ ، وهو عند سيبويه وابن يعيش ليس بقياس ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۸۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۵.

۵- أى : الزمخشرى.

۶- ورد البيتان فى ملحقات ديوان رؤبه : ۱۸۹ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۵۶۱ - ۵۶۲ ، وهما بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۸۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۵ ، والإنصاف : ۷۲۵ ، والإنصاف : ۷۲۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۹۹

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- هو الحطيئه ، والبيت فى ديوانه : ۵۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۵ ، وشواهد الشافيه : ۱۲۰.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«راضیه» (۱) ذلک (۲) إذ لا یستقیم أن تکون «راضیه» فاعله من «رضیت» وهی العیشه ، إذ العیشه لا یقال فیها «رضیت» ، فعدل إلی معنی النّسب بمعنی ذات رضی ، والله أعلم.

ص: ۵۸۳

۱- الحاقه : ۶۹ / ۲۱ ، والآیه : (فَهُوَ فِی عِیشَهٍ راضِیَهٍ (۲۱)).

۲- انظر الکتاب : ۳ / ۳۸۲ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۱۸۲ ، والهاء عند ابن جنی وابن یعیش للمبالغه ، انظر الخصائص : ۱ / ۱۵۳ وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۵.

ومن أصناف الاسم : أسماء العدد

قال الشيخ : العدد مقادير آحاد الأجناس ، فالواحد والاثنان على ذلك ليس بعدد ، وإنّما ذكرا فى العدد لأنّه محتاج إليهما فيما بعد العشرات ، فهما حينئذ مع ما معهما من العدد ، وإن قلنا : إنّ العدد (١) عباره عن مقدار ما الشّىء عليه من وحده وغيرها دخل (٢) الواحد والاثنان فى العدد ، ولمّا كانت الأسماء التى وضعت لمقادير الآحاد لها أحكام لفظيّه احتاج النحويّون إلى ترتيبها (٣).

فأسماء الأعداد على ما ذكره (٤) اثنتا عشره كلمه ، وما عدا ذلك فمتشعّب عنها (٥) إمّا بتثنيه كألفين (٦) ومائتين ، أو بجمع قياسىّ كالآلاف (٧) [والمئتين](٨) ، أو غير قياسىّ كعشرين ، أو معطوف (٩) محقّق كثلاثه وعشرين ، أو فى حكم المعطوف كأحد عشر.

قوله : «وعامّتها تشفع بأسماء المعدودات».

أى : تذكر أسماء (١٠) المعدودات بعدها إذا قصد بيان جنسها ولم يتقدّم ما يبيّنه ، وإلّا فلو قيل : رجال ثلاثه لا غنى عن ذكر المميّز بعده.

ثمّ قال : «لتدلّ على الأجناس» أى : باسم المعدود.

«ومقاديرها».

أى : باسم العدد ، لأنّ اسم الجنس ليس له دلاله على خصوصيّه العدد ، واسم العدد ليس له دلاله على خصوصيّه الجنس ، فإذا اجتمعا حصل دلاله الجنس ودلاله العدد.

١- فى د : «وبعضهم يقول : العدد ...».

٢- فى د : «فدخل».

٣- فى ط : «تبويبها».

٤- أى : الزمخشرى.

٥- فى ط : «منها».

٦- فى د : «كاثنتان» تحريف.

٧- فى ط : «كالألف».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى الأصل د. ط : «معطوفا».

١٠- سقط من ط : «أسماء».

وقوله : «وعامّتها».

يعنى أكثرها ، لأنّ الواحد والاثنين ليس كذلك على ما سيأتى.

وقوله / «ما خلا الواحد والاثنين».

غير مستقيم فى الظّاهر لأنّ الواحد والاثنين قد احترز منهما (١) بقوله : «وعامّتها» ، فكيف يستثنى ما احترز منه (٢) ، ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله؟ فيجب أن يحمل على الاستثناء المنقطع ، وإنّما عمل فى الواحد والاثنين ما ذكر لأنّ الدّلالتين اللّتين ذكرتا فى اسم الجنس والعدد تحصلان جميعا باسم الجنس فى الإفراد والتثنيه ألا ترى أنّك إذا قلت : رجل علم به أنّه واحد وأنه من جنس الرّجال ، فإذا قلت : رجلان علم أنّهما اثنان وأنّهما من جنس الرجال ، فاستغنى بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس ، وقد جاء شاذّا «ثنتا حنظل» فى قوله (٣) :

كانّ خصييه من التّدلدل

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

للضروره.

«وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث فى الواحد والاثنين» إلى آخره.

وإنّما كان كذلك من جهه أنّ الثلاثه جماعه ، فأنّثوا الجماعه فى المذكّر لأنّه السّابق ، ثمّ جاؤوا إلى المؤنّث فذكّروه إراده الفرق بينهما ، أو يقال : ثمّ لمّا جاؤوا إلى المؤنّث كرهوا أن يجمعوا بين دليلى تأنيث فيما هو كالشىء الواحد (٤) ، [وهو المضاف والمضاف إليه](٥).

١- فى الأصل. ط : «عنهما». وفى د : «عنه». وما أثبت هو الأصحّ.

٢- فى د. ط : «عنه». تحريف.

٣- نسب الرجز فى الكتاب : ٣ / ٦٢٤ إلى بعض السعديين ، ونسبه على بن حمزه والبغدادى إلى خطام المجاشعى ، انظر التنبيهات : ٢٩١ ، والخزانه : ٣ / ٣١٤ - ٣١٥ ، ونسبه العينى إلى جندل بن المثنى ، انظر المقاصد : ٤ / ٤٨٥ ، وهو بلا نسبه فى الكتاب : ٣ / ٥٦٩ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٦ ، وإصلاح المنطق : ١٦٧ - ١٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١٨ ، والتدلدل : التعلّق والاضطراب ، وظرف العجوز هو مزودها الذى تخزن فيه متاعها.

٤- انظر تعليل مخالفه العدد للمعدود من الثلاثه إلى التسعه فى أسرار العربيه : ٢١٨ - ٢١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٩٨ والأشباه والنظائر : ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ولا يرد شيء (۱) ممّا ذكرناه على الواحد والاثنين لأنّه ليس بجماعه فيقال : يؤنّث المذكّر ، فجاء كلّ واحد منهما على أصله ، ولا يقال : يكره فى المؤنّث أن يجمع بين تأنيثين فيما هو كالشّيء الواحد ، إذ لا يقال : واحده امرأه ، فلذلك جاء الواحد والاثنان على القياس الأصليّ ، وخولف فى الثلاثه إلى العشره.

قوله : «والمميّز على ضربين : منصوب ومجرور» إلى آخره.

قال الشّيخ : أمّا من الثلاثه إلى العشره فالمميّز مجموع مجرور أمّا جمعه فلأنّه هو القياس ، لأنّ مدلوله جمع ، وأمّا جرّه فلأنّ الثّلاث لمّا كانت مبهمه تصلح لكلّ شيء وقصد إلى تبيينها أضيف كما يضاف نفس وذات وكلّ وبعض ، وغير ذلك إذا قصد إلى تبيينه ، فلذلك جاء ثلاثه رجال إلى العشره (۲).

وأمّا مميّز ما بعد العشره إلى التسعه والتسعين فمفرد منصوب (۳) ، أمّا كونه منصوبا فلتعذّر إضافته ، ألا ترى أنّ العشرين إلى التّسعين لا تصحّ إضافته ، لأنّه لو أضيف لم يخل إمّا أن تثبت نونه أو تحذف ، وكلاهما فيه خروج عن القياس ، لأنّه إذا حذفها حذف حرفا من كلمه ليست كنون مسلمين ، وإن أثبتها أثبت نونا / جيء بها للدّلاله على الجمع ، فلمّا تعذّرت إضافته وجب نصب المميّز ، ولمّا وجب نصبه ردّ إلى المفرد ، إذ الغرض به التبيين.

فإن قيل : فلم لم يبق الجمع وإن فات الخفض ، لأنّ المدلول جمع ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنّه لم يقصد ههنا بالذّات إلّا الاسم المتقدّم بخلاف الأوّل ، فإنّه قصد بالاسم الثانى عين (۴) المقصود ، لأنّه بمثابه قولك : نفس زيد على ما تقدّم (۵) وليس العشرون كذلك ، لأنّ رجلا معها كالصّفه بعد تمام الموصوف ، فلا يلزم من جمع قولك : «ثلاثه رجال» مع كونه مضافا إلى المقصود بمثابه «ذات زيد» جمع «رجلا» بعد تعذّر إضافته فى قولك : «عشرون رجلا».

۱- فى ط : «يرد فى شيء». مقحمه.

۲- انظر تعليل جمع مميز ما بين الثلاثه والعشره وجره فى شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۹.

۳- انظر تعليل ذلك فى أسرار العربيه : ۲۲۲ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۲۰

۴- فى ط : «غير». تحريف.

۵- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۰۱ أمن الأصل.

وثانيهما : وإن سلّمت المساواه إلّا أنّه اغتفر الجمع فى الأوّل لكونه جمع قلّه لفظا ومعنى (۱) ، [كثلاثه أفلس](۲) ، أو معنى لا لفظا [كثلاثه دراهم](۳) ، بخلاف هذا ، فإنّه جمع كثره ، وجمع الكثره مستثقل ردّ إلى الواحد فى الموضع الذى يغنى ذكر الواحد عنه ، ألا ترى أنّه فعل مثل ذلك فى التصغير ، فقيل : أجيمال فى تصغير أجمال ، واغتفر لفظ جمع القلّه ، وقيل فى تصغير جمال : جميلات ، ولم يقل : جميل استثقالا لجمع الكثره ، فردّ إلى الواحد.

وأمّا مميّز المائه والألف فيجب خفضه لصحّه الإضافه كما خفض فى أوّل العدد ، وأفرد للوجه (۴) الثانى المذكور فى الإفراد لا للوجه (۵) الأوّل لأنّه يضعّف ، [لأن إضافه المائه إلى الجمع تجعله ضعيفا ، وإن جاءت](۶).

قوله : «وممّا شذّ عن ذلك قولهم : ثلاثمائه إلى تسعمائه».

ووجه الشّذوذ أنّ قياس الثّلاث أن يضاف إلى الجمع كما تقدّم ، وقد أضافوا فى المئات إلى المفرد ، فقالوا : ثلاثمائه إلى تسعمائه ، وكان قياسه ثلاثمئات أو مئين إلى تسعمئات أو مئين ، وعلّته أنّه فى نفسه جمع كثره (۷) مؤنّث ، فاستثقل للكثره والتأنيث ، ولا يرد «ثلاثه رجال» ، إذ لا كثره ولا تأنيث ، ولا «ثلاث نساء» إذ لا كثره ، ولا «ثلاثه آلاف» إذ لا تأنيث ، فلمّا استثقل للتأنيث والكثره ردّ إلى المفرد ، وشبّهه (۸) بقوله (۹)

كلوا فى بعض بطنكم تعفّوا

فإنّ زمانكم زمن خميص

۱- سقط من د : «ومعنى». خطأ.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «الوجه». تحريف.

۵- فى د : «الوجه». تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر تعليل خفض مميز المائه والألف وإفراده فى أسرار العربيه : ۲۲۲ - ۲۲۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۹ - ۲۰

۷- فى د : «كثير».

۸- أى : الزمخشرى.

۹- البيت من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل ، وهو فى الكتاب : ۱ / ۲۱۰ ، والمقتضب : ۲ / ۱۷۱ - ۱۷۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۱۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۸ ، ۶ / ۲۲ ، والخزانه : ۳ / ۳۷۹

وأراد بطونكم.

قوله : «وقد قالوا : ثلاثه أثوابا».

لمّا ذكر الشّذوذ فى المميّز الخارج عن القياس ، وهو ثلاثمائه ، والخارج عن الاستعمال ، وهو ثلاث مئين أتبعه بما خرج من التمييز عن القياس والاستعمال / جميعا فقال : «وقد قالوا : ثلاثه أثوابا» ، وشذوذه نصبه ، والقياس على ما تقدّم الخفض ، وقالوا (١)

..... مائتين عاما

.....

وشذوذه نصبه بترك إضافته ، والقياس «مائتا عام» لأنّ المائه والألف حكمهما الإضافه إلى مميّزهما مفردين كانا أو مثنّيين ، ووجهه كوجهه مفردا ، وقد تقدّم.

وقوله تعالى : (ثَلاثَ مِائَهٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً)(٢) ، فيمن قرأ بتنوين مائه - وهى عن غير حمزه والكسائىّ (٣) - على البدل ، وإلّا لزم الشّذوذ من وجهين :

أحدهما : جمع مميّز مائه.

وثانيهما : نصبه ، فإذا جعل بدلا خرج عن الشّذوذ واستقام الإعراب ، فيكون منصوبا على البدليّه لا على التمييز ، كأنّه قال : ولبثوا سنين ، وكذلك قوله تعالى : (اثْنَتَىْ عَشْرَهَ أَسْباطاً أُمَماً)(٤) وإلّا لزم الشّذوذ فى جمع المميّز لا غير ، وإذا جعل بدلا استقام الإعراب.

١- سلف البيت : ١ / ٣١٨.

٢- الكهف : ١٨ / ٢٥ ، والآيه : (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَهٍ).

٣- قرأ حمزه والكسائى وخلف بغير تنوين على الإضافه وقرأ الباقون بالتنوين ، انظر : كتاب السبعه فى القراءات : ٣٨٩ - ٣٩٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ٥٨ ، والبحر المحيط : ٦ / ١١٧ ، والنشر : ٢ / ٣١٠ ، والإتحاف : ٢٨٩ ، وانظر المقتضب : ٢ / ١٧١ ، وحاشيه الصبان : ٤ / ٦٦ - ٦٧.

٤- الأعراف : ٧ / ١٦٠ ، والآيه : (وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَهَ أَسْباطاً).

قال أبو إسحاق (۱) لو انتصب «سنين» على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائه سنه ، ووجهه أنّه قد فهم من لغه العرب أنّ مميّز المائه واحد من مائه ، فإذا قلت : «مائه رجل» فمميّزها رجل ، وهو واحد من المائه ، وإذا كان كذلك وقلت : «مائه سنين» فتكون «السّنين» واحده من المائه ، وهى ثلاثمائه ، وأقلّ السّنين ثلاث ، فيجب أن يكون تسعمائه.

وهذا يطّرد فى «اثنتى عشره أسباطا» ، ويقال : لو كان تمييزا لكانوا ستّه وثلاثين على هذا النّحو ، لأنّ مميّز اثنتى عشره واحد من اثنتى عشره ، فإذا كان (۲) ثلاثه كانت الثلاثه واحدا من اثنتى عشره ، فتكون ستّه وثلاثين قطعا.

وهذا الذى ذكره (۳) يرد على قراءه حمزه والكسائىّ ، إذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز ، لأنّهما قرآ بإضافه مائه إلى سنين ، ولا شكّ أنّ قراءه الجماعه أقيس عند النحويّين من قراءتهما.

وما ذكره الزّجّاج غير لازم ، لأنّ ذلك الذى ذكره مخصوص بأن يكون المميّز مفردا ، أمّا إذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا فى (۴) نحو : ثلاثه أثواب ، على أنّا قد قدّمنا أنّ الأصل فى الجميع الجمع ، وإنّما عدل إلى المفرد (۵) ، فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل (۶) ، [لا](۷) على الوجه الذى ألزمه ، فإنّ ذلك إنّما يكون لو كان المستعمل جمعا استعمل كالمستعمل مفردا ، فأمّا إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا ، ولسنا نخالف فى أنّ الوجه نصب «سنين» على البدل و «أسباطا» أيضا ، لأنّ فى جعلهما غير / بدل مخالفه لما تقدّم من القياس ، فالوجه حمله على ذلك ، وإنّما نخالف فى أنّ تضعيف العدد على الوجه المذكور لازم لو قصد التمييز ، كما أنّه غير لازم على قراءه حمزه والكسائىّ ، وإن لم يكن لها إلّا التمييز.

۱- حكى ابن يعيش والرضى مذهب الزجاج ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۲۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۴ - ۱۵۵ ، وانظر معانى القرآن وإعرابه : ۳ / ۲۷۸ - ۲۷۹ ، وحكى النحاس عن الزجاج أنّ «سنين» فى الآيه نصب على عطف البيان والتوكيد. انظر إعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۴۵۳ ، والتبيان فى إعراب القرآن : ۲ / ۸۴۴

۲- فى د : «كانوا».

۳- أى : الزجاج.

۴- فى د : «من».

۵- بعدها فى ط : «لغرض».

۶- من قوله : «فيمن قرأ بتنوين مائه» إلى «الأصل» نقله الرضى عن ابن الحاجب بتصرف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۴ - ۱۵۵.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «وحقّ مميّز العشره فما دونها أن يكون جمع قلّه ليطابق عدد القلّه» إلى آخره.

قال الشيخ : إنّ العشره فما دونها هى التى وضعت لها جموع القلّه ، فإذا أمكن الإتيان بها معها كان أحسن لموافقتها لها فى المعنى.

وقوله : «وقد يستعار جمع الكثره لموضع (۱) جمع القلّه كقوله تعالى : (ثَلاثَهَ قُرُوءٍ)(۲)».

والذى حسنّه أنّ قروءا فى كلامهم كثير ، ولكثرته استخفّ ، فوضع موضع أقراء ، وأيضا فإنّ أقراء أثقل من قروء لأنّ فيه همزتين ، وهو أكثر بحرف ، فكان قروء ههنا حسنا لهذا العارض (۳) فيه.

قوله : «وأحد عشر إلى تسعه عشر مبنىّ إلّا اثنى عشر».

تكلّم فيه فى المركّبات ، وقد تقدّم فى المركّبات ذكر علّه بنائها ، وقوله : «إلّا اثنى عشر» ، يريد أنّه معرب دون سائر أخواته ، وإنّما أعرب (۴) لأنّه جعل كالمضاف إلى عشر ، بدليل حذفهم نونه ، فلم يقدّر فيه حرف العطف ، إذ تقدير حرف العطف والإضافه متناقض ، ولمّا ثبت ذلك كان إعرابه هو الوجه.

«وحكم آخر شطريه حكم نون التثنيه ، ولذلك لم يضف (۵) إضافه أخواته».

لأنّه لمّا حذفوا نونه وهو غير مضاف فى التحقيق لطوله صار «عشر» عوضا منها (۶) ، فلم يضيفوه لأنّه لو أضافوه وحذفوا «عشر» أخلّوا ، ولو أبقوا «عشر» كانوا قد جمعوا بين الإضافه وبين ما هو عوض عن النّون ، وأيضا فإنّهم لو أضافوا لم يخل إمّا أن يضيفوا الاسمين أو أحدهما ، وكلاهما متعذّر فتعذّر ، وبيان التعذّر هو أنّهم لو أضافوا الاسمين مع جعل الأوّل كالمضاف فى حذف النّون والإعراب لم يستقم ، إذ المضاف والمضاف إليه لا يضافان جميعا أبدا ، فكذلك ما أجرى مجراهما فى أحكام الإضافه ، لئلّا يؤدّى إلى الجمع بين أحكام الإضافه وبين ما يضادّها ، ولو

۱- فى المفصل : ۲۱۵ : «فى موضع».

۲- البقره : ۲ / ۲۲۸ ، والآيه : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَهَ قُرُوءٍ).

۳- فى ط : «التعارض».

۴- سقط من د : «وإنّما أعرب».

۵- فى المفصل : ۲۱۵ : «لا يضاف».

۶- انظر الكتاب : ۳ / ۳۰۷ ، والمقتضب : ۲ / ۱۶۲

أضافوا أحدهما اختلّ المعنى ، إذ ليس المعنى إضافه اثنين دون العشره ولا العشره دون الاثنين ، ولذلك لم يقل : هذه اثنا عشرك ، وقيل : أحد عشرك إلى تسعه عشرك (۱).

قال (۲) : وحكم «أحد» و «اثنان» حكم / أنفسهما فى التذكير والتأنيث على ما تقدّم ، وهو ههنا للمذكّر ، فوجب التذكير ، وحكم الثلاثه إلى التسعه حكمها الذى تقدّم ، ولذلك قيل أيضا : ثلاثه عشر إلى تسعه عشر.

وأمّا عشر فكان حكمها أن تكون أيضا مؤنّثا إلّا أنّهم لمّا أنّثوا الأوّل كرهوا تأنيث الثانى مع استغنائهم عن ذلك ، لأنّهما كالشىء الواحد ، وجرى عشر مع أحد فى «أحد عشر» و «اثنى عشر» مجراه فى بقيّه أخواته ، لأنّه باب واحد ، فكره المخالفه فيه.

وأمّا المؤنّث فقياسه فى إحدى واثنتين ما ذكر ، فحكمهما أن يؤنّثا مع المؤنّث.

والثّلاث إلى التّسع حكمها كما كان ، ولذلك أتى بها من غير علامه ، وكان قياس عشره أن تكون عشرا بغير علامه ، ولكن لمّا كان إلحاق العلامه لا يخلّ فى اللّبس بينه وبين المذكّر أدخلت فى آخر الشّطرين ، فقيل : ثلاث عشره إلى تسع عشره ، وأجرى ذلك فى إحدى عشره واثنتى عشره لأنّه باب واحد ، فكرهت المخالفه فيه.

وأمّا شين أحد عشر إلى تسعه عشر فمفتوحه لا غير ، وأكثر العرب على فتح العين ، ومنهم من يسكنّها فيقول : أحد عشر وثلاثه عشر (۳).

وأمّا شين العشره فأكثر العرب على إسكانها ، فلذلك لم يجئ تسكين العين ، وبعض العرب على إسكانها (۴) بكسر الشّين (۵) ، كأنّه كره توالى الفتحات الأصليّه ، وليس بقوىّ لا فى النّقل ولا فى التعليل ، لأنّه عدل عن الفتح الذى هو أخفّ إلى الكسر الذى هو أثقل ، وليس بجيّد.

۱- القياس أن يبقى العدد عند إضافته مفتوحا مثل : أربعه عشر ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۹۸ - ۲۹۹ ، والمقتضب : ۲ / ۱۷۹.

۲- أى : ابن الحاجب.

۳- انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۳۴ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۳۱۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۰.

۴- سقط من د : «على إسكانها».

۵- كسر الشين من عشر فى مثل «إحدى عشر» لغه بنى تميم ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۵۷ ، والمقتضب : ۲ / ۱۶۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۰۰

«وأكثر العرب على فتح الياء من (۱) ثمانى عشره».

وهو الوجه لأنّها وقعت آخر الاسم الأوّل ، وهو مبنىّ على الفتح ، والياء قابله للفتح ، مثلها فى «رأيت القاضى» ، ومن العرب من يسكّنها استثقالا للحركه على حرف العلّه ، ويقوّى ذلك قولهم : معديكرب (۲) ، وقالوا : معدى (۳) ، فبنوا آخر الاسم الأوّل فى معديكرب على السّكون لأجل حرف العلّه.

قوله : «والعدد مبنىّ (۴) على الوقف».

يريد أنّه إذا ذكرته مفردا من غير تركيب ، لأنّ الإعراب إنّما يستحقّ من المعانى الناشئه من التركيب ، فإذا لم يكن تركيب فلا إعراب ، وليس هذا مخصوصا بأسماء العدد ، بل كلّ المفردات إذا ساغ ذكرها من غير تركيب فلا إعراب فيها ، وكذلك لو عددت (۵) أسماء لم تقصد فيها تركيبا ، [كما لو](۶) قلت : حصير ثوب (۷) [دار فرس](۸) وكذلك أسماء الحروف (۹) المتهجّى (۱۰) بها نحو : ا با تا ثا ، وكذلك الأصوات التى / تحكى كقولك : غاق (۱۱) [طاق](۱۲) قب (۱۳) وما أشبهه ، فإذا وقع التركيب جاء الإعراب.

«والهمزه فى أحد وإحدى منقلبه عن واو».

۱- فى المفصل : ۲۱۵ : «فى».

۲- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۰۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۲

۳- فى د : «بعلبك». تحريف.

۴- فى د : «والعدد موقوف مبنى على ...». وفى المفصل : ۲۱۶ وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۲۸ : «موضوع على ...».

۵- فى د : «عددته». تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى الأصل ط : «حضرموت» مكان «حصير ثوب» تحريف ، وما اثبت عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى ط : «حروف».

۱۰- فى ط : «النهى». تحريف.

۱۱- «غاق : حكايه صوت الغراب» اللسان (غوق).

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وطاق : صوت الحجر ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۲۱۸

۱۳- «قب قب : حكايه صوت السيف». اللسان (قبب).

هـذا معلوم بالاشـتقاق ، لأنّک تقول : واحـد ، فتعلم أنّ فاء الكلمه واو ، فإذا قلت : أحـد ، وهو مشـتقّ منه ، علمت أنّ الهمزه عن الواو ، وذلک واضح.

قوله : «وتقول فی تعريف الأعداد : ثلاثه الأثواب ، وعشره الغلمه» إلى آخره.

قـال : لا تخلو الأعـداد إمّا أن تكون مضافه أو غير مضافه ، فالمضافه تعريفها بتعريف المضاف إليه كما تقـدّم فی فصول الإضافه (۱) كقولـک : «ثلاثه الأثواب» و «مائه الـدّرهم» ، وإن كان غير مضاف لم يخل من أن يكون ذا عطف أو لا ، فإن كان ذا عطف عرّف المعطوف (۲) والمعطوف عليه جميعـا ، كقولـک : الثلاـثه والعشـرون ، والخمسه والأـربعون ، وإن كـان غير معطوف ولا مضاف عرّف تعريفا واحدا ، كقولک : الأحد عشر والثلاثه عشر.

وأمّا من قال : «الثلاثه الأثواب» فقـد تقـدّم ردّه (۳) ، ووجهه أنّ الثلاـثه هی المراده بالـذّات المقصوده بالتعريف ، فصـحّ تعريفها لـذلک ، وجـاز إضافتها إلى المعرفه لإفاده غرض آخر ، وهو تبيين هـذه الـذّات المبهمه ، فصار فی الإضافه معنى غير التعريف ، فجـاز الجمع بينهمـا ، وهـذا وجه لمن قـال : «الثلاـثه الأـثواب» ، وإن كـان قبيحا ، كأنّهم لمّا عرّفوا الأوّل اسـتغنوا عن تعريف فی الثانی ، وأضافوه لبيان نوعه.

وقول من قال : «الأحد العشر الدّرهم» (۴) و «الأحد العشـر درهما» ، كأنّه لمّا كان أصله العطف أجرى مجرى العطف فی تعريف الاسـمين معـا ، وأمّـا تعريف الـدّرهم فلأنّه هو المقصود بتبيين الـذّات ، فكـان أحقّ بـالتعريف ، وكـلّ ذلـک خارج عن القياس واستعمال الفصحاء.

فأمـا المعطوف فلاـ خلاـف فی أنّ الاـثنين يعرّفان ، لأنّ كلّ واحـد منهما اسم (۵) مسـتقلّ بنفسه ، فلا يلزم من تعريف أحـدهما تعريف الآـخر ، فوجب عنـد قصـد التعريف أن يعرّفـا جميعا ، كقولک : «جاءنی الرجل والمرأه» كما أنّه لا بـدّ من تعريفهما عند قصد التعريف (۶) ، ولا يستغنی بتعريف أحدهما عن تعريف الآخر ، فكذلک ههنا.

۱- انظر ما تقدّم ورقه ۹۶ ب من الأصل.

۲- فی ط : «بالمعطوف». تحريف.

۳- هو قول الكوفيين ، انظر ما تقدم ورقه : ۹۶ ب من الأصل.

۴- هـذا قـول الأـخفش والكـوفيين ، انظر : المقتضب : ۲ / ۱۷۵ - ۱۷۶ ، والأـصول فی النحـو : ۲ / ۳۱۲ ، والحلبيـات : ۲۳۱ ، والإنصاف : ۳۱۲ - ۳۲۲

۵- سقط من د : «اسم».

۶- سقط من د : «التعريف». خطأ.

وأمّا المركّبات فقد مزجا وصيّرا واحدا ، فجعلا كالاسم الواحد فى الأحكام ، فعرّفا تعريفا واحدا فى أوّل الاسمين [كقولك : الأحد عشر إلى التّسعه عشر](١) ، كما يعرّف الاسم المفرد ، ولذلك صحّت إضافتهما جميعا ، فتقول : أحد عشرك / ، ولو لا جعلهما كالشّىء الواحد لم تجز إضافتهما ، فهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل.

قوله : «وتقول : الأوّل والثانى والثالث».

هذا الفصل لتعريف الأسماء الموضوعه للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتقّ ذلك الاسم منه ، كقولك : الثالث والرّابع ، فقولك : الثالث اسم لواحد باعتبار الثلاثه ، إمّا لكونه أحدها أو مصيّرها (٢) ثلاثه ، أو مذكورا ثالثا ، وكذلك إلى العشره على ما سيأتى.

وقال : «الأوّل».

ولم يقل : الواحد لأنّ لفظ الواحد لو قالوه بهذا المعنى لكان لفظ اسم العدد ، فغيّروه إلى لفظ الأوّل ، وكذلك ما زاد ، كقولك : الحادى عشر والثّانى عشر ، وللمؤنّثه : الحاديه عشره والثانيه عشره بالتاء فيهما ، ووقع فى المفصّل (٣) «الحادى عشر» بغير تاء فى عشره (٤) ، وليس بجيّد لخروجه عن الاستعمال والقياس ، أمّا الاستعمال فالمنقول تأنيثهما ، وأمّا القياس فلأنّ (٥) الاسم الأوّل حكمه تأنيث المؤنّث وتذكير المذكّر بدليل قولك : «ثالث عشر» فى المذكّر ، وأمّا الثّانى (٦) فإنّ حكمه أن يبقى على حاله الذى كان فى العدد بدليل قولهم فى المذكّر : «ثالث عشر» ، فتركوا «عشر» على ما كان فى ثلاثه عشر ، فثبت أنّ القياس ثالثه عشره إلى التاسعه عشره.

قوله : «والحادى قلب الواحد».

لأنّه مشتقّ من الوحده ، فلا بدّ أن يقدّر القلب ، وإلّا فلا يستقيم أن يكون مشتقّا منه ، لأنّ المشتقّ من الشّىء يجب أن تكون حروفه الأصول حروف المشتقّ منه على الترتيب ، فما لم يقدّر

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د. ط : «يصيرها».

٣- فى د : «فى بعض نسخ المفصل».

۴- انظر المفصل : ٢١۶ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ٣۴

۵- فى د : «فإنّ».

۶- فى د : «وأما الاسم الثانى».

القلب فات الترتيب ، فامتنع الاشتقاق.

والحادى عشر والثانى عشر القياس فتح الياء كفتح ياء ثمانى عشر ، وجاء التسكين كإسكان ثمانى عشر استثقالا لتحريك حرف العلّه ، وقد مضى (١)

قوله : «وإذا أضفت اسم الفاعل المشتقّ من العدد» إلى آخره.

إذا قصدت إلى كونه واحدا من ذلك العدد المضاف إليه هو جاز لك (٢) أن تضيفه إلى العدد المشتقّ هو منه ، كقولك : ثالث ثلاثه ، أى : واحد من ثلاثه ، ورابع أربعه (٣) إلى عاشر عشره ، وجاز لك أن تضيفه إلى عدد أكثر فتقول فى تفصيل جمله هى عشره : ثالثها كذا ورابعها كذا ، ومعناه الواحد من العشره الذى ذكر فى موضع / العدد المشتقّ هو منه ، ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى ، وهو جار كثيرا ، ولا تجوز إضافته بهذا المعنى إلى ما هو دونه ، فتقول : «هذا ثالث اثنين» بمعنى (٤) واحد من اثنين على انفرادهما ، إذ ليس للثّلاثيّه معنى ، فلا يستقيم تسميته ثالثا إذ الاثنان (٥) لا يستقيم تسميه أحدهما ثالثا ، بمعنى أنّه واحد منهما ، وإذا قصدت إلى كونه مصيّرا للمضاف إليه على (٦) العدد المشتقّ هو منه وجب إضافته إلى ما دونه بواحد فى (٧) العدد ليصيّره على العدد الذى اشتقّ منه ، كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثه ، فمعناه المصيّر (٨) للاثنين ثلاثه والثّلاثه أربعه.

ولا يجوز إضافته إلى أقلّ منه باثنين أو أكثر ولا إلى مثله ولا إلى أكثر منه ، إذ لا يستقيم أن تقول : هذا رابع اثنين ، إذ الواحد لا يصيّر الاثنين أربعه ، وكذلك ثالث ثلاثه ، إذ الثلاثه لا يصيّرها واحد يدخل معها ثلاثه لكونها تكون أربعه ، وكذلك لا تقول : رابع خمسه لأنّه أبعد ، إذ لخمسه لا يستقيم أن يزيد فيها واحد فتصير أربعه وهى ستّه.

قال : «فإذا جاوزت العشره لم يكن إلّا الوجه الأوّل».

١- انظر ما سلف ورقه : ١٥٧ ب من الأصل.

٢- فى ط : «ذلك». تحريف.

٣- فى د : ورابع من أربعه». مقحمه.

٤- سقط من ط : «بمعنى». خطأ.

٥- سقط من ط : «الاثنان». خطأ.

٦- فى د : «من».

٧- فى د : «من».

٨- سقط من ط : «المصيّر». خطأ.

يعنى أن يكون واحدا من العدد المضاف هو إليه على حسب ما تقدّم من المعنيين ، ولا يستقيم الوجه الثانى (۱) لأنّه مبنىّ على الفعل ، ألا ترى أنّ قولك : رابع ثلاثه إنّما هو من قولك : ربعت الثلاثه ، إذا كمّلتهم بنفسك أربعه ، فجاء رابع ثلاثه من ذلك ، فهو فرع على قولك : رابع ثلاثه ، أى مصيّر الثلاثه أربعه.

وأمّا ما زاد على العشره فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره ، فيبنى منه اسم الفاعل ، وإنّما هو اسم محض ، فإذا أضيف كإضافه الأسماء وجب أن يكون على الوجه الأوّل الذى أضيف باعتبار الاسميّه ، لا باعتبار الفعليّه ، فعلى هذا تقول : ثانى عشر اثنى عشر ، ولا تقول : ثانى عشر أحد عشر لما تقدّم.

ثمّ لهم فيه (۲) عبارتان مشهورتان :

إحداهما : أن تذكر الاسمين جميعا فى الأوّل والثانى فتقول : حادى عشر أحد عشر ، وتبنى الجميع لوجود علّه البناء.

وثانيهما : أن تحذف الاسم الثانى فتقول : حادى أحد عشر وثالث ثلاثه عشر استغناء بعشر آخرا عن أن تذكرها أوّلا ، لأنّه معلوم ، والأوّل فى هذا معرب لفقدان علّه / البناء ، والثانى مبنىّ على أصله (۳).

وقد قيل وجه ثالث ، وهو أن تقول : حادى عشر ، فتحذف الاسم الثانى من الأوّل والأوّل من الثانى ، فيبقى لفظه كلفظ الأوّلين فى الصّوره ، ولم ينقل إلّا البناء (۴) لقيام الآخر من الثانى مقام الثانى من الأوّل ، والظّاهر أنّ هذا اللّفظ هو لفظ الاسمين الأوّلين ، وكذلك سائرها ، بخلاف ثالث ورابع ، فإنّ له معنيين ، فلم (۵) يستغن إذا قصد فيه أحد المعنيين عن ذكر المضاف ليتبيّن المقصود به ، والله أعلم.

۱- أى أن يجعل العدد المعدود على العدد الذى هو منه.

۲- فى ط : «فيهم». تحريف.

۳- انظر هذين الوجهين فى الكتاب : ۳ / ۵۶۰ - ۵۶۱ ، والمقتضب : ۲ / ۱۸۲ ، وذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثه عشر وأجازه البصريون ، انظر الإنصاف : ۳۲۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۰

۴- ذكر الأشمونى فى مثل «حادى عشر» مستغنى به عن «حادى عشر أحد عشر» وجهين : أحدهما : أن يعرب الأول ويبنى الثانى وحكاه عن ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ، وثانيهما أن يعربا معا لتقدير حذف عجز الأوّل وصدر الثانى ، وردّ ما حكاه بعضهم من بناء حادى عشر ، انظر : الأشمونى : ۴ / ۷۶ ، وانظر أيضا المقتضب : ۲ / ۱۸۲ - ۱۸۳ ، والتكمله : ۷۰ - ۷۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۲ ، والهمع : ۲ / ۱۵۱.

۵- سقط من ط : «فلم». خطأ.

[من أصناف الاسم : المقصور والممدود]

قال : «ومن أصناف الاسم المقصور والممدود».

قال الشيخ : سمّى الممدود ممدودا لأنّ الألف قبل الهمزه تمدّ لأجل الهمزه ، ولا تحذف بحال ، وسمّى المقصور مقصورا لأنّ الألف ليس بعدها همزه فتمدّ ، ولأنّها قد تحذف لوجود التنوين أو السّاكن بعدها ، فيقصر الاسم (۱) ، وهذا أولى فى معنى الاسميّه لما فيه من مناقضه الممدود ، لأنّه يورد على أنّه نقيضه من قول من قال فى تفسيره ههنا : الذى قصر عن الإعراب (۲) ، لأنّه ليس فيه ما يشعر بمناقضه الممدود (۳).

ثمّ قال : «فالقياسىّ طريق معرفته أن ينظر إلى نقيضه من الصّحيح» إلى آخره.

يعنى بالقياسىّ (۴) ما علم قصره حملا له على مماثله من ذلك الباب ، ولذلك لم يورد فعلى ولا فعلى وفعلى وفعّيلى وفعالى ، وهذه لا تكون إلّا مقصورات (۵) ، لأنّها ليست محموله على نظير (۶) ، وإنّما اتّفق أن كانت مقصوره لأنّ العرب لم تضع وزنها وبعده همزه ، فلذلك علم قصرها لا بالقياس على نظير ، فإذا نظرت إلى باب من الصّيغ قياسه أن يكون قبل آخره فتحه ، وأردت بناء تلك الصيغه من المعتلّ اللّام وجب أن يكون مقصورا ، لأنّه يتحرّك اللّام بحركه الإعراب ، وينفتح ما قبلها ، فيجب قلبها ألفا ، فيصير اسما آخره ألف ، وهو معنى المقصور.

وإذا كان الباب قياسه فى الصحيح أن يكون قبل آخره ألف ، فإذا أردت بناء تلك الصيغه من المعتلّ اللّام وجب أن يكون ممدودا ، لأنّ حرف العلّه من الاسم المعتلّ يقع آخرا بعد ألف ، فيجب قلبه همزه ، وهذا معنى الممدود.

ثمّ بسط (۷) ما اشتمل عليه هذه الجمله بأبوابها على / التفصيل فقال : «وأسماء المفاعيل ممّا

۱- اختار الرضى هذا القول ، انظر شرحه للشافيه : ۲ / ۳۲۵ - ۳۲۶

۲- هذا ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن برهان وابن يعيش ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۳۶ ، وشرح اللمع لابن برهان : ۱۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۶ ، ۶ / ۳۷.

۳- من قوله : «سمّى الممدود» إلى «الممدود» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۲۹۲

۴- فى د : «بالقياس». تحريف.

۵- فى د : «مقصورا». تحريف.

۶- فى د : «نظائر».

۷- أى : الزمخشرى.

اعتلّ آخره من الثلاثى المزيد فيه والرّباعىّ مقصورات ، لأنّ نظائرها (١) مفتوحات ما قبل الآخر» (٢).

وذلك أنّ كلّ اسم مفعول ممّا ذكره مفتوح ما قبل الآخر كقولك : مكرم ومستخرج ومدحرج ، فإذا أردت بناء هذه الصيغه من المعتلّ اللّام تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ، وهو معنى المقصور ، كقولك : مغزى ومستغزى ومصطفى (٣) ، ومن ذلك مغزى وملهى ، لأنّ اسم الزّمان والمكان من يفعل ويفعل [كيعلم وينصر](٤) على مفعل بفتح العين ، فإذا بنيت هذه الصيغه من المعتلّ اللّام تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا كقولك : مغزى وملهى ، ولا فرق فى المعتل بين أن يكون فعله يفعل بالكسر أو غيره ، فإنّ اسم الزّمان والمكان منه مفعل بالفتح ، وإنّما ذلك الفرق فى الصّحيح ، ولكنّه لم يمثّل إلّا بما وافق الصّحيح كراهه أن يدخل بأحكام باب فى باب آخر ، وسنذكر ذلك عند ما نذكر اسم الزّمان والمكان.

ومن ذلك العشا (٥) والصّدى والطّوى ، وهو كلّ مصدر ماضيه فعل [اللّازم بكسر العين](٦) ، واسم الفاعل منه أفعل أو فعلان أو فعل ، فإنّ مصدره على فعل [بفتح العين](٧) ، فإذا بنيت هذه الصيغه من معتلّ اللّام وجب أن يكون على فعل [بفتح العين](٨) ، فتتحرّك اللّام وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفا ، وهو معنى المقصور.

ومثّل بثلاثه أمثله فى المعتلّ لاختلافها فى اسم الفاعل ، وبثلاثه فى الصحيح كذلك ، فالعشى من عشى فهو أعشى ، ونظيره من الصحيح حول فهو أحول ، والطّوى من طوى فهو طيّان ، نظيره من الصحيح عطش بكسر الطّاء فهو عطشان ، والصّدى من (٩) صدى فهو صد ، نظيره من الصحيح فرق فهو (١٠) فرق.

١- فى د : «نظائرهن».

٢- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢١٧

٣- فى د : «ومسلقى». «أخذه الطبيب فسلقاه على ظهره أى مدّه ، يقال : سلقه وسلقاه بمعنى». اللسان (سلق).

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- عشى فهو أعشى وهو الذى لا يبصر بالليل ويبصر فى النهار. انظر اللسان (عشا).

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى د : «فى».

١٠- سقط من د : «فرق فهو».

ثمّ أورد «الغراء» على ذلك ، إذ قياسه «غرى» ، لأنّه من «غرى» فهو غر (۱) مثل قولك : صدى فهو صد ، فمدّه على خلاف القياس ، ولا بعد فى مجىء بعض الألفاظ خارجا عن القياس ، وقد أجراه الأصمعىّ على القياس ، والمسموع ما ذكر سيبويه من المدّ (۲)

«ومن ذلك جمع فعله وفعله».

إذ قياسها فعل وفعل ، فإذا جمع المعتلّ اللّام من فعله / أو فعله جاء على فعل وفعل ، فتتحرّك الياء وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفا ، وهو معنى المقصور.

قوله : «ونحو (۳) الإعطاء والرّماء والاشتراء والاحتباء» إلى آخره.

ممدودات ، لأنّ نظائرهنّ من الصحيح قياسه أن يكون قبل آخره ألف زائده ، فإذا بنيت من المعتلّ اللّام مثله وقع حرف العلّه متطرّفا بعد ألف زائده فوجب قلبه همزه ، وهو معنى الممدود (۴) ومثّل بالإعطاء فى المعتلّ ، ونظيره الإكرام فى الصحيح ، وقياس أفعل إفعال ، ومثّل بالرّماء فى المعتلّ ، ونظيره الطّلاب فى الصّحيح ، وهو مصدر فاعل ، وقياس فاعل فعال ، ومثّل بالاشتراء فى المعتلّ ، ونظيره الافتتاح فى الصحيح ، وهو مصدر افتعل (۵) وقياس مصدر افتعل افتعال ، ومثّل بالاحتباء (۶) ونظيره (۷) فى الصّحيح الاحرنجام ، وهو مصدر افعنلل ، وقياس مصدر افعنلل افعنلال ، فوجب أن يكون قبل آخر الجميع ألف ، فيقع حرف العلّه بعدها متطرّفا ، فينقلب همزه.

ومن ذلك أسماء الأصوات المضمومه الأوائل ، فإنّ قياسها أن يقع قبل آخرها ألف ، فينقلب حرف العلّه همزه كما تقدّم ، ثمّ مثّل بالصّحيح والمعتلّ.

«وقال الخليل (۸) مدّوا البكاء على ذا».

۱- «غرى بالشىء يغرى غرا وغراء : أولع به». اللسان (غرا)

۲- انظر الكتاب : ۳ / ۵۳۸ ، وتعليق السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۳ / ۵۳۸ ، والمخصص : ۱۵ / ۱۰۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۲۷ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۳۵.

۳- سقط من المفصل : ۲۱۷ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۴۰ ، وط : «نحو».

۴- من قوله : «ممدودات» إلى «الممدود» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۲۹۵ بتصرف يسير.

۵- فى د : «افتعال» تحريف.

۶- «احبنطأ الرجل : انتفخ بطنه». اللسان (حبط).

۷- فى د : «وقياسه».

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۵۴۰ ، والمقتضب : ۳ / ۸۶ ، والسيرافى : ۱۴۳ - ۱۴۴.

[أی علی أنّه صوت][(۱)] کأنّهم لمّا رأوه لا یخلو عن صوت فی العاده أجروه مجری الصّوت.

«والذین قصروه [(۲)] جعلوه کالحزن» [(۳)]

لأنّه لیس بصوت علی الحقیقه ، فلم یجروه مجری الأصوات ، فیکون مدّه قیاسا ، ولیس قصره بقیاس أیضا ، إذ لیس له أصل فی الصّحیح مفتوح ما قبل الآخر فیحمل علیه.

قوله : «والعلاج کالصّوت».

یعنی الأسماء المضمومه الفاء التی هی موضوعه لمزاوله الأشیاء وعلاجها ، قیاسها أن یکون قبل آخرها ألف کالأصوات ، فإذا وقعت فی المعتلّ اللّام صار [(۴)] حرف العلّه متطرّفا بعد ألف زائده ، فیقلب همزه ، وهو معنی الممدود ، ومثّل المعتلّ بالنّزاء ، یقال : نزا الذّکر علی الأنثی ینزو نزاء ، والمعروف فیه الکسر [(۵)] وإنّما النّزاء داء یأخذ الشّیاه ، ومثّل الصّحیح بالقماص ، یقال : قمصت الدّابّه إذا رفعت یدیها ورجلیها علی غیر ترتیب [(۶)]

قوله : «ومن ذلک ما جمع علی أفعله».

فإنّه جمع مخصوص بما قبل آخره / حرف مدّ ، فإذا بنیت منه المعتلّ وقع حرف العلّه بعد الألف ، فینقلب همزه ، ومثّله بأکسیه وأقبیه ، ومفرده کساء وقباء ، والصّحیح کقولک : قذال [(۷)] وأقذله ، وحمار وأحمره.

«وقوله : [(۸)]

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- بعدها فی د : «یعنی البکاء».

۳- ما زال کلام الزمخشری منقولا عن الخلیل انظر الکتاب : ۳ / ۵۴۰

۴- فی د : «جاء».

۵- «حکی الکسائی النزاء بالکسر ، والنّزاء : داء یأخذ الشاء فتنزو حتّی تموت». اللسان (نزا) ، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد : ۱۱۲.

۶- «قمص الفرس : أن یرفع یدیه ویطرحهما معا ویعجن برجلیه» اللسان (قمص).

۷- «القذال : جماع مؤخّر الرأس من الإنسان» : اللسان (قذل).

۸- هو مرّه بن محکان ، والبیت بهذه النسبه فی المقتضب : ۳ / ۸۱ ، وشرح السبع الطوال : ۴۹۹ ، والخصائص : ۳ / ۵۲ ، وشرح شواهد الشافیه : ۲۷۷ - ۲۷۸ ، والمقاصد للعینی : ۴ / ۵۱۰ ، والطّنب : الحبل الذی تشدّ به الخیمه.

فی لیله من جمادی ذات أندیه

ما یبصر الکلب من ظلمائها الطّنبا

فی الشّذوذ من المعتلّ (۱) کأنجده فی جمع نجد».

وکان قیاسه أن لا یقال فی جمعه : أنـدیه ، أو یقال فی مفرده (۲) نداء بالمدّ ، کما قیل : قباء فی مفرد (۳) أقبیه ، وکذلک قیاس مفرد أنجـده نجاد أو نجاد (۴) ولکنّهم جمعوا فعلاـ فی الصـحیح جمع أفعله ، وجمعوا نـدی فی المعتلّ علی أفعله علی غیر قیاس (۵)

«وأمّا السّماعیّ»

فهو ما لیس له باعتبار معناه صـیغه مخصوصه مفتوح ما قبل آخرها ، فیکون مقصورا ، أو واقع قبل آخره ألف ، فیکون ممـدودا ، کقولهم : الرّحی والرّجـا ، فلو مـدّ هـذا لم یکن فیه خروج عن قیـاس ، وکـذلک قصـره ، إذ لیس فیه أصل مطّرد یحمل فیه علی قصر ولا مدّ ، والله أعلم.

۱- سقط من المفصل : ۲۱۸ «من المعتل».

۲- فی د : «لمفرده».

۳- فی د : «جمع» تحریف ، «القباء ممدود من الثیاب الذی یلبس». اللسان (قبا).

۴- «النّجد من الأرض : قفافها وصـلابتها» ، وذهب الجوهری إلی أن أنجده جمع نجود جمع نجد. انظر الصـحاح (نجد) ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۴۰ - ۴۱ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۹۲

۵- من قوله : «أن لا یقال» إلی «قیاس» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۲۹۶ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

[من أصناف الاسم : الأسماء المتصله بالأفعال]

[المصدر]

اشاره

قوله :

«ومن أصناف الاسم الأسماء المتصله بالأفعال ، وهى ثمانيه»

إلى آخره.

قال الشيخ : معنى اتّصالها بها أنّها لا تنفكّ عن معناها (۱) ، فالمصدر اسم الفعل ، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل ، وكذلك إلى آخرها على ما سيأتى.

ووقع فى الأصل «وأسماء الزّمان والمكان» (۲) ، وليس بالجيّد ، لأنّك إن جعلته قسما واحدا كان سبعه ، وإن جعلته أقساما جاءت أكثر من ثمانيه ، ولا وجه لجعلها اثنين لأنّ لفظه جمع ، فالأولى أن يقال : «واسما الزّمان والمكان» فتكون على ذلك ثمانيه.

أمّا المصدر فعلى ما ذكره من أنّ للثّلاثىّ المجرّد أبنيه مختلفه ، وقد يكثر بعض الأبنيه فى بعض الأفعال ، كفعل فى فعل المتعدّى ، وفعول فى فعل غير المتعدّى ، وفعل فى فعل غير المتعدّى ، وفعاله فى فعل.

وأمّا الثلاثىّ المزيد فيه والرّباعىّ فلكلّ وزن مصدر مختصّ به يجرى عليه قياسا على ما ذكر.

«وقالوا فى فعّل : تفعيل وتفعله» ، وتفعيل هو الأكثر.

«وعن ناس من العرب فعّال».

كأنّهم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث أتوا بحروف الفعل وزياده الألف قبل الآخر ، كما قالوا فى / أفعل : إفعال قالوا فى فعّل : فعّال لأنّه قياسه (۳)

وقال : «وفى فاعل مفاعله وفعال».

وهما كثير ، وبعضهم يقول : فيعال (۴) وهو قياس من قال : فعّال من فعّل ، لأنّه إذا كسر الأولى وأتى بحروف الفعل انقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، فبقى فيعال ، ولمّا كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول من قال : فعّال مبنيّا على حذف الياء لأنّه قال : «كأنّهم حذفوا الياء التى جاء بها أولئك

١- فى د : «معناه» لعله أعاد الضمير على الفعل.

٢- كذا فى المفصل : ٢١٨ ، وشرحه لابن يعيش : ٦ / ٤٣ ولكن بلا واو.

٣- انظر الكتاب : ٤ / ٧٩ ، والأصول : ٣ / ١٣٠ وشرح الشافيه للرضى : ١ / ١٦٦

٤- هى لغه أهل اليمن ، انظر الكتاب : ٤ / ٨٠ ، وديوان الأدب : ٢ / ٣٩٣

فی قیتال ونحوها (۱)» ، وقد جاء «فاعلته فعّالا» ، وهو قلیل ، کقولهم : ماریته مرّاء (۲)

«وفی تفعّل تفعّل».

وهذا هو الکثیر ، وقد جاء تفعّال (۳) وهو قیاس من قال : کلّام ، لأنّه کسر وزاد ألفا قبل الآخر.

«وفی فعلل فعلله وفعلال».

کقولک : سرهف سرهفه وسرهافا بالکسر (۴) وفعلله أکثر ، وفعلال هو القیاس ، علی نحو أفعل إفعال ، وأمّا المضاعف منه فجاء فیه فعلله وفعلال بالفتح ، وهو قلیل (۵) ووجهه أنّه لمّا کان مضاعفا ، والتضعیف مستثقل ، خفّف بقلب الکسره فتحه ، تقول : زلزل زلزله وزلزالا وزلزالا ، وفی تفعلل تفعلل.

قال : «وقد یرد المصدر علی وزن اسمی الفاعل والمفعول».

أمّا وروده علی وزن اسم الفاعل فقلیل یحفظ ولا یقاس علیه ، ولم یجئ إلّا فی الثّلاثیّ ، کقولک : «قم قائما» (۶) وقوله (۷)

علی حلفه لا أشتم الدّهر مسلما

ولا خارجا من فیّ زور کلام

فقولک : «قائما» و «خارجا» ، صیغه اسم الفاعل وضعت مصدرا فی موضع «قیاما» و «خروجا» ، وهو قلیل ، ومن ذلک الفاضله والعافیه والکاذبه والواقعه والدّالّه.

وأمّا اسم المفعول فجاء من الثّلاثیّ قلیلا یحفظ ولا یقاس علیه ، کالمیسور والمعسور (۸) وأمّا

۱- الکتاب : ۴ / ۸۱ ، وجزم المبرد والرضی بحذف الیاء ، انظر المقتضب : ۲ / ۱۰۰ ، وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۶۶

۲- القیاس مراء ، انظر شرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۶۶

۳- فی د : «فعّال». تحریف. وانظر الکتاب : ۴ / ۷۹ - ۸۰.

۴- «السّرهفه : نعمه الغذاء». اللسان (سرهف).

۵- اطّرد فعلال بکسر الفاء فی المضاعف ، انظر الکتاب : ۴ / ۸۵ ، والسیرافی : ۲۲۴ - ۲۲۵ ، وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۷۸.

۶- انظر ما تقدّم ورقه : ۷۷ أمن الأصل.

۷- تقدّم البیت ورقه : ۷۷ أمن الأصل.

۸- انظر فی مجیء اسم المفعول مصدرا ، الکتاب : ۴ / ۹۵ - ۹۶ ، والسیرافی : ۲۵۳ ، والمخصص : ۴ / ۲۰۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۵۲.

المزيد فيه والرّباعيّ فجاء منه اسم المفعول فى موضع المصدر قياسا ، كقولك : أخرجته مخرجا وانطلق منطلقا على ما ذكره آخرا.

وقوله تعالى : «(بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ (١))(٢) أورده على أنّه واقع موقع المصدر ، وإنّما يستقيم ذلك فيه على تقدير أن تكون الباء غير زائده (٣) وقد ذكر فى فصل حرف الجرّ أنّها زائده ، وعلى تقدير أن تكون زائده لا يكون «المفتون» إلّا اسم مفعول على بابه (٤) إذ لا يستقيم أن يقال : «أيّكم المفتون» بمعنى «أيّكم الفتنه» ، وإنّما يستقيم / بأن يقال : «بأيّكم المفتون» على معنى «بأيّكم الفتنه» ، وذلك يكون إذا لم تكن زائده ، والقولان [يعنى زياده الباء وعدمها](٥) مذكوران ، فاستعمل أحدهما فى فصل الجرّ (٦) والآخر استعمله ههنا ، وقوله (٦)

.....

فإنّ المندّى رحله فركوب

أى : فإنّ التّنديه ، والتّنديه ترداد الإبل إلى الماء لتشرب عللا بعد النّهل ، فيقول : إنّ موضع تنديتها رحلتها وركوبها ، كقول القائل : «عتابك السّيف» (٧) أى : موضع العتاب السّيف ، لا أنّ العتاب السيف (٨) على الحقيقه ، كما أنّ التّنديه ليست الرّحله والرّكوب ، وإنّما هو على معنى موضعها وعوضا منها ، وقوله : (٩)

١- صدر البيت : «ترادى على دمن الحياض فإن تعف». وقائله علقمه بن عبده التميمى ، وهو فى ديوانه : ۴۲ ، والكتاب : ٣ / ١٩ ، والمفضليات : ٣٩۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ٣٩ ، والخصائص : ١ / ٣۶٨ ، وترادى : مقلوب تراود ، والدّمن : الماء إذا سقط فيه التراب.

٢- القلم : ۶٨ / ۶.

٣- قال بهذا الحسن والضحاك ، انظر إعراب القرآن للنحاس : ۵ / ٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٠٩ ، وانظر السيرافى : ٢۵٣ - ٢۵۴

۴- هو قول قتاده وأبى عبيده ، انظر مجاز القرآن : ٢ / ۴۶۴ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۵ / ٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٠٩ ، وانظر ما سيأتى ورقه : ٢٢٨ ب من الأصل.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- انظر ما سيأتى ورقه : ٢٢٩ أمن الأصل.

٧- انظر : الكتاب : ٣ / ۵٠

٨- فى ط : «لأن العتاب ليس السيف ..»

٩- نسب الرجز فى الكتاب : ۴ / ٩۶ - ٩٧ إلى رؤبه ، وهو فى ديوانه : ٢۵ من أرجوزه يمدح بها مسلمه بن عبد الملك ، وورد أيضا فى ديوان العجاج : ٢ / ١٨٢ من أرجوزه يمدح بها مسلمه بن عبد الملك أيضا.

إنّ الموقّى مثل ما وقّيت

.....

أى أنّ التّوقيه على الحقيقه مثل توقيتى ، ولا يستقيم أن يكون الموقّى اسم مفعول ، لأنّه قد أخبر عنه بالمصدر ، فدلّ على أنّه بمعناه ، إذ لا يقال : إنّ المضروب مثل ضربى ، وإنّما يقال : إنّ الضّرب مثل ضربى ، فوجب حمله على المصدر ، ومنه قوله (۱)

أقاتل حتّى لا أرى لى مقاتلا

.....

أى : حتّى لا أرى لى قتالا ، وهو أولى من أن يكون «مقاتلا» للمفعول لأمرين

أحدهما : أنّ المستعمل (۲) قاتلت حتّى ما بقى قتال ، وهذا بمعناه.

والآخر : أنّه إذا حمل على المفعول ضعف المعنى ، لأنّه إذا ترك المقاتل (۳) لم ير له مقاتلا ، ولم يورد إلّا فى معنى المبالغه للشّدّه والشجاعه ، وهذا التقدير يدفعه ، وتقديره بالمصدر يقوّيه.

والفصلان اللّذان بعده ظاهران (۴)

[مصدر المره]

وقوله : «وبناء المرّه من المجرّد على فعله».

يعنى إذا قصد إلى واحده من مرّات الفعل باعتبار حقيقه الفعل لا باعتبار خصوصيّه نوع من (۵) الفعل ، وإن كان الفعل ثلاثيّا مجرّدا بنيت فعله له وقلت : ضربت ضربه ، وقتلت قتله ، وقد جاء للمرّه الواحده على لفظ (۶) المصدر المستعمل كقولهم : أتيته إتيانه ، وهو قليل (۷) وأمّا ما عدا

۱- روى لهذا الصدر عجزان أحدهما : «وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب» ، وهو لمالك بن أبى كعب ، كما فى الكتاب : ۴ / ۹۶ ، والسيرافى : ۲۵۱ - ۲۵۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۵۵ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۱ / ۷۵ ، والخصائص : ۱ / ۳۶۷ ، ۲ / ۳۰۴ ، والروايه الثانيه لعجز البيت هى : «وأنجو إذا لم ينج إلّا المكيّس» ، والبيت بهذه الروايه لزيد الخيل ، وهو فى ديوانه : ۱۳۲ ، والكتاب : ۴ / ۹۶ ، والسيرافى : ۲۵۱ - ۲۵۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۵۵

۲- فى ط : «يستعمل». تحريف.

۳- فى ط : «المقاتله». تحريف.

۴- أى بعد فصل ورود اسم الفاعل والمفعول بمعنى المصدر ، انظر المفصل : ۲۲۰ - ۲۲۲

۵- سقط من ط : «من».

۶- فى ط : «ألفاظ».

۷- قال سيبويه : «ونحو إتيانه قليل ، والاطّراد على فعله». الكتاب : ۴ / ۴۵

المجرّد فالمرّه منه على لفظ المصدر المستعمل (۱)

«وأمّا ما فی آخره تاء فلا یتجاوز به المستعمل بعینه».

هذا الکلام وقع [من المصنّف](۲) سهوا ، لأنّه مثّله بما زاد علی الثلاثه ، وقد ذکر أنّ ما زاد علی الثلاثه لا یتجاوز المستعمل ، فلا وجه لقوله بعد ذلک : «وأمّا ما فی آخره تاء فلا یتجاوز به المستعمل بعینه» ، / وإنّما کان یصحّ لو ذکره مع الثّلاثیّ ، فإنّ المرّه من الثّلاثیّ المجرّد إذا کان فی المصدر تاء لا یتجاوز به ، فکان الصّواب أن یذکره قبل قوله : «وهو ممّا عداه» (۳) ویمثّله بنحو : طلبه ونشده وکدره وغلبه وسرقه ودرایه (۴)

[مصدر النوع]

قوله : «وتقول فی الضّرب من الفعل : هو حسن الطّعمه».

أمّا فعله بکسر الفاء فموضوعه للدّلاله علی النوع من الفعل ، فإذا قلت : الجلسه فمعناه النوع من الجلوس ، وإذا قلت : الجلسه بالفتح کانت الواحده من الجلوس ، أیّ جلوس کان ، وإذا قلت : الجلوس کان اسم جنس للجلوس مطلقا ، ثمّ الجلسه تطلق علی المرّه أیضا باعتبار النّوع ، وهو علی لفظه ، فلذلک تقول : جلسنا جلسه فتستعمله للنوع ، وإن لم یکن للمرّه من (۵) غیر تغییر لمّا کان فیه التاء.

«وقالوا فیما اعتلّت عینه من أفعل واعتلّت لامه من فعّل» إلی آخره.

لأنّه إذا اعتلّت عینه حذفت فی المصدر لأنّک تقول : أقام ، فقیاس مصدره إفعال ، فأصله إقوام ، فأعلّوا الواو کما أعلّوها فی الفعل ، وإن لم تقم ، فیها علّه الإعلال ، فانقلبت ألفا ، فحذفت لالتقاء السّاکنین هی وألف إفعال ، فبقی «إفال» محذوف (۶) العین (۷) فعوّضوا منه تاء فقالوا : إقامه.

۱- سقط من ط من قوله : «وأما ما عدا» إلی «المستعمل». خطأ.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- جاء فی حاشیه د : «أی ما عدا مصدر المره الثلاثی». ق : ۱۲۱ ب.

۴- مذهب ابن الحاجب أنّ المصدر إذا کان فیه تاء وکان فعله ثلاثیا مجردا فالمره منه علی مصدره المستعمل ، وقد انتقده الرضی وقال : «ولم أعثر فی مصنف علی ما قاله ، بل أطلق المصنّفون أن المره من الثلاثی المجرد علی فعله ... والذی أری أنّک تردّ ذا التاء أیضا من الثلاثی إلی فعله فتقول : نشدت نشده بفتح النون». شرح الشافیه : ۱ / ۱۷۹ ، وانظر الکتاب : ۱ / ۴۵ ، والسیرافی : ۱۳۷ - ۱۴۱ ، ۲۲۷ - ۲۲۹.

۵- فی ط : «فی».

۶- فی ط : «بحذف».

٧- هـذا مذهب الفراء والأخفش وتبعهما الزمخشـرى وابن الحاجب ، ومذهب الخليل وسـيبويه أن الألف الزائده هى المحذوفه ، انظر الكتاب : ٤ / ٨٣ ، ٤ / ٣٥٤ ، ومعـانى القرآن للفراء : ٢ / ٢٥٤ ، والمقتضب : ١ / ١٠٥ ، والسيرافى : ٢١٦ ، والمنصف : ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٥١ ، ١ / ١٦٥

وأمّا ما اعتلّت لامه من فعّل فإنّ قياسه تفعيل ، فكرهوا اجتماع الياءين ، فحذفوا إحداهما ، وظاهر كلامه أنّ المحذوف اللّام لقوله : «معوّضين التاء من العين واللّام السّاقطتين». فكأنّه لمّا اجتمع الياءان حذفت الثانيه استثقالا لها (۱) والوجه أن يقال : إنّ تعزيه تفعله ، لأنّ فعّل قياسه إمّا تفعيل وإمّا تفعله ، وإذا استثقل تفعيل فالوجه أن يحمل تعزيه على أنّه تفعله ، ولا حاجه إلى أن يحمل على التّفعيل ، ثمّ حذفت اللّام ، ثمّ عوّض ، فإنّه تعسّف من غير حاجه.

قوله : «ويجوز ترك التعويض فى أفعل دون فعّل ، قال الله تعالى : (وَإِقامَ الصَّلاهِ)(۲)».

وإنّما يكون ترك التعويض عند وجود الإضافه ، كأنّهم جعلوها عوضا (۳) وأمّا «أريته إراء» فشاذّ غير معمول عليه (۴) ، وأمّا مصدر فعّل فلم يجئ بترك التعويض / لا مضافا ولا غير مضاف ، وسببه أنّه أحد بناء مصدريه القياسىّ ، والتزم دون أخيه استثقالا لأخيه ، فلا وجه لحذف تائه ، بخلاف قولك : إقامه ، فإنّ القياس حذف تائه ، فكان حذفها ردّا إلى أصله [وهو إقوام](۵) بخلاف تفعله ، ثمّ لو سلّم أنّها للتعويض فى تعزيه من اللّام (۶) فالفرق بين تعزيه (۷) وإقامه أنّ الحذف فى إقامه لازم إعلالا كلزوم الحذف فى نحو عصا ، والحذف فى تعزيه ليس على طريق إعلال ، إذ اجتماع الياءين لا يوجب حذفا ، وإنّما اغتفر التعويض ، فلا يلزم من حذف ما جيء به [وهى التاء فى إقامه](۸) بعد وجوب الحذف لغيره للتّعويض (۹) حذف ما كان الحذف لأجل كونه عوضا لتنزّله منزله المحذوف بخلاف إقامه ، فإنه ليس منزّلا منزله المحذوف ، لوجوب الحذف بغيره ، وقد جاء التّفعيل

۱- ذهب ابن الشجرى والرضى إلى أنّ المحذوف الياء الأولى وهى ياء التفعيل والمد ، انظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۹۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۶۵ ، وانظر الأصول : ۳ / ۱۳۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۵۸.

۲- الأنبياء : ۲۱ / ۷۳

۳- حذف التاء من المصدر عند إضافته هو قول الفراء وابن الشجرى والرضى ، ولم يشترط سيبويه الإضافه لحذف التاء ، انظر الكتاب : ۴ / ۸۳ ، ومعانى القرآن للفراء : ۲ / ۲۵۴ ، والسيرافى : ۲۱۵ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸ ، ۲۹۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۶۵

۴- انظر فى ذلك الكتاب : ۴ / ۸۳ والسيرافى : ۲۲۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من ط : «من اللام».

۷- فى الأصل. ط : «بينها» مكان «بين تعزيه». وما أثبت عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى ط : «كالتعويض».

فيه فى الشعر كقوله (١)

فهى تنزّى دلوها تنزيّا

كما تنزّى شهله صبيّا

وقياسه تنزيه كما تقدّم.

قوله : «ويعمل المصدر إعمال الفعل مفردا».

وإنّما أعمل لأنّه فى المعنى مقدّر بأن والفعل ، فلذلك لا يعمل إلّا [إذا كان](٢) فى الموضع الذى يصحّ تقدير أن (٣) فلذلك إذا قلت : «ضرب ضربا زيد عمرا» كان العامل الفعل ، ولذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل ، كقولك : «ضربا زيدا» ، لأنّ المعنى : اضرب ضربا (٤) فالعامل ههنا الفعل لا المصدر.

فإن قيل : قولهم سقيا ورعيا وما أشبهه من المصادر التى لا يجوز إظهار فعلها ما العامل فيما يذكر معها (٥) قيل فيه (٦) وجهان :

أحدهما : أنّ العامل أيضا الفعل المقدّر الناصب لها (٧) ولا فرق بين إظهاره وإضماره ، ووجوب (٨) إضماره [لكثره عارض الاستعمال فصار بمنزله المثل ، والمثل لا يغيّر](٩) فلا أثر له فى منع تقدير العمل.

١- لم أقف على اسمه ، والرجز بلا نسبه فى السيرافى : ٢١٩ ، والخصائص : ٢ / ٣٠٢ ، والمنصف : ٢ / ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٥٨ ، وشواهد الشافيه : ٦٧ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٥٧١ نزا ينزو بمعنى وثب ، وقال ابن يعيش : «والمراد أنها ترفع دلوها كما ترفع المرأه الصبىّ عند ترقيصه» شرح المفصل : ٦ / ٥٩ ، وشهله : عجوز

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى الأصل. ط : «تقديره». وما أثبت عن د.

٤- بعدها فى ط : «زيدا».

٥- فى د : «بعدها».

٦- فى د : «ففيه». وسقط «قيل».

٧- هذا ظاهر كلام المبرد ومذهب السيرافى وكثير من النحويين ، وضعفه ابن مالك ، انظر المقتضب : ٤ / ١٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٢٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٢

٨- فى ط : «ووجب».

٩- سقط من الأصل. ط. وجاء مكانه «لعارض» وما أثبت عن د.

ومنهم (۱) من يقول : العامل المصدر لا- باعتبار كونه مصدرا ، ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه (۲) فعمله إذن ليس كعمل المصادر ، بل لقيامه مقام الفعل المقدّر ، فوزانه فى الوجهين وزان قولك : «زيد فى الدّار أبوه» هل العامل فى «أبوه» الاستقرار المقدّر أو قولك : «فى الدّار» لقيامه مقامه؟ والأكثرون على أنّ «فى الدار» هو العامل ، لا باعتبار نفسه ، ولكن لقيامه مقام مستقرّ ، وكذلك ههنا ، / الأكثرون على أنّه (۳) مثل ذلك ، ومنهم من يقول : العامل الاستقرار المقدّر (۴) ووجوب حذفه لا يمنع عمله ، ألا ترى أنّ الإجماع على أنّه عامل فى قولك : «فى الدار» ، ولم يكن حذفه بمانع من عمله (۵) وكذلك الإجماع على أنّ «سقيا» معمول الفعل المقدّر ، ولم يكن حذفه بمانع من عمله ، فكذلك فيما كان معه.

والمصدر يعمل مفردا أو مضافا ومعرّفا باللّام ، وهو قليل (۶) لأنّ الألف واللّام لا تدخل على ما هو مقدّر به ، وهو (۷) «أن» والفعل ، ولمّا دخلت عليه ضعف تقديره بأن والفعل ، فضعف عمله.

«ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول فى الإفراد والإضافه».

أمّا جواز ترك المفعول فواضح ، لأنّه فضله ، وأمّا جواز ترك ذكر الفاعل فلأنّه لم يلزم مع الفعل إلّا لكونه أحد جزأى الجمله ، فاحتيج إليه لتمام الجمله ، وليس هو فى باب المصدر أحد (۸) جزأى الجمله فلم يلزم.

فإن قيل : فاسم الفاعل لا بدّ له من فاعل ، وليس فاعله أحد جزأى الجمله فى أكثر مواضعه ،

۱- هذا الوجه الثانى.

۲- صرح سيبويه بأن النصب بعد هذه المصادر بها أنفسها لا بالأفعال المضمره وممّن قال بهذا الأخفش والفراء ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۱۵ - ۱۱۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۲۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۹۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۷۱

۳- سقط من د : «أنه».

۴- انظر ما سلف ورقه : ۳۹ ب من الأصل.

۵- سقط من د. ط : «من عمله».

۶- انظر فى هذا الكتاب : ۱ / ۱۹۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴ ، والأصول : ۱ / ۱۳۷ ، والإيضاح العضدى : ۱۶۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۹۷.

۷- سقط من د : «به وهو». خطأ.

۸- فى الأصل ط : «وليس هو ههنا أحد». وما أثبت عن د.

كقولك : «زيد ضارب عمرا» ، فلا بدّ فى «ضارب» من ضمير هو فاعل ، وكذلك «زيد ضارب غلامه عمرا» ، فلم لا يكون المصدر كذلك ، أو يكون اسم الفاعل كالمصدر؟

فالفرق بينهما أنّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا معتمدا على من هو له ، أو على حرف استفهام أو حرف نفى ، فإن اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير إليه ، لكونه صفه له أو خبرا أو حالا ، وإذا اعتمد على حرف استفهام (١) أو نفى (٢) وجب ذكر الفاعل ، لأنّه حينئذ أحد جزأى الجمله ، فكان كالفاعل مع الفعل ، بخلاف المصدر ، فإنّ عمله ليس كاسم الفاعل فى الاعتمادين المذكورين حتّى يلزم فيه الفاعل ، وأيضا فإنّ اسم الفاعل واقع فى المعنى موقع الفعل المبنىّ للفاعل ، كقولك : «زيد ضارب» بمعنى «زيد يضرب» ، فكما أنّه لا بدّ ل «يضرب» من فاعل فكذلك لما حلّ محلّه بخلاف المصدر ، فإنّه ليس واقعا موقع الفعل ، ألا ترى أنّك لو قلت فى موضع «زيد يضرب» «زيد ضرب» لم يستقم كما يستقيم «زيد ضارب» ، لأنّ ضاربا بمعنى «يضرب».

وقوله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)(٣) يجوز أن يكون تمثيلا لحذف الفاعل خاصّه ، لأنّه أورده (٤) بعد قوله : «أو ضرب» تفسيرا لقوله : «ضرب زيد» ، ويجوز أن / يكون أورده على المثالين جميعا ، لجواز التقديرين (٥) والأوّل أظهر لأنّ «هم» ظاهر فى ضمير الرّوم ، وهم المغلوبون ، والضمير فى «غلبهم» لهم ، فهو مضاف إلى المفعول ، والضمير فى «سيغلبون» للضمير الذى هو «وهم» ، لأنّه لم (٦) يتقدّم لغيرهم ذكر ، ويجوز أن يكون الضمير فى «وهم» للرّوم أيضا ، وفى «غلبهم» للمجوس ، فيكون مضافا إلى الفاعل ، و «سيغلبون» عائد على «هم» على كلّ تقدير لأنّه خبره.

وقوله : (٧)

١- فى د : «الاستفهام».

٢- فى د : «النفى».

٣- الروم : ٣٠ / ٣

٤- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢٢٤

٥- فى ط : «التقدير».

٦- فى د : «لا».

٧- هو رؤبه ، والرجز فى ملحقات ديوانه : ١٨٧ ، والكتاب : ١ / ١٩١ ، ونسبه ابن يعيش إلى زياد العنبرى وصحّح العينى هذه النسبه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٦٥ ، والمقاصد : ٣ / ٥٣٠ ، وورد الرجز بلا نسبه فى مغنى اللبيب : ٥٢٨ ، والأشمونى : ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، وحسان : اسم رجل ، ولواه دينه ليّانا : مطله.

قد كنت داينت بها حسّانا

مخافه الإفلاس واللّيّانا

لأنّ الإفلاس مفعول فى المعنى لمخافه ، كأنّك قلت : مخافه الإفلاس ، فعطفت [اللّيّانا](۱) على أصل العمل (۲) فى التقدير ، وليس بقوىّ لأنّه مخفوض لفظا وتقديرا (۳) وإنّما جاز نظرا إلى أنّه كان يصحّ أن يكون منصوبا على المفعوليّه ، ولذلك رفع المظلوم فى قوله (۴)

حتّى تهجّر فى الرّواح وهاجها

طلب المعقّب حقّه المظلوم

قال : «ويعمل ماضيا كان أو مستقبلا».

لأنّ عمله بتقدير أن والفعل ، وهو يجرى فى الماضى والمستقبل.

«ولا يتقدّم معموله عليه».

لأنّه فى معنى الموصول ، فكما لا تتقدّم الصّله على الموصول فكذلك لا تتقدّم على ما هو بمعناه ، والله أعلم.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى ط : «الحمل». تحريف.

۳- فى ط : «أو تقديرا». تحريف.

۴- هو لبيد ، والبيت فى شرح ديوانه : ۱۲۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۲۸ ، ۲ / ۳۲ ، والإنصاف : ۲۳۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۶۶ ، والخزانه ۱ / ۳۳۴ والرّواح : اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها أزعجها ، والمعقب : الذى يطلب حقه مره بعد مره. الخزانه : ۱ / ۳۳۵

اسم الفاعل

قال : «هو ما يجرى على يفعل من فعله» إلى آخره.

قال الشيخ : إن أراد بالجارى الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل إذا كان لما مضى ، فإنّه ليس واقعا موقع يفعل ، وإنّما هو واقع موقع فعل ، وهو اسم فاعل ، فلم يكن الحدّ جامعا.

وإن أراد بالجارى أنّه على مثل حركاته وسكناته ورد عليه أنّ ثمّه أشياء تجرى على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم فاعل ، كاسم المكان والزمان ، فإنّها (۱) تجرى على يفعل بهذا التفسير ، وليست باسم فاعل.

ويجاب عنه بأنّه استغنى عن القيد الذى يخصّصه بقوله : «اسم الفاعل» ، فكأنّه قال : هو الجارى على يفعل اسما لمن نسب إليه ، وفى الجميع تعسّف ، وأولى من هذا أن يقال : هو المشتقّ من فعل لمن نسب إليه على نحو المضارع ، فهذا حدّه (۲).

وقوله : «من فعله» احترز به عن (۳) التفسيرين من قولك :

جالس فى «يقعد» وقاعد فى «يجلس» ، فإنّه اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل منه ، فلذلك قال : «من فعله».

وإذا قصد إلى تبيين كيفيّه / استعماله قيل : لا يخلو من أن يكون من ثلاثىّ أو غيره ، فإن كان من ثلاثىّ فقياسه أن يجىء على وزن فاعل ، كقولك : ضرب فهو ضارب ، وإن كان من غيره فقياسه أن يجىء على وزن المضارع ، إلّا أنّ موضع الياء ميما مضمومه ، سواء كانت الياء مضمومه أو مفتوحه ، وما قبل الآخر مكسور سواء كان مفتوحا أو مكسورا ، فتقول فى «أخرج» : يخرج مخرج ، وفى «انطلق» : ينطلق منطلق ، فتضمّ الميم وإن كانت الياء مفتوحه ، وتقول فى «توعّد» : متوعّد ، فتكسر ما قبل الآخر وإن كان مفتوحا فى المضارع ، وهو «يتوعّد».

قوله : «ويعمل عمل فعله متقدّما ومتأخّرا كالفعل ، وملفوظا به ومقدّرا (۴)» ، ثمّ مثّل بالجميع.

۱- فى ط : «فإنه». وقوله : «فإنها». أى : أسماء الزمان والمكان.

۲- قال ابن الحاجب : «اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث» شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۹۸.

۳- الأصح «من». انظر اللسان (حرز).

۴- عباره الزمخشرى : «ويعمل عمل الفعل فى التقديم والتأخير والإظهار والإضمار». المفصل : ۲۲۶

«قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل» (۱).

كـأنّهم جعلوا مـا فيهـا من زياده المعنى قائما مقام ما فات من زنه (۲) فاعل ، فأعملوها عمله ، ومثّل بـذلك فى التقـديم والتأخير والإظهار والإضـمار كما مثّل به فى فاعل ، وقوله (۳) : «ضـروب رؤوس الرّجال وسوق الإبل» ههنا مثل «ضارب زيـد وعمرا» (۴) فى اسم الفاعل.

قوله : «وما ثنّى من ذلك وجمع مصحّحا أو مكسّرا يعمل عمل المفرد».

يريد منهما جميعا ، أعنى ما كان على وزن فاعل ، وما كان للمبالغه ، سواء كان الجمع مصحّحا أو مكسّرا كما ذكر.

ثمّ مثّل بالجمع المصحّح والمكسّر ، ومثّل بجمع اسم الفاعل والمبالغه ، وهو قوله (۵)

..... مهاوين .....

.....

كأنّه جمع مهوان للمبالغه ، و «غفر» (۶) جمع غفور للمبالغه.

۱- الكتاب : ۱ / ۱۱۰

۲- فى ط : «أنه». تحريف. وانظر الكتاب : ۱ / ۱۱۰

۳- أى : الزمخشرى. وفى المفصل : ۲۲۷ «هذا ضروب ...» و «هذا ضارب ..».

۴- ساق سيبويه هذا المثال والذى قبله فى الكتاب : ۱ / ۱۱۰

۵- البيت بتمـامه : شمّ مهـاوين أبـدان الجزور مخـا ميص العشـيّات لاـ خور ولاـ قزم وقـائله الكميت وهو فى ديوانه : ۲ / ۱۰۴ ، والكتاب : ۱ / ۱۱۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۷۶ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۵۶۹ ، والخزانه : ۳ / ۴۴۸ ، وقوله : شمّ : جمع أشم من الشـمم وهو ارتفاع فى قصـبه الأنف ، وأبـدان : جمع بـدن وهو من الجسـد ما سوى الرأس واليدين والرجلين ، والجزور بفتـح الجيم من الإبل خاصه تقع على الذكر والأنثى وجمعها جزر بضم الميم والزاى ، ومخاميص : جمع مخماص مبالغه خميص ، والخور جمع أخور وهو الضعيف ، والقزم : رذال الناس. الخزانه : ۳ / ۴۴۹ - ۴۵۰

۶- وردت هـذه الكلمه فى البيت التالى : ثمّ زادوا أنّهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقائله طرفه بن العبد ، وهو فى ديوانه : ۶۴ ، والكتاب : ۱ / ۱۱۲ - ۱۱۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۷۵ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۵۴۸ ، وقوله : غفر ذنبهم أى يغفرون ذنوب المذنبين.

«ویشترط فی إعماله (۱) أن یکون بمعنی الحال أو الاستقبال».

ودلیله استقراء لغه العرب فی ذلک ، وحکمته أنّه إذا کان للحال أو الاستقبال کان موافقا للفعل المضارع (۲) فی المعنی واللّفظ ، وإذا کان بمعنی الماضی لم یکن موافقا للمضارع فی المعنی ولا للماضی فی اللّفظ ، فلا یلزم من إعمالهم ما قوی شبهه بالفعل إعمالهم ما لم یقو قوّته.

وقال الکسائیّ : یجوز إعماله وإن کان للماضی ، وتمسّک بأمور (۳) :

أحدها : مثل قوله تعالی : (وَجَعَلَ اللَّیْلَ سَکَناً وَالشَّمْسَ)(۴).

ومنها : مثل قولهم : «زید معطی زید أمس درهما».

ومنها إجماعهم علی قولهم : «الضارب زیدا أمس».

ومنها : قوله تعالی : (وَکَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَیْهِ بِالْوَصِیدِ)(۵).

وأجیب عن ذلک بأنّه لم یوجد فی لغه العرب مثل : «مررت برجل ضارب زیدا أمس» مع کثره التغییر عن معناه ، ولو کان جائزا لوقع.

وأمّا «وجاعل اللّیل سکنا والشّمس» فبعد أن نسلّم أنّ جاعلا للمضیّ فجائز أن یکون «والشّمس» منصوبا بفعل مقدّر دلّ علیه ما قبله ، وإذا جاز ذلک ضعف أن یقال : إنّه منصوب بجاعل ، لأنّ فیه إثبات أصول الأبواب التی ثبت أنّها لیست من لغتهم بالمحتملات ، وکذلک قولهم : «هذا معطی زید أمس درهما» ، جائز أن یکون «درهما» جوابا لقول قائل : ما الذی

۱- فی المفصل : ۲۲۸ : «فی إعمال اسم الفاعل».

۲- فی الأصل ط : «له» مکان «للفعل المضارع». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۳- ذکر ابن یعیش والرضی مذهب الکسائی والأمور التی تمسک بها والردّ علیها ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۷۷ - ۷۸ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۰۰ - ۲۰۱

۴- الأنعام : ۶ / ۹۶ ، والآیه (فالِقُ الْإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّیْلَ سَکَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً). قرأ عاصم وحمزه والکسائی «وجعل» بفتح العین واللام من غیر ألف وبنصب اللّام من اللیل ، وقرأ الباقون بالألف وکسر العین ورفع اللّام وخفض اللیل ، انظر کتاب السبعه : ۲۶۳ ، والکشف : ۱ / ۴۴۱ - ۴۴۲ ، والنشر : ۲ / ۲۶۰ ، والبحر المحیط : ۴ / ۱۸۶

۵- الکهف : ۱۸ / ۱۸

أعطى؟ (١) فقيل : أعطاه درهما (٢) ، فصار «درهما» مثل «والشّمس» فى الاحتمال.

وأمّا «الضّارب زيدا أمس» فهو نصّ فى إعمال الماضى ، إلّا أنّ الفرق بينه وبين صور الخلاف أنّ هذا دخل على اسم موصول قياسه أن يوصل بجمله ، ولا يكون اسم الفاعل مقدّرا جمله إلّا بتقديره فعلا ، فقوى تقدير الفعل فيه توفيرا لما يقتضيه الموصول من الجمله ، فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل فى الموضع الذى قوى تقدير كونه فعلا لملازم له وإن كان ماضيا إعماله فى الموضع الذى انتفى عنه ذلك المقوّى ، فثبت أنّ الوجه ما عليه الجماعه فى ترك إعمال [اسم الفاعل بمعنى](٣) الماضى إذا لم يكن فيه لام التعريف.

وأمّا قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ) وأمثاله فهذه إنّما تكون فى موضع الأحوال ، والأحوال يقصد بها التعبير عن ذكر (٤) الفعل فى حال وقوعه [حكايه عن الحال الماضيه](٥) ، حتّى كأنّه واقع ، ولذلك يقع الفعل المضارع فى موضعها ، فتقول : «جاءنى رجل أمس يضرب عمرا» ، وتقول : «سرت أمس حتّى أدخل البلده» بالرّفع ، ولو لا قصد التعبير (٦) عن الحال [الماضيه](٧) لم يستقم وقوع المضارع ، فنزّل منزله فعل الحال لأنّه المقصود ، فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل وإن كان المدلول ماضيا إذا قصد به الدّلاله على حال وقوعه إعمال اسم الفاعل وهو ماض من كلّ وجه ، فحصل الفرق بينهما قوله : «ويشترط اعتماده».

على ما ذكر إلّا عند الفرّاء (٨) ، فإنّه يجيز إعماله غير معتمد ، فأمّا وجه اعتماده على

١- بعدها فى د : «أمس زيدا». غير لازمه.

٢- هذا تأويل الجرمى وأبى على الفارسى ، ورده ابن يعيش انظر شرح المفصل له : ٦ / ٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ٣ / ٧٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٠٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٤

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى الأصل. ط : «ذلك» ، وما أثبت عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى ط : «التغيير». تصحيف.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- عباره النحويين أنّ الأخفش والكوفيين أجازوا إعمال اسم الفاعل وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٣ / ٢٢٠ ، [تحقيق د. طناحى] وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧٤ ، وما تقدّم ورقه : ٤٢ أمن الأصل.

[أحد][(١)] الثلاثه الأول [(٢)] فلأنّه صفه تقتضى ما يكون له موصوفا ، / فكان قياسه أن لا يقع إلّا مع [أحد][(٣)] الثلاثه ، وإنّما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النّفى لأنّه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ، ولذلك توحّده فى التثنيه والجمع ، وتستقلّ الجمله بفاعله ، ولو لم يكن كالفعل لم يكن [(٤)] كذلك ، لأنّ اسم الفاعل مع فاعله [نحو «زيد قائم»][(٥)] مفرد محتاج إلى جزء آخر ينضمّ إليه [كأبوه][(٦)].

فإن قيل : فمذهب الفرّاء إعماله من غير حرف استفهام أو نفى على الوجه الذى ذكرتموه من قيامه مقام الفعل ، فبما ذا يردّ عليه [(٧)]؟

فنقول : لم يثبت عن العرب «قائم الزّيدون» ، وقد ثبت «أقائم الزّيدون» بالإجماع ، وحكمته هو أنّ حرف الاستفهام وحرف النّفى مقتضيان للفعل ، فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل موقع الفعل فى الموضع الذى قام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء ما يقتضى الفعل ، فحصل الفرق بينهما ، فلا وجه للإلحاق [بالذى دخل عليه همزه الاستفهام][(٨)] مع تحقيق الفرق المناسب ، واحتمال الفرق كاف ما لم تعلم التسويه.

وقوله : «فإن قلت : بارع أدبه» إلى آخره.

وهذه يفرضها الخصم ويثبت عليها مذهبه ، فيقول : أجمعنا على جواز مثل «بارع أدبه» فليجز «قائم أخواك» قياسا عليه.

فجوابه حينئذ معنى [(٩)] ما ذكره ، لأنّه يقال : «بارع أدبه» إنّما جاز عندنا [(١٠)] لأنّ «بارع» خبر

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- أى : اعتماد اسم الفاعل على مبتدأ أو موصوف أو ذى حال.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من ط : «كالفعل لم يكن». خطأ.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- فى د : «يرد مذهب الفراء».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى ط : «منع». تحريف. وسقط من د : «معنى».

١٠- سقط من ط : «عندنا».

مبتـدأ مقدّم ، و «أدبه» مبتدأ ، كأنّك قلت : «أدبه بارع» ، فالوجه الذى جاز به عندنا غير الوجه الذى جاز به عندكم ، والذى يدلّ عليه امتناع «قائم أخواك» (۱) ، وجعلها أصلا فى الرّدّ ، وإن كانت مسأله الخلاف لأحد أمرين :

إمّا لأنّه استسـلف جواز «بارع أدبه» وحمل «قائم أخواك» عليها ، وجعلهما شـيئا واحـدا فقيل له : ليس كشـىء واحد ، وهو معنى تكذيبه (۲).

وإمّـا لأنّه لم يوجـد مثل ذلك فى كلام العرب ، ولا ينبغى أن تحمله على وجه فى مسأله أخرى لك فيها عنه منـدوحه لجواز أن يكون «بـارع» خبر مبتـدأ ، و «أدبه» مبتـدا ، وإذا جـاز ذلـك فلاـ ينبغى أن تثبت أصـل بـاب بالاحتمـال مع مخـالفه ما ذكرناه من الاستقراء والمعنى جميعا ، والله أعلم.

۱- انظر فى هذه المسأله الكتاب : ۲ / ۱۲۷ ، والمقتضب : ۴ / ۱۲۷.

۲- إشاره إلى قول الزمخشرى عن المعترض «كذّبت». المفصل : ۲۲۹

اسم المفعول

قال صاحب الكتاب : «هو الجارى على يفعل من فعله نحو : مضروب ، لأنّ أصله / مفعل».

والكلام فى «الجارى» مثله فيما تقدّم فى اسم الفاعل.

وقوله : «لأنّ أصله (١) مفعل (٢)» وقع فى بعض النّسخ بالياء (٣) ، والصّواب مفعل بالميم ، [إذ هو المسموع عن المصنّف](٤) ، لأنّ «الجارى» إن فسّر بالمعنى الأوّل [الذى هو الحال والاستقبال](٥) فليس هو فى الحقيقه أصله يفعل ، ثمّ لو سلّم أنّه أصله فليس فى تخصيصه بمضروب (٦) فائده ، لأنّ أسماء المفاعيل على هذا المعنى كلّها سواء ، وأيضا فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان ذكره فى اسم الفاعل أولى ، لأنّه الأسبق والأصل ، فكان يقول : نحو ضارب ، لأنّ أصله يفعل.

ولا يستقيم على التفسير الثانى [الذى هو «جاريا على يفعل فى حركاته وسكناته»](٧) للوجوه المذكوره أيضا ، وإنّما يستقيم مفعل لأنّ «مضروب» ليس جاريا على «يفعل» فى لفظه ، فأراد أن يبيّن أنّ أصله مفعل على وزن الفعل ، وهذا يقوّى التفسير الثانى ، لأنّه ليس لذكره على التفسير الأوّل بالياء معنى على ما تقدّم ، وهو بالميم أبعد.

وخصّ مضروبا لأنّ غيره من أسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير ، وأمّا مضروب وبابه فليس جاريا على الفعل ، فقال : «أصله مفعل» إثباتا لجريانه على الفعل ، وإنّما غيّر إلى لفظ مفعول لأنّه لو بقى على مفعل لم يعلم أهو اسم مفعول لأفعل أو لفعل ، فغيّروا مفعول فعل ليتبيّن ، وكان أولى بالتغيير بهذه الزياده لقلّه حروفه فى التقدير ، بخلاف الرّباعىّ ، فإنّه أكثر منه تقديرا ، إذ أصل قولك : مكرم مؤكرم باتّفاق ، ولمّا زادوا فى مضروب واوا (٨) فتحوا الميم تخفيفا ، وكلّ ما ذكر فى اسم الفاعل مذكور فيه ، والله أعلم.

١- سقط من د : «لأنّ أصله».

٢- فى د : «يفعل». تحريف.

٣- فى المفصل : ٢٢٩ وشرحه لابن يعيش : ٦ / ٨٠ «مفعل».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما تقدّم ورقه : ١٦٤ أمن الأصل.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- إشاره إلى قول الزمخشرى : «ويعمل عمل الفعل تقول : زيد مضروب غلامه» المفصل : ٢٢٩

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما تقدّم ورقه : ١٦٤ أمن الأصل.

٨- فى الأصل. ط : «زادوه واوا». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

الصفه المشبّهه

قال صاحب الكتاب : «هى التى ليست من الصّفات الجاريه ، وإنّما هى مشبّهه بها».

قال الشيخ : فإن قلنا : «الجاريه» على التفسير الأوّل (۱) فليست مثل اسم الفاعل لأنّها تدلّ على معنى ثابت ، واسم الفاعل يدّلّ على الحدوث كما فى الفعل ، وإن كان على التفسير الثانى (۲) فهو ظاهر ، لأنّها ليست على وزن الفعل المضارع ، وإنّما عملت عمله لما ذكره (۳).

قوله : «وهى تدلّ على معنى ثابت ، فإن قصد الحدوث قيل : حاسن الآن أو غدا».

يعنى أنّك إذا قلت : «مررت برجل حسن» فمعناه إثبات الحسن له من غير تعرّض للدّلاله / على حدوثه ، بخلاف قولك : حاسن ، فإنّه يدّلّ على الحدوث ، كما فى قولك : ضارب ، وكما يدّلّ «يحسن» و «يضرب» على ذلك ، وهذا على نحو ما ذكره سيبويه فى حائض وحائضه (۴) ، وإن كان على وزن اسم الفاعل ، وإنّما الغرض تشبيهه به فى الثّبوت والحدوث.

«وتضاف إلى فاعلها».

لأنّه لمّا شبّه (۵) باسم الفاعل فى العمل ، واسم الفاعل يضاف إلى معموله المفعول ، ولم يكن لهذه مفعول [تضاف إليه](۶) ، أضيفت إلى فاعلها ، فقيل : «حسن الوجه» ، وستأتى الوجوه فيه.

قال : «وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها (۷) فى ذلك».

أقول : يعنى فى الإضافه إلى الفاعل ، يريد (۸) اسم الفاعل غير المتعدّى واسم المفعول المتعدّى

۱- أى وقوعها موقع يفعل ، انظر ما سلف ورقه : ۱۶۴ أمن الأصل.

۲- أى جريانها على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات ، انظر ما سلف ورقه : ۱۶۴ أمن الأصل.

۳- أى : عملت عمل فعلها لما ذكره الزمخشرى من أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع كسائر الصفات الجاريه ، انظر المفصل : ۲۳۰

۴- انظر الكتاب : ۳ / ۳۸۳ - ۳۸۴ ، وما سلف ورقه : ۱۴۰ أ- ب من الأصل.

۵- أى الصفه المشبهه ، أعاد ضمير المذكر عليها.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى د : «مجرى الصفه المشبهه» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۲۳۰

۸- جاء فى حاشيه الأصل : «قوله : يريد ، أما اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول غير المتعدى فلا يجريان مجرى الصفه المشبهه فى الإضافه إلى الفاعل» سيد حسين بغدادى. ورقه : ۱۶۶ ب

فعله إلى واحد ، وإلّا فلو قلت : «هذا ضارب زيد فى داره» لم يكن زيد إلّا مفعولا ، وكذلك لو قلت : «هذا معطى العبد» لم يكن العبد إلّا مفعولا ، لأنّ إضافته إلى المنصوب هو الوجه ، لأنّه مغاير له (١) ، فإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل ، لأنّه هو هو فى المعنى ، وإنّما أضيف إليه عند عدم المنصوب ، لأنّه مشبّه به ، فأجرى مجراه فى الإضافه إليه (٢) كما أجرى مجراه فى العمل ، وأيضا فإنّه لو أضيف إلى الفاعل وهو متعدّ لم يعلم هل هو مضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول؟ بخلاف الصّفه المشبّهه وغير المتعدّى ، فإنّه لا يلبس ، إذ لا مفعول له.

قوله : «وفى مسأله «حسن وجهه» سبعه أوجه».

قال الشيخ : فى مسأله «حسن وجهه» بالتركيب العقلىّ ثمانيه عشر وجها ، وذلك أنّ معموله لا يخلو إمّا أن يكون معرّفا باللّام أو مضافا إلى مضمر أو غيرهما ، فهذه ثلاثه أقسام ، كلّ واحد منها يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ، فهذه تسعه أقسام ، وتكون الصّفه معه غير معرّف باللّام ومعرّفا باللّام ، فتصير ثمانيه عشر ، وصورها : مررت برجل حسن وجهه ، وحسن وجهه ، وحسن وجهه ، وحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن وجه ، وحسن وجها ، وحسن وجه ، فهذه تسعه ، فإذا عرّف الأوّل (٣) جاء تسعه أخرى على هذا الترتيب.

ثمّ اعلم أنّ حكم المعمول [فى الإعراب](٤) إذا كان معرّفا باللّام حكمه إذا كان مضافا إلى المعرّف باللّام أو مضافا إلى ما أضيف إلى المعرّف باللّام ما تناهى وما بلغ / ، فحكم قولك : «مررت برجل حسن الوجه» حكم قولك : «مررت برجل حسن وجه الغلام ، وحسن وجه أبى الغلام» ، وكذلك لو زدت.

وحكم المضاف إلى المضمر حكم ما أضيف إلى ما أضيف إلى المضمر ما تناهى وما بلغ ، فحكم قولك : «مررت برجل حسن وجهه» (٥) حكم قولك : «مررت برجل حسن وجه غلامه» وحسن وجه أبى غلامه ، وكذلك لو زدت.

١- سقط من د. ط : «له».

٢- سقط من د. ط : «إليه».

٣- أى : الصفه المشبهه.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من ط من قوله : «إلى ما أضيف» إلى «وجهه». خطأ.

وحكم غير المعرّف باللّام وغير المضاف إلى المضمر حكم ما أضيف إلى مثله ، أعنى غير معرّف باللّام ولا مضاف إلى مضمر ما تناهى وما بلغ ، فحكم (۱) قولك : «مررت برجل حسن وجه» حكم قولك : «مررت برجل حسن وجه غلام» و «حسن وجه أبى غلام» ، وكذلك لو زدت.

وكلّ موضع رفعت بالصّفه كان فاعلا لها ، وكلّ موضع نصبت بها فإن كان نكره فهو تمييز أو مشبّه بالمفعول ، وإن كان معرفه فهو مشبّه بالمفعول (۲) ، وكلّ موضع خفضت بها كان مخفوضا بالإضافه ، وعند ذلك يجب حذف التنوين (۳) من الصفه إن كان ممّا ينوّن ، أو خفضه إن كان غير منصرف وهو فى موضع خفض.

واعلم أنّ كلّ موضع رفعت بالصّفه فلا ضمير فيها ، إذ لا يكون لها فاعلان ، فيجب حينئذ إفرادها وتذكيرها إن كان ما بعدها مذكّرا وتأنيثها إن كان ما بعدها مؤنّثا كالفعل ، فتقول : «مررت برجل حسن وجهه» ، و «مررت برجلين حسن وجههما (۴)» ، و «برجال حسن وجوههم» ، و «حسنين وجوههما» ضعيف ، و «حسنين وجوههم» ضعيف ضعف «أكلونى البراغيث» (۵).

وأمّا «مررت برجال حسان وجوههم» فهذا ليس بضعيف ، لأنهم إنّما كرهوا الإتيان بالعلامه التى تدلّ على ما تدلّ عليه علامه الفعل ، وأمّا جمع التكسير فليس من ذلك.

وكلّ موضع نصب المعمول أو خفض ففى الصفه ضمير يعود على ما تقدّم ممّا اعتمدت عليه ، إن كان مذكّرا فمذكّر ، وكذلك فى التأنيث والتثنيه والجمع ، فتقول : «مررت برجل حسن الوجه» ، و «برجلين حسنين الوجه» و «برجال حسنين الوجه» و «بامرأه حسنه الوجه» ، وكذلك ما أشبهه ، لأنهم لمّا نصبوا ما بعده شبّهوه (۶) بالمفعول ، وجعلوا حسنا كأنّه فى الحقيقه لما قبله ، ثمّ أتى بالمعمول للأمر الذى كان به الأوّل حسنا ، فالحسن على هذا التقدير لجمله ما تقدّم ، وذكر المعمول تبيينا للأمر الذى به حسن ، لأنّ الشّىء قد / يحسن (۷) جملته بحسن أمر ينضمّ إليه ، بخلاف

۱- سقط من ط : «حكم».

۲- سقط من ط : «وإن كان معرفه فهو مشبه بالمفعول». خطأ.

۳- فى ط : «النون». تحريف.

۴- فى د : «وجوههما».

۵- هو قول لأبى عمرو الهذلى كما فى مجاز القرآن : ۱ / ۱۰۱ ، وذكره سيبويه وابن السراج بلا نسبه ، انظر الكتاب : ۱ / ۷۸ ، ۳ / ۲۰۹ ، والأصول : ۱ / ۷۱ ، وكتاب الشعر : ۴۷۳.

۶- فى ط : «وشبهوه». تحريف.

۷- فى ط : «قد يكون يحسن».

الرّفع ، فإنّ الحسن ليس منسوبا إلّا لما بعده ، ولذلك امتنع الإضمار مع الرّفع ، ووجب مع النّصب ، وإذا خفضت المعمول فالصفه فى الحكم كحكم المنصوب ، لأنّ الإضمار فيه لما قبله ، فتقول : «مررت برجل حسن الوجه» ، و «برجلين حسنى الوجه» ، و «برجال حسنى الوجه» ، وحكمه فى التفسير ما ذكر فى المنصوب.

ثمّ فى هذه المسائل الثمانى عشره مسألتان ممتنعتان ، وهما «مررت بالرّجل الحسن وجهه» ، وهى المسأله الثانيه عشره ، و «مررت بالرّجل الحسن وجه» ، وهى المسأله الثامنه عشره ، وامتناع الأولى منهما لأنّها لم تفد خفّه بالإضافه ، وامتناع الثانيه منهما لأنّها خلاف قياس وضع اللّغه فى إضافه المعرفه إلى النكره.

وفيها مسأله وقع فيها خلاف ، وهى «مررت برجل حسن وجهه» وهى الثالثه ، فمن منعها نظر إلى أنّ حسنا للوجه ، فكأنّه أضيف إلى نفسه (۱).

قال الشيخ : وهذا التعليل لابن بابشاذ (۲) ، وليس بصحيح ، لأنّه إنّما يلزم إضافه الشّىء إلى نفسه إن كان (۳) مدلولهما واحدا ، كالحبس والمنع وأمّا إذا كانا متغايرين لفظا ومعنى فلا ، والحسن ههنا ليس هو الوجه ، وإنّما هو معنى قائم بالوجه ، فلا يلزم ما ذكره ، أو لأنّ الوجه مضاف إلى ضميره ، فكأنّه مضاف إلى نفسه ، وكلاهما تعليل فاسد ، ولذلك كان الوجه صحّتها (۴) ، وإنّما منعها صاحب الجمل [أبو القاسم الزّجّاجىّ تلميذ أبى إسحاق الزّجّاج](۵) ، وظنّ أنّ النّاس يمنعونها ، فقال : «وخالف سيبويه فيها جميع الناس» (۶) ، وليس الأمر على ما ذكر.

۱- أجاز الكوفيون هذه المسأله فى النظم والنثر وصحّح ابن مالك مذهبهم ومنعها المبرد مطلقا ، وأجازها سيبويه والبصريون فى ضروره الشعر على قبح ، انظر حكم هذه المسأله وسائر المسائل فى الكتاب : ۱ / ۱۹۹ ، والمقتضب : ۴ / ۱۵۹ - ۱۶۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۴ - ۸۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۹۵ - ۹۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۷ ، والأشمونى : ۳ / ۱۲

۲- أثار الفارسى هذا الاعتراض فى هذه المسأله وأجاب عنه فى البغداديات : ۱۸ - ۱۹ ، وانظر تعليل ابن بابشاذ والردّ عليه فى شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۷ - ۲۰۸

۳- فى ط : «إن لو كان». مقحمه.

۴- أى المسأله التى وقع فيها الخلاف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- قال الزجاجى : «والوجه الحادى عشر أجازه سيبويه وحده وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه بإضافه حسن إلى الوجه ، وإضافه الوجه إلى الضمير العائد على الرجل وخالفه جميع الناس فى ذلك من البصريين والكوفيين». الجمل : ۹۸ ، وحكى سيبويه هذا الوجه وقال : «وذلك ردىء» الكتاب : ۱ / ۱۹۹.

أمّا التعليل الأوّل فباطل لجواز «حسن وجه» (۱) بالاتّفاق ، وأمّا الثانى فلجواز «ضارب غلامه» باتّفاق.

ثمّ هذه المسائل السّتّ عشره فيها القوىّ والضعيف والمتوسّط ، فكلّ مسأله كان الضمير فى الصفه أو فى معمولها فهى قويّه ، وكلّ مسأله كان الضمير فيهما جميعا فهى متوسّطه ، وكلّ مسأله (۲) ليس فيها ضمير فهى ضعيفه ، فعلى ذلك تكون المسأله الأولى والخامسه والسّادسه والثامنه والتاسعه والعاشره والرابعه عشره والخامسه عشره والسّابعه عشره قويّه ، لأنّه ليس فيهما إلّا ضمير واحد وتكون المسأله الثانيه (۳) والثالثه على قول المجيز / والحاديه عشره متوسّطه ، لأنّ فى كلّ واحده منهما ضميرا ، وتكون المسأله الرابعه والسّابعه والثالثه عشره والسّادسه عشره ضعيفه لأنّه لا ضمير فيها ، وقد تقدّم أنّ المسأله الثانيه عشره والثامنه عشره غير جائزتين ، فقد تكمّلت الثمانيه عشره.

ولم يذكر صاحب الكتاب (۴) منها الضعيف ، وإنّما ذكر القوىّ والمتوسّط ، فلذلك جعلها سبعه ، وإن كانت عنده اثنتى عشره ، إلّا أنّه استغنى بالتنكير عن التعريف لأنّه هو هو. فاستغنى بحسن وجهه عن الحسن وجهه ، واستغنى بحسن وجها عن الحسن وجها ، وكذلك ما عداها ، إلّا أنّه تسقط من التعريف مسألتان ، وهما (۵) غير الجائزتين ، إحداهما تعريف «حسن وجه» ، والأخرى تعريف «حسن وجهه» ، وإذا تكرّرت سبعه دون اثنتين منها علم أنّها اثنتا عشره ، فلذلك قال : «وفى مسأله حسن وجهه سبعه أوجه» حاصله راجع إلى اثنتى عشره ، وهى الحسنه والمتوسّطه ، وأمّا الضعيف فلم يذكره ، وهى الأربعه المتقدّمه ، ويضبطها كلّ موضع ارتفع المعمول وهو عرىّ عن الضمير ، ويضبط الحسن كلّ موضع ارتفع المعمول وفيه ضمير ، أو انتصب أو انخفض عريّا عن الضمائر ، ويضبط المتوسّط كلّ موضع انتصب أو انخفض وفيه ضمير ، وذلك بعد إسقاط المسألتين غير الجائزتين.

والصفه إنّما تعمل فيما كان من سببها ، لا فى الأجنبىّ ، فلذلك احتيج فى مسأله «مررت برجل حسن الوجه» وأمثالها إلى تقدير الضّمير ، وإن كانت ضعيفه ، فمنهم من يقول : الألف

۱- انظر المقتضب : ۴ / ۱۵۹

۲- فى الأصل د : «موضع». وما أثبت عن ط.

۳- سقط من د : «الثانيه». خطأ.

۴- أى الزمخشرى.

۵- سقط من ط : «وهما».

والّلام سدّت مسدّ الضمير ، وهو مذهب الكوفيّين (۱) ، ومنهم من يقول : الضمير محذوف تقديره : حسن الوجه منه ، وهو مذهب البصريّين (۲) ، هذا (۳) إذا قلنا : إنّ الوجه مرفوع بحسن رفع الفاعل ، فأمّا إذا قيل : إنّ فى حسن ضميرا يعود على رجل ، وإنّ الوجه بدل فعند ذلك تقوى المسأله ولا تضعف ، وعلى مثل ذلك حمل قوله تعالى : (مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ)(۴) ، ويكون الاحتياج إلى الضمير باعتبار بدليّه الاشتمال ، وذلك جائز حذفه إذا علم ، وليس حذفه فى الجواز كحذف الضمير العائد على صاحب الصّفه.

وأمّا مسأله «حسن الوجه» أو «حسن الوجه» ممّا انتصب فيه / المعمول أو انخفض فليس الحاجه فيه إلى الضمير كالحاجه فى «حسن الوجه» لما بيّنا أنّ الضّمير عند النّصب ولخفض فى الصّفه وأنّ النّصب بعده على التشبيه بالمفعوليّه ، والخفض فرعه ، فكما يحسن «ضارب زيدا» يحسن «حسن وجها» ، وكذلك الخفض ، وقوله (۵) :

أقامت على ربعيهما جارتا صفا

كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

استشهد به سيبويه على جواز إضافه الصفه المشبّهه إلى معمولها مضافا إلى مضمر موصوفه ، وهى مسأله «مررت برجل حسن وجهه» لأنّ «جونتا صفه ل «جارتا» مضاف إلى مصطلاهما ،

۱- انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۴۰۸ ، والبغداديات : ۲۱ - ۲۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۰۱ - ۱۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۹.

۲- انظر البغداديات : ۲۱ - ۲۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۰ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۴۶

۳- فى ط : «وهنا». تحريف.

۴- ص : ۳۸ / ۵۰ ، والآيه (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ) ، (۵۰) ذهب أبو على الفارسى إلى أنّ «الأبواب» بدل من المضمر فى «مفتحه» ، انظر البغداديات : ۲۲ ، والإيضاح العضدى : ۱۵۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۹ - ۲۱۰

۵- هو الشماخ ، والبيت فى ديوانه : ۳۰۸ ، والكتاب : ۱ / ۱۹۹ ، وأمالى المرتضى : ۲ / ۳۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۶ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۵۸۷ ، والخزانه : ۲ / ۱۹۸ ، وورد بلا نسبه فى البغداديات : ۱۸. الرّبع : الدار ، وضمير المثنّى للدّمنتين والصّفا بفتح الصاد : الصخر الأملس واحده صفاه والمقصود به هنا الجبل لأنّ الأثفيّتين توضعان قريبا من الجبل لتكون حجاره الجبل ثالثه لهما ، وكميتا الأعالى : صفه جارتا صفا ، والكمته : الحمره الشديده المائله إلى السواد ، وأراد بالأعالى أعالى الجارتين ، وقوله : جونتا مصطلاهما نعت ثان لقوله : جارتا صفا ، والجونه : السوداء ، وهى صفه مشبهه ، الخزانه : ۲ / ۱۹۸ - ۱۹۹

بدليل حذف نونه ، و «هما» فى قولك : «مصطلاهما» ضمير «جارتا» وهو موصوف «جونتا» ، وهى عين مسأله الخلاف ، فقال المخالفون : ليس الضمير فى «مصطلاهما» راجعا إلى «جارتا» فتكون مسأله الخلاف ، بل نجعله عائدا إلى «الأعالى» (۱) وهو غير الموصوف ب «جونتا» ، فيكون مثل قولك : «زيد حسن الغلام جميل ثوبه» على أن يكون الضمير فى «ثوبه» للغلام ، فيكون التقدير : جميل ثوب الغلام ، ويخرج بذلك عن أن يكون دليلا على مسأله الخلاف.

فأجيب عن ذلك بأنّ «الأعالى» جمع ، والضمير فى «مصطلاهما» مثّنى ، فلا يستقيم أن يكون الضمير مثّنى لجمع ، وأيضا فإنّ المعنى على أنّه تغيّر أعلى الحجرين لبعده عن موقد النار ، واسودّ موضع الاصطلاء وعلى ما ذكرتموه يكون اسودّ ولم يسودّ ، وهو غير مستقيم ، وغايه ما يقولونه على الوجه الأوّل أنّه وإن كان بلفظ الجمع فهو فى معنى المثّنى ، وعاد الضمير عليه من حيث المعنى (۲) وليس بشىء لأنّه جمع مستقيم أمكن (۳) حمله على ظاهره (۴) فلا حاجه إلى حمله على غيره.

وأمّا إفراد مصطلى فهو لازم على كلّ قول ، ووجهه أن يكون مصطلى إمّا مصدرا على تقدير حذف مضاف ، أى : موضعى اصطلائهما ، وإمّا أن يكون مفردا واقعا موقع التثنيه ، كما قال (۵)

كلوا فى بعض بطنكم تعفّوا

.....

لمّا كان معلوما أوقع الواحد موقع الجمع ، فوقوعه موقع التثنيه أجوز ، والله أعلم.

۱- من المخالفين المبرد والفارسى ، انظر البغداديات : ۲۰ - ۲۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۹۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۸ ، وضعف ابن جنى هذا القول فى الخصائص : ۲ / ۴۲۰

۲- كذا أجاب الفارسى عن هذه الشبهه. انظر البغداديات : ۲۱

۳- سقط من د : «أمكن» ، وفى ط : «يمكن».

۴- بعدها فى د : «باعتبار الأطراف ، كما قيل : من لانت أسافله صلبت أعاليه».

۵- تقدّم البيت ورقه : ۱۵۶ أمن الأصل.

أفعل التفضيل

قال : صاحب الكتاب : «قياسه أن يصاغ من ثلاثىّ غير مزيد فيه ممّا ليس بلون ولا عيب» إلى آخره.

قال الشيخ : إنّما لم يصغ من المزيد فيه على الثلاثه لأنّه إن بقى على حروفه لم يمكن ، وإن حذف اختلّ ، فكره / لذلك ، وأمّا اللّون والعيب فقد اختلف فى تعليله ، فقال قوم : لأنّه فى الأصل أفعاله زائده على ثلاثه ، فإذا أورد عليهم أدم (۱) وشهب (۲) وسمر وسود وعور أجابوا بأنّ أصله افعلّ وافعالّ ، ولذلك صحّت واو سود وعور لأنّها فى موضع يجب فيه تصحيحها فى التقدير (۳).

ومنهم من قال : إنّما لم يتعجّب من اللّون والعيب لأنّها خلق ثابته فى العاده ، وإنّما يتعجّب ممّا يقبل الزياده والنّقصان ، فجرت لذلك مجرى الأجسام الثابته على حال واحده (۴).

والحقّ أنّه إنّما لم يتعجّب منه لأنّه يبنى منهما أفعل لغير التفضيل ، فكرهوا أن يبنوا منهما أفعل التفضيل فيلتبس (۵) ، ولذلك فرّقوا بينهما فى جمع التصحيح والتكسير ، فجمعوا كلّ واحد بجمع لم يجمع عليه الآخر ، وممّا يدلّ على ذلك أنّهم تعجّبوا من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل ، كقولك : «زيد أجهل من عمرو» ، ولم يتعجّبوا ممّا ليس بلون ولا عيب إذا كان له أفعل لغير التفضيل ، كقولك : أقنى (۶) وشبهه من الحلى ، فهذه العلّه هى المستقيمه ، وينبغى أن يضبط بأن يقال : كلّ موضع ليس بلون ولا عيب ممّا لا يبنى منه أفعل لغير التفضيل ، لأنّه قد تبيّن أنّ كونه ليس بلون ولا عيب لا يحصل به الضّبط طردا ولا عكسا لصحّه قولهم : أجهل (۷) وامتناع قولهم ، أقنى ، فإذا قصد إلى التعجّب من هذه الأشياء بنى أفعل ممّا يصحّ بناؤه على حسب المعنى الذى

۱- «أدم : لأم وأصلح». اللسان (أدم).

۲- «الشّهب والشّهبه : لون بياض يصدعه سواد فى خلاله». اللسان (شهب).

۳- ذكر المبرد هذا القول ولم يعزه ، انظر المقتضب : ۴ / ۱۸۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۹۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۳.

۴- صاحب هذا القول هو الخليل ، انظر الكتاب : ۴ / ۹۸ ، والمقتضب : ۴ / ۱۸۲ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۹۱.

۵- بمثل هذا علل ابن مالك فى شرح التسهيل : ۳ / ۴۵.

۶- «القنا : ارتفاع فى أعلى الأنف واحد يداب فى وسطه وسبوغ فى طرفه ، يقال : رجل أقنى وامرأه قنواء». اللسان (قنا).

۷- فى ط : «أجمل». تحريف. وبعدها فى ط أيضا : «وأحمق».

يقصده المتكلّم ، ثمّ يميّز على ما ذكر ، وصحّه التعجّب منه تبطل تعليل من قال : إنّما لم يتعجّب منها لأنّها ثابته كالأجسام.

فإن قال : لم يتعجّب منها ، وإنّما تعجّب من معنى أفعل المذكور معها ، قيل : قد علم أنّ المقصود فى التعجّب ليس إلّا لها ، وتعليلك إنّما كان من جهه المعنى لا من جهه اللّفظ ، ونحن على علم أنّ معنى قولك : «ما أشدّ حمرته» فى أنّ التعجّب من الحمره بمعنى قولك : «ما أحمره» لو جاز ، كما أنّ قولك : «ما أكثر فضله» و «ما أفضله» بمعنى واحد ، دلّ على أنّ التعجّب إنّما كان ممّا وقع بعد أشدّ وشبهه ، ولذلك يقول النحويّون : فإن أردت التعجّب من شىء من ذلك توصّلت إليه بأشدّ وشبهه ، فهذا تصريح بأنّه يتعجّب منه من حيث المعنى.

قوله (۱) : «والقياس أن يفضّل على الفاعل دون المفعول».

لأنّهم لو فضّلوا على المفعول دون الفاعل لبقى كثير من الأفعال لا / يتعجّب منها ، وغرضهم التعميم ، ولو فضّلوا عليهما جميعا لأدّى إلى اللّبس ، فلم يبق إلّا التعجّب من الفاعل ، ولأنّ الفاعل هو المقصود بالنسبه إليه (۲) فى المعنى ، والمفعول فضله فى الكلام ، فكان ما هو المقصود أولى ، وهذا معنى قول سيبويه : «وهم ببيانه أعنى» (۳) ، يعنى أنّهم يعتنون بالفاعل دون المفعول ، حتى لا يذكرون فعلا إلّا ويذكرون له فاعلا أو ما يقوم مقامه حرصا على بيان الفاعل عندهم ، فلمّا تعجّبوا كان الأولى عندهم أن يجعل التعجّب له لذلك.

قوله : «وتعتوره حالتان متضادّتان» إلى آخره.

أمّا لزوم التنكير عند مصاحبته «من» ففصيح (۴) ، وعلّته أنّهم لو عرّفوا لم يخل من أن يعرّفوا بالألف واللّام أو بالإضافه ، وكلاهما متعذّر [مع «من»](۵) ، أمّا الإضافه فواضحه لأنّهم إنّما يضيفونه إلى ما هو مفضّل عليه ، وإنّما يذكرون «من» ليبيّنوا بعدها المفضّل عليه ، فكان الجمع

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلين من المفصل : ۲۳۲ - ۲۳۳.

۲- سقط من ط : «إليه».

۳- الكتاب : ۱ / ۳۴.

۴- فى ط : «فصحيح».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

بينهما عبثا (۱) لا فائده فيه ، ولو عرّفوه باللّام (۲) لم تكن إلّا لام العهد ، فيجب أن تكون معروفه أفضليّته عند المخاطب والمخاطب ، ولا تكون معروفه أفضليّته إلّا بالنظر إلى المفضّل عليه ، فلو جمعت بينهما وبين «من» (۳) المذكور بعدها المفضّل عليه لجمعت أيضا بين أمرين يغنيك أحدهما عن الآخر ، كالإضافه المذكوره سواء.

وأمّا قوله : «ولزوم التعريف عند مفارقتها» فوهم لأنّه قد يكون مضافا إلى نكره وهو باق على تنكيره ، كقولك : «مررت بأفضل رجل» ، فهذا قد فارق «من» ولم يلزمه تعريف. فذهل (۴) عن الإضافه إلى النكره ، وإنّما يلزمه عند مفارقه «من» (۵) لام التعريف أو الإضافه.

وقوله : «وكذلك مؤنّثه وتثنيتهما وجمعهما» معطوف على قوله : «وتعتوره حالتان متضادّتان» ، وهو غير مستقيم فى الظّاهر ، لأنّه إذا كان [أفعل التفضيل المذكور](۶) مؤنّثا أو مثّنى أو مجموعا لا يصاحبه «من» ، وإنّما أراد بقوله : «وكذلك» أنّه لا بدّ له ممّا يقوم مقام «من» (۷) من تعريف باللّام أو إضافه ، لأنّ حذف «من» واجب فيها بخلاف الأوّل ، فإنّه غير واجب ، بل أنت بالخيار ، فاشتركا فى أنّه إذا حذفت «من» من القبيلين فلا بدّ من الألف واللّام أو الإضافه ، إلّا أنّك فى الأوّل مخيّر فى / حذف «من» والتعويض بالألف واللّام أو الإضافه ، وهنا فى المؤنّث والمثّنى والمجموع لازم حذف «من» وإثبات أحد الأمرين.

وقوله : «بل الواجب تعريف ذلك باللّام أو الإضافه».

جريا على الوهم الأوّل فى قوله : «ولزوم التعريف عند مفارقتها» ، وإنّما الواجب اللّام أو الإضافه ، وقد تكون الإضافه تعرّف وقد لا تعرّف على ما تقدّم.

وقوله : «وما دام مصحوبا ب «من» استوى فيه الذّكر والأنثى والاثنان والجمع» إلى آخره.

۱- فى د : «عيّا» «عىّ بالأمر عيّا : عجز عنه». اللسان (عيا).

۲- فى د : «بالألف واللام».

۳- سقط من ط : «من». خطأ.

۴- أى الزمخشرى.

۵- سقط من ط من قوله : «تعريف فذهل» إلى «من». خطأ.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من ط : «مقام من». خطأ.

لأنّهم أجروه مجرى باب التعجّب لقربه منه فى المعنى ، ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجّب ، فلم يبن إلّا ممّا بنى منه فعل التعجّب ، فلمّا أجروه مجراه لفظا ومعنى أفردوه كما أفردوا الفعل ، واستغنوا عن تثنيته وجمعه ، فإذا عرّف باللّام أنّث وثنّى وجمع ، لأنّ تعريفه باللّام أخرجه عن شبه الفعليّه ، فجرى على طبق من (١) هو له فى التأنيث والتثنيه والجمع.

«وإذا أضيف ساغ فيه الأمران».

يعنى المطابقه والإفراد ، أمّا المطابقه فلأنّ الإضافه تشبه اللّام ، فأجرى بها (٢) مجراه ، وأمّا الإفراد فلأنّ الإضافه فيه ليست إلّا للمفضّل عليه ، فأشبهت «من» مع ما بعدها ، ألا ترى أنّ قولك : «زيد أفضل النّاس» مثل قولك : «زيد أفضل من النّاس» ، فلمّا كانت الإضافه فيه لا تخرجه عن معنى «من» الذى كان بها مفردا بقى مفردا (٣) مع الإضافه ، لأنّها بمثابه «من» مع مجرورها ، وقول ذى الرّمّه (٤) :

وميّه أحسن الثّقلين جيدا

وسالفه وأحسنه قذالا

على الإفراد ، ولو جاء على المطابقه لقال : حسنى الثّقلين وحسناه قذالا ، والضمير فى «أحسنه» عائد على الثّقلين ، وإن كان مثنّى ، لأنّه فى معنى الخلق ، كأنّه قال : وميّه أحسن الخلق.

قوله : «وممّا حذفت منه «من» وهى مراده» (٥) إلى آخره.

قال رحمه الله : قوله : «أوّل» من أفعل الذى لا فعل له كآبل» (٦)

١- فى ط : «ما».

٢- سقط من د : «بها».

٣- سقط من ط : «بقى مفردا». خطأ.

٤- البيت فى شرح ديوانه : ١٥٢١ ، والخصائص : ٢ / ٤١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٩٦ ، والخزانه : ٤ / ١٠٨ ، والسالفه أعلى العنق ، والقذال : جماع مؤخّر الرأس من الإنسان والفرس ، والجمع : أقذله وقذل.

٥- فى ط. والمفصل : ٢٣٤ : «مقدره».

٦- «أبل يأبل أباله فهو آبل : حذق مصلحه الإبل والشاء». اللسان (أبل).

هذا مذهب البصريّين (۱) وقال الكوفيّون : وزنه فوعل (۲) كأنّ أصله ووأل ، فنقلوا (۳) الهمزه إلى موضع الفاء ، ثمّ أدغموا الواو فى الواو ، وهو عندهم من قولهم : وأل إذا نجا ، كأنّ فى الأوّليّه النجاه ، [فنقلوا الهمزه إلى موضع الفاء ، وبالعكس فصار وزنه الآن عوفلا](۴)

وقال قوم (۵) أصله ووّل على وزن فوعل ، وليس بشىء ، إذ يلزم منه تغييرات كثيره ، ولا أصل له فى الاشتقاق.

وهو عند البصريّين أفعل المبنىّ للتفضيل لقولهم : أوّل من كذا ، / ولقولهم فى مؤنّثه : الأولى وفى جمعه : الأول كما ذكر ، وهذا هو الصّحيح ، ولو كان كما زعم الكوفيّون لقيل فى مؤنّثه : أوّله.

قوله : «ولآخر شأن ليس لأخواته». إلى آخره.

قال : لأنّه كثر فى كلامهم حتى صار لأحد الشّيئين ، فاستعملوه حينئذ استعمال الأسماء التى لا تفضيل فيها ، فالتزموا فيه حذف «من» فى حال التنكير ، وهو خلاف أصل وضعه ، فلأجل ذلك خالفوا به ، وهذا هو أيضا الذى جوّز استعمالهم أوّل كذلك [أى بلا مصاحبه من](۶) ألا تراهم يقولون : الأوّل والثانى والثالث ، فالثانى والثالث (۷) لا تفضيل فيه ، والأوّل مفيد ما يفيد ، أحدهما باعتبار العدد ، فجرى مجراهما فى صحّه استعماله بغير «من» فى قولك : هذا أوّل وثان وثالث.

قوله : «ولم يستو فيه ما استوى فى أخواته» إلى آخره.

قال : يعنى (۸) أنّ أفعل التفضيل إذا كان غير معرّف ولا مضاف فحكمه المطابقه (۹) لا غير ،

۱- انظر : الكتاب : ۳ / ۹۵ ، ۳ / ۲۸۸ ، ۴ / ۳۷۴ ، ۴ / ۳۹۹ ، والمقتضب : ۳ / ۳۴۰ ، والحلبيات : ۹ ، وسر الصناعه : ۶۰۰ ، والمنصف : ۲ / ۲۰۲ ، والممتع : ۵۶۴.

۲- انظر المنصف : ۲ / ۲۰۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۴۰ ، وشرح الكافيه له أيضا : ۲ / ۲۱۸ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۳۲ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۵ - ۳۱۶.

۳- فى ط : «فقلبوا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- ظاهر كلام الرضى أنهم بعض الكوفين ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۸.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من ط : «فالثانى والثالث». خطأ.

۸- فى ط : «المعنى».

۹- فى ط : «عدم المطابقه». خطأ.

فقد (۱) خالف أيضا بابه ، ووجه المخالفه أيضا ما ذكر من أنّه استعمل استعمال ما لا تفضيل فيه ، [فجرى مجرى ما لا تفضيل فيه](۲) فوجبت المطابقه كسائر الصّفات ، فلذلك قالوا على ما ذكر (۳)

وأخر غير منصرف ، وهو جمع أخرى ، وفعل جمع فعلى فى جميع باب التفضيل منصرف سوى أخر ، وعلّته أنّه فيه الصفه والعدل ، وبيان العدل أنّ أصله أن لا يستعمل هذا الاستعمال [أى مقترنا ب من](۴) فقد عدل عن صيغه كان يستحقّها إلى صيغه أخرى ، وهذا معنى العدل ، وقد أورد أبو علىّ على ذلك اعتراضا فقال : المعدول عن المعرّف معرفه (۵) ألا ترى أنّ «سحر» المعدول عن السّحر معرفه ، وأمس المعدول عن الأمس معرفه ، وأخر إنّما كان يستحقّ أن يقال : الأخر ، فلو كان معدولا عنه لوجب أن يكون معرفه ، وليس بمعرفه باتّفاق (۶) ولمّا لم يكن معرفه كان غير معدول ، فلتطلب له علّه أخرى.

والجواب من وجهين :

أحدهما (۷) : أنّا نقول : ليس معدولا عمّا ذكرت ، ولكنّه معدول عن قولهم : آخر من كذا ، فاستعمالهم إيّاه مجموعا فى موضع المفرد مع «من» عدول عن الصيغه التى كانت له بمصاحبه «من» ، وعلى ذلك يتحقّق العدل مع التنكير ، ويندفع السّؤال.

الثانى : سلّمنا أنّه معدول عن الصيغه التى فيها الألف واللّام ، ومعنى كونه معدولا أنّه كان يجب أن لا يستعمل / إلّا كذلك ، فلمّا استعمل على غير تلك الجهه كان عدولا ، وما ذكره (۸) من قياس العدل صحيح ، إلّا أنّه قام الدّليل ههنا على التنكير ، وثمّه على التعريف ، فحكمنا فى كلّ موضع بموجب دليله.

۱- أقحم قبلها فى ط : «وقد غيّر».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- أى قول الزمخشرى : «مررت بآخرين وآخرين وأخرى وأخريين». المفصل : ۲۳۴.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وجاء فى هامش د «أى لا يستعمل مقترنا ب من فقد عدل إلى صيغه أخرى ، وهو أن يكون معدولا عن الألف واللام كسحر وأصله السحر». ق : ۱۲۷ ب.

۵- انظر اعتراض أبى على والرد عليه ورقه : ۲۴ ب من الأصل.

۶- بعدها فى ط : «لوصف النكره به».

۷- سقط من د : «من وجهين : أحدهما».

۸- أى الفارسى.

قوله : «وقد استعملت «دنيا» بغير ألف ولام» كما ذكر ، وهو ظاهر «وقول الأعشى (۱)

ولست با لأكثر منهم حصى

وإنّما العزّه للكاثر».

يعنى أنّهم لا يجمعون بين الألف واللّام وبين «من» المذكوره للتفضيل على ما تقدّم ، فلا بدّ من تأويل منهم فى قوله :

ولست بالأكثر منهم حصى

وتأويلها أنّها مثلها فى قولك : «أنت من بنى فلان الشّجاع» ، ومثل هذه يجوز أن يجتمع مع أفعل الذى فيه الألف واللّام ، لأنّك تقول : «أنت الأفضل من قريش» كما تقول : «أنت من قريش الأفضل» ، لا على أنّك فضّلت على قريش ، ويكون المفضّل عليه معلوما من اللّام الذى (۲) للعهد على حسب ما بين المخاطبين ، وقد يكون هو المذكور بعد «من» وقد يكون غيره ، لأنّك قد تقول لمخاطبك : «هذا أفضل من تميم» ، فالمفضّل عليه تميم ، ثمّ تقول له بعد ذلك : «ذاك الأفضل من تميم» ، فلست تعنى ههنا إلّا تلك الأفضليّه ، وبيّنت له أيضا أنّه من تميم ، فهذا المذكور بعد «من» هو المفضّل عليه فى المعنى ، ولكنّك لم تفضّل عليه ب «من» ، وإنّما عرف ذلك بما تقدّم ، وذكرت «من» للتبيين ، وقد تقول لمخاطبك : «هذا أفضل من عمرو» ، ثمّ تقول له : «ذاك الأفضل من تميم» ، فهنا لست تعنى بالأفضليّه إلّا الأفضليّه على عمرو لأنّه المعهود (۳) وذكرت «من قريش» على ما تقدّم للبيان (۴)

فهذا وجه «من» فى هذه المواضع وأشباهها ، ولا يبالى - باتفاق - ذكر المفضّل (۵) عليه بعدها ، وإنّما المفسد (۶) هو أن يكون الإتيان بها لغرض دلاله التفضيل على ما بعدها ، فأمّا وقوع ذلك اتّفاقا والمراد بها التبيين فلا يضرّ.

۱- جاء بعدها فى د : «يخاطب علقمه بن علاثه». والبيت فى ديوان الأعشى : ۱۴۳ ، والخصائص : ۱ / ۱۸۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۰۳ ، والخزانه : ۳ / ۴۸۹ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۲۳۴ ، والحصا : العدد والمراد به عدد الأنصار ، والعزّه : القوه ، والكاثر : بمعنى الكثير ، الخزانه : ۳ / ۴۹۰.

۲- سقط من د : «الذى».

۳- فى ط : «ولأنه للمعهود». تحريف.

۴- انظر توجيه ذكر «من» فى البيت السابق فى الخصائص : ۳ / ۲۴۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۰۴

۵- سقط من ط من قوله : «تقدم للبيان» إلى «المفضل». خطأ.

۶- فى ط : «المفيد». تحريف.

قوله : «ولا يعمل عمل الفعل».

ليس على عمومه ، بل يعمل عمل الفعل فى بعض المواضع ، وهو كلّ موضع كان فيه لمسبّب مفضّل باعتبار من هو له على (١) نفسه / باعتبار غيره ، فعند ذلك يعمل عمل فعله فى ذلك المسبّب ، ومثاله قولهم : «ما رأيت رجلا أبغض إليه الشّرّ منه إلى زيد» وما أشبه ذلك ، فأبغض ههنا فى المعنى لمسبّب لرجل ، وهو الشّرّ ، مفضّل باعتبار الرجل على نفسه وباعتبار (٢) غيره ، وهو زيد ، قال سيبويه فى هذه المسأله ونظائرها كلاما معناه أنّك لو جعلت «أبغض» خبرا عن الشرّ كان محالا (٣) يعنى أنّه يؤدّى إلى الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبىّ [الذى هو المبتدأ](٤) لأنّ «أبغض» (٥) إذا ارتفع بالخبر كان الشّرّ مبتدا ، و «منه» متعلّق بأبغض (٦) وقد فصلت بينه وبينه بالمبتدأ ، [وهو الشّرّ](٧) وهو فصل بالأجنبىّ وذلك غير جائز.

ولك أن تختصر فتقول : «أبغض إليه الشّرّ من زيد» فتحذف الضمير من «منه» وحرف الجرّ الذى هو فيه ، وتدخل «من» على ما دخلت «إلى» (٨) عليه ، ولك أن تقول : «ما رأيت كزيد أبغض إليه الشّرّ» ، ويفيد ذلك المعنى ، ومنه ما أنشده سيبويه (٩)

مررت على وادى السّباع ولا أرى

كوادى السّباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تئيّه

وأخوف إلّا ما وقى الله واقيا

١- فى د : «وعلى».

٢- فى د : «باعتبار». تحريف.

٣- قال سيبويه بعد أن ساق المثال الذى أورده ابن الحاجب : «وممّا يدلّك على أنّه على أوّله ينبغى أن يكون أنّ الابتداء فيه محال أنك لو قلت أبغض إليه منه الشّرّ لم يجز». الكتاب : ٢ / ٣٢.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى ط : «البغض».

٦- فى ط : «بالبغض». وبعدها فى د : «لكنه معمول له».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى الأصل. ط : «فى». وما أثبت عن د.

٩- البيتان لسحيم بن وثيل ، وهما فى الكتاب : ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٤٨ - ٤٩. والخزانه : ٣ / ٥٢١ ، وادى السباع : مكان بين البصره والكوفه ، والتّيأيّى : التّنظّر والتؤده يقال : تأيّى الرجل إذا تأنّى فى الأمر ، اللسان (أيا) ، وأخوف : مأخوذ من الفعل المبنى للمجهول أى : أشدّ مخوّفيّه. الخزانه : ٣ / ٥٢١.

وإذا عبّرت (۱) بالعباره الأولی (۲) قلت : «ولا أری واديا أقلّ به رکب أتوه تئيه منه بوادی السّباع» ، وعلی العباره الثانيه (۳) «ولا أری واديا أقلّ به رکب أتوه تئيه من وادی السّباع» (۴) والثالثه (۵) هی عين ما ذکره فی البيت.

وأفعل ههنا [أی فی البيت هو](۶) أقلّ جری لشیء ، وهو فی المعنی لمسبّب ، وهو الرّکب ، مفضّل باعتبار - وهو قوله : «به» - علی (۷) نفسه باعتبار وادی السّباع ، و «أتوه» صفه لرکب ، و «تئيه» إمّا مصدر علی أصله ، لأنّ الإتيان قد يکون تئيه ، أی : بتوقّف وتحبّس وقد يکون بغيره ، وإمّا مصدر فی موضع الحال ، أی : متوقّفين متلبّثين.

وأمّا غير هذا الذی قيّدناه من المسائل فلا يجوز أن يرفع به الظّاهر بل يرتفعان جميعا علی الابتداء والخبر ، وتکون الجمله صفه الأوّل ، کقولک : «مررت / برجل أفضل منه أبوه» (۸) ، فأبوه وأفضل مبتدأ وخبر ، والجمله صفه لرجل ، ولا يجوز الخفض صفه لرجل (۹) ورفع «أبوه» بأفعل بخلاف ما تقدّم ، وقوله (۱۰)

.....

وأضرب منّا بالسّيوف القوانسا

۱- فی ط : «اعتبرت». تحريف.

۲- أی : «ما رأيت رجلا أبغض إليه الشّرّ منه إلی زيد».

۳- أی : «ما رأيت رجلا أبغض إليه الشّرّ من زيد».

۴- سقط من ط من قوله : «وعلی العباره الثانيه» إلی «السباع» خطأ.

۵- أی : «ما رأيت کزيد أبغض إليه الشّرّ».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فی ط : «باعتبار من هو له علی» تحريف.

۸- حکاه يونس عن بعض العرب ، انظر الکتاب : ۲ / ۳۴ ، والمقتضب : ۳ / ۲۴۸ ، وشرح الکافيه للرضی : ۲ / ۲۱۹.

۹- سقط من د : «لرجل».

۱۰- صدر البيت : «أکرّ وأحمی للحقيقه منهم». وقائله العباس بن مرداس ، وهو فی ديوانه : ۹۳ ، والأصمعيات : ۲۰۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۰۶ ، والخزانه : ۳ / ۵۱۷. قال المرزوقی : «فی المصراع الأول ينصرف إلی أعدائه وهم بنو زبيد والثانی إلی عشيرته وأصحابه ، والمراد لم أر أحسن کرّا وأبلغ حمايه للحقائق منهم ولا أضرب للقوانس بالسيوف منّا» شرح الحماسه : ۴۴۱.

أورده (۱) اعتراضا لمن يتوّهم أنّ القوانس منصوب ب أضرب ، وإنّما هو معمول لما دلّ عليه «أضرب» ، فكأنّه قيل : ماذا يضرب؟ فقيل : القوانسا ، وهى بيضه الحديد (۲) وهو مثل قوله تعالى : (أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)(۳) ف «من يضلّ» موضع نصب بفعل دلّ عليه «أعلم» لا ـ بأعلم ، ولا ـ يجوز أن يكون مخفوضا بأعلم لما يلزم من المحال ، وإنّما لم يعمل فى الظّاهر لأنّه ليس جاريا على الفعل ولا ـ مشبّها به ، إذ لم يجر مجرى اسم الفاعل فى التثنيه (۴) والتذكير والتأنيث على ما تقدّم فى قولك : «زيد أفضل من عمرو» لأنّه الأصل (۵) والله أعلم.

۱- أى الزمخشرى.

۲- قال ابن منظور : «والقونس : أعلى البيضه من الحديد ، وقونس الفرس : ما بين أذنيه». اللسان (قنس).

۳- الأنعام : ۶ / ۱۱۷ ، والآيه : (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (۱۱۷)).

۴- بعدها فى ط : «والجمع».

۵- فى د : «أصل».

[اسما الزمان والمكان]

قال صاحب الكتاب :

«اسما الزّمان والمكان ما بنى منهما من الثلاثّى المجرّد على ضربين»

إلى آخره

قال رضى الله عنه : هو كلّ ما اشتقّ من فعل اسما لما فعل فيه الفعل من زمان أو مكان ، ولا يخلو من أن يبنى من ثلاثىّ أو غيره.

فإن كان ثلاثيا فلا يخلو من أن يكون معتلّ الفاء أو اللّام ، فإن لم يكن معتلّ الفاء واللّام فلا يخلو من أن يكون مضارعه بالكسر أولا ، فإن كان بالكسر فالاسم بالكسر أيضا ، وإن لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعل ، وإن كان معتلّ الفاء فالاسم على مفعل بالكسر لا غير ، وإن كان معتلّ اللّام فالاسم بالفتح لا غير ، فالأوّل مثل : مضرب ، والثانى مثل : مقتل ومذبح ، والثالث مثل : موعد ومورد ، والرّابع مثل : مأتى ومسعى ، وما جاء على غير ذلك فشاذّ ، وقد ذكره (١) ، وكأنّهم كسروا تشبيها له بالمضارع لأنّه جار عليه (٢) ، وفتحوا فيما كان المضارع مفتوحا أو مضموما ، إلّا أنّهم حملوا المضموم على المفتوح لأنّه أخفّ ، وكسروا فى معتلّ الفاء مطلقا لأنّه أخفّ مع الواو ، إذ موعد أخفّ من موعد [لجريه على مضارعه فى أصله دونه](٣) ، وفتحوا مع المعتلّ اللّام لما يؤدّى الكسر فيه إلى الثّقل المؤدّى إلى الإعلال.

وقوله : «وقد تدخل على / بعضها تاء التأنيث».

مع جريها على القياس ومع مخالفته ، فالجارى كالمزلّه والمقبره (٤) ، وغير الجارى كالمظنّه بالكسر (٥) ، إذ قياسه مظنّه بالفتح ، لأنّه من ظنّ يظنّ ، فالكسر فيه شاذّ (٦) ، و «موقعه الطائر» جار على القياس.

١- فى ط : «ذكر». والضمير عائد على الزمخشرى. انظر المفصل : ٢٣٨

٢- انظر شرح الشافيه للجاربردى : ١٠٩ - ١١٠

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- الفتح لغه نجد والضم لغه أهل الحجاز ، ولا يراد بها على اللغتين مكان حدوث الفعل ، والأولى أن يقال فيها مضموم ومفتوحه : إنّها علم لبقعه معينه من الأرض ، انظر : شرح الشافيه للرضى : ١ / ١٨۴ ، والبحر المحيط : ٢ / ٣۴٠.

۵- سقط من ط : «بالكسر إذ قياسه مظنه». خطأ.

۶- انظر شرح الشافيه للرضى : ١ / ١٨۵ ، وشرحها للجاربردى : ١١٢.

«وأمّا ما جاء على مفعله بالضّمّ».

فأسماء غير جاريه على الفعل (۱) ، ولكنّها بمنزله قاروره وشبهها (۲).

وما بنى من غير الثلاثىّ رباعيّا كان أو ثلاثيّا بزياده فكلّه على لفظ اسم المفعول ، فيكون لفظ اسم المفعول والمصدر كما تقدّم والزّمان والمكان مشتركا (۳) فى الجميع ، كالمخرج من أخرج ، والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج ، وكذلك ما أشبهه ، وكأنّهم قصدوا مضارعته للفعل فى الزّنه ، فأجروه على لفظ المفعول لأنّه أخفّ من لفظ الفاعل ، لأنّ الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح ، والفتح أخفّ ، ولأنّ الاسم مفعول فيه فى المعنى ، فكان استعمال المفعول لمطابقته له أقيس ، فمن ثمّه استعملوا صيغه المفعول.

وقوله (۴) فى البيت (۵) :

وما هى إلّا فى إزار وعلقه

مغار ابن همّام على حىّ خثعما

أنشده سيبويه فى ذلك (۶) ، وقد أخذ عليه من وجهين :

أحدهما : فى قوله «على حىّ خثعما» ، واسم الزمان والمكان لا يعمل (۷).

وثانيهما : أنّ الغرض فى ذلك (۸) تشبيه خفّه ما عليها بابن همّام عند إغارته ، فكان المعنى : وما

۱- انظر الكتاب : ۴ / ۹۱ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۸۵.

۲- من قوله : «وقد تدخل على بعضها» إلى «وشبهها» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۱۱۲ بتصرف.

۳- فى ط : «مشتركان». تحريف.

۴- أى : قول الشاعر.

۵- نسب فى الكتاب : ۱ / ۲۳۴ - ۲۳۵ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۳۴۷ ، والاقتضاب : ۱۰۲ ، إلى حميد بن ثور ، انظر الاستدراكات على ديوانه : ۱۷۳ ، وصحّح الغندجانىّ نسبته إلى الطمّاح بن عامر ، انظر فرحه الأديب : ۸۵ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۱۲۱ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۲۰۱ ، والخصائص : ۲ / ۲۰۸ ، «والعلقه : ثوب صغير يتخذ للصبىّ» اللسان (علق) ، والضمير «هى» يعود على الجاريه.

۶- ظاهر كلام سيبويه أنّ «مغارا» فى البيت اسم زمان مشتق ، قال : «وهو ظرف». الكتاب : ۱ / ۲۳۵ ، وغلّطه الأعلم فى هذا ، انظر تحصيل عين الذهب : ۱ / ۱۲۰ ، وجعل ابن جنى مغارا مصدرا ميميّا ناب عن الظرف ، انظر الخصائص : ۲ / ۲۰۸.

۷- انظر لهذا شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۱۱ ، والبحر المحيط : ۱ / ۶۴ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۱۰۹.

٨- سقط من د. ط : «فى ذلك».

هى إلّا متخفّفه كتخفّف (۱) ابن همّام ، وهو وجه فى الرّدّ [على سيبويه ، ولا يكون اسم مكان](۲)

والجواب عن الأوّل أنّ الجارّ متعلّق بما دلّ عليه «مغار» ، كأنّه قال : يغير على حىّ خثعما ، وأمّا عن الثانى فلا يبعد أن يكون أراد : وما هى إلّا متخفّفه فى زمان مثل زمن إغاره ابن همّام ، فوضع مغارا موضع «زمن إغاره» ، وهو معنى اسم الزّمان ، وفى الجميع تعسّف ، [لأنّ الإضمار خلاف الأصل](۳).

وقوله : «ولا يعمل شىء منها».

لأنّها أسماء لأجسام ، فلم تعمل بخلاف المصدر ، فإنّه اسم للمعنى كالفعل ، وبخلاف اسم الفاعل والمفعول ، فإنّهما صفه ، والمعنى فى الصفه هو المقصود ، فجريا مجرى الفعل فى ذلك ، وليس اسم الزّمان والمكان كذلك ، لأنّهما اسمان لذوات غير مذهوب بها مذهب الصفه ، فيجريا مجرى اسم الفاعل ، / ولا مجرّد المعنى (۴) فيجريا مجرى المصدر ، فمن أجل ذلك امتنع العمل فيهما ، وقول الشاعر (۵) :

كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولها

عليه قضيم نمّقته الصّوانع

وتقرير الاعتراض أنّ «مجرّ» ههنا اسم للمكان ، وقد عمل فى «ذيولها» ، وبيان كونه اسما للمكان أنّه أخبر عنه بقضيم ، وهو الرّقّ الأبيض يكتب فيه ، فشبّه موضع مرور الرّياح بالرّقّ المنمّق بالكتابه (۶) ، ولا يستقيم أن يكون للجرّ ، فيؤدّى إلى تشبيهه بالرّقّ ، ولا معنى لذلك.

والجواب أنّ اسم المكان قد استقرّ باستقراء لغتهم ، وتأكّد ذلك بالمعنى (۷) ، فإذا وجد ما يخالفه

۱- فى د. ط : «كتخفيف».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- جاء فى حاشيه د : «أى : ولا يكونان لمجرد المعنى ، يعنى اسمى الزمان والمكان». ق : ۱۲۹ أ.

۵- هو النابغه الذبيانى ، والبيت فى شرح ديوانه : ۴۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۱۱ ، وشواهد الشافيه : ۱۰۶ ، والرامسات : الرياح الشديده ، والقضيم : الجلد الأبيض ، شبّه آثار الديار بنقش على ظهر مبناه ، شواهد الشافيه : ۱۰۶

۶- انتقد الرضى هذا التفسير ونقل عن صاحب العين أن القضيم هو الحصير المنسوج وانظر الصحاح (قضم) والمخصص : ۴ / ۱۰۱ ، وشواهد الشافيه : ۱۰۶ - ۱۰۷.

۷- فى د : «المعنى». تحريف.

وجب تـأويله ، وله ههنـا تأويلان : أحـدهما : أن يكون ثمّه مضاف قبل «مجرّ» ، وتقـديره : كأنّ موضع مجرّ الرّامسات (١) ، وهو خير من تقـدير «أثر» (٢) لئلّا يحصل ما هرب منه من الإخبار (٣) بقضـيم ، إذ الأثر مشبّه بالكتابه لا بالرّقّ ، وغرضنا ههنا المشبّه بالرّقّ (۴) ، لأنّ الرّقّ (۵) هو الذى وقع خبرا عن «كأنّ» ، فوجب أن يكون اسمها هو المشبّه هو به.

والوجه الثـانى : أن يكون «مجرّ» موضـعا على ظـاهره ، والمضـاف محـذوف من الرّامسـات ، كأنّه قال : كأنّ مجرّ جرّ الرّامسات ، ويتأكّد بأمرين : أحدهما : مطابقه المشبّه بالمشبّه (۶) به ، لأنّ فيه ذكر الموضع أوّلا والأثر ثانيا ، كما أنّ المشبّه به ذكر فيه الرّقّ أوّلا والتّنميق ثانيا.

والآخر : أنّ المحذوف مدلول عليه ب «مجرّ» ، لأنّ «مجرّ» موضع (٧) الجرّ ، فلم يقدّر إلّا ما دلّ عليه بخلاف التقدير الأوّل ، فإنّ المـؤدّى إليه امتنـاع اسـتقامته فى الظّـاهر ، وهو بعينه موجود ههنـا مع الوجهين الآـخرين ، ويضـعف من جهه أنّ «ذيولهـا» تكون منصوبه بمصـدر مقدّر ، والنّصب بالمصادر المقدّره لا يكاد يوجد ، ومن أجل ذلك قدّم ذلك التقدير الأوّل ، [وهو «موضع جرّ الرّامسات»](٨).

١- ذكر هذا التأويل ابن برى فى شرح شواهد الإيضاح : ١٧٥ ، والجاربردى فى شرح الشافيه : ١٠٩

٢- أجاز ابن يعيش تقدير أثر وموضع ، انظر شرحه للمفصل : ۶ / ١١١

٣- فى د : «بالإخبار».

۴- من قوله : «اسم للمكان وقد عمل» إلى «بالرق» نقله البغدادى فى شرح شواهد الشافيه : ١٠٧ بتصرف.

۵- سقط من د : «لأن الرق». خطأ.

۶- سقط من ط : «بالمشبّه». خطأ.

٧- فى ط : «مجر معناه موضع».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

اسم الآله

قال صاحب الكتاب : «هو اسم ما يعالج به وينقل ، ويجيء على مفعل ومفعله ومفعال» إلى آخره.

قال الشيخ : اسم الآله هو كلّ اسم اشتقّ من / فعل [اسما لما](١) يستعان به فى ذلك الفعل (٢) ، وصيغته المطّرده مفعل ومفعال كمفتح ومفتاح (٣) ، وما ألحق به الهاء [كمفعله نحو : المكسحه](٤) مسموع [لاقياس](٥) ، مثله فى اسم (٦) الزّمان والمكان (٧).

وأمّا ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجارى قياسا ، وإنّما هى ألفاظ وضعت أسماء للأوعيه من غير اعتبار جريها على الفعل (٨).

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- كذا عرّف الجاربردى اسم الآله فى شرح الشافيه : ١١۴.

٣- ذكر سيبويه وزنى مفعل ومفعله وقال : «وقد يجيء على مفعال» الكتاب : ۴ / ٩۵ ، وقال السيرافى : «ويكون على مفعل أو مفعله وربما على مفعال». السيرافى : ٢۴٨ ، وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ١١۴ - ١١۵.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من ط : «اسم». خطأ.

٧- بعدها فى د : «كالمظنه والمزله».

٨- ما جاء مضموم الميم والعين خمس ألفاظ هى : منخل ومسعط ومدقّ ومدهن ومكحله وزاد الزمخشرى «محرض» ، انظر الكتاب : ۴ / ٢٧٣ ، وإصلاح المنطق : ٢١٨ ، والسيرافى : ٢۴٨ ، والمخصص : ١۴ / ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١١٢.

ومن أصناف الاسم : الثلاثىّ

كلّه عشره أبنيه ، وقسمته العقليّه أثنا عشر ، أهملت العرب منها اثنين واستعملت عشره ، وبيان ذلك أنّ اللّام لا تقسيم باعتبارها ، لأنّ اختلافها لأجل الإعراب ، فبقيت الفاء والعين ، فأمّا الفاء فتكون متحرّكه بالحركات الثلاث ، ولا تكون ساكنه لما يؤدّى إلى الابتداء بالسّاكن [المرفوض](١) ، وأمّا العين فتكون بالحركات الثلاث وبالسّكون ، وإذا ضربت ثلاثه فى أربعه كانت اثنى عشر ، فمفتوح الفاء أربعه : فعل وفعل وفعل وفعل ، وكذلك مكسورها ومضمومها ، إلّا أنّه سقط من مكسورها فعل لأنّه ليس من أبنيتهم استثقالا له ، [وإن أورد «حبك» بكسر الحاء وضمّ الباء يجاب بأنّ العرب تقول : حبك بضمّهما وبكسرهما ، فكأنّه من تداخل اللّغتين (٢)فى ط : «من».(٣)](٤) ، وسقط من مضمومها فعل لأنّه بناء مختصّ بالفعل لما لم يسمّ فاعله.

[فإن أورد دئل (٥) اسم دويبّه قلت : إنّه ماض مجهول نقل إليها من الدّألان (٦) كضرب وقتل ، واللّغه الفصيحه دأل بفتح الدّال والهمزه](٧)

وقد تلحقه الزّياده ، وتعرف الأصلىّ من الزّائد بأن تنظر إلى تصاريف الكلمه ، فما ثبت فى (٧) جميع وجوهها فهو الأصلىّ ، وما يسقط فهو الزّائد ، والزّياده قد تكون من جنس حروف الكلمه ، وقد تكون من غير جنسها ، فما هو من جنسها قد ذكره مفصّلا ، وما هو من غير جنسها (٨) فهو حروف «سألتمونيها» ، فإذا لا تكون زياده من غير «سألتمونيها» إلّا وهى تكرير ، وحروف

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- هذا قول ابن جنى ، وقرأ الحسن وأبو مالك الغفارى قوله تعالى : (وَالسَّماءِ ذاتِ الْحُبُكِ

٣-) الذاريات : ٥١ / ٧ بكسر الحاء وضمّ الباء ، انظر : المحتسب : ٢ / ٨۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٣۴.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أثبت الأخفش هذا البناء ، انظر : المنصف : ١ / ٢٠ ، والاقتضاب : ٢٧٢ ، وشرح الملوكى : ٢٣ ، والمزهر : ٢ / ۴٩.

۶- «الدّألان : عدو متقارب». اللسان (دأل).

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، قال الفيروزآبادى : «دأل ك «منع» دألا ويحرّك» القاموس «دأل» وانظر الصحاح (دأل).

٨- فى د : «غيره» مكان «غير جنسها».

«سألتمونيها» قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير ، إلّا أنّها إذا كانت تكريرا هى أو غيرها لم توزن إلّا بلفظ الأصل المكرّر ، ولذلك تقول فى «علّم» : فعّل ، وفى «ضرّب» : فعّل ، وفى خفيدد لولد النعامه (۱) فعيلل ، وأمّا إذا لم تكن الزّياده تكريرا لم تذكر فى الوزن إلّا بلفظها ، فتقول فى وزن مضرب : مفعل ، وفى زرقم : فعلم (۲) وكذلك جميع ما يأتى من غير تكرير.

والزّياده أيضا قد تكون للإلحاق ولغير الإلحاق ، فأمّا زياده الإلحاق فأن تكون الزّياده جيء بها لغرض تصيير تلك الزّنه الناقصه على مثال زنه أكمل منها ، كإلحاقهم جوهرا بجعفر ، فلا يرد على هذا مثل مضرب فى أنّه ملحق بجعفر ، ولا مثل مضراب فى أنّه ملحق بقرطاس ، لأنّ شرط الإلحاق أن يكون الغرض بها ما ذكر ، وأمّا هذا المعترض به فله غرض آخر واضح / فى غير ذلك المعنى ، فلا وجه لجعله إلحاقا.

وموقع الزّياده من (۳) الثلاثىّ أربعه لأنّها إمّا أن تكون قبل ذكر الفاء ، أوتلى الفاء أوتلى العين أوتلى اللّام ، ولا موضع غير ذلك ، وأمّا فى غير الثلاثىّ فتزيد على حسب عدد الحروف.

قال صاحب الكتاب : «والزّياده الواحده قبل الفاء فى نحو : أجدل وإثمد وإصبع وأصبع وأكلب وأبلم» إلى آخره.

قال الشيخ : كلّ همزه وقعت أوّلا بعدها ثلاثه أحرف أصول فهى زائده ، فحكم فى «أجدل» إلى «أكلب» بالزّياده ، لذلك فإن وقع مع الهمزه ما يحتمل أن يكون زائدا ويحتمل أن يكون (۴) أصلا جاز الوجهان ، كقولك : أولق (۵) ، وإن وقع بعدها ثلاثه لا يصلح أحدها أن يكون أصلا حكم

۱- سقط من ط : «لولد النعامه» ، «الخفيدد : الظليم الخفيف» اللسان «خفد». وانظر السيرافى : ۶۴۴ وسفر السعاده : ۲۵۱

۲- قال سيبويه : «وتلحق رابعه فيكون الحرف على فعلم ، قالوا : زرقم وستهم للأزرق والأسته وهو صفه». الكتاب : ۴ / ۲۷۳ ، وانظر المنصف : ۱ / ۱۵۰ - ۱۵۱

۳- فى ط : «فى».

۴- سقط من ط : «زائدا ويحتمل أن يكون». خطأ.

۵- بعدها فى د : «للأحمق». «الألق : الجنون». اللسان (ألق). وانظر : الكتاب : ۳ / ۱۹۵ ، ۴ / ۳۰۸ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۶ ، ۳ / ۳۴۲ - ۳۴۳ ، والمنصف : ۱ / ۱۱۳ - ۱۱۴ ، وسفر السعاده : ۹۴ - ۹۵ ، والأشباه والنظائر : ۳ / ۲۰۱

بأصالتها ، مثل قولهم : إمّعه (۱) ، لأنّ الميمين لو كانا أصلا لأدّى إلى أن يكون من باب يين (۲) اسم مكان ، وهو نادر ، فحكم بزياده الثانيه ، فوجب أن تكون الهمزه أصلا.

فأمّا «تنضب» - وهو شجر يتّخذ منه القسىّ (۳) - فالتاء فيه زائده ، لأنّها لو كانت أصلا لم يخل من أن تكون النّون بعدها أصلا أو زائده ، وكلاهما يؤدّى إلى ما ليس من أبنيتهم ، فوجب أن تكون التاء زائده.

فإن قيل : فأنتم إذا حكمتم بزياده التاء أدّى إلى أن يكون وزنه تفعلا ، «وتفعل» ليس من أبنيه الأسماء فالجواب أنّ الوزن إذا تردّد بين أن تكون حروفه أصولا ـ وليس من أبنيتهم وبين أن يكون بعضها زائدا وليس من أبنيتهم كان الحكم بزياده البعض أولى ، ووجهه هو أنّ (۴) الأبنيه الأصول قليله محصوره ، والأبنيه التى فيها الزّياده كثيره لا تكاد تنحصر ، فإذا تردّد هذا بين أن يكون من قليل أو من كثير كان جعله من الكثير أولى ، وهذا جار فى كلّ ما يأتى فى (۵) مثل ذلك.

وأمّا تدرأ [للقوّه والعدّه](۶) فالكلام فى التاء وزيادتها مع الهمزه آخرا كالكلام فى تنضب مع النّون [ثانيا](۷) إلّا أنّه إنّما ينهض على مذهب سيبويه ، إذ ليس فى الكلام عنده فعلل (۸) فيحتاج إلى جهه أخرى من الدّليل ، فيرجع إلى الاشتقاق ، وهو مشتقّ من «درأته» إذا دفعته ، لأنّ التّدرأ المدافعه (۹) فالاشتقاق مشعر بزياده التاء.

وأمّا / «تتفل» [لولد الثّعلب](۱۰) فتاؤه زائده ، لأنّ من لغاته تتفل (۱۱) [بوزن طحلب

۱- هو العاجز الذى لا رأى له ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۷۶ ، والمنصف : ۱ / ۱۱۶ ، ۳ / ۱۸ ، والصحاح (أمع) ، وسفر السعاده : ۹۰

۲- هو اسم واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان ، انظر سر الصناعه : ۷۲۹ ، ومعجم البلدان (يين)

۳- تنضب : شجره ذات شوك ، انظر السيرافى : ۵۶۰ ، ۶۲۶ ، ۶۴۸ ، وسفر السعاده : ۱۸۷

۴- سقط من د : «أنّ». خطأ.

۵- سقط من ط : «فى».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر السيرافى : ۱۳۴ ، ۶۴۹ ، واللسان (درأ).

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۴۲ أمن الأصل ، والكتاب : ۴ / ۲۶۹

۹- انظر اللسان (درأ).

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ۶۲۶

۱۱- انظر الكتاب : ۴ / ۲۷۰ - ۲۷۱ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۸ ، والسيرافى : ۶۴۸.

وكرسف][(١)] فثبت أنّ تاءه زائده بمثل ما ثبت فى تنضب ، ثمّ تقول : التاء فى تتفل هى التاء فى تتفل [(٢)] لأنّها هى هى لفظا ومعنى ، وإذا ثبت أن تكون زائده فى إحدى الصّيغتين وجب أن تكون زائده فى الصيغه الأخرى لا تّفاقهما حروفا ومعنى.

وأمّا «تحلئ» [لما قشر من الأديم][(٣)] فتاؤه زائده ، لأنّه من قولهم : حلأت الأديم إذا نقّيته عند السّلخ ، فالاشتقاق دلّ على زياده التاء.

وأمّا يرمع [للحجاره البيض][(٤)] فياؤه زائده ، لأنّع عرف باستقراء كلامهم أنّ كلّ ياء وقعت مع ثلاثه أصول فهى زائده ، والميم فى مقتل وفى بقيّتها كذلك.

وأمّا «هبلع» فالهاء فيه زائده عند الأخفش أخذا من الاشتقاق لأنّ الهبلع الشديد البلع ، فكأنّه من «بلع» ، فالهاء زائده ، وغيره يقول : الهاء أصليّه ، ولا اثر لمثل هذا الاشتقاق الذى ليس على قياس كلامهم [(٥)] إذ لم يعهد زياده الهاء فى أوّل الكلام ، ولا بعد فى أن يكونوا [(٦)] بنوا كلمه للشّديد البلع من الهاء والباء واللّام والعين ، فوافق بعض حروفها حروف «بلع» ، وليس هذا كقولنا : إنّ النون فى «عنسل» زائده [(٧)] أخذا من قولهم : عسل [الذئب][(٨)] إذا أسرع ، لأنّ العنسل السّريع لأنّ

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، «والطّحلب : خضره تعلو الماء المزمن» اللسان (طحلب). و «الكرسف : القطن ، واحدته : كرسفه». اللسان (كرسف).

٢- سقط من ط : «هى التاء فى تتفل». خطأ.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر : السيرافى : ۶۴۹ ، والمنصف : ٣ / ۵٣ وسفر السعاده : ١٧٧ ، واللسان (حلأ).

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والواحده يرمعه ، وانظر : السيرافى : ۶٢٧ ، ۶۴٢ ، ۶۶١ ، والمنصف : ١ / ١٠٢ ، وسفر السعاده : ۵٠٢ ، واللسان (رمع).

۵- مذهب سيبويه وأكثرهم أنّ هبلع فعلل ، انظر : الكتاب : ۴ / ٢٨٩ ، وسر صناعه الإعراب : ۵۶٩ ، وسفر السعاده : ۴٩۶ - ۴٩٧ ، وشرح الملوكى : ٢٠۴ - ٢٠۵ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣۵٨.

۶- فى ط : «يكون».

٧- هذا مذهب سيبويه وغيره ، انظر الكتاب : ۴ / ٢۶٩ ، ۴ / ٣٢٠ والتكمله : ٢٣٩ ، والسيرافى : ۶٢٨ ، ۶۶٠ ، وذهب محمد بن حبيب إلى أن النون أصليه ، ودفعه ابن جنى وابن عصفور ، انظر سر الصناعه : ٣٢۴ ، والممتع : ٢١۵ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٠٨

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الصحاح (عسل).

النّون قـد ثبت زيادتها ثانيا ساكنا كثيرا ، فلم يكن الحكم بزيادتها ههنا أخـذا من هـذا الاشـتقاق ، وإن كان فيه بعد ، مثل الحكم بزياده الهاء فى هبلع ، إذ لم يثبت زيادتها أوّلا.

وقد بقى عليه من الأمثله الثلاثيه التى زيد فيها زياده واحده قبل الفاء تفعل كقولهم : تتفل ، وبقى عليه يفعل كقولهم : يعفر ، فإن أجيب عن يعفر بأنّ الضّـمّه للإتباع ، [والسّاكن غير حصين](١) والأصل يعفر [بفتح الياء](٢) فقد ذكر من أبنيته منخر ، وإن كان الكسر للإتباع ، فكما لم يطّرح بناء (٣) منخر ، وإن كان الكسر للإتباع (٤) فكذلك لا (٥) ينبغى (٦) أن يطّرح يعفر (٧)

قوله : «وما بين الفاء والعين» إلى آخره.

قـال الشـيخ : الألف لا تكون مع ثلاثه أحرف أصول إلّا زائـده ، والهمزه فى شأمل زائـده (٨) لأنّه (٩) من قولهم : شـملت الرّيح [بفتح الميم ، وشـمل الأمر بكسـرها](١٠) والياء فى ضـيغم (١١) زائـده لمـا تقـدّم من أنّ اليـاء إذا وقعت مع ثلاثه أحرف أصول زائده ، والنّون فى قنبر (١٢) زائده لئلّا يؤدّى إلى أن يكون فعللا ، وليس من أبنيتهم عند سـيبويه (١٣) وأمّا الأخفش فيحتاج إلى غير ذلك فيقول : من لغته قبّر (١٤) وتصرّفهم فيه بغير نون مع بقاء معناه / يشعر بزياده ما حذف ، لأنّه معنى الزّائد ،

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من ط : «بناء».

۴- سقط من ط : «وإن كان الكسر للإتباع».

۵- سقط من د : «لا». خطأ.

۶- سقط من ط : «ينبغى».

۷- انظر السيرافى : ۶۴۳

۸- انظر : الكتـاب : ۴ / ۲۴۸ ، ۳۲۶ ، والسيرافى : ۵۵۶ ، ۶۱۸ ، والمنصف : ۱ / ۱۰۵ - ۱۰۶ ، ۱۴۹ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۰۶.

۹- فى د : «لأنّها».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر الصحاح (شمل).

۱۱- من نعوت الأسد ، انظر السيرافى : ۶۴۳ ، وسفر السعاده : ۳۴۰ - ۳۴۱

۱۲- «طائر يشبه الحمّره». اللسان (قبر).

۱۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۴۲ أوورقه : ۱۷۴ أمن الأصل.

۱۴- «القبّر والقنبر : طائر يشبه الحمّره». اللسان (قبر).

وجندب [عند سيبويه](١) النّون فيه زائده لأنّ من لغاته جندب (٢) فثبت أنّ النون زائده فيه ، وإذا ثبت أنّ النّون زائده فى جندب ثبت أنّها زائده فى جندب [بكسر الجيم](٣) وأمّا الأخفش فيحتاج إلى غير ذلك ، ولا نعرف له وجها ، ولعلّه يقول : وزنه فعلل.

وأمّا عنسل للناقه السريعه (٤) فقد تقدّم بيان (٥) زياده النّون فيه ، وأمّا عوسج (٦) [وإن لم يكن مشتقّا حمل على ماله اشتقاق كجوهر وحومل](٧) فواوه زائده ، [من عسج الناقه إذا مدّ عنقها فى المشى](٨) لأنّ الواو مع ثلاثه أحرف أصول لا تكون إلّا زائده ، وقد بقى عليه من الأمثله فى هذا الفصل فنعل كجندب وحيفس للقصير (٩) [قال الشاعر (١٠)

أبدّ إذا يمشى حيفس كأنّه

به من دماميل الجزيره ناخس](١١)

ودلمص بمعنى دلامص أى : برّاق (١٢) ، وآجرّ بمعنى أجرّ أعجمىّ معرّب (١٣)

قوله : «وما بين العين واللّام فى نحو شمأل».

١- سقط من الأصل ط. وأثبته عن د.

٢- انظر اللغات فى جندب فى السيرافى : ۶۴۷ ، وسفر السعاده : ٢١٠ ، والممتع : ٢۶٨ - ٢۶٩

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من ط : «للناقه السريعه».

۵- سقط من د : «بيان» انظر ما سلف ص : ۶۴۴.

۶- «العوسج : شجر من شجر الشوك». اللسان (عسج).

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (عسج).

٩- انظر السيرافى : ۶۴۴

١٠- هو عبد الله بن همام السلولى كما فى معجم البلدان «جزيره أقور» ، وورد البيت بلا نسبه فى جمهره اللغه : ٣ / ٢٣۵ ، وسفر السعاده : ٢۴۴ ، «الأبدّ : الذى يفرج بين رجليه إذا مشى» سفر السعاده : ٢۴۵ ، و «الناخس : جرب يكون عند ذنب البعير». اللسان (نخس).

١١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٢- كذا فى السيرافى : ۶۵٢ ، وانظر المنصف : ١ / ١۵١ ، واللسان (دلص). وفى ط : «برق». تحريف.

١٣- «الآجرّ : الذى يبنى به ، فارسىّ معرّب» الصحاح (أجر) ، وانظر المعرب : ٢١ ، والآجرّ والأجرّ والآجر بمعنى واحد. انظر الصحاح (أجر) وسفر السعاده : ٣٣ - ٣۴ ، واللسان (أجر).

لأنّه من قولهم : شملت الرّيح ، ومن أسمائه شمأل (١) ، فدلّ على أنّ الهمزه (٢) زائده ، وغزال وحمار وغلام لا إشكال فيه ، وبعير وعثير [للغبار](٣) كذلك ، وأمّا عرند [فى قولهم : وتر عرند](٤) فنونه زائده لأمرين (٥) :

أحدهما : أنّهم يقولون : العردّ ، فوجب أن تكون زائده.

والآخر : لو كانت أصليّه لوجب أن يكون وزنه فعلا ، وليس فى كلامهم فعلّ والحروف أصول.

وقعود وجدول للنّهر الصغير ، وخروع (٦) وسدوس [للطّيلسان](٧) وسلّم وقنّب (٨) لا إشكال فيه ، وبقى عليه من (٩) أمثله هذا الفصل دلمص ، وميمه زائده بمعنى دلامص ، وحمّص لحب مشهور ، وتبّع لغه فى تبّع (١٠)

قوله : «وما بعد اللّام فى نحو : علقى (١١) ومعزى وبهمى» (١٢).

بالتنوين لتكون للإلحاق ، وإلّا فحبلى مثلها ، وإذا نوّن لم يكن تكريرا ، كأنّه قصد إلى أمثله

١- انظر ما تقدم ورقه : ١٧۴ ب

٢- سقط من ط من قوله : «لأنه من» إلى «الهمزه». خطأ.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الصحاح (عثر) والسيرافى : ۵٩۴ ، ۶٢۵

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «العردّ والعرند : الشديد من كلّ شىء ، ونونه بدل من الدال». اللسان (عرد).

۵- انظر فى نون عرند الكتاب : ۴ / ٢٧٠ ، والأصول : ٣ / ٢٠۶ ، والخصائص : ٣ / ٩۶ ، والسيرافى : ۶۴٨ ، والممتع : ٨۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣۵٠

۶- بعدها فى د : «لشجرالتين» ، «الخروع : كلّ نبات قصيف ريّان من شجر أو عشب». اللسان (خرع) ، وانظر الصحاح والتاج (خرع) ، وتهذيب اللغه : ١ / ١۶٢

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر السيرافى : ۶۵۴

٨- «القنّب : ضرب من الكتان». اللسان (قنب).

٩- فى د : «فى».

١٠- قال سيبويه : «وقد جاء فعّل وهو قليل ، قالوا : تبّع» الكتاب : ۴ / ٢٧۶ ، والتّبع : واحد التتابعه وهم ملوك اليمن ، انظر سفر السعاده : ١٧٣ - ١٧۴ ، والممتع : ٨٣ ، واللسان (تبع).

١١- «العلقى : شجر تدوم خضرته فى القيظ» اللسان (علق) ، وانظر : الكتاب : ٣ / ٢١١ - ٢١٢ والسيرافى : ۶٣٠ ، وسفر السعاده : ٣٨٢ - ٣٨٣.

١٢- البهمى : نبت ، وانظر الكتاب : ٣ / ٢١١ ، والسيرافى : ۶٣١ ، وسفر السعاده : ١۶٩ - ١٧٠ ، واللسان (بهم)

للإلحاق (١) وإلى أمثله لغير الإلحاق ، وإنّما يجيء هـذا على مذهب الأخفش ، [لمجيء جخدب بفتح الدّال عنده](٢) ، وإلّا فلا إلحاق على مذهب سيبويه لتعذّر فعلل عنده (٣) ، ولذلك وقع بهمى ههنا غير مصروف ، وإن لزم منه التّكرار (٤).

وسلمى (٥) [فى اسـم امرأه](٦) وذكرى [مصدر](٧) ، وحبلى ودقرى [لروضه باليمـامه](٨) ، وشـعبى [لجبل لطيّء](٩) واضح ، ورعشن النّون فيه زائده بدليل الاشتقاق ، لأنّه من الرّعشه ، إذ معناه المرتعش (١٠) وفرسن (١١) النّون فيه زائده ، لأنه اسم لمقدّم خـفّ البعير من فرس إذا دقّ (١٢) فأرشـد الاشـتقاق إلى زيادته ، وبلغن النّون فيه زائده لأنّ معناه البلاغه ، فأرشد الاشـتقاق إليه (١٣) وقردد [للمكان الغليظ](١٤) وشربب [لموضع](١٥) وعندد [بمعنى بدّ](١٦)

١- فى د : «الإلحاق».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- انظر ما تقدّم ورقه : ١٤٢ أوورقه : ١٧٤ أمن الأصل.

۴- بعدها فى د : «فى بهمى وحبلى».

۵- فى د : «وأما سلمى».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر : السيرافى : ۶٣١ ، وسفر السعاده : ٢٧٢ ، ومعجم البلدان (دقرى).

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر إصلاح المنطق : ٢٢١ ، وسفر السعاده : ٣١٩ ، ومعجم البلدان (شعبى).

١٠- انظر الكتاب : ۴ / ٢٧٠ ، والسيرافى : ۵۵٨ ، وسر الصناعه : ۴۴۵ ، وسفر السعاده : ٢٨۵

١١- بعدها فى د : «لخفّ البعير». وانظر الحاشيه التاليه.

١٢- هذا تفسير السيرافى بنصه : ۶٢۴ ، وانظر الكتاب : ۴ / ٢٧٠ ، والمنصف : ١ / ١۶٧ ، ٣ / ٢٧ وسفر السعاده : ۴١۶.

١٣- كذا قال السيرافى : ۶۴٧ ، وانظر سفر السعاده : ١۶٧.

١۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «والقردد : ما ارتفع من الأرض وقيل : وغلظ» اللسان «قرد» ، وانظر الكتاب : ۴ / ۴٢۴ ، والمقتضب : ١ / ٢۴۴ وسفر السعاده : ۴٢۴ ، وقردد : جبل ، انظر معجم البلدان (قردد).

١۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د وشربب واد فى ديار بنى سليم معجم البلدان (شربب) وانظر سفر السعاده : ٣١٨.

١۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر المنصف : ٣ / ٩ ، والصحاح (عند) وسفر السعاده : ٣٨٧

ورمدد (۱) ظاهر فيه (۲) التكرار (۳) للإلحاق (۴)

ومعدّ [علم لمعدّ بن عدنان (۵) منقول من معدّ موضع رجل الفارس](۶) الدّال الثانيه (۷) زائده سواء / جعلته اسما للقبيله (۸) أو اسما لموضع رجل الفارس من الدّابّه إذا ركب ، أمّا إذا كان اسما للقبيله فدليله قولهم : «تمعددوا» إذا تشبّهوا بمعدّ بن عدنان فى خشونه العيش ، والميم لا تزاد فى الفعل ، وإن كان اسما لموضع رجل الفارس فيدلّ على زيادتها ما تقدّم ، لأنّه منقول عنه ، إذ الأسماء الأعلام إذا أمكن فيها النّقل كان أولى ، وإمّا لأنّهم يقولون : معدد إذا عدا ، فيقرب أن يكون معدّ منه ، لأنّه موضع رجل الفارس الذى يبعثها على العدو ، وهذا أولى من أن يجعل من عدّ يعدّ ، إذ ليس بينهما معنى قريب (۹)

وخدبّ (۱۰) وجبنّ (۱۱) وفلزّ [لجوهر الأرض](۱۲) لا إشكال فيه ، وبقى عليه من أمثله هذا

۱- بعدها فى د : «اسم مكان». ولم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه ، وفسرها ابن يعيش فقال : «قالوا : رماد ورمدد أى هالك». شرح المفصل : ۶ / ۱۲۰ ، وكذا فسرها ابن السراج فى الأصول : ۳ / ۲۱۲ ، وفى اللسان (رمد) : «الرّمدد بالكسر : المتناهى فى الاحتراق والدّقّه ورمادان : اسم موضع» وانظر معجم البلدان (رمادان).

۲- فى الأصل. ط. «وهو». وما أثبت عن د.

۳- فى الأصل. ط : «تكرار» وما أثبت عن د.

۴- فى ط : «اللام».

۵- انظر الاشتقاق : ۳۰ - ۳۱

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «والمعدّان : الجنبان من الإنسان وغيره ، وقيل : هما موضع رجلى الراكب من الفرس». اللسان «معد» ، انظر سفر السعاده : ۴۶۷

۷- فى د : «فيه».

۸- بعدها فى د : «أو علما». زياده.

۹- ذكر ابن دريد هذا الوجه ووجها آخر فى اشتقاق معد. انظر الاشتقاق : ۳۰ - ۳۱ ، وانظر : الكتاب : ۴ / ۳۰۸ ، والمقتضب : ۱ / ۲۰۳ ، والمنصف : ۱ / ۱۰۸ ، ۱۲۹ ، وشرح الملوكى : ۱۵۳

۱۰- بعدها فى د : «لغليظ الساق». قال ابن منظور : «والخدبّ : الضخم من النعام وقيل : من كلّ شىء» اللسان (خدب) وانظر السيرافى : ۵۹۳ - ۵۹۴.

۱۱- بعدها فى د : «وهو مشهور». وجبنّ وجبنّه لغه فى الجبن الذى يؤكل. الصحاح (جبن). وانظر هذه اللغات فى إصلاح المنطق : ۱۱۸.

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «الفلزّ : النحاس الأبيض .. وقيل : هو جميع جواهر الأرض». اللسان (فلز). وانظر سفر السعاده : ۴۱۸.

الفصل ضهيأ [للمرأه التى تضاهى الرّجال بشىء](۱) والهمزه زائده (۲) وزرقم (۳) والميم زائده ، اسم للأزرق ، ودلقم : اسم للناقه المسنّه لا ندلاق لسانها (۴) ودرّج لغه فى درّاجه (۵) وشجعم (۶) للشّجاع ، وهو عند سيبويه (۷) فعلم من الشجاعه.

قوله : «والزّيادتان المفترقتان بينهما الفاء فى نحو : أدابر».

الهمزه والألف زائدتان لأنّه اسم لمن قطع رحمه وأدبر عنها (۸) فالهمزه زائده ، وهو منصرف ، وإن جعل اسم موضع جاز أن لا يصرف ، [لأنّ فيه علما ووزن فعل ، مثل : أكابر](۹) وأجادل جمع أجدل (۱۰) وقد ثبت زياده همزته فى المفرد ، فكذلك الجمع ، وألنجج [لعود يتبخّر به](۱۱) همزته ونونه زائدتان ، أمّا الهمزه فإنّهم يقولون : يلنجج (۱۲) فقد (۱۳) دلّ على زيادتها ، لأنّ الياء لا تقع بدلا من الهمزه المفتوحه ، أمّا النّون فلئلّا يؤدّى إلى وزن ليس من أبنيتهم ، وهو أفعلل ، وألندد (۱۴) مثل

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وفسر السيرافى مشابهتها للرجال بأنها لا تحيض ، انظر : الكتاب : ۴ / ۳۲۵ والسيرافى : ۶۱۷ - ۶۱۸ ، وشرح الملوكى : ۱۴۸ ، وسفر السعاده : ۳۳۹.

۲- أجاز الزجاج أن تكون الهمزه أصلا ، انظر معانى القرآن وإعرابه له : ۲ / ۴۴۳ - ۴۴۴ ، والسيرافى : ۶۱۷ ، وسفر السعاده : ۳۳۹ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۲

۳- بعدها فى د : «مبالغه فى الأزرق» وانظر الكتاب : ۴ / ۲۷۳ ، ۴ / ۳۲۵ ، والمقتضب : ۱ / ۵۹ والسيرافى : ۵۶۳ ، ۶۵۲ ، وسر الصناعه : ۴۳۱ ، وشرح الملوكى : ۱۶۳ ، وما تقدم ق : ۱۷۳ ب.

۴- انظر السيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۲۷۴

۵- الدّرّاج والدّرّاجه : ضرب من الطير. الصحاح (درج).

۶- فى ط : «وشجعهم». تحريف.

۷- لعل الصواب أن يقول : «عند غير سيبويه». وكذا سترد العباره ص : ۶۷۴. وذكر سيبويه «شجعم» مع سلهب وخلجم على أنها صفات من بنات الأربعه ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۲۸ ، والسيرافى : ۶۶۲ ، وذكر ابن عصفور شجعم مرتين الأولى على وزن فعلل والثانيه على أن الميم زائده. انظر الممتع : ۶۶ ، ۲۴۱

۸- هذا تفسير الجرمى ، وفسره أبو عبيده بأنه لا يقبل قول أحد ، انظر السيرافى : ۶۱۰ - ۶۱۱ ، واللسان (دبر).

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- هو الصقر. انظر السيرافى : ۶۰۷

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (لجج).

۱۲- انظر اللغات فى ألنجج فى السيرافى : ۶۱۲ ، وسفر السعاده : ۹۰ ، ۵۱۲.

۱۳- سقط من د : «فقد».

۱۴- بعدها فى د : «للشديد الخصومه». وكذا فسره السيرافى : ۶۱۳ ، وانظر سفر السعاده : ۸۹

ألنجج للألدّ الخصومه ، فالاشتقاق يرشد إلى الزياده.

قال : «ومقاتل ومقاتل». إلى آخره.

الفصل ظاهر.

قوله : «وبينهما العين فى نحو : عاقول (١) وساباط (٢) وطومار» (٣)

إلى آخر (٤) الفصل ظاهر ، وبقى من هذا الفصل قنعاس ، وهو الشديد من الإبل (٥) ، لأنّه من القعس (٦) ، وهو الشّدّه ، فالاشتقاق أرشد إلى زياده النّون.

قوله : «وبينهما اللّام فى نحو قصيرى».

[من قصر](٧) ظاهر زياده الباء والألف ، وقرنبى ، وهى دويبّه من الحشرات مصروفه (٨) ألفه ونونه زائدتان (٩) أمّا الألف فواضح ، وأمّا النّون فلأنّها لو كانت أصليّه لأدّى إلى مثال فعلّى ، وليس فى أمثله الأسماء [فعلّى](١٠)

والجلندى : اسم ملك كان بعمان ، وجاء بضمّ اللّام أيضا (١١) ويضبط عليهما ليحصل المثالان ، وفيه زياده النون والألف ، والكلام فى الألف ظاهر ، والنون كالنون فى قرنبى ، ووقع فى

١- بعدها فى د : «لمنعطف الوادى ، وقيل للرجل الذى يعقل النظر» ، وانظر السيرافى : ٦١٨ والصحاح (عقل).

٢- انظر ما تقدم ورقه : ١٣٨ أمن الأصل.

٣- انظر ما تقدّم ورقه : ١٣٨ أمن الأصل.

٤- سقط من د : «إلى آخر».

٥- كذا قال السيرافى : ٦٣٥ ، وقال ابن منظور : «والقنعاس : الناقه العظيمه الطويله السّنمه». اللسان (قعس). وانظر : سر الصناعه : ٣٢٤ ، ٤٤٥ ، وسفر السعاده : ٤٣٨

٦- انظر اللسان «قعس».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «والقصيرى والقصرى : ضرب من الأفاعى» اللسان (قصر).

٨- كذا قال السيرافى : ٦٣٥ ، وانظر سفر السعاده : ٤٢٧ ، واللسان (قرنب).

٩- فى د : «زائده».

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- ذكر السخاوى أن اسمه الجلندى بن المستكبر الأزدى ، وحكى فيه ضم اللام وفتحها ، وانظر سفر السعاده : ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١٢٢ ، والممتع : ١٠١ ، واللسان «جلند».

/ المفصّل بالألف واللّام ، وهو اسم علم ، فالأولى أن لا يكون فيه الألف واللّام (١)

وبلنصى [لطائر على غير قياس](٢) نونه وألفه زائدتان (٣) لأنّه مثل قرنبى ولأنّه جمع لبلصوص ، اسم لطائر ، وإنّما كرّروه (٤) وإن كان مثل قرنبى لأنّ ألف بلنصى للتأنيث ، وألف قرنبى للإلحاق بسفرجل ، و «حبارى» نوع من الطّير (٥) وكذلك «خفيدد» [لولد النعامه](٦) وهو السريع و «جرنبه» (٧) نونه وتاؤه زائدتان (٨) أمّا التاء فواضح ، وأمّا النّون فلئلّا يؤدّى إلى مثال ليس فى الأسماء ، مثل قرنبى.

وبقى من هذا الفصل سمّهى للباطل (٩) وصحار وصحارى (١٠) وعلودّ [بتشديد الدّال : الغليظ من الإنسان](١١) وحبونن : اسم واد (١٢)

قوله : «وبينهما الفاء والعين نحو : إعصارّ».

وهى ريح شديده أو شديده فيها نار (١٣) وأسلوب وهو الطريق يقال للمتكبّر : أنفه فى

١- ذكره السخاوى بلا ألف ولام ، وذكره الجوهرى بالوجهين ، انظر سفر السعاده : ٢٠٢ ، والصحاح «جلد».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ٦٧٥ ، ٦٦٤ ، وسفر السعاده ١٦٦ - ١٦٧ ، والصحاح «بلص».

٣- فى د : «زائده».

٤- فى ط : «ذكره». تحريف.

٥- الحبارى يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع سواء ، انظر الصحاح (حبر) والسيرافى : ٦٦٥.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٣ ب من الأصل.

٧- فى د : «حزنبه» وجاء بعدها «كثير الحزب» ، والجرنبه : الكثير ، ونقل السخاوى أنه اسم أرض ، انظر السيرافى : ٦٤٨ ، وسفر السعاده : ٢٠٢ ، ومعجم البلدان (جرنبه).

٨- فى د : «زائده».

٩- كذا فى السيرافى : ٦٤١ ، وسفر السعاده : ٣٠٦ - ٣٠٧ ، واللسان (سمه).

١٠- انظر السيرافى : ٦٥٨

١١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وقال السيرافى : «علودّ : غليظ العنق» ، ٦٥٣ ، وفى اللسان (علد) : «العلودّ من الرجال والإبل : المسنّ الشديد ، وقيل : الغليظ» وانظر سفر السعاده : ٣٨٥

١٢- كذا فى السيرافى : ٦٥٥ ، واللسان «حبن» وورد فى سفر السعاده : ٢١٦ ومعجم البلدان «حبوتن».

١٣- قال ابن منظور : «الإعصار : الريح تثير السحاب وقيل : هى التى فيها نار» اللسان (عصر). وانظر سفر السعاده : ٨٠.

أسلوب (۱) قال (۲).

أنوفهم ملفخر فی أسلوب

.....

وقع فی المفصّل تنوّط (۳) ولیس بمستقیم لثلاثه أمور :

أحدها : أنّه لا یعرف «تنوّط» اسما لشیء.

والآخر : ما یلزم من سقوط مثال تفعّل.

والثالث : ما یلزم من التکرار من غیر فائده.

والصّواب تنوّط (۴) وهو مصروف.

وتبشّر ، وهو طائر (۵) یقال له : الصّفاریّه (۶) وجاء تبشّر (۷) فیضبط علیهما لیحصل المثالان ، والصّواب صرفه ، وتهبّط (۸) ظاهر من الاشتقاق ، وهو الهبوط ، وهو اسم أرض (۹) ووقع فی

۱- ذکره العسکری فی جمهره الأمثال : ۲ / ۹۹ وابن منظور فی اللسان «سلب» ، وانظر السیرافی : ۶۰۹ ، وسفر السعاده : ۶۱

۲- تتمه الرجز «وشعر الأستاه بالجبوب» ، وقائله الأعشی ، وهو فی دیوانه ۲۶۵ ، وورد بلا نسبه فی السیرافی : ۶۰۹ وجمهره الأمثال : ۲ / ۹۹ والجبوب : الأرض. اللسان (جبب).

۳- هو طائر سمی کذلک لأنّه یدلّی خیوطا من شجره ثمّ یفرّخ فیها علی ما حکاه الأصمعی. انظر الصحاح (نوط) وضبط فی البصریات : ۷۶۱ تنوّط ، ونصّ ابن یعیش علی أنه علی لفظ ما لم یسمّ فاعله ، انظر شرحه للمفصل : ۶ / ۱۲۵ ، وحیاه الحیوان : ۱ / ۲۰۷ - ۲۰۸

۴- کذا ضبط فی السیرافی : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۸۲ ، والقاموس (ناط).

۵- کذا فی السیرافی : ۶۵۱ ، وذکر أن بعضهم یفتح الباء ، وضبطه السخاوی بضم التاء وفتح الباء انظر سفر السعاده : ۱۸۳.

۶- سقط من ط : «یقال له الصّفاریه». ونص الدمیری علی أنه بضم الصاد وتشدید الفاء ، انظر حیاه الحیوان : ۲ / ۶۴ ، وسفر السعاده : ۱۷۱

۷- ذکرها السیرافی : ۶۵۱ ، والسخاوی فی سفر السعاده : ۱۷۱ ، وصاحب اللسان (بشر).

۸- بعدها فی د : «بضمات». قال الفیروزآبادی «والتهبط بکسرات مشدّده الباء : طائر أغبر وبالمثناه تحت فی أوله أرض». القاموس (هبط) ، وانظر السیرافی : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۸۲

۹- کذا فی السیرافی : ۶۵۱ ، ولم یذکره یاقوت فی معجم البلدان.

المفصّل مصروفا ، ووقع فی أبنیه السّیرافی بالألف واللّام (۱) وبقی فی الأمثله أسروع لدویبّه تکون (۲) فی الرّمل (۳) وتضمّ همزته فیکون کأسلوب ، ویسروع لغه فیه (۴) ویفتح یاؤه فیکون کیربوع (۵) وتؤثور : حدیده توسم بها الإبل (۶)

قوله : «وبینهما العین واللّام فی خیزلی وخیزری».

ویقال : خوزری وخوزلی ، ضرب من المشی فیه تبختر (۷) والأولی أن یقال : خوزری لأنّها لغه فیه ، و «خیزلی» یغنی عنه ، وإلّا فقد کرّر المثال من غیر فائده ، وأسقط فوعلی.

و «حنطأو» (۸) ونونه وواوه زائدتان (۹) أمّا الواو فظاهر ، وأمّا النون فلئلّا یؤدّی إلی ما لیس من الأبنیه باعتبار الأصول.

بقی علیه «کوألل» للقصیر ، وقال ابن درید :

کوألک (۱۰) فلا یکون منه ، وآجرّ (۱۱) ظاهر (۱۲)

۱- حکی السیرافی وابن منظور عن أبی عبیده أنه قال : التّهبّط علی لفظ المصدر ، انظر السیرافی : ۶۵۱ واللسان (هبط).

۲- سقط من د : «تکون».

۳- سقط من ط : «لدویبه تکون فی الرمل». انظر السیرافی : ۶۴۳ ، وسر الصناعه : ۲۳۸ ، ۲۴۰

۴- هی عند سیبویه والسیرافی إتباع ، انظر الکتاب : ۴ / ۲۶۵ - ۲۶۶ والسیرافی : ۶۴۳

۵- انظر اللغات فی أسروع فی إصلاح المنطق : ۱۶۱ ، وسفر السعاده : ۵۲۳ - ۵۲۴ واللسان (سرع).

۶- کذا جاء فی السیرافی : ۶۵۱ ، وانظر اللسان (أثر).

۷- قال ابن السکیت : «ویقال : هو یمشی الخوزلی والخیزلی والخیزری والخوزری ، وهی مشیه فیها تفکّک» إصلاح المنطق : ۱۴۳ وانظر الصحاح (خزر) ، والمخصص : ۱۴ / ۲۶ ، والممتع : ۱۱۲

۸- «هو العظیم البطن والقصیر وقیل العظیم». اللسان (حنطأ) ، وکذا فی سفر السعاده : ۲۳۷ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۲۵ ، ووقع بهذا التفسیر فی السیرافی : ۶۴۷ ولکن بلفظ حنظأ وبالظاء وکذا فی طبعه الکتاب : ۴ / ۲۶۹ ، وأهمل ابن منظور ماده «حنظأ» ، وانظر شرح الشافیه للجاربردی : ۳۳۹

۹- فی د : «زائده».

۱۰- الذی قاله ابن درید «کوألل» باللام ، قال : «ورجل کوألل : وهو القصیر ، وقد اکوألّ فهو مکوئلّ» ، الجمهره : ۳ / ۲۸۸ ، ونقل السیرافی عن الدریدی أنه قال : کوالک بالکاف ، السیرافی : ۶۵۳ وانظر سفر السعاده : ۴۵۲

۱۱- انظر ما سلف ق : ۱۷۵ أمن الأصل.

۱۲- سقط من د : «ظاهر».

قال : «وبينهما الفاء والعين واللّام ، نحو : أجفلى».

بمعنى جفلى للكثره ، يقال : دعا الجفلى إذا عمّ ولم يخصّ (۱) و «أترجّ» (۲) و «إرزبّ» ، وهو الغليظ (۳) قال : (۴)

إنّ لها لركبا إرزبّا

كأنّه جبهه ذرّى حبّا

وبقى من هذا الفصل / «يهيّر» ، وهو الباطل (۵) و «تحلبه» لغه فى تحلبه ، إذا حلبت قبل أن يضربها الفحل (۶)

قوله : «والزّيادتان (۷) المجتمعتان قبل الفاء فى نحو : منطلق ومسطيع ومهراق» واضح من حيث الاشتقاق ، و «مسطيع» من قولهم : أسطاع ، بمعنى «أطاع» (۸) زادوا السّين على غير قياس ، ثمّ صرّفوه بها (۹) فقالوا : مسطيع للفاعل ، ومسطاع للمفعول ، وهى فى تصريفهم للفعل كالعدم ، ألا تراهم يقولون : يسطيع بضمّ الياء ، لأنّه مضارع «أطاع».

و «مهراق» من قولهم : أهراق بزياده الهاء ، لأنّه «أراق» زادوا بعد الهمزه هاء ، كما زادوا سينا بعد الهمزه فى «اسطاع» ، هذا إن قلنا : مهراق بإسكان الهاء ، وأمّا إن قلنا : مهراق بفتح الهاء (۱۰) فهو من (۱۱) قولهم : هراق ، أبدلوا من الهمزه هاء ، ثمّ صرّفوا الفعل بها ، لأنّهم إنّما حذفوها

۱- كذا فسره السيرافى : ۶۱۴ ، وانظر المنصف : ۳ / ۱۱۰ ، وسفر السعاده : ۳۴ ، واللسان (جفل).

۲- اسم للثمر المعروف ، انظر سفر السعاده : ۲۷ ، واللسان (ترج).

۳- كذا فى السيرافى : ۶۱۴ ، وانظر سفر السعاده : ۴۵ واللسان (رزب).

۴- فى د : «قوله». وتقدم الرجز ورقه : ۷ ب من الأصل.

۵- اليهيّر واليهيّرى بمعنى الباطل ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۱۳ ، والسيرافى : ۶۴۲ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۰ - ۱۴۱.

۶- كذا قال السيرافى : ۶۴۹ ، وانظر سفر السعاده : ۱۸۱ - ۱۸۲ ، واللسان (حلب).

۷- سقط من المفصل : ۲۴۱ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۱۲۶ : «الزيادتان».

۸- ذهب سيبويه إلى أن أصل «أسطاع» «أطاع» ، وتعقّبه المبرد فى ذلك ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۸۳ ، وسر الصناعه : ۱۹۹ ، والممتع : ۲۲۴ ، وشرح الملوكى : ۲۰۷ ، وانظر اللغات فى «أسطاع» فى الخصائص : ۱ / ۲۶۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۹۲ - ۲۹۳

۹- فى د : «بالسين». مكان «بها».

۱۰- فى د : «بالتحريك» مكان «بفتح الهاء».

۱۱- فى ط : «فى».

لكونها همزه من مثل : يريق ، فلمّا صارت [همزه «أراق»](١) هاء صارت مثل «دحرج» ، فكما قالوا : يدحرج ومدحرج ومدحرج (٢) قالوا : يهريق ومهريق ومهراق (٣)

و «إنقحل» ، وهو المسنّ ، وإنقحر ، وهو بمعناه (٤) الهمزه والنون زائدتان ، وكرّر المثال لأنّه منحصر فيهما.

وبقى «منطلق» و «مسطاع» و «مهريق» [ومهريق](٥) و «مهراق» ، وإنّما تركه لأنّها ألفاظ تجرى على الفعل قياسا.

قوله : «وبين الفاء والعين ، نحو : حواجر».

[فى جمع حاجر ، وهو المانع](٦) وغيالم [لمن غلبت شهوته](٧) وجنادب (٨) إلى آخره ، ظاهر ، وبقى دمالص (٩)

قوله : «وبين (١٠) العين واللّام فى نحو : كلّاء وخطّاف».

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من د : «ومدحرج».

٣- انظر الكتاب : ۴ / ۲۸۵ ، والأصول : ٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٣ / ٢٣٣ - ٢٣۴ ، وسر الصناعه : ٢٠١ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨۴ - ٣٨۵

۴- انظر : الكتاب : ۴ / ٢۴٧ ، والسيرافى : ۶١۴ ، وسر الصناعه : ٧۵۴ ، والخصائص : ١ / ٢٢٩ ، واللسان (قحل) و (قحر) ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣١۶ - ٣١٧

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١٢۶ ، «الحاجر : ما يمسك الماء من شفه الوادى ويحيط به». اللسان (حجر).

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والغيلم : الجاريه المغتلمه ، ومن معانيها : السلحفاه ، والمرأه الحسناء ، انظر الصحاح (غلم) والسيرافى : ۶٢۵ ، وسفر السعاده : ۴١٠

٨- بعدها فى د : «فى جمع جندب للجراد الأخضر». والجندب : ذكر الجراد ، ولم أجد ما ذكر فى د فى السيرافى : ۶٢٨ ، ولا فيما وقفت عليه.

٩- انظر السيرافى : ۶۵٢ ، وما سلف : ورقه : ١٧۵ أمن الأصل.

١٠- فى د : «وما بين».

أمّا كلّاء (١) فإنّما تكون فيه زيادتان بين العين واللّام إذا كان من قولهم : كلأ يكلأ ، وأمّا إن كان من (٢) «كلّ» لأنّه موضع تكلّ فيه الريح عن العمل فهو من باب ضهياء.

وخطّاف (٣) وحنّاء (٤) واضح ، وكذلك جلواخ [للوادى الوسيع](٥) وجريال [للخمر ، وقيل : للمكان الغليظ](٦) وعصواد (٧) وهبيّخ [للغلام السّمين](٨) ظاهر ، وكديون [للتراب المدقوق عليها دردىّ الزّيت تجلى بها الدّروع](٩) والياء والواو زائدتان ، وعقنقل [للجبل من الرّمل](١٠) فعنلل ، فالنّون زائده والقاف كذلك (١١) لأنّها تكرير للعين ، وعثوثل مثله [للمسترخى من الكبر](١٢) وحطائط [للقصير كأنّه حطّ عن الكبير الطويل](١٣) الألف والهمزه زائدتان ، [ووزنه فعائل](١٤) ولو قيل :

١- «الكلّاء : الموضع الذى تحبس فيه السّفن وهو المرسى» ، السيرافى : ٦٣٣ ، وسفر السعاده : ٤٤٨ ، والكلّاء : سوق بالبصره ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١٢٧ ، ومعجم البلدان (كلاء).

٢- سقط من ط : «من».

٣- «الخطّاف : الطائر المعروف ... والخطّاف : الرجل اللص» ، اللسان (خطف) ، وانظر سفر السعاده : ٢٥١

٤- «حنّأ رأسه : خضبه بالحنّاء». اللسان (حنأ).

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذكر السيرافى هذا المعنى ومعانى أخرى ، انظر السيرافى : ٦٢٨ ، وسفر السعاده : ٢٠٦ ، واللسان (جلخ).

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ٦٣٥ ، والمعرب : ١٠٢ ، وسفر السعاده : ٢٠١ ، واللسان (جرل).

٧- هو «موضع الحرب ، وقال الجرمى : الجلبه والصياح» السيرافى : ٦٣٥ ، وانظر : الصحاح (عصد) وسفر السعاده : ٣٧٥ ، وجاء بعد «عصواد» فى د : «لملك من ملوك حمير».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «فتى هبيّخ إذا كان مخصبا فى بدنه حسنا». اللسان (هبخ) وهو من كلام أهل اليمن ، وفسره أبو حاتم بأنه الوادى ، انظر : السيرافى : ٦٤٤ ، وسفر السعاده : ٤٩٥ - ٤٩٦.

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وذكر الجوهرى هذا المعنى بنصه فى الصحاح (كدن) ، وفسره السيرافى : ٦٤٥ بأنه دردى الزيت ، وانظر سفر السعاده : ٤٤١

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وهو تفسير السيرافى : ٦٤٧ ، وانظر سفر السعاده : ٣٧٨ - ٣٧٩

١١- سقط من د : «كذلك».

١٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ٦٥٥ ، والمنصف : ٣ / ٣٠ ، وسفر السعاده : ٣٦٨

١٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وهى عباره السيرافى : ٦١٨ ، وفسّر حطائط بأنه الصغير كما فى السيرافى : ٦١٨ ، والمنصف : ١ / ١٠٦ ، والصحاح واللسان (حطط).

١٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وكذا قال السيرافى : ٦١٨ ، وابن جنى فى المنصف : ١ / ١٠٦

فعالع (۱) لم يكن بعيدا ، وإنّما حكموا بزيادتهما نظرا إلى الاشتقاق ، وإن كان بعيدا لأنّه اسم للصغير ، كأنّه حطّ عن جرم الكبير ، ودلامص الألف والميم زائدتان (۲) لأنّهم يقولون : درع دلاص (۳)

وبقى عليه زرارق جمع زرّق لطائر يصطاد به (۴) قال الفرّاء : هو البازى الأبيض (۵) وفرناس (۶) للأسد ، لأنّه من فرس ، و «عطوّد» للسّفر البعيد (۷) و «تنّوم» اسم لنبت [له ثمر يأكله أهل البادية](۸) ولا إشكال فى أنّ فيها زيادتين / بين العين واللّام.

«وبعد اللّام فى نحو : ضهياء وطرفاء».

وهما مثالان يستغنى بأحدهما عن الأخر ، وإنّما كرّر المثال للإشكال فى ضهياء ، لأنّهم يقولون : امرأه ضهياء بوزن فعلاء لا فعلل (۹) فقد تتوهّم الأصاله ، و «قوباء» [لداء معروف يتقشّر ويعالج بالزّيق](۱۰) إلى «عرضنى» ظاهر ، و «عرضنى» نونه وألفه زائدتان ، لأنّه اسم لمشيه فيها معارضه (۱۱) فالاشتقاق يرشد إليه ، ويقال : عرضنى (۱۲) وعرضنى بمعنى ، و «دفقّى»

۱- فى الأصل ط : «فعاعل». تحريف. وما أثبت عن د.

۲- مذهب المازنى أنّ الميم فى دلامص أصليه ، انظر السيرافى : ۵۶۳ ، والمنصف : ۱ / ۱۵۱ - ۱۵۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۲۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۰۷

۳- بعدها فى د : «أى : بريق». وفسّره السيرافى : ۶۵۲ ، بأنه برّاق ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أمن الأصل.

۴- انظر السيرافى : ۶۲۲ ، وسفر السعاده : ۲۸۸

۵- كذا نقل السخاوى وابن منظور عن الفراء ، انظر سفر السعاده : ۲۸۸ ، واللسان (زرق).

۶- هو من نعوت الأسد مأخوذ من الفرس ، السيرافى : ۶۳۵ ، والفرس : دقّ العنق. اللسان (فرس). وانظر سفر السعاده : ۴۱۷

۷- كذا قال السيرافى : ۶۵۵ ، وانظر المنصف : ۳ / ۳۲ ، وسفر السعاده : ۳۷۶

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «التّنّوم : شجر له حمل صغار كمثل حبّ الخروع ويتفلّق عن حب يأكله أهل البادية». اللسان (تنم) وانظر السيرافى : ۶۵۶

۹- سقط من ط : «بوزن فعلاء لا فعلل». انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۲۸ ، وما سلف ورقه : ۱۷۵ ب من الأصل.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر : الكتاب : ۳ / ۲۱۴ ، ۴۲۱ ، والمقتضب : ۲ / ۲۶۸ ، والسيرافى : ۶۶۷ والصحاح (قوب) وسفر السعاده : ۴۳۸

۱۱- «يمشى العرضنه والعرضنى أى فى مشيته بغى من نشاطه». القاموس (عرض) ، وانظر المخصص : ۱۵ / ۱۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۳۰

۱۲- ذكر السخاوى أنّ الجرمى حكى هذه اللغه عن سيبويه ، والذى فى الكتاب : ۴ / ۲۶۱ : العرضنى وعرضّى و ۴ / ۲۷۰ ، ۴ / ۳۲۰ «العرضنه» ، وانظر المخصص : ۱۵ / ۱۰۷ ، وسفر السعاده : ۳۷۰

[للسّرعه فی المشی ، قال الراجز (۱)

بین الدّفقّی والنّجاء الأدفق](۲)

و «هبریه» [لما تحت الشعر مثل النخاله](۳) واضح ، و «سنبته» [لقطعه من الدّهر](۴) التاء الأولی والثانیه زائدتان ، أمّا الثانیه فلا إشکال (۵) وأمّا الأولی فلأنّهم یقولون : «مضی سنبه من الدّهر» (۶) بحذف التاء الأولی ، فدلّ علی أنّ التاء الأولی زائده ، و «قرنوه» [نبت فی البادیه یدبغ به](۷) و «عنصوه» (۸) الواو والتاء فیهما زائدتان ، وإنّما حکم بزیاده الواو دون النون فیهما لأنّ زیاده الواو أکثر ، فکان جعلها زائده أولی ، و «جبروت» [للعظمه](۹) إلی آخره ظاهر.

وبقی علیه «بلصوص» لطائر (۱۰) و «کردید» (۱۱) [لغلیظ الرقبه](۱۲) و «رعبوب» [للجبان](۱۳) و «عرضیّ» بمعنی «عرضنی» (۱۴) و «حمصیص» (۱۵) و «تئفّه» (۱۶) و «تلنّه» (۱۷)

۱- ورد البیت بلا نسبه فی الصحاح (دفق) وسفر السعاده : ۲۷۲ ، واللسان والتاج (دفق). «النّجاء : الخلاص من الشیء». اللسان (نجا).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور فی تفسیر هبریه : «ما تعلق بأسفل الشعر مثل النخاله من وسخ الرأس» اللسان (هبر) وانظر السیرافی : ۶۲۹ ، والمخصص : ۱ / ۷۴ ، وسفر السعاده : ۴۹۵

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۵۶۰ ، ۶۵۱ ، وسر الصناعه : ۱۵۸ ، ۱۶۸ - ۱۶۹ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۴

۵- فی د : «فواضحه».

۶- بمثل هذا استدّل السیرافی : ۵۶۰ ، علی زیاده التاء فی سنبته ، وانظر شرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۱

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۵۶۱ ، ۶۵۵ ، وسفر السعاده : ۴۲۸ ، واللسان (قرن).

۸- بعدها فی د : «لأصل النبات» وفی اللسان (عنص): «والعنصوه : القطعه من الکلأ».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۹۵

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أمن الأصل.

۱۱- جاءت فی الأصل. د. ط : «کردین». تحریف. ولعل ما أثبت هو الصواب.

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر إصلاح المنطق : ۴۱۹ ، والسیرافی : ۶۴۶ ، واللسان (کرد)

۱۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۶۲۳ ، واللسان (رعب).

۱۴- انظر المخصص : ۱۵ / ۱۰۷ ، وما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۱۵- هو نبت ، السیرافی : ۶۴۶ ، وهو دون الحمّاض فی الحموضه ، انظر سفر السعاده : ۲۳۰ واللسان (حمص).

۱۶- تئفّه الشیء : أوله ، وقال بعضهم : معناه النشاط ، انظر السیرافی : ۶۴۲ ، وسفر السعاده : ۱۷۵ - ۱۷۶

١٧- «التلّه بضمتين ويفتح أوله : «اللّبث والحاجه» القاموس (التلنه) وانظر إصلاح المنطق : ١٣٢

قوله : «والثلاث المتفرّقه فی نحو : إهجیری (۱)» إلی آخره ، واضح ، وبقی علیه «أباطیل» (۲).

«وبعد العین واللّام فی نحو : سلالیم (۳)» إلی آخره ، واضح ، وبقی علیه مرمریس [للدّاهیه ، من مرس إذا هلک](۴)

«وبعد اللّام فی صلّیان» ، [للعنیف](۵) و «عنفوان» [لأوّل الشباب](۶) ظاهر ، و «عرفّان» لأنّه من المعرفه (۷) إذ هو بمعناها (۸) فالفاء الثانیه والألف والنون زوائد ، و «کبریاء» و «سیمیاء» [للعلامه](۹) واضح لأنّه من الکبر والسّیما (۱۰) و «مرحیّا» (۱۱)

وبقی علیه «جلبّان» (۱۲) و «حلبلاب» [بالکسر لنبت ، تسمّیه العامّه اللّبلاب](۱۳)

۱- فی المفصل : ۲۴۲ «هجیری» وفی شرح ابن یعیش : ۶ / ۱۳۱ «اهجیری» «الإهجیری : کثره کلامه بالشیء یردّده» السیرافی : ۱۲۸ ، «إهجیری وهجیری وإجریّا وذلک کلّه العاده للشیء والتخلّق به» السیرافی : ۶۱۳ ، وانظر الکتاب : ۴ / ۴۱ ، وسفر السعاده : ۹۳ ، واللسان (هجر). وتجاوز ابن الحاجب فصلا من المفصل : ۲۴۲.

۲- کأنه جمع إبطیل وإبطال ، انظر الکتاب : ۳ / ۶۱۶ ، والمخصص : ۱۳ / ۷۶ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۲۲۷

۳- جمع سلّم ، انظر القاموس (السلم) ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۲

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۶۴۶ ، وسفر السعاده : ۴۵۹ ، واللسان (مرس).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. لعل هذا المعنی جاء من قولهم لمن یسرع فی یمینه ولا یتوقف : «جذّها جذّ العیر الصّلّیانه» ، انظر : جمهره الأمثال : ۱ / ۳۱۹ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۱۵۹ ، وسفر السعاده : ۳۲۶ ، والصّلّیان : نبات ، انظر السیرافی : ۶۳۷ ، واللسان (صلا) ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۸

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفی السیرافی : ۶۳۸ «والعنفوان : ابتداء الشباب وأوله». وانظر سفر السعاده : ۳۸۹

۷- ذکر السیرافی : هذا المعنی ومعانی أخری : ۶۳۹ ، وانظر سفر السعاده : ۳۷۱

۸- فی ط : «بمعناه». تحریف.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- انظر السیرافی : ۶۳۹ - ۶۴۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۳

۱۱- مرحیّا : «زجر یقال عند الرمی» ، السیرافی : ۶۴۲ ، وانظر سفر السعاده : ۴۵۹ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۳.

۱۲- «الجلبّان : بقله ، والجلبّان : صاحب جلبه». السیرافی : ۶۳۸.

۱۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال السیرافی : «وحلبلاب : نبت وبعضهم یقول : هو الذی تسمیه العامّه اللّبلاب» : ۵۵۷ ، وانظر سفر السعاده : ۲۲۹.

و «عمدّان» (۱) للطويل و «إجريّا» (۲) بمعمى إهجيرى للعاده (۳) و «بلهنيه» للعيش الهنيّ ، كأنّه من البله (۴) وفيه نظر.

قوله : «وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحده ، نحو : أفعوان».

حكم بزياده الهمزه الأولى (۵) ههنا ، ولم تجعل كعنفوان ، لأنّه ذكر أفعى (۶) وهو منصرف ، فوجب أن تكون الهمزه أصليّه (۷) لأنّها وقعت أوّلا مع ثلاثه أصول ، و «إضحيان» (۸) واضح ، لأنّه من الضّحاء لأنّ معناه المضيء (۹) و «أرونان» [معناه](۱۰) ، الشّديد (۱۱) ، و «أربعاء» لليوم الرّابع (۱۲) ، لأنّه مشتقّ من الرّبع لأنّه اسم لليوم الرابع من الأحد ، ويقال : أربعاء (۱۳) و «أربعاء» يجوز أن يكون لغه فيه ، لأنّ أربعاء بضمّ الهمزه وضمّ الباء عمود الخيمه فينظر (۱۴) و «قاصعاء»

۱- كذا فى الكتاب : ۴ / ۲۶۲ (هارون) و ۲ / ۳۲۴ (بولاق) وجمهره اللغه : ۲ / ۸۲ ، ۳ / ۴۲۲ ، والسيرافى : ۶۳۸ ، وجاء بالغين المعجمه فى السيرافى : ۶۳۹ ، وسفر السعاده : ۳۹۹ - ۴۰۰ ، ولعله تصحيف ، وفى الأصول : ۳ / ۲۰۱ عمدان بضم العين المهمله وتشديد الميم مفتوحه ، وليس بصواب ، فإنّ سيبويه مثّل به على بناء فعلّان ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۶۲. وفى د : «وغمدان قصر باليمن وقيل» ، انظر السيرافى : ۶۳۹ ، واللسان والقاموس (غمد).

۲- فى د : «وإجيرى».

۳- انظر ما سلف : ص ۶۶۰

۴- كذا فى الكتاب : ۴ / ۳۲۰ ، وانظر سفر السعاده : ۱۶۷ ، واللسان (بله) وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۴

۵- سقط من د : «الأولى».

۶- أقحم بعدها فى د : «إجريّاء»

۷- كذا فى الأصل. د. ط. والصواب : «زائده».

۸- بعدها فى د : «لليوم الغير مغيم».

۹- انظر السيرافى : ۶۱۵ ، والمخصص : ۹ / ۷۸ ، وسفر السعاده : ۷۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۸

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- انظر السيرافى : ۶۱۵ ، وسفر السعاده : ۴۳ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۶۲ ، وذكر ابن الأنبارى أنّ «أرونان» من الأضداد. انظر الأضداد : ۱۶۵

۱۲- فى د : «ليوم مشهور فى الأسبوع» مكان «لليوم الرابع».

۱۳- حكى ذلك الأصمعى ، ونسبه الجوهرى إلى بعض بنى أسد ، انظر : إصلاح المنطق : ۱۷۴ ، والسيرافى : ۶۱۷ ، والصحاح (ربع) وسفر السعاده : ۴۸ ، والاقتضاب : ۲۷۴

۱۴- سقط من ط : من قوله : «يجوز أن» إلى «فينظر» ، قال الفيروزآبادى : «وقعد الأربعاء والأربعاوىّ بضم الهمزه والباء منهما أى : متربّعا ، والأربعاء أيضا عمود من عمد البناء». القاموس (ربع) ، وانظر الكتاب : ۴ / ۲۴۸ ، وإصلاح المنطق : ۱۷۴ ، والسيرافى : ۶۱۷.

[لإحدى جحر اليربوع](١) إلى آخره.

ووقع فى بعض النّسخ «غمدّان» وإن كانت لغه فيه ، إلّا أنّه لا ينبغى ههنا ، لأنّه يكون ثلاثه بعد اللّام ، فيكون من الفصل (٢) الذى قبله (٣) و «ملكعان» لأنّه من قولهم : يا لكع (٤)

وبقى عليه «خيزران» (٥) و «حيسمان» نبت ، وبمعنى / الطويل إذا كان صفه (٦) و «عجيساء» لمشيه (٧) و «حوثنان» موضع ، وهو بالثّاء والتّاء جميعا (٨) و «فرنداد» لموضع (٩) و «معيوراء» للحمير لأنّه من العير (١٠) و «لغّيزى» لبعض جحره اليربوع (١١) و «يهيرّى» للباطل (١٢) و «مكورّى» للكبير الأنف (١٣) و «هجّيرى» (١٤) و «مسحلان» للسّبط الشّعر (١٥) و «صحاريّ» (١٦) و «دياميس» جمع

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ٦٢٠ ، وسفر السعاده : ٤٢١

٢- فى د : «الباب».

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ.

٤- قال السيرافى : «وملكعان فمن العبوده والهجنه» ، ٦٣٩ ، وانظر سفر السعاده : ٤٧٦

٥- «كلّ عود متشنّ فهو خيزران». السيرافى : ٦٣٧ ، وانظر سفر السعاده : ٢٥٦

٦- قال السيرافى : «وذكر سيبويه فى الأسماء حيسمان ، وهو نبت ، وقد جاء صفه ، قالوا : رجل حيسمان إذا كان طويلا سمينا آدم» : ٦٣٧ ، وانظر : الكتاب : ٤ / ٢٦٢ ، وسفر السعاده : ٢٤٤

٧- قال السيرافى : العجيساء : مشيه ، ويقال : هى ظلمه الليل ومعظمه» : ٦٤١ ، «والعجيساء : مشيه فيها ثقل». اللسان (عجس).

٨- قال ياقوت : «حوتنانان بالفتح ثمّ السكون واديان فى بلاد قيس كلّ واحد منهما يقال له : «حوتنان». معجم البلدان (حوتنانان) ، وذكر فى السيرافى : ٦٤١ ، وسفر السعاده : ٢٤٠ ، واللسان (حتن) بالتاء ، وذكره الجاربردى بالتاء والثاء فى شرح الشافيه : ٣٦٨

٩- كذا فى السيرافى : ٦٤١ ، وقال ياقوت : «هو جبل بناحيه الدهناء». معجم البلدان (فرنداد).

١٠- انظر السيرافى : ٦٤١ ، والمعيوراء : اسم للجمع وجمع العير أعيار وعيار. اللسان (عير).

١١- كذا فى السيرافى : ٦٤٢ ، وسفر السعاده : ٤٥٤

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب.

١٣- قال السيرافى : ٦٤٢ : «رجل مكورّى إذا كان عظيم روثه الأنف» وانظر سفر السعاده : ٤٧٦

١٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب.

١٥- انظر القاموس واللسان (سحل).

١٦- هى لغه بلعنبر ، انظر معانى القرآن للأخفش : ٢٩٨ ، والسيرافى : ٦٥٨ ، وسر الصناعه : ٨٦

ديماس (۱) ، و «بروكـاء» بمعنى براكـاء للثّبات فى الحرب (۲) ، و «زعـارّه» لسوء الخلق (۳) ، و «خضّارى» لطائر أخضـر (۴) ، و «حوصلاء» (۵) و «حوصلّه» للحوصله (۶) و «خنفقيق» للدّاهيه (۷) و «خندقوق» (۸) بمعنى طويل مضطرب ، وقيل : بمعنى مجنون (۹)

قوله : «والأربعه فى نحو : اشهيباب واحميرار».

هذا ظاهر ، وبقى عليه «ترنموت» لأنّه من الترنّم (۱۰) و «تقدميّه» لأوّل تقدّم الخيل (۱۱) لأوّل تقدّم الخيل.

۱- «الدّيماس : السّرب العظيم» السيرافى : ۶۲۶ ، وانظر السيرافى أيضا : ۶۳۵

۲- كذا فى السيرافى : ۶۲۸ ، وسفر السعاده : ۱۶۵ ، واللسان (برك).

۳- كذا فى السيرافى : ۶۲۹ ، وسفر السعاده : ۲۸۸

۴- كذا فى السيرافى : ۶۳۳ وانظر سفر السعاده : ۲۵۱ ، والقاموس (خضر)

۵- سقط من ط : «وحوصلاء».

۶- كذا فى السيرافى : ۶۳۶ ، وسفر السعاده : ۲۴۱

۷- كذا فى السيرافى : ۶۴۶ - ۶۴۷ ، وانظر سفر السعاده : ۲۵۳ - ۲۵۴

۸- قال ابن منظور : «الخندقوق : الطويل». اللسان (خندق) ولم يذكر غير هذا المعنى ، وقال ابن جنى : «خندقوق (بالحاء المهمله) : الرجل الطويل» المنصف : ۳ / ۱۲ وذكره السخاوى بالحاء المهمله وساق له عده معان منها : الرجل الطويل ، انظر سفر السعاده : ۲۳۶ ، وجاء أيضا بالحاء المهمله فى الأصول : ۳ / ۲۱۶ والمعرب : ۱۲۰ والقاموس (ذرق) واللسان (حندق)

۹- قال ابن السراج : «حندقوق هو الطويل المضطرب ، شبه المجنون». الأصول : ۳ / ۲۱۶ وكذا نقل عنه ابن برى ، انظر اللسان (حندق) ووقع فى مطبوعه الأصول : «المنجنون» وهو خطأ.

۱۰- قال السيرافى : «ترنموت من ترنّم القوس إذا نزع عنها» : ۶۴۹ ، وانظر السيرافى أيضا : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۷۷

۱۱- كذا فى السيرافى : ۶۴۹ ، واللسان (قدم). وانظر سفر السعاده : ۱۷۸

[ومن أصناف الاسم :]الرّباعىّ

قوله : «فالزّياده الواحده قبل الفاء لا تكون إلّا فى نحو : مدحرج» (۱)

ينبغى أن يقول : إلّا فى نحو : مـدحرج ومدحرج ، وأمّا قنفخر فالنّون فيه زائده لأنّه يقال : قنفخر (۲) فلو كانت النّون أصليّه لأدّى إلى مثـال ليس فى الأسـماء ، وهو فعلـلّ ، ولأنّه يقال فى معناه : القفاخرىّ : للفائق فى نوعه (۳) فأرشد الاشـتقاق إلى الزّياده ، و «كنتأل» للقصير من الرجال (۴) نونه زائـده لما ذكر ، و «كنهبل» لنوع من الشـجر (۵) ونونه زائده لأنّها لو كانت أصـلا لأدّى إلى مثال فعلّل ، وليس فى الأسماء (۶)

وبقى عليه «كنهبل» بفتـح الباء (۷) وهو ضـرب من الشّجر أيضا (۸) ونونه زائـده لما ثبت من زيادته فى لغته الأخرى ، وكـذلك قنفخر بفتـح القـاف نونه زائـده لمـا ثبت ، لئلّا يؤدّى إلى ما ليس من أبنيتهم (۹) [ولمـا ثبت من لغته الأخرى قنفخر بكسـر القاف بمعناه](۱۰)

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلا من المفصل : ۲۴۲

۲- حكى ابن يعيش ضم القـاف فيهـا عن السـيرافى ، انظر شـرحه للمفصـل : ۶ / ۱۳۷ ، وقـال ابن منظور : «وزاد سـيبويه قنفخر» اللسان (قفخر) وذكر سـيبويه الضم والكسـر فى القاف انظر الكتاب : ۴ / ۲۹۷ ، ۴ / ۳۲۴ ، ونص الجـاربردى على ضم القاف فى قنفخر ، انظر شرحه للشافيه : ۳۳۶

۳- هو تفسير الجرمى والسيرافى ، انظر تهذيب اللغه : ۷ / ۶۳۱ ، والمحكم : ۵ / ۱۹۴ ، والصحاح (قفخر) وشرح الملوكى : ۱۸۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۳۷ ، واللسان (قفخر).

۴- انظر الكتـاب : ۴ / ۲۹۷ ، والصـحاح (كتل) وسفر السعاده : ۴۳۹ ، وشـرح الشافيه للجاربردى : ۳۳۵ - ۳۳۶ ، وسـقط من ط : «للقصير من الرجال».

۵- انظر المنصف : ۳ / ۲۰ ، وسفر السعاده : ۴۵۱ ، وسقط من ط : «لنوع من الشجر».

۶- فى ط : «نونه زائده وإلا أدى إلى ما ليس من أبنيتهم» ، وانظر تعليل السيرافى ص : ۵۹۸

۷- سقط من ط : «بفتح الباء».

۸- نصّ السـخاوى وابن منظور على فتـح الباء وضـمها فى كنهبل ، وهو بالفتـح شـجر أيضا ، انظر سـفر السـعاده : ۴۵۱ ، واللسان (كهبل)

۹- فى د : «إلى مثال ليس فى الأسماء».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «وبعد العين فی نحو : عذافر (۱)».

إلی حبارج (۲) ظاهر ، و «حزنبل» (۳) نونه زائده ، وإن لم یعرف له اشتقاق ، ولا یمکن أن یقال : إنّه لا نظیر له فی الأسماء لو کانت أصلیّه لمماثلته لسفرجل ، لأنّه قد کثر زیاده النون ثالثه فیما عرف اشتقاقه ، نحو : حبنطی (۴) ولو قیل : إنّها أصلیّه لم یکن بعیدا ، و «قرنفل» (۵) نونه زائده ، لما یؤدّی (۶) إلی مثال (۷) لیس فی الأسماء ، وهو فعلّل ، و «علّکد» (۸) إلی آخره ، ظاهر ، وقد وقع فی کتب اللّغه «شمّخز» بالزای (۹) والظّاهر أنّه الصّواب.

وبقی علیه «حفیتل» (۱۰) لشجر ، وبقی علیه «همّرش» ، وهو عند سیبویه من ذلک مضاعف العین ، فتکون زیادته واحده بعد العین (۱۱) وعند الأخفش أصله هنمرش (۱۲) فحروفه کلّها أصول ، مثل

۱- العذافر : العظیم الشدید من الإبل والعذافر : الأسد. الصحاح (عذفر) وانظر الکتاب : ۴ / ۳۲۲ وسفر السعاده : ۳۶۹ والممتع : ۱۱۴ ، ۱۴۷ وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۳

۲- هو ذکر الحبارى انظر المخصص : ۱ / ۱۵۸ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۱۳۶ ، ۷ / ۱۳۸ واللسان (حبرج).

۳- «الحزنبل : الحمقاء ، والحزنبل من الرجال : القصیر الموثّق الخلق». اللسان (حزبل) ، وانظر الأصول : ۳ / ۲۲۰

۴- فی ط : «له اشتقاق لا لعدم مماثله ، بل لکثره زیاده النون ثالثه فیما عرف اشتقاقه نحو حبنطی». عباره مضطربه. «الحبنطی : الممتلئ من غضب أو بطنه» السیرافی : ۶۳۶

۵- «القرنفل : شجر هندیّ لیس من نبات أرض العرب». اللسان (قرنفل). وانظر سر الصناعه : ۱۶۹ ، وسفر السعاده : ۴۲۸

۶- فی د : «لما أنّه یؤدی».

۷- فی ط : «ما».

۸- «العلکد والعلّکد : الغلیظ الشدید العنق والظهر من الإبل وغیرها» اللسان (علکد). وذکر فی الکتاب : ۴ / ۲۹۸ بلفظ «العلکد» ، وانظر الأصول : ۳ / ۲۲۱ ، والقاموس (علکد).

۹- بعدها فی ط : «المعجمه» ، وفی الکتاب : ۴ / ۲۹۸ (هارون) و ۲ / ۳۳۹ (بولاق) وکتاب العین : ۴ / ۳۲۳ والمفصل : ۲۴۳ ، وسفر السعاده : ۳۲۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۸ «شمخر» بالراء ، «الشّمّخر من الرجال : الجسیم». اللسان (شمخر) وفی دیوان رؤبه : ۶۴ والإبدال لأبی الطیب : ۲ / ۲۲۳ والتاج شمخز بالزای ، و «الشمخز بضم الشین وکسرها وشدّ المیم : الطامح النظر والضخم من الإبل والناس» القاموس (شمخز) وأهمل الجوهری (شمخز)

۱۰- فی السیرافی : ۶۴۴ : «حفیثل» ، وفی الکتاب : ۴ / ۲۶۷ ، وسفر السعاده : ۲۲۸ ، والقاموس (حفل) والممتع : ۱۱۹ : «حفیلل».

۱۱- انظر الکتاب : ۴ / ۲۹۸ ، والهمّرش : العجوز الکبیره. الصحاح (همرش).

۱۲- فی ط : «همرش» ، تحریف. قال بهذا سیبویه قبل الأخفش ، وعدّ ابن جنی همّرش خماسیا ومیمه الأولی نونا ، انظر الکتاب : ۴ / ۳۳۰ ، والخصائص : ۲ / ۶۰ ، والممتع : ۲۹۶ - ۲۹۸ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۴۳

جحمرش ، فلا يكون من هذا الفصل ، و «نخورش» واوه زائده ، يقال : جرو نخورش ، أى : كبير (۱)

«وبعد اللّام الأولى» إلى آخره.

ظاهر ، وبقى عليه قرناس ، وهو ما شخص من الجبل ، والآله التى يلفّ عليها ما يغزل (۲) / و «زمرّد» (۳)

«وبعد اللّام الأخيره».

ظاهر أيضا ، وبقى عليه هندبى [بكسر الدّال](۴) بمعنى هندباء [بفتحها](۵)

قوله : «والزّيادتان المفترقتان فى نحو : حبوكرى (۶) وخيتعور (۷)».

ظاهر ، و «منجنون» (۸) وقع فى هذا الفصل وليس هو موضعه (۹) لأنّه ليس من الرّباعىّ ، وليس فيه زيادتان مفترقتان ، لأنّك إن قدّرت الميم أصليّه - وهو الصحيح - فنونه الأولى والواو والنون الأخيره زوائد ، فيكون ثلاثيا ، وليس فيه زيادتان مفترقتان (۱۰) وإن قدّرت الميم زائده كان غير

۱- انظر سفر السعاده : ۴۸۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۶۴ ، والممتع : ۹۴ ، ۲۹۷ - ۲۹۸

۲- القرناس بكسر القاف وضمّها : شبيه الأنف يتقدّم فى الجبل وهو أيضا شىء يلفّ عليه الصّوف والقطن ثمّ يغزل ، انظر الصحاح (قرنس) وسفر السعاده : ۴۲۸ واللسان (قرنس).

۳- هو الزّبرجد. انظر اللسان (زبرجد).

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال الفيروزآبادى : «والهندبا بكسر الهاء وفتح الدال وقد تكسر مقصوره وتمدّ : بقله». القاموس (الهندب) وانظر إصلاح المنطق : ۱۸۳ ، والممتع : ۱۶۱

۶- الحبوكرى : الداهيه ، وله معان أخرى ، انظر الصحاح (حبكر) وسفر السعاده : ۲۲۱

۷- من معانيها : الداهيه ، وكلّ شىء لا يدوم ، انظر الصحاح (ختعر) وسفر السعاده : ۲۵۵

۸- هى الدّولاب التى يستقى عليها ، انظر : المنصف : ۳ / ۲۴ ، وسفر السعاده : ۴۸۰ ، واللسان (منجنون)

۹- اعترض ابن يعيش أيضا على الزمخشرى فى وضعه هذا البناء فى هذا الفصل ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۰.

۱۰- ذكر سيبويه فى وزن «منجنون» وجهين أحدهما : أنّه فنعلول والآخر أنه : فعللول ، ونقلهما عنه ابن يعيش ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۹۲ ، ۴ / ۳۰۹ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۱ ۹ / ۱۵۲ وشرح الملوكى : ۱۵۶ - ۱۵۷ وانظر أيضا شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۵۴

مستقیم (۱) لأنّه یؤدّی إن قدرّت النّون زائده أیضا أو أصلا أیضا إلی مثال لیس فی الأسماء ، وهو مفعلول أو منفعول ، ویکون بعد ذلک ثلاثیًا ، وفیه زیادتان مجتمعتان ، والظّاهر أنّه تصحیف لمنجنیق ، فإنّه من هذا الفصل ، وهو بمعنی منجنون ، وموافق له فی أکثر الحروف ، فغلط به لموافقته له فی الحروف والمعنی (۲)

و «منجنیق» عند سیبویه فنعلیل (۳) فالنّون الأولی زائده ، والیاء (۴) زائده ، والمیم والجیم والنّون الثانیه والقاف أصول ، فهو رباعیّ فیه زیادتان مفترقتان ، وإنّما حکم بزیاده النون لقولهم : مجانیق ، فحکم بأصاله المیم لئلّا یجمع بین زیادتین فی أوّل اسم لیس بجار علی الفعل ، ولئلّا یؤدّی إلی مثال لیس فی الأسماء ، وفنعلیل کخندریس (۵) وبعض النحویّین یزعم أنّ المیم والنّون زائدتان لقول بعض العرب : «جنقناهم» (۶) إذا رموهم بالمنجنیق فأدّی الاشتقاق إلی زیادتهما ، وما أدّی إلیه الاشتقاق حکم به ، وإن أدّی إلی مثال لیس (۷) فی الأسماء.

و «کنابیل» اسم موضع (۸) ووقع منصرفا ، والأولی أن لا یصرف (۹) و «جحنبار» ، النّون

۱- انظر تعلیل ابن بری کون المیم أصلیه فی اللسان (منجنون).

۲- «المنجنیق بفتح المیم وکسرها : القذّاف التی ترمی بها الحجاره ... وهی مؤنثه» اللسان (مجنق) وهی معربه ، انظر المنصف : ۳ / ۲۴ ، والمعرب : ۳۰۵ وسفر السعاده : ۴۷۷ - ۴۸۰

۳- وعند أکثرهم ، انظر الکتاب : ۴ / ۲۹۳ ، ۴ / ۳۰۹ ، والمقتضب : ۱ / ۵۹ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۷ وسفر السعاده : ۴۷۷ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۳۱ - ۳۳۳

۴- فی د : «والواو». تحریف ، وحکی الفراء «منجنوق» بالواو ، انظر المعرب : ۳۰۷ ، والقاموس : (المنجنیق).

۵- هی الخمره القدیمه ، معربه ، والأکثر علی أنّ النون فی «خندریس» أصلیه. وعلیه سیبویه وابن السراج وابن عصفور والرضی ، وبعضهم یقول : النون زائده. انظر الکتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والأصول : ۳ / ۲۲۲ ، ۳ / ۲۳۶ ، والمعرب : ۱۲۴ - ۱۲۵ ، والممتع : ۱۶۳ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۵۵ ، وشرحها للجاربردی : ۴۶

۶- حکاه الفراء وذکر الرضی أنّ کون «منجنیق» علی منفعیل لشبهه «جنقونا» مذهب المتقدمین ، وهو مذهب ابن درید ، انظر جمهره اللغه : ۲ / ۱۱۰ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۶ - ۱۴۷ ، والمخصص : ۱۰ / ۱۰۰ ، والممتع : ۲۵۳ - ۲۵۵ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۵۰ ، وشرحها للجاربردی : ۳۳۱

۷- فی ط : «مثال ما لیس ....».

۸- انظر معجم البلدان (کنابیل).

۹- وزنه فعالیل عند سیبویه : ۴ / ۲۹۴ وابن السراج فی الأصول : ۳ / ۲۷۱ ، وابن عصفور فی الممتع : ۱۵۵ ، وورد فی سفر السعاده : ۴۵۰ کنأبیل مهموزا وجزم الرضی أنّه بالألف انظر شرح الشافیه له : ۲ / ۳۶۳ ، وشرحها للجاربردی : ۳۴۲

والألف زائدتان ، وهو الضّخم (۱)

قوله : «وأمّا (۲) المجتمعتان» إلى آخره.

فظاهر ، و «حندمان» بالدّال والذّال المكسوره ، وهو اسم قبيله (۳) والأولى أن لا يصرف ، ووقع فى أمثله السيرافى بالألف واللّام ، وليس بجيّد (۴)

وبقى عليه «عرقصان» لغه فى «عرنقصان» (۵) وهى دابّه (۶)

«والثّلاث فى نحو : عبوثران (۷) وعرنقصان (۸) وجخادباء (۹) وبرناساء (۱۰) وعقربّان (۱۱)».

وأمّا (۱۲) الخماسىّ فخندريس عنده (۱۳) فعلليل ، وهو وزن لم يثبت ، فالأولى أن يكون

۱- كذا فى اللسان (جحنبر) وانظر الكتاب : ۴ / ۲۹۵ والأصول : ۳ / ۲۱۸ وسفر السعاده : ۱۹۷

۲- سقط من المفصل : ۲۴۳ «أما».

۳- فى الكتاب : ۴ / ۲۹۶ (هارون) و ۲ / ۳۳۸ (بولاق) والأصول : ۳ / ۲۱۹ بالذال المعجمه ، وقال الزبيدى : «وقد وجد فى كتاب سيبويه بالدال المهمله مضبوطا» التاج (حندم ، حنذم) ، وذكره ابن منظور بالدال والذال فى اللسان (حندم ، حنذم) ، واقتصر الفيروزآبادى على الذال فى القاموس (الحنذمان) ، وفى المحكم : ۴ / ۵۳ ، وسفر السعاده : ۲۳۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۲ ، بغير المعجمه.

۴- مثّل به ابن السراج وابن يعيش محلى بالألف واللام ، انظر الأصول : ۳ / ۲۱۹ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۲

۵- انظر اللغات فيه فى الكتاب : ۴ / ۲۸۹ ، ۴ / ۲۹۳ ، والأصول : ۳ / ۱۸۴ ، ۳ / ۲۱۸ ، وسر الصناعه : ۴۳۹

۶- كذا فى اللسان (عرقص). وفسره السخاوى وغيره بأنه نبات ، انظر سفر السعاده : ۳۷۲

۷- هو نبت طيب الريح ، انظر الصحاح (عبثر) وسفر السعاده : ۳۶۴

۸- فى المفصل : ۲۴۳ وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۱۴۲ ، والكتاب : ۴ / ۲۹۳ وسر الصناعه : ۴۳۹ ، والخصائص : ۳ / ۹۶ وسفر السعاده : ۳۷۲ : «عريقصان» ، وفسره الجرمى بأنه دابه. انظر سفر السعاده : ۳۷۲ ، وفى اللسان (عرقص): «والعريقصاء والعرنقصان والعرقصان : نبت».

۹- بعدها فى د : «للناقه العظيمه». «الجخادباء : الجخادب ، والجخادب : الضخم الغليظ من الرّجال والجمال». اللسان (جخدب). وانظر سفر السعاده : ۱۹۷

۱۰- فى المفصل : ۲۴۳ «وبرنساء». البرنساء والبرناساء : الخلق وأصله بالنبطيه ابن الإنسان ، انظر إصلاح المنطق : ۳۹۱ ، وجمهره اللغه : ۱ / ۲۵۵ ، والمعرب : ۴۵ وسفر السعاده : ۱۶۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۴۱ ، وجاء بعد «برناساء» فى د : «للناس».

۱۱- بعدها فى د : «للذكر من العقارب». وانظر اللسان (عقرب) ، وسفر السعاده : ۳۷۳

۱۲- فى د : «قوله : وأما» والكلام لابن الحاجب.

١٣- أى عند الزمخشرى.

فنعليلا ، ولذلك حكم بمنجنيق أن يكون فنعليلا ، وقال بعض الناس : النون أصليّه (۱) نظرا إلى أنّه لم يثبت / عنده زياده النّون فى الرّباعىّ ثانيه ، فحكم على النّون بالأصاله ، وهو الذى اختاره بأنّه خماسىّ وأنّ زيادته واحده ، فوجب أن تكون نونه أصليّه ، و «خزعبيل» (۲) واضح ، و «عضرفوط» (۳) واوه زائده ، وإنّما حكم بأنّ «منجنون» ليس مثل عضرفوط لأنّ نونه الأخيره لا بدّ أن تكون زائده ، فوجب أن لا يكون مثل عضرفوط ، فلذلك قيل ثمّه : لئلّا يؤدّى إلى بناء ليس فى الأسماء (۴)

و «يستعور» (۵) مثل عضرفوط ، لئلّا يؤدّى إلى مثال ليس فى الأسماء من غير مرجّح ، إذ «يفعلول» ليس من أبنيتهم (۶) وإذا جعلت الياء أصليّه كان مثل عضرفوط ، فلم يؤدّ إلّا إلى أمثلتهم ، فكان الأولى.

و «قرطبوس» (۷) ظاهر ، و «قبعثرى» منوّن لأنّ ألفه ليست للتأنيث لأنّك تقول : جمل قبعثرى أى : شديد (۸) ولأنّ ألف التأنيث لا تلحق مثل هذا الوزن ، فوجب صرفه ، وليست للإلحاق أيضا ، لأنّها لو كانت للإلحاق والخمسه التى قبلها أصول لوجب أن يكون ثمّه ملحق به هو على ستّه أحرف أصول ، وليس بموجود فى كلامهم. والله أعلم.

۱- أكثر النحويين على أنّ النون فى خندريس أصليه ، وهو مذهب سيبويه وابن السراج والرضى ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والأصول : ۳ / ۲۲۲ ، ۳ / ۲۳۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۵۵ ، وذكر الجاربردى أنّ بعضهم يقول بزياده النون فى شرح الشافيه : ۴۶

۲- الخزعبيل : الباطل ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والمخصص : ۱۳ / ۷۷ ، وسفر السعاده : ۲۵۲ ، واللسان (خزعبل) ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۵

۳- «العضرفوط : دويبه ناعمه بيضاء» اللسان (عضرفط). وانظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والمنصف : ۳ / ۱۲ ، والمخصص : ۸ / ۹۱.

۴- انظر ما سلف : ورقه : ۱۷۸ أ.

۵- من معانيه : الباطل ، وشجر ، وبلد بالحجاز ، انظر المنصف : ۳ / ۲۳ - ۲۴ ، وسفر السعاده : ۵۲۵ ، ومعجم البلدان (اليستعور).

۶- وزن «يستعور» فعللول ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والأصول لابن السراج : ۳ / ۲۳۵ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۵ ، والخصائص : ۳ / ۲۱۵

۷- «القرطبوس : الداهيه بفتح القاف ، والقرطبوس بكسرها : الناقه العظيمه» اللسان (قرطبس). وانظر سفر السعاده : ۴۲۶

۸- هو قول أبى زيد ، انظر المنصف : ۱ / ۵۱ ، ۳ / ۱۲ ، وسر الصناعه : ۶۹۴ ، وتهذيب اللغه : ۳ / ۳۶۸ ، والمحكم : ۲ / ۳۲۹

«فصل (١) : فالزّياده الواحده قبل الفاء فى نحو :

أجدل وإثمد وإصبع وأصبع وأبلم».

وهو خوص المقل (٢) ، وأكلب ، و «تنضب» ، وهو شجر تعمل منه القسىّ (٣) ، و «تدرأ» وهو المدافعه فى حرب أو خصومه (٤) ، و «تتفل» وهو الثعلب ، والأنثى تتفله ، ويقال : تتفل وتتفل وتتفل (٥) ، فأمّا تتفل وتتفل فيغنى عنهما تنضب وتدرأ ، وينبغى أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان ، و «تحلئ» ، وهو ما حلئ من الأديم ، أى : قشر أو بشر (٦) ، و «يرمع» ، وهو حجر رخو (٧) يتفتّت إذا فرك (٨) ، و «مقتل» و «منبر» و «مجلس» و «منخل» و «مصحف» و «منخر» ، وكسر الميم فيه للإتباع ، قال سيبويه : «منتن» و «مغيره» كسروا الميم فيهما للإتباع (٩) ، والأصل الضّمّ ، وكذلك «منخر» ، و «هبلع» ، وهو الشديد البلع ، وغير الأخفش يجعله من الرّباعىّ كدرهم (١٠).

بقى عليه «يعفر» اسم علم ، والضّمّه للإتباع ككسره منخر (١١) ، فإن أجيب بأنّه علم منقول عن فعل فلا مدخل له فى أوزان الأسماء ، كتغلب ويشكر فهو مستقيم لو سلم من ضمّ الياء ، فأمّا بعد ضمّ يائه فهو أشبه بالمرتجل ، فلا وجه لإسقاطه.

١- عاد ابن الحاجب ليتكلم على أبنيه الثلاثى والرباعى والخماسى مره أخرى.

٢- قال الجوهرى : «الأبلم : خوص المقل ، وفيه ثلاث لغات : أبلم وأبلم وإبلم ، والواحده بالهاء» الصحاح (بلم) ، انظر المنصف : ٣ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١١٦

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ أ

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ أ

٥- انظر ما سلف ورقه ١٧٤ أ، وسفر السعاده : ١٧٢

٦- كذا فى السيرافى : ٦٤٩ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٤ ب

٧- فى د : «حجر بيض رخو».

٨- كذا فى السيرافى : ٦٢٧ ، وانظر السيرافى أيضا : ٦٤٢ ، وما سلف ورقه : ١٧٤ ب

٩- انظر الكتاب : ٤ / ٢٧٣ ، والأصول : ٣ / ١٠٥ ، ٣ / ٢٠٨ ، ٣ / ٢٣٧ ، والسيرافى : ٢٣٨ ، ٦٥٢.

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ ب

١١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ ب

«فصل : وما بين الفاء والعين فى نحو : كاهل وخاتم وشأمل».

الشّأمل والشّمأل والشّمال من الرّيح (۱) و «ضيغم» ، وهو من نعوت الأسد (۲) و «قنبر» (۳) و «جندب» ، يقال : جندب وجندب وجندب (۴) / فأمّا جندب فمعه عنه (۵) قنبر ، فينبغى أن يضبط على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان ، و «عنسل» ، وهو السّريع (۶) و «عوسج» (۷)

بقى عليه «حيفس» ، وهو القصير (۸) و «دملص» ، وهو البرّاق بمعنى دلامص ، يقال : دلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد (۹) وآجر [بالتخفيف](۱۰) بمعنى آجرّ [بالتثقيل](۱۱) ، وهو أعجمىّ معرّب (۱۲).

۱- الشّأمل والشّمأل : ريح الشّمال. انظر ما سلف ورقه : ۱۷۴ ب

۲- كذا فى السيرافى : ۶۴۳ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۴ ب

۳- هو طائر يشبه الحمّره ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۴ ب

۴- انظر اللغات فى جندب فيما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۵- فى ط : «فمغنيه عنه» ، ولعل ابن الحاجب أعاد الضمير فى قوله «فمعه» إلى الأخفش والضمير فى «عنه» إلى جندب ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۷- شجر من شجر الشوك. وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۹- انظر سفر السعاده : ۲۷۳ ، وما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر سفر السعاده : ۳۳ - ۳۴

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر سفر السعاده : ۳۳ - ۳۴

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

«فصل : وما بين العين واللّام فى نحو :

شمأل وغزال وحمار وغلام وبعير وعثير».

هو الغبار (۱) و «عليب» ، وهو اسم واد (۲) والصّواب صرفه ، و «عرند» ، وهو الشّديد ، ويقال : عردّ (۳) و «قعود» و «جدول» ، و «خروع» ، وهو ما لان من الشّجر (۴) و «سدوس» ، وهو ضرب من الطّيالسه الخضر بالضّمّ (۵) والقبيله (۶) بالفتح ، والأصمعىّ (۷) يعكس ، وقال ابن حبيب (۸) سدوس بن أصمع من نبهان (۹) بالضّمّ ، و «سلّم» و «قنّب» ، بقى عليه «دلمص» و «حمّص» ، و «تبّع» لغه فى «تبّع» (۱۰).

۱- أى : عثير ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۲- هو واد فى تهامه ، انظر السيرافى : ۶۴۵ ، وسفر السعاده : ۳۸۶ ، ومعجم البلدان (عليب).

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۴- كذا فى السيرافى : ۶۵۳ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۵- سقط من د. ط : «بالضم». انظر السيرافى : ۶۵۴ ، وسفر السعاده : ۲۹۹

۶- فى د : «والكثيره». تحريف.

۷- أى : يقول : القبيله سدوس بالضم ، كذا قال السيرافى : ۶۵۴ ، وانظر التنبيهات : ۳۱۹ ووافق ابن السكيت الأصمعى انظر إصلاح المنطق : ۳۳۳

۸- هو محمد بن حبيب.

۹- عباره السيرافى : «وقال ابن حبيب كلّ ما فى العرب سدوس بالفتح إلا سدوس بن أصمع بن نبهان» ، ۶۴۵ - ۶۴۶ ، وانظر الاشتقاق : ۳۹۵ ، وسفر السعاده : ۲۹۹ - ۳۰۰.

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

«فصل : وما بعد اللّام فی نحو : علقی»

وهو نبت ، ینوّن ولا ینوّن (۱) و «معزی» ، و «بهمی» ، وهو شوک ، والواحد والجمیع سواء ، وألفه للتأنیث (۲) وقیل : للإلحاق ، فواحده بهماه (۳) وسلمی وذکری وحبلی ودقری ، وهی روضه بالیمامه (۴) وقال الجرمیّ : دقری ونملی وصوری میاه قرب (۵) المدینه (۶) و «شعبی» ، وهو اسم بلد (۷) و «رعشن» ، وهو المرتعش (۸) و «فرسن» ، وهو مقدّم خفّ البعیر ، من «فرسه» إذا دقّه (۹) و «بلغن» وهو البلاغه (۱۰) ، و «قردد» ، وهو الأرض المستویه (۱۱) ، و «شربب» ، وهو شجر واسم موضع (۱۲) و «عندد» ، یقال : ما لی عنه عندد أی : بدّ (۱۳) و «رمدد» ، یقال : رماد رمدد أی : أتی علیه الدّهر وحال عن حاله (۱۴) و «معدّ» ، وهو موضع رجل الفارس من الدّابّه إذا رکب (۱۵) واسم قبیله ، میمه أصلیّه بدلیل قولهم : تمعدد إذا تشبّه بمعدّ بن عدنان فی خشونه العیش ، والمیم لا تزاد فی الفعل ، وتمدرع وتمسکن قلیل شاذّ ، والفصیح تسکّن وتدرّع (۱۶) وأیضا فإنّه یقال : معدّ إذا عدا ، فهو أشبه

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۲- کذا فی السیرافی : ۶۳۱ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۳- انظر فی ذلک المقتضب : ۳ / ۳۸۵ ، وسفر السعاده : ۱۶۹ - ۱۷۰.

۴- کذا قال السیرافی : ۶۳۱ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۵- فی د : «عند».

۶- کذا نقل السیرافی وابن جنی والسخاوی وياقوت عن الجرمی ، انظر : السیرافی : ۶۳۱ ، والمنصف : ۳ / ۵۹ ، وسفر السعاده : ۳۳۰ ، ۴۹۱ ، ومعجم البلدان (صوری) (نملی).

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۴- حکی الجوهری مثل هذا فی الصحاح (رمد) وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۶- تمفعل قلیل فی کلامهم ، ومسکین مشتق من تسکّن وهو أفصح من تمسکن لأنه القیاس ، انظر : الکتاب : ۴ / ۳۰۸ ، والمنصف : ۱ / ۱۲۹ - ۱۳۰ ، ۳ / ۲۰ ، وسفر السعاده : ۱۸۳ - ۱۸۴ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۰ - ۳۱۱.

أن يشتقّ منه معد (۱) لأنّه موضع رجل الفارس الذی یبعثها علی العدو من أن یجعل من عدّ یعدّ (۲) و «خدبّ» ، وهو الضّخم الشّدید (۳) و «جبنّ» بالتشدید ویجوز تخفیفه (۴) و «فلزّ» ، وهو خبث الفضّه [والذّهب](۵) بقی علیه «ضهیأ» بغیر مدّ بمعنی ضهیاء ممدودا (۶) و «زرقم» وهو الأزرق (۷) و «دلقم» ، وهی الناقه المسنّه ، والمیم زائده ، من الدّلق (۸) وهو سرعه الخروج لأنّ لسانها یندلق لعدم أسنانها (۹) و «درّج» / جمع درّجه لغه فی درّاجه (۱۰) و «شجعم» ، وهو الشّجاع ، وهو عند غیر سیبویه فعلم (۱۱) ذکره سیبویه مع سلهب (۱۲) وخلجم (۱۳)

۱- سقط من ط : «معد».

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «والفلزّ أیضا بالکسر وتشدید الزای : خبث ما أذیب من الذهب والفضّه والحدید ..». اللسان (فلز). وانظر سفر السعاده : ۴۱۸ ، وما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۸- فی ط : «والدلق».

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۲- هو الطویل ، انظر سفر السعاده : ۳۰۵ ، واللسان (سلهب).

۱۳- هو الجسیم العظیم. اللسان (خلجم).

«فصل : والزّيادتان المفترقتان بينهما الفاء فى نحو : أدابر»

لم يفسّره غير الجرمىّ (۱) فقال : الذى يقطع صله رحمه ويدبر عنها ، فعلى هذا يكون مصروفا ، وقال السّيرافى : غير مستنكر أن يكون اسم موضع (۲) فعلى هذا يجوز أن لا (۳) يصرف ، و «أجادل» ، وهو أجدل للصّقر ، و «ألنجج» ، وهو العود [يتبخّر به](۴) وجاء يلنجج وألنجوج ويلنجوج (۵) و «ألندد» للألدّ ، وهو الشّديد الخصومه (۶) و «مقاتل» و «مقاتل» و «مساجد» و «تناضب» جمع تنضب ، وهو شجر يعمل منه القسىّ (۷) و «يرامع» ، وهو جمع يرمع ، وهو حجر رخو يتفتّت إذا فركَ (۸)

۱- قوله : «غير الجرمى» غير دقيق ، فقد فسره أبو عبيده بأنه لا يقبل قول أحد ، انظر تفسير الجرمى وأبى عبيده فى السيرافى : ۶۱۰ - ۶۱۱ ، وحكى السخاوى وابن منظور التفسيرين غير منسوبين ، انظر سفر السعاده : ۴۰ ، واللسان (دبر) ، وما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۲- انظر السيرافى : ۶۱۱

۳- سقط من ط : «لا». خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (لجج).

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۷- كذا قال السيرافى : ۶۲۶ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۳ ب

۸- كذا قال السيرافى : ۶۲۷ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۴ ب

«فصل : وبينهما العين فى نحو : عاقول»

وهو الموضع الذى إذا كانت فيه معاطف (۱) و «ساباط (۲) وطومار (۳) وخيتام» ، ويقال : خيتام وخاتام للخاتم (۴) و «ديماس» ، وهو السّرب (۵) بكسر الدّال وفتحها ، وينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، و «توراب» وهو التّراب (۶) و «قيصوم» وهو نبت (۷) بقى عليه «قنعاس» ، وهو الشّديد من الإبل (۸)

«وبينهما اللّام فى نحو : قصيرى وقرنبى».

وهى دويبّه من الحشرات (۹) مصروفه ، و «الجلندى» اسم ملك كان بعمان ، وجاء بضمّ اللّام (۱۰) ، فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، ووقع فى المفصّل بلام التعريف ، والصواب إسقاطها (۱۱) و «بلنصى» جمع بلصوص على غير قياس ، وهو طائر (۱۲) و «حبارى» وهو طائر (۱۳) و «خفيدد» ، وهو السّريع (۱۴) و «جرنبه» (۱۵).

۱- كذا فسره السيرافى : ۶۱۸ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۳۸ أمن الأصل.

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۳۸ أمن الأصل.

۴- انظر هذه اللغات فى السيرافى : ۴۱۹ ، ۶۱۹

۵- سقط من د : «وهو السّرب». والسّرب : الطريق. انظر السيرافى : ۶۲۶ ، ۶۳۵ ، وسفر السعاده : ۲۷۷ - ۲۷۸

۶- انظر السيرافى : ۶۳۵ ، وسفر السعاده : ۱۸۵ - ۱۸۶

۷- انظر السيرافى : ۶۴۳

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۳- سقط من ط : «وحبارى وهو طائر» ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۱۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۱۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

وبقی علیه «سمّهی» للباطل (۱) و «صحار» و «صحاری» (۲) و «علودّ» للشدید (۳) و «حبونن» اسم واد (۴).

ص: ۶۷۷

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ، وجاء بعد کلمه «واد» فی د : «قال الجرمیّ : کأنّهم زادوا الواو علی حبنن کما زادوها علی حبکر حین قالوا : حبوکر» ، والحبوکر : رمل یضل فیه السالک ، والحبوکر : الداهیه. الصحاح (حبکر).

«فصل : وبينهما الفاء والعين فى نحو : إعصارّ»

وهى الرّيح الشديده ، وقيل : وفيها نار (۱) ، و «إخريط» (۲) ، و «أسلوب» وهو الطّريق ، ويقال للمتكبّر : «أنفه فى أسلوب» (۳) ، قال (۴) :

أنوفهم ملفخر فى أسلوب

وشعر الأستاه بالجبوب

أى : فى ظاهر الأرض ، و «إدرون» وهو الوسخ ، ويستعمل فى الأصل الرّدىء (۵).

«ومفتاح ومضروب ومنديل ومغرود».

والمغرود والمعلوق : ضرب من الكمأه (۶) ، والمغثور والمغفور : الصّمغ وليس فى الكلام غيرها (۷) ، و «تمثال» (۸) و «ترداد» (۹) و «يربوع» (۱۰) و «يعضيد» ، وهو شجر (۱۱) ، و «تنبيت» ، وهو ما ينبت على الأرض (۱۲) ، قال رؤبه (۱۳) :

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۲- هو ضرب من الشجر ، انظر سفر السعاده : ۴۰ ، واللسان (خرط).

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۴- تقدّم الرجز ورقه : ۱۷۶ أ

۵- كذا فى السيرافى : ۶۱۱ وانظر سفر السعاده : ۴۰ وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۵۶ ، ۱ / ۶۱

۶- قوله : «ضرب من الكمأه» تفسير للمغرود ، انظر إصلاح المنطق : ۲۲۲ ، والمسائل البصريات : ۸۰۵ ، والسيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۴۶۸ ، والمعلوق : واحد من المعاليق وهو المعلاق ، انظر إصلاح المنطق : ۲۲۲ ، والسيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۴۶۸

۷- المغثور لغه فى المغفور ، انظر إصلاح المنطق : ۲۲۲ ، والسيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۴۶۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۸۷ ، والممتع : ۱۰۸ ، ۲۴۸ ، واللسان (عثر)

۸- التّمثال : الصوره والجمع التماثيل الصحاح (مثل)

۹- انظر الممتع : ۱۰۹

۱۰- هى دابه ، والأنثى بالهاء. السيرافى : ۶۲۶ واللسان (ربع).

۱۱- كذا فى السيرافى : ۶۴۳ ، وانظر سفر السعاده : ۵۲۶ ، والممتع : ۱۱۰

۱۲- كذا فى السيرافى : ۶۴۹ ، وانظر سفر السعاده : ۱۸۳ ، واللسان (نبت)

۱۳- ديوانه : ۲۵ ، وجمهره اللغه : ۱ / ۱۹۸ ، وورد هذا البيت فى ديوان العجاج : ۲ / ۱۸۳ ، وانظر تخريج الأرجوزه التى جاء فيها

ثمه.

صحراء لم ينبت بها تنبيت

.....

وعن ابن (١) دريد كسر التاء (٢) ، / فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، ولو قدّرنا أنّ الكسره للإتباع لأنّه قد ذكر مفعلا ومثّله بمنخر والكسر للإتباع ، و «تذنوب» (٣) ، وهى البسره إذا أرطبت من أسفلها ولم تبلغ النّصف (٤) ، و «تنوّط» ، وهو طائر يعلق بيضه فى أغصان الشّجر ، فسمّى تنوّطا ، من «نطت الشّىء بالشىء» ، ونوّطته إذا علّقته به (٥) ، ووقع فى المفصّل «تنوّط» على مثال «تبشّر» ، وليس بمستقيم لثلاثه أوجه :

منها : أنّه لا تعرف فيه هذا اللغه.

ومنها : ما يلزم من سقوط مثال تفعّل.

ومنها : لزوم التكرار من غير فائده.

فالصّواب «تنوّط» ، وهو مصروف (٦) ، و «تبشّر» ، وهو طائر ، وجاء «تبشّر» ، فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان (٧) ، والصواب صرفه ، و «تهبّط» ، وهو اسم أرض ، ووقع فى المفّصّل مصروفا ، ووقع فى أبنيه السيرافى بالألف واللّام (٨) ، بقى عليه «أسروع» ، وهى دويّبه تكون فى الرّمل ، وتضمّ همزته فيكون كأسلوب ، ويسروع لغه فى أسروع ، وتفتح ياؤه فيكون كيربوع (٩) ، وتؤثور ، وهى حديده توسم بها الإبل (١٠).

١- سقط من د : «ابن». خطأ.

٢- انظر جمهره اللغه : ٣ / ٣٧٤ ، وحكى السيرافى هذه اللغه عن الدريدى وضعفها ، السيرافى : ٦٥٠

٣- فيه لغتان فتح التاء وضمّها ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٧١ ، وسفر السعاده : ١٨٠

٤- كذا فسره السيرافى : ٦٥٠

٥- كذا فسره السيرافى : ٦٥١ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٩- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

«فصل : وبينهما العين واللّام فى نحو (١) خيزلى»

وخوزلى وخيزرى وخوزرى لضرب من المشى فيه تبختر ، وخيزرى معناه معنى خيزلى (٢) ووقع فى المفصّل بالياء ، والصّواب أن يكون الخوزرى [بالواو](٣) وإلّا فقد كرّر المثال بلا فائده وأسقط فوعلى ، والحنطأو والحنطأوه : العظيم البطن ، وقيل : القصير (٤) النون والواو مزيدتان كزيادتهما فى كنتأو (٥) وهذا أحسن ما قيل فيه.

وبقى عليه كوألل ، وهو القصير ، وقال ابن دريد : كوألك بالكاف (٦)

١- سقط من المفصل : ٢٤١ : «نحو».

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٥- فيه لغتان بالتاء والثاء ، وهو العظيم اللحيه ، انظر السيرافى : ٦٤٧ ، والمنصف : ١ / ١٦٥ وسفر السعاده : ٤٥١

٦- بعدها فى ط : «وآجر أعجمى معرب» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

«فصل : وبينهما الفاء والعين فى نحو : أجفلى»

بمعنى جفلى للكثره ، يقال : دعا الجفلى إذا عمّ ولم يخصّ (١) وأترجّ (٢) وإرزبّ ، وهو الغليظ (٣) قال (٤)

إنّ لها مركّبا إرزبّا

كأنّه جبهه ذرّى حبّا

وبقى عليه «يهيرّ» ، وهو الباطل (٥) وتحلبه وتحلبه لما حلبت قبل أن (٦) يضربها الفحل [من الإبل](٧) وآجرّ ، وهو أعجمىّ معرّب (٨) وترعيّه بمعنى الرّاعى (٩) ويشدّد ياؤه (١٠) ، ومندبى ، وهو النّدب الخفيف فى الحاجه (١١).

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٦- فى د : «لما حل أن ...». تحريف.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب

٨- سقط من ط : «وآجر وهو أعجمى معرب» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب

٩- كذا فى السيرافى : ٦٥٠ ، وانظر سفر السعاده : ١٧٩

١٠- سقط من ط : «ياؤه».

١١- «مندبى كهندبى : خفيف فى الحاجه». القاموس (ندب) ، وانظر الأصول : ٣ / ٢٠٠

«فصل : والزّيادتان (۱) المجتمعتان قبل الفاء فى نحو :

منطلق ومسطيع».

وهو اسم فاعل من «اسطاع» بمعنى أطاع ، والسين زائده ملغاه ، فلذلك بقى ضمّ الميم على حاله (۲) ، و «مهراق» اسم مفعول من «أهراق» / بمعنى «أراق» ، زيدت فيه الهاء ، وكان أصله «أراق» ، قلبت الهمزه هاء فقيل : هراق ، ثمّ توهّم أصاله الهاء فزيدت الهمزه (۳) معها ، وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك (۴) ، و «إنقحل» بالقاف : المسنّ ، و «إنقحر» مثله (۵) ، وهو تكرير.

۱- سقط من المفصل : ۲۴۱ : الزيادتان.

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۳- سقط من ط من قوله : «هاء» إلى «الهمزه» خطأ.

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

«فصل : وما بعد الفاء (۱) فی نحو : حواجر»

وقع فی کتاب سیبویه التمثیل بحواجز بالزّای ، جمع حاجز (۲) وهو مثل الحوض ، ذکرهما فی الأسماء ، فیجوز أن یکون المصنّف جعل موضعها حواجر [بالراء](۳) ویجوز أن یکون تصحیفا ، و «غیالم» جمع غیلم وهی السّلحفاه أو المرأه الحسناء (۴) والعیلم بالعین المهمله : البئر الغزیره الماء (۵) وجنادب : جمع جندب (۶) ودواسر : للشدید الماضی (۷) وصیّهم وجاء مخفّفا : للقصیر وللّذی یرفع رأسه وللغلیظ (۸) وبقی علیه دمالص بمعنی دلامص وهو البرّاق (۹)

«وبین العین واللّام فی نحو : کلّاء».

وهو الموضع الذی یحبس فیه السّفن (۱۰) وخطّاف (۱۱) وحنّاء (۱۲) وجلواخ (۱۳) وهو النّهر العظیم ، وجریال : اسم للخمر (۱۴) وعصواد ، وهو موضع الحرب ، والفصیح کسر عینه ، وقال الجرمیّ : معناه الجلبه والصیّاح (۱۵) وهبیّخ ، وهو العظیم والصبیّ ، والأنثی هبیّخه (۱۶) وکدیون ،

۱- فی المفصل : ۲۴۱ «وبین الفاء والعین فی نحو حواجر».

۲- کذا فی الکتاب : ۴ / ۲۵۱ ، ووقع فی الکتاب : ۳ / ۶۱۴ «حاجر وحواجر» بالراء وذکره السیرافی بالزای وقال : «والحواجز ذکرها سیبویه فی الأسماء» : ۶۲۰ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۵- انظر السیرافی : ۶۲۶ ، والصحاح (علم) وسفر السعاده : ۳۹۴

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۷- کذا قال السیرافی : ۶۲۹ ، وانظر سفر السعاده : ۲۷۵ - ۲۷۶

۸- کذا قال السیرافی : ۶۴۴ ، وانظر سفر السعاده : ۳۳۱ ، وذکر سیبویه هذا البناء مخففا : ۴ / ۲۶۷

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۰- کذا قال السیرافی : ۶۳۳ وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۳- انظر السیرافی : ۶۲۸ ، وما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۵- کذا قال السیرافی : ۶۳۵ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

وهو دردیّ الزّیت (۱) وبطّیخ ، وقبّیط ، وهو النّاطف (۲) ویقال : قبّاط (۳) وقیّام وصوّام ، وعقنقل ، وهو الجبل من الرّمل (۴) ، وعقنقل الضّبّ : کشیته ، وهی شحمته (۵) ، وعثوثل ، وهو العثولّ ، وهو المسترخی (۶) ، وعجّول ، وهو العجل ولد البقره (۷) ، وسبّوح (۸) [وهو الطّاهر فی صفات الباری تعالی](۹) ومرّیق ، وهو شبیه بالعصفر (۱۰) وحطائط ، وهو الصغیر ، کأنّه حطّ عن جرم الکبیر (۱۱) ودلامص.

وبقی علیه زرارق ، جمع زرّق لطائر (۱۲) وفرناس من نعوت الأسد (۱۳) وعطوّد ، وهو السّفر البعید (۱۴) وتنّوم ، وهو نبت یقال : إنّه الشّهدانج (۱۵)

۱- کذا فی السیرافی : ۶۴۵ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب.

۲- «النطف : القطر». اللسان (نطف).

۳- انظر السیرافی : ۶۴۶ ، وسفر السعاده : ۴۲۰

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۵- کذا قال السیرافی : ۶۴۷

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۷- کذا قال السیرافی : ۶۵۶ ، وسقط من ط : «ولد البقره».

۸- انظر سفر السعاده : ۲۹۶

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- انظر السیرافی : ۶۴۵ ، وسفر السعاده : ۴۶۰

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۵- کذا قال السیرافی : ۶۵۶ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

«فصل : وبعد اللّام فى نحو : ضهياء»

وهى أرض لا نبات بها ، والمرأه التى لا ينبت لها ثدى وأيضا التى لا تحيض ، وجاء ضهيأ مهموزا مقصورا (۱) ، وطرفاء : شجر ، واحده طرفه (۲) ، وقوباء (۳) وعلباء (۴) ورحضاء (۵) وسيراء ، وهو ضرب من ثياب الحرير (۶) ، وجنفاء : موضع (۷) ، وسعدان ، وهو نبت (۸) ، وكروان وكروان (۹) ، وسرحان ، وهو الذّئب والأسد أيضا (۱۰) ، لأنّ (۱۱) كروانا مثله ، وعثمان (۱۲) ، وظربان ، وهى دابّه منتنه الرّيح (۱۳) والسّبعان ، / وهو موضع (۱۴) والسّلطان (۱۵) وعرضنى ، وهى مشيه فى (۱۶) معارضه ، وجاء عرضنى ، وينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، وجاء فيه

۱- كذا قال السيرافى : ۶۱۷ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ، ۱۷۷ أ

۲- قال سيبويه : «وطرفاء للجميع وطرفاء واحده». الكتاب ۳ / ۵۹۶ ، وانظر السيرافى : ۶۳۳ ، والصحاح (طرف) ، وسفر السعاده : ۳۴۸

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۴- هى عصب العنق ، انظر الصحاح (علب) وسفر السعاده : ۳۸۱

۵- هو العرق من أثر الحمّى. اللسان (حرض). وانظر سفر السعاده : ۲۸۳

۶- كذا قال السيرافى : ۶۳۳ ، وانظر سفر السعاده : ۳۱۰

۷- انظر السيرافى : ۶۳۳ - ۶۳۴ ، وسفر السعاده : ۲۰۸ ، وجنفاء بالتحريك والمدّ : بلده من سواحل جزيره صقليه ، معجم البلدان (جنفاء).

۸- نبت له شوك ، انظر السيرافى : ۶۳۴ والصحاح (سعد) وسفر السعاده : ۳۰۲

۹- سقط من د : «وكروان» ، لعله يشير إلى ما نقله السخاوى عن بعض أهل اللغه من أنّ الذكر كروان بكسر الكاف وإسكان الراء ، والأنثى كروان بفتح الكاف والراء ، ولكنهم فرقوا بين المذكر والمؤنث بالهاء. انظر سفر السعاده : ۴۴۴ ، والقاموس (كرو).

۱۰- السرحان : الأسد فى لغه هذيل ، انظر السيرافى : ۶۲۳ - ۶۲۴ ، واللسان (سرح).

۱۱- فى ط : «إلا أن». تحريف.

۱۲- «العثمان : فرخ الحيّات». اللسان (عثم)

۱۳- كذا قال السيرافى : ۶۳۴ ، وانظر سفر السعاده : ۳۵۸

۱۴- انظر السيرافى : ۶۳۴ ، وسفر السعاده : ۲۹۸

۱۵- لغه فى السّلطان ، ولم يذكره غير سيبويه ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۶۰ ، وسفر السعاده : ۳۰۵ ، والممتع : ۱۲۴ ، «والسّلطان : قدره الملك». اللسان (سلط).

۱۶- سقط من ط : «فى».

العرضنى (١) [فينبغى أن يضبط](٢) ودفقّى ، وهو ضرب من السّير ، وجاء بكسر العين وفتحها (٣) فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، وهبريه ، وهو الخزاز فى الرأس (٤) وسنبته ، سنبته من الدّهر : حين ، وسنبه مثله (٥) وقرنوه ، وهو نبت يدبغ به (٦) ، وعنصوه ، وهو النّبت المتفرّق (٧) ، وجبروت (٨) ، وفسطاط ، الفسطاط والفسطاط : الخيمه (٩) وجلباب ، وهو القميص (١٠) وحلتيت (١١) وصمحمح ، وهو الغليظ (١٢) والفرّاء يجعل صمحمحا مثل سفرجل (١٣) ويبطل عليه (١٤) بذر حرح ، إذ ليس فى الكلام مثل سفرجل ، وخروج اللّفظ عن أبنيه كلامهم أحد الأدلّه على زياده الحرف فيه ، وذرحرح ، وهى دويبّه ذات سمّ إذا أكلت فى طعام (١٥) واحده الذّراريح.

وبقى عليه بلصوص ، وهو طير ، وجمعه بلنصى (١٦) وكرديد (١٧) وهو جلّه التّمر (١٨) ،

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- قال الفيروزآبادى : «ومشى الدّفقّى كرمكّى : أسرع ، والدّفقى وتفتح الفاء : الناقه السريعه». القاموس (دفق) وحكى ابن منظور اللغتين فى دفقى فى اللسان (دفق) وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٤- كذا قال السيرافى : ٦٢٩ ، وانظر سفر السعاده : ٤٩٥ ، وما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٩- انظر السيرافى : ٦٢٢ ، والمعرب : ٢٤٩

١٠- كذا قال السيرافى : ٦٢٢

١١- هو عود يجعل فى الملح ، انظر الصحاح (حلت) وسفر السعاده : ٢٢٩

١٢- انظر المنصف : ٣ / ٣٠ ، والصحاح (صمح) وسفر السعاده : ٣٢٤

١٣- انظر شرح الشافيه للرضى : ١ / ٦٣

١٤- سقط من ط : «ويبطل عليه». خطأ.

١٥- كذا قال السيرافى : ٦٢١ - ٦٢٢

١٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١٧- وردت فى الأصل. د. ط : «كردين». وما أثبته الصواب ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١٨- كذا قال السيرافى : ٦٤٦ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

ورعبوب : للناعمه البدن (۱) ، وعرضّی بمعنی عرضنی (۲) ، وحمصیص ، وهو نبت (۳) ، وتئفّه ، وفیه نظر ، یقال : جئتک علی تئفّه ذاک وتفئّه ذاک وإفّانه أی : بالقرب منه ، وقولهم : تفئّه یدلّ علی أنّ التاء أصلیّه ، فیکون من هذا الفصل ، وقولهم : «إفّان ذاک» یدلّ علی أنّ التاء زائده ، فیکون وزنه تفعله (۴) فلا یکون من هذا الفصل ، وتلّه ، وهی الحاجه (۵) قال ابن مقبل (۶)

یا حرّ أمست تلّات الصّبا ذهبت

فلست منها علی عین ولا أثر

۱- کذا قال السیرافی : ۶۲۳ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۲- سقط من ط : «بمعنی عرضنی». خطأ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۶- البیت فی دیوانه : ۷۳ ، ومقاییس اللغه : ۱ / ۳۵۱ ، والروایه فیهما : «تلیّات» والتلیّه : البقیه.

«فصل : والثلاث المفترقه فى نحو :

إهجيرى (١) ومخاريق (٢) وتماثيل (٣) ويرابيع»

جمع يربوع ، وهى دويبّه (٤) وبقى عليه أباطيل (٥)

«فصل : والمجتمعه قبل الفاء فى مستفعل»

بكسر العين وفتحها ، وينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان.

«فصل : وبعد العين فى نحو : سلاليم (٦) وقراويح (٧)»

وبقى عليه مرمريس (٨)

١- فى المفصل : ٢٤٢ : «هجيرى». وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- واحده مخراق ، وهو منديل يلّفّ ويضرب به ، انظر سفر السعاده : ٤٥٧ واللسان (خرق).

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٨٠ أ

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٨٠ أ

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٧- جمع قرواح ، وهو الفضاء الذى لا ساتر فيه ، السيرافى : ٦٢٧ ، وانظر سفر السعاده : ٤٢٨

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

«فصل : وبعد اللّام فى نحو : صلّيان»

وهو نبت ، واللّام مشدّده ، والياء مخفّفه (١) وعنفوان ، وهو ابتداء الشّباب (٢) وعرفّان ، وهو المعرفه ، وقيل : الكرى (٣) كقوله (٤)

كفانى العرفّان الكرى وكفيته

كلاء الفلاه والنّعاس معانقه /

وتئفّان ، وهو أوّل الشّىء ، وقيل : النشاط (٥) وكبرياء ، وهو الكبر ، وسيمياء ، وهى العلامه ، ويقال : السّيما ، وهو وزن كبرياء (٦) فلا معنى لإعادته ، ومرحيّا ، وهو زجر عند الرّمى (٧) وبقى عليه جلبّان ، وهى بقله (٨) وحلبلاب (٩) وهو نبت ، وإجريّا بمعنى إهجيرى (١٠) ، ورغبوتى (١١) ، وبلهنيه ، وهو العيش الذى لا كدر فيه (١٢).

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٣- بعدها فى د : «أى المكارى» انظر الصحاح واللسان (كرا).

٤- هو الراعى النميرى ، والبيت فى ديوانه : ١٠٩ ، والسيرافى : ٦٣٩ ، وشرح الحماسه للمرزوقى : ٣٠٩ ، وسفر السعاده : ٣٧١ ، وفسر ثعلب «العرفان» فى البيت بأنه الرجل المعترف بالشىء الدالّ عليه. انظر سفر السعاده : ٣٧١ ، والتاج (عرف).

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٩- فى ط : «حلباب». تحريف. وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١١- ويقال : رغبوت ، ومعناه : الرغبه. انظر السيرافى : ٦٤٢ ، وسفر السعاده : ٢٨٥

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

«فصل : وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحده فى نحو : أفعوان»

وهو الذّكر من الأفاعى (١) ، وإضحيان ، وهو المضىء (٢) ، وأرونان ، يقال : يوم أرونان أى : شديد (٣) ، قال النابغه (٤) :

فظلّ لنسوه النّعمان منّا

على سفوان يوم أرونان

وبعض الناس يقول : القافيه مجروره ، وأوّلها (٥) :

ألا أبلغ بنى خلف رسولا

أحقّا أنّ أخطلكم هجانى

فيحتمل الأمرين :

أحدهما : أن يكون إقواء.

والآخر : أن يكون نسب النّعت [إلى نفسه](٦) كقوله (٧) :

والدّهر بالإنسان دوّارىّ

.....

وإنّما هو دوّار (٨).

و «أربعاء» ليوم الأربعاء المختار عند ثعلب (٩) ، قال سيبويه : فيه لغتان : الأربعاء والإربعاء ،

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- بعدها فى د : «ضد الظلمه» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٤- هو النابغه الجعدى ، والبيت فى ديوانه : ١٦٣ ، والكتاب : ٤ / ٢٤٨ ، والنوادر لأبى زيد : ٢٠٥ ، وجمهره اللغه : ٣ / ٢٥٣ ، والسيرافى : ٦١٥ ، والمخصص : ٩ / ٦٢ ، وسفر السعاده : ٤٣ ، وورد بلا نسبه فى الأضداد لابن الأنبارى : ١٦٦ ، والمنصف : ٢ / ١٧٩ ، والقافيه فى الديوان والمنصف والمخصص «أرونانى» ، وفى سائر مصادر البيت المذكوره «أرونان» بالرفع.

٥- ديوان النابغه الجعدى : ١٦٤ والبيت هو الرابع عشر فى القصيده.

٦- عن السيرافى : ٦١٦

٧- هو العجاج ، والرجز فى ديوانه : ١ / ٤٨٠ ، والسيرافى : ٦١٦ ، والمنصف : ٢ / ١٧٩ ، وجاء بلا نسبه فى الخصائص : ٣ / ١٠٤

٨- فى د : «الدوار». ومن قوله : «وأرونان» إلى «دوار» يكاد يكون مأخوذا بنصه عن السيرافى : ٦١٥ - ٦١٦

٩- كذا قال السيرافى : ٦١٧

فتح الهمزه والباء وكسرهما ، والأربعاء (١) عند سيبويه جمع ربيع (٢) ، وأربعاء وقع فى المفضّل مضموم الهمزه والباء (٣) ، وهو غريب ، وينبغى أن يضبط هذا على الوجهين (٤) اللّذين ذكرهما سيبويه لا غير ليشمل الوزنين.

وقاصعاء ، القاصعاء والنّافقاء من جحره اليربوع (٥) ، وفساطيط (٦) وسراحين (٧) ، وثلاثاء (٨) ، وسلامان ، وهو فى طيّىء ومذحج وقضاعه وقيس عيلان (٩) ، وسلمان فى مراد (١٠) ، رهط عبيده السّلمانى (١١) وقراسيه ، وهو الفحل العظيم (١٢) وقلنسوه (١٣) وخنفساء (١٤) وتيحان ، وهو المتعرّض لما لا يعنيه (١٥) وعمدّان ، وهو الطويل ، وفى نسخه المبرّد من كتاب سيبويه غمدّان (١٦) وينبغى أن يضبط عليهما ، وإلّا فقد أسقط فعلّان ، وملكعان (١٧) ومكرمان من العبوديّه والهجنه ومن

١- بعدها فى ط : «بالكسر».

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٦٠٤ ، ٤ / ٢٤٨ ، والسيرافى : ٦١٧

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٤- فى د : «يضبط على هذين الوجهين».

٥- كذا قال السيرافى : ٦٢٠ ، وانظر سفر السعاده : ٤٨٥ ، وما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- جمع فسطاط. وانظر ما سلف ورقه : ١٨١ أ

٧- جمع سرحان. وانظر ما سلف ورقه : ١٨١ أ

٨- انظر الممتع : ١٣٥ ، والقاموس (ثلث).

٩- كذا قال السيرافى : ٦٢٩ ، وانظر الاشتقاق : ٣٥ ، ٣٨٦ ، ٤٧٧ ، وسلامان : ضرب من الشجر واحدته سلامه. انظر الاشتقاق : ٣٥ ، وسفر السعاده : ٣٠٥ ، واللسان (سلم).

١٠- فى السيرافى : ٦٢٩ : «مرار» ، وما أثبت موافق لما جاء فى القاموس (سلم).

١١- هو عبيده بن عمرو بالفتح ويقال ابن قيس السلمانى الكوفى التابعى أخذ القراءه عرضا عن ابن مسعود. توفى سنه ٧٢ ه. انظر غايه النهايه : ١ / ٤٩٨

١٢- كذا قال السيرافى : ٦٣٠ ، وانظر سفر السعاده : ٤٢٥

١٣- من ملابس الرؤوس ، انظر سفر السعاده : ٤٣٢ - ٤٣٣ ، واللسان (قلس).

١٤- «الخنفساء بفتح الفاء ممدوده : دويبّه سوداء أصغر من الجعل» ، اللسان (خنفس).

١٥- انظر الكتاب : ٤ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والمنصف : ٢ / ١٦ ، والصحاح (تيح) وسفر السعاده : ١٨٦ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣٥٩

١٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ ب

١٧- فى ط : «ملكعان ومكرمان وملأمان أسماء تقع فى النداء وملكعان» وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

الكرامه (۱) وملأمان من اللّؤم (۲) وبقى عليه خيزران (۳) وحيسمان وهو نبت ، ويقال : رجل حيسمان أى طويل سمين آدم (۴) ، وعجيساء وهى مشيه (۵) ، وحوثنان ، وهو موضع بالثّاء والتّاء (۶) ، ومسحلان ، وهو السّبط الجمّه (۷) ، و «فرنداد» ، وهو موضع (۸) ، و «معيوراء» اسم للحمير (۹) ، و «لغّيزى» بعض جحره اليربوع (۱۰) و «يهيرّى» للباطل (۱۱) و «مكورّى» / للعظيم روثه الأنف (۱۲) و «هجّيرى» (۱۳) و «صحاريّ» (۱۴) و «ديباميس» (۱۵) و «بروكاء» بمعنى براكاء ، وهو الثّبات فى الحرب (۱۶) و «زعارّه» وهو سوء الخلق (۱۷) ويقال : حمارّه لشدّه الحرّ (۱۸) وصبارّه لشدّه البرد (۱۹) ، وليس فى الكلام غيرها (۲۰) ، وخضّارى ، وهو طائر أخضر (۲۱) ، وحوصلاء وحوصله للحوصله (۲۲) ،

۱- كذا قال السيرافى : ۶۳۹

۲- كذا قال السيرافى : ۶۳۹ ، وانظر سفر السعاده : ۴۷۶ - ۴۷۷

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۴- كذا قال السيرافى : ۶۳۷ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۵- بعدها فى د : «بتبختر» ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۸- كذا قال السيرافى : ۶۲۹ ، وانظر سفر السعاده : ۲۳۰

۱۹- كذا قال السيرافى : ۶۲۹

۲۰- أى : غير زعاره وحماره وصباره ، وزاد السيرافى العبالّه وهى الثقل ، انظر السيرافى : ۶۲۹ ، وسفر السعاده : ۳۶۴

۲۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۲۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

وخنفقيق وهى الدّاهيه (۱) ، وحنـدقوق وهو نبت يقال له : الـذّرق ، وهو نبطىّ معرّب (۲) ، ولا تقل الحنـدقوقى (۳) ، وترنموت وهو ترنّم القوس عند النّزع (۴) وتقدّميّه ، وهى لغه فى التّقدمه وهى أوّل (۵) تقدّم الخيل (۶)

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۳- ذكر الجواليقى أربع لغات فى حندقوق وهى : الحندقوق والحندقوق والحندقوقى والحندقوقى. المعرب : ۱۲۰

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۵- سقط من د : «أول». خطأ.

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

«فصل : والأربعه فی نحو : اشهیباب واحمیرار»

ومن أصناف الاسم الرّباعیّ

الرّباعیّ الأصول جعفر وزبرج وهو الذّهب وقیل : الأحمر ، وقیل : السّحاب الرّقیق (۱) وبرثن وهو للسّبع والطّائر کالإصبع للإنسان (۲) ودرهم وفطحل ، والفطحل : اسم زمان تزعم العرب أنّ الحجاره کانت فیه رطبه (۳) قال رؤبه (۴)

فقلت : لو عمّرت عمر الحسل

أو عمر نوح زمن الفطحل

«فصل : والزیاده الواحده قبل الفاء لا تکون إلّا فی نحو :

مدحرج ومدحرج».

«فصل : وهی بعد الفاء فی نحو :

قنفخر».

القنفخر والقنفخر والقفاخریّ : الفائق فی نوعه (۵) ، وکنتال ، وهو القصیر (۶) ، وکنهبل ، وهو نوع من الشجر (۷).

۱- انظر هذه المعانی فی القاموس واللسان (زبرج). وانظر السیرافی : ۵۹۳ ، ۵۹۹ ، ۶۰۶

۲- قال الأصمعی : البراثن من السباع والطیر هی بمنزله الأصابع من الإنسان. الصحاح (برثن).

۳- انظر سفر السعاده : ۴۱۷ ، واللسان (فطحل).

۴- دیوانه : ۱۲۸ ، الحسل : فرخ الضّبّ حین یخرج من بیضته والجمع حسول. الصحاح (حسل).

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

«فصل : وبعد العين فی نحو : عذافر»

وهو الغليظ الجانب (۱) ، وسميذع ، وهو السّيّد (۲) ، وفدوكس ، وهو الشّديد ، واسم حيّ من تغلب بن وائل (۳) ، وحبارج (۴) ، وحزنبل ، وهو القصير ونبات (۵) ، حكم بزياده النون ، وإن لم يعرف له اشتقاق ، لأنّ النّون قد كثرت زيادتها ثالثه ساكنه فيما عرف بالاشتقاق نحو : حبنطى وشبهه ، فكان حمله على ما كثر أولى من حمله على ما قلّ كسفرجل ، وقرنفل (۶) وعلّكد ، وهو الغليظ ، وقال المبرّد : العجوز المسنّه كالعلّكد (۷) و «همّقع» وهو نبت (۸) و «شمّخر» ، وهو المتعظّم ، وفی كتاب سيبويه شمّخز بالزای (۹) وبقی عليه حفيثل وهو شجر (۱۰) وهمّرش ، وهو عند سيبويه رباعیّ مضاعف العين ، ووزنه فعّلل ، وعند الأخفش وزنه فعلل مثل جحمرش ، وأصله عنده هنمرش ، فأدغمت النّون فی الميم (۱۱) ونخورش ، يقال / : جرو نخورش أی : كبير ، قال السيرافی : هو ملحق بجحمرش بزياده الواو (۱۲)

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۲- قال الفيروزآبادی : «السميذع بفتح السين والميم بعدها مثناه تحتيه ومعجمه مفتوحه ، ولا تضم السين فإنه خطأ : السيد الكريم» القاموس (السميذع)

۳- انظر الاشتقاق : ۳۳۸ ، وسفر السعاده : ۴۱۴ ، والتاج (فدوكس)

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۷- كذا حكى ابن يعيش عن المبرد ، انظر شرحه للمفصل : ۶ / ۱۳۸ ، وانظر المحكم : ۲ / ۲۹۷

۸- هو تفسير الجرمی وابن السراج ، انظر الأصول : ۳ / ۲۲۱ ، والمحكم : ۲ / ۲۷۸ ، وتهذيب اللغه : ۳ / ۲۷۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۳۸

۹- فی الكتاب : ۴ / ۲۹۸ بالراء ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۲- لم أجد هذا البناء فی السيرافی ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

«فصل : وبعد اللّام الأولى فى نحو : قنديل (١) وزنبور (٢) وغرنيق»

وهو الشديد (٣) وفردوس ، وهى الرّوضه (٤) وقربوس (٥) ووقع فى موضعه فى (٦) أمثله (٧) سيبويه و «قرقوس» وهو القاع الأملس (٨) فيجوز أن يكون غيّره بقربوس ، ويجوز أن يكون تصحيفا من الناقلين (٩) ، وكنهور ، وهو السّحاب العظام (١٠) ، واحدته كنهوره (١١) ، وصلصال (١٢) ، وسرداح (١٣) ، وهى الأرض الواسعه ، وأيضا الضّخم (١٤) وشفلّح ، وهو ثمر الكبر (١٥) والغليظ الشّفتين (١٦) وصفرّق [بضمّ الأوّلين](١٧) وهو نبت (١٨) ومثّل به سيبويه (١٩) وفسّره السّيرافىّ عن

١- انظر سفر السعاده : ۴۳۷ ، واللسان (قندل).

٢- «الزّنبور بالضم : ذباب لسّاع». القاموس (الزنبور).

٣- فى د. ط : «السيد» ، ذكر السخاوى وابن يعيش هذا المعنى ، انظر سفر السعاده : ۴۰۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۳۹ ، و «الغرنيق : بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل العنق» ، الصحاح (غرق). وانظر التاج (غرنق).

۴- الفردوس : اسم روضه دون اليمامه ، معجم البلدان (فردوس) وانظر المعرب : ۲۴۰ ، وسفر السعاده : ۴۱۵

۵- القربوس كحلزون ولا يسكن إلّا فى ضروره الشعر : حنو السّرج» ، القاموس (القربوس) ، وانظر الكتاب : ۳ / ۴۱۶ ، ۴ / ۲۹۱ ، وإصلاح المنطق : ۱۷۳

۶- سقط من ط : «فى». خطأ.

٧- فى ط : «مثله». تحريف.

٨- انظر الكتاب : ۴ / ۲۹۱ ، وإصلاح المنطق : ۱۷۳ ، والممتع : ۱۵۰ ، والقاموس (القرقوس).

٩- استشهد سيبويه بالبناءين فى الكتاب : ۳ / ۴۱۶ ، ۴ / ۲۹۱

١٠- فى ط : «العظيم» ، قاله ابن السراج فى الأصول : ۳ / ۲۱۵

١١- انظر المخصص : ۹ / ۹۵ ، واللسان (كنهر) وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۳۶

١٢- «فرس صلصال : حادّ الصوت» اللسان (صلل). وانظر السيرافى : ۶۶۷

١٣- واحدته : سرداحه ، وانظر سفر السعاده : ۳۰۱ ، واللسان (سردح).

١۴- نقل صاحب اللسان هذا المعنى عن السيرافى. اللسان (سردح)

١۵- كذا فى اللسان (شفلح). و «الكبر : نبات له شوك». اللسان (كبر).

١۶- انظر سفر السعاده : ۳۰۲ واللسان (شفلح)

١٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٨- هو تفسير ثعلب ، انظر الأصول : ۳ / ۲۲۱

١٩- الكتاب : ۴ / ۲۹۸.

ثعلب ، وقيل : الفالوذ (۱)

وبقى عليه قرناس ، وهو ما شخص من (۲) الجبل ، والآله التى يلفّ عليها القطن وغيره ليغزل (۳) وزمرّد (۴).

۱- قال ابن منظور : «الصّفرّق : نبت مثّل به سيبويه وفسره السيرافى عن ثعلب ، وقيل : هو الفالوذ» اللسان (صفرق). وانظر سفر السعاده : ۳۲۴ ، والمعرب : ۲۴۷

۲- فى د : «عن». تحريف.

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب ، ۱۷۸ أ

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

«فصل : وبعد اللّام الأخيره فی نحو : حبرکی»

وهو الطویل الظّهر القصیر الرّجل (۱) وعن ثعلب العکس (۲) وججبی (۳) وهربذی (۴) وهندبی ، یقال : هندبی وهندباء مقصورا وممدودا فیهما ، وهو ههنا بفتح الدّال مقصور لا غیر ، لأنّ المدّ یخرجه عن الفصل ، وکسر الدّال یغنی عنه (۵) وهربذی ، وسبطری ، وهی مشیه فیها تبختر (۶) وسبهلل ، وهو الفارغ (۷) وقرشبّ ، وهو المسنّ (۸) وطرطبّ ، وهو العظیم الثّدیین (۹)

«والزّیادتان المفترقتان فی نحو : حبوکری».

وحبوکر للدّاهیه (۱۰) ، وخیتعور ، وهی الدّاهیه أیضا ، وقیل : ما یغرّ ویخدع (۱۱) ، قال الشاعر (۱۲) :

کلّ أنثی وإن بدا لک منها

آیه الحبّ حبّها خیتعور

۱- انظر الصحاح (حبرک) وسفر السعاده : ۲۱۷ ، والمحکم : ۴ / ۳۶

۲- ذکر ابن سیده وابن منظور أنّ السیرافی حکی عن الجرمی العکس ، انظر المحکم : ۴ / ۳۶ ، اللسان (حبرک).

۳- هو بطن من الأوس ، واشتقاقه من الجججبه وهو التّردّد فی الشیء ، انظر الاشتقاق : ۴۴۱ ، والسیرافی : ۵۵۷ ، وسفر السعاده : ۱۹۶

۴- ذکر سیبویه هربذی مفتوحه الباء وهندبی مکسوره الدال ، وکسرت باء هربذی فی تهذیب اللغه : ۶ / ۵۳۱ ، والمحکم : ۴ / ۳۵۱ ، والصحاح واللسان (هربذ) ، «والهربذی : مشیه فیها اختیال وهی مشیه هرابذه الروم» انظر الأصول : ۳ / ۲۱۹ ، واللسان (هربذ).

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۶- کذا فی القاموس (السبطر).

۷- «کل فارغ سبهلل». اللسان (سبهل).

۸- کذا قال ابن درید فی الجمهره : ۳ / ۴۷۰ وانظر سفر السعاده : ۴۲۵ والقاموس (القرشب).

۹- انظر القاموس واللسان (طرطب).

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۱۲- نسب البیت إلی حجر آکل المرّار فی جمهره اللغه : ۳ / ۴۰۳ ، والبیان والتبیین : ۳ / ۳۲۸ ، والأغانی (دار الکتب) : ۱۶ / ۳۵۳ ، وشواهد الشافیه : ۳۹۳ ، ونسب إلی الحارث الکندی فی العقد الفرید : ۳ / ۴۰۶ ، ۶ / ۱۲۶ ، وورد بلا نسبه فی الصحاح (ختعر) وسفر السعاده : ۲۵۵ - ۲۵۶ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۴۶۱

ومنجنون وقع فى المفصّل «منجنون» ، وليس هذا موضعه ، لأنّه ليس من (١) الرّباعىّ (٢) ، وليست فيه زيادتان مفترقتان ، والذى أراه أن يكون موضعه منجنيق لأنّه عند سيبويه فنعليل (٣) ، ففيه زيادتان مفترقتان ، وهو رباعىّ ، وحكم بزياده النّون لقولهم : مجانيق ، وحكم بأنّ الميم أصليّه لئلّا يجمع بين زيادتين فى أوّل (٤) الاسم ، ولئلّا يؤدّى إلى مثال ليس فى الأسماء ، وفنعليل كخندريس (٥) ، وبعض النحويّين يزعم أنّ الميم والنّون زائدتان ، ويذكر أنّ من العرب من يقول : جنقناهم إذا رموهم بالمنجنيق (٦) ، وما أدّى إليه الاشتقاق الصحيح حكم به ، وإن أدّى إلى مثال / ليس فى الأسماء ، وكنابيل ، وهو اسم أرض علم (٧) ، فينبغى أن لا يصرف ، وجحنبار ، وهو الضّخم (٨) ، وبقى عليه غرانيق جمع غرنيق (٩) ، وهو كثير ، كقولك : قناديل (١٠) وزنابير (١١) وفراديس (١٢) وقرابيس (١٣).

١- فى ط : «فى».

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٤- فى د : «الأوّل». تحريف.

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٩- هو الشباب الأبيض الجميل ، وطائر أبيض ، انظر سفر السعاده : ٤٠٠ - ٤٠٤ ، واللسان (غرنق). وما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

«فصل : والزيادتان (۱) المجتمعتان فى نحو : قندويل»

القندويل والقندل : العظيم الرأس (۲) وقمحدوه (۳) وسلحفيه (۴) وعنكبوت (۵) وعرطليل ، وهو الطويل أو الغليظ (۶) وطرمّاح (۷) وعقرباء (۸) وهو معرفه ، ووقع بضمّ عينه ورائه ، وليس بمستقيم ، وإن صحّ ذلك فينبغى أن يزاد برنساء ، فإنّه على ذلك ، فقد أسقط فعلاء ، وهندباء ، يقال : هندبى وهندباء ممدودا ومقصورا فيهما ، وهو ههنا بكسر الدّال وفتحها معا ممدود ليحصل المثالان (۹) وشعشعان (۱۰) ، وعقربان ، وهو ذكر العقارب ، وقيل : دخّال الأذن ، وعقربّان بتشديد الباء لغه أخرى فيه (۱۱).

۱- سقط من المفصل : ۲۴۳ «الزيادتان».

۲- انظر الكتاب : ۴ / ۲۹۰ - ۲۹۱ ، والصحاح (قندل) وسفر السعاده : ۴۳۷

۳- هى فأس الرأس المشرفه على النّقره ، المنصف : ۳ / ۶۹ ، وانظر سفر السعاده : ۴۳۴ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۷۰

۴- «واحده السّلاحف من دوابّ الماء» اللسان (سلحف) ، وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ۳۴۸

۵- «دويبّه تنسج فى الهواء وعلى رأس البئر نسجا رقيقا مؤنثه». اللسان (عنكب). وانظر : المنصف : ۳ / ۲۲ ، وسفر السعاده : ۳۸۹

۶- «العرطيل : الطويل ، وقيل : الغليظ» ، اللسان (عرطل).

۷- هو المرتفع والطويل. اللسان (طرمح).

۸- هى أنثى العقرب. انظر اللسان (عقرب).

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۱۰- «الشعشعان : الطويل العنق من كلّ شىء». اللسان (شعع).

۱۱- سقط من ط من «وعقربّان» إلى «فيه» وفى القاموس (عقرب): «والعقربان بالضم ويشدّد : دخّال الأذن». وانظر سفر السعاده : ۳۷۹ ، وما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

«فصل : والثلاث (۱) فی نحو : عبوثران»

عبوثران وعبیثران نبت (۲) وعرنقصان وعریقصان وعرقصان : دابّه (۳) وجخادباء وجخادب : ضرب من الجراد (۴) و «برناساء» برناساء وبرنساء : الناس ، یقال : «ما أدری أیّ البرناساء هو» (۵) وعقربّان (۶)

۱- فی د : «والثلاثی» وهو مخالف لنص المفصل : ۲۴۳

۲- انظر اللغات فی عبوثران فی الصحاح (عبثر) وسفر السعاده : ۳۶۴ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۴- انظر سفر السعاده : ۱۹۷ ، والقاموس (جخدب) وما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۵- انظر جمهره الأمثال : ۲ / ۲۸۳ وما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۶- لغه فی العقربان ، انظر اللسان (عقرب) وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۴۲

ومن أصناف الاسم (١) الخماسىّ المجرّد

نحو (٢) سفرجل وجحمرش (٣) وقذعمل (۴) وجردحل (۵).

«وللمزيد فيه خمسه أبنيه».

أمثلتها خندريس (۶) ، وخزعبيل ، وهو الباطل من كلام مزاح (٧) ، وعضرفوط ، وهو دابّه (٨) ، ومنه يستعور ، وهو موضع بالحجاز (٩) ، ويقال : ذهبت فى اليستعور أى فى الباطل ، وقوله (١٠) :

عصيت الآمرىّ بصرم ليلى

فطاروا فى عضاه اليستعور

يحتمل الأمرين ، وقرطبوس ، وهى الدّاهيه ، أو النّار الشّديده (١١) ، وفبعثرى ، وهو الجمل الضّخم الشديد الكثير الوبر (١٢) ، والله أعلم.

١- سقط من د : «ومن أصناف الاسم».

٢- فى ط : «قال صاحب الكتاب : للمجرد منه أبنيه نحو ...».

٣- هى العجوز الكبيره ، انظر سفر السعاده : ١٩٧ ، واللسان (جحمرش).

۴- هو القصير الضخم من الإبل ، اللسان (قذعمل) وانظر السيرافى : ۵٩٣

۵- الجردحل من الإبل : الضخم ، اللسان (جردحل). وانظر سفر السعاده : ٢٠١.

۶- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ- ب

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

٩- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

١٠- هو عروه بن الورد والبيت فى ديوانه : ۵٨ ، والمنصف : ٣ / ٢۴ ، ومقاييس اللغه : ٣ / ٧۶ ، وسفر السعاده : ۵٢۵ ، وروايه المقاييس وسفر السعاده : «فى بلاد اليستعور» ، وفى المنصف : «فى الطريق اليستعور».

١١- لم أجد من ذكر المعنى الثانى فيما وقفت عليه ، وذكر ابن منظور أنّ القرطبوس بفتح القاف : اسم للداهيه وبكسرها الناقه العظيمه الشديده ، اللسان (قرطبس) ، والتاج أواخر ماده (قرطس) ، ولعل كلمه «النار» محرفه عن «الناقه» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

تعریف مرکز

بسم الله الرحمن الرحیم

هَلْ یَسْتَوِی الَّذِینَ یَعْلَمُونَ وَالَّذِینَ لَا یَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المکتب المرکزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهید محمد حسن التوکلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البرید الالکترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المکتب المرکزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المکتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البیع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمین ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹